شرح المفصل

لابن يعيش

موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي
المتوفى سنة ٦٤٦ هجرية

تحقيق الأستاذ الدكتور
إبراهيم محمد عبد الله
أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

الجزء الخامس والسادس

دار سعد الدين

شرح المفصل

لابن يعيش

بسم الله الرحمن الرحيم

منشورات محمد توحيد سعد الدين

دار سعد الدين

للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - شارع 29 أيار - عين الكرش

جادة كرجية حداد - ص.ب 3143

هاتف 2319694 11 963+

فاكس 2326380 11 963+

جوال 484915 944 963+

486016 944 963+

darsaadaldeen@hotmail.com

www.facebook.com/dar.saadaldeen

العنوان : شرح المفصل

تأليف : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي

تحقيق : أ. د. ابراهيم محمد عبد الله

عدد الأجزاء : 11

عدد المجلدات : 6

عدد الصفحات : 3264

قياس الصفحة : 17 × 24

عدد النسخ : 1000

رقم دولي معياري للكتاب (ردمك) :

ISBN 978-9933-473-09-9

شرح المفصل

لابن يعيش

موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي

المتوفى سنة ٦٤٦ هجرية

تحقيق الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

الجزء الخامس

دار سعد الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن أصْنَاف الاسم المَجْمُوعُ

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وهو على ضربَيْن ما صَحَّ فيه واحدُه، وما كُسِّر فيه، فالأَوَلُ ما آخره واوٌ أو ياء مكسورٌ ما قبلها بعدها نونٌ مفتوحة أو ألفٌ وتاء، فالذي بالواو والنون لِـمَنْ يَعْلَمُ في صفاته وأعْلامه كالمسلِمِينَ والزَّيدِيْنَ إلّا ما جاء من نحو ثُبُونَ وقُلُونَ وأرَضُونَ وإِحَرُّون وإِوَزُّون، والذي بالألف والتاء للمؤنث في أسمائه وصفاته كالهِنْدات والثَّمرات والمسلمات).

قال الشَّارح: اعلم أنَّ الجمعَ ضمُّ شيءٍ إلى أكثرَ منه، فالتثنيةُ والجمع شريكان من جهة الجمع والضمِّ، وإنما يفترقان في المقدار والكمِّية، والغرضُ بالجمع الإيجازُ والاختصارُ كما كان في التثنية كذلك، إذ كان التعبير باسم واحد أخفَّ من الإتيانِ بأسماءٍ متعدِّدة، وربما تعذَّر إحصاءُ جميع آحاد ذلك الجمع وعَطْفُ أحدها على الآخر.

وهو على ضربين: جَمْع تصحيح وجمعِ تكسير، فجمعُ الصحة ما سَلِم فيه واحدُه من التغيير، وإنما تأتي بلفْظِهِ ألبتة من غير تغيير، ثم تزيدُ عليه زيادةً تدلُّ على الجمع كما فُعِل في التثنية، ويقال له جمعٌ سالمٌ لسلامة لفظ واحده من التغيير، ويقال: جمعٌ على حدِّ التثنية لسلامة صدره كما كان المثنى كذلك[1]، وربما قالوا: جمعٌ على هِجاءَيْن لأَنه يكون مرَّةً بالواو والنون ومرةً بالياء والنون.

وإنما جُعِل التثنيةُ أَصلاً في السلامة لأنَّ المثنى لا يكون إلَّا سالماً، والجمعُ قد يكون منه سالم وغيرُ سالم، أَلا ترى أنه ليس كلُّ الأَسماء يُجمع جَمْعَ السلامة؟ فإنه لا يقال في

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ١٨، والمقتضب: ١/ ١٤٣.

مسجِد: مَسْجِدون[1] ولا في حَجر: حَجَرون، وإنما المجموعُ منها جَمْعَ السلامة أسماءٌ مخصوصةٌ، وليست التثنية كذلك، إذ لا تكون إلّا سالمةً مصحَّحاً فيها لفظُ الواحد، نحوُ قولك في مسجِد: مَسْجِدان، وفي حجر: حَجَران.

والمجموعُ جمعَ السلامة على ضربَيْن، مذكَّرٍ ومُؤنَّثٍ.

فالمذكَّر يكون آخرُه في الرفع بالواو والنون، نحو الزيدُونَ والمسلمونَ، وفي الجرِّ بالياء المكسورِ ما قبلها والنونِ، نحوُ الزيدِيْنَ والمسلِمينَ، والنصبُ محمولٌ على الجرِّ كما كان كذلك في التثنية.

وإنما اشتُرِط في الياء أَن يكون ما قبلها مكسوراً تحرُّزاً من ياء التثنية، فإنَّ التثنيةَ في الجرِّ والنصبِ بالياء، ويكونُ ما قبلَ يائها مفتوحاً، ولم يُشترط في الواو أَن يكونَ ما قبلها مضموماً؛ لأَنَّ مِن المجموع ما يكون ما قبل الواو فيه مفتوحاً، وهو المقصورُ، نحو المصطَفَوْن والمعلَّوْن، وقد تقدّمت العلَّة في جَعْلِ رَفْع الاثنين بالألف ورَفْع الجمع بالواو في فصل التثنية بما أَغنى عن إِعادته[2]، وهذه الواوُ حرفُ الإِعراب كما كانت الأَلف في التثنية كذلك، وهي علامة الرفع والجمع والقِلَّة، فإنه لا يُجمعُ على هذا الجمعِ إلّا ما كان من الثلاثة إلى العشرة، فهو من أبنية القِلَّة، فإنْ أُطلِقَ بإِزاء الكثير فتجوُّزٌ، والحقيقةُ ما ذكرناه، وإنما كان كذلك لأَن هذا الضربَ من الجمع على مِنْهاج التثنية فكان مثلَه في القِلَّة.

وليس كلُّ الأَسماءِ يُجمع هذا الجمعَ، إنما يُجمَعُ منها بالواو والنون ما كان مذكَّراً عَلَماً لِمَن يعقلُ أَو لصفات مَنْ يَعقلُ، وذلك نحوُ الزيدُونَ والمسلِمون، فلو قلت في هند: هندون لم يجز لأَنه وإِن كان علَماً يَعقلُ فليس مذكَّراً، ولو قلت في حجَر: حَجَرون أو صَخْر: صخرون لَمْ يجز لأَنه ليس بعَلَم عاقِل، فلو سَمَّيتَ رجلاً بحَجَر أو صَخْر جاز جمعُه بالواو والنون؛ لأَنه بالتسمية قد جَمَع الأَوصافَ الثلاثة.

---

(١) هو تعليل السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢٣٦ ولفظه، وانظر النكت: ١١٨.

(٢) انظر ما سلف: ٤/ ٢٢٦- ٢٢٨.

وإنما قال[1]: «لمن يَعْلم» ولم يقل: لمن يَعْقل؛ لأنَّ هذا الجمعَ قد وقع على القديم سبحانه، نحوُ قوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾[2]، وقوله: ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾[3]، وقوله: ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾[4]، وهو كثير، فلذلك عَدَل عن اشتراط العقل إلى العِلْم؛ لأَنَّ البارِئَ يوصَفُ بالعِلْم، ولا يُوصَفُ بالعقل، وإنما قال: «لمن يَعْلم» ولم يقل: لأُولي العِلْم؛ لأَنَ البارئ سبحانه عالِم لذاته لا بِعلمٍ عنده، فجرى في العبارة على قاعدة مذهبه[5].

فإن قيل: ولِـمَ كان الجمعُ بالزيادة ولم يكن بالنقصان؟ قيل: لَـمَّا كان الجمعُ تكثيرَ الواحد وجبَ تكثيرُ حروف الواحد للدِّلالة على الجمع، لتكون الزيادةُ كالعِوَض من الأسماء الساقطة، هذا هو القياسُ، إِلّا أنْ تُوجدَ علَّةٌ تقتضي الحذفَ والتخفيف.

فإنْ قيل: ولِـمَ فُرِقَ بين جَمْعِ مَنْ يعقلُ وما لا يعقل؟ قيل: القياسُ يقتضي التفرقةَ بين جَمْعِ مَنْ يعقلُ وبين جمعِ ما لا يعقل وبين كلِّ مختلفَين في لفظ أو معنى، هذا هو الأَصلُ، إلّا أنْ يدخل شيءٌ في غير بابه لضرب من المشاكَلَة.

فإنْ قيل: ولِـمَ اختصَّ هذا الجمعُ بأَعلام مَنْ يعقلُ وصفاتهم؟ قيل: لَـمَّا كانت الحاجة ماسّةً إلى الأَعلام للإخبار عن كُلِّ شخص لِـمَنْ يعقل بما له أو عليه من تبايعٍ ومعامَلة وغيرِها كانوا بثباتها مُعتنينَ وتصحيحِ أَلفاظها لِفَرْطِ اهتمامهم بها، فجعلوا لجَمْعها لفظاً يحفظُ صيغتها من التغيير والتكسير.

وأَمّا صفاتُهم فإنها جارية مَجْرى الأَفعال، فزادوا عليها بعد تمامها على الجمعِ كما يُفْعَلُ ذلك بالفعل في نحو: يقومون ويضربون، فكما جمعوا أفعالهم بالواو والنون

---

(١) أي الزمخشري.

(٢) الذاريات: ٥١/ ٤٨.

(٣) الواقعة: ٥٦/ ٥٩.

(٤) الواقعة: ٥٦/ ٦٤.

(٥) أي مذهبه الاعتزالي، انظر شرح الأصول الخمسة: ١٨٢، والمعتزلة والفكر الحر: ١٧٩.

كذلك جمعوا صفاتِهم؛ لأَنّ الصفة تجري مَجْرى الفعل، وأَما النونُ فكالعِوَض من الحركة والتنوين اللذيْنِ كانا في الواحد على ما بيّناه في فصل التثنية[١]، وتحريكُها لالتقاء الساكنيْن، وهما النونُ وما قبلَها من حروف اللِّين.

وخُصَّ الجمعُ بالفتح لِيُفَرَّقَ بين نون الجمع ونون التثنية، وقد تقدَّم ذلك[٢]، فقد جاءت أسماءٌ مجموعةٌ جَمْعَ السلامة وهي مؤنثة وليست واقعةً على مَنْ يعقل وهي: ثُبَة وقُلَة[٣] وأَرضٌ وحَرَّة وإِوَزَّة، وذلك من [٥/ ٤] حيث كانت أسماءً معتلَّة منتَقَصاً منها، وأكثرُها محذوفة اللَّام، فجُعل جمعُها بالواو والنون كالعِوَض من الذاهب منها.

فَثُبَة بمعنى الجماعة من الناس وغيرهم، وأصلُهُ ثُبْوَة، والذي يدلُّ على ذلك قولُهم: ثَبَّيْتُ الشيءَ إذا جمعتُه، قال لبيد[٤]:

تُثَبِّي ثَناءً مِن كريمٍ وقولُهُ ... أَلَا انْعَمْ على حُسْنِ التَّحيَّة واشْربِ

فثبَّيتُ يدلُّ على أنَّ اللام حرفُ علّة وأنَّ الثاءَ فاءٌ والباءَ عَيْنٌ، ولا يدلُّ أنه من واو أو ياء، لأَن الواو إذا وقعت رابعةً طرفاً لا تثبُت، أَلَا تراهم قالوا: عدَّيْتُ وخَلَّيْتُ، وهو من العَدْو والخَلْوة، لكنْ لَـمَّا كان الأَكثرُ فيما حُذفت لامُه من الواو، نحوُ أخٍ وأبٍ وغَدٍ وهَنٍ قُضي عليه أنه من الواو، والأَكثرُ في جمعِها ثُباتٌ، على قياس جمعِ الأَسماءِ المؤنّثة، قال الله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾[٥] فَثُباتٌ كقولك: جماعاتٌ في تَفرِقة، قال[٦]:

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ١٨-١٩، والمقتضب: ١/ ١٤٣، والأشباه والنظائر: ١/ ٢٣١-٢٣٢.

(٢) انظر ما سلف: ٤/ ٢٣١- ٢٣٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٣٢.

(٣) «القُلَة؛ مخففة: عودان يلعب بهما الصبيان» الصحاح (قلا).

(٤) البيت في شرح ديوانه: ٨.
«يثبِّي: أَي يعيد الثناء مرة بعد مرة» شرح الديوان: ٨.

(٥) النساء: ٤/ ٧١.

(٦) هو أَبو ذؤيب الهذلي، والبيت في ديوان الهذليين: ١/ ٧٩، وشرح أشعار الهذليين: ١/ ٥٣، وسر الصناعة: ٦٠١-٦٠٢، وبلا نسبة في كتاب الشعر: ١٦٩، والخصائص: ٣/ ٣٠٤، وشرح الملوكي: ١٩٠، قوله: جَلَاها: طردها، والإِيام ككِتاب: الدخان (التاج: أَيم)، وفي ط: الأُيام كغُراب، وهو داء في الإِبل (التاج: أَيم).

فَلَـــمَّا جَلَاهــــا بالإِيَــــامِ تَحَيَّـــزَتْ ثُبـاتٍ عَلَيهـا ذُلُّــها واكْتِئَابُهـا [٥/ ٥]

وقد ذهب أبو الحسن إلى أَنه ثُبَةُ الحَوْض، وهـي وَسَطُه مـن «ثـاب الماءُ إليهـا» وأنَّ الكلمة محذوفةُ العين، والصوابُ أَنْ يكونَ المحذوفُ فيه اللامَ [١٤٨/ ب]، ويكونَ من «ثَبَّيْتُ»، وذلك أَنَّ مجتمَعَ الماءِ وسَطُه، هـذا مـع كثرة مـا حُـذِف لامُـه مـن الأَسـماء وقلَّـةِ المحذوف العين[١]، أَلَا ترى أَنَّه لم يأْتِ مِمَّا حُذف عينُه إلا في كلمتَيْن، قالوا: سَهٍ في اسْت، وقالوا: مُذْ في مُنْذُ[٢].

وأَمَّا قُلَة فأصلُهُ قُلْوة لقولهم: قَلَـوْتُ بالقُلَـة، وجمعُـه قُـلَاتٌ وقُلُـون لِـمَا ذكرنـاه، ولـه نظائرُ من كلامهم، قالوا: بُرَة[٣] وبِرُون وسَنَة وسُنُون ومائة ومِئُون، كـلُّ ذلـك إنـما جُمِع بالواو والنون عِوَضاً مِمَّا حُذِف لامُه، وربّما كسروا أَوَّلَـه فقـالوا: ثِبُـون وقِلُـون وسِنُون، كأَنَّهم أَرادوا أَنْ يدخلَهُ ضربٌ من التكسير ليُعلَمَ أنه ليس مُصحَّحاً مـن كـلِّ وجـه، إنـما ذلـك لأَمـر عَـرَضَ فيـه، ويؤَكِّـد عنـدك أَنهـم إِنـما[٤] جمعـوه بـالواو والنـون لضـرب مـن التعويض أَنهم إذا جمعوا بالتاءِ ردُّوا ما حُذف منه، وقـالوا: سَنَوات، وإذا حـذفوا قـالوا: سِنون، وهذا ظاهر.

وأَمَّـا أَرْضٌ وأَرَضُون فإِنّه وإنْ لم يكن مُنْتَقَصاً منه شيءٌ فيكـونَ جمعُـه بـالواو والنـون عِوَضاً منه فإِنَّ أَرْضاً اسم مؤنث، والقياس في كلِّ اسـم مؤنـث أنْ يدخلَـهُ عَلَـمُ التأنيـث للفرق بينه وبين المذكر، نحوُ قائم وقائمة وظريف وظريفة ورجل ورَجُلة.

---

(١) حذف اللام من ثبة مذهب سيبويه والمبرد والفارسي وابن جني، وحذف العين منها مـذهب الأخفش والزجاج، انظر الكتـاب: ٣/ ٥٩٨، والمقتضـب: ١/ ٢٤١-٢٤٢، ومعـاني القـرآن وإعرابه: ٢/ ٧٥، والبغداديات: ٥٣١، وسـر الصـناعة: ٦٠١-٦٠٣، وأمـالي ابـن الشـجري: ٢/ ٢٦٨، والممتع: ٦٢٣.

(٢) كذا قال ابن جني في سـر الصـناعة: ٦٠٤، وابـن يعيش في شـرح الملـوكي: ٤٠٧، ٤٢٣-٤٢٤.

(٣) «البُرَة: حلقة من صُفْر تجعل في لحم أنف البعير»، الصحاح (برا).

(٤) سقط من ط: «إنما».

وأَما ما تُركت منه العلامةُ فللخفَّة والثِّقة بدَلالة ما في[1] الكلام عليه قبلَه أَو بعدَه، وأَرْضٌ مؤنثةٌ، فكان فيها هاءٌ مرادةٌ، وكان التقدير أَرْضَةً، فلَمَّا حُذفت الهاءُ التي كان القياس يُوجِبُها ويستحقُّها بحُكْم[2] الفَرْقِ عَوّضوا منها الجمعَ بالواو والنون، فقالوا: أَرَضُون، وفَتَحوا الراءَ في الجمع ليدخُلَ الكلمةَ ضربٌ من التغيير اسْتيحاشاً من أَنْ يُوفُّوه لفظَ التصحيح أَلْبَتَّةَ، وليُعْلِموا أيضاً أَنَّ أَرْضاً مِمَّا سبيلُه لو جُمع بالتاء أَنْ يُفْتَح راؤُه فيقال: أَرَضات[3]؛ لأَنَّ فَعْلَة إذا كان اسماً وجُمِع بالأَلِف والتاءِ فإِنَّ عينه تُحرَّك في الجمع بالفتح أبداً، نحوُ قولهم في جَفْنة: جَفَنات، وفي قَصْعة: قَصَعات فرقاً بين الاسم والصفة.

وأَمّا حَرَّة فهي أرض ذاتُ حجارة سودٍ كالمُحْرَقة. يقال: حَرَّة وإِحَرَّة، والجمع حَرُّون وإِحِرُّون[4]، قال الشاعر[5]:

لا خَمْسَ إلّا جَنْدَلُ الإِحَرِّيْنْ

والخَمْسُ قد أَجْشَمكَ الأَمَرِّيْنْ

وأَصلُهُ إِحْرَرَة على زِنة إِفْعَلَة، فكرهوا اجتماعَ مِثلَيْن متحرِّكَيْن، فنُقِلت حركةُ الأَول

---

(١) في ط ، ر: «باقي».

(٢) في ط ، ر: «علم» تحريف.

(٣) من قوله: «والقياس في كل اسم مؤنث» إلى قوله: «أَرضات» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦١٣-٦١٤.

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٥٩٩-٦٠٠، وقال السيرافي: «يقولون أحرون؛ بفتح الألف، و كلّ شاذ ليس بالمطرد» حاشية الكتاب: ٣/ ٦٠٠، وانظر اللسان والتاج (حرر).

(٥) هو زيد بن عتاهية التميمي كما في اللسان والتاج (حرر) والبيتان مع أبيات أخرى منسوبة إلى رجل من بني تميم في الاشتقاق لابن دريد: ١٣٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٥، وسفر السعادة: ١/ ٣٨، وهما بلا نسبة في كتاب الشعر: ١٤٠، والأول منهما بلا نسبة في سر الصناعة: ٦١٧.

والجندل: الحجارة، وخمس، أي خمس المئات.

إلى ما قبله وهي الحاء، ثم أُدغِم أَحدُهما في الآخر، ومثلُه إِوَزَّة وإِوَزُّون، قال الشَّاعر[١]:

تُلْقَى الإِوَزُّونَ في أَكنافِ دَارتِها ... فَوْضى وبينَ يَدَيْها التِّبْنُ مَنْثُورُ

والعملُ فيهما واحدٌ، لَـمَّا دخل هذا الضربَ من التغيير والإِدغام جَبَرُوه[٢] بجمْعه على لفظ يَحْفَظُ صيغةَ واحدِه ولا يَدخلُهُ تغييرٌ آخرُ بسبب الجمع، وقالوا: حَرَّة وحَرُّون، فجمعُوه أيضاً بالواو والنون حملاً على إِحَرِّين لأَنه من لفظه ومعناه، قال الشَّاعر[٣]:

فما حَوَتْ نَقْدَةُ ذاتُ الحِرِّينْ

مع أَنَّ فيه من الإدغام [٦/٥] مثلَ ما في الإِحَرِّين، فاعْرفه.

وأَمَّا المؤَنَّث[٤] فجمعُه السالمُ بالأَلف والتاء، نحوُ الهنْدات والمسلمات، وكذلك ما أُلْحِقَ بالمؤَنَّث مِمَّا لا يَعْقِلُ من نحو جبال راسياتٍ وجِمال قائمات، فهذا الضربُ من الجمع إِذاً زدْتَ في آخره الأَلفَ والتاءَ كالجمعِ المذكَّرِ السالم في سلامة واحده، وقد اختلفوا في هذه الأَلف والتاء، فقال بعضُ المتقدِّمين: التاءُ للجمع والتأنيثِ، ودخلت الأَلف فارقةً بين الجمع والواحد، وقال قوم: التاءُ للتأنيثِ والأَلفُ للجمع، والذي عليه الأَكثرُ أَنَّ الأَلف والتاءَ للجمع والتأنيث من غير تفصيل[٥]، والذي يدلُّ على ذلك أَمران:

---

(١) هو أوس بن حجر، والبيت في ديوانه: ٤٦، ورد البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة: ١٣٣٥، و المساعد: ١/ ٥٤-٥٥، واللسان (وزز).

(٢) في ط، ر: «فيجروه» تحريف، وانظر أسرار العربية: ٥٨.

(٣) ورد البيت بلا نسبة في سر الصناعة: ٦١٧، ونقدة؛ بالفتح ثم السكون، وقد تضم النون: اسم موضع في ديار بني بكر. معجم البلدان (نقدة).

(٤) هذا عَوْد إلى قوله: «والمجموع جمع السلامة على ضربين مذكر ومؤنث، فالمذكر ..»، انظر ما سلف: ٥/ ٦.

(٥) ذهب إلى هذا أبو علي الفارسي، انظر كتاب الشعر: ١٧٣- ١٧٤، وانظر أيضاً شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٢٣٧.

أحدُهُما: إسقاطُ التاء الأُولى التي كانت في الواحد في قولـك: مسلمات، فلـولا دِلالـةُ الثانية على التأنيث كدِلالتها على الجمع لم تسقُط التاءُ الأُولى لـئلَّا يُجمـعَ في كلمـة واحـدة بين علامتي تأنيث.

والأَمرُ الثانـي: أَنـك لـو أَسـقطْتَ أحـدَهما لم يُفْهَـم مـن الحـرف الثـاني مـا يُفهَـم مـن مجموعهما من الجمعِ والتأنيث(١).

فإن قيل: ولِـمَ كانت الزيادةُ حرفَيْن، وهلَّا كانت حرفاً واحداً؟

قيل: إنما زادوا حرفَين لأَنَّ جمعَ المؤنـث السـالم فَـرْعٌ عـلى جمـع المـذكر السـالم، فكـما أَنَّ المزيدَ في جمع المذكر السالم حرفان كذلك كـان مثلُـه في جمـع المؤنـث، وكـان الزائـدُ الأَوّلُ حرفَ مَدٍّ ولِيْن كما كان في التثنيّة والجمع، وإنما اخْتيرَتْ الأَلفُ دون الواو واليـاء لخفَّتهـا وثِقَل الجمعِ والتأنيث، واخْتيْرَت التاءُ معها لوجهَيْن:

أحدُهما: أَنها تُشْبِه الواو، ولذلك أُبْدِلت منهـا في مواضـعَ كثـيرة، نحـو تُكَـأَة وتُخَمَـة، والواو أُخْتُ الأَلِف.

والوجهُ الثاني: أَنها تدلُّ على التأنيث، فرُكِّبت مع الأَلف ليدلَّا على الجمعِ والتأنيـث، وهذه التاءُ هي حرفُ الإعراب في هذا الجمع؛ لأَنها حـرفٌ صِيغَتْ الكلمـةُ عليـه لمعنـى الجمع، فكانت كالواو والياء في الجمع المذكر السالم، فالتاءُ والضمةُ عليهـا بمنزلـة الـواو في الزيْدُون، والتاءُ والكسرةُ بمنزلة الياء في الزيْدِين.

قال صاحب الكتاب: (والثاني يَعُمُّ مَنْ يَعْلَمُ وغيرَهم في أسامِيهم وصفاتهم، كرِجال وأفْراس وجَعَافِر وظِرَاف وجِياد).

قال الشَّارح: قوله: «**الثاني**» يريد الثاني من ضـربَي الجمـع، وهـو جمعُ التكسـير، وهـو يعمُّ مَنْ يَعْقلُ وما لا يعقلُ، نحوُ: رِجال وأَفْراس، والمذكَّرَ والمؤنّث، نحو هُنُـود وزُيُـود، وإِنّما قيل له: مكسر لتغيُّر بِنْيته عَمَّا كان عليها واحدُه، فكأنك فكَكْتَ بناء واحـدِه وبِنْيتَـه

(١) من قوله: «وقد اختلفوا في هذه الألف» إلى قوله: «التأنيث» قاله في شرح الملوكي: ١٨٨.

للجمع بناءً ثانياً، فهو مشبَّه بتكسير [١٤٩/ أ] الآنِيَة[١] لتغيُّر بِنْيتها عن حال الصحَّة، وهذا التغييرُ يكون تارةً بزيادة وتارةً بنَقْص وتارةً بتغيير بِنْية الواحد من غير زيادة ولا نَقْص في الحروف، فأَما التغييرُ بالزيادة فنحوُ رجُل ورِجال وفرس وأَفْراس، ومثالُ التغيير بالنقص إِزار وأُزُر وخِمار وخُمُر، وأَما تغيير البناء فهو راجعٌ إلى تغيير الحركات نحو: أَسَد وأُسْد ووَثَن ووُثْن.

والأصلُ في ذلك الجمعُ بالزيادة لِـمَا ذكرناه، نحوُ فَلْس وأَفْلُس وفُلُوس وكَعْب وأَكْعُب وكِعاب، فأَمَّا إِزار وأُزُر وخِمار وخُمُر وأَسَد وأُسْد ووَثَن ووُثْن فمنتَقَصٌ منه ومقصورٌ من فُعُول، وأصلُه أُزُوْر وأُسُوْد، لكنَّهم حذفوا منه الواو لضرب من التخفيف.

واعْلَم أَنَّ إِعراب هذا الضرب يكونُ باخْتلاف الحركات، نحوُ هذه دُورٌ وقصورٌ، ورأيتُ دُوراً وقُصوراً، ومررت بدُورٍ وقُصورٍ بخلاف جمعِ الصحَّة، وإنما كان إِعرابه بالحركات لأَنه أشْبَهَ المفردَ، لأَن الصيغة تُسْتأنف له كما تُستأنَف للمفرد، وليس كذلك جمعُ السّلامة، فإِنَّ الصيغة فيه هي صيغة المفرد، وإِنما زِيْدَ عليه زيادةٌ تدلُّ على الجمع، ويؤَيِّد[٢] شَبَهَ التكسير بالمفرد أَنَّهم قد يَصِفون المفردَ [٥/ ٧] بجمع التكسير، نحوُ قولهم: بُرْمَة أَعْشارٌ[٣] وثَوْبٌ أَسْمالٌ[٤] وقِدْرٌ أَكْسار، ولا يفعلون ذلك في جمع السلامة، فاعْرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وحُكْمُ الزيادتَيْنِ في مُسلمونَ نظيرُ حُكْمِهما في مسلمان، الأُولى عَلَمُ ضَمِّ الاثنين فصاعداً إِلى الواحد، والثانيةُ عِوَضٌ من الشيئَين، وتسقطُ عند الإِضافة).

---

(١) في ط ، ر: «الأبنية»، و وانظر أسرار العربية: ٦٣.

(٢) في ط ، ر: «ويؤكد».

(٣) البُرْمة: القِدر، وبُرْمة أَعْشار: إذا انكسرت قطعاً قطعاً. انظر الصحاح (برم) (عشر)، والمقتضب: ٣/ ٣٢٩.

(٤) ثوب أَسمال: أي ثوب خلق. انظر الصحاح (سمل).

قال الشَّارح: حُكْمُ الزيادَتَيْن في الجمع السالم - وهما الواوُ والنونُ في الرفع والياءُ والنون في النّصب - حُكْمُ الزيادَتَيْن في التثنيَّة، فكما كانت الأَلفُ في التثنية عِوَضاً من ضَمِّ اسم إلى اسم، وهو معنى الدِّلالة على التثنيّة، والثاني - وهو النون - عِوَضاً من الحركة والتنوين على ما قررْناه[١] فكذلك الواوُ في الجمع السالم والياءُ عوضٌ من ضَمِّ الاسميْن فصاعداً إلى الاسم المذكور، وهو معنى الجمع.

وفي هذه الواو سِتُّ علامات، الجمعُ والتذكيرُ لأَنّ هذا الضربَ من الجمع إنما هو للمذكَّرِينَ مِمَّن يَعْقِلُ، والسلامةُ والقِلَّةُ وعلامةُ الرفع وحرفُ الإِعْراب، وكذلك الياءُ، هذا مذهب سيبويه، وقد تقدّم ذِكْرُ الخلاف فيه[٢]، وأَمَّا النُّون فَعِوَضٌ من الحركة والتنوين اللَّذيْن كانا في الواحد على حَدِّ ما ذكرناه في التثنية.

قال[٣]: «**وتسقُطان في الإِضافة**» يعني نونَ التثنية ونونَ الجمع، نحوُ قولك: جاءني مسلمو زَيْدٍ، ورأَيْتُ مُسْلِمي زيد، ومررتُ بمُسْلِميْ زيد، كما تقول: جاءني غلاما زيدٍ، ورأيتُ غلامَيْ زيد، ومررت بغلامَيْ زيد، وإِنما حُذفت هذه النونُ في الإِضافة لأَنها عِوَضٌ من الحركة والتنوين اللذيْن كانا في الواحد، والتنوينُ يُحذف مع الإِضافة، فَحُذفت النون ههنا كحَذْفه.

فإِنْ قيل: فإذا كانت النون عوضاً من الحركة والتنوين جميعاً فما بالُها تُحذَفُ مع الإِضافة مع ثُبوت أَحد بَدَلَيْها وهو الحركة؟ قيل: لَـمَّا ثبتتْ مع الأَلف واللام مع حَذْفِ أَحد بَدَلَيْها وهو التنوين حُذفت مع الإِضافة مع ثبوت أَحد بدلَيْها وهو الحركة لِيَعْتَدلا.

فإِنْ قيل: فَهَلَّا عُكِسَ الأَمرُ فيهما؟ فالجواب أَنَّ الإِضافة تقتضي الاتِّصال لأَنّ المضاف إليه داخلٌ في المضاف من تمامه، والنونُ تفصلُ الاسمَ مِمَّا بعده، فكان إِثباتُ

---

(١) انظر ما سلف: ٤/ ٢٣١- ٢٣٢، والمساعد: ١/ ٤٧، وارتشاف الضرب: ٥٧٠.

(٢) انظر ما سلف: ٥/ ٨، ٤/ ٢٣١- ٢٣٢، والكتاب: ١/ ١٧-١٨، والمقتضب: ٢/ ١٥١، وسر الصناعة: ٤٤٩-٤٥٠، وأسرار العربية: ٥٤، وارتشاف الضرب: ٥٦٨-٥٦٩.

(٣) أي الزمخشري، وعبارته «وتسقط عند الإِضافة»، المفصل: ١٨٨.

النون مع الإضافة نَقْضاً للغرض بالإضافة، والأَلفُ واللامُ يَفْصِلان الاسمَ ممَّا بعده لأنهما يمنعان الإضافة على حَدِّ مَنْعِ النون، فكان في ثبوت النون مع الألف واللام تقريرٌ للمعنى وتأكيدٌ[١] له من غير تَدَافُع.

ووجهٌ ثانٍ أَنَّ الألف قد تلحقُ الواحدَ المنصوبَ مع الأَلف واللام في القوافي ورؤوس الآي، كقوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾[٢]، ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[٣] ونحوِ قول الشَّاعر[٤]:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذل والعِتابا

فلو أسقطَ النونَ مع الألف واللام في التثنية لالتبسَتْ بالواحد فيما ذكرناه، فاعْرِفه.

قال صاحب الكتاب: (وقد أُجْري المؤَنّثُ على المذكر في التسوية بين لفظَي الجرِّ والنصب، فقيل: رأيتُ المسلماتِ ومررت بالمسلماتِ، كما قيل: رأيتُ المسلمينَ ومررتُ بالمسلمينَ).

قال الشَّارح: قد ذكرنا أَنَّ إِعراب هذا الجمع بالحركات على القياس، وليس الأَمْرُ فيه كالتثنية والجمعِ اللَّذين إِعرابُهما بالحروف، وإذا كان إِعرابه بالحركات فرفْعُه بالضمِّ، نحوُ هذه مسلماتٌ، وفي الجرِّ مررتُ بمسلماتٍ، والنصبُ محمولٌ على الجرِّ، فيكونُ في موضع النصب مكسوراً، وإِنما حُمِل النصبُ فيه على الجرِّ لوجهين[٥]:

أحدُهما: أَنَّ جمعَ المؤنَّث السالمِ فَرْعٌ على جمع المذكر السالم، فكما حُمِلَ منصوبُ جَمْعِ المذكر على مجروره في مثل [٥/ ٨] مررتُ بالزيدِيْنَ ورأيتُ الزيدِيْنَ كذلك حُمل منصوبُ جمعِ المؤنّث السالم على مجروره في مثل مررت بالمسلماتِ ورأيت المسلماتِ، ليكونَ الفَرْعُ

(١) في ط: «تقريراً للمعنى وتأكيداً» تحريف.

(٢) الأحزاب: ٣٣/ ٦٧.

(٣) الأحزاب: ٣٣/ ١٠، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٢٧-١٢٨، وما سلف: ٤/ ٢٣٨.

(٤) سلف البيت: ٤/ ٢٣.

(٥) انظر في هذا أسرار العربية: ٦٢.

على منهاج الأَصل ولا يخالفَه.

والوجه الثاني: أَنَّ جمعَ المؤنّث السَّالم يُوافِقُ جمعَ المذكَّر السالِمِ في أشياءَ ويخالفه في أشياء، فأَما الموافقةُ ففي سلامة الواحد وزيادة الزيادتَيْن لعلامة الجمع، وكونِ الزائد الأَولِ حَرْفَ مَدٍّ، وأَما المخالَفة فمن جهة أنَّ الزائدَ الثاني وهو التاء حَرْفُ الإعراب يجري عليها حركاتُ الإعراب، وليس كذلك الجمعُ المذكَّر، فإِنَّ النون لا يدخلها إِعرابٌ.

ومنها(١) أَنَّ الزيادة الأُولى التي هي الألف لا تتغيّر كما تتغيّر الزيادةُ الأُولى في جمعِ المذكر، نحوُ الزيدُون والزيدِينَ، فتكونُ في الرفع واواً وفي الجرِّ والنصب ياءً، وتثبتُ الزيادة الثانية وهي التاءُ في الجمع [١٤٩/ ب] المؤنث السالِمِ ولا تُحذَفُ في الإِضافة، نحوُ مسلماتك، وتُحذَف النونُ من جمع المذكر في الإِضافة إِذا قلتَ: مسلموكَ ومسلمو زيد، فبالمعنى الذي اسْتَوَيَا فيه حُمِلَ أَحدُهما على الآخر، لأَن الشيءَ يُقاسُ على الشيء إِذا كانا مشتبَهيْنِ في معنى ما وإِنْ كانا مختلفَيْنِ في أَشياءَ أُخَر، فبالمشابَهة حُمِلَ جمعُ المؤنث على جمع المذكر بأَنْ جُعِلَ للرفع علامةٌ مفردةٌ وللجرِّ والنصب علامةٌ واحدةٌ اشتركا فيها، فقيل: جاءني مسلماتٌ، ورأَيتُ مسلماتٍ، ومررت بمسلماتٍ(٢)، ولا يجوز فَتْحُ هذه التاء عندنا(٣)، وأَجازه البغداديُّون، وأَنشدوا لأَبي ذؤَيب(٤):

فَلَمَّا اجْتَلاها بالإِيامِ تَحَيَّزَتْ ثُباتاً عليها ذُلُّها واكْتِئابُها

---

(١) أي من المخالفة.

(٢) كلا مه على أ وجه المشا بهة والمخالفة بين جمعي المذكر والمؤنث السا لمين قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٢٣٧- ٢٣٨.

(٣) أي عندنا نحن البصريين.

(٤) سلف البيت: ٥/ ٨- ٩ من هذا الجزء، وحكى أبو علي الفارسي إنشاد البغداديين بنصب «ثباتاً» في البيت في كتاب الشعر: ١٦٩، وذكر سيبويه أن التاء في ثبات لا تفتح، انظر الكتاب: ٣/ ٥٩٨، والنكت: ١٠١٠، والمساعد: ١/ ٥٦.

وحكَوا أَيضاً «سمعتُ لغاتَهم»(١)، ولا حُجّة لهم في ذلك لاحتمال أَنْ يكون لُغَات وثُبَات واحداً(٢)، فأَصلُ ثُبَة ثُبْوَة، وأَصْل لُغَة لُغْوَة مثل نُقْرَة وثُغْرَة وإِنْ كان استعمالُها بحذف اللام، إلا أَنَّهم تمَّموها كقولهم: حُكَاة وحُكَى(٣) ومُهَاة ومُهَى، وقال أبو الخطاب: واحد الطُّلَى طُلَاة(٤)، فكذلك لغاتُهم تكونُ على فُعَلَة، وحكى أَحمدُ بن يحيى سِمٌ وسُمٌ وسُماة(٥)، فردَّ اللامَ وإِنْ كان الاستعمالُ بحذْفها، فلُغات مثلُ سُماة، ومثلُه في الحذف والإِتمام قولُهم: غَدٍ وغَدْو في قوله(٦):

لا تَقْلُوَاهـــا وَادْلُوَاهـــا دَلْـــوَا
إِنَّ مـــعَ اليـــومِ أَخَـــاه غَـــدْوَا

ويكونُ أَجْرى التاء في المفرد مُجْراها في الجمع، فردَّ اللامَ مع المفرد كما تُردُّ مع الجمع في قولهم: أَخَوات.

---

(١) ذكر الفراء هذه الحكاية عن أبي الجراح، ونسبها ابن منظور إلى أبي خيرة، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٩٣، وشرح الملوكي: ١٩٠، والمساعد: ١/ ٥٦، واللسان (لغا).
(٢) انظر المساعد: ١/ ٥٦.
(٣) في ط: «حلاة وحُلَى» تحريف، انظر الكتاب: ٣/ ٥٨٥، والمخصص: ٧/ ٥، والنكت: ١٠٠٢.
(٤) انظر قوله في الكتاب: ٣/ ٥٨٥، والنكت: ١٠٠٢، ومن قول الشارح: «وحكوا أيضاً ..» إلى قوله: «طلاة» قاله أبو علي الفارسي في كتاب الشعر: ١٦٩.
«والطُّلَى: الأعناق، قال الأصمعي: واحدتها طُلْية، وقال أبو عمرو والفراء: واحدتها طُلَاة»، الصحاح (طلا)، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٧٤.
(٥) حكى أبو علي الفارسي هذا عن ثعلب في كتاب الشعر: ١٧٠، وانظر حكاية ثعلب في المنصف: ١/ ٦٠، وشرح الملوكي: ٤٠٣-٤٠٤.
(٦) البيتان بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٢٣٦، والنكت: ١٢٠٩، والمنصف: ١/ ٦٤، ٢/ ١٤٩، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٣٠، وشرح الملوكي: ٣٩٢-٣٩٤، والممتع: ٦٢٢-٦٢٣، واللسان (دلو)، وشرح شواهد الشافية: ٤٥١، وقلوته: سرت به سيراً عنيفاً، ودلوت: سرت سيراً رفيقاً، وقوله: «إن مع اليوم أخاه غدوا» من قولهم في المثل: «إن مع اليوم غداً» يُضرب للراجي الظفر بمراده في عاقبة الأمر. انظر المستقصى: ١/ ٤١٤.

فإِنْ قالوا: إِضافتُه إِلى الجمع تدلُّ أَنه جمعٌ قيل: لا تدلُّ إِضافتُه إِلى الجمع على أَنه جمع لاحْتمال أَنْ يكون من قبيل قوله(١):

كُلُوا في بعضِ بَطْنِكِمُ تَعِفُّوا ... فإِنَّ زمانَكَمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

فأَمَّا قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾(٢) فيَحتمِلُ أَنْ يكون من قَبيل البيت، اكتفَى بلفظ الإِفراد عن الجمع لعدم الإِلباس، ويجوز أَن يكون السمعُ مصدراً، والمرادُ مواضعُ سمعهم(٣)، ومثلُه قولُ الشاعر(٤): [٩/٥]

إِنَّ العُيونَ التي في طَرْفِها مَرَضٌ ... قَتلْننا ثمَّ لم يُحْيِينَ قَتْلانا

فإِنه أَفْردَ الطَّرْفَ إِذ كان مصدراً كالسَّمع

فإِن قيل: فقد قالوا: استأْصَلَ اللهُ عِرْقاتَهم، أَي شأْفَتَهم؛ بفتح التاء، هكذا جاء في كتاب العين عن الخليل(٥)، وهذا الاسم ليس مُنْتَقصا منه فيقال: تمَّ.

قيل: يُحتمَل أَنْ يكونَ عِرْقاتُهم واحداً، والأَلفُ فيه للإِلحاق بدِرْهَم، فأَلفُه كأَلف مِعْزاة وسِعْلاة، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وينقسم إِلى جَمْع قِلَّة وجَمْعِ كَثْرةٍ، فجمعُ القِلَّة العَشرةُ فما دونها، وأَمثلته أَفْعُل أَفْعال أَفْعِلَة فِعْلَة، كأَفْلُس وأَثْواب وأَجْرِبَة وغِلْمة، ومنه ما جُمِعَ بالواو والنون، والأَلف والتاء، وما عدا ذلك جُموعُ كَثْرةٍ).

---

(١) لم يعرف قائل هذا البيت، وهو بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٢١٠، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٠٢، والمقتضب: ٢/ ١٧٢، والأصول: ١/ ٣١٣، والمحتسب: ٢/ ٨٧، والنكت: ٣١٠، والخزانة: ٣/ ٣٧٩-٣٨٠.

(٢) البقرة: ٢/ ٧.

(٣) انظر المقتضب: ٢/ ١٧٣، وكشف المشكلات: ١٩.

(٤) هو جرير، والبيت في ديوانه: ١٦٣، والمقتضب: ٢/ ١٧٣.

(٥) انظر كتاب العين: ١/ ١٥٢، وسمع فتح التاء وكسر ها، انظر الكتاب: ٣/ ٢٩٢، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤/ ١٢-١٣، وكتاب الشعر: ١٧١، ١٧٦، والمسائل البصريات: ٨٢٢، والخصائص: ١/ ٣٨٤، ٢/ ١٣، ٣/ ٣٠٤.

قال الشَّارح: كان القيـاسُ أَنْ يُجعَل لكلِّ مقدار من الجمع مثالٌ يمتاز به من غيره، كما جعلوا للواحد والاثنين والجمع، فلمَّا تعذَّر ذلـك إِذ كانـت الأعـداد غـيرَ متناهيـةِ الكثـرة اقتصروا على الفصل بين القليل والكثير، فجعلوا للقليل أَبنيةً تُغايرُ أَبنيـةَ الكثـير ليتميَّز أَحدُهما من الآخر، والمرادُ بالقليل الثلاثةُ فما فوقها إِلى العَشرة، وما فوق العشـرة فكثيرٌ.

وأَبنيةُ القِلَّة أَربعةُ أمثلة من التكسير، وهـي «أَفْعُـل»، مثـلُ أَفْلُـس [٥/ ١٠] وأَكْعُـب، و«أَفْعـال» مثـلُ أَجْمـال وأَفْـراس، و«أَفْعِلَـة» مثـلُ أَرْغِفـة وأَجْرِبـة، و«فِعْلَـة» مثـلُ غِلْمـة وصِبْية، ومن ذلك جمعا السلامة بـالواو والنـون، نحـو الزيـدُونَ والمسلمونَ، والأَلـفِ والتاء، فهذان البناءان أَيضاً من أَبنية القِلَّة لأَنهما على منهاج التثنية، والتثنيـةُ قليـلٌ، فكانـا مِثلَه، ويدلُّ على أَنَّ هذه الأَبنية للقِلَّة أَمران[١]:

أَحـدُهما: أَنـك تُصَـغِّرها عـلى لفظهـا، فتقـولُ في تصـغير أَفْلُـس: أُفَيْلِس، وفي أَجْمال: أُجَيْمال، وفي أَجْرِبة: أُجَيْرِبَة، وفي غِلْمة: غُلَيْمة، ولو كانت للكثير لرَدَدتَها إِلى الواحد، ثم تجمعُها بالواو والنون إِنْ كانت لِمَنْ يعقلُ وبالأَلف والتاء إِنْ كانت[٢] لغيره، نحوُ قولـك في رجال: رُجَيْلون، وفي غِلْمان: غُلَيْمون، وفي جِمال: جُمَيْلات، وفي دراهم: دُرَيْهِمات.

والثانـي: أَنك تفسـر بـه العـددَ القليـلَ، فتقـول: ثلاثـة أَفْلُسٍ وأَربعـةُ أَجْمـال وخمسـةُ أَرْغِفة وثلاثةُ صِبْية، وكذلك الجمـعُ بـالواو والنـون والأَلـفِ والتـاء، تقـول: ثلاثـة بنـينَ وثلاث شَجَرات، فتمييزُكَ بهذه الجموعِ العددَ القليلَ دليلٌ على مـا قلنـاه، ولـذلك عـابوا على حسانَ قولَه[٣]:

---

(١) انظر ما سيأ تي: ٥/ ٢٣٨- ٢٣٩.

(٢) في ط: «كان».

(٣) البيت في ديوانه: ٤٢٧، والكتاب: ٣/ ٥٧٨، والنكت: ٩٩٩، والخزانة: ٣/ ٤٣٠، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١٨٦، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢٧٥، والخصائص: ٢/ ٢٠٨.
وذهب الزجاج إلى أن اعتراض النابغة الذبياني على حسان في هذا البيت مصنوع، وذهب الفارسي إلى أنه مجهول، انظر معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢٧٥، والنكت: ٩٩٩، والخزانة: ٣/ ٤٣١.

لَنـا الجَفَنـاتُ الغُـرُّ يَلْمَعْـنَ بالضُّـحَى وأَسْيافُنا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدةٍ دَمَا [٥/ ١١]

قالوا: البيتُ مدحٌ، وقد كـان ينبغي أَنْ يقول: لنا الجِفان البِيضُ لأَن الغُرَّة بياضٌ يسيرٌ، وكان حقُّه أَنْ يستعملَ السيوفَ موضع الأَسياف، وهذا وإِنْ كان الظاهرُ ما ذكروه إِلَّا أَنَّ العرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير[١]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾[٢]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[٣]، ولا يَعِدُ الكريمُ سبحانه بأَنَّ في الجنة غُرفاتٍ يسيرةً، وكذلك ليس المرادُ بقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ العشرةَ فما دونها، وإِنَّما الإِخبار عن هذا الجنس قليلِهِ وكثيرِه، وذلك أَنَّ الجموعَ قد يقع بعضُها موقعَ[٤] بعضٍ ويُسْتَغْنى ببعضها عن بعض، ألا ترى أَنهم قالوا: رَسَنٌ وأَرْسان وقَلَم وأَقْلام، واسْتَغْنَوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة، وقالوا: رجل ورِجال وسَبُع وسِباع، ولم يأْتوا لهما ببناء قِلَّة، وأَقْيَسُ ذلك أَنْ يُسْتغنَى بجمع الكثرة عن القِلَّة لأَنَّ القليل داخلٌ في الكثير.

واعلمْ أَنَّ هذا الفصلَ بين أَبنية القليل والكثير إِنَّما وقع في الثلاثي لِخِفَّة لفظه وكثرةِ دَوْرِه إِذ الكلمة إِذا كثُرت كثُر التصرف فيها، أَلا ترى أَنَّهم قد بلغوا ببنات الثلاثة في الزيادة سبعةَ أَحرف، نحوُ اشْهِيباب، فزِيدَ على الثلاثة أَربعةُ أَحرف، فلم يُزَدْ [١٥٠/ أ] على الأَربعة أكثرُ من ثلاثة أَحرف، نحو احْرِنْجام، ولم يُزَدْ على الخمسة أَكثرُ من حرف واحد، نحوُ عَضر فُوط[٥]، فثبت بما ذكرناه كثرةُ تصرفهم في الثلاثي وقلةُ تصرفهم في الرباعي والخماسي، فلذلك كان لكلِّ مثال من أَمثلة الثلاثي أمثلةٌ كثيرة في الكثرة والقِلَّة،

---

(١) استشهد سيبويه بالبيت السالف على أن العرب قد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير، انظر الكتاب: ٣/ ٥٧٨.

(٢) سبأ: ٣٤/ ٣٧.

(٣) الأحزاب: ٣٣/ ٣٥.

(٤) في ط ، ر: «موضع».

(٥) هي دويبة بيضاء ناعمة. اللسان (عضرفط).

ولم يكن للرباعي إِلَّا مثالٌ واحدٌ، القليلُ والكثيرُ فيه سواءٌ، وهو فَعَالِل، نحو خَنَاجِر[١] وبَرَاثِن، ولم يكن للخماسيِّ مثالٌ في التكسير لانْحطاطه عن درجة الرباعي في التصرف، وكان محمولاً على الرباعيِّ في جمعه، نحو فَرازِد وسَفارِج كجَعَافِر، فهو بناءٌ واحدٌ للكثير والقليل بخلاف الثلاثي الذي له أَبنيةٌ كثيرة.

واعلمْ أَنَّ أَبنية القِلَّة أَقربُ إِلى الواحد من أَبنية الكثرة، ولذلك يجري عليه كثير من أَحكام المفرد، من ذلك جوازُ تصغيره على لفظه خلافاً للجمع الكثير، ومنها جوازُ وَصْفِ المفرد بها[٢]، نحوُ ثوبٌ أَسْمالٌ وبُرْمة أَكْسار، ومنها جوازُ عَوْدِ الضمير إِليها بلفظ الإِفراد نحوُ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾[٣].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد يُجْعل إِعرابُ ما يُجمع بالواو والنون في النون، وأَكثرُ ما يجيءُ ذلك في الشعر، ويلزم الياءَ إِذ ذاك، قالوا: أَتتْ عليه سِنِينٌ، وقال:

دَعانِيَ مِنْ نَجْدٍ فإِنَّ سِنِينَهُ ... لَعِبْنَ بِنا شِيباً وشَيَّبْننا مُرْدا

وقال سُحَيْم:

وماذا يَدَّرِي الشُّعراءُ مِنِّي ... وقدْ جاوَزْتُ حَدَّ الأَربعينِ)

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ من العرب مَنْ يجعلُ إِعرابَ ما يُجمَعُ بالواو والنون في النون، وذلك إِنما يكون فيما يُجمَعُ بالواو والنون عِوَضاً من نَقْصٍ لَحِقَه، نحو قولك: سُنون وقُلُون وثُبُون، والشيخُ قد أَطلق ههنا، والحقُّ [٥/ ١٢] ما ذكرتُه، ويلزَمُ فيه الياءُ، فتقولُ: هذه سِنِينٌ ورأيت سنيناً ومررتُ بسنينٍ.

وإِنَّما جاز إِعرابُ النون في هذا الضرب من الجمع لأَنَّ النون فيه قامت مَقامَ الحرف الذاهب، فجعلوها كلامِ الكلمة، وإِنَّما أَلزموه الياءَ ليصيرَ نظيرَ غِسْلِين ونحوِه من

---

(١) في ط، ر: «خباجر»، «والخبجر: الرجل المسترخي العظيم البطن» اللسان والتاج (خبجر)، وانظر التكملة: ١٧٣.

(٢) أعاد الضمير إلى الجمع مرة وأعاده إلى المفرد مرة أخرى.

(٣) النحل: ١٦/ ٦٦.

الأَسماء المفردة، وغِسْلِين فِعْلِين من الغُسَالة[١]، وأَجاز أَبو العباس المبرِّدُ التزامَ الواو، فيكونُ مثلَ زَيتون[٢]، فأما قوله[٣]:

دعانـيَ مـن نَجْـدٍ فـإِنَّ سِـنينَه ... إلـخ

وقبله[٤]:

لَحَى اللهُ نَجْداً كيف يَتْرُكُ ذَا الغِنى فَقيراً وحُرُّ القومِ تَحْسِبُه عَبْدا

البيتُ للصِّمة بن عبد الله القُشَيْري، والشاهدُ فيه أنه جَمعَ بين النون[٥] والإِضافة في قوله: «سِنينه»، والقياسُ فيه سِنيه، لكنَّه جَعَلَ النون حرفَ الإِعراب، وأَلْزَمه الياءَ ليكونَ كغِسْلِين، ومثلُه قولُه فيما أَنشده أَبو زيد[٦]:

سِنيني كلُّها لاقَيْتُ حَرْباً أُعَدُّ مَعَ الصَّلادِمَةِ الذُّكُورِ

وقال الآخر[٧]:

ولقد ولَدْتَ بَنينَ صِدْقٍ سادةً ولأَنتَ بعدَ اللَّهِ كنتَ السَّيِّدا [١٣/٥]

---

(١) «الغُسَالة: ما يُغْسَل به الشيء» الصحاح (غسل).

(٢) انظر المقتضب: ٣/ ٣٣٢، ٤/ ٣٦-٣٨، وكتاب الشعر: ١٥٩، والبغداديات: ٢٢١، وارتشاف الضرب: ٥٦٨.

(٣) هو الصمة بن عبد الله القشيري كما سيذكر الشارح، والبيت في ديوانه: ٦٠، وهو بلا نسبة في كتاب الشعر: ١٥٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٠.

(٤) جاء هذا البيت بعد البيت السابق في ديوانه الصمة: ٦٠.

(٥) في ط ، ر: «النونين» تحريف.

(٦) نسب أبو زيد البيت إلى قُطَيب بن سنا الهُجَيْمي، انظر النوادر: ١٦٢، والبيت بلا نسبة في كتاب الشعر: ١٥٨، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٩٨، وضرائر الشعر: ٢٢٠، والخزانة: ٣/ ٤١٣.

والصَّلَادمة: جمع مفرده صِلْدِم، وهو الصلب الشديد. اللسان (صلدم).

(٧) ورد البيت بلا نسبة في كتاب الشعر: ١٥٨، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٩٨، وضرائر الشعر: ٢٢٠، والخزانة: ٣/ ٤١٣.

فأَما قول سُحَيم بن وَثِيل[1]:

وماذا يـدَّرِي ....

فذهب قومٌ إلى أَنَّ النونَ في «الأَربعين» حَرْفُ الإِعراب والكسرةُ فيه علامةُ الجرِّ[2]، ويكون من قَبِيل ما جُمع بالواو والنون عوضاً من المحذوف كسِنون وقُلُون، وذلك أَنَّ ثلاثين ونحوَه من قولك: أَربعين ليس بجَمْع ثلاث وأَربع على الحقيقة إِذ لو كان ثلاثون جمعَ ثلاث لوجب أَنْ يُسْتعملَ في تسعة لأَنَّ الواحدَ من تثليثها ثلاثة، وفي اثني عشر لأن الواحد من تثليثها أربعة، وفي خمسة عشر لأن الواحد من تثليثها خمسة إلى أَنْ تتجاوزَ به الثلاثين من الأَعداد التي الواحدُ من تثليثها فوق العشرة، وكذلك «الأَربعين» ونحوُها من الخمسين إلى تسعين.

وإِذا ثبت أَنَّ ثلاثين ليس بجمع ثلاث وأَربعين ليس بجمع أَربع عُلم أَنه اعْتُقِد فيه أَنَّ له واحداً مقدَّراً وإِن لم يَجْرِ به استعمالٌ، فكأَن[3] أربعين جمعُ أَربع، وأربعٌ جَماعة، فكأَنه قد كان ينبغي أَنْ يكون فيه الهاءُ، فعوِّض بالواو والنون، وصار الأَمر فيه كحال أَرْض وأَرَضِينَ.

ونحوٌ من ذلك قولهُم في اسم البلد: قِنَّسْرون وفِلَسْطون، كأَنَّهم جعلوا كلَّ ناحية من قِنَّسْرين[4] وفِلَسْطين قِنَّسْر وفِلَسْط، والناحيةُ والجهةُ مؤنثتان، فكان القياسُ في واحده لو نُطِقَ به قِنَّسْرة وفِلَسْطة، فعَوَّضوا من ذلك الجمعَ بالواو والنون، والحقُّ فيه أَنَّ النون في قوله:

---

(١) سلف البيت بتمامه: ٥/ ٢١، وهو بهذه النسبة في الأصمعيات: ١٩، وسر الصناعة: ٦٢٧، والخزانة: ١/ ١٢٦، وبلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٣٣٢، وكتاب الشعر: ١٥٨.

(٢) ذهب إلى هذا المبردُ في الكامل: ٦٣٣، والمقتضب: ٣/ ٣٣٢، وانظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٨٥، والأشباه والنظائر: ٤/ ٢٤٨-٢٤٩.

(٣) في ط: «فكان» تحريف.

(٤) بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده ثم سين مهملة، مدينة بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص، معجم البلدان (قنسرين).

وقد جاوزْتُ حَدَّ الأَربعينِ [٥/ ١٤]

ليستْ حرفَ إِعراب، ولا الكسرةُ فيه علامةُ جَرٍّ، إنما هي حركة التقاء الساكنين، وهما الياءُ والنون، وكُسرت على أَصل التقاء الساكنَيْن، لأَنَّ حركة التقاء الساكنين لم تأْتِ على منهاج واحد، بل تأْتي تارةً كسرةً، وهو الأَصلُ وتارةً ضمةً، نحوُ شُدُّ ومُدُّ، وتارةً فتحةً نحو شُدَّ - فيمن فتح - وأَينَ وكيفَ، فلمَّا اضطُرَّ الشاعرُ إِلى الكَسر لئلَّا تختلفَ حركةُ حرف الرويِّ كسر، لأَنَّ الأَبيات مجرورة القوافي مُطْلَقةٌ[١]، وممَّا يدلُّ أَنَّ الكسرة في نون «الأَربعين» ليستْ جرًّا، إِنما هي كسرةُ التقاءِ الساكنين قولُ ذي الإِصْبَع[٢]:

إِنِّي أَبِيٌّ أَبِيٌّ ذُو مُحافَظَةٍ وابنُ أَبِيٍّ أَبِيٍّ مِنْ أَبِيِّينِ

فأَبيُّون جمعُ أَبيٍّ مثلُ ظريف وظريفون، فكما لا يُشَكُّ في كسرة نون أَبيِّين لالتقاء الساكنيْن لأَنه جمعٌ صحيحٌ مثلُ مسلِمينَ وصالِحِينَ، فكذلك ينبغي أَن تكونَ كسرةُ النون في «الأَربعين»، ومثلُه قول الآخر[٣]:

مثلُ الخلائفِ مِنْ بعدِ النَّبيِّينِ

فهذا جمعٌ بُني على الصحَّة، وإِنما كُسرت نونُ الجمع ضرورةً[٤]، وأُجْريَت في الكسر

---

(١) ذهب هذا المذهبَ ابنُ جني، وكلام ابن يعيش على البيت مشابه لكلامه، انظر سر الصناعة: ٦٢٧-٦٢٨.

(٢) البيت بهذه النسبة في المفضليات: ١٦٣، والكامل للمبرد: ٦٣٤، وسر الصناعة: ٦٢٨، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٨٧٢، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٣/ ٣٣٣.

(٣) صدر البيت:

«ما سَدَّ حيٌّ ولا مَيْتٌ مَسَدَّهما» ....

وقائله الفرزدق كما في الكامل للمبرد: ٦٣٣، والخزانة: ٣/ ٤١٤، ولم أجده في ديوانه، وورد بلا نسبة في سر الصناعة: ٦٢٨، والهمع: ١/ ٤٩، والبيت في رثاء محمد أخي الحجاج ومحمد بن الحجاج، انظر الكامل للمبرد: ٦٣٢، والخزانة: ٣/ ٤١٥.

(٤) انظر ضرائر الشعر: ٢٢٠.

مُجْرى نون التثنية، واعتمدوا في الفصل بين التثنية والجمع بحركة ما قبل الياء في الجرِّ والنصب، وأمَّا في الرفع فالفصلُ بينهما ظاهر، لأَن رفْعَ الاثنين بالألف ورَفْعَ الجميع بالواو، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: **(وللثلاثيِّ المجرَّد إِذا كُسِّر عشرةُ أَمثلة: أَفْعال فِعَال فُعُول فِعْلان أَفْعُل فُعْلان فِعَلة فُعْل فِعْلة فُعُل، فأَفْعال أَعَمُّها، تقول: أَفْراخ وأَجمال وأَرْكان وأَجْمال وأَعْجاز وأَعْناق وأَفْخاذ وأَعْناب وأَرْطاب وآبال، ثم فِعَال؛ تقول: زِناد وقِداح وخِفَاف وجِمَال ورِبَاع وسِبَاع، ثم فُعُول وفِعْلان، وهما متساويان؛ تقول: فُلُوس وعُرُوق وجُرُوح وأُسُود ونُمُور، ورِئْلان وصِنْوان وعِيْدان وخِرْبان[1] وصردان، ثم أَفْعُل؛ تقول: أَفْلُس وأَرْجُل وأَزْمُن وأَضْلُع، ثم فُعْلان وفِعَلة وهما متساويان، تقول: بُطْنان وذُؤْبان وحُمْلان وغِرَدَة وقِرَدة وقِرَطَة، ثم فُعْل، تقول: سُقْف وفُلْك، ثم فِعْلة وفُعُل؛ تقول: جِيْرة ونُمُر، وقد جاء حِجْلى في جمع حَجَل قال:**

حِجْلَى تَدرَّجُ في الشَّرَبَّة وُقَّعُ)

قال الشَّارح: إِنما بدأ بحَصر أَلفاظ الجمع، ولم يذكُر أَبنية الثلاثي التي هي الآحاد[2] التي تُكَسَّر عليها الجموعُ لأَن الباب بابُ الجمع، فجاء بالتفصيل على وَفْق الترجمة، ونحن نجمع بينهما لأَن الفائدةَ مرتبطةٌ بهما.

فالأَسماءُ الثلاثية المجرَّدة من الزيادة لها عَشرة أَمثلة: فَعْل بفتح الأَول وسكون الثاني، مثلُ فَلْس وكَعْب، وفَعَل بفتح الأَول والثاني، نحوُ فَرَس وجَمَل، وفَعِل بفتح الأول وكسر الثاني، نحوُ كَتِف وفَخِذ، وفَعُل بفتح الأَول وضمِّ الثاني، نحو عَضُد ويَقُظ، وفِعْل بكسر الأَول وسكون الثاني، نحو حِبْر وعِدْل، وفِعَل بكسر الأَول وفتح الثاني، نحو عِنَب ونِطَع[3]، وفِعِل بكسر الأَول والثاني، نحو إِبِل وإِطِل[4]، وفُعْل بضمِّ

---

(١) في المفصل: ١٩٠ «وخربال»، لم أقف عليها.

(٢) في ط ، ر: «هي في الآحاد» .

(٣) «النِّطَع: ما ظهر من غار الفم الأعلى، وفيه أربع لغات» ، اللسان (نطع).

(٤) «الإطِل: منقطع الأضلاع من الحَجَبة، وقيل: الخاصرة كلها» اللسان (أطل).

الأَول وسكون الثاني، [٥/ ١٥] نحو قُفْل وبُرْد، وفُعَل بضم الأَول وفتح الثاني، نحو صرد[١] ونُغَر[٢]، وفُعُل بضمِّ الأَول والثاني، نحو عُنُق وطُنُب[٣].

فَأما «فَعْل» فالقياسُ في تكسيره أَن يجيءَ في القِلَّة على أَفْعُل، نحو كَلْب وأَكْلُب وكَعْب وأَكْعُب، وقالوا في المضاعف: صَكّ[٤] وأَصُكٌّ وضَبٌّ وأَضُبٌّ، وأَمَّا الكثيرُ فبابُه أَن يجيءَ على فِعَال وفُعُول، نحو قولك: كَلْب وكِلَاب وفَلْس وفُلُوس، وربَّما تَعاقَبا على الاسم الواحد، قالوا: فَرْخ وفِرَاخ وفُرُوخ وكَعْب وكِعَاب وكُعُوب، قال الشَّاعر[٥]:

وكُنْتُ إِذا غَمَزْتُ قناةَ قَوْمٍ كَسرتُ كُعُوبَها أَوْ تَسْتقيما

وباقي الأَمثلة تُجْمع في القِلَّة على أَفعال، نحو: أَفْراس وأَكْتاف وأَعْضاد وأَجْبال وأَعْناب وآطال[٦] وأَبْراد وأَعْناق، وجَمْعُها الكثيرُ فِعَال وفُعُول، نحو جَمَل وجِمَال وبُرْد وبُرُود ما خلا فُعَلاً فإِنَّ بابه أَنْ يُجْمَعَ على فِعْلان، نحوُ صُرَد وصِرْدان وجُرَذ وجِرْذان، يستوي فيه القليل والكثير، وأَصْلُه الكثرةُ، والقِلَّةُ داخلةٌ عليه، ويُفْرَق بينهما بقرينة.

فإِنْ قيل: ولم اختصَّ جَمْعُ القِلَّة بأَفْعُل وأَفعال فالجوابُ أَنه لـمَّا كان بين جمع القِلَّة والواحد من المشابَهة ما تقدَّم ذِكْره من كون صيغتِه مستأْنفَةً له ويَجْري عليه كثيرٌ من أَحكام المفرد من نحو عَوْد الضمير مفرداً إِليه كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾[٧] وجوازِ تصغيره على لفظه ووَصْف المفرد به من نحو بُرْمة

---

(١) «الصُّرَد: طائر فوق العصفور». اللسان (صرد).

(٢) «النُّغَر: طائر يشبه العصفور». اللسان (نغر).

(٣) «الطُّنْب والطُّنُب معاً: حبل الخباء». اللسان (طنب).

(٤) «الصَّكّ: الضرب الشديد بالشيء العريض». اللسان (صكك).

(٥) هو زياد الأعجم كما في الكتاب: ٣/ ٤٨، والمقتضب: ٢/ ٢٨، والنكت: ٧٢٢، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٧٨، وليس البيت في شعره.

(٦) جمع إِطِل، وسلف تفسيره.

(٧) النحل: ١٦/ ٦٦.

أَكْسار وثوبٌ أَسْمال اختاروا هذين البناءَيْن، لأَنهما لا يكاد يوجَدُ لهما نظيرٌ في الآحاد لِيُعلَم أَنهما للجمع ولا يقعَ فيهما التباسٌ بالواحد.

فإِنْ قيل: ولِمَ اختصَّ أَفْعُل بفَعْل ساكنِ العين مفتوح الفاء قيل: لخفَّته وكثرةِ استعماله اختاروا له أَخفَّ اللفظين وأَقلَّهما حروفاً، لأَنَّ بِنْية الجمع على حسب واحده، فإِذا كان الواحد خفيفاً قليلَ الحروف قلَّت حروفُ جَمْعه وحركاتُه اللاحقةُ لتكسيره، وإِذا ثَقُلَ الواحدُ وكثُرت حروفُه كثُر ما يلحق جَمْعَه لِـمَا ذكرناه من أَنَّ الجمع يكون بزيادة على الواحد(١).

فإِنْ قيل: ولِمَ اختصَّ فُعَل مضمومُ الفاء مفتوحَ العين بفُعْلان نحو نُغَر ونُغْران وجُرَذ وجُرْذان قيل: لوجهين(٢):

أَحدُهما: أَن هذا البناء لـمَّا اختصَّ بضرب من المسمَّيات وهو الحيوان ولزِمَه فلم يفارِقْه إِلى غيره ولم يكن غيرُه من الأَسماء كذلك، فإِنها لا تلزمُ مسمًّى، خَصُّوه بهذا الجمع كما خصُّوا بفَعْلى ما كان به آفَةٌ من نحو قَتْلى ومَرْضى، فلا(٣) يُجمَعُ عليه إِلَّا ما أَصابته بَلِيَّة، نحو جَرِيح وجَرْحى وزَمِين وزَمْنَى.

والوجه الآخر: أَن يكون مُنتقصا من فُعَال، وفُعَال يجمَعُ في الكثرة على فِعْلان، نحوُ غُرَاب وغِرْبان وعُقَاب وعِقْبان(٤)، ومِمَّا يؤَيِّد ذلك أَن فُعَلاً لا يكاد يكون(٥) إِلَّا مغيَّراً من غيره، نحوُ عُمَر وزُفَر، عُدِلا من عامِر وزافِر، وفُسَق وخُبَث، والمرادُ فاسق وخبيث، فلمَّا كان قد تغيَّرَ عن فاعل وفَعِيل كان تغييرُه عن فُعَال أَوْلى لأَنه ليس بين البناءَين إِلَّا طَرْحُ الأَلف، فهو أَقربُ إِليه.

---

(١) كذا في النكت: ٩٩٢.

(٢) ذُكر هذان الوجهان في النكت: ٩٩٢.

(٣) في ط: «ولا».

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٦٠٣، والمقتضب: ٢/ ٢٠٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٩٩.

(٥) سقط من ط: «يكون» خطأً.

واعلم أَنَّ الاسم الثلاثي لكثرته وسَعَةِ استعماله كَثُرت أَبنية تكسيره وكثُر اختلافُها، حتى لا يكاد يخلو بناء منها من الشذوذ، والقياسُ ما تقدَّم ذِكْره، والمرادُ بقولنا: إِنَّه القياس أَنَّه لو وَرَدَ اسمٌ ولم يُعْرف كيف جمعُه لكان القياسُ أَن يُجْمَعَ على المنهاج المذكور، فعلى هذا لو سمَّيْتَ بالمصدر من نحو ضرب وقَتْل لكان القياسُ [٥/ ١٦] في جَمْعه أَن تقول في القِلَّة: أَضرب وأَقْتُل قياساً على أَفْلُس وأَكْعُب، وفي الكثير ضروب أَوْ ضراب وقُتُول أَوْ قِتال قياساً على فُلُوس وكِعَاب.

ولا بدَّ من ذِكر ما شذَّ من ذلك ليُعْلَم حتى لو اضطُرَّ شاعر أَو ساجِعٌ إِلى مثله لم يكن مخطِئاً، لأَنه استَند إِلى أَصل من استعمالهم، فمن الشاذِّ تكسيرُهم فَعْلاً في القِلَّة على أَفْعال، والقياسُ أَفْعُل على ما تقدَّم، قالوا: رَأْد وأَرْآد، والرأْد: أَصل اللَّحْيَيْن[(١)]، وقالوا: زَنْد وأَزْناد، والزَّنْد: العُود الذي يُقْدح به النارُ، وهو الأَعلى، والزَّنْدة السُّفلى فيها ثقب وهي الأُنثى، فإِذا اجتمعا قيل: زَنْدان ولم يُقَل: زَنْدتان[(٢)]، وقالوا: فَرْخ وأَفْراخ وأَنْف وآناف.

جمعوا هذه الأَسماءَ على أَفْعال حَمْلاً لها على ما هي في معناه، وذلك أَن رَأْداً في معنى ذَقْن وزَنْد في معنى عُود وفَرْخ في معنى طَيْر أَو وَلَد، وأَنْف في معنى عُضو، فكما قالوا: أَذْقان وأَعْواد وأَطْيار وأَعْضاء فكذلك قالوا: أَرْآد وأَفْراخ وأَزْناد وآناف لأَنها في معناها، فأَعطَوْها حُكمَها، وقيل: إِنما قالوا: أَرْآد لأَن الهمزة مقارِبةٌ للأَلف ومن مَخْرجها، فعاملوها معامَلتَها في الجمع، فكما قالوا: باب وأَبْواب وناب وأَنياب [١٥١/ أ] كذلك قالوا: رَأْد وأَرْآد، والنونُ في زَنْد وأَنْف ساكنة، فهي غُنَّة فجرت لِغُنَّتها مَجْرى المتحركة،

---

(١) كذا فسره سيبويه في الكتاب: ٣/ ٥٦٨، وزاد الجوهري فقال: «الرأْد والرؤود من النساء: الشابة الحسنة». الصحاح (رأد)، وهذا الجمع شاذ لا يقاس عليه عند أكثرهم، انظر الكتاب: ٣/ ٥٦٨، والمقتضب: ٢/ ١٩٥-١٩٦، وقاسه الفراء في مثل ألف وآلاف، وأجاز أبو حيان القياس عليه، انظر الارتشاف: ٤١٣، والمساعد: ٣/ ٤٠٣.

(٢) من قوله: «والزند ..» إلى قوله: «زندتان» كلام الجوهري بلفظه في الصحاح (زند).

والراءُ في فَرْخ حرفٌ مكرَّر فجرى تكريرُه مَجْرى الحركة فيه، فلذلك قالوا: أَفْراخ، وربَّما توارَدَ البناءان على الاسم الواحد منها، قالوا: أَزْنُد وأَزْناد، قال الشَّاعر(١):

وُجِـدْتَ إِذا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ　　وزَنْـدُكَ أَثْقَبُ أَزْنادِها

وقالوا: أَفْرُخ وأَفْراخ، قال الراجز(٢):

لولا هُبَاشاتٌ من التَّهْبِيشِ

لِصِبْيَةٍ كأَفْرُخِ العُشُوشِ

وقال الشَّاعر(٣):

ماذا تقولُ لِأَفْراخٍ بذي مَرَخٍ　　زُغْبِ الحَوَاصِلِ لا ماءٌ ولا شَجَرُ [٥/ ١٧]

فالبيت الأَول على القياس والثاني على الشاذِّ، وقالوا: أَنْفٌ وآناف وآنُف، قال الأَعشى(٤):

إِذا رَوَّحَ الرَّاعي اللِّقاحَ مُعَزِّباً　　وأَمْسَتْ على آنافِها غَبَرَاتُها

فأَما الرَّأْد فلم يُسْمَع فيه إِلَّا أَرْآد(٥).

---

(١) هو الأعشى، والبيت في ديوانه: ١٠٩، والكتاب: ٣/ ٥٦٨، والأصول: ٢/ ٤٣٦، والنكت: ٩٩٣، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١٩٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٧٦.

(٢) هو رؤبة بن العجاج، والبيتان في ديوانه: ٧٨، واللسان (عشش) (هبش). «والهُباشة مثل الحُباشة، وهي ما جمع من الناس والمال». الصحاح (هبش).

(٣) هو الحطيئة، والبيت في ديوانه: ١٩١، والخصائص: ٣/ ٦١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٧٦، وبلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١٩٣.

(٤) البيت في ديوانه: ٨٧، والكتاب: ٣/ ٥٦٨، والنكت: ٩٩٣.

قوله: روَّح: ردَّها عن مرعاها إلى الموضع الذي تروح إليه، ولقاح؛ بكسر اللام جمع لقحة؛ بكسر اللام وهي الناقة ذات اللبن، وعزَّب الراعي: ابتعد بإبله طلباً للكلأ.

ورواية الديوان: «أمست على آفاقها غبراتها»، قال الأعلم: «وعلى رواية «آفاقها» يحسن «غبراتها»، ومن روى «على آنافها» فينبغي أن يروي «عبراتها» بالعين غير معجمة، أي تسيل دموعها على أنوفها» النكت: ٩٩٣.

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٥٦٨، وإصلاح المنطق: ٢٨، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٩٢.

وقد جاء الكثير على فُعْلان بضمِّ الفاء، قالوا: ظَهْر وظُهْران، وبَطْن وبُطْنان، وثَعْب وثُعْبان، والثَّعَبُ: مَسِيل الوادي[١]، وقالوا: جَحْش وجِحْشان، وعَبْد وعِبْدان، فكسَّروه على فِعْلان بكسر الفاء، وربَّما كسَّروه على فُعُولة وفِعَالة، فيأتون فيه بتاء التأنيث لتحقيق تأنيث الجمع[٢]، فقالوا: الفِحَالة والبُعُولة والعُمُومة، وقد جاء أيضاً على فِعَلَة، قالوا: جَبْء وجِبَأَة، وفَقْع وفِقَعَة؛ لضربَيْن من الكمأة[٣]، وقالوا: قَعْب وقِعَبَة[٤]، وقد جاء أيضاً على فَعِيل، قالوا: عَبْد وعَبِيد، وكَلْب وكَلِيب، قال الشَّاعر[٥]:

والعِيسُ يَنْغُضْنَ بكِيْرانِها ... كأنَّما يَنْهَشُهُنَّ الكَلِيْبْ

وذلك كلُّه قليلٌ شاذٌّ لا يُقاس عليه، وبعضُه أشذُّ من بعض، فالكَلِيبُ والعَبِيدُ أَقلُّ من فِقَعة وقِعَبة، وفِقَعة وقِعَبة أَقلُّ من فِعْلان وفُعْلان، وسيبويه كان يذهب إلى أنَّ الكَلِيب ونحوَه اسمٌ للجمع كالجامِل والباقِر، وكذلك فِقَعة وقِعَبة، وليس بجمع مكسر[٦]، فعلى هذا لو صُغِّر لصُغِّر على لفظه، ولم يُردَّ إلى الواحد، وذهب الأَخفش إلى

---

(١) قال الجوهري: «والثَّعَب؛ بالتحريك: مسيل الماء في الوادي، وجمعه ثُعْبان». الصحاح (ثعب)، وذكره سيبويه بالغين المعجمة الساكنة ثَغْب وثُغْبان، وفسره بأنه الغدير. انظر الكتاب: ٣/ ٥٧١، وكذا فسره الجوهري في الصحاح (ثغب)، وانظر تهذيب اللغة: ٢/ ٣٣٢، واللسان (ثغب).

(٢) هذا قول الخليل، انظر الكتاب: ٣/ ٥٦٨.

(٣) انظر في هذا الكتاب: ٣/ ٥٦٨، والمقتضب: ٢/ ١٩٦.

(٤) «القَعْب: قدح من خشب مقعَّر». الصحاح (قعب).

(٥) البيت بلا نسبة في التكملة: ١٤٩، وشرح شواهد الإيضاح: ٥١٢، وينغضن: يضطربن في السير، والكيران: جمع كُور، وهو الرَّحْل، والكليب: جمع كلب.

(٦) وكذا ذكر ابن الشجري عن سيبويه، وصحَّح الرضي كونها جمعاً عنده، وعدَّها سيبويه مع جموع التكسير، انظر الكتاب: ٣/ ٥٦٧-٥٦٨، ٣/ ٦٢٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٠٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٩٢، وذهب أبو حاتم إلى أن كليباً جمع كلاب، وكلاب جمع كلب، انظر ارتشاف الضرب: ٤٣٩، وذهب ابن السراج إلى أن كليباً اسم جمع، انظر الأصول: ٢/ ٤٣٢.

أَن ذلك كلَّه تكسيرٌ وإِنْ قلَّ استعمالُه(١)، وقال قوم: فِعَلة وبابُه مقصورٌ من فِعَالة، فالأَصل في فِقَعة فِقَاعة كحِجَارة، فاعرفْه.

فأَمَّا «فَعَل» بفتح الفاء والعين فالقياسُ أَن يأتي في القِلَّة على أَفْعال كجَمَل وأَجْمال، وفي الكثير على(٢) فِعَال وفُعُول نحو جِبال وجِمال وأُسُود وذُكُور، وفِعَالٌ في هذا الباب أَكثرُ من فُعُول، وقد جاء على غير المنهاج المذكور، قالوا في القليل: زَمَن وأَزْمُن، قال ذو الرمة(٣):

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سلامٌ عليْكُما هَلِ الأَزْمُنُ اللَّائي مَضَيْنَ رَواجِعُ [٥/ ١٨]

وحكى سيبويه جَبَل وأَجْبُل(٤)، وقالوا: في المعتلِّ: عصا وأَعْصٍ كأَدْلٍ وأَحْقٍ(٥)، وذلك من حيث كان الزمن دهراً والجبلُ تلّاً، فحملوه على معناه.

وفي الجملة أَنَّ الأَسماء الثلاثية لَـمَّا اشتركتْ في عِدَّةٍ واحدة وأَصْلٍ واحدٍ جاز أَن يُشبَّه بعضُها ببعض، فيدخلَ كلُّ واحد منها على الآخر.

ولزومُ فَعَل مفتوح العين لأَفْعال وبناؤه عليه أكثرُ من لزوم فَعْل ساكن العين لأَفْعُل، وذلك لخفَّة فَعَل وكثرته، توسَّعوا فيه أَكثرَ من توسُّعهم في فَعْل، ولذلك كان الشاذُّ في جمع فَعْل أقلَّ من الشاذّ في جمع فَعَل، وقد كسَّروه في الكثير(٦) على فُعْلان، قالوا: حَمَل وحُمْلان وسَلَق وسُلْقان، والسَّلَق: المكان المطمئنُّ، وقالوا: بَرَق وبِرْقان ووَرَل ووِرْلان، كسَّروه على فِعْلان؛ بكسر الفاء(٧)، والبَرَق: الحمَلَ، والوَرَل: دُويبة تُشبه الضَّبَّ(٨).

---

(١) انظر شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٦٦، ٢/ ٢٠٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٧٨.

(٢) سقط من ط ، ر: «على».

(٣) البيت في شرح ديوانه: ١٢٧٣، والكتاب: ٣/ ٥٧١، وشرح شواهد الإيضاح: ٣٠٨، وبلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١٧٤، ٢/ ١٩٨.

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٥٧١، والنكت: ٩٩٦.

(٥) «الحقْو: الإزار» الصحاح (حقا).

(٦) في ط: «التكثير».

(٧) انظر الكتاب: ٣/ ٥٧٠.

(٨) انظر حياة الحيوان للدميري: ٢/ ٣٢٨-٣٢٩.

وقالوا: أَسَد وأُسْد ووَثَن ووُثْن، وقد قرأ عَطاء بن أبي رباح ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أُثْنًا﴾[1]، والمراد وُثُنا، فسكِّنت العينُ على حدِّ رُسْل وكُتْب، وقُلبت الواو همزة لانضمامها على حدِّ قلْبها في أُقِّتتْ وأُجُوه[2]، وقد أنكر بعضُهم أَن يكون لفظُ الجمع أقلَّ من لفظ الواحد، فتأولَّه على أَن يكون مخفَّفاً من أُسُد مضمومَ العين، وأُسُد مقصورٌ من أُسُود[3]، فأمَّا إِزار وأُزُر فهو أَيضاً مقصور من أُزُور، ومثلُه قولُ الشاعر[4]:

فيهـا عَيائِيـلُ أُسُـودٍ ونُمُـرْ

وقد يُدْخلون الهاء على فُعُول وفِعَال هنا كما أدخلوها عليهما في تكسير فَعَل، فيقولون: ذُكُورة وأُسُودة[5] وذِكَارة وجِمَالة وحِجَارة، وقالوا: حِجَار أَيضاً، وهو أَقيسُ وحِجارة أكثر[6]، قال الشَّاعر[7]:

كأنَّـه مِـن حِجَـارِ الغَيْـلِ لَبَّسَـها مَضـارِبُ المـاءِ لـوْنَ الطُّحْلُـبِ اللَّـزِبِ

---

(١) النساء: ٤/ ١١٧، قرأ عطاء أُثنا؛ بضم الهمزة وتسكين الثاء. انظر مختصر في شواذ القراءات: ٢٨-٢٩، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٠٨، والمحتسب: ١/ ١٩٨، والبحر المحيط: ٣/ ٣٥٢، وانظر أيضاً الكتاب: ٣/ ٥٧١، والنكت: ٩٩٥، وعطاء روى القراءة عن أبي هريرة، توفي عام ١١٥هـ، غاية النهاية: ١/ ٥١٣.

(٢) انظر كتاب السبعة: ٦٦٦، وسر الصناعة: ٩٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٣٥٧، والنكت: ٩٩٦.

(٣) كذا نقل الرضي عن بعضهم في شرح الشافية: ٢/ ٩٦، وردَّه .

(٤) هو حكيم بن مُعَيَّة كما في سفر السعادة: ٣٨٨، وشرح شواهد الشافية: ٣٧٦، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٥٧٤، والمقتضب: ٢/ ٢٠٣، والنكت: ٩٩٦-٩٩٧.
وعيائيل: جمع عيِّل كسيِّد، وأَصله عيائل، أشبعت كسرة الهمزة فصارت ياء، ونقل البغدادي عن الجوهري أن «نمر» مخفف من نمور، انظر الصحاح (نمر) ، و شرح شواهد الشافية: ٣٧٩.

(٥) التاء لتأكيد الجمعية كما قال الرضي في شرح الشافية: ٢/ ٩٦.

(٦) انظر الكتاب: ٣/ ٥٧٢، والنكت: ٩٩٦.

(٧) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٥٧٢، والمخصص: ١٠/ ٩٠، والنكت: ٩٩٦، واللسان (حجر).

الغَيْلُ: الماءُ الجاري، واللَّزِب: اللازم.

فأمَّا ما كان منه مضاعَفاً فإِنه يلزم بناءَ أَدنى العدد ولا يجاوِزه، قالوا: لَبَب وأَلْباب[(١)]، ومَدَد وأَمْداد، وفَنَن وأَفْنان، اجتزؤوا في المضاعَف ببناء القِلَّة عن بناء الكثرة كما قالوا: أَرْسان وأَقلام، فاقتصروا على أَفْعال، ولم يُجاوِزوه.

وأَمَّا «فَعِل» بفَتْح الفاء وكسر العين فإِنه يُكسَّر على أَفْعال، قالوا كَبِد وأَكْباد وفَخِذ وأَفْخاذ ونَمِر وأَنْمار، ولا يكادون يُجاوزونه[(٢)] إِلى بناء الكثرة، وذلك من قِبَل أَن فَعِلاً أَقلُّ من فَعَل بكثير كما أَن فَعَلاً أَقلُّ من فَعْل، والبناءُ إِذا كثُر توسَّعوا في جَمْعه، ألا ترى أَن فَعْلاً ساكنَ العين لَـمَّا كان أَكثرَ من فَعَل جاؤوا لمضاعَفِه ببناء قِلَّة وبناءِ كثرة، نحوُ قولهم: صَكّ وأَصُكّ وصِكَاك وصُكُوك وأَصْكَاك[(٣)]، ولم يجئ في مثل مَدَد وفَنَن مِدَاد وفِنَان ولا مُدُد وفُنُون، وفَعِل أَقلُّ من فَعَل فنقَصَ تصرفه عنه بأَنْ لزم بناءَ القِلة ولم يتجاوزه، وقد قالوا: النُّمور والوُعُول، ولم يكثر فيه كثرتَه في فَعَل، وإِنما ذلك على التشبيه [١٥١/ ب] بالأُسُود[(٤)].

فأَمَّا «فَعُل» بفتح الأَول وضمِّ الثاني فهو كفَعِل، يأتي على أَفْعال، قالوا: عَجُز وأَعْجاز وعَضُد وأَعْضاد، ولم يتجاوزه إِلى غيره كما لم يَتَجاوز فَعِل، لأَن فَعُلاً مضمومَ العين أَقلُّ من فَعِل مكسور العين، وإِذا لم يجاوزوا [٥/ ١٩] فَعِلاً أَدنى العدد لقلَّته كان ذلك في فَعُل أَوْلى لأَنه أقلُّ، وقد قالوا: رَجُل ورِجال وسَبُع وسِباع، جاؤوا به على فِعَال على التشبيه بفَعَل، وقد قالوا: ثلاثة رَجْلَة، كأَنَّهم استغْنَوا بها عن رِجال، وليس رَجْلة بتكسير رجُل، وإِنَّما هو اسم للجمع[(٥)].

---

(١) «اللَّبَب: المَنْحَر، وهو موضع القلادة من الصدر» الصحاح (لبب).

(٢) في ط ، ر: «يتجاوزونها».

(٣) سقط من ط ، ر: «وأصكاك».

(٤) كلام ابن يعيش هنا مماثل لما قاله سيبويه: ٣/ ٥٧٣، وكلام الرضي مماثل لكلاميهما، انظر شرح الشافية له: ٢/ ٩٨.

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٥٧٤، والأصول: ٢/ ٤٣١، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٩٨، واللسان (رجل).

وأَمَّا «فِعْل» بكسر الأَول وسكون الثاني فإنه يكَسَّـر في القِلَّة على أَفْعال وفي الكثير على فُعُول وفِعَال، وفُعُول فيه أَكثَرُ، قالوا: حِمْل وأَحْمال وحُمُول، وعِدْل وأَعْدال وعُدُول، وبِئْر وآبار وبِئار، وذِئْب وذِئاب، ويجتزئون بأَفْعال عن فُعُول وفِعَال، قالوا: خِمْس وأَخْماس، والخِمْس من أَظْماء الإبل[١]، وشِبْر وأَشْبار، وسِتْر وأَسْتار، وطِمْر وأَطْمار[٢]، استغْنَوْا بأَفْعال هنا كما استغْنَوْا بأَفْعال فيما تقدَّم، نحو رَسَن وأَرْسان، وقَدَم وأَقْدام عن بناء الكثرة، وكما استغنَوا بأَفْعُل في كَفٍّ وأَكُفٍّ، ولم يتجاوزوه، وقد جاؤوا به على فِعَلة قالوا: قِرْد وقِرَدة وحِسْل وحِسَلة، والحِسْل ولَدُ الضَّبِّ، جعلوه للقليل، قالوا: ثلاثة قِرَدة، كأنهم استغنَوا بقِرَدة عن أَقْراد.

وقد كسَّروه على فُعْلان؛ بضمِّ الفاء، قالوا: ذِئْب وذُؤْبان، وصِرم وصرمان[٣]، وعلى فِعْلان؛ بكسر الفاء، قالوا: رِئْد ورِئْدان، والرِّئْد: التِّرْب[٤]، وشِقْذٌ وشِقْذان، وهو فرخ العَظَاء والحِرْباء[٥]، وقالوا: صِنْو وصِنْوان، وقِنْو وقِنْوان[٦]، وقد يُضمَّان فيقال: صُنْوان وقُنْوان، وكثُر في كلامهم، فهو في الكثرة عَدِيلُ فَلْس وكَعْب، فلذلك توسَّعوا في أَبنية تكسيره.

وقد يجيءُ في القِلَّة على أَفْعُل، وذلك قليلٌ يُسْمَعُ ولا يُقاسُ عليه، قالوا: ذِئْبٌ وأَذْؤُب، وقِطْع وأَقْطُع، والقِطْع: السَّهم[٧]، وقالوا: قِدْر وأَقْدُر، وأَنكر الجرميُّ

---

(١) «الخِمْس؛ بالكسر من أظماء الإبل أن ترعى ثلاثة أيام وتَرِدَ اليوم الرابع» الصحاح (خمس)، وانظر الإبل للأصمعي: ١٢٩، ١٥١.

(٢) «الطمر: الثوب الخلق» الصحاح (طمر).

(٣) «الصرم بالكسر: أبيات من الناس مجتمعة» الصحاح (صرم).

(٤) وفسره سيبويه بأنه فرخ الشجرة، انظر الكتاب: ٣/ ٥٧٦.

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٥٧٦، واللسان (شقذ).

(٦) «القِنْو: العَذْق» الصحاح (قنا). «والعَذْق؛ بالفتح النخلة بحملها» الصحاح (عذق)، وكسر الصاد لغة لأهل الحجاز، وضمها لغة لقيس وتميم، انظر الكتاب: ٣/ ٥٧٦، والمحتسب: ١/ ٣٥١.

(٧) في ط، ر: «والقطع: نصل عريض يصير للسهم» انظر الصحاح واللسان (قطع).

أَقْدُر[١]، وقالوا: جِرْو وأَجْرٍ، ورِجْلٌ وأَرْجُلٌ، ولم يتجاوزوا أَرْجُلاً إِلى غيره من جُموع الكثرة كما لم يتجاوزوا أَكُفّاً.

فأَما «فِعَل» بكسر الفاء وفتح العين فإِنه في القِلَّة على أَفْعال، نحوُ عِنَب وأَعْناب، وضِلْع وأَضْلاع، ومِعًى وأَمْعاء، وإِرَم وآرام، والإِرَم: العَلَم في الطريق، وفي الكثير فُعُول، قالوا: ضُلُوع وأُرُوم، ولم يقولوا: عُنُوب ولا مُعِيّ، اجتزؤوا عنه بمثال القِلّة، كما اكتفَوا بأَرْسان عن رُسُون، وقد قالوا في القِلَّة: أَضْلُع، شَبَّهوه بأَزْمُن أَوْ لأَنه عَظْمٌ، قالوا: أَضْلُع كما قالوا: أَعْظُم.

فأَمَّا «فِعِل» بكسر الفاء والعين فتكسيرُه في القِلَّة على أَفْعَال، قالوا: إِبِل وآبال، وإِطِل وآطَال، والإِطِل: الخاصرة، ولم يتجاوزوه إِلى غيره، بل اكتفَوا بهذا المثال عن مثال الكثرة لقِلَّته في كلامهم ولم يتوسَّعوا فيه.

وأَمَّا «فُعْل» بضمِّ الفاء وسكون العين نحوُ قُفْل وبُرْد فبابُه أَنْ يجيء في القِلَّة على أَفْعال، نحوُ أَقْفال وأَبْراد، ويُجمع في الكثرة على فُعُول وفِعَال، وفُعُول أَكثرُ فيه، قالوا: بُرْد وبُرُود وأَبْراد، وبُرْج وبُرُوج وأَبْراج، وجُنْد وجُنُود وأَجْناد.

وأَمَّا مجيئُه على فِعال فقالوا[٢]: جُمْد وأَجْماد وجِمَاد، والجُمْد: الأَرضُ المرتفعة، وقُرْط وقِرَاط وأَقْراط، وفِعَال في المضاعف أَكثرُ، قالوا: قُفٌّ وقِفَاف لِمَا ارتفع من الأرض، وقالوا: خُفٌّ وخِفَاف وأَخْفاف في القِلَّة، وخُصٌّ وأَخْصاص وخِصَاص، وعُشٌّ وعِشَاش وأَعْشاش، وقالوا: عُشُوش أيضاً، قال رؤبة[٣]:

لِصِــــبْيَةٍ كـــأَفْرُخِ العُشُـــوشِ

(١) انظر مذهب الجرمي والرد عليه في النكت: ٩٩٧، وذكر سيبويه أن قدراً يجمع على أَقدر، انظر الكتاب: ٣/ ٥٧٦، وارتشاف الضرب: ٤١١.

(٢) في ط ، ر: «قالوا» خطأ.

(٣) سلف البيت: ٥/ ٢٩.

وقالوا في المعتلّ مُدْيٌ وأَمْداء[١]، ولم يتجاوزوه لقِلَّته، وقد كسّروه أيضاً على فِعَلَة، قالوا: جُحر وأَجْحَار وجِحَرة[٢]، وقُلْب وأَقْلاب وقِلَبة[٣]، وقالوا: خُرْج وخِرَجة، ولم يقولوا: أَخْراج، وقالوا رُكْن وأَرْكان، وجُزْء وأَجْزاء، ولم يجاوزوه، كما لم يجاوزوا خِرَجة.

وقد كسَّروا حرفاً منه على فُعْل كما كسَّروا عليه فَعَلاً بفتح العين، قالوا: الفُلْك للواحد والجمع، قال الله تعالى: ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾[٥]، فجعله جمعاً، كأنهم [٥/ ٢٠] حملوا فُعْلاً على فَعَل لأن فُعْلاً يكون جمعاً لفَعَل نحوُ أَسَد وأُسْد[٦]، وفُعْل وفَعَل قد يَشترِكان في أَفْعال، نحوُ صُلْب وأَصْلاب وأَسَد وآسَاد، فشُورِكَ بينهما في هذا الضرب من الجمع، فالفُلْك إذا أُريد به الواحدُ بمنزلة قُفْل، وإذا أُرِيد به الجمعُ فهو بمنزلة أُسْد، وكثُر توسُّعهم في هذا البناء لكثرته في كلامهم، فهو في الكثرة قريبٌ من كثرة فَلْس وكَعْب.

وأَما «فُعَل» بضمٍّ الفاء وفتح العين نحو صُرَد وصُرْدان وجُرَذ وجُرْذان فقد تقدَّم ذِكْره[٧]، وقد شذَّ منه رُبَع وأَرْباع، والرُّبَع من الإِبل: ما نُتِج في الربيع[٨]، ورُطَب وأَرْطاب، وإِنما قالوا ذلك لأَن الرُّبَع جَمَلٌ فجمَعوه جمعَه، والرُّطَب ثمرٌ فكسروه تكسيرَه مع أَنه ليس بواحد، وإِنما هو جمع رُطَبَة.

---

(١) انظر الأصول: ٢/ ٤٣٨، والتكملة: ١٥٤، والنكت: ٩٩٨.
(٢) في ط: «حجر وأحجار وحجرة» تصحيف، انظر الكتاب: ٣/ ٥٧٦.
(٣) القُلْب: حية، انظر الصحاح (قلب).
(٤) الشعراء: ٢٦/ ١١٩.
(٥) يونس: ١٠/ ٢٢.
(٦) كذا قال الخليل، انظر الكتاب: ٣/ ٥٧٧، و معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٦٠، وأدب الكاتب: ٦١٧، والمقتضب: ٢/ ٢٠٥-٢٠٦، والحلبيات: ١٠٨-١٠٩، وسر الصناعة: ٦١١-٦١٢.
(٧) انظر ما سلف: ٥/ ٢٦.
(٨) انظر الإبل للأصمعي: ٧٤، ١٧٣.

وأَما «فُعُل»؛ بضمِّ الفاء والعين نحوُ عُنُق وطُنُب وأُذُن فهو قليل كفِعَل نحو ضِلَع، قالوا فيه: عُنُق وأَعْناق وأُذُن وآذان، فلم يجاوزوه إلى غيره لقلَّته كما لم يجاوزوا إِبلاً وآبالاً وبابَه، فاعرفْه.

فجميعُ أبنية جموع الثلاثي عشرةٌ على ما ذكرنا، منها خمسةُ أَبنية مَقِيسةٌ مطردةٌ، وهي أَفْعُل وأَفْعَال وفُعُول وفِعَال وفِعْلان، فأَما أَفْعُل وأَفْعال فبناءان للقليل، وأَما فُعُول وفِعَال فأَخَوان، وهما للكثير، وفُعُولة وفِعَالة مؤنثاهما يجريان مَجْراهما، وليس أَفْعُل وأَفْعال أَخوَيْن لأَن ما يجيءُ فيه فُعُول يجيءُ فيه فِعَال بعيْنه، وليس كذلك أَفْعُل وأَفعال، وباقي الأَمثلة شاذة [١٥٢/ أ] من جهة الاستعمال، وبعضُها أَكثرُ من بعض.

وقوله: «فأَفْعال أعمُّها» يريد أَعمَّها استعمالاً لأَنه ورَد في الأَبنية العشرة، وهو شاذٌّ في بناءَيْن منها، وذلك قولُهم: أَفْراخ وأَزْآد وأَرْباع وأَرْطاب، مطَّردٌ في الباقي.

ثم «فِعَال» أكثرُ من بقيَّة الأَبنية لأَنه يَرِد في ستة أَمثلة، في فَعْل مفتوح الأَول ساكنِ الثاني، نحوُ كِبَاش وزِناد، وفي فِعْل بكسر الفاء نحو قِدْح[1] وقِدَاح، وفُعْل بضمِّ الفاء، نحوُ خُفّ وخِفَاف، وفي فَعَل بفتح الأول والثاني، نحوُ جَمَل وجِمَال، وفي فُعَل؛ بضم الأَول وفتح الثاني، نحوُ رُبَع ورُبَاع، وفي فَعُل؛ بضمّ الثاني، نحوُ سَبُع وسِبَاع.

ثم «فُعُول» بعد فِعَال في الكثرة يَرِد في خمسة أَمثلة: قالوا: فُلُوس في جمع فَلْس، وعُرُوق في جمع عِرْق، وجُرُوح في جمع جُرْح، فهذه ثلاثة أَمثلة ساكنةُ العين متحركةُ الفاء بالحركات الثلاث، وقالوا: أُسُود ونُمُور في جمع أَسَد ونَمِر.

و«فِعْلان» مقارِبٌ في الكثرة لفُعُول، قالوا: رِئْلان وصِنْوان وعِيْدان وخِرْبان وصِرْدان في جمع رَأْل وصِنْو وعُوْد وخَرَب[2] وصرد.

ثم «أَفْعُل» في الكثرة بعد فِعْلان، ورد في أَربعة[3] أمثلة: قالوا: أَفْلُس وأَرْجُل وأَزْمُن

(١) «القِدْح؛ بالكسر: السهم قبل أن يُراش ويركَّب نصله» الصحاح (قدح).

(٢) «الخَرَب: ذكر الحُبارى» الصحاح (خرب).

(٣) في ط ، ر: «أربع» تحريف.

وأَضْلُع في جمع فَلْس ورَجُل وزَمَن وضِلَع.

و«فُعْلان» مضمومُ الفاء، و«فِعَلة» بكسر الفاء وفَتْح العين، وهما متساويان في الكثرة، قالوا: بُطْنان وذُؤْبان وحُمْلان في جمع بَطْن وذِئْب وحَمَل، وقالوا: عِوَدة وقِرَدة وقِرَطة في جمع عَوْد، وهو البعير الهَرِم، وقِرْد وقُرْط، وهو الحلقة في الأُذن.

وباقي الأَمثلة متقاربةٌ في القِلة والكثرة، فأَمَّا حِجْلَى في جمع حَجَل فهو قليل، لم يأْتِ منه في الثلاثي إلَّا هذا المثالُ، ولذلك لم يذكره صاحب الكتاب مع أَمثلة الجموع[1]، قال الأَصمعيُّ: هو لغة في الحَجَل[2]، والصحيحُ أَنه جمعٌ[3]، ونظيره ظِرْبَى في جمع ظَرِبان على زنة قَطِران، وهو دُويبة مُنْتِنة[4].

والذي يدلُّ أَن حِجْلَى وظِرْبَى جمعان تأْنيثُهما، يقال: هي الحِجْلَى والظِّرْبَى، وهو الحَجَل، حكى ذلك أَبو زيد[5]، ولو كان لغةً في الحَجَل كما قال الأَصمعي لكان مذكَّراً مثلَه، وقال أَبو الحسن: دِفْلَى[6] يكون واحداً ويكون جمعاً كالفُلْك والهِجَان، فعلى هذا يكون بناءً ثالثاً، فأَما البيتُ الذي أَنشده[7] وهو[8]: [٥/ ٢١]

---

(١) ذكر الزمخشري حجلى جمع حجل في الجموع، انظر المفصل: ١٩٠، ولعل الشارح يريد سيبويه، ولم يذكره.

(٢) كذا نقل الرضي وأبو حيان وابن عقيل والسيوطي عن الأصمعي، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٩٧، وارتشاف الضرب: ٤٤٣، والمساعد: ٣/ ٤٤٣، والهمع: ٢/ ١٧٨.

(٣) كذا قال الرضي في شرح الشافية: ٢/ ٩٧، ونصَّ أبو علي الفارسي على أَن حِجْلَى جمع حَجَل، انظر التكملة: ١٤٩، والمسائل العضديات: ٥٤، وذهب ابن السراج إلى أَن فِعْلَى اسم جمع. انظر المساعد: ٣/ ٤٤٤، والهمع: ٢/ ١٧٨، وانظر أيضاً سفر السعادة: ٣٥٤.

(٤) ذكر الجوهري أن فِعْلى لم يأت جمعاً إلا في حجل وظربان. انظر الصحاح (حجل).

(٥) انظر التكملة: ١٠٤.

(٦)انظر قول الأخفش في التكملة: ١٠٤، وأيضاَجمهرة اللغة: ٤٤٠.

(٧) أي الزمخشري. انظر ما سلف: ٥/ ٢٥.

(٨) البيت لعبد الله بن الحجاج الثعلبي كما سيذكر ابن يعيش وكما في شرح شواهد الإيضاح: ٥٤٦، واللسان (حجل)، وجاء اسمه في المحتسب: ٢/ ٢٧١، واللسان (صبا) «التغلبي »، تصحيف، والبيت بلا نسبة في التكملة: ١٠٤، وكتاب الشعر: ١٣٧، والمخصص:=

اِرْحَـمْ أُصَيْبِيَتِي الـذين كـأَنَّهُمْ حِجْلَى تَـدَرَّجُ فـي الشَّـرَبَّة وُقَّـعُ

فهو لعبد الله بن الحجاج، والشاهد فيه استعمالُ حِجْلى جمعاً، وأُصَيْبيتي تصغيرُ أَصْبِية، وهو جمعُ صَبيٍّ كرغيف وأَرْغِفة، وحقَّره على لفظه ولم يردَّه إلى الواحد لأَنه بناء قِلَّة، شبَّه صِبْيَتَه لضعفهم عن الكَسْب بحَجَل يتدرَّجُ من أَماكنه ولا يطير لعجزه عن الطيران، والشربَّة: موضعٌ، وهو بناءٌ غريبٌ[1].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما لَحِقتْه من ذلك تاءُ التأنيث فأَمثلةُ تكسيره فِعَال فُعُول أَفْعُل فِعَل فُعَل فُعُل، نحو قِصاع ولِقَاح وبِرَام ورِقَاب وبُدُور وحُجُور وأَنْعُم وأَيْنُق وبِدَر ولِقَح وتِيَر ومِعَد ونُوَب وبُرَق وتُخَم وبُدْن).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ ما لحِقتْه التاءُ من الثلاثي ستّةُ أَبنية: فَعْلة بفتح الأَول وسكون الثاني، وفَعَلة؛ بفتح الأَول والثاني، وفَعِلة بفتح الأَول وكسر الثاني، وفُعْلة؛ بضمِّ الأَول وسكون الثاني، وفِعْلة بكسر الأَول وسكون الثاني، وفُعَلة بضمِّ الأَول وفتح الثاني.

فأَمَّا الأَول وهو فَعْلة فجمعُه لأَدنى العدد بالأَلف والتاء، نحو قَصْعة وقَصَعات وجَفْنَة وجَفَنات، وصَحْفة وصَحَفات، وإِذا أَردتَ الكثير كسَّرته على فِعَال، وذلك قَصْعة وقِصاع، وجَفْنة وجِفَان، وصَحْفة وصِحَاف، هذا هو الباب، وقد يجيءُ على فُعُول، قالوا: بَدْرة[2] وبُدُور ومَأْنة ومُؤُون، والمأْنة: أسفل البطن[3]، أَدخلوا فُعُولاً على فِعَال لأَنهما أُختان، كما دخلتْ عليها في جمع فَعْل، نحوُ فَلْس وفُلُوس، إِلَّا أَنَّ فُعُولاً في جمع فَعْلة قليلٌ وفي جمع فَعْل كثير، وذلك لأَن فَعْلاً أَخفُّ من فَعْلة وأَكثرُ استعمالاً، فكانت أَكثرَ تصرفاً.

=٨/ ١٥٦، والشربة؛ بفتح أوله وثانيه وتشديد الباء الموحدة: موضع بنجد. معجم البلدان (الشربة).

(١) ذكر سيبويه وابن السراج بناء شربَّة، انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٧، والأصول: ٣/ ٢١٢، والنكت: ١١٦٣.

(٢) «البَدْرة: كيس فيه عشرة آلاف درهم أو ألف» تهذيب اللغة: ١٤/ ١١٥.

(٣) «المأنة: ما بين السرة والعانة» الصحاح (مأن).

وإِنـما اختصَّ فَعْلة بفِعَال لأَنـه أخفُّ البناءَيْن[١]، والمعتلُّ والمضاعَف في ذلك كالصحيح، قالوا في المعتل العين: ضَيْعة وضَيْعات وضِيَاع، وعَيْبة وعَيْبات وعِيَاب، وقالوا: رَوْضة ورَوْضات ورِيَاض، قال الله تعالى: ﴿فِي رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾[٢].

وقالوا في المعتلِّ اللام: ظَبْية وظَبَيَات وظِبَاء، ورَكْوة[٣] ورَكَوات ورِكَاء، وقَشْوَة[٤] وقَشَوات وقِشَاء، وربَّما كسروه على فُعَل، قالوا: نَوْبة ونُوَب وجَوْنة[٥] وجُوَن، ومثلُه قَرْية وقُرَى، وليس ذلك بقياس مطَّرد[٦]، إِنما هو محمول على غيره، حملوه على فُعْلة حيث قالوا: غُرَف وظُلَم، كما حملوا فَعْلاً ساكنَ العين على فُعَل، فجمعوه على فِعْلان، قالوا: حَشٌّ وحِشَّان[٧]، وعَبْد وعِبْدان، وصُرَد وصِرْدان، ونُغَر ونِغْران.

وقد يجيءُ على فِعَل؛ بكسر الفاء وفتح العين، قالوا: خَيْمة وخِيَم، وهَضْبَة وهِضَب، وجَفْنة وجِفَن، وليس ذلك أَيضاً بقياس[٨]، إِنما هو مقصور من فِعَال نحوُ هِضَاب وجِفَان، والمضاعَفُ منه كالصحيح، قالوا: سَلَّة وسَلَّات وسِلَال، وجَرَّة وجَرَّات وجِرَار، ورَبَّة ورَبَّات ورِبَاب، وقد يستغنون بجمع القِلَّة فلا يجاوزونه، قال سيبويه: «وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثرة»[٩].

وأَمَّا الثاني: وهو فَعَلة؛ بالتحريك فإِنه يُجْمَع في القِلَّة بالتاء وفي الكثرة على فِعَال،

---

(١) عبارة الرضي في شرح الشافية: ٢/ ١٠١ مقاربة لعبارة ابن يعيش هنا.
(٢) الشورى: ٤٢/ ٢٢.
(٣) الرَّكوة: إناء صغير يشرب به الماء. انظر التاج (ركا).
(٤) القَشْوة: قُفَّة من خوص لعطر المرأة. التاج (قشا).
(٥) «الجَوْنة: عين الشمس، وإنما سميت جونة عند مغيبها لأنها تسودُّ حين تغيب». الصحاح (جون).
(٦) انظر الكتاب: ٣/ ٥٩٣، والنكت: ١٠٠٦، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٠١-١٠٢، والارتشاف: ٤٢٧.
(٧) «الحَشّ: البستان» الصحاح (حشش).
(٨) كذا في الكتاب: ٣/ ٥٩٤، وانظر الارتشاف: ٤٢٩.
(٩) الكتاب: ٣/ ٥٧٨.

قالوا: رَقَبة ورَقَبات [٥/ ٢٢] ورِقَاب، ورَحَبة ورِحَاب، والرَّحَبة: ساحة المسجد وغيره؛ بتحريك الحاء، وحكى أبو زيد رَحْبة؛ بالسكون[١]، والمعتلُّ كذلك، قالوا: ناقة ونِيَاق، والقليلُ ناقات، وربَّما كسروه [١٥٢/ ب] على فُعْل، قالوا: ناقة ونُوْق، وقارة وقُوْر، والقارَة: الأَكَمة، قال الراجز[٢]:

هل تعرفُ الدارَ بأَعْلَى ذي القُوْرْ

قد درَسَتْ غَيْرَ رمادٍ مَكفوْرْ

ومثلُه من الصحيح خَشَبة وخُشْب، وبَدَنة وبُدْن، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ ﴾[٣] وقال: ﴿ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ ﴾[٤] قُرِئ بالإسكان والضمِّ[٥]، وليس ذلك بالأَصل، إنما فُعْل مخفَّفٌ من فُعُل مقصورٌ من فُعُول، وقد كُسرت أيضاً على فِعَل، قالوا: قامة وقِيَم، وتارة وتِيَر، قال الراجز[٦]:

يقومُ تاراتٍ ويَمْشي تِيَرا

وفِعَل هنا مقصورٌ من فِعَال، ويؤَيد ذلك عندك قلْبُ الواو ياءً في قِيَم كما قُلِبت في

---

(١) حكى الأعلم عن أبي زيد رحْبة ورحَبة، انظر النكت: ٩٩٩، ونسبت حكاية إسكان الحاء إلى ابن الأعرابي والفراء، وحكى ابن دريد «رحْبة» بتسكين الحاء وفتحها دون نسبة، انظر جمهرة اللغة: ١/ ٢٢٠، وتهذيب اللغة: ٥/ ٢٧، والتكملة: ١٥٦، واللسان والتاج (رحب)، وانظر الكتاب: ٣/ ٥٧٩.

(٢) هو منظور بن مرثد الأسدي كما ورد في اللسان (قور)، ، والبيتان في نوادر أبي زيد: ٢٣٦، والصحاح (قور) بلا نسبة، والثاني منهما في المنصف: ١/ ٢٨٩، والمخصص: ٦/ ٧٨ غير منسوب.

(٣) الحج: ٢٢/ ٣٦.

(٤) المنافقون: ٦٣/ ٤.

(٥) قرأ قنبل وأبو عمرو والكسائي بإسكان الشين، وقرأ نافع وعاصم وحمزة «خُشُب» بضم الشين، انظر كتاب السبعة: ٦٣٦، والتيسير: ٢١١.

(٦) ورد البيت في الكتاب: ٣/ ٥٩٤، والأصول: ٢/ ٤٤٠، والصحاح(تير)، والنكت: ١٠٠٦، واللسان (تور) بلا نسبة.

سَوْط وسِيَاط وحَوْض وحِيَاض، إِذ لو كان أَصلاً لصحَّت الواو فيه كما صحَّت في زَوْج وزِوَجة وعَوْد وعِوَدة[١].

وأَمَّا المعتلُّ اللام فنحوُ قَنَاة وقَطَاة وحَصاة، فأَكثرُ ما يجيءُ جمعُه كجمع الأَجناس أَو جمع السلامة بالأَلف والتاء، فأَما الأَولُ فنحوُ قناة وقَنَا، وقَطَاة وقَطَا، وأَما الثاني وهو جمعُ السلامة فنحوُ قَنَوات وقَطَوات وحَصَيَات، وقد جاءت على فِعال، قالوا: أَضَاة[٢] وإِضَاء، قال الشَّاعر[٣]:

عُلِينَ بكِدْيَوْنٍ وأُبْطِنَّ كُرَّةً ... فَهُنَّ إِضاءٌ صافياتُ الغَلائِلِ

وقالوا: أَمَة وإِماء.

ويجيءُ أَيضاً على فُعُول كما جاء الصحيح قالوا: صَفَاة[٤] وصُفِيّ، فصُفِيّ فُعُول وأَصْلُه صُفُوْي، وإِنما قلبوا الواو ياءً لوقوعها ساكنة مع الياء، قال الشاعر[٥]:

كأَنَّ مَتْنَيْهِ مِنَ النَّفِيِّ
مِنْ طُولِ إِشرافٍ على الطَّوِيِّ
مَواقِعُ الطَّيْرِ على الصُّفِيِّ

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٣٦١، وسر الصناعة: ٧٣٣، والمنصف: ١/ ٣٤٦.

(٢) الأضاة: الغدير. اللسان (أضا)، وانظر الكتاب: ٣/ ٥٨٣، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٤٩-٥٠، والنكت: ١٠٠٢.

(٣) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه: ١٤٧، وبلا نسبة في التكملة: ١٥٩، والكِدْيَوْن: دُهْن تُجْلَى به الدروع، والكُرة: البعر، والرواية في الديوان: «وِضاء».

(٤) الصَّفاة: صخرة ملساء. الصحاح (صفا).

(٥) هو الأخيل الطائي كما في اللسان (صفا)، (نفى)، والأبيات بلا نسبة في الصحاح (صفا)، والخصائص: ٢/ ١١٢، والمنصف: ٣/ ٧١-٧٢، ومجالس ثعلب: ١/ ٢٠٧، وأمالي القالي: ٢/ ٨، ووردت ضمن الأبيات المنسوبة إلى رؤبة، انظر ديوانه: ١٨٨. قال القالي: «يصف ساقياً يستقي ماءً مِلْحاً .. النفيّ: ما تَطاير عن الرِّشاء وعن معظم القطر من الصغار، فشبه ما قطر على ظهره من الماء الملح ويبس بذلك» الأمالي: ٢/ ٨-٩.

وقالوا: دَوَاة ودُوِيّ، وهو فُعُول أَيضاً، فعُمِل به ما تقدَّم ذِكْرُه، وما جاء من المضاعَف فحكمُه حكمُ الصحيح، لكنه عزيز[١].

وأَما الثالث[٢] وهو فُعْلة فإِنه يجمَعُ في القِلَّة بالأَلف والتاء، قالوا: رُكْبة ورُكُبات، وظُلْمة وظُلُمات، قال الله تعالى: ﴿مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾[٣] وقال: ﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾[٤]، ويُجمَعُ في الكثير على فُعَل، قالوا: رُكَب وظُلَم وغُرَف، هذا هو الباب كما كان فِعَال نحو جِفَان وقِصاع هو البابَ في فَعْلة، وفَعَلات كجَفَنات وقَصَعات [٥/ ٢٣] أَشدُّ تمكُّناً من غُرُفات وظُلُمات، وذلك لأَمرين[٥]:

أَحدُهما: أَن فَعْلة كجَفْنة وقَصْعة أكثرُ من فُعْلة بالضمِّ وأَخفُّ لفظاً، فكان التوسُّعُ فيه أَكثرَ.

والثاني: كراهيةُ الضمَّتين إِذا قلتَ: رُكُبات.

وقد يجيءُ على فِعَال في المضاعَف قالوا: جُبَّة وجِبَات، وقُبَّة وقِبَات، وهو كثير، وقالوا في غير المضاعَف: بُرْمة وبِرَام، ونُقْرة ونِقَار وبُرْقة وبِرَاق، شبَّهوه بقَصْعة وقِصاع، وقالوا فيما اعتلَّت عينه: دُوْلَة[٦] ودُولات[٧] ودُوَل، وقالوا في المعتلّ اللام: خُطْوَة وخُطُوات وخُطَىً وعُرْوة وعُرُوات وعُرَىً.

والمعتلُّ بالياء في الكثير كذلك، قالوا: كُلْية وكُلَىً ومُدْية ومُدَىً، ولا يكادون يجمعونه بالتاء، كأَنهم كرهوا جمعَه بالتاء لَمَا يَلزمُ من ضمِّ العين، فيقال: كُلُيات، فتقعُ الياءُ بعد ضمَّة، فيثقلُ النطقُ بها، فاجتزؤوا ببناء الكثرة عنه، وقالوا: ثلاث غُرَف ورُكَبٍ[٨]،

---

(١) هذا قول سيبويه: ٣/ ٥٧٩.

(٢) هو الرابع على ما ذكر، انظر: ٥/ ٣٩.

(٣) الحجرات: ٤٩/ ٤.

(٤) النور: ٢٤/ ٤٠.

(٥) ذكرهما سيبويه: ٣/ ٥٨٠، وانظر النكت: ١٠٠٠.

(٦) «الدُّولة: اسم الشيء الذي يُتداول به بعينه» الصحاح (دول).

(٧) قال سيبويه: «لا تحرك الواو لأَنها ثانية »، الكتاب: ٤/ ٥٩٤.

(٨) انظر النكت: ١٠٠٠.

فأَضافوا عدد القليل إِلى بناء الكثرة كما قالوا: ثلاثة قِرَدة وثلاثة جُرُوح، فأَضافوه إلى بناء الكثرة، والمضاعَف مثلُه، قالوا: سرة وسرات وسرر، ومُدَّة ومُدَّات ومُدَد، وجُدَّة[1] وجُدَّات وجُدَد.

وأَمَّا الرابع[2] وهو فِعْلة فإِنه يُجمع في القِلَّة بالأَلف والتاء، نحوُ سِدِرات وكِسرات، وفي الكثير يكسَّر على فِعَل، قالوا: سِدَر وكِسر[3]، وقد يقولون ثلاث كِسر وثلاث فِقَر، فيوقعونه على القليل كما قالوا: ثلاثُ غُرَف، فأَوقعوه على القليل[4]، و«ثلاثُ كِسر» أَقوى من «ثلاث غُرَف» لأَن جمعَ فُعْلة مضمومَ الفاء بالأَلف والتاء أَكثرُ من جمع فِعْلة؛ بكسر الفاء بهما[5]، فغُرُفات أكثرُ من كِسرات، وذلك من قِبَل طُنُب وجُنُب[6]، والمعتلُّ اللام بهذه المنزلة قالوا: لِحْية ولِحىً وفِرْية وفِرَى ورِشْوة ورِشَىً، ولا يكادون يجمعونه بالأَلف والتاء لأَنه كان يلزم كَسر ثانيه، فيقال: رِشِوات، وإِذا كرهوا اجتماع الكسرتين في الصحيح كانوا له في المعتلِّ أَكْرَهَ.

وقالوا في المعتلِّ العين: قِيْمة وقِيِمات ودِيمة ودِيِمات وقِيَم ودِيَم، جمعوه في القِلّة بالأَلف والتاء، لأَنه لا يجتمع فيه كسرتان كما اجتمعتا في المعتلِّ اللام، وقالوا في المضاعَف: قِدَّة وقِدَّات وقِدَد[7] وعِدَّة وعِدَّات وعِدَد.

وربَّما كسَّروا فِعْلة على أَفْعُل قالوا: نِعْمة وأَنْعُم وشِدَّة وأَشُدٌّ، وذلك قليل ليس بالأَصل، والذي عليه المحققون أَنَّ أَنْعُماً جمعُ نُعْم على القياس، والنُّعْم المصدر[8]، وأَشُدّ

---

(١) «الجُدَّة: الطريقة» الصحاح (جدد).

(٢) هو الخامس فيما ذكر، انظر: ٥/ ٣٩.

(٣) كذا في الكتاب: ٣/ ٥٨١.

(٤) كذا في الكتاب: ٣/ ٥٨١.

(٥) أي في المفرد والجمع.

(٦) من قوله: «ثلاث كسر» إلى قوله: «وجنب» قاله السيرافي، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٥٨١.

(٧) سقط من ط: «وقدد».

(٨) منهم المبرد، انظر الكتاب: ٣/ ٥٨٢، وتهذيب اللغة: ٣/ ١٠، والنكت: ١٠٠، وشرح=

جمع شِدّ كقِدّ(١) وأَقُدّ، قال أَبو عبيدة مَعْمَر بن المثنَّى: «أَشُدّ» جمعٌ لا واحد له(٢).

الخامس: وهو فَعِلة؛ بفتح الأَول وكسر الثاني نحوُ: نَقِمة ومَعِدة، فتكسيرُه في الكثير فِعَل؛ بكسر الفاء وفتح العين، نحو نِقَم ومِعَد، وليس ذلك بقياس(٣)، والذي سوَّغ لهم ذلك أَنهم يقولون: نِقْمة ومِعْدة بسكون الثاني(٤) فيصير ككِسْرة وخِرْقة فيكسر تكسيرَه، وفي القِلة بالأَلف والتاء نحوُ نَقِمات ومَعِدات، ولا يغيَّر.

السادس: ما كان على فُعَلة؛ بضمِّ الفاء وفتح العين، وذلك نحوُ تُخَمة وتُهَمة، فتكسيرُه في الكثرة على تُخَم وتُهَم؛ بضمِّ الأَول وفتح الثاني، أَجْرَوا هذا القَبِيل من الأَسماء في الجمع مُجْرى فُعْلة كظُلْمة وغُرْفة، كما أَجرَوا فَعَلة بفتح الفاء والعين مُجْرى [١٥٣ / أ] فَعْلة ساكنَ العين، فقالوا: رِقَاب كما قالوا جِفَان.

وليس تُخَم وتُهَم كرُطَب لأَن رُطَباً ونحوَه جنس، فهو بمنزلة تَمْر وبُرٍّ، فهو اسم واحد يقع للجنس، ألا ترى أَنه يذكَّر فيقال: هو الرُّطَب كما يقال هو التمر، والتُّخَم ونحوُه مؤنَّث، نحوُ قولك: هي التُّخَم، ولو صغَّرتَ رُطَباً لصغَّرته على لفظه، فقلت: رُطَيْب، ولو كان تكسيراً لكنت تقول: رُطَيبات، فلو صغَّرت تُخَماً لقلتَ: تُخَيْمات، فتردُّه إِلى الواحد ثم تجمعه بالأَلف والتاء لأَنه جمعٌ مكسَّر(٥).

فجميعُ أَبنية جمع هذه الأَسماء ستةٌ على ما ذكَر، فأَعمُّها فِعَال [٥/ ٢٤] لأَنه يكون في أَربعة منها، وذلك أَنه يكون في فَعْلة، نحوُ جَفْنة وجِفَان وفِعْلة كلِقْحة ولِقَاح، واللِّقْحة: الناقةُ تُحلبُ، وفي فُعْلة بالضمِّ كبُرْمة وبِرَام، والبُرْمة: القِدْر، وفي فَعَلة كرَقَبة ورِقَاب،

=الشافية للرضي: ٢/ ١٠٤.

(١) «القِدُّ: سَيرٌ يقَدُّ من جلد غير مدبوغ» الصحاح (قدد).

(٢) انظر مجاز القرآن: ١/ ٣٠٥، ١/ ٣٧٨، والصحاح (شدد)، والنكت: ١٠٠٠.

(٣) قال السيرافي: «ومثله قليل غير مستمر» شرح الشافية للرضي: ٢/ ١٠٨، وقال الأعلم: «وهذا لايستمرقياسه »، النكت: ١٠٠١، وانظر الكتاب: ٣/ ٥٨٢.

(٤) هذه لغة لبني تميم، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ١٠٨.

(٥) كلامه على: «فُعَلة» قاله الأعلم في النكت: ١٠٠١ بخلاف يسير، وانظر الكتاب: ٣/ ٥٨٢.

وفِعَالٌ في فَعَلة وفَعْلة بسكون العين وتحريكِها قياسٌ مطَّردٌ، وهو فيما عداهما شاذٌّ، وفُعَل في فُعْلة وفُعَلة؛ بضمِّ الفاء أَصلٌ، وما عداه فهو شاذ، وفَعِل في فِعْلَة بكسر الفاء أَصلٌ، وغيرُه فيها شاذٌّ، وأَما فَعِلة كمَعِدة فقد ذُكر أَمرُها، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وأَمثلةُ صفاته كأَمثلة أَسمائه، وبعضُها أَعمُّ من بعض، وذلك قولك: أَشْياخ وأَجْلاف وأَحْرار وأَبْطال وأَجْناب وأَيْقاظ وأَنْكاد وأَعْبُد وأَجْلُف وصِعَاب وحِسَان ووِجَاع، وقد جاء وَجَاعَى، ونحوُه[1] حَبَاطَى وحَذَارَى وضِيْفان وإِخوان ووِغْدان وذُكْران وكُهُول ورِطَلَة وشِيَخَة ووُرْد وسُحُل ونَصَف وخُشْن وقالوا: سُمَحَاء في جمع سَمْح).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ تكسير الصفة ضعيفٌ، والقياسُ جمعُها بالواو والنون، وإِنما ضَعُف تكسيرُها لأَنها تجري مَجْرى الفعل، وذلك أَنك إِذا قلت: زيدٌ ضارِب فمعناه يَضرب، أَو ضربَ إِذا أَردت الماضي، وإِذا قلت: مضروب فمعناه يُضربُ، أَو ضربَ، ولأَن الصفة في افتقارها إِلى تقدُّم الموصوف كالفعل في افتقاره إِلى الفاعل، والصفةُ مشتقَّة من المصدر كما أَنَّ الفعل كذلك، فلمَّا قارَبت الصفةُ الفعلَ هذه المقاربةَ جرت مَجْراه، فكان القياس أَنْ لا تُجمَعَ كما أَن الأَفعال لا تُجمَعُ.

فأَمَّا جَمْعُ السلامة فإِنه يجري مَجْرى علامة الجمع من الفعل، إِذا قلت: يقومون ويضربون، فأَشْبَه قولَك: قائمون يقومون، وجرى جمعُ السلامة في الصفة مَجْرى جمع الضمير في الفعل، لأَنه يكون على سلامة الفعل، فكلُّ ما كان أَقربَ إِلى الفعل كان من جمع التكسير أَبْعَد، وكان البابُ فيه أَن يُجمَعَ جَمْعَ السلامة لِـمَا ذكرناه من أَنَّ ضاربون ومضروبون يُشْبه يَضربون ويُضربون من حيث سلامةُ الواحد في كلِّ واحد منهما، وأَنَّ الواو للجمع والتذكير كما كانت في الفعل كذلك.

وقد تُكسَّر الصفةُ على ضعف لغَلَبة الاسميَّة، وإِذا كثُر استعمالُ الصفة مع الموصوف قَوِيَت الوصفيَّة وقَلَّ دخولُ التكسير فيها، وإِذا قلَّ استعمالُ الصفة مع الموصوف وكثُر

(١) في المفصل: ١٩١ «ونحو».

إقامتُها مُقامَه غلَبت الاسميَّةُ عليها وقَوِي التكسير فيها، وتكسيرُ الصفة على حدِّ تكسير الاسم(١).

وقوله: «**وأَمثلةُ صفاتِه كأَمثلة أَسمائه**» يريد أَن أَبنية تكسير الصفة كأَبنية تكسير الاسم، والضميرُ في قوله: «**وأَمثلة صفاته كأَمثلة أَسمائه**» يعود إلى الاسم الثلاثيّ، والمرادُ أَنَّ تكسيرَ الصفة إذا كانت ثلاثية كتكسير الاسم إذا كان ثلاثياً.

وأَبنيةُ الثلاثي من الصفات سبعة أَبنية، فَعْل؛ بفتح الأَول وسكون الثاني، وفِعْل؛ بكسر الأول وسكون الثاني، وفُعْل؛ بضمِّ الأَول وسكون الثاني، وفَعَل؛ بفتحهما، وفَعِل؛ بفتح الأول وكسر الثاني، وفَعُل؛ بفتح الأول وضمِّ الثاني، وفُعُل؛ بضمِّهما.

فما كان من الأَول وهو فَعْل فتكسيرُه على فِعَال، قالوا: صَعْب وصِعَاب وفَسْل وفِسَال وخَدْل وخِدَال، والفَسْل: الرَّذْل، والخَدْل: الممتَلِئ، هذا هو الغالب المطَّرِدُ، وربَّما جاء على فُعُول، قالوا: كَهْل وكُهُول، دخلت فُعُول على فِعَال هنا على حدِّ دخولها عليها في الأَسماء، نحو كَعْب وكِعَاب وكُعُوب، إلَّا أَنها في الاسم أَقْعَدُ منها في التكسير، فكان التوسُّعُ فيه أَكثر.

وقد جاء على فُعْل أَيضاً، قالوا: رجل كَثُّ اللِّحية، وقوم كُثٌّ، وقالوا: رجل ثَطٌّ للكوسَج(٢) وقوم ثُطٌّ، وثَوب سَحْلٌ وثياب سُحُل(٣)، وهو الأَبيض(٤)، وقالوا: فرس وَرْد وخيل وُرْد(٥)، وهو قليل، وربَّما قالوا: كِثَاث وثِطَاط ووِرَاد على القياس، وقالوا:

---

(١) انظر في ضعف تكسير الصفة النكت: ١٠٢٧.

(٢) «رجل ثطّ .. وهو الكوسج» اللسان (ثطط).

والكوسج معربة، قال الجواليقي: «وكذلك الكوسج: اسم سمكة من سمك البحر فارسي معرب، واسمه بالعربية اللُّخم» المعرب: ٢٨٣.

(٣) قال الرضي: «وجاء فُعُل، والظاهر أَن أحد البناءين فرع الآخر، نحو سُحْل وسُحُل وصُدْق اللقاء وصُدُق اللقاء، وربما لا يستعمل إلَّا أحدهما» شرح الشافية: ٢/ ١١٨، وانظر الكتاب: ٣/ ٦٢٨.

(٤) أي الثوب الأبيض، انظر اللسان (سحل).

(٥) هو «ما بين الكميت والأشقر» الصحاح (ورد).

سَمْح [٥/ ٢٥] وسُمَحاء، فجاؤوا به على معناه، لأَنه في معنى اسم الفاعل، فجاء على عالم وعُلَماء وصالح وصُلَحاء وما أَقْرَبَه من المَذاكير والملامِح، كأَنه جاء على غير المستعمَل.

ولا يكسَّر القليلُ على أَفْعُل، فلا يقالُ في صَعْب: أَصْعُب ولا في فَسْل أَفْسُل كما قالوا في الاسم: أَكْعُب وأَفْلُس، وذلك أَنَّ الغرض من المجيء بأَبنية القِلَّة أَنْ تُضاف أَسماءُ أَدْنى العدد إِليها من نحو: ثلاثة أَثواب وخمسة أَكْلُب، وأَنت لا تضيفُ إِلى الصفة، لأَن الغرض بيانُ نوع المعدود، ولا يحصُلُ ذلك بالإِضافة إِلى الصفة، ألا ترى أَنك إِذا قلت: ثلاثةٌ طِوَالٌ مثلاً لم يدلَّ على نوع دون نوع، لأَنَّ الطُّول يشتركُ فيه أَنواعٌ كثيرةٌ، فلمَّا كان كذلك لم يُحتَجْ إِلى أَمثلة القِلَّة في الصفات، فإِذا احْتِيج إِلى ذلك جمعوه جمعَ السلامة لأَن جمع السلامة[1] يقع للقليل، فاستغنَوا به.

وقد كسَّروا بعض الصفات تكسيرَ الأَسماءَ فجاؤوا بها على أَفْعُل، قالوا: عَبْد وأَعْبُد وعَبِيد كما قالوا: كَلْب وأَكْلُب وكَلِيب، وقالوا: شَيْخ وأَشْيَاخ كما قالوا: بَيْت وأَبْيات، وقالوا: عِلْج وعِلَجة وأَعلاج، كما قالوا: أَجْذاع في جِذْع، وقالوا: شِيْخان وضِيْفان على حدِّ رأْل ورِئْلان، وقالوا: شِيَخة كما قالوا: زِوَجة وعِوَدة في الاسم، وقالوا: وَغْد ووُغْدان؛ بالضم على زِنة [١٥٣/ ب] فُعْلان كما قالوا: ظَهْر وظُهْران.

وقالوا: وِغْدان بكسر الفاء[2]، كما قالوا: جَحْش وجِحْشان وعَبْد وعِبْدان فجاءت أَبنيته[3] على تسعة أَبْنية، منها بناءٌ واحد مطردٌ، وهو فِعَال، والبواقي شاذةٌ تُسْمَعُ ولا يُقاس عليها، وبعضُها أَكثرُ من بعض، وذلك لأَنهم أَجْرَوْها مُجْرى الأَسماء، ألا ترى أَنهم لا يكادون يستعملونها مع موصوفاتها، فلا يقولون: رجلٌ عَبْد ولا رجل شَيْخ،

---

(١) سقط من ط ، ر: «لأن جمع السلامة» خطأ.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٦٢٨.

(٣) في ط ، ر: «أمثلة».

ولو سمَّيْتَ رجلاً بصفة لكان حكمُها حكمَ الأَسماء.

وأَمَّا الثاني وهو فِعْل فإنه يُكسَّر على أَفْعال، نحو جِلْف وأَجْلاف، والجِلْف: الشاة المسلوخة بلا رأْس ولا قوائم(١)، وقالوا: نِضْو وأَنْضاء، وهو المهزول، وحكى أبو زيد خِلْو بالكسر وأَخْلاء(٢)، جعلوا أفْعالاً هنا بدلاً من فُعُول وفِعَال، ولذلك لا يجيءُ معها، فلا يقال: أَجْلاف وجُلُوف ولا جِلَاف، وقال بعضهم: أَجْلُف بالضمِّ(٣) كما قالوا: أَذْؤُب، أَجْرَوْه مُجْرى الأَسماء وقالوا: رجلٌ صِنْع وقوم صِنْعون(٤)، لم يجاوزوا ذلك، والصِّنْع: الحاذِق، وليس شيءٌ من هذه الصفات يمتَنِعُ من الجمْع بالواو والنون.

وأَمَّا الثالث وهو فُعْل بضم الفاء وسكون العين فهو مثلُ فِعْل المكسور الفاء في القِلَّة، قالوا: رجُلٌ حُلْوٌ وقوم حُلْوُون، وقالوا: مُرٌّ وأَمْرار وحُرٌّ وأَحرار، كما قالوا: جِلْف وأَجْلاف، لأَن فُعْلاً وفِعْلاً قد يشتركان في أَفْعال، وقالوا: رجل جُدٌّ لذي الحظِّ ورجال جُدُّون، لم يجاوزوا فيه الواوَ والنون كما قالوا: صِنْعون(٥)، ولم يجاوزوه، والتوسُّعُ في فُعْل أَقلُّ من التوسُّع في فِعْل لأَنه أَقلُّ في الصفة كما كان أَقلَّ منه في الأَسماء.

وأَمَّا الرابع وهو فَعَل فقد كسَّروه على فِعَال، فقالوا: حَسَن وحِسَان وسَبط وسِبَاط، وهو الشعرُ المسترسِلُ غيرُ الجَعْد، وقالوا: قَطَط وقِطَاط للشَّعر إذا كان شديد الجعُودة(٦)، حملوه على الاسم في نحو جَبَل وجِبَال وجَمَل وجِمَال، اتفق فَعَل وفَعْل في

(١) كذا في الصحاح (جلف).

(٢) كذا حكى أبو علي الفارسي عن أبي زيد في التكملة: ١٨٢، وحكاه ابن دريد في جمهرة اللغة: ١/ ٢٤٢-٢٤٣ دون نسبة، وانظر تهذيب اللغة: ٧/ ٥٧٢، والصحاح (خلا).

(٣) حكاه سيبويه وابن السراج عن بعض العرب. انظر الكتاب: ٣/ ٦٢٩، والأصول: ٣/ ١٤، وذكره الرضي وقال: «وهو نادر في الصفات» شرح الشافية: ٢/ ١١٨.
وسقط من ط: «بالضم».

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٦٢٩، والأصول: ٣/ ١٤.

(٥) كلام ابن يعيش على فُعْل مماثل كلام سيبويه في الكتاب: ٣/ ٦٣٠.

(٦) كذا في اللسان (قطط).

الصفة كما اتفقا في كِلَاب وجِبَال[١]، وربما كسروه على أَفْعال لأنه ممَّا يكسر عليه في الاسم نحو أَجْبال وأَجْمال، واستغنَوا به عن فِعَال، وذلك قولك: بَطَل وأَبْطال وعَزَب وأَعْزاب، وقالوا: خَلَق وأَخْلاق وسَمَل وأَسْمال، قال لبيد[٢]:

تَهْـدِي أَوائِلَهـنَّ كـلُّ طِمِـرَّةٍ جَرْداءَ مِثْلَ هِرَاوةِ الأَعْزابِ [٥/ ٢٦]

ولا يمتنعُ منه ما كان مذكَّراً يعقلُ من الواو والنون، نحوُ حَسَنون وعَزَبون، ومن الأَلف والتاء للمؤنَّث كقولهم: حَسَنة وحَسَنات وسَبِطة وسَبَطات وبَطَلة وبَطَلات، وربَّما كسروه على فِعَال، قالوا: حَسَن وحِسَان وسَبَط وسِبَاط، ولم يقولوا بِطَال[٣] وقالوا: صَنَع وصَنِعون للحاذِق الصنعة، وقالوا: رَجِلُ الشَّعْر ورَجَلُون لِمَن رَجِلَ شَعْرُه[٤]، ولم يكسِّروهما، استُغنِيَ عن تكسيرهما بجمع السلامة[٥]، وذلك لقوة الجمع السالم في الصفة.

وأَما الخامس وهو فَعِل بفتح الأَول وكسر الثاني فإِنه يُكسَّر على أَفْعال، قالوا: نَكِد وأَنْكاد، وحملوه على نظيره من الأَسماء، وهو كَبِد وأَكْباد، والصفاتُ قد تُحمَلُ على الأَسماء في التكسير، لأَنها أَشدُّ تمكُّناً في التكسير من الصفات، فمتى احتجْتَ إِلى جمع[٦] صفة ولم تعلم مَذْهب العرب في تكسيرها فإِنك تكسِّرها تكسيرَ الاسم الذي هو على بنائها، لأَنها أَسماءٌ وإِنْ كانت صفاتٍ، وذلك في الشِّعر.

---

(١) أي أن فَعَلاً وفَعْلاً اتفقا في جمعهما جمع تكسير صفتين واسمين.

(٢) البيت في شرح ديوانه: ٢١، والنكت: ١٠٢٨، والطِّمِرَّة من الخيل: المشرفة، قال الأعلم: «وكان لعبد القيس فرس يقال لها: هراوة الأعزاب يركبها العزب ويغزو عليها، فإذا تأهل أعطوها عزباً آخر» النكت: ١٠٠٢، وانظر نسب الخيل: ٥٢، وأسماء خيل العرب وفرسانها: ٦٤.

(٣) سقط من ط، ر: «ولم يقولوا: بطال» وانظر الكتاب: ٣/ ٦٢٨، والأصول: ٣/ ١٤.

(٤) انظر الصحاح والتاج (رجل).

(٥) كذا قال سيبويه: ٦٢٩.

(٦) سقط من ط، ر: «جمع».

فأما في الكلام فالجمعُ بالواو والنون والألفِ والتاء لا غيرُ، إلَّا أن تعلم مذهبَ العرب في تكسيرها، فلا يُعْدَلُ عنه، وقالوا: وَجِعٌ وقومٌ وِجَاع، كأنهم حملوه على حَسَن وحِسَان وسَبَط وسِبَاط، فوافق فَعِل فَعَلاً في الصفة كما وافقه في الاسم حيث قالوا: جَمَل وأَجْمال كما قالوا: كَتِف وأَكْتاف وقالوا: أَسَد وأُسُود كما قالوا: نَمِر ونُمُور، فلمَّا اتَّفقا في الاسم اتَّفقا في الصفة، وقالوا: وَجِعٌ ووَجْعَى، جاؤوا به على فَعْلى كما قالوا: هَلْكَى وزَمْنى، لأنها بَلَايا وآفاتٌ، فأجرَوها مُجْرى قَتْلَى وجَرْحى، وسيوضَّح ذلك في موضعه، وقالوا أيضاً: وَجَاعَى، وهو أيضاً بناءٌ لما يكون آفة وبَلِيَّة، إلَّا أن فَعْلَى فيه أكثر، وحكى أَبو عمر الجرمي فَرِح وأَفْراح، ويقال: فِرَاح[1]، قال الشاعر[2]:

وُجوهُ الناسِ ما عُمِّرتَ بِيضٌ   طَلِيقاتٌ وأَنفُسُهمْ فِرَاحُ

والبابُ فيه أَن يُجمعَ بالواو والنون، نحو فَرِحون وفَزِعون ووَجِلون، قال الله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[3]، وقال: ﴿إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾[4].

السَّادس: وهو فَعُل بفتح الأَول وضمِّ الثاني، وحُكْمُه حكمُ فَعِل لأَن فَعِلاً وفَعُلاً [٥/ ٢٧] قد كثُرا[5] في الكلمة الواحدة، نحو حَذِر وحَذُر ويَقِظ ويَقُظ وفَطِن وفَطُن لِتقارُبِ الحركتيْنِ تعاقَبَتَا على الكلمة الواحدة، وقد كسَّروا بعض ذلك على أَفْعال قالوا: يَقِظ وأَيْقاظ، قال الشاعر[6]:

(١) حكاه الأعلم عن الجرمي، انظر النكت: ١٠٢٨-١٠٢٩.
(٢) البيت بلا نسبة في النكت: ١٠٢٩، وشرح الجمل الكبير: ٢/ ٥٤٦.
(٣) الروم: ٣٠/ ٣٢.
(٤) الحجر: ١٥/ ٥٢.
(٥) في ط ، ر: «كثر»، تحريف.
(٦) البيت في التكملة: ١٨٢، والمحتسب: ٢/ ٤٧، وسر الصناعة: ١/ ٣٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٥٩ بلا نسبة، ونسبه ابن بري في شرح شواهد الإيضاح: ٥٦٩، والعيني في المقاصد: ٣/ ٦١٢ إلى الكميت، وليس في ديوانه.=

لقد عَلِمَ الأَيْقاظُ أَخْفِيَةِ الكَرَى تَزَجُّجَها من حالِكٍ واكتِحالَها

فأَما يَقْظَانُ فتكسيرُه على أَيْقاظ، والبابُ فيه جَمْعُ السلامة كما تقدَّم.

السابع وهو فُعُل؛ بضمِّ الأَول والثاني، وهو قليل في الصفات، قالوا: رجل جُنُب، أَي ذو جَنَابة، وفيه لغتان، قومٌ من العرب يجمعونه فيقولون: أَجْناب[1] وجُنُبَان[2]، حكاه الأَخفش، وقوم يُفردونه في جميع الأَحوال فيقولون: رجل جُنُب ورجلان جُنُب ورجال جُنُب، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ﴾[3] جعلوه مصدراً، فلذلك وحَّدوه.

فقد صارت أَبنيةُ جَمْع الصفات سبعة أَبنية، فأَعمُّها أَفْعال، لأَنها تَرِدُ على جميع أَبنية الصفات [١٥٤ / أ] وهي فَعْل كشَيْخ وأَشْيَاخ وفِعْل كجِلْف وأَجْلاف وفُعْل كحُرٍّ وأَحْرار وفَعَل كبَطَل وأَبْطال وفَعُل كيَقُظ وأَيْقاظ وفَعِل كنَكِد وأَنْكاد وفُعُل كجُنُب وأَجْناب، ثم فِعَال لأَنه يقع على ثلاثة أَبنية، منها فَعْل نحوُ صَعْب وصِعَاب وفَعَل نحو حَسَن وحِسَان وفَعِل نحو وَجِع ووِجاع، وباقي الأَبنية متساويةٌ.

قال صاحب الكتاب: (والجمعُ بالواو والنون فيما كان من هذه الصفات للعقلاء الذكور غيرُ ممتنِعٍ، كقولك: صَعِبون وصَنِعون وحَسَنون وجُنُبون وحَذِرون ونَدِسون).

قال الشَّارح: لا يمتنعُ شيءٌ من هذه الصفات من الجمع بالواو والنون إذا كان مذكَّراً ممَّن يعقِلُ، بل هو القياسُ فيها لَمَا ذكرناه من أَنها جارية مَجْرى الأَفعال في جَرْيها صفةً على

=قال ابن الشجري: «والأخفية واحدها خِفاء، وهو كساء يغطَّى به وَطْبُ اللبن، وسمَّى لعيون على سبيل الاستعارة أَخفية، لأنها كالأغطية للرقاد، كما أن الأخفية أغطية للوِطاب، وتزجُّجها في معنى تزجيجها حاجبيها بالخِضاب، والحالك: الشديد السواد». الأمالي: ١/ ١٥٩-١٦٠.

(١) ذكره سيبويه في الكتاب: ٣/ ٦٢٩ على أنه قليل، وانظر الأصول: ٣/ ١٤، والتكملة: ١٨٢.

(٢) ذكره الرضي في شرح الشافية: ٢/ ١٢٢ بلا نسبة، وانظر الأصول: ٣/ ١٤، والارتشاف: ٤١٤.

(٣) المائدة: ٥/ ٦، وانظر التكملة: ١٨٢.

ما قبلها كما تكون الأَفعالُ كذلك، وواو «ضاربون» تشبهُ واوَ الضمير في «يضربون» لأَنها مثلُها في مجيئها بعد سلامة ما قبلها وأَنها للجمع، فجاز أَنْ تُجمعَ هذا الجمعَ، فتقول: صَعِبون كما تقول: يَصْعُبون، قال الشاعر[1]:

قالت سُلَيْمى لا أُحِبُّ الجَعْدِيْنْ

ولا السِّباطَ إِنَّهم مَناتِيْنْ [٥/ ٢٨]

وقالوا: رجل صَنِع وقوم صَنِعون للحاذِق الصنعة، وقالوا: رجل حَسَن، وقوم حَسَنون ورجل جُنُب وقوم جُنُبون وحَذِر وحَذِرون، والحَذِر: الكثير الحذَر، يقال: رجلٌ حَذُر وحَذِر؛ بالضمِّ والكسر إِذا كان مستيقظاً متحرِّزاً[2]، وقالوا: رجل نَدُس وقوم نَدُسون، يقال: نَدُس ونَدِس؛ بالضمِّ والكسر، أَي فَهِم[3].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وأَما جَمْعُ المؤنَّث منها بالأَلف والتاء فلم يجِئْ فيه غيرُه، وذلك نحوُ عَبْلات وحُلْوات وحَذِرات ويَقُظات إِلَّا مثالَ فَعْلَة، فإِنهم كسروه على فِعَال كجِعَاد وكِمَاش وعِبَال، وقالوا: عِلَج؛ في جمع عِلْجَة).

قال الشَّارح: قد تقدَّم الكلام أَنَّ الباب في الصفة جمعُ السلامة وأَنَّ التكسير فيها على خِلاف الأَصل، فإِذا بَعُدَ التكسيرُ في المذكَّر كان في المؤنَّث أَبْعدَ، لأَن التأنيث يزيده شبهاً بالفعل، ولذلك كان من الأَسباب المانعة للصرف.

فإِذاً الوجهُ في جمع ما كان مؤنثاً بالتاء من الأَسماء الثلاثيَّة نحوُ عَبْلة[4] وحُلْوة وعِلْجة[5] وحَذِرة ويَقِظة أَن يُجمعَ بالأَلف والتاء، فيقالَ: عَبْلات وحُلْوات وعِلْجات

---

(١) هو ضَبُّ بن نَعْرة كما في شرح شواهد الإيضاح: ٥٦٧، واللسان (نتن)، والبيتان بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٦٢٧، والتكملة: ١٨١، والنكت: ١٠٢٧، وشرح الجمل الكبير: ٢/ ٥٤٣.

(٢) انظر إصلاح المنطق: ٩٩، وأدب الكاتب: ٥٣١.

(٣) انظر إصلاح المنطق: ٩٩، وأدب الكاتب: ٥٣١.

(٤) «امرأة عَبْلة: تامة الخلق» الصحاح (عبل).

(٥) «العِلْج: الرجل من كفار العجم، والأنثى عِلْجة». اللسان (علج).

وحَذِرات ويَقِظات، ولم يُسمَع التكسيرُ في شيء منها إلَّا في مثال واحد وهو فَعْلة، فإنهم كسروه على فِعَال، قالوا: عَبْلة وعِبَال وكَمْشة وكِمَاش[1]، يقال: رجل كَمْش وامرأة كَمْشة بمعنى الماضي السريع، كأنهم لكثرة فَعْلة[2] تصرفوا فيها على نحو من تصرُّفهم في فَعْل.

واستَوى فَعْل وفَعْلة في فِعَال إذا كانا صفتَيْن كما استَوَيا في الاسم من نحو: كَلْب وكِلاب وجَمْرة وجِمَار، ولم يتجاوزوا فِعَالاً في فَعْلة لأن التكسير لا يتمكَّن في الصفة تمكُّنه في الاسم، وقالوا: عِلَجٌ وعِلْجة، وهو قليل جاؤوا به على نحوٍ من تكسير الأَسماء نحو خِرْقة وخِرَق وكِسرة وكِسر، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والمؤنَّثُ الساكنُ الحشْوِ لا يخلو من أَن يكون اسماً أَوْ صفة، فإذا كان اسماً تحرَّكت عينُه في الجمع إذا صحَّت بالفتح في المفتوح الفاءِ كجَمَرات وبه وبالكسر في المكسورها كسِدِرات وبه وبالضمِّ في المضمومها كغُرُفات، وقد تُسكَّن في الضرورة في الأَول وفي السَّعَة في الباقيَيْن في لغة تميم).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ ما كان من هذه الأَسماء الثلاثية المؤنَّثة بوزن فَعْلة كقَصْعة وجَفْنة فإنك تفتَحُ العينَ منه في الجمع أَبداً إذا كان اسماً، نحوُ: جَفَنات وقَصَعات، كأَنهم فرَّقوا بذلك بين الاسم والصفة، فيفتَحون عينَ الاسم ويقولون: تَمَرات، ويُسكِّنون الصفة فيقولون:جارية خَدْلة[3] وجوارٍ خَدْلات وحالة سَهْلة وحالات سَهْلات.

وإنما فتحوا الاسم وسكَّنوا النعت لخفَّة الاسم وثِقَل الصفة لأَن الصفة جارية مَجْرى الفعل، والفعلُ أَثقلُ من الاسم لأَنه يقتضي فاعلاً، فصار كالمركَّب منهما، فلذلك كانت[4] أَثقلَ من الاسم، ولا يجوز إِسكانُها[5] إِلَّا في ضرورة الشعر، نحوُ قول ذي

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٦٢٧، والتكملة: ١٨١، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٢٤.

(٢) هو ما علل به الرضي في شرح الشافية: ٢/ ١٢٤.

(٣) «الخدلة من النساء: الغليظة السَّاق المستديرتها» اللسان (خدل).

(٤) في ط ، ر: «كان».

(٥) في ط ، ر: «إسكانه»، لعله أعاد الضمير على مثال فَعْلة.

الرمة[١]:

أَتَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحشاءَ قلْبِهِ   خُفُوقاً ورَفْضاتُ الهَوى في المفاصِلِ[٥/ ٢٩]

وقال الآخر[٢]:

أَوْ تستريحَ النفسُ من زَفْرَاتها

وقيل: إنها لغة[٣].

فإن كان مضمومَ الفاء كظُلْمة وغُرْفة فإنك تُحرِّك العينَ بالضمِّ نحو: ظُلُمات وغُرُفات ورُكُبات، وإنما ضمُّوها تشبيهاً بفَعْلة وفَعَلات من قولهم: جَفْنة وجَفَنات، ومنهم مَن يفتح فيقولُ ظُلَمات ورُكَبات[٤]، وقد روي[٥]:

فلـمَّا رأَوْنا بادِياً رُكَباتُنا   على مَوْطِنٍ لا نَخْلِطَ الجِدَّ بالهَزْلِ

مفتوحاً، والكثيرُ الضمُّ، فالضمُّ للإتباع والفتحُ للخِفَّة، وقال بعض النحويين: إن

---

(١) البيت في شرح ديوانه: ١٣٣٧، والمقتضب: ٢/ ١٩٢، وضرائر الشعر: ٨٥، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٢٠، والخزانة: ٣/ ٤٢٣-٤٢٤، وشرح شواهد الشافية: ١٢٨، وبلا نسبة في التكملة: ١٥٥.

رفضات الهوى: تفرقة في المفاصل.

(٢) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٣/ ٩، ٣/ ٢٣٥، والخصائص: ١/ ٣١٦، والنكت: ١٢٠١، وضرائر الشعر: ٨٦، والمقاصد: ٤/ ٣٩٦، ٥١٧، وشرح شواهد الشافية: ١٢٨.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٠٠-١٠١، وارتشاف الضرب: ٥٩٤، والمساعد: ١/ ٦٨، ويكثر التسكين في الشعر، وهو ضرورة. انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢/ ١٦١، وضرائر الشعر: ٨٦.

(٤) ذكر ذلك سيبويه، وظاهر كلامه أن الفتح لغة لبعض العرب، والضم للإتباع، والفتح عند الأخفش لغة، انظر الكتاب: ٣/ ٥٧٩، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ١٨١ [تحقيق د. قراعة]، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٩٣، وارتشاف الضرب: ٥٩٦.

(٥) البيت لعمرو بن شأس الأسدي، وهو في ديوانه: ٩٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٢٤٣، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٥٧٩، والمقتضب: ٢/ ١٨٩، والمحتسب: ١/ ٥٦، والنكت: ٩٩٩.

رُكَبات بالفتح جمع رُكَب ورُكَب جمع رُكْبة[١]، ولو كان كما قالوا لَـمَا جاز «ثلاثُ رُكَبات»، لأَن هذا الضربَ من العدد لا يضافُ إِلَّا إِلى أَبنية القِلَّة [٥/ ٣٠] أَو ما كان في معناها، ورُكَبات على هذا كثيرٌ لأَنه جمعُ جَمْعٍ، والإِسكانُ في ظُلُمات جائز، فيقال: ظُلْمات وغُرْفات[٢]، وهو تخفيفٌ لِثقَل الضمَّةِ كما قالوا في رُسُل: رُسْل، وإِذا كانوا يَسْتثقلون الضمَّة الواحدة في مثل عَضُد فيسكِّنون فهم للضمَّتين أَشدُّ استثقالاً، ولا يحرِّكون منه ما كان مضاعَفاً من نحو جَدَّات وسرات لأَنهم أَدغموا في الواحد لاجتماع المثلَيْن، فلم يُبْطلوا ذلك في الجمع ولهم عنه مندوحةٌ إِلى جمع آخر، وهو المكسر نحُو جُدَد وسُرَر.

وما كان منه مكسورَ الفاء من نحو كِسرة وسِدْرَة فإِنك تكسر عينَه في الجمع، نحوُ كِسِرات وسِدِرات، وهو أَقلُّ من غُرُفات وظُلُمات، لأَن اجتماع الكسرتَيْن في أَول الكلمة أَقلُّ من اجتماع الضمَّتيْن، ولذلك قلَّ نحوُ إِبِل وإِطِل[٣]، وكثُر نحوُ جُنُب وطُنُب، ومنهم مَن يفتَح العين كما يفتح في نحو ظُلْمة ويقول: كِسَرات وسِدَرات[٤] كما يقول ظُلَمات، فالكسر للإِتباع والفتحُ للتخفيف، ومنهم مَنْ يحذف الكسرة تخفيفاً فيقول: كِسْرات وسِدْرات[٥] كما يقول في إِبِل: إِبْل وفي كَتِف: كَتْف.

قال صاحب الكتاب: (فإِذا اعتلَّت فالإِسكانُ، كبَيْضات وجَوْزات ودِيمات ودُوْلات إِلَّا في لغة هُذَيْل قال قائلُهم:

أَخـــو بَيَضـــاتٍ رائـــحٌ متـــأَوِّبُ)

---

(١) نسب الأعلم والنحاس هذا القول إلى الكسائي، انظر النكت: ١٠٠٠، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٩٣، وحكى أبو حيان هذا القول دون نسبة، انظر ارتشاف الضرب: ٥٩٦.

(٢) تسكين اللام وفتحها في ظلمات وغرفات قراءة شاذة. انظر إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٩٣، و شواذ ابن خالويه: ٢، ٣٦، والمحتسب: ١/ ٥٦.

(٣) انظر ما سيأتي: ٦/ ١٧٥- ١٧٦.

(٤) حكاه سيبويه عن بعض العرب. انظر الكتاب: ٣/ ٥٨١.

(٥) ذكر المبرد اللغات الثلاث السالفة في سدرات، انظر المقتضب: ٢/ ١٩٠، وكلام السيرافي في حاشية الكتاب: ٣/ ٥٨١.

قال الشَّارح: والمراد «إذا اعتلَّت» [١٥٤/ ب] العينُ من الاسم المؤنَّث، فما كان منه بوزن فَعْلة كجَوْزة وعَيْبة فإنك تُسكِّنُ حرفَ العِلَّة منه، فتقول: جَوْزات وعَيْبات، قال الله تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾(١) وقال: ﴿فِي رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ﴾(٢)، ولا يحرِّكون فيقولون(٣): جَوَزات وبَيَضات، كما يقولون: جَفَنات وتَمَرات، كأنهم كرهوا حركةَ حرف العِلَّة وقبلَه مفتوحٌ فيقلَبُ ألفاً، فيقالُ: جازات وباضات، فيَلْتبِسُ فَعْلة ساكنةُ العين بفَعَلة مفتوحة العين، نحوُ دارة ودارات وقامة وقامات، ومنهم مَن يقول: جَوَزات وبَيَضات، فيفتحُ ولا يقلِبُ لأَن الفتحةَ عارضةٌ كما لم يقلب الواو من ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾(٤) و﴿ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾(٥) وهي لغة لهذيل(٦)، قال الشاعر(٧):

أَخُو بَيَضاتٍ رائِحٌ مُتأَوِّبٌ ... رَفِيقٌ بمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ [٥/ ٣١]

وذلك قليلٌ، والأَولُ عليه الكثيرُ، وحكمُ المضمومِ الفاءِ والمكسورِه في إِسْكان عينه كحُكم المفتوح، نحوُ: دِيْمات ودُوْلات، حملوه في الإِسكان على بَيْضات وعَوْرات.

فأَما المعتلُّ اللام من نحو غُدْوة وقَرْيَة فإِنك تحرِّكُ وتجري فيه على قياس الصحيح، نحوُ غُدُوات وقَرَيات لتحصِّنَ حرف العِلَّة عن القلب بوقوع أَلف الجمع بعده، إِذ لو قلبتَه لزِمَك حذفُ أَحدهما لاجتماع الأَلفَيْن، وكان يَلْتَبِسُ بالواحد ممَّا هو على فَعَلة

---

(١) النور: ٢٤/ ٥٨.

(٢) الشورى: ٤٢/ ٢٢.

(٣) في ط، ر: «فيقولوا».

(٤) الجن: ٧٢/ ١٦.

(٥) البقرة: ٢/ ١٧٥.

(٦) انظر لغة هذيل في الكتاب: ٣/ ٦٠٠، والمقتضب: ٢/ ١٩٣، والنكت: ١٠١٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١١٣، والمساعد: ١/ ٦٩، ونقل أبو حيان أن بني تميم يقولون: عورات؛ بفتح الواو، انظر ارتشاف الضرب: ٥٩٢.

(٧) نسب البيت إلى بعض بني هذيل في الخزانة: ٣/ ٤٢٩، وليس في أشعار الهذليين، وهو بلا نسبة في المنصف: ١/ ٣٤٣، وسر الصناعة: ٧٧٨، وارتشاف الضرب: ٥٩٢، والمقاصد: ٤/ ٥١٧، وشرح شواهد الشافية: ١٣٢.

بتحريك العين من نحو قَناة وفَتَاة، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وتُسكَّنُ في الصفة لا غيرُ، وإنما حَرَّكوا في جمع لُجْبة ورَبْعَة لأَنهما كأَنهما في الأَصل اسمان وُصِفَ بهما، كما قالوا: امرأة كَلْبةٌ وليْلةٌ غَمٌّ).

قال الشَّارح: قد تقدَّم القول إنَّ ما كان بوزن فَعْلَة صفةً وجمعْتَه بالألف والتاء لم تُحرِّكْ وسَطَه، بل تسكِّنه فَرْقاً بين الصفة والاسم، نحو عَبْلَات وخَدْلات، فأَما قولُهم: لَجَبة ولَجَبات[1]؛ بالتحريك ففيه وجهان:

أَحدُهما: أَنَّ من العرب مَنْ يقول: شاة لَجَبة؛ بفتح الجيم بوزن أَكَمَة، وهي التي ولَّى لبَنُها وقلَّ، وأَجمعوا في الجمع على هذه اللغة[2].

والوجهُ الثاني: أَنَّ لَجَبة في الأَصل اسمٌ وُصِف به فرُوعِيَ أَصلُه بأَنْ حُرِّك في الجمع، وكذلك رَبْعة اسمٌ في الأَصل، يدلُّ على ذلك ثبوتُ تاء التأنيث فيه مع المذكَّر كثبوتها مع المؤنث[3]، فتقول: رجل رَبْعة كما تقول: امرأة رَبْعة، فهو اسم يقع على المذكر والمؤنث وُصِف به كما يقال: رجالٌ خمسة، وخمسةٌ اسم وُصِف به المذكَّر، وهم قد يصفون بالأَسماء على تخيُّل معنى الوصفيَّة فيها، نحوُ قولك: ليلة غَمٌّ، أَي مظلِمةٌ، وامرأةٌ كَلْبَة على معنى دَنِيَّة، ولو كان رَبْعة صفة في الأَصل لفُصِلَ به بين المذكر والمؤنث بحذف التاء، كما تقول: رجل عالم وامرأة عالمة، وقالوا: العَبَلات؛ بالفتح لقوم من قريش سُمُّوا بذلك، لأَن أُمَّهم كان اسمُها عَبْلة[4]، والصفةُ إِذا سُمِّي بها خرجَت عن حُكم الصفة،

(١) ذكر الفارسي أن الكسائي حكى لجبا ت بسكون الجيم، وقال: «ولم يحكها غيره»، البصريات: ٣٥٤، وذكر صاحب اللسان (ربع) ربعات بإ سكان الباء عن ثعلب عن ابن الأ عرابي، وانظر الصحاح (ربع)، (لجب).

(٢) تعليل ابن يعيش هذا قاله سيبويه في الكتاب: ٣/ ٦٢٧، وانظر النكت: ١٠٢٧.

(٣)هو ما علل به الجوهري في الصحاح (لجب)، و انظر الكتاب: ٣/ ٦٢٧، والمقتضب: ٢/ ١٩٠.

(٤) العَبَلات: بطن من بني أمية الصغرى من قريش، وإنما نسبوا إلى أُمهم عبلة، انظر جمهرة اللغة: ١/ ٣١٥، وجمهرة أنساب العرب: ٧٥-٧٦، والنكت: ٩٠٢.

وجُمِعت جمعَ الأسماء، ولذلك قالوا: الأَحَاوِص[1]، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وحُكمُ المؤنَّث ممَّا لا تاءَ فيه كالذي فيه التاءُ، قالوا: أَرَضات وأَهَلات في جمع أَرْض وأَهْل، قال:

فهم أَهَلاتٌ حولَ قيسِ بنِ عاصمٍ

وقالوا عُرُسات وعِيَرات في جمع عُرْس وعِيْر.

قال الكُميت:

عِيَـرَاتُ الفِعَـالِ والسُّـؤْدَدِ الْعِـدِ ... دِ إِلَيْهِمْ محطوطـةُ الأَعْكـامِ)

قال الشَّارح: حُكمُ المؤنَّث الذي لا تاءَ في فتْح ثانيه إِذا جُمِع بالألف والتاء حُكمُ ما فيه التاءُ، فتقول في امرأة اسمُها دَعْد أَو وَعْد: دَعَدات ووَعَدات، كما تقول: ثَمَرات وجَفَنات، لـمَّا جمعْتَ ما لا تاءَ فيه بالأَلف والتاء كجمْع ما فيه تاءٌ صار حكمُه كحكمِه في انفتاح ثانيه.

ومن ذلك أَرض، هي مؤنَّثة، ولذلك تظهر التاء في تحقيرها، فتقول: أُرَيْضة، فإذا جمعتَها بالتاء فتحتَ الراء منها فقلت: أَرَضات، كما قلت: دَعَدات ووَعَدات، وأَمَّا أَهَلات فهو جمعُ أَهْلة؛ بالتاء، وليس بجمع أَهْل كما ظنَّه صاحبُ الكتاب[2]، ألا ترى أَنَّ أَهْلاً مذكَّر يُجمَعُ بالواو والنون نحو أَهْلون، قال الشاعر، وهو الشنفرى[3]:

---

(١) الأحاوص هم أولاد الأحوص بن جعفر، انظر الصحاح (حوص)، والاشتقاق لابن دريد: ٢٩٦، وشرح شواهد الشافية: ١٤٤.

(٢) يردُّ ابن يعيش هنا على الزمخشري في أن أهل مؤنث، وكلام سيبويه لا يدل على ذلك، بل يشير إلى أنه مذكر جمع على فَعَلات. انظر الكتاب: ٣/ ٦٠٠، والمخصص: ١٤/ ١١٩، والنكت: ١٠١٠.

(٣) البيت في ديوانه: ٥٥، والمنصف: ٣/ ٦، والخزانة: ٣/ ٤١٠.

السيد في البيت: الذئب، العملس: القوي على السير السريع. والأرقط: ما فيه نقط بياض وسواد مشترك بين حيوانات منها النمر. وزهلول: أملس. والعرفاء: الضبع. وجيأل: اسم للضبع. الخزانة: ٣/ ٤١١.

وَلِـيْ دونَكُـمْ أَهْلُـونَ سِـيْدٌ عَمَلَّسٌ وأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وعَرْفاءُ جَيْأَلُ [٥/ ٣٢]

لأَنَّهم لـمَّا وصَفوا به أَجْرَوْه مُجْرى الصفات في دخول تـاء التأنيث للفرق، فقالوا: رجل أَهْلٌ وامرأة أَهْلَةٌ، كما يقولون: ضارب وضاربة[١]، قال الشاعر[٢]:

وأَهْلَـةِ وُدٍّ قـد تَبَرَّيْـتُ وُدَّهُـمْ وأَبْلَيْتُهم في الحَمْـد جُهْـدي ونائِلـي

ولـمَّا قالوا في المذكَّر: أَهْل وأَهْلون وفي المؤنَّث أَهْلة وأَهْلات أَشْبَه فَعْلَة في الصفات، فجمعوه بالألف [٥/ ٣٣] والتاء، وأَسْكَنوا الثاني منه فقالوا: أَهْلات، كما فعلوا ذلك بسائر الصفات من نحو صَعْبات وعَبْلات، ومن العرب مَن يقول: أَهَلات فيفتحُ الثاني كما فتحوه في أَرَضات لأَنه اسمٌ مثْلَه وإِن أَشْبَه الصفة، قال المخبَّل السعدي[٣]:

فهُـمْ أَهَـلاتٌ حـوْلَ قَيْسِ بـنِ عاصـمٍ إِذا أَدْلَجُـوا باللَّيْـلِ يَـدْعون كَـوْثَرا

فأَمَّا عُرُسات فهو جمع عُرُس، وعُرُس جمع عَرُوس، والعَرُوس صفة تقع للذكر والأُنثى[٤]، وأَما عِيَرات فهو جمع عِيْر وهي الإِبل تحملُ الطعامَ والمِيرَة[٥]، وسيبويْهِ ذكَرَه «عَـيَرات» مفتوحَ الفاء ثم فتَح الثاني في الجمع على لغة هذيل، نحو «أَخو بَيَضـات»[٦]، وحكى ذلك عن العرب[٧]، ولا أَعرف العَيْر مؤنثاً إِلَّا أَن يكون جمعَ

(١) ذهب الخليل إلى أن أهل مذكر لا تدخله التاء، انظر الكتاب: ٣/ ٥٩٩، وقال ابن السكيت: «يقال: أهل وأهلة». إصلاح المنطق: ١٥٥.

(٢) هو أبو الطمحان القيني كما في اللسان (أهل)، والخزانة: ٣/ ٤٢٥-٤٢٦، والبيت بلا نسبة في المحتسب: ١/ ٢١٧، والصحاح(أهل).

(٣) من قوله: «أهلات فهو جمع أهلة؛ بالتاء ..» إلى قوله: «قال المخبل السعدي» نقله البغدادي في الخزانة: ٣/ ٤٢٧ عن شرح المفصل لابن يعيش.
والبيت في شعر المخبل: ١٢٥، والكتاب: ٣/ ٦٠٠، والنكت: ١٠١٠، والخزانة: ٣/ ٤٢٧.

(٤) انظر أدب الكاتب: ٢٨٨، و الصحاح واللسان (عرس)، والمخصص: ١٧/ ١٩.

(٥) انظر اللسان (عير)، وارتشاف الضرب: ٥٩٢.

(٦) هما كلمتان من بيت شعر سلف: ٥/ ٥٧.

(٧) انظر الكتاب: ٣/ ٦٠٠، والنكت: ١٠١٠.

عيرة(١)؛ بالتاء، فإنه يقال للذكر من الحمُر: عَيْر وللأنثى: عَيْرة(٢)، فأمَّا قول الكميت(٣):

عِيرَاتُ الفَعَالِ والحَسَبِ العِدْ دِ إِليهمْ مَحْطوطَةُ الأَعْكامِ [٥/ ٣٤]

ويُروَى «والحَسَب العَوْد»(٤)، وهذا البيتُ من قصيدة يمتَدِحُ بها أَهلَ البيت رِضْوان الله عليهم أجمعين، أَولُها(٥):

مَنْ لقلْبٍ مُتَيَّمٍ مُسْتهامٍ غيرِ ما صَبْوةٍ ولا أَحْلامِ

والفَعَال بفتح الفاء: الكرم، والسُّؤْدَد: السيادة، والعِدُّ؛ بالكسر: الشيءُ الكثير ومالَه مادَّةٌ لا تنقَطِعُ(٦)، والحسَبُ: كَرَمُ الرجل، [١٥٥ / أ] والعَوْد: القديم، وقولُه: محطوطةُ الأَعْكام، أَي تُركَبُ الإِبلُ بأَعْكامها، أَي بأَحمالها فيهم بالحسب والرُّشْد والأَفعال الحسنة.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وامْتَنعوا فيها اعتلَّت عينُه من أَفْعُل، وقد شذَّ نحوُ أَقْوُس وأَثْوُب وأَعْيُن وأَنْيُب، وامتَنَعوا في الواو دون الياء من فُعُول كما امتنعوا في الياء دون الواو من فِعَال، وقد شذَّ نحوُ فُوُوج وسُوُوق).

قال الشَّارح: قد تقدَّم أَنَّ فَعْلاً يُجْمَعُ في القِلَّة على أَفْعُل، نحو أَكْلُب وأَفْلُس، وفي الكثير على فِعَال وفُعُول، نحو كِلَاب وفُلُوس.

فأَما المعتلُّ العين من نحو سَوْط وحَوْض وشَيْخ وبَيْت فإنه إِذا أُريدَ به أَدنى العدد جُمع على أَفْعال، نحو ثَوْب وأَثْواب وسَوْط وأَسْواط وبَيْت وأَبْيات وشَيخ وأَشياخ،

---

(١) في ط: «أعيرة» تحريف، وانظر الصحاح (عير).

(٢) انظر اللسان (عير)، وارتشاف الضرب: ٥٩٢.

(٣) البيت في شرح هاشميات الكميت: ٢٦.

(٤) كذا رواية شرح الهاشميات: ٢٦.

(٥) شرح الهاشميات: ١١.

(٦) «حَسَبٌ عِدٌّ قديم، قال ابن دريد: هو مشتق من العِدّ الذي هو الماء القديم الذي ينتَزِح ..» اللسان (عدد)، وانظر جمهرة اللغة: ١١٢.

عدَلوا في المعتلِّ عن أَفْعُل كراهيةَ الضمة في الواو والياء[١] لو قالوا: أَسْوُط وأَبْيُت، إِذ الضمةُ على الواو والياء مستثقَلَة، وإن سُكِّن ما قبلهما وكان عنه مندوحةٌ، فصاروا إلى بناء آخر وهو أَفْعال، وقد شذَّت أَلفاظٌ فجاءت على القياس المرفوض، قالوا: أَقْوُس وأَثْوُب وأَعْيُن وأَنْيُب، جاؤوا بها على أَفْعُل مَنْبَهةً على أنه الأَصلُ، قال الأَزْرق العَنْبريُّ[٢]:

طِـرْنَ انْقطاعـةَ أَوْتـارٍ مُحَضـرمةٍ ... فـي أَقْوُسٍ نازعَتْها أَيْمُـنٌ شُـمُلَا

وكذلك المعتلُّ العين بالأَلف يُجْمعُ على أَفْعال من نحو باب وأَبْواب وناب وأَنْياب، وذلك من قِبل أَنَّ الأَلف منه منقَلِبةٌ عن ياء أَوْ واوٍ متحركتَيْن في الأَصل، ولذلك اعتلَّتا، وإِذا كانت الأَلفُ أَصلُها الحركةُ كانت في الحكم من باب فَرَس وقَلَم، وبابُ ذلك أَفْعالٌ، نحوُ أَفراس وأَقلام لا أَفْعُلٌ.

وكان بعضهم يُفرِّقُ بين المذكر والمؤنث، فيَجمعُ منه ما كان مذكراً على أَفْعال كباب وأَبواب، ويَجمع ما كان مؤنثاً على أَفْعُل كدار وأَدْوُر ونار وأَنْوُر، وليس ذلك بمطَّرد عند سيبويه ولا قياساً بدليل قولهم: ناب وأَنْياب[٣].

وإِذا تجاوزْتَ أَدنى العدد كانت بنات الواو على فِعَال نحو سَوْط وسِيَاط وحَوْض وحِيَاض، كأَنهم كرهوا فُعُولاً لأَجل الضمَّة على حرف [٥/ ٣٥] العِلَّة مع واو الجمع، فأَمَّا قلْبُ الواو فسيُذكَرُ في موضعه من التصريف إن شاء الله.

---

(١) هو تعليل سيبويه: ٣/ ٥٨٦-٥٨٨، وانظر المقتضب: ١/ ١٣١، ٢/ ١٩٨.

(٢) البيت بهذه النسبة في الكتاب: ٣/ ٦٠٧، والنكت: ١٠١٤، والإنصاف: ٤٠٥، وشرح شواهد الشافية: ١٣٣.

«الحَضْرَمة: الخلط» اللسان (حضرم)، ولعل الصواب رواية «مُحَظْرَبة»، وهي رواية المصادر السالفة كلها، والمعنى عليها، والمُحَظْرَبة: المحكمة الفتل الشديدة، يصف طيراً فشبه صوت طيرانها بسرعة بصوت أوتار انقطعت عند الجذب والنزع عن القوس. شرح شواهد الشافية: ١٣٣.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٥٨٧، ٣/ ٦٠٧، وشرح شواهد الشافية: ١٣٣.

«وقد شذَّ نحوُ فُوُوج وسُوُوق»(١) لِـمَا ذكرناه من إرادة التنبيه على أن ذلك هو الباب، فأَما بناتُ الياء فإِنها تُجمَعُ على فُعُول، نحوُ بَيْت وبُيُوت وشَيْخ وشُيُوخ، وغَلَب فُعُول في بنات الياء لِئَلَّا تَلْتبِسُ ببنات الواو، إِذ الواوُ في فِعَال تصير إِلى الياء، وكانت الضمة مع الياء أَخفَّ منها مع الواو.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويُقال في أَفْعُل وفُعُول من المعتلِّ اللام: أَدْلٍ وأَيْدٍ ودُلِيّ ودُمِيّ، وقالوا: نُحُوٌّ وقُنُوٌّ، والقلبُ أَكثرُ، وقد يُكسر الصدرُ فيقال: دِلِيّ ونِحِيّ، وقولهم: قِسِيّ كأَنه جَمْعُ قَسو في التقدير).

قال الشَّارح: أَما ما كان معتلَّ اللام من نحو دَلْو وحَقْو وجَرْو فإِنه يُجمعُ في أَدنى العدد على القياس، فيقال: أَدْلٍ وأَحْقٍ وأَجْرٍ، والأَصلُ أَدْلُو وأَحْقُو وأَجْرُو(٢)، فوقعت الواو طرفاً وقبلها ضمَّةٌ، وليس في(٣) الأَسماء المتمكِّنةِ ما هو بهذه الصفة، فكرهوا المصيرَ إِلى بناء لا نظيرَ له، فأَبدلوا من الضمة كسرةً، ثم قلبوا الواو ياءً لتطرُّفها ووقوع الكسرة قبلها، فصار من قَبِيلِ المنقوص، كقاضٍ وغازٍ، قال الشاعر(٤):

لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عند خِيْسَتِه ... بالرَّقْمتَيْن لهُ أَجْرٍ وأَعْراسُ

ومثلُه قَلَنْسُوة وقَلَنْسٍ وقَمَحْدُوة(٥) وقَمَحْدٍ، لـمَّا حُذِفت التاء للفرق بين الجمع والواحد صارت الواو طرفاً وقبلها ضمةٌ، فعُمِل فيها ما تقدَّم.

وجمعوه(٦) في الكثير على فِعَال وفُعُول، قالوا: دُلِيّ ورُمِيّ ودِماء، والأَصلُ دُمُوي

---

(١) هذا كلام الزمخشري.

(٢) سقط من ط، ر: «وأجرو»، وانظر الكتاب: ٤ / ٣٨٣-٣٨٤، وسر الصناعة: ٦١٦، ٨٠٣، والخصائص: ٢/ ٤٧٠، والمحتسب: ١/ ٤٥، وشرح الملوكي: ٤٦٧-٤٦٨.

(٣) في ط، ر: «من».

(٤) سلف البيت: ٤/ ١٩٦.

(٥) انظر الكتاب: ٤/ ٣٨٤، والمنصف: ٢/ ١٢٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٠٠، والقلنسوة: من ملابس الرؤوس، والقمحدوة: أعلى القذال.

(٦) في ط، ر: «وجمع».

ودُلُـوو فحوَّلـوه إلى دُلِيّ ودُمِيّ، ومثلُه عِصِيّ في جمع عصـا، والعِلَّةُ في تحويلـه إلى ذلـك اجتماع أَمْرَيْن.

أَحدُهما: كونُ الكلمة جمعاً، والجمعُ أَثقلُ من الواحد.

والثاني: أَنَّ الواو الأُولى مَدَّةٌ زائدةٌ لم يُعتدَّ بها فاصلةً، فصـارت الـواوُ التـي هـي لامُ الكلمة كأَنها وَلِيَت الضمةَ، وصار في التقدير عُصُو ودُلُو ،فقُلِبتْ الـواو يـاءً على حدِّ قلبها في أَدْلٍ وأَحْقٍ، ثم اجتمعت هذه الياءُ المنقلِبة عن الواو مع الواو التي قبلها للجَمْع وهي ساكنة فقُلِبت الواو ياءً، وأُدغمت في الياء الثانية على حدِّ طويْتُه طَيّـاً ولوَيْتُه ليّـاً، ومنهم مَنْ يُتْبِعُ ذلك ضمةَ الفاء فيكسـرها ليكـونَ العمـلُ مـن وجـه واحـد فيقـول: دِلِيّ وعِصِيّ[(١)]، ومنهم مَنْ يُبقيها على حالها مضمومةً ويقول: دُلِيّ وعُصِيّ[(٢)].

فأَما دُمِيّ فاللامُ ياءٌ مـن غـير قَلْب[(٣)] فاجتمعـت مـع الـواو قبلهـا سـاكنةً فقُلِبت يـاءً وأُدغمت كما فُعل بعِصِيّ ودِلِيّ، ولو كان مثلُ عُصُوّ ودُلُوّ اسماً واحداً لا جمعاً لم يجب فيه القلبُ لِخِفَّته، أَلا تراكَ تقول: مغْزوّ ومدعُوّ وعُتُوّ، وعُتُوّ مصدرُ عَتَا يَعْتُو، هذا هو الوجه المختار، ويجوز القلب في الواحد فيقال: مَغْزِيّ ومَدْعِيّ، قال الشاعر[(٤)]: [٥/ ٣٦]

وقـد عَلِمـتْ عِرْسِـي مُلَيْكَـةُ أَنَّنـي ... أَنـا اللَّيْـثُ مَعْدِيّـاً عليـه وعادِيـا

---

(١) وهـي لغـة جيـدة كـما قـال سيبويه: ٤/ ٣٨٤-٣٨٥، وانظـر معـاني القـرآن للفـراء: ٢/ ٦٥، والأصول: ٣/ ٣٠٨، والسيرافي: ٥٨٥، والمنصف: ٢/ ١٢٣-١٢٤.

(٢) وهذا أفصح عند ابن عصفور، انظر المنصف: ٢/ ١٢٤، والممتع: ٥٥١، وقول ابن يعيش من «اجتماع أمـرين..» إلى قولـه: «عصي» بنصِّـه في شـرح الملـوكي: ٤٧٩، وانظـر مـا سـيأتي: ١٠/ ٤٣- ٤٤.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٥٩٧.

(٤) هو عبد يغوث الحارثي كما في الكتاب: ٤/ ٣٨٥، والمفضليات: ١٥٨، وسر الصناعة: ٦٩١، وشـرح شـواهد الشـافية: ٤٠٠، والبيت بـلا نسبة في المنصـف: ٢/ ١٢٢، وشـرح الملـوكي: ٤٨٠، والروايـة في شـرح الملـوكي والمفضـليات «معـدوّاً»، وفي سـائر المصـادر «معـديّاً»، والعِرْس: زوج الرجل.

أَنشده أَبو عثمان مَعْدُوّاً بالواو على الأَصل ورواه غيرُه مَعْدِيّاً[١].

فأمّا الجمعُ من نحو حِقيّ وعِصِيّ فلا يجوز فيه إِلّا القلبُ، وقد شذَّت أَلفاظٌ من هذا الجمع، فجاءت على الأَصل غيرَ مقلوبة، كأَنهم صحَّحوها مَنْبَهةً على أن أَصلها ذلك، قال الشاعر[٢]:

أَليس من البَلاءِ وَجِيبُ قَلبي ... وإِيْضاعِي الهمومَ مع النُّجُوِّ

أَراد جمع نَجْوٍ من السحاب، وحكى سيبويه عن بعض العرب أنه قال: «إِنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة»[٣]، يريد جمع نَحْو، أَي جهات، وقالوا: بَهْو[٤] وبُهُوٌّ في الصَّدر[٥] وبُهِيٌّ أَيضاً، وحكى ابن الأَعرابي: أَبٌ وأُبُوٌّ [١٥٥/ ب] وأَخ وأُخُوٌّ، وأَنشدَ القَناني[٦]:

أَبى الذمَّ أَخلاقُ الكِسائيِّ وانْتَهى ... به المجدُ أَخلاقَ الأُبُوِّ السَّوابِقِ

وأَما قِسِيّ فمقلوبٌ من قُوُوْس ووزنُه فُلُوع مقلوبٌ من فُعول[٧]، كأَنه في التقدير جمع قَسْو ثم قُلبت الواو فيه ياء كدَلْو ودِلِيّ، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وذو التاء من المحذوف العَجُز يُجْمعُ بالواو والنون مُغَيَّراً أَولُه كسِنُون وقِلُون وغيرَ مغيَّر كثُبون وقُلون، وبالأَلف والتاء مردوداً إِلى الأَصل كسَنَوات وعِضَوات وغيرَ مردود كثُبُات وهَنَات وعلى أَفْعُل كآمٍ، وهو نظير آكُم).

---

(١) الرواية في المنصف: ٢/ ١٢٢عن أبي عثمان «ومعديّاً»، وفي شرح الملوكي: ٤٨٠عن أبي عثمان «ومعدوّاً»، وانظر الأصول: ٣/ ٢٥٧، والنكت: ١٢٢٦.

(٢) هو جميل بثينة، والبيت في ديوانه: ٢١٧، وبلا نسبة في شرح الملوكي: ٤٧٨.

(٣) الكتاب: ٤/ ٣٨٤، وانظر المنصف: ٢/ ١٢٣، والنكت: ١٢١١، وشرح الملوكي: ٤٧٨.

(٤) «البَهْو: البيت المقدَّم أمام البيوت» الصحاح (بها).

(٥) «بَهْوُ الصدر: جوفه من الإنسان ومن كل دابة» اللسان (بها).

(٦) انظر ما حكاه عن ابن الأعرابي، والبيتَ بهذا الإنشاد والنسبة في التمام: ١٨٩، و شرح الملوكي: ٤٧٨، واللسان والتاج (أبو)، وفيهما «للقناني يمدح الكسائي».

والقناني هو أبو الدقيش الغنوي، أعرابي فصيح دخل الحاضرة. انظر إنباه الرواة: ٤/ ١١٥.

(٧) في ط: «فعيل» خطأ.

قال الشَّارح: قد تقدَّم القول إِن أَقلَّ الأَسماء أُصولاً ما كان على ثلاثة أَحرف، فأَما ما كان منها على [٥/ ٣٧] حرفَيْن وفيه تاءُ التأْنيث نحوُ قُلَة وثُبَة وبُرَة وكُرَة وسَنَة ومائة، فإِنها أَسماء مُنْتَقَصٌ منها محذوفةُ اللَّامات، فأَصلُ قُلَة قُلْوَة، فحُذفت الواو تخفيفاً، والقُلَة: اسم لُعْبة، وهو أَنْ يؤْخذَ عُودان صغيرٌ وكبيرٌ يُوضَعُ الصغير على الأَرض وتضربُه[١] بالكبير، وهو من الواو لقولهم: قَلَوْت بالقُلَة إِذا لَعِبَ بها.

والثُّبَة: الجماعةُ من قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾[٢] وأَصلُ ثُبة ثُبْوَة كظُلْمَة وغُرْفة، وقد بيَّنتُ أَمره في أَول هذا الفصل[٣]، وهو من قولهم: ثَبَّيْتُ، أَي جَمَعْتُ، فهذا يدلُّ أَنَّ اللَّام حرفُ عِلَّة، ولا يدلُّ أَنه من الواو أَو الياء[٤]، لأَن الواو إِذا وقعت رابعةً تُقلَب ياءً، نحو أَعطيتُ وأَرضيتُ، وهو من عَطَا يَعْطُو، والرِّضوانِ، وإِنَّما قلنا: إِنها من الواو لأَنَّ أَكثرَ ما حُذفَ لامُه من الواو، نحو أَخ وأَب.

وأَمَّا البُرة فأَصلها بُرْوَة، واللَّامُ محذوفةٌ، والبُرَة: حلقة تُجعَلُ في أَنف البعير لِينْقاد[٥]، وهي معتلَّة اللَّام لقولهم في جمعها: بُرَىً، وينبغي أَن يكون المحذوفُ واواً حَمْلاً على الأَكثر.

و«كُرَة» كذلك لقولهم: كروْتُ بالكُرة[٦]، و«سَنَة» من الواو لقولهم: سَنَوات، ومَنْ قال: سانَهْتُه كان المحذوف منه الهاءَ[٧]، والهاءُ مُشبَّهة بحرف العلَّة، فحُذفت كحَذْفه، وأَما «مائة» فأَصلُها مِئْيَة؛ بالياء لقولهم: أَمْأَيْتُ الدراهمَ إِذا كملْتها مائة[٨]، وقالوا في

(١) في ط، ر: «ويضرب»، وانظر اللسان (قلا).
(٢) النساء: ٤/ ٧١.
(٣) انظر ما سلف: ٥/ ٩.
(٤) في ط، ر: «والياء» خطأ.
(٥) انظر ما سلف: ٥/ ٩، والكتاب: ٣/ ٥٩٩.
(٦) «كرَوْتُ بالكرة إِذا لعبت وضربت بها» الصحاح (كرا).
(٧)انظر اللغتين السالفتين في الكتاب: ٣/ ٤٥٢، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ١٧٢، والمقتضب: ٢/ ٢٤١، وما سيأتي: ١٠/ ٥١.
(٨) هذا استدلال ابن جني، وحكى عن الأخفش «رأيت مئياً» في معنى مائة، وكذا حكى=

معنى مائة مِئْي[(١)]، وهذا قاطعٌ على أنه من الياء.

فإذا أُريد جمعُ شيء من ذلك كان بالأَلف والتاء، نحوُ قُلَات وثُبَات وبُرَات وكُرَات ومِئات، هذا هو الوجه في جمعها؛ لأَنها أَسماء مؤنثة بالتاء، فكان حكمُها في الجمع حكمَ قَصْعة وجَفْنة، ولم يُكسروها؛ لأَنها أَسماء قد حُذفت لاماتُها لضرب من التخفيف، وصارت تاءُ التأنيث كالعِوض من المحذوف، ولم يُكسروها على بناء يَردُّ المحذوفَ فيكونَ نقضاً للغرض وتراجُعاً عمَّا اعتزموه فيها، فلذلك وجَب جمعُها بالأَلف والتاء.

وقد يجمعون ذلك بالواو والنون، فيقولون: قُلون وبُرون وثُبون وسُنون ومِئُون ونحوَ ذلك، كما يجمعون المذكَّر ممَّن يعقِل من نحو المسلِمين والصالحين، كأَنهم جعلوا جمعَه بالواو والنون عوضاً ممَّا مَنَعه من جمع التكسير[(٢)].

ومنهم مَنْ يَكْسر أَول هذه الأَسماء المؤنَّثة فيقولون: قِلُون وثِبُون وسِنُون، وإنما فعلوا ذلك للإيذان بأَنها خارجة عن قياس نظائرها[(٣)] لأنه ليس في الأسماء المؤنثة غيرِ المنتَقَص منها ما يُجْمَع بالواو والنون[(٤)].

وقد قال بعضهم في «مِئُون»: إنَّ الكسرة في الجمع غيرُ الكسرة في الواحد[(٥)] كما أَنَّ الضمة في قولهم: يا منْصُ في لغة مَنْ قال: يا حارُ؛ بالضمِّ غيرُ التي كانت في منصور.

وقال أَبو عمر الجرمي: إن الجمعَ بالأَلف والتاء للقليل وبالواو والنون للكثير، فيقولون: هذه ثُباتٌ قليلة وثُبون كثيرةٌ[(٦)]، ولا أَرى لذلك أَصلاً، وكأَنَّ الذي حمله على

=الرضي وابن منظور عنه، انظر سر الصناعة: ٦٠٤، والصحاح(م أ ى)، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٥٢، واللسان (مأي).

(١) انظر سر الصناعة: ٦٠٤، وشرح الملوكي: ٤١٦، والممتع: ٦٢٤.

(٢) كذا في النكت: ١٠٠٩، وانظر الكتاب / ٣/ ٥٩٨، والأصول: ٢/ ٤٤٦، والتكملة: ١٦٢.

(٣) في ط، ر: «بأنه خارج عن قياس نظائره»..

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٥٩٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٧.

(٥) ذكر الأعلم هذا القول عن بعض النحويين، وذهب الفارسي إلى أن الكسرة في «مئون» هي الكسرة في مائة، انظر النكت: ١٠٠٩، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٥١٧.

(٦) انظر قول الجرمي والاستدلال له في النكت: ١٠٠٩.

ذلك أَنهم إِذا صغَّروه لم يكن إِلَّا بالأَلف والتاء، نحو سُنَيَّات وقُلَيَّات وثُبَيَّات، وإِنما ذلك لأَنه إِذا صُغِّر يُردُّ إِليه المحذوف، فيصيرُ كالتامِّ فيجمَعُ بالألف والتاء كما يُجمَعُ التامُّ.

وقد يجمعون من ذلك بالأَلف والتاء ما لا يجمعونه بالواو والنون، قالوا: ظُبَات[1] وسِيَات[2] ولم يقولوا ظُبون[3] ولا سِيُون، كأَنهم استغنَوا عنه بالأَلف والتاء، وفي ذلك دليلٌ على أَن الجمع بالأَلف والتاء هو الأَصل في هذه الأَسماء؛ لأَنك تجمَعُ بالأَلف والتاء كلَّ ما تجمعُه منها بالواو والنون، ولسْتَ تجمع بالواو والنون كلَّ ما تجمعه بالألف والتاء منها.

والوجه أَلَّا تَرُدَّ المحذوفَ في الجمع في نحو قُلات وثُبات لَما ذكرناه من إِرادة التخفيف فيها وتعويضِ التاء عن المحذوف، ولذلك امتنعُوا من[4] تكسيرها، وقد ردُّوا المحذوف في شيء منها تنبيهاً على الأَصل، وأَنَّس بذلك أَنَّ تاء التأنيث التي هي عوض قد انحذفت، قالوا: سنة وسَنَوات، وقالوا: هَنة وهَنَوَات وهَنَات[5]، قال الشَّاعر[6]:

[٥/ ٣٨]

أَرى ابنَ نزارٍ قد جَفاني ومَلَّني ... على هَنَواتٍ شأْنُها مُتَتابعُ

---

(١) «ظُبَة السيف وظُبة السهم: طرفه». الصحاح (ظبا).

(٢) «سِيَة القوس: ما عطف من طرفيها». الصحاح (سيا).

(٣) ذكر ابن جني والجوهري أن ظبة تجمع بالواو والنون، انظر سر الصناعة: ٦٠٤، ٦٢٤، والصحاح (ظبا).

(٤) في ط، ر: «استغنوا عن».

(٥) ذكر سيبويه في جمع هن هنات وهنوات، غير أن ظاهر كلا مه أن المشهور هنات، لذا أشار إلى أن بعض العرب يقول: هنوات، وظاهر كلام الفارسي أ ن الجمعين جائزان، انظر الكتاب: ٣/ ٣٦٠، ٣/ ٥٩٨، والعضديات: ١٦، والتكملة: ١٦٣، وانظر أيضاً الصحاح (هنو)، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٦٥.

(٦) سلف البيت: ١/ ١٢١.

وقالوا: عِضَة وعِضَاه وعِضَوَات، قال الشاعر(١):

هــذا طريــقٌ يَــأْزِمُ المآزِمــا
وعِضَــواتٌ تَقْطَــعُ اللَّهــازِمَا

وقد كسّروا شيئاً منها تكسيرَ التام، قالوا: أَمَة وفي القليل آمٍ وفي الكثير إِماء فأَمَة فَعَلة؛ بتحريك العين، وجُمِعت في القِلَّة على أَفْعُل، كما قالوا: أَكَمة وآكُم، وأَصل آمٍ آمُو، فأَبدلوا من الضمة كسرةً ومن الواو ياء كما فعلوا في أَدْلٍ وأَجْرٍ، وقالوا في الكثير: إِمَاء كما قالوا إِكَام، ولم يقولوا: إِمُون فيجمعوه بالواو والنون كما قالوا: سِنون؛ لأَنهم قد كسّروه [١٥٦/ أ]، والجمعُ بالواو والنون إِنما هو عِوضٌ من التكسير، ولم يجمعوه بالأَلف والتاء فيقولوا: أَمَوات كما قالوا: سَنَوات؛ لأَنهم استغنَوا عن ذلك بآمٍ إِذ كان جمع قِلَّة مثلَه، فاعرفْه(٢).

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويجمَعُ الرباعيُّ اسماً كان أَوْ صفةً مجرَّداً من تاء التأنيث أَو غيرَ مجرَّد على مثال واحد، وهو فَعَالِل، كقولك: ثَعَالِب وسَلَاهِب ودَرَاهِم وهَجَارِع وبَرَاثِن وجَرَاشِع وقَمَاطِر وسَبَاطِر وضَفَادِع وخَضَارِم).

قال الشَّارح: قد تقدَّم القولُ: إِن الرباعيَّ لِثِقَلِه بكثرة حروفه لم يتصرفوا فيه تصرفَهم في الثلاثي، فلم يضعوا له في التكسير إِلَّا مثالاً واحداً كالُوا به جميع أَبنية الرباعيِّ، القليلُ والكثيرُ فيه سواء(٣)، وهو «فَعَالِل» أَو ما كان على طريقته ممَّا ثالثُ حروفه أَلفٌ وبعدها حرفان، وذلك نحو ثَعْلَب وثَعَالب وبُرْثُن وبَرَاثِن وجُرْشُع

---

(١) الرجز بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٣٦٠، والمسائل العضديات: ٣٢، ٣٧، والمنصف: ١/ ٥٩، ٣/ ٣٨، ٣/ ١٢٧، وسر الصناعة: ٤١٨، والنكت: ٨٩٥، وانظر ما سلف: ٤/ ١٩٤.
اللهازم جمع لِهْزِمة، وهي العظمة الناتئة تحت الأذن، المآزم جمع مأزَم وهو المضيق، وكل طريق ضيق بين جبلين، انظر الصحاح (لهزم) (أزم).

(٢) انظر تعليل عدم جمع أمة على إمون في الكتاب: ٣/ ٥٩٩، والتكملة: ١٦٤، والخصائص: ٢/ ١٠٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٢-٢٦٣.

(٣) سقط من ط، ر: «فيه سواء».

وجَرَاشِع وقِمَطْر وقَماطِر وسِبَطْر وسَبَاطِر وضِفْدِع وضَفَادِع وخِضْرم وخَضارِم، والبُرْثُن من السباع والطير كالأَصابع من الإِنسان[1]، والمخالب كالظُّفُر، والجُرْشُع من الإِبل: العظيمُ[2]، والقِمَطْر وِعاء تُصانُ فيه الكتب، ومنه قولُ الشاعر[3]:

لَيْسَ بعِلمٍ ما يَعِي القِمَطْرُ

ما العِلمُ إِلَّا ما وَعَاهُ الصَّدْرُ

والسِّبَطْر كالسَّبْط[4]، وهو الممتدُّ، والضِّفْدِع معروفة من دوابِّ الماء، وهو ضِفْدِع؛ بكسر الضاد والدال كزِبْرِج، وقد تُفتحُ الدالُ، وهو قليل[5]، والخِضْرم من أَوصاف البحر، يقال: بحر خِضْرم، أَي كثيرُ الماء[6]، ورجلٌ [٥/ ٣٩] خِضْرم: كثير العَطِيَّة[7]، فهذا وزنه فَعَالِل؛ لأَنَّ حروفه كلَّها أُصولٌ، وقالوا: مسجِد ومساجِد، فهذا وزنه مَفاعِل.

وقالوا في الملحق به: جَدْول وَجدَاوِل، وهذا وزنه فَعَاوِل، والبناءُ في هذا كلِّه على طريقة واحدة، وإِنما اختاروا هذا في البناء لِخفَّته، وذلك أَنه لـمَّا كثُرت حروفُ الرباعي فطالَ ثَقُل ووجَب طلبُ الخِفّة له، ولمَا ذكرناه من ثِقله كان الرباعيُّ في الكلام أَقلَّ من الثلاثي، ولزمَ جمعُه طريقةً واحدة، ولم يُزَدْ في مثال تكسيره إِلَّا زيادةٌ واحدة هرباً من

---

(١) كذا في الصحاح (برثن).

(٢) كذا في الصحاح (جرشع).

(٣) البيتان في الصحاح واللسان (قمطر)، والمثل السائر: ٢/ ٣٤٨ بلا نسبة.

(٤) في ط، ر: «كالبسيط» تحريف، قال ابن جني: «سِبطر: طويل ممتد، وهو من معنى السبط وقريب من لفظه». المنصف: ٣/ ٤، وفي اللسان (سبطر): «السبطر: السَّبْط الممتد».

(٥) ذكر الجوهري أن ناساً يقولون: ضفدع؛ بفتح الدال، وذكر ابن منظور لغتين في ضفدع فتحَ الدال وكسرها، وقال: لغتان فصيحتان. انظر الصحاح واللسان (ضفدع)، وانظر أيضاً الكتاب: ٤/ ٢٨٨-٢٨٩، وأدب الكاتب: ٣٩٠.

(٦) أنكر الأصمعي الخِضرِم في وصف البحر. انظر الصحاح واللسان (خضرم).

(٧) كذا في اللسان (خضرم).

الثقل، واختاروا أَخفَّ حروف اللِّين وهي الألف، وفتحوا أَولَه لِخفة الفتحة، وكسروا ما بعد الأَلف حملاً على التصغير لأَن الأَلف في التكسير رسيلةُ[١] ياء التصغير، فكما كَسروا ما بعد ياء التصغير كَسروا ما بعد الأَلف في التكسير، والذي يدلُّ أَنَّ الفتحة في ثَعالِب وجَعافر غير الفتحة في ثَعلب وجَعفر فتحُها في سَبَاطر وبَرَاثِن مع أَنَّ الأَول في سِبَطْر وبُرْثُن ليس مفتوحاً.

ولم يجيئوا في الرباعي ببناء قِلَّة وإنما بناءٌ أَدْنى عددِه وأَقصاه بناءٌ واحد، وهو فَعَالِل، فتقول: ثلاثة قَماطِر، فتستعمله في القليل، وهو للكثير لأَنك لا تصلُ إلى الجمع بالأَلف والتاء لأَنه مذكَّر، ولا يمكن الإتيان ببناء أَدْنى العدد إِلَّا بحذْف حرف من نفْس الاسم، ألا ترى أَنك لو أَخذتَ تُكسر نحوَ ضِفْدِع على أَفْعُل وأَفْعال لوجب أَن تقول أَضْفُد وأَضْفاد، فلمَّا كان يؤدِّي بناءُ القِلَّة إِلى حذف شيء من الاسم وكان عنه مندوحةٌ رُفِضَ، وإذا اجْتزِئ ببناء الكثرة عن بناء القِلة حيث لا حذفَ نحوُ شُسُوع كان هنا أَوْلى.

ولا فرقَ في ذلك بين الاسم والصفة، أَلا تراهم كما[٢] يقولون في ثعلب وجعفر: ثَعَالِب وجَعَافِر، كذلك[٣] يقولون[٤] في سَلْهَب وصَقْعَب: سَلَاهِب وصَقَاعب، والسَّلْهَب: الطويل، وكذلك الصَّقْعَب، وكما يقولون: ضِفْدِع وضَفادع وزِبْرِج وزَبَارِج قالوا: خِضرم وخَضَارِم وصِمْرِد وصَمَارِد، والصِّمْرد: الناقة القليلة اللبن[٥].

وكذلك الباقي، لا فرقَ فيه بين الاسم والصفة، وذلك أَنَّهم إذا استثْقلوا الاسمَ وراموا تخفيفَه فلأَنْ يخفِّفوا الصفة لثِقَلها بتضمُّنها ضميرَ الموصوفِ كان ذلك أَوْلى، وكذلك ما فيه تاءُ التأنيث حُكمُه في التكسير حكمُ ما لا تاءَ فيه، نحو زَرْدَمَة[٦] وزَرَادِم

(١) في ط، ر: «وسيلة» تحريف، والرسيل: الموافق، انظر اللسان (رسل).
(٢) سقط من ط، ر: «كما».
(٣) في ط، ر: «وكذلك».
(٤) في ط، ر: «تقول».
(٥) انظر الإبل للأصمعي: ٨٩، ٩٥، ١٤٤.
(٦) «الزردمة: موضع الازدرام والابتلاع» الصحاح (زردم).

وجُمْجُمَة وجَمَاجِم ومَكْرُمَة ومَكارِم، تجمعُه جمْعَ ما لا تاءَ فيه؛ لأَن التاء زائدةٌ تسقطُ في التكسير، إِلَّا أَنك إِذا أَردتَ أَدْنى العدد جمعْتَه بالأَلف والتاء، نحوُ زَرْدَمات وجُمْجُمات ومَكْرُمات لمكان تاء التأنيث، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وأَما الخماسيُّ فلا يُكسّر إِلَّا على استكراه، ولا يُتَجاوَزُ به إِنْ كُسر هذا المثالُ بعد حَذْف خامسه، كقولهم في فرزدق: فَرَازِد، وفي جَحْمَرش: جَحَامِر).

قال الشَّارح: اعلم أَنه لا يجوز جمعُ الاسم الخماسيِّ لإِفْراطه في الثِّقل بطُوله وكثرةِ حروفه وبُعْده عن المثال المعتدِل، وهو الثلاثي، وتكسيرُه يزيدُه ثقلاً بزيادة أَلف الجمع، فكرهوا تكسيره لذلك، فإِذا أُريدَ تكسيرُه حذفوا منه حرفاً وردُّوه إِلى الأَربعة، وذلك الحرفُ هو الحرف[1] الآخِرُ، وإِنَّما حذفوا الآخِر لوجهين:

أَحدُهما: أَن الجمع يَسْلَم حتى ينتهي إِليه، فلا يكونُ له موضع.

الثاني: أَن الحرف الآخِر هو الذي أَثْقَلَ الكلمةَ، فلولا الخامسُ ما كان ثقيلاً، فلذلك تنكَّبوا تكسيرَ بنات الخمسة لكراهِيتهم أَن يحذفوا من الأُصول شيئاً، وذلك قولُك في سفرجل: سَفارِج، وفي شَمَرْدل[2]: شَمَارِد، وكذلك جميعُ الخماسي، تحذف اللَّام وتَبنيه على مثال من أَمثلة الرباعي، نحو جَعْفَر وزِبْرِج ونحوِهما، ثم تجمعُه جمْعَه، وقالوا في فرزدق: فَرازِق، والجيدُ فرازِد[3]، وإِنما حذفوا الدال لأَنها من مَخْرَج التاء، والتاءُ من حروف الزيادة، فلمَّا كان كذلك وقَرُبَت من الطرف حذفوها، ومَنْ قال ذلك لم يَقُل في جَحْمَرِش: جَحارِش؛ لتباعُد الميم من الطرف[4]. [٥/ ٤٠]

---

(١) سقط من ط، ر: «هو الحرف».

(٢) «الشمردل: السريع من الإبل» الصحاح (شمردل).

(٣) كذا قال المبرد في المقتضب: ٢/ ٢٣٠، وهو القياس، وانظر الكتاب: ٣/ ٤٤٨-٤٤٩، و الأصول: ٣/ ، ١٢، والتكملة: ١٩٥.

(٤) انظر مصادر الحاشية السالفة

قال صاحب الكتاب: (ويقال: دَهْثَمون[١] وهِجْرَعون وصَهْصَلِقُون وحَنْظَلات وبُهْصُلات وسَفَرْجَلات وجَحْمَرِشات).

قال الشَّارح: يريد أَنَّ الاسم الخماسيَّ لا يُجْمَع مكسراً لِمَا ذكرناه، ويُجمَعُ سالماً؛ لأَن الزيادة التي تلحقُه في جمع السلامة [١٥٦/ ب] غيرُ مُعتدٍّ بها من نفس الكلمة لأَنها زيادةٌ عليها بعد سلامة لفظ الواحد بمنزلة الزيادة للإِعراب، والنحويون يقدِّرون التثنيةَ وجمعَ السلامة تقديرَ ما عُطفَ من الأَسماء، فإِذا قلت: الزيدان فهو بمنزلة زيدٌ وزيدٌ، وإِذا قلت: الزيدون فهو بمنزلة زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ، فكما أَنَّ المعطوف أَجنبيٌّ من المعطوف عليه كذلك ما قام مَقامَه.

فإِذا كان الاسم الخماسيُّ عَلَماً جمعتَه جمعَ السلامة، نحوُ فرزدق وفرزدقون، وكذلك إِذا كان صفة من صفات مَنْ يعقلُ، وذلك قولهم: دَهْثَم ودَهْثَمون وهِجْرَع وهِجْرَعون، الدَّهْثم: السهلُ الخُلُق، وأَرض دَهْثَمة، أَي سهلة، والهِجْرَع: الطويل، وقالوا: صَهْصَلِقٌ وصَهْصَلِقون، والصَّهْصَلِق: الصوت الشديد، يقال: رجل صَهْصَلِق الصوتِ وقومٌ صَهْصَلِقون.

وقولُه: «**حَنْظَلات وبُهْصُلات وسَفَرْجَلات وجَحْمَرِشات**» يريد أَن الاسم الرباعيَّ والخماسيَّ إِذا كان فيهما تاءُ التأنيث جُمِعا[٢] لأَدْنى العدد بالأَلف والتاء، نحوُ حَنْظلة وحَنْظلات، وهي الشريُ[٣]، وبُهْصُلَة وبُهْصُلات، والبُهْصُلة؛ بالباء المضمومة والصاد غيرِ المعجَمة المضمومةِ: المرأة القصيرة، وقالوا في الخماسي: سَفَرْجلة وسَفَرْجَلات وجَحْمَرِش وجَحْمَرِشات، والجَحْمَرِش: العجوز المسنَّة، جمعوها بالأَلف والتاء[٤]؛ لأَنها مؤنثة وإِن لم تكنْ فيها[٥] علامةٌ، فاعرفْه.

---

(١) في المفصل: ١٩٣ «ويقال في دهثمون».

(٢) في ط: «جمع».

(٣) انظر النبات للأصمعي: ٢٧، ٣٣.

(٤) في ط: «جمعوها بالتاء».

(٥) في ط، ر: «فيه».

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما كانت زيادتُه ثالثةً مدَّةً فلأسمائه في الجمع[1] أَحَدَ عشر مثالاً: أَفْعِلة فُعُل فِعْلَان فَعَائِل فُعْلَان فِعْلَة أَفْعال فِعَال فُعُول أَفْعِلاء أَفْعُل، وذلك نحوُ أَزْمِنة وأَحْمِرة وأَغْرِبة وأَرْغِفة وأَعْمِدة وقُذُل وحُمُر وقُرُد وكُتُب وزُبُر وغِزْلان وصِيْران وغِرْبان وظِلْمان وقِعْدان وأَفائِل وذَنَائِب وشَمَائِل وزُقَّان وقُضْبان وغِلْمة وصِبْيَة وأَيْمان وأَفْلاء وفِصال وعُنُوق وأَنْصِباء وأَلْسُن، ولا يُجمع على أَفْعُل إِلَّا المؤنثُ خاصة، نحوُ عَنَاق وأَعْنُق وعُقَاب وأَعْقُب وذِرَاع وأَذْرُع، وأَمْكُن من الشواذ).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ ما كان من الأَسماء على أَربعة أَحرف وثالثُه حرفُ لِيْن فأَبنيةُ تكسيره أَحَدَ عشر بناءً على ما ذكَر، والأَسماءُ التي تُكسر من هذا الباب[2] خمسةُ أَبنية: فَعَال كزَمَان وفِعَال كحِمَار وفُعَال كغُراب وفَعِيل كرَغِيف وفَعُول كعَمود.

فما كان من الأَول وهو فَعَال فإنه يُجْمَعُ في القِلَّة إِذا كان اسماً مذكَّراً على أَفْعِلة، نحو زَمَان وأَزْمِنة وقَذَال وأَقْذِلة وفَدَان[3] وأَفْدِنة، وكذلك كلُّ ما كان على أَربعة أَحرف وثالثُه حرفُ مَدٍّ ولِين، نحو حِمار وأَحْمِرَة وغُرَاب وأَغْرِبَة ورَغيف وأَرْغِفَة وعَمُود وأَعْمِدَة؛ لأَنها سَواءٌ في الزيادة والحركة والسكون.

وإِنما جمعوه على أَفْعِلة في القِلة ليكون على منهاج أَفْعُل في جمع فَعْل بسكون العين، كأَنهم توهَّموا حذْفَ الزائد، وذلك أَنَّ هذه الأَسماءَ إِنما زادت على فَعْل بحرف اللِّين، وهو مدَّة زائدة وما قبلَه من الحركة من توابعه وأَعراضه، إِذ لا يكون حرفُ المدِّ[4] إِلَّا وقبله من جنسه، فكما جمعوا فَعْلاً على أَفْعُل نحوَ كَلْب وأَكْلُب، كذلك جمعوا هذه الأَسماءَ على أَفْعِلة، إِذ لا فرقَ بين أَفْعُل وأَفْعِلة إِلَّا زيادةُ عَلَم التأنيث.

---

(١) في المفصل: ١٩٣ «الجموع».

(٢) في ط، ر: «البناء».

(٣) «الفدان؛ بتخفيف الدال: الذي يجمع أداة الثورين في القران للحرث» اللسان (فدن)، وانظر الكتاب: ٣/ ٦٠٢، والأصول: ٢/ ٤٤٨، والتكملة: ١٦٥.

(٤) بعدها في ط، ر: «واللين».

فأما الهمزة ففي أَولها جميعاً، والضمةُ التي في عين أَفْعُل كالكسرة التي في عين أَفْعِلَة مع أَن هذه الضمة قد تصير كسرةً مع المعتلّ في نحو أَدْلٍ وأَظْبٍ، فإذا أَردتَ بناء الكثرة قلت: فَدَان وفُدُن وقَذَال وقُذُل، وقد يستغنون [٥/ ٤١] ببناء القلَّة فلا يُجاوزونه[١]، نحو زَمان وأَزْمِنة ومَكان وأَمْكِنة، وقد كسروه على فُعُول، قالوا عَنَاق وعُنُوق.

وأَمَّا الثاني وهو فِعَال؛ بكَسر الفاء فحُكمُه في جمع الكثرة كحكم فَعَال؛ لأَنه ليس بينهما في البناء إِلَّا فتحُ الأَول وكسْرُه ولذلك استَوَيا في بناء جمع الكثرة كما استويا في القليل، فتقول في القليل: حمار وأَحْمِرة وخِمار وأَخْمِرة، كما كان كذلك في فَعَال، وقالوا في الكثرة: حُمُر وخُمُر وأُزُر، وقالوا: شِمال لليد وشَمائل، كسروه على فَعَائِل، كأَنهم جعلوه من ذوات الأَربعة بزيادة الأَلف التي فيه، فصار كقِمَطْر وقَمَاطِر، فأَما قولُ أَبي النجم[٢]:

يأتي لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ

وقولُ الأَزرق العَنْبريّ[٣]:

......نازعَتْها أَيْمُنٌ شُمُلا

فإنهما قدَّرا حذْفَ الأَلف فصار ثلاثياً، ثم جمَعاه على أَفْعُل وفُعُل، نحو أَكْلُب وأُسُد، ومثلُه لِسان وأَلْسُن.

وأَما فُعَال مضمومُ الفاء نحو غُرَاب وغُلَام وخُرَاج[٤] فإنه يكسَّر لأَدنى العدد على أَفْعِلة على حدِّ تكسير فَعَال وفِعَال لأَنه ليس بينه و[٥] بينهما إِلَّا ضَمُّ الفاء، وذلك قولك

(١) في ط، ر: «فلم يجاوزوه».

(٢) البيت في ديوانه: ١٩٠، والكتاب: ١/ ٢٢١، ٣/ ٢٩٠، ٣/ ٦٠٧، وشرحه للسيرافي: ٤/ ١٩٨، والخصائص: ٢/ ١٣٢، والطرائف الأدبية: ٦٣، وبلا نسبة في الخصائص: ٣/ ٧٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٨.

(٣) سلف البيت: ٥/ ٧٥.

(٤) «الخُراج: ما يخرج من البدن من القروح» الصحاح (خرج).

(٥) سقط من ط، ر: «بينه و».

غُراب وأَغْرِبة وخُرَاج وأَخْرِجَة، ولم يقولوا: أَغْلِمة، كأَنهم استغْنَوا عنه بغِلْمة[١]، لأَن غِلْمة على زِنة فِعْلَة، وهو من أَبنية أَدْنى العدد[٢]، وربَّما رُدَّ في التصغير إلى الباب، يقولون: أُغَيْلِمة، وقالوا في الكثير: فِعْلان نحو غُراب وغِرْبان وغُلام وغِلْمان، وقيل: إنما قالوا في الكثير: فِعْلان لأَن أَلفه مدَّةٌ زائدة، فلمَّا حُذِفت صار كأَنه غُرَب وغُلَم على مثال صُرَد وجُرَذ، فكما قالوا صِرْدان وجِرْذان كذلك قالوا: غِرْبان وغِلْمان[٣].

وأَما فَعِيل فإِنه يُكسَّر في أَدْنى العدد على أَفْعِلَة كفَعَال وفِعَال؛ لأَنهنَّ أَخوات في الزِّنة والحركات والسكون، وذلك قولك: جَرِيب وأَجْرِبة وكَثِيب وأَكْثِبة ورَغيف وأَرْغِفة، وربما كسَّروه في القِلَّة على فِعْلة، نحوُ صَبيّ وصِبْيَة كما قالوا: غِلْمَة وعلى أَفْعَال نحو يَمين وأَيْمان، [٥/ ٤٢] كأَنهم حذفوا الزائدَ وكسَّروا ذواتِ الثلاثة، فإِذا جاوزتَ أَدْنى العدد فإِنه يجيءُ على فُعُل كأَخواته وعلى فُعْلان، نحوُ قولك: قَضِيب وقُضُب وقُضْبان ورَغيف ورُغُف ورُغْفان وكَثيب وكُثُب وكُثْبان، هذا بابه وعليه قياس ما جُهِل أَمرُه.

وما عدا ذلك فشاذٌ يُسمَعُ ولا يُقاس عليه، وقالوا: نَصِيب وأَنْصِباء وخَمِيس وأَخْمِساء[٤]، فجمعوه على أَفْعِلاء كأَنهم شبَّهوه بالصفة حيث قالوا: شَقِيّ وأَشْقِياء وتَقِيّ وأَتْقِياء، ولأَنهم يجمعون عليه [١٥٧/ أ] ما كان معتلّاً أَوْ مضاعَفاً جاؤوا بهذا البناء في الكثير على منهاج بناء القِلّة، أَلا ترى أَنه لا فرقَ بينهما إِلَّا إِبدال عَلَم التأنيث وهو التاء بغيره.

وقد كسَّروه على فِعْلان بكسر الفاء، وهو قليل أَيضاً، قالوا: ظَليم وظِلْمان وقَضِيب وقِضْبان، ويقال: قُضْبان أَيضاً، وقالوا: فَصِيل وفِصْلان وعَرِيض وعِرْضان، كأَنهم شبَّهوه بفُعَال وكسَّروه تكسيرَه، نحو غُراب وغِرْبان، والعَرِيض: التيس[٥]، كأَنهم

---

(١) هو تعليل ابن السراج في الأصول: ٢/ ٤٤٩.

(٢) هو تعليل سيبويه: ٣/ ٦٠٣، وانظر التكملة: ١٦٥.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٩٩.

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٦٠٤، والمقتضب: ٢/ ٢٠٩، والأصول: ٢/ ٤٤٩.

(٥) كذا فسره الرضي في شرح الشافية: ٢/ ١٣٢، وفي اللسان (عرض) «والعريض: الجَدْي إذا نزا».

جاؤوا به على حذف الزائد، وقالوا: أَفيل وإِفَال[١] وأَفائِل، فمَن قال: إِفَـال[٢] جمَعَه على حذف الزيادة وجعله ثلاثياً، ومن قال: أَفائِل جمَعَه على الزيادة كما قالوا: شَمائل، وقالوا: أَديم وأَدَم وأَفِيق وأَفَق[٣]، وهما اسمان للجمع وليسا بتكسير الواحد[٤].

وأَما فَعُول فمَجْراه في التكسير مَجْرى فَعِيل، وذلك لاستوائِهما في العدد والحركات والسكون، ليس بينهما فرقٌ إلَّا أَنَّ زيادة[٥] فَعُول الواو وزيادة فَعِيل الياءُ، والياءُ أُخت الواو، فإِذا أَردتَ أَدْنى العدد بنيتَه على أَفْعِلة كما كان فَعِيل كذلك، فتقول: عَمُود وأَعْمِدة وخَرُوف وأَخْرِفة وقَعُود[٦] وأَقْعِدة، وتقول في الكثير: عُمُد وعُتُد[٧]، وقُدُم في جمع قَدُوم، كسَّروه على حَدِّ قَلِيب وقُلُب وكَثِيب وكُثُب، وقد قالوا: خِرْفان وقِعْدان، وعِتْدان[٨] في جمع عَتُود، شبَّهوه بغُراب وغِرْبان وغُلام وغِلْمان، والبابُ الأَولُ، خالفتْ فَعُول فَعِيلاً هنا كما خالفتْها فُعَال[٩]، وقالوا: ذَنُوب للدَّلْو وذَنَائِب، كسروه بالزيادة كما قالوا: أَفائِل، وقد جاؤوا به في القِلة على أَفْعال نحو فَلُوٍّ وأَفْلاء، كسروه على حذف الزيادة.

واعلم أَنّ كلَّ ما جاء من ذلك على فُعُل فيجوز تسكينُه تخفيفاً، نحوُ قولك في كُتُب:

---

(١) في ط: «آفال» تحريف، وانظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ١٣٢.
(٢) في ط: «آفال» تحريف.
(٣) «الأَفِيق: الجلد الذي لم تتم دباغته» الصحاح (أفق)، وانظر المخصص: ١٤/ ١٢١.
(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٦٢٤-٦٢٥، والمقتضب: ٢/ ٢١٣، ٢/ ٢٢٠.
(٥) في ط: «وزيادة» تحريف.
(٦) «القَعُود من الإبل هو البكر حين يركب» الصحاح (قعد).
(٧) السياق يقتضي أن تكون «وقُعُد» جمع قَعُود، «والعتود من أولاد المعز ما رعى وقوي وأتى عليه حول» الصحاح (عتد).
(٨) هذا قبل الإدغام، فإذا أُدغم قيل: عِدَّان، انظر الكتاب: ٣/ ٦٠٨، والصحاح (عتد)، وما سيأتي: ١٠/ ٣٠٥.
(٩) أي كما خالفت فُعال فَعِيلاً. انظر الكتاب: ٣/ ٦٠٨، وكلام السيرافي في الحاشية، والنكت: ١٠١٤.

كُتْب، وفي رُسُل: رُسْل، وهي لغة بني تميم[١]، قالوا: كلُّ ما أَصلُه الحركةُ يجوز تسكينُه تخفيفاً، وحُكي عن أَبي الحسن أن كلَّ فُعُل في الكلام فتثقيلُه جائز إِلَّا ما كان صفةً نحو حُمْر أَو معتلَّ العين نحو سُوْق، فالأَول يجوز في الكلام وحالِ السَّعة، والثاني لا يجوز إِلَّا في الشعر[٢]، فقد صار أَمثلة تكسيره أَحدَ عشر مثالاً.

من ذلك أَفْعِلة، وهي القياس فيه لأَدْنى العدد يشترك فيه الأَبنيةُ الخمسةُ فَعَال نحو زَمَان وأَزْمِنة، وفِعَال كحِمَار وأَحْمِرة، وفُعَال كغُراب وأَغْرِبة، وفَعِيل كرغيف وأَرْغِفة، وفَعُول كعَمُود وأَعْمِدة.

ومن ذلك فُعُل؛ بضمِّ الفاء والعين، وهو القياس في الكثير، وقد جاء في الأَمثلة الخمسة، من ذلك فَعَال، قالوا: قَذَال وقُذُل، وهو مُؤَخَّر الرأس ومَعْقِد العِذَار من الفرس، وفِعَال نحوُ حِمار وحُمُر، وفُعَال نحو قُرَاد وقُرُد، والقُراد: صغار الحلَم ويجمَعُ على قِرْدان أَيضاً، وفَعِيل نحو كَثِيب وكُثُب، وهي تلال الرمل، وفَعُول نحو زَبُور وزُبُر، وهو الكتاب، وهو فَعُول بمعنى مَزْبور، أَي مكتوب فيه.

ومنه فِعْلان، وقد جاء أَيضاً في الأَمثلة الخمسة، قالوا: غَزَال وغِزْلان وصِوَار[٣] وصِيْران، والصِّوَار: القطيع من البقر، وهو أَيضاً وعاء المسك، قال الشاعر[٤]:

إِذا لاحَ الصِّوارُ ذكَرتُ لَيْلَى وأَذكُرُها إِذا نَفَحَ الصِّوَارُ [٥/ ٤٣]

فجمَع بينهما، وفُعَال غُرَاب وغِرْبان، وفَعِيل ظَلِيم وظِلْمان، وفَعُول قَعُود وقِعْدان.

---

(١) انظر هذه اللغة في الكتاب: ٤/ ١١٣-١١٤، والمنصف: ١/ ٣٣٦.

(٢) أجاز البصريون والفراء تحريك الواو في مثل سوك وسوق في الشعر، انظر الكتاب: ٤/ ٣٥٩، والمنصف: ١/ ٣٣٨، والنكت: ١٢٠٠، وارتشاف الضرب: ٤٢٥-٤٢٦.

(٣) وفيه لغة أخرى هي ضم الصاد، انظر الكتاب: ٣/ ٦٠٣، وأدب الكاتب: ١٧٤، والصحاح (صور)، والنكت: ١٠١٢، وشرح الشافيةللرضي: ٢/ ١٢٨.

(٤) هو بشار بن برد ، والبيت في ديوانه: ٣/ ٢٤٧، والمحب والمحبوب والمشم والمشموم: ٣/ ٢٧٨، وورد في الصحاح واللسان (صور) بلا نسبة، وذكر الجوهري وابن منظور المعنيين اللذين ذكرهما ابن يعيش لكلمة الصوار، وانظر النكت: ١٠١٢.

ومن ذلك فَعَائِل، جاء في بناءَيْن فَعِيل وفَعُول، قالوا في فَعِيل: أَفِيل وأفائِل، وهي صغار الإبل، وقالوا في فَعُول: ذَنُوب وذَنَائِب، والذَّنُوب: الدَّلْو المملوءة.

ومن ذلك فُعْلان، وهو في بناءَيْن فُعَال، نحوُ زُقَاق وزُقَّان[1]، وفَعِيل نحو قَضِيب وقُضْبان.

ومن ذلك فِعْلَة، وهو منها في بناءَين أَيضاً: فُعَال، قالوا: غُلام وغِلْمة، وفَعِيل نحوُ صَبِيّ وصِبْية، وهي من أَبنية أَدنى العدد.

ومن ذلك أَفْعال، وهو في بناءَين فَعِيل وفَعُول، قالوا لليد: يَمِين وأَيْمان، وفَلُوّ وأَفْلاء، والفَلُوّ: المُهر، سُمِّي بذلك لأَنه يُفْتلَى عن أُمِّه، أَي يُقْطَعُ[2].

ومن ذلك فِعَال، لم يأْتِ إِلَّا في مثال واحد، وهو فَعِيل، قالوا: فَصِيل وفِصال.

ومنه فُعُول، وهو أَيضاً في مثال واحد، وهو فَعَال، قالوا: عَنَاق وعُنُوق، وهي الأُنثى من ولد المعز.

ومن ذلك أَفْعِلاء، جاء في بناء واحد أَيضاً، وهو فَعِيل، قالوا: نَصيب وأَنْصِباء.

ومن ذلك أَفْعُل، ولا يُجمَعُ على أَفْعُل إِلَّا ما كان مؤَنثاً سواء كان على فَعَال أَو فُعَال أَو فِعَال، قالوا: عَنَاق وأَعْنُق وعُقَاب وأَعْقُب وذِراع وأَذْرُع، فأَما لِسان وأَلْسُن فإِن فيه لغتَيْن التأنيثُ والتذكيرُ، فمَنْ أَنَّث قال: أَلْسُن، ومَن ذكَّر قال: أَلْسِنة[3]، كأَنَّهم فرَّقوا بين جمع المذكَّر من هذا البناء والمؤنث، كما فصَلوا بين جَمْع نحو قَصْعة وكعْب، فجمعوه على خلاف جمع المذكر لأَن المذكر يُجمعُ في القِلَّة على أَفْعِلة، وهذا يُجمعُ على أَفْعُل، وشبَّهوه بالعدد يكون في المذكَّر بالهاء، نحوُ ثلاثة وأَربعة وفي المؤنث بغيرها، نحوُ ثلاث وأَربع.

ولم يجمعوه جَمْعَ ما فيه تاءُ التأنيث، نحوُ قَصْعة وجَفْنة وإِن كان على عِدّته لأَن زيادته

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٦٠٤، والمقتضب: ٢/ ٢١٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٢٩.

(٢) كذا في الصحاح (فلا).

(٣) كذا قال سيبويه: ٣/ ٦٠٦، وانظر أدب الكاتب: ٢٨٨، و المذكر والمؤنث للمبرد: ١٠٣، ولأبي بكر الأنباري: ١/ ٣٦٢.

ليست كتاء التأنيث[١]، لأن زيادته مدَّةٌ زائدة كالإشباع، فاعتقدوا سقوطها، فصار على ثلاثة أحرف، فجُمِعَ على أَفْعُل كما يُجمع الثلاثة عليه، نحوُ كَعْب وأَكْعُب وفَلْس وأَفْلُس، ولذلك قالوا في الكثير: عُنُوق لأن فُعُولاً وأَفْعُلاً يَترادفان على الثلاثي، نحوُ فَلْس وأَفْلُس وفُلُوس، وربَّما قالوا: عُنُق قَصروا فُعُولاً كما قالوا: أُسُد في أُسُود، وربَّما خُفِّف أيضاً فقالوا: عُنْق كما قالوا أُسْد.

وقد قالوا: مَكان وأَمْكُن فجمعوه جمعَ المؤنَّث، والمكانُ مذكَّر [١٥٧/ ب] جاء ذلك شاذاً[٢]، ومجازُه أنَّه على فَعَال، والمكانُ أرضٌ والأَرضُ مؤنثة، فجُمِع جمعَ ما هو مؤنث، والمشهورُ أَمْكِنة على القياس، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (ولم يَجِئ فُعْل في المضاعَف ولا المعتلِّ اللَّام، وقد شذَّ نحوُ ذُبٌّ في جمع ذُبَاب).

قال الشَّارح: يريد أَنَّ المضاعَفَ يُجمَع في القِلة على أَفْعِلة نحوُ كِنَان وأَكِنَّة، والكِنَان ما يُكِنُّك، أَي يستُرك من مطر أَو حَرّ أَو بَرْد، وعِنَان وأَعِنَّة وخِلَال وأَخِلَّة، والخِلَال: العُودُ يُتَخَلَّل به وما يُخَلُّ به الثوبُ أيضاً[٣]، واقتصروا على بناء القِلة وإِن عَنَوا الكثيرَ، استغنَوا بأَكِنَّة وأَعِنَّة عن أَن يقولوا: كُنُن وعُنُن فيُكَرروا النون من غير إِدغام، كأَنهم استثقلوا ذلك، وكان عنه مندوحةٌ، وهو الاجْتِزاء ببناء القِلة، وإِذا كانوا قد اجتزؤوا ببناء القِلة حيث لا ضرورةَ نحو زَمان وأَزْمِنة ومَكان وأَمْكِنة ورَسَن وأَرْسان كان مع الضرورة أَوْلَى.

فإِنْ قيل: فهلَّا أَدغموه وقالوا: كُنّ وعُنّ.

قيل: لو فعلوا ذلك لم ينفكَّ من ثِقل التضعيف.

فأَما قولُهم: ذبٌّ[٤] في جمع ذُباب فهو شاذٌّ، فإِنه يقال: ذبابة للواحد وذُبابٌ للجنس

---

(١) هو تعليل سيبويه: ٣/ ٦٠٥-٦٠٦، ولفظه، وانظر الأصول: ٣/ ٨، والتكملة: ١٦٧.
(٢) انظر التكملة: ١٧٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٢٥.
(٣) كذا في الصحاح (خلل).
(٤) حكاه سيبويه: ٣/ ٦٠٤، عن بعضهم، وانظر الأصول: ٢/ ٤٤٩، والتكملة: ١٦٦،=

على حد بَطَّة وبَطّ وحمامة وحَمَام، ويُجمع الذبابُ في القِلة على أَذِبَّة والكثيرِ ذِبَّان على حدِّ غُراب وأَغْرِبة وغِرْبان[١]، قال النابغة[٢]:

ضَـــــرَّابةٌ بالمِشْـــــفَرِ الأَذِبَّـــــهْ

فأَمَّا المعتلُّ فإنْ كان معتلَّ العين بالياء كان حكمُه حكمَ الصحيح، يقال: عِيَان[٣] وأَعْينة في العدد القليل وفي الكثير عُيُن؛ بضم الياء لأن الضمة على الياء لا تثقُلُ ثِقلَها على الواو، ومَنْ قال في رُسُل: رُسْل فخفَّف قال هنا: عِيْن؛ بكسر [٥/ ٤٤] العَيْن كما قالوا: دجاجةٌ بَيُوض ودجاج بُيُض وبِيْض[٤]، وإنما كسروا الفاءَ لتصحَّ الياء ولا تنقلِبَ واواً لسكونها وانضمام ما قبلها على حَدِّ قلْبها في مُوسر ومُوقِن.

فإن كان من ذوات الواو من نحو خِوَان ورِوَاق كُسّر في القِلَّة على أَفْعِلة تكسيرَه في الصحيح، نحوُ أَرْوِقة وأَخْوِنة، وتقول في الكثير: خُوْن ورُوْق، تأتي به على لغة بني تميم بالإسكان[٥]، كأنهم استثقلوا الضمةَ على الواو فحذفوها، وكان الأَصل خُوُن ورُوُق، فإن اضطُرَّ الشاعر عاوَدَ[٦] الأَصل، قال عَدِيّ[٧]:

=والإدغام في ذب بعد إسكان الثاني كما في لغة بني تميم، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ١٢٩.

(١) كذا قال الجوهري في الصحاح (ذبب)، وأنشد بيت النابغة الآتي، وانظر الكتاب: ٣/ ٦٠٣، والتكملة: ١٦٦.

(٢) لم أجد البيت في ديوان النابغة الذبياني، وإنما وجدته منسوباً إليه في الأغاني: ٣٨٢٤ مع أبيات أخرى، وفي الصحاح واللسان (ذبب).

(٣) «العِيان: حديدة تكون في متاع الفدان» الصحاح (عين).

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ٣٦٠، والمنصف: ١/ ٣٤٠.

(٥) انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ١٢٦.

(٦) في ط، ر: «رد».

(٧) هو عدي بن زيد، والبيت في ديوانه: ١٢٧، والكتاب: ٤/ ٣٥٩، وشرح شواهد الشافية: ١٢١، ونسب في المقتضب: ١/ ١١٣ إلى العجاج، وليس في ديوانه، وو رد بلا نسبة في المنصف: ١/ ٣٣٨، والنكت: ١٢٠٠، ونص البغدادي على أن البيت من الكامل، لكن=

وفـــي الأكُــفِّ اللَّامِعــاتِ سُـــوُرْ

وما كان من ذلك معتلَّ اللَّام من نحو كِساء ورِداء وغِطاء وسَماء فإنك تُكسره في القِلة على أَفْعِلة، نحوُ أَكْسِية وأَرْدية وأَغْطِية، ولا تجاوزُه إلى بناء الكثرة، وذلك من قِبَل أَن الهمزات التي في أَواخر هذه الأَسماء أَصلُها الواوُ، لأَنه من غَطَا يَغْطو والكِسْوَة، فلو بنيتَه للكثير على حدِّ قُذُن وقُذُل لقلت: كُسُو وغُطُو وسُمُو، فكانت الواو تقع طرفاً وقبلها ضمةٌ، وذلك معدوم في الأَسماء المتمكِّنة، وكان يلزم قَلْبُ الواو ياءً والضمةِ كسرةً على حدِّ صَنيعك في أَدْلٍ وأَجْرٍ، فلمّا كان يؤدي إلى هذا التغيير وكان عنه مندوحةٌ تجنَّبوه واجْتَزؤوا ببناء القِلة.

فأَما رِداء فلامُه ياءٌ لقولهم: حَسَنُ الرِّدْيَة[1]، ولا يُكسّر على فُعُل لأَنه يَلزمُ وقوعُ الياء طرفاً وقبلها ضمةٌ، فكان يلزم قلبُها واواً لضعفها بتطرُّفها ووقوع الضمة قبلها، فكان يصير حالها كحال ما لامُه واوٌ.

فأَما سَماء فإذا أُرِيدَ به المطر كُسّر في أَدنى العدد على أَسْمِيَة، وفي الكثير على سُمِيّ، قال العجاج[2]:

تَلفُّـــه الأَرْواحُ والسُّـــمِيُّ

وهو فُعُولٌ، فُعِلَ به ما فُعِل بعُصِيّ ودُلِيّ، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (ولَمّا لحقَتْه من ذلك تاءُ التأنيث مثالان فَعَائِل فُعُل، وذلك

=البيتين السابق واللاحق يشيران إلى أنه من السريع ، والبيت بتمامه كما ورد في الديوان:

عن مُبْرِقاتٍ بالبُرِينَ وتَبْـ ـدُو بالأَكُفِّ اللّامعات سُوُرْ

البرين جمع بُرة وهو الحلي، وأبرقت المرأة: تزينت، وسور جمع سوار، وأراد بالأكف المعاصمَ فسمّاها باسمها لقربها منها. انظر شرح شواهد الشافية: ١٢٢.

(١) كذا في الصحاح (ردى).

(٢) البيت في ديوانه: ١/ ٥١٢، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٤٢، والصحاح واللسان (سمو)، وورد بلا نسبة في التكملة: ١٦٤-١٦٧، وشرح الملوكي: ٢٤٣، والممتع: ٢٣٦. والسُّمي: الأمطار، وانظر النكت: ١٠١٣.

نحوُ صَحَائِف ورَسَائل وحَمَائِم وذَوَائب وحَمَائِل وسُفُن).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ ما كان من الأَسماء مؤَنثاً بالتاء على أربعة أَحرف ثالثُه حرفُ مَدٍّ وليْن على زِنة فَعَالة كحَمَامة ودَجَاجة، أَو فِعَالة كرِسَالة وعِمَامة، أَوْ فُعَالة كذُؤَابة وذُبابة، أَو فَعِيلة كصَحيفة وسَفينة، أَو فَعُولة كحَمُولة ورَكُوبة فإن بابه أَنْ يُكسَّر على فَعَائِل، نحوُ حَمَائِم ودَجَائِج ورَسَائِل وعَمَائِم وذَوَائب[1] وذَبَائِب وصَحَائِف وسَفَائِن وحَمَائِل ورَكائِب.

وإنما كان البابُ فيما لحقَتْه التاءُ من هذه الأَبنية أَنْ يُجمَع على فَعائِل لأَنهم أَرادوا الفصلَ بين جمع المذكر والمؤنث من هذه الأَبنية كما فصَلوا بين جمع قَصْعَة وفَلْس ورَحْبة وقَلَم، فنزَّلوا الزائدَ الذي هو حرف المدِّ فيها منزلةَ الأَصل، فجمعوها على الزيادة التي فيها، ولم يقدِّروا حذفَها، فصارت كالأَربعة من نحو جُخْدُب[2] وبُرْثُن، فكما قالوا: جَخَادِب وبَرَاثِن قالوا هنا: حَمَائِم ورَسَائِل[3]، لأَنه على طريقة فَعَالِل إذ كان في العِدَّة والحركات مثلَه وإن اخْتلفا في الوزن، فوزنُ جَخَادِب وبَرَاثِن فَعَالِل، ووزنُ حَمائِم ورسائِل فَعَائِل؛ لأَن الثالث منها مدَّة زائدة، نقُوبلتْ في المثال بمثلها، والثالث من جُخْدُب أَصلٌ فقُوبل في المثال باللام.

فإذا أَردت العدد القليل جمعْتَه بالأَلف والتاء، نحوُ حَمَامات ورِسالات وذُؤَابات وصَحِيفات وحَمُولات، وربَّما قالوا: ثلاث صَحَائف ورسائل، فاستعملوا هذا البناءَ في القليل كما قالوا: ثلاثة جَعَافِر وجَخَادِب، إِلَّا أَنَّ استعمال نحو جَخَادب في القليل عن ضرورة إذ لا يمكن جمعُها بالأَلف والتاء، وفي صحائفَ وبابها[4] استحسانٌ وتشبيهٌ بجَخَادِب.

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٠٨، وسفر السعادة: ١٠٥-١٠٦.

(٢) هو ضرب من الجنادب. الصحاح (جخدب).

(٣) انظر التكملة: ٢٥٨، والمنصف: ١/ ٣٢٦، والممتع: ٣٢٦، ٦٦٨.

(٤) في ط، ر: «وبابه».

فإن قيل: ولمَ قلبْتَ حرف المدِّ همزةً في الجمع؟ قيل: لـمَّا جُمِعَ على الزيادة وقعت أَلـف حمامة ورسالة وذُؤَابة بعد أَلف التكسير، وأَلفُ التكسير تَكسر ما بعدها من نحو جَعَافِر وزَبارِج وبَرَائِن، والأَلفُ مدَّةٌ زائدة لا حظَّ لها في الحركة، فقُلبتْ [١٥٨/ أ] إلى أَقرب الحروف إليها ممَّا(١) يمكنُ تحريكُه، وهو الهمزة، فقالوا: حَمَائِم ورَسَائِل وذَوَائِب [٥/ ٤٥] لامتناع الحركة فيها.

فإن قيل: فإنكم همزْتُم الأَلف في حَمَائِم وذَوائِب لامتناع الحركة فيها فما بالُكم همزْتُموها في صَحائف وحَمائل مع إِمكان الحركة في الياء والواو؟

قيل: لـمَّا كانت الياء في صَحيفة والواو في حَمولة مدَّتَيْن زائدتَيْن لا حظَّ لهما في الحركة حملوهما في الهمزة على الأَلف في حَمامة ورِسالة وذُؤَابة إِذ كانت مثلَها في الزيادة والمدِّ، أَلا ترى أَنك لا تهمز نحوَ ياء مَعِيشة بل تتركُها ياءً على حالها في الجمع، نحوُ قولك: مَعَايش لكون الياء فيها أَصْلاً متحركةً في الأَصل، وهمزُها رديءٌ، ووجْهُه ومجازُه التشبيهُ بصحيفة وكَتيبة وليس مثلَهما(٢).

وربما قالوا: سُفُن وصُحُف فكسروه على فُعُل، وشَبَّهوه بقَلِيب وقُلُب، كأَنهم لم يعتدُّوا بالهاء، وجمعوا سَفِيناً وصَحِيفاً على سُفُن وصُحُف كما قالوا: جُفْرَة(٣) وجِفَار فقدَّروا الهاءَ ساقطةً وجمعوه جمعَ ما لا هاءَ فيه، حتى كأَنهم جمعوا جُفْراً، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (ولصفاته تسعةُ أَمثلة: فُعَلاء فُعُل فِعَال فُعْلان فِعْلان أَفْعال أَفْعِلاء أَفْعِلَة فُعُول، وذلك نحوُ كُرَماء وجُبَناء وشُجَعاء ووُدَداء ونُذُر وصُبُر وصُنُع وكُنُز وكِرَام وجِيَاد وهِجَان وثُنْيان وشُجْعان وخِصْيان وشِجْعان وأَشْراف وأَعْداء وأَنْبياء وأَشِحَّة وظُرُوف، ويُجمعُ جَمْعَ التصحيح، نحوُ كريمون وكريمات).

---

(١) في ط، ر: «بها».

(٢) من أجل همز معايش انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٦٢، وزد الكتاب: ٤/ ٣٥٥، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٣٧٣، وسفر السعادة: ١٠٣، والممتع: ٥٠٧.

(٣) «الجفرة؛ بالضم: سعة في الأرض مستديرة» الصحاح (جفر).

قال الشَّارح: الهاءُ في قوله: «**ولصفاته**» تعود إلى «**ما**» من قوله: «**وما كانت زيادتُه ثالثةً مدَّةً ممَّا هو على أَربعة أَحرف**» لأَن ذلك يكون أَسماءً وصفاتٍ، فأَضاف الصفة إِليه إِضافةَ البعض إِلى الكلِّ، كما يُقال: نَصْلُ السيف وحَبُّ الحصيد؛ لأَن النصل بعض السيف، إِذ السيف يقع على النصل وآلاته، والحَبُّ بعض الحصيد، إِذ الحصيد هو النبت، والحَبُّ بعض النبت[١]، فإِنَّ الباب أَنْ يكسر على فُعَلاء وفِعَال، ففُعَلاء نحو: فَقِيه وفُقَهاء وبَخِيل وبُخَلاء وكريم وكُرَماء.

وإِنَّما جمعوا فَعِيلاً إِذا كان صفةً على فُعَلاء للفرق بينه وبين فَعِيل الذي هو اسمٌ، وجعلوا أَلف التأنيث في آخره بإِزاء تاء التأنيث في جمع المذكر، نحوُ أَرْغِفة وأَجْرِبة، وإِنما أَتَوْا بعَلَم التأنيث في الجمع ليكون كالعوض من الزائد المحذوف في الجمع.

وأَمَّا فِعَال فنحوُ كريم وكِرَام وظَرِيف وظِرَاف ولَئِيم ولِئام، وذلك على حذْفِ الزائد فصار ثلاثياً، فجمعوه جمعَ الثلاثي من الصفات، نحوُ صَعْب وصِعَاب وعَبْل[٢] وعِبَال، وقالوا في المضاعَف: شديد وشِدَاد وجَدِيد وجِدَاد[٣]، وقالوا: أَشِدَّاء وأَلِبَّاء وأَشِحَّاء، جعلوه نظيرَ فُعَلاء، كأَنهم كرهوا أَن يقولوا: شُدَدَاء ولُبَباء وشُحَحَاء فيكرِّروا حرفين بلفظ واحد من غير إِدغام، وحين استثقلوا ذلك عَدَلوا إِلى بناء جَمْعِ الاسم من نحو جَرِيب وأَجْرِبة وكَثِيب وأَكْثِبة، إِلَّا أَنهم غيَّروا عَلَمَ التأنيث لِئَلَّا يكونَ مثلَه من كل وجه، وقد قالوا: أَشِحَّة وأَعِزَّة وأَذِلَّة فأَتَوا به على بناء الاسم من غير تغيير، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾[٤].

وقالوا: شقيّ وأَشْقِياء وغَنِيّ وأَغْنِياء وصَفِيّ وأَصْفِياء جعلوا أَفْعِلاء فيما اعتلَّت لامه

---

(١) سقط من ط، ر من قوله: «لأَن النصل ..» إِلى قوله: «النبت».

(٢) «رجل عبل الذراعين، أي ضخمهما» الصحاح (عبل)، وانظر الكتاب: ٣/ ٦٢٧، والتكملة: ١٨١، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٢٤.

(٣) في ط، ر: «حديد وحداد».

(٤) النمل: ٢٧/ ٣٤.

نظيرَ فُعَلاء في الصحيح، وذلك أنهم كرهوا أن يقولوا: شُقَياء وغُنَياء فتقعَ الياءُ مفتوحةً وقبلها فتحةٌ، وذلك مِمَّا يوجب قلبَها ألفاً فعدَلوا عنه إلى أَفْعِلاء.

وأما ما كان معتلَّ العين من نحو طَوِيل وقَوِيم فإنه يُكسر على فِعَال من نحو طِوَال وقِوَام وطِيَال وقِيَام، وهو قليل، قال الشاعر[1]:

تَبَيَّنَ لِيْ أَنَّ القَماءَةَ ذِلَّةٌ وأَنَّ أَعِزَّاءَ الرجالِ طِيَالُها [٥/ ٤٦]

والكثيرُ طِوَالُها، ولم يقولوا فيه: فُعَلاء ولا أَفْعِلاء استغنَوا عنهما بفِعَال؛ لأنه أَخفُّ، وقد شذَّ منه قولُهم: بَغِيٌّ وبُغَوَاء[2]، وكان حقُّه أَنْ يُقال: بُغَيَاء[3]، لأنه من ذوات الياء، وحكى الفرَّاء سريٌّ وسرَوَاء[4]، ولم يُجمعْ على هذا إلَّا هذان الحرفان[5].

وقد كسَّروه على فُعُل، قالوا: نذير ونُذُر، شبَّهوه بالاسم نحو كَثِيب وكُثُب، قال تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾[6] وقالوا: جَديد وجُدُد وسَدِيس وسُدُس، والسَّدِيسُ: التي أَتتْ عليها السنةُ السادسةُ[7]، يقال: شاة سَدِيس وناقة سَدِيْس، والجمعُ سُدُس، قال الشاعر[8]:

---

(١) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٥٦، وزد المحتسب: ١/ ١٨٤، وشرح أبيات المغني: ٤/ ٦٨.

(٢) في شرح الجمل الكبير: ٢/ ٥٥١، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٣٧، وارتشاف الضرب: ١/ ٤٤٤، واللسان (وقى): تقيّ وتُقَواء، وهو الصواب، قال الأعلم: «وقد جاء حرف نادر من هذا الباب على فُعَلاء لا يُعرف غيره، وهو تقيّ وتُقَوَاء، ولما شذّ غيروا الياء فيه إلى الواو، وكان حقه أن يكون تُقَياء، ولا يعرف غيره في ما حكاه البصريون». النكت: ١٠٢٩.

(٣) الصواب: تُقَياء، وهو قول الأعلم في النكت: ١٠٢٩.

(٤) انظر حكاية الفراء في النكت: ١٠٢٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٣٧.

(٥) انظر النكت: ١٠٣١، وشرح الجمل الكبير: ٢/ ٥٥١، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٣٧، وزاد أبو حيان «سخيّ وسخواء»، انظر ارتشاف الضرب: ٤٤٤.

(٦) القمر: ٥٤/ ١٦.

(٧) كذا جاء في الصحاح (سدس)، وانظر الإبل للأصمعي: ٧٦، ١٤٢.

(٨) هو منصور بن مِسْجاح كما جاء في شرح الحماسة للمرزوقي: ١٦٧٥، واللسان (سدس)، والبيت بلا نسبة في الصحاح (سدس).

فطـافَ كـما طـافَ المُصَـدِّقُ وَسْـطَها يُخَـيِّرُ مِنهـا فـي البَـوَازِلِ والسُّـدْسِ

وقالوا: صَدِيق وصُدُق وفَصِيح وفُصُح، قال الشاعر[١]:

خُـرُس بِلافـي[٢] كُـلِّ مَكْـرُمةٍ فُصُـحٌ بقَـوْلِ نَعَـمْ وبالفَعْـلِ

وقالوا: لَذيذ ولُذّ، خفَّفوا على حَدِّ رُسُل ورُسْل، قال الشاعر[٣]:

لُـذٌّ بأَطْـرافِ الحـديثِ إذا حُـبَّ القِـرَى وتُنُـوزِعَ الفَخُـرُ

وقالوا في المعتلِّ: ثَنِيٌّ وثَنٍ[٤]، والأَصلُ ثُنُي[٥] بضمِّ النون، فأَبدلوا من الضمة كسرةً لئلَّا تنقلبَ الياءُ واواً كما فعلوا [٥/ ٤٧] في أَدْلٍ وأَجْرٍ، ومَن خفَّف قال: ثُنْي؛ بإِثبات الياء، وقالوا: ثُنْيان؛ كسَّروه على فُعْلان[٦]، شبَّهوه بجَرِيب وجُرْبان، ومثلُه شَجِيع وشُجْعان، وقالوا: خَصِيّ وخِصْيان، كسَّروه على فِعْلان بكسر الفاء، شبَّهوه بظَلِيم وظِلْمان، وقالوا: يَتيم وأَيْتام وشريف وأَشراف، جاؤوا به على أَفْعال، شبَّهوا فَعِيلاً بفاعل حيث قالوا: شاهِد وأَشْهاد وصاحِب وأَصْحاب؛ لأَنه أَربعةٌ على عِدَّته، والزيادةُ فيه حرفٌ ساكنٌ لِيْنٌ مثلُه، وقالوا: أَبِيل وآبال، والأَبِيلُ: القَسُّ، وكان عيسى عليه السلام يقال له: أَبِيلُ الأَبِيلِينَ[٧]، كما يقال: قَسُّ القُسُوس، قال الشاعر[٨]:

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح الجمل الكبير: ٢/ ٥٥١.

(٢) في ط: «تلاقي» تصحيف.

(٣) هو سحيم بن وثيل كما في التذكرة الحمدونية: ٤/ ٤٠، و البيت بلا نسبة في شرح الجمل الكبير: ٢/ ٥٥٢.
والفَجَر: العطاء والجود. اللسان (فجر).

(٤) «الثَّنِيّ: البعير إذا استكمل الخامسة وطعن في السادسة» اللسان (ثني).

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٦٣٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٣٨.

(٦) انظر الكتاب: ٣/ ٦٣٥، والأصول: ٣/ ١٨.

(٧) كذا جاء في الصحاح (أبل)، وانظر الكتاب: ٣/ ٦٣٦، والنكت: ١٠٢٩.

(٨) هو عمر بن عبد الحق كما في التاج (أبل)، وورد اسمه في الخزانة: ٣/ ٣٤٠ عمر بن عبد الجن، وجاء في حاشية الصحاح (أبل) أن البيت لحميد بن ثور، وهو مما نسب إليه، انظر ديوانه: ٤٠٥ [ت .دبيطار]، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٣/ ١٢١، والإنصاف: ٣١٨،=

ومـا سـبَّحَ الرُّهْبـانُ في كـلِّ بِيْعَـةٍ أَبِيـلَ الأَبِيلِـينَ المسـيحَ بـنَ مَـرْيَمَا

وقالوا: ظَرِيف وظُرُوف، جاؤوا به على حذف الزائد، كأنه جمع ظَرْفٍ[1] وإن لم يُستعمل[2] على نحو فَلْس وفُلُوس، وظَرْف في معنى ظريف كما قالوا: عَدْل في معنى عادل، وقال أَبو عُمَر[3]: هو جمع ظَرِيف على غير قياس، ونظيره زَنْد وأَزْناد وزَمان وأَزْمان، قال[4]: ويدلُّ على ذلك أَنك لو صغَّرتَ ظُروفاً لقلت: ظُرَيِّفون، [١٥٨/ ب] ولا يمتَنِعُ ما كان من ذلك لِمَنْ يعقل مذكراً من الواو والنون، نحوُ قولك: ظَريفون ولَبيبون وحَكيمون، وما كان مؤنثاً بالألف والتاء، نحوُ لبيبة ولبيبات وظريفة وظريفات.

وفُعَال بمنزلة فَعِيل لأَنهما أُختان، تقول: رجل طَوِيل وطُوَال وبَعِيد وبُعَاد، وقالوا: شَجِيع وشُجَاع وخَفيف وخُفَاف، وتدخل في مؤنث فُعَال الهاءُ كما تدخل في مؤنث فَعِيل، تقول: امرأة طويلة وطُوَالة وخَفِيفة وخُفَافة، فلمَّا اتَّفقا في المعنى اتَّفقا في الجمع، وقالوا: شُجَاع وشُجَعاء، كما قالوا: فَقِيه وفُقَهاء وقالوا: طُوَال وطِوَال كما قالوا: كِرَام ولِئَام.

وأَما فَعُول فيجيءُ على ثلاثة أَبنية فُعُل وفَعَائِل وفُعَلاء.

فالأَول: قالوا: صَبُور وصُبُر وغَدُور وغُدُر، هذا هو الباب، المذكَّرُ والمؤنَّث فيه

=والنكت: ١٠٢٩.

(١) ذهب الخليل إلى أن «ظريف» لم يكسر على ظروف، وأن «ظروف» اسم للجمع في ظريف، انظر الكتاب: ٣/ ٦٣٦، والنكت: ١٠٣٠.

(٢) أي وإن لم يستعمل ظرف بمعنى ظريف، انظر النكت: ١٠٣٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٣٨.

(٣) هو أبو عمر الجرمي، انظر الكتاب: ٣/ ٦٣٦-٦٣٧، والنكت: ١٠٣٠، والارتشاف: ٤٣٨، وقول أبي عمر الذي ذكره سيبويه هو مما أضيف إلى الكتاب، انظر المقتضب: ٢/ ٢١٢.

(٤) أي أبو عمر الجرمي، انظر الكتاب: ٣/ ٦٣٦-٦٣٧، والنكت: ١٠٣٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٣٨.

سواءٌ، وإنما استوَيَا في هذا المثال لأنه لا علامةَ للتأنيث فيه ظاهرةٌ، تقول: رجل صبورٌ وامرأة صَبُور، ورجل غَدُور وامرأة غَدُور، فلمّا استَوَى[1] المذكر والمؤنث في الواحد استَويا في الجمع.

والثّاني: فَعَائل، ويختصُّ بالمؤنث، قالوا: عَجُوز وعَجَائِز، شبَّهوه بفَعِيلة؛ لأَنه مؤنث مثلَه، وقالوا: عُجُز، قال الشاعر[2]:

جاءَتْ بها عُجُزٌ مُقابَلةٌ ... ما هُنَّ مِن جَرْمٍ ولا عُكْلِ [٥/ ٤٨]

وقالوا للوالِه: عَجُول وعُجُل[3]، وقالوا: جَدُود وجدَائد وصَعُود وصَعَائد وسَلُوب وسَلَائب، والجَدُود: التي قلَّ لبنُها، والصَّعُود: التي عطَفَت على وَلَدِ غيرها[4]، والسَّلُوب: التي سُلِبت ولدَها بموت أَوْ ذَبْحٍ أَو غير ذَيْنك[5]، جاؤوا بها على فَعَائِل لأَنها مؤنثة، فكان علامةُ التأَنيث فيها مقدَّرة، فصار كصَحِيحة وصَحَائِح، شبَّهوا فَعُولاً في الصفة بالاسم، فجمعوه جمْعَه، فكما قالوا: قَدُوم وقُدُم وقَدَائِم وقُلُص وقَلَائِص كذلك قالوا: عَجُوز وعَجَائِز.

وقد يستَغْنون بأَحدهما عن الآخر، قالوا: عَجَائِل، ولم يقولوا: عُجُل، وقالوا: صَعَائِد ولم يقولوا: صُعُد[6]، وقد قالوا في المذكر: جَزُور وجَزَائِر، وبابُه المؤنَّثُ، كأَنه لـمَّا كان لغير مَنْ يعقل جمعوه جمعَ المؤَنث؛ لأَن غير العُقلاء يجري في الجمع مجْرى المؤنّث، فأَما ذَنُوب وأَذْنِبة ففيه لغتان التذكيرُ والتأنيث[7]، فمَن ذكَّر قال: أَذْنِبة، ومَن أَنَّث قال:

---

(١) في ط، ر: «استويا».

(٢) هو عبد الله الزَّبير الأسدي، و البيت له في الأغاني: ١٤/ ٢٤٠، وورد بلا نسبة في المخصص: ١٦/ ١٣٩-١٤٠.

(٣) كذا في النكت: ١٠٣٠.

(٤) انظر الإبل للأصمعي: ٨٢- ٨٣، ١٤٢.

(٥) انظر الإبل للأصمعي: ٧٨، ١٤٦.

(٦) عبارة ابن يعيش قريبة من عبارة سيبويه في الكتاب: ٣/ ٦٣٧، والأعلم في النكت: ١٠٣٠.

(٧) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ٤١٤، ١/ ٤٨٩.

ذَنائِب، ويُحكى أنه لـمَّا قال عَلْقمة[١]:

وفـي كـلِّ حَـيٍّ قـد خَبَطْـتَ بنِعْمـةٍ فَحُـقَّ لِشـأْسٍ مِـن نَـدَاكَ ذَنُـوبُ

فقال[٢]: بل أَذْنِبَة، وأَطلق أَخاه شَأْساً وأَحسنَ إِليه، ولا يجمعون من ذلك بالواو والنون وإن كان لَمَنْ يعقل، لأَن مؤَنَّثة لا يُجْمَعُ بالأَلف والتاء، وإنما لم يُجمَع المؤنث بالأَلف والتاء؛ لأَنها لا تُستعمَلُ في المؤنث بعلامة التأنيث لأَنها لم تَجْرِ على الفعل[٣]، فلـمَّا طُرِحت الهاءُ في الواحد مع أَن التأنيث يُوجِبُها كرهوا أَن يأْتوا بجَمع يُوجِبُ ما كرهوا، فيكونَ نقضاً لغرضهم، فعَدَلوا عن السلامة إِلى التكسير وأَجروا المذكر مُجْراه.

وقد حكوا: [٥/ ٤٩] عَدُوَّة، فأَدخلوا تاءَ التأنيث على فَعُول، وهو قليل، والكثير عَدُوٌّ وإن عَنَيْت المؤنثَ، وإنما أَدخلوا فيه تاء التأنيث تشبيهاً له بصَديق وصَديقة لأَنه مثلُه[٤] في الصفة والعِدَّة والزيادة[٥]، وهم كثيراً ما يحملون الشيءَ على نَقيضه، وكلٌّ واحد منهما يقع على الجمع بلفظ الواحد، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٦] وقال: ﴿إِنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ كَانُوا۟ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾[٧] وكذلك صديق، قال الراجز[٨]:

---

(١) البيت في ديوانه: ٤٨، والكتاب: ٤/ ٤٧١، والمفضليات: ٣٩٦، والأصول: ٣/ ٢٧٢، والنكت: ١٢٦٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٩٥، ٣/ ١٤٠، وشرح شواهد الشافية: ٤٩٤، وبلا نسبة في المنصف: ٢/ ٣٣٢، وسر الصناعة: ٢١٩.

(٢) أي الملك، ويروى أنه الحارث بن شمر الغساني، انظر النكت: ١٢٦٨.

(٣) في ط: «العقل» تحريف.

(٤) كذا في الكتاب: ٣/ ٦٣٨، والتكملة: ١٨٦.

(٥) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ٣١٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٤.

(٦) الشعراء: ٢٦/ ٧٧.

(٧) النِّساء: ٤/ ١٠١.

(٨) هو رؤبة بن العجاج، والبيت في ديوانه: ١٨١، وشرح شواهد الشافية: ١٣٨، ونسب البيت إلى امرأة من العرب في المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ٢٩٠، وهو بلا نسبة في التكملة: ١٨٦.

دَعْهـا فمـا النحـويُّ مِـنْ صَـدِيقها

وكما شُبه فَعُول بفَعِيل فأُلحِق به تاءُ التأنيث كذلك شبَّهوا فَعِيلاً بفَعُول فأسقطوا منه تاءَ التأنيث، فقالوا: شاة سَدِيس إذا أَتَتْ عليها السنةُ السادسة، وقالوا: ريحٌ خَرِيق، أي باردةٌ شديدةُ الهبوب، قال الشاعر(١):

كـأَنَّ هُبُوبَهـا خَفَقـانُ رِيـحٍ خَرِيـقٍ بـيْنَ أَعْـلامٍ طِـوَالِ

وكَتِيبة خَصِيف(٢)، فأَما قولُهم: رَكُوبة وحَلُوبة فالتأنيثُ فيه للمبالغة والتكثير كنسَّابة، ومَنْ قال: عَدُوَّة لم يمتنعْ عنده جمعُه بالألف والتاء ومذكَّرُه بالواو والنون.

الثالث: فُعَلاء وهو قليل، قالوا: وَدُود ووُدَدَاء، شبَّهوه بفَعِيل إذ كان مثلَه في العِدَّة، والواو أُختُ الياء، ولذلك يتفقان في الرِّدْف، وفيه شذوذ من وجهَيْن(٣):

أَحدُهما: أَنَّ فَعُولاً لا يُجمعُ على فُعَلاء، إنما بابُه فَعِيل ككريم وكُرَماء، فهو في فَعُول شاذٌّ.

الثاني: أَنه إنما جاء هذا البناءُ في الجمع على التشبيه بفَعِيل، فلا يكونُ هذا البناء في المضاعَف من فَعِيل، فلا يُقال: شَدِيد وشُدَدَاء وجَلِيل وجُلَلَاء، فهو في فَعُول المشبَّه به أَشدُّ امتناعاً، فكان فيه شاذاً، وإنما سوَّغ ذلك خروجُه عن بابه وشذوذُه فأُجري عليه بما ليس له، وقد شبَّهه سيبويه بخُشَشاء في الواحد(٤)، يريد أَنهم احْتملوا التضعيف في(٥) وُدَدَاء كما احتَملوه في خُشَشَاء، والخُشَشَاء: العظْمُ الناتِئُ خلْفَ الأُذن، وهما

(١) نسب البيت في اللسان وحاشية الصحاح (خرق) إلى الأعلم الهذلي، ولم أجده في شرح أشعار الهذليين، وللأعلم قصيدة على قافية اللام المكسورة ومن البحر الوافر، وليس منها البيت الشاهد، انظر شرح أشعار الهذليين: ٣١٨.

(٢) في الصحاح (خصف): «كتيبة خَصيف، وهو لون الحديد».

(٣) ذكر الأعلم هذين الوجهين، وكلام ابن يعيش عليهما مماثل لكلامه. انظر النكت: ١٠٣١.

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٦٣٨.

(٥) سقط من ط: «في» خطأ.

خُشَشَاوان، وربَّما أُدغم فقيل: خُشَّاء، ونظيرُه قُوْباء؛ بالسكون[١]، وهما حرفان نادران.

فأما فَعَال؛ بفتح الفاء فهو كفَعُول يُجمعُ على فُعُل وفُعْل في المعتلِّ، وقد جاء فيه أيضاً فُعَلاء، فكان له ثلاثة أبنية في الجمع.

فالأَول: فُعُل، قالوا: امرأة صَنَاع وصُنُع وجَمَاد وجُمُد كما قالوا: صَبُور وصُبُر، والصَّنَاع: المرأة الحاذقة، ويقال: جَمَاد، أَي بَخِيلة، وسنة جَمَاد، أَي مُجْدِبة.

الثاني: قالوا في [١٥٩/ أ] المعتلِّ: نَوَار ونُوْر وجَوَاد وجُوْد وعَوَان وعُوْن، وأَصلُه التثقيلُ، وإِنما سكَّنوه تخفيفاً لِثِقل الضمة على حرف العلَّة، وإِنما كان البابُ في فَعَال أَن يكسر على فُعُل لأَنه نظير فَعُول من جهة الصفة والعِدَّة وأَنه يمتنعُ من كلِّ واحد منهما تاءُ التأنيث، فلا يقالُ: امرأة صناعة كما لا يُقال: امرأة صبورة، ويقال: امرأة نَوَار، أَي عفيفة نافِرةٌ عن القبيح، وأَصلُ النَّوَار النِّفَار[٢]، والجواد: الرجل الكريم، مأْخوذ من الجُوْد وهو المطر الغزير[٣]، والعَوَان: النَّصَفُ، يقال: امرأة عَوَان وبقرة عَوَان، أَي نَصَفٌ في سِنِّها[٤].

الثَّالث: قالوا: جَبَان وجُبَنَاء، قال سيبويه: «شبَّهوه بفَعِيل، قالوا: فَقِيه وفُقَهاء وبخيل وبُخَلاء، لأَنه مثله في الصفة والزِّنة والزيادة»[٥]، يريد أَن فقيهاً وظريفاً ونحوَهما من الصفات، كما أَن جَبَاناً صفة وأَنّ الزائد في البناءَيْن حرفُ مَدٍّ ولِيْن وأَن زِنتَهما واحدة من جهة سكونه، وحُكي عن سيبويه: رجل جَبَان وامرأة جَبَانةٌ وجُبَناء في الجمع[٦]، فعلى

---

(١) كذا في الصحاح واللسان (خشش)، والقوباء؛ بفتح الباء وقد تسكن: داء معروف يتقشر ويتَّسع يعالج بالريق. الصحاح (قوب).

(٢) انظر الصحاح واللسان (نور).

(٣) كذا في الصحاح (جود).

(٤) قال الجوهري: «العَوَان: النَّصَف في سنِّها من كل شيء». الصحاح (عون) وانظر الكتاب: ٣/ ٦٣٩.

(٥) الكتاب: ٣/ ٦٣٩، واعترض ابن يعيش قول سيبويه فقال: «قالوا: فقيه وفقهاء وبخيل وبخلاء» ولم يمثل به سيبويه.

(٦) ذكرسيبويه امرأة جبان، ولم يذكر جبانة، انظر الكتاب: ٣/ ٦٣٩-٦٤٠، والأصول:=

هذا لا يمتنع جمعُه بالواو والنون فيمَنْ يَعقلُ وبالأَلف والتاء في المؤنث.

وأَمَّا فِعَال؛ بكسر الفاء فله في التكسير ثلاثةُ أَبنية فُعُل فِعَال فَعَائِل، وهو كفَعال؛ بفتح الفاء لا تدخل تاء [٥/ ٥٠] التأنيث في مؤنثه.

فالأول: وهو فُعُل قالوا فيه: ناقة دِلَاثٌ، أَي سريعة، ونُوق دُلُث وناقة كِنَاز ونُوق كُنُز، أَي مجتمعةُ اللَّحم.

الثاني: وهو فَعَائِل، قالوا: ناقة هِجَان، وهي الكريمة الخالصة ونُوق هَجَائِن، وقالوا: شِمال وهي الخَلِيقة، والجمعُ شَمائِل؛ على إِرادة الزائد، وأَما فُعُل فعلى تقدير حذف الزائد.

الثالث: فِعَال، قال الخليل: الهِجَان يكون واحداً ويكون جمعاً(١)، تقول: هذا هِجَان وهؤلاء هِجَان، وذلك أَن هِجَاناً فِعَال، وفِعَال يجري مَجْرى فَعِيل لاسْتوائِهما في العِدَّة والزيادة، فمن حيث جمعُوا فَعِيلاً على فِعَال نحوُ ظَرِيف وظِرَاف وشريف وشراف كذلك كسَّروا عليه فِعَالاً، وقالوا في الشِّمال التي هي الخليقة تكون واحداً وجمعاً، قال الشاعر(٢):

..... وما لَـوْمي أخـي مـن شِمَاليـا

يريد من شَمائِلي، وقالوا: دِرْع دِلَاص وهو البَرَّاق ودُرُوع دِلَاصٌ(٣)، [٥/ ٥١]

=٣/ ١٩، وحكى الرضي عن بعضهم «امرأة جبانة»، شرح الشافية له: ٢/ ١٣٥.

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٦٣٩.

(٢) البيت بتمامه:

ألـم تعلما أنَّ الملامة نَفعُها قليلٌ وما لَوْمي أَخي من شِمالِيا

وقائله عبد يغوث الحارثي، كما في المفضليات: ١٥٦، وسر الصناعة: ٦١٢، وشرح شواهد الشافية: ١٣٥، والخزانة: ١/ ٣١٤.

ونسبه ابن سيده في المخصص: ١٦/ ١٥٣ إلى الأسود بن عبد يغوث، ورُد عليه في حاشية المخصص: ١٦/ ١٥٣، وأنشد الجوهري في الصحاح (شمل) عجز البيت ونسبه إلى جرير وليس في ديوانه، والبيت بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٢٠٤.

(٣) أي أن الواحد والجمع على لفظ واحد، كذا قال الجوهري في الصحاح (دلص)، وقال=

فدِلَاص إِذا كان جمعاً تكسيرُ دِلَاص الذي هو واحدٌ.

فإن قيل: فهلَّا كان هِجَان ودِلَاص في مذهب المصدر من نحو جُنُب[١] ولا يكون تكسيراً.

قيل: في ذلك مذهبان منهم مَن يقول: هذا هِجَان وهذان هِجَانان وهؤلاء هَجَائن وكذلك دِلَاص، فعلى هذا يكون تكسيراً، إِذ لو كان مصدراً لم يُثنَّ كما كان في جُنُب كذلك، والذي يدلُّ على ذلك قولُهم: جَوَاد وجِيَاد، فجمعوا فَعَالاً على فِعَال، وفَعَال وفِعَال مَجْراهما واحدٌ ليس بينهما فرق إِلَّا فتحُ الفاء وكسرها، فكما لا يُشكُّ في أَن جِيَاداً تكسيرٌ كذلك هِجَان، ومنهم من يقول: هذا هجانٌ وهذان هِجَانٌ وهؤلاء هِجَانٌ[٢]، وكذلك دِلَاص فهؤلاء يجعلونه مصدراً ويُوحِّدونه في كلِّ الأَحوال كما كانت جُنُب كذلك، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: «وأَما فَعِيل بمعنى مفعول فبابُه أَن يُكسر على فَعْلَى كجَرْحَى وقَتْلَى، وقد شذَّ قُتَلَاء وأُسراء، ولا يُجمَعُ جمعَ التصحيح، فلا يقالُ: جَريحون ولا جريحات».

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ فَعِيلاً إِذا كان بمعنى مفعول فإنه يجري مَجْرَى فَعُول، فلا تدخلُه الهاء في المؤَنث، ويكون لفظ المذكر والمؤَنث فيه سواءً كما كان كذلك في فَعُول، وبابُه أَن يُكسّر على فَعْلَى كما ذكَر، نحوُ جَريح وجَرْحى وقَتِيل وقَتْلى ولَدِيغ ولَدْغَى.

=سيبويه: «وقالوا: دزع دِلَاص وأَدْرُع دِلَاص» الكتاب: ٣/ ٦٣٩-٦٤٠، وانظر المقتضب: ٢/ ٢٠٥-٢٠٦، وسر الصناعة: ٦١٢، و النكت: ١٠٣٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٣٥-١٣٦، والارتشاف: ٤٣٢.

(١) «رجل جُنُب من الجنابة، يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث» الصحاح (جنب)، ومذهب سيبويه أن هجاناً ودلاصاً ليسا كجنب، واستدل بتثنيتهما على أنهما ليسا مصدرين، انظر الكتاب: ٣/ ٦٣٩-٦٤٠، والنكت: ١٠٣٢، وسر الصناعة: ٦١٢.

(٢) ممن قال بهذا الجرمي. انظر النكت: ١٠٣٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٣٥-١٣٦، والارتشاف: ٤٣٢.

فأَما اختصاصُه بفَعْلَى فلأَنه لا يُجمعُ على ذلك إلَّا ما كان من الآفات والمكارِه التي تُصيب الحيَّ وهو لها كارهٌ غيرُ مُريد، فلمَّا اختصَّ المفرد بمعنى واحد لا يَشركُه فيه غيرُه اختصُّوا جمعَه ببناء خاص لا يَشركه فيه غيره وهو فَعْلَى، فإِن وُجد في غيره فلمشارَكته له وشَبَهه به على ما سَيَذْكُرُه.

وقد شذَّ نحو قُتَلاء[1] وأُسراء، كأنهم شبَّهوه بظَرِيف وظُرَفاء[2] وشريف وشرفاء، والبابُ فَعْلَى لأَن قتيلاً بمعنى مقتول وأَسيراً بمعنى مأسور، ولا يُجمعُ شيءٌ من ذلك إذا كان مذكراً بالواو والنون كما لم يُجمع مؤَنثُه بالأَلف والتاء؛فلا يقال: قتيلون وجريحون في المذكر كما لا يقال في مؤنثه: قتيلات ولا جريحات، وإنما لم يُقل: قتيلات [3]وجريحات، لأنهم لم يفصلوا في الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة فكرهوا أَن يفصلوا بينهما في الجمع فيأتوا في الجمع بما كرهوه في الواحد، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (ولمؤَنَّثها ثلاثة أمثلة فِعَال فَعَائِل فُعَلاء، وذلك نحوُ صَبَاح وصَبَائِح وعَجَائز وخُلَفاء).

قال الشَّارح: قوله: «**ولمؤَنثها**» يعني مؤَنث هذه الصيغة، يريدُ ما كان على بناء فَعِيل إِذا لم يكن بمعنى مفعول، وله في الجمع ثلاثة أَبنية: فِعَال فَعَائِل فُعَلاء.

فالأول قالوا: صَبِيحة وصِبَاح وظَرِيفة وظِرَاف، والصَّبيحة: الجميلة، يقال: امرأة صَبِيحة إِذا كانت ذاتَ صَبَاحة، وهو[4] الجمَال، ومثلُه ظريفة وظِرَاف، جمعوه على فِعَال بالزيادة كالمذكر، ولم يَفْصلوا بينهما في الجمع، كأَنهم اكتفَوا بالفصل في الواحد عن الفصل في الجمع.

والثاني: فَعَائِل، قال: صَبِيحة وصَبَائِح[5]، وصَحِيحة وصَحَائِح وطبيبة وطَبَائِب،

---

(١) سمع سيبويه من العرب من يقوله، انظر الكتاب: ٣/ ٦٤٧، والارتشاف: ٤٤٤.

(٢) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٣/ ٦٤٧.

(٣) من قوله: «وجريحون في المذكر ..» إلى قوله: «قتيلات» سقط من ط، ر.

(٤) في ط، ر: «وهي».

(٥) ذكر سيبويه هذا الجمع والذي قبله، انظر الكتاب: ٣/ ٦٣٦.

جمعوه جمعَ الأَسماء، نحوُ صحيفة وصَحَائِف وسفينة وسفائِن، فهذا البناء في المؤنث نظير أَفْعِلاء وفُعَلاء في الصفات للمذكر، فأَفْعِلاء نحو صَفِيّ وأَصْفِياء [٥/ ٥٢] وشَقِيّ وأَشْقِياء، وفُعَلاء نحو كريم وكُرَماء وشَهِيد وشُهَداء، وقد يستغنون بفِعَال عن فَعَائِل، قالوا: سَمِينة وسِمَان وصغيرة وصِغَار وكبيرة وكِبَار، ولم يقولوا: سَمائِن ولا صَغَائِر ولا كبائر في السِّن، إنما جاز ذلك [١٥٩/ ب] في الذُّنوب[١].

الثالث: فُعَلاء، قالوا: فَقيرة وفُقَراء وسَفِيهة وسُفَهاء، جُمع جَمْعَ المذكر، ولم يُسْمَع من ذلك إلّا هذان الحرفان[٢]، وقد قالوا فيه: سَفَائِه كما قالوا: صحائِح.

فأَما خليفة فقد قالوا فيه: خلائِف وخُلَفاء، قال الله تعالى: ﴿خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[٣] وقال: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ﴾[٤] فمَن قال: خلائِف فعلى الأصل المذكورِ جَمْعُه على حدِّ صَبِيحة وصَبَائح، ومَنْ قال: خُلَفاء كان كفُقَراء وسُفَهاء، وهو ههنا أَسهل لأَن الخليفة لا يكون إلّا مذكَّراً[٥]، فجُمع على المعنى دون اللفظ، ويَحتمل أَن يكون خلائف جمعَ خَلِيف[٦]، فإنه يقال: خَلِيف وخَليفة، قال الشاعر[٧]:

إنَّ مِن القومِ موجوداً خَليفتُه ... وما خَليفُ أَبي وَهْبٍ بموجودِ

فجاء خُلَفاء على خَلِيف كفُقَهاء وظُرَفاء.

قال صاحب الكتاب: (وما كان على فاعِل اسماً فله إذا جُمعَ ثلاثةُ أَمثلة: فَوَاعِل فُعْلان

---

(١) انظر اللسان (صغر)، (كبر).

(٢) انظر النكت: ١٠٣٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٥٠، والارتشاف: ٤٤٤.

(٣) يونس: ١٠/ ١٤.

(٤) النمل: ٢٧/ ٦٢.

(٥) هو قول سيبويه وتعليله في الجمعين السالفين، انظر الكتاب: ٣/ ٦٣٦، وهو أيضاً بعض قول ابن السراج، انظر الأصول: ٣/ ١٨، والمساعد: ٣/ ٤٤٤.

(٦) هو اختيار الفارسي، انظر التكملة: ١٨٥-١٨٦، والارتشاف: ٤٤٤، والمساعد: ٣/ ٤٤٤.

(٧) هو أوس بن حجر، والبيت في ديوانه: ٢٥، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٧٢، وشرح شواهد الشافية: ١٣٩-١٤٠، وبلا نسبة في التكملة: ١٨٥-١٨٦.

فِعْلان، نحوُ كَوَاهِل وحُجْران وجِنَّان).

قال الشَّارح: اعلم أَن ما كان من الأَسماء على فاعِل أَو فاعَل غيرَ نعتٍ فله في التكسير ثلاثةُ أَبنية، فالبابُ فيه أَنْ يُكسر على فَوَاعِل، نحوُ كاهِل وكَوَاهِل وحائِط وحَوَائِط ونائِل ونَوَائِل وطابِق وطَوَابِق، وذلك لأنه ليس بنعْت فتريدَ أَن تفصِل بينه وبين مؤنثه، وإنما هو اسم رباعيٌّ بالزيادة، فجُمِع على الزيادة، فكان حكمُه في الجمع حكمَ بنات الأَربعة، وشُبه بما فيه زيادةُ الإلحاق، نحوُ جَوْهَر وصَيْرَف[1] لأَنه مثلُه في العِدَّة وكونِ الزائد ثانياً من حروف المدِّ، فكما يقال: جَوَاهِر وصَيَارِف كذلك قيل: حَوَائِط وحَوَاجِز، وإنما قلبوا ألف فاعِل في هذا الجمع واواً لأَن أَلف التكسير تقع بعدها، والجمعُ بينهما متعذِّرٌ لسكونهما، فلم يكن بدٌّ من حذف أَحدهما أَو قَلْبه، فلم يَسُغ الحذف لأَنه يُخِلُّ بالدلالة على الجمع فتعيَّن القلْبُ، وقلبوها واواً ولم يقلبوها ياءً لأُمور:

منها أَنهم حملوها في القلب على التصغير، فكما قالوا: حُوَيِّط وحُوَيْجِز قالوا في التكسير: حَوَائِط وحَوَاجِز؛ لأَن التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ، فجاز أَن يُحمَل كلُّ واحد من التصغير والتكسير على أَخيه، ألا ترى أَنهم كما حملوا التكسير على التصغير هنا كذلك حملوا التصغير على التكسير فقالوا: أُسَيْود من غير إدغام كما قالوا: أَسَاوِد[2].

الثاني: أَنهم أرادوا الفرق بين ألف فاعِل وياء فَيْعَل، نحوُ صَيْرَف، ألا تراك لو قلتَ في صارِف: صَيَارف لجاز أَن يُتوهَّم أَنه جمعُ صَيْرَف، فعُدِل إلى الواو لذلك.

الأَمر الثالث: أَنَّ الأَلف لـمَّا زِيدت للجمع وأُريد قلبُها [٥/ ٥٣] قلَبوها واواً تشبيهاً لها بواو الجمع، نحوُ قاموا، والزيدُون، ولا فرقَ في ذلك بين المعرفة والنكرة، فإنك تقول في المعرفة: خالد وخَوَالِد وقاسم وقَوَاسِم كما تقول: كاهِل وكَوَاهِل، ولا تمتنعُ المعرفةُ من الواو والنون، نحوُ قولك: خالِدون وقاسِمون.

---

(١) «الصَّيْرَف: المحتال المتصرف في الأمور» الصحاح (صرف).

(٢) انظر سر الصناعة: ٥٨٢.

وقد جاء في فاعِل فَوَاعِيل نحو طابِق[١] وطَوابِيق ودانِق[٢] ودَوَانِيق وخاتِم وخَواتِيم، كـأَنهم جمعوه على ما لـم يُستعمَلْ، نحـوُ طابـابق وطَوَابِيـق ودانـاق ودَوَانِيـق وخاتـام وخَوَاتِيم، وليس ذلك بقياس مطرد، على أَن بعضهم قال: خاتام[٣]، وأنشدوا[٤]:

أَخــــذْتِ خاتـــامِي بغـــير حَـــقٍّ

فعلى هذا يكون خَواتِيم قياساً، قال الفراء: لم يَجئ في فاعِل فَوَاعِيل إلَّا في شيء من كلام المولَّدين، قالوا: باطل وبَوَاطيل شبَّهوه بطابق وطوابيق[٥].

الثاني[٦]: فُعْلان بضمِّ الفاء، قالوا: حاجِر وحُجْرَان وسالٌّ وسُلَّان وحائِر وحُوْران، وقالوا فيه: حِيْران؛ كسروه على فِعْلان كما قالوا: جِنَّان[٧]، ومثلُه غِيْطان وحِيْطان، جمعُ غائِط وحائِط، وذلك أَنهم شبَّهوه بفَعِيل فجمعوه جمْعَه، فكما قالوا: جَرِيب وجِرْبان ورغيف ورِغْفان، كذلك قالوا هاهنا: جِنَّان وحِيْران[٨].

وفُعْلان؛ بالضمِّ في هذا أَكثرُ من فِعْلان لأَنه محمول على فَعِيل، والبابُ في فَعِيل فُعْلان، نحوُ جَرِيب وجُرْبان وكَثِيب وكُثْبان، وفِعْلان فيه قليلٌ، نحو ظَلِيم وظِلْمان وقَضِيب وقِضْبان، وإذا قلَّ في الأَصل كان فيما حُمِلَ عليه أقلَّ، فمَنْ كسره على فَوَاعِل

---

(١) الطابق: ظرف يطبخ فيه، وهو فارسي معرب. انظر الصحاح (طبق)، والنكت: ١١٤٦، والمعرب: ٢٢١، ٢٥٥.

(٢) الدانق: من الأوزان، انظر المعرب: ١٤٥، واللسان (دنق).

(٣) ذكره سيبويه في الأسماء، انظر الكتاب: ٤/ ٢٤٩، والكامل للمبرد: ٧٦٣.

(٤) ورد البيت بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٢٥٨، والكامل للمبرد: ٧٦٢، وشرح شواهد الشافية: ١٤١.

(٥) من قوله: «قال الفراء ..» إلى قوله: «طوابيق» قاله السيرافي، انظر ما نقل عنه في حاشية الكتاب: ٣/ ٦١٤، وانظر قول الفراء في شرح الشافية للرضي: ٢/ ١٥٢.

(٦) أي البناء الثاني الذي يجمع عليه فاعل اسماً.

(٧) جمع جانّ، انظر الكتاب: ٣/ ٦١٤، و الأصول: ٢/ ٤٤٩، والتكملة: ١٧٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٥٢.

(٨) جمع حائر كما قالوا: حُوران، انظر الكتاب: ٣/ ٦١٤.

جمعَه جمْعَ الأَربعة فنزَّل الزائد فيه منزلةَ الأَصل، ومَنْ كسره على فِعْلان وفُعْلان فعلى حذْف الزائد وجَمْعِه جمْعَ بنات الثلاثة نحو: حُمْلان(١) وورْلان(٢).

وقالوا: وادٍ وأَوْدِية، جمعوه في القِلّة على أَفْعِلة كما قالوا أرْغِفة، ولم يأتِ إلَّا في هذا الحرف المعتلِّ نادراً،(٣) كأَنهم كرهوا فيه فَوَاعِل لئلَّا تنقلبَ الواو همزةً فيقالَ: أَوَادٍ، والأَصلُ وَوَادٍ، فيجتمعَ في أَول الكلمة واوان، فتنقلبَ الأُولى همزةً كما قلبوها في أَوَاقٍ.

والحاجِر: مكان مستدير يُمسِك الماءَ من شَفَة الوادي، وهو فاعِل؛ من الحَجْر وهو المنْع، والسالُّ: مَسِيلٌ ضيِّق في الوادي، والحائِر كالبستان، وتسمِّيه العامَّة: الحَيْر(٤)، والغائِط: المكان المنخفض، وكُني به عن قضاء الحاجة لأَنَّ مَنْ أَراد قضاء الحاجة أَتى الغائِطَ ليتَسَتَّر عن الأَعيُن، وهو من الواو لقولهم: تغوَّط، إذا أَتى الغائِط(٥)، وإنما قلَبوا الواو ياءً في الغِيْطان لسكونها وانكسار ما قبلها كما فعلوا في مِيْزان، ومثلُه حِيْطان، هو من الواو لأَنه من حاط يَحُوط.

قال صاحب الكتاب: (ولمؤَنثه مثالٌ واحد فَوَاعِل، نحو كَوَاثِب، وقد نزَّلوا أَلف التأْنيث منزلةَ تائه فقالوا في فاعِلاء: فَوَاعِل، نحوُ نَوَافِق وقَوَاصِع ودَوَامّ وسَوَابٍ).

قال الشَّارح: المؤَنثُ في هذا البناء على ضربَيْن: مؤنثٍ بعلامة هي تاءٌ كجاعِرَة وكاثِبة، ومؤَنثٍ [٥/ ٥٤] بعلامة هي ألفٌ ممدودة، نحوُ نافِقَاء وقاصِعَاء، فقياسُ ما كان من الأَول أَن يُجمعَ على فَوَاعِل لأَنك في التكسير تحذِفُ التاء [١٦٠/ أ] إذ كانت منفصلةً عن الاسم على حدِّ حذفِها في قَصْعة وقِصاع وجَفْنة وجِفَان، ثم يُجمعُ جمعَ المذكر فتُقلَبُ أَلفه واواً، نحوُ جَوَاعِر وكَوَاثِب، ولم يخافوا التباسه بالمذكر لأَن التأنيث

---

(١) في جمع حَمَل.
(٢) في جمع وَرَل، وهو دابة مثل الضّبّ. الصحاح (ورل).
(٣) لم يذكره سيبويه، انظر النكت: ١٠١٩.
(٤) كذا قال الأعلم في النكت: ١٠١٨.
(٥) تفسير ابن يعيش من قوله: «والحاجر ..» إلى قوله: «الغائط» قاله الجوهري في الصحاح (حجر) (سلل) (غوط)، والزبيدي في التاج (غوط)، وانظر النكت: ١٠١٨.

هنا ليس للفرق.

وما كان من الثاني وهو المؤَنث بالأَلف الممدودة فإِنه أَيضاً يُجمعُ على فَوَاعِل، قالوا: نافِقَاء ونَوَافِق وقاصِعَاء وقَوَاصِع، شبَّهوا ما فيه أَلفُ التأْنيث بما فيه تاءُ التأْنيث، فنافِقَاء وقاصِعَاء بمنزلة نافِقَة وقاصِعَة، فحذفوها في التكسير كما يحذفون التاء، ومثلُه قولُهم: خُنْفُسَاء وخَنَافِس، كأَنهم جمعوا خُنْفَسة، والجاعِرة: حلقة الدُّبُر، وهي أيضاً طرف الفَخِذ موضع الرقْمَة من الحمار، وهما الجاعِرَتان[1]، والكاثِبة من الفرس: أَعْلى الحارك[2]، والنافِقَاء والقَاصِعاء والدَّامَّاء من جِحَرة اليربوع، وسَوَابٍ: جمع سابِيَاء، وهو النِّتاجُ، ومنه الحديثُ: «تسعةُ أَعشار البركة في التجارة وعُشر في السابِيَاء»[3].

قال صاحب الكتاب: (وللصفة تسعةٌ: فُعَّل فُعَّال[4] فَعَلَة فُعَلَة فُعُل فُعَلاء فُعْلان فِعَال فُعُول، نحو شُهَّد وجُهَّال[5] وفَسَقة وقُضَاة، وتختصُّ بالمعتلِّ اللَّام، وبُزَّل وشُعَراء وصُحْبان وتِجَار وقُعُود، وقد شذَّ نحوُ فَوَارِس).

قال الشَّارح: قد تقدَّم القولُ: إِن التكسير في الصفات ليس بقياس لشبَهها بالأَفعال، والبابُ أَن تُجمعَ بالواو والنون لأَنَّ الفعل يتَّصلُ به هذه العلاماتُ، نحوُ يضربون، فإِذاً البابُ في فاعِل إِذا كان صفةً نحوُ كاتِب وضارِب أَن يُجمعَ بالواو والنون، نحوُ قولك: ضاربون وكاتبون، لأَنه صفة، ومؤَنثُه بالهاء نحوُ: ضاربة وكاتبة، فكان جمعُ مذكره بالواو والنون كما كان جمعُ مؤَنثه بالألف والتاء، نحوُ ضاربات وكاتبات.

وقد يُكسّر بحكم الاسميَّة، فإِذا كُسّر المذكَّر منه كان على فُعَّل؛ قالوا: شاهِد وشُهَّد

---

(١) كذا في الصحاح (جعر).

(٢) كذا في الصحاح (كثب).

(٣) انظر غريب الحديث للهروي: ١/ ٢٩٩، والنهاية لابن الأثير: ٢/ ٣٤١، وانظر أيضاً النكت: ١١٤٦.

(٤) في المفصل: ١٩٤ «فعل وفعال».

(٥) في المفصل: ١٩٤ «وجهل وجهال».

لشاهد المِصر[١]، وبازِل وبُزَّل وقارِح وقُرَّح، ومثلُه في المعتلِّ صائِم وصُوَّم ونائِم ونُوَّم، ويجوز صُيَّم ونُيَّم، وقالوا فيما اعتلَّت لامه: غازٍ وغُزَّى، وعافٍ وعُفًّى بمعنى الدارس.

وعلى فُعَّال، قالوا: شُهَّاد وجُهَّال ورُكَّاب، وذلك كثير.

وقد يكسَّر على فَعَلة، قالوا: فاسِق وفَسَقَة وبارّ وبَرَرَة وكافر وكَفَرَة، وقالوا فيما اعتلَّت عينه، خائِن وخَوَنَة وحائِك وحَوَكَة، والقياسُ خَانة وحَاكة، وإنما خرج على الأَصل، وربَّما قالوا: خانَة وحَاكة كما قالوا: باعَة، ونظيرُه من المعتلِّ اللَّام غازٍ وغُزَاة وقاضٍ وقُضاة، جاؤوا به على فُعَلَة، وهو بناء اختصَّ به المعتلُّ، لا يكون مثلُه في الصحيح.

وزعم بعض الكوفيين أَنَّ أَصل قُضَاة قُضًّى مثلُ شُهَّد وقُرَّح، فحذفوا إِحدى العينين وأَبدلوا منها الهاء[٢]، ولا دليلَ على ذلك، وكان أَبو العباس محمد بن يزيد يذهبُ إِلى أَن ذلك ليس بتكسير لفاعِل على الصحَّة، إِنما هي أَسماءٌ للجمع[٣]، فهو بابه كعَمُود وعَمَد وأَفِيق وأَفَق.

وقد كسَّروه على فُعُل؛ قالوا: بازِل وبُزُل وشارَف وشُرف للمسنَّة من الإِبل، وقالوا: عائِذ وعُوْذُ، وهي القريبة النتاج، وحائِل وحُوْل وعائِط وعِيْط بمعنى الحائل[٤]، وأَصلُ عُوْذ وحُوْل عُوُذ وحُوُل فأُسكنت الواو استثقالاً للضمة عليها، وأَصلُ عِيط عُيُط، فسكنوا الياء استثقالاً، وكسروا العين لتصحَّ الياء، وذلك كما قالوا: بِيْض في جمع أَبيض، وأَصلُه بُيُض كأَحمر وحُمُر، وإِنما كسروا الباء لتصحَّ الياء، وذلك أَنهم شبَّهوا

(١) في ط، ر: «المصير» تحريف، انظر الكتاب: ٣/ ٦٣١.

(٢) ذهب إلى هذا الفراء، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ١٥٦، والممتع: ٥٠٠-٥٠١، والارتشاف: ٤٤١.

(٣) وكذلك نسب الرضي إلى المبرد، ولكنه صرح بأن مثل فُعَلَة جمع لفاعل المعتلّ اللام بالواو والياء، انظر المقتضب: ٢/ ٢١٨، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٥٦، وانظر أيضاً الكتاب: ٣/ ٦٣١.

(٤) تفسير ابن يعيش قاله الجوهري في الصحاح (شرف) (عود) (عوط).

فاعِل بفَعُول، فجمعوه على حذف الزيادة لأَنه مثله في الزيادة والعِدَّة، فكما قالوا: غَفُور وغُفُر وصَبُور وصُبُر كذلك قالوا: بازِل وبُزُل وشارِف وشُرُف، فحذفُ الأَلف من فاعل هنا كحذف الواو من فَعُول[١].

ويجيءُ على فُعَلاء، قالوا: شاعر وشُعَراء وجاهل وجُهَلاء وعالِم وعُلَماء وصالح وصُلَحاء وعاقِل وعُقَلاء، شبَّهوه بفَعِيل[٢] الذي هو بمنزلة [٥/ ٥٥] فاعِل، نحو كريم وكُرَماء وحَكِيم وحُكَماء، لأَنه إنما يُقال ذلك لَمَن قد استكمَلَ الكرمَ والحكمةَ، وكذلك شاعر لا يقال إلَّا لِـمَن قد صارتْ صناعتَه، وكذلك جاهل، فلَّما استَوَيا في العِدَّة وتقارَبا في المعنى حُمِل عليه كما حُمِل بازِل وبُزُل على صَبُور وصُبُر، وليس فُعُل وفُعَلاء فيه بمطَّرِد فيقاسَ عليه لقِلَّته إنما يُسمَعُ ما قالوه ولا يُتجاوزُ، قال سيبويه: «وليس فُعُل ولا فُعَلاء بالقياس المتمكِّن في هذا الباب»[٣].

وأَما فُعْلان فقالوا: راعٍ ورُعْيان وشابّ وشُبَّان وصاحِب وصُحْبان، شبَّهوه بالاسم حيث قالوا: فالِق وفُلْقان وحاجِر وحُجْران، وليس بالكثير.

ويكسَّر[٤] على فِعَال، قالوا: تاجر وتِجَار وصاحب وصِحَاب ونائم ونِيَام وراعٍ ورِعَاء، قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾[٥]، وقالوا: كافِر وكِفَار، قال الشَّاعر[٦]:

وشُقَّ البحرُ عن أَصْحابِ موسى ... وغُرِّقَتِ الفَراعِنَةُ الكِفَارُ

وذلك أَنهم أَجرَوا فاعِلاً مُجْرى فَعِيل حيث قالوا: راعٍ ورُعْيَان وفالِق وفُلْقان كما قالوا: جَرِيب وجُرْبان، وقد أَجازوا في فَعِيل الذي هو اسمٌ فِعَالاً كقولهم: إِفَال وفِصال في جمع أَفِيل وفَصِيل، فأَجازوا ذلك في فاعِل لأَن فَعِيلاً يُجمعُ عليه ككَرِيم وكِرَام وطَوِيل

---

(١) انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ١٥٦.
(٢) قاله سيبويه: ٣/ ٦٣٢.
(٣) الكتاب: ٣/ ٦٣٢.
(٤) في ط: «ويكثر» تحريف.
(٥) القصص: ٢٨/ ٢٣.
(٦) هو القطامي، والبيت في ديوانه: ١٤٣، وشرح الجمل الكبير: ٢/ ٥٥٦.

وطِوَال.

ويكسَّر أَيضاً على فُعُول؛ قالوا: قاعِد وقُعُود وجالِس وجُلُوس وشاهِد وشُهُود، قال الشاعر(١):

وبايعْتُ لَيْلى في خَلَاءٍ ولم يكنْ ... شُهُودٌ على لَيْلى عُدُولٌ مَقَانِعُ

كأنهم جاؤوا به على المصدر، نحوُ جَلَس جُلُوساً وقَعَد قُعُوداً، [١٦٠/ ب] قال سيبويه: «وليس بالكثير»(٢)، وقالوا: هالك وهَلْكَى؛ شبَّهوه بفَعِيل بمعنى مفعول، نحو جَرِيح وجَرْحى وقَتِيل وقَتْلَى إِذْ كانت بَلِيَّةً ومُصيبةً، فأَما غائِب وغَيَب وخادِم وخَدَم فأَسماءٌ للجمع وليست جموعاً(٣).

وقوله: «وقد شذَّ نحوُ فَوَارِس» يريد أَنهم لم يجمعوا فاعِلاً صفةً على فَوَاعِل وإِن كان هو الأَصلَ لأَنهم قد جمعوا المؤنث عليه، فكرهوا التباس البناءَيْن، إِذ لو قالوا: ضَوَارِب وكَوَاتِب لم يُعلم أَجَمْعُ فاعِل هو أَمْ جَمْعُ فاعِلة، وقد قالوا: فارِس وفَوارِس، قال الشَّاعر(٤):

فَدَتْ نَفْسي وما ملكَتْ يَميني ... فَوَارِسَ صدَّقتْ فيهمْ ظُنُوني

فَوارِسَ لا يَملُّون المَنايا ... إِذا دارَتْ رَحَى الحرْبِ الزَّبُونِ [٥/ ٥٦]

وقالوا: «هالِكٌ في الهَوالِك»(٥)، قال(٦):

---

(١) سلف البيت: ٣/ ٩٣.

(٢) انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ١٥٨، والارتشاف: ٤٣٦، ولم أقف على ما نقله عن سيبويه.

(٣) كذا قال المبرد في لمقتضب: ٢/ ٢١٨.

(٤) هو أبو الغول الطهوي كما في شرح الحماسة للمرزوقي: ٣٩-٤٠، وأمالي القالي: ١/ ٢٦٠، والبيت الأول في الخصائص: ٢/ ١٢١ دون نسبة، الزبون: الدفوع.

(٥) قال المبرد: «ويقولون في المثل: هو هالك في الهوالك، فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال لأنه مثل» الكامل: ٥٧٤، ١٣٣٠، و انظر المقتضب: ١/ ١٢١، وإعراب القراءات السبع وعللها: ٢/ ١٥٥، و شرح الحماسة للمرزوقي: ٣٩، والصحاح (هلك).

(٦) هو ابن جذل الطِّعان كما في الصحاح و اللسان (هلك)، وصوَّب ابن بري البيت بهذه=

فأَيقنْتُ أَنِّي عند ذلك ثائرٌ غَداةَ إِذٍ أَوْ هالِكٌ في الهَوالِكِ

ويُروى: ثائر بن مُكدَّم[١]، وذلك قليل شاذٌّ، ومَجازُه أمران:

أَحدُهما: أَنَّ فارساً قد جرى مَجْرى الأَسماء لكثرة استعماله مفرداً غيرَ موصوف.

والآخر: أَن فارساً لا يكاد يُستعمَلُ إلَّا للرجال، ولم يكن في الأَصل إلَّا لهم، فلمَّا لم يكن للمؤنث فيه حظٌّ لم يخافوا التباساً.

وأَمَّا هَوَالِك فإنه جرى مثلاً في كلامهم، والأَمثالُ تجري على لفظ واحد، فلذلك جاء على أَصله، فإِن اضطرَّ الشاعر إليه جاز له أن يجمعَه على فَوَاعِل لأَنه الأَصل، قال الفرزدق[٢]:

وإِذا الرجالُ رأَوْا يزيدَ رأَيتَهمْ خُضُعَ الرِّقابِ نَوَاكِسَ الأَبْصارِ[٥/ ٥٧]

والأَصلُ من هذه الأَبنية فُعَّل وفُعَّال[٣]، وكأَنَّ فُعَّلاً مخفَّف من فُعَّال؛ لأَن كلَّ ما يجوز فيه فُعَّل يجوز فيه فُعَّال، وما عدا هذين البناءَيْن فمجموعٌ على غير بابه.

قال صاحب الكتاب: (ولمؤنثه[٤] مثالان فَوَاعِل وفُعَّل، نحوُ ضَوَارِب ونُوَّم، ويستوي في ذلك ما فيه التاءُ وما لا تاءَ فيه كحائِض وحاسر).

قال الشَّارح: اعلم أَن هذه الصفة لـمَّا كانت جاريةً على الفعل يُوصَفُ بها المذكَّر والمؤنث، وتدخل التاءُ على المؤنث للفرق بينهما، كسَّروا ما كان من ذلك مؤنثاً على فَوَاعِل، نحوُ امرأة ضاربة، ونساء ضَوَارِب وجارية جالسة ونساء جَوَالِس، وكرِهوا أَن يجمعوا عليه المذكَّر وإِنْ كان هو الأَصلَ[٥] لئلَّا يلتَبِسَ البناءان، ولم يخافوا التباسَه

=الرواية، ورواية ط، واللسان: «فأَيقنت أني ثائر بن مُكدَّم».

(١) سقط من ط، ر: «ويروى ثائر بن مكدم»، هي رواية الصحاح واللسان(هلك).

(٢) البيت في ديوانه: ١/ ٣٠٤، والكتاب: ٣/ ٦٣٣، والمقتضب: ١/ ٢٥٩، وكتاب الشعر: ٢٢٤، والنكت: ١٠٣٥، والخزانة: ١/ ٩٩، وشرح شواهد الشافية: ١٤٢.

(٣) كذا قال الرضي في شرح الشافية: ٢/ ١٥٦.

(٤) في المفصل: ١٩٤ «ولمؤنثها».

(٥) في ط، ر: «أصلاً» موضع «هو الأصل».

بالاسم؛ لأَنَّ الفرق بينهما ظاهر، إِذ كان الصفة مأْخوذةً من الفعل، وسواءٌ في ذلك ما فيه تاءٌ وما لا تاءَ فيه، نحوُ حائض وحَوَائِض وطامِث وطوامِث وحاسر وحَوَاسر، لأَن التاء مُرادةٌ فيه.

ويجري ذلك المَجرى ما كان صفةً لِمَا لا يعقلُ، تجمعُه على فَوَاعِل وإِنْ كان مذكَّراً، نحوُ جَمَل بازِل وجمال بَوَازِل وجَبَل شاهِق وجبال شَوَاهق وحصان صاهِل وخيْل صَوَاهِل، لأَن ما لا يَعقِل يجري مَجْرى المؤنث، وكذلك إِذا صغَّرت الجمعَ وكان لِـمَا لا يَعقل، نحوُ قولكَ في تحقير فُلُوس: فُلَيْسات، وفي تحقير كِلاب: كُلَيْبات.

وقد كسَّروه أَيضاً على فُعَّل كالمذكَّر، واعتمدوا في الفرق على القرينة، قالوا: حُيَّض وحُسَّر، وقالوا: نائمة ونُوَّم وزائرة وزُوَّر، وذلك أَنَّ التاء لـمَّا لم تكن من بناء الاسم إِنما هي منفصِلةٌ[(١)] صار كأَنه نائم وزائر، فجُمِع جَمْعَ ما لا تاء فيه من المذكر، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وللاسم ممَّا في آخره أَلفُ تأْنيث رابعةٌ مقصورةٌ أَو ممدودةٌ مثالان فَعَالَى فِعَال، نحوُ صَحَارَى وإِنَاث).

قال الشَّارح: لـمَّا كانت أَلف التأْنيث تقع لازمةً غيرَ منفصِلة من الكلمة كما كانت التاءُ منفصلةً لأَنَّ الكلمة بُنِيَتْ عليها فلـمَّا كان الأَمر فيها على ما ذُكِر نزَّلوها منزلةَ ما هو من نفس الكلمة، فإِذا كانت رابعةً كان الاسم بها كالرباعيِّ فجُمِعَ جمعَه، فقالوا: عَلْقى[(٢)] وعَلَاقَى وذِفْرَى[(٣)] وذَفَارَى، وقالوا في الصفة: حُبْلَى وحَبَالَى وسَكْرَى وسَكَارَى، فحَبالى وذَفَارى بمنزلة جَخَادب ودَرَاهم.

وليست الأَلف في حَبَالى كالأَلف في حُبْلَى[(٤)]، لأَنَّ الأَلف في حُبْلَى للتأْنيث، والأَلف في حَبَالَى منقلبةٌ عن ياء، لأَنه جمعٌ على منهاج جَعَافِر، وما بعد الأَلف في جَعَافِر لا

---

(١) في ط، ر: «متصلة» تحريف.

(٢) «العَلْقى: شجر تدوم خضرتها في القيظ»، النبات للأصمعي: ٢١.

(٣) «الذِّفْرى من القفا: هو الموضع الذي يَعْرق من البعير خلف الأذن» الصحاح (ذفر).

(٤) كذا في سر الصناعة: ٧٩٥، والنكت: ١٠١٥.

يكون إلا مكسوراً، فلمّا انكسر ما قبلَ الياء في حَبَالَى انقلبتْ ياءً فصار في التقدير حَبَالِي، فأَبدلوا من الكسرة فتحةً ومن الياء ألفاً، لأَن الألف أَخفُّ في اللفظ، ولم يُشْكِلْ لأنه ليس لك فَعَالَل(١) يَلتبس به، ولم يفعلوا ذلك بقاضٍ لئلَّا يلتبس بفاعِل، نحوُ حاتِم وتابِل، فامتناعُ الصرف في حَبَالَى وذَفَارَى لم يكن كامتناعه في حُبْلَى وذِفْرَى، وإنما كان كامتناعه في مساجِد وجعافِر، والذي يدل أَنَّ الأَلف في حَبَالَى ليست كالألف في حُبْلَى أَنك لو سمَّيتَ رجلاً بحَبَالَى ثم صغَّرتَه لم تصغِّرْه على حدِّ تصغير حَبَارَى، ألا ترى أَنك لو صغَّرتَ حَبَارَى لكان لك فيه وجهان:

أَحدُهما: أَنْ تحذِف الأَلف الأُولى وتُثبِتَ أَلفَ التأنيث فتقول: حُبَيْرَى.

والوجُه الثاني: أَنْ تحذف ألف التأنيث للطُّول ولا تحذفَ الأُولى وتقلبَها ياءً فتقول: حُبَيِّر، وأَنت لو صغَّرت حَبَالَى اسمَ رجلٍ لحذفتَ الأَلف الأُولى وقلبتَ الثانية ياءً على حدِّ الأَصلية والملحَقة، نحوُ قولك في مَلْهَى: مُلَيْهٍ، وفي أَرْطى: أُرَيْطٍ.

وكذلك ما في آخره أَلفا التأنيث، نحوُ صَحْراء وعَذْراء، فإِنك تقول في تكسيره: صَحَارَى وعَذَارَى، وإِنْ شئتَ صَحَارٍ وعَذَارٍ، وكان الأَصل صَحَارِيَّ وعَذَارِيَّ مشدَّدَ الياء، وإِن شئتَ أَن تقوله قلتَه، قال الشاعر، أَنشده أَبو العباس للوليد بن يزيد(٢):

لقد أَغْدو على أَشْقَـ ... ـرَ يَجْتابُ الصَّحارِيَّا

وقال آخر(٣):

---

(١) في ط، ر: «فعائل» تحريف.

(٢) البيت في ديوانه: ٥٨، وسر الصناعة: ٨٦، والممتع: ٣٣٠، وشرح شواهد الشافية: ٩٥، والخزانة: ٣/ ٣٢٤، وورد بلا نسبة في الإنصاف: ٨١٦، وشرح الملوكي: ٢٦٩.
وابن يعيش في قوله: «أنشده أبو العباس» قال ما قاله ابن جني في سر الصناعة: ٨٦، ولم أجد البيت في مجالس ثعلب ولا في الكامل والمقتضب والفاضل والمذكر والمؤنث للمبرد، ولعل المقصود المبرد.

(٣) البيت بلا نسبة في سر الصناعة: ٨٦، والممتع: ٣٣٠، والخزانة: ٣/ ٣٢٥، والرغاب جمع رَغِيب وهو الواسع. اللسان (رغب).

إِذا جاشَتْ حَوَالَيْهِ تَرامَتْ ومَدَّتْه البَطاحِيُّ الرِّغابُ [٥/ ٥٩]

يريد جمعَ [١٦١/ أ] بَطْحاء، وحكى الأَصمعيُّ: صَلَافِيّ في جمع صَلْفاء، وهي الأَرض الصُّلْبة وخَبَارِيّ في جمع خَبْرَاء(١).

فإِن قيل: ومن أَين جاء التشديد في مثل هذا؟

قيل: صحراء ونحوُه من قولك: عَذْراء وخَبْراء على خمسة أَحرف، والأَلف إِذا وقعت رابعةً فيما هذا عِدَّتُه لم تُحذفْ في التكسير والتصغير، وإِنما تُحذفُ إِذا لم تجد من الحذف بُدّاً، وإِذا ثبتتْ لزمَك أَن تقلِبَها ياءً لانكسار الراء في صَحَارِيّ قبلها كما تنقلبُ أَلفُ قِرْطاس وحِمْلاق(٢) ياءً لانكسار ما قبلها إِذا قلتَ: قَراطِيس وحَمالِيق، وكذلك تُقلب الأَلف الأُولى من صحراء وعَذْراء ياءً فتصير الهمزة أَلفاً لأَنها إِنما كانت قُلبت همزةً لوقوع أَلف المدِّ قبلها، فإِذا زالت الأَلف بقلْبها ياءً عادت الهمزة إِلى ما كانت عليه، وهو ألفٌ، فقلبوا الأَلف ياءً لسكون الياء قبلها، والأَلفُ لا يكون ما قبلها ساكناً، وأَدغموا الياء المنقلبة عن ألف المدِّ في الياء المنقلبة عن أَلف التأنيث، فصار صَحَارِيّ وصَلَافِيّ، فمنهم مَن قاله، ومنهم مَنْ حذفَ الياء الأُولى تخفيفاً، فصار صَحَارٍ وصَلَافٍ، فقومٌ أبقَوْه على حاله، وقومٌ أَبدلوا من الكسرة فتحةً ومن الياء ألفاً؛ لأَنها أَخفُّ، ولا يُشكِلُ بغيره وليكونَ آخرُ الجمع بالأَلف كما كان الواحد كذلك(٣)، فهذا المثال الأَول وهو فَعَالَى.

وأَما المثال الثاني وهو فِعَال فقد قالوا: ذِفَار في جمع ذِفْرى وقالوا في الصفة: إِنَاث، وقالوا في الممدود: نُفَساء ونِفَاس، وذلك أَنهم شبَّهوا أَلفَيْ التأنيث بتائه، فحذفوهما في

---

(١) انظر ما حكاه ابن يعيش عن الأصمعي في سر الصناعة: ٨٦، وحكى سيبويه صَلْفاء وصَلَافيّ في الكتاب: ٣/ ٤٢٢، والخبراء: مَنْقَع الماء.

(٢) «حِملاق العين: باطن أجفانها الذي يسوِّده الكحل» الصحاح (حملق)، وانظر سر الصناعة: ٨٥-٨٦.

(٣) انظر هذه الأوجه في الكتاب: ٣/ ٦٠٩، والمقتضب: ٢/ ٢٣١، والأصول: ٣/ ٩-١٠، والنكت: ١٠١٦، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٦١-١٦٢، وانظر أيضاً التكملة: ١٧١.

التكسير كما تُحذفُ التاءُ فيه، فأُنثى وإِنَاث وبَطْحاء وبِطَاح بمنزلة جُفْرَة وجِفَار وقَصْعَة وقِصاع، ونُفَساء ونِفَاس بمنزلة رُبَعَة ورِبَاع[١]، والجُفْرة من الفرس: وسطُه، وكما قالوا في قاصِعاء ونافِقاء: قَوَاصِع ونَوَافِق، نزَّلوا ألفي التأنيث فيه منزلة التاء في ضاربة وضَوَارِب وقائمة وقَوائِم كذلك نزّلوهما منزلتَهما في الحذف هنا، لأَنهما سَواءٌ في التأنيث، وإِن كان أَحدُهما بالتاء والآخَرُ بالألف، وصاحبُ الكتاب ضمَّن هذا الفصلَ أَحكام جميع الاسم ومثَّل بأُنثى وإِناث وهو صفة، وعُذْرُه أَنه لا فرقَ بينهما في هذا الجمع، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (وللصفة أَربعة أَمثلة: فِعَال فُعْل فُعَل فَعَالى، نحوُ عِطَاش وبِطَاح وعِشَار وحُمْر والصُّغَر وحَرَامَى، ويقال: ذِفْرَيات وحُبْلَيَات والصُّغْرَيات وصَحْراوات إِذا أُريد أَدنى العدد ولا يقال حَمْراوات، وأَما قوله عليه السلام: «ليس في الخَضراوات صدقة» فلجَرْيه مَجْرى الاسم).

قال الشَّارح: قد تقدَّم القول: إِن ما كان من الأسماء على أربعة أَحرف أَخرُه أَلفُ التأْنيث مقصورةً كانت أَو ممدودةً فإِنه يكسَّر على فَعَالى وفِعَال، ويشترِكُ فيهما الاسم والصفة، تقول في الاسم: صَحْراء وصَحَارَى وذِفْرَى وذَفَارى، وتقول في الصفة: أُنثى وإِناث وعَطْشَى وعِطَاش من قولك: رجل عطشانُ وامرأَة عَطْشَى، وقالوا بَطْحاء وبِطَاح، فهذه أَصلُه الصفةُ، يقال: مكان أَبْطحُ وبَرِّيَّة بَطْحاءُ لِـمَا اتَّسع منها.

فلذلك مثَّلْنا به في الصفات ومثَّلْنا به في الاسم لأَنه جارٍ مَجْرى الاسم، لأَنك تقول: أَبْطحُ وبَطْحاءُ، ولا يكاد يُذكَر موصوفاً، وكذلك تقول في الجمع: بَطْحاوات فتجمعُه بالأَلف والتاء كما تقول: صحراوات، وقالوا: الأَباطِح كأَفْكَل وأَفَاكِل[٢]، ولم يقولوا: بُطْح وإِن كان هو الأصلَ، وقالوا: حَرَامَى، وهو جمع حَرْمَى، وهو صفة تقول: شاة

---

(١) ذكر أبو حاتم السجستاني أن ربعة تجمع على رباع في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: ٢٠.

(٢) «الأفكل: الرِّعدة» الصحاح (فكل).

حَرْمَى إِذا اشتهت الفحلَ، وشياهٌ حَرَامَى، وكذلك كلُّ ذات ظِلْف[١].

وتختصُّ الصفة ببناءَيْن آخرين في التكسير، وهما فُعْل وفُعَل.

فأَما فُعْل فهو جمعُ فَعْلاء صفةً إِذا كانت مؤنثة أَفْعَل، نحوُ حَمْرَاء وحُمْر وصَفْراء وصُفْر، جمعوه على فُعْل جَمْعَ ما لا زائدَ فيه، شبَّهوه بفَعُول حيث قالوا: صَبُور وصُبُر وعَجُول وعُجُل لأَنه من الثلاثة كما أَنه [٥/ ٦٠] من الثلاثة، ويستوي فيه المذكَّر والمؤَنث، تقول: حمراء وحُمْر وأَحمر وحُمْر وصَفْراء وصُفْر وأَصفر وصُفْر.

وإِنما اشتركا في الجمع لأَنهما لـمَّا مُنِعا الاشتراكَ الذي في ضارب وضاربة عُوِّضا الاشتراكَ في الجمع، فقيل: حُمْر وصُفْر، ولأن المذكَّر والمؤَنث يستويان في تأْنيث الجمع، نحوُ هي الرجالُ وهي النساء، ولا يجوز تحريكُ وسَط هذا إِلَّا في الشعر، نحوُ قول طرفة[٢]:

جَـــرِّدوا منهـــا وِرَاداً وشُـــقُرْ

وِراد جمع وَرْد، وشُقُر جمع أَشقَر[٣]، وذلك للفرق بين أَفْعَل صفةً وبين ما يُجمَعُ عليه من الأَسماء نحو رُسُل وكُتُب، فإِنَّ هذا مضمومُ العين، ويجوز إِسْكانُه، والأَول ساكن لا يجوز ضمُّه إلا ضرورةً؛ يشبِّهونه بالاسم.

ويكسَّر على فُعْلان نحو سُوْدان وبِيْضان وشُمْطان، وذلك أَنَّهم لـمَّا جمعوه على فُعْل[٤] نحوُ جَمْع ما لا زائد فيه، نحوُ سُوْد وحُمْر؛ جمعوه أيضاً على فُعْلان، نحوُ وَغْد وَوُغْدَان[٥].

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٦٤٦، والصحاح (حرم).

(٢) صدر البيت:

«أيها الفتيان في مجلسنا»

وهو في ديوان طرفة: ٦٩، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٨١.

(٣) سقط من ط، ر: «وراد ... .. أشقر».

(٤) في ط: «فعلى» تحريف، انظر الارتشاف: ٤٤٨.

(٥) وجمع على وغدان بكسر الواو، انظر الكتاب: ٣/ ٦٢٨.

ولا يُجمعُ المؤنث من هذا بالألف والتاء ولا مذكَّره بالواو والنون؛ لأنه ليس بجارٍ على الفعل، وذلك أَنَّ الصفات على ضربين: أَحدُهما: ما كان جارياً على الفعل؛ كضارب وضاربة. وغيرَ جارٍ كأَحمر ونحِوه، فما كان من الأول فإنه يُجمعُ جَمْعَ السلامة، فتقولُ في المذكر: قائمون وضاربون، وفي المؤنث: قائمات وضاربات، وذلك أنه لـمَّا جرى على الفعل شُبِّه بلفظ الفعل الذي يتصل به ضميرُ الجمع؛ لأَن الفعل يَسْلَمُ ويتغيَّر بما يتصلُ به، فقولك: ضاربون بمنزلة يَضربون، وضاربات بمنزلة يَضرِبْنَ، وما كان من الثاني وهو غيرُ الجاري فلا يُجْمعُ جَمْعَ السلامة إلَّا عن ضرورة، نحوُ قوله(١):

فما وجدَتْ بناتُ بَني نِزارٍ حَلائِلَ أَحْمرينَ وأَسْوَدِينا [٥/ ٦١]

وكان ابن كَيْسانَ يقول: لا أَرى به بأساً(٢) [١٦١/ ب] والمذهبُ الأَولُ لَما ذكرناه، ولذلك لا يُجمَعُ فَعْلَى فَعْلان جمعَ السلامة، فإن سمَّيتَ بشي من ذلك جاز أَن تجمعَه جمعَ السلامة لأنه اسم، وقد جاء في الحديث: «ليس في الخضراوات صدقة»(٣) لأَنه يريد البُقولات، وكذلك لو سمَّيتَ رجلاً بأَسود جاز أَن تجمعَه بالواو والنون فتقولَ: أَسْودون، وكذلك لو صغَّرتَ هذا الجمع لجمعتَه بالواو والنون والأَلف والتاء، فتقول في سُوْد وأَنت تريد المذكر: أُسَيْودون وسُوَيْداوات إِذا أردتَ المؤنث.

وأَمَّا فُعَل فهو جمعُ الفُعْلى تأنيثُ الأَفْعَل، وذلك أَن أَفْعَل إذا(٤) كان لا يتمُّ نعتاً إلَّا بـ «مِنْ» كقولك: «أفضل من زيد وأَصغر من خالد» فإنه يُجمعُ منه ما كان للآدميين

(١) هو حكيم الأعور بن عياش الكلبي كما في الخزانة: ١/ ٨٦، ٣/ ٣٩٥، وشرح شواهد الشافية: ١٤٣، ونسب ابن عصفور البيت في المقرب: ٢/ ٥٠ إلى الكميت، وهو في ديوانه: ٤١٣.

(٢) وهو قول الفراء أيضاً، انظر المقرب: ٢/ ٥٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٨٢، وشرح الشافية له: ٢/ ١٧٢، والارتشاف: ٥٧٤، والهمع: ١/ ٢٢.

(٣) الحديث في السنن الكبرى للبيهقي: ٤/ ١٢٩، وفي المقتضب: ٢/ ٢١٧-٢١٨، والنهاية لابن الأثير: ٢/ ٤١.

(٤) في ط، ر: «إذ».

مذكراً بالواو والنون كما قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾(١)، وقال: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾(٢)، ومؤنثه بالألف والتاء، نحوُ الكُبْرى والكُبْريات والصُّغْرى والصُّغريات.

وذلك من قِبَل أنه لـمَّا لم يُنكَّر ولم يكن إلَّا بالألف واللام المعرِّفةِ أو «مِنْ» المخصِّصةِ نَقَصَ عن مجرى الصفات وجرى مَجْرى الأَسماء لأَن الصفات بابُها التنكيرُ من حيث كانت جاريةً مَجْرى الفعل، ولـمَّا جرت مجرى الأَسماء لم تمتنعْ من جمْع السلامة إذا كانت للآدميين، ولذلك تكسَّر تكسيرَ الأَسماء، فتقول في المذكر منه: الأَكابر والأَصاغِر كما تقول الأَجادِل والأَفاكِل، قال الله تعالى: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾(٣)، وتقول في المؤنث: الكُبْرى والكُبَر والصُّغْرى والصُّغَر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾(٤) نزَّلوا أَلف التأنيث فيه منزلةَ التاء التي تلحقُ للتأنيث، فالكُبْرى والكُبَر بمنزلة الظُّلْمة والظُّلَم والغُرْفة والغُرَف.

وقوله: «**ويقال ذِفْرَيات وحُبْلَيَات والصُّغْريات وصَحْراوات إذا أُريد أَدنى العدد، ولا يقال: حَمْراوات**».

يريد أَنَّ كلَّ ما في آخره أَلفُ التأْنيث المقصورةُ أو الممدودةُ فإنه يجوز جمعُه بالأَلف والتاء، وذلك لأَن الاسم إذا كان في آخره أَلفُ التأنيث يجري مَجْرى ما فيه تاءُ التأنيث لاتِّفاقهما في الزيادةِ وإفادةِ معنى التأنيث، فكما يُجمعُ ما فيه التاءُ إذا أَردتَ أَدنى العدد نحوَ ضاربة وضاربات، كذلك يُجمعُ ما فيه [٥/ ٦٢] أَلفُ التأْنيث من نحو ذِفْرى وذِفْرَيات وحُبْلَى وحُبْلَيات والصُّغْرى والصُّغْرَيات وصَحْراء وصَحْرَاوات ما خلا بابَ حمراء وصفراء، فإنه لا يُجْمعُ بالأَلف والتاء، وكذلك فَعْلَى مؤنثُ فَعْلان، فإنه لا يُجمعُ

---

(١) الشعراء: ٢٦/ ١١١.
(٢) الكهف: ١٨/ ١٠٣.
(٣) الأنعام: ٦/ ١٢٣.
(٤) المدثر: ٧٤/ ٣٥.

بالألف والتاء ولا مذكَّره بالواو والنون، وقد تقدَّمت علة ذلك.

قال صاحب الكتاب: (وإذا كانت الألف خامسةً جُمِعَ بالتاء كقولك: حُبَارَيات وسُمَانَيات).

قال الشَّارح: إذا كانت ألف التأنيث خامسة في اسم لم يكسِّروه، بل يقْتصرون فيه على جمع السلامة، نحو قولك: حُبَارَى[١] حُبَارَيات وسُمَانى[٢] سُمَانَيات[٣]، وإن عنيْتَ الكثير، وذلك أنك لو كسَّرتَه وهو على خمسة أَحرف لم يُمكن ذلك، ولم يكن بُدٌّ من حذف إِحدى الأَلفَيْن، فإن حذفتَ ألف التأنيث قلتَ: حَبَائِر وسَمَائِن، وذلك أنك لـمَّا حذفتَ ألف التأنيث بقي حُبَار وسُمَان ثم جئتَ بألف التكسير قبل ألف الإفراد، فوجب قلبُها همزةً لأَنها وقعت موقعَ ما لا يكون إلّا مكسوراً لأَنها وقعت موقع الفاء من جَعَافِر والدال من جَخَادِب، والألفُ لا يُمكن تحريكُها، فقُلبت همزةً لأَنها قريبة من الألف، ويُمكن تحريكُها فصار حَبَائِر. وإن حذفتَ الألف الأولى بقي الاسم حُبْرى وسُمْنى، وإذا كسَّرتَه قلتَ: حَبَارى وسَمَانَى كما قالوا: حُبْلَى وحَبَالَى.

وما كان على فَعْلاء أو فِعَالة وأخواتها فإنه يكسَّر على ذلك، ففَعْلاء نحوُ صَحْراء وصَحَارَى وعَذْراء وعَذَارى، وفِعَالة نحوُ رِسَالة ورَسَائِل، وأخواتُها فَعَالَة وفُعَالة وفَعِيلة، ففَعَالة سَحَابة وسَحَائِب، وفُعَالة ذُؤَابة وذَوَائِب، وفَعِيلة سَفينة وسَفَائِن، فكرهوا تكسير ذلك لئلَّا يصيروا إلى هذه الأَبنية، فَفَصلوا بينهما بأَن عدَلوا عن تكسيرها إلى جمع السلامة.

فإنْ قيل: فأَنتَ تقول في دَلَنْظَى[٤] وسرَنْدَى[٥] ونحوِهما: دَلَانِظ وسرانِد ودِلَاظ

---

(١) «الحُبارى: طائر يقع عى الذكر والأنثى» الصحاح (حبر).

(٢) «السُّمانَى: طائر، ولا يقال: سِمَّانى بالتشديد» الصحاح (سمن).

(٣) انظر تعليل ذلك في الكتاب: ٣/ ٦١٧، وانظر أيضاًالأصول: ٣/ ٢٦، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٦٥.

(٤) «الدَّلَنْظى: الشديد الصلب» الصحاح (دلظ).

(٥) «السرنْدى: الشديد» الصحاح (سرد).

وسراد، ولا تُبالي الالتباس.

قيل: الألف في دَلَنْظى وسرَنْدى ليست للتأنيث، وإنما هي للإلحاق، وما كان للإلحاق فهو جارٍ مجْرى الأَصل، فلذلك كُسِّر كما يكسَّر سَفَرجل ونحوُه بالحذف.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ولأَفْعَلَ إذا كان اسماً مثالٌ واحدٌ أَفَاعِل، نحوُ أَجَادِل، وللصفة ثلاثة أَمثلة: فُعْل فُعْلان أَفَاعِل، نحوُ حُمْر وحُمْران والأَصاغِر، وإنما يُجمعُ بأفاعِل أَفْعَلُ الذي مؤنثُه فُعْلَى، ويُجمعُ أيضاً بالواو والنون، قال الله تعالى: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾، وأَمَّا قولُه:

أَتانـي وَعِيـدُ الحُـوصِ مِـن آلِ جَعْفـرٍ فيـا عَبْـدَ عمـروٍ لـو نَهيْـتَ الأَحَاوِصـا

فمنظورٌ فيه إلى جانبَي الوصفيَّة والاسميَّة).

قال الشَّارح: أَفْعَلُ يكون اسماً ويكون صفة، فإذا كان اسماً فجمعُه على أَفَاعِل، نحوُ أَفْكَل وأَفَاكِل، وهي الرِّعْدة، وأَيْدَع وأَيَادِع، وهو ضربٌ من الصَّمْغ أَحمرُ، وأَرْنَب وأَرانِب، وأَجْدَل وأَجَادِل، وهو الصقر.

وإنما جُمِعَ على ذلك لأَنه في العِدَّة كالأَربعة، فجُمع جمعَه، فأَفاكِل كجَعَافِر، الهمزةُ فيه كالجيم، وإن كانت الهمزةُ زائدة في الوزن والجيمُ أصلٌ، فصار كالملحَق بالأَربعة من نحو قَسْوَر[1] وغَيْلَم[2]، وإن لم يكن ملحَقاً على الحقيقة لكنَّه على وزنه.

فكلُّ ما كان في أَوله همزةٌ زائدةٌ من الأَسماء الثلاثية فإنَّ تكسيرَه على الأَفاعِل، وإن اختلفت حركاتُه، نحوُ إِثْمِد[3] وأَثامِد وأَبْلَم[4] وأَبَالم وأُصْبُع وأَصابع، لا يختلف بناءُ جمعِه وإن اختلفت حركات الواحد كما كان الرباعيُّ كذلك، نحوُ زَبَارِج وجَعَافِر وبَرَاثِن

---

(١) «القَسْوَر والقَسْورة: الأسد» الصحاح (قسر).

(٢) «الغَيْلَم: الجارية المغتلمة، والغَيْلَم: الذكر من السلاحف» الصحاح (غلم).

(٣) «الإِثْمِد: حجر يُكتحل به» الصحاح (ثمد).

(٤) «الأَبلم: خُوص المُقْل» الصحاح (مقل)، وانظر الكتاب: ٣/ ٦١٣، ٣/ ٦٤٤، والمقتضب: ٢/ ٢١٦.

ودَرَاهم وقَماطِر وجَخَادِب.

وأَما الصفةُ فلها ثلاثة أَبنية فُعْل نحوُ أَحْمر وحُمْر وأَصفر وصُفْر، وكلُّ أَفعلَ مؤنثه فَعْلاء فهذا جمعُه، ولا يجوز [٥/ ٦٣] ضمُّه إلَّا في الشعر، ويُجمعُ على فُعْلان، نحو حُمْران وبِيْضان وسُوْدان، قال الشاعر(١) [١٦٢/ أ]:

ومِعْزَىً هَدِباً يَعْلُو قِرانَ الأَرْضِ سُوْدانا

ولا يُجمعُ بالواو والنون إلَّا عن ضرورة، وقد تقدَّم شرح ذلك بما فيه كفاية(٢).

وأَما أَفَاعِل فيكونُ جمعاً لأَفْعَل صفةً أَيضاً، وذلك أَن أَفْعَلَ قد يكون صفةً فيلزمُها «مِنْ»، ويُرادُ بها التفضيلُ، كقولك: زيد أَفضل من عمرو، وخالد أكرمُ منك، فإذا أَدخلتَ عليه الأَلف واللام أَسقطتَ منه «مِنْ»، كقولك: مررت بالأَفضلِ والأَكرم، ولا يُستعملُ مع حذف «مِنْ» إلَّا بالألف واللام أَو بالإِضافة، نحوُ الأَفضل وفُضْلاهم.

وإِذا كان معه «مِنْ» فإِنه يكون بلفظٍ واحد لا يؤَنث ولا يُثنَّى ولا يُجمع، فتقول: زيد أَفضلُ من عمرو، وهند أَفضلُ من عمرو، والزيدان أَفضلُ من العَمْرَيْن، والزيدون أَفضلُ من الخالِدِينَ، وذلك لأَنه في معنى الفعل، إِذ المراد يزيد فضلُه عليه، والفعلُ لا يُثنَّى ولا يُجمعُ ولا يُؤنثُ.

وإِذا كان معه الأَلف واللام جرى مَجْرَى الاسم فيؤَنثُ، نحو الفُضْلَى، والطُّولَى، ويُثنَّى نحوُ الأَكرمان والأَفضلان، ويُجمَع جمعَ السلامة، نحوُ قولك: الأَفضلون والأَكرمُون، ويكسَّر تكسيرَ الأَسماء، نحوُ الأَكابِر والأَصاغِر، وقد تقدَّم الكلام عليه مشروحاً قبلُ.

فإِذا سُمِّي بصفة رجلٌ نحوُ أَحمدَ وأَسعدَ صار اسماً جامداً وجُمِع جَمْعَ الأَسماء، نحوُ

---

(١) البيت في الكتاب: ٣/ ٢١٩، والتكملة: ١٩١، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٨١، والمنصف: ١/ ٣٦، ٣/ ٧، والنكت: ٨٢٤، وشرح الملوكي: ١٢٩ بلا نسبة.
الـهَدِب: كثيرالشعر، القِران جمع قرن وهو المرتفع من الأرض.

(٢) انظر ما سلف: ٥/ ١١٠.

أَحَامِد وأَسَاعِد، ويُجمعُ أَيضاً جمعَ السلامة، نحوُ قولك: أَحمدونَ وأَسعدونَ وأَحمَدِين وأَسعَدِين لأَنه بالتسمية زال معنى الوصف عنه، ولم يَبْقَ يُفيد من المعنى ما كان يفيده قبل التسمية، أَلا ترى أَنك تسمِّي بالاسم الشيءَ وضدَّه، وتُسمِّي حَسَناً مَنْ ليس بالحَسَن، وإِذا زال عنه معنى الوصف جُمع جَمْعَ الأَسماء الجامدة، نحوُ أَرَانِب وأَفاكِل، فأَما قول الشاعر[1]:

أَتاني وَعِيدُ الحُوْصِ ... إلخ [٥/ ٦٤]

فإِنه لمَحَ الوصفيةَ فيه فجمَعه على حُوْص كأَحْمَر وحُمْر، كأَنه جعله بمنزلة مَنْ به حَوَصٌ، والحَوَصُ: ضِيْقُ إِحدى العَيْنَيْن[2]، وعلى ذلك أَدخلوا الأَلف واللام على الحارث والعبّاس[3] لمكان معنى الوصفية، ثم قال: الأَحَاوِص تغليباً لجانب العَلَمية كما يغلِّبُ العَلَميةَ مَنْ يقول: حارث وعبَّاس، فجَمَعه جَمْعَ الأَسماء، نحوُ أَفْكَل وأَفاكِل وأَرْنب وأَرانِب، والبيت للأَعشى ويعني عبد عمرو بن شريح بن الأَحوص وعمرو ابن الأَحوص وشريح بن الأَحوص[4]، وكان علقمة بن عُلاثة بن عوف بن الأَحوص نافَرَ عامر بن الطُّفيل، فهجا الأَعشى علقَمة ومدحَ عامراً فأَوْعَدَه بالقتل[5]، فقال: أَتاني وَعِيدُ الحُوص، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد جُمِعَ فَعْلان اسماً على فَعَالِين، نحوُ شَيَاطِين، وكذلك فُعْلانُ وفِعْلان، نحو سَلَاطِين وسراحِين، وقد جاء سراحٌ، وصفةً على فِعَال وفَعالَى، نحوُ غِضَاب وسَكَارى، وتقول بعض العرب: كُسَالى وسُكَارى وعُجَالَى

(١) سلف البيت: ١/ ٦٨.

(٢) كذا في الصحاح (حوص).

(٣) انظر الحلبيات: ٢٨٥-٢,٨٦

(٤) سقط من ط، ر من قوله: «وعمرو بن حوص ..» إلى قوله: «الأحوص»، وانظر الصحاح (حوص)، والخزانة: ١/ ٨٨.

(٥) انظر هذه القصة في الخزانة: ١/ ٨٨، وشرح شواهد الشافية: ١٤٤، وانظر أيضاً الاشتقاق لابن دريد: ٢٩٦.

وغُيَارَى بالضمِّ).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ ما كان من الأَسماء على وزن فَعْلان فإنه يُكسَّر على فَعَالِين، ولا فرْق بين المفتوح الأَول والمضموم والمكسوره، وذلك نحوُ شَيْطان وشَيَاطِين وسُلْطان وسَلاطِين وسرحان وسراحِين، وذلك لأَنها أَسماء ثلاثية أُلْحقتْ ببنات الأَربعة، فوجَبَ أَن تُجمعَ جَمْعَ ما أُلحِقت به لأَن حُكم الملحَق حكمُ ما أُلحِقَ به لأَنه مثلُه في الحكم، أَلا ترى أَنك تقول في جمع قَسْوَر وصَيْرَف: قَسَاوِر وصَيَارِف فتجمعُه جَمْعَ جعفر وجَعَافِر وسَلْهَب وسَلَاهِب، إِذ كان مُلْحَقاً به، كذلك شَيْطان من الثلاثية أُلحِقَ بالأَربعة لأَنه من شاط يَشِيط إِذا بَطَل وهَلَك، قال الأَعشى(١):

قد نَخضِبُ العَيْرَ من مَكْنونِ فائِلِه وقد يَشِيطُ على أَرْماحِنا البَطَلُ

ووقعت الأَلف فيه رابعةً، وهو موضعٌ يثبتُ فيه حرفُ المدِّ ولا يُحذفُ، وإِن كانت خماسيَّةً نحوُ قِنْديل وقَنَادِيل وجُرْمُوق(٢) وجَرَامِيق وشِمْلَال وشَمَالِيل(٣)، إِلَّا أَنها تُقلَبُ ياءً إِذا لم تَكُنْها لانكسار ما قبلها.

و«سُلْطان» [٥/ ٦٥] ثلاثيٌّ لأَنه من السَّلَاطة، وهو القَهْر، ملحَق بقُرْطاط(٤) وفُسْطاط، قال سيبويه: «وهو قليل ولا نعلمه جاء وَصْفاً»(٥)، وهو فُعْلان، وسرحان من الثلاثة أَيضاً كقولهم في تكسيره: سراحٌ أُلحِق بالأَربعة من نحو عِثْكال وشِمْراخ(٦)، وهو كثير، نحوُ حِذْفار وهو واحد الحذافِير(٧)، من قوله صلى الله عليه وسلم: «فكأَنما

---

(١) البيت في ديوانه: ٦٣، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٣٥.
الفائل: العِرق.

(٢) «الجُرْموق: الذي يلبس فوق الخف» الصحاح [بداية فصل الجيم من باب القاف]. انظر المعرب: ١٤٢، ١٤٨.

(٣) ناقة شِمْلال: سريعة، اللسان (شمل)، وانظر الممتع: ٦١١.

(٤) «القُرْطاط: الحِلْس الذي يلقى تحت الرحل» الصحاح (قرط).

(٥) الكتاب: ٤/ ٢٥٦.

(٦) «العِثكال: الشمراخ، وهو في النخل بمنزلة العنقود في الكرم» الصحاح (عثكل).

(٧) «حذافير الشيء: أعاليه ونواحيه» الصحاح (حذفر).

حِيْزَتْ له الدنيا بحَذافِيرِها»(١).

وأَمَّا الصفة فإنها تُجمَعُ على فِعَال، وذلك إذا كان مؤنثه فَعْلَى، نحوُ عَجْلان وعِجَال وعَطْشان وعِطَاش وغَرْثان وغِرَاث(٢)، وكذلك مؤَنثُه، جمعُوه على حذف الزائد من آخره للفرق بينه وبين الاسم، فكأَنه بعد حذف الزائد عَجْل وعَطْش، فجُمع على فِعَال، كما قالوا: خَدْل وخِدَال وصَعْب وصِعَاب(٣) كما حذفوا أَلف أُنثى فقالوا: إناث وأَلف رُبَّى فقالوا: رُبَاب للشاة القريبة العهد بالنِّتاج، قال سيبويه: «وافق فَعِيلاً وفَعِيلة وفعالة وفَعَالاً»(٤) يعني كما قدَّروا حذْفَ الزائد في هذه الكَلم وجمعوها جَمْعَ ما لا زيادةَ فيه، نحوُ كريم وكِرام وظَرِيفة وظِرَاف وجَوَاد وجِيَاد كذلك فعلوا بعَطْشان وبابِه.

وقد كسَّروه أَيضاً على فَعَالى؛ قالوا: سَكْران وسَكَارى(٥) وحَيْران وحَيَارى وخَزْيان وخَزَايا، والأَول أَكثرُ، والمؤنث كذلك: قالوا: سَكْرى وسَكَارى وخَزْيا وخَزَايا، شبَّهوا الأَلف والنون بأَلفَي التأنيث لأَنهما زائدان معاً، والأَولُ منهما حرف مدٍّ، ويؤنث كلُّ واحد منهما على لفظ مذكره، فكما قالوا: صَحْراء وصَحَارَى وعَذْراء وعَذَارَى كذلك قالوا: سَكْران وسَكَارَى وعَطْشان وعَطَاشَى، وقد ضمَّ [١٦٢/ ب] بعضهم الأَولَ من هذا الجمع فقالوا: سُكَارى وعُجَالى وغُيَارى(٦) في جمع غَيْران، كلُّه مضمومٌ، وهذا الضمُّ في جَمْعِ فَعْلان خاصة ليُعلمَ أَنه جمعُ فَعْلان وليس بجمع فَعْلاء.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وفَيْعِل يُكسر على أَفْعال وفِعَال وأَفْعِلاء، نحوُ أَمْوات وجِيَاد وأَبْيِناء، ويقال: هيِّنون وبيِّعات).

---

(١) الحديث في جامع الأصول في أحاديث الرسول: ١٠/ ١٣٥، وانظر تخريجه ثمة.

(٢) «الغَرَث: الجوع» الصحاح (غرث).

(٣) كذا قال السيرافي، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٦٤٥.

(٤) الكتاب: ٣/ ٦٤٥، بتصرف، و انظر التكملة: ١٩٤.

(٥) هي لغة بني تميم، انظر مختصر شواذ القراءات: ٣٣، والارتشاف: ٤٥٢.

(٦) ذكر سيبويه هذا عن بعضهم، انظر الكتاب: ٣/ ٦٤٥، والتكملة: ١٨٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٧٤، والممتع: ١٠٢، والارتشاف: ٤٥٣.

قال الشَّارح: اعلم أَن فَيْعِلاً من الأَبنية المختصَّة بالمعتلِّ، لا يكون مثلُه في الصحيح كما قالوا: غُزَاة ورُمَاة فجمعوا فاعِلاً منه على فُعَلَة ولا يكون مثلُه في الصحيح.

وقد ذهب بعض الكوفيين[١] إِلى أَن أصله فَعِيل ثم قُلبت إلى فَيْعِل، والقلبُ على خلاف الأَصل، ولا دليلَ عليه، فإِذا أُريد جمعُه فالبابُ فيه والكثيرُ أَن يُجمع جمْعَ السلامة لأَنه صفةٌ تدخلُ مؤَنثَه التاءُ للفرق من نحو مَيِّت ومَيِّتة وبَيِّع وبَيِّعة، وهو جارٍ مَجْرى فاعِل لأَنه على عِدَّته، وموضعُ الزيادة فيهما واحدٌ، فكما كان البابُ في فاعِل جمعَ السلامة من نحو قولك: ضارِب وضاربون وضاربة وضاربات كذلك كان الأَكثرُ في فَيْعِل جمعَ السلامة من نحو قولك: مَيِّت ومَيِّتون وهَيِّن وهَيِّنون ومَيِّتة ومَيِّتات وهَيِّنة وهَيِّنات، وفي الحديث: «المؤمنون هَيِّنون لَيِّنون»[٢].

فإِذا أُريد تكسيرُه حُمِلَ على غيره ممَّا هو على عِدَّته، فمن ذلك قولهم: مَيِّت وأَمْوات، شبَّهوه بفاعِل، فكما قالوا: شاهِد وأَشْهاد كذلك قالوا: مَيِّت وأَمْوات، جاؤوا به على حذف الزوائد، كأَنه بقي مَوْت، فقالوا: أَمْوات مثلَ سَوْط وأَسْواط وحَوْض وأَحْوَاض، والمؤَنثُ كالمذكر لا فَصْل بينهما، قالوا: مَيِّتة وأَموات كما قالوا في المذكر: مَيِّت وأَمْوات، وذلك أَنك في التكسير تحذف التاء فيصير مَيِّتاً فتجمعه على أَموات، ومثلُه قالوا: حَيٌّ وأَحياء وحَيَّة وأَحياء ونِضْو[٣] وأَنْضاء ونِضْوة وأَنْضاء، وذلك كثير، وقالوا للملك: قَيْل وأَقْوَال[٤]، وربَّما قالوا: أَقْيَال[٥]؛ بالياء وذلك من قِبَل أَن القَيْل

---

(١) هو الفراء، انظر الممتع: ٥٠١، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٧٦.
(٢) سلف الحديث: ٣/ ١٤.
(٣) «النضو بالكسر: البعير المهزول» الصحاح (نضو).
(٤) «القَيْل: الملك من ملوك حِمْيَر يقول ما يشاء» اللسان (قول).
(٥) ذكره سيبويه بالياء، و ذكره الفارسي والجوهري والأعلم والرضي بالواو، انظر الكتاب: ٣/ ٦٤٢، والتكملة: ١٨٧، والصحاح (قول)، والنكت: ١٠٣٣، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٧٦.

أَصلُه قَيِّل، وهو فَيْعِل من القول، قيل له ذلك لنفاذ قوله(١)، فمَن قال: أَقْوال جَمَعَه على الأَصل كميِّت وأَموات، ومَن قال: أَقْيَال جَمَعَه على لفظه، والوجهُ الأَوَلُ، وقالوا: كَيِّس وأَكْيَاس، والمرادُ كَيِّس على زنة فَيْعِل، يدلُّ على ذلك جمعُهم إياه [٥/ ٦٦] بالواو والنون كثيراً، ولو كان فَعْلاً لكان البابُ في جمْعِه التكسيرَ، نحوُ صَعْب وصِعَاب.

وقد كسَّروه أَيضاً على فِعَال؛ قالوا: جَيِّد وجِيَاد، وشبَّهوه بفاعِل، وقالوا: مَيِّت وأَمْوات وجَيِّد وأَجْواد، كذلك قالوا: أَجْياد كما قالوا: قائم وقِيَام ونائم ونِيَام، وكذلك قالوا: سَيِّد وسادَة كما قالوا: قائد وقادَة وحائِك وحاكَة.

وقد كسَّروه أَيضاً على أَفْعِلاء، فقالوا: هَيِّن وأَهْوِناء، وحكى الجرميُّ: جَيِّد وأَجْوداء(٢)، حملوه على فَعِيل، نحو نبي وأَنْبياء وصَفِيّ وأَصْفِياء، وقد احتجَّ الفراء بهذا الجمع(٣) على أَن أَصله فَعِيل، قال: لأَن فَعِيلاً يُجمعُ على ذلك، ولا دليل في ذلك لأَنهم قد يجمعون الشيءَ على غير بابه، أَلا تراهم قالوا: شاعِر وشُعَراء وجاهِل وجُهَلاء، وإِنما فُعَلاء بابُه فَعِيل، نحوُ كُرَماء ولُؤَماء، فكذلك ههنا، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وفَعَّال وفُعَّال وفِعِّيل ومفعول ومُفْعِل ومُفْعَل يُستغْنى فيها بالتصحيح عن التكسير، فيقال: شرابون وحُسَّانون وفِسِّيقون ومَضروبون ومُكْرِمون ومُكْرَمون).

قال الشَّارح: اعلم أَن هذه الصفات لا تكاد تُكسَّر، كأَنه استُغْني عن تكسيرها بجمع السلامة، وفَعَّال للمبالغة فأَجرَوه مُجْرى مُفَعِّل لأَنهما للمبالغة، ومُفَعِّل يجري على فَعَّل، نحوُ كسَّر فهو مُكسِّر وقطَّع فهو مُقَطِّع، وتدخله تاءُ التأْنيث، نحوُ مُكَسِّرة ومُقَطِّعة، وفَعَّال كذلك؛ تقول: شَرَّاب وشَرَّابة، فلذلك تجمعه جمعَ السلامة كما تجمع مُفَعِّلاً؛ فتقول: شَرَّابون وشَرَّابات وقَتَّالون وقَتَّالات كما تقول: مُقَتِّل ومُقَتِّلون ومُقَتِّلة

(١) كذا في النكت: ١٠٣٣، واللسان (قول).

(٢) انظر شرح الكافية الشافية: ١٨٦٢.

(٣) انظر ماسلف: ٥/ ١١٨.

ومُقَتِّلات، لم يُفعَلْ به ما فُعِل بفعُول من التكسير وإن كانا جميعاً للمبالغة، كأنهم أرادوا الفصل بينهما.

وأمَّا فُعَّال نحو حُسَّان وكُرَّام وقُرَّاء ووُضَّاء فحكمُه في الجمع حكمُ فَعَّال، يكون المذكَّر بالواو والنون والمؤنثُ بالألف والتاء، نحوُ حُسَّانون وكُرَّامون وحُسَّانات وكُرَّامات؛ لأنه مثلُه في المبالغة، وتدخل مؤنثَه التاءُ، قال الشماخ[1]:

دارُ الفتاةِ التي كُنَّا نقولُ لها ... يا ظَبْيةً عُطُلاً حُسَّانةَ الجِيدِ [٥/ ٦٧]

فكان في حكم الجاري على الفعل لذلك كما كان فَعَّال[2].

ومثلُ ذلك فِعِّيل، نحوُ فِسِّيق وشِريب وسِكِّير، فإنه يُجمعُ مذكَّره بالواو والنون ومؤنثُه بالألف والتاء لأنه مثلُ فَعَّال في المبالغة، وتدخل مؤنثَه تاءُ التأنيث، فكان كالجاري على الفعل، فلذلك كان حكمُه حكمَ جمع السلامة.

وكذلك مَفْعُول من نحو مضروب ومقتول بمنزلة فَعَّال لأنه في حكم الجاري على الفعل، وتدخلُه تاءُ التأنيث من نحو مضروبة، فلذلك كان البابُ فيه جمعَ السلامة من نحو مضروبون ومنصورون، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ﴾[3]، وقال: ﴿مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا﴾[4].

وكذلك ما جرى على الفعل من نحو مُفْعِّل ومُفَعَّل من نحو مُكسِّر ومُكسَّر، فمُكسِّر اسمُ فاعلٍ جارٍ على يُكسِّر ممَّا سُمِّي فاعلُه، ومُكْسَّر اسمُ مفعولٍ جارٍ على يُفْعَّل بناءَ ما لم يُسمَّ فاعلُه، وتدخل المؤنثَ منه تاءُ التأنيث من نحو كسَّر فهو مُكسِّر ومكسِّرة، وحُرِّك فهو مُحرَّك ومُحرَّكة[5]، فلذلك كان جمعُ مذكره بالواو والنون ومؤنثِه

---

(١) البيت في ديوانه: ١١٢، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٨٧، وبلا نسبة في التكملة: ١٩٣، والمنصف: ١/ ٢٤١، والخصائص: ٣/ ٢٦٦، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٦٠.

(٢) انظر فيما سلف الكتاب: ٣/ ٣٤٠-٣٤٢، والتكملة: ١٩٣.

(٣) الصافات: ٣٧/ ١٧٢.

(٤) الأحزاب: ٣٣/ ٦١.

(٥) من قوله: «من نحو كسر ..» إلى قوله: «ومحركة» سقط من ط، ر.

بالألف والتاء، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (وقد قيل: عَوَارِير ومَلَاعِين ومَشَائِيم ومَيَاسِير ومَفَاطِير ومَنَاكِير ومَطَافِيل ومَشَادِن).

قال الشَّارح: [١٦٣/ أ] قد شذَّ من ذلك أَشياءُ فجاءت مكسَّرة، وذلك يُحفَظ ولا يُقاسُ عليه، فمن ذلك قولُهم: عُوَّار وعَوَارِير للجَبان، أَجْرَوه مُجْرى الأَسماء لأَنهم لا يقولون للمرأة: عُوَّارة؛ لأَن الشجاعة والجُبْن من أَوصاف الرِّجال لحضورهم الحربَ وكثرةِ لقائهم الأَعداء[١]، قال الأَعشى[٢]:

غَيْرُ مِيْلٍ ولا عَوَاوِيرَ في الهَيْـ ـجَا ولا عُزَّلٍ ولا أَكْفالِ [٥/ ٦٨]

فهذا شاذٌّ في فُعَّال، وقالوا: مَلَاعِين، كسَّروا ملعوناً، كأَنهم شبَّهوه بالاسم ممَّا هو على خمسة أَحرف ورابعُه حرفُ مَدٍّ ولِين من نحو بُهْلول[٣] وبَهَالِيل ومَغْرُود ومَغَارِيد، وهو ضربٌ من الكمأة، ومثلُه مَشْؤُوم ومَشَائِيم، قال الشاعر[٤]:

مَشَائِيمُ ليسُوا مُصْلِحينَ عَشيرةً ولا ناعِبٍ إِلَّا ببَيْنٍ غُرابُها

وقالوا: مَيْمون ومَيَامِين ومَكْسور ومَكَاسير ومسلوخة ومَسَالِيخ، كلُّه على التشبيه بالاسم، وهذا شاذٌّ في مفعول، وقالوا: مُفْطِر ومَفَاطير ومُنْكِر ومَنَاكِير ومُوْسر ومَيَاسِير ومُطْفِل ومَطافِل ومُشْدِن ومَشَادِن.

فهذه الأَسماءُ مكسرة، فما كان جارياً على الفعل بمعنى الفاعل فمُفْطِر من أَفْطَر يُفْطِر فهو مُفْطِر، وقالوا في الجمع: مَفَاطِير، ومُنْكِر فاعلٌ من أَنْكَرَ فهو مُنْكِر، والجمع مَنَاكِير،

---

(١) كذا قال وعلل الأعلم في النكت: ١٠٣٢، وانظر الكتاب: ٣/ ٦٤١.

(٢) البيت في ديوانه: ٤٧، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٨٨، وبلا نسبة في التكملة: ١٩٣.

والمِيل: جمع أَميل، وهو الذي لا يثبت على الفرس، والعُزَّل: جمع أَعزل وهو الذي لا سلاح معه، والأكفال: جمع كِفل وهو الذي لا يثبت على ظهور الخيل.

(٣) «البُهْلُول من الرجال: الضحَّاك» الصحاح (بهل).

(٤) سلف البيت: ٢/ ١٢٦- ١٢٧.

ومُوْسِر من اليُسر، والواو فيه منقلبةٌ عن الياء لسكونها وانْضمام ما قبلها، ولذلك عادت إلى الياء في الجمع، نحوُ مَيَاسِير لتحرُّكها وزَوال الضمَّة قبلها، والياءُ فيها مُطِلَّةٌ على حدِّها في خاتِم وخَوَاتيم، وقالوا: مُطْفِل ومَطَافِل ومُشْدِن ومَشَادِن، وربما قالوا: مَطافِيل ومَشَادِين على غير القياس[1]، والمطْفِلُ: الأُم معها طفلٌ، والمشْدِنُ: الظبية التي شَدَن خِشْفُها، أَي قَوِيَ واسْتغْنى عن أُمه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وكلُّ ثلاثيٍّ فيه زيادةٌ للإِلحاق بالرباعيِّ كجَدْول وكَوْكَب وعِثْيَر أَو لغير الإلحاق وليست بمدَّة كأَجْدَل، وتَنْضُب ومِدْعَس فجمعُه على مثال جَمْع الرباعيِّ، تقول: جَدَاوِل وأَجادِل وتَنَاضِب ومَدَاعِس).

قال الشَّارح: إِذا أُلحق بناءٌ ببناء صار حكمُ الفرع الملحَق كحكم الأَصل الملحَق به، فالثلاثي إِذا زِيدَ فيه ما يُلحِقُه بالأَربعة صار حكمُه حكمَ الأَربعة، تجمعُه[2] كجمعِه، فتفتحُ أَوله وتزيدُ فيه أَلفاً ثالثةً وتَكسر ما بعدها كما تفعلُ بجَعَافِر وزَبَارِج، فتقول في جَدْول: جَدَاول وفي كَوْكب: كَواكِب؛ لأَن جدولاً وكوكباً الواوُ فيهما زائدة؛ لأَنها لا تكون أَصلاً مع ثلاثة أَحرفٍ أَصول، فهما ملحَقان بجعفر.

وعِثْيَر[3] ثلاثي، والياءُ فيه زائدة لَمَا ذكرناه، فهو ملحَقٌ بدِرْهَم وهِجْرَع، فكما تقول: جَعَافِر ودَرَاهِم فكذلك تقول: جَدَاوِل وكَوَاكِب وعَثَاير، لأَنه قد صار في الحكم رباعياً.

فإِنْ كانت الزيادة فيه لغير الإلحاق ولم تكن مدَّةً كأَجْدَل وتَنْضُب ومِدْعَس فأَجْدَل ثلاثيٌّ والهمزةُ في أَوله زائدةٌ لأَن الهمزة لا تكون في أَول بنات الثلاثة إلَّا زائدةً، فالبناءُ وإِن كان على زِنة جَعْفَر فليس المرادُ من الهمزة الإِلحاقَ، إِنما ذلك شيءٌ حصَلَ بحكم الاتِّفاق من غير أَنْ يكون مقصوداً إِليه.

إِلَّا أَنَّ الزيادة لـمَّا لم تكن من حروف المدِّ واللِّين جرى مَجْرى الملحق لأَن الملحَقَ تكثيرٌ

---

(١) انظر التكملة: ١٩٢، والصحاح (طفل).

(٢) في ط، ر: «فجمعه».

(٣) «العِثْيَر» بتسكين الثاء: الغبار» الصحاح (عثر).

كما أَن هذه الحروفَ كذلك، وليست حروفُ المدِّ كذلك لأَنها تجري مَجْرى الحركات [٥/ ٦٩] المشبَعَة عمَّا قبلها، فلا تُعْتَدُّ مكثِّرةً لغيرها، فلذلك تجمعُها جَمْعَ الملحَقِ، فتقول: في أَجْدَل وهو الصَّقر: أَجَادِل، فتفتحُ أَوله وتزيده أَلفاً ثالثةً وتكسِر ما بعدها كما تفعل في الرباعي والملحَقِ به؛ لأَنه قد صار على عِدَّته.

وتقول: تَنْضُب وتَنَاضِب، والتَّنْضُب: شجر يُتَّخذ منه السهامُ[١]، وهو من الثلاثة، والتاءُ في أَوله زائدة لأَنه ليس في الأَسماء مثلُ جَعْفُر؛ بضم الفاء ولأَنه من الشيء الناضِب، وهو البعيدُ، كأَنه قيل له ذلك لِعظَمه كما قيل لنظيره شَوْحَط وهو من شَحِطَ[٢]، وقالوا: مِدْعَس ومَدَاعِس، والمِدْعَس: الرمح الأَصَمُّ، والميمُ فيه زائدة لأَنها لا تكون في أَول بنات الثلاثة إِلَّا زائدةً، وكأَنه من الدَّعْس وهو الطَّعْن لأَن الرمح آلة الطعن[٣].

قال صاحب الكتاب: (وتَلْحَقُ بآخره التاءُ إِذا كان أَعجميَّاً أَوْ منسوباً كجُوَارِبة وأَشاعِثَة)[٤].

قال الشَّارح: إِذا كان الاسم رباعياً أَعجمياً أَوْ منسوباً فإِنه يُجمعُ على ما تقدَّم من جمع الرباعيِّ، إِلَّا أَنك تُلحِقُ جمعَه الهاءَ في الأَكثر، قالوا: مُوْزَج ومَوَازِجة[٥] وجَوْرَب وجَوَارِبة[٦]، وكلاهما فارسيٌّ مُعرَّب، ودخلت الهاءُ لتأكيد تأْنيث الجمع لأَنه مكسَّر على حدِّ دخولها في حَجَر وحِجَارة وذَكَر وذِكَارَة وللإِيذان بالعُجْمة فيها، ومثلُه: كِيْلَجَة

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٦١٣، ٤/ ٢٥٢، والسيرافي: ٦٢٦، ٦٤٨، والنكت: ١١٨٨.

(٢) «شحِط المزار، أي بعُد، والشَّوْحَط: ضرب من شجر الجبال تتخذ منه القسي» الصحاح (شحط)، وانظر النكت: ١١٨٧.

(٣) انظر الصحاح واللسان (دعس).

(٤) بعدها في المفصل: ١٩٦ «وسيابجة» وسيأتي الكلامه عليه.

(٥) «المُوزَج: الخفّ، فارسي معرّب» المعرب: ٣١١.

(٦) «الجورب: أعجمي معرب» المعرب: ١٠١، ٢٨٣.

وكَيَالِجَة لِكَيْال[1] وطَيْلَسان وطَيَالِسة[2]، ونظيرُ ذلك من العربي صَيْقَل وصَياقِلَة وصَيْرَف وصَيَارِفة ومَلَاك ومَلَائِكة.

وربَّما حذفوا التاء تشبيهاً بالعربيِّ، قالوا: جَوَارِب وكَيالِج، كأنهم شبَّهوه بصَوَامِع وكَوَاكِب، وقالوا: المناذِرَة والمسَامِعَة والسَّبابجة[3] والمهَالِبة والأَحَامِرة والأَزارِقة، فواحدُ المناذرة مُنْذِرِيٌّ منسوبٌ إلى المُنذر بن ماء السماء، وواحد المسَامِعة مِسْمَعِيٌّ منسوب إلى مِسْمَع[4]، وأما السبابجة[5] فجمعٌ، والواحد سَبِيجيّ[6]؛ فارسيٌّ معرَّب، وهم قوم من السِّنْد بالبصرة، كانوا جَلاوِزةَ وحُرَّاسَ السجن[7]، ومثلُه البَرَابِرة، الواحد بَرْبَرِيٌّ، والمَهالِبة منسوب إلى المُهلَّب بن أَبي صُفْرَة، الواحد مُهَلَّبيّ، والأَحَامِرة والأَزارِقة الواحدُ منهما أَحْمَرِيٌّ وأَزْرقيٌّ، والهاء في هذا الجمع تحتَمل أَمرين[8]:

أَحدُهما: أَن تكون لتأكيد تأنيث الجمع لأَنه مُكسَّر.

والآخرُ: أَن تكون بدلاً من ياءَي النَّسَب، كما أَبدلوا الياءَ من المحذوف في سَفَاريج ونحوِه، وذلك أَنهم حذفوا ياءَي النَّسب ثم جمعوا منذراً على مَنَاذِر لأَنه رُباعيٌّ، [١٦٣/ ب] وأَدخلوا الهاءَ عوضاً من المحذوف، وكذلك مِسْمَع وسَبيج[9]، فأَما

---

(١) انظر الصحاح (كلج)، والمعرب: ٢٤٢.

(٢) انظر المعرب: ٢٢٧.

(٣) في ط: «السيابجة» تصحيف، والصواب بالباء لا بالياء، انظر المذكر والمؤنث للمبرد: ٨٠-٨١، وتهذيب اللغة: ١٠/ ٥٩٨، والمعرب: ١٨٣-١٩٦، [وتعليق الشيخ أحمد محمد شاكر]، والصحاح واللسان (سبج).

(٤) هو مِسْمَع بن شيبان، انظر الاشتقاق: ٣٥٥.

(٥) في ط، ر: «السيابجة» تصحيف.

(٦) في ط، ر: «سيبجي» تصحيف.

(٧) كذا في الصحاح (سبج)، والمعرب: ١٨٣.

(٨) ذكر الأعلم هذين الأمرين في النكت: ١٠٢٣.

(٩) في ط: «سيبج» تصحيف.

مُهلَّب فاللامُ فيه مضاعَفةٌ، فحذفوا أَحد اللَّامين فبقي مُهَلَّب رباعيًّا، فجمعوه جمعَ الرباعيّ، وكذلك أحمر وأَزرق، جمعوهما جمعَ الأَسماء لـمَّا لم يريدوا فيهما الصفة، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (والرباعيُّ إِذا لحِقَه حرفُ لِيْن رابعٌ جُمع على فَعَالِيل كقَنَادِيل وسَرَادِيح، وكذلك ما كان من الثلاثي ملحَقاً به كقَرَاوِيح وقَرَاطِيط، وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادةٌ غيرُ مَدَّةٍ كمصابيح وأَنَاعِيم ويَرَابِيع وكَلَالِيب).

قال الشَّارح: إِذا وقع حرفُ المدِّ رابعاً مع أَربعة أَحرف أُصول، نحوُ سِرداح، وهي الناقة الكثيرة اللحم، وقِنْديل وجُرْموق، وهو ما يُلبَس فوق الخُفِّ[١] فإِنَّ تكسيرَها على فَعَالِيل، نحوُ سرادِيح وقَنَادِيل وجَرَامِيق، فلا تحذِفُ حرفَ المدِّ بل تقلِبُه إِلى الياء إِن لم يَكُنْها لسكونه وانكسار ما قبله، ولا تحذفه لأَنه موضع يثبُتُ فيه حرفُ المدِّ، ألا ترى أَنك تقول في تكسير سفرجل: سَفَارِيج وفي فرزدق: فَرَازِيد، وإِذا كنت تزيد حرف المدِّ هنا بعد أَنْ لم يكن ولا تَقْدَحُ في بناء التكسير فلأَنْ تُقِرَّه إِذا كان معك أَوْلَى، إِذ لا تحذفُ شيئاً وأَنت تجدُ من الحذف بُدّاً.

وأَما ما أُلحقَ من الثلاثي ببنات الأَربعة فإِنَّ جمعه كذلك أَيضاً، نحو قِرْوَاح [٥/ ٧٠] وقَرَاوِيح[٢] وقُرْطاط وقَرَاطِيط، كما كان جمع جَدْول وعِثْيَر كجمع جَعْفَر ودِرْهَم، والقِرْواح: الناقة الطويلة القوائم.

قيل لأَعرابي[٣]: ما القِرْواحُ؟ قال: التي كأَنها تمشي على أَرْماح، فالواو[٤] والأَلف فيه زائدتان، كأَنه من قَرَحَ الفَرَسُ، والقُرْطاط: البَرْذَعَة، وأَصلُه قُرْط، وإِحدى الطاءَيْن زائدة للإِلحاق ببنات الأربعة، ثم زِيدَ فيها أَلفٌ رابعة فصار بمنزلة أَربعة أَحرف أَصلية

(١) انظر ما سلف: ٥/ ١١٦.
(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٦١٣.
(٣) القائل هو أبوحاتم السجستاني والأصمعي، انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: ٥٩، والصحاح (قرح)، وسفر السعادة: ٤٢١، واللسان (قرح).
(٤) في ط، ر: «قالوا: الواو».

زِيد فيها أَلف رابعة، نحوُ سِرداح[(١)] وحِذْبار، وهي الناقة المهزولة[(٢)]، فلذلك تجمعه كالأَصل، فأَما قولُ الشاعر[(٣)]:

أَدِينُ وما دَيْني عليكُم[(٤)] بمَغْرَمٍ ولكنْ على الشُّمِّ الجِلادِ القَرَاوِحِ

فإِنّما[(٥)] قال: القَرَاوح على حدِّ قول[(٦)] الآخر[(٧)]:

وكَحَّل العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ

كأَنه حذف الياءَ تخفيفاً، وصِحَّةُ الواو تدلُّ على ذلك.

وكذلك ما كان فيه زيادةٌ غيرُ مدَّة، فيصيرُ بها أَربعةً وإِن لم تكن للإلحاق، نحوُ مِصْباح وأَنْعام ويَرْبُوع وكَلُّوب، فإِنه يُجمعُ على مثل جمع الملحَق، نحوُ مَصابِيح وأَناعِيم ويَرَابِيع وكَلَالِيب، لأَنه على عِدَّته، ولا اعْتبارَ باختلاف حركاته، فمِصْباح مِفْعال من الصُّبْح، والميمُ زائدة في أَوله، وليست من حروف المدِّ واللِّين، والأَلفُ زائدة، وهي من حروف المدِّ واللِّين، وأَنعام جمعُ نَعَم جَمْعَ قلَّة، وهذا البناء قد يجمَعُ إِذا أُريد الكثرة نحوُ أَنَاعِيم وأَقَاوِيل، واليَرْبوع: دُوَيِّبة تُشبه الجِرْذ مكحَّل بَريٌّ تأْكله العرب[(٨)]، والياءُ في أَوله

---

(١) هي الناقة الطويلة، اللسان (سردح).

(٢) انظر الصحاح (حذبر).

(٣) هو سويد بن الصامت الأنصاري كما في الاقتضاب: ٣٧٥، والصحاح (قرح)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: ٢٧٦، واللسان (جلد) (قرح)، والبيت بلا نسبة في سفر السعادة: ٤٢١.

(٤) في ط، ر: «عليك»، والشاعر يخاطب قومه، انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٥) في ط، ر: «وإنما» خطأ.

(٦) في ط: «قوله».

(٧) هو جندل بن المثنى الطُّهوي كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٤٢٨، و شرح شواهد الإيضاح: ٦٣١، وشرح شواهد الشافية: ٣٧٤، ونسب ابن جني وابن عصفور البيت إلى العجاج، وليس في ديوانه، انظر الخصائص: ٣/ ٣٢٩، وضرائر الشعر: ١٣١، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٤/ ٣٧٠، والمنصف: ٢/ ٤٩، ٣/ ٥٠، والتكملة: ٢٥٨، ٢٦٢، والخصائص: ١/ ١٩٦.

والعَواور جمع عُوَّار وهو وجع العين، وقوله: كحَّل، أي جعله بدل الكحل.

(٨) نظر السيرافي: ٦٢٦، وسفر السعادة: ٥٠٦.

زائدة والواو أَيضاً زائدة وهي رابعة، وكَلُّوب فَعُّول إِحدى اللَّامين زائدةٌ كأَنه من [٥/ ٧١] الكَلْب، وهو مسمار مُعْوَجٌّ يعلَّق عليه المسافرُ أَداته، والكَلُّوب الكُلَّاب فهو المِنْشال، فاعرِفْه[١].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويقع الاسمُ المفردُ على الجنس ثم يميَّزُ منه واحدُه بالتاء، وذلك نحوُ تَمْر وتَمْرة وحَنْظَل وحَنْظَلة وبِطِّيخ وبطِّيخة وسَفَرْجَل وسَفَرْجَلة، وإنما يكثر هذا في الأَشياء المخلوقة دون المصنوعة، ونحوُ سَفِين وسَفِينة ولَبِنٌ ولَبِنَةٌ وقَلَنْسٍ وقَلَنْسُوة ليس بقياس، وعكسُ تَمْر وتَمْرة كَمأَة وكَمْءٌ وجَبْأَة وجَبْء).

قال الشَّارح: اعلم أَن هذا الضرب من الأَسماء التي يُمَيَّز فيها الواحد بالتاء من نحو شَعِيرة وشَعِير وتَمْرة وتَمْر إِنما هو عندنا[٢] اسم مفردٌ واقع على الجنس كما يقع على الواحد، وليس بتكسير على الحقيقة، وإِن اسْتُفيد منه الكثرةُ لأَن استفادَة الكثرة ليست من اللفظ، إِنما هي من مدلوله، إِذ كان دالًّا على الجنس، والجنسُ يفيد الكثرة، والكوفيون يزعمون أَنه جمعٌ كُسِّر عليه الواحد[٣]، ويؤَيد ما ذكرناه أَمران:

أَحدُهما: أَنه لو كان جمعاً لكان بينه وبين واحده فرقٌ إِمَّا بالحروف وإِمَّا بالحركات، فلمَّا أَتى الواحد على صورته لم يُفرق بينهما بحركة ولا غيرِها دلَّ على ما ذكرناه، وأَما التاءُ فبمنزلة اسم ضُمَّ إِلى اسم، فلا يدلُّ سقوطُها على التكسير.

الأَمر الثاني: أَنه يُوصَف بالواحد المذكَّر من نحو قوله تعالى: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ﴾[٤]، وأَنت لا تقول: مررتُ برجال قائمٍ، فدلَّ ذلك على ما قلناه.

---

(١) انظر الصحاح (كلب).

(٢) أي البصريين، انظر الكتاب: ٣/ ٥٨٢، والمقتضب: ٢/ ٢٠٧، والأصول: ٢/ ٤٤٢، والتكملة: ١٢٢، والنكت: ١٠٠١_١٠٠٢.

(٣) الفراء هو القائل بهذا، انظر المذكر والمؤنث له: ٩٠-٩١، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٢/ ١٤٢، والتكملة: ١٢٢، والمخصص: ١٦/ ١٠٠، والنكت: ١٠٠١-١٠٠٢، والارتشاف: ٤٠٣، وردَّ الرضي على الكوفيين في شرح الشافية له: ٢/ ١٩٤-١٩٥.

(٤) القمر: ٥٤/ ٢٠.

فإن قيل: فقد قال: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٍ خَاوِيَةٖ﴾(١) فأنّث، وقال: ﴿وَٱلنَّخۡلَ بَاسِقَٰتٖ﴾(٢) والحالُ كالوصف، وقال سبحانه: ﴿ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾(٣) فوصَفَه بالجمع، فهلَّا دلَّ ذلك على أنه جمعٌ لأَن المفرد المذكَّر لا يوصَف بالجمع؟

قيل: إنّ ذلك جاء على المعنى، لأَن معنى الجنس العمومُ والكثرةُ، والحملُ على المعنى كثيرٌ، ويدلُّ على ذلك إجماعُهم على تصغيره على لفظه، نحوُ تُمَيْر وشُعَيْر، ولو كان مكسراً لرُدَّ في التصغير إلى الواحد وجُمِعَ بالألف والتاء من نحو تُمَيْرات وشُعَيْرات، فلمَّا لم يُرَدَّ هنا إلى الواحد دلَّ على ما قلناه.

ولا يكون في الغالب إلَّا فيما كان مخلوقاً لله تعالى غيرَ مصنوع، نحوُ تَمْرة وتَمْر وطَلْحَة وطَلْح(٤) وبُرَّة وبُرٌّ، وذلك لأَنه جنس يخْلُقُه الله جُمْلةً، فالجُمْلةُ فيه مقدَّمةٌ على الواحد، وليس كالمصنوعات التي الواحدُ فيها مقدَّمٌ على الجُملة(٥)، فإذا أُرِيد تمييزُ الواحد مُيِّزَ حينئذ بالتاء، من نحو تَمْرة وطَلْحة، ونظيرُ ذلك المصادر(٦) من نحو الضربِ والأَكْل، فإنه جنس للأفعال دالٌّ على الكثرة، فإذا أَدْخلوا الهاءَ وقالوا: ضَرْبة وأَكْلة صار محدوداً ودلَّ على المرة الواحدة، كذلك ههنا.

فأَما قولُهم: سفينة وسَفِين ولَبِنة ولَبِن وقَلَنْسُوة وقَلَنْسٍ فمُشبَّهٌ بما تقدَّم من المخلوقات، والقياسُ فيما كان من ذلك التكسيرُ، نحوُ قَصْعة وقِصاع وجَفْنَة وجِفان، وربَّما شبَّهوا المخلوقات بالمصنوعات فكسروها، وقالوا: طَلْحة وطِلَاح وسَخْلَة وسِخَال وصَخْرة وصُخُور.

---

(١) الحاقة: ٦٩/ ٧.

(٢) ق: ٥٠/ ١٠.

(٣) الرعد: ١٣/ ١٢.

(٤) «الطلح: شجر عظام من شجر العضاه» الصحاح (طلح)، وانظر النبات للأصمعي: ٢٣، ٢٥، وجاء قليل منه في المصنوعات، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٠٠.

(٥) كذا في النكت: ١٠٠١-١٠٠٢.

(٦) في ط، ر: «المصدر».

فأَما الكَمْأة والجَبْأَةُ وهو ضربٌ من الكَمْأَة أَيضاً فعكسُ هذا الجمع، وهو من[1] نادر الجمع لأَن الكثير أَن يكون ما فيه التاء للواحد نحو تَمْرة وطَلْحة، وما سقطت منه للجمع نحوُ تَمْر وطَلْح، وهذا إِذا كان فيه التاء كان للجمع، [١٦٤ / أ] وإِذا كان عارياً منها فهو للواحد، ووجهُه أَن التاء قد تلحَقُ الجمعَ لتأْكيد تأْنيث الجمع من نحو حِجَارة وذُكُورة، فتدرَّجوا في ذلك إِلى أَنْ جعلوها للجمع أَلبتَّة، وربَّما كُسِّر على القياس فقالوا جَبْأة؛ على حَدِّ فَقْع وفَقْعَة، وقالوا: كَمْؤ ككَلْب وأَكْلُب[2]، قال[3]:

ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعَسَاقِلا

فكسَّر على أَكْمُؤ، فاعرفْه. [٥/ ٧٢]

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد يجيءُ الجمعُ مبنياً على غير واحده المستعمَل، وذلك نحوُ أَرَاهِط وأَباطِيل وأَحَادِيث وأَعَارِيض وأَقَاطِيع وأَهَالٍ ولَيَالٍ وحَمِير وأَمْكُن).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّهم قد كسَّروا شيئاً من الأَسماء لا على الواحد المستعمَل، بل تخيَّلوا[4] لفظاً آخر مرادِفاً له، فكسَّروه على ما لم يستعمَلْ، فمن ذلك رَهْط وأَرَاهِط، قال الشاعر[5]:

يا بُؤْسَ للحَرْبِ التي وضعَتْ أَرَاهِطَ فاسْتراحُوا [٥/ ٧٣]

---

(١) سقط من ط، ر: «من».

(٢) حكاه أبو زيد، انظر نوادره: ٥١٤، والتكملة: ١٢٤، والمخصص: ١٦/ ١٠١.

(٣) عجز البيت:

ولقد نَهَيْتُكَ عن بنات الأَوْبَرِ»

والبيت بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٤٨، ومجالس ثعلب: ٥٥٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ١٣، والمنصف: ٣/ ١٣٤، والخصائص: ٣/ ٥٨، والإنصاف: ٣١٨، والعيني: ١/ ٤٩٨.
والعساقل جمع عسقول وهو ضرب من الكمأة، وحذفت الياء من عساقل ضرورة، وبنات الأوبر: كمأة صغار.

(٤) في ط، ر: «تحمَّلوا».

(٥) سلف البيت: ٢/ ٢٤٧.

وليس القياسُ في رَهْط أن يُجمَع على أَرَاهِط؛ لأَن هذا البناء من جموع الرباعي وما كان على عِدَّته، نحو جَعْفَر وجَعَافِر وجَدْوَل وجَدَاوِل وأَرْنَب وأَرانِب، ورَهْط ثلاثيٌّ فلا يُجمَع عليه، فكأَنهم حين قالوا: أَرَاهِط جمعوا أَرْهُطاً في معنى رَهْط وإِن لم يُستعمَل، وليس أَرْهُط بجمع رَهْطٍ، إِذ لو كان كذلك لم يكن شاذاً، ويدلُّ على ذلك أَنَّ الشاعر قد جاء به لـمَّا احتاج إِليه، قال(١):

وفاضِحٍ مُفْتَضِحٍ في أَرْهُطِهْ
مِنْ أَرْفَعِ الوادِي ولَا مِن بُعْثُطِهْ

ومن ذلك قالوا: باطِل وأَباطِيل، وليس قياسُ جمْع فاعِل على ذلك، وإِنما قياسُ ذلك: بَوَاطِل مثلُ كاهِل وكَواهِل وجائِز وجَوَائِز، فكأَنهم جمعوا إِبْطِيلاً وإِبْطالاً في معنى باطل وإِنْ لم يُستعمل(٢).

ومن ذلك أَحادِيث وأَعارِيض في جمع حَديث وعَرُوض، والحديثُ: الخبر، وهو جنس يقع على القليل والكثير، وقد جمَعوه على أَحاديث، والعَروض: ميزان الشِّعر، وهي مؤنثة لا تُجمع لأَنها كالجنس يقع على القليل والكثير، والعَرُوض أَيضاً اسم لآخر جزء في النصف الأَول من البيت، ويُجمع على أَعارِيض على غير قياس، كأَنهم جمعوا إِعْرِيضاً(٣) في معنى عَرُوض ولم يُستعمَلْ، والقياسُ حَدَائِث وعَرَائِض؛ على حَدِّ قَلُوص وقَلَائِص وسَفِينة وسَفَائِن، إِلَّا أَنهم قالوا: أَحاديث، وكأَنهم جمعوا أُحْدوثة في معنى الحديث وإِن لم يُستعمَل؛ قال الفراء: وهو جمعُ أُحْدُوثة، واستُعملَ في الحديث(٤)،

---

(١) البيت الأول في شرح شواهد الشافية: ١٥٢، واللسان (رهط) بلا نسبة، قوله: «وفاضح مفتضح» أي «كاشف عيب رهطه ومنكشف عيبه في رهطه» شرح شواهد الشافية: ١٥٥.
(٢) كذا قال سيبويه والفارسي، انظر الكتاب: ٣/ ٦١٦، والتكملة: ١٧٤، والارتشاف: ٤٦٧.
(٣) كلام ابن يعيش هنا مماثل لكلام الجوهري في الصحاح (عرض).
(٤) كذا نقل الجوهري وابن منظور وأبو حيان عن الفراء، انظر الصحاح واللسان (حدث) والارتشاف: ٤٦٧-٤٦٨.

والفرق بين الحديث والأُحْدُوثة أَنَّ الحديث اللفظُ، والأُحدوثةُ المعنى المتحدَّث به[١]، فكذلك أَعَارِيض مثلُه.

وقالوا: قَطِيع للطائفة من البقر والغنم، والجمعُ أَقَاطِيع؛ على غير قياس، جاؤوا به على ما لم يُستعمَل، وهو إِقْطِيع[٢]، والقياسُ قَطَائِع لكنَّه لم يُستعمَل، وقالوا: أَهل وآهالٌ على غير قياس، كأَنهم جمعوا أَهْلاة، ولم يُستعمَلْ، ولو جُمِعَ على القياس لقيل: إِهال على زنة فِعَال ككَعْب وكِعَاب، وقد جاء في الشعر آهال مثلُ فَرْخ وأَفْراخ، وأَنشد الأَخفش[٣]:

وبَلْدةٍ ما الإِنْسُ من آهَالِها

ومثلُه ليلة وليالٍ، جاء على غير واحده لأَن ليلة ثلاثيٌّ ولَيالٍ جمعُ رباعيّ، كأَنه جمع لَيْلاة، وربَّما قالوه، قال الشاعر[٤]:

في كُلِّ ما يومٍ وكلِّ لَيْلاه

وقالوا في التصغير لُيَيْلِية فصغَّروه على لَيْلاة كما جاء عليه في الجمع.

وقد [٥/ ٧٤] جمعوا ما كان على أَربعة أَحرف جمعَ الثلاثي كما جمعُوا الثلاثيّ جَمْعَ الرباعيِّ، فقالوا: حِمَار وحَمِير[٥]، كأَنَّهم قدَّروا حماراً على حَمْر ثم جمعوه على فَعِيل مثل كَلْب وكَلِيب وعَبْد وعَبِيد، ومثلُه قولُهم في صاحب: أَصْحاب وفي طائر: أَطْيار، كأَنهم

(١) انظر الصحاح واللسان (حدث).

(٢) كلام ابن يعيش هنا مماثل لما قاله الجوهري في الصحاح (قطع).

(٣) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش: ١٧٠، وهو من إنشاده في الصحاح (أهل)، وأنشد ابن منظور البيت عن الجوهري، انظر اللسان (أهل).

(٤) البيت بلا نسبة في الخصائص: ١/ ٢٦٨، وشرح شواهد الإيضاح: ٤١١، والمخصص: ٩/ ٤٤، وشرح شواهد الشافية: ١٠٢، واللسان (ليل)، والرواية فيها جميعاً: «في كل يوم ما وكل ليلاه».

(٥) «حمير» عند سيبويه من صيغ الجموع، وعند غيره اسم جمع، انظر الكتاب: ٣/ ٦١٧، والنكت: ١٠٢١، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٠٦.

قدَّروه صَحْباً وطَيْراً، ثمَّ كسَّروه على أَفْعال، وقالوا: مَكَان وهو فَعَال، يدلُّ على ذلك قولُهم: أَمْكِنة، وكسَّروه على أَمْكُن[١]، كأَنه جَمْعُ مَكْن؛ بحذف الألف لأَنا لا نعلم فَعَالاً أَوْ فُعَالاً أَو فِعالاً يُجمع على أَفْعُل إِلَّا إِذا كان مؤَنثاً نحو عُقَاب وأَعْقُب، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويُجمعُ الجمعُ فيقال: في كلِّ أَفْعُل وأَفْعِلة: أَفاعِل، وفي كلِّ أَفْعال أَفاعِيل، نحوُ أَكالِب وأَساوِر وأَناعِيم، وقالوا: جَمَائِل وجِمَالات ورِجَالات[٢] وكلابات وبُيوتات وحُمُرات وجُزُرات وطُرُقات ومُعُنات وعُوْذات ودُوْرَات ومَصارِين وحَشَاشِين).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ جَمْعَ الجمع ليس بقياس، فلا يُجمعُ كلُّ جمع، وإنما يوقف عندما جمعوه[٣] من ذلك ولا يُتجاوزُ إلى غيره، وذلك لأَن الغرَض من الجمع الدلالةُ على الكثرة، وذلك يحصُل بلفظ الجمع، فلم يكن بنا حاجةٌ إلى جمع ثانٍ؛ قال سيبويه: «اعلمْ أَنه ليس كلُّ جمع يُجمَع كما أَنه ليس كلُّ مصدر يُجمع كالأَشْغال والحُلوم»[٤]، وقال أَبو عمر الجَرْمي: «لو قلنا في أَفْلُس أَفَالِس وفي أَكْلُب أَكَالِب وفي أَدْلٍ أَدَالٍ لم يجُز»[٥]، فإذاً جَمْعُ الجمع شاذٌّ[٦].

وأَمَّا قول صاحب الكتاب: «فيقال في كلِّ أَفْعُل وأَفْعِلة أَفاعِل وفي كلِّ أَفْعال أَفاعِيل» فتسمُّحٌ في العبارة، والصوابُ ما ذكرناه، وإنما يجمعون الجمع إذا أَرادوا المبالغة

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٦١٧.

(٢) في ط: «ورجلات» تحريف.

(٣) مذهب سيبويه والجرمي والسيرافي والفارسي وابن الحاجب وابن عصفور أن جمع الجمع لا ينقاس، وما ورد منه كثير في جمع القلة، قليل في جمع الكثرة، انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٢٥، وزد المخصص: ١/ ١١٧، والنكت: ١٠٢١-١٠٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٥٤٣، والمساعد: ٣/ ٤٨٦-٤٨٧.

(٤) الكتاب: ٣/ ٦١٩، وفيه: «كالأشغال والعقول والحلوم».

(٥) انظر مذهب الجرمي في المخصص: ١/ ١١٧، والارتشاف: ٤٧٤.

(٦) انظر في هذا شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٤/ ١٨٨٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٠٨، والارتشاف: ٤٧٤.

في التكثير والإيذانَ بالضروب المختلفة من ذلك النوع على تشبيه لفظ الجمع بالواحد.

وقد جاء ذلك في جمع القِلّة وفي جمع الكثرة، وهو في جمع القِلة أسهلُ لدِلالته على القِلة، فإذا أُريد الكثير جمعوه ثانياً، فأَما مجيئُه في جمع القِلة أَفْعُل وأَفْعِلة وأَفْعال، فمن ذلك قولُهم: أَيدٍ وأَيادٍ وأَوْطُب وأَوَاطِب، فاليد التي هي الجارحة تُجمَع على أَيْدٍ؛ قال الله تعالى: ﴿فَاقْطَعُوٓا أَيْدِيَهُمَا﴾(١) وقال: ﴿لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾(٢) وقال: ﴿أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾(٣)، جمعُوا يَداً على أَفْعُل، وهو من أَمثلة أقلّ العدد لـمَّا كان واحده فَعْلاً(٤) والدالُ التي هي عين الفعل [١٦٤/ ب] وإِن كانت مكسورة فأَصلُها الضمُّ كما أَنها في كَلْب وأَكْلُب وكَعْب وأَكْعُب كذلك، وإِنما عَدَلوا إِلى الكسر لتصحَّ الياء، إِذ لو بقيت الضمة قبل الياء لانقلبت واواً، وكنتَ تَصير إِلى بناء ليس مثلُه في الأَسماء، ويُجمع الأَيدي على أَيادٍ، قال الراجز(٥):

قُطْـــنٌ سُـــخامٌ بأَيـــادي غُـــزَّلِ

قال الجرميُّ: «سمعت أَبا عبيدة يقول: سمعت أَبا عمرو يقول: إِذا أَرادوا المعروف قالوا: له عندي أَيادٍ، وإِذا أَرادوا جَمْعَ اليد قالوا: أَيْدٍ، فذكرت ذلك لأَبي الخطاب، قال: أَلم يسمع أَبو عمرو قولَ عَدِيٍّ(٦):

---

(١) المائدة: ٥/ ٣٨، وفي ط: «أيديهم» خطأ.

(٢) الأعراف: ٧/ ١٩٥.

(٣) ص: ٣٨/ ٤٥.

(٤) أي أن «يد» في الأصل على وزن فَعْل، انظر الصحاح (يدي)، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٣٠.

(٥) هو جندل بن المثنى كما في إصلاح المنطق: ٣٨١، واللسان (سخم) (يدي)، والبيت بلا نسبة في كتاب الشعر: ٣٣٤، والخصائص: ١/ ٢٦٩، والصحاح (سخم)، (يدي)، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٣١-٢٣٢، والسخام: اللين الناعم.

(٦) البيت في ديوان عدي بن زيد: ١٥٠، ومجالس العلماء: ١٢٤، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٧٩٧-٧٩٨، و هو بلا نسبة في الخصائص: ١/ ٢٦٧، واللسان (يدي)، وذكر القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ما ذكره ابن يعيش من قول الجرمي بنصه ولفظه، وذكر الزجاجي=

ســاءَها مــا تأَمَّلَــتْ فـــي أَيادِيْـــ ـــنَا وأَسْيَافُنا إلـى الأَعنـاقِ [٥/ ٧٥]

وأنشد أبو زيد(١):

فأَمَّـــا واحـــدٌ فكفَـــاكَ مِثْلِـــي فَمَـــنْ لِيَـــدٍ تَطاوَحُهـــا الأَيـــادِي

قال أَبو زيد: جمعَ اليَد على الأَيادي، وقالوا: أَوْطُب في جمع وَطْبٍ، وهو سِقاء اللبن خاصة، وقالوا: أَوَاطِب فجمعوا الجمعَ، قال الراجز(٢):

تُحْلَـــبُ منهـــا ســـتَّةُ الأَوَاطِـــبِ

فأَما تمثيلُه بأَكَالِب فكأَنه قاسه وما أَظنه وَرَد، ولذلك قال الجرميُّ لو قلت: أَكَالِب لم يجز(٣)، على أَنَّ الجوهريَّ قد حكى أَكَالِب في جمع أَكْلُب(٤).

فأَمَّا أَفْعِلة فنحوُ قولهم: سِقاء وأَسْقِية وأَسَاقٍ، والسِّقاءُ: القِرْبة، إِلَّا أَنَّ القِرْبة للماء، والسِّقاءُ للَّبن وللماء، والنِّحْي للسمن والوَطْبُ للَّبن(٥)، فهذه الأَسماء من أَبنية القِلَّة، فلمَّا أَرادوا التكثير جمعوه وشبَّهوا أَفْعُل بأَفْعَل، نحو أَرْنَب، فجمعوه جمعَه لأَنه على أَربعة أَحرف مثلَه، واختلافُ الحركات لا أَثر له(٦) في جمع الرباعيِّ، أَلا ترى أَنك تقول في

=في مجالس العلماء: ١٢٤ أن أبا عمرو أنكر أن تكون الأيادي إلا في النعم، وذهب ابن جني إلى أن الأيادي أكثر ما تستعمل في النعم، انظر الخصائص: ١/ ٢٦٧، وذهب الجوهري إلى أن الأيادي جمع الأيدي، انظر الصحاح (يدي)، ورواية الديوان:

ساءه ما بنا تبيَّن في الأَيْـ ـدِي وإشْناقُها إلى الأَعناقِ

الإشناق أن تغل اليد إلى العنق.

(١) البيت لنُفَيْع من عبد عبد شمس كما في نوادر أبي زيد: ٢٥٥، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٣٢، واسمه فيه نفيع بن حُرْموز، والبيت بلا نسبة في التكملة: ١٦١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٧٩٧، وتطاوحها: ترامى بها.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٦١٨، والنكت: ١٠٢٢، والمخصص: ٤/ ١٠١، ١٠/ ٣، ١٤/ ١١٧، واللسان (وطب).

(٣) انظر ما سلف: ٥/ ١٣٢، والارتشاف: ٤٧٦.

(٤) انظر ما حكاه في الصحاح (كلب).

(٥) كذا في إصلاح المنطق: ٣٧٥، وانظر أدب الكاتب: ١٧٩.

(٦) في د. ط، ر: «لها» على اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث، وهو ضعيف هنا.

جَعْفَر: جَعَافِر، وفي زِبْرِج: زَبَارِج، وفي بُرْثُن: بَرَاثِن، فتجمعُ الرباعيَّ كلَّه على منهاج واحد وإن اختلفت أبنيتُه، كذلك ههنا، قالوا: أَوَاطِب وأَيَادٍ كما قالوا: أَرَانِب وأَفَاكِل، وإِن[1] اختلفَا في الحركة.

وقد قالوا: سِوَار للواحد من أَسْوِرَة المرأة، وأَسْوِرَة لأدنى العدد، وقد جمعوا أَسْوِرَة فقالوا: أَساوِر، وفي الكتاب العزيز: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[2]، وقد يُدخلون عليه التاء لتأنيث الجمع، فيقولون: أَساورة على حَدِّ قولهم: حِجَارة وذُكورة؛ قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَسَاوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ﴾[3]، شبَّهوا أَفْعِلة بأَفْعَلة، نحوُ أَرْمَلة فجمعوه جمعَه فقالوا: أَساوِر كما قالوا: أَرامِل، وقال أَبو عمرو بن العلاء: قد يكون أَسَاوِر جمعَ إِسْوَار[4]، فعلى هذا لا يكون من جمْع الجمع، ويكون أَصله أَسَاوِير، وحُذفت الياء تخفيفاً على حدِّ حذفها في العَواوِر.

فأَما أَفْعال فنحوُ قولهم: أَنعام في جمع نَعَم، والنَّعَم: المالُ الراعية، واستعمالُه في الإِبل أكثر[5]، وهو لفظ مفرد دلَّ على الجمع لا واحد له من لفظه، ويُجمع في القِلة على أَنْعام، فإِذا جمعوا هذا الجمعَ للتكثير قالوا: أَناعِيم، فأَناعِيم على هذا جمعُ الجمع، فلو قال: له «عندي أَناعِيم» فأَقلُّ ما يَلْزَم به [٥/ ٧٦] سبعة وعشرين من ذلك النوع، لأَن النَّعَم جمعٌ من جهة المعنى، وأَقلُّ ما ينطلق عليه اسم الجمع ثلاثةٌ، فإِذا جمعتَ وقلتَ: أَنعام فإِنَّ أَقلَّ تضعيفها ثلاث' مرات، فتصير تسعة، فإِذا جمعتَ أَنعاماً وكان المراد بأَقلِّها

---

(١) في ط: «فإن» خطأ.

(٢) الكهف: ١٨/ ٣١، الحج: ٢٢/ ٢٣.

(٣) الزخرف: ٤٣/ ٥٣، قرأ حفص «أسورة» على وزن أفعلة، وقرأ الباقون «أساورة» على وزن أفاعلة، انظر كتاب السبعة: ٥٨٧، والتيسير: ١٩٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٢٥٩.

(٤) ذكر الجوهري قول أبي عمرو في الصحاح (سور)، وانظر الحجة للقراء السبعة: ٦/ ١٥١، والمعرب: ٢٠.

(٥) انظر الصحاح واللسان (نعم).

تسعةً كان أَقلُّ تضعيفها ثلاثَ مرات تصير سبعةً وعشرين، وعلى هذا لو قلت: «سمعت أَقاوِيل» لكان أَقلُّ ذلك سبعةً وعشرين قولاً.

وأَفْعال ههنا محمولٌ في الجمع على إِفْعال، نحوُ إِكرام وإِحسان كما كان أَفْعُل محمولاً على أَفْعَل، نحوُ أَرْنَب، وأَفْعِلة محمولاً على أَفْعَلة، نحو أَرْمَلة، وقالوا: أَعْطِيات[١] وأَسْقِيات[٢] فجمعوها جمعَ السلامة حيث كسَّروها وشبَّهوها بأَنْمَلَة وأَنْمَلات.

وأَما بناء الكثرة فقد قالوا فيه: جِمال وجَمَائِل، حملوه على شِمَال وشَمَائِل لأَنه مثله في الزِّنة، كأَنهم أَرادوا اختلافَ ضروبها، ولم يقصِدوا بذلك التكثير لأَن بناء الأَصل يفيد الكثرة، قال ذو الرمة[٣]:

وقَرَّبْن بالرِّزْقِ الجمائِلَ بعدَما تَقَوَّب عن غِرْبانِ أَوْراكِها الخَطْرُ

وقالوا جِمَالات؛ قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾[٤]، وقد كَثُر جمع السلامة في التكسير، قالوا: رِجَالات وكِلَابات وبُيُوتات لأَنها جموع مكسَّرة مؤَنَّثة، فجمعوها بالأَلف والتاء كما يُجمعُ المؤنثُ.

وقالوا: حُمُرات وجُزُرات وطُرُقات، جمعوا حماراً وجَزُوراً على حُمُر وجُزُر وطَريقاً على طُرُق ثم جمعوها بالأَلف والتاء لِمَا ذكرناه من تأْنيث التكسير، وأَما مُعُنات فمثلُ طُرُقات، الواحدُ مَعِين، وهو الماء الجاري، وجمعُه مُعُن مثلُ طَرِيق وطُرُق، ثم جمعوا الجمع بالأَلف والتاء لأَنه مؤَنثٌ مكسَّرٌ، فقالوا: مُعُنَات، وقالوا: عُوْذات، والواحد

---

(١) انظر التكملة: ١٧٥.

(٢) «السِّقاء: جلد السخلة إذا أجذع ولا يكون إلا للماء» اللسان (سقى).

(٣) البيت في شرح ديوانه: ٥٦٦، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٥٧، وبلا نسبة في التكملة: ١٧٥، وشرح الجمل الكبير: ٢/ ٥٦١، والرواية في هذه المصادر «بالرزق»، والرزق: أكثبة بالدهناء، والرزق: «إحدى مسالح العجم بالبصرة قبل أن يختطها المسلمون» معجم البلدان (الرزق). وتقوَّب: تقشر، والغربان جمع مفرده غراب وهو الحدُّ من كل شيء، والخطر: ما تعلق بأوراك الإبل من ثَلْطها وبولها. انظر شرح شواهد الإيضاح: ٥٥٧.

(٤) المرسلات: ٧٧/ ٣٣.

عائذ للناقة القريبة العهد بالنِّتاج، قال الراعي[١]:

لـــها بحَقِيـــلٍ فـــالنُّمَيْرَةِ منـزِلٌ   تـرى الوحـشَ عُـوْذاتٍ بـه ومَتَالِيـا

والجمع عُوْذٌ، وأَصلُه عُوُذ؛ بالضم، وإنما اتَّفقوا على لغة من أَسْكن لِثِقل الضمة على الواو، ثم جمعوا عُوْذاً على [٥/ ٧٧] عُوْذات، وكذلك دارٌ جمعوها على دُوْر على حدِّ أَسَد وأُسْد، ثم جمعوا الجمع بالألف والتاء فقالوا: دُوْرات، فأَمَّـا مَصـارِين فهـو جمع الجمع أيضاً، والواحد مَصِير، وجمعُه الكثيرُ مُصْران مثل كَثِيب وكُثْبان، وجمعوا مُصـراناً على مَصـارِين كما قالوا قُرْطان وقَرَاطِين، فأَما حَشَاشِين فالواحد حَشٌّ، وهو البُسْتان، والجمع حِشَّان مثل ضَيْف وضِيْفان [١٦٥/ أ] ثم جمعوا الجمع على الزيادة فقالوا: حَشَاشِين كما قالوا: مُصران ومَصارِين.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويقع الاسم على الجمع لم يكسَّر عليه واحدُه، وذلك نحو رَكْب وسَفْر وأَدَم وعَمَد وحَلَق وخَدَم وجامِل وباقِر وسراة وفُرْهَة وضَأْن وغَزِيّ وتُؤَام ورِخَال).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ هذا الضرب من الأَسماء وإِن دلَّ على الكثرة فليس بجمع كُسِّر عليه الواحدُ على حدِّ رجل ورِجال، وإِنما هو اسم مفرد واقع على الجمع بمنزلة قَوْم ونَفَر[٢]، إِلَّا أَنَّ قوماً ونَفَراً من غير لفظ الواحد لأَن الواحد منها رجُل، وليس من لفظ قَوْم ونَفَر في شيء.

فأَما راكِب ورَكْب ومُسافِر وسَفْر، وجميعُ هذا الباب من[٣] لفظ المفرد ومن تركيبه، إِلَّا أنه لم يكسَّر عليه الواحد، بل هو اسم موضوع بإِزاء الجمع.

---

(١) البيت في ديوانه: ٢٨١، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٦١٩، والنكت: ١٠٢٢، وشرح الجمل الكبير: ٢/ ٥٦١.

والنميرة: موضع، وروايتها في المصادر السالفة: «والثميرة» بالثاء، وهي موضع أيضاً. انظر معجم البلدان (النميرة) و (الثميرة). وحقيل: موضع. انظر معجم البلدان (حقيل).

(٢) هو مذهب سيبويه، انظر الكتاب: ٣/ ٦٢٤، والنكت: ١٠٢٣.

(٣) الأصح: «فمن».

وذهب أَبو الحسن إِلى أَنه تكسير(١)، فإِذا صُغِّر على مذهبه رُدَّ إِلى الواحد وصُغِّر لفظه(٢)، ثم تلحَقُه الواو والنون إِن كان مذكراً والأَلفُ والتاء إِن كان مؤنثاً، فتقول في تصغير رَكْب: رُوَيْكِبون، وفي سَفْر: مُسَيْفِرون ورُوَيْكِبات ومُسَيْفِرات إِذا كان مؤنثاً، والمذهبُ الأَولُ(٣) لأُمور:

منها: أَن المسموع في تصغير رَكْب رُكَيْب، قال الشاعر أَنشده أَبو زيد(٤):

وأَيـنَ رُكَيْـبٌ واضِـعُون رِحالَـهم ... إِلـى أَهْـلِ نـارٍ مِـنْ أُنـاسٍ بأَسْـوَدا

وأَنشد أَبو عثمان عن الأَصمعي لأُحَيْحَة بن الجُلَاح(٥):

بَنَيْتُـه بعُصْـبةٍ مِـنْ مـا لِيـا

أَخْشَـى رُكَيْـباً أَوْ رُجَيْـلاً عادِيـا

وهذا نصٌّ في محلِّ النزاع، إِذ لو كان جمعاً مكسَّراً لَرُدَّ إِلى الواحد، فأَما قول أَبي الحسن: رُوَيْكِبون فهو شيء يقوله على مقتضَى قياس مذهبه، والمسموعُ غيرُه.

الثاني: أَن الجمع المكسَّر مؤنثٌ، وهذه الأَسماء مذكَّرةٌ، تقول: هو الرَّكْب وهذا السَّفْر وهو الجامِل والباقِر والأَدَم والعَمَد ونحوَ ذلك، ولو كان مكسَّراً لقلتَ هي

---

(١) انظر مذهب الأخفش واستدلاله في النكت: ١٠٢٦، والمخصص: ١٤/ ١٢٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٠٣، والارتشاف: ٤٠٢، والمساعد: ٣/ ٣٩١، ٣/ ٤٧٤، والأشموني: ١٤٦/٤.

(٢) في ط، ر: «عليه».

(٣) انظر احتجاج الزجاج لهذا المذهب في النكت: ١٠٢٦، والمخصص: ١٤/ ١٢٠.

(٤) البيت لعبد قيس بن الخُفاف البُرجميّ كما في نوادر أبي زيد: ٣٦١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٨٣٠، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٦٣، وبلا نسبة في التكملة: ١٧٨، وروايته في النوادر: وأين ركب، وفيه كسر عروضي.

(٥) البيتان في ديوانه: ٨٣، وهما بهذه النسبة والإنشاد عن أبي عثمان عن الأصمعي في البغداديات: ٤٧٢-٤٧٣، وشرح شواهد الشافية: ١٥٤، وبهذه النسبة في إيضاح شواهد الإيضاح: ٨٣١، وبالإنشاد دون نسبة في التكملة: ١٧٨.

وهذه[١].

الثالث: أَن فَعْلاً لا يكون جمعاً مكسَّراً لفاعِل ونحوِه لأَن الجمع المكسَّر حقُّه أَن يزيد على لفظ الواحد، وهذا أَخفُّ من بناء الواحد، فلا يكون جمعاً مكسَّراً[٢].

فإن قلت: فأنتم تقولون: إِزار وأُزُر وجِدار وجُدُر، وهو عندكم تكسير وهو أَنْقَصُ من لفظ الواحد.

قيل: فُعُل هنا مُنْتقَصٌ من فُعُول، والأَصلُ أُزُور وجُدُور، وإِنما خُفف بحذف الواو منه.

الرابع: أَن هذه الأَبنية لو كانت جمعاً صناعياً لاطَّرد ذلك فيما كان مثلَه، وأَنت لا تقول [٥/ ٧٨] في جالس: جَلْس، ولا في كاتب: كَتْب.

فثبت بما ذكرناه أَنه اسمٌ مفرد دالٌّ على الجمع، وليس بجمع على الحقيقة، فمن ذلك قولُهم: راكِب ورَكْب، فالراكب يُقال لراكب البعير خاصةً، فإِذا كان على ذي حافِرٍ فرسٍ أَوْ حمار قيل: فارس، وقيل: لا يقال لراكب الحمار: فارسٌ، وإِنما يقال له حَمَّار[٣]، والرَّكْب: أَصحاب الإِبل في السفَر خاصة من العشرة فما فوقها[٤].

وأَما السَّفْر فالجماعة المسافرون، والواحد سافِر مثل صاحِب وصَحْب، يقال: سَفَرْتُ أَسْفُر سُفُوراً إِذا خرجتُ إلى السَّفَر، فأَنا سافِر، وقد كثُرت السافرة، أَي المسافرون[٥].

ومنه أَدِيم وأَدَم وعَمُود وعَمَد، فأَما الأَدَم فالجِلْد المدبوغ، والعمودُ: عمودُ البيت، فالأَدَم؛ بالفتح والعَمَد اسما جِنسٍ، وليس[٦] بتكسير، يدلُّ على ذلك ما تقدَّم من

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٦٢٥، والتكملة: ١٧٨.

(٢) بهذا احتجَّ الزجاج لسيبويه، انظر النكت: ١٠٢٦، والمخصص: ١٤/ ١٢٠.

(٣) كذا في أدب الكاتب: ٢٠٤-٢٠٥.

(٤) كذا في إصلاح المنطق: ٤٠، ٣٣٨، و أدب الكاتب: ١٧٥، والصحاح (ركب).

(٥) كذا في الصحاح (سفر).

(٦) لعلها «ليسا» في الموضعين، أو يكون حمل على المعنى.

تصغيره على لفظه وتذكيرُه وعدمُ اطِّراده، فتقول: هو الأَدَم والعَمَد وأُدَيْم وعُمَيْد ولم يقولوا: أُدَيِّم ولا عُمَيِّد.

ومن ذلك قولهم: حَلَق وخَدَم، وهما جِنس وليس بتكسير لَمَا ذكرناه، فالحَلَق جنس، والواحد حَلَقة بالتحريك وهي حَلَقة الباب والأُذُن، وقد أَنكر بعضهم التحريك وقال: إنما يقال حَلْقة؛ بالإسكان لا غيرُ، حكى يونس عن أَبي عمرو بن العلاء: حَلَقة؛ بالتحريك[1]، والجمعُ حِلَق، قال ثعلب: كلُّهم يجيزه على ضعفه[2]، وحكى ابن السكيت عن أَبي عمرو الشَّيْباني قال: ليس في الكلام حَلَقة؛ بالتحريك إِلَّا في قولهم: هؤلاء قوم حَلَقَة؛ للذين يَحْلِقون الشعر[3].

فمَن قال: حَلْقة وحِلَق كان مثلَ تَمْرة وتَمْر، فهو جنسٌ، وكذلك خَدَمَة وخَدَم للخَلْخَال، وأَصله السَّيْرُ يُشدُّ في رُسُغ البعير ليعلَق فيه سريحةُ النَّعلِ[4]، ومن ذلك الجامِل والباقِر، فالجامِل: القطيع من الإِبل مع رُعاتها وأَرْبابها، قال الشاعر[5]:

لنا جاملٌ ما يهْدأُ الليلَ سامِرُهْ

والباقِر: جماعة البقر، وقد قُرِئَ: ﴿إِنَّ الْبَاقِرَ تَشَّابَه عَلَيْنَا﴾[6]، الواحدُ [٥/ ٧٩] منهما جَمَل وبَقَرة؛ وأَما السَّراة فواحدُه سَرِيٌّ، والسَّرْوُ: السخاء في المروءة، وأَصلُه سَرَوَة مثلُ

---

(١) انظر هذه الحكاية في الكتاب: ٣/ ٥٨٤، والتكملة: ١٥٩، وانظر أيضاً النكت: ١٠٠٢.
(٢) نقل الجوهري وابن منظور هذا عن ثعلب، انظر الصحاح واللسان (حلق).
(٣) وحكى ذلك عن أبي عمرو الشيباني ابن قتيبة أيضاً، انظر إصلاح المنطق: ١٨٣، وأدب الكاتب: ٣٨٢، وكلام ابن يعيش هنا مماثل لما قاله الجوهري في الصحاح (حلق).
(٤) انظر الصحاح (حلق).
(٥) صدر البيت:

«فإن تكُ ذا مال كثير فإنهم»

وهو للحطيئة في ديوانه: ٢٩، والخزانة: ٣/ ٣٨٩، وعجز البيت بلا نسبة في البغداديات: ٤٧٣، وشرح شواهد الشافية: ١٥٤.
(٦) البقرة: ٢/ ٧٠، وانظر مختصر في شواذ القراءات: ٦-٧، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٣٦.

فَسَقَة وكَفَرَة، وليس بتكسير سَرِيّ لأن فَعِيلاً لا يكسَّر على فَعَلَة، ولأنك تقول: سَرَوَات فتجمعُه بالتاء[١]، ولم يقولوا[٢]: فَسَقَات، فدلَّ أنه ليس مثلَه، ولو كان جمعاً مكسَّراً لقيل: سُرَاة؛ بالضمِّ لأن باب جمْع ما كان معتلّاً فُعَلَة، نحوُ غُزَاة ورُمَاة، وبابُ ما كان صحيحاً فَعَلَة، نحوُ فَسَقَة وكَفَرَة، ومثلُه فارِه وفُرْهَة، يُقال: حمار فارِهٌ إذا كان حاذّاً في المشي حَذِقاً فيه، وحَمِير فُرْهةٌ مثلُ صاحِب وصُحْبَة.

وهو اسم مفرد واقعٌ على الجمع لعدم اطِّراده وجوازِ تصغيره على لفظه، وكذلك الضَّأْن؛ يقال للواحد ضَائِن وضَأَن بالفتح كماعِز ومَعَز، وقد يُسكَّن الثاني فيقال: ضَأْن ومَعْز، فيكون على هذا ضائِن وضَأْن كراكِب ورَكْب، وقالوا: غَزِيٌّ، والواحد غازٍ، قال امرؤ القيس[٣]:

سَرَيْتُ بهم حتَّى تَكِلَّ غُزَاتُهم وحتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسانِ [٥/ ٨٠]

ومثلُه عازِب وعَزِيب وقاطِن وقَطِين، وحكمُه حكمُ تاجِر وتَجْر [١٦٥/ ب] وصاحِب وصَحْب في عدم اطِّراده وتذكيره نحو «هو الغَزِيُّ» وتصغيره على لفظه، فالعازب الذي لا يَروح عن[٤] الحيِّ من الإبل، والجمع عَزِيب مثل غازٍ وغَزِيّ، وعكسُه في المعنى قاطِن وقَطِين يقال: قَطَن بالمكان إذا تَوَطَّنه، فهو قاطِن، وجمعُه قَطِين مثل عازِب وعَزِيب، وغازٍ وغَزِيّ.

---

(١) قال الجوهري: «وجمع السَّرى سَرَاة، وهو جمع عزيز أن يجمع فَعيل على فَعَلَة، ولا يعرف غيره، وجمع السراة سَرَوَات»، الصحاح (سرا).

(٢) في ط، ر: «تقل».

(٣) البيت في ديوانه: ٩٣، والكتاب: ٣/ ٢٧، ٣/ ٦٢٦، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٢٨، والنكت: ١٠٢٦، وبلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٣٩، والبغداديات: ٤٧٥.
والرواية في الديوان والكتاب: ٣/ ٢٧، والمقتضب: «مطيَّهم» بدل «غزاتهم»، وفي الكتاب: ٣/ ٦٢٦، والبغداديات والنكت: «غَزِيُّهم».

(٤) كذا في د، ط، ر، ولعل الصواب «إلى»، انظر تهذيب اللغة: ٢/ ١٤٨، والصحاح واللسان (عزب).

وقالوا: تُؤَام في جمع تَوْأَم على زِنة فَوْعَل مثل جَوْهر، والقياس تَوَائِم مثل قَشْعَم وقَشَاعِم[(١)]، وقد جاء أيضاً على القياس ونحوه قالوا: رُخَال، ورِخَال؛ بضمِّ الراء وكسرها في جمع رَخِل، وهي الأُنثى من ولد الضأْن، والقياس أَرْخال ككَبِد وأَكْباد.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويقعُ الاسمُ الذي فيه علامةُ التأْنيث على الواحد والجميع[(٢)] بلفظ واحد نحوُ حَنْوَة وبُهْمَى وطَرْفاء وحَلْفاء).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ هذه الأَسماء أَسماءُ نبات، فهي أَجناس يخلقُها الله دَفْعةً واحدةً كالشجر والنخل، فكان مُقْتَضى الدليل أَن يُميَّز الواحدُ من الجنس بزيادة التاء، كما فُعِلَ في نحو شجرة وشجر ونخلة ونخل.

فلم يَسُغْ ذلك في هذه الأَسماء لأَن في آخرها علامةَ التأْنيث، فتركوها على حالها، وفصَلوا الواحد بالصفة، فقالوا إِذا أَرادوا الكثير: حَنْوَة، وإِذا أَرادوا الواحد قالوا: حَنْوة واحدةٌ.

وكذلك بُهْمَى وطَرْفاء وحَلْفاء، تقول: عندي بُهْمَى كثيرةٌ وبُهْمَى واحدة، وعندي طَرْفاءُ كثيرة وطَرْفاءُ واحدة وحَلْفَاءُ كثيرة وحَلْفاء واحدةٌ، ولم يَجُز أَن تقول في الواحدة: بَهْماة ولا طَرْفاءة[(٣)] كما قلتَ ذلك في شجرة ونخلة من قِبَلِ أَنك لا تجمَعُ بين علامتَي تأْنيث في كلمة واحدة، يدلُّ على ذلك أَن أَلف أَرْطَى وعَلْقَى لـمَّا كانت للإِلحاق ولم تكن للتأْنيث جاز أَن تقول في الواحد: عَلْقَاة وأَرْطاة كما قلت في شجرة ونخلة.

فالحَنْوة؛ بالفتح: نبت طيِّب الرائحة، قال الشاعر[(٤)]:

---

(١) قاله الجوهري في الصحاح(تأ م)، وتوائم جمع توأم كما في إصلاح المنطق: ٣١٢، وأدب الكاتب: ٥٤٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٤٣٥، وهو اسم جمع عند المبرد، وهو مما جمع على غير واحده المستعمل عند سيبويه وابن السراج، انظر الكتاب: ٣/ ٦١٧، والأصول: ٣/ ٢٩.

(٢) في المفصل: ١٩٧ «والجمع».

(٣) في ط، ر: «طرفاء» تحريف.

(٤) هو النمر بن تولب، والبيت في ديوانه: ٦٠، واللسان (حنا)، وورد بلا نسبة في الصحاح(حنا).=

وكــأَنَّ أَنْـــماطَ المدينـــةِ حَوْلَـــها مِـنْ نَـوْرِ حَنْوَتِهـا ومِـنْ جَرْجارِهـا

والبُهْمَى: نبت يشبِهُ رأْسُه سنبلَ الزرع، وليس إِياه، والطَّرْفاء: شجر مُرٌّ، والحَلْفاء: نبت في الماء، لا واحد لطَرْفاء وحَلْفَاء، قال سيبويه: «الطَّرْفاء واحدٌ وجمعٌ»(١)، يريد أَن هذا اللفظ يُستعمَل للواحد والجمع، فإِذا أُريد به الواحد مُيِّز بالصفة على ما ذكرنا، وقد ذكر بعضُهم أَنَّ واحد طَرْفاء طَرَفَة؛ بفتح الراء، وكذلك واحد القَصْباء قَصَبَة(٢)، وأَما الحَلْفاء فقال الأَصمعي: الواحد حَلِفة؛ بالكسر، وقال أَبو زيد والفراء: حَلَفَة؛ بالفتح كطَرَفَة وقَصَبَة(٣). [٥/ ٨١]

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويُحمَلُ الشيءُ على غيره في المعنى فيُجمَعُ جمعَه، نحوُ قولهم: مَرْضَى وهَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى وحَمْقَى، حُملت على قَتْلى وجَرْحَى وعَقْرَى ولَدْغى ونحوِها ممَّا هو فَعِيل بمعنى مفعول، وكذلك أَيَامَى ويَتَامِى محمولان على وَجَاعَى وحَبَاطَى).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ الشيءَ يُحمَل على الشيء لمناسَبةٍ بينهما، إِما من جهة اللَّفظ وإِمَّا من جهة المعنى، وقد تقدَّم من ذلك كثيرٌ في التكسير، وهذه الأَسماء حُمِلت على غيرها لتقَارُبها في المعنى، وذلك أَنَّ هذا البناء من الجمع إِنما يُجْمع عليه فَعِيل إِذا كان في معنى مفعول، وذلك بأَنَّ فِعله ممَّا لم يُسمَّ فاعلُه من نحو قَتِيل وجَرِيح، أَلَا ترى أَنَّ تقديره قُتِلَ فهو قَتِيل وجُرِح فهو جَرِيح.

=والأَنماط جمع نمط، وهو ضرب من الثياب الملونة، والجرجار: عشبة، والحَنْوة: نبت طيب الرائحة. انظر النبات للأصمعي: ١٤.

(١) عبارة سيبويه: «وطرفاء للجميع وطرفاء واحدة» الكتاب: ٣/ ٥٩٦، وانظر أدب الكاتب: ٦١٨، والصحاح (طرف)، والنكت: ١٠٠٨.

(٢) ممن قال بهذا الفراء والجوهري، انظر أدب الكاتب: ٦١٨، والصحاح (طرف).

(٣) ذكر ابن السكيت قول الأصمعي وأبي زيد في إصلاح المنطق: ٣٧٤، وذكره دون نسبة في الإصلاح أيضاً: ١٧٣، وذكر الأعلم قول الأصمعي وأبي زيد والفراء في النكت: ١٠٠٨، وانظر أدب الكاتب: ٦١٦، ٦١٨، والأصول: ٢/ ٤٤٥، والسيرافي: ٦٣٣، وتهذيب اللغة: ٥/ ٦٩.

ولا يُجمَع من ذلك على فَعْلَى إِلَّا ما كان من الآفات والمَكاره التي يُصاب بها الحيُّ وهو غيرُ مُريدٍ لها، نحوُ لَدِيغ وعَقِير، فتقول في تكسيره: قَتْلَى وجَرْحَى ولَدْغَى وعَقْرَى، ولا يقال في حَمِيد حَمْدَى لأَنه ليس بآفة.

فأَما مَرْضَى وهَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى وزَمْنَى فليس الباب فيها أَنْ تُجمَع على فَعْلَى؛ لأَن أَفعالها لِمَا سُمِّي فاعلُه، نحوُ مَرِض وهَلَك ومات وجَرِبَ وزَمِنَ، ولا تُبْنى لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه، فلا يُقال: مُرِض ولا هُلِك، لأَنها غير متعدِّية، فبابُها أَن تُجمَع جمعَ السلامة، نحوُ مَرِيضون وجَرِبون وزَمِنُون، لأَنها جارية على أَفعالها وتدخلها تاءُ التأْنيث للفرق، فيقال: مرضتْ هند، فهي مريضة وزَمِنَتْ فهي زَمِنَة، فالقياسُ مريضون، تجمعُه بالواو والنون، لأَن مُؤَنثه يُجمعُ بالأَلف والتاء، نحو: مريضات وزَمِنَات، فأَما جمعُهم إِياه على فَعْلَى فليس بالأَصل، وإِنما هو بالحمل على جَرِيح وجَرْحَى وقَتِيل وقَتْلَى لمشارَكَتها فَعِيلاً في معنى مفعول في المكروه.

قال الخليل: «إِنما قالوا: مَرْضَى وهَلْكَى ونحوَهما لأَن هذه الأَشياء أُمور أُدْخِلوا فيها وهم لها كارهون»[1]، فصار بمنزلة المفعول به، نحو جَرِيح وجَرْحَى وعَقِير وعَقْرَى، فهي فاعلة في اللفظ ومفعولة في المعنى، وحُمِل فاعِل ههنا على المفعول، إذ كان في معناه كما حملوا مفعولاً على فاعِل إِذ[2] كان في معناه، نحوُ قولهم: امرأَة حميدة، فأَدخلوا فيها التاء وإِن كانت بمعنى مفعول، لأَن الحمْد شيء يُطلَب ويُرغَب فيه، فصارت بمنزلة الفاعل.

والذي يدلُّ أَنَّ بابَ مَرْضَى وهَلْكَى ونحوِهما محمولٌ على جَرْحَى وعَقْرَى قولُك: زَمِنون وجَرِبون، ولو كان أَصلاً كجَرْحَى لم يُجمَع جمعَ السلامة كما أَنَّ جَريحاً وبابَه لا يُجمعُ جمعَ السلامة، لأَنه يستوي فيه لفظُ المذكر والمؤنث، فيقال: رجل جريح وامرأة جَريح، فلا يقال: جَريحون كما لا يقال جَريحات، والحملُ على المعنى هو الكثير، وقد

---

(١) الكتاب: ٣/ ٦٤٨ بتصرف، وانظر التكملة: ١٨٩.

(٢) في ط، ر: «إذا» تحريف.

جاء شيءٌ من ذلك محمولاً على اللفظ، قالوا: مِرَاض كما قالوا: ظَرِيف وظِرَاف لأنه فاعل مثلُه، قال جرير[١]:

وفـي المِـرَاض لنـا شَـجْوٌ وتعـذيبُ

وقالوا: هالك وهُلَّاك وهالِكون كما قالوا: شاهِد وشُهَّاد وشاهِدون، وقالوا: جَرِبٌ [١٦٦/ أ] وجِرَاب، جعلوه بمنزلة حَسَن وحِسَان لأن فَعِلاً وفَعَلاً يتقاربان، ألا تراهم قالوا: بَطَل وأَبْطال كما قالوا: نَكِد وأَنْكاد، وقالوا أيضاً: جُرْبٌ على القياس، من قوله[٢]: [٥/ ٨٢]

مـا إنْ رأَيْـتُ ولا سـمعْتُ بـه   كـاليومِ هـانِئَ أَيْنُـقٍ جُـرْبِ

ومثلُ مَرْضَى وهَلْكَى قولُهم: أَحْمق وحَمْقَى وأَنْوَك ونَوْكَى، والأَنْوَك: الأَحمق، جعلوا ما أُصيبوا به في عقلهم بمنزلة ما أُصيبوا به في أَبدانهم[٣]، ولا يجيءُ ذلك في كلِّ ما كان مثلَه، أَلا ترى أَنك لا تقول في بَخِيل: بَخْلَى، ولا في سَقِيم: سَقْمَى[٤].

وقالوا: يَتَامَى وأَيَامَى شبَّهوهما بوَجَاعَى وحَبَاطَى، لأَنهما مصائبُ أُبْتُلوا بها كالأَوْجاع لعدم القيم[٥] بأُمورهما، وإِنما قالوا: إِنَّ وَجَاعَى وحَبَاطَى هما الأَصل ويَتَامَى وأَيامَى محمولان عليهما لأَن باب فَعَالَى أَنْ يكون جمعاً لِفَعْلان، ويكونَ الأَلف والنون بمنزلة أَلفَي التأْنيث، فواحد وَجَاعَى وَجِعٌ، وواحد حَبَاطَى حَبِط، وفَعِل وفَعْلان

---

(١) صدر البيت:

«قتَلْننا بعيون زانها مرض»

وهو في شرح ديوان جرير: ٣٤٨، والتكملة: ١٨٩.

(٢) هو دريد بن الصمة، والبيت في ديوانه: ٣٤، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٨٥٣، وبلا نسبة في التكملة: ١٨٩.

(٣) بهذا علل الفارسي في التكملة: ١٨٩.

(٤) من أجل جمع ما سلف من أول الفصل انظر الكتاب: ٣/ ٦٤٨، والأصول: ٣/ ٢٧، والتكملة: ١٨٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٤٤-١٤٥.

(٥) كذا، ولعل الصواب «القيام» انظر الكتاب: ٣/ ٦٥٠.

يشتركان كثيراً، كقولهم: عَطِش وعَطْشان وعَجِل وعَجْلان، وليس الواحد من يَتَامَى وأَيَامَى يَتِم وأَيِم فيكونَ مثلَه، فلذلك حملَه عليه ولم يجعله أَصلاً، وقال بعضهم: الأَصل في أَيَامَى أَيَايِم فقلبوا الياء إلى موضع اللام، ثم فعلوا به ما فعلوا بمَدَارَى، والأَولُ أَقْيَسُ[1]، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والمحذوفُ يُرَدُّ عند التكسير، وذلك في جمع شَفَة واسْت وشاة ويَد: شِفَاه وأَسْتاه وشِيَاه وأَيْدٍ ويَدِيّ).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ ما حُذف منه حرفٌ وبقي على حرفين على ضربَيْن:

أَحدُهما: ما تلحقُه تاءُ التأنيث، فتكونُ كالعِوَض من المحذوف، وذلك نحو: سَنَة وقُلَة وشَفَة وشاة.

والثاني: ما لا تاءَ فيه كدَمٍ ويَد، فما كان من الأَول فالبابُ فيه أَن يُجمَع بالأَلف والتاء، نحوُ سَنَوات وقُلَات لمكان التاء في آخره، وقد يُجمَع بالواو والنون، نحوُ سِنُون وقِلُون، وقد تقدَّم ذلك وشرحُه في الجمع الصحيح.

وربَّما كسَّروا منها شيئاً، فحينئذٍ يُرَدُّ فيه المحذوفُ كما يُرَدُّ في التصغير، فمن ذلك شَفَة وشِفَاه وشاة وشِيَاه، ولم يجمعوا ذلك بالواو والنون حيث كسَّروه وردُّوا ما حُذِف منه، ولم يجمعوه أَيضاً بالأَلف والتاء إِذا أَرادوا أَدْنى العدد، كأَنهم استغْنَوا بشِفَاه وشِيَاه عن أَدْنى العدد، وإِن كانت من أَبنية الكثرة، كما استغْنَوا بجُروح عن أَجْراح، وقد تقدَّم مثلُ ذلك.

ووزنُ شَفَة وشَاة في الأَصل فَعْلَة كجَفْنَة وقَصْعة، ولذلك جُمِعت على شِفَاه وشِيَاه كما

---

(١) قال الفارسي: «وقال غير سيبويه: كان أيايم فقلب» التكملة: ١٨٩، وانظر الكتاب: ٣/ ٦٥٠، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤٦، وذهب الأخفش والجوهري والزمخشري إلى أن أيامى مقلوب وأصله أيائم، انظر الصحاح (أيم)، والكشاف: ٣/ ٧٣، والارتشاف: ٤٥٢-٤٥٣، والبحر المحيط: ٦/ ٤٥١، ودفع الرضي هذا القول في شرح الشافية الموضع السالف.

قالوا: جِفَان وقِصاع، والأَصلُ شَفْهَة، اللامُ هاء، والهاءُ مشبَّهة بحرف العِلَّة لخفائِها وضعْفها بتطرُّفها، وهم كثيراً ما يحذفون حروف العِلة إذا وقعت طرفاً وبعدها تاءُ التأْنيث، نحوُ ثُبَة وبُرَة وقُلَة، كأَنَّ تاء التأْنيث قامت مَقام المحذوف فحُذِفت التاءُ(١) هنا كحذفها في أَخٍ ويدٍ، يدلُّ على ذلك ظهورُها في التصغير من نحو شُفَيْهة، وفي التكسير نحو شِفَاه، وقالوا في الفعل: شافَهْتُ [٥/ ٨٣] مُشافَهةً، ويقال للرجل العظيم الشفتَيْن: شُفَاهِيٌّ.

وذهب السيرافي إلى أَنها شَفَهَة وشَوَهَة؛ بتحريك العين(٢)، وتكسيرُهما على فِعَال، نحوُ شِفَاه وشِيَاه على حدِّ رَقَبة ورِقَاب، والوجهُ ما ذكرناه لأَن باب قَصْعَة وجَفْنَة أَكثرُ من باب قَصَبَة وطَرَفَة، والعملُ إنما هو على الأَكثر لا على الأَقلّ مع أَن الأَصل عدمُ الحركة، فلا يُحكَمَ بها إلَّا بثَبَتٍ.

وزعم قوم أَنه من الواو، وأَصلُه شَفْوَة كسَلْوَة وشَقْوَة، لأَنه يقال في الجمع: شَفَوَات(٣)، ورجل أَشْفَى إذا كان لا تنضَمُّ شفتاه كالأَوْرَق(٤)، والصحيحُ الأَولُ، وما روَوْه من شَفَوات إن صحَّ فهو من معنى الشَّفة لا من لفظها، أَوْ يكونُ كعِضَة وسَنَة في أَنه يكون له أَصلان الهاءُ والواو(٥).

وأَما شاة فالأَصلُ فيها شَوْهَة أَيضاً بسكون العين، ولامُها هاءٌ بدليل قولهم في التصغير: شُوَيْهة، وفي الجمع: شِيَاه؛ فظهورُ الهاء دليلٌ على ما قلناه، فحُذفت اللَّامُ على

---

(١) في ط، ر: «الهاء».

(٢) ذكر ابن جني هذا المذهب بلا نسبة وردَّه في المنصف: ٢/ ١٤٦-١٤٧، وذهب ابنا الشجري ويعيش إلى أن شفهة وشوهة ساكنتا العين. انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٠، وشرح الملوكي: ٤١٨.

(٣) ذكر الجوهري و ابن يعيش وابن منظورهذا القول دون نسبة، انظر الصحاح واللسان (شفه)، و شرح الملوكي: ٤١٩.

(٤) هذا قول الجوهري و ابن منظور في الصحاح و اللسان (ورق)، (شفه).

(٥) كلام ابن يعيش هنا مماثل بلفظه كلامَه في شرح الملوكي: ٤٢١.

حدِّ حذفها في شَفَة، ولـمَّا انحذفت الهاء بقي الاسم شَوْةٌ فانفتحت الواوُ لمجاوَرَة تاء التأْنيث لأَن تاء التأْنيث تَفتحُ ما قبلها، نحو «جاء طلحَةُ ورأى حَمْزة»، فقُلبت الواو أَلفاً لتحرُّكها وانْفِتاح ما قبلها فصارت شاة[١]، فإِذا أُريد تكسيرُها على أَصل بنائها قبل الحَذف وذلك على تقدير التَّمام فما وَجَبَ له في حال التمام من الجميع عُومِلَ به.

ومن ذلك اسْتٌ وأَسْتاه ويَدٌ وأَيْدٍ ويَدِيٌّ ودمٌ ودِمَاء.

فأَمَّا اِسْتٌ فأَصلُه سَتَه؛ بالتحريك، ولامُه هاءٌ، فحُذفت اللَّام وأُسكنت الفاء لتدخلَ الهمزةُ عِوَضاً من المحذوف، فصار اِسْتاً، والذي يدلُّ أَنَّ اللام هاء قولُهم: «رجل أَسْتَهُ بَيِّنُ السَّته» إذا كان كبير العَجُز ،والسُّتْهُم والسُّتاهَى مثلُه[٢]، وظهورُ الهاء فيما ذكرنا دليلٌ على أَن اللَّامَ هاءٌ، وربَّما حذفوا العين وأَبقَوا اللام التي هي هاء فقالوا: رجل سَهٌ، قال الشاعر[٣]:

شَأَتْكَ قُعَيْنٌ غَثُّها وسَمينُها ... وأَنتَ السَّهُ السُّفْلَى إِذا دُعِيتْ نَصْرُ

وفي الحديث «العينُ وِكَاء السَّهِ»[٤]، والأَولُ أَكثر لأَن الحذف في اللَّامات أَكثر منه فيما هو عينٌ، ويدلُّ على أَن الأَصل سَتَه؛ بفتْح العين قولُهم في جمعه لأَدنى العدد: أَسْتاه[٥]، ولو كان فَعْلاً كفَلْس وكَعْب لقيل في جمعه: أَسْتُه كما قالوا: أَفْلُس وأَكْعُب، ولا تكون الفاء مضمومة أَوْ مكسورة لأَن الفتحة قد ظهرت في سَتَه، وهذا نصٌّ.

---

(١) كلام ابن يعيش هنا مماثل بنصه كلامه في شرح الملوكي: ٢٨٠ ، وانظر ما سيأتي: ١٠/ ٣١- ٣٢.

(٢) كذا في الصحاح (سته)، وانظر اللغات في (است) ما سيأتي: ٥/ ٢١١- ٢١٢.

(٣) هو أوس بن حجر، والبيت في ديوانه: ٣٨، شأتك: سبقتك. ونصر: أبو قبيلة من بني أسد، وهو نصر بن قُعَيْن، وقعين بن حارث بن ثعلبة. انظر التاج (نصر).

(٤) تمام الحديث «فإذا نامت العين استطلق الوكاء»، وهو في السنن الكبرى للبيهقي: ١/ ١١٨، والنهاية لابن الأثير: ٥/ ٢٢٢.

(٥) هو استدلال سيبويه والمبرد، انظر الكتاب: ٣/ ٣٦٤، والمقتضب: ١/ ٢٣٢، والمنصف: ١/ ٦١، وما سيأتي: ٩/ ٢٥٧.

وأَمَّا يَدٌ فقد تقدَّم الكلام عليها وأَنها يَدْيٌ بسكون العين من غير خلاف [١٦٦/ ب]، وإنما قلنا ذلك لأَن الحركة زيادة، ولا سبيلَ إلى الحكم بالزيادة حتى تقوم الدّلالة عليها، وليس في قوله(١):

يَدَيانِ بَيْضاوانِ عندَ مُحَلِّمٍ قد تمنعانِك أَنْ تُضَامَ وتُضْهَدا

دليلٌ على حركة العين، لأَنَّ اللام لـمَّا حذفت وصارت العينُ حرفَ الإِعراب وتعاقَبت عليها حركاتُ الإِعراب، ثم رُدَّت اللَّام لم تُسَكَّن العينُ التي كانت متحرِّكة إِذ لو سُكنت لصار الردُّ كَلَا رَدٍّ، وهذا الاسمُ من باب سَلِس وقَلِق، فاؤُه ولامُه ياءٌ، وهو نادر ليس في الأَسماء مثلُه، والذي يدلُّ أَنَّ لامه ياء قولهم: يَدَيْتُ إِليه يداً إِذا أَوْلَيْتُه معروفاً(٢)، قال الشاعر(٣): [٥/ ٨٤]

يَدَيْتُ على ابن حَسْحاسِ بنِ وَهْبٍ بأَسْفلِ ذي الجِذاةِ يدَ الكريمِ

وسُمِّيت النِّعمة يَداً لأَن الإِعطاءَ إِنما يكون باليد، فسُمِّيت بها، كما سمَّوْا الحلِفَ يميناً لأَنهم كانوا يتعاطَوْن أَيْمانهم عند الحَلِف(٤)، ولكون اليدِ فَعْلاً جُمعت في القِلَّة على أَفْعُل، نحو أَيْدٍ كما قالوا: أَدْلٍ وأَجْرٍ، وقالوا: يَدِيٌّ، من قوله(٥):

---

(١) سلف البيت: ٤/ ٢٥٠.

(٢) انظر سر الصناعة: ٢٤٠، ٧٢٩، ٨٢٠، واللسان (يدي)، وما سيأتي: ١٠/ ١١٢.

(٣) نسب البيت إلى بعض بني أسد في شرح الحماسة للمرزوقي: ١٩٣، وشرحها للتبريزي: ١/ ١٨٦، والصحاح واللسان (يدي)، ونسب إلى عامر بن مؤالة في اللسان (جذا)، وقائله مَعْقِل بن عامر كما في ديوان بني أسد: ١٥٠.
والبيت بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٣٠، و شرح الملوكي: ٤١٣، ومعجم البلدان (الجذاة).

(٤) كذا قال ابن يعيش في شرح الملوكي: ٤١٣.

(٥) صدر البيت:

«فلن أذكر النعمان إلا بصالح» ....

والبيت منسوب إلى الأعشى في اللسان (يدي) وليس في ديوانه، ونسبه أبو زيد في نوادره: ٢٥٠ إلى ضمرة بن ضمرة النهشلي، وهو بلا نسبة في الصحاح (يدي)، وشرح الملوكي:=

فـــإِنَّ لـــه عنـــدي يَـــدِيًّا وأَنْعُمـــا

وهذا الجمع أَيضاً مما يدلُّ على أَن اليَدَ فَعْلٌ، لأَن هذا الجمع إِنما يكون لِما هو على زنة فَعْلٍ ساكنِ العين، نحوُ عَبْد وعَبِيد وكَلْب وكَلِيب، فاعرفْه.

فأَما دَمٌ فأَصلُه دَمْيٌ لقوله[1]:

جَـــرَى الـــدمَيَان بـــالخبرِ اليَقـــينِ

ومَنْ قال: الدَّمَوَان جعله من الواو[2]، والأَول أكثر، وذهب أَبو الحسن وأَبو العباس المبرِّد إِلى أَن أَصله دَمَى؛ بالتحريك فهو فَعَل كجَبَل وأَنَّ جمعه جاء مخالفاً لنظائره[3]، قالا: والذي يدلُّ على ذلك أَن الشَّاعر لـمَّا اضطُرَّ عاد إِلى الأَصل، ألا ترى إِلى قوله[4]:

فلسْنا على الأَعقابِ تَدْمَى كُلُومُنا ولكِنْ على أَقْدامِنا يَقْطُرُ الدَّمَا

وقال الآخر[5]:

غَفَلَـــتْ ثـــمَّ أَتـــتْ تَطْلُبُـــه فـــإِذا هـــيْ بعِظـــامٍ ودَمـــا

قالا: ولا يَلْزَمُ على هذا قوله[6]:

يَـــدَيَان بَيْضـــاوان عنـــد مُحَلَّـــمِ

لاحتمال أَن يكون على لغة مَنْ قَصَر، وقال: [٥/ ٨٥] هذه يَدَى ومررت بيَدَى

=٤١١، وإِيضاح شواهد الإيضاح: ٧٩٨.

(١) سلف البيت: ٤/ ٢٥٠- ٢٥١.

(٢) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٢٨.

(٣) انظر مذهب الأخفش والمبرد في المقتضب: ١/ ٢٣١، ٣/ ١٥٣، والمنصف: ٢/ ١٤٨، وردَّه ابن السراج في الأصول: ٣/ ٣٢٣.

(٤) سلف البيت: ٤/ ٢٥١.

(٥) البيت بلا نسبة في التكملة: ٣٠، والمنصف: ٢/ ١٤٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٢٧، وشرح الملوكي: ٤١٥، وإِيضاح شواهد الإيضاح: ٣٩٢.

(٦) سلف البيت: ٥/ ١٤٩.

كرَحَى وَقَفَا[١]، والوجهُ الأَولُ لِمَا ذكرناه ولأَنك تَجمعُه في الكثرة على دِمَاء ودُمِيّ على حدِّ ظَبْي وظِباء وظُبِيّ ودَلْو ودِلاء ودُلِيّ، وأَما قولُهما: إنَّ جمعه جاء مخالِفاً فالأَصلُ عدمُ مخالَفة القياس وسلوكُ مَحَجَّته، ومهما أَمْكَن العملُ به فلا يُعدَلُ عنه، وأَما قوله:

ولكــنْ علــى أَقْــدامِنا يقطُــرُ الــدَّمَا

فعلى لغة مَنْ قصَر، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والمذكَّرُ الذي لم يُكسَّر يُجمعُ بالأَلف والتاء، نحوُ قولهم: السرادِقات وجِمَال سِبَحْلات وسِبَطْرات، ولم يقولوا: جُوَالِقات حين قالوا: جَوَالِيق، وقد قالوا: بُوَانات مع قولهم: بُوْن).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ هذه الأَسماء لـمَّا لم يدخلْها التكسير وكانت قد تصيرُ إلى تأْنيث الجمع تخيَّلوا فيها التأْنيث، فجمعوها بالأَلف والتاء على حدِّ ما فيه تاءُ التأْنيث، فقالوا: سُرَادِقات، والواحد سُرَادِق وهو البيت من القطن[٢]، وقالوا: جِمَال سِبَحْلات، والواحد سِبَحْل مثلُ قِمَطْر، وهو البعير الضخم، وقالوا: سِبَطْرات، والواحد سِبَطْر، أَي ممتدٌّ طويلٌ، وقالوا: جُوَالِق ولم يقولوا: جُوَالِقات فيجمعوه بالأَلف والتاء حيث كسَّروه وقالوا: جُوَالِيق، والجُوَالِق: وعاء من صُوف وغيره[٣]، وقالوا: بُوَانات مع قولهم: بُوْن، والواحدُ بِوَان؛ بكسر الباء، وهو عمود من أَعمدة الخيم، فجمعوه بالأَلف والتاء مع أَنهم قد كسَّروه، وذلك قليل، وما كان من هذا فسبيلُه أَن يُحفظ ولا يُقاسَ عليه.

(١) «وبعض العرب يقول لليد: يَدَى مثل رحى» الصحاح (يدي).

(٢) انظر الصحاح (سردق).

(٣) انظر المعرب: ١١٠، والصحاح (باب القاف فصل الجيم).

ومِنْ أصْنَاف الاسْم المَعْرِفَةُ والنَّكِرَة

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (فالمعرفةُ ما دلَّ على شيءٍ بعَيْنه، وهو خمسة أَضْرُبٍ: العَلَم الخاصُّ والمضمَرُ والمبهَمُ، وهو شيئان أَسماءُ الإِشارة والموصولاتُ، والداخلُ عليه حرفُ التعريف والمضافُ إلى أَحد هؤلاء إِضافةً حقيقيةً).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ المعرفةَ في الأَصل مصدرُ عَرَفْتُ مَعْرِفةً وعِرْفاناً، وهو من المصادر التي وقعتْ موقعَ الأَسماء، فالمرادُ بالمعرفة الشيءُ المعروفُ، كالمراد بنَسْج اليمن أَنه منسوجُ اليمن، وكقوله تعالى: ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾[1]، أَي مخلوقُه، وكذلك النكرةُ بمعنى المنكور، والمرادُ بالمعرفة ما خَصَّ واحداً من الجنس لا يتناول غيرَه، وذلك متعلّق بمعرفة المخاطَب دون المتكلِّم، إِذ قد يذكُرُ المتكلِّمُ ما هو معروف له ولا يعرفه المخاطَبُ، فيكونُ منكوراً، كقول القائل لِمَن يخاطبه: في داري رجلٌ ولي بستان، وهو يعرف الرجلَ والبستانَ، وقد لا يعرفه المتكلِّم أَيضاً، نحو قولك: «أَنا في طَلَب غلامٍ أَشتريه ودارٍ أَكْتَرِيها» ولا يكون قصدُه إلى شيء بعينه[2].

واعلم أَن النكرة هي الأَصلُ[3]، والتعريفَ حادثٌ لأَن الاسمَ نكرة في أَول أَمره مُبْهمٌ في جنسه، ثم يدخل عليه ما يُفْرَدُ بالتعريف حتى يكون اللفظُ لواحد دون سائر جنسه، كقولك: رجل، فيكون هذا الاسمُ لكلِّ واحد من الجنس، ثم يَحدث عهدُ المخاطَب لواحد بعينه، فتقول: الرجل، فيكون مقصوراً على واحد بعينه، فالنكرة سابقة لأَنها اسمُ الجنس الذي لكلِّ واحد منه مثلُ اسمِ سائر أُمته، وَضَعه الواضع للفصل بين الأَجناس، فلا تجدُ معرفةً إِلَّا وأَصلُها النكرة إلا اسمَ الله تعالى، لأَنه لا شريكَ له سبحانه وتعالى، فالتعريفُ ثانٍ أُتي به للحاجة إلى الحديث عن كلِّ واحد من أَشخاص ذلك الجنس، إِذ لو حُدِّثَ عن النكرة لَمَا عَلِم المخاطَبُ عمَّنْ الحديثُ، ويزيدُ ما ذكرناه

---

(١) لقمان: ٣١/ ١١.
(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨١، والنكت: ٤٤٢، فإن كلام الشارح مماثل لما جاء فيهما.
(٣) انظر ما سلف: ١/ ١٣٦.

[٥/ ٨٦] عندك وضوحاً أَن الإنسان حين يولَدُ فيُطلَق عليه حينئذٍ اسمُ رجل أَو امرأةٍ ثم يميَّز باللَّقب والاسم.

والمعارف خمسة على ما ذَكَر، فمنها: العَلَم الخاصُّ، نحوُ زيد وعبد الله، فهو معرفة لأَنه موضوعٌ بإِزاء واحد بعينه لا يَشْرَكُه [١٦٧/ أ] فيه غيرُه، وقد تقدَّم الكلام في الأَعلام في أول الكتاب.

وقولُ: «الخاصُّ» تحرُّزاً من الأَسماء العامة، نحو رجل وفرس ونحوِهما من أَسماء الأَجناس، فإِنَّ الأَسماء كلَّها أَعلامٌ على مُسَمَّياتها؛ إِلَّا أَن منها ما مسمَّاه عامٌّ، وهو اسم الجنس، ومنها ما مسمَّاه خاصٌّ نحو زيد وعبد الله ونحوِهما.

فاسم الجنس مسمَّاه عامٌّ، والعَلَمُ مسمَّاه خاصٌّ.

ومنها: المضْمَرُ وهو ضربٌ من الكناية، فكلُّ مضمَر كنايةٌ، وليس كلُّ كناية مضمْرَاً، وإِنما صارت المضْمَراتُ معارفَ لأَنك لا تُضْمِرُ الاسم إلا وقد عَلم السامعُ على مَنْ يعودُ، فلا تقول: ضربتُه ولا مررتُ به حتى يعرفَه ويدريَ مَنْ هو.

ومن ذلك الأَسماءُ المبهَمَة، وهي ضربان: أَسماءُ الإِشارة والموصولات.

فأَما أَسماءُ الإِشارة فنحوُ ذا وذِهِ وذانِ وتانِ وأُولاء، ومعنى الإِشارة الإِيماءُ إلى حاضر، فإِن كان قريباً نبَّهتَ عليه بـ ها، نحو هذا وهاتا، وإِن كان بعيداً أَلحقتَه كافَ الخطاب في آخره، نحوُ ذاكَ للفرق بينهما، ومعنى التعريف فيه أَن يَختصَّ واحداً ليعرفَه المخاطَبُ بحاسَّة البصر، وغيرُه من المعارف يَخْتَصُّ واحداً ليعرفَه بالقلب.

ومن الفرق بين المضمَر والمبهَم أَنَّ المضمَر(١) في الغائب يُبَيَّن بما قبله، وهو المظهرُ الذي يعود عليه المضمَرُ، نحوُ قولك: «زيدٌ مررت به»، والمبهَمُ الذي هو اسم الإِشارة يُفَسَّرُ بما بعده، وهو اسم الجنس، كقولك: هذا الرجلُ والثوبُ ونحوِه، وقد مضى الكلام على أَسماء الإِشارة بما فيه مُقْنِعٌ، والمعنيُّ بالإِبهام وقوعُها على كلِّ شيءٍ من حيوان

(١) انظر الأشباه والنظائر: ٢/ ٤١٣.

وجَماد وغيرِهما، ولا تَختَصُّ مسمًّى دون مسمًّى، هذا معنى الإِبهام فيها، لا أَنَّ المرادَ به التنكيرُ، ألا ترى أَنَّ هذه الأَسماء معارفُ لِمَا ذكرناه فيها.

والقسم الثاني[١] من المبْهَمات وهو الاسمُ الموصولُ كالذي والتي ومَنْ وما، وقد تقدَّم الكلامُ عليها، وكلُّها معارفُ بصِلاتِها[٢]، فبيانُها بما بعدها أَيضاً، إِلَّا أَن أَسماء الإِشارة تُبيَّنُ باسم الجنس، والموصولاتُ تُبيَّنُ بالجُمل بعدها، والذي يدلُّ أَنها معارفُ أَنه يمتنعُ دخولُ علامة النكرة عليها، وهي «رُبَّ» وتوصَفُ بالمعارف، نحوُ قولك: جاءني الذي عندك العاقلُ، وتقع أَيضاً وصفاً للمعارف، نحو جاءني الرجلُ الذي عندك، وتقع أَيضاً وصفاً للمعارف، نحو جاءني الرجلُ الذي عندك، وكلُّها مُبْهَمَةٌ لأَنها لا تخصُّ مسمًّى دون مسمًّى كما كانت أَسماء الإِشارة كذلك.

وأَما الداخلُ عليه الأَلفُ واللَّامُ فنحوُ الرجل والغلام، إِذا أَردتَ واحداً بعيْنه معهوداً بينك وبين المخاطَب، كقول القائل: لقيتُ رجلاً، فيقول المخاطَبُ: وما فعلَ الرجلُ؟ أَي المعهودُ بيني وبينك في الذِّكْر، أَو تكون معه في حديث رجلٍ ثم يأْتي ذلك الرجلُ فتقول: وافَى الرجلُ، أَي الذي كنَّا في حديثه وذِكره وافَى، فلا بدَّ في تعريف العهد من ثلاثة المذكورُ والمتكلِّمُ والمخاطَبُ.

وتكون اللَّامُ لتعريف الجنس، كقولك: الدينارُ خيرٌ من الدرهم، والرجلُ خيرٌ من المرأة، ولا تعني بقولك: الدينار والرجل شخصاً مخصوصاً تفضِّله، وإِنَّما تريد الجنس أَجْمَعَ، ويكشف عن ذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾[٣]، فالإِنسان هنا عامٌّ يُراد به جميعُ الآدميِّين بدليل استثناء الجمع منه، لأَنه إِنما يُستثنى الأَقلُّ من الأَكثر، ومُحَالٌ استثناءُ الأَكثر من الأَقلِّ، وللأَلف واللام أَقسامٌ تذكَرُ في موضعها من الكتاب إِن شاء الله تعالى.

---

(١) القسم الأول قوله: «فأما أسماء الإشارة».
(٢) انظر ما سلف: ٣/ ٢٥٠.
(٣) العصر: ١٠٣/ ٢-٣.

ومن الفرق بين تعريف العهد وتعريف الجنس أن العهد لا بدَّ فيه من تقدُّم[١] مذكور، ولذلك يحسُنُ أن يقع موقعَه المضمَرُ، فتقولُ: جاءني رجلٌ وفَعَلَ الرجلُ، وإن شئت قلت: وفَعَلَ على إضماره لتقدُّم ذِكره، وكذلك قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾[٢]، لو كان كلاماً لجاز أن يقال معه: وليس كذلك الجنسُ، فاعرفْه. [٥/ ٨٧]

قال صاحب الكتاب: (وأَعْرَفُها المضْمَرُ ثم العَلَمُ ثم المبهَمُ ثم الداخلُ عليه حرفُ التعريف، وأَما المضافُ فيُعتبَرُ أَمرُه بما يُضافُ إليه، وأعرفُ أنواع المضمَرِ ضميرُ المتكلِّم ثم المخاطَبِ ثم الغائبِ).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ المعارفَ وإن اشتركَتْ في أَصل التعريف فهي تتفاوتُ في ذلك، فبعضُها أَعْرَفُ، فكلَّما كان الاسمُ أَخصَّ كان أَعرفَ، وقد انقسموا في القول بأَعْرَفِ المعارف بحسب انقسام المعارف، فقال قومٌ: أَعْرَفُ المعارف المضمَرُ ثم الاسمُ العَلَم ثم المُبْهَمُ ثم ما فيه الأَلفُ واللَّامُ، واحتجُّوا بأَنَّ المضمرَ لا اشتِراكَ فيه لتعيُّنه بما يعودُ إليه، ولذلك لا يوصَفُ ولا يوصَفُ به، وليس كذلك العَلَم، فإنه يقع فيه الاشتِراكُ ويميَّزُ بالصفة.

وذهب آخرون إلى أَنَّ الاسم العَلَمَ أَعرَفُ المعارِف ثم المضمَرُ ثم المبهَمُ ثم ما عُرفَ بالأَلف واللَّام، وهو مذهب الكوفيين، وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي، واحتجُّوا بأَنَّ العَلَمَ لا اشتِراكَ فيه في أَصل الوضْع، وإنما تقع الشَّرِكةُ عارضةً، فلا أَثرَ لها، قالوا: والمضمَرُ يَصْلُحُ لكلِّ مذكورٍ، فلا يخُصُّ شيئاً بعينه، وقد يكون المذكور قبله نكرةً فيكونُ نكرةً أَيضاً على حسَب ما يرجعُ إليه، ولذلك تدخلُ عليه «رُبَّ» من قولهم: «رُبَّه رجلاً».

وذهب قوم إلى أَن المبهَمَ أَعْرَفُ المعارف ثم المضمرُ ثم العلمُ ثم ما فيه الأَلفُ واللَّامُ، وهو رأْي أَبي بكر بن السراج [١٧٧/ ب] واحتجَّ بأَن اسم الإِشارة يتعرَّفُ بشيئَيْن

---

(١) في ط، ر: «تقديم».

(٢) الشرح: ٩٤/ ٥-٦.

بالعين والقلب، وغيرُه يتعرَّفُ بالقلب لا غيرُ، وهو ضعيفٌ لأَن التعريف أَمرٌ راجعٌ إِلى المخاطَب دون المتكلِّم، وما ذكره يرجع إِلى معرفة المتكلِّم، وأَمَّا المخاطَبُ فلا عِلْمَ له بما في نفس المتكلم.

والمذهبُ الأَولُ، وعليه الأَكثرُ، وهو مذهب سيبويه لِمَا ذكرناه. وأَمَّا قولهم: إِنه قد يعود إِلى نكرة فيكونُ نكرةً فنقول: لا نُسلِّمُ أَنه يكون نكرةً لأَنا نعلم قطعاً مَنْ عُنِيَ بالضمير، وأَما دخولُ رُبَّ عليه في «رُبَّه» فهو شاذٌّ مع أَنه يفسَّرُ بما بعده، فصار بمنزلة النكرة المتقدمة(١).

والأَسماء الأَعلامُ أَعْرَفُ من أَسماء الإِشارة، لأَن الأَعلام تُوصَفُ ولا يُوصَف بها، وذلك دليل على ضعْف التعريف فيها، ولذلك قلنا بانحطاط تعريفها عن المضمرات، وأَسماءُ الإِشارة توصَفُ ويُوصَفُ بها، والصفةُ لا تكون أَخصَّ من الموصوف، وجوازُ الوصف بالاسم ووصْفُه مُؤْذِنٌ بوَهْن تعريفه وضَعْفِه، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: «زيدٌ الطويلُ» فالطويلُ أَعَمُّ من زيد وحدَه لأَنَّ الطويلَ كثيرٌ وزيدٌ أَخَصُّ من الطويل(٢).

وأَسماءُ الإِشارة أَعرفُ ممَّا فيه الأَلف واللَّام لِمَا ذكرْناه، فالأَلف واللَّام أَبْهَمُ المعارف وأَقْربُها من النكرات، ولذلك قد نُعِتَتْ بالنكرة، كقولك: «إِني لأَمرُّ بالرجُل غيرِك فينفعُني وبالرجل مِثْلِك فيُعطيني» لأَنك لا تقصُدُ رجلاً بعينه، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾(٣) جعل غيراً نعتاً للذين، وهي في مذهب الأَلف واللام التي لم يُقصدْ بها شيءٌ بعينه، ويدلُّ على ذلك أَنَّ من المعرَّف بالأَلف واللَّام ما يستوي في معناه ما فيه الأَلفُ واللَّامُ وما لا لامَ فيه، نحو «شربْتُ ماءً والماءَ وأَكلت خبزاً والخبزَ»، ولذلك امتنعَ أَن يُنْعَتَ ما فيه الأَلفُ واللَّامُ بالمبْهَم.

«وأَمَّا المضافُ فيُعتبَرُ أَمرُه بما يُضافُ إِليه».

---

(١) انظر الأقوال السالفة فيما سلف: ٣/ ١٠٢ - ١٠٣.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨١-٨٢، و النكت: ٤٤٣.

(٣) الفاتحة: ١/ ٦-٧.

فحُكم المضاف حُكمُ المضاف إليه،فإذاً ما أُضيفَ إلى المضمرَ أَعْرَفُ ممَّا أُضيفَ إلى العَلَم، وما أُضيفَ إلى العَلَم أَعرَفُ ممّا أُضِيف إلى المبهَم، وما أُضيفَ إلى المبهَم أَعرَفُ ممَّا أُضيفَ إلى ما فيه الأَلفُ واللامُ، فعلى هذا لا تصفُ العلَم بما أُضيفَ إلى المضمَر، فلا تقول: «مررت بزيدٍ أَخِيك» على الوصف، ويجوز على البدل، ولا تَصِفُ المبهَم بم أُضِيفَ إلى مضمَر أَوْ عَلَم، فلا تقول: «مررت بهذا أخيك» أَوْ «صاحِبِ عمروٍ» على النعت، ولا تَصفُ ما فيه الأَلفُ واللّامُ بما أُضِيف إلى غيره ممَّا لا لامَ [٥/ ٨٨] فيه.

واعلم أَنَّ المضمَرات وإِنْ كانت أَعْرفَ المعارف إِلَّا أَنها تتفاوت أَيضاً في التعريف، فبعضُها أَعْرَفُ من بعض، فأَعرفُها وأَخَصُّها ضميرُ المتكلم، نحو أَنا والتاء في «فعلْتُ» والياء في غلامي وضربني، لأَنه لا يشارِكُ المتكلِّمَ أَحدٌ فيدخلَ معه فيكونَ ثَمَّ لَبْسٌ، ثم المخاطَبُ، وإِنما قلنا: إن المخاطَبَ مُنْحَطٌّ في التعريف عن المتكلِّم لأَنه قد يكون بحضْرتِه اثنان أَوْ أَكثرُ فلا يَعْلمُ أَيَّهم يخاطِبُ، ثم الغائِبُ، وإِنَّما انْحطَّ ضميرُ الغائب عنهما لأَنه قد يكون كنايةً عن معرفة وعن نكرة، حتى قال بعض النحويين: إِن كناية النكرة نكرةٌ، ولذلك أَجازوا «رُبَّ رجلٍ وأَخيه»(١)، فهذا ترتيبُها في التعريف، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب:(والنكرةُ ما شاع في أُمَّته كقولك: جاءني رجلٌ وركبتُ فرساً).

قال الشَّارح: قد تقدَّم أَنَّ النكرة أَصلٌ للمعرفة ومتقدِّمة عليها، وهي كلُّ اسم يتناول مُسَمَّيَيْنِ فصاعداً على سبيل البدل، فهو نكرةٌ، وذلك نحوُ رجل وفرس، ألا ترى أَنَّ رجلاً يصلُحُ لكلِّ ذَكَر من بني آدم، وفَرَساً يصلُحُ لكلِّ ذي أَرْبعٍ صَهَّالٍ، وعلامتُها أَن تحسُنَ فيها رُبَّ واللَّامُ(٢)، نحوُ رُبَّ رجلٍ والرجل، وبعضُ النكرات أَنكَرُ من بعض، فما كان أَكثرَ عموماً كان أَوْغَلَ في التنكير، فعلى هذا شيءٌ أَنكَرُ من جِسْم، لأَن كلَّ جسم شيء وليس كلُّ شيءٍ جسماً، وجسمٌ أَنكرُ من حيوان لأَن كلَّ حيوان جسمٌ، وليس كلُّ جسم حيواناً، وحيوانٌ أَنكرُ من إِنسان، وإِنسانٌ أَنكرُ من رجلٍ وامرأةٍ، فاعرفْ ذلك.

---

(١) انظر ما سلف: ٣/ ١٥٤.

(٢) كذا في أسرار العربية: ٣٤١.

ومن أصْنَاف الاسْمِ المذكَّرُ والمؤَنَّثُ

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (المذكَّر ما خلا من العلامات الثلاث التاءِ والأَلفِ والياءِ في نحو غُرْفة وأَرض وحُبْلى وحَمْراء وهذي، والمؤَنثُ ما وُجدتْ فيه إِحداهنَّ).

قال الشَّارح: التذكير والتأنيث معنيان من المعاني، فلم يكن بدٌّ من دليل عليهما، ولـمَّا كان المذكَّر أَصلاً والمؤَنث فرعاً عليه لم يَحتجْ المذكّرُ إلى علامة، لأَنه يُفهَمُ عند الإِطلاق إِذ كان الأَصلَ، ولـمَّا كان التأْنيثُ ثانياً لم يكـن بـدٌّ مـن علامـة تـدلُّ عليـه، والـدليلُ عـلى أَن المذكر أَصلٌ أَمران[1]:

أَحدُهما: مجيئُهم باسم مذكَّر يعمُّ المذكرَ والمؤنثَ، وهو شيء.

الثانـي: أَن المؤنث يَفْتقِر إِلى علامة، ولو كـان أَصلاً لم يَفتقِـر إِلى علامـة كـالنكرة، لـمَّا كانت أصلاً لم تَفْتقِر إِلى علامة، والمعرفةُ لـمَّا كانت فرعاً افتَقَرَت إِلى العلامـة، ولـذلك إِذا انضـمَّ إِلى التأنيـث العلميَّـةُ لم يَنْصـرِف، نحـو زينـبَ وطلحـةَ، وإِذا انضـمَّ إِلى النكـرة انصـرفَ، نحو جَفْنـةَ وقَصْعة، فإِذاً قـد صـار [١٦٨/ أ] المـذكَّرُ عبـارة عمَّـا خـلا مـن علامات التأْنيث، والمؤَنثُ ما كانت فيه علامةٌ من العلامات المذكورة.

وعلاماتُ التأنيث ثلاث[2]: التاءُ والأَلفُ والياءُ، والكلامُ أَسماءٌ وأَفْعالٌ وحروفٌ، والذي يؤَنثُ منها الأَسماءُ دون الأَفعالِ والحروفِ، وذلك من قِبَلِ أَنَّ الأَسماء تـدلُّ عـلى مُسمَّيات تكون مذكَّرةً ومؤنَّثةً، فتدخل عليها علامةُ التأْنيث أَمارةً على ذلك، ولا يكـون ذلك في الأَفعال ولا الحروف.

أَما الأَفعالُ فلأَنَّها موضوعة للدِّلالة على نسبة الحدَث إِلى فاعلها أَوْ مفعولها، من نحو ضَربَ زيدٌ، وضُربَ عمرو، فدِلالتُها على الحدَث ليست من جهة اللفظ، وإِنَّما هي التِزامٌ، فلمَّا لم تكن في الحقيقة بإِزاء مسمَّيات لم يدخلها التأنيث.

---

(١) ذكرهما صاحب البسيط، انظر الأشباه والنظائر: ٢/ ٢٩٣، وانظر أيضاً شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣٦.

(٢) في ط، ر: «ثلاثة»، وما أثبت هو الأفصح.

وأمرٌ آخر أَنَّ مدلولها الحدَثُ، وهي مشتقَّة منه، والحَدَثُ جِنسٌ، والجنسُ مذكَّر، ولذلك قال سيبويه: لو سَمَّيت امرأةً بنِعم وبئس لانصرفا لأَنَّ الأَفْعالَ [٥/ ٨٩] مذكَّرةٌ[١]، فأَما لحاقُ العلامة بها من نحو: قامتْ هندٌ وقعدَتْ سعاد فلتأْنيث الفاعل لا لتأْنيثها في نفسها، وهذا أَحدُ ما يدلُّ على أَنَّ الفاعل كجزء من الفعل، وذلك أَنَّ الأَصلَ إِذا أُرِيد تأْنيثُ كلمة أَنْ يَلْحَقَ عَلَمُ التأْنيث تلك الكلمةَ، فأَما لحاقُ العلامة كلمةً والمرادُ غيرُها فلا، فدلَّ ذلك على أَنَّ الفعلَ والفاعلَ كجزء واحد.

وأَمَّا الحروفُ فلأَنَّها لا تدلُّ على معنى تحتها، وإِنَّما تجيءُ لمعنى في الاسم والفعل[٢]، فهي لذلك في تقدير الجزء من الاسم والفعل، وجزءُ الشيء لا يؤَنَّثُ، وقد جاء منها ثلاثة أحرف وهي لا وثُمَّ ورُبَّ على التشبيه بالفعل، إِذ كانت تكون عاملةً.

وعلاماتُ التأْنيث ثلاث على ما ذكَر: التاءُ والأَلفُ والياءُ، وقد أَضاف غيرُه الكسرة[٣] في نحو «فَعلتِ ياامرأة» فصارت العلامات أربعاً.

فأَما التاءُ فتكون علامةً للتأْنيث تلحقُ الفعل، والمرادُ تأنيثُ الفاعل على ما ذكرنا في نحو: «قامتْ هند وقعدَتْ جُمْل»، وهذه التاءُ إِذا لحقت الأَفعالَ كانت ثابتة لا تنقلبُ في الوقف، نحو «قامَتْ هندٌ وهندٌ قامَتْ»، وإِذا لحقت الاسمَ نحوَ قائِمة وقاعِدة أُبْدِلَ منها الهاءُ في الوقف، فتقول: هذه قائمه وقاعده، وفي هذه التاء مذهبان:

أَحدُهما: وهو مذهب البصريين أَنَّ التاء الأَصْلُ، والهاءُ بَدَلٌ منها[٤].

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٢٠٦-٢٠٨، ٣/ ٢٢٦.

(٢) انظرما سيأتي: ٨/ ٨.

(٣) عدّ المبرد والفارسي الكسرة من علامات التأنيث، انظر المقتضب: ٣/ ٣٧٤، والتكملة: ١١٤.

(٤) هو ظاهر كلام سيبويه، وصريح مذهب كل من المبرد والفارسي وابن جني ، ونسب الرضي هذا القول إلى سيبويه والفراء وابن كيسان وأكثر النحاة، انظر الكتاب: ٤/ ٢٣٨، والمقتضب: ١/ ٦٠، والعسكريات: ٢٢٥، وسر الصناعة: ١٥٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٨٨-٢٨٩.

والثاني: وهو مذهب الكوفيين أَنَّ الهاء هي الأَصل[١].

والحقُّ الأَوّلُ، والدليلُ على ذلك أَنَّ الوصل ممَّا تجري فيه الأشياء على أُصولها، والوقفُ من مواضع التغيير، ألا ترى أَنَّ مَنْ قال في الوقف: هذا بكرُ ومررت ببكِر فنقلَ الضمة والكسرة إلى الكاف فإنه إذا وَصَلَ عاد إلى الأصل من إسكان الكاف، وكذلك مَنْ قال في الوقف: هذا خالدّ فضاعَفَ فإنه إذا وصل لا يفعل ذلك، بل يخفِّفُ الدالَ، على أَنَّ من العرب مَنْ يُجْري الوقفَ مُجْرى الوصل فيقول: هذا طلحَتْ[٢]، وعليك السلام والرحمتْ، وقال[٣]:

بل جَوْزِ تيهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ

وأَنشد قطرب[٤]:

اللهُ نَجَّاكَ بكفَّيْ مَسْلَمَتْ
مِنْ بَعْدِما وبَعْدِما وبَعْدِمَتْ
صارتْ نفوسُ القومِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ
وكادت الحرَّةُ أَنْ تُدْعى أَمَتْ

(١) حكاه أبو بكر الأنباري عن بعض النحويين، ونسبه ابن هشام إلى الكوفيين، ولم ينسبه أبو حيان، انظر إيضاح الوقف والابتداء: ٢٨١-٢٨٣، والارتشاف: ٦٣٦، والمغني: ٣٨٥، والأشباه والنظائر: ١/ ١٠٥-١٠٦.

(٢) حكاه أبو الخطاب عن ناس من العرب، انظر الكتاب: ٤/ ١٦٧.

(٣) سلف البيت: ٤/ ١٠٧.

(٤) الأبيات بلا نسبة في سر الصناعة: ١٦٠، والخصائص: ١/ ٣٠٤، والعيني: ٤/ ٥٥٩، وشرح شواهد الشافية: ٢١٨-٢٢١، والثاني والثالث في الخزانة: ٢/ ١٤٨، والأول والثاني في ضرائر الشعر: ٢٣٢ بلا نسبة.

«ومسلمة بفتح الميم واللام الظاهرُ أنه مسلمة بن عبد الملك بن مروان، وقوله: «من بعدما» الأصل من بعد ما صارت نفوس القوم، فكرر من بعدما ثلاث مرات للتهويل وأبدل ألف ما الثالثة هاء فتاء للقافية» عن شرح شواهد الشافية: ٢٢٢.

وقد أَجْرَوْها في الوصل على حدِّ مَجْراها في الوقف، من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد: «ثلاثَهْ اَرْبَعَهْ»(١)، وعلى هذا قالوا في الوصل: سَبْسَبًّا(٢) وكَلْكَلًّا(٣)، وهو قليل من قبيل الضرورة، فلمّا كان الوصلُ ممَّا تجري فيه الأَشياءُ على أُصولها وكان الوقفُ ممَّا يتغيَّر فيه الأَشياءُ عن أُصولها في غالب الأَمر، ورأَينا عَلَمَ التأْنيث في الوصل تاءً [٥/ ٩٠] وفي الوقف هاءً نحوَ ضاربهْ وقائمهْ علمْنا أَنَّ الهاء في الوقف بَدَلٌ من التاء في الوصل وأَنَّ التاءَ هي الأَصل.

وأَما الأَلفُ فقد تكون للتأْنيث، وذلك نحوُ الأَلف في حُبْلَى وسَكْرى وغَضْبَى وجُمَادَى وحُبَارَى، فهذه كلُّها وما يجري مَجْراها للتأْنيث، يدلُّ على ذلك أَنك لا تنوِّنُها في النكرة، قال الفرزدق(٤):

---

(١) الكتاب: ٣/ ٢٦٥، وانظر المنصف: ١/ ١٠، والخصائص: ١/ ٣٠٥، و انظرتوجيه ابن الحاجب في الإيضاح: ٢/ ٣١٥.

(٢) هذه كلمة من بيت من الرجز هو:

«تترُكُ ما أبقَى الدَّبَا سَبْسبًّا»

وقائله رؤبة وهو في ملحقات ديوانه: ١٦٩، وردَّ أبو محمد الأعرابي نسبة البيت إلى رؤبة، ورأى أنه من شوارد الرجز لا يعرف قائلها، انظر فرحة الأديب: ٢٠٧، ونسبه ابن عصفور في الضرائر: ٥٠ إلى ربيعة بن صبح، وتكلم البغدادي على نسبة البيت في شرح شواهد الشافية: ٢٥٤.

(٣) وردت هذه الكلمة في بيت من الرجز هو:

«كأَنَّ مَهْواها على الكَلْكَلِّ»

وهو لمنظور بن مرثد الأسدي كما في سفر السعادة: ٧٢٤، واللسان (كلل)، وشرح شواهد الشافية: ٢٥٠، وبلا نسبة في مجالس ثعلب: ٥٣٦، والمنصف: ١/ ١٠-١١، ومن قول ابن يعيش: «أن الوصل مما يجري ..» إلى قوله: «كلكلا» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٥٩-١٦٠.

(٤) البيت في ديوانه: ٢/ ٢٦، وسر الصناعة: ٦٩٣، وعجز البيت في ديوانه (صادر: ٢/ ٢٦، والصاوي: ٥٥٥):

«إذا نحن شِئنا صاحبٌ متأَلِّفُ»

وفي سر الصناعة كما رواه ابن يعيش.

وأَشْلاءُ لَحـمٍ مِـن حُبَـارَى يَصيدُها لنـا قـانِصٌ مِـن بعْـضِ مـا يَتَخَطَّـفُ

والفرقُ بيت تأنيث التاء في قائمة وقاعدة والتأْنيثِ بالأَلف فيها ذكرنا أَنَّ التاء تدخل في غالب الأَمر كالمنفصِلة ممَّا دخلت عليه، لأَنَّها تدخل على اسم تامٍّ الفائدة لإِحداث معنى آخرَ، وهو التأْنيث، فكانت كاسم ضُمَّ إِلى اسم آخرَ، نحو حَضْـرَمَوْت وبَعْلَبَكَّ، ويدلُّ على ذلك أُمورٌ:

منها: أَنك تفتحُ ما قبل التاء كما تفتح ما قبل الاسم الثاني من الاسمين، فتقول: قائمَة وطلحَة كما تقول: حَضْـرَمَوْتَ، فتفتح ما قبل الآخِر.

ومنها: أَنك إِذا صغَّرْتَ ما في آخره تاءُ التأْنيث فإِنك تُصغِّر الصدرَ ثم تأْتي بالتاء، نحوُ طلحة وطُلَيْحَة وتمرة وتُمَيْرة كما تصغِّر الصدر من الاسمين المركَّبين ثم تأْتي بالآخَر، نحوَ حُضَيْرَمَوْت.

وممَّا يدل على انفصالها وأَنَّ الكلمة لم تُبْنَ عليها أَنك تحذفُها في التكسير، فتقول في تكسير جَفْنَة: جِفَان وفي قَصْعة: قِصَاع، وليست الأَلف كذلك، بل تَثبتُ في التكسير، فتقول في حُبْلَى: حَبَالَى وفي سَكْرَى: سَكَارَى، لأَن الكلمة بُنيت عليها بناءَ سائر حروفها، كما تقول في جَعْفر: جَعَافِر، وفي زِبْرِج: زَبَارِج.

فإِنْ قيل: فما بالُكم تقولون في تكسير قَرْقَرى[1] وجَحْجَبَى[2]: قَرَاقِر وجَحَاجِب؛ بحذف الأَلف قيل: لم يحذفوا الأَلف هنا على حدِّ حذف التاء في جِفَان [١٦٨/ ب] وقِصَاع، وإِنَّما حذفوها لوقوعها خامسةً كما يحذفون الخامس الأَصلي في سَفَرجل وسَفَارِج وفرزدق وفَرازِد.

---

(١) «قَرْقَرى؛ بتكرير القاف والراء وآخره مقصور: أرض باليمامة» معجم البلدان (قرقرى)، وانظر المقصور والممدود لابن ولَّاد: ٢١٩.

(٢) «جَحْجَبَى: حيٌّ من الأنصار» اللسان (جحجب)، وانظر الاشتقاق: ٤٤١، والمقصور والممدود لابن ولَّاد: ٨٠.

فإنْ قيل: الهمزة أيضاً في حمراء وخضراء [٥/ ٩١] وصَحْراء وعَذْراء تُفيد التأْنيث، فما بالُكم لم تذكروها مع علامات التأْنيث؟ قيل: الهمزة في الحقيقة ليست علماً للتأْنيث، وإنما هي بَدَلٌ من الألف في مثل حُبْلَى وسَكْرى، وإنما وقعت بعد ألف قبلها زائدةٍ للمدِّ، فالتقى ألفان زائدتان، الأُولى المَزيدةُ للمدِّ والثانيةُ للتأْنيث، فلم يكن بدٌّ من حذف إحداهما أو تحريكِها، فلم يَجُزْ الحذفُ في واحدة منهما.

أَما الأُولى فلو حُذِفت لذهب المدُّ، وقد بُنيت الكلمة ممدودةً، وأَما الثانية فلو حُذفت لزال عَلَمُ التأْنيث، وهو أَفْحَشُ من الأَول، فلـمَّا امتنع حذف إِحداهما ولم يُمْكن اجتماعُهما لسكونهما تعيَّنَ تحريكُ إِحداهما، فلم يمكن تحريك الأُولى لأَنها لو حُركت لفارقَت المدَّ، والكلمةُ مبنيةٌ على المدِّ، فوجب تحريكُ الثانية، ولـمَّا حُركت انقلبت همزةً فقيل: صحراء وحمراء، فثبَت بما ذكرنا أَنَّ الهمزة بَدَلٌ من أَلف التأْنيث(١).

فإن قيل: ولِـمَ قلت: إنّ الهمزة بَدَلٌ من أَلف التأْنيث، وهلَّا قلتَ: إِنها أَصلٌ في التأْنيث كالتاء والأَلف؟ قيل: عنه جوابان:

أَحدُهما: أَنَّا لم نَرهم أَنَّثوا بالهمزة في غير هذا الموضع، وإِنما يُؤَنِّثون بالتاء والأَلف في نحو حَمْزة وحُبْلى، فكان حَمْلُ الهمزة في صحراء وبابِه على أَنها بَدَل من أَلف التأْنيث أَوْلى، وقد تقدَّم نحوٌ من ذلك.

الثاني: أَنا قد رأَيْناهم لـمَّا جمعوا شيئاً ممَّا في آخره همزةُ التأْنيث أَبدلوها في الجمع ياءً ولم يُحقِّقوها، وذلك قولُهم في جمع صَحْراء وخَبْراء: صَحَاريّ وخَبَاريّ، ولو كانت أَصلاً غيرَ منقلبة لجاءت ظاهرةً، نحوُ قولهم في قُرَّاء: قَرَارِيْء، وفي كوكب دُرِّيء: دَرَارِيء(٢)، فظهرت الهمزة ههنا حيث كانت أصلاً لأَنه من قرأْتُ ودرأْتُ.

فأَما قول بعض النحويين: أَلفا التأْنيث فتقريبٌ وتجوُّزٌ، والحقُّ ما ذكرناه، وذلك أَنهما

---

(١) انظر ما سيأتي: ١٠/ ١٨.

(٢) من قوله: «فإن قيل: ولِـمَ ..» إلى قوله: «دَراريء» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٨٤-٨٥، وانظر الممتع: ١٤٢، ٣٣٠.

لـمَّا اصْطَحَبتا وبُنيت الكلمة عليهما أَطلقوا على أَلف المدِّ أَلف التأْنيث فقالوا: أَلفا التأْنيث.

وأَمَّا الياء فقد تكون علامةً للتأْنيث في نحو: اضْرِبي وتَضْرِبين ونحوِهما، فإِن الياء فيهما عند سيبويه ضمير الفاعل وتُفيدُ التأْنيثَ كما أَنَّ الواو في اضربوا ويضربون ضميرُ الفاعل وتفيدُ التذكير[١]، وهي عند الأَخفش وكثير من النحويِّن حرفٌ دالٌّ على التأْنيث بمنزلة التاء في قامتْ، والفاعلُ ضمير مُسْتكنٌّ كما كان كذلك مع المذكر في اِضْرب[٢].

فأَما الياءُ في هذي فليست علامةً للتأْنيث كما ظَنَّ[٣]، وإِنما هي عين الكلمة، والتأْنيثُ مستفادٌ من نفس الصيغة، وعلى قياس مذهب الكوفيين تكون الياء للتأْنيث لأَنَّ الاسم عندهم الذالُ وحدها[٤]، والأَلفُ من ذا مزيدة، وكذلك الياءُ مزيدةٌ للتأْنيث، فالمؤَنث ما وُجد فيه إِحدى هذه العلامات.

قال صاحب الكتاب: **(والتأْنيثُ على ضربَيْن حقيقيٌّ كتأْنيث المرأْة أَو الناقة[٥] ونحوِهما ممَّا بإِزائه ذَكَرٌ في الحيوان، وغيرُ حقيقيٍّ كتأْنيث الظُّلمة والنَّعل ونحوِهما ممَّا يتعلَّق بالوَضْع والاصطلاح، والحقيقيُّ أَقْوى، ولذلك امتنع في حال السعة «جاء هند» وجاز «طَلَع الشمس» وإِن كان المختار «طلعَتْ»، فإِن وقع فَصْلٌ استُجيزَ، نحوُ قولهم: «حضر القاضي امرأَةٌ»[٦]، وقولِ جرير:**

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٢٠، ٤/ ٢٠٠-٢٠١، والارتشاف: ٩١٤.

(٢) وهو مذهب المازني أيضاً، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٠، و النكت: ١٢٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٩، والارتشاف: ٩١٤، والمساعد: ١/ ٨٥، وانظر ردَّ ابن مالك في شرح التسهيل له: ١/ ١٢٤.

(٣) أي الزمخشري، انظر المفصل: ١٩٨، وممن ذهب إلى أنَ الياء للتأنيث السيرافي: ٥٦٨، وابن سيده في المخصص: ١٦/ ٩٦، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٢٧.

(٤) انظر مذهبهم ومذهب البصريين فيما سلف: ٣/ ٢٢٧.

(٥) في المفصل: ١٩٨ «المرأة والناقة».

(٦) في المفصل: ١٩٨ «حضر القاضي اليوم امرأة».

لقـــد ولــــدَ الأُخَيْطـــلَ أُمُّ سَـــوْءٍ

وليس بالواسع، وقد ردَّه المبرِّد، واستُحْسِن نحوُ قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٌ﴾ ﴿وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٌ﴾.

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ المؤنَّثَ على ضربَيْن كما ذكَرَ، حقيقيٌّ وغيرُ حقيقيٍّ(١)، فالمؤنثُ الحقيقيُّ التأْنيثِ والمذكَّرُ الحقيقيُّ التذكيرِ معلومان لأَنَّهما محسوسان، وذلك ما كان للمذكَّر منه فَرْجٌ خلافُ فَرْج الأُنثى، كالرجل والمرأة، وإنْ شئت أَنْ تقول: ما كان بإزائه ذَكَرٌ في الحيوان، نحوُ امرأةٍ ورجلٍ وناقةٍ وجَمَلٍ وأَتانٍ وعَيْرٍ ورَخِلٍ(٢) وحَمَلٍ، وذلك يكون خِلْقَةَ الله تعالى.

وغَيْرُ الحقيقي أَمْرٌ راجعٌ إلى اللفظ بأَن تَقرِنَ به علامةَ [٥/ ٩٢] التأْنيث من غير أَن يكون تحته معنى، نحوُ البُشْرى والذِّكْرى وصحْراء وعذْراء وغُرْفة وظُلْمة، وذلك يكون بالاصطلاح ووضْع الواضع، فالبُشْرى والذِّكرى مؤَنثان بأَنْ دخل عليهما أَلفُ التأْنيث المقصورةُ، وصحراء وعَذْراء ونحوُهما مؤَنثان بالألف الممدودة، وغُرْفة وظُلْمة مؤَنثان بالتاء، ونَعْل وقِدْر ونحوُهما من مثل شمس وفرس وهند وجُمَل علامةُ التأْنيث فيها مقدَّرةٌ، يدلُّ على ذلك ظهورُها في التصغير، نحوُ نُعَيْلَة وقُدَيْرة.

واعلم أَنَّ التأْنيث الحقيقيَّ أَقوى من التأْنيث اللفظيِّ، لأَن المؤَنث الحقيقيَّ يكون تأْنيثه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلوله مؤَنثاً، وغيرُ الحقيقيِّ شيءٌ يختصُّ باللفظ من غير أَنْ يدلَّ على معنى مؤَنثٍ تحته، فكان التأْنيث الحقيقي(٣) أَقوى لِـما ذكرناه، ويلزم فعلَه علامةُ التأْنيث في نحو: قامتِ المرأة وذهبتِ الجاريةُ، فتلحَقُ التاءُ الفعلَ للإيذان بأَنَّ فاعلَه مؤَنثٌ كما تلحقه علامةُ التثنية والجمع في نحو: قاما أَخواك

---

(١) انظر تعريفهما في شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١١٥.

(٢) «الرَّخِل: الأنثى من أولاد الضأن، والذكر حَمَل» الصحاح (رخل).

(٣) في ط، ر: «المعنوي».

وقاموا إِخوتُك[١]؛ للإِيذان بعدد الفاعِلِين.

فإِنْ قيل: الاختيار «قامَ أَخواك وقام إِخوتُك» فما بالُكَ تُوجِبُ إِلحاق العلامة في المؤَنث نحوَ: «قامتْ هند»؟ فالجوابُ أَن الفرق بينهما أَنَّ التأْنيث معنى لازمٌ لا يصحُّ انتقالُه عنه إِلى غيره، وليس كذلك التثنيةُ والجمعُ، فإِنَّهما غيرُ لازمَيْن، إِذ الاثنان قد يُفارِقُ أَحدُهما الآخرَ، فيصيرُ واحداً ويزيدان فيصيران جمعاً، وكذلك الجمعُ قد يَنْقُص فيصير تثنيةً.

وليس التأْنيثُ كذلك، فلِلزوم معنى التأنيث لزمتْ علامتُه ولعدم لزوم معنى التثنية والجمع لم تلزم علامتها، فإِنْ فَصَلَ بينهما فاصلٌ من مفعول أَوْ ظرف أَوْ جارٍّ ومجرور جاز سقوطُ عَلَم التأْنيث، نحوُ قولهم: حضرَ القاضي اليومَ [١٦٩/ أ] امرأَةٌ، لـمَّا فُصل بالظرف والمفعول حَسُنَ تركُ العلامة لأَن الفاصل سَدَّ مَسَدَّ عَلَم التأْنيث مع الاعتماد على دِلالة الفاعل على التأْنيث، فأَما قولُ جرير[٢]:

لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ على بابِ اسْتِها صُلْبٌ وشامُ [٥/ ٩٣]

الشاهدُ فيه إِسْقاطُ عَلَم التأْنيث من الفعل مع كون تأْنيث الفاعل حقيقياً لوجود الفصل بالمفعول، يهجوه بذلك، والصُّلْبُ جمعُ صَلِيب وأَصلُه صُلُب مثل كَثيب وكُثُب، وإِنما الإِسكان لضَرْبٍ من التخفيف، والشَّامُ: جمعُ شامة، يُعْلِمه أَنه عارفٌ بذلك المكان منها، ومثلُه قول الآخر[٣]:

إِنَّ امرَأً غَرَّه منكنَّ واحدةٌ بَعْدِي وبَعْدَكِ في الدنيا لَمغرورُ

لم يقلْ غرَّتْه لمكان الفصل ولو قاله لكان أَحسنَ، وفي الكتاب العزيز: ﴿فَجَآءَتْهُ

(١) هي لغة أكلوني البراغيث، وفي إعراب الألف والواو أقوال، انظرها في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ / ٢٤٥، ٦/ ١١٩، و أمالي ابن الشجري: ١/ ٢٠٣، وما سلف: ٣/ ١٦٠.

(٢) البيت في ديوانه: ١/ ٢٨٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٤٥، ٦/ ١١٩، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١٤٨، والخصائص: ٢/ ٤١٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٣.

(٣) البيت بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٤١٤، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤١٣، والإنصاف: ١٧٤.

﴿إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾(١)، وقد ردَّ أَبو العباس(٢) إسقاطَ العلامة مع المؤنث الحقيقيّ، ومنعَ منه وإِن كان بينهما فَصْلٌ، واحتجَّ بأَنه قد يشتَرِكُ الرجال والنساء في الأَسماء، قال الشاعر(٣):

تجاوَزْتُ هنداً رغْبةً عن قِتالِه ... إِلى مالكٍ أَعْشُو إِلى ضَوْءِ نارِهِ

فهندٌ هنا اسمُ رجل، وقال الآخر(٤):

يا جعفَرُ يا جعفَرُ يا جعفَرُ

إِنْ أَكُ دَحْداحاً فأَنْتِ أَقْصَرُ

وجَعْفر هنا اسمُ امرأَة(٥)، والسماعُ بخلاف ما ذهب إليه، فهو تعليلٌ في مُقابَلَة النصِّ، فأَما إِذا سُمِّي بمذكَّر كامرأة تسمَّى بزَيْد أَوْ قاسِم لَزمَ إِلحاقُ العلامة سَوَاءٌ في ذلك الفصلُ وعَدَمُه، نحو: قالت زيدٌ وأَقْبلتِ اليومَ قاسمٌ، ولا يجوز حَذْفُ التاء منه لِئَلَّا يَلْبِسَ بالمذكَّر لأَن الفاعلَ لا دِلالةَ فيه على التأْنيث، إِذ لا علامةَ فيه للتأنيث ولا هو غالبٌ في المؤَنث نحوُ زينب وسعاد.

فإِنْ كان المؤنث غيرَ حقيقيٍّ بأَنْ يكونَ من غير حَيَوان، نحوُ النَّعْل والقِدْر والدَّار والسوق ونحوِ ذلك، فإِنَّك إِذا أَسْندْتَ الفعلَ إِلى شيءٍ من ذلك كنتَ مخيَّراً في إِلحاق العلامة وتَرْكها وإِن لاصَقَ، نحوُ انقطع النعلُ وانقطعتِ النعلُ، وانكسرتِ القِدْرُ وانكسر القِدْرُ، وعَمَرتِ [٥/ ٩٣] الدَّارُ وعَمَر الدارُ، لأَن التأْنيث لـمَّا لم يكن حقيقياً

---

(١) القصص: ٢٨/ ٢٥.

(٢) هو المبرد، وحمل بيت جرير «لقد ولد الأخيطل» على الضرورة، انظر المقتضب: ٢/ ١٤٥-١٤٦، والمذكر والمؤنث له: ١١٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١١٩، وضرائر الشعر: ٢٧٧- ٢٧٨.

(٣) ورد البيت بلا نسبة في العيني: ٤/ ٥٥٨، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٣٩.

(٤) هو أعرابي كما في الكامل للمبرد: ١/ ٩٤، «رجل دحداح: قصير غليظ البطن» الصحاح (دحح).

(٥) من قوله: «قد يشترك الرجال ..» إلى قوله: «امرأة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ١٣.

ضَعُفَ ولم يعيَّنْ بالدِّلالة عليه مع أَنَّ المذكَّر هو الأَصْلُ، فجاز الرجوعُ إِليه، وإِثباتُ العلامة فيه أَحْسَنُ من سقوطها مع الحقيقيِّ، قال الله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٌ﴾[١] ﴿وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٌ﴾[٢] ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾[٣]، وإِثباتُ التاء أَحْسَنُ، قال الله تعالى: ﴿قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾[٤].

قال صاحب الكتاب: (هذا إِذا كان الفعل مسنَداً إِلى ظاهِرِ الاسم، فإِذا أُسندَ إِلى ضميره فإِلحاقُ العلامةِ، وقولُه:

ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها

مُتأَوَّلٌ).

قال الشَّارح: هذا حُكم الفعل إِذا أُسنِدَ إِلى ظاهر مؤنَّثٍ، فإِنْ أُسنِدَ إِلى مُضْمَر مؤنَّث نحوَ: «الدارُ انهدمَتْ» و:«موعظةٌ جاءَتْ» لم يكن بُدٌّ من إِلْحاق التاء، وذلك لأَنَّ الرَّاجعَ ينبغي أَنْ يكون على حسَب ما يرجع إِليه لئلَّا يُتوهَّم أَنَّ الفعل مُسْنَدٌ إِلى شيءٍ من سببه، فيُنتظَرَ ذلك الفاعلُ، فلذلك لزم إِلحاقُ العلامة لقَطْع هذا التوهُّم كما اضْطُروا إِلى علامة الفاعل إِذا أُسندَ إِلى ضمير تثنية أَو جَمْع نحوَ: «الزيدان قاما، والزيدون قاموا» للإِيذان بأَنَّ الفعل للاسم المتقدِّمِ لا لغيره فيُنتَظَرَ، وسواءٌ في ذلك الحقيقيُّ وغيرُ الحقيقيِّ، فأَما قوله[٥]:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَها

---

(١) البقرة: ٢/ ٢٧٥.

(٢) الحشر: ٥٩/ ٩.

(٣) هود: ١١/ ٦٧.

(٤) يونس: ١٠/ ٥٧.

(٥) هو عامر بن جُوَين الطائي كما سيذكر الشارح، والبيت بهذه النسبة في الكتاب: ٢/ ٤٦، وشرحه للسيرافي: ٦/ ١٢٦، والنكت: ٤٦٢، والخزانة: ١/ ٢١، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٤٤، و الخصائص: ٢/ ٤١١، والنكت: ١٥٤، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٤٢-٢٤٦.

فإنَّ البيت لعامر بن جُوَيْن الطائي، والشاهدُ فيه حذفُ علامة التأْنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث، وذلك قليلٌ قبيحٌ، ومجازُه على تأْويل أَنَّ الأَرضَ مكانٌ، فكأَنه قال: ولا مكانَ أَبْقَلَ إبقالَها، والمكانُ [٥/ ٩٥] مذكَّرٌ، والمُزْنة: القطعةُ من السحاب، والوَدْقُ: المطرُ، والإبْقالُ: إنباتُ البقْل، يقال: أَبْقَلَ المكانُ فهو باقِلٌ، والقياسُ مُبْقِل[١]، وكلُّ نبات اخضرَّتْ به الأَرضُ فهو بَقْلٌ، ونحوُ ذلك قولُ الأَعشى[٢]:

فإمَّا تَرَيْنِي ولِيْ لِمَّةٌ ... فإنَّ الحوادثَ أَوْدَى بها

ولم يَقُلْ أَوْدَتْ، لأَنَّ الحوادث بمعنى الحَدَثان، والحَدَثانُ مذكَّرٌ، والذي سَوَّغ ذلك أَمران: كونُ تأْنيثه غيرَ حقيقي، والآخر: أَنَّ فيه رَدًّا إلى الأَصل، وهو التذكيرُ، ولو قال: «إنَّ زينب قام» لم يَجز لأَن تأْنيث هذا حقيقيٌّ، وأَقْبحُ من ذلك قولُ رُوَيْشِد[٣]:

يا أَيُّها الراكبُ المُزْجِي مَطِيَّتَه ... سائِلْ بني أَسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ [٥/ ٩٦]

فإنَّه أَنَّث الصوت وهو مذكَّر، لأنه مصدرٌ كالضَّرْب والقَتْل، كأَنه أَراد الصيحةَ والاستغاثةَ، وهذا من أقبح الضرورة أعني تأنيث المذكَّر[٤]، لأَن المذكَّر هو الأصلُ، ونظيرُه[٥]:

---

(١) انظر إصلاح المنطق: ٢٧٤، وأدب الكاتب: ٦١١.

(٢) البيت في ديوانه: ١٧١، والكتاب: ٢/ ٤٥-٤٦، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١١٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١٢٧، والإغفال: ١/ ١٣٥، والبغداديات: ٣١٢، والنكت: ٤٦٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ١٥٩، والخزانة: ٤/ ٥٧٨، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٤٥.

(٣) هو رويشد بن كثير الطائي، كما في سر الصناعة: ١١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٦٦، والبيت بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٤١٦، والمخصص: ٢/ ١٣٠، والإنصاف: ٧٧٣، وضرائر الشعر: ٢٧٢.

(٤) كذا قال ابن جني في سر الصناعة: ١٢، وانظر ضرائر الشعر: ٢٧٢.

(٥) هو جرير، والبيت في ديوانه: ٢١٩، والكتاب: ١/ ٥٢، ١/ ٦٤، والخزانة: ٢/ ١٦٧-١٦٨، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ١٩٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٤٢، وسر الصناعة: ١٢، والرواية في المقتضب: «إذا مَرٌّ ..»، تعرقتنا: ذهبت بأموالنا.

إِذا بَعْـــضُ السِّـــنينَ تَعَرَّقَتْنَـــا كفـــى الأَيتـــامَ فَقْـــدَ أَبِـــي اليَتـــيمِ

لأنَّه أَنَّثَ البعض وهو مذكَّر، وهو أَسهلُ ممَّا قبله لأَن بعضَ السنين سنةٌ[1]، وليس كذلك الصوتُ، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (والتاءُ تثبُتُ في اللفظ وتقدَّرُ ولا تخلو من أَنْ تقدَّر في اسمٍ ثلاثيٍّ كعَيْن وأُذُن أَو في رُباعيٍّ كعَنَاق وعَقْرَب، ففي الثلاثي يظهر أَمرُها بشيئَيْن بالإِسناد وبالتصغير وفي الرباعيِّ بالإِسْناد)[2].

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ المؤنَّث على ضربَيْن مؤنثٍ بعلامة ومؤنَّثٍ بغير علامة، والأَصلُ في كلِّ مؤَنث أَنْ تلحقه علامةُ التأْنيث للفرق بين المذكَّر والمؤَنث، نحو قائم وقائمة وامرئ وامرأة، وذلك لإِزالة الاشتِراك بين المؤنث والمذكر، وأَما ما لا علامةَ فيه للتأْنيث فنحوُ هند وعَنَاق وقِدْر وشمس ونحوِ ذلك، فإِنَّ التاء فيه مقدَّرة مُرادةٌ، وإِنَّما حُذفت من اللفظ للاستِغْناء عن العلامة باختصاص الاسم بالمؤَنث.

والمؤَنثُ على ضربَيْن: ثلاثيٍّ ورباعيٍّ، فالثلاثيُّ يُعلَم تقديرُ التاء فيه بشيئَيْن بالتصغير وبالإِسْناد، وأَما التصغيرُ فنحوُ قولك في قِدْر: قُدَيْرة وفي شمس: شُمَيْسَة وفي هند: هُنَيْدَة، فيُرَدُّ إِلى الأَصل في التصغير، فتلَحَقُه العلامة لِتبنيَ تصريفه على أَصْله، كما تقول في باب: بُوَيْب وفي ناب: نُيَيْب، وأَمَّا الإِسنادُ فكقولك: طلعتِ الشمسُ وانكسرت القِدْرُ، وحاصلُ هذا السماعُ.

فأَما إِذا كان الاسم [١٦٩/ ب] رباعيَّاً، نحوُ عَقْرَب وعَنَاق وسُعَاد وزَيْنَب فإِن التاء لا تظهرُ في مُصَغَّره، نحوُ قولك: عُقَيْرِب وعُنَيِّق وسُعَيِّد وزُيَيْنِب، وإِنما فعلوا ذلك ولم يُلحقوها الهاءَ كما أَلحقوها الثلاثيَّ في نحو قِدر وقُديرة وشمس وشُميسة[3]، وذلك أَنَّهم

---

(١) كذا قال ابن جني في سر الصناعة: ١٢، ويشير إلى اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه.

(٢) بعدها في المفصل: ١٩٩ «فقط».

(٣) سقط من ط، ر من قوله: «في نحو قدر» إلى قوله: «وشميسة».

شبَّهوا باء عَقْرب وقافَ عَنَاق ودالَ سُعاد وإنْ كُنَّ لاماتٍ أُصولاً بهاء التأْنيث في نحو[١] طلحة وحمزة إِذ كانت هذه الأَسماء مؤَنثةً، وكانت الباء والقاف والدال متجاوِزةً للثلاثة التي هي أَولُ الأُصول كتجاوُزِ الهاء في طلحة وحمزة الثلاثةَ، فكما أَنَّ هاء التأْنيث لا تدخل عليها هاءٌ أُخرى كذلك منَعوا التاء[٢] من عَقْرب ونحوِها أَنْ يقولوا: عُقَيْرِبَة كما امتنعوا أَنْ يقولوا في حمزة: حُمَيْزِتة فيُدخِلوا تأْنيثاً على تأْنيث.

وإِذا لم تظهر التاء في مُصَغَّره لِـمَا ذكرناه عُلم تأْنيثُه بالإِسناد، نحو: لَسَعتِ العقربُ ورَضَعتِ العَنَاقُ وأَقبلتْ سعاد، وقد يُعلم التأْنيثُ بالصفة من نحو هذه عقربٌ مُؤْذية وعَنَاق رضيعة وسعادُ الحسَنةُ، وقد يُعلم أَيضاً بتأنيث الخبر من نحو العقربُ مُؤْذيةٌ والعَنَاق رضيعةٌ وسعادُ حَسَنةٌ، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ودخولُها على وجوه للفرق بين المذكَّر والمؤَنث في الصفة كضاربة ومضروبة وجميلة، وهو الكثيرُ الشائعُ، وللفرق بينهما في الاسم كامرأة وشيخة وإِنسانة وغُلَامة ورَجُلَة وحِمارة وأَسَدَة وبِرْذَوْنة، وهو قليل، وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه كتَمْرة وشَعيرة وضَرْبَة وقَتْلَة، وللمبالَغة في الوصف كعَلَّامة ونَسَّابة وراوِيَة وفَرُوْقة ومَلُولَة، ولتأْكيد التأْنيث كناقة ونَعْجة، ولتأْكيد معنى الجمع كحِجَارة وذِكَارة وصُقُورة وخُؤُولة وصَيَاقِلة وقَشَاعِمة، وللدِّلالة على النَّسَب كالمَهَالِبة والأَشَاعِثة، وللدِّلالة على التعريب [٥/ ٩٧] كمَوَازِجة وجَوَارِبة، وللتعويض كفَرَازِنة وجَحَاجِحَة، ويَجْمعُ هذه الأَوْجُهَ أَنَّها تدخل للتأْنيث وشِبْهِ التأْنيث).

قال الشَّارح: هذا الفصلُ يَشتمل على أَقسام تاء التأْنيث وذِكْرِ مَظَانِّها، وهي تأْتي في الكلام على عَشَرة أَنواع:

الأَوَّلُ: وهو أَعَمُّها أَنْ تكون فَرْقاً بين المذكَّر والمؤَنث في الصفات، نحوُ ضارب

---

(١) سقط من ط، ر: «نحو».

(٢) في ط، ر: «الباء» تصحيف.

وضاربة ومضروب ومضروبة ومُفْطِر ومُفْطِرة، فجميعُ ما ذكرناه صفةٌ، وهو مأْخوذ من الفعل، وما لم نذكره من الصفات فهذا حُكمه.

الثاني: للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس، نحوُ امرئٍ وامرأةٍ ومَرْءٍ ومرأة، قال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾[١] وقال: ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾[٢]، وقالوا: شيخ وشيخة، قال الشاعر[٣]:

وتضحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كأَنْ لم تَرى قبلِيْ أَسيراً يَمانِيا

وقالوا: غُلَام وغُلَامة، قال أَوْسُ الهُجَيْميُّ يصف فرساً[٤]:

بسَلْهَبةٍ صَرِيحِيٍّ أَبوها تُهانُ بها الغُلامةُ والغلامُ

وقالوا: رَجُل ورَجُلة، قال الشاعر[٥]: [٥/ ٩٨]

مَزَّقُوا جَيْبَ فتاتِهِمُ لم يُبالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَهْ

وكانت عائشة رضي الله عنها رَجُلَة الرأْي، حكاه أبو زيد[٦]، وقالوا: حمار والأَتانُ

---

(١) النساء: ٤/ ١٧٦.

(٢) يوسف: ١٢/ ٣٠.

(٣) هو عبد يغوث الحارثي كما في المفضليات: ١٥٨، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١١٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١١٩، وسر الصناعة: ٧٦، وشرح شواهد الإيضاح: ٤١٤، والبيت بلا نسبة في الحلبيات: ٨٤.

(٤) هو أوس بن غلفاء الهجيمي كما في شرح شواهد الإيضاح: ٤١٥، والبيت بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٣/ ٢٦.

«السَّلهب من الخيل: الفرس الطويل» الصحاح (سلهب). وقوله: صريحيّ أبوها، أي خالص نسبها، وقوله: تهان لها الغلامة والغلام، أي تقدَّم وتفضل عليها بالطعام والشراب.

(٥) البيت بلا نسبة في المذكر والمؤنث للمبرد: ٧٦، والأصول: ٢/ ٤٠٧، وشرح شواهد الإيضاح: ٤١٦، والتكملة: ١٢٠، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٢٦.

(٦) ذكر الجوهري هذا عن السيدة عائشة، ولم ينسبه إلى أبي زيد، انظر الصحاح (رجل)، والحديث في النهاية لابن الأثير: ٢/ ٢٠٣.

حِمارةٌ[١]، واشتقاقُه من الحُمرة لأَن الغالب على حُمُر الوحش الحمْرة، وقالوا: أَسد، واللَّبُؤَة: أَسَدَة، حكاه أبو زيد[٢]، وقالوا: بِرْذَوْن للدابَّة، قال الكسائي: الأُنثى بِرْذَوْنة، وأَنشد[٣]:

أَرَيْتَ إِذا جالَتْ بكَ الخيلُ جَوْلةً وأَنتَ على بِرْذَوْنةٍ غيرِ طائِلِ

وذلك قليلٌ لأَنَّ الأُنثى لها اسمٌ تنفرِدُ به، ومن ذلك دخولُها في العدد من نحو ثلاثة وأَربعة للفرق بين المذكَّر والمؤَنث في الجنس، إلَّا أَنه على نقيض تلك الطريقة لِمَا ذكرناه في باب العدد.

الثَّالث: أَن تأتي للفرق بين الجنس والواحِد، نحوُ تَمْرة وتمر وشعيرة وشعير، وقد تقدَّم القولُ: إِنَّ بابه يكون في المخلوقات دون المصنوعات[٤]، ومن ذلك ضَرْبة وضَرْب وقَتْلة وقَتْل لأَن الضرب جنس يعُمُّ القليل والكثير، وضَرْبة للمرة الواحدة، ومن ذلك بَطَّة وبَطٌّ وحمامة وحَمام، وذكَر أَبو بكر بن السراج هذا القسمَ مفرداً لأَنه يقع في الحيوان للفرق بين الواحد والجمع[٥]، وهو داخل في هذا الباب من هذه الجهة، وينفصِلُ منه لأَنه في الحيوان لا يُرادُ به الفرقُ بين المذكَّر والمؤنث في الجنس كمَرْءٍ ومَرْأة.

والرابع: أَنْ تدخل للمبالغة في الصفة، مثلُ علَّامة ونسَّابة للكثير العِلم والعالم بالأَنساب، وقالوا: راوِية للكثير الرِّواية، يقال: رجل راوِية للشِّعر للمبالَغة، ومن ذلك «بعيرٌ راوية وبَغْل راوية» أَي يَكثُرُ الاسْتِقاءُ عليه، ومنه فَرُوقة، يقال: رجلٌ فَرُوقة للكثير

---

(١) انظر الصحاح (أتن).

(٢) حكاه عنه الجوهري في الصحاح(أسد)، وحكاه ابنا قتيبة والسكيت ولم ينسباه إلى أبي زيد، انظر إصلاح المنطق: ١٤٦، وأدب الكاتب: ١٠٤.

(٣) ذكر الجوهري في الصحاح (برذن) قول الكسائي وإنشاده البيت، وانظر أدب الكاتب: ١٠٥.

(٤) انظر ما سلف: ٥/ ١٢٩.

(٥) انظر الأصول: ٢/ ٤٠٨-٤٠٩.

الفَرَقِ، وهو الخوف، وفي المثل: «رُبَّ عَجَلةٍ تَهبُ رَيْثاً ورُبَّ فَرُوقةٍ يُدْعى ليثاً»[(١)]، وقالوا: مَلُولَة في معنى المَلول، وهو الكثير الملل.

الخامس: أَنْ تأتي لتأكيد التأنيث، وهو قليل، نحوُ ناقة ونَعْجة، وذلك أَنَّ الناقة مؤنثة من جهة المعنى؛ لأَنها في مُقابَلة جَمَل، وكذلك نَعْجة في مقابَلة كَبْش، فهو بمنزلة عَناق وأَتَان، فلم يكن محتاجاً إِلى عَلَم التأنيث، وصار دخول العَلَمِ على سبيل التأكيد لأَنه كان حاصلاً قبل دخوله.

السَّادس: أَن تكون لتأكيد تأنيث الجمع، لأَن التكسير يُحْدِثُ في الاسم تأنيثاً، ولذلك يؤنث فعلُه نحوُ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾[(٢)]، فدخلت لتأكيده، نحوُ حِجارة وذِكارَة وصُقُورة وخُؤُولة وعُمُومة وصَيَاقلة وقَشَاعمة.

السَّابع: أَنْ تدخل في معنى النَّسَب، مثلُ المَهالِبة والأَشَاعِثة والمَسَامِعَة، الأَصل مُهَلَّبِيٌّ وأَشْعثيٌّ ومِسْمَعيٌّ[(٣)]، فلمَّا لم يأتوا بياء النَّسَب أَتَوْا بالتاء عوضاً منها، فأَدت النَّسَبَ كما كانت تُفيده الياء في مُهَلَّبيّ ونحوِه.

الثَّامن: أَنْ تَدخل الأَعجميَّةَ للدِّلالة على التعريب، نحوُ جَوَارِبة ومَوَازِجة، لأَن الجَوْرَب أَعجميٌّ، والمَوَازِجة جمع مُوْزَج وهو كالجَوْرَب، وهو مُعَرَّب، وأَصلُه بالفارسية مُوْزَه[(٤)].

التَّاسع: إِلحاقها للعِوَض في الجمع الذي على زِنَة مَفاعِيل، نحو فَرَازِنة وجَحَاجِحَة في جمع فِرْزان[(٥)] وجَحْجَاح[(٦)]، وقياسُه فَرَازين وجَحَاجِيح، فلمَّا حذفوا الياء وليست ممَّا يُحذفُ عوَّضوا التاء منها.

---

(١) تتمة المثل: «ورب غيث لم يكن غيثاً» انظر المستقصى: ٢/ ٩٨.

(٢) الحجرات: ٤٩/ ١٤.

(٣) انظر ما سلف: ٥/ ١٢٤، و المذكر والمؤنث للمبرد: ١١٣، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٣٢.

(٤) انظر ما سلف: ٥/ ١٢٣ ، وكذا قال الجواليقي في المعرب: ٣١١.

(٥) في اللسان (فرزن): «الفِرزان: من لعب الشطرنج أعجمي معرّب وجمعُه فرزين»، وانظر المعرب: ١٦٦، ٢٣٧.

(٦) «الجحجاح: السيد» الصحاح (جحح).

العاشر: إِلحاقُها في مثل طَلْحة وحَمْزة، وهو في الحقيقة من باب تَمْرة وتَمْر، الطَّلْحُ: شَجَرٌ، وحَمْزة [١٧٠/ أ] [٥/ ٩٩] بَقْلَة، ثم سُمِّي بها، قال أَنَسٌ: كَنَّاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ببَقْلَة كنتُ أَجْتَنِيها[١]، وكان يُكْنى أَبا حمزة، فإِذا أَتى من هذا شيءٌ نُظِرَ إِلى أَصله قبل النقل والتسمية لِيُعلم من أَيِّ الأَقسام هو.

قال: «ويَجمع هذه الأَنواع[٢] أَنَّها تدخل للتأْنيث وشَبهِ التأنيث» يُرِيدُ أَنَّ الأَصْل في إِلحاق التاء للفرق بين المذكَّر والمؤنث الحقيقيِّ، وإِلحاقُها في ما عدا ذلك على[٣] جهة الشَّبَه والتفريع على هذا الأَصْل، فمن ذلك إِلْحاقُها للفرق بين الواحد والجمع، فلأَنَّ الجمع لـمَّا كان اسماً للجنس كان أَصلاً من هذا الوجه، ثم احْتِيج إِلى إِفراد الواحد من الجنس فكان فَرْعاً على ذلك الأَصل، فلَحِقَتْه العلامة لهذه العِلَّة، فجميعُ ما لحقَتْه التاءُ فهو تفريعٌ على أَصل ثابت[٤] كتفريع المؤَنث على المذكَّر، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والكثيرُ فيها أَن تجيءَ منفصلةً، وقلَّ أَنْ تُبنى عليها الكلمةُ، ومن ذلك عَبَاية وعَظَايَة وعَلَاوَة وشَقَاوَة).

قال الشَّارح: قد تقدَّمَ القولُ: إِن تاء التأْنيث في حكم المنفصلة لأَنَّها تدخل على اسم تامٍّ، فتُحْدثُ فيه التأْنيثَ، نحوُ قائم وقائمة وامرئٍ وامرأةٍ، فهي لذلك بمنزلة اسم ضُمَّ إِلى اسم، هذا هو الكثيرُ فيها والغالبُ عليها، وقد دَلَلْنا على ذلك فيما تقدَّم.

وقد تأْتي لازمةً كالأَلف، كأَنَّ الكلمة بُنِيتْ على التأْنيث، ولم يكن لها حظٌّ في التذكير، فهي كحرفٍ من حروف الاسم صِيغَ عليه، فأَما عَبَايةُ وعَظَايَة[٥] وصَلَايَة[٦] فإِنَّه قد وَرَدَ

---

(١) الحديث في سنن الترمذي برقم: ٣٨٣٠، وفي مسند الإمام أحمد برقم: ١٢٣١١، ١٣٤٦٦، والنهايةلابن الأثير: ١/ ٤٣١.

(٢) سلفت: ٥/ ١٧١، «الأوجه»، وهي كذلك في المفصل: ٢٠٠.

(٣) سقط من ط: «على» خطأ.

(٤) في ط، ر: «تأنيث» خطأ.

(٥) «العظاية: دُويبة أكبر من الوزغة». الصحاح (عظى).

(٦) «الصَّلاية: الفِهْر». الصحاح (صلى).

فيها الأمران تصحيحُ الياء وقلبُها همزةً.

فأمَّا التصحيحُ فيها فإنَّه لـمَّا بُنيت الكلمةُ على التأنيث وتَنَزَّلت التاء فيها منزلةَ ما هو من نفس الكلمة قَوِيَت الياءُ لبُعْدها عن الطرَف ووقوعِها حَشْواً فصَحَّت ولم تُهْمَز، ومثلُ ذلك قَمَحْدُوَة[1] وتَرْقُوَة[2] وعَرْقُوَة[3]، فلولا بناءُ الكلمة على التأنيث لوجَبَ قَلْبُ الواو فيها ياءً لوقوعها طرفاً في الحُكْم وانضمامِ ما قبلها.

وأمَّا مَنْ أَعَلَّ الياءَ وهَمَزَ فإنَّه بَنَى الواحد على الجمع، فلمَّا كانوا يقولون في الجمع: عَظَاء وعَبَاء وصَلَاء فيَلزمُهم إعْلالُ الياء لوقوعها طَرَفاً[4]، فإذا أرادوا إفْرادَ الواحد من الجنس أَدخلوا عليه تاءَ التأْنيث كما فعلوا في تمر وتمرة، وقدَّروها منفصلةً، فثَبَتَت الهمزة لذلك بعد دخول التاء كما كانت ثابتةً قبل دخولها.

وأمَّا نِهَاية وغَبَاوة وشَقَاوَة وسِقَاية فاقتصروا فيها على التصحيح لأنها كَلِمٌ بُنيت على التأْنيث ولم يُقَدِّروها منفصلةً، ألا ترى أَنَّهم لم يقولوا في الجمع: نِهاء ولا غَباء ولا شَقَاء فيلزمَ الإعلالُ كما لزم في عَبَاء وعَظَاء وصار نظيرَ قولهم[5]: «عقلْتُه بِثِنايَيْن» في أَنَّ الكلمة مبنيةٌ على التثنية، ولذلك لم يهمزوا كما همزوا في كِساء ورِداء[6].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقولهم: جَمَّالة في جمع جَمَّالٍ بمعنى جماعةٌ جَمَّالةٌ، وكذلك بَغَّالة وحَمَّارة وشارِبَة ووارِدَة وسابِلَة، ومن ذلك البصريَّة والكوفيةُ والمروانيَّة

---

(١) «القمحدوة؛ بزيادة الميم: ما خلف الرأس». الصحاح (قحد).

(٢) «التَّرقوة: العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق». الصحاح (ترق).

(٣) «العرقوتان: الخشبتان اللتان تعرضان على الدلو كالصليب، وعرقوة الدلو بفتح العين». الصحاح (عرق).

(٤) هو تعليل الخليل، نقله عنه ابن جني، وذكر التعليلين السالفين، انظر الكتاب: ٤/ ٣٨٧، وسر الصناعة: ٩٤، ٩٦، وما سيأتي: ١٠/ ٢٠٨- ٢٠٩.

(٥) «الثِّناء؛ ممدود: عقال البعير» الصحاح (ثنى)، وانظر الكتاب: ٤/ ٣٨٧، وإصلاح المنطق: ٣١١، والنكت: ١٢١٢.

(٦) من أجل إعلال عباية انظر سر الصناعة: ٧٠-٧١، ٩٤-٩٥، ٦, ١٦٥

والزُّبَيْرِيَّة، ومنه الحَلُوبة والقَتُوبة والرَّكُوبة، قال الله تعالى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ﴾[1] وقُرِئَ: «رَكُوبَتُهُم» وأما حَلُوبة للواحد وحَلوب للجمع فكتَمْرَة وتمر).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ هذه الصفاتِ فيها ضَرْبٌ من النَّسَب وإِنْ لم يكن فيها ياءُ النَّسَب، فقالوا لصاحب الجِمَال: جَمَّال، ولصاحب البِغَال: بَغَّال، ولصاحب الحُمُر: حَمَّار[2] ، وهو الذي يَعْملُ عليها ويُباشرُها وإِنْ لمْ يكن مالكَها، وذلك كثيرٌ فيما كان صنعةً تكثُر معالجتُها، نحوُ صَرَّاف وعَوَّاج للذي يُكثِر الصَّرْفَ وبيعَ العاج، لأَنَّ فَعَّالاً للتكثير.

وصاحبُ الصنعة ملازِمٌ لصنعته مُداوِمٌ عليها، فجُعِلَ له البناءُ الدالُّ على التكثير كالبَزَّاز والعَطَّار، فإذا أَرادوا الجمعَ أَلْحقوها التاء، فقالوا: جَمَّالة وبَغَّالة وحَمَّارة، فأَنَّثوا لفظه على إرادة [٥/ ١٠٠] الجماعةِ لأَنَّ الجماعةَ مؤنثةٌ، فكأَنَّهم قالوا: جماعةٌ جَمَّالة وبَغَّالة وحَمَّارة، ومثلُه شارِبَةٌ ووارِدةٌ وسابِلَة، فالشارِبَة الجماعةُ على ضفَّة النهر لهم ماؤُه[3]، والوارِدَة والسابِلَة أَبناءُ السبيل، والتأْنيثُ على إِرادة الجماعة الشارِبة والوارِدة والسابِلة.

وكذلك المنسوبُ قد يُؤَنث على إِرادة الجماعة، كالبَصْرِيَّة والكوفيَّة والمروانيَّة في المنسوب إِلى مروانَ بن الحكم والزُّبَيْرِيَّة في المنسوب إِلى الزُّبَيْر، ومثلُه الحَلُوبةُ والقَتُوبَةُ والرَّكُوبَة، فإِنَّ الباب فيما كان على فَعُول أَن لا يؤْتَى فيه بعلامة تأْنيث لأَنه ليس بجارٍ على الفعل، ويستوي فيه الذكَرُ والأُنثى، فيُقال: رجلٌ صَبُور وامرأَةٌ صَبُور ورجلٌ غَدُور وامرأة غَدُورٌ.

إِلَّا أَنهم قالوا: رجلٌ مَلُولةٌ، وهو الكثير المَلَلِ، وهو السآمة، وامرأَةٌ مَلُولة، وقالوا:

---

(١) يس: ٣٦/ ٧٢، قرأت السيدة عائشة «ركوبتهم»، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٨١، ومختصر في شواذ القراءات: ١٢٦، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٢٩٥، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٤٠٦.

(٢) انظر ما سيأتي: ٥/ ٣١٠- ٣١١.

(٣) كذا قال الجوهري في الصحاح (شرب).

رجلٌ فَرُوقَةٌ وامرأةٌ فَرُوقةٌ على معنى المبالغة كما قالوا: نَسَّابة وعَلَّامة، وقالوا: حَمُولة وقَتُوبة ورَكُوبة يريدون أَنَّها ممَّا يُحْمَل عليها وتُقْتَبُ وتُركَبُ، فهي مُتَّخَذةٌ لذلك، وإن لم يقع بها الفعلُ، فهي كالذَّبِيحة والضَّحيَّة في أَنَّها مُعَدَّة لذلك، وقال أَبو الحسن: إِنَّما قالوا: حَمُولة حيث أَرادوا التكثير كما قالوا نَسَّابة وراوِية، ودخلها معنى الجمع على إرادة الجماعة[1]، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وللبصريِّين في نحو حائِض وطامِث وطالِق مذهبان، فعند الخليل أَنَّه على معنى النَّسَب كلَابِن وتامِر، كأَنَّه قيل: ذاتُ حَيْضٍ وذاتُ طَمْثٍ، وعند سيبويه أَنَّه مُتأَوَّلٌ بإِنسان أَوْ شيءٍ حائِض كقولهم: غلامٌ رَبْعة ويَفَعةٌ على تأْويل نفْس وسلعة، وإنما يكون ذلك في الصفة الثابتة، فأَما الحادثةُ فلا بدَّ لها من علامة التأْنيث تقول: حائِضة وطالِقة الآنَ وغداً، ومذهَبُ الكوفيين يُبْطلُه جريُ الضَّامِرِ على الناقة والجَمَل والعاشِق على المرأَة والرجل).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّهم قالوا: امرأة طالِقٌ وحائِضٌ وطامِثٌ وقاعِد للآيِسة من الحيض، وعاصِفٌ في وصف الريح من قوله تعالى: ﴿جَآءَتۡهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾[2]، فلم يأْتوا فيه بالتاء وإِنْ كان وصفاً للمؤنث، وذلك لأَنَّه لم يَجْرِ على الفعل، وإِنَّما يلزمُ الفرقُ ما كان جارياً على الفعل؛ لأَنَّ الفعل لا بدَّ من تأْنيثه إِذا كان فيه ضميرٌ مؤنثٌ حقيقياً كان أَو غيرَ حقيقيّ، نحو: «هندٌ ذهبتْ» و«موعظةٌ جاءَتْ»[3].

فإِذا جَرَى الاسم على الفعل لزمَه الفرقُ بين المذكر والمؤنث كما كان كذلك في الفعل، وإِذا لم يكن جارياً على الفعل كان بمنزلة المنسوب، فحائِض بمعنى حائِضيّ، أَي ذات حَيْضٍ على حدِّ قولهم: رجلٌ دارِعٌ، أَي دِرْعيٌّ بمعنى صاحب دِرْع، ألا ترى أَنَّك لا

---

(١) انظر قول أبي الحسن في التكملة: ١٢٩، والمخصص: ١٦/ ١٣٩، وهو ما ذهب إليه ابن الشجري في أماليه: ٢/ ٢٥٥.

(٢) يونس: ١٠/ ٢٢.

(٣) هذا قول السيرافي، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٣٨٣.

تقول: دَرِع فتجريه على فِعْل؟ إنما قولُك: دارِع، أَي ذو دُرُوع، وطالِق، أَي ذاتُ طلاق، أَي أَنَّ الطلاقَ [١٧٠ / ب] ثابتٌ فيها.

ومثلُه قولُهم: مُرْضِع، أَي ذاتُ رَضَاع، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾(١) أَي ذاتُ انفطار، وليس ذلك على معنى حاضَتْ وانفطَرَتْ إِذ لو أُرِيد ذلك لأَتَوْا بالتاء وقالوا: حائِضة غداً وطالقة غداً، لأَنَّه شيءٌ لم يثبت، وإِنما هو إِخبارٌ على طريق الفعل، كأَنك قلت: تَحِيضُ غداً وتَطْلُقُ غداً، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَـٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾(٣)، وقول الشَّاعر(٤):

رأَيتُ جُنُونَ العامِ والعامِ قبلَه كحائِضةٍ يُزْنَى بها غيرَ طاهِرِ

وذلك كلُّه يجري على الفعل على تقدير حاضَتْ وطَلَقَت، هذا مذهب الخليل.

وسيبويهِ يَتأَوّلُه على أَنَّه صفةُ شيءٍ أَو إِنسان(٥)، والشَّيءُ مذكَّرٌ، فكأَنهم قالوا: شيءٌ حائِض، لأَنَّ الشيءَ عامٌّ يقع على المذكَّر والمؤَنث.

واحتجَّ الخليل بأَنه قد جاء فيما لا يختصُّ بالمؤَنث، نحوُ جَمَلٌ بازِلٌ وناقةٌ بازِلٌ، ووجَدْناهم قد وصفوا بأَشياءَ لا فِعْلَ لها، نحوُ دارِع ونابِل، ولا وَجْهَ له إِلَّا النَّسَبُ، فحملوا عليه حائِضاً وطالِقاً ونحوَهما، وكان المعنى ساعَدَ عليه.

وأَمَّا سيبويه فاحتجَّ بأَنَّه لـمَّا ورد ذلك فيما يشترك فيه المذكَّر والمؤنثُ كان الحملُ على

---

(١) المزمل: ٧٣/ ١٨.

(٢) الحج: ٢٢/ ٢.

(٣) الأنبياء: ٢١/ ٨١.

(٤) روى الجوهري عجز هذا البيت عن الفراء، انظر الصحاح (حيض)، والبيت في اللسان (حيض) دون نسبة. ورواية اللسان (حُيُون).

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٣٨٣-٣٨٤، والمقتضب: ٣/ ١٦٣-١٦٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١٢٨، والخصائص: ١/ ١٥٣، والإنصاف: ٧٥٨-٧٨٢.

المعنى مَهْيَعاً مُعَبَّداً، نحوُ قوله[١]:

قامَـــتْ تُبَكِّيـــه علـــى قَـــبْرِه ... مَـــنْ لِـيَ مِـنْ بعـدِكَ يـا عـامِرُ

تركتَنـــي في الـــدارِ ذا غُرْبـــةٍ ... قـــد ذَلَّ مَـــنْ لـــيس لـــه نـــاصِرُ

ولم يَقُل ذاتَ غُرْبةٍ، كأنه حَمَلَه على إنسان ذي غُرْبة لأنَّ المرأَة إنسان، فكذلك قالوا: حائِض على معنى شيءٌ حائِض لأَنَّ المرأَة شيءٌ وإنسان.

واعلمْ أَنَّ حائِضاً وطاهِراً ونحوَهما إذا سقط منها التاء على التأويل المذكور فإنه مذكَّرٌ، وليس ذلك من قَبيل المؤنث المعنويِّ من نحو نَعْل وسُوْق ودار اللَّاتي التاءُ مرادةٌ فيها، والذي يدلُّ على ذلك أَنَّا لو سمَّيْنا رجلاً بحائِض أَوْ طاهِر لصَرَفْنا، ولو كان مؤنثاً لم ينصرف، كما لو سمَّينا بسعاد وزينب، وذلك بنصٍّ من سيبويهِ[٢]، ويدلُّ على تذكيره أيضاً أَن التاء قد تدخلُه على الحدِّ الذي وصفْناه، وإنما وصْفُ المؤنث بالمذكَّر على التأويل على حدِّ وَصْفِ المذكر بالمؤنث، كقولهم: رَجُلٌ رُبَعَةٌ ونُكَحَةٌ ولُعَنةٌ وهُزَأَةٌ.

وذهب الكوفيُّون إلى أَنَّ سقوط التاء من هذه الأَشياء لأَنَّها معانٍ مخصوصٌ بها المؤنثُ، فاسْتُغنيَ عن علامة التأْنيث، إذ العلامةُ إِنَّما يُؤتى بها عند الاشتراك في المعنى للفصل، فأَما إذا لم يكن هناك اشتراكٌ فلا حاجةَ إلى علامة، ورأَيْتُ ابن السكِّيت قد علَّل بذلك في «إصلاحه»[٣]، وهو يَفْسُدُ من وجوه:

أَحدُها: أَنَّ ذلك لم يطَّرِدْ فيما كان مختصَّاً بالمؤَنث، بل قد جاء أَيضاً فيما يشترك فيه الذكرُ والأُنثى، قالوا: جَمَلٌ بازِلٌ وناقةٌ بازِلٌ وجَمَلٌ ضامِرٌ وناقةٌ ضامِرٌ، قال الأَعشى[٤]:

---

(١) القائل أعرابية كما في العقد الفريد: ٥/ ٣٩٠، والبيتان بلا نسبة في مجاز القرآن: ٢/ ٧٦، والأصول: ٣/ ٤٣٨، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٢٥، والإنصاف: ٥٠٧، ٧٦٣، والأشباه والنظائر: ٣/ ١٦٧.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٢٣٦-٢٣٧، والنكت: ٨٣٣.

(٣) انظر إصلاح المنطق: ٣٤٠-٣٤١، وانظر أيضاً حجج الكوفيين في الإنصاف: ٧٥٩ فما بعدها.

(٤) البيت في ديوانه: ١٣٩، والإنصاف: ٧٧٨، والمخصص: ١٦/ ٩٧، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٤٣.

عَهْدي بها في الحيِّ قد سُرْبِلَتْ هَيْفاءَ مِثْلَ المُهْرةِ الضَّامِرِ [٥/ ١٠٢]

فإِسقاطُ العلامة ممَّا يشتركُ فيه القَبِيلان دليلٌ على فساد ما ذهبوا إِليه، وإِنْ كان أَكثرُ الحذف إِنَّما وقع فيما يختصُّ بالمؤنث.

الثاني: أَنَّه ينتَقِضُ ما ذهبوا إِليه بقولهم: مُرْضِعة بإِثبات التاء فيما يختصُّ بالمؤَنث.

الثالث: أَنَّ التاء تلحَقُ مع فِعْلِ المؤَنث، نحو حاضتِ المرأةُ وطلَقَتِ الجاريةُ، ولو كان اختصاصُه بالمؤنث يكفي فارِقاً لم يَفْترق الحالُ بين الصفة والفعل، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويستوي المذكَّر والمؤَنث في فَعُول ومِفْعال ومِفْعِيل وفَعِيْل بمعنى مفعول ما جرى على الاسم، تقول: هذه المرأة قَتِيلُ بني فلان، ومررتُ بقَتيلتهم، وقد يُشبَّه به ما هو بمعنى فاعل، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، وقالوا: مِلْحَفَةٌ جديدٌ).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ هذه الأَمثلةَ من الصفات يستوي في سقوط التاء منها المذكَّرُ والمؤَنثُ، فيقال: رجلٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ وامرأةٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ، وكذلك قالوا: امرأةٌ مِعْطار للتي تُكْثرُ من استعمال الطِّيب، ومِذْكارُ للتي عادتُها أَنْ تَلِدَ الذُّكورَ، ومِئْناث للتي عادتُها أَنْ تَلِد الإِناثَ، وقالوا: مِنْطِيق للبليغ ومِعْطِير بمعنى العطَّار، وقالوا: امرأةٌ جَرِيحٌ وقَتِيل.

فهذه الأَسماءُ إِذا جرتْ على موصوفاتها[1] لم يأتوا فيها بالهاء، وإِذا لم يَذْكروا الموصوفَ أَثبتوا الهاء خوفَ اللَّبْس، نحوُ رأيتُ صَبُورةً ومِعْطارةً وقَتِيلةَ بني فلان، فهذا معنى قوله: «**ما جَرَى على الاسم**» أَيْ ما تقدَّمها موصوفٌ.

فأَمَّا فَعُولٌ ومِفْعَال ومِفْعِيلٌ فأَمثلةٌ معدولٌ بها عن اسم الفاعل للمبالغة، ولم تَجْرِ على الفعل، فجرتْ مَجْرَى المنسوب، نحو دارِع ونابِل، فلم يُدْخِلوا فيها الهاء لذلك، وقد شذَّ نحوُ مِعْزابة إِذا كان يَعْزُبُ بإِبله في المرعى، فيُبْعِدُها عن الناس لِعزَّته وقُدْرَته[2]، ومثلُه

---

(١) في ط، ر: «موصوفها».

(٢) انظر الصحاح واللسان (عزب).

مِطْرابة للكثير الطَّرَبِ ومِجْذامة للسريع في قَطْع المودَّة.

وأَما فَعِيل بمعنى مفعول فنحو كَفٌّ خَضِيب وعينٌ كَحيلٌ، فإنه أَيضاً يستوي في حذف التاء منه المذكَّرُ والمؤَنث، وذلك لأَنه معدولٌ عن جهته، إذ المعنى كفٌّ مخضوبةٌ بالحِنَّاء وعينٌ مكحولةٌ بالكُحْلِ، فلمَّا عَدَلُوا عن مفعول إلى فَعِيل لم يُثْبتوا التاء ليفرِّقوا بينه وبين ما لم يكن بمعنى مفعول من نحو كريمة وجميلة.

وقد شبَّهوا فَعِيلاً التي بمعنى فاعل بالتي بمعنى مفعول فأَسقطوا منها التاءَ، فمن ذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[١]، وهو بمعنى مُقْتَرِب شبَّهوه بقَتِيل ونحوِه، وقيل: إِنَّما أُسقِطتْ منه التاءُ لأَنَّ الرحمةَ والرُّحْمَ واحدٌ، فحملوا الخبر على المعنى، ويؤَيِّده قولُه تعالى: ﴿هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّى﴾[٢] [١٧١/ أ].

فأَمَّا قولُهم: مِلْحَفةٌ جديدٌ[٣]؛ فقال الكوفيون: هي فَعِيل بمعنى مفعول، أَي مجدودةٌ، وهي المقطوعة عن المِنْوَال عند الفراغ من نسجها، وقال البصريون: هي بمعنى فاعِلة، أَي جَدَّت، يُقال: جَدَّ الشيءُ يَجِدُّ إذا صار جديداً وهو ضدُّ الخَلَق[٤]، فسقوطُ الهاءِ عندهم شاذٌّ مشبَّهٌ بالمفعول، ومن ذلك: «ريحٌ خَرِيقٌ»[٥] أَي شديدةُ الهبوب، كأَنَّها تَخْرِقُ الأَرضَ، قال الشاعر[٦]:

كأَنَّ هُبوبَها خفقانُ رِيحٍ ... خَرِيقٍ بينَ أَعْلامٍ طِوَالِ [٥/ ١٠٣]

ومنه «شاةٌ سَدِيسٌ»، أَي بلغت السنةَ السادسة.

---

(١) الأعراف: ٧/ ٥٦.

ذكر النحويون في تذكير «قريب» في الآية ثلاثة عشر وجهاً، انظرها في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٨٨-٥٩٠، والأشباه والنظائر: ٣/ ٢٦٩-٢٧٨.

(٢) الكهف: ١٨/ ٩٨.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٦٠، وإصلاح المنطق: ٣٤٣، وأدب الكاتب: ٢٩٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٧، والبغداديات: ٥٨٥، وكتاب الشعر: ٣٥٩.

(٤) كذا في الصحاح (جدد).

(٥) انظر أدب الكاتب: ٢٩٢.

(٦) سلف البيت: ٥/ ٩١.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتأنيثُ الجمع ليس بحقيقيٍّ، ولذلك اتُّسعَ فيما أُسنِدَ إليه، إلحاقُ العلامة وتَرْكُها تقول: فَعَلَ الرجالُ والمسلماتُ والأَيامُ وفَعَلَتْ)[١].

قال الشَّارح: قد تقدَّم القولُ: إِنَّ الجمعَ يُكسِبُ الاسمَ تأنيثاً لأَنه يصيرُ في معنى الجماعة، وذلك التأْنيثُ ليس بحقيقيٍّ لأَنه تأنيثُ الاسم لا تأْنيثُ المعنى، فهو بمنزلة الدارِ والنَّعْلِ ونحوِهما، فلذلك إِذا أُسندَ إِليه فعلٌ جاز في فعله التذكيرُ والتأْنيثُ، فالتأنيثُ لَمَا ذكرناه من إِرادة الجماعة، والتذكيرُ على إِرادة الجمع، ولا اعتبارَ بتأْنيث واحدِه أَوْ تذكيره، أَلا تراكَ تقول: قامتِ الرجالُ وقامَ النساءُ؛ فتؤَنِّثُ فِعْلَ الرجال مع أَنَّ الواحد منه مذكَّرٌ، وهو رجلٌ، وتذكِّرُ فِعْلَ النساء مع أَنَّ الواحد امرأَةٌ، قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾[٢] ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[٣]، ولا فَرْقَ بين العقلاء وغيرهم، فالرجالُ والأَيامُ في ذلك سَواءٌ لأَن التأْنيثَ للاسم لا للمسمَّى.

والكوفيون يزعمون أَنَّ التذكيرَ للكثرة والتأْنيثَ للقِلَّة، ويؤَيِّد عندكَ أَنَّ تأنيث الجمع ليس بحقيقيٍّ أَنَّكَ لو سمَّيْتَ رجلاً كِلاباً أَوْ كِعاباً[٤] أَوْ فُلُوساً أَوْ عُنُوقاً لصرفْتَه ولو كان تأْنيثه حقيقياً لكان حكمُه حكمَ عَقْرب إِذا سُمِّيَ به وسُعاد في الصرف.

والجمعُ على ضربَيْن مكَسَّرٍ وصحيح، واعلم أَنَّ الجموع تختلف في ذلك، فما كان من الجمع مكسَّراً فأَنت مخيّرٌ في تذكير فعله وتأْنيثه، نحو «قام الرجالُ، وقامت الرجالُ» من غير ترجيح لأَن لفظ الواحد قد زال بالتكسير، وصارت المعامَلَة مع لفظ الجمع، فإِنْ قدَّرْتَه بالجمع ذكَّرْتَه، وإِنْ قدَّرْتَه بالجماعة أَنَّثتَه، قال الشاعر[٥]:

---

(١) في المفصل: ٢٠٠، «ومضى الأيام وفعلت».

(٢) الحجرات: ٤٩/ ١٤.

(٣) يوسف: ١٢/ ٣٠.

(٤) كذا في التكملة: ٨٩، وانظر التذييل والتكميل: ٦/ ١٩٨.

(٥) هذا صدر بيت عجزه:

مِـــن لؤلـــؤ مُتتـــابعٍ مُتســـرِّدِ

وقائله النابغة الذبياني، وهو في ديوانه: ٣٦، والمحب والمحبوب: ١/ ٢٤٥، متسرد: يتبع=

أَخَــذ العَــذارَى عِقْــدَها فنظَمْنَــه

وقال الراجز(١):

إذا الرجــالُ ولَــدَتْ أَوْلادُهــا
واضــطربَتْ مِــن كِــبَرٍ أَعْضـادُها
وجعلَــتْ أَوْصــابُها تَعْتادُهــا
فهْيَ زُروعٌ قد دَنا حَصادُها [٥/ ١٠٤]

وما كان منه مجموعاً جمعَ السلامة فما كان منه لمؤَنَّثٍ نحوَ المسلمات والهِنْدات كان الوجهُ تأْنيثَ الفعل، وإن كان الجمعُ للمذكَّرين بالواو والنون فالوجهُ تذكيرُ الفعل فيه، نحو: قام الزيدون، وإنَّما كان الوجه فيما كان مؤَنثاً تأْنيثَ الفعل لرُجْحان التأنيث فيه على التذكير، وذلك أن التأنيث فيه من جهتَيْن(٢): مِن جهة أن الواحد مؤَنثٌ وهو باقٍ على صيغته، وهو مع ذلك مقدَّرٌ بالجماعة، والتذكيرُ من جهة واحدة، وهو تقديرُه بالجمع، وجمعُ المذكَّر بالعكس، التذكيرُ فيه من جهتين(٣): من جهة أَنَّ الواحد باقٍ وهو مذكَّرٌ، والثاني: أَنه مقدَّرٌ بالجمع وهو مذكَّر، والتأْنيث من جهةٍ واحدةٍ، وهو تقديره بالجماعة، فرُجِّح على التأْنيث، وقد ذكَّر بعضُهم الأولَ، وهو قليل، قرأ حمزة والكسائي وابن عامر: (قَبْلَ أَنْ يَنْفَدَ كَلِماتُ رَبِّي)(٤) بالياء، وقال الشاعر(٥):

=بعضه بعضاً.

(١) أنشد ابن عبد ربه الأبيات الأربعة في العقد الفريد: ٣/ ٤٢٦، ونسبها إلى أعرابي، وجعل البيت الثالث مكان البيت الثاني.

(٢) في ط: «وجهين».

(٣) في ط: «وجهين».

(٤) الكهف: ١٨/ ١٠٩، قرأ حمزة والكسائي «ينفد» بالياء، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم «تنفد» بالتاء، انظر كتاب السبعة: ٤٠٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٨١-٨٢.

(٥) هو جابر بن ثعلب الطائي كما في شرح الحماسة للمرزوقي: ٣٠٤.

وقـــامَ إِليَّ العـــاذِلاتُ يَلُمْنَنـــي	يَقُلْـنَ أَلَا تنفـكُّ ترحَـــلُ مَـرْحَلا

وقد أَنَّث بعضُهم الثاني، وهو من قبيل الضرورة، قال الشاعر[١]:

قالـتْ بنـو عـامرٍ خـالُوا بنـي أَسَـدٍ	يـا بُـؤْسَ للحَـرْبِ ضَرَّاراً لأَقْـوامِ

فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وأَمَّا ضميرُه فتقول في الإِسناد إِليه: الرجالُ فعلَتْ وفعلُوا، والمسلماتُ فعلَتْ وفعلْنَ، وكذلك الأَيامُ، قال:

**وإِذا العَـذَارى بالـدُّخانِ تقنَّعـتْ[٢]	واسـتعجلَتْ نَصْـبَ القُـدورِ فمَلَّـتِ)**

قال الشَّارح: قوله: «وأَمَّا ضميرُه» يريد ضميرَ الجمع، فإِذا أُسْنِد فعلٌ إِلى ضمير الجمع فلا يخلو الجمعُ من أَنْ يكونَ مكسَّراً أَو غيرَ مكسَّر، فإِنْ كان مكسَّراً وكان لمذَكَّرِ مَن[٣] يعقل، نحوُ الرجال والغِلْمان؛ كان لك [٥/ ١٠٥] فيه وجهان:

أَحدُهما أَن تُلْحِقَه تاءَ التأْنيث، نحو «الرجالُ قامتْ» فتُؤَنثه وتُفرِدَه لأَنه يرجعُ إِلى تقدير الجماعة، وهي حقيقة واحدة مؤَنَّثة.

ويجوز أَنْ يرجعَ إِلى اللفظ، وهو جَمْعُ مذكَّرٍ عاقلٍ، فتظهرَ علامةُ ضميره بالواو، نحوُ «الرجال قاموا» لأَنَّ الواو للمذكَّرِين ممَّن يعقل، فأَمَّا قوله[٤]:

شَرِبْـتُ بهـا والـدِّيكُ يَـدْعو صبـاحَه	إِذا مـا بنُـو نَعْـشٍ دنَـوْا فتَصَـوَّبوا

فإِنه كان ينبغي أَنْ يقول: دنَتْ على تقدير علامة الجماعة،أَوْ دَنوْنَ لأَنه جمعٌ لِمَا لا

---

(١) انظر ما سلف: ٣/ ١٢٣، ٤/ ٥٤.

(٢) في ط: «تعنعت» تحريف.

(٣) في ط، ر: «المذكر ممن».

(٤) هو النابغة الجعدي، والبيت في ديوانه: ٢٥، والكتاب: ٢/ ٤٧، وشرحه للسيرافي: ٢/ ٢٠، ٦/ ١٢٨-١٢٩، والخزانة: ٣/ ٤٢١.

بها، أي بالخمرة، يدعو صباحه، أي عند صياح الديك، وتصوُّب بنات نعش: دنوها من الأفق للغروب. انظر الخزانة: ٣/ ٤٢١.

يَعقِلُ، إِلَّا أَنَّه أَجراها مُجْرى مَنْ يَعْقِلُ إِذ كان دورُها يجري على تقديرٍ لا يختلفُ[١]، وصار كقَصْد العاقل لشيءٍ يعلمُه[٢]، فلذلك جمَعَها بالواو والنون فقال: بنو نَعْش، ولم يَقُلْ: بنات نَعْش، فإذاً عاد الضمير بالواو على حدِّ جَمْعه إِياه، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَـٰكِنَكُمْ﴾[٣] لـمَّا أَخْبر عنهنَّ بالخطاب الذي يختَصُّ بِمَنْ يعقِلُ جمعَها بالواو المختصَّة بِمَنْ يعقِلُ.

وإِن كان المكسَّر لغير أُولي العقل نحوُ الأَيام والحُمُر فلك فيه وجهان:

أَحدُهما: أَنْ تُلحقَ الفعلَ التاءَ فتقول: «الأَيامُ فعلتْ» على تقدير جماعة الأَيام.

وإِن شئتَ قلتَ: فعلْنَ، لأَن الأَيام ممَّا لا يعقلُ، فجمعُه وضميرُ جمعِه كالمؤَنَّث وإِنْ كان مذكراً، نحو: «ثيابُك مُزِّقْن» و «جِمالُك أَقبَلْنَ» قال الشاعر[٤] [١٧١/ ب]:

وإِنْ تكُنِ الأَيَّامُ فَرَّقْنَ بَيْننا ... فقد بانَ محْمُوداً أَخي يومَ وَدَّعا

والذي يؤَيِّد عندك أَنَّ ما لا يعقل يجري عندهم مَجْرى المؤَنث أَنَّك إِذا صغَّرْتَ نحوَ جِمَال ودَرَاهِم فإِنَّك تردُّه إِلى الواحد ثم تجمعُه بالأَلف والتاء كالمؤَنث، فتقول في تصغير جِمَال ودَرَاهِم: جُمَيْلات ودُرَيْهِمات.

والمؤنثُ السالم نحوُ الهندات، تقول: الهِنداتُ قامَتْ، على معنى الجماعة «وقمْنَ» على اللفظ، وكذلك مكسَّرُه، نحوُ الـهُنودُ قامَتْ، «وقُمْن» إِن شئتَ، فأَمَّا قولُ الشاعر[٥]:

وإِذا العَذَارَى ... إلخ

---

(١) انظر الخزانة: ٣/ ٤٢١.

(٢) من قوله: «كان ينبغي.. »إلى قوله: «يعلمه»قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢/ ٢٠-٢١.

(٣) النمل: ٢٧/ ١٨.

(٤) هو متمم بن نويرة كما في المفضليات: ٢٦٧، والبيت بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٩ ، والرواية في ط: «محمودٌ».

(٥) سلف البيت: ٥/ ١٨٥، وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٥٥٠، والدرر: ١/ ٣٥ بلا نسبة.

البيتُ لسَلْمى بنِ ربيعةَ الضَّبِّي، والشاهد [٥/ ١٠٦] فيه قوله: تقنَّعَتْ ومَلَّت حيث كان عائداً إلى العَذَارَى، والعَذَارَى جمعُ عَذْراء، وهي البِكْر، يصف إكرام أَهله الضيوفَ وأَنَّه لفَرْط إكرامهم تُباشِر الصَّبيات الأَبْكارُ ما يُباشِره الآباء، وأَمَّا الجمعُ المذكَّر السالم فمضمَرُه بالواو، نحوُ: الزيدون قاموا لا غير، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (وعن أَبي عثمان «العربُ تقول: الأَجذاعُ انكسَرْنَ» لأَدْنى العدد، و«الجذوعُ انكسَرَتْ»، ويقال: لخمسٍ خَلَوْنَ، ولخمسَ عشرةَ خَلَتْ، وما ذاك بضربة لازِبٍ).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ هذا الشيء قد استعملتْه العربُ استحساناً للفرق بين القليل والكثير، فيقولون: الأَجْذاعُ انكسَرْنَ والجذوعُ انكسَرَتْ[١] فيؤَنِّثون الكثير بالتاء والقليلَ بالنون، ومنه قولُهم في التاريخ: لخمس خَلَوْن وأَربع بقِيْنَ ولخمسَ عَشْرَةَ خلَتْ ولثلاثَ عَشْرَةَ بقيَتْ.

وقد قيل في تعليل ذلك أَقوالٌ أَقربُها ما ذهب إليه الجرجانيُّ، وهو أَنَّ التأْنيثَ فيها لمعنى الجماعة، والكثرةُ أَذهَبُ في معنى الجمعيَّة من القِلَّة، والتاءُ حرفٌ مختَصٌّ بالتأْنيث، فجُعلتْ علامةً فيما كان أَذْهَبَ في معنى الجمعيَّة[٢]، والنونُ فيما هو أَقلُّ حظاً في الجمعيَّة؛ لأَنَّ النون لا تَرِدُ للتأْنيث خصوصاً، وإنَّما تَرِدُ على ذواتٍ صِفَتُها التأْنيث.

والذي عندي في ذلك أَنَّ بناءَ القِلَّة قد جرى عليه كثيرٌ من أَحكام الواحد، من ذلك جوازُ تصغيرها على أَلفاظها من نحو أُجَيْمال وأُثَيَّاب، ومنها جوازُ وَصْف المفرد به من نحو بُرْمة أَكسارٌ وثَوْبٌ أَسْمالٌ، ومنها عَوْدُ الضمير إليه مفرداً من قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾[٣]، فلمَّا غلَبَتْ على القِلَّة أَحْكامُ المفرد عبَّروا

---

(١) حكى هذا القول الفارسي عن أبي عثمان عن العرب، انظر التكملة: ٨٨-٨٩، وأجازه المبرد في المقتضب: ٢/ ١٨٥، وانظر في هذا الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٣٥، و شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٢٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٥٧، والارتشاف: ٩١٦.

(٢) انظر تعليل ذلك في شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٥٧-١٥٨.

(٣) النحل: ١٦/ ٦٦.

عنها في التأنيث بالنون المختصَّة بالجمع لِئَلَّا يُتوهَّمَ فيها الإِفرادُ.

وقولُه: «**وما ذاك بضربةِ لازِبٍ**» يريد بأَمْرٍ ثابت يلزَمك أَنْ تأْتِيَ به، بل أَنتَ مخيَّرٌ إِنْ أَتيتَ به فحسَنٌ وإِنْ لم تأْتِ به فعربيٌّ جيدٌ، وهو من قولهم: لَزِبَ الشيءُ يَلْزُبُ لُزُوباً إِذا ثبتَ، ولازِبٌ أفصحُ من لازم(١).

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ونحوُ النَّخْل والتَّمْر ممَّا بينه وبين واحده التاءُ يذكَّرُ ويؤَنَّثُ، قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ وقال: ﴿مُّنقَعِرٍ﴾ ومؤَنثُ هذا الباب لا يكونُ له مذكَّرٌ من لفظه لالتباس الواحد بالجمع، وقال يونس: فإِذا أَرادوا ذلك قالوا: هذه شاةٌ ذكَرٌ وحمامةٌ ذكَرٌ).

قال الشَّارح: قد تقدَّم أَنَّ هذا الضربَ من الجمع ممَّا يكون واحدُه على بنائه من لفظه وتلحَقُه تاءُ التأْنيث ليبيَّنَ الواحدُ من الجمع، فإِنه يقع الاسم فيه للجنس كما يقع للواحد، فإِذا وصفْتَه جاز في الصفة التذكير على اللفظ؛ لأَنه جنس مع الإِفراد، والتأْنيثُ على تأْويل معنى الجماعة، وذلك نحوُ قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾(٢) و: ﴿مُّنقَعِرٍ﴾(٣).

ويجوز جمعُ الصفة مكسَّراً ومصحَّحاً نحو قوله تعالى: ﴿السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾(٥)، ويقع على الحيوان كما يقعُ على غيره من نحو حمامة وحمام وبَطَّة وبَطٍّ وشاة وشاء، ولا يُفصَلُ بين مذكَّره ومؤَنَّثه بالتاء، لأَنك لو قلت للمؤنث: حمامة وللمذكر: حمام لالتبَسَ بالجمع، فتجنَّبوه لذلك واكتفَوْا بالصفة، فإِذا أَرادوا الذكَرَ قالوا: حمامة ذكَرٌ وشاةٌ ذكَرٌ، وكذلك إِذا أَرادوا الأُنثى قالوا: حمامة أُنثى وشاة أُنثى، حكى ذلك يونس، فاعرفْه(٦).

---

(١) هي الأفصح والأجود، انظر إصلاح المنطق:٢٨٨، وأدب الكاتب:٤٢٥، والصحاح(لزب).
(٢) الحاقة: ٦٩/ ٧.
(٣) القمر: ٥٤/ ٢٠، والآية: (تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهم أَعْجَازُ نَخلٍ مُنْقَعِر).
(٤) الرعد: ١٣/ ١٢.
(٥) ق: ٥٠/ ١٠.
(٦) حكاه أبو عمرو عن يونس كما ذكر الفارسي في التكملة: ١٢٢-١٢٣، وانظر الكتاب:=

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والأَبنيةُ التي تلحقُها أَلفُ التأْنيث المقصورةُ على ضربَيْن مختصّةٌ بها ومشتَرَكةٌ، فمن المختصَّة فُعْلَى، وهي تجيءُ على ضربَيْن اسمٍ(١) وصفةٍ، فالاسمُ على ضربَيْن غَيْرِ مصدرٍ كالبُهْمَى [٥/ ١٠٧] والحُمَّى والرُّؤْيا وحُزْوَى، ومصدرٍ كالبُشْرى والرُّجْعَى، والصفةُ نحوُ حُبْلَى وخُنْثَى ورُبَّى).

قال الشَّارح: لـمَّا فرَغ من الكلام على المؤَنث بالتاء انتقل إلى الكلام على المؤَنث بالألَف، وأَلفُ التأْنيث على ضربَيْن مقصورةٌ وممدودةٌ، ومعنى قولنا: مقصورةٌ أَنْ تكون مفردةً ليس معها أَلف أُخْرى فتمَدَّ، إنما هي أَلفٌ واحدةٌ ساكنةٌ في الوصل والوقف، فلا يدخلُها شيءٌ من الإعراب لا رفْعٌ ولا نصبٌ ولا جَرٌّ، كأَنَّها قُصِرت عن الإعراب كلِّه، من القَصْر وهو الحَبْس(٢)، والألَف تُزادُ آخِراً على ثلاثة أَضرب:

أَحدُها: أَنْ تكون للتأْنيث.

والثاني: أَنْ تكون ملحَقةً.

والثالث: أَنْ تكون لغير تأْنيث ولا إلحاق، بل لتكسير الكلمة وتوفير لفظها(٣)، والفرقُ بين أَلف التأْنيث وغيرِها أَنَّ أَلفَ التأْنيث لا تنوَّنُ نكرةً نحو حُبْلَى ودُنْيَا، ويمتنعُ إِدخالُ عَلَم التأْنيث عليها، فلا يقال: حُبْلاة ولا دُنْيَاة، لِئَلَّا يُجْمعَ بين علامتي تأْنيث.

والضربان الآخران يدخلهما التنوينُ، ولا يمتنعان من عَلَم التأْنيث من نحو أَرْطَى ومِعْزَى، فأَرْطى ملحقٌ بجَعْفَر وسَلْهَب، ومِعْزَى ملحَقٌ بدِرْهَم وهِجْرَع، والذي يدلُّ على ذلك أَنَّك تنوِّنُه فتقول: أَرْطىً ومِعْزىً، وتدخُلُها تاءُ التأْنيث للفرق بين الواحد والجمع من نحو أَرْطاة(٤).

=٣/ ٥٦١-٥٦٢، والنكت: ٩٨٧-٩٨٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٣٦.

(١) في ط، ر، والمفصل: ٢٠١: «اسماً».

(٢) انظر المقصور والممدود لابن ولَّاد: ٤٠-٤٣.

(٣) انظر هذه الأضرب في سر الصناعة: ٦٩١.

(٤) انظر ما سيأتي: ٩/ ٢٨٢- ٢٨٣.

وأَمَّا الثَّالثُ فهو إِلحاقُها لغير تأْنيث ولا إِلْحاق، نحوُ قَبَعْثَرى وكُمثْرى، فهذه الأَلف ليست للتأْنيث لأَنها منوَّنة ولا للإِلحاق لأَنه ليس لنا أَصلٌ سداسيٌّ فيُلْحَقَ قَبَعْثَرى به، فكان زائداً لتكثير الكلمة.

وأَمَّا الأَلف التي للتأْنيث فهي على ضربَيْن: أَلفٌ مفردَةٌ وأَلفٌ تُلْحَقُ قبلها أَلفٌ للمدِّ، فتنقلبُ [١٧٢/ أ] الآخرةُ منهما همزةً لوقوعِها طرفاً بعد أَلف زائدةٍ.

فأَمَّا الأَلف المفردَة فإِذا لحقَت الاسمَ لم تَخْلُ من أَنْ تلْحَقَ بناءً مختصاً بالتأْنيث أَوْ بناءً مشتَرَكاً للتأْنيث وغيرِه، فمن المختصِّ ما كان على فُعْلَى؛ بضمِّ الأَول وسكون الثاني، نحوُ دُنْيا وحُبْلَى، فهذا البناءُ لا يكونُ إِلَّا مؤنثاً، والمرادُ بقولنا: لا يكونُ إِلَّا مؤنثاً أَنَّ أَلفَه لا تكونُ للإِلحاق ولا لغيره لأَنه ليس في الكلام مثلُ جُعْفَر؛ بضمِّ الفاء فيكونَ هذا ملحَقاً به، وزيادتُها للتكثير قليلٌ[١] لا يُصارُ إِليه ما وُجِدَ عنه مندوحةٌ مع أَنَّ غالبَ الأَمر في الزيادة لغير الإِلحاق أَنْ تكون فيما زاد على الأُصول على حَدِّها في قَبَعْثَرى وكُمثْرى، هذا رأْي سيبويه وأَصحابِه.

فأَمَّا على قياس مذهب أَبي الحسن فيجوزُ أَنْ يكون للإِلحاق بجُخْدَب، وقد أَجاز السيرافيُّ الإِلحاقَ بجُخْدَب وإِنْ لم يكن من الأُصول لأَنَّ حروفه كلَّها أُصولٌ، ذكر ذلك في باب الجمع فيما كان ملحقاً بالأَربعة[٢]، وقد حكى سيبويهِ على سبيل الشذوذ بُهْماة[٣]، وقياسُ ذلك عند سيبويهِ أَنْ تكونَ الأَلفُ فيه للتكثير لتعذُّر أَنْ تكون للتأْنيث إِذ عَلَمُ التأْنيث لا يدخلُ على مثله.

وهذا البناءُ يجيءُ على ثلاثة أَضرب اسمٌ ليس بمصدر ومصدرٌ وصفةٌ:

فالأَولُ: نحوُ البُهْمَى، وهو نبت[٤]، والحُمَّى، والرُّؤْيا لِـمَا يراه الإنسان في مَنامه من

---

(١) في ط، ر: «قليلة».

(٢) انظر مذهب سيبويه والأخفش والسيرافي في الكتاب: ٣/ ٢١٠، ٣/ ٣٥٢، والمقتضب: ١/ ١٣٧-١٣٨، والسيرافي: ٥٩٣-٥٩٤.

(٣) انظر الكتاب: ٤/ ٢٥٥، وسر الصناعة: ٦٩٣، والنكت: ٨٢٢.

(٤) انظر النبات للأصمعي: ٤، ٤٤.

الأَحلام، وحُزْوَى، موضعٌ بالدَّهْناء من بلاد تميم[١]، ومنه طُغْيا اسمٌ للصغير من بقر الوحش، حكاه الأَصمعيُّ بضمِّ الأول، وحكاه ثعلب بفتحه[٢].

والثاني: وهو المصدر، كالرُّجْعَى بمعنى الرجوع، والبُشْرَى بمعنى البِشَارة، ومن ذلك الزُّلْفَى بمعنى الإزْلاف، وهي القُرْبَة والمنزلة من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ﴾[٣] أي إِزْلافاً، ومن ذلك الشُّوْرَى بمعنى المَشورة والسُّوْآى بمعنى المَساءة والحُسْنَى بمعنى الحُسْن والغُمَّى بمعنى الغَمِّ.

والثالث: وهو الصفة نحوَ حُبْلَى للحامل، وخُنْثَى لمن أَشْكَلَ أَمْره بأَنْ يكون له ما للرجال والنساء جميعاً، مأْخوذ من التخَنُّث، وهو الانعطاف والتكسُّر، ورُبَّى وهي الشاة التي وضعتْ حديثاً، وجمعُها رُبَابٌ[٤]. [٥/ ١٠٨]

قال صاحب الكتاب: (ومنها فَعَلَى وهي على ضربَيْنِ: اسمٌ كأَجَلَى ودَقَرَى وبَرَدَى، وصفةٌ كجَمَزَى وبَشَكَى ومَرَطَى).

قال الشَّارح: يريد من المختصِّ بالمؤنث فَعَلَى؛ بفتح الفاء والعين، لأَنَّ أَلفه لا تكونُ للإلْحاق لأَنَّه ليس في الرباعيِّ مثلُ جَعفَر؛ بفتح الفاء والعين، فكانت للتأْنيث لِـمَا ذكرناه، فمن ذلك: أَجَلَى ودَقَرَى وبَرَدَى، وهي أَسماء مواضع[٥]، وقالوا في الصفة: جَمَزَى وبَشَكَى ومَرَطَى، فالجَمَزى من السرعة، يقال: هو يعدُو الجمَزَى، أي هذا الضربَ من العدْوِ، وقالوا: حمار جَمَزَى، أَي سريعٌ، قال الشاعر[٦]:

---

(١) انظر معجم البلدان (حزوى).

(٢) انظر ما حكاه الأصمعي وثعلب منسوباً إليهما في المقصور والممدود للقالي: ١٣٣، والتكملة: ٩٨، والصحاح (طغا)، وصحَّح ابن بري قول الأصمعي، انظر اللسان(طغا).

(٣) سبأ: ٣٤/ ٣٧.

(٤) تفسير ابن يعيش جاء في الصحاح (خنث) و(ربب).

(٥) انظر معجم البلدان (أجلى) و(دقرى) و(بردى).

(٦) هو أمية بن أبي عائذ الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين: ٢/ ٤٩٨، والمنصف: ٣/ ٥٩، والخصائص: ٢/ ١٥٣، وبلا نسبة في المقصور والممدود لابن ولَّاد: ٨١.=

كأنِّي ورَحْلي إذا رُعْتُها … على جَمَزَى جازِئٍ بالرِّمالِ

وذلك كما يقال: رجل عَدْلٌ وماء غَوْرٌ، والبَشَكَى مثلُه، يقال: عدا البَشَكَى، وناقة بَشَكَى، أي سريعةٌ[١]، وكذلك المَرَطَى: ضَرْبٌ من العَدْو سريعٌ، قال الأصمعيُّ: هو فوق التقريب ودون الإهْذاب[٢].

قال صاحب الكتاب: (ومنها فُعَلَى كشُعَبَى وأُرَبَى).

قال الشَّارح: كذلك هذا البناءُ يختصُّ بالتأْنيث لامتناع أَنْ يكون للإلْحاق، إذْ ليس في الأُصول ما هو على هذا المثال، فشُعَبَى مكان[٣]، وأَرَبَى من أسماء الداهية[٤].

قال صاحب الكتاب: **(ومن المشترَكة فَعْلَى، فالتي أَلِفُها للتأْنيث أَربعةُ أَضْرُبٍ: اسمُ عَيْن كسَلْمَى ورَضْوَى وعَوَّى، واسمُ معنى كالدَّعْوى والرَّعْوَى والنَّجْوَى واللَّوْمَى، ووصفٌ مفردٌ، كالظَّمْأَى والعَطْشَى والسَّكْرَى، وجمعٌ كالجَرْحَى والأَسْرَى).**

قال الشَّارح: المراد بالمشترَك أَنْ يكونَ البناء ممَّا يشترَكُ فيه المذكَّرُ والمؤنثُ، وذلك بأَنْ يكونَ الاسمُ الذي في آخره أَلفٌ زائدةٌ على وزن الأُصول، نحوُ فَعْلَى، فإنَّه يكون على مثال جَعْفَر، فيجوزُ أَنْ تكون أَلفه للإلْحاق، ويجوز أَنْ تكون للتأْنيث، فيَحْتاج حينئذٍ إلى نظرٍ واستدلالٍ.

فإنْ كان ممَّا يَسُوغ إدخال تاء التأْنيث عليه لم تكن الأَلفُ في آخره للتأنيث، وكذلك إنْ سُمع فيها التنوينُ فليست للتأنيث، لأَن ألف التأنيث لا يدخلُها تنوينٌ لأَنها تمنعُ الصرفَ، ولا يدخل عليها عَلَمُ التأنيث إذْ عَلَمُ التأْنيث لا يدخلُ على مثله، وإن امتنعتْ من ذَيْنك فهي للتأْنيث، وإذا كانت للتأْنيث فلها أَربعة مواضعَ:

=قوله: جمزى: شديد الجَمْز، أي ثور شديد الجمز، ظبية جازئة: استغنت بالرُّطب عن الماء.

(١) انظر المقصور والممدود لابن ولَّاد: ٦٤.

(٢) كذا حكى الجوهري عن الأصمعي في الصحاح (مرط)، وانظر المقصور والممدود لابن ولَّاد: ٢٥١، وسفر السعادة: ٤٥١، والإهذاب: الإسراع.

(٣) انظر معجم البلدان (شعبى)، والصحاح (شعب).

(٤) انظر المقصور والممدود لابن ولَّاد: ٥٤، والتكملة: ٩٩، والصحاح (أرب).

أَحدُها: أَن يكونَ اسمَ عَيْن، وهو ما كان شخصاً مَرْئِياً، نحوُ سَلْمَى، وهو اسم رجل، وسَلْمَى: أَحدُ جَبَلَيْ طَيِّئ[١]، وكأَنَّ العَلَمَ منقولٌ منه، ومن ذلك رَضْوَى، وهو اسم جَبَل بالمدينة[٢]، وعَوَّى: من منازل القمر، وهي خمسة أَنْجُم، يقال لها وَرِكُ الأَسد[٣].

الثاني: أَن يكون اسمَ معنى، وهو ما كان مصدراً، كالدَّعْوى بمعنى الادِّعاء، والرَّعْوَى أَيضاً مصدرٌ بمعنى الارْعِواء، يقال: ارْعَوَى عن القبيح إِذا رجع عنه، وهو حَسَنُ الرِّعْو والرَّعْوِ والرَّعْوَى، ومن ذلك النَّجْوى بمعنى المناجاة، وهي المُسَارَّةُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾[٤] ولذلك وَحَّد وهم جماعةٌ لكونه مصدراً، جعلوا نفس النَّجْوى مبالغةً كما يقال: رجلٌ عَدْلٌ وقَوْمٌ رِضىً، وكذلك اللَّوْمَى بمعنى اللَّوم، أَنشد أَبو زيد[٥]: [٥/ ١٠٩]

أَمَا تَنْفَكُّ تَرْكَبُني بلَوْمَى بَهِجْتَ بها كما بَهِجَ الفَصِيلُ

أَي تَعْلوني باللَّوْم، إِلَّا أَنه أَنَّث فقال: بها لأَن الأَلف للتأْنيث.

الثالث: أَنْ يكون صفةً، وهي على ضربَيْن، تكون مفرداً وتكون جمعاً، فالمفردُ يكون مؤَنَّثَ فَعْلان، وهو نظير أَفْعَل فَعْلاء، نحوُ أَحْمَر وحَمْراء في أَنَّ مؤَنَّثه على غير بناء مذكَّره، والجمعُ أَنْ يكون جمعَ فَعِيل بمعنى مفعول ممَّا هو آفةٌ وداءٌ نحو جَرِيح وجَرْحَى وأَسِير وأَسْرَى [١٧٢/ ب] وكَلِيم وكَلْمَى، وقد تقدَّم الكلام عليه في الجمع.

قال صاحب الكتاب:(والتي أَلفُها للإلْحاق نحوُ أَرْطَى وعَلْقَى لقولهم: أَرْطاة وعَلْقَاة).

قال الشَّارح: قد تقدَّم القول: إِنَّ هذا البناءَ يكون مذكَّراً ويكون مؤَنثاً، فإِذا امتنعت

---

(١) انظر الصحاح (سلم)، ومعجم البلدان (سلمى).

(٢) انظر معجم البلدان (رضوى).

(٣) قاله الجوهري في الصحاح (عوى)، وانظر المقصور والممدود لابن ولَّاد: ١٨٦.

(٤) الإسراء: ١٧/ ٤٧.

(٥) البيت لأبي الغول الطهوي كما في نوادر أبي زيد: ١٨٦، وشرح شواهد الإيضاح: ٣٥٧، وورد بلا نسبة في التكملة: ١٠١.

أَلفُه من التنوين ودخولِ التاء عليها دلَّ ذلك على أَنَّها للتأْنيث، وإِذا سُمِعَ فيها التنوينُ وساغ دخولُ التاء عليها نحوُ أَرْطَى وعَلْقَى وأَرْطاة[1] وعَلْقاة فإِنَّ تنوينه يدلُّ على انْصِرافه، ولو كان الأَلف فيه للتأْنيث لكان غيرَ مصروف، كحُبْلَى وسَكْرى، وإِذا لم تكن للتأْنيث كانت للإلْحاق، وذلك لأَنه على أَبنية الأُصول، والإِلْحاقُ معنى مقصودٌ، ويفيدُ فائدةَ ما هو مَزيدٌ للتكثير، ولم يُرَدْ به الإلحاقُ، لأَنَّ كلَّ إِلحاق تكثيرٌ، وليس كلُّ تكثير إِلحاقاً، فاعرفْه.

قال صاحب الكتاب: (ومنها فِعْلَى، فالتي أَلفُها للتأْنيث ضربان اسمُ عيْنٍ مفردٌ كالشِّيْزَى والدِّفْلَى وذِفْرَى فيمَنْ لم يصرِف، وجمعٌ كالحِجْلَى والظِّرْبى في جمع الحَجَل والظَّرِبان، ومصدرٌ كالذِّكْرى، والتي للإلْحاق ضربان اسمٌ كمِعْزَى وذِفْرَى فيمَنْ صرَف، وصفةٌ كقولهم: رجلٌ كِيْصَى، وهو الذي يأْكل وحدَه، وعِزْهَى، عن ثعلب، وسيبويه لم يُثْبته صفةً إِلَّا مع التاء، نحو عِزْهاة).

قال الشَّارح: قوله: «**ومنها**» يريد ومن المشتَرَكة فِعْلَى؛ بكسر الفاء وسكون العين، فهذا البناءُ يكون أيضاً مؤنثاً ومذكراً، فالمؤنثُ ما كانت أَلفه للتأْنيث، واعتبارُه بامتناع الصرف وامتناعِ علامة التأْنيث من الدخول عليه، وذلك على أَربعة أَضرُب: اسمُ عَيْنٍ ومصدرٌ وصفةٌ وجمعٌ.

فالأَولُ وهو العينُ نحوُ الشِّيْزَى، وهو خشب أَسود يُتَّخذ منه القِصَاع، والدِّفْلَى، وهو نبت، وفيه لغتان الصرفُ وترْكُه، فمَنْ صرفَه جعل أَلفه للإلْحاق بدِرْهَم، ومَنْ لم يصرفْه جعلَه مؤنثاً، وكذلك ذِفْرَى وهو من القَفَا ما وراءَ الأُذُن، وهو أَولُ ما يَعْرق من البعير، يقال: ذِفْرَى أَسِيلةٌ، وفيه أَيضاً لغتان الصرفُ وتركُه[2].

وأَمَّا الثاني وهو المصدر فقالوا: ذكرْتُه ذِكْرَى، بمعنى الذِّكْر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي

(١) انظر ما سيأتي: ٩/ ٢٨٢- ٢٨٣.

(٢) كلامه على دفلى وذفرى قاله الفارسي في التكملة: ١٠٣، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٥٩، ١١٦، ١٢١، وسر الصناعة: ٦٥٩، وسفر السعادة: ٢٧٨.

ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ ﴾(١) وقال: ﴿ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴾(٢)، فامتناعُ تنوينه مع أنه نكرةٌ دليلٌ على أَنَّ أَلفه للتأنيث.

الثالثُ وهو الصفةُ، زعم سيبويه أَنَّ فِعْلَى لم يَرِدْ صفةً إلَّا وفيه تاءُ التأْنيث، نحوُ قولهم: رجل عِزْهاة، وهو الذي لا يطربُ لِلْهَوِ تكبُّراً(٣)، وسِعْلاةٌ وهي أَخبَثُ الغُول، وحكى أَحمد بن يحيى ثعلبٌ: عِزْهَى؛ بغير تاء(٤)، وقالوا: رجلٌ كِيْصَى للذي يأْكلُ وحدَه(٥)، وسيبويه منع أَنْ يكون فِعْلَى صفة إِذا كانت أَلفه للتأْنيث(٦)، فأَما ما ذكروه فإِنَّ أَلفه للإلحاق بدليل دخول التاء عليه.

وأَمَّا الرابع وهو ما كان جمعاً من هذا البناء فلم يأْتِ إلَّا في حرفَيْن، قالوا: حِجْلَى في جمع حَجَل وظِرْبَى في [٥/ ١١٠] جمع ظَرِبَان، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما في الجمع(٧)، وقالوا: الدِّفْلَى يقع للواحد والجمع وهو بالجنس أَشْبَهُ منه بالجمع.

قال صاحبُ الكتاب: (والأَبنيةُ التي تلحقُها ممدودةً فَعْلاء، وهي على ضربَيْن اسمٌ وصفةٌ، فالاسمُ على ثلاثة أَضْرُبٍ اسمُ عَيْنٍ مفردٌ كالصَّحْراء والبَيْداء، وجمعٌ كالقَصْباء والطَّرْفاء والحَلْفاء والأَشْياء، ومصدرٌ كالسَّرَّاء والضرَّاء والنَّعْماء والبَأْساء).

قال الشَّارح: لـمَّا فَرَغ من الكلام على أَبنية الأَلف المقصورةِ انتقل إلى الكلام على أَبنية الممدودةِ، وقد تقدَّم بيانُ معنى المقصورة والممدودة، فمن أَبنية الممدودةِ فَعْلاءُ؛ بفتح الفاء منها، وهي على ضربَيْن اسمٌ وصفةٌ، فالاسمُ على ثلاثة أَضْرُبٍ مفردٌ واقعٌ على عَيْن، كالصَّحْراء والبَيْداء، فالصحراء: البرِّيةُ، وقيل لها ذلك لاتِّساعها وعدم الحائل

---

(١) ق: ٥٠/ ٣٧.
(٢) ق: ٥٠/ ٨.
(٣) كذا قال الجوهري في الصحاح (عزه)، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٩١.
(٤) حكاه الفارسي عن ثعلب في التكملة: ١٠٤.
(٥) حكاه الفارسي عن ثعلب في التكملة: ١٠٤، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٩١.
(٦) انظر الكتاب: ٤/ ٢٥٥، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٢٢٩، والتكملة: ١٠٤.
(٧) انظر ما سلف: ٥/ ٣٨، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٩٣، والتكملة: ١٠٤.

فيها، ومنه: «لقِيتُه صَحْرةً بَحْرةً»[١]، أَي من غير حائل، والبَيْداءُ المَفازة، مأْخوذٌ من باد يَبِيد إِذا هلَك؛ لأَنها مُوْحِشة مُهْلِكة، وقيل لها: مَفازة على طريق التفاؤُل بالسلامة[٢] كما قيل للمُعْوَجِّ: أَحْنَفُ، والحَنَفُ: الاستقامةُ، وقيل: المَفَازة مأْخُوذ من قولهم: فَوَّزَ إِذا هَلَكَ[٣]، فيكون إِذاً كالبَيْداء، والأَولُ أَمثَلُ لاحْتمال أَنْ يكون «فَوَّز» مأْخوذاً من المفازة، كأَنه ركبَ مفازةً فهلَك، وقالوا: الجَرْباء للسماء، كأَنهم جعلوا الكواكب كالجَرَبِ لها[٤]، فعلى هذا أَصْلُها الصفةُ، وإِنما غَلَبتْ فصارت اسماً بالغَلَبة، وقالوا: الجَمَّاءُ من قولهم: الجماءُ الغَفِيرُ، أَي جماعتُهم لم يتخلَّف منهم أَحدٌ فهو اسمٌ، وليس بمصدر[٥].

وأَمَّا الجمعُ فنحوُ القَصْباء والطَّرْفاء والحَلْفاء والأَشياء، وهذه الأَسماءُ مفردةٌ واقعةٌ على الجمع، فلفظُها لفظُ الإفراد ومعناها الجمعُ، هذا مذهب سيبويه[٦]، وحكى أَبو عثمان عن الأَصمعي أَنه قال: واحد الطَّرْفاء: طَرِفَة، وواحد القَصْباء: قَصِبَة، وواحد الحَلْفاء: حَلِفَة[٧]، فهذا وحده مكسورُ العين، وليس الخلافُ في تكسيرها وعدمِ تكسيرها، إِنَّما موضعُ الخلاف أَنَّ هذه الأَسماءَ هل هي بمنزلة القوم والإِبل لا واحدَ لها من لفظها أَوْ هي بمنزلة الجامِل والباقِر في أَنَّ لها واحداً من لفظها وهو جملٌ وبقرةٌ.

وأَمَّا أَشْياء فإِنَّ أَصْلَها شَيْئاء على زِنَة فَعْلاء كقَصْباء وطَرْفَاء، إِلَّا أَنهم كرهوا تقارُبَ الهمزتَيْن، فحوَّلوا الأُولى إِلى موضع الفاء فقالوا: أَشْياء على زِنَة لَفْعاء، والأَصلُ فَعْلاء،

---

(١) سلف المثل: ٤/ ١٨٦، وانظر أيضاً الصحاح واللسان (صحر).

(٢) هذا قول الأصمعي كما في الصحاح (فوز)، والزجاج كما في اللسان (فوز)، ولم أجده في معاني القرآن وإعرابه للزجاج.

(٣) هذا قول ابن الأعرابي كما في الصحاح (فوز)، وذكر في اللسان (فوز) بلا نسبة.

(٤) قاله الجوهري في الصحاح (جرب)، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٧٨.

(٥) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٨٤.

(٦) انظر الكتاب: ٣/ ٥٩٦.

(٧) كذا حكى ابن السراج عن أبي عثمان المازني عن الأصمعي، انظر الأصول: ٢/ ٤٤٥، والسيرافي: ٦٣٣، وما سلف: ٥/ ١٤٢.

والذي يدلُّ على أنه مفردٌ تكسيرُهم إِيَّاه على أَشَاوَى، وفيه خلاف قد ذكرتُه في «شرح الملوكي»، وقد استقصيْتُ الكلام فيه هناك(١).

وأَمَّا المصدرُ فنحو السَّرَّاء والضَّرَّاء بمعنى المَسَرَّة والمَضَرَّة والنَّعْماء بمعنى النِّعمة، قال الله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ نَعْمَآءَ بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ ﴾(٢)، والصوابُ أنها أسماءٌ للمصادر وليست أنفسَها، فالسَّرَّاء: الرَّخاءُ، والضَّرَّاء: الشدَّة، والنَّعْماء: النِّعمةُ، فهي أسماءٌ لهذه المعاني، فإذا قلنا: إنّها مصادر كانت عبارةً عن نفس الفعل الذي هو المعنى، وإذا كانت أسماءً لها كانت عبارة عن المحصِّل لهذه المعاني(٣) [١٧٣/ أ].

قال صاحب الكتاب: (والصفةُ على ضربَيْن: ما هو تأنيثُ أَفْعَل، وما ليس كذلك، فالأَوَّلُ: نحو سَوْداء وبَيْضاء، والثاني: نحو امرأة حَسْناء ودِيْمة هَطْلاء وحُلَّة شَوْكاء والعربُ العَرْباء).

قال الشَّارح: هذه الأَسماءُ كلُّها صفاتٌ لأَنّها جاريةٌ على الموصوفِين، نحوُ هذه امرأةٌ حسناءُ، ورأيتُ امرأةً حسناءَ، ومررت بامرأة حسناءَ، وكذلك البقيةُ، والغالبُ على هذا البناء أَنْ يكون مؤنثَ أَفْعَلَ، وبابُه الأَلوانُ والعيوبُ الثابتةُ بأَصْل الخِلْقة، نحو أَبيض وبَيْضاء وأَسْود وسَوْداء وأَزْرق وزَرْقاء، وقالوا في العيوب: [٥/ ١١١] أَعْمى وعَمْياء وأَعْرج وعَرْجاء وأَعْور وعَوْراء.

وقد جاء لغير أَفْعل، قالوا: امرأةٌ حسناءُ، أَي جميلةٌ، ولم يقولوا: رجل أَحسَنُ؛ حتى يقرنوه بـ مِنْ فيقولوا: رجلٌ أَحسنُ من غيره، وقالوا: دِيمةٌ هَطْلاء، أَي دائمة الهَطْل، ولا يكادون يقولون: مطر أَهْطَلُ(٤)، وقالوا: حُلَّة شَوْكاء؛ للجديدة، هكذا قال أَبو عبيدة،

---

(١) انظر الخلاف في أشياء في الكتاب: ٤/ ٣٨٠، و المقتضب: ١/ ٣٠، والتكملة: ١٠٨، والمنصف: ٢/ ٩٤-١٠٢ والنكت: ١٢١٠، ، والإنصاف: ٨١٢-٨٢٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٤١، وشرح الملوكي: ٣٧٦-٣٨٠.

(٢) هود: ١١/ ١٠.

(٣) صرح الفارسي بأن السرَّاء والضرَّاء والنَّعماء مصادر، انظر التكملة: ١٠٨.

(٤) كذا في أدب الكاتب: ٦٢٣.

كأنها تَشُوكُ لجِدَّتها لأَنَّ الجديد يوصَف بالخشونة[١]، وقالوا: العربُ العَرْباء، أَي الخالصة، كما يقال: العارِبة، وقالوا: امرأة عَجْزاء للكبيرة العَجُزِ، وإِذا أَرادوا المذكَّر قالوا: رجلٌ آلَى، ولم يقولوا: أَعْجَز[٢]، وقالوا: داهية دَهْيَاء، كأَنهم رفضوا أَفْعَل في هذه الصفات لِقلَّة وَصْفِ المذكَّر بها.

فهذا البناء أَعني فَعْلاءَ المفتوحَ الأَول على اختلاف ضروبه لا تكونُ الهمزةُ في آخره إِلَّا للتأْنيث، فلا ينصرفُ لذلك، وهي بدلٌ من أَلف التأْنيث بخلاف المضمومِ أَوَّله والمكسورِ، نحو قُوَباء وعِلْباء، وذلك لأَنه ليس في الكلام فَعْلال بفتح الفاء فيكونَ هذا ملحقاً به إِلَّا فيما كان مضاعَفاً، نحو الزَّلزال والقَلْقال، وحكى الفراء[٣]: «ناقةٌ بها خَزْعال، أَي ظَلْعٌ» وروى ثعلبُ: قَهْقار؛ للحجر الصُّلْب، وزاد أَبو مالك[٤]: قَسْطال[٥] للغُبار، فإِن صحَّت الرواية حُمِل على أَنَّ المراد خَزْعَل وقَهْقَر وقَسْطَل، والأَلفُ إِشباعٌ عن الفتحة قبلها على حدِّ[٦]:

.... تَنْقادُ الصَّيارِيفِ

---

(١) انظر قول أبي عبيدة في التكملة: ١١٠، واللسان (شوك)، وانظر المقصور والممدود لابن ولَّاد: ١٦٠.

(٢) كذا في إصلاح المنطق: ١٦٣، وانظر الصحاح واللسان (عجز).

(٣) انظر حكاية الفراء في إصلاح المنطق: ٢٢١، وأدب الكاتب: ٥٩١، والسيرافي: ٦٦٧، والصحاح (خزعل)، وظلَع البعير: غمز في مشيه. الصحاح (ظلع).

(٤) هو أبو مالك عمرو بن بكر الأعرابي، عدّه الزبيدي في الطبقة الأولى من اللغويين البصريين، انظر طبقات النحويين واللغويين: ١٥٧.

(٥) كذا جاءت الرواية عن الفراء وثعلب وأبي مالك في الصحاح واللسان (خزعل).

(٦) البيت بتمامه:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ... نَفْيَ الدراهم تنقاد الصياريفِ

وقائله الفرزدق، وهو في ديوانه مفرداً: ٥٧٠ [الصاوي]، والكتاب: ١/ ٢٨، وشرحه للسيرافي: ٢/ ١٢٨، وضرائر الشعر: ٣٦، والخزانة: ٢/ ٢٥٥، وهو بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٣١٥، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢١٤-٢١٥.

قال صاحب الكتاب: (ونحو رُحَضاء ونُفَساء وسِيَراء وسابِيَاء وكِبْرِيَاء وعاشُوراء وبركاء[١] وبَرُوكاء وعَقْرَباء وُنْفَساء وأَصْدِقاء وكُرَماء وزِمِكَّاء).

قال الشَّارح: وقد جاءت أَلف التأْنيث في أَبنية مختلفة غيرِ فَعْلاء، فمن ذلك: الرُّحَضاءُ، وهو عَرَقُ الحمَّى، مأْخوذٌ من «رَحَضَ الثوبَ» إِذا غَسَلَه كأَنَّ عَرَقَ الحمَّى[٢] يغسلُ المحمومَ، وهو بضمِّ الفاء وفَتْحِ العين، وهمزتُه للتأْنيث وليست للإلْحاق لأَنه ليس في الكلام مثلُ فُعَلال فيكونَ ملحقاً به، ومثلُه: العُرَوَاءُ وهي قِرَّةُ الحمَّى ومَسُّها أَوَّلَ ما تأْخذُ، مأْخوذٌ من عَرا يَعْرو[٣]، وقالوا: نُفَساء للمرأة حين تضع حَمْلها، ومن ذلك: سِيَراء[٤]؛ بكسر الأَول وفتح الثاني، وهو من البُرود فيه خطوطٌ كالسُّيُور، وقيل: هو الذهبُ، قال النابغة[٥]:

صَفْراءُ كالسِّيَراءِ أُكْمِلَ خَلْقُها كالغُصْنِ في غُلَوائِه المُتأَوِّدِ [٥/ ١١٢]

وقالوا: سابِيَاء للمَشِيمة التي تخرجُ مع الوَلد، وإِذا كثُر نَسْلُ الغَنَم فهي السَّابِيَاء[٦]، وهو مأْخوذ من «سَبَيْتُ الخمر» إِذا حملتَها من بلد إِلى بلد لخروجها من مكان إِلى مكان، ويجوز أَنْ يكون من أَسابِيِّ الدم، وهو طرائقه لأَنَّ المَشِيمة لا تنفكُّ من دَمٍ، والكِبْرِياء: مصدر كالكِبْرِ بمعنى العَظَمة، وعاشُوراء اليومُ العاشِرُ من المحرَّم

---

(١) كذا في المفصل، والأصول: ٣/ ٤٨، وكذا سيذكرها ابن يعيش، ولم أقف على من ذكر «بركاء» بلا ألف أو واو، انظر الكتاب: ٤/ ٢٦٣، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٦٩، والسيرافي: ٦٢٨، والنكت: ١١٥٣، وسفر السعادة: ٦٨، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: ٣٣٥، والصحاح واللسان (برك).

(٢) انظر إصلاح المنطق: ٢٢١، وأدب الكاتب: ٥٩٢، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٣١، واللسان (رحض).

(٣) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٩٦.

(٤) كذا في اللسان (سير)، والسيرافي: ٦٣٣.

(٥) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه: ٣٨.

(٦) هذا لفظ الجوهري في الصحاح (سبا)، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٤٨، والسيرافي: ٦٢٠.

خاصةً، وهو فاعُولاء من العَشَرة، وبَراكاء[١] معناه الثبات في الحرب، وهو من البُرُوك، يقال: بَراكِ بَراكِ، وكذلك بَرُوكاء، والعَقْرَباء: الأُنثى من العَقارب، والخُنْفُساء من حشرات الأرض، معروفةٌ، يقال: خُنْفَس وخُنفَساء وأَصْدقاء وكُرَماء من الجموع التي وقعت أَلفُ التأْنيث في آخرها كما وقعت المقصورةُ في آخر حَبالَى وسُكَارَى، وهو كثير في فَعِيل، نحوُ شَقِيّ وأَشْقِياء وتَقِيّ وأتْقِياء، ومثلُ كريم وكُرَماء وحَنِيف وحُنَفاء، وقالوا: شاهِد وشُهَداء وصالِح وصُلَحاء وشاعر وشُعَراء، وأَما زِمِكَّاءُ فهو ذَنَبُ الطائر، والقَصْرُ فيها الفاشي[٢]. [٥/ ١١٣]

قال صاحب الكتاب: (وأَما فِعْلاء وفُعْلاء كعِلْباء وحِرْباء وسِيْساء وحُوَّاء ومُزَّاء وقُوْباء فألفُها للإلْحاق).

قال الشَّارح: أَمَّا ما كان على فِعْلاء أَو فُعْلاء بكسر الأَول وضمِّه وسكون الثاني منه فإِنه مصروفٌ منوَّنٌ لأنَّ همزته ليست للتأْنيث بخلاف الهمزة في نحو: صَحْراء وبَيْداء.

فالمكسورُ الأَولِ نحوُ: عِلْباء وحِرْباء وسِيْساء، والعِلْباءُ: عَصَبُ العُنق، يقال منه: عَلِبَ البعيرُ وناقة مُعَلَّبَةٌ إذا داءَ[٣] جانبا عُنقِها، والحِرْباءُ: دُوَيِّبَةٌ أكبرُ من العَظَاءَة تستقبل الشمسَ وتدور معها حيث دارت وتَتلَوَّن أَلواناً بحرِّ الشمس، قيل: هو ذكر أُمِّ حُبَيْن[٤]، والسيْساء: الظَّهر، قال أَبو عمرو: السيْساء من الفرس: الحارك ومن الحمار: الظهر[٥]، ومنه القِيْقاء والزِّيْزاءُ للأَرض الغليظة، فهذا كلُّه ملحَقٌ بسِرْداح، ولذلك انصرف كما أَنَّ سِرْداحاً منصرفٌ، والهمزة فيه بدلٌ من ياء، والأَصل عِلْباي وحِرْباي وسِيْساي، فوقعت الياء طرفاً بعد أَلف زائدةٍ، فقُلِبتْ أَلفاً ثمَّ قُلِبت الأَلف همزةً كما قلنا في كِساء ورِداء،

---

(١) في ط، ر: «وبركاء». انظر ما سلف: ٥/ ١٩٩.

(٢) انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: ٩٢، والمقصور والممدود لابن ولّاد: ١٣٧، والسيرافي: ٦٣٦، وسفر السعادة: ٢٨٧.

(٣) «داءَ يَداءُ داءً على مثال شاء يشاء: إذا صار في جوفه الداء» اللسان (دوأ).

(٤) قاله صاحب اللسان (حرب)، وانظر المخصص: ٨/ ١٠٢-١٠٣، وسفر السعادة: ٢٢٤-٢٢٥.

(٥) هذا لفظ الجوهري نقله عن أبي عمرو، انظر الصحاح (سيس)، وأدب الكاتب: ١٢٩.

وذلك(١) بخلاف همزة فَعْلاء نحوُ: صَحْراء وحَمراء، فإنَّ الهمزة فيه بدلٌ من ألف التأْنيث(٢).

فإن قيل: ما الدليلُ على أَنّ الأصل عِلْباي وحِرْباي؛ بالياء دون أن يكون عِلْباو أو حِرْباو بالواو؟ فالجواب أَنَّ العرب لَـمّا أَنَّثتْ هذا الضربَ وأَظهرت هذا الحرفَ المنقلِبَ لم تُظهرْ إلّا ياءً، وذلك نحو دِرْحَايَة؛ للضخم القصير، ودِعْكاية(٣)، فظهورُ الياء في المؤنث بالهاء دِلالةٌ على أنَّ الهمزة في حِرْباء وعِلْباء منقلبة عن ياء لا عن واو(٤).

وكذلك المضمومُ الأَول، نحوُ الحوَّاء والمزَّاء والقُوْباء، كلُّه مصروف لأَنه ملحقٌ بقُرْطاس وقُرْطاط، فالحوَّاء: نبت يشبه لونه لون الذئب، الواحدة حُوَّاءة، والمزَّاء: من أَسماء الخمر يقال: مُزَّة [١٧٣/ ب] ومُزَّاء للذيذ الطعم، وهو من أَسمائها، وليس بصفة، والقُوْباء: داءٌ معروف يَتَقشَّر، فإذا تُفِلَ عليه يَبْرَأُ، وفيه لغتان قُوَباء؛ بفتح العين وقُوْباء؛ بالإسكان، فمَنْ فتَح العينَ كان من باب الرُّحَضاء والعُرَواء، لا ينصرف لأنه ليس في الأَبنية فُعَلال بضمِّ الفاء وفتح العين فيُلْحَقَ به، فكانت همزتُه للتأْنيث، فلم ينصرف لذلك، ومَنْ أَسْكَن وقال: قُوْباء كان ملحقاً بقُرْطاس، فهو منصرف لذلك، ومثلُه الخُشَّاء وهو العظمُ الناتئُ وراء الأُذن، قال ابن السكِّيت: ليس في الكلام فُعْلاء بضم الفاء وسكون العين إلّا حرفان الخُشَّاء والقُوْباء(٥)، فاعرفه.

---

(١) سقط من ط، ر: «وذلك».

(٢) انظر ما سلف في المقصور والممدود لابن ولاد على حسب وروده فيه: ١٩٧، ٩٩، ١٤٩.

(٣) «الدِّعكاية: الكثير اللحم طال أو قصر» اللسان (دعك).

(٤) من قوله: «فإن قيل» إلى قوله: «واو» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٩٩.

(٥) انظر الكتاب: ٤/ ٢٥٦-٢٥٧، وإصلاح المنطق: ٢٢١، وأدب الكاتب: ٥٩٢-٥٩٣، والسيرافي: ٦٦٧، وانظر أيضاً المقصور والممدود لابن ولاد فيما سلف على حسب وروده فيه: ٩٩، ٢٥٧، ٢٢٥.

ومن أصنَاف الاسْمِ المصغَّرُ

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (الاسمُ المتمكِّنُ إِذا صُغِّر ضُمَّ صدرُه وفُتِحَ ثانيه، وأُلحق ياءً ساكنة ثالثة، ولم يتجاوز ثلاثةَ أَمثلة فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل كفُلَيْس ودُرَيْهم ودُنَيْنِير).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ التصغير والتحقيرَ واحدٌ، وهو خِلافُ التكبير والتعظيم، وتصغيرُ الاسم دليلٌ على صِغَر مسمّاه، فهو حِلْيَةٌ وصفةٌ للاسم لأَنك تريد بقولك: رُجَيْل رجلاً صغيراً، وإِنما اختصرْتَ بحذف الصفة وجعلتَ تغييرَ الاسم والزيادةَ عليه عَلَماً على ذلك المعنى، كما جُعل تكسير الاسم علامةً تنوبُ عن تَحْليته بالكثرة.

والذي يدلُّ على أَنَّ التصغير أَصلُه الصفةُ أَنَّ حكمَ الصفة قائمٌ، ألا ترى أَنَّ مَنْ أَعْمَل اسم الفاعل فقال: هذا ضاربٌ زيداً لم يَسْتحسن إِعْمالَه إِذا صُغر، فلا يقول: هذا ضُويربٌ زيداً كما لم يَسْتحسن إِعمالَه إِذا وصَفه[1]، ولذلك لا يصغَّرُ من الأَعلام إِلّا ما يجوز وَصفُه ممَّا يُتَوهَّم فيه الشَّرِكة، ولذلك قال أَصحابنا: إِنه ليس البابُ أَن يصغَّرَ الأَعلام[2].

وله ثلاثةُ معانٍ:

أَحدُها: تحقير[3] ما يجوز أَنْ يُتَوهَّمَ أَنه عظيمٌ، كقولك: رُجَيْل [٥/ ١١٤] وجُمَيْل.

الثاني: تقليلُ ما يجوزُ أَنْ يُتوهَّمَ أَنه كثيرٌ، كقولنا: دُرَيْهمات ودُنَيْنيرات.

الثالث: تقريب ما يجوز أَنْ يُتوهمَ أَنه بعيدٌ كقولهم: بُعَيْد العصر وقُبَيْل الفجر، والسقفُ فُوَيْقَنا، لا يخلو معناه من هذه الأَقسام الثلاثة، وأَضاف الكوفيون قسماً رابعاً

---

(١) كذا في التكملة: ١٩٦.

(٢) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ٤٨٠، والأصول: ٣/ ٦٢، والهمع: ٢/ ١٩١، والأشباه والنظائر: ٢/ ٣١١-٣١٢.

(٣) في ط، ر «تصغير».

يسمُّونه تصغير التعظيم(١)، كقول الشاعر(٢):

وكلُّ أُناسٍ سوف تدخلُ بيْنهمُ　　　دُوَيْهِيةٌ تَصفرُّ منها الأَنامِلُ

فقال: دُوَيْهِية والمرادُ تعظيمُ الداهية، إِذ لا داهيةَ أَعظمُ من الموت، وقال الآخر(٣):

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شاهِقِ الرأْس لم تكنْ　　　لِتبْلُغَه حتى تَكِلَّ وتَعْملَا

فقال: جُبَيْل ثم قال شاهِقِ الرأْسِ، وهو العالي فدلَّ على أَنه أَراد تفخيم شأنه، وقالوا: يا بُنَيَّ ويا أُخَيَّ يُريدون(٤) [٥/ ١١٥] المبالغة.

وهذا ليس من أُصول البصريِّين، وجميعُ ما ذكروه راجعٌ إِلى معنى التحقير(٥)، فأَما قولهم: دُوَيْهِية فالمرادُ أَنَّ أَصغر الأَشياء قد يُفسدُ الأُصولَ العظامَ، فحَتْفُ النفوس قد يكون بصغير الأَمر الذي لا يُؤْبَهُ له(٦)، وأَمَّا قوله: فُوَيْقَ جُبَيْل فالمرادُ أَنَّه صغيرُ العَرْضِ دقيقُ الرأْس شاقُّ المَصْعَد لطوله وعُلُوِّه، وأَمَّا بُنَيّ وأُخَيّ فالمرادُ تقريب المنزلة ولُطْفُها لأَنه قد يصلُ بلطافة ما بينهما إِلى ما يصلُ إِليه العظيمُ(٧).

(١) انظر ما أضافه الكوفيون في الأضداد لأبي بكر الأنباري: ٢٩١، و شرح الجمل الكبير: ٢/ ٢٩٦، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٩١، والارتشاف: ٣٥١، والمساعد: ٣/ ٤٩٢، وشرح شواهد الشافية: ٨٦.

(٢) هو لبيد، والبيت في شرح ديوانه: ٣٩٠-٣٩١، والبغداديات: ٥٩٢، وشرح شواهد الشافية: ٨٥، والخزانة: ٢/ ٥٦١، وبلا نسبة في كتاب الشعر: ٣٩٠-٣٩١، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٦، ٢/ ٢٥٧.

(٣) هو أوس بن حجر، والبيت في ديوانه: ٨٧، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٦، وشرح شواهد الشافية: ٨٥-٨٦.

(٤) في ط: «ويديرون» تحريف، وفي ر: «ويريدون».

(٥) ممن قال بتصغير التعظيم من البصريين الفارسي وابن الشجري، ودفع الأعلم القول به، انظر كتاب الشعر: ٣٩١، والبغداديات: ٥٩٢، والنكت: ٩١٦-٩١٧وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٦، ٢/ ٢٥٧.

(٦) من قوله: «وله ثلاثة معان ..» إلى قوله: «له» قاله البغدادي في شرح شواهد الشافية: ٨٥-٨٦، والأعلم في النكت: ٩١٦-٩١٧ بقليل خلاف.

(٧) كذا في النكت: ٩١٧.

فإذا صغَّرْتَ الاسم المتمكِّن ضممْتَ أَولَه وفتحْتَ ثانيه وزدْتَ عليه ياءً ثالثةً ساكنةً، وتكسِرُ ما قبل آخره فيما زاد على الثلاثة، وإِنما قلنا: المتمكِّن تحرُّزاً ممَّا ليس بِمُتَمكِّنٍ من الأَسماء، نحو أَسماءِ الإِشارة مثلُ ذا وتا والموصولِ نحوُ الذي والتي، فإِنَّك إِذا صغَّرْتَ هذه الأَسماءَ لا تضُمُّ أَولها بل تُبْقيها على حالها في المكبَّر، وسيوضَّحُ أَمرها إِذا انتهينا إِليها.

فإِن قيل: ولمَ كان إِذا صغَّروا الاسمَ يُضمُّ أَولُه؟ قيل: لأَنا إِذا صغَّرْنا الاسمَ فلا بدَّ من تغييره بعلامة تدلُّ على المصغَّر، وكان الضمُّ أَوْلى لأَنَّ الفتحة للجمع في نحو مَساجد وضَوارب، فلم يَبْقَ إِلَّا الكسرُ والضمُّ، فاختاروا الضمَّ، لأَنَّ الياء علامةٌ للتصغير، وما بعدها مكسورٌ فيما زاد على الثلاثة، فكرهوا كسْرَ الأَول لِثقَلِ اجتماع كسْرتين مع الياء، وكانت عنه مندوحةٌ إِلى الضمة(١).

وقال بعضهم: إِنما ضمُّوا الأَول من المصغَّر تشبيهاً بِفِعْل ما لم يُسمَّ فاعلُه، فكما ضمُّوا أَولَ «ضُرِبَ» كذلك ضمُّوا الأَول من المصغَّر في نحو حُجَيْر(٢)، والجامعُ بينهما أَنَّ المكبَّر يكون على أَبنية مختلفة، وهو الأَصلُ، ولم يَفْتِقر الكلام معه إِلى علامة تدلُّ على التكبير لأَنَّ العلامات إِنما يُؤْتَى بها عند تغيير الكلام عن أَصله.

وأَما التصغير فيَفْتقِرُ إِلى علامة لأَنه حادثٌ لنيابته عن الصفة على ما قدَّمنا، وكذلك فِعْلُ ما لم يسمَّ فاعلُه من حيث إِنَّ ما سُمِّي فاعلُه على الأَصل ولا يَفْتقرُ إِلى علامة تدلُّ عليه، وهو على أَبنية مختلفة نحو ضَرَبَ وعَلِمَ وظَرُفَ فإذا لم يُسمَّ فاعله أَلزموه بناء واحداً، وضمُّوا أوله ليدلَّ التغيير على المعنى الحادث فيه، فقالوا: ضُرِب وعُلِم وظُرِف في هذا المكان، فالمكبَّرُ كالفعل المسمَّى فاعلُه، والمصغَّرُ كالفعل الذي لم يُسمَّ فاعلُه،

---

(١) من قوله: «لأنا إذا صغرنا...» إلى قوله: «الضمة» قاله السيرافي والأعلم بخلاف يسير، انظر حاشية الكتاب (بولاق): ٢/ ١٠٦، والنكت: ٩١٧.

(٢) ذكر الوراق هذا الوجه في العلل في النحو: ٣٠٩، وانظر تعليل ضم الأول في التصغير في أسرار العربية: ٣٦١.

والمعتمَدُ أَنَّ الغرضَ صيغةٌ تَخْلُص للتصغير من غير مشارَكة، ولم يوجَد سِوَى هذه الصيغة.

فإن قيل(١): فَلِمَ كان التصغير بزيادة حرف وهَلَّا كان بنَقْص حرف، إذ الغرضُ تغييرُ صيغة المكبَّر عن حاله، وكما يَحْصُلُ التغييرُ بالزيادة كذلك يَحصُلُ بالنَّقْص مع أَنَّ النقصَ يناسبُ معنى التصغير، إذ كان التصغير نَقْصاً؟ قيل: عنه جوابان:

أَحدُهما: أَن التصغير لـمَّا كان [١٧٤/ أ] صفةً وحِلْيَةً للمصغَّر بالصِّغَر، والصفةُ إِنَّما هي لفظٌ زائدٌ على الموصوف جُعلَ التصغير الذي هو خَلَفٌ عنه بزيادةٍ ولم يُجْعلْ بنقص ليناسِبَ حالَ الصفة.

والثاني: أَنَّهم لـمَّا أَرادوا الدِّلالة على معنى التصغير والإِيذان بذلك جعلوا العلامةَ بزيادة لفظ لأَنَّ قوةَ اللفظ تُؤذِن(٢) بقوة المعنى.

ووجه ثالث: أَنَّ أَكثرَ الأَسماء الثلاثيةُ، فلو كان التصغير بنقْص لخرج الاسم عن منهاج الأَسماء ونَقَص عن البناء المعتَدِلِ.

فإنْ قيل(٣): ولِـمَ كان المَزِيدُ ياءً دون غيرها من الحروف؟ فالجواب أَنَّ الدليل كان يَقْتضي أَنْ يكونَ المَزِيدُ أَحد حروف المدِّ واللِّيْن لخفَّتها وكثرةِ زيادتِها في الكَلِم، فنكَبُوا عن الأَلف لأَنَّ التكسير قد استبدَّ بها في نحو مساجِد ودَرَاهِم ولأَنه قد لا يَخْلُصُ البناءُ للتصغير لأَنه يصير على فُعَال كغُرَاب، فعَدَلوا إلى الياء لأَنها أَخفُّ من الواو.

وله ثلاثةُ أَبنيةٍ فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيْل، والمُرادُ بها الوزنُ لا المثالُ نفسُه لأَنه قد يكون المثالُ أُفَيْعِل نحو أُحَيْمِد ومُفَيْعِل نحو مُكَيْرِم وفُعَيْلِين نحو سُرَيْحِين.

فأَمَّا «فُعَيْل» فهو تصغيرُ ما كان على ثلاثة أَحْرُف من أَيِّ بناءٍ كان، كقولك في فِلْس:

---

(١) انظر هذا الاعتراض والجواب عليه في العلل في النحو: ٣٠٩-٣١٠، و أسرار العربية: ٣٦١-٣٦٢.

(٢) في ط: «توزن» تحريف.

(٣) انظر هذا الاعتراض والجواب عليه في أسرار العربية: ٣٦٢.

فُلَيْس، وفي قلم: قُلَيْم، [٥/ ١١٦] وكذلك بقيَّةُ أَبنية الثلاثيِّ.

وأَمَّا «فُعَيْعِل» فهو تصغير ما كان على أربعة أَحْرُف من أَيِّ بناءٍ كان، كقولك في جعفر: جُعَيْفِر وفي زِبْرِج: زُبَيْرِج، وكذلك سائر أَبنية الرباعيّ، وسواءٌ في ذلك الأُصولُ وما فيه زيادةٌ، فكما تقول: جُعَيْفِر وسُبَيْطِر كذلك تقول في جَهْوَر: جُهَيِّر، وفي صَيْرَف: صُيَيْرِف، وفي غُلام: غُلَيِّم، وفي عجوز: عُجَيِّز.

وأَمَّا «فُعَيْعيل» فهو على وجهَيْن:

أَحدُهما أَنْ يكونَ تصغيرَ ما كان من الأَسماء على خمسة أَحرف والرابعُ منها واوٌ أَو أَلفٌ أَو ياءٌ، فالواوُ نحو صُنْدوق وصُنَيْدِيق، والأَلفُ نحوَ شِمْلال وشُمَيْليل، والياءُ نحو قِنْديل وقُنَيْدِيل، لا يختلفُ بناءُ المصغَّر وإِن اختلفت أَبنيةُ المُكبَّر.

والثاني: أَنْ تصغِّر خماسيّاً وليس رابعُه شيئاً من حروف المدِّ، فتحتاجَ إِلى أَنْ تحذفَ منها حرفاً ليَرجعَ إِلى الأَربعة ثم تصغِّرَه تصغيرَ ما كان على أَربعة أَحرفٍ، ثم تُعوِّض من المحذوف ياءً رابعةً، نحوُ قولك في سفرجل: سُفَيْرِج، وإِنْ شئْتَ سُفَيْرِيج، فتعوِّضُ الياءَ من اللام المحذوفة، وكذلك نظائرُه من نحو فرزدق وفُرَيْزِد وفُرَيْزِيد إِنْ شئْتَ.

هذا نصُّ سيبويهِ في أَصل الباب أَنَّ المصغَّر على ثلاثة أَمثلةٍ[1]، وقيل للخليل: لِمَ بَنيْتَ[2] التصغيرَ على هذه الأَمثلة الثلاثةِ؟ فقال: وجدتُ معامَلة الناس على فِلْس ودِرْهَم ودِينار[3]، فصار فِلْسٌ مثالاً لكلِّ اسم على[4] ثلاثة أحرف، ودِرْهم مثالاً لكل اسم على أربعة أَحرف، ودِينارٌ مثالاً لكلِّ اسم على خمسة أَحْرف رابعُها حرفُ عِلَّة.

قال صاحب الكتاب: (وما خالفَهنَّ فلِعلَّةٍ وذلك ثلاثةُ أَشياءَ، محقَّر[5] أَفْعال

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٤١٥، والأصول: ٣/ ٣٦.

(٢) في ط، ر: «تثبت»، وما أثبت موافق لما في المقتضب: ٢/ ٢٣٦.

(٣) حكى المبرد هذه الحكاية عن المازني عن الأصمعي عن الخليل في المقتضب: ٢/ ٢٣٦، وانظر الكتاب: ٣/ ٤١٥، والتكملة: ١٩٦.

(٤) سقط من ط: «على» ، خطأ.

(٥) في ط: «تحقير».

كأُجَيْمال، وما في آخره ألفُ تأنيثٍ كحُبَيْلَى وحُمَيْراء أَو أَلفٌ ونونٌ مضارعتان كسُكَيْران).

قال الشَّارح: قد جاءت هذه الأَمثلةُ الثلاثةُ الأُخرى في التصغير، وهي(١) مخالِفةٌ للأَمثلة المذكورة، وهي أُفَيْعال تحقيرَ أَفْعال، نحوُ قولك في تحقير أَجْمال: أُجَيْمال، وفي تحقير أَنْعام: أُنَيْعام وسائرِ ما يُجمعُ على أَفْعال.

وإِنما لم يذكُر سيبويه هذا البناءَ لأَنه جَمْع، والتصغيرُ ليس قَعِيداً في الجمع، وذلك من قِبَل أَن المرادَ من الجمع الدلالةُ على الكثرة، والتصغيرُ تقليلٌ، فكان بينهما تنافٍ، فلذلك لم يذكره، إِذ كان الدليل يأْباه، والذي حَسَّنه ههنا أَنَّه من أَبنية القِلَّة، قال السيرافيُّ: «ولو أَضاف مثالاً رابعاً لكان يَشْتمِلُ على التصغير كلِّه وهو أُفَيْعال نحو أُجَيْمال(٢)، وأَما حُبَيْلَى وحُمَيْراء وسُكَيْران فصُدُورُها من الأَبنية المتقدِّمة، والزيادةُ في آخرها كتاء التأْنيثِ، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ولا يُصَغَّرُ إِلَّا الثلاثيُّ والرباعيُّ، وأَمَّا الخماسيُّ فتصغيرُه مُستكْرَهٌ كتكسيره، لسقوط خامسه، فإِن صُغِّر قيل في فرزدق: فُرَيْزِد، وفي جَحْمَرِش: جُحَيْمِر).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ التصغيرَ إِنما هو للثلاثيّ والرباعيِّ من الأَسماء، فأَما الثلاثيُّ فهو أَقْعَدُ في التصغير من الرباعيِّ لأَنه أَعْدَلُ الأَبنية وأَخفُّها، ولذلك كثُرت أَبنيتُه، وكان له في التكسير بناآن بناءُ قِلَّةٍ وبناءُ كثرةٍ، فكان أَقْبَلَ للتغيير وأَحْمَلَ للزيادة.

وأَما الرباعيُّ فهو متوسِّطٌ بين الثلاثيِّ والخماسيِّ وأَثْقَلُ من الثلاثيِّ، ولذلك قلَّ التصرُّف فيه، فلم يكن له في التكسير إِلَّا بناءٌ واحدٌ وهو للكثير والقليل.

وأَما الخماسيُّ فثقيلٌ جدّاً لكثرة حروفه، فلم يَزِدْ ثقلاً بزيادة ياء التصغير وتغييره(٣) بضمِّ أَوله وكَسْرِ ما بعد يائه، وذلك ممَّا يزيدُه ثقلاً، فإِذا أُرِيد تصغيرُه حُذفَ منه حرفٌ

---

(١) في ط، ر: «وهو» خطأ.

(٢) انظر قول السيرافي في حاشية الكتاب (بولاق): ٢/ ١٠٦.

(٣) في ط، ر: «وتغيير».

حتى يرجعَ إِلى الأَربعة، ثمَّ يصغَّرُ بمثال الرباعيِّ، وهو فُعَيْعِل، نحو سُفَيْرِج، كما كُسِّرَ على مثال الرباعيِّ وهو فَعَالِل نحو سَفَارِج كجَعَافِر، فلذلك كرهوا تصغيره وتكسيره لِمَا يلزمُه [٥/ ١١٧] من حَذْف خامسه.

وقيل: أَصْلُ الحذف في التكسير، وحُمِلَ التصغيرُ عليه في الحذف(١)، وذلك أَنَّه ثَقُلَ عليهم إِذا جمعوا أَن يأْتوا بالحروف كلِّها مع كثرتِها وثِقَلِ الجمعِ وأَنَّه جمعٌ لا ينصرفُ، فحذفوا منه حرفاً تخفيفاً، وحُمِلَ التصغيرُ عليه لأَنهما من وادٍ واحد، وإِنما حذفوا الخامس لأَن الثقَلَ به حَصَلَ، ولئَلَّا يصيرَ عجزُ [١٧٤/ ب] الكلمة أَكثرَ من صدرها.

واعلم أَنك إِذا حذفتَ حرفاً ممَّا زاد على الأَربعة في التصغير أَو التكسير فإِنَّك تقدِّرُ بناءَه على بناءٍ من أَبنية الرباعيِّ ثم تصغِّره تصغيرَ ذواتِ الأَربعة من نحو جعفر وزِبْرِج وسائِرِ أَمثلة الرباعيِّ، فإِذا قلت في فرزدق: فُرَيْزِد فكأَنك صغَّرْتَ فَرْزداً، نحوُ جَعْفر أَوْ فِرْزداً نحو زِبْرِج، وكذلك جَحْمَرِشٌ تقول فيه: جُحَيْمِر.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ومنهم مَنْ قال(٢): فُرَيْزِق وجُحَيْرِش؛ بحذْف الميم لأَنها من الزوائد والدالِ لشبَهِها بما هو منها وهو التاء، والأَولُ الوجهُ، قال سيبويه: «لأَنه لا يزال في سهولة حتى يبلغَ الخامسَ ثم يَرْتَدِع»، فإِنما حُذِفَ الذي ارتَدَع عنده، وقال الأَخفش: «سمعتُ مَنْ يقول: سُفَيْرِجل متحرِّكاً» والتصغيرُ والتكسيرُ من وادٍ واحدٍ).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ من العرب مَنْ يقول في تصغير خَدَرْنَق(٣) وفرزدق: خُدَيْرِق وفُرَيْزِق، فيحذفُ النون من خَدَرْنَق لأَنها وإِنْ لم تكن زائدة في خَدَرْنق فهي من حروف الزيادة، وهي مجاوِرةٌ للطرف، وهم كثيراً ما يُعطون الجارَ حكم مُجاوِره، أَلا ترى أَنَّهم قالوا: صُيِّم وقُيِّم في صُوَّم وقُوَّم، فقلبوا الواو ياءً على حدِّ قَلْبِها في عِصِيٍّ ودِلِيٍّ، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ.

---

(١) انظر في هذا الارتشاف: ٣٦٦.
(٢) في المفصل: ٢٠٢ «يقول».
(٣) هو ذكر العناكب. اللسان (خدرنق).

فلمَّا كانت النون من حروف الزيادة ولها حكمُ الظرفِ وكانت القافُ حرفاً قوياً بعيداً من حروف الزيادة حذفوها كما يحذفون ما هو زائدٌ في بنات الخمسة، نحوُ قولك في مُغْتَسل: مُغَيْسِل، وفي مُقْتَدِر: مُقَيْدِر، وحذفوا الدالَ من فرزدق لأَنه مجاوِرٌ للطرفِ ومُشابِهٌ للتاءِ التي هي من حروف الزيادة، فحذفوه كما يحذفون ما هو من حروف الزيادة.

فأما قولُ صاحب الكتاب[١] في جَحْمَرِش: «**جُحَيْرِش؛ بحذف الميم**» فليس بصحيح[٢]، وأَظنُّه سَهْواً لأَنَّ الميم وإِن كانت من حروف الزيادة فهي بعيدةٌ من الطرف غيرُ مجاوِرةٍ له،فلم يحسُنْ إِلَّا حذفُ الشين، نحوُ جُحَيْمِر لفَوات أَحدِ وَصْفَي العِلَّة ولأَنَّ الميمَ في جَحْمَرِش ثالثةٌ، والثالثُ في التصغير يُؤْتَى به ضرورةً، والدالُ في فرزدق رابعٌ، وكذلك النونُ في خَدَرْنَق.

وقد يكون في المصغَّر ما ليس له رابعٌ كالثلاثي، فلمَّا كان الحرفُ الرابعُ قد يوجَدُ وقد لا يوجَدُ شُبِّه بالحروف الزوائد إِذْ كان من جِنسها، فمن قال: فُرَيْزِد فحذَفَ[٣] القاف ـ وهو القياس ـ قالَ: خُدَيْرِن، ومَنْ قال: فُرَيْزِق؛ قال: خُدَيْرِق، وذلك شاذٌّ قليلٌ، فلذلك قال صاحب الكتاب[٤]: «**والوجهُ الأَولُ، قال سيبويه: لأَنه لا يزال في سهولة حتَّى يبلغَ الخامسَ ثم يَرْتَدِعَ**»[٥] إِشارةً إِلى أَنَّ الثقلَ إِنما حصلَ بالخامس، فهو الذي أَوْجَبَ الحذفَ لأَنَّ الحرفَيْن اللذين في الصدر مَضَيا على القياس المطَّرِد في تصغير الثلاثيِّ والرباعيِّ، والحرفُ الذي بعد الياء موجودٌ في الثلاثيِّ والرباعيِّ، والحرفُ الرابعُ موجودٌ في الرباعيِّ والخماسيِّ، وهو الذي لا نظيرَ له فيما تقدَّم من التصغير، فكان أَوْلَى بالحذف.

---

(١) أي الزمخشري.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٤٤٨، والأصول: ٣/ ٣٩، والتكملة: ١٩٥، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٠٥.

(٣) في ط، ر: «بحذف».

(٤) أي الزمخشري.

(٥) الكتاب: ٣/ ٤٤٨-٤٤٩، وانظر المقتضب: ٢/ ٢٤٩، والمنصف: ١/ ٣٣.

وذكر سيبويه عن بعض النحويّين: سُفَيْرِجل وسَفَارِجل[١]، قال الأَخفش: «سمعتُ مَنْ يقول: سُفَيْرِجِل؛ متحرِّكاً»[٢] يعني بتحريك الجيم[٣]، وفي الجمع سَفَارِجِل، فهذا يأْتي به على الأَصْل ولا يُبالَى الثقلُ، وقال الخليل: لو كنت محقِّراً لهذه الأَسماء ولا[٤] أَحذفُ منها شيئاً كما قال بعض النحويِّين لسكَّنتُ الحرفَ الذي قبل الآخِرِ، فقلتُ: [٥/ ١١٨] سُفَيْرِجْل؛ بتسكين الجيم حتى يصيرَ بوزن دُنَيْنِير لأَنَّ قبلَ الآخِر الياءَ ساكنةً حتى تصيرَ الجيمُ مثلَ الياء الساكنةِ[٥].

وقوله: «**والتصغيرُ والتكسيرُ من وادٍ واحدٍ**» يريد أَنَّ العملَ فيهما واحدٌ، وذلك أَنك تغيِّرُ الأَولَ منهما، إِلَّا أَنَّ تغييرَ أَوَّلِ المكَسَّر بالفتح، وتغييرُ أَوَّلِ المصغَّرِ بالضمِّ، فإِذا قلتَ: مَساجِد فليست الفتحةُ في الميم هي الفتحةَ في ميم مَسْجد، يدلُّك على ذلك أَنَّك تقول: بُرْثُن وبَرَاثِن وزِبْرِج وزَبَارِج، فكما لا تشُكُّ أَنَّ الأَولَ من بَراثن وزَبَارِج فُتح لأَجل الجمع فكذلك في مَساجد، وتزيدُ فيهما حرفاً من حروف المدِّ ثالثاً، إِلَّا أَنَّ المزيدَ في التكسير أَلفٌ وفي التصغير ياءٌ، وتكْسِرُ ما بعد الياء في المصغَّر كما تكْسِرُ ما بعد الأَلف في المكسَّرِ، فلمَّا كان بينهما من المناسَبة ما ذكرنا قيل: إِنَّهما من وادٍ واحدٍ، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وكلُّ اسمٍ على حرفَيْن فإِنَّ التحقير يردُّه إِلى أَصله حتى يصيرَ إِلى مثال فُعَيْل، وهو على ثلاثة أَضْرُب، ما حُذِف فاؤُه أَوْ عينُه أَوْ لامُه، تقول في عِدَة وشِيَة، وكُلْ وخُذْ اسمَيْن: وُعَيْدَة ووُشَيَّة وأُكَيْل وأُخَيْذ، وفي مُذْ وسَلْ اسمَيْن

(١) حكاه سيبويه وابن السراج عن الخليل، انظر الكتاب: ٣/ ٤١٨، والأصول: ٣/ ٣٩.
(٢) انظر قول الأخفش في شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٠٥، والارتشاف: ٣٦٧، ونسب ابن عصفور هذا القول إلى الكوفيين في شرح الجمل الكبير: ٢/ ٣٠٣.
(٣) هي فتحة كما ذكر الرضي في شرح الشافية: ١/ ٢٠٥، وهي كسرة كما في الإيضاح في شرح المفصل / ١/ ٥٤٨.
(٤) في الكتاب: «لا».
(٥) تصرف ابن يعيش بكلام الخليل، انظر الكتاب: ٣/ ٤١٨، و انظر شرح الشا فية للرضي: ١/ ٢٠٥..

وَسَهٍ: مُنَيْذ وسُوَيْل وسُتَيْهة، وفي دَم وشَفَة وحِرٍ وفُل وفَمٍ: دُمَيّ وشُفَيْهَة وحُرَيْح وفُلَيْن وفُوَيْه).

قال الشَّارح: اعلمْ أنَّه لا يجوز أن يُصغَّرَ اسمٌ على أَقلَّ من ثلاثة أَحرف، لأنَّ أَدْنى أَبنية التصغير فُعَيْل، وذلك لا يكون إلَّا من بنات الثلاثة لأَنَّ ياءَ التصغير تقع ثالثة ساكنةً، وأَدنى ما يقع بعدها حرفٌ يكون حرفَ الإِعراب نحو رُجَيْل وجُمَيْل، ولو صُغِّر ما هو على حرفين لوقعتْ ياءُ التصغير ثالثةً طرفاً، فكان يلزمُ تحريكُها بحركات الإِعراب، وهي لا تكون إلَّا ساكنةً لأَنها رَسِيلة[1] أَلف التكسير في رِجَال وجِمَال وجَعَافِر ومَساجِد، وكان يؤَدِّي ذلك إلى قلْبِ ياءِ التصغير ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها أَوْ حَذْفِها إِذا وقع بعدها التنوينُ، وكلُّ ذلك محظورٌ لِمَا يلزمُ فيه من نَقْض الغرض باجْتلاب ياء التصغير.

فإِنْ كان الاسم المتمكِّن على حرفَيْن، وذلك إِنَّما يكونُ بحذْف حرف منه إذ أَقلُّ ما تكون عليه الأَسماءُ المتمكِّنة ثلاثةَ أَحرف، وذلك على ثلاثة أَضْرُب أَحدها: ما ذهبتْ فاؤُه، الثاني: ما ذهبتْ عينه، الثالث: ما ذهبتْ لامه، فالبابُ فيما كان من ذلك أَنْ [١٧٥/ أ] يُرَدَّ الاسمُ في التصغير إِلى أَصله حتى يصيرَ إِلى مثال فُعَيْل، وكان ردُّه إِلى أَصله أَوْلَى من اجْتلاب حرفٍ غريبٍ.

فالأَول نحوُ عِدَة وزِنَة وشِيَة، ففاءُ هذه الأَسماءِ واوٌ محذوفة، والأَصلُ وَعْدة ووزْنة ووَشْية، يدلُّ على ذلك الوَعْدُ والوزْنُ والوَشْي، فإِذا صغَّرتَها قلتَ: وُعَيْدة ووُزَيْنة ووُشَيَّة، وإِن شئتَ همزتَ فقلتَ: أُعَيْدة وأُزَيْنة وأُشَيَّة؛ لأَنَّ الواو إِذا انضمَّت ضمًّا لازماً ساغ همزُها نحوُ: وُقِّت وأُقِّت[2]، وكذلك لو سمَّيْتَ رجلاً بخُذْ وكُلْ لقلتَ: أُخَيْذ وأُكَيْل؛ لأَنَّ الفاء همزةٌ محذوفةٌ، يدلُّ على ذلك الأَخْذُ والأَكْلُ.

والثاني: ما حُذف عينُه نحوُ مُذْ وسَهٍ لغةٌ في الاسْت، وذلك أَنَّ فيه ثلاثَ لغات اِسْتٌ

---

(١) «الرسيل: الموافق لك في النضال ونحوه» اللسان (رسل).

(٢) انظر ما سيأتي: ١٠/ ٢٩- ٣٠.

وسَهٌ وسَتٌ، فمَن قال: اِسْت حذَفَ اللَّام وعَوَّض منه همزةَ الوصل كما فعلَ في ابن، ومَنْ قال: سَهٌ حَذَفَ العينَ، ومَنْ قال: سَتٌ حذَفَ اللَّام.

فإذا سمَّيْتَ رجلاً بمُذْ ثم صغَّرتَه قلتَ: مُنَيْذ لأَنَّ أَصلَهُ مُنْذُ، ومُذْ مخفَّفٌ منه[1]، فإذا صغَّرْته ردَدْتَه في التصغير إلى أَصله وحاله التي كانت له، وكذلك لو صغَّرتَ سَهاً لقلتَ: سُتَيْهة لأَن أَصله سَتَه؛ بفتح التاء، يدلُّ على ذلك قولُهم في التكسير: أَسْتاه[2].

ولو سمَّيْتَ رجلاً بسَلْ من اسَالْ على تخفيف الهمزة لقلتَ: سُؤَيْل، فتردُّ الهمزة لأَنَّ عينه همزةٌ محذوفةٌ، ومنهم مَنْ يجعله معتلَّ العَيْن بالواو ويقول: سالَ يَسال مثل خافَ [٥/ ١١٩] يخافُ[3]، ومنه قراءةُ مَنْ قرأَ «سَالَ سَائِلٌ»[4] بغير همزةٍ في الفعل، ويدلُّ أَنَّه من الواو قولُهم: ساوَلْتُه وسَلْتُه فهو مَسُول، مثلُ خِفْتُه فهو مَخُوف، وقياسُ ذلك أَن تقولَ في تصغيره: سُوَيْل فتردَّ الواو، ويكونَ ردُّ الساقط للتسمية لا للتصغير، لأَنَّ من قاعدة مذهب سيبويه أَنه إذا سَمَّى رجلاً بنحو قُمْ وخَفْ وبِعْ رَدَّ إليه ما ذهب منه قبل التسمية قبل التصغير، فيقول في المسمَّى بقُمْ: هذا قُوم، وفي خَفْ: هذا خافَ، وفي بِعْ: هذا بَيَعَ لأَنَّ العينَ إنما كانت حُذفت لسكون اللام للأَمر، فإذا سُمِّي به أُعْرِبَ وتحرَّكت اللامُ بحركات الإعراب، فعادَ ما كان حُذفَ لالتقاء الساكنين، وليس كذلك إذا سمَّى بسَلْ من سأل يسأل مهموزاً لأَن الهمزةَ إنما حُذفت تخفيفاً فلم تَعُدْ في التسمية[5].

الثالث: ما حُذفت لامه، وذلك نحو دَم وشَفَة وحِرٍ وفُل، فإذا صغَّرتَ شيئاً من ذلك ردَدْتَ المحذوفَ، فتقول في دَم: دُمَيّ، وفي يَدٍ: يُدَيَّة لأَن أَصلَهما دَمَي ويَدَي،

---

(١) سقط من ط: «منه».

(٢) كلا مه على لغات (است)قاله سيبويه في الكتاب: ٣/ ٤٥٠-٤٥١، وانظر المنصف: ١/ ٦١، والصحاح (سته).

(٣) انظر الكتاب ومذهب يونس فيه: ٣/ ٤٥٠، والحجة للفارسي: ٦/ ٣١٧.

(٤) المعارج: ٧٠/ ١، قرأ نافع وابن عامر «سال» غير مهموز، وقرأ الباقون «سأل» مهموزاً، انظر كتاب السبعة: ٦٥٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٣٣٤.

(٥) كذا قال السيرافي، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٤٥٠.

وتقولُ في شَفَة: شُفَيْهة لأنَّ أَصله شَفَهَة بالهاء، يدلُّ على ذلك قولُهم في التكسير: شِفَاه، وفي الفعل: شافَهْتُ.

فإنْ قيل: أَنتم إِنَّما ردَدْتُم المحذوفَ ضرورةَ تكميلِ بناء التصغير، وهو فُعَيْل، وتاءُ التأْنيث يتمُّ بها الاسمُ، ويصير على ثلاثة أحرف، فهلَّا اجتُزِئَ بالتاء مكملةً ولم يُردَّ المحذوفُ، فالجواب أَنَّ تاء التأنيث لا يُعتَدُّ بها، لأَنها تُعدُّ منفصلة بمنزلة اسم ضُمَّ إِلى اسم، فكما أَنك تصغِّر الصدرَ من الاسمين فتقولُ: حُضَيْرَموت، ولا تغيِّرُ الثاني فكذلك يقع التصغيرُ على ما قبل تاء التأْنيث.

وقالوا في تصغير حِرٍ: حُرَيْح، لأن أَصلَه حَرِح لأَنه من باب سَلِس وقَلِق، فخفَّفوه بحذف لامه، والذي يدلُّ على ذلك قولُهم في التكسير: أَحْراح، وتقول في تصغير فُل من قول أَبي النجم[1]:

في لَـجَّةٍ أَمْسِـكْ فلاناً عـن فُـلِ

فُلَيْن لأَنَّ الذاهبَ منه نونٌ إِذ أَصله فلان، وإِنما خُفِّف، فلمَّا صغَّروه أَعادوا اللام التي هي النون ولم يُعيدوا الألَف لأَنها زائدة، والغرضُ يحصُلُ بردِّ اللام وحدَها.

وتقول في تصغير فَم: فُوَيْه لأَن أَصله فُوه بدليل قولهم في التكسير: أَفْواه، وإِنما حذفوا الهاء لشَبهها بحروف المدِّ كما تُحذَفُ في شَفَة، وأَبدلوا من الواو ميماً، فلمَّا صغَّروه أَعادوه إِلى أَصله.

وأَمَّا سَنَة فمَنْ قال: سَنَوات قال في تصغيره: سُنَيَّة، وأَما مَنْ قال: سانهْتُه قال في التصغير: سُنَيْهة، وهكذا تفعل في كلِّ مُنتَقصٍ منه من الثلاثي، فتقولُ في تصغير المسمَّى بأَنْ المخفَّفة من الثقيلة، أُنَيْن وفي المسمَّى ببَخ: بُخَيْخ لأَن أَصله التشديدُ، يدلُّ على ذلك

---

(١) سلف البيت: ١/ ١١١.

واللجة بفتح اللام: الجلبة.

قولُ العجاج(١):

فـــي حَسَـــبٍ بَـــخٍّ وعِـــزٍّ أَقْعَســـا

وتقول في المسمَّى برُبَّ من قوله(٢):

رُبَ هَيْضَـــلٍ نُجُـــبٍ لفَفْـــتُ بهَيْضَـــلِ

: رُبَيْب لأَن أَصله رُبَّ مشدَّدةً.

فإِن صُغِّر ما هو على حرفَيْن ممَّا لا أَصل له أَوْ ما لا يُعرفُ أَصلُه نحوُ مِنْ وكم وإِنْ التي للجزاء وإِنْ التي تُلْغى مع ما مِنْ قوله(٣): [٥/ ١٢٠]

فـــمَا إِنْ طِبُّنَـــا جُبُـــنٌ ولكـــنْ مَنَـــايانا ودَوْلـــةُ آخَـــرِينا

فجميعُ ذلك إِذا سُمِّي به ثم صُغِّر يُتَمَّم بالياء فيقالُ: مُنَيٌّ وكُمَيٌّ وأُنَـيٌّ، لأَن أَكثر المحذوفات من الياء والواو، نحو أَب وأَخ ويَد، والواو ترجعُ في التصغير إِلى الياء لاجتماعها مع ياء التصغير، نحو أُبَـيّ وأُخَيّ وبُنَيّ، فلمَّا كانت تَؤُولُ إِلى الياء جعلوا الزائد ياءً من أَول أَمره كما قال(٤):

رأَى الأَمْـــرَ يُفْضـــي إِلى آخِـــرٍ فصَـــيَّرَ آخِـــرَه أَوَّلا

---

(١) سلف البيت: ٤/ ١٢٤.

(٢) صدر البيت:

«أَزُهَـير إن يَشِـب القَـذال فإنـه»

وقائله أبو كبير الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين: ١٠٧٠، والنكت: ٧٨٧، والخزانة: ٤/ ١٦٥، وهو بلا نسبة في كتاب الشعر: ٧٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٧٩، وزهير: مرخّم زهيرة، والهيضل؛ بفتح الهاء والضاد: الجماعة، وقوله: لففت بهيضل، يريد جمعت بينهم في القتال.

(٣) هو فَرْوة بن مُسَيْك كما في الكتاب: ٣/ ١٥٣، والخزانة: ٢/ ١٢١، والبيت بلا نسبة في المقتضب: ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٤، والمنصف: ٣/ ١٢٨، والخصائص: ٣/ ١٠٨. والدولة؛ بفتح الدال: الغلبة في الحرب.

(٤) البيت بلا نسبة في سر الصناعة: ٦٨٧، والخصائص: ١/ ٢٠٩، ٢/ ٣١، ١٧٠.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما بقي منه بعد الحذف ما يكونُ به على مثال المحقَّر لم يُردَّ إلى أَصله، كقولهم في مَيْت وهارٍ وناس: مُيَيْت وهُوَيْر ونُوَيْس، ولو رُدَّ لقيل: مُيَيِّت وهُوَيْئِر وأُنَيِّس).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ الاسم إِذا حُذفَ منه شيءٌ وبقي بعد الحذف ما يحصُلُ به بناءُ التصغير وهو ثلاثة أَحرف لم يُردَّ المحذوفُ لأَن الحذفَ لم يكن عن علَّة تزولُ في التصغير، إنما كان الحذفُ لضربٍ من التخفيف في المكبَّر [١٧٥/ ب] وهم[1] أَحْوَجُ إِليه في المصغَّر لزيادة حروفه.

فلذلك تقول في مَيْت مخفَّفٍ من مَيِّت: مُيَيْت بياء واحدة بعدها ياءُ التصغير، ولم تَرُدَّ المحذوفَ لأَنَّ الغرضَ من ردِّ المحذوف من نحو أَب وأَخ تحصيلُ بناء التصغير وهو فُعَيْل، وذلك حاصلٌ من مَيْت، فلم يُحْتَجْ إِلى ردِّ المحذوف، ولو رُدَّ لقيل: مُيَيِّت بثلاث ياءات،طوكذلك تقول في هارٍ من قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾[2]: هُوَيْر فلا تَردُّ المحذوفَ، إِذ لا حاجةَ إِلى ذلك لحصول بناء التصغير؛ لأَنَّ الباقي بعد الحذف ثلاثة أَحرف، وأَصل هارٍ هائِر، فحُذِفَت [٥/ ١٢١] العينُ تخفيفاً، وتقول في تصغير ناس: نُوَيس، ولو ردَدْتَ المحذوفَ لقلتَ: أُنَيِّس لأَن أَصله أُناس، فحُذِفت الفاءُ منه، وهي الهمزةُ، وصارت أَلفُ فُعَال كالعوض من المحذوف، ويدلُّ أَنَّ أَصله أُناس قولُ الشاعر[3]:

إِنَّ المَنَايا يَطَّلِعْنَ عَلى الأُناسِ الآمِنِينا

هذه قاعدة مذهب سيبويه[4]، فعلى ذلك لو سمَّى رجلاً بيَضَع ويَدَعُ، ثم صغَّر لقال: يُضَيْع ويُدَيْع، ولا يردُّ المحذوفَ الذي هو الواو لأَنَّ الباقي بعد الحذف يَفي ببناء

---

(١) في ط، ر: «وهو».

(٢) التوبة: ٩/ ١٠٩.

(٣) سلف البيت: ٢/ ٢١.

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٤٥٦، والنكت: ٩٣٢.

التصغير، فلم يُحْتَجْ إلى ردِّه.

وزعم يونس أَنَّ ناساً يقولون: هُوَيْئِر[١]، وذكر يونسُ أيضاً أَنَّ أَبا عمرو بنَ العلاء كان يقول في تصغير مُرٍ وهو اسم الفاعل من أَرَى يُرِي: مُرَيْء مثل مُرَيْع[٢]، وكان أَبو العباس - وهو قول أَبي عثمانَ المازني - يرى الردَّ ويقول: يُوَيْضِع[٣] وهُوَيْئِر.

قال سيبويه[٤]: مَن قال هُوَيْئِر فإنما صغَّر هائِراً لا هاراً كما قالوا: رُوَيْجِل، كأَنهم صغَّروا راجِلاً في معنى رَجُل، وإِن لم يُستعمَل، وكما قالوا: أُبَيْنون، جاؤوا بالتصغير على ما لم يُستعمَل، كأَنهم بنَوْا صيغة الجمع على أَفْعُل ثم صغَّروه وجمعوه بالواو والنون، ألا ترى أَنَّه لو كان تصغير الجمع مستعمَلاً لم يخْلُ إِمّا أَنْ يكون تصغيرَ أَبْناء أَو تصغيرَ بنين؟ فلا يكونُ تصغيرَ أَبناء إِذ لو كان كذلك لقيلَ: أُبَيْناء كما يقال: أُجَيْمال، ولو كان تصغيرَ بَنين لقيل: بُنَيُّون، كأَنك تصغِّر الواحدَ ثم تجمعُه بالواو والنون، وفي بُطْلان ذلك دليلٌ على ما ذكَر.

قال[٥]: ويلزمُ مَنْ قال: يُوَيْضِع وهُوَيْئِر فردَّ أَنَّ يقول في مَيْت: مُيَيِّت، وفي ناس: أُنَيِّس، وفي خيرٍ منك: وشرٍّ منك: أُخَيِّر منك وأُشَيْرِر منك لأَنَّ أَصلهما أَخْيَرُ منك وأَشَرُّ منك، وقد اتفقوا في ذلك على مُيَيْت ونُوَيْس من غير رَدٍّ، وكذلك قالوا: خُيَيْر منك وشُرَيْر منك من غير ردٍّ، ولا فرق بينهما.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتقول في اسْم وابْن: سُمَيّ وبُنَيّ، فتردُّ اللامَ الذاهبة وتستَغْني بتحريك الفاء عن الهمزة، وفي أُخت وبنت وهَنْت: أُخَيَّة وبُنَيَّة وهُنَيَّة، تردُّ اللام وتؤَنثُ وتَذْهَبُ بالتاء اللاحقة).

---

(١) قاله سيبويه في الكتاب: ٣/ ٤٥٦.

(٢) حكاه سيبويه عن يونس عن أبي عمرو، انظر الكتاب: ٣/ ٤٥٧، والخصائص: ٣/ ٧١.

(٣) انظر قول المبرد والمازني في الأصول: ٣/ ٥٧، والمسائل البصريات: ٣٧٥، والخصائص: ٣/ ٧١-٧٢، والنكت: ٩٣٣، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٢٤.

(٤) تصرف ابن يعيش بكلام سيبويه، انظر الكتاب: ٣/ ٤٥٦.

(٥) أي سيبويه، انظر الكتاب: ٣/ ٤٥٧.

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ كلَّ اسم كان في أَوله همزةُ وصلٍ فإِنَّ همزته تسقط في التصغير، سواء كان الاسم تاماً أَو ناقصاً، فمثال التام قولك في انْطِلاق واقْتِدار: نُطَيْليق وقُتَيْدير، ومثال الناقص قولك في ابن: بُنَيّ، وفي اسم: سُمَيّ، وفي است: سُتَيْهَة، حُذفت همزةُ الوصل للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها، لأَنها إِنَّما دخلت توصُّلاً إِلى النطق بالساكن، وما بعد الأَول في التصغير يكون أَبداً محرَّكاً، فلم يُحْتَج إِلى الهمزة، ولَـمَّا حُذفت الهمزة رُدَّ المحذوف لأَن الباقي لا يَفي ببناء التصغير إِذ كانا حرفين.

وأَمَّا نحوُ بنت وأُخت وهَنْت فإِنَّ هذه الكَلِمَ وإِن اسْتُفِيدَ منها التأْنيثُ فليست التاءُ فيها بعلامة تأْنيث، وإِنما قلنا ذلك لسكون ما قبلها، وتاءُ التأْنيث لا يكون ما قبلها إِلَّا مفتوحاً ما لم يكن أَلفاً، وأَيضاً فإِنَّ تاء التأْنيث إِذا اتصلت بالاسم يُبْدَلُ منها في الوقف هاءٌ، نحوُ شجرة وتمرة، وهذه تاءٌ في الوصل والوقف.

هذا مذهب سيبويه فيها، وقد نصَّ على ذلك في باب ما لا ينصرف فقال: «لو سمَّيْتَ بهما رجلاً لصرفْتَهما معرفة»[1] يعني بنتاً وأُختاً، ولو كانت للتأْنيث لَـمَا انْصرَفا[2] كما لم ينصرف نحوُ طلحة وحمزة، فثبت بما ذكرناه أَنَّ التاء ليست للتأْنيث، إِنما هي مُبْدَلَةٌ من اللام التي هي واوٌ، أَلا ترى أَنَّ الأَصل فيها أَخَوة وبَنَوة وهَنَوة ووزنُها فَعَل؛ بفتح الفاء والعين، فنقلوها إِلى فُعْل وفَعْل وفِعْل وأَلحقوها بالتاء المبدَلة من لامها بوزن قُفْل وعَدْل وفِلْس.

فإِن قيل[3]: إِذا زعمتم أَنَّ التاء ليست علامةَ تأْنيث، وأَنَّ بنتاً ليست من ابن بمنزلة

(١) نقل ابن يعيش كلام سيبويه بمعناه، انظر الكتاب: ٣/ ٢٢١، وذكرسيبويه أن تاء بنت للتأنيث في الكتاب: ٣/ ٣٦٢، ٤/ ٢٣٦-٢٣٧، وذكر أيضاً أنها ليست للتأنيث في الكتاب: ٣/ ٢٢١، وهو قول أكثر النحويين، وانظر توجيه قوليه في الخصائص: ١/ ٢٠٠، ١/ ٢٩٦، وسر الصناعة: ١٤٩-١٥٠، وانظر أيضاً الشيرازيات: ٤٢٤ - ٤٢٥، والإغفال: ١/ ٢٢٣، ١/ ٢٢٦، ١/ ٢٢٩-٢٣٠، والمخصص: ١٣/ ١٩٥-١٩٦، ١٧/ ٨٧ - ٨٨، والنكت: ٨٢٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٨٦، وشرح الملوكي: ٢٩٩-٣٠٠.

(٢) في ط، ر: «انصرفتا».

(٣) هذا الاعتراض والجواب عليه في سر الصناعة: ١٥٠.

صَعْبة من صَعْب فما عَلَمُ التأنيث فيها؟ فالجواب أَنَّ الصيغة [٥/ ١٢٢] فيها عَلَمُ التأنيث، والمرادُ بالصيغة نَقْلُها من فَعَل إِلى فُعْل وفِعْل[(١)] وإِبدالُ التاء من الواو، فإِنَّ هذا عملٌ اختصَّ بالمؤَنَّث، إِلَّا أَنَّ التاء ههنا وإِن لم تكن علامةَ تأْنيثٍ فهي جارية مَجْراها إِذ كان هذا الإِلحاقُ مختصاً بالمؤَنث.

فلذلك يُعْتَدُّ بها في بناء التصغير، فإِذا صغَّرْتها أَعدْتَ اللامَ المحذوفةَ معها كما تعيدُها مع التاء التي هي علامةُ التأْنيث من نحو ثُبَيَّة وبُرَيَّة في تصغير ثُبَة وبُرَة، وأُلحقتْ التاءُ التي هي علامة التأْنيث للإِيذان بالتأْنيث لأَنَّ الصيغة الدالَّةَ على التأنيث في أُخت وبنت قد زالت بالتصغير، وكانت التاء أَوْلى بالعلامة هنا دون غيرها من علامات التأنيث لشَبَهها بها من حيث كانت تاءً في الوصل.

ومن ذلك ثِنْتان، التاءُ فيه بدَلٌ من اللام التي هي ياء من «ثَنيْتُ»، وهي مُلْحِقةٌ له بحِلْس وعِدْل والتاءُ في «اثنتان» للتأنيث كما كانت في بنت للإلحاق وفي ابنة للتأنيث، ومن ذلك التاءُ في كَيْت وذَيْت، التاءُ فيهما بدلٌ من اللام التي [١٧٦/ أ] هي ياء في كَيَّة وذَيَّة، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما في فصل الكنايات، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والبدلُ غيرُ اللَّازم يُردُّ إِلى أَصله كما يُردُّ في التكسير، تقول في ميزان: مُوَيْزِين وفي مُتَّعِد ومُتَّسِر: مُوَيْعِد ومُيَيْسِر، وفي قِيل وباب وناب: قُوَيْل وبُوَيْب ونُيَيْب[(٢)]، وأَما البدلُ اللازمُ فلا يُردُّ إِلى أَصله، تقول في قائل: قُوَيْئل وفي تُخَمة: تُخَيْمة، وكذلك تاءُ تُراث وهمزةُ أُدَد، وتقول في عِيْد: عُيَيْد لقولك: أَعْياد).

قال الشَّارح اعلمْ أَنَّ البدلَ على ضربَيْن لازمٍ وغيرِ لازمٍ، والمرادُ باللازم ما كان الإِبدالُ فيه لضربٍ من التخفيف لا لعلَّة أَوْجبت ذلك له، وغيرُ اللازم ما كان البدلُ فيه لعلَّة أَوجبت ذلك فيه، إِما بحركة أَوْجَبت قَلْبَ ما بعدها، وإِما بحرفٍ على حالة

---

(١) في ط، ر: «إلى فعل وفعل وفعل»، مقحمة، انظر سر الصناعة: ١٥٠.

(٢) في المفصل: ٢٠٣ «نويب» حكاه سيبويه عن العرب. انظر الكتاب: ٣/ ٤٦٢، والمقتضب: ٢/ ٢٨٠.

تُوجبُ قلْبَ حرف بعده(١)، فإذا حقَّرْتَ أَوْ جمعتَ تزول العِلَّة الموجبةُ إمَّا بزوال الحركة، وإما بزوال الحالة من ذلك الحرف، فيُردُّ إلى أَصله.

فمن غير اللازم مِيْزان ومِيْعاد ومِيْقات، والأَصلُ مِوْزان ومِوْعاد ومِوْقات، فقلبوا الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فإذا صغَّرْتَ أَو جمعتَ تحركت(٢) الواو فعادت إلى أَصلها لزوال سبب القلب، وذلك نحو قولك في التصغير: مُوَيْزِين، وفي التكسير مَوَازِين، ومن العرب من لا يردُّها إلى الواو في الجمع وأَنشدوا(٣):

حِمَىً لا يَحِلُّ الدهرَ إِلَّا بإِذْننا ... ولا نسأَلُ الأَقوامَ عهدَ المَيَاثِقِ

وهو جمع مِيْثاق وأَصلُه من وَثِقْتُ، ومن ذلك قولهم في تصغير قِيْل: قُوَيْل لأَنه من الواو، كأَنهم بنَوْا [٥/ ١٢٣] من القول اسماً على فِعْل مثل عِدْل، ومنه قولُه عليه السلام: «نَهى عن قِيل وقال»(٤)، ولذلك لو سَمَّيْت رجلاً بقِيل فِعْلَ ما لم يسمَّ فاعلُه لكان هذا حكْمَه في التصغير، فتقول: قُوَيْل، وكذلك لو صغَّرْتَ رِيحاً لقلت: رُوَيحَة، لأَنَّ أَصلَها رِوْح، وإنما قلبوا الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فإذا صغَّرتَها تحرَّكت وزالت الكسرة من قبلها فبطَلَتْ العِلَّة، وكذلك تقول في الجمع أَرْواح، قال الشاعر(٥):

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٤٥٧-٤٥٩، والمقتضب: ٢/ ٢٨٠-٢٨١، والأصول: ٣/ ٣٧، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٥٠-٥٥٢.

(٢) في ط، ر: «بحركة» تحريف.

(٣) البيت لعياض بن أم دُرَّة الطائي كما في نوادر أبي زيد: ٦٤، واللسان (وثق)، وشرح شواهد الشافية: ٩٦ عن أبي زيد، وورد بلا نسبة في الخصائص: ٣/ ١٥٧، والنكت: ٩٣٣، ورواية النوادر: «المواثق» بالواو.

(٤) سلف الحديث: ٤/ ١٦٤.

(٥) صدر البيت:

«ومنَّا الذي اختير الرجالَ سماحة

وقائله الفرزدق، وهو في ديوانه: ١/ ٤١٨، والكتاب: ١/ ٣٩، والأصول: ١/ ١٨٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٣١٣، والنكت: ١٧٣، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٨٦، والخزانة: ٣/ ٦٧٢، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٣٣٠، والرواية فيها جميعاً: =

إِذا هَــبَّ أَرْواحُ الشِّـتاء الزَّعــازعُ

ويُحْكى عن عُمارةَ أَنَّه قال: رِيح وأَرْياح، ويُحكى أَن أَبا حاتم السِّجستاني أَنكر عليه ذلك فقال: أَما ترى في المصحف: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾[(١)] كأَنه قاسَه فَغَلِط، وكذلك لو صغَّرتَ نحوَ مُوْقِن ومُوْسِر لقلت: مُيَيْقِن ومُيَيْسِر فتعيدُه إِلى الياء، لأَنَّ أَصله الياء لأَنه من اليقين واليُسْر، وإِنما قُلبت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، وبالتصغير زال السكون فعادت إِلى الأَصل.

ومن ذلك مُتَّعِد ومُتَّسِر ومُتَّزِن، إِذا صغَّرْتها قلت: مُوَيْعِد ومُيَيْسِر ومُوَيْزِن، فعُدْتَ إِلى الأَصل لأَنَّ متَّعداً من الوَعْد ومُتَّزِن من الوزن ومُتَّسِر من اليُسْر، وإِنما قُلبت الفاءُ تاءً فيها لوقوع تاء الافْتِعال بعدها، فإِذا صغَّرْتها حُذِفتْ لكون الاسم بها خمسةَ أَحرف، وإِذا حذفتَ التاءَ عادت الواو والياء إِلى أَصلهما، لأَن القلب إِنما كان لأَجل التاء، هذا مذهب أَبي إِسحق الزجاج[(٢)].

وأَمَّا سيبويه فلا يرى رَدَّها إِلى أَصلها ويقول: مُتَيْعِد ومُتَيْزِن ومُتَيْسِر[(٣)]، وذلك لأَنَّ قاعدة مذهبه أَنه إِذا وجب البدلُ في موضع الفاء والعين لعلَّة ثم زالت العِلَّة بالتصغير لم

=...................... وَجُوداً إِذا هبَّ الرياح الزعازع»

ولهذا العجز صدر هو:

«تلومُ ولو كان ابنها فِرحتْ به»

والبيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه: ١٠٥، [راجكوتي]، ص: ٣١٥[د. بيطار]، ورواية الشارح رواها الأعلم في النكت: ٩٣٤ ، ونسب البيت إلى جرير ، وليس في ديوانه [صاوي]، [طه].

(١) البقرة: ٢/ ١٦٤، والجاثية: ٤٥/ ٥، وانظر ما حكاه ابن يعيش عن عمارة وردَّ أبي حاتم عليه في المحتسب: ١/ ٤٩، والخصائص: ٣/ ٢٩٥، والنكت: ٩٣٤.

(٢) انظر مذهب الزجاج في النكت: ٩٣٦، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢١٦، والارتشاف: ٣٧٣.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٤٦٥، والحاشية السالفة.

يغيِّر البدل، كأَنَّ التصغير قام مَقامَ العِلَّة، فمتَّعد بمنزلة مُغْتَسِل، فإِذا صغَّرْتَ حذفْتَ تاء الافتعال وبقَّيْتَ التاء الأُولى على حالها، والأَولُ أَقْيَسُ.

فأَمَّا بابٌ ونابٌ ونحوُهما ممَّا هو على ثلاثة أَحرف وثانيه أَلفٌ فإِنَّه إِن كانت الأَلف فيه منقلبةً عن واو رُدَّت الواو، نحوُ قولك في باب: بُوَيْب، وفي مال: مُوَيْل، وفي غار: غُوَيْر، وفي المثل: «عسى أَنْ يكون الغُوَيْرُ أَبْؤُسا»[1]، وما كان من الياء فإِنك تردُّها إِلى الياء، نحوُ قولك في ناب: نُيَيْب[2]، وفي رجل اسمُه غابَ وصارَ: غُيَيْب وصُيَيْر، وذلك لأَنك تضمُّ أَولَ المصغَّر أَبداً إِذا كان اسماً متمكِّناً، والأَلفُ لا تثبُتُ مع انضمام ما قبلها لأَنها مدَّةٌ لا تكونُ حركةُ ما قبلها إِلَّا من جنسها.

فإِنْ لم يُعْرَف له أَصلٌ في الواو والياء قُلبت إِلى الواو، لأَنَّ ذواتِ الواو في هذا البابِ أَكثرُ من ذوات الياء، فلذلك تقول في سار: سُوَيْر تريد السائر، فتحذفُ الهمزة، وسواءٌ في ذلك كان من سارَ يَسيرُ أَوْ من قولك: «سائر الناس» لأَنَّ الهمزة التي هي عينٌ أَو بدلٌ من عين محذوفةٌ للتخفيف، فبقي سارَ على وزن قالَ، فقلبتَها واواً كما لو لم تحذف العينَ في نحو سُوَيْئِر وذُوَيْهِب، وكذلك تقول في رجل خاف: خُوَيْف، سواءٌ في ذلك كان أَصلُه خائفاً ثم خُفف أَوْ خوفاً مثلُ رجلٌ مالٌ وكبشٌ صافٍ، فاعرفْه.

وأَمَّا البدلُ اللازمُ فنحوُ الهمزة في قائل وبائع، فإِذا صُغِّر شيءٌ من ذلك قلت: قُوَيْئِل وبُوَيْئِع بالهمز، لم يخالف في ذلك أَحدٌ من أَصحابنا إِلَّا أَبو عمر الجرميُّ، فإِنه كان يقول: قُوَيِّل وبُوَيِّع من غير همز، قال: لأَن الهمز في قائل وبائع إِنما كان لاعتلال العين بوقوعها بعد أَلف زائدة، وكانت مجاوِرة للطرف، فهمزوها على حدِّ الهمز في عَطَاء وكساء، وأَنت إِذا صغَّرْتَ زالت الأَلف فعادت الهمزة إِلى أَصلها من الواو والياء على حدِّ عَوْدِها في مُتَّعِد ومُتَّزِن[3].

---

(١) سلف المثل: ٣/ ٢١٩.

(٢) ومن العرب من يقول: نويب، انظر ما سلف: ٥/ ٢١٨.

(٣) انظر قول الجرمي في النكت: ٩٣٦، وشرح الكافية الشافية: ١٩٠٩، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢١٥، والارتشاف: ٣٧٢.

وسيبويهِ وأَصحابُه[١] اعتمدوا على قوة الـهمزة هنا بثبوتها في التكسير، نحو قوائِم وبَوائع، وكلُّ العرب تهمزُ الجمعَ، فلذلك كانت الهمزة في قائل وبائع لازمةً وإِنْ كانت حدثَتْ عن عِلة.

ومن ذلك التاءُ في تُخْمة وتُكَلة وتُراث البدلُ فيه لازمٌ يثبُت في التصغير والتكسير لأَنَّ أَصلَه الواوُ، فتُخْمة أَصلُه وُخْمة لأَنه [١٧٦/ ب] من الوَخامة، وتُكَلَة أَصله وُكَلَة لأَنه من توكَّلْتُ، وتُراث أَصلُه وُرَاث؛ [٥/ ١٢٤] لأَنه من وَرِثْتُ لأَنه لم يكن لعِلّة، إِنما كان لضَرْب من التخفيف، والتخفيفُ كما كان مطلوباً في المكَبَّر كذلك هو مطلوب في المصغَّر، بل هو في المصغَّر أَجدرُ لأَنَّ التصغير يزيده ثقلاً بالزيادة فيه، فلذلك تقول: تُخَيْمة وتُكَيْلَة وتُرَيْث، وذلك بإِجماع من أَصحابنا.

وأَما أُدَد وهو أَبو قبيلة من اليمن، وهو أُدَد بنُ زيد بنِ كَهْلان بن سَبأ[٢] فقد جاء مصروفاً، كأَنهم جعلوه من باب نُقَب[٣]، ولم يجعلوه معدولاً، وهمزتُه بدلٌ من واو، وأَصْلُه وُدَد من الوُدِّ، وإِنما قلبوا واوه همزةً لانضمامها على حدِّ وُقِّتت وأُقِّتت، والتصغير على البدل أُدَيْد لأَنها مضمومةٌ أَيضاً في التصغير، فالعلةُ الموجِبةُ للقلْب في المكبَّر موجودةٌ في المصغَّر.

وأَما عِيدٌ وأَعْياد فإِنَّه وإِن كان البدلُ فيه لعلَّةٍ إِذ أَصلُه الواوُ لأَنه من العَوْد وإِنما قُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان القياسُ أَنْ تعودُ إِلى الواو في التصغير لتحرُّكها على حدِّ عَوْدِها في مُوَيْزين ومُوَيْعِيد، وإِنَّما لزم البدلُ لقولهم في التكسير: أَعيَاد، كأَنهم كرهوا أَعْواد لئلَّا يَلْتَبِس بجمع عَوْدٍ[٤]، فاعرفْه.

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٤٦٣، والأصول: ٣/ ٥٩.

(٢) كذا في الصحاح (أدد)، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢١٦-٢١٧.

(٣) في الصحاح (أدد): «جعلوه بمنزلة ثُقَب، ولم يجعلوه بمنزلة عمر» ومثلُه في اللسان (أدد)، و«النُّقَب: القطع المتفرقة من الجرب، الواحدة نقبة» اللسان (نقب).

(٤) هو تعليل قاله ابن الحاجب، انظر الكتاب: ٣/ ٤٥٨، والأصول: ٣/ ٥٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٥٢.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والواوُ إذا وقعتْ ثالثةً وسَطاً كواو أَسْود وجَدْوَل فأَجْودُ الوجهين أُسَيِّد وجُدَيِّل، ومنهم مَن يُظْهر فيقول: أُسَيْوِد وجُدَيْوِل).

قال الشَّارح: الواو إذا وقعت حَشْواً فلا تخلو من أن تكون ثانية أو ثالثةً، فإذا كانت ثانية نحوُ جَوْزَة[1] ولَوْزَة فإنها لا تغيَّرُ في التصغير لأَنها تُحرَّكُ بالفتح في التحقير، وتقع الياءُ ساكنةً بعدها فتقول: جُوَيْزة ولُوَيْزة.

فإنْ كانت ثالثةً وسَطاً فلا تخلو من أَنْ تكون ساكنةً أو متحركةً، فإن كانت ساكنةً نحوُ واوِ عَجُوز وعَمُود فإنها تقلَبُ ياءً في التصغير أَبداً، وتدغَمُ فيها ياءُ التصغير، لأَنه لا بدَّ من وقوع ياء التصغير ثالثةً قبلها وهي ساكنةٌ فتجتمع[2] الواو والياء والأَولُ منهما ساكنٌ، فتُقلبُ الواو ياءً كما قُلبت في مَيِّت وسَيِّد وقَيِّم، والأَصلُ مَيْوِت وسَيْوِد وقَيْوِم، وإن كانت متحركةً عيناً كانت أَو زائدةً للإلْحاق، مثالُ العين نحوُ أَسْوَد وأَعْوَر، ومثالُ الملحقة جَدْوَل وقَسْوَر فَأَنت إذا حقَّرْتَ ذلك فلك فيه وجهان:

أَحدُهما: القلبُ والإدغامُ، وهو الكثير الجيدُ، نحو قولك: أُسَيِّد وأُعَيِّر وجُدَيِّل وقُسَيِّر، والأَصلُ أُسَيْوِد وأُعَيْوِر وجُدَيْوِل وقُسَيْوِر، فعُمل فيه ما تقدَّم ذِكْره من قلب الواو وإدغام ياء التصغير فيها على حدِّ العمل في مَيِّت وسَيِّد.

الثاني: الإظهارُ فتقول: أُسَيْوِد[3] وأُعَيْوِر وجُدَيْوِل وقُسَيْوِر، وعلَّةُ هذا الوجه أَنَّهم حملوا التصغير هنا على التكسير، فكما قالوا: أَسَاوِد وجَدَاوِل بإظهار الواو كذلك قالوا: أُسَيْوِد وجُدَيْوِل لأَنَّ التصغير والتكسير من وادٍ واحدٍ.

وإنما كان الوجهُ الأَولُ هو المختارَ لأَنَّ الحملَ على التكسير ضعيفٌ لا يطَّرِدُ، أَلا ترى أَنهم قالوا: مَقَاوِل ومَقَاوِم في مَقام ومَقال فأَظهروا الواو في الجمع، ومع هذا فهم

---

(١) «الجوزة: السَّقْيَة» الصحاح (جوز).

(٢) في ط، ر: «فيجمع» تحريف.

(٣) ذكر سيبويه هذا عن بعض العرب وقال: «وهو أبعد الوجهين» الكتاب: ٣/ ٤٦٩.

يقولون في التصغير: مُقَيِّم ومُقَيِّل، فأَدغموا ولم يعتدُّوا[١] بظهورها في التكسير، وقيل: إنما قالوا: أُسَيْوِد وجُدَيْوِل حيث قَوِيت بالحركة في الواحد[٢]، ألا ترى أنهم قالوا: ثِياب فقلبوا الواو ياءً في التكسير حيث سكَنَت في الواحد ولم يقلبوها في طِوَال حيث كانت متحركة في الواحد من نحو طَوِيل، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وكلُّ واوٍ وقعت لاماً صحَّت أَوْ أُعِلَّت فإنها تنْقلبُ ياءً كقولك: عُرَيَّة ورُضَيًّا وعُشَيَّاء وعُصَيَّة في عُرْوَة ورَضْوَى وعَشْوَاء وعصا).

قال الشَّارح: متى وقعت الواو لاماً قلبتَها ياءً في التصغير لا غيرُ، فتقول في تصغير عُرْوَة وغُدْوَة: عُرَيَّة [٥/ ١٢٥] وغُدَيَّة، وتقول: في تحقير رَضْوَى اسمَ جبل[٣]: رُضَيًّا، والأَصلُ عُرَيْوَة وغُدَيْوَة ورُضَيْوَى، فقُلبت الواوُ ياءً لوقوع ياء التصغير ساكنةً قبلها، وتقول في تحقير عَشْواء: عُشَيَّاء.

وإنما وجبَ في اللام القلبُ لا غيرُ، وجاز في العين إقرارُ الواو على الصفة التي ذكرناها، وذلك لضَعْف اللام بتطرُّفها وقُوَّة العين بتوسُّطها، ولذلك كثُرَ الحذفُ في اللَّام من نحو أَخ وأَب، وقَلَّ في نحو مُذْ وسَهٍ، ويؤَيِّد ذلك أَنه متى اجتمع ياءان أَوْ واوان أَوْ ياءٌ وواوٌ ووُجِد في كلٍّ واحدة منهما ما يوجِبُ القلبَ ولم يَجُزْ إعلالهُما معاً أُعِلَّت[٤] اللامُ دون العين، نحوُ حَوَى يَحْوى وحَيَّ يَحْيا وهَوَى ونَوَى.

قال[٥]: «**وكلُّ واو وقعت لاماً صحَّت أَو اعتلَّت فإنها تنقلبُ ياءً**» يعني إذا وقعتْ لاماً صحَّت أَو اعتلَّت فإنها تنقلب في حال التصغير ياءً[٦]، وذلك قولك في تصغير

---

(١) في ط، ر: «يعتمدوا» تحريف.

(٢) انظر تعليل ذلك في المقتضب: ٢/ ٢٤٣، والمسائل المنثورة: ٢٨٣، وسر الصناعة: ٥٨٢، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٥٢.

(٣) انظر معجم البلدان (رضوى)، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٢٧.

(٤) في ط، ر: «اعتلت».

(٥) أي الزمخشري، انظر المفصل: ٢٠٤.

(٦) من قوله: «يعني ..» إلى قوله: «ياء» سقط من ط، ر.

عُرْوَة ورضْوى: عُرَيَّة ورُضَيًّا وفي تصغير عَصًا وقَفًا: عُصَيَّة وقُفَيّ، والأَصلُ عُصَيْوة وقُفَيْو، فلمَّا اجتمعت الواو والياء والأَولُ منهما ساكن قلبوا كما فعلوا بميِّت وجَيِّد، ولم يُجيزوا التصحيح كما جوَّزوه في أُسَيْوِد وأُعَيْوِر لأَنَّ العينَ أَقوى من اللَّام، والقلبُ في المعتلَّة أَقوى، فاعرفْه[1].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وإذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حُذِفت الأَخيرةُ وصار المصغَّرُ على مثال فُعَيِّل، كقولك في عَطَاء وإِدَاوَة وغاوية ومُعاوية وأَحْوَى: عُطَيٌّ وأُدَيَّة وغُوَيَّة ومُعَيَّة وأُحَيٌّ غيرَ منصرف، وكان عيسى بن عمر يَصرفه، وكان أَبو عمرو يقول: أُحَيّ، ومَنْ قال: أُسَيْوِد قال: أُحَيْوٍ).

قال الشَّارح: اعلم أنه متى آلَ التصغيرُ بالاسم إِلى أَنْ يجتمعَ في آخره ثلاثُ ياءات فإِنك تحذفُ الياء الأَخيرة لِثِقَلِ الجمع بين الياءات، وخصُّوا الأَخيرة بالحذف لتطرُّفها وكثرةِ تطرُّق التغيير إِلى اللام على ما وصفْنا، وذلك قولك في تصغير عَطَاء: عُطَيّ على زنة فُعَيْل، وذلك أَنك لـمَّا صغَّرتَه وقعت [١٧٧/ أ] ياءُ التصغير ثالثة قبل الأَلف، فانقلبت الأَلفُ ياءً لأَن ياء التصغير لا تكون إِلَّا ساكنةً، والأَلف لا يكون ما قبلها إِلَّا مفتوحاً وأُدغمت في الياء المنقلِبة عن الأَلف، ولـمَّا انقلبتْ الأَلف ياءً عادتْ الهمزةُ إِلى أَصلِها وهو الواو لأَنه من عَطَا يَعْطُو، وذلك أَنها إِنما كانت انقلبت همزةً لوقوعها طرفاً بعد الأَلف الزائدة، فلمَّا صارت ياءً عادت إِلى أَصلها وهو الواو، ثم قُلبت ياءً للكسرة قبلها لأَن ياءَ التصغير لا يكونُ ما بعدها إِلَّا مكسوراً، فاجتمع حينئذٍ ثلاثُ ياءات، ياءُ التصغير وهي الأُولى والياءُ المبدَلةُ من الأَلف المدغَم فيها والياء المبدَلة من الواو التي كانت همزةً في المكبَّر، فحذفت اللامُ لِـمَا ذكرناه، وصار تصغيره كتصغير بنات الثلاثة، نحوُ قولك في قَفَا: قُفَيّ وفي رَحَى: رُحَيَّة، ومثلُه إِدَاوَة[2] لـمَّا صغَّرتَها زدْتَ قبل الأَلف ياءَ التصغير فانقلبت ياءً ثم قُلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها على حدِّ

---

(١) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ٤٧١، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٥٢-٥٥٣.

(٢) «الإداوة: المِطهرة» اللسان (أدا).

قلْبها في غازِية ومَحْنِيَة[١].

وأَمَّا غاوِية فهو فاعِلَة من الغَيّ، فإِذا صُغِّر قُلبت أَلفه واواً لانضمام الفاء منه، ووقعت ياءُ التصغير ثالثةً بعدها الواوُ التي هي عينُ الكلمة متحركةً، فقلبت الواوُ ياءً وأُدغمت فيها الياءُ الأَولى، واجتمعت مع الياء الأَخيرة التي هي لام، فاجتمع ثلاث ياءات فَحُذِفت الأَخيرة على ما تقدَّم، وقيل: غُوَيَّة على منهاج فُعَيْلة، ووزنُها في الحقيقة فُوَيْعَة واللامُ محذوفةٌ.

وأَمَّا مُعَاوية فإِنك إِذا صغَّرْتَه حذفتَ أَلفه لأَنه على خمسة أَحرف وفيه[٢] زيادتان: الميمُ والأَلفُ، وكانت الميمُ مَزيدةً لمعنًى، والألفُ لغير معنًى، فحُذفت الألف كما يُفْعَل في مُغْتَلِم ومُنْطَلِق إِذا صغَّرتَهما فإِنك تحذف التاءَ والنونَ دون الميم.

وإِذا حُذفت الأَلفُ وقعتْ ياءُ التصغير ثالثةً، فتجتمع مع الواو التي هي عينُ الكلمة، ومَنْ قال أُسَيْوِد ولم يَقلب، قال مُعَيْوِيَة من غير قلبٍ ولا حذفِ شيءٍ لأَنه لم تجتمع ثلاثُ ياءات، ومَن قال: أُسَيِّد قال: مُعَيَّة، لأَنه لـمَّا قُلبت الواو [٥/ ١٢٦] ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير وكانت الياء التي هي لامٌ بعدها اجتمع ثلاث ياءات، فحذفت اللَّام وبقي مُعَيَّة على زنة مُفَيْعَة، قال الشاعر[٣]:

وفاءٌ يا مُعَيَّةُ مِنْ أَبيهِ ... لِمَنْ أَوْفَى بعهدٍ أَو بعَقْدِ

ومن ذلك أَحْوى، وهو أَفْعَلُ من الحُوَّة وهي سُمْرةُ الشَّفَة، يقال: رجلٌ أَحْوَى وامرأةٌ حَوَّاءُ، وهو من باب الهُوَّة والقُوَّة، عينُه ولامُه واوٌ، وإِنَّما وقعت الواوُ رابعةً فانقلبتْ ياءً على حدِّ انقلابها في أَغْزَيْتُ وأَدْعَيْتُ، ثم قُلبت الياءُ أَلفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

---

(١) «مَحْنِية: واحده المحاني: مَعَاطف الأودية». اللسان (حنا).

(٢) في ط، ر: «وفيها».

(٣) هو الصِّمة بن عبد الله القشيري، والبيت في ديوانه: ٦٦، وشرح شواهد الشافية: ٩٧، وبلا نسبة في الاشتقاق: ١٨٨.

فإذا صغَّرْتَه قلتَ: أُحَيّ غيرَ مصروف، هذا مذهبُ سيبويه[١]، وذلك أنك زدْتَ ياءَ التصغير ثالثةً فاجتمعت مع الواو التي هي عينٌ، فانقلبت ياءً على ما قدَّمناه وكان بعدها الياءُ المبدَلَة من لام الكلمة، فاجتمع ثلاث ياءات فحُذفت الأَخيرةُ ولم يُعْتَدَّ بالنقص، لأَنَّ ما حُذفَ للتخفيف كان في حكم المنطوق به، وقاسَه سيبويه على أَصَمَّ فإنه لا ينصرفُ[٢]، وإن كان نقصَ عن بِنْية أَفْعَل، ألا ترىٰ أَنَّ الأَصل أَصْمَم، فلمّا أُريد الإِدغامُ نقلوا حركة العين إلى الفاء ففارَق بناءَ أَفْعَل، ومع ذلك فهو لا ينصرف، «**وكان عيسى بن عمر يصرفُه**» ويقول: أُحَيٌّ يا فَتَى[٣]، كأَنه اعتبرَ نَقْصَه وخروجَه عن زِنة أَفْعَل.

وفرَّق أَبو العباس المبردُ بين المسأَلتَيْن فقال: أُحَيٌّ، قد ذهبت لامُه وتغيَّرت بِنْيته فصار إلى زنة أُفَيْع[٤]، وأَصَمُّ لم يذهب منه شيءٌ، وإنما نُقِلت حركةُ ميمه إلى الصاد، فهي موجودةٌ في الكلمة غيرُ محذوفةٍ منها، وهذا القولُ ضعيفٌ بدليل أَنّنا لو سمَّيْنا بيَعِدُ ويَضَعُ رجلاً فإنه يمتنعُ من الصرف وإن كان محذوفاً منه، كذلك ههنا.

«**وكان أَبو عمرو بن العلاء يقول: هو أُحَيٍّ**» كأَنّه يجعله منقوصاً، وردَّ سيبويه قوله بقولنا: عُطَيّ، ولم نجعله منقوصاً، وإن كان في آخره ياءٌ [٥/ ١٢٧] قبلَها مكسورٌ، بل حذَفْنا الأَخيرة لاجتماع الياءات[٥]، فأَما مَنْ قال: أُسَيْوِد فإنّه يقول هنا: أُحَيْوٍ لا غيرُ،

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٤٧١، والعضديات: ٤٢، والمنصف: ٢/ ٢٨٠، والنكت: ٩٤٠، والارتشاف: ٣٥٥.

(٢) بذا صرَّح في الكتاب: ٣/ ٤٧٢، وانظر النكت: ٩٤٠.

(٣) انظر مذهب عيسى بن عمر في الكتاب: ٣/ ٤٧٢، والبصريات: ٣١٥، والنكت: ٩٤١، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٣٣، والارتشاف: ٣٥٥.

(٤) كلام ابن يعيش على مذهب المبرد في هذه المسألة مماثل لكلام السيرافي، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٤٧٢، وصريح كلام المبرد في الكامل: ٤١٢-٤١٣، والمقتضب: ٢/ ٢٤٦ أنه اختار في تصغير أحوى قلب الواو ياء، ومنعه من الصرف كما هو مذهب سيبويه، انظر النكت: ٩٤٠-٩٤١.

(٥) انظر مذهب أبي عمرو وردَّ سيبويه عليه في الكتاب: ٣/ ٤٧٢، والنكت: ٩٤١، وانظر أيضاً البصريات: ٣١٥، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٣٣.

يجعله منقوصاً ولا يحذفُ الياء لأنه لم يجتمع في آخره ثلاث ياءات.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتاءُ التأْنيث لا تخلو من أَن تكونَ ظاهرةً أَو مقدَّرة، فالظاهرة ثابتةٌ أَبداً، والمقدَّرة تثبتُ في كلِّ ثلاثيٍّ إلَّا ما شذَّ من نحو: عُرَيْس وعُرَيْب).

قال الشَّارح: علامةُ التأنيث علامتان التاءُ والأَلف، فالتاءُ إذا كانت ظاهرةً في الاسم تثبتُ في تحقيره قلَّتْ حروفُه أَو كثُرتْ؛ لأَنها بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ نحوَ: حَضْرَموت، ألا ترى أَنَّها تدخل على المذكر فلا تغيِّرُ بناءَه، ويكونُ ما قبلها مفتوحاً، وإِذا كان ذلك كذلك فالبابُ فيها أَن تصغِّرَ الاسمَ من أَي باب كان، ثم تأْتيَ بها كما تفعل بالمركَّب، وذلك قولك في تَمْرة: تُمَيْرَة، وفي حَمْدة: حُمَيْدة، وفي قَرْقَرة[1]: قُرَيْقِرَة، وفي سَفَرْجلة: سُفَيْرِجة.

وأَمَّا التاءُ المقدَّرة فهي تظهر في تحقير كل اسم مؤنثٍ ثلاثيٍّ، وذلك قولك: في قدم: قُدَيْمة وفي يَد: يُدَيَّة وفي هند:هُنَيْدة، وإِنَّما لحقت التاءُ في تحقير المؤَنث إِذا كان على ثلاثة أَحرف لأَمْرَيْن[2]:

أَحدُهما: أَنَّ أَصل التأنيث أَنْ يكون بعلامة.

والآخرُ: خِفَّة الثلاثيِّ، فلمَّا اجتمع هذان الأمران وكان التصغير قد يردُّ الأَشياء إِلى أُصولها [١٧٧/ ب] فأَظهروا العلامة المقدَّرة لذلك.

وقد شذَّتْ أَسماءٌ فجاءت مصغَّرةً على حدِّ مجيئها مكبَّرةً من غير علامة، وذلك ستَّة أَسماءٍ منها ثلاثةُ أَسماء قد ذكرها سيبويه[3]، وهي النابُ للمُسِنَّة من الإِبل، والحربُ والفَرَسُ، فإِذا حقَّرْتَها قلت: نُيَيْب وحُرَيْب وفُرَيْس، فأَما النابُ من الإِبل فإِنما قالوا:

---

(١) «القرقرة: نوع من الضحك» الصحاح (قرر).

(٢) ذكرهما الوراق في العلل في النحو: ٣١٣، وانظر الكتاب: ٣/ ٤٨٣، والمقتضب: ٢/ ٢٤٠، وأسرار العربية: ٣٦٤-٣٦٥.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٤٨٢-٤٨٣، وحكى الكسائي أيضاً: قوس وشَوْل وذَود، وحكى الفراء: عرس وضحى، انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢/ ٣٣٠، والنكت: ٩٤٦.

نُيَيْب لأَن الناب من الأَسنان مذكَّرٌ وإِنما قيل للمُسنَّة من الإِبل: نابٌ لطول نابها[١] فكأَنهم جعلوها النابَ من الأَسنان.

وأَما الحربُ فمصدرٌ وُصِف به كقولهم: رجلٌ عَدْلٌ، وكأَنّ الأَصلَ «مقاتَلة حَرْبٌ»[٢] أَي حاربةٌ للمال والنفْس[٣]، ثم حُذف الموصوف وقيل: حربٌ كما قيل: عَدْلٌ، وأَمَّا الفرسُ فاسمٌ مذكّرٌ يقع على المذكَّر والأُنثى كالإِنسان والبشر في وقوعه على الرجل والمرأة، فصُغِّر على أَصله، فلو أُرِيد الأُنثى لم يُقَلْ إِلَّا فُرَيْسة.

فأَمّا الثلاثةُ الأُخَر فحكاها أَبو عمر الجرميُّ[٤] وهي دِرْع الحديد، كأَنَّهم لَحَظوا فيها معنى التذكير، فصُغِّرت من غير علامة تأنيث، فالدِّرعُ: قميصٌ، والقوسُ عُودٌ، والعُرْس تَعريس ووقتٌ، والعرب مؤَنثة كأَنهم ذهبوا إِلى البادية، فلذلك قالوا: العرب العارِبة وصغَّروه من غير إِلْحاق تاء فقالوا: عُرَيْب، قال أَبو الهندي[٥]:

ومَكْنُ الضِّبابِ طعامُ العُرَيْبِ ... ولا تَشْتهِيهِ نفوسُ العَجَمْ

كأَنهم عنَوا الجيلَ من الناس.

قال صاحب الكتاب: (ولا تثبتُ في الرباعيِّ إِلَّا ما شذَّ من نحو: قُدَيْدِيمة ووُرَيِّئَة). [٥/ ١٢٨]

قال الشَّارح: فأَما الاسمُ الرباعيُّ فإِنَّ تاء التأنيث لا تظهر في مصغَّره إِذا لم تكن

---

(١) كذا قال الجوهري في الصحاح (نيب).

(٢) هذا قول السيرافي كما في اللسان (حرب)، وانظر المذكر والمؤنث للمبرد: ٨٧.

(٣) من قوله: «وهي الناب للمسنة ..» إلى قوله: «والنفس» قاله الأعلم في النكت: ٩٤٦-٩٤٧.

(٤) ما حكاه الجرمي هو الدرع والحديد والعرس والقوس، انظر شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٤٢-٢٤٣، والارتشاف: ٣٧٥-٣٧٦، وانظر أيضاً المذكر والمؤنث للمبرد: ٨٧، ولأبي بكر الأنباري: ٢/ ٣٣١.

(٥) ورد البيت بهذه النسبة في الصحاح واللسان (عرب)، واللسان (مكن)، وبلا نسبة في المخصص: ١٦/ ٨٣، ١٧/ ٩-١٠.

والمَكْن: بيض الضَّبَّة. اللسان (مكن)، والضِّباب: جمع الضَّبّ. اللسان (ضبب).

ظاهرةً في مُكبَّره، لأَنها أَثقلُ، والحرفُ الرابع ينزَّلُ عندهم منزلةَ عَلَمِ التأْنيث لطول الاسم به، أَلا ترى أَنه صار عِدَّةُ عُنَيِّق بغير هاء كعِدَّة قُدَيْمة ورُجَيْلة بالهاء، وقد شذَّ اسمان من الرباعيِّ قالوا: قُدَيْدِيْمة ووُرَيِّئَة(١) تصغيرَ قُدَّام ووَرَاء، قال الشاعر(٢):

يـومٌ قُدَيْدِيْمَـةَ الجـوزاءِ مَسْـمُومُ

وقال الآخر(٣):

قُدَيْديمَـةَ التجْريـبِ والحِلْـمِ إِنَّنـي أَرى غَفَـلاتِ العَـيْشِ قبـلَ التجـارِبِ

وذلك لأَنَّ سائر الظروف مذكَّرةٌ، والبابُ فيها على التذكير، فلو لم تظهر علامةُ التأنيث في التصغير لم يكن على تأنيث واحد منها دليلٌ.

فإِنْ كان في الرباعيِّ المؤَنثِ ما يُوجبُ التصغيرَ بحذف حرف منه حتى يصيرَ على لفظ الثلاثي وجَب ردُّ التاء كقولك في تصغير سَماء: سُمَيَّة؛ لأَنَّ الأَصلَ سُمَيِّي؛ بثلاث ياءات، فحذفت واحدةٌ منها كما قالوا في تصغير عَطَاء: عُطَيّ؛ بحذف ياءٍ، فلمَّا صار ثلاثيَّ الحروف زادوا التاء كما زادوها في قُدَيْمة، ولذلك لو صغَّرتَ سعاد وزينب تصغيرَ الترخيم لقلت: سُعَيْدة وزُنَيْبة، فاعرفْه.

---

(١) هي لغة أهل العالية، انظر الكتاب: ٣/ ٢٩١، والتكملة: ٩٢.

(٢) صدر البيت:

وقـد علـوت قتـود الرحـل يَسْعَفُني

وقائله علقمة بن عَبَدة، وهو في ديوانه: ٧٣، والمفضليات: ٤٠٣، وشرح شواهد الإيضاح: ٣٤٩، ووبلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٢٧٣، ٤/ ٤١، والتكملة: ٩٢، والشيرازيات: ١٢٢، والرواية في الديوان والمفضليات:

يـوم تجيء بـه الجـوزاء مسـموم

يسعفني: يلفحني، الجوزاء: آخر بروج فصل الربيع، مسموم: شديد الحر، شرح شواهد الإيضاح.

(٣) هو القطامي، والبيت في ديوانه: ٤٤، والمقتضب: ٢/ ٢٧٢-٢٧٣، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٤١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٤١٦.

قال صاحب الكتاب: (وأَما الأَلفُ فهي إِذا كانت مقصورةً رابعةً ثبتتْ، نحوُ: حُبَيْلَى، وسقطتْ خامسةً فصاعداً كقولك: جُحَيْجِب وقُرَيْقِر وحُوَيْلٍ في جَحْجَبَى وقَرْقَرَى وحَوْلَايا).

قال الشَّارح: إِنما تثبتُ أَلف التأنيث في حُبَيْلى وبُشَيْرَى لأَن الكلمة بها على أربعة أَحرف، وأَنت لا تحذفُ في التصغير من الأَربعة شيئاً، لأَنه لم تخرج بها عن بناء التصغير وهو فُعَيْعِل، وصار كجُخْدُب وجُخَيْدِب.

إِلَّا أَنهم فتَحوا الحرف الذي بعد ياء التصغير، وكان القياسُ كسْرَه على حدِّ انكساره في جُعَيْفِر لأَن أَلف التأنيث تَفْتحُ ما قبلها كما أَن التاء كذلك، فحُبَيْلَى بمنزلة حُبَيْلة، فلو كسَروا ما قبل الأَلف انقلبت ياءً، وأَلفُ التأنيث لا تكونُ منقلبةً لأَن انقلابها يُذْهِبُ دِلالتها على التأنيث، إِذ التأنيثُ مُستَفادٌ من لفظ الأَلف.

فإِن كانت الألف لغير التأنيث انقلبت ياءً لأَنك تكسِرُ ما قبلها كما تكسِرُ في الرباعيِّ كقولك في مَرْمَى: مُرَيْمٍ، وفي أَرْطَى: أُرَيْطٍ، فالأَلفُ في مَرْمَى لامُ الكلمة، وهي منقلبةٌ عن ياءِ رَميْتُ، والأَلفُ في أَرْطَى زائدةٌ للإِلْحاق، والذي يدلُّ على زيادتها قولُهم: أَديمٌ مأْروطٌ، أَي قد دُبِغ بالأَرْطى، وهو شجر معروف، ودليلُ كونِها لغير [٥/ ١٢٩] التأنيث قولُهم: أَرْطَىً بالتنوين، وأَلفُ التأنيث لا يدخُلها تنوينٌ، وقولُهم في الواحد: أَرْطاة، ولو كانت للتأنيث لم تدخلها تاءُ التأنيث لأَن التأْنيث لا يدخل على تأْنيث(١)، ومثلُه مِعْزَى ومُعَيْزٍ لتنوينه ودخول التاء في الواحدة، نحوُ مِعْزَاة.

فأَما عَلْقَى وذِفْرَى وتَتْرَى فمَنْ نوَّنَها فالأَلفُ عنده للإِلْحاق لا للتأنيث لأَن أَلف التأنيث لا تُنوَّن(٢)، فلذلك تقول في تحقيره: عُلَيْقٍ وذُفَيْرٍ وتُتَيْرٍ، ومنهم مَنْ لا يُنون ويجعلها للتأنيث، فهي ثابتة في التصغير كأَلف حُبْلى، فيقول: عُلَيْقَى وذُفَيْرى

---

(١) انظر في هذا المقصور والممدود لابن ولاد: ٥٢، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٣٨، و ما سيأتي: ٩/ ٢٨٢- ٢٨٣.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٣٩.

وتُتَيْرى[١].

وقولُ الشيخ: «**إذا كانت مقصورةً رابعةً**» فإنَّ فيه زيادةَ قَيْدٍ لا حاجةَ به إليه، لأَنها إذا كانت رابعةً لا تكونُ إلّا مقصورةً؛ لأَنَّ أَلف التأنيث في حمراء ونحوِها قبلها أَلفٌ أُخرى للمدِّ، ولذلك كانت ممدودةً فهي في الحقيقة خامسةٌ.

وأَما إذا وقعت الأَلف المقصورةُ خامسةً فإنك تحذفُها في التصغير أَبداً سواءٌ كانت للتأنيث أَوْ لغير تأنيثٍ، وذلك إذا كان قبلها أربعةُ أَحرفٍ أُصولٍ، مثالُ ما كانت أَلفُه للتأنيث قولُك: قُرَيْقِر وجُحَيْجِب في تصغير قَرْقَرَى وهو اسمُ موضع[٢] وجَحْجَبَى اسم رجل[٣]، والذي يدلُّ أَنَّ الأَلف فيهما للتأنيث امتناعُهما من الصرف وعدمُ دخول التنوين عليهما.

ومثالُ ما كان لغير التأنيث قولُهم: حُبَيْرِك وصُلَيْخِد في تصغير حَبَرْكَى، وهو ضربٌ [١٧٨/ أ] من القُرَاد، وقد استُعيرَ للقصير، وتصغيرِ صَلَخْدَى وهو الجمل القويُّ، فهذا الضربُ أَلفُه زائدةٌ للإلحاق بسَفَرْجَل وشَمَرْدَل، يدلُّ على ذلك قولُهم للواحدة: حَبَرْكاة وللناقة صَلَخْداة.

وأَما حَوْلايا وهو اسمُ رجل[٤] فتقول في تصغيره: حُوَيْلِيّ لأَنك تحذف الأَلفَ الأَخيرة إذ[٥] كان أَلفَ تأْنيثٍ مقصورةً، فيبقى حَوْلايْ على خمسة أَحرف، والرابعُ منها أَلفٌ فلا تَسقُط بل تُقلبُ ياءً لانكسار اللام بعد ياء التصغير، وتُدغَمُ فيما بعدها فيصير حُوَيْلِيّ.

---

(١) ذكر الرضي القولين دون نسبة في شرح الشافية: ١/ ١٩٥، وانظر الارتشاف: ٣٦١.
(٢) سلف: ٥/ ١٦٢.
(٣) المعروف أنه حي من الأنصار، انظر النكت: ١١٧٤، والسيرافي: ٥٥٧، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٤٩، وهي أرض باليمامة، انظر معجم البلدان (قرقرى).
(٤) كذا قال الرضي في شرح الشافية: ١/ ٢٤٩، وهي أيضاً قرية كانت بنواحي النهروان، انظر معجم البلدان (حولايا).
(٥) في ط، ر: «إذا» تحريف.

والذي وقع في نسخ الكتاب: حُوَيْلٍ[١]، كأنه حذَفَ الألف وما قبلها، فبقي حَوْلا ثم قُلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها فقال: حُوَيل منقوصاً، والصوابُ ما ذكرناه متقدِّماً، وإنما حذفوا الأَلف إِذْ وقعتْ خامسةً فصاعداً في هذا الباب لأَن بناء التصغير قد انتهى دونها، والأَلف زائدةٌ، فلم تكن لتكونَ بأَقوى من الحرف الأَصليِّ، نحوُ لامِ سَفَرْجَل وما أَشْبهها من الأُصول، فإِذا وجب حذفُ الأَصل القويّ[٢] فيما ذكرنا كان حذفُ الزائد أَوْلَى لضعفه[٣].

فإِن قيل: فهلَّا حذفتم الأَلف الممدودة في مثل خُنْفَساء لانتهاء بناء التصغير دونها وإِلَّا فما الفرقُ بينهما؟

قيل: الأَلف الممدودةُ مشبَّهةٌ بتاء التأْنيث، فصارت لها مزيَّةٌ وصارت مع الأَول كاسم ضُمَّ إِلى اسم، ولذلك تسقطان في التكسير، فيقال: خُنْفَساء وخَنَافِس كأنك قلت: خُنْفسة وخنافس، ومثلها ياءُ النسبة والأَلفُ والنونُ الزائدتان، كقولنا: زُعَيْفِران في زَعْفَران وسَلْهَبَى وسُلَيْهبَى، والمقصورة ليست كذلك لأَنها حرف ميِّتٌ للسكون الذي يلزَمُها، فحُذفت لأَنها لا تُشْبه الاسمَ الذي يُضمُّ إِلى الاسم، بل هي متصلة بما قبلها فتنزَّلت منزلةَ الجزء منه بدليل ثبوتها في التكسير، نحو قولك: حُبْلَى وحَبَالى وسَكْرى وسَكَارى.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وكلُّ زائدة كانت مدَّةً في موضع ياء فُعَيْعِيل وجبَ تقريرها وإِبدالُها ياءً إِن لم تكُنْها، وذلك نحو مُصَيْبِيح وكُرَيْدِيس وقُنَيْدِيل في مِصْباح وكُرْدُوس وقِنْدِيل).

---

(١) في المفصل: ٢٠٤ «حويل»، وذكر أبو حيان ثلاثة أوجه في تصغير حولايا، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٥٥، والارتشاف: ٣٨٠.

(٢) في ط، ر: «الأقوى».

(٣) انظر في الأسماء المقصورة السالفة المقصور والممدود لابن ولاد على حسب ورودها هنا: ٢١٩، ٨٠، ٨٩، ١٦٥.

قال الشَّارح: إِذا كان الاسم على خمسة أَحرف وفيه زيادةُ حرف من حروف المدِّ واللِّيْن وكانت الزائدةُ رابعةً فإِنَّ تلك الزيادةَ تثبُت في التصغير على حدِّ ثبوتها في التكسير، لا تحذفُ من الاسم شيئاً، بل إن كانت الزيادة ياءً أقررتَها على حالها، وإِن كانت أَلفاً أَو واواً قلبتَها إِلى الياء لانكسار ما قبلها وسكونها في نفسها. [٥/ ١٣٠]

وذلك قولك في قِنْدِيل: قُنَيدِيل وفي مِصْباح: مُصَيبِيح، وفي كُرْدُوس: كُرَيْدِيس، والكُرْدُوس: القطعة من الخيل، وهذا معنى قوله: «وإِبدالُها ياءً إِنْ لم تكُنْها»، أَي إِن لم تكن المدَّةُ ياءً فإِنك تقلبها ياءً، وإِنما ثبتَت المدَّةُ الزائدةُ إِذا وقعتْ رابعةً لأَنه موضعٌ يكثُرُ فيه زيادة الياء عوضاً، نحوُ قولك في سَفَرْجل: سُفَيْرِيج، وفي فَرَزْدَق: فُرَيْزِيد، وإِذا كنت تزيدها بعد أَنْ لم تكن فإِذا وجدْتَها كانت أَحقَّ بالثبات.

قال صاحب الكتاب: (وإِنْ كانت في اسم ثلاثيٍّ زائدتان وليست[1] إِحداهما إِيَّاها أَبقَيْتَ أَذْهَبَهما في الفائدة وحذفتَ أُختَها، فتقول في مُنْطَلق ومُغْتَلِم ومُضارِب ومُقدِّم ومُهَوِّم ومُحمرّ: مُطَيلِق ومُغَيْلم ومُضَيْرِب ومُقَيْدِم ومُهَيِّم ومُحَيْمِر، وإِن تَساوَتا كنتَ مخيَّراً، فتقول في قَلَنْسُوَة وحَبَنْطَى: قُلَيْنِسَة أَو قُلَيْسِية وحُبَيْنِط أَوْ حُبَيْط).

قال الشَّارح: قوله: «**إِذا اجتمع في اسم ثلاثيٍّ زيادتان وليست إِحداهما إِيَّاها**» يريد ولم تكن إِحدى الزيادتَيْن المدَّةَ التي تقع رابعةً، فإِنَّ تلك لا تحذَفُ، فإِن كانت إِحدى الزيادتَيْن أَلْزَمَ للاسم وأَذْهَبَ في الفائدة أبقيتَها وحذفتَ الأُخرى، وذلك قولُك في مُنْطَلِق: مُطَيْلِق، وفي مُغْتَلِم: مُغَيْلِم، فالميمُ والنونُ في منطلق زائدتان لأَنه من أَطلقتُه، وكذلك الميمُ والتاء في مُغْتَلم لأَنه من الغُلْمَة، فلمَّا صغَّرتَهما أبقيتَ الميمَ فيهما وحذفتَ الزائدةَ الأُخرى، وهي النون أَو التاء، وإِنما كان إِقرارُ الميم أَوْلَى لأَمرَيْن:

أَحدُهما: أَنَّ الميمَ أَلْزَمُ في الزيادة، أَلا ترى أَنَّ النون والتاء لا تُزادان في الاسم إِلَّا مع الميم، وقد تُزادُ الميمُ وحدَها في نحو: مُكْرِم ومُحْسِن، فكانت أَلْزَمَ من هذا الجهة.

---

(١) في المفصل: ٢٠٤ «ليست».

الأَمرُ الثاني: أَنَّ الميم زِيدتْ لمعنى مُحَصَّلٍ، والنونُ والتاء ليستا كذلك، فكان حذفُ الميم يُذْهِبُ دِلالتها، أَلا ترى أَنَّ الميم زيدتْ في الاسم للدِّلالة على اسم الفاعل، والنونُ في مُنطلق والتاءُ في مُغْتَلِم إِنما جِيءَ بهما بحكم جَرَيانهما على الفعل، أَلا ترى أَنَّ النون والتاءَ كانتا موجودتين في انطَلَق واغْتَلَم، ولم تكن الميمُ موجودةً في الفعل.

فلمَّا اضطُرِرْنا إِلى حذف إِحدى الزائدتين لِئَلَّا يُخرَجَ عن بِنْية التصغير كان حذفُ ما له قدَمٌ راسخةٌ في الزيادة وأَقلِّهما فائدةً أَوْلى بالحذف، وكذلك ما كان نحوَهما من ذوات الثلاثة وفيه زيادتان، وذلك نحوُ مُضارِب ومُقدِّم ومُهَوِّم ومُحمرٍّ، حُذفت من مُضارِب الأَلفُ حتى رجع إِلى الأَربعة ثم صُغر تصغيرَ الأَربعة، ومقدِّم المحذوفُ منه إِحدى الدالَيْن(١).

وأَمَّا مُهَوِّم فإِحدى الواوين زائدةٌ، فحُذِفت ثم زِيد عليها ياءُ التصغير، فصارت مُهَيْوِم، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع ياء التصغير، وأُدغمت فيها ياءُ التصغير، وأَما مُحمرٌّ فالميم الأُولى وإِحدى الرائَيْن زائدةٌ لأَنه من الحُمرة، فحذِفت الراء الزائدةُ، فبقي محمر على أربعة أَحرف مثلَ جُخْدُب، فقيل فيه: مُحَيْمِر كما تقول: جُخَيْدِب.

هذا إِذا ترجَّحتْ إِحدى الزيادتين على الأُخرى، فأَما إِذا تَساوتا في اللُّزوم والفائدة كنتَ مخيَّراً أَيَّهما شئتَ حذفتَ، فتقولُ في تحقير قَلَنْسُوَة: قُلَيْسِيَة بحذف النون، وإِن شئتَ: قُلَيْنِسة بإِثبات النون وحذْفِ الواو، وذلك أَن الواو والنون زائدتان فيه، أَما الواو فلأَنها لا تكون أَصلاً في الثلاثة [١٧٨/ ب] فصاعداً، وأَما النونُ فزائدةٌ أيضاً لأَنها لا تكون ثالثةً ساكنةً إِلَّا زائدةً كنون شَرَنْبَث(٢) وعَصَنْصَر(٣)، ومَجْراها في الزيادة واحدٌ،

---

(١) انظر فيما سلف الكتاب: ٣/ ٤٣٦-٤٣٧، والمقتضب: ٢/ ٢٤٥، والمسائل المنثورة: ٢٨٩، ٢٩٢

(٢) «الشَّرنْبَث: الغليظ الكفين والرجلين» الصحاح (شربث)، وانظر سر الصناعة: ٤٣٩، ٧٥٤.

(٣) العَصَنْصَر: اسم جبل، انظر معجم البلدان (عصنصر) واللسان (عصر).

فلذلك كنتَ مخيّراً في حذف أَيِّهما شئتَ.

وتقول في تحقير حَبَنْطَى وهو القصير: حُبَيْط، وإن شئت: حُبَيْنِط، وذلك أَنَّ النون والأَلف زائدتان للإلحاق بسَفَرْجَل، فهما سِيَّانِ لا مزيَّةَ لإحداهما على الأُخرى، والذي يدلُّ على زيادتهما أَنَّ النون [٥/ ١٣١] قد اطَّردت زيادتُها إذا وقعت ثالثةً ساكنةً، نحوُ شَرَنْبَث وعَصَنْصَر وسَجَنْجَل[١]، وأَما الأَلفُ فلأَنها لا تكون مع ثلاثة أحرفٍ أُصولٍ فصاعداً إلَّا زائدةً وسُمع فيها التنوينُ، فلا تكون للتأنيث، وكان الإلحاق معنىً مقصوداً، فحُملت عليه، فإذا صغَّرتَه فإنْ شئتَ حذفْتَ النون وأَبقيْتَ الأَلف، إلَّا أَنك تَقلبُ الأَلفَ ياءً لانكسار الطاء قبلها، فقلت: هذا حُبَيْطٍ، ومررتُ بحُبَيْطٍ، ورأَيتُ حُبَيْطاً، وإن شئتَ حذفتَ الأَلف فقلت: حُبَيْنِط يا هذا، وحذفُ الأَلف أَحبُّ إِليَّ لتطرُّفها.

قال صاحب الكتاب: (وإنْ كنَّ ثلاثاً والفضلُ لإحداهنَّ حُذِفت أُختاها، فتقول في مُقْعَنْسِس: مُقَيْعِس، وأَما الرباعيُّ فتحذِفُ منه كلَّ زائدةٍ ما خلا المدةَ الموصوفةَ، تقول: في عنكبوت: عُنَيْكِب وفي مُقْشَعِرّ: قُشَيْعِر وفي احْرِنجام: حُرَيْجِيم).

قال الشَّارح: قوله: «**وإنْ كنَّ ثلاثاً**» أَي إنْ كان في الاسم الثلاثيِّ ثلاثُ زيادات ولإحداهنَّ فضلٌ ومزيَّةٌ على أُختَيْها أَبقيتَ ذاتَ المزيَّة وحذفتَ أُختيْها، نحو مُقْعَنْسِس إذا صغَّرتَه قلتَ: مُقَيْعِس، حذفتَ النون وإحدى السِّينَيْن وأَبقيْتَ الميم، لأَنها تدلُّ على الفاعل كما أَبقيتَها في مُغَيْلم ومُطَيْلق تصغيرَ مُغْتَلم ومُنْطَلِق، هذا مذهبُ سيبويه[٢]، وكان أَبو العباس المبرد يقول: قُعَيْسِس[٣] لأَنَّ مُقْعَنْسِساً ملحَق بمُحْرَنْجِم، وأَنت تقول

(١) السَّجَنْجَل: المرآة، وهي كلمة رومية معربة، انظر الصحاح (سجل)، وسر الصناعة: ٤٣٩، والمعرب: ١٧٤، ١٧٩.

(٢) وأجاز أيضاً مُقَيْعِيس، انظر الكتاب: ٣/ ٤٢٩، والنكت: ٩٢٢.

(٣) ويقول أيضاً: قُعَيْسِيس، انظر المقتضب: ٢/ ٢٥٣-٢٥٤، وانظر القولين في البصريات: ٢٩٧-٢٩٨، والنكت: ٩٢٢، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٥٩.

في مُحْرَنْجِمٍ: حُرَيْجِم، فكذلك في مُقْعَنْسِس، لأَن حكمَ الزائدَ فيه حكمُ الأَصل، والمذهبُ الأَولُ هو المختار، لأَنَّ المحذوفَ في مُقعنسِس مع النون السينُ وهي زائدٌ، والمحذوف في مُحْرَنْجم الميمُ الأولى وحدَها لأَن الثانية أصلٌ فلم تحذف.

وأَما الرباعيُّ فإِذا كان فيه زائدٌ حذفتَه في التحقير، وتُبْقي الأُصولَ، فيقع التحقير عليها، فتقول في سُرادِق: سُرَيْدق بحذف الأَلف لأَنها زائدة، وتقول في جَحَنْفَل[1]: جُحَيْفِل بحذف النون لأنها زائدة، وتقول في مُدَحْرِج: دُحَيْرِج بحذف الميم لأَنه ليس هناك زائدةٌ سواه، وكذلك تقول في عَنْكَبوت: عُنَيْكِب بحذف الواو والتاء، لأَنهما زائدان لقولك[2] في معناه: عَنْكَب[3]، وتقول في مُقْشَعِرّ: قُشَيْعِر، لأَنَّ الميم وإِحدى الراءَين زائدةٌ، أَما الميمُ فلأنها ليست موجودةً في اقْشَعرَّ وإِحدى الراءَين لأَن الفعل لا يكونُ على أَكثرَ من أربعة أَحرف، وكذلك تقول في تحقير مُحْرَنْجِم: حُرَيْجِم لأَن الميم زائدةٌ، وكذلك تقول في تصغير اِحْرِنْجام: حُرَيْجِيم[4]، فتصير حاله في حذف الزوائد كحال تصغير الترخيم، وتَخْلُد في الفرق إِلى القرائن.

وقوله: «**ما خلا المدَّة الموصوفة**» يريد أَنّ المدةَ إِذا وقعت زائدةً رابعةً فإِنها تثبُت ولا تُحذفُ على ما تقدَّم، ألا تراك تقول في سِرْدَاح: سُرَيْدِح، وفي جُرْمُوق: جُرَيْمِيق، وفي قِنْديل: قُنَيْدِيل لأَنه لا يخرج بهذه الزيادة عن بناء فُعَيْعِيل[5]، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويجوز التعويضُ وتركُه فيما يُحذف من هذه الزوائد، والتعويضُ أَنْ يكون على مثال فُعَيْعِل فيُصارَ بزيادة الياء إِلى فُعَيْعِيل، وذلك قولك في مُغَيْلِم: مُغَيْلِيم وفي مُقَيْدِم: مُقَيْدِيم، وفي عُنَيْكِب: عُنَيْكِيب، وكذلك البواقي، فإِن كان

---

(١) «الـجَحَنْفَل: الغليظ» اللسان (جحفل).

(٢) في ط، ر: «كقولك»، تحريف.

(٣) العنكبوت والعنكب في معنى واحد، انظر المنصف: ٣/ ٢٤، وسفر السعادة: ١/ ٣٨٤.

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٣٤٧، والأصول: ٣/ ٥٢.

(٥) في ط: «فعيل» تحريف.

المثالُ في نفسه على فُعَيْعِيل لم يكن التعويضُ).

قال الشَّارح: أَنت مخيَّر في التعويض وتركِه فيما حُذِف منه شيءٌ، سواءٌ كان المحذوفُ أَصلاً أَو زائداً، نحوُ قولك في سفرجل: سُفَيْرج وإِن شئتَ سُفَيْرِيج[1]، وفي مُغْتَلِم: مُغَيْلِم وإِنْ شئتَ مُغَيْلِيم، وفي مقدِّم: مُقَيْدِم وإِن شئتَ مُقَيْدِيم، وفي عَنْكَب: عُنَيْكِب وإِن شئتَ عُنَيْكِيب، فالتعويضُ جبرٌ[2] لَما لحقَه من [٥/ ١٣٢] الإِيهان بالحذف مع الوفاء ببناء المصغَّر وعدمِ الخروج عنه، وتركُ التعويض جائز؛ لأَن الحذف إِنما كان لضرب من التخفيف، وفي التعويض نقضٌ لهذا الغرض.

هذا إِذا لم يكن المثال على فُعَيْعِيل، فأَنت تعوِّضُ من المحذوف فيصير على مثاله، فأَما إِذا كان المثال بعد الحذف على مثال فُعَيْعِيل فلا سبيلَ إِلى التعويض لأَنه يُخْرِجه عن أَبنية التصغير، وذلك قولُك في تحقير عَيْطَمُوس وهي من النساء التامةُ الخَلْق وكذلك من الإبل[3]: عُطَيْمِس، وفي عَيْسَجُور وهي من النُّوق الصُّلبةُ: عُسَيْجِير، وذلك لأَن الواو والياء فيهما زائدان، والاسمُ بهما على ستة أحرف، فلو حذفتَ الواو لزمَك حذفُ الياء أَيضاً لأَنه يَبقى على خمسة أَحرف وليس الرابعُ حرفَ مدٍّ، فحُذف الأَولُ وهو الياءُ إِذ لا يلزمُ حذفُ الواو لأَنه يصيرُ كجُرْمُوق وجُرَيْمِيق، وإِذا صار بعد الحذف على مثال فُعَيْعِيل لم يكن إِلى التعويض سبيلٌ لأَنه يَخْرجُ به عن أَبنية التصغير، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وجمعُ القِلة يحقَّرُ على بنائه، كقولك في أَكْلُب وأَجْرِبة وأَجْمال ووِلْدَة: أُكَيْلِب وأُجَيْرِبَة وأُجَيْمال ووُلَيْدة).

قال الشَّارح: المرادُ بتحقير الجمع تقليلُ عدده، والجمعُ جمعان جمعُ تصحيح وجمعُ تكسير، فما كان من الجمع صحيحاً بالواو والنون نحو الزيدون والعُمَرون أَو بالأَلف والتاء نحو الهندات والمسلمات فإِنَّ تحقير هذا وما كان نحوَه على لفظه، تقول: هؤلاء

---

(١) انظر ما سلف: ٥/ ٢١٠.

(٢) في د، ط، ر: «خير» تصحيف.

(٣) كذا قال الجوهري في الصحاح (عطمس).

الزُّيَيْدون ورأيتُ الزُّيَيْدِينَ، وهؤلاء المُسَيْلِمات، ورأيتُ المُسَيْلِماتِ، وذلك لأنا لو صغَّرنا جمعاً من جموع الكثرة لرددْناه إلى الواحد، ثم نجمعُه جمعَ السلامة، فَلأَنْ يبقى ما كان مجموعاً جمعَ السلامة على لفظه [١٧٩/ أ] في التحقير أَوْلَى وأَحْرى.

وأَمَّا ما كان جمعاً مكسَّراً فهو على ضربَيْن، جمعُ قِلَّة وجمعُ كثْرة، وأَبنيةُ القِلَّة أربعة: أَفْعُل وأَفْعِلة وأَفْعال وفِعْلَة، فإذا صغَّرتَ شيئاً من ذلك صغَّرْتَه على لفظه، فتقول في أَكْلُب وأَكْعُب: أُكَيْلِب وأُكَيْعِب، وفي أَجْرِبة وأَقْفِزة: أُجَيْرِبة وأُقَيْفِزة، وفي أَجْمال وأَعْدال: أُجَيْمال وأُعَيْدال، وفي وِلْدَة وغِلْمَة: وُلَيْدة وغُلَيْمة.

قال صاحب الكتاب: (وأما جمعُ الكثرة فله مذهبان:

أَحدُهما: أَن يُردَّ إِلى واحده، فيصغَّرَ عليه ثم يُجمعَ على ما يَستوجبه من الواو والنون أَو الأَلف والتاء.

أَوْ إِلى بناء جمع قلَّة إِنْ وُجِدَ له، وذلك قولُك في فِتْيان: فُتَيُّون أَو فُتَيَّة، وفي أَذِلَّاء: ذُلَيِّلُون أَو أُذَيْلِلة، وفي غِلْمان: غُلَيِّمون أَو غُلَيِّمة، وفي دُوْر: دُوَيْرات أَوْ أُدَيِّر، وتقول في شُعَراء: شُوَيْعِرون وفي شُسُوع: شُسَيْعات).

قال الشَّارح: أَما ما كان من أَبنية جَمْع الكثرة، وهو ما عدا ما ذَكرَ فلك في تحقيره مذهبان، أَنتَ مخيَّر فيهما:

أَحدُهما: أَنْ تَرُدَّه إِلى واحده ثم تصغِّرَه وتجمعَه بالواو والنون إِن كان مذكَّراً يَعقل وبالأَلف والتاء إِن كان مؤنثاً أَو غير عاقل، وذلك قولك في تحقير رجال: رُجَيْلون، وفي تحقير(١) شُعَراء: شُوَيْعرون، تردُّهما إِلى رجل وشاعر، ثم تصغِّره على رُجَيْل وشُوَيْعِر، ثم تُلحقُه الواو والنون لأَنه مذكَّره ممَّن يعقل، ولو صغَّرْتَ نحوَ جِفَان وقِصَاع ودَرَاهِم ودَنانِير لقلت: جُفَيْنات وقُصَيْعات ودُرَيْهِمات ودُنَيْنِيرات لأَنك ردَدْتها إِلى الواحد، وواحدُ جِفَان وقِصَاع جَفْنة وقَصْعَة، مؤنثتان، وجمعُ المؤنث بالأَلف والتاء، وواحدُ

---

(١) سقط من ط، ر: «تحقير».

الدراهم والدنانير دِرْهَم ودِينار، فصغَّرْتَهما على دُرَيْهِم ودُنَيْنِير، ثم تُلحِقُهما الأَلف والتاء لأَنهما لا يَعقلان، وغيرُ العاقل في حكم المؤنث.

والثاني: أَن تنظر فإِن كان له في التكسير بناءُ قِلَّة رددْتَه إِليه، فتقول في تصغير فِتْيان: فُتَيَّة، رددْتَه إِلى فِتْيَة [٥/ ١٣٣] ثم صغَّرته لأَنه بناء قِلَّة، وإِنْ شئتَ قلتَ: فُتَيُّون، فتردُّه إِلى الواحد وتصغِّره ثم تجمعه بالواو والنون، وتقول في أَذِلَّاء: أُذَيْلِلة، ردَدْتَه إِلى أَذِلَّة لأَنه بناء قِلَّة من قوله تعالى: ﴿وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾[١]، وإِن شئتَ ذُلَيِّلون، تردُّه إِلى الواحد وهو ذليل وتصغِّره ثم تجمعُه بالواو والنون لأَنه مذكَّر يعقلُ، ومثلُه لو صغَّرْتَ نحو كِلَاب وفُلُوس لجاز أَنْ تقول: كُلَيْبات وأُكَيْلِب وفُلَيْسات وأُفَيْلِس، لأَنه له بناءُ كثرة وبناء قِلَّة، فإِن شئتَ أتيتَ ببناء القلة، وإِن شئت رددتَه إِلى الواحد، وتصغِّره عليه، ثم تجمعه بالأَلف والتاء لأَنه لا يعقل، ولو صغَّرتَ نحوَ جَرْحَى وحَمْقَى وهَلْكَى لقلتَ: جُرَيِّحون وأُحَيْمِقون وهُوَيْلِكون إِنْ أَردتَ المذكَّر وجُرَيِّحات وحُمَيْقاوات وهُوَيْلِكات إِن أَردتَ المؤنَثَ، لأَنَّ هذا الجمع يصلُحُ للمذكَّر والمؤَنث، وإِنما لم يصغَّرْ جمعُ الكثرة على لفظه لأَنه بناءٌ يدلُّ على الكثرة، والتصغير إِنما هو تقليلُ العدد فلم يَجُز الجمع بينهما لتضادِّ مدلولهما وتناقُضِ الحال فيهما إِذ كنتَ مُقلِّلاً بلفظ التصغير مُكثِّراً بلفظ الجمع.

قال صاحب الكتاب: (وحُكْمُ أَسماء الجموع حكمُ الآحاد، تقول: قُوَيْم ورُهَيْط ونُفَيْر وأُبَيْلة وغُنَيْمة[٢]).

قال الشَّارح: قد تقدَّم القولُ: إِنَّ هذه الأَسماءَ أَسماءُ الجمع، وليست بجموع كُسِّر عليها الواحدُ فيجري حكمُها على حكم الآحاد، فلذلك تصغَّرُ على لفظها، فتقول في قَوم: قُوَيْم، وفي رَهْط: رُهَيْط كما تقول في فَلْس: فُلَيْس، وتقول في نَفَر: نُفَيْر كما تقول في جَمَل: جُمَيْل، وتقول في إِبل: أُبَيْلة، وفي غَنَم: غُنَيْمة، تَلحقُها تاءُ التأَنيث لأَنها مؤَنثةٌ كما

(١) النمل: ٢٧/ ٣٧.
(٢) في ط: «غنمة» خطأ.

تقول في قَدَم: قُدَيْمة، ولو جمعتَ قوماً ورهطاً فقلتَ: أَقْوَام وأَراهِط لقلتَ في التحقير: أُقَيَّام فتصغِّره على لفظه لأنَه بناء قِلّة وتقديره أُقَيْوام، فتقلبُ الواو ياءً لوقوع ياء التصغير قبلها، فيصير أُقَيَّام بياءٍ مشدَّدةٍ، وتقول في أَراهِط: رُهَيْطون، تردُّه إلى واحده ثم تجمعه بالواو والنون، وحكى ابن السَّراج فيه أَرْهُطاً[١]، فعلى هذا يجوز تصغيره عليه فتقول: أُرَيْهِط، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ومن المصغَّرات[٢] ما جاء على غير واحده، كأُنَيْسِيان ورُوَيْجِل وآتيكَ مُغَيْرِبانَ الشمس وعُشَيَّاناً وعُشَيْشِيةً، ومنه قولهم: أُغَيْلِمة وأُصَيْبِيَة في صِبْية وغِلْمة).

قال الشَّارح: هذه أَلفاظٌ قد شذَّت عن القياس وجاءت على غير بناء المكبَّر، فهي في التصغير كالملامِح والمذاكِير في التكسير، فمن ذلك أُنَيْسِيان تصغيرَ إِنسان، زادوا في المصغَّر ياءً لم تكن في مكبَّرة، كأَنهم صغَّروا إِنْسِياناً[٣]، وإِنْسِيانٌ غيرُ معروف، ومن ذلك قولهم: رُوَيْجِل في تصغير رجل، وقياسُه رُجَيْل، كأَنهم صغَّروا راجِلاً في معنى رجل، وإِن لم يظهر به استعمالٌ كما قالوا رجلٌ في معنى راجِل، قال الشاعر[٤]:

أَمَا أُقاتِلُ عن دِيني على فَرَسي ... أَوْ هكذا رَجُلاً إِلَّا بأَصحابِ

فكأَنهم صَغَّروا لفظاً ويريدون آخر، والمعنى فيهما واحدٌ[٥].

وقالوا: «آتيكَ مُغَيْرِباناً وعُشَيَّاناً وعُشَيْشِيَةً» فأَرادوا بمُغَيْرِبان تصغيرَ المغْرِب، وليس ذلك بقياس، والقياسُ مُغَيْرِب، وإِنما جاؤوا به كأَنهم أَرادوا مَغْرِبان، وأَما عُشَيَّان

---

(١) حكاه ابن السراج عن المازني عن الأصمعي، انظر الأصول: ٣/ ٥٣، والارتشاف: ٣٨٥.

(٢) في ط: «المضمرات» تحريف.

(٣) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٣/ ٤٨٦.

(٤) هو حُيَيّ بن وائل كما في نوادر أبي زيد: ٥، وشرح شواهد الشافية: ١٠٤ نقلاً عن نوادر أبي زيد، والبيت بلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١/ ٤٦٣-٤٦٤.

(٥) من قوله: «قولهم: رويجل ..» إلى قوله: «واحد» نقله البغدادي في شرح شواهد الشافية: ١٠٣-١٠٤ عن ابن يعيش.

وعُشَيْشِيَة فهو تصغير عَشِيَّة على غير قياس، فعُشَيَّان كأَنَّه تصغيرُ عَشْيَان مثلُ سَعْدان، فزيدت ياءُ التصغير ثالثةً وبعدها الياءُ التي هي لامٌ فأُدغمت فيها فصارت ياءً مشدَّدةً، وأما عُشَيْشِيَة فكأَنه تصغيرُ عَشَّاة[(١)]، فلمَّا صُغِّر وقع ياء التصغير بين الشِّينيْنِ ثم قُلبت الأَلف ياءً لانكسار ما قبلها فصار عُشَيْشِيَة.

وقالوا: أُغَيْلِمة وأُصَيْبِيَة في تصغير غِلْمة وصِبْيَة، كأَنهم صغَّروا أَغْلِمة وأَصْبِيَة، وذلك أَنَّ غلاماً فُعَال مثلُ غُرَاب، وصَبِيٌّ [٥/ ١٣٤] فَعِيلٌ مثلُ قَفِيز، وبابُ فُعَال وفَعِيل أَنْ يُجْمَع في القِلَّة على أَفْعِلة، مثلُ أَغْرِبة [١٧٩/ ب] وأَقْفِزة، فكأَنهم لـمَّا أَرادوا التصغير صغَّروه على أَصل الباب إِذ التصغير ممَّا يردُّ الأَشياءَ إِلى أُصولها، قال الشاعر[(٢)]:

إِرْحَمْ أُصَيْبِيَتي الذين كأَنَّهُمْ ... حِجْلَى تَدَرَّجُ في الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد يحقَّر الشيءُ لدنوِّه من الشيء وليس مثلَه، كقولك: «هو أُصَيْغِرُ منكَ» إنما أَردتَ أَنْ تُقلِّلَ الذي بينهما، و«هو دُوَيْن ذلك وفُوَيْق هذا» ومنه: «أُسَيِّد» أَي لم يبلغْ السَّوادَ، وتقول العرب: أَخذت منه مُثَيْلَ هَاتِيًّا ومُثَيْلَ هاذِيًّا).

قال الشَّارح: قد تقدَّم القولُ: إِنَّ التصغير تقليلٌ وتحقيرٌ، وقولُه: «لدنوِّه من الشيء» أَي لقُرْبه ممَّا أُضِيفَ إِليه، وإِنما أخبرتَ أَنهما يَفترقان بشيءٍ يسير أَيْ منحَطٍّ عنه، وجملة الأَمرِ أَنَّ المصغَّر على ثلاثة أَضربٍ:

تصغيرٌ مُبْهمٌ، كقولك: زُيَيْد وعُمَيْر ونحوِهما من الأَعلام، أَخبرتَ بحقارة المسمَّى من غير إِفادة ما أَوْجَبَ الحقارَةَ له.

وتصغيرٌ موضِّحٌ، وذلك في الصفات كقولك: عُوَيْلِم وزُوَيْهِد، تريد أَنَّ عِلْمه وزُهْده قليلٌ، ومثلُهُ عُطَيْطِير وبُزَيْزِيز في تصغير عَطَّار وبَزَّاز، تُريد ضعفَ صنعتهما في العِطْر

---

(١) كذا قال سيبويه: ٣/ ٤٨٤، وانظر المقتضب: ٢/ ٢٧٨.

(٢) سلف البيت: ٥/ ٣٨- ٣٩، ومن أجل تصغير الأسماء السالفة على غير واحدها انظر الكتاب: ٣/ ٤٨٤-٤٨٦، والأصول: ٣/ ٦٢-٦٣، والنكت: ٩٤٨..

والبَزِّ، وكذلك ما كان نحوَهما من الصفات، مثلُ أُحَيْمِر وأُسَيْوِد، تريد أنه قد قارَب الحُمرةَ والسوادَ، وليس بالكامل التامِّ فيه.

الثالث: هو ما اشتمل عليه هذا الفصلُ، وهو تصغير الشيء لدنوِّه من الشيء وقُرْبه ممَّا أُضيف إِليه على ما ذكرنا، وذلك نحوُ قولك: هو أُصَيْغِرُ منكَ، وذلك أَنك لو قلت: هو أَصغرُ منك احْتملَ أَن يكون التفاوُتُ بينهما يسيراً وأَنْ يكون كثيراً، فأَوضحتَ بالتصغير أَنه قليلٌ، وأَنه يكاد يكون مثلَه في الصِّغر.

وكذلك الأَمكنةُ نحوُ الجهات الستِّ، كقولك: هو فوقَ زيدٍ وتحتَ خالدٍ ودون بَكر، فيَحتملُ أَن يكون بكثير وأَن يكون بقليل، فإِذا قلتَ: فُوَيْقَ زيد وتُحَيْتَه ودُوَيْنه فلا يجوزُ أَن يكون إِلَّا بقليل[1]، وكذلك لو قال: «آتيكَ قبلَ طلوع الشمس» فجاءه في الليل لم يكن مُخلِفاً، ولو قال: قُبَيْلَ طلوع الشمس؛ لَزِمَ أَن يكون بعد طلوع الفجر ونحوِه ممَّا قاربَ طلوعَ الشمس، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتصغيرُ الفعل ليس بقياس، وقولُهم: ما أُمَيْلِحَه؛ قال الخليل: إِنما يعْنُون الذي[2] تَصفه بالمِلْح، كأَنَّك قلت: زيد مُلَيِّحٌ؛ شبَّهوه بالشيء الذي تَلْفِظُ به وأَنتَ تَعني شيئاً[3] آخر ٢٠٥.نحوُ قولك[4]: [٥/ ١٣٥] «بنو فلان يَطَؤُهم الطريقُ» و«صِيْدَ عليه يومان»[5].

قال الشَّارح: إِنما كان القياسُ يأْبى تصغيرَ الفعل[6] لأَنَّ الغرض من التصغير وصْفُ الاسم بالصِّغَرِ، والمرادُ المُسمَّى، والأَسْماءُ علاماتٌ على المسمَّيات، فصُغرتْ أَلفاظُها لتكون دليلاً على صِغَر المسمَّيات، والأَفعالُ ليست كذلك، إِنما هي إِخباراتٌ وليست

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٤٧٧، والأصول: ٣/ ٦١-٦٢، والنكت: ٩٤٤-٩٤٥.
(٢) سقط «الذي» من المفصل: ٢٠٥.
(٣) في المفصل: ٢٠٥ «تعني به شيئاً».
(٤) في المفصل: ٢٠٥ «كقولك».
(٥) الكتاب: ٣/ ٤٧٨ بتصرف.
(٦) انظر تعليل ذلك في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٥٩.

بسِمَاتٍ كالأَسماء، فلم يكن للتصغير فيها معنى كما لم يكن لوصْفها معنى، والذي يؤَيِّد عندك بُعْدَ الفعل من التصغير أَنَّ اسم الفاعل إِذا كان للحال أَو الاسْتقبال نحوُ قولك: هذا ضاربٌ زيداً، فإِذا صغَّرتَه بطَلَ عملُه، فلا تقول: هذا ضُوَيْرِبٌ زيداً لبُعْده بالتصغير عن الأَفعال وغَلَبَة الاسميَّة عليه، وإِذا كان كذلك فتصغيرُ فعل التعجُّب من قوله[1]:

يـا مـا أُمَـيْلِحَ غِزْلانـاً شَـدَنَّ لنـا   من هؤُلَيَّائِكُنَّ الضالِ والسَّمرِ[٥/ ١٣٦]

شاذٌّ خارجٌ عن القياس، وذلك أَنهم أَرادوا تصغير فاعِل فعل التعجُّب[2]، وهو ضميرٌ يرجعُ إِلى «ما»، فلم يَجُز تصغيرُ الضمير، لأَنه مستتِرٌ لا صورةَ له مع أَنَّ المضمَراتِ كلَّها لا تُصغَّر كما لا تُوصَفُ لشبَهها بالحروف[3]، ولم يُمْكنهم تصغيرُ ما يرجعُ إِليه الضميرُ، وهو «ما» لكونه مبنياً على حرفَيْن، ولم يُسْمَع العدولُ عنه إِلى ما هو في معناه لئلَّا يَبْطُلَ معنى التعجُّب.

ولم يصغِّروا مفعولَ الفعل لأَنَّ الفعل له في الحقيقة، ألا ترى أَنَّك إِذا قلتَ: ما أَمْلَحَ زيداً كأَنك قلتَ: مَلُحَ زيدٌ جداً، لأَنك لو صغَّرتَه ربَّما تُوُهِّم أَنَّ صِغَره لم يكن من جهة المَلاحة، وإِنما هو من جهة أُخْرى، فعند ذلك صغَّروا لفظ الفعل والمرادُ الفاعلُ، فقولك: «ما أُمَيْلِح زيداً» كأَنك قلت: زيدٌ مُلَيِّحٌ[4].

---

(١) قال البغدادي في نسبة البيت: «روي للمجنون ولذي الرمة وللحسين بن عبد الله، والله اعلم» الخزانة: ١/ ٤٧، وليس في ديوان ذي الرمة، وهو في ديوان مجنون ليلى: ١٦٨، وذيل ديوان العرجي: ١٨٣، وورد بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٨٣، والإنصاف: ١٢٧، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٥٩.
والضال: السدر البري، اللسان (ضيل)، والسَّمرُ؛ بفتح السين وضم الميم: جمع سَمُرة وهو شجر الطلح.

(٢) وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب، وذهب الرضي إلى أن المصغَّرهو المتعجَّبُ منه، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٥٩، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٠.

(٣) انظر تعليل ذلك في النكت: ٩٤٤.

(٤) انظر النكت: ٩٤٤، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٠.

وشبَّهه الخليل وسيبويه بقولهم: «بنو فلان يَطَؤُهم الطريق» و«صِيْدَ عليه يومان»[١]، والمرادُ يَطَؤُهم أَهلُ الطريق الذين يمرُّون عليه، فحذفَ أَهلاً وأَقامَ الطريقَ مُقامَه، ومعنى يَطَؤهم الطريقُ، أَي بُيوتُهم على الطريق، فمَنْ جازَ فيه رآهم وثَقُلَ عليهم، وقولُه: «صِيدَ عليه يومان» معناه صِيْدَ عليه الصيدُ يومَيْن، فحذِفَ الصيدُ وأُقِيم اليومان مُقامَه[٢]، وإنما يفعلون ذلك فيما لا يُلْبِسُ، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ومن الأَسماء ما جَرى في الكلام مصغَّراً وتُرك مكبَّره[٣]؛ لأَنه عندهم مُسْتصغَر، وذلك نحوُ: جُمَيْل وكُعَيْب وكُمَيْت، وقالوا: جِمْلان وكِعْتان وكُمْت، فجاؤوا بالجمع على المكبَّر، كأَنَّها جمعُ جُمَل وكُعَت وأَكْمَت).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ هذه الأَسماء أَسماءٌ نطقوا بها مصغَّرةً لأَنها عندهم مُستصغَرَةٌ، فاكتَفَوا بلفظ المصغَّر عن المكبَّر، فمن ذلك قولهم: جُمَيْل وهو طائر صغيرٌ شبيهٌ بالعُصْفور[٤]، وكُعَيْت وهو البُلْبُلُ، وقيل: شبيهٌ بالبلبل وليس إِياه[٥]، وقد كسَّروهما عل لفظ المكبَّر، فقالوا: جِمْلان وكِعْتان، كأَنهم قدَّروا المكبَّر على فُعَل، نحوُ جُمَل وكُعَت كصُرَد ونُغَر، ثم قالوا: جِمْلان وكِعْتان كصِرْدان ونِغْران، وذلك أَنَّ المصغَّر لا يكسَّرُ على بناء الكثرة كما أَنَّ ما كُسِّر على بناء الكثرة لا يُصغَّر لِـمَا ذكرناه من أَنَّ بناء التكسير يدلُّ على الكثرة، وتصغيرُه يدلُّ على القِلَّة، فبينهما تَنَافٍ، وإِذا كُسِّر إِنما يكون التكسير للمكبَّر وإِن لم يُلْفَظْ به.

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٤٧٨.

(٢) من قوله: «يطؤهم» إلى قوله: «مقامه» قاله السيرافي، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٤٧٨.

(٣) في ط، المفصل: «تكبيره».

(٤) كذا فسره الرضي في شرح الشافية: ١/ ٢٨٠، وفسره سيبويه بأنه البلبل، انظر الكتاب: ٣/ ٤٧٧، وفسره المبرد بأنه طائر يشبه البلبل، انظر النكت: ٩٤٣.

(٥) كذا في الكتاب: ٣/ ٤٧٧، واللسان (كعت)، وهو البلبل كما في الصحاح (كعت)، وانظر النهاية لابن الأثير: ٢/ ٥٤٥.

وأما كُمَيْت فهو لفظٌ يقع على المذكَّر والمؤَنث[١]، وقد وردَ مصغَّراً لا يكاد يُنْطَق بمكبَّره، وهو تصغير الترخيم بحذف الزوائد كما قالوا في أَشقر: شُقَيْر، وفي أَسود: سُوَيْد، والكُمْتة: لونٌ يَقْصُرُ عن سواد [١٨٠/ أ] الأدهم ويزيد على حُمْرة الأَشقر، وهو بين الحُمرة والسواد، قال سيبويه: سألتُ الخليل عن كُمَيْت فقال: إِنما صُغِّر لأَنه بين السواد والحُمرة، كأَنه لم يَخْلُص له واحدٌ منهما، فهو قريبٌ من كلِّ واحد منهما، فصغِّر ليدلَّ على ذلك المعنى فهو كدُوَيْن زيد[٢]، وقد جمعوه على كُمْت في المذكَّر والمؤنث كما قالوا: شُقْر وسُوْد في المذكَّر والمؤنَّث، جاؤوا بالتكسير على المكبَّر، كأَنهم جمعوا أَكْمَت وكَمْتاء كما قالوا: جِمْلان وكِعْتان، فجاؤوا به على المكبَّر، وقالوا لِمَا يجيءُ في آخر الخيل: سُكَّيْت وسُكَيْت، فأَما سُكَّيت فهو فُعَّيْل كجُمَّيز[٣] وعُلَّيْق[٤] وأَما سُكَيْت فهو تصغيرٌ على الترخيم، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والأَسماءُ المركَّبة يحقَّر الصدرُ منها، فيقالُ: بُعَيْلَبَكَّ وحُضَيْرَموت وخُمَيْسة عشر[٥]).

قال الشَّارح: إِذا صغَّرْتَ اسماً مركَّباً من اسمَيْن جُعِلا اسماً واحداً فالطريقُ فيه أَنْ تُصغِّر الصدرَ، ثم تُتْبِعَه الثاني كما تفعل قبل التصغير من التركيب، وذلك لأَنَّ المعاملَة مع الأَولِ، والثاني كالتَّتمة له، فمحَلُّ الثاني [٥/ ١٣٧] من الأول محلُّ المضاف إِليه من المضاف، فكما أَنَّك إِذا حقَّرْت مضافاً من نحو عَبْدُ زيد وطلحةُ عمرو إِنما تحقِّر الأول دون الثاني من نحو عُبَيْد زيد وطُلَيْحة عمرو، كذلك تقول: هذا بُعَيْلَبَكَّ وحُضَيْرَمَوْت ومُعَيْدِيكَرِب، لأَنَّ المضاف والمضاف إِليه والمركَّبَيْن بمنزلة اسم واحد طويل

---

(١) انظر الصحاح (كمت).

(٢) تصرّف ابن يعيش بكلام سيبويه، انظر الكتاب: ٣/ ٤٧٧.

(٣) «الجُميز والجميزى: ضرب من الشجر» اللسان (جمز).

(٤) «العُليق: نبات» اللسان (علق).

(٥) بعدها في المفصل: ٢٠٦ «وثنيًّا عشر».

كعَنْتَرِيس[١]، فكما تقول: عُنَيْتَرِيس كذلك تقول: حُضَيْرَمَوْت، فيَحِلُّ «موتَ» من حَضْرَ مَحَلَّ رِيس من عَنْتَرِيس من حيث كان تماماً له[٢].

ومثلُه خمسةَ عشر لأنه مركَّب مثلَه، فتقول: هذا خُمَيْسَةَ عشر فتصغِّرُ الأَول وتُتْبِعه الثاني سواءٌ في ذلك أَردْتَ العدد أَوْ سمَّيْتَ به، وتقول في اثْنا عشَر واثْنتا عَشْرة: ثُنَيَّا عشَر وثُنَيَّتا عَشْرة لأَنَّ محلَّ عشر من اثْنَي عشر محلُّ النون من اثْنَيْن، وقد مضى بيانُ ذلك.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتحقيرُ الترخيم أَنْ تَحذفَ كلَّ شيءٍ زِيدَ في بنات الثلاثة والأَربعة حتى يصير الاسم على حروفه[٣] الأُصولِ ثم تصغِّرَه[٤]، كقولك في حارث: حُرَيْث، وفي أَسْوَد: سُوَيْد، وفي خَفَيْدَد: خُفَيْد، وفي مُقْعَنْسِس: قُعَيْس، وفي قِرْطاس: قُرَيْطِس).

قال الشَّارح: معنى تصغير الترخيم أَنْ تَحذفَ زوائد الاسم في التحقير بحيث لا يَبقى إلَّا الأُصولُ ثلاثياً كان الاسمُ أَو رباعياً، كأَنَّهم آثَروا تخفيفَ الاسم بحَذْف زوائِده لِـمَا يحدثُ في الاسم من الثقل بزيادة أَداة التحقير، فتقول في تحقير محمد: حُمَيْد، لأَنَّ الميمَ الأُولى زائدة ،وإِحدى الميمَيْن الثانيتَيْن[٥]، فتحذفُهما فتقول في تحقيرِ أَحمد: حُمَيْد أَيضاً؛ بحذف الهمزة لا غيرُ لأَنها الزائدة، وتقول في تحقير محمود: حُمَيْد بحذف الميم والواو لأَنهما زائدتان، ولا تُبالي الإلباس ثقةً بالقرائن.

فعلى هذا تقول في حارث: حُرَيث، حذفتَ الأَلفَ لأَنها زائدة، وبقيَتْ الأَحرف الأُصول التي هي الحاءُ والراء والثاء فصُغِّر عليها، وتقول في أَسود: سُوَيْد بحذف

---

(١) «العنتريس: الناقة الصلبة» اللسان (عترس).

(٢) سقط من ط: «له».

(٣) في المفصل: ٢٠٦ «حتى تصير الكلمة على حروفها».

(٤) في المفصل: ٢٠٦ «تصغرها».

(٥) التقدير «زائدة»، انظر تصغير الترخيم في الكتاب: ٣/ ٤٧٦، والمقتضب: ٢/ ٢٩٣، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٣.

الهمزة لأَنها هي الزائدة، ولا فرقَ بين أَنْ تكون الزيادة للإلحاق أَوْ لغير الإلحاق، وقالوا في خَفَيْدَد: خُفَيْد، حذفوا الياءَ وإِحدى الدالَيْن لأَنهما زائدتان للإلحاق بسَفَرْجل، والخَفَيْدَد: الخفيفُ من الظِّلْمان، وقالوا في مُقْعَنْسِس: قُعَيْس، تحذفُ الميم والنون وإِحدى السينَيْن لأَنها زوائد للإلحاق بمُحْرَنْجِم.

وبناتُ الأَربعة في ذلك بمنزلة بنات الثلاثة، تحذِفُ الزوائدَ حتى تصيرَ على مثال فُعَيْعِل، فتقول في مُدَحْرِج: دُحَيْرِج، وفي مُحْرَنْجِم: حُرَيْجِم، وفي جُمْهور: جُمَيْهِر، ولا فرقَ في بنات الأربعة بين تصغير الترخيم وغيره، إِلَّا أَنَّ ياء العِوَض لا تدخل تصغيرَ الترخيم وتدخل غيرَه، فتقول: دُحَيْرِيج وحُرَيْجِيْم وجُمَيْهِير، ولا تقولُه إِذا كان مرخَّماً.

وقال الفراءُ في هذا التصغير: إِنَّ العرب إنما تفعل ذلك في الأَسماء الأَعلام كما كان الترخيم في النداء كذلك[(١)]، فعلى هذا لو صغَّرْنا حارثاً أَوْ أَسودَ عَلَمَيْن لقلنا: حُرَيْث وسُوَيْد في الترخيم، ولو صغَّرْناهما قبل النقل والتسمية لم نَقُلْ إلا حُوَيْرِث وأُسَيِّد، ولم يفرِّق أَصحابنا بين هذين[(٢)]، وذُكِر في بعض الأَمثال: «عَرفَ حُمَيْقٌ جَمَله»[(٣)] يريد تصغير أَحْمق، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ومن الأَسماء ما لا يصغَّرُ كالضمائر وأَينَ ومتَى وحيثُ وعند ومع وغير وحسب[(٤)] ومَنْ وما وأَمْسِ وغَد وأَوَّل من أَمسِ والبارحة وأَيامِ الأُسبوع والاسمِ الذي بمنزلة الفعل، لا تقول: هو ضُوَيْرِبٌ زيداً).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ من الأسماء ما لا يجوز تصغيره كما لا يجوز وصفُه، فمن ذلك المضمراتُ نحوُ: أَنا [٥/ ١٣٨] وأَنت وهو وسائر المضمَرات[(٥)]، فلا تقول في أَنا: أُنَيّ،

---

(١) وهو قول ثعلب أيضاً، ونسب إلى الكوفيين، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٤٧٦، و شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٣، والارتشاف: ٤٠٠، والمساعد: ٣/ ٥٢٩-٢٣٠، والأشموني: ٤/ ١٧٠.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٤٧٦، والمقتضب: ٢/ ٢٩٣.

(٣) في المستقصى: ٢/ ١٦٠ «عرف حميقاً جمله» وانظر مجمع الأمثال: ٢/ ١٢.

(٤) في المفصل: ٢٠٦ «وحسبك».

(٥) سقط من ط، ر: «وسائر المضمرات».

وفي نحن: نُحَيْن وذلك لأُمور:

أَحدُها: أَنَّ المضمرات تجري مَجْرى الحروف في عدم قيامها بأَنفُسها وافتقارها إِلى غيرها، ولا تحقَّرُ الحروف.

الثاني: أَنَّ أَكثر الضمائر على حرف أَو حرفَيْن، وذلك ممَّا لا يحقَّرُ لنقْصه عن أَبنية التحقير.

الثالث: أَنَّ المضمَرات ليست أَسماءً لشيءٍ ثابت تخصُّه ولا تقعُ على غيره، والشيءُ إِنما يكون حقيراً صغيراً بالإِضافة إِلى ما لَهُ ذلك الاسمُ وهو أَكبر منه.

فإِن قيل: فقد حقَّروا المبهَمات وهي مبنيَّات تجري مَجْرى الحروف، وفيها ما هو على حرفَيْن.

قيل: المبهَم يشبِهُ الظاهرَ من حيث إِنه يوصَفُ ويوصَفُ به ويُبْتَدَأ به الكلامُ، كقولك: هذا زيدٌ، وليس فيه شيءٌ يتَّصل بالفعل، ولا يجوز فصْلُه كالكاف في «ضربتُكَ» والتاءِ في «قمتُ»، فالمبهَمُ كالظاهر لقيامه بنفسه(١) ولِمَا ذكرناه.

ولا يحقَّرُ «أَينَ ولا متَى» لبُعدهما من التمكُّن وتنزُّلِهما منزلةَ الحروف من جهة تضمُّنْهما معنى الاستفهام، [١٨٠/ ب] ولا تصغَّرُ «حيث» لعدم تمكُّنها وافتقارِها إِلى موضِّح، ومثلُها في الأَزمنة إِذ وإِذا.

فإِنْ قيل: فإِنَّ الذي والتي يفتقران إِلى مُوَضِّحٍ افتقارَ «حيث» ومع ذلك فإِنَّهما يُصغَّران، نحوُ اللَّذيَّا واللَّتيَّا.

قيل: الذي والتي أَقربُ إِلى التمكُّن، ألا ترى أَنَّهما يكونان فاعلَيْن ومفعولَيْن ويُبتدأُ بهما ويوصَفان ويُوصفُ بهما، فافترق الحالُ بينهما.

ومن ذلك «عند» فإِنَّها لا تصغَّر لعدم تمكُّنها ولأَنَّ الغرض من تصغير الظرف التقريبُ كتُحَيْت وفُوَيْق، و«عند» في غاية القرب، فلَمَّا دلَّ لفظها على ما تدلُّ عليه

---

(١) من قوله: «أحدها» إلى قوله: «بنفسه» قاله الأعلم في النكت: ٩٤٤-٩٤٥، وانظر شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٩-٢٩٠.

الظروفُ مصغَّرةً لم يُحْتَجْ إلى التصغير فيها.

وأَمَّا «مع» فلا تصغَّرُ أَيضاً لبُعدها من التمكُّن بكونها[1] على حرفَيْن، وقد اعتقَدَ فيها الحرفية مَنْ أَسْكنَها في قوله[2]:

فَــرِيشِي مِنْكُــمُ وهَــوَاي مَعْكُــمْ

ومن ذلك «غير وسِوى» لا يصغَّران بخلاف «مثل»، فإنك تصغِّره، فتقول: هذا مُثَيْل هذا، ولا تقول: غُيَيْره، وذلك من قِبَل أَنَّ المماثَلَة قد تختلف بأَنْ تَقِلَّ وتكثُرَ، أَلا ترى أَنَّك تقول: هذا أَكثرُ مماثَلَةً، وهذا أَقلُّ مماثَلَةً من هذا، وليست المغايَرَةُ كذلك لأَنَّ غيراً اسمٌ لكلِّ مَنْ لم يكن المضافَ إليه، وليس في كونه غيرَه معنىً يكون أَنْقصَ من معنىً فيُصغَّرَ الناقصُ كما كان في المماثَلة كذلك.

وأَما «سوى» فالعِلَّة فيه[3] واحدةٌ، ومن ذلك «حَسْبُ» لا يصغَّرُ لأَنه في معنى الفعل، فإذا قلتَ: حَسْبُك درهمان [٥/ ١٣٩] فمعناه لِيَكْفِك درهمان، فكما لا يصغَّرُ الفعلُ كذلك لا يصغَّرُ ما هو في معناه.

وأَما «ما ومَنْ» فلا يصغَّران لأَنهما غيرُ متمكِّنَيْن وعلى حرفَيْن، وهما بمنزلة الحرف في الاستفهام والجزاء والخبر.

وأَما «أَمْسِ وغَد» فلا يحقَّران لأَنهما لـمَّا كانا يتعلَّقان باليوم الذي أَنت فيه صارا بمنزلة المضمَرات لاحتياجهما إلى حضور اليوم، كما أَنَّ الضميرَ يحتاج إلى ظاهرٍ

---

(١) في ط، ر: «وكونها».

(٢) عجز البيت:

وإن كانــت زيــارتكم لِمَامــا»

نسب في الكتاب: ٣/ ٢٨٧ إلى الراعي، وهو في شعره: ٢٤٣، ونسبه العيني في المقاصد: ٣/ ٤٣٢ إلى جرير، وهو في ديوانه: ٢٢٥، وورد بلا نسبة في النكت: ٨٦٢، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٧٤-٣٧٥، ٢/ ٥٨٣-٥٨٤، والجنى الداني: ٣٠٦.

(٣) سقط من ط، ر: «فيه».

يتقدَّمه[١]، وكذلك «أَوَّلُ من أَمْسِ» حكْمُه حكْمُ أَمس، ومثلُه البارِحة.

وأَما أَيامُ الأُسبوع نحوُ الثلاثاء والأَربعاء لا[٢] يحقَّر شيءٌ منها، وكذلك أَسماءُ الشهور، نحوُ المحرَّم وصَفَر لأَنها أَعلامٌ على هذه الأَيام، فلم تتمكَّن تمكُّنَ زيد وعمرو ونحوِهما من الأَعلام، لأَن العَلَمَ إِنَّما وُضِعَ على شيءٍ لا شريكَ له، وهذه الأَسماءُ وُضِعت على الشهور والأُسبوع لِيُعلمَ أَنَّه الشهر الأَولُ من السَّنة واليومُ الأَولُ والثاني من الأُسبوع، وذلك لا يختلف فيصغَّرَ بعضُها عن بعض، وذهب الكوفيون وأَبو عثمان المازني وأَبو عمر الجرمي إِلى جواز تصغير ذلك[٣].

وأَما ضارِب إِذا كان للحال والاستقبال وهو في نيَّة التنوين فإِنه لا يحقَّر أَيضاً؛ لأَنا إِذا نونَّاه ونصبْنا ما بعده فهو في مذهب الفعل، وليس التصغيرُ ممَّا يلحَقُ الأَفعال إِلَّا في التعجُّب، فلذلك لا يجوز «هذا ضُوَيرِبٌ زيداً غداً»، فأَمَّا إِذا كان لِـمَا مضَى نحوُ «هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسِ» فليس في مذهب الفعل، ومَجْراه مَجْرى «غلام زيد»، فكما تقول: هذا غُلَيِّم زيدٍ فكذلك يجوز «هذا ضُوَيْرِب زيدٍ أَمس».

قال صاحب الكتاب: (والأَسماءُ المبهَمة خُولِفَ بتحقيرها تحقيرُ ما سواها بأَنْ تُركت أَوائِلُها غيرَ مضمومةٍ وأُلحقت بأَواخرها أَلفاتٌ، فقالوا في ذا: ذَيَّا وفي تا: تَيَّا، وفي أُولا وأُولاء: أُلَيَّا وأُلَيَّاء وفي الذي والتي: اللَّذيَّا واللَّتيَّا، وفي الذين واللاتي: اللَّذيُّون واللَّتيَّات).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ القياس في الأَسماء المبهَمَة أَنْ لا تصغَّرَ من حيث كانت مبنيَّة على حرفَيْن كمَنْ وما، إِلَّا أَنها لـمَّا كان لها شبَهٌ بالظاهر من حيث كانت تُثنَّى وتُجمعُ

---

(١) من قوله: «وأما أمس» إلى قوله: «يتقدمه» قاله الأعلم في النكت: ٩٤٥ بخلاف يسير.

(٢) الصواب: «فلا».

(٣) انظر مذهب هؤلاء في النكت: ٩٤٦، والمخصص: ١٤/ ١١١، والارتشاف: ٣٥٢، والمساعد: ٣/ ٤٩٤، ومنع سيبويه تحقير أسماء الأيام والشهور، انظر الكتاب: ٣/ ٣٨٠، والنكت: ٩٤٥.

وتُوصَفُ ويُوصَفُ بها، والتصغيرُ وصفٌ في المعنى، فدخلها التصغير كما دخلها الوصفُ، ولمّا كانت مخالِفةً للأسماء المتمكِّنةِ خالَفوا بين تصغيرها وتصغير المتمكِّنة بأَنْ غيَّروها على غير منهاج تغيير تصغير الأَسماءِ المتمكِّنة، وصار ذلك دِلالةً على حقارة المشار إليه كما كان تغييرُ الأَسماءِ المتمكِّنة بضمٍّ أَوائِلها وبنائِها على فُعَيْل وفُعَيْعِل دِلالةً على صِغَر المسمَّى.

فإذا أَردتَ تصغير المبهَم تركتَ أَولَه على حاله وزدْتَ فيه ياءَ التصغير على حدِّ زيادتها في المتمكِّنة لأَنها علامةٌ، فلا يَعْرَى المصغَّر منها إذ لو عَرِيَ منها فلا يكونُ على تصغيره دليلٌ، وأَلحقْتَ في آخره أَلفاً كالعوض من ضمِّ أَوله، تدلُّ على ما كانت تدلُّ عليه الضمةُ، فتقول في ذا: ذَيَّا، وفي تا: تَيَّا[1].

فإن قيل[2]: فما بالُ ياء التصغير زِيدت هنا ثانيةً وسبيلُها أَنْ تُزادَ ثالثةً؟ قيل: إنما أُلحقت ثالثةً، ولكنَّك حذفتَ ياءً لاجتماع الياءات، وذلك أَنَّ الأَصل ذا وتا على حرفَين كما ترى، فلمَّا صغَّروهما احتاجوا إلى حرف ثالث فأَتَوا بياءٍ أُخرى لتمام بناء التصغير، ثم أَدخَلوا ياء التصغير ثالثةً، فانقلبت الأَلفُ ياءً لتحرُّكها بوقوع ياء التصغير بعدها، وزادوا الأَلف آخِراً عوضاً من ضمَّة الفاء، فصار ذَيَّيا، فاجتمع ثلاث ياءات، وذلك مستثْقَلٌ، فحذفوا إِحدى الياءات، فلم يكن سبيلٌ إلى حذف ياء التصغير لأَنها علامةٌ ولا إلى حذف الياء التي بعد ياء التصغير لأَنه بعدها أَلفٌ، ولا يكون ما قبل الأَلف إلَّا مفتوحاً، فلو حذفوها حرَّكوا ياء التصغير، وهي لا تكون متحركةً، فحذفوا الياء الأُولى فبقي ذَيَّا وتَيَّا، وحصلت ياء التصغير ثانيةً.

وأَما تَيَّا فهو تحقير تا، ومَن قال: ذي وذِه قال في تحقيره: تَيَّا، وهو على لغة مَنْ [٥/ ١٤٠] قال: هذه وهذي وتا وتي أيضاً، يرجع كلُّه في التصغير إلى لغة مَنْ يقول: تا لئَلَّا يلتبِسَ المؤنثُ بالمذكَّر وإذا قلت: هذيَّا وهاتيَّا [١٨١/ أ] فإنما هو ذَيَّا وتَيَّا دخلتْ

(١) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ٤٨٧، والنكت: ٩٥، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٤.
(٢) انظر أسرار العربية: ٣٦٨، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٤.

عليهما هاءُ التنبيه، وكذلك إذا قلت: ذَيَّاك وتيَّاك، فتُلحِقُه علامة الخطاب كما تُلحقُ المكبَّر في قولك: ذاك وتاك.

فأَما أُولا مقصوراً وممدوداً وهو جمعُ ذا وتا فإنه يقع على المذكر والمؤنث، فإذا صغَّرتَ «أُولا» مقصوراً فلا إشكال فيه، لأَنك تُلحِقُ ياءَ التصغير ثالثةً وتقلب ألفَه ياءً لوقوعها موقعَ مكسور بعد ياء التصغير، ثم تزيدُ الأَلف أَخيراً عوضاً من ضمة التصغير، فصار اللفظ «أُوليَّا».

فإن قلتَ: إذا كنتَ إنما تُلحقُ الأَلفَ آخراً عوضاً من ضمة أَوائل الأَسماء المصغَّرة ونحن إذا صغَّرنا «أُولا» فنضمُّ أَولها ونقول: أُوليَّا فتكون الضمةُ موجودةً، وإذا كانت الضمة موجودة فما وجْهُ التعويض عن شيءٍ موجود في اللفظ؟ فالجوابُ أَنَّ ضمة أَول أُوليَّا ليست مجُتَلَبَةً للتحقير بمنزلة ضمَّة أَول كُلَيْب وجُمَيْل، وإنما هي الضمةُ التي كانت موجودةً في حال التكبير في قولك: أُولا، والذي يدلُّ على ذلك تَرْكُهم ما هو مثلُه من أَسماء الإِشارة واستحقاقُ البناء بحاله غيرَ مضموم، وذلك قولك: ذَيَّا وتَيَّا، أَلا ترى أَنَّ الذال والتاء مفتوحتان كما كانتا قبل التحقير في ذا وتا؟ فكذلك ضمةُ همزة أُوليَّا هي الضمة في أُولى، فلمّا كانت الضمة في أُليَّا هي الضمةَ التي كانت موجودة في أُولى وليست مجتَلَبةً للتحقير بقيت بحالها وعُوِّضَ الأَلفُ في آخره عن ضمَّة التحقير.

وأَمَّا أُولاءِ ممدودةً ففيه نظَر، والقولُ فيه أَنَّ أُولاءِ وزنُه فُعَال كغُراب، وقياسُ تصغيره لو صُغِّر على حدِّ تصغير الأَسماء المتمكِّنة أَن تقول: هذا أُولَيٌّ كما تقول: عُطَيّ، إِلَّا أَنَّهم لـمَّا لم يغيِّروا أَولَه عن حاله أَرادوا أَنْ يزيدوا في آخره الأَلف كالعوض من ضمة التحقير في أَوله، فلم تَسُغْ زيادتُها بعد الهمزة لِئَلَّا يتحوَّلَ الممدود عن لفظه وقد بنَوْه على المدِّ، فزادوا أَلف العوض قبل الهمزة فصار أُليَّا، على لفظ أُليَّاع، هذا رأْي سيبويه، وهو مذهب المبرد.

وأَمَّا أَبو إِسحق فإنه كان يقدِّر الهمزة في أُلاء أَلفاً في الأَصل[1]، فإذا صُغِّر دخلت ياءُ

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٤٨٨، وانظر أيضاً مذهب المبرد مبسوطاً في المخصص: ١٤/ ١٠٤-١٠٥،=

التصغير ثالثةً بعد اللام، فتنقلبُ الألفُ الأُولى ياءً لوقوع ياء التصغير قبلها على حدِّ قَلْبها في غُلام وعَناق، فتقول: غُلَيِّم وعُنَيِّق، ثم أَدخلوا الأَلفَ المزيدةَ للتصغير آخِراً، فاجتمع ألفان في التقدير، فقُلبت الثانيةُ همزةً لاجتماع الألفَيْن على حدِّ قَلْبها في حمراء وصحراء، وهذا أَقربُ إلى القياس لاعتقاد زيادة أَلف التصغير آخِراً على منهاج سائر المبهمات، إلَّا أنَّه يضعُفُ من جهة تقدير الهمزة بالألف، فاعرفْه.

وأَمَّا الذي والتي فيُحقَّران على منهاج تحقير أَسماء الإشارة لأَنَّ مَجْراهما في الإبْهام واحد بوقوعهما على كلِّ شيءٍ من حيوان وجَماد كما كانت أَسماء الإشارة كذلك، فتترُكُ أَولَها على حاله من الفتح وتَزيدُ ياء التصغير ثالثةً وتدغِمُها في الياء التي هي لام الكلمة وتَزيدُ الأَلف المزيدةَ للتصغير آخِراً، فتقول: اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا، قال الشاعر أَنشده أَبو العباس(١):

بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والتي
إذا عَلَتْها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ [٥/ ١٤١]

وقد حُكي اللُّذَيَّا واللُّتَيَّا بضمِّ الأَول منهما(٢)، والأَولُ أَقْيسُ، لأَن هؤلاء يجمعون بين العِوض والمعَوَّض، فإذا ثنَّيْتَ أَو جمعتَ شيئاً من هذه الأَسماء لم تُلْحِقْه أَلفاً في آخره من أَجل الزيادة التي لحِقتْه، وذلك قولُك في التثنية: «جاءني اللَّذَيَّان قاما» وفي الجرِّ والنصب: «مررت باللَّذَيَّيْنِ قاما ورأيتُ اللَّذَيَّيْنِ قاما»، وتقول في الجمع: «جاءني اللَّذَيِّينَ ورأيت اللَّذَيِّينَ ومررت باللَّذَيِّينَ»، ومَنْ قال اللَّذُونَ في الرفع قال: «جاءني اللَّذَيُّون» فيضمُّ الياء المشدَّدَةَ قبل الواو ويكسِرُها في الجرِّ والنصب كما يفعلُ في

=ومذهبه ومذهب الزجاج في شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٧، والارتشاف: ٣٩٢.

(١) أنشد أبو العباس المبرد البيتين في المقتضب: ٢/ ٢٨٩ غير منسوبين، والأول منهما منسوب إلى العجاج في الكتاب: ٢/ ٣٤٧، ٣/ ٤٨٨، وهما في ديوانه: ١/ ٤٢٠، والنكت: ٦٤٧، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٤.

(٢) ذكر ذلك عن الأخفش في الارتشاف: ٣٩٣، و المساعد: ٤/ ٥٢٩، وانظر شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٨.

الصحيح، وكان أَبو الحسن يذهب إِلى أَن الأَلف المزيدة للتصغير مقدَّرةٌ، وإِنما حُذفت لالتقاء الساكنَين، وبقي ما قبلها مفتوحاً ليدلَّ على الأَلف المحذوفة على حدّ المصطَفَيْنَ والأَعْلَيْنَ، فيقول: «جاءني اللذَيَّوْنَ» بفتح الياء، و«رأيتُ اللَّذَيَّيْنَ ومررتُ باللَّذَيَّيْنَ» فيكونُ لفظ الجمع فيه كلفظ التثنية، غيرَ أَنَّ نون التثنية مكسورةٌ، ونونُ الجمع مفتوحةٌ[١]، وتقول في المؤنث: اللَّتَيَّا، وفي التثنية: اللَّتَيَّان؛ في الرفع، وفي النصب والجر: اللَّتَيَّيْنِ، وفي الجمع: اللَّتَيَّات؛ على المذهبين جميعاً.

وأَمَّا اللَّاتي فلا يحقَّرُ على لفظه لأَنه جمعُ كثْرة، فردُّوه إِلى الواحد وصغَّروه ثم جمعوه بالأَلف والتاء لأَنه مؤنث كما يُفعلُ بالجمع من غير المبهَم، نحوُ قولهم في جِفَان وقِصَاع: جُفَيْنات وقُصَيْعات، قال سيبويه: استغنَوْا بجمع الواحد المحقَّر السالم إِذا قلت: اللَّتَيَّات كما استغنَوْا عن تحقير القَصْر[٢]، وهو العشيُّ والمساءُ بقولهم: أَتانا مُسَيَّاناً وعُشَيَّاناً[٣]، وكذلك اللَّاتي تقول فيها: اللَّتَيَّات، وكان الأَخفش يُحقِّرُ اللَّاتي على لفظه فيقولُ: اللَّوَيَّا[٤]، كأَنه يحذف التاء من آخره لِئَلَّا يصيرَ الاسمُ المصغَّرُ بزيادة الأَلف التي للتصغير على خمسة أَحرف فيخرجَ عن بناء التصغير، ويحتَجُّ بأَنه ليس بجمع التي على لفظها [١٨١/ ب] وإِنما هو اسمٌ للجمع كقولك: نفر وقوم، وهو القياس[٥]، وكان المازنيُّ[٦] يقول: إِذا آل الأمر إِلى حذف حرف من أَجل الأَلف الداخلة فتحذِفُ الأَلفَ التي هي بعد اللام، وهو أَوْلَى، قال: لأَنه زائد إِذ كان في تقدير فاعِل.

---

(١) انظر مذهب الأخفش في المقتضب: ٢/ ٢٩٠، والنكت: ٩٥٠، وما قاله السيرافي في حاشية الكتاب: ٣/ ٤٨٨-٤٨٩، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٨، والارتشاف: ٣٩٣.

(٢) تصرف ابن يعيش بكلام سيبويه، انظر الكتاب: ٣/ ٤٨٩.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٤٨٩، والارتشاف: ٣٩٠.

(٤) مذهب الأخفش في المقتضب: ٢/ ٢٩٠، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٨، والارتشاف: ٣٩٤.

(٥) كذا وجه المبرد قول الأخفش، انظر المقتضب: ٢/ ٢٩٠.

(٦) قول المازني في شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٨، والارتشاف: ٣٩٤.

ومن أصناف الاسم المنسوبُ

(فَصْل) قال صاحبُ الكتاب: (هو الاسم الملحَقُ بآخِره ياءٌ مشدَّدةٌ مكسورٌ ما قبلها علامةً للنِّسبة إليه كما أُلحقَت التاءُ علامةً للتأنيث، وذلك نحوُ قولك: هاشِمِيٌّ وبصريٌّ).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ النِّسبةَ التي يقصُدُها النحويون ويسمِّيها سيبويه الإِضافة[1] هو ما يُنْسَبُ إِلى قبيلةٍ أَو بلدةٍ أَو صَنْعةٍ أَو غيرِ ذلك، يقال: نسبْتُه إِلى بني فلان إِذا عَزَوْته إِليهم، فهي إِضافةٌ من جهة المعنى، وإِن كانت مخالِفةً لها من جهة اللفظ، وذلك أَنَّك في الإِضافة تذكرُ الاسمَيْن وتضيفُ أَحدَهما إِلى الآخر، نحوُ «غلامُ زيدٍ» و«صاحبُ عمرٍو»، وفي النَّسَب إِنما تذكرُ المنسوب إِليه وحدَه، ثم تزيدُ عليه زيادةً تدلُّ على النَّسَبِ وتكتفي بتقدُّم الموصوف عن ذِكْر المنسوب، وذلك أَنْ يُزادَ في آخر المنسوب إِليه ياءٌ مشدَّدةٌ، ويُكسَرَ ما قبل الياء فيما قلَّت حروفُه أَو كثُرت، وذلك نحوُ قولك في النَّسب إِلى هاشم: هاشِمِيٌّ، وإِلى قَيْس: قَيْسِيٌّ، وإِلى بغداد: بغداديٌّ، وإِلى واسِط: واسِطِيٌّ، وإِلى مَنْ يبيعُ الدقيقَ: دَقيقيٌّ، وإِلى مَنْ يبيع الثيابَ المُلْحَمة: مُلْحَمِيٌّ[2].

والغرضُ بالنَّسَب أَنْ تجعلَ المنسوبَ من آل المنسوب إِليه أَو من أَهل تلك المدينة أَو الصنعة، وفائدتُها[3] فائدةُ الصفة.

فإِنْ قيل[4]: ولِـمَ كانت الياءُ هي المزيدةَ دون غيرها؟ فالجوابُ أَنَّ القياس كان يقتضي أَنْ تكون أَحَد حروف المدِّ [٥/ ١٤٢] واللِّيْن لِـمَا تقدَّمَ من خفَّتها ولأَنها مألوفٌ زيادتُها، إِلَّا أَنَّهم لم يزيدوا الأَلف لئلَّا يصيرَ الاسمُ مقصوراً فيَمتنعَ من الإعراب، وكانت الياءُ أَخفَّ من الواو فزِيدت، فهذه الياءُ اللاحقةُ شبيهةٌ بالتاء اللاحقةِ بالمؤنَّث[5]، وذلك من قِبَل أَنَّ

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٥.

(٢) «المُلحَمة: جنس من الثياب» الصحاح (لحم).

(٣) أعاد الضمير على النسبة.

(٤) هذا الاعتراض والجواب عليه في أسرار العربية: ٣٦٩.

(٥) انظر أوجه المشابهة بين ياء النسبة والتاء اللاحقة للتأنيث في المذكر والمؤنث للمبرد: ٨٢،=

الياء علامةٌ لمعنى النَّسب كما أَنَّ التاءَ علامةٌ لمعنى التأنيث، وكلُّ واحدة[1] منهما يَمتزِجُ بما يدخلُ عليه حتى يصيرَ كجزء منه، وينتقلُ الإعرابُ إليه، فتقول: هذا رجلٌ بَصْريٌّ ورأيتُ رجلاً بَصْرياً ومررتُ برجل بَصْريٍّ كما تقول: هذه امرأةٌ قائمةٌ ورأيتُ امرأةً قائمةً ومررتُ بامرأة قائمةٍ، فكلُّ واحدة من الزيادتَيْنِ أَعني الياءَ في النَّسب والتاءَ في المؤنث حرفُ إِعراب لِـمَا دخل فيه.

وإِنما صارا بمنزلة الجزء ممَّا دخلا فيه من قِبَل أَنَّ العلامة أَحدثتْ في كُلِّ واحد من المنسوب والمؤَنث معنىً لم يكن، فصار الاسمُ بالعلامة مركَّباً، والعلامةُ فيه من مقوِّماته فتنزَّلت العلامةُ في كلِّ واحدٍ منهما منزلةَ أَداة التعريف في الرجل والغلام، فكما أَنَّ الألفَ واللامَ جزءٌ ممَّا دخلَتا فيه فكذلك ياءُ النَّسب وتاءُ التأْنيث، والذي يدلُّ على أَنَّ الأَلف واللامَ جُزء ممَّا دخلَتا فيه أَنَّ العاملَ يتخطَّاهما إِلى ما بعدَهما من الاسم المعرَّف فيعملُ فيه.

وإِنَّما كانت ياءُ النَّسب مشدَّدةً لأَمرَيْن[2]:

أَحدُهما: أَنْ لا تَلْتَبِسَ بياء المتكلِّم.

الثاني: أَنَّها لو لحِقتْ خفيفةً وما قبلها مكسورٌ لثَقُلَ عليها الضمةُ والكسرةُ كما ثَقُلتا على القاضي والداعي، وكانت معرَّضةً للحذف إِذا دخل عليها التنوينُ فحصَّنوها بالتضعيف، ووقع الإعرابُ على الثانية فلم تَثْقُلْ عليها ضمةٌ ولا كسرةٌ لسكون الياء الأُولى.

وإِنَّما كان ما قبلَها مكسوراً لأَمرَيْن:

أَحدُهما: أَنَّها مدَّةٌ ساكنةٌ، وإِنما ضُوعِفَت خوفَ اللَّبْس، وحرفُ المدِّ لا تكون حركةُ ما قبلَه إِلَّا من جنسه.

=والمقتضب: ٣/ ١٧٣، والعلل في النحو: ٣٥١، وأسرار العربية: ٣٧٠

(١) في ط، ر: «واحد».

(٢) انظر تعليل ذلك في أسرار العربية: ٣٦٩.

الأمرُ الثاني: أَنَّه لـمَّا وجَبَ تحريكُ ما قبلَها لسكونها لم يُفتحْ لئلَّا يَلْتَبِس بالمثنَّى، فكانت الكسرةُ أَخفَّ من الضمة فعَدَلوا إِليها.

فإِنْ قيل: فهل هذه الياءُ حرفٌ أَو اسمٌ؟ فالجوابُ أَنَّها حرفٌ كتاء التأنيث لا موضعَ لها من الإِعراب.

وذهب الكوفيون إِلى أَنَّها اسمٌ في موضع مجرورٍ بإِضافة الأَول إِليه[1]، واحتجُّوا بما يُحْكَى عن العرب «رأيتُ التَّيْميَّ تَيْمِ عَدِيٍّ» بجرِّ تَيْمِ الثاني جعلوه بدلاً من الياء في التَّيْميِّ، وإِذا كان بدلاً منه كان اسماً لأَنَّ حكمَ البدل حكمُ المبدَلِ منه.

وهو فاسدٌ من قِبَل أَنَّ الياء حرفُ معنىً دالٌّ على معنى النَّسَب كما أَنَّ تاءَ التأنيث حرفٌ دالٌّ على معنى التأنيث، وليستْ كنايةً عن مسمًّى، فيكونَ لها موضعٌ من الإعراب مع أَنَّ الاسم الذي له موضعٌ من الإعراب هو الذي يَتَعذَّرُ ظهورُ الإعراب في لفظه، فيُحْكَمُ على محلِّه.

وأَما ما حكَوْه من قولهم: «رأيتُ التَّيْميَّ تَيْمِ عديٍّ»[2] فإِن صحَّت الرواية فهو محمولٌ على حذْفِ المضافِ، كأَنه لـمَّا ذكَرَ التيميَّ دلَّ ذِكْرُه إِياه على صاحبٍ فأَضمَره للدِّلالة عليه، فكأَنه قال: صاحبَ تَيْمِ عديٍّ أَوْ ذا تَيْم عديٍّ، ثم حذَفَ المضاف وأَبقى المضافَ إِليه على حاله من الإعراب، وجعَلَه وإِنْ لم يذكره بمنزلة الثابت الملفوظ به، ونظيرُه قوله[3]:

أَكُلَّ امرِئٍ تَحْسبينَ امرأً ... ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا [٥/ ١٤٣]

فإِنه خَفَضَ ناراً على تقدير «وكلَّ نارٍ» ومثلُه قولُهم: «ما كُلُّ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ

---

(١) مذهب الكوفيين في التكملة: ٥٠، و الارتشاف: ١٨٤٠.

(٢) ذكر أبو حيان ثلاثة أوجه في توجيه هذا القول في الارتشاف: ١٨٤٠.

(٣) سلف البيت: ٣/ ١٤٤، ومن قوله: «فكأ نه قال: صاحب تيم..» إلى البيت قاله الفارسي في التكملة: ٥٠ بخلاف يسير.

شحمة»[١]، وقد تقدَّم نحوُ ذلك.

قال صاحب الكتاب: (وكما انقسم التأنيث إلى حقيقيٍّ وغيرِ حقيقيٍّ فكذلك النَّسبُ، الحقيقيُّ ما كان مؤَثراً في المعنى، وغيرُ الحقيقيِّ ما تعلَّق باللفظ فحسْبُ، نحوُ: كرسيٍّ وبُرْدِيٍّ وكما جاءت التاء فارقةً بين الجنس وواحده فكذلك الياءُ، نحوُ: روميّ ورُوم ومَجُوسي ومجوس).

قال الشَّارح: قد أَيَّد صاحب الكتاب بما ذكره قوَّةَ المشابَهَةِ بين النَّسب والتأنيث، وذلك أَنَّ التأْنيث كما يكونُ [١٨٢/ أ] حقيقياً وغيرَ حقيقيٍّ، فالحقيقيُّ ما كان مسمَّاه مؤنثاً، فدخلت العلامةُ في اسمه للإيذان بذلك، وغيرُ الحقيقيِّ ما تعلَّق التأنيثُ باللفظ دون مدلوله، نحوُ قَرْية وغُرْفة.

فكذلك النسبُ قد يكون حقيقياً وغيرَ حقيقيٍّ، فالحقيقيُّ ما كان مؤَثِّراً، أَي دالّاً على نسبة إلى جهة من الجهات المذكورة، كالأَب والبلدة والصناعة، نحوُ: هاشميٍّ وبَصْرِيٍّ ومُلْحَمِيٍّ، وغيرُ الحقيقيِّ ما لا يدلُّ على نسبة إلى شيءٍ ممَّا ذُكِر، بل يكون اللفظُ كلفظ المنسوب بأَنْ يكون في آخره زيادةُ النَّسب، كقولنا: كُرْسيٍّ وبُرْديّ[٢] وقُمْريّ[٣] وبُخْتيّ[٤]، ألا ترى أَنَّ كُرساً من كرسيّ ليس بأَبٍ ولا بلدةٍ ولا شيءٍ ممَّا يُنسبُ إليه؟ وإنما هو شيءٌ تعلَّق باللفظ، ويؤَيِّدُ ذلك عندك أَن كرسيّاً وبُرْديّاً اسمان كما ترى، ولو كانا منسوبَيْن حقيقة لخَرجا إلى حَيِّز الصفة كما خرج هاشم وقيس إلى حيِّز الصفة في قولك: رجلٌ هاشميٌّ وقَيْسِيٌّ.

قال[٥]: ويؤَيدُ عندك قوةَ الشبَه بينَهما[٦] أَنَّه كما يُفْصَلُ بتاء التأنيث بين الواحد وجنسه

---

(١) انظر ما سلف: ٣/ ٤٦.

(٢) «البُردي؛ بالضم من جيِّد التمر» اللسان (برد).

(٣) القمري: منسوب إلى طير قُمْر. اللسان (قمر).

(٤) «البختي: الجمل الطويل العنق» اللسان (بخت).

(٥) القائل هو ابن يعيش.

(٦) عاد ابن يعيش إلى الكلام على الشبه بين ياءي النسب والتأنيث.

في نحو: تمرة وتمر وشعيرة وشعير، كذلك فُصِلَ بينهما بياءَي النسبة، فقالوا في الواحد: رُوميٌّ وفي الجمع: رُوم، وقالوا: زنجيٌّ وفي الجمع: زِنْج، ومَجُوسِيٌّ ومجوس، وإنما قال[١]: بين الواحد وجنسه، ولم يقل بين الواحد وجَمْعَه لأَنَّ نحوَ تمر وشعير في الحقيقة جنسٌ دالٌّ على الكثرة وليس بتكسير، وقد تقدَّم الكلام على ذلك، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والنِّسبةُ ممَّا طَرَّق[٢] على الاسم تغييراتٍ[٣] شتَّى لانتقاله بها عن معنى إلى معنى وحالٍ إلى حالٍ، والتغييراتُ على ضربَيْن: جاريةٌ على القياس المطَّرد في كلامهم، ومعدولةٌ عن ذلك).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ النسبَ يُحدِثُ في الاسم المنسوبِ تغييراتٍ شتَّى[٤]: منها زيادةُ ياءَي النَّسب في آخره وكسرُ ما قبلها وجعلُ الياءيْنِ منتَهى الاسم وحرفَ الإعراب، فهذا أَوَّلُ تغيير تطرَّقَ إلى اللفظ بسبب النسب، وإنما تَطَرَّق التغييرُ إلى اللفظ لتغيير المعنى، ألا ترى أَنك إِذا نسبْتَ إِلى عَلَم استحال نكرةً بحيث تدخلُه أداةُ التعريف كالتثنية والجمع، وصار صفةً بمنزلة المشتقِّ بعد الجمود ، ويرفعُ فاعلاً بعده إمَّا مُظْهَراً وإِمَّا مضمَراً، تقول: مررت برجل تميميٍّ أَبوه وآخرَ هاشميٍّ أَخوه، فهذا قد جَمَعَ التغييراتِ الثلاثَ، التنكيرَ بكونه قد صار صفةً للنكرة، والصفةَ بجَرَيانِه على ما قبله جَرْيَ الصفة، ورَفْعَه الظاهرَ بعده، فهو كالحَسَنِ الوجهِ في أَحكامه.

وقولُه: «**لانتقاله من معنىً[٥] إلى معنىً**» إشارةٌ إِلى ما ذكرناه من تنكيره وخروجه إِلى الوصف، وقوله: «**من حال إِلى حالٍ**» إِشارةٌ إلى تغيير اللفظ، وجملةُ الأمر أَنَّ تغييرَ النَّسب على ضربَيْن:

---

(١) يريد الزمخشري ، وعبارته سلفت على النحو التالي: «وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحد ه فكذلك ..».
(٢) أي سهَّل. انظر الصحاح، و أساس البلاغة (طرق).
(٣) في ط، المفصل ٢٠٧: «لتغييرات».
(٤) سقط من ط، ر: «شتى».
(٥) في المفصل: ٢٠٧ «لانتقاله بها عن معنى ..».

أَحدُهما: قياسٌ مطَّرِدٌ؛ لكثرته عنهم، فيجري لذلك مجرى رفع الفاعل ونَصب المفعول.

والآخر: ما لا يَطَّرِدُ فيه القياسُ، بل يُسمعُ ما قالوه ولا يُتجاوَزُ، وستَقِفُ على ذلك مفصَّلاً مشروحاً إنْ شاء الله.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (فمن الجارية على قياس كلامهم حذفُهم التاء ونونَي التثنية والجمعِ، [٥/ ١٤٤] كقولهم: بَصْرِيٌّ وهِنديٌّ وزَيْدِيٌّ في البَصْرة وهِنْدانِ وزَيْدون اسمَيْن، ومن ذلك قِنَّسْرِيٌّ ونَصِيبِيٌّ وَيَبْرِيٌّ فيمَنْ جعَل الإعرابَ قبل النون، ومَنْ جعَلَهُ مُتعقَّبَ الإعراب قال: قِنَّسْرينيٌّ، وقد جاء مثلُ ذلك في التثنية، قالوا: خَليلانيٌّ، وجاءَني خليلان اسمَ رجلٍ، وعلى هذا قوله:

ألا يا دِيارَ الحيِّ بالسَّبُعانِ)

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ حذفَ تاء التأنيث قد كَثُر عنهم واطَّردَ حتى صار قياساً يُسْمَعُ ما قالوه ،ويُحْمَلُ عليه نظائره، فإذا نسبْتَ إلى اسم في آخره تاءُ التأنيث حذفتَها، لا يجوز غيرُ ذلك، فتقولُ في النسب إلى البَصْرة: بَصْرِيٌّ وإلى مكّةَ: مَكِّي وإلى الكوفة: كُوفِيٌّ وإلى فاطمة: فاطِمِيٌّ.

وإنما أَسقطتَ التاءَ من النسب لأَنَّا لو بقَّيْناها في الاسم على ما كانت عليه قبل النسب لوجب أَن نقول: بَصْرتِيٌّ وكوفتيٌّ ومكَّتيٌّ في الرجل يُنسب إلى البصرة والكوفة ومكّةَ، ولزِمَنا أَنْ نقولَ إذا نسبْنا امرأةً إلى ما فيه تاءُ التأنيث: بصرتيَّة وكوفِتيَّة ومكَّتيَّة وفاطمتيَّةٌ، فكان يُجْمعُ في الاسم الواحد تاءان للتأنيث، وذلك لا يجوز، وأيضاً فإنَّ ياءَي النسب لـمَّا كانا مشابهتَيْن[1] لتاء التأنيث من الجهات المتقدِّمة لم يُجْمَعُ بينهما كما لم يُجْمَعْ بين علامتي نسبة[2].

وأَمَّا نونا التثنية والجمع فلا تثْبتان أيضاً مع ياءي النسبة، وذلك إذا سمَّيْنا رجلاً

---

(١) في ط، ر: «كانت مشابهة»، والأصح «كانتا».

(٢) انظر تعليل ذلك في حاشية الكتاب: ٣/ ٣٣٥، وأسرار العربية: ٣٦٩-٣٧١.

بمثنًّى أَوْ مجموعٍ جمعَ السلامة قلنا: فيه مذهبان:

أَحدُهما: وهو الأَجْودُ أَنْ تحكيَ الإعرابَ قبل التسمية(١)، فتقولَ: هذا زيدانِ ورأيتُ زيدَيْنِ قائماً، ومررتُ بزيدَيْن جالساً، فتُعرِبَه بالحروف كما كان إعرابه قبل التسمية بها، فعلى هذا إذا نسبْتَ إِلى شيءٍ من ذلك حذفتَ علامتَيْ التثنية والجمع، فتقولُ: هذا زَيْدِيٌّ ورأيتُ زيديًّاً ومررتُ بزيدِيٍّ وهذا مسلميٌّ ورأيتُ مسلِميًّاً ومررت بمسلميٍّ، وذلك أَنك لو أَبقَيْتَهما وقلتَ: مسلمونِيٌّ ومسلمانِيٌّ لجمعتَ في الاسم الواحد بين إعرابَيْن، أَحدُهما بالحروف والآخرُ بالحركات الكائنة على علامة النسب، وذلك لا يجوز مع أَنه كان يجوز أَنْ تُثنيَه وتجمعَه بالواو والنون فتقولَ: مسلمانيَّان ومسلمونيُّون، فيجتمعَ أَيضاً في الاسم الواحد إعرابان بالحروف، وكلاهما فاسدٌ.

والثاني: أَنْ لا تحكيَ الإعرابَ بعد التسمية، وتُجريَ الإعراب في التثنية على النون وتجعلَ قبل النون أَلفاً لازمةً وتجعلَه من قبيل عثمانَ ومروانَ، فتقولَ: هذا مسلمانُ ورأيتُ مسلمانَ ومررت بمسلمانَ، وتقول في الجمع: هذا مسلمينٌ ورأيت مسلميناً ومررت بمسلمينٍ، وقد تقدَّم ذلك.

فعلى هذا تكون النسبةُ إِليه بإثبات علامة التثنية والجمع من غير حَذْف شيءٍ منهما، فتقول: هذا زيدانيٌّ ورأيتُ زيدانيَّاً ومررت بزيدانيٍّ، وتصرِفُه [١٨٢/ ب] عند اتصال ياءَي النسبة به كما تَصرِفُ نحوَ مساجدَ إِذا اتَّصل به تاءُ التأنيث، نحوُ صَيَاقِلة وصَيَارِفَة، وقد جاء خليلان اسم رجل(٢) ونسبوا إليه خليلانيَّ، وقد جاء في أَسماء الأَمكنة ما هو على طريق التثنية كما جاء فيها ما هو على طريقة الجمع، قالوا: سَبُعان وهو اسمُ مكان(٣) كأنه تثنية سَبُع، ولا يكون فَعُلان لأَنه لا نظيرَ له، وأَما قوله(٤):

---

(١) كذا ذكر المبرد في المقتضب: ٤/ ٣٦، وانظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٤٠.

(٢) سقط من ط، ر: «رجل».

(٣) سَبُعان: موضع معروف في ديار قيس. معجم البلدان (سبعان).

(٤) هو تميم بن مقبل، والبيت في ديوانه: ٣٣٥، والكتاب: ٤/ ٢٥٩، والنكت: ١١٥١، وهو مطلع قصيدتين لشاعرين أحدهما تميم بن مقبل، والآخر جاهلي من بني عقيل، انظر=

ألا يـا دِيـارَ الحـيِّ بالسَّـبُعانِ أمـلَّ عليهـا بـالبِلَى المَلَـوانِ [٥/ ١٤٥]

فإنَّ الشعر لابن مُقْبل، الشاهد فيه أنَّه أعربه بالحركات وألزمه الأَلفَ، فعلى هذا النسبةُ إليه سَبُعانِيّ لأنَّ الأَلف فيه ليست للدِّلالة على الإعراب، إنَّما هي بمنزلة الألف في زَعْفران، والمعنى أنه يتأسَّفُ على ديار قومه بهذا المكان، ويُخْبرُ أنَّ المَلَوَيْن وهما الليلُ والنهارُ أَبْلَياها ودَرَساها.

وأمَّا نحوُ قِنَّسْرِين ونَصِيبين ويَبْرِين ونحوُهنَّ من أَسماء المواضع كفلسْطين وسَيْلَحِين وماكسين، فأمَّا قِنَّسْرين فمدينةُ دائرة بالشام[١]، وأَمَّا نَصِيبين فمدينة بالجزيرة[٢]، وأَما يَبْرين فموضعٌ بالشام[٣] أيضاً، وسَيْلَحون[٤] قريةٌ بفارس، وماكسون موضعٌ بالخابور[٥]، فهذه الأَسماءُ كلُّها من قَبِيل ما سُمِّي بجمع، كأَنهم جعلوا كلَّ جهة قِنَّسْراً ونَصِيباً ويَبْراً، ثم جمعوه بالواو والنون وسمَّوا به.

وفيه المذهبان، منهم مَنْ يجعل الإعرابَ في النون ويُلزِمه الياءَ، فيقول: هذا قِنَّسْرِينُ ورأيتُ قِنَّسْرينَ ومررت بقِنَّسرينَ، فعلى هذه اللغة لا تحذِفُ شيئاً منه إذا نسبْتَ إليه، وتقول: هذا قِنَّسْرِينيٌّ ورأَيتُ قِنَّسْرِينيّاً ومررتُ بقِنَّسْرِينيٍّ[٦]، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتقول في نَمِر وشَقِرة والدُّئل ونحوِها مِمَّا كُسِرَتْ عينُه: نَمَرِيٌّ وشَقَرِيٌّ ودُؤَلِيٌّ بالفتح، قياسٌ مُتْلَئِبٌّ، ومنهم مَنْ يقول: يَثْرَبِيّ وتَغْلَبِيّ

=الخزانة: ٣/ ٢٧٥، وجزم العيني في المقاصد: ٤/ ٥٤٢ بنسبته إلى تميم بن مقبل، وردَّ نسبته إلى خلف بن أحمر، والملوان: الليل والنهار، وقوله: أملَّ عليها: ألحَّ عليها حتى أثر فيها. اللسان (ملل).

(١) انظر معجم البلدان (قنسرين).

(٢) انظر معجم البلدان (نصيبين).

(٣) انظر معجم البلدان (يبرين).

(٤) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح لامه ثم حاء مهملة وواو ساكنة .. قرب الحيرة ضاربة في البر قرب القادسية. معجم البلدان (سيلحون).

(٥) كذا في معجم البلدان (ماكسين).

(٦) انظر الكتاب: ٣/ ٣٧٢، والمقتضب: ٣/ ١٦٠، ٤/ ٣٨، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٩-١٣.

فيفتحُ، والشائعُ الكسْرُ).

قال الشَّارح: ومِمَّا يَلزمُ التغييرُ فيه ويطَّردُ وذلك بأَنْ يكونَ الاسمُ المنسوبُ إليه على ثلاثة أحرف ثانيه مكسورٌ، فإذا نسبْتَ إليه فتحتَ ثانيه، تقول في النسب إلى نَمِر[1]: نَمَرِيٌّ، وإلى شَقِرة[2]: شَقَرِيٌّ، وإلى الدُّئِل[3]: دُؤَلِيّ، ولو سمَّيْتَ رجلاً بضُرِبَ ثم نسبْتَ إليه لقلتَ ضُرَبِيّ، ولو نسبتَ إلى إِبِل قلت: إِبَلِيّ بالفتح، وإنما فتحوا العينَ استثقالاً لتَوالي الكسرتَيْن والياءَيْن في اسم ليس فيه حرفٌ غيرُ مكسورٍ إلَّا واحدٌ[4]. [٥/ ١٤٦]

وقولُه: «مُتْلَئِبٌّ» أَي مستقيمٌ، يقال: طريقٌ مُتْلئِبٌّ، أَي ممتدٌّ مستقيم.

فأَمَّا مثلُ تَغْلِبَ ويَثْرِبَ مِمَّا هو على أَربعة أَحرف فالبابُ أَنْ تأْتي به على لفظه من غير تغيير، فتقول: تَغْلِبيٌّ ويَثْرِبيٌّ ومَغْرِبيٌّ، لأَنَّ فيه حرفَين غيرَ مكسورَيْنِ، التاءُ من تغلِب مفتوحةٌ والغينُ ساكنةٌ.

ومنهم مَنْ يفتَحُ ويقول: تَغْلَبيّ ويَثْرَبيٌّ ومَغْرَبيٌّ، ويشبِّهون المكسورَ منه بالمكسور في شَقِرة ونَمِر، ولم يَحْفَلوا بالساكن، كأَنهم نسبوا إلى تَلِب من تَغلِب وأَهملوا الغين لسكونها، وكذلك ما كان مثلَه.

وليس ذلك بقياس عند سيبويه والخليل[5]، وهو عند أَبي العباس المبرد قياسٌ مطَّرِدٌ[6]، فأَما نحوُ عُلَبِط[7] وهُدَبِد[8] فلا مقالَ في بقائه على لفظه من غير تغييرٍ لتحرُّك

---

(١) هو نمر بن قاسط، انظر الاشتقاق: ٣٣٤.

(٢) هي قبيلة من بني ضبة، انظر الاشتقاق: ١٩٧.

(٣) هي قبيلة من بني كنانة، انظر الاشتقاق: ١٧٠، ١٧٤.

(٤) انظر النسب إلى ما سلف في الكتاب: ٣/ ٣٤٣، والمقتضب: ٣/ ١٣٧.

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٣٤٠-٣٤٢، والارتشاف: ٦١٧.

(٦) كذا نقل عن المبرد في شرح الشافية للرضي: ٢/ ١٩، والارتشاف: ٦١٨، والمساعد: ٣/ ٣٦٩، وللنحويين آراء متفاوتة بين الجواز والاختيار والشذوذ في هذه المسألة، انظر ما سلف من المصادر.

(٧) «رجل عُلَبط وعُلابط: ضخم عظيم» اللسان (علبط).

(٨) «الهُدَبِد: اللبن الخاثر» اللسان (هدبد).

الحرف الثاني منه، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتُحذَفُ[(١)] الياءُ والواوُ من كلِّ فَعِيلة وفَعُولة، فيقال فيهما: فَعَلي نحوُ قولك: حَنَفيّ وشَنَئِيّ إلَّا ما كان مضاعَفاً أو معتلَّ العين نحوُ شَديدة وطَوِيلة، فإنك تقول فيهما: شَدِيديّ وطَوِيليّ، ومن كلِّ فُعَيْلَة فيقال فيها: فُعَلِيّ نحو جُهَنيّ وغُفَليّ).

قال الشَّارح: ومن التغيير اللازم حذفُ الياء والواو من فَعِيْلة وفُعَيْلَة وفَعُولة[(٢)]، وذلك إذا نسبْتَ إلى مثل حَنِيفة ورَبِيعة وجُهَيْنة، فتقول: حَنَفِيّ ورَبَعيّ وجُهَنيّ، وتَعملُ ثلاثةَ أشياء، تَحذفُ تاء التأنيث ثم ياءَ فَعِيْلة، وتنقلُه من فَعِل مكسور العين إلى فَعَل مفتوحَ العين.

أَمَّا حذفُ التأنيث فعلى الجادَّة، وأَما حذفُ الياء فلأَنها في نفسها مستثقَلَةٌ مع كونها زائدةً، وقد حصل في الكلمة أَسبابٌ أَوْجبتْ ثِقَلها، وهو أَنَّه اجتمع فيها ياءُ فَعِيْلة أو فُعَيْلة مع كسر ما قبل عَلَمِ النسبة وياءَي النسبة، وكلُّ ذلك من جنس واحد فاستُثْقِلَ اجتماعُها، والنسبُ بابُ تغييرٍ، فحذفوا الياء تخفيفاً، وذلك لأَنهم قد حذفوها من فَعِيْل وفُعَيْل نحوُ: ثَقَفيّ وسُلَميّ، وليس في الاسم إلَّا تغييرٌ واحدٌ وهو تغييرُ حركةِ آخره بالكسر لِلَحاق ياءَي النسبة، وإنْ لم يكن ذلك بالقياس عند سيبويه[(٣)].

وإذا كان حذفُها فيما لا هاءَ فيه جائزاً كان فيما فيه الهاءُ لازماً لأَن فيه تغييرَيْن، تغييرُ حركةٍ وحذفُ حرفٍ، والكلمةُ كلَّما ازداد التغيير فيها كان الحذفُ فيها أَلْزَمَ، ولـمَّا حُذفت الياءُ بقيت الحروفُ التي كانت قبل الياء مكسوراتٍ وهنَّ ثَوانٍ، فبقي بعد

---

(١) في المفصل: ٢٠٧ «وقد تحذف».

(٢) انظر تعليل ذلك في أسرار العربية: ٢٧١-٢٧٢.

(٣) حذف الياء من ثقفيّ في النسب جارٍ على غير القياس عند سيبويه، انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٥-٣٣٦، والعضديات: ٥-٦، والخصائص: ١/ ١١٦، وجائز عند المبرد، انظر المقتضب: ٣/ ١٣٣، وكالخارج عن الشذوذ لكثرته عند السيرافي، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٩.

حذف الياء والتاء حَنِفاً ورَبِعاً مثل نَمِر ففُتِحَ في النسب، وقيل: حَنَفيٌّ ورَبَعيٌّ كما تقول في نَمِر: نَمَرِيّ.

إلَّا أن يكونَ مضاعَفاً أو معتلَّ العين، فإنك لا تحذفُ الياء منهما، نحوُ النسب إلى شَدِيدة وطَوِيلة وجَلِيلة، فتقول: شَدِيديّ وطَوِيليّ وجَلِيليّ؛ لأَنك لو حذفتَ الياء لوجب أَنْ يقال: شَدَدِيّ فيجتمعَ حرفان من جنس واحد، وهو مِمَّا يستثقلونه، وكذلك لو نسبتَ إلى بني طَوِيلة وبني حُوَيْزة وهم في التَّيم[1] قلت: طَوِيليّ وحُوَيْزِي، والتصريف يوجِبُ أَنَّ الواو إذا تحرَّكت وانفتحَ ما قبلها قُلبت أَلفاً، كقولهم: دار ومال، وحذفُ التاء إنما هو لضرْب من التخفيف، فلما آل الحالُ إلى ما هو أَبلغُ منه في الثقل أَوْ إلى إعلال الحرفِ احتُمِل ثِقَلُه وأُقِرَّ على حاله.

وقد جاء فيما فيه التاءُ أَسماءٌ قليلةٌ [١٨٣/ أ] بإثبات الياء، ولا يقاسُ عليها، فمَّا جاء منه بإثبات الياء فما حكاه سيبويه: «قالوا في سَلِيمة[2]: سَلِيميّ، وفي عَمِيرة كَلْبٍ[3]: عَمِيريّ، قال يونس: وهذا قليل، وقالوا في خُرَيْبة[4]: خُرَيْبيّ[5]، وقالوا في النسب إلى سَلِيقة: سَلِيقيّ والسَّليقة: الطبيعة، وقالوا: رماحٌ رُدينيَّةٌ وهي منسوبة إلى رُدَيْنة[6].

وأَمَّا فَعُولة فحكمُها في النسب عند سيبويه حكمُ فَعِيلة، فتسقطُ الواو كما سقطت الياءُ، ويَفْتَحُ عينَ الفعلِ المضمومةَ كما فَتَحَ المكسورةَ، وحجَّتُه في ذلك أَنه قد وجد في

---

(١) بنو حويزة: قبيلة من تيم الرِّباب، انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٩، والمخصص: ١٣/ ٢٤١.

(٢) هو أبو قبيلة من الأزد، انظر الاشتقاق: ٣٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٨.

(٣) هي قبيلة من كلب، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٨.

(٤) هو موضع بالبصرة، وقيل: هو البصرة، انظر معجم البلدان (خريبة)، وخريبة: قبيلة كما قال الرضي في شرح الشافية: ٢/ ٢٩.

(٥) تصرف ابن يعيش بكلام سيبويه، انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٩، والأصول: ٣/ ٧٢، والعضديات: ٤، والنكت: ٨٨٧.

(٦) ردينة امرأة تنسب إليها الرماح الردينية، انظر المخصص: ١٣/ ٢٤١، وقال الرضي: «ردينة: زوجة سمهر المنسوب إليه الرماح» شرح الشافية: ٢/ ٢٩.

فَعُولة من الثقل ما وجَد في فَعِيلة، فكانت مثلَها مع أَنَّ العرب قد قالت في النسب إِلى شَنُوءَة: شَنَئِي، وأَما أَبو العباس المبرِّد فإِنَّه كان يخالفُه [٥/ ١٤٧] في هذا الأَصلِ ،ويجعلُ شَنَئِيّاً من الشاذِّ، فلا يجيزُ القياسَ عليه، وفرَّقَ بين الواو والياء بأَشياءَ منها:

أَنَّه قال: لا خلافَ بينهم أَنَّه ينسَبُ إِلى عَدِيّ عَدَوِيٌّ وإِلى عَدُوٍّ عَدُوِّيّ، ففصَلوا بين الواو والياء، فأَقرُّوا الواو على حالها وغيَّروا الياء.

ومن ذلك أَنهم يقولون في النسبة إِلى سَمُرة: سَمُرِيّ وإِلى نَمِر: نَمَرِيّ، فغيَّروا في نَمِر من أَجل الكسرة ولم يغيِّروا في سَمُرة لأَنَّ المستثْقَلَ اجتماعُ الياءات والكسرات، فلمَّا خالفت الضمةُ الكسرةَ في نَمِر وسَمُرة والواوُ الياءَ في عَدِيّ وعدُوّ وجَبَ أَنْ تخالِفَ الياءُ في فَعِيلة الواوَ في فَعُولة، وقولُ أَبي العباس مَتينٌ من جهة القياس، وقولُ سيبويهِ أَشدُّ من جهة السماع، وهو قولُهم: شَنَئي، وهذا نصٌّ في محلِّ النزاع[1].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتُحذفُ الياءُ المتحركةُ من كل مثال قبل آخره ياءان مدغَمةٌ إِحداهما في الأخرى، نحوُ قولك في أُسيِّد وحُمَيِّر وسَيِّد ومَيِّت: أُسَيْدِي وحُمَيْرِيَّ وسَيْدِيّ ومَيْتيّ).

قال الشَّارح: البابُ في كلِّ اسم قبل آخِره ياءٌ مشدَّدة أَنْ تفُكَّ الإدغامَ وتحذِفُ الياءَ المتحركةَ فتقولَ في أُسَيِّد وحُمَيِّر تصغيرَ أَسْودَ وحِمار: أُسَيْدِيٌّ وحُمَيْرِيٌّ، ومثلُه في النسب إِلى سَيِّد وهَيِّن سَيْدِيّ وهَيْنِيٌّ.

وإِنما حذفوا الياءَ لِثقل الاسم باجتماع ياءَيْن وكسرتَيْن بعدهما ياءُ الإِضافة، فَثقُل عليهم اجتماعُ هذه المتجانسات، فحذفوا الياءَ تخفيفاً، وخصُّوا المتحركةَ بالحذف لأَنَّه أَبلغُ في التخفيف لأَنَّ الاسمَ يَنْقُصُ ياءً فيخِفُّ، ولو حذفوا الياءَ الساكنةَ لبقيت الياءُ المكسورةُ فتتَوالى الكسرتان ولأَنَّهم يقولون قبل النسبة: مَيِّت ومَيْت وهَيِّن وهَيْن،

---

(١) انظر مذهب سيبويه في الكتاب: ٣/ ٣٣٩، ٣/ ٣٤٥، والمبرد في شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٣-٢٤، والارتشاف: ٦١٤. وكلام الشارح هنا قاله الأعلم في النكت: ٨٨٦-٨٨٧ بخلاف يسير.

فيخفِّفون بحذف الياءِ المتحركةِ استثقالاً، فإذا نسبوا وجاؤوا بياء النسبة لَزموا التخفيفَ على ذلك المنهاجِ[(١)]، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (قال سيبويه: «ولا أظنُّهم قالوا: طائيٌّ إلَّا فِراراً من طَيْئِيّ، وكان القياسُ طَيْئِيّ لكنَّهم[(٢)] جعلوا الألف مكانَ الياء»، وأمَّا مُهَيِّم تصغيرَ مُهَوِّم فلا يقال فيه إلَّا مُهَيِّميّ على التعويض، والقياسُ في مُهَيِّم من هَيَّمه مُهَيْميّ؛ بالحذف).

قال الشَّارح: القياسُ في النسبة إلى طَيِّئ بوزن طَيِّع طَيْئيٌّ كطَيْعِيّ[(٣)]، لكنَّهم جعلوا مكانَ الياء ألفاً تخفيفاً لأنه أخفُّ، وله نظائرُ وإن كان الجميعُ شاذاً غيرَ مَقِيس عليه، فمن ذلك قولُهم في النسب إلى زَبِينةَ[(٤)]: زَبانيٌّ، وقالوا في يَوْجَلُ: ياجَلُ، كأنهم اجْتزؤوا بأحد الشرطَيْنِ في قلْب الياء أَلفاً، وهو انفِتاحُ ما قبلها، وقولُ سيبويه: «لا أَظنُّهم قالوا: طائِيٌّ إلَّا فراراً من طَيْئِيّ»[(٥)] يريدُ فراراً من اجتماع الأَمثالِ والأَشباهِ وهو الياءُ والكسرةُ وياءُ النسب.

وأما مُهَيِّم فهو على ضربَيْن، يكون تصغيرَ مَهَوِّم من قولهم: هَوَّم يُهَوِّم إذا نام[(٦)]، وذلك لأَنك لـمَّا صغَّرْتَه حذفتَ إِحدى الواوَين لأنَّها زائدةٌ يخرجُ بها الاسمُ عن بناء التصغير كما تحذفُ إِحدى الدالَيْنِ من مُقدِّم، فيصيرُ مُهَيْوِم فتقلبُ الواوَ ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير قبلها كما قلبتَها في أُسَيِّد، ثم لك وجهان إن شئتَ أَنْ تُعوِّضَ وإنْ شئتَ لا.

فإذا نسبْتَ إليه لزمَ التعويض لتفصلَ الياءُ الساكنةُ بين الياءَيْن الثقيلتين، ولم يحذفوا الياءَ الخفيفةَ لئلَّا يصيرَ إلى مثال حُمَيْرِيّ فيلزمَ فيه حذفُ ياءَيْن فتقول: مُهَيْميّ خفيفة،

---

(١) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ٣٧١، والمقتضب: ٣/ ١٣٥، والخصائص: ٢/ ٢٣٢، وأسرار العربية: ٣٧٦-٣٧٧.

(٢) في المفصل: ٢٠٨ «ولكنهم»، ومثله في الكتاب: ٣/ ٣٧١.

(٣) سقط من ط، ر: «كطيعي».

(٤) هي قبيلة من مازن، انظر الاشتقاق: ٢٠٣.

(٥) الكتاب: ٣/ ٣٧١، وفيه «ولا أراهم».

(٦) في الصحاح و اللسان (هوم): «وهوَّم الرجل إذا هزَّ رأسه من النعاس».

والذي فيه عندي أَنَّك لـمَّا صغَّرْتَ مُهَوِّماً لم تحذفْ منه شيئاً[١] لأنّ الواو الثانية وقعت رابعةً موضعَ العِوَض ولم تحذف وقلت: مُهَيِّيم كما تقول في كِدْيَوْن[٢]: كُدَيِّيْن، فإذا نسبتَ إليه قلتَ: كُدَيِّينيّ فكذلك تقول: مُهَيِّيميّ.

وأَمَّا مُهَيِّم من [١٤٨/٥] «هَيَّمَه الحبُّ» فهو اسمُ فاعلٍ على زِنة مُفَعِّل، وليس بمصغَّرٍ فتحتاجَ فيه إلى تعويض، فإذا نسبتَ إليه قلت: مُهَيْميٌّ، فتعملُ فيه ما عملتَ بحُمَيْريّ[٣]، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتقولُ في فَعِيْل وفَعِيْلة وفُعَيْل وفُعَيْلة من المعتلِّ اللام: فَعَلِيٌّ وفُعَلِيٌّ كقولك: غَنَوِيّ وضَرَوَيّ وقُصَويّ[٤] وأُمَوِيّ، وقال بعضهم: أُمَيِّيّ وقالوا في تَحِيَّة: تَحوِيّ).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ ما كان من هذا النوعِ فإنه يستوي في النسب إليه ما كان فيه تاءُ التأنيث وما ليست فيه، فتقولُ في النسب إلى غَنِيّ: غَنَوِيٌّ وغنيّ: حيٌّ من غَطَفان[٥]، وإلى ضَرِيَّةُ: ضَرَوِيٌّ، وضَرِيَّةُ: قريةٌ لبني كِلاب على طريق البصرة بالقُرب من مكَّة[٦]، وإلى عَدِيّ: عَدَوِيٌّ، وقالوا في النسب إلى قُصَيّ: قُصَوِيّ، وإلى أُمَيَّة: أُمَوِيّ، لا فرقَ بين ما فيه التاءُ وغيرِه.

وذلك أَنَّ غَنيّاً آخرُه ياءٌ مشدَّدة، وهما ياءان في الحكم، والياءُ الأُولى زائدةٌ وهي ياءُ فَعِيْل، والثانيةُ لامُ الكلمة، فإذا نسبتَ إليه ألحقتَه ياءَ النسبة، وهي مشدَّدةٌ بياءَيْن، فيَتَوالى في آخر الكلمة أَربع ياءات فتثقُلُ، فعَمدوا إلى الياء الزائدة فحذفوها، فبقي بعد

---

(١) انظر كلام السيرافي في حاشية الكتاب: ٣/ ٣٧١.

(٢) «الكِدْيَوْن: التراب الدُّقاق على وجه الأرض» اللسان (كدن).

(٣) انظرتصغير مهوم ومهيم في الكتاب: ٣/ ٣٧١-٣٧٢، والأصول: ٣/ ٧٣، والتكملة: ٥٨.

(٤) في المفصل: ٢٠٨ «وقسويّ» تحريف.

(٥) انظر الاشتقاق: ٢٧٠.

(٦) «ضرية؛ بالفتح ثم الكسر وياء مشددة: قرية في طريق مكة من البصرة من نجد» معجم البلدان (ضرية).

الحذف غَنِي مكسورَ النون بمنزلة نَمِر، ففتحوا النون كما فتحوا الميم في نَمَرِيّ، ولـمَّا انفتحت انقلبت الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها، فصارت في التقدير غَنَى مثلَ رَحَى، ثم قلبت الألفُ واواً كما تُقلَبُ في النسب إلى رَحَى وفَتَى، فتقول: غَنَوِيّ كما تقول: رَحَوِيّ وفَتَوِي، وكذلك [١٨٣/ ب] إذا كان فيه تاءُ التأنيث لأَنَّ التاء تُحذَفُ في النسب، فيصيرُ بمنزلة ما لا تاءَ فيه.

وحكمُ فُعَيْل وفُعَيْلة من ذلك، نحوَ قُصَيّ وأُمَيَّة، كذلك تحذِفُ ياءَ التصغير والعينُ مفتوحةٌ فتنقلبُ اللامُ أَلفاً سواءٌ كانت من ذوات الياء أَو من ذوات الواو، فتقول في النسب إلى قُصَيّ: قُصَوِيٌّ، كان فُعَيْلاً فحذفت[١] الياء للنسب كراهيةَ اجتماعِ أربع ياءات على ما تقدَّم، ثم قُلِبت اللامُ أَلفاً فصار قُصَى مقصوراً كهُدَى ورُشَا، فقُلبت أَلفه واواً في النسب فقالوا: قُصَوِي كما قالوا هُدَوِيّ ورُشَوِي.

وما كان فيه تاءُ التأنيث فكذلك، لأنَّ التاءَ تُحذفُ في النسب، فيقولون في أُميَّة: أُمَوِيّ، ومن العرب من يَحْتَمِلُ الثقلَ ويقول: أُمَيِّيّ وقُصَيِّيّ[٢]، ووجهُ ذلك أَنَّه لـمَّا كان يدخل الياءَ المشدَّدة الإعرابُ فيقالُ: هذا صبيٌّ وعَدِيٌّ، ورأيت صبيّاً وعَدِيّاً، ومررت بصبيٍّ وعَدِيٍّ؛ شبَّهوه بالصحيح فنسبوا إليه كما يُنسبُ إلى الصحيح.

وقالوا: في النسب إلى تَحِيَّة: تَحَوِيٌّ، وأَصلُه تَحْيِية على تَفْعِلة، لأَنه مصدرُ حَيَّى يُحَيِّي على زنة فعَّل يُفَعِّل، ومصدرُه يأتي على تَفعِلة كالتَّحْلية والتَّرْوية، فنُقلت كسرةُ الياءِ إلى الحاء قبلَها، فسَكَنت الياءُ وأُدغمت فيما بعدها فصار لفظُها كلفظ فَعِيلة، لأَنّ ثالثَها ياءٌ ساكنةٌ قبلها كسرةٌ، فنسبوا إليها كما يَنْسبون إلى فَعِيلة بحذف الياء الثانية، فبقي تَحِيَة مثلَ عَمِيَة في اللفظ، فنقلوه إلى تَحَاة على ما وصفنا، ثم يُنْسَبُ إليها تَحَوِيّ كما يقال

---

(١) في ط، ر: «كان فعلاً بحذف»، وما أثبت أحسن.

(٢) قاله ناس من العرب كما ذكر يونس، انظر الكتاب: ٣/ ٣٤٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٤٩، والمساعد: ٣/ ٣٦٠.

عَمَوِي، شبَّهوا الياءَ الزائدةَ بالأَصل والياءَ الأَصليةَ بالزائدة[١]، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وفي فَعُول: فَعُوليّ كقولك في عَدُوّ: عَدُوِّيّ، وفرَق سيبويه بينه وبين فَعُولة فقال في عَدُوَّة: عَدَوِيّ كما قالوا في شَنُوءَة: شَنَئِيّ، ولم يَفْرُق المبردُ وقال فيهما: فَعُوليّ).

قال الشَّارح: تقول في النسبة إِلى عَدُوّ: عَدُوِّيّ، فلا تغيِّره لأَنه لم يجتمعْ فيه الياءاتُ التي اجتمعت في عَدِيّ، وإِنما يقع الحذفُ والتغييرُ لكثرة الياءات، ألا ترى أَنَّه لـمَّا اجتمعَ في عَدِيّ أربع ياءات استثْقَلوا ذلك، فحذفوا إحدى الياءات ،وقلبوا الثانية واواً لتخفيف اللفظِ بالاختلاف لأنَّ المستثقَلَ عندهم اجتماعُ [٥/ ١٤٩] المتجانسات.

ألا ترى أَنَّك تقول في النسب إِلى فَتَى ورَحَى: فَتَوِيّ ورَحَوِيّ، فقلبتَ الأَلفَ واواً وإِنْ كان أَصلُها الياءَ فراراً من اجتماع الياءات، فإِذا قَدَروا على الواو فقد حَصَلَ غرضُهم على المخالَفة فلم يغيِّروا اللفظ.

فإِن دخلت تاءُ التأنيث في ذلك فنسبْتَ إِلى مثل عَدُوَّة قلتَ: عَدَوِيّ، فتغيِّره لأَجل تاءِ التأنيث وكثرةِ التغيير فيه، والتغييرُ مُؤْنِسٌ بالتغيير، فتحذفُ الواو الزائدةَ وتُبدلُ من الضمة فتحةً، فسيبويهِ يَجْرِي في ذلك على أَصله في فَعُولة، ويَقيسُه على قولهم في شَنُوءَة: شَنَئِيّ[٢]، والمبردُ لا يرى ذلك ويقول في عَدُوَّة: عَدُوِّي كالمذكر[٣]، فاعرفْ ذلك إن شاء الله.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والأَلفُ في الآخر لا تخلو من أَنْ تقعَ ثالثةً أَو رابعةً منقلبةً أَوْ زائدةً أَو خامسةً فصاعداً، فالثالثةُ والرابعةُ المنقلبةُ تُقلَبان واواً كقولك: عَصَوِيّ ورَحَوِيّ ومَلْهَوِيّ ومَرْمَوِيّ وأَعْشَوِيّ).

---

(١) انظر النكت: ٨٨٨-٨٨٩ ، فإن كلام الشارح مقارب لما فيها، وانظر أيضاً ا الكتاب: ٣/ ٣٤٦، والأصول: ٣/ ٧٣..

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٣٤٥.

(٣) مذهب المبرد في العضديات: ٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٦٦، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٤، والارتشاف: ٦١٤.

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ الأَلفَ لا تكونُ أَصلاً في الأَسماء المتمكِّنة ولا في الأفعال أَيضاً، إنما تكون بدلاً أَو زائدة[١]، فإِذا وقعت آخِراً فلا تخلو من أَن تكونَ ثالثةً أَو رابعةً فصاعداً.

فما كان على ثلاثة أحرفٍ والثالثُ منها ألفٌ فلا تكونُ إِلّا منقلبةً كالأَلف في عَصَا ورَحَى ومَنَا وحَصَى، فإِن الأَلفَ في هذه الأَسماء كلِّها بدلٌ من لام الكلمة، فالأَلفُ في عَصا ومَنَا[٢] بدَلٌ من الواو لقولك: عَصَوان ومَنَوان،وفي رَحَى وحَصَى بدلٌ من ياء لقولك: رَحَيان[٣] وحَصَيَان وحَصَيات.

فإِذا نسبتَ إِلى شيء من ذلك كان كلُّه بالواو، سواءٌ كانت من الواو أَوْمن الياء، تقول في عَصَا ومَنَا: عَصَوِيّ ومَنَوِيّ، وفي رَحَى وفتَى: رَحَوِيّ وفتَوِيّ، وذلك لأَنك أَدخلتَ ياءَ النسبة ولا يكونُ ما قبلَها إِلّا مكسوراً، والأَلف لا تكونُ إِلّا ساكنةً، فاحتاجوا إِلى حرف يُكْسَرُ، فقلبوها واواً، وكرهوا الياءَ في ذوات الياء لأَنهم لو قلبوها ياءً لقالوا: رَحَيِيّ وفتَيِيّ، فكانت تجتمع ثلاث ياءات وكسرةٌ في الياء الأُولى، وذلك ممَّا يُسْتثقلُ لأَنه قريبٌ من أُمَيِّيّ، ولم يحذفوا الأَلفَ لأَنَّ المنسوبَ إِليه أَقلُّ الأَسماءِ حروفاً[٤].

فإِن قيل: فالثقلُ في أُمَيِّيّ أَبلغُ لأَنك تَجمعُ فيه بين أَربع ياءات، وفتَيِيّ ورَحيِيّ إِنَّما يجتمع فيه ثلاث ياءات، وبعضُ العرب يَستعملُ أُمَيِّيّ، ولا نعلمُ أَحداً يقول: رَحَيِيّ، فالجوابُ: أَنَّ مثلَ أُميّ وعديّ قد استُعْمِلَ قبل النسبة، وأَما مثلُ رحيّ فغيرُ مستَعْملٍ إِلّا في النسبَة لأَنه يلزمه قلْبُها أَلفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلَها، فكرهوا أَن يتحمَّلوا الثقلَ في لفظ غيرِ مستعملٍ.

---

(١) في ط، ر: «وزائدة» خطأ.

(٢) «المَنا: الكيل أو الميزان الذي يوزن به» اللسان (منا).

(٣) الرَّحا يائية واوية، انظر أدب الكاتب: ٢٥٧، والمقصور والممدودلابن ولاد: ١٢٥.

(٤)انظر الكتاب: ٣/ ٣٤٢، والمقتضب: ٣/ ١٣٦، والأصول: ٣/ ٦٥، وأسرار العربية: ٣٧٤.

فإنْ قيل: فأنتَ إذا قلتَ: رَحَوِيّ ومَنَوِيّ فَرَحَوَ ومَنَوَ غيرُ مستعملٍ إلّا في النسب، قيل: الأَمرُ وإِن كان على ما ذكرتَ فإنَّ الثقلَ فيه أَقلُّ لاختلاف الحرفَيْن، إذ الثقلُ في الواو وياءَي النسبِ أَقلُّ من الثقل في الياءات مع ياء النسب.

فإن كان المقصورُ على أَربعة أَحرفٍ والحرفُ الثاني ساكنٌ فلا تخلو الأَلف في آخره من أَنْ تكون منقلبةً أَو زائدةً للتأنيث، نحوُ حُبْلَى وسَكْرَى وعَطْشَى وحُزْوَى[١]، فالأَجودُ في هذا حذفُ الأَلف، فيقال: حُبْليّ وسَكْريّ وعَطْشِيّ[٢]، وذلك أَنَّهم شبَّهوا أَلف التأنيث بتاء التأنيث في الحذف فحذفوها كحَذْفها.

ويجوز مدُّها فيقال: حُبْلاوِيّ وسَكراوِيّ [١٨٤/ أ] تشبيهاً بالمؤنث الممدود نحوُ حمراءَ وصفراءَ[٣]، ويجوز قلْبُ الأَلف واواً فيقال: حُبْلَوِيّ[٤] وسَكْرَوِيّ كما يقال: كِسْرَوِيّ، شبَّهوها بالمنقلبة في نحو مَلْهَوِيّ ومَغْزَوِيّ، فهذه ثلاثةُ أَوجهٍ، أَحدُها: حَبْلِيّ بحذف الأَلف، وهو أَجودُها، ثم حُبْلاوِيّ ثم حُبْلَوِيّ.

فإن كانت الأَلف لغير التأنيث وهو على أَربعة أَحرفٍ والرابعُ أَلفٌ مقصورةٌ وثانيها ساكنٌ ففي المنقلبة نحوَ مَلْهَى ومَغْزَى [٥/ ١٥٠] ومَحْيا وأَعْشَى ثلاثةُ أَوْجهٍ.

أَجودُها أَنْ تُقلَبَ الأَلفُ واواً فيُقال في النسب إلى مَلْهَى: مَلْهَوِيّ[٥]، وإلى مَغْزَى: مَغْزَوِيّ، وإلى مَحْيا: مَحْيَوِيّ، وذلك لأَنها بدلٌ من اللام، فكان حكمُها حكمَ عَصا وفتى[٦]، فكما تقول: عَصَوِيّ وفَتَوِيّ كذلك تقول: مَلْهَوِيّ وأَعْشَوِيّ.

---

(١) حُزْوَى: جبل من جبال الدَّهناء. معجم البلدان (حزوى).

(٢) كذا قال المبرد في المقتضب: ٣/ ١٤٧، وهو أحسن القول فيه كما قال سيبويه: ٣/ ٣٥٢.

(٣) ذكر المبرد هذا الوجه وقال: «فهذا مذهب وليس على الحدّ» المقتضب: ٣/ ١٤٧.

(٤) وهو أردأ الأقوال كما ذكر المبرد في المقتضب: ٣/ ١٤٨، وانظر الكتاب: ٣/ ٣٥٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٦٧، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٤٠.

(٥) لم يذكر سيبويه غير هذا الوجه، انظر الكتاب: ٣/ ٣٥٣.

(٦) في ط، ر: «ورحى».

والثاني: أَن تَمُدَّ ذلك، وهو ضعيفٌ فتقول: مَلْهاوِيّ[١] ومَغْزاوِيّ تشبيهاً بالزائدة الممدودةِ للتأنيث.

والثالثُ أَنْ تحذفَ الألفَ فتقولَ: مَلْهِيّ ومَغْزِيّ[٢] تشبيهاً بألف التأنيث المقصورة نحو: حُبْلَى وسَكْرى، كما قالوا: مَدْرَى ومَدَارَى فجمعوه جَمْعَ حُبْلَى وحَبَالى وإِنْ لم يكن مثلَه، لأَنَّ أَلفَ مَدْرَى لامٌ، وألفُ حُبْلَى زائدةٌ، فشبَّهوا الأَصل بالزائد، وكذلك ما كان ملحَقاً به من الزائدة، نحوُ أَرْطى وأَرْطَوِيّ ومِعْزَى ومِعْزَوِيّ، فيه الوجوه الثلاثةُ.

قال صاحب الكتاب: (وفي الزائدة ثلاثة أَوْجهٍ: الحذفُ، وهو أحسنُها، كقولك: حُبْلِيّ ودُنْيِيّ، والقلبُ نحوُ حُبْلَوِيّ ودُنْيَوِيّ، وأَن يُفصلَ بين الواو والياء بأَلف، كقولك: دُنْياوِيّ، وليس فيها وراء ذلك إِلَّا الحذفُ، كقولك: مُرَامِيّ وحُبَارِيّ وقَبَعثَرِيّ وجَمَزِيّ في حكم حُبَارِيّ).

قال الشَّارح: فإِن كانت الأَلفُ زائدةً نظرتَ فإِن كانت للتأنيث مثلَ حُبْلَى وسَكْرى فالأَجودُ حذفُها كما تحذِفُ تاءَ التأنيث، لأَنها زائدةٌ مثلَها وفي معناها، فيقال: حُبْلِيّ وسَكْرِيّ، ويجوز من بعد ذلك وجهان آخران: أَحدُهما قلبُها واواً تشبيهاً لها بالأَصل، فيقال: حُبْلَوِيّ وسَكْرَوِيّ، والآخرُ: حُبْلاوِيّ وسَكْراوِيّ، وتشبّهها بالممدودة.

وإِن كانت للإلحاق مثلَ أَرْطَى ومِعْزَى كنتَ مخيَّراً، إِنْ شئتَ قلبتَ وإِن شئتَ حذفتَ، إِلَّا أَنَّ القلبَ هنا أَحسنُ منه في حُبْلَوِيّ لأَنها في حكم الأَصل إِذ كانت ملحَقةً، فتقول: أَرْطَى وأَرْطَوِيّ ومِعْزَى ومِعْزَوِيّ[٣].

فأَمَّا إِذا كانت الأَلف خامسةً فصاعداً، أَو كانت على أربعة أحرف، والحروف الثلاثة التي قبل الأَلف متحركاتٌ فلا يجوز إِلَّا حذفُ الأَلف، سواء كانت للتأنيث أَو لغير

---

(١) أجازه السيرافي، انظر الارتشاف: ٦٠٧، و المساعد: ٣/ ٣٥٩.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٣٥٣، والمقتضب: ٣/ ١٤٨.

(٣) أجاز أبو زيد: معزاوِيّ وأَرطاوي، انظر التكملة: ٥٤، والارتشاف: ٦٠٧، والمساعد: ٣/ ٣٥٩.

التأنيث، وذلك قولك إذا كانت للتأنيث شُكَاعِيّ وسُمَانِيّ، والشُّكاعَى: نبتٌ يُتَداوى به[١]، والسُّمَانَى[٢]: طائر.

وفي ما كان لغير التأنيث، وهو على ضربَيْن أَصليَّةٌ وزائدةٌ، فالأَصليّة نحوُ مُرَامَى ومُسامَى، تقول فيه: مُرَامِيّ ومُسامِيّ، وإنما وجبَ الحذفُ لأَنَّ الأَلف ساكنةٌ، والياءُ الأُولى من ياءَي النسبة ساكنةٌ أيضاً، وقد طال الاسمُ وكثُرتْ حروفُه فوجَبَ باجتماع ذلك الحذفُ، وإذا كانوا قد حذفوا فيما قلَّت حروفُه نحوُ حُبْلَى ومَلْهَى ففيما كثُرت أَوْلَى[٣].

وأَمَّا الزائدةُ لغير التأنيث نحوُ حَبَنْطَى ودَلَنْظَى وقَبَعْثَرى، فإنك تقول فيه: حَبَنْطِيّ ودَلَنْظِيّ وقَبَعْثَرِيّ، والحبَنْطَى: القصيرُ البَطِينُ، والدَّلَنْظى: الصُّلْبُ الشديد[٤]، والأَلفُ فيهما للإلْحاق بسَفَرْجَل، والقَبَعْثَرَى: العظيم الخَلْق، والأَلفُ فيه لتكثير الكلمة وليست للتأنيث ولا للإلحاق لأَنه ليس في الأُصول ما هو على هذه العِدَّةِ فيكونَ ملحَقاً به[٥].

وتقول في جَمَزَى وبَشَكَى[٦] وما كان مثلَهما: جَمَزِيّ وبَشَكِيّ لأَنَّ الأَلف في حكم الخامسة لأَنَّ لحركة في الثاني بمنزلة الحرف، أَلا ترى أَنَّ مَنْ يصرفُ هِنْداً ودَعْداً لا يصرفُ سَقَرَ وقَدَمَ علمَيْنِ لأَنَّ الحركةَ فيه صيَّرَتْه في حكم زينب وسعاد، فلذلك قال: «هو في حكمِ حُبَارَى» يعني تصير الأَلفُ في آخره في حكم الخامسة لتحرُّك حرفِ ما هي فيه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والياءُ المكسورُ ما قبلَها في الآخر لا تخلو من أَنْ تكونَ ثالثةً أَوْ رابعةً أَو خامسةً فصاعداً، فالثالثةُ تقلَبُ واواً كقولك: عَمَوِيّ وشَجَوِيّ،

---

(١) انظر النبات للأصمعي: ٢٠، والصحاح (شكع).

(٢) السُّماني يكون واحداً وجمعاً، انظر اللسان (سمن).

(٣) انظر التكملة: ٥٤.

(٤) فسره ابن جني بأنه «الشديد الدفع» المنصف: ٣/ ١١، وانظر سفر السعادة: ٢٧٣.

(٥) انظر السيرافي: ٥٥٧، ٦٧١، وسر الصناعة: ٦٩٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٦.

(٦) «ناقة بشكى: خفيفة المشي» اللسان (بشك).

وفي الرابعة وجهان: الحذفُ وهو أَحسنُها، [٥/ ١٥١] والقلبُ كقولك: قاضِيّ وحانيّ وقاضَوِيّ وحانَوِيّ، قال:

وكيف لنا بالشُّرْبِ إِنْ لم يكنْ لنا دراهِمُ عند الحانَوِيِّ ولا نَقْدُ

وليس فيها وراءَ ذلك إِلَّا الحذفُ، كقولك: مُشْتَرِيٌّ ومُسْتَسِقِيّ، وقالوا في مُحَيّ: مُحَوِيّ ومحيِّيّ كقولهم: أُمَوِيّ وأُمِيِّيّ).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ ما كان في آخره ياءٌ من الأَسماء المنسوبة فإِنْ كانت الياءُ ثالثةً قبلَها كسرةٌ نحوُ عَمٍ وشَجٍ فإِنك تبدلُ من الكسرة فتحةً كما فعلتَ في نَمِر وشَقِرة لثقل تَوالي الكسرات مع ياء الإِضافة، ثم تقلبُ الياءَ أَلفاً لتحرُّكها وانْفتاح ما قبلَها، فيصيرُ في حكم التقدير عَمًا وشَجًا، ثم تقلبُ الأَلف واواً كقولك: عَمَوِيّ وشَجَوِيّ، كما فعلتَ في عَصًا ورَحًى، فقلتَ: عَصَوِيّ ورَحَوِيّ.

فأَمَّا إِذا كانت رابعةً فإِنَّ البابَ فيه عند سيبويه حذفُ الياء لالتقاء الساكنين(١)، تقول في قاضٍ ورامٍ ورجلٍ يُسمَّى يَرْمِي: قاضِيٌّ ورامِيٌّ ويَرْمِيٌّ، وكان الأَصلُ أَنْ تقولَ: قاضِييّ وراميِيّ ويَرْمِيِيّ كما تقولُ في النسب إِلى حاكم: حاكِمِيّ، وإِلى يَضْرِب: يَضْرِبِيّ؛ غير أَنهم استثقلوا الكسرةَ على الياء المكسورِ ما قبلها فحذفوها، ثم حذفوا الياءَ لسكونها وسكونِ الياء الأُولى من ياءَي النسب.

فإِنْ قيل: فإِنه يجوزُ الجمعُ بين ساكنَيْن إِذا كان الأَولُ حرفَ مدٍّ ولِيْن، والثاني مُدْغَماً، مثلُ دابَّة وشابَّة وجَيْبّ بَكر(٢)، قيل: الأَمرُ كذلك غيرَ أَنَّ الياءَ لا يمكن إِسكانُها لأَنَّ ياءَ النسبة لا يكونُ ما قبلَها إِلَّا مكسوراً، وكان في الجملة ثَمَّ ساكنان، فحُذف لالتقاء الساكنين عند تعذُّر الإِسكان.

وقالوا في النَّسب إِلى عَرْقُوَة وتَرْقُوة: عَرْقيّ وتَرْقيّ، وذلك أَنهم لـمَّا حذفوا التاء

---

(١) هو ظاهر كلام سيبويه، والأحسن عند الفارسي، والمختار عند ابن الحاجب، انظر الكتاب: ٣/ ٣٤٠-٣٤١، والتكملة: ٥٥، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٦٨.

(٢) انظر في ذلك الكتاب: ٤/ ٤٤٠، والأصول: ٣/ ٤١١، والحلبيات: ٤٤، والتكملة: ٢٧٥.

للنسبة على القاعدة بقي عَرْقُو وتَرْقُو، فوقعت الواو طرفاً وقبلها ضمّةٌ، وليس ذلك في الأَسماء، فقلبوها ياءً كما قالوا: أَدْلٍ وأَجْرٍ، والأَصلُ أَدْلُوْ وأَجْرُو، ثم نسبوا إِليه بحذف الياء فقالوا: عَرْقيّ وتَرْقيّ.

ويجوز عَرْقَوِي بإثبات الواو لأن ياءَي النسب [١٨٤/ ب] يجريان مَجْرى تاء التأنيث[١]، وقد تقدَّم ذكْرُ المشابَهة بينهما، فكما ثبتتْ مع تاء التأنيث فكذلك مع ياءَي النسبة لأنها تصيرُ حَشْواً في الكلمة.

وقد حُكي عنهم أَنّهم يقولون في النسب إِلى قَرْنُوَة: قَرْنَوِيّ[٢]، وهذا نصٌّ على جوازه، ومن قال في تَغْلِب ويَثْرِب: تَغْلَبيّ ويَثْرَبِيّ، قال في القاضي ويَرْمِي: قاضَوِيّ ويَرْمَوِيّ، فيفتحُ المكسورَ ويقلبُ الياءَ أَلفاً، ثم يَنْسُبُ إِليه ويقلبُ الأَلفَ واواً ولا يحذفُ منه شيئاً[٣].

وحكى سيبويه: حانَوِيّ؛ في النسب إِلى الحانة وحانِيّ[٤]، وهو الموضعُ يُباعُ فيه الخمر، وأَصلُ حانة حانِيَة لأَنه من الحُنوّ كأَنَّها تَحْنُو على مَنْ فيها[٥] لاجتماعهم فيها على اللَّذاذة، والحانوتُ مقلوبٌ منه، وأَصلُه حَنَوُوت فقُدِّمت اللامُ إِلى موضع العين ثم قُلِبَتْ أَلفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فهو على وَزَان رَحَمُوت ورَهَبُوت، فوزنه الآن فَلَعُوت مقلوبٌ من فَعَلُوت، وأَنشد[٦]:

---

(١) قال الزجاج: «من قال: مَرْمَوِيّ قال في عَرْقُوة: عَرْقَوِيّ» الارتشاف: ٦١٠.

(٢) حكاه السيرافي والرضي عن بعض العرب، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٣٤٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٤٦.

(٣) كذا قال الخليل، انظر الكتاب: ٣/ ٣٤٠-٣٤١، وانظر ما سلف: ٥/ ٢٦٤.

(٤) وقال: «والوجه الحانيّ» الكتاب: ٣/ ٣٤١، وانظر النكت: ٨٨٧، والارتشاف: ٦٠٥.

(٥) كذا قال ابن جني في المحتسب: ١/ ١٣٣، وانظر الصحاح (حين)، و النكت: ٨٨٧-٨٨٨.

(٦) سلف البيت تاماً، قال الأعلم في نسبته: «للفرزدق، وقيل: هو لأعرابي، وقيل: لذي الرمة» تحصيل عين الذهب: ٢/ ٧٣، وحكى العيني عن ثعلب أنه للفرزدق، وعن غيره أنه لأعرابي، انظر المقاصد: ٤/ ٥٣٨، والبيت في شرح ديوان ذي الرمة: ١٨٦٢، وليس في ديوان الفرزدق، ونسبه ابن جني في المحتسب: ١/ ١٣٤ إلى عمارة، وجاء بلا نسبة في الكتاب:=

وكيـــف لنـــا بـــالشُّرْبِ .. إلـــخ

البيتُ لعُمارة، ويُرْوى: [٥/ ١٥٢]

وكيف لنا بالشّرب فيها وما لنا دَوَانيق[1] ....

وبعدَه[2]:

أَنَعْتانُ أَمْ نَدَّانُ أَمْ يَنْبرِي لنا أَغرُّ كنَصْلِ السيفِ أَبْرزَه الغِمْدُ

والمرادُ أنّه يريد شربَ الخمر لو كان له عند الخمَّار ما يصرفُه في ثمنها، وقولُه: أَنَعْتان، أَيْ نشتري بنَسيئَةٍ؛ من قولهم: اعْتان الرجلُ السلعةَ، أَي اشتراها بنسيئة من العِيْنَة[3]، وادَّانَ إذا أَخذه بدَيْنٍ، و«يَنْبَري لنا أَغرُّ» أَيْ نطلبُ كريماً ويتعرّضُ لمعروفه كنَصْل السيف، أَي ماضٍ في السخاء يشتري لنا الخمر، والحانيُّ أَجودُ لأَن الحذفَ عنده[4] أَجودُ اللُّغتين، وأَنشد[5] في الحذف[6]:

كأْسُ عزيزٍ من الأَعْنابِ عَتّقَها لبعضِ أَرْبابِها حانِيَّةٌ حُومّ [٥/ ١٥٣]

وقيل: الموضعُ الذي يُباعُ فيه الخمرُ حانِيَة[7] مثلُ ناحية، ونُسبَ إليه على حدِّ النسب إلى قاضٍ ويَرْمي، والمشهورُ أَنَّ الموضعَ الذي يُباع فيه الخمرُ حانةٌ، قال الأَخطلُ[8]:

=٣/ ٣٤١، والنكت: ٨٨٧، واللسان (حنا).

(١) كذا رواه ابن جني في المحتسب: ١/ ١٣٤.

(٢) جاء هذا البيت بعد البيت السابق في شرح ديوان ذي الرمة: ١٨٦٣.

(٣) كذا في الصحاح (عين)، وعِينة المال: خياره.

(٤) أي عند سيبويه، انظر: ٥/ ٢٧٧، ح (٤).

(٥) أي سيبويه.

(٦) البيت لعلقمة بن عَبَدة، وهو في ديوانه: ٦٨، والكتاب: ٣/ ٣٤١، والمفضليات: ٤٠٢، والمحتسب: ١/ ١٣٤، والنكت: ٨٨٨، وبلا نسبة في العضديات: ٦، والحانيَّة: الخمارون، والكأس: الخمر في الإناء، وأراد بالعزيز ملكاً من ملوك الفرس أو الروم. النكت: ٨٨٨.

(٧) الحانية: الحانوت. اللسان (حنا)، ونقل الأشموني: ٤/ ١٨٠ عن السيرافي قوله: «المعروف في الموضع الذي يباع فيه الخمر حانة بلا ياء» ا.هـ.

(٨) لم أجد البيت في ديوان الأخطل [تحقيق د. قباوة] ولا في ديوانه [إعداد إيليا سليم الحاوي]

وخمرةٍ من جبالِ الرُّومِ جاءَ بها ذو حانَةٍ تاجِرٌ أَعْظِمْ بها حانا

فجعل الموضعَ حانةً والخَمّارَ حاناً.

فأَما مُحَيٍّ فالنسبةُ إِليه مُحَوِيّ، الفاعلُ والمفعولُ فيه سَواءُ، وذلك أَنَّ مُحَيِّاً فاعلٍ من حَيَّى يُحَيِّي فهو مُحَيِّي، والمفعول مُحَيَّى، ففيه ثلاثُ ياءات، فيجب حذفُ الآخرة لأَنها خامسةٌ كأَلف مُرَامَى، فإِذا نسبْتَ إِليه اجتمعَ فيه أَربعُ ياءَاتٍ، فيَحذفون الياءَ الأُولى من محيِّيّ فيبقى مُحَيِيّ فتُقلَبُ الياء أَلفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلَها، فيصيرُ مُحَي كهُدَي، فيقولون: مُحَوِيّ[1] كهُدَوِيّ، وأَما مَن قال: أُمَيِّيّ فجمع بين أربع ياءات فإِنه يقول: مُحَيِّيٌّ[2] أَيضاً، واسمُ المفعول في ذلك كالفاعل، وهو مُحَيَّى تحذف الأَلف الخامسة على القاعدة ثم تفعل ما ذكرناه في اسم الفاعل.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتقول في غَزْو وظَبْي: غَزْوِيّ وظَبْيِيّ، واختُلف[3] فيما لحقته التاءُ من ذلك، فعند الخليل وسيبويه: لا فصلَ، وقال يونس في ظَبْية ودُمْية وقُنْيَة: ظَبَوِيّ ودَمَوِيّ وقُنَوِيّ،وكذلك بناتُ الواو كغَزْوَه وعُرْوة ورِشْوَة، وكان الخليل يَعْذِره في بنات الياء دون بنات الواو).

قال الشَّارح: إِذا كان الاسم على زِنة فَعْل ساكنَ العين معتلَّ اللام بالياء أَو الواو وليس في آخره تاءُ التأنيث نحوُ: غَزْو ونَحْو وظَبْي ورَمْي فالنسبةُ إِليه على لفظه من غير تغيير، نحوُ غَزْوِيّ ونَحْوِيّ وظَبْيِيّ ورَمْيِيّ، لا خلافَ في ذلك لأَنَّ ما قبلَها ساكنٌ، فهي لذلك في حكم الصحيح، تتصرَّفُ بوجوه الإعراب قبلَ النسب، فلم تتغيَّر كما لم يتغيَّر

(١) هذا أجود الوجهين عند أبي عمر الجرمي كما صرح السيرافي والأعلم، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٣٧٣، والنكت: ٩٠١، وتحصيل عين الذهب: ٢/ ٢٨٧، وورد في شرح الشافية للرضي: ٢/ ٤٥ «أبو عمرو» تحريف.

(٢) هذا الوجه أجود عند المبرد كما في حاشية الكتاب (بولاق): ٢/ ٨٧، و النكت: ٩٠١، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٤٥، والارتشاف: ٦٠٥.

(٣) في المفصل: ٢٠٩ «واختلفوا».

الصحيحُ، وإِذا جاز أَنْ يقالَ في أُميَّة: أُمَيِّيّ فيُجمَع بين أَربع ياءات كان ما نحن فيه أَسهلَ لأَنه لم يجتمعْ فيه إِلَّا ثلاث ياءات.

فإِنْ لحقتْ تاءُ التأنيث شيئاً من ذلك، نحوُ غَزْوة ورَمْية ودُمْيَة وقُنْيَة؛ فالخليلُ وسيبويه يَجْريان في ذلك على قاعدة ما لا تاء فيه، فيقولان في غَزْوَة: غَزْوِي وفي رَمْيَة: رمْيِيّ وفي دُمْية: دُمْيِيّ وفي قُنْية: قُنْيِيّ، وهو قياسٌ عندهما[1]، وحكى يونس عن أَبي عمرو مثلَ ذلك[2]، وقالوا في بني جِرْوَة: جِرْوِيّ، وهو جِرْوة بن نَضلة؛ مكسور الجيم[3].

وكان يونس يغيِّر ما فيه تاءُ التأنيث فيفتَحُ الحرفَ الساكنَ، وهو الثاني، فيقولُ في ظَبْية: ظَبَوِيّ وفي رَمْية: رَمَوِيّ وفي قُنْية قُنَوِيّ، وقالوا في عُرْوة: عُرَوِيّ، لا فرقَ عنده بين ذوات الياء والواو.

وكان الزَّجَّاج يميلُ إِلى هذا القول ويحتجُّ بأَن تاء التأنيث قوَّتْ[4] التغيير فيها، وأَمَّا يونسُ فلم يَردْ عنه احتجاجٌ لذلك[5].

وكان الخليل يَعْذِره في ذوات الياء ويحتجُّ له بأَنَّه شبَّه فَعْلَة بفَعِلة؛ مكسور العين، قال: لأَنَّ اللفظ بفَعِلة وفَعْلة إِذا سكِّنَتَ العين سواءٌ، والمرادُ بذلك أَن ظَبْية كظَبِيَة ورَمْيَة كأَنه رَمِية[6]، وقِنْية كأنه قِنِية[7]، ثم أَسكنوا للتخفيف كما يقال في كَتِف: كَتْف،

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٣٤٦-٣٤٧.

(٢) انظر حكاية يونس في الكتاب: ٣/ ٣٤٧.

(٣) جروة بن نضلة حي من العرب. انظر الكتاب: ٣/ ٣٤٨، والصحاح (جرا).

(٤) في ط، ر: «قوة» تحريف.

(٥) انظر قولي يونس واحتجاج الزجاج في الكتاب: ٣/ ٣٤٧، والمقتضب: ٣/ ١٣٧، والتكملة: ٥٧، والنكت: ٨٨٩-٨٩٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٧٠، والمساعد: ٣/ ٣٧٦، والارتشاف: ٦٢٦.

(٦) في ط، ر: «كقنية».

(٧) في ط، ر: «كرمية».

وفي إِبِل: إِبْل، فصار لفظ ما كان على فَعِلة؛ بكسر العين في الأَصل بوزن فَعلة، فعَمِية على وزن لفظ عَمْية ورَمِيَة على لفظ رَمْية في الأَصل بالإِسْكان[١].

فإذا نسبْنا إلى ذلك ردَدْناه إلى الأَصل لأَنه بالحركة يُفيدنا خفةً، وذلك لأَنا إذا نسبْنا إلى عَمِية وقِنِية وثوانيها مكسورةٌ [٥/ ١٥٤] وجبَ فتحُها وقلْبُ الياء واواً بعد قلبها أَلفاً على حدِّ قولك في عَمٍ: عَمَوِيّ وفي شَجٍ شَجَوِيّ، فيصيرُ في اللفظ أَخفَّ من عَمِيِيّ وقِنِيِيّ، قال[٢]: وكذلك لو بنيْتَ من ذوات الواو فَعِلة لصارت بهذه المنزلة، تقولُ في فَعِلة من الغَزْو، غَزِيَة، ومن الربْو رَبِيَة، فيصير كذوات الياء فيصير المسكَّنُ منها عن الكسر بمنزلة ما أَصلُه [١٨٥/ أ] الإِسكانُ، فلمّا رأَوا آخِر فَعِلة المكسورِ يشبِهُ إذا يخفَّفُ آخر فَعْلة المسكَّنِ العين في الأَصل جعلوا إِضافتها شيئاً واحداً، هذا احتجاجُ الخليل ليونس.

قال صاحب الكتاب: (وعلى مذهب يونسَ جاء قولُهم: قَرَوِيّ وزِنَوِيّ في قَرْيَة وبني زِنْيَة، وتقول في طَيّ ولَيَّة: طَوَوِيّ ولَوَوِيّ وفي حَيَّة: حَيَوِيّ وفي دَوٍّ وكَوَّة: دَوِّي وكَوِّي).

قال الشَّارح: قد جاء عن العرب قَرَوِيٌّ في النسبة إلى قَرْية وزِنَوِيٌّ في النسبة إلى بني زِنْية، وهم حيٌّ من العرب[٣]، وهو شاذٌّ عند سيبويه، والقياسُ قَرْيِيّ وزِنْيِيّ، وهو عند يونس قياسٌ[٤]، وتقول في طيّ: طَوَوِيّ، وفي لَيَّة[٥]: لَوَوِيّ، وفي حَيَّة: حَيَوِيّ.

أَما طيٌّ فمصدر طَوَى يَطْوِي، ولَيَّة مصدرُ لَوَى يَلْوِي، فالعينُ واوٌ واللامُ ياءٌ، والأَصلُ فيه طَوْي ولَوْيَة، فلمّا اجتمعت الواو والياءُ والسابقُ منهما ساكنٌ قلبوا الواو

---

(١) في ط، ر: «بإسْكان».

(٢) أي الخليل، انظر الكتاب: ٣/ ٣٤٧، والنكت: ٨٨٩-٨٩٠.

(٣) انظر الارتشاف: ٦٢٦، واللسان (زنا).

(٤) انظر مذهب يونس وسيبويه في الكتاب: ٣/ ٣٤٧-٣٤٨، والإيضاح في شرح المفصَّل: ١/ ٥٧٠، والارتشاف: ٦٢٦.

(٥) في ط: «لغة» تحريف.

ياءً، وهذه قاعدةٌ في التصريف.

فلمَّا نسبوا إليه استثقلوا اجتماعَ أربع ياءات، وأرادوا التخلُّص منها فبنَوا الكلمة على فَعَل، وقد كان فَعْلاً ساكنَ العين، فانفكَّ الإدغام وعادت العينُ إلى أصلها وهو الواو، ثم انقلبت الياءُ التي هي لامٌ ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثم نسبوا إليها وقلبوها واواً على القاعدة فقالوا: طَوَوِيّ ولَوَوِيّ.

وأمَّا حَيَّة فالعينُ واللامُ ياءٌ، ولـمَّا بَنوْه على فَعَل انقلبت اللام ألفاً لأنَّ اللام أقْبَلُ للتغيير، ثم قلبوا الألف واواً على قاعدة النسب وقالوا: حَيَوِيّ، ومَنْ قال: أُمَيِّيّ قال: طَيِّيّ وحَيِّيّ ولم يُبالِ الثقل[1].

وأما النسبُ إلى دَوٍّ[2] وكَوَّة[3] فإنك لا تغيِّره، بل تنسُبُ إليه على لفظه، فتقول: دَوِّيّ وكَوِّيّ، لأن التغيير إنّما كان لأجل اجتماع أربع ياءات، ففرُّوا إلى الواو، فأمَّا إذا وقع الاختلافُ بحصول الواو لم تكن حاجة إلى التغيير، فأما قول ذي الرمة[4]:

داوِيَّةٌ ودُجَى ليْلٍ كأنَّهما ... يَمٌّ تَراطَنَ في حافاتِه الرُّومُ

فقال[5] بعضُهم: أراد دَوِّيةً، وإنّما أبْدلَ من الواو الأُولى ألفاً لانفتاح ما قبلها[6]، وإنْ كانت ساكنةً في نفسها، كأنه استغْنى بأحد الشرطَيْن كما قال عليه السلام: «ارجِعْنَ مأْزوراتٍ غيرَ مأجوراتٍ»[7]، والأَصلُ مَوْزورات.

---

(١) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ٣٤٥، والمقتضب: ٣/ ١٣٨، والأصول: ٣/ ٦٥.

(٢) «الدَّوّ: الفلاة» اللسان (دوا).

(٣) «الكوة: الخرق في الحائط» اللسان (كوي).

(٤) البيت في شرح ديوانه: ٤٠١، وسر الصناعة: ٦٧٠، وشرح شواهد الإيضاح: ٤٣٥، وهو بلا نسبة في التكملة: ١٢٤-١٢٥، والمخصص: ١٤/ ٨٣، والرواية في الديوان: «دوِّية» وكذلك في سائر المصادر المذكورة.

(٥) في ط، ر: «قال» خطأ.

(٦) ممن قال بهذا القول الفراء، انظر الحلبيات: ٣٣٥، والتمام في تفسير أشعار هذيل: ٢٣٣، وسر الصناعة: ٢٣، ٦٧٠.

(٧) الحديث في سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز: ١/ ٥٠٢-٥٠٣، وسر الصناعة: ٦٦٩.

قال سيبويه في آية: إنه فَعْلَة كشَرْبة، وإنما أُبدِلَ من الياء الأُولى ألفٌ[١]، فيكونُ حينئذٍ داوِيَّة من الشاذِّ، والمحققون يذهبون إلى أنَّه بَنَى من الدوِّ اسماً على زِنة فاعِلة[٢] فصار في التقدير دَاوِوَةً، فقُلبت الواو الثانيةُ ياءً لانكسار ما قبلها، فصارت داوِيةً ثم نُسِب إليها على حدِّ نَسَبهم إلى حانِية حانيّ، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتقول في مَرْميّ: مَرْميّ تشبيهاً بقولهم في تَمِيمِيّ وهَجَرِيّ وشافعيّ: تميميّ وهَجَريّ وشافعيّ، ومنهم مَنْ قال: مَرْمَوِيّ، وفي بخاتيّ اسم رجلٍ بخاتيّ). [٥/ ١٥٥]

قال الشَّارح: هذا الفصلُ يشتَمِلُ على مسألة واحدة، وهي النسبةُ إلى مَرْميّ، والنسبُ إليه مَرْميّ، فيكونُ لفظُه بعد النسب مثلَ لفظه قبل النسب، كأنهم شبَّهوا لفظَه بالمنسوب، وأنتَ إذا نسبتَ إلى منسوبٍ بقَّيتَه على لفظه، نحوُالنسب إلى تميميّ وهَجَريّ وشافعيّ، فإنك تقول فيه أيضاً: تميميّ وهَجَرَيّ وشافعيّ، فيكونُ اللفظ واحداً إلَّا أنَّ التقدير مختلفٌ.

وذلك أنَك إذا حذفتَ الياءَ الأُولى التي للنسب أَحدثتَ ياءً أُخرى غيرَها لأنه لا يُجمَعُ بين علامتي النسب كما لا يُجمَعُ بين علامتي التأنيث مع ما في ذلك من ثِقَل اجتماع أربع ياءات، ومَرْميٌّ مشبَّه بالمنسوب من حيث إن آخره ياءٌ مشدَّدةٌ قبلها مكسورٌ.

ويجوز أَنْ تقول فيه: مَرْمَوِيّ[٣]، وذلك أَنَّ أَصلَه مَرْمُوْيٌ على زنة مفعول من «رميْتُ»، ولـمَّا اجتمعت الواو والياءُ وقد سبَقَ الأُولى منهما بالسكون قلَبوا الواو ياءً، وأَدغموا الياء الأُولى في الثانية على القاعدة، ثم كسَروا ما قبل الياء لتصحَّ الياءُ، فلمَّا

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٣٥٠، وكلام سيبويه منقول بمعناه.

(٢) أجاز أبو علي الفارسي هذا الوجه، انظر البغداديات: ٣٩٥، والحلبيات: ٣٣٧-٣٣٨، وسر الصناعة: ٦٧١.

(٣) ذكر سيبويه الوجهين في النسبة إلى مرميّ في الكتاب: ٣/ ٣٤٥-٣٤٦، وظاهر كلامه أن الوجه الأول وهو «مرميّ» هو المختار.

نسبوا إِليه استثقلوا اجتماع أَربع ياءاتٍ فحذفوا الياءَ الأُولى المبدَلَة من واو مفعول لكونها زائدةً فصار اللفظ مَرْمِيْ مثلَ يَرْميْ، فقياسُه في النسب قياسُ يَرمي وتغْلِبَ، فتبدِلُ من الكسرة فتحةً ثم من الياء واواً بعد أَن قلبوها أَلفاً كما قالوا في حاني: حانَوِيّ، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما في آخره أَلفٌ ممدودةٌ إِنْ كان مُنصرفاً ككِساء ورِداء وعِلْباء وحِرْباء قيل: كِسائيّ وعِلْبَائيّ، والقلبُ جائزٌ كقولك: كساوِيّ، وإِنْ لم ينصرف فالقلبُ كحَمْراوِيّ وخُنْفَساوِيّ ومَعْيُوراوِيّ وزَكرِيَّاوِيّ).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ الممدود كلُّ اسم في آخره همزةٌ قبلها أَلفٌ زائدةٌ، وذلك على أربعة أَضربٍ:

ضربٍ همزتُه أَصليَّةٌ نحوُ قُرَّاء ووُضَّاء، وهو من قرأْتُ ووضُؤْتُ، والوُّضَّاءُ: الجميل.

وضربٍ همزتُه منقلبةٌ عن حرف أَصْليٍّ نحوُ كِساء ورِداء، وأَصلُه كساو ورداي، والواو والياء إِذا وقَعتا طرفاً وقبلَهما أَلفٌ زائدةٌ قُلِبتا همزتَيْن، والواوُ والياءُ في كِساء ورداء لامُ الكلمة لأَنه من الكِسْوة والرِّدْية لقولهم[1]: فلانٌ حَسَنُ الرِّدْيَة.

وضَرْبٍ ثالثٍ همزتُه منقلبةٌ عن ياءٍ زائدة، نحو عِلْباء وحِرْباء، ويدلُّ على أَنَّ الهمزة فيه من الياء قولُهم: دِرْحاية ودِعْكَاية[2]، لـمَّا اتصل بها تاءُالتأنيث ظهرتْ الياءُلأَنها إِنَّما كانت انقلبتْ همزةً لكونها طرفاً، فلمَّا اتصلت بها تاءُ التأنيث وبُنيَتْ على التأنيث خرجت عن أَنْ تكون طرفاً.

والضربُ الرابع ما كانت همزتُه منقلبةً عن أَلف التأنيث، نحوُ حَمْراء وصَفْراء، ولذلك لا ينصرفُ، وتنصرفُ الضروبُ الثلاثة.

فإِذا نسبْتَ إِلى ما كان منصرفاً من ذلك فالبابُ فيه إِقرار الهمزة، نحوُ وُضَّائيّ

---

(١) في ط، ر: «كقولهم».

(٢) هو استدلال ابن جني في سر الصناعة: ٩٩.

وقُرَّائِي وكِسائِيّ وردائي وعِلْبائِيّ وحِرْبائِي بإثبات الهمزة، والأَصلُ من ذلك قُرَّاء ووُضَّاء لأنَّ الهمزة فيهما أَصلٌ بمنزلة الضاد من حُمَّاض[1]، [١٨٥/ ب] والقاف من سُمَّاق، فكما تقول: حُمَّاضِيّ وسُمَّاقِيّ فكذلك تقول: وُضَّائي وقُرَّائي.

وكِسائي وردائي محمولان[2] عليه لأَن الهمزة فيهما منقلبةٌ عن أَصل، فهي لام كما أَنَّها لامٌ، وعِلْبائي محمولٌ على كسائِيّ، لأنَّ الهمزة فيه ليست أَصلاً، إنما هي منقلبةٌ عن حرف ليس للتأنيث كما أن كساءً كذلك، فعُومِل في النسب معاملتَه، فإذاً الأَصلُ في قُرَّاء ووُضَّاء أَقْوى منه في كِساء لأَن الهمزة فيه أَصلٌ وفي كِساء بدلٌ، وهي في كسائيّ أَقْوى منها في عِلْبائي لأَنَّها في كِساءلامٌ وفي عِلْباء زائدةٌ.

فإن نسبْتَ إلى ما لا ينصرف نحوُ حَمْراء وصَحْراء فالبابُ أَنْ تقلِبَ الهمزةَ واواً فيه فتقولَ: حمراوِيّ[3] وصحراوِيّ، وإنما قُلبت الهمزةُ فيه واواً ولم تُقَرَّ بحالها لئلَّا تقعَ علامةُ التأنيث حشواً، ولم تكن [٥/ ١٥٦] لِتُحذَفَ لأَنَّها لازمةٌ تتحرَّكُ بحركات الإِعراب، فهي حَيَّةٌ بالحركة، ولـمَّا لم يجز حذفُها وجَبَ تغييرها فقُلبت واواً.

ثم قالوا في الإِضافة إلى عِلْباء وحِرْباء: عِلْباوِي وحِرْباوي[4]، فأَبدلوا هذه الهمزةَ وإِن لم تكن للتأنيث، لكنَّها شابهَتْ حَمْراءَ وصَحْراء بالزيادة، فحملوها عليها وإنْ لم تكن همزةُ حمراء قُلبت في حمراوِي لكونها زائدةً.

ثم تجاوزوا ذلك إلى أَنْ قالوا في كِساء: كِساوِيّ، وفي رِداء: رداوِيّ[5]، فأَبدلوا الهمزةَ واواً حملاً لها على همزة عِلْباء من حيث كانت همزةُ كساء ورداء مُبدَلةً من حرف ليس

---

(١) هو نبت جبلي، النبات للأصمعي: ١٦، ٢٤.

(٢) في ط، ر: «محمول».

(٣) ذكر أبو حاتم السجستاني أن قوماً من العرب يقرُّون الهمزة في النسب إلى حمراء، وهو قليل، انظر الارتشاف: ٦٠٨-٦٠٩، والمساعد: ٣/ ٣٥٨، والهمع: ٢/ ١٩٤.

(٤) أجازه المبرد، انظر المقتضب: ٣/ ١٤٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٥٥.

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٣٤٩، والمقتضب: ٣/ ١٤٩.

للتأنيث، ثم قالوا في همزة قُرَّاء: قُرَّاوِيّ[١]، فشبَّهوا همزته بهمزة كساء من حيث كانت أَصلاً غيرَ زائدة، فكلُّ واحد من هذه الأَسماءِ محمولٌ في القلب على ما قبله وإِن لم يَشْرَكْه في العلة، لكنْ لشَبَهٍ لفظيٍّ.

فإِذاً القلبُ في حَمْراويّ أَقوى منه في عِلْباوِيّ، وهو في عِلْباوِيّ أَقْوى منه في كِساوِيّ، وهو في كِساوِيّ أَقوى منه في قُرَّاويّ، فلذلك قال[٢]: فالبابُ فيما كان منصرفاً إِقرارُ الهمزة على حالها، نحوُ قُرَّائي وكسائيّ وعِلْبائيّ، والقلبُ جائز وإِن لم ينصرفْ، فالقلبُ نحوُ حمراويّ وصحراويّ.

وإِنما مثَّل بهذه الأَسماء نحوَ خُنْفَساويّ ومَعْيُوراوِيّ، والمعْيُوراء: جماعةُ الحُمُر[٣]، وزكريَّاوِيّ، ليُرِيك الفصلَ بين المقصور والممدود وأَنَّ الطويل من الأَسماء الممدودة والقصيرَ منها حكمُها واحدٌ وأَنَّ كثرةَ حروف خُنْفَساء ومَعْيُوراء وما أَشبَهَهما لا تُوجبُ إِسقاطَ شيء منه كما كان ذلك في المقصور لسكون آخره إِذ الحرفُ يَقْوَى بحركته ويمتنعُ حذفُه في المكان الذي يسقط فيه الساكنُ، أَلا ترى أَنَّ من قال: ثَقَفيّ وقُرَشِيّ وهُذَليّ فحذَفَ الياءَ الساكنةَ لم يقلْ في النسب إِلى عِثْيَر وهو التراب وحِثْيَل وهو نبتٌ: عِثْرِي وحِثْلِي فيحذفَ الياءَ لتحرُّكها، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتقول في سِقَاية وعَظَاية: سِقائي وعَظَائيّ، وفي شَقَاوَة: شَقَاوِيّ، وفي راية: رايِيّ ورائِيّ وراوِيّ، وكذلك في آية وثَاية ونحوِهما).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ ما كان من نحو سِقَاية وعَظَاية ونحوِهما ممَّا في آخره تاءُ التأنيث ولامُه واوٌ أَو ياءٌ وقبلها[٤] أَلفٌ زائدةٌ فإِنه قبل النَّسب تصحُّ اللامُ ولا تقلَبُ

---

(١) والأجود إبقاء الهمزة، انظر الكتاب: ٣/ ٣٥٢، والمقتضب: ٣/ ١٤٩، والأصول: ٣/ ٦٧، والخصائص: ١/ ٢١٤.

(٢) أي الزمخشري، وكلامه منقول بمعناه.

(٣) انظر السيرافي: ٦٧١.

(٤) في ط، ر: «وقبلها».

همزةً لأَنَّ الاسم بُنِي على التأنيث، فلم تقع الياءُ والواو طرفاً فلم يلزم قلبُهما همزةً.

فإذا نسبْتَ إلى شيءٍ من ذلك أَسقطْتَ التاءَ، ثم قلبْتَ اللامَ همزةً، فصارت النسبةُ كأَنَّها إلى سِقَاء وعَظَاء بمنزلة كِساء ورِداء، فلذلك تقول في النسب: سِقائِي وعَظَائيّ، أَي كما تقول: كسائيّ وردائيّ، ومَنْ قال: كِساوِيّ ورداوِيّ قال ههنا: سِقَاوِيّ وعَظَاوِيّ، وكذلك قيلَ في النسب إلى شاءٍ شاوِيّ، قال الشاعر(١):

لا ينفَعُ الشاوِيَّ فيها شاتُهُ ولا حِمَاراهُ ولا عَلَاتُهُ [٥/ ١٥٧]

فإنْ كانت اللامُ واواً نحوُ شَقَاوة وغَبَاوة فإنَّك لا تغيِّرها في النسب وتُقِرُّها على حالها، فتقول فيه: شَقَاوِيّ وغَبَاوِيّ، لأَنا كنَّا نفِرُّ إلى الواو فيما كان همزةً، وإذا ظَفِرْنا بها قد لُفظ به واواً لم نَعْدِل عنها إلى لفظ آخر، قال جريرٌ(٢):

إذا هَبَطْنَ سَماوِيّاً مَوارِدُه مِن نحوِ دَوْمَةَ خَبْتٍ قَلَّ تَعْريسي

نسبه إلى سَماوَة.

وأَمَّا نحوُ راية وآية وثاية(٣) وطاية(٤) فلك في النسب إليه ثلاثةُ أَوجه:

أَقْيَسُها تَرْكُ الياء على حالها(٥)، ولم تغيِّرها لأَنك لو أفْرَدْتَه بعد طَرْح الهاء لأَثبتَّ الياء وقلتَ: آي وراي وثاي وطاي، ولا تلزمُ الهمزةُ لأَنَّ الأَلف قبل الياء، والواو أَصلٌ غيرُ زائدةٍ، والواوُ والياءُ إنما تُهمزان إذا كان قبلهما ألفٌ زائدةٌ نحوُ كساء ورداء.

---

(١) هو مبشِّر بن هذيل الشجمي (بالجيم) كما في اللسان (علا) (شوه)، والصواب: الشمخي؛ بالخاء، انظر سفر السعادة: ٦٣٤، والبيتان بلا نسبة في المنصف: ٢/ ٤٦، ٣/ ٧١، والصحاح (شوه)، (علا)، والمخصص: ١٥/ ١١٩، والعَلَاة: حجر يجعل عليه الأَقِط. اللسان (علا).

(٢) البيت في ديوانه: ١٢٦، والكتاب: ٣/ ٣٤٩-٣٥٠، والنكت: ٨٩١.

دومة خبت: اسم موضع. انظر معجم البلدان (دومة خبت).

(٣) الثايَة والثاوَة: مأوى الغنم والإبل، انظر إصلاح المنطق: ٣٢٧، وسفر السعادة: ١٩٣، واللسان (ثوا).

(٤) «الطايَة: الصخرة العظيمة في رملة» اللسان (طيا).

(٥) وهو أولى وأقوى عند ابن السراج، انظر الأصول: ٣/ ٦٦.

والثاني[١]: الهمزُ لشَبَهِها بكساء ورداء لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ ساكنةٍ، والفرقُ بينها وبين الأَصل الذي هو كساء ورداء أَنْ تقع الياءُ والواو بعد ألف زائدةٍ، وما نحن فيه وقَعتا بعد أَلفٍ غير زائدةٍ.

الثالث[٢]: إبدالُها واواً على حدِّ كساوِيّ ورداوِيّ[٣]. [٦/ ٢]

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما كان على حرفَيْن فعلى ثلاثة أَضْرُب: ما يُرَدُّ ساقطُه، وما لا يُردُّ، وما يَسُوغ فيه الأمران، فالأولُ نحو: أَبَوِيّ وأَخَوِيّ وضَعَوِيّ، ومنه سَتَهِيّ في اسْت، والثاني: نحوُ عِدِيّ وزِنِيّ، وكذا البابُ إلَّا ما اعتلَّ لامُه، نحوُ شِيَة، فإنك تقول فيه: وِشَوِيٌّ، وقال أَبو الحسن: وِشْيِيٌّ؛ على الأَصل، وعن ناس من العرب: عِدَوِيّ، ومنه سَهِيّ في سَهٍ، والثالث: نحو غَدِيّ وغَدَوِيّ ودَمِيّ ودَمَوِيّ ويَدِيّ ويَدَوِي وحِرِيّ وحِرَحِيّ، وأَبو الحسن يُسكِّنُ ما أَصلُه السكونُ، فيقول: غَدْوِيّ ويَدْيِيّ، ومنه: ابْنِيّ وبَنَوِيّ واسْمِيّ وسِمَوِيّ؛ بتحريك الميم، وقياسُ قول الأخفش إِسْكانُها).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ ما كان على حرفَيْن من الأَسماء التي يلحَقُها التصغيرُ والجمعُ والإِعرابُ فإِنَّه على ثلاثة أَضْرُب:

أَحدُها: ما كان أَصلُه على ثلاثة أحرف، وأُسقِط منها واحدٌ تخفيفاً أَو لعلَّة توجِبُ ذلك، وذلك الحذفُ يكون من موضع اللام، وهو أَكثرُه، ويكون من موضع الفاء، ويكون من العَيْن، وهو أَقلُّه، فإذا نسبْتَ [١٨٦/ أ] إِلى شيءٍ من ذلك فهو على ثلاثة أَضرب كما ذكَرَ:

أَحدُها: أَنْ يُردَّ الساقطُ، والثاني: أَنْ لا يُردَّ، والثالث: يجوز فيه الأَمران.

---

(١) وهو الاختيار عند سيبويه، انظر الكتاب: ٣/ ٣٥٠، والقياس عند السيرافي، انظر ملخص كلامه في حاشية الكتاب: ٣/ ٣٥٠.
(٢) وهو أجود الأقاويل عند المبرد، انظر المقتضب: ١/ ١٤٧.
(٣) هنا ينتهي الجزء الخامس في ط، وضممتُ هذه الفصول إلى الجزء الخامس ليبدأ السادسُ بمبحث جديد.

فأمَّا الأَول: فهو ما كان الساقط منه من موضع اللام، ويرجع في التثنية والجمع بالألف والتاء، وذلك قولك في النسبة إلى أَب: أَبَوِيّ، وإلى أَخ: أَخَوِي، وإلى ضَعَة: ضَعَوِي، وإلى هَنْت: هَنَوِيّ، لأَنك إذا ثنَّيْتَ الأَب والأخَ قلتَ: أَبَوان وأَخَوانِ، وإذا جمعتَ ضَعَة، وهو ضربٌ من الشجر[1] قلتَ: [٦/ ٣] ضَعَوَات، قال جرير[2]:

مُتَّخِـذاً مـن ضَـعَوَاتٍ تَوْلَجَـا

وتقول في هَن: هَنَوَات، ومنه قولُ الشاعر[3]:

أَرى ابْـنَ نـزارٍ قـد جَفانـي ومَلَّنـي ... علـى هَنَـوَاتٍ شأْنُهـا مُتَتَايِـعُ

ومنهم مَنْ يقول: هَنَانِ؛ في التثنية، وهَنَات؛ في الجمع[4]، فمَن قال: هَنَوَات لَزِمه أَنْ يقول في النسب: هَنَوِيّ، ومَنْ قال: هَنَان في التثنية وهنات في الجمع كان مخيَّراً فيه؛ إن شاءَ رَدَّ وإنْ شاء لم يردَّ، وإنما لزم رَدُّ الذاهب هنا لأَنَّا رأينا النسب قد يَرُدُّ الذاهبَ الذي لا يعود في تثنية ولا جَمْع، كقولك في يد: يَدَوِيّ، وفي دَم:دَمَوِيّ، وأَنت تقول في التثنية: يَدَانِ ودَمَان، فلمَّا قَوِيَت النسبةُ على ردِّ ما لم تردَّه التثنيةُ صارت[5] أَقوى من التثنية في باب الردِّ، فلمَّا ردَّت التثنيةُ الحرفَ الذاهبَ كانت النسبة أَوْلى بذلك.

وأَمَّا الضربُ الثاني وهو ما لا يُرَدُّ الساقط فيه فهو ما كان الساقطُ منه فاءً أَوْ عيناً، وذلك نحوُ النسب إلى عِدَة وزِنَة ونحوِهما كصِلَة وثِقَة، فإنك إذا نسبْتَ إلى شيء من ذلك حذفتَ تاءَ التأنيث ولا تُعِيد المحذوفَ إلَّا لضرورة، وذلك قولك: عِدِيّ وزِنِيّ،

---

(١) انظر النبات للأصمعي: ٢٠.

(٢) هذا بيت من الرجز، وهو في ديوان جرير: ١٨٧، وورد بلا نسبة في الخصائص: ١/ ١٧٢، والمنصف: ١/ ٢٢٦، ٣/ ٣٨، والمخصص: ٧/ ١٨٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٦، وسفر السعادة: ٣٣٠ ، قال ابن الشجري: «التَّوْلَج: السَّرَب، شبَّه ما يجعله الوحشيُّ عليه من الشجر ظُلَّة بالسَّرَب» الأمالي: ٢/ ٢٦٦.

(٣) سلف البيت: ٥/ ٦٨.

(٤) انظر ما سلف: ٥/ ٦٨.

(٥) في ط، ر: «صار»، تحريف.

فالذاهبُ منه واوٌ هي فاءٌ، وأَصلُه وعْدَة ووزْنَة.

وإِنَّما لم يردُّوا الذاهب منه لأَنه في أول الكلمة، فهو بعيدٌ من ياء النسَب، فلو ظهَرَ لم يكن يتغيَّرُ بدخول ياء النسب كما تتغيَّر لامُ الكلمة بالكَسْر من أجل الياء.

ويُؤَيِّدُ ذلك أَنَّ العرب لم تردَّ المحذوفَ إِذا كان فاءً في شيءٍ من كلامها لا في تثنية ولا جمع بالأَلف والتاء كما ردُّوا فيما ذهبت لامُه، فلم يقولوا في مثل عِدَة وزِنَة: وعْدتان ووزْنتان ولا وعدات ولا[1] وزنات، كما قالوا في سنة: سَنَوات، وفي تثنية أَخ وأَب: أَخَوَان وأَبَوان، وفي جمع أُخْت: أَخَوَات، لا نعلم في ذلك خلافاً.

وقولُنا: «إِلَّا لضرورة» تحرُّزاً ممَّا إِذا كانت اللامُ ياءً نحوَ شِيَة ودِيَة، فإِنَّك تُعيدُ المحذوفَ وإِنْ كانت فاءً ضرورةَ أَنْ يبقى الاسم على حرفَيْن الثاني منهما حرفُ مَدٍّ ولِيْن، وذلك لا يكون في اسم متمكِّنٍ.

فتقول على مذهب سيبويه في شِيَة: وِشَوِيّ، وفي دِيَة: وِدَوِي[2]، وذلك أَنَّ أَصلَه وِشْيَة ووِدْيَة، فأُلقيتْ كسرةُ الواو على ما بعدها وحُذِفت الواوُ لأَنَّ الفعل قد اعتلَّ بحذْفها في يَشِي ويَدِي، فبقي شِيَة ودِيَة كما ترى، فلمَّا نسبْتَ إِليهما حذفتَ منهما تاء التأنيث على القاعدة،فبقي الشينُ والياءُ، ولا عهدَ لنا باسمٍ على حرفَيْن الثاني منهما حرفُ مَدٍّ ولِيْن، فوجَبَ زيادةُ حرفٍ ليصيرَ إِلى ما عليه الأَسماءُ المتمكِّنةُ، فكان ردُّ المحذوف أَوْلَى من زيادة حرف غريب، فرُدَّت الواوُ مكسورةً على أَصلها وبقِيَت العين مكسورةً أَيضاً، ثم أُبدل من الكسرة فتحة ومن الياء أَلف ثم قُلبت الأَلف واواً كما فعلتَ في عَمٍ وشَجٍ فقلتَ: عَمَوِيّ وشَجَوِي.

وإِنما أَبقَوا الكسرة في العين لأَنَّ قاعدة مذهب سيبويه أَنَّ الاسم إِذا دخله حذفٌ ولزم الحرفُ المجاوِرُ الحركةَ ثمَّ رُدَّ المحذوفُ لعلَّة أَو ضرورة فإِنَّه يُبقي الحركةَ فيه ولا

(١) سقط من ط، ر: «لا».
(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٣٦٩.

يُزيلُها، فتقول في غَدٍ: غَدَوِيّ، وفي [٦/ ٤] يد: يَدَوِيّ فتفتَحُ العينَ منهما[١]، وإن كان أَصلُها السكونَ، والذي يدلُّ أَنّ الأَصلَ في غَدٍ غَدْوٌ؛ بسكون العين قولُ الشاعر وهو لبيد[٢]:

وما الناسُ إلَّا كالدِّيارِ وأَهْلُها ... بها يومَ حَلُّوها وغَدْواً بَلاقِعُ

لَـمَّا اضطُرَّ إِلى ردِّ اللام أَتى به ساكنَ العين، ويدلُّ على أَنَّ الأَصل في يَدٍ يَدْيٌ؛ بالسكون تكسيرُهم إِياها على أَفْعُل نحوُ أَيْدٍ، وأَفْعُل بابُه فَعْلٌ نحوُ كَلْب وأَكْلُب وفَلْس وأَفْلُس.

وأَمَّا أَبو الحسن الأَخفشُ فإِنه يردُّ الكلمة إِلى أَصلها عند رَدِّ ما سقَط منها، فكأَنه ينسبُ إِلى وِشْيَة فيقول: وِشْيِيّ كما تقول في ظَبْية: ظَبْيِيّ[٣]، وحُجَّتُه أَنَّ العين أَصلُها السكونُ، وإِنَّما تحرَّكت عند حَذْف الفاء منها، فإِذا أُعيد ما سقط منها عادت إِلى أَصلها، وهو السكون.

والمذهبُ ما قاله سيبويه لأَنَّ الشينَ متحرِّكةٌ، والضرورةُ لا تُوجِبُ أَكثرَ من ردِّ الحرف الذاهب، فلم نحتجْ إِلى تغيير البناء، ومثلُ ذلك لو نسبْتَ إِلى شاة بعد التسمية لقلتَ: شاهِيّ لأَنَّك تحذفُ تاء التأنيث، فبقي الاسمُ على حرفَيْن الثاني منهما حرفُ مَدٍّ ولِيْن، وذلك لا نظيرَ له، فردُّوا الساقط منه وهو الهاءُ.

وقولُه: «**وعن ناس من العرب: عِدَوِيّ**» يريدُ أَنّ قوماً من العرب يردُّون المحذوفَ وإِنْ كان فاءً ويؤَخِّرونه إِلى موضع اللام، فكأَنه ينقلب أَلفاً فيصيرُ عِداً وزِناً، فإِذا نسبْتَ إِليه قلبْتَ الأَلف واواً على القاعدة، فتقول: عِدَوِيّ وزِنَوِيّ [١٨٦/ ب]، وهو رأْي

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٣٥٨.

(٢) البيت في شرح ديوانه: ١٩٦، والمقتضب: ٢/ ٢٣٩، وشرح شواهد الشافية: ٤٤٩، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٣٥٨، والمقتضب: ٣/ ٨٠، والمنصف: ١/ ٦٣-٦٤.

(٣) انظر مذهبي سيبويه والأخفش في الكتاب: ٣/ ٣٦٩، والمقتضب: ٣/ ١٥٦، والأصول: ٣/ ٨٠، والتكملة: ٥٥، ٦٠، والمنصف: ١/ ٦٣-٦٤، والنكت: ٨٩٩.

الفرَّاء، حكى ذلك صاحب الصحاح[١].

وممَّا لا يُرَدُّ فيه الساقطُ ما حُذِفت عينُه نحوُ سَهٍ في معنى الاسْت، وذلك أَنَّ فيه ثلاثَ لغات: اسْتٌ وسَتٌ وسَهٌ، وأَصلُها سَتَهٌ، وذلك لأَنَّك تقول في التصغير: سُتَيْهة[٢]، وفي التكسير: [٦/ ٥] أَسْتاه، فالذي قال: اسْت وسَت حذَفَ اللَّامَ وهو الهاء، والذي قال: سَهٌ حذَفَ عين الفعل وهو التاءُ، فإذا نسبْتَ إِليه على قول مَنْ قال: اسْت أَوْ سَت فهو بمنزلة ابن، فإِن شِئتَ قلتَ: اسْتِيّ[٣]، وإِنْ شئتَ قلتَ: سَتَهِيّ لأَنَّ الساقط لا يظهر في التثنية ولا في الجمع بالأَلف والتاء، ومَنْ قال: سَهٌ لم يقُلْ إلَّا: سَهِيّ كما لم يَقُل في عِدَة وزِنَة إلَّا: عِدِيّ وزِنِيّ؛ لبُعدِ المحذوف من ياء النسبة.

وأَمَّا الضربُ الثالثُ وهو ما يَسُوغ فيه الأَمران فهو ما حُذِفَ منه لامُه، ولا يَظهرُ ذلك في تثنية ولا جمعٍ بالأَلف والتاء، وذلك قولُك في النسب إِلى يَدِ: يَدِيٌّ، وإِن شئتَ: يَدَوِيّ، وفي دمٍ: دَمِيٌّ ودَمَوِي، وفي غَدٍ: غَدِيٌّ، وإِن شئْتَ: غَدَوِيٌّ، فمَنْ نسبَ إِلى الحرفَيْن فعلى اللفظ لأَنَّ الأَصل قد رُفِضَ، فلم يَظهر في تثنية ولا جمع، ومَنْ ردَّ المحذوفَ فلأَنَّ النسبة قويةٌ في الرَّدِّ على ما تقدَّم.

فإِنْ قيل: فقد ردُّوا المحذوفَ من دمٍ ويدٍ في قوله[٤]:

فلو أَنَّا على حجرٍ ذُبِحْنا ... جَرى الدَّمَيانِ بالخبرِ اليَقِينِ

وقولِ الآخر[٥]:

يَدَيَانِ بَيْضاوانِ عند مُحَلِّمٍ ... قد تمنعانِكَ أَنْ تُضَامَ وتُضْهَدا

---

(١) حكاه الجوهري والرضي عن الفراء، انظر الصحاح (وعد)، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٦٣.

(٢) هذا ما ذكره سيبويه: ٣/ ٤٥٠-٤٥١، وانظر المنصف: ١/ ٦١، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢١٩، وانظر أيضاً الصحاح واللسان(سته).

(٣) انظر ما سلف: ٥/ ٢١١.

(٤) سلف البيت: ٥/ ١٥٠.

(٥) سلف البيت: ٥/ ١٤٩.

فهلَّا لزمَ لذلك ردُّ المحذوف في النسب إليهما.

قيلَ: لا اعتدادَ بذلك لأَنَّ ذلك من ضرورات الشعر.

ومن ذلك النَّسبُ إلى حِرٍ: حِرِيّ، وإن شئْتَ حِرَحِيّ[1]، لأَنك تقول في التثنية: حِرَان، ولا تُظهر المحذوف.

ومن ذلك ما كان في أوله همزةُ الوصل، فتقول في النسب إلى ابن: ابْنِيّ، وإن شئتَ: بَنَوِيّ، لأَنك تقول في التثنية: ابنان، وتقول في النسب إلى اسم: اسْمِيّ، وإنْ شئْتَ: سِمَوِي؛ بكسر السين وفتح الميم، أَمَّا كَسْرُ السين فلأَن الأَصل سِمْو؛ لقولهم في تكسيره: أَسماء نحو عِدْل وأَعْدال، وأَما فتحُ الميم فعلى قاعدة مذهب سيبويه، وأَمَّا قياسُ قول الأخفش فأَنْ يقال: سِمْويّ؛ بسكون الميم لأَنه الأَصلُ[2].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتقولُ في بنت وأُخت: بَنَوِيّ وأُخَوِيّ عند الخليل وسيبويه، وعند يونس بِنْتِيّ وأُختِيّ، وتقول في كِلْتَا: كِلْتِيّ وكِلْتَوِي على المذهبَيْن).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ التاء في بِنْت وأُخت بدلٌ من اللام فيهما، والأَصلُ أَخَوَة، وبَنَوَة، فنقلوا بَنَوَة وأَخَوَة ووزنُهما فَعَلٌ إلى فِعْل وفُعْل، فأَلحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن جِذْع وقُفْل فقالوا: بِنْت وأُخْت، وليست التاء فيهما على الحقيقة للتأنيث لسكون ما قبلها، هذا مذهب سيبويه، وقد نصَّ عليه في باب ما لا ينصرف فقال: «لو سمَّيْتَ بهما رجلاً لصرفْتَهما معرفةً»[3] وهذا نصٌّ منه، ولو كانت للتأنيث لَـمَا انصرفا[4].

إِلَّا أَنّها وإن لم تكن للتأنيث فإنّها في مذهب علامة التأنيث، إذ كانت لم تقع إِلَّا على مؤنث، فإذا نسبْتَ إلى واحد منهما حذفتَ التاء لأَنّها مشبَّهة بتاء التأنيث وفي حكمها،

---

(١) انظر في ذلك التكملة: ٦٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٦٤، والارتشاف: ٦٢١.

(٢) انظر التكملة: ٦٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٦٧.

(٣) تصرّف ابن يعيش بكلام سيبويه، انظر الكتاب: ٣/ ٢٢١، والنكت: ٨٢٥، وما سلف: ٥/ ٢١٧.

(٤) من قوله: «والأصل أخوة ..» إلى قوله: «انصرفا» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٤٩.

فحذفوها كحذف التاء في رَبَعيّ وجُهَنيّ، ولـمّا حذفوها أعادوا اللامَ المحذوفةَ لأَن التاء كانت بدلاً منها، فلمّا زال البدل عاد المبدَل منه، فلذلك تقول في بنت: بَنَوِيّ كالمذكَّر وفي أُخت: أَخَوِيّ.

فقد صار في التاء مذهبان مذهبُ الحروف الأَصلية لَمِا ذكرناه من سكون ما قبلها، ومذهبُ تاء التأنيث لحذفها في النسب، ويونُس يقول: بِنْتِيّ وأُختيَّ ويُجْري التاء فيهما مُجْرى الأَصل[1]، فكان [٦/ ٦] يَلْزمه أَن يقول في النسب إلى هَنْت ومَنْت: هَنْتيّ ومَنْتِيّ، ولم يَقُل ذلك أحد[2].

وأَمَّا كِلْتا فالتاء فيها بَدَلٌ من لامها، والأَلفُ فيها للتأنيث على حَدِّ إِبدالها في بنت وأُخت، وأَصلُها كِلْوَى كذِكْرَى، والذي يدلُّ على أَنَّ اللام معتلَّة قولُهم في مذكَّرها: كِلَا، وكِلَا فِعَل ولامُه معتلَّة بمنزلة لام حِجًا ورِضًى[3]، وأَنْ تكون اللام واواً أمثلُ من أَن تكون ياءً لأَنَّ إِبدال التاء من الواو أَضعافُ إِبْدالها من الياء، والعملُ إِنَّما هو على الأَكثر.

فعلى هذا يُنسَبُ إِليه كما يُنسَبُ إِلى بِنْت وأُخت، فتقول: كِلَوِيّ، فمن حيث وجَبَ رَدُّ بنت في النسب إِلى الأَصل وجبَ رَدُّ كِلْتا إِلى الأَصل، وحُذفت التاءُ ثم حُذفت أَلفُ التأنيث فقِيل: كِلَوِي، واللَّامُ متحرِّكة لأَنه قد صحَّ تحريكُها في كِلَا، وقياسُ مذهب يونس[4] أَن يقول: كِلْتَوِيّ لأَنَّ التاء بدلٌ من اللام، فهي كتاء بنت وأُخت.

---

(١) انظر مذهبي سيبويه ويونس في النسب إلى أخت وبنت الكتابَ: ٣/ ٣٦٠-٣٦١، والأصولَ: ٣/ ٧٧، والتكملةَ: ٦٠-٦١، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٧٧، وشرحَ الشافية للرضي: ٢/ ٦٩، والارتشافَ: ٦٢٧.

(٢) كذا حكى سيبويه عن الخليل في الكتاب: ٣/ ٣٦٣، وانظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٧٠، والارتشاف: ٦٢٧.

(٣) من قوله: «والذي يدل على ..» إلى قوله: «ورضى» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٥١.

(٤) قوله: «وقياس مذهب يونس» عبارة غير دقيقة، إذ ليس ليونس مذهب في النسب إلى «كلتا» والتاء فيها، انظر كلام الرضي في شرح الشافية: ٢/ ٧٠، وانظر أيضاً الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٧٨.

وقولُه: «**تقول: كِلْتيّ وكِلْتَوِيّ على المذهبين**» يعني يونس وسيبويه، وليس بصحيح؛ لأَن سيبويه يقولُ: كِلَوِيّ، وكان أَبو عمر الجرمي يذهبُ إِلى أَنها فِعْتَل، وأَنَّ التاء عَلَمُ تأنيثها[١]، والنسبةُ إِليها كِلْوِيّ كما يقال في مَلْهَى: مَلْهَوِي، ويشهدُ بفساد هذا القول أَن التاء لا تكون علامةَ تأنيث الواحد إِلَّا وقبلها فتحةٌ، نحوُ طلحة وقائمة، أَوْ يكونُ قبلها أَلفٌ نحوُ سِعْلاة وعِزْهاة، واللَّامُ في كِلْتا ساكنةٌ كما ترى.

ووجهُ ثانٍ: أَنَّ علامة التأنيث لا تكون أَبداً حَشْواً، إِنما تكون آخِراً لا محالةَ، و«كِلْتا» اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع من البصريين، فلا يجوز أَنْ تكون التاء فيه للتأنيث وما قبلها ساكنٌ.

ووجهُ ثالثٌ: أَنَّ فِعْتَلاً مثال لا يوجد في الكلام أَصلاً، فيُحْمَلَ هذا عليه، فعلى هذا لو سمّيْتَ [١٨٧/ أ] رجلاً بكِلْتا لم تصرفْه على قول سيبويه معرفةً ولا نكرةً[٢]؛ لأَنَّ أَلفها للتأنيث بمنزلة أَلف ذِكْرى، وتصرِفُه نكرةً في قول الجرميّ لأَنَّ أَقصى أَحواله أَن يكون كقائمة وقاعدة[٣]، فاعرفْه.

(فَصْل) **قال صاحب الكتاب: (ويُنسَبُ إِلى الصدر من المركَّبة فتقول: مَعْدِيّ وحَضْرِيّ وخَمسيّ في خمسةَ عشر اسماً، وكذلك اثْنيّ أَو ثَنَويّ في اثْني عشر اسماً، ولا يُنسبُ إليه وهو عددٌ، ومنه تأبَّط شرَّاً وبَرَقَ نحرُه، تقول: تأبَّطيّ وبَرَقيّ).**

قال الشَّارح: إِذا كان الاسمان قد رُكِّبا وجُعلا اسماً واحداً علَماً على المسمَّى فالوجهُ والقياسُ حذفُ الثاني منهما، يجعله الخليلُ بمنزلة تاء التأنيث[٤]، فحضْرَموتَ بمنزلة طلحَةَ، وتقعُ النسبةُ إِلى الأَول، فتقول في النسب إِلى مَعْدِيْكَرب: مَعْديّ، وفي

---

(١) انظر مذهب الجرمي في كتاب الشعر: ١٣٠، وسر الصناعة: ١٥١، والخصائص: ١/ ٢٠٣، والنكت: ٨٩٧، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٨٠-٨١.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٣٦٤.

(٣) من قوله: «ويشهد بفساد هذا ..» إلى قوله: «وقاعدة» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٥١-١٥٢، وأصل هذا الكلام لأبي علي الفارسي، انظر البصريات: ٧٩٣-٧٩٤.

(٤) انظر ذلك عن الخليل في الكتاب: ٣/ ٣٧٤.

حَضْـرَموتَ: حَضْـرَيّ، وفي خمسة عشـرَ: خَمْسيّ، وذلـك لأَن التركيـب لم يجعلهـا اسـاً واحداً على الحقيقة، ألا ترى أَنَّ من جملة المركَّبات نحوَ شَغَرَ بَغَرَ، ولـيس في الأَسـماء مـا يتَوالَى فيه ستَّةُ متحرِّكات.

فعُلم أَن منزلة الثاني من الأَول منزلةُ علامة التأنيث ضُـمَّت إِلى الصـدر، فحُـذفَت في النسب، ووقعَت النسبةُ إِلى الصدر، ولو كانا شيئاً واحـداً عـلى التحقيـق لوقعـت النسبةُ إِليهما كما تقع في عَيْضَمُوز(١) وعَنْتَرِيس(٢) ونحوِهما ممَّا جُعِل على الزيادة اسماً.

ومن ذلك «اثنا عَشـر» إِذا نسبتَ إِليه وهو علمٌ قلتَ: ثَنَويّ في قول مَـنْ قـال في ابْـن: بَنَويّ لأَنَّ مَجْراهما واحد، وتقول: اثْنِيّ في قول مَنْ قال: ابْنيّ، وذلـك أَنهـم شَبَّهوا عشـر من «اثنا عشَرَ» بالنون في اثنين، كما شبَّهوا عشَـر من خمسةَ عشرَ بتاء التأنيث لأَنها واقعةٌ موقِـعَ النـون في اثنـان واثنـين، ولـذلك لا تُجامِعُها، فكـما تحـذِفُ النـونَ إِذا نسبْتَ إِليهـا كذلك تحذِفُ الثاني منهما، وهو عشر، فتقول: اثْنيّ وثَنَويّ.

فأَمَّا إِذا كان عدداً فلا يُضاف إِليهما لأَنك لـو نسبْتَ إِلـيهما وجـبَ أَن تقـول: اثْنـيّ أَوْ ثَنَويّ، فكان يَلْبِسُ بالنسب إِلى الاثنَـيْن، وكـذلك سـائرُ الأَعـداد المركَّبـةِ مـن نحـو خمسـة عشر لا يُنسَبُ إِليها وهي عدد.

فإِن [٦/ ٧] قيل: فالنسبةُ إِلى العَلَم قد تُوقِـعُ لَبْسـاً أَيضـاً، فـلا يُعلـمُ هـل هـو مسمًّى باثنَيْن أَو باثْنَي عَشَـر.

قيل: اللَّبْس في الأَعلام لا يُعتدُّ به لِعلْم المخاطَبِ بالمنسوب إِليه.

وقد أَجاز أَبو حاتم السِّجِسْتانيّ النسبَ في مثل هـذا إِلـيهما مفـردَيْن فـراراً مـن اللَّـبس فيقول: ثوب إِحْدَوِيّ عَشْريّ(٣) وأَحَديّ(٤) عَشَـريّ، ومَنْ قال: إِحدى عَشِـرةَ؛ بكسـر

---

(١) يقال: حيَّة عيضموز للهَرِمة، انظر الكتاب: ٤/ ٢٩٢، وسفر السعادة: ١/ ٣٨٨.

(٢) هي الناقة الصلبة الشديدة، الصحاح(عترس)

(٣) يجوز في المؤنث إِحديّ عشـريّ وإِحْدويّ عشـريّ، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٧٤.

(٤) في ط، ر: «احدوي» تحريف، انظر ما أجازه أبو حاتم في المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري:=

الشين قال: إِحْدَويّ عَشَريّ؛ بفتح الشين في النسب كما تقول في النسب إلى النَّمِر: نَمَريّ[١].

ومن ذلك الجملُ المحكيَّةُ المسمَّى بها من نحو تأبَّط شرّاً وبَرَقَ نَحْرُه، فإنك إذا نسبتَ إلى شيءٍ من ذلك نسبتَ إلى الأول وحذفتَ الثاني، فتقول: تأبَّطيّ وبَرَقيّ وذَرَّوِيّ في ذَرَّى حَبّاً، حذفْتَ من «تأبَّط شَرَّاً» المفعولَ ،ونزعتَ الفاعلَ من الفعل ليخرج من أن يكون جملة، وما عَلِمنا أحداً نُسب إلى شيءٍ من ذلك إلَّا تأبَّط شَرَّاً[٢]، والباقي قياسٌ، وإنما وجَبَ النسبُ إلى الأَول لأَن الحكاية في معنى المركَّب والمضافِ من حيث كان أكثرَ من اسم واحد، بل هو في الحكاية أَبلَغُ لأَنه قد يكون أكثرَ من اسمَيْن، فكما تقول: حَضْري في حَضْرَمَوْت وعَبْدِيّ في عَبْد القيس كذلك تقول: تأَبَّطِيّ في تأبَّط شرَّاً وبابِه.

وقد قالوا: كُوْنِيّ[٣] في النسب إلى كُنْتُ إذا كان يُكْثر[٤] من قول كُنْتُ، وذلك أَنَّهم حذفوا التاء الفاعلةَ ثم نسبوا إلى كُنْ وأَعادوا الواو التي هي عينُ الفعل لتحرُّكِ النون بالكسر لاجتماعها مع ياء النسب، ومنهم مَنْ قال: كُنْتِي[٥]، فنسبَ إلى «كنْتُ» لـمَّا اختلط ضمير الفاعل بالفعل ولم يؤثروا[٦] فصلَه من الفعل صارا كالكلمة الواحدة فجازت النسبة إليهما لذلك، وهذا أَحد ما يدلُّ على شدَّة امتزاج الفاعل واختلاطه به، قال الشاعر[٧]:

=٢/ ٢٦٣-٢٦٤، والمخصص: ١٣/ ٢٤٣، والارتشاف: ٦٠١، والظاهر أن مذهب أبي حاتم خاص بالأعدادالمركبة.

(١) كذا قال الرضي في شرح الشافية: ٢/ ٧٤.

(٢) لم يذكر سيبويه إلّا النسب إلى تأبط شراً، انظر الكتاب: ٣/ ٣٧٧، والمقتضب: ٣/ ١٤٣، والأصول: ٣/ ٧٠، والتكملة: ٦٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٧٩.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٣٧٧، والنكت: ٩٠٢.

(٤) في ط، ر: «بكبير» تحريف.

(٥) ذكر هذا القول بلا نسبة في سر الصناعة: ٢٢٤، والنكت: ٩٠٢.

(٦) في ط، ر: «ولا يوجد».

(٧) هو الأعشى كما في الهمع: ٢/ ١٩٣، وليس البيت في ديوانه، وهو بلا نسبة في سر الصناعة:=

فأَصبَحْتُ كُنْتِيًّا وأَصبحتُ عاجِناً ... وشرُّ خِصالِ المرْءِ كنْتُ وعاجِنُ [٦/ ٨]

ومنهم مَنْ قال: كُنْتنيّ فزاد نون الوقاية مع ضمير الفاعل، كأَنه حافَظَ على لفظ «كُنْتُ» فأَدخل نون الوقاية ليسلَمَ لفظ «كنْتُ» من الكسر، قال الشاعر، أَنشده ثعلب(١):

وما أَنتَ كُنْتِيٌّ وما أَنا عاجِنٌ ... وشرُّ الرِّجالِ الكُنْتَنِيُّ وعاجِنُ

وقد عاب أَبو العباس كُنْتُنِيًّا وقال: هو خطأ(٢)، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والمضافُ على ضربَيْن، مضافٌ إِلى اسم معروف يتناول مسمًّى على حِيَاله كابن الزُّبير وابن كُراع، ومنه الكُنى كأَبي مُسلم وأَبي بَكْر، ومضافٌ إِلى ما لا ينفصلُ في المعنى عن الأَول كامرئِ القَيْس وعَبْد القَيْس، فالنسبُ إِلى الضرب الأَول زُبَيْرِيّ وكُرَاعِيّ ومُسْلِميّ وبَكْريّ، وإلى الثاني عَبْدي ومَرَئيّ، قال ذو الرُّمة:

ويَذهبُ بيْنَها المرَئيُّ لَغْواً

وقد يصاغُ منهما اسمٌ فيُنسَبُ إِليه كعَبْدَرِيّ وعَبْقَسِيّ وعَبْشَمِيّ).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ القياس في هذا الباب أَنْ تقع النسبةُ إِلى الاسم الأَول، لأَنَّ الاسم الثاني بمنزلة تمام الاسم وواقعٌ موقعَ التنوين، فكانت الإضافةُ إِلى الأَول لذلك، فقالوا في عبد القيس: عَبْدِيّ، وفي امرئِ القيس: امرِئيّ ومَرَئيّ إن شئتَ، هذا مقتضى

=٢٢٤، وشرح الملوكي: ٣٢٦، وشرح شواهد الشافية: ١١٨.

(١) أنشده الزجاج عن ثعلب كما في النكت: ٩٠٢، وسلف البيت: ١/ ٣٣، وزد شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٣١٩، وشرح شواهد الشافية: ١١٨، يقال للرجل: كنتيّ: إذا شاخ، كأنه نسب إلى قوله: كنت في شبابي كذا. الصحاح (كون)، وعجن الرجل، إذا نهض معتمداً على الأرض. الصحاح (عجن).

(٢) كذا حكى ابن السراج عن أبي العباس في الأصول: ٣/ ٧٠، وفي اللسان (كنن): «قال أبو العباس: وأخبرني سلمة عن الفراء قال: الكنتنيّ في الجسم والكانيّ في الخُلُق».

القياس، إِلَّا أَن يَعْرِضَ ما يُوجِبُ العدولَ إِلى الثاني، وذلك إِمَّا للَبْس يقع أَوْ لزيادة بيان يُتوقَّع، وذلك إِذا كان مضافاً إِلى آخر من الكُنى وما جرى مَجْراها، كقولك في النسب إِلى أَبي بكر: بَكْرِيّ، وإِلى أَبي مُسْلم: مُسْلِميّ، وقالوا في النسبة إِلى رجل يُعرفُ بابن كُرَاع: كُرَاعِيّ، وإِلى ابن دَعْلَج[١]: دَعْلَجيّ.

وإِنما كان كذلك في ابن فلان وأَبي فلان لأَنَّ الكُنى كلَّها والأَبناء[٢] متشابهة في الاسم المضاف ومختلفةٌ في المضاف إِليه، وباختلاف الأَسماء المضاف إِليها يتميَّزُ بعضٌ من بعض، كقولك: أَبو زيد وأَبو جعفر، فلو أَضفنا إِلى الأَول لصَارت النسبةُ إِليه كلِّه أَبَوِيّ، فكان لا يتميَّز [١٨٧/ ب] بعض من بعض، وكذلك لو نسبْنا إِلى الابن لوقع اللَّبْس ولم يتميَّز، فعَدَلوا إِلى الثاني لذلك.

والذي ذكره صاحبُ الكتاب مذهبُ المبرِّد، فإِنه كان يقول ما كان في[٣] المضاف يُعْرَفُ بالثاني وكان الثاني معروفاً فالقياسُ إِضافتُه إِلى الثاني، نحوُ ابن الزُّبَيْر وابن كُرَاع، وما كان الثاني منه غيرَ معروف فالقياسُ الإِضافة إِلى الأَول، مثلُ عبد القيس وامرئ القيس، لأَن القَيْس ليس بشيءٍ معروف أُضيف عبد وامرؤ إِليه[٤]، ويَرِدُ عليه الكُنى لأَن الثاني غيرُ معروف كأَبي مُسْلم وأَبي بكر، أَلا ترى أَنَّ مسلماً وبكراً ليسا اسمَيْن معروفَيْن أُضيف الأَول إِليهما، فإِنه قد يُكْنى الصغيرُ المولود ولم يكن له ولَدٌ، فبَانَ أَنَّ القياس النسبةُ إِلى الأَول، وإِنما عُدِلَ إِلى الثاني للَبْس، فأَما قولُ الشاعر[٥]:

ويـــــذهَبُ بينهـــــا .. إلـــــخ

---

(١) الدَّعْلَج: الذئب، وسمّت العرب به. اللسان (دعلج).

(٢) سقط من ط، ر: «والأبناء».

(٣) لعل الأصح: «من».

(٤) انظر مذهب المبرد في المقتضب: ٣/ ١٤١، وردَّ السيرافي عليه في شرح الشافية للرضي: ٢/ ٧٥.

(٥) هو ذو الرمة، وسيأتي البيت تاماً، وهو في شرح ديوانه: ١٣٧٩.

البيتُ لذي الرُّمة يهجو امرأ القيس، وليس الشاعرَ[١]، بل آخرُ اسمُه ذلك، فرآه جرير بن الخطَفيُّ وهو ينشِئُ فقال: هل أُعِينك[٢] ببيت أَو بيتَيْن وأَنشأ[٣]:

يَعُدُّ النَّاسبون إلى تميمٍ ... بيوتَ المجْدِ أَربعةً كِبارا
يَعُدُّون الرِّبابَ وآل بَكْرٍ ... وعَمْراً ثُمَّ حنظلَةَ الخِيَارا
ويذهَبُ بينها المرَئيُّ لَغْواً ... كما أَلغَيْتَ بالدِّية الحُوارا [٦/ ٩]

وقد يصوغُون من حروف الاسمَيْن ما يَنْسُبون إليه، قالوا: عَبْشَمِيّ في عبد شَمْس، وعَبْدَرِيّ في عبد الدار، وعَبْقَسِيّ في عبد القَيْس، كأَنهم أَضافوا إلى عَبْشَم وعَبْدَر وعَبْقَس، وذلك ليس بقياس، وإنما يُسْمَعُ ما قالوه ولا يُقاسُ عليه لقِلَّته[٤].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وإِذا نُسبَ إِلى الجمع رُدَّ إِلى الواحد كقولك: مِسْمَعيّ ومُهَلَّبيّ وفَرَضيّ وصَحَفيّ، وأَما الأَنصاريُّ والأَنباريُّ والأَعْرابيُّ فلِجَرْيها مَجْرى القبائل كأَنماريّ وضِبَابيّ وكِلَابيّ، ومنه المُعَافِرِيُّ والمَدائِنيُّ).

قال الشَّارح: إِذا نُسِب الشيءُ إِلى جَمْع فهو على ضربَيْن:

أَحدُهما: أَنْ يكون جمعاً صحيحاً مكسَّراً عليه الواحدُ.

والآخَر: أَنْ يكون الجمع اسماً لواحد أَوْ لجمع.

فما كان من الأَول ونسبْتَ إِليه مَنْ يَلْزمُه ويُمارِسُه فالبابُ أَن تنسُبَ إِلى واحده كرجل

---

(١) ذكر الأعلم وأبو حيان عن محمد بن حبيب أن النسبة إلى من اسمه امرؤ القيس مَرَئي إلَّا امرأ القيس الذي من كندة فإن النسبة إليه مَرْقَسِيّ، انظر النكت: ٨٩٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٧٦، والارتشاف: ٦٢٥.

(٢) في ط، ر: «أغنيك».

(٣) انظر هذه الحكاية في الأغاني [دار الكتب]: ٨/ ٥٨، وأمالي القالي: ٢/ ١٤٠، والأبيات الثلاثة في شرح ديوان ذي الرمة: ١٣٧٧-١٣٧٩، وانظر ديوان جرير: ١٠٢٩.

(٤) عبارة سيبويه وابن السراج: «ليس بالقياس» انظر الكتاب: ٣/ ٣٧٦، والأصول: ٣/ ٦٩، والارتشاف: ٦٠٢-٦٠٣.

يَلزَمُ المساجد ويُكثِر الاشتغال[١] بالفرائض والنَّظرَ في الصُّحف، فإذا نسبْتَ إِلى شيءٍ من ذلك قيل فيه: مَسْجِديّ وفَرَضيّ وصَحَفيّ[٢]، تردُّها إِلى مَسْجد وفَرِيضة وصَحِيفة، وقالوا: مِسْمَعيّ ومُهَلَّبيّ في النِّسبة إِلى المَسَامِعَة والمَهالِبة لأَنه جَمْعٌ، والواحدُ مِسْمِعيّ ومُهَلَّبيّ، فحذفتَ من الواحد ياء النسبة ثم أَحدثْتَ ياءً للنسبة غيرَها على القاعدة، والمَسَامِعَة: قومٌ[٣] نزلوا البصرة فنُسبتْ إِليهم المحلَّةُ، ومن المحْدَثين المعروفين بها أَبو يَعْلَى محمدُ بنُ شدَّاد بن عيسى المِسْمَعيّ، كان أَحدَ المتكلِّمين على مذهب العَدْل والتوحيد[٤]، والواحد من المَسَامِعَة مِسْمَعيّ؛ بكسر الميم الأُولى، منسوب إِلى مِسْمَع، ومنه قولُه[٥]:

كررْتُ ولم أَنْكُلْ عن الضَّرْب مِسْمَعا

والمَهالِبة[٦]: جَمْع المُهلَّبيّ، والمُهلَّبيّ منسوبٌ إِلى المُهلَّب بن أَبي صُفْرة أَبي المَهالبة، نُسِبَ بنوه إِليه، وقالوا في النسب إِلى العَبَلات وهم حيٌّ من قريش[٧]: عَبْلِيّ لأَنَّ واحده عَبْليّ،

---

(١) في ط، ر: «الاستعمال» تحريف.

(٢) انظر في ذلك المقتضب: ٣/ ١٥٠، والعضديات: ٣.

(٣) انظر ما سلف: ٥/ ١٧٤.

(٤) وهو من رجال المعتزلة، توفي سنة ٢٨٧هـ، انظر لسان الميزان: ٥/ ١٩٩.

(٥) صدر البيت:

لقد علمتْ أُولَى المغيرة أنني

وهو للمرَّار بن سعيد الفقعسي، وهو في شعره: ٤٦٤، والكتاب: ١/ ١٩٢-١٩٣، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٩٥، والنكت: ٢٩٧، ونسبه أبو محمد الغندجانيّ والبغدادي إلى مالك بن زغبة الباهلي، انظر فرحة الأديب: ٣٢، والخزانة: ٣/ ٤٤٠، وذكر العيني نسبته إلى المرار عن سيبويه وإلى مالك بن زغبة عن الجرمي، انظر المقاصد: ٣/ ٤٠، والبيت بلا نسبة في المقتضب: ١/ ١٤.

ومسمع هو مسمع بن شيبان، أحد بني فقعس بن ثعلبة، انظر الاشتقاق لابن دريد: ٣٥٥.

(٦) انظر ما سلف: ٥/ ١٧٤.

(٧) انظر جمهرة أنساب العرب: ٧٥-٧٦.

كأَنهم نُسِبوا إِلى أُمهم عَبْلة[١].

وإِنَّما اختاروا النسب إِلى الواحد دون لفظ الجمع، كأَنهم فرَّقوا بين ما كان اسماً لشيءٍ واحد وبينه إِذا لم يُرَدْ به إِلَّا الجمعُ، وساغَ لهم ذلك لأَن المنسوب مُلابِسٌ لكلِّ واحد من آحاد ذلك، ولفظُ الواحد أَخفُّ فنسبوا إِليه، لذلك قالوا: بَنَويّ وأَبْناوِيّ، فأَمَّا بَنَويّ فمنسوبٌ إِلى أَبناء فارس، وهم الذين اسْتَصْحَبَهم سيفُ بنُ ذي يَزَن إِلى اليمن[٢]، وأَما الأَبْناوِيُّ فمنسوبٌ إِلى قبائل سعد بن زيد مناة[٣].

وأَمَّا الضربُ الثاني وهو ما كان اسماً لواحد أَوْ لجمْع فإِنك تنسُبُ إِليه على لفظه من غير تغيير، فتقول في أَنْمار: أَنْماريّ لأَنه اسم لواحد[٤]، وقالوا في كِلَاب: كِلَابيّ، وقالوا في الضِّباب: ضِبابيّ لأَنه اسم قبيلة[٥]، وقالوا: مَعَافِريّ، وهو اسم رجل، يقال له مَعَافِرُ بنُ مُرٍّ أَخو تميم[٦]، وقالوا: أَنْصاريّ لأَن الأَنصار اسمٌ وقع لجماعتهم، ومن ذلك مَدَائِنِيّ وأَنْباريّ، والمدائِن والأَنبار علَمان على بلدَيْن معروفَيْن بالعراق[٧].

وتقول في النسب إِلى نَفَر: نَفَريّ، وإِلى رَهْط: رَهْطيّ لأَنه اسم للجمع لا واحدَ له من لفظه، وتقول في النسب إِلى نِسْوة: نِسْويّ لأَنه اسم للجمع، فلو جمعتَ شيئاً من أَسماء الجمع نحوُ أَرَاهِط وأَنْفار ونِسَاء لقلتَ في النسب إِليه: رَهْطيّ ونَفَريّ ونِسَويّ لأَنَّ [٦/ ١٠] قولك نَفَر ورَهْط جمعٌ لا واحدَ له، وقولَك: أَرَاهِط وأَنْفار ونِساء لها واحدٌ من

---

(١) كذا قال الرضي في شرح الشافية: ٢/ ٨٠، وانظر الأصول: ٣/ ٧٠، والنكت: ٩٠٢، والارتشاف: ٦٠٤.

(٢) كذا قال الرضي في شرح الشافية: ٢/ ٧٩-٨٠، وانظر الكتاب: ٣/ ٣٧٨، والنكت: ٩٠٤.

(٣) كذا في المقتضب: ٣/ ٣٨٠، و الصحاح (بنا)، وانظر الكتاب: ٣/ ٣٨٠، والنكت: ٩٠٤، وجمهرة أنساب العرب: ٢١٥، ٢١٨، والارتشاف: ٦٠٤.

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٣٧٩، والاشتقاق لابن دريد: ٢٠٣، ٢٧٥، ٢٧٧، ٥١٥.

(٥) انظر نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: ٦٣.

(٦) كذا جاء في الكتاب: ٣/ ٣٨٠، والمقتضب: ٣/ ١٥٠، والأصول: ٣/ ٧١.

(٧) انظر معجم البلدان (المدائن) و (الأنبار).

لفظها، وهو نَفَر ورَهْط ونِسْوَة.

وتقول في النسب إلى محَاسِن: محَاسِنيّ؛ لأَنه لا واحدَ له من لفظه(١)؛ لأَنه لا يقال: محْسن، وعلى هذا تقول في النسب إلى مَشَابه ومَذَاكِير: مَشَابِهِيّ ومَذَاكِيريّ لأَنه لا يقال في واحدهما: مَشْبه ولا مذكار، وتقول في الأَعراب: أَعْرابيّ؛ لأَنه لا واحدَ له من لفظه، وليس بتكسير عَرَب(٢)؛ إذ ليس معنى العرب معنى الأَعراب فيكونَ تكسيراً له لأَنَّ العرب مَنْ كان من هذا الجيل من سكان البلدان والبادية، والأَعرابُ مَنْ كان منهم من سكان البادية، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ومن المعدولة عن القياس قولُهم: بَدَويّ وبِصْريّ وعُلْويّ وطائيّ وسُهْلِيّ ودُهْرِيّ وأُمَويّ وثَقَفيّ وبَحْرانيّ وصَنْعانيّ وقُرَشيّ وهُذَلِيّ، قال:

هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعو إِذا هيَ فاخَرَتْ ... أَباً هُذَلِيّاً مِن غَطَارِفَةٍ نُجْدِ

وفُقَمِيّ ومُلَحيّ وزَبَانيّ وعُبْديّ وجُذَميّ في فُقَيْم كِنانة ومُلَيح خُزَاعة وزَبِينة وبني عُبَيْدة وجُذَيْمة، وخُرَاسيّ وخُرْسيّ ونِتَاجٌ خَرَفيٌّ، وجَلُوليّ وحَرُوريّ في جَلُولَاء وحَرُوراء، وبَهْرانيّ ورَوْحانيّ في بَهْراء ورَوْحاء، وخُرَيْبيّ في خُرَيْبة، وسَلِيميّ وعَمِيريّ في سَلِيمة من الأَزْد وفي عَمِيرة كَلْب، وسَلِيقيّ لرجل يكون من أَهل السَّلِيقة).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ العرب قد نسبَتْ إلى أَشياءَ فغيَّروا لفظَ المنسوب إليه، فاستُعْمِل ذلك كما استعملَتْه العرب ولا يقاسُ عليه غيرُه، فما جاء ممَّا لا نعلم مذهبَ العرب فيه فهو على القياس، وهذا الشذوذُ يجيءُ [١٨٨/ أ] على ضروب(٣).

منها العدولُ عن ثقيل إلى ما هو أَخفُّ منه، ومنها الفرقُ بين شيئَيْن على لفظ واحد،

---

(١) هو قول أبي زيد كما في الكتاب: ٣/ ٣٧٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٧٩، والارتشاف: ٦٢٩، والمساعد: ٣/ ٣٨٠، وأشار الرضي في شرح الشافية: ٢/ ٧٨ إلى أن بعضهم ينسبه إلى واحده الذي هو غير القياسي، نحو حُسنيّ.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٣٧٩، والنكت: ٩٠٣، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٧٨.

(٣) انظرها في النكت: ٨٨٢.

ومنها التشبيهُ بشيءٍ في معناه.

فمن ذلك قولُهم في النسبة إلى البادية: بَدَويّ، والقياسُ بادِيٌّ أو بادَوِيّ على حدِّ قاضٍ وقاضِية وغازٍ وغازيةٍ، كأنهم بنَوْا من لفظه اسماً على فَعَل حملوه على ضدّه وهو الحَضَر(١)، فقالوا: بَدَويّ(٢) كما قالوا: حَضَريّ، وقالوا: بِصْريّ؛ بكسر الباء، والقياسُ فتحُها(٣)، وذلك لأنَّ البَصْرة سمِّيت بهذا الاسم لحجارة بِيضٍ في المِرْبَد يُتَّخذُ منها الجِصُّ(٤) يقال لها بَصْرَة وبَصْر، فنسبوا إلى معناه، وقالوا: في النسب إلى العالِية: عُلْوِيّ، والعاليةُ مواضعُ في بلاد العرب، وهي الحجاز وما والَاها، كأنهم بنَوْه على فُعْل ونسبوا إليه حملاً على ضدِّه وهو السُّفْل(٥)، وقالوا: طائِيّ، وهو شاذٌ أيضاً، والقياسُ طَيْئِيّ، فحذفوا إحدى الياءَيْن على حدِّ حذْفها في أُسَيْد وأُسَيْدي، ثم أبدلوا من الياء أَلفاً كما قالوا: آية، وهو عند سيبويه فَعْلَة(٦).

وقالوا: دَاوِيّ في النسبة إلى دَوٍّ، فقلبوا الياءَ والواو أَلفاً لانفتاح ما قبلهما وإن كانتا ساكنتَيْن(٧)، وقالوا: سُهْليّ ودُهْرِيّ، فالسُّهْليُّ منسوب إلى السَّهْل الذي هو خِلافُ الحَزْن، وإذا نسبوا إلى رجل اسمُه سَهْلٌ قالوا: سَهْليّ؛ بالفتح كأنهم أرادوا الفرقَ بينهما، وأمَّا الدَّهرُ فإذا نسبوا إليه رجلاً قد أتى عليه الدهرُ وطالَ عمرُه قالوا: دُهْريّ، وإذا كان رجلٌ يقول بقِدَم الدَّهر ولا يُؤمنُ بالمَعاد قالوا: دَهْرِيّ بالفتح، فصلوا بينهما بذلك(٨).

---

(١) هو توجيه الأعلم ولفظه، انظر النكت: ٨٨٣.

(٢) هذا على أن النسبة إلى البادية كما ذكر سيبويه: ٣/ ٣٣٦، ووجه الشذوذ عند الرضي أنه منسوب إلى البدو، انظر شرح الشافية له: ٢/ ٤٩.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٦، والمقتضب: ٣/ ١٤٦، والنكت: ٨٨٣.

(٤) كذا جاء في اللسان (بصر) عن ابن شميل، وانظر النكت: ٨٨٣.

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٦، والنكت: ٨٨٣، ومعجم البلدان (العالية).

(٦) انظر المذاهب في وزن آية فيما سيأتي: ١٠/ ١٩٤.

(٧) انظر ما سلف: ٥/ ٢٨٢.

(٨) قاله الأعلم في النكت: ٨٨٣، والرضي في شرح الشافية: ٢/ ٨٢، وأبو حيان في الارتشاف: ٦٣١.

وقالوا في النسب إلى أُمَيَّة: أُمَويّ؛ بالضمّ، وهو القياسُ، ومن العرب من يقول: أَمَويّ؛ بفتح الهمزة(١)، كأنه ردَّه إلى المكبَّر لأنَّ أُميَّة تصغير أَمَة، وأَصلُ أَمَة أَمَوَة، فحذفت اللامُ تخفيفاً، وستقف عليه في التصريف إن شاء الله تعالى، وقالوا: ثَقَفيّ في النسبة إلى ثَقِيف وهو أَبو قبيلة من هَوَازِن(٢)، [٦/ ١١] وهو شاذٌّ عند سيبويه(٣)، والقياسُ ثَقِيفيّ، وهو لغة قوم من العرب بتهامة وما يقْرُبُ منها، وقد كثُر ذلك عنهم حتى كاد يكونُ قياساً(٤)، وقالوا: هُذَليّ في النسب إلى هُذَيْل، وهو حيٌّ من مُضَر بن مُدْرِكة بن إِلْياس(٥)، وقوله(٦):

هُذَيْلِيَّةٌ تدعو .. إلخ

الشاهدُ فيه قولُه: هُذِيْلِيَّة في النسبة إلى هُذَيْل، أَنشده شاهداً على صحة الاستعمال، والقياسُ عند سيبويه هُذَيْليّ(٧)، ومنه قولُه: هُذِيْلِيَّة، وقالوا: قُرَشيّ، والقياسُ قُرَيْشيّ، نحو قوله(٨):

---

(١) سمع سيبويه من العرب من يقول: أَموي؛ بالفتح، انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٧، والأصول: ٣/ ٨٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠.

(٢) انظر نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: ١٩٨.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٥.

(٤) حذف الياء من ثقيفي جائز عند المبرد وخارج عن الشذوذ عند السيرافي، انظر المقتضب: ٣/ ١٣٣، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٩، والارتشاف: ٦١٥-٦١٦.

(٥) انظر نهاية الأرب: ٤٣٥.

(٦) سلف البيت تاماً في أول الفصل، وهو بلا نسبة في العضديات: ١٦١، والإنصاف: ٣٥١. والغطريف: السَّيِّد.

(٧) انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٥، والنكت: ٨٨٢.

(٨) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٣٣٧، والعضديات: ١٦١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٣٢٥، والإنصاف: ٣٥٠، وهو مع بيتين بلا نسبة في اللسان (قرش) إلّا أن الجوهري وابن منظور أنشدا واحداً منها في الصحاح و اللسان (عين) ونسباه إلى يزيد بن المَدان.

بكُــلِّ قُــرَيشيٍّ عليــه مَهَابَــةٌ سَريــعٍ إلى داعِــي النَّــدى والتكــرُّمِ

وقالوا: فُقَميّ في فُقَيْم، وفُقَيْم: حيٌّ من كنانة، وهم نَسَأةُ الشهور، وفي مُلَيْح خُزاعة: مُلَحيّ، وقولُنا: فُقَيْم كِنانة لأنَّ في بني تميم فقيمَ بنَ جرير بن دارم[١]، والنسبةُ إليه فُقَيْمي، وقولُنا: مُلَيْح خُزَاعة لأَنّ فيهم مُلَيْح بنَ الهُون، والنسبةُ إليه مُلَيْحيّ[٢]، وقالوا في سُلَيْم: سُلَميّ، وفي خُثَيْم: خُثَميّ[٣]، والداعي إلى هذا الشذوذ طلبُ الخِفة لاجتماع الياء مع الكسرة وياءَي النسب.

ومن الشاذ قولُهم: بَحْرانيّ في النسبة إلى البَحْرَين وصَنْعاني في النسب إلى صنعاء، فأَما بَحْراني فشاذٌّ، والقياسُ بَحْرِيّ، تُحذَفُ علامةُ التثنية في النسبة كما تُحذَفُ تاءُ التأنيث، لكنَّهم كرهوا اللَّبْس ففرَّقوا بين النسب إلى البَحْر لأَن النسبة إليه بَحْريّ وبين ما ينسب إلى البحرَيْن، والبَحْرين موضعٌ بعيْنه، والذي يقول بَحْرانيّ نسبَه إلى فَعْلان، كأَنهم سمَّوْا به على مثال سَعْدان وسَكْران، فنسبوا إليه للفرق[٤].

وأَما صنعانيّ في النسب إلى صَنْعاء فمثلُه بَهْرانيّ في النسب إلى بَهْراء، وهي قبيلة من قضاعة[٥]، فهو شاذٌّ، والقياسُ صَنْعاويّ وبَهْراويّ، ومن العرب مَنْ يقوله، ووجْهُه[٦] أَنَّهم أَبدلوا من الهمزة النونَ لأَن الأَلف والنون يجريان مَجْرى أَلفي التأنيث، وقالوا أَيضاً في النسب إلى رَوْحاء وهو بلد[٧]: روحانيّ، والقياسُ رَوْحاوِيّ، وهو أَكثرُ استعمالاً،

---

(١) كذا قال الأعلم في النكت: ٨٨٢، وانظر جمهرة أنساب العرب: ٢٢٢، ٢٢٨.

(٢) ما قاله ابن يعيش في النسبة إلى فقيم ومليح قاله ابن سيده في المخصص: ١٣/ ٢٣٩، والأعلم في النكت: ٨٨٢، والرضي في شرح الشافية: ٢/ ٢٩، وانظر الكتاب: ٣/ ٣٣٥.

(٣) خثيم: بطن من هذيل، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠.

(٤) كذا قال الأعلم في النكت: ٨٨٤.

(٥) قاله سيبويه في الكتاب: ٣/ ٣٣٦، وانظر الاشتقاق لابن دريد: ٥٤٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٥٨.

(٦) حكى سيبويه: بهراوي؛ عن بعضهم، انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٧، وانظر ما سيأتي: ١٠/ ٧٢- ٧٣.

(٧) انظر معجم البلدان (روحاء).

وقالوا في النسبة إِلى زَبِيْنة وهي قبيلة من باهِلة(١): زَبَانيّ، والقياسُ زَبَنيّ(٢) وتَحْتَمِلُ هذه الأَلف أمرين:

أَحدُهما: أنه لَـمّا كان القياس حَذْفَ الياء مع تاء التأنيث توهَّموا سُقوطَها وفتحوا الباء، ثم قلبوا الياء أَلفاً للفتحة قبلها على حدِّ طائيّ فصار زَبَانيّاً.

والأَمرُ الثاني: أَنّهم قالوا: زَبَنيّ على القياس ثم أَشبعوا فتحة الباء فنشأت الأَلف بعدها على حدِّ «بَيْنا» من قولهم: بَيْنا زيدٌ قائمٌ أَقبلَ عمرو»، ومنه بيتُ الكتاب(٣):

بَيْنا نحن نَرْقُبُه أتانا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنادِ راعِ [٦/ ١٢]

ومنه قولُهم: آمِين في لغة مَنْ مَدَّ، إِنَّما هو أَمِين؛ زيدت الأَلفُ إِشباعاً للفتحة، وهو كثير(٤)، ومن ذلك عُبَدِيّ وجُذَميّ في بني عَبِيْدَة وجَذِيْمَة، وبنو عَبِيْدة حيٌّ من عَدِيّ(٥) وجَذِيْمة من عَبْد القيس، والقياسُ عندي عَبَدي وجَذَميّ؛ بفتح العين والجيم كما تقول في حَنِيفة: حَنَفيّ، لكنَّهم ضمُّوا، كأَنَّهم رامُوا الفرقَ بينه وبين غيره ممَّن اسمُه عَبِيدة وجَذِيمة(٦)، والذي يقول عُبَديّ وجُذَميّ؛ بالضمِّ قليلٌ، كأَنّهم صغَّروه، والكثيرُ الفتحُ.

وقالوا في النسب إِلى خُراسان: خُراسانيّ، وهو القياس وقالوا: خُراسيّ وخُرْسيّ، وهو خارج عن القياس، فمَنْ قال: خُرَاسيّ شبَّه الأَلف والنون في آخره بزيادة التثنية أو بتاء التأنيث فحذَفها، ومَنْ قال: خُرْسيّ فإِنه حذَفَ الزوائد أَجْمعَ وبناه على فُعْل(٧)، لأنه

---

(١) كذا قال الرضي في شرح الشافية: ٢/ ٨٤، وانظر الاشتقاق: ٢٠٣، وما سلف: ٥/ ٢٥٤.

(٢) في ط، ر: «زبيني» تحريف، وانظر المقتضب: ٣/ ١٤٥، والنكت: ٨٨٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٨٤.

(٣) سلف البيت: ٤/ ١٥٨.

(٤) آمين مطولة الألف مخففة الميم لغة بني عامر، انظر إصلاح المنطق: ١٧٩، والمخصص: ١٤/ ٩٧.

(٥) كذا في الكتاب: ٣/ ٣٣٦، وانظر جمهرة أنساب العرب: ٤٧٩.

(٦) النسبة إلى جذيمة عبد القيس؛ بفتح الجيم، وإلى جذيمة أسد؛ بضم الجيم، انظر الصحاح (جذم)، والمخصص: ١٣/ ٢٤٠، والنكت: ٨٨٣-٨٨٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٨.

(٧) كذا وجه الأعلم في النكت: ٨٨٤-٨٨٥.

أَحدُ الأَبنية ولم يغيِّر الضمة من أوله، والقائد الذي يُنسَبُ إليه الخُرْسيُّ من هذا منسوبٌ إلى خُراسان(١).

وقالوا: نِتاجٌ خَرَفيٌ إذا نُتِج زمنَ الخريف، والشذوذ فيه كالشذوذ في ثَقَفيّ وهُذَليّ، وقد قالوا أيضاً: خَرْفيّ؛ بسكون الراء، وهو أكثر في الكلام من خَرِيفيّ [١٨٨/ ب] وخَرَفيّ، وخَرِيفيّ هو القياس، ومَنْ قال: خَرْفيّ؛ بالسكون فإنّه نسَبَ إلى المصدر، وهو الخَرْف من قولك: خَرَفْتُ الرُّطبَ إذا اجتنيتُه في هذا الزمان.

والمصادرُ تستعمَلُ بمعنى الفاعِلِين كقولهم: رجلٌ عَدْلٌ وماءٌ غَوْرٌ(٢)، والمرادُ عادِل وغائِر، كأَنه جعل نفس الزمان خارِفاً لأَنه يكون فيه، وكذلك كلُّ ما ينسَبُ إلى الخريف، كقولنا: مطر خَرَفيّ وفاكهة خَرَفيَّةٌ.

وقالوا: جَلُوليّ وحَرُوريّ في النسب إلى جَلُولاء، قرية بناحية فارس(٣)، وحَرُوراء وهو الموضع الذي كان فيه القتال بين عليٍّ عليه السلام والشُّرَاةِ، فنُسِب الشُّرَاةُ إلى هذا الموضع الذي كان فيه القتالُ، فقيل لهم: حَرُوريّة، والواحد حَرُوريّ، والقياسُ حَرُوراويّ وجَلُولاويّ لأَن ما كان في آخره ألفٌ ممدودةٌ لا تحذَفُ في النسب كقولنا: حمراويّ وسَمْراويّ وما أَشبه ذلك، غيرَ أَنّهم أَسقطوا أَلفَي التأنيث لطول الاسم، فشبَّهوهما بتاء التأنيث.

وقالوا: خُرَيْبيّ في النسب إلى خُرَيْبة، وهي قبيلة، والقياس خُرَبيّ، وقالوا: سَلِيميّ وعَمِيريّ في سَلِيمة من الأزْد وعَمِيرةَ كَلْبٍ(٤)، وسَلِيقيّ للذي يتكلَّم بطبْعِه مُعْرِباً، وقد جاء أَيضاً رماحٌ رُدَيْنيَّة، وهي منسوبة إلى رُدَيْنة، وهي زوجة سَمْهَر، كانا يُقوِّمان

(١) انظر كتاب العين: ٤/ ١٩٥، والمخصص: ١٣/ ٢٣٧، ومعجم البلدان (خراسان)، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٨٢.
(٢) كذا قال الأعلم في النكت: ٨٨٥، وانظر الكتاب: ٣/ ٣٣٦.
(٣) على طريق خراسان، انظر معجم البلدان (جلولاء).
(٤) انظر ما سلف: ٥/ ٢٦٦.

الرماح[١].

وهذا الشذوذُ خلافُ ثَقَفيّ وهُذَلِيّ، لأَنَّ هناك حذفْتَ الياءَ، والدليلُ يقتضي إثباتَها، وههنا أَثبتَّ الياءَ، والدليلُ يقتضي حَذْفَها، ووجْهُه أنه حَمل كلَّ واحد منهما على الآخر تشبيهاً.

وقد جاء عنهم من الشاذ أكثرُ مِمَّا ذكَرَ[٢]، قالوا في النسب إلى الأُفُق: أَفَقيّ؛ بالفتح لأَنَّ فُعْلاً وفَعَلاً يجتمعان كثيراً كعُجْم وعَجَم وعُرْب وعَرَب[٣]، وقد قالوا: أُفْقيّ؛ بالضم في الهمزة وسكون الفاء، وهو قياسٌ لأَنَّ فُعُلاً يجوز أَن يسكَّن ثانيه قياساً مطَّرِداً.

وقال بعضهم: إِبِلٌ حَمَضيَّة؛ بفتح الميم، وذلك إِذا أكلت الحَمْضَ، وحَمْضِيَّة أَجودُ[٤]، قال المبرِّد: يقال: حَمْضٌ وحَمَضٌ، فإِن صحَّ ما قال فيكونُ حَمَضيَّة[٥] قياساً[٦].

وقالوا في بني الحُبْلَى، وهم حيٌّ من الأَنصار[٧]: حُبَلِيّ كأَنهم فتحوا الباء للفرق بينهم وبين غيرهم، وإِنَّما سُمُّوا بني الحُبْلى لِكِبَر بطنه[٨]، وقالوا في النسب إلى الشِّتاء: شَتْويّ كأَنَّهم نسبوا إلى شَتْوة، وقيل[٩]: إن شِتاء جمعُ شَتْوَة كقَصْعَة وقِصَاع وصَحْفة وصِحاف، وأَنت إذا نسبْتَ إلى جَمْع ردَدْته إلى واحده، فعلى هذا يكون قياساً، وقالوا في الطويل الجُمَّة وهو الشَّعر: جُمَّانيّ وفي الطويل اللِّحْية: لِحْيانيّ، ولو كانت لِحْية اسمَ بلد أَو رجُلٍ لم

---

(١) انظر ما سلف: ٥/ ٢٦٦.

(٢) أي الزمخشري، لأنه لم يذكر في المفصل هذه الكلمات التي سيذكرها الشارح.

(٣) كذا علل الأعلم في النكت: ٨٨٤، والرضي في شرح الشافية: ٢/ ٨٣.

(٤) من قوله: «وقال بعضهم ..» إلى قوله: «أجود» كلام سيبويه بتصرّف يسير، انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٦.

(٥) في ط: «حمضي» تحريف.

(٦) انظر قول المبرد في النكت: ٨٨٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٨٣.

(٧) انظر جمهرة أنساب العرب: ٣٥٤-٣٥٥.

(٨) كذا في الاشتقاق لابن دريد: ٤٥٨-٤٥٩، والنكت: ٨٨٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٨٢.

(٩) القائل هو المبرد والزبيدي ومبرمان، انظر الأصول: ٣/ ٨١، والنكت: ٨٨٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٨٢، والارتشاف: ٦٣٢-٦٣٣.

يُقَلْ فيه إلَّا لِحْيِيّ عند سيبويه، وعند يونسَ لِحَوِيّ[1]، وقالوا في الغليظ الرَّقَبة: رَقَبانِيّ، زادوا الألف والنون للمبالغة دِلالةً على هذا المعنى، وهو خارج عن قياس النسبة، ولذلك لا يستعمَلُ إلَّا فيما استعملته العرب، ولو نسبْتَ إلى نفس الرقَبَة لم تَقُل فيه [٦/ ١٣] إلَّا رَقَبيّ.

واعلمْ أَنَّ هذه الأَسماءَ التي ذكرنا شذوذَها إذا نسبْتَ إليها في غير هذا الموضع الذي شذَّتْ فيه أَجريْتها على القياس ولم يُستعمل فيه الشذوذُ كرجل سمَّيْتَه بزَبِينةَ فإنّك تقول فيه: زَبَنيّ، ولم يَجُزْ فيه زَبَانِيّ، لأَنَّهم تكلَّموا بالشذوذ في اسم القبيلة التي يُقال لها زَبِينة، وكذلك إذا كان اسمُه دَهراً لم يَجُزْ في النسب إليه إلَّا دَهْرِيٌّ؛ بفتح الدال لأَنَّ دُهريّاً؛ بضمّ الدَّال[2] إنّما تكلَّموا به في الرجل الذي يطُولُ عمرُه وتمضي عليه الدُّهور، وكذلك سائرها[3].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد يُبنَى على فَعَّال وفاعِل ما فيه معنى النسب من غير إلحاق الياءَيْن كقولهم: بَتَّات وعَوَّاج وثَوَّاب وجَمَّال ولابِن وتامِر ودارِع ونابِل، والفرقُ بينهما أَنَّ فَعَّالاً لذي صَنْعة يُزاوِلُها ويُدِيمُها، وعليه أَسماءُ المحترِفين، وفاعِل لِمَنْ يُلابِسُ الشيءَ في الجملة، وقال الخليل: إنما قالوا: عِيْشة راضِية، أَي ذاتُ رِضىً ورجُلٌ طاعِمٌ كاسٍ على قياس[4] ذا).

قال الشَّارح: اعلم أَنهم قد نسبُوا على غير المنهاج المذكور، وذلك لأَنْ لم يأْتوا بياء النسبة، لكنَّهم يَبْنون بناءً يدلُّ على نحو ما دلَّ عليه ياءُ النسبة، وهو قولهم لصاحِب

---

(١) انظر مذهب سيبويه في الكتاب: ٣/ ٣٨٠، وذكر الرضي المذهبين في شرح الشافية: ٢/ ٨٤.

(٢) في ط، ر: «الدهر» تحريف.

(٣) أي سائر الأسماء الشاذة في النسب، وانظر في هذا الضرب من الشاذ الكتاب: ٣/ ٣٣٥-٣٣٨، والأصولَ: ٣/ ٨١-٨٥، والمخصصَ: ١٣/ ٢٣٦-٢٤٢، وشرحَ الشافية للرضي: ٢/ ٢٨-٢٩، ٢/ ٥٤-٥٥، ٢/ ٧٨-٨٤، والارتشافَ: ٦٢٩-٦٣٢.

(٤) سقط من ط، ر: «قياس».

البُتُوت[١] وهي الأَكسيةُ واحِدُها بَتٌّ: بَتَّات، ولصاحب الثياب: ثَوَّاب، ولصاحب البَزِّ[٢]: بَزَّاز، ولصاحب العاج[٣]: عَوَّاج، ولصاحب الجِمال التي يُنْقل عليها: جَمَّال، ولصاحب الحَمِير التي يُنْقَل عليها: حَمَّار وللصَّيْرَفِيِّ: صَرَّاف، وهو أَكثرُ من أَنْ يُحْصَى كالعطّار والنَّقَّاش.

وهذا النحوُ إنما يُعْمِلونه فيما كان صنعةً ومُعالَجَةً لتكثير الفعل، إذ صاحبُ الصنعة مُداوِمٌ لصنعته، فجُعِل له البناء الدالُّ على التكثير، وهو فَعَّال بتضعيف العين لأَنّ التضعيف للتكثير.

وما كان من هذا ذا شيءٍ وليس بصنعة يُعالجُها أَتَوْا به[٤] على فاعِل، وذلك لأن فاعِلاً هو الأَصل، وإنما يُعْدَل عنه إلى فَعَّال للمبالغة، فإذا لم تُرِد المبالغةُ جِيءَ به على الأَصل لأَنّه ليس فيه تكثير، وقالوا لِذي الدِّرْع: دارِع، ولذي النَّبْل: نابِل، ولذي النُّشَّاب[٥]: ناشِب، ولذي اللَّبن والتَّمْر: لابِن وتامِر، قال الحطيئة[٦]:

وغَرَرْتَني وزَعمْتَ أَنْـ ... ـنَكَ لَابِنٌ بالصَّيفِ تامِرْ [٦/ ١٤]

أَي ذو لَبَن وذو تَمْر، وقالوا لذي السِّلاح: سالِح، ولصاحب الفَرس: فارِس، وفاعِلٌ ههنا ليس بجارٍ على الفعل، إنما هو اسمٌ صِيغَ لذي الشيءِ، أَلا ترى أَنك لا تقول: درع يدرع ولا لبن يلبن، وقالوا لصاحب النَّعْل: ناعِل، ولصاحِب الحِذاء: حاذٍ، ولصاحب اللَّحْم: لاحِم، ولصاحب الشَّحْم: شاحِم، وإِنْ كان شيءٌ من هذه الأَشياء صنعةً

---

(١) «البَتّ: كساء غليظ مهلهل» اللسان (بتت).

(٢) «البَزّ: الثياب» اللسان (بزز).

(٣) «العاج: أنياب الفيلة» اللسان (عوج).

(٤) في د، ط، ر: «بها» والأصح ما أثبته.

(٥) هي السهام، انظر اللسان (نشب).

(٦) البيت في ديوانه: ٥٦، والكتاب: ٣/ ٣٨١، والخصائص: ٣/ ٢٨٢، وبلا نسبة في المقتضب: ٣/ ١٦٢.

ومَعَاشاً يُداوِمُها صاحبُها نُسِبَ على فَعَّال، فيقال: لِمَنْ يبيع اللبنَ والتمر [١٨٩/ أ]: لَبَّان وتَمَّار، ولِمَن يَرْمِي بالنَّبْل: نَبَّال، قال امرؤ القيس(١):

وليس بذي رُمْحٍ فَيَطْعُنَنِي به ... وليس بذي سَيْفٍ وليس بنَبَّالِ [٦/ ١٥]

وربَّما جمعوا اللفظَيْن في شيءٍ واحد، قالوا: رجلٌ سائِفٌ وسَيَّاف، وقالوا: رجل تارِس وتَرَّاس، أَي معه تُرْسٌ، وقالوا: هو ملازِمٌ فأَجرَوه مُجْرَى الصَّنْعة والعِلاج، وقالوا: هَمٌّ ناصبٌ أَي ذو نَصَب، وليس على الفعل، فهو كالدَّارِع والنَّاشِب، وقالوا: رجلٌ كاسٍ، أَي ذو كِسْوة، وطاعِمٌ، أَي ذو طَعْم، أَي آكِلٌ، وهو ممَّا يُذَمُّ به، أَي ليس له فضلٌ غيرَ أَنه يأكلُ ويشربُ، قال الحطيئة(٢):

دَعِ المكارِمَ لا تَرْحَلْ لبُغْيَتِها ... واقعدْ فإِنَّكَ أَنت الطَّاعِمُ الكاسِي

ومن ذلك قولهم: حائِض وطالِق وطامِث، أَي ذاتُ حَيْض وطَلَاق وطَمْث في أَصحِّ الأَقوال(٣)، فأَما قوله تعالى: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾(٤) فقد قال الخليل: إِنه من قَبِيل النَّسَب(٥)، إِلَّا أَنَّه يُشْكِلُ عليه دخولُ التاء لأَنهم، قالوا: إِنما سقطت التاءُ من حائِض وطالِق لأَنه ليس بجارٍ على الفعل، وقد ذكروا أَن ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ لم تَجْرِ على الفعل لأَنَّ العِيْشة مَرْضِيّة، وفِعْلُها رَضِيَتْ، فحملوها على أَنَّها ذاتُ رِضَىً من أَهلها بها، ثم أُثْبِتَتْ فيها، فيجوز أَن تكون الهاء للمبالغة على حَدِّها في عَلَّامة ونَسَّابة(٦)، وهذا

---

(١) البيت في ديوانه: ٣٣، والكتاب: ٣/ ٣٨٣، وبلا نسبة في المقتضب: ٣/ ١٦٢.
وفي ط، ر: «ليس» وبذا وقع فيه خرم.

(٢) البيت في ديوانه: ٥٠، والنكت: ٧٨٨، وشرح شواهد الشافية: ١٢٠.

(٣) انظر ما سلف: ٥/ ١٧٨.

(٤) القارعة: ١٠١/ ٧، الحاقة: ٦٩/ ٢١.

(٥) نقل كلام الخليل بمعناه، انظر الكتاب: ٣/ ٣٨٢.

(٦) أوجب ابن جني أن تكون الهاء للمبالغة، انظر الخصائص: ١/ ١٥٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٢٨١.

القَبيلُ وإِن كان كثيراً واسعاً فليس بقياس[١]، بل يُتَّبَعُ فيه ما قالوه ولا يُتَجاوَزُ، فلا يقال لبائع البُرِّ: بَرّار، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه، ولا لصاحب الشعِير: شَعّار، ولا لبائع الدقيق: دَقّاق، وإِنما يقال: دَقيقيّ، وقد قيل: دَقّاق، ومثلُ ذلك الكسائيُّ نُسِبَ على قياس النسب، والفَرّاءُ على قياس البَزّاز والعَطّار.

(١) هو كذلك عند سيبويه مع أنه قال: «وذا أكثر من أن يحصى» الكتاب: ٣/ ٣٨١، وكلام المبرد في المقتضب: ٣/ ١٦١-١٦٢ يفيد أنه قياس عنده، وكذلك نقل عنه أبو حيان في الارتشاف: ٦٣٤، وهو ما لم يستبعده ابن الحاجب في الإيضاح: ١/ ٥٨٢ .

محتويات الجزء الخامس

دار
سعد الدين

شرح المفصل

لابن يعيش

شرح المفصل

لابن يعيش

موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي

المتوفى سنة ٦٤٦ هجرية

تحقيق الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ النحو والصرف في جامعة دمشق

الجزء السادس

دار سعد الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن أصْنَافِ الاسمِ أسماءُ العَدَد

(فَصْل)(١) قال صاحب الكتاب: (هذه الأَسماءُ أُصولُها اثنتا عَشْرَة كلمةً، وهي الواحِدُ إلى العَشَرة [٦/ ١٦] والمِائةُ والأَلْفُ، وما عداها من أَسامي العدد فمُتشعِّبٌ منها، وعامَّتُها تُشْفَعُ بأَسماء المعدودات لتدلَّ على الأَجناس ومقاديرها، كقولك: ثلاثة أَثوابٍ وعَشَرة دراهمَ وأَحَدَ عشرَ ديناراً وعشرون رجلاً ومائة درهَمٍ وأَلفُ ثوبٍ ما خلا الواحدَ والاثنَيْن، فإنك لا تقول فيهما: واحد رجالٍ ولا اثنا دراهم، بل تلفظُ باسم الجنس مُفرداً وبه مثنًّى، كقولك: رجلٌ ورجلان فتحْصُلُ لك الدِّلالتان معاً بلفظة واحدة، وقد عَمِلَ على القياس المرفوضِ مَنْ قال:

ظَرْفُ عجوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ)

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ العدد مصدرُ عَدَدْتُ الشيءَ أَعُدُّه عَدّاً إذا أَحصيْتُه، والعددُ الاسمُ، وأَسماؤُه اثْنا عشرَ اسماً كما ذَكر، الواحدُ فما فوقَه إلى التسعةِ والعشرةُ والمائةُ والأَلفُ، لأَنَّ كلَّ مَرْتَبة فيها تسعةُ عُقود، فالآحادُ تسعةُ عُقود، والعَشَرات تسعةُ عُقود والمِئاتُ تسعةُ عُقود، والأُلوفُ مُتشعِّبةٌ منها، أَي مأْخوذةٌ من المراتب الثلاث، فهي آحادُ أُلوف وعَشَرات أُلوف ومئاتُ أُلوف، وأُلوف أُلوف إلى ما لا نهايةَ له.

فأَمَّا قولُه: «الواحد» فاسمٌ واقعٌ في الكلام على ضربَيْن:

أَحدُهما: أَن يكون اسماً علَماً على هذا المقدار كما أَنَّ سائر أَسماء العدد كذلك، ولا يَجْري وصْفاً على ما قبلَه جَرْيَ الصفة المشتقَّة، وإنما حكْمُه إذا قلتَ: مررت برجال ثلاثةٍ

---

(١) سقط من المفصل: ٢١٢ «فصل».

أَو أربعةٍ ونحوِهما من أَسماء العدد حُكْمُ أَسماء الأَجناس من نحو: مررْتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ[١] كلُّه، أَي: خَشِن، وكذلك مررْتُ برجال ثلاثةٍ، أَي معدودةٍ، وبثَوْب خمسينَ ذراعاً، أَي طويلٍ.

وأَمَّا الثاني: وهو ما كان وصْفاً فهو أَنْ يكون مأْخوذاً من الوِحْدة، ويجري وصفاً صريحاً، نحوُ مررتُ برجل واحد، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٢]، وإذا جرى على مؤنث أُنِّث، نحوُ مررتُ بامرأة واحدة، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾[٣]، وقد استعملوا أَحداً بمعنى واحد الذي هو اسمٌ، قالوا: أَحَدٌ وعشرون وأَحَدَ عَشَر بمعنى واحدٍ وعشرين وواحدٍ وعشرة، وأَلِفُ أَحَدٍ هنا بدلٌ من واو لأَنه من الوِحدة، والأَصلُ وَحَد، يقال واحِد وأَحَد ووَحَد بمعنى واحد، ومنه قول النابغة[٤]:

كأَنَّ رَحْلي وقد زالَ النَّهارُ بنا بذي الجَليلِ على مُسْتأْنِسٍ وَحَدِ [٦/ ١٧]

وقد أَنَّثوا أَحداً على غير بنائه، قالوا: إِحْدَى، ولا يستعملونه إِلَّا مضموماً إِلى غيره، قال أَبو عمرو: لا تقول جاءَني إِحدى ولا رأَيْتُ إِحدى[٥]، وليست أَحَدٌ هذه التي في النفي من نحو «ما جاءني أَحَدٌ» لأَنَّ معنى تلك العمومُ والكثرةُ بمعنى عَرِيْب[٦] ودَيَّار، ولذلك لا تستعمَلُ في الواجب، وهمزتُها أَصلٌ ولا تثنَّى ولا تُجمَعُ لأَن معناها يدلُّ على الكثرة، فاستُغْنِي به عن التثنية والجمع بخلاف أَحَد التي في العدد، فإِنّها تُجمَعُ على آحَاد.

وأَمّا حادِي من قولهم: حادِي عَشَر وحادِي عشرين فكأَنه مقلوبٌ من واحد، أَخّروا

---

(١) «العرفج: ضرب من النبات» النبات للأصمعي: ١٩، ٣١، واللسان (عرفج).

(٢) النساء: ٤/ ١٧١.

(٣) لقمان: ٣١/ ٢٨.

(٤) البيت في ديوانه: ٦، والخصائص: ٢/ ٢٦٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٦١٤. زال النهار: انتصف، مستأنس: خائف من الناس.

(٥) جاء هذا القول عن أبي عمرو في التكملة: ٦٧، وانظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٤٦.

(٦) وما بالدار عَرِيب، أي أحد. انظر إصلاح المنطق: ٣٩١، واللسان (عرب).

الفاء إلى موضع اللَّام وجعلوا الزيادة [٦/ ١٨] بعد العين لأَنَّ الأَلفَ لا يمكنُ الابتداءُ بها، فصار وزْنُ حادِي عالِف[١]، والقلبُ كثيرٌ في كلامهم من نحو شاكي السلاحِ، وأَصلُه شائِك لأَنه من الشَّوْكة، شبَّه الحديدَ بالشَّوْك لخشونته[٢].

وأَمَّا اِثْنان فمحذوفُ اللَّام كابْنَيْن[٣]، ولامُه ياءٌ لأَنه من ثَنَيْتُ الشيءَ إِذا عطفْتُه، وصارت الهمزة في أَوله كالعِوَض من المحذوف، والمؤَنثُ اثنتان، أَلحقوا التاء للتأْنيث كما قالوا: ابنتان، وإِن شئْتَ قلت: ثِنْتَيْن كبِنْتَيْن، فإِذا عَدَدْتَ نوعاً من الأَنواع فلا بدَّ أَن تضُمَّ إِلى اسم العدد ما يدلُّ على نوع المعدود لِيُفيدَ المقدارَ والنوعَ.

لكنَّهم قالوا في الواحد: رجلٌ وفرسٌ ونحوَهما، فاجتمع فيه معرفةُ النوعُ والعدد، وكذلك إِذا ثنَّيْتَ قلتَ: رَجُلان وفَرَسان، فقد اجتمع فيه العددُ والنوعُ لأَن التثنية لا تكونُ إِلَّا مع سَلَامة اللفظ بالواحد، فاستغْنَوْا بدِلالته على المُراد عن أَن يَشْفَعوه بغيره [١٨٩/ ب] من أَسماء الأَجناس، فأَمَّا إِذا قلت: ثلاثةُ أَفْراس لم يجتمع في ثلاثة العددُ والنوعُ، فافتقَرَ الحالُ إِلى أَنْ يُضمَّ إِليه ما يدلُّ على نوع المعدود ويكونَ تفسيراً له، وذلك على ضربَيْن:

منه ما يُفَسَّرُ بالنكرة المنصوبة، نحوُ أَحَدَ عَشَرَ درهماً وعِشْرون ديناراً، وقد تقدَّم شرحُه في باب التمييز.

ومنه ما يُفسَّرُ بالإِضافة، وهو ما كان فيه تنوينٌ لأَنَّ التنوينَ لَّما كان ضعيفاً لسكونه جازَ أَنْ يُعاقِبَه المضافُ إِليه، وذلك من الثلاثة إِلى العشرة، نحوُ ثلاثة أثوابٍ، وأربعة غِلمانٍ، وخمسة أَرْغفةٍ، ومن ذلك مائة درهم وألف دينار.

وكان قياس الواحد والاثنَيْن أَنْ يُضافَ كلُّ واحد منهما إِلى ما بعدَه من الأَنواع

---

(١) انظر في ذلك شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٥٦، والعضديات: ٢٨٨، والخصائص: ٢/ ٧٨.

(٢) انظر ما سيأتي: ١٠/ ١٥٢- ١٥٣.

(٣) انظر ماسيا تي: ١٠/ ٨٠.

المعدودة، فيقالَ: واحدُ رجالٍ واثْنا رجالٍ[١]، لكنْ لَمَّا أَمْكَنَ أَنْ يُذْكَرَ النوعُ باسمه فَيَجْتمعَ فيه الأَمران، وكانت التثنيةُ كالواحد إِذ كانت لضَرْب واحدٍ أَمْكَنَ فيها ذلك أَيضاً، فقيل فيها: رجلان وغلامان، ولم يَسُغْ ذلك في الجمع لأنه غيرُ محصور ولا موقوفٍ على عِدَّة معيَّنة، فلو أراد مريدٌ في التثنية ما يريده في الجمع لجاز ذلك في الشعر، لأَنه كان الأَصل لأَنَّ التثنيةَ جمعٌ من حيث هو ضَمُّ شيءٍ إِلى شيءٍ مثلِه، قال الشاعر[٢]:

كأَنَّ خُصْيَيْه من التَّدَلْدُلِ ... ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

فجاء به على أَصل القياس ضرورةً، وكان قياس ما عليه الاستعمالُ حنظلتان، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد سُلِكَ سبيلُ قياس التذكير والتأْنيث في الواحد والاثنَيْن فقيل: واحدة واثنتان[٣]، وخُولِف عنه في الثلاثة إِلى العشرة، فأُلحِقَت التاءُ بالمذكَّر، وطُرِحَت عن المؤنث فقيل: ثمانيةُ رجال وثماني نِسْوة وعَشَرة رجال وعَشْر نِسْوة).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ عددَ المؤنَّث من ثلاثة إِلى عشرة بغير هاء، كقولك: ثلاثُ نِسْوة وأَربعُ جَوَارٍ وعَشْرُ ليالٍ، وعددُ المذكَّر بالهاء، نحوُ خمسةُ أَبيات وسبعةُ دراهم وعشَرةُ دنانير، وهذا عكْسُ القاعدة لأَنّ القاعدة إِثْباتُ العلامة مع المؤنث وحَذْفُها مع المذكَّر كقولك: قائم وقائمة وقاعد وقاعدة[٤]، وإِنَّما كان الأَمر في العدد على ما ذُكِر للفَرْق بين المذكَّر والمؤنث.

وإِنَّما اختصَّ المذكَّرُ بالتاء لأَنّ أَصل العدد قبل تعليقه على معدوده أَنْ يكون مؤنثاً بالتاء من نحو ثلاثة وأَربعة ونحوِهما من أَسماء العدد، فإِذا أَردتَ تعليقه على معدود هو

---

(١)انظر تعليل ذلك في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٥٣، والعلل في النحو: ٣١٩.

(٢)سلف البيتان: ٤/ ٢٣٦.

(٣) بعدها في المفصل: ٢١٣: «أو ثنتان».

(٤) سقط من ط، ر من قوله: «كقولك: قائم ..» إلى قوله: «وقاعدة».

أَصلٌ وفرعٌ جُعِلَ الأَصلُ للأصل فأُثْبِتَت العلامةُ، والفرعُ للفرع فأُسْقِطت العلامةُ، فمن أَجل[١] هذا قلتَ: ثلاثةُ رجال وأَربعُ نِسْوة، [٦/ ١٩] قال الله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾[٢]، وقال: ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾[٣]، وقال: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[٤]، وقال الله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ﴾[٥].

والاعتبارُ في التذكير والتأنيث بالواحد، فإذا أُضِيفَ إلى ما واحدُه مذكَّرٌ أُلحِقَ فيه الهاءُ نحوُ «ثَمانِيَة أَيّامٍ» لأَنَّ الواحد يومٌ، وهو مذكَّر، وإن أُضِيف إلى ما واحدُه مؤنثٌ أُسْقِط منه الهاءُ نحوُ: «ثَماني حِجَجٍ» لأَنّ الواحد حِجَّة، وهو مؤَنَّث.

وقيل: لَمَّا أُريد الفرقُ بين المذكّر والمؤنث وكان المذكرُ أَخفَّ من المؤَنث أَسْقَطوا الهاء من المؤنث ليَعْتَدِلا، وإنما كان أَصلُ العدد التأنيث للمبالغة بالإِشعار بقوّة التضعيف، وذلك لأَنه لا شيءَ فيه من قوة التضعيف ما في العدد فيما يظهَرُ للعقل، فأُشعِرَ بالعلامة أَنَّ له هذه المنزلة، وجَرَتْ علامة التأنيث في العدد مجْراها في مِثْل علَّامة ونَسَّابة للإِشعار بقوة المبالغة في الصفة وتَضاعُفِها في المعنى.

وقيل: إنَّما كان أَصلُ العدد التأْنيثَ من قِبَل أَنَّ كلَّ اسم لا يخلو مسَمَّاه من أَن يكون عاقلاً أَو غيرَ عاقل، ومُسمَّى قولِنا: ثلاثة وأَربعة وغيرهما[٦] من الأعداد إنَّما هو شيءٌ في الذهن مجهولٌ، فصار بمنزلة ما لا يعقِلُ، والإِخبارُ عن جماعة ما لا يعقِلُ كالإخْبار عن

---

(١) انظر تعليل تأنيث عدد المذكر وتذكير عدد المؤنث من الثلاثة إلى التسعة في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٥١-١٥٢، والتكملة: ٦٧، والعلل في النحو: ٣٢١، وأسرار العربية: ٢١٨.

(٢) الحاقة: ٦٩/ ٧.

(٣) فصلت: ٤١/ ١٠.

(٤) البقرة: ٢/ ١٩٦.

(٥) القصص: ٢٨/ ٢٧.

(٦) في ط، ر: «ونحوهما».

المؤَنث المفرد، فلذلك أُنِّث[1].

وأَمَّا واحدٌ واثنان فقد اعتُمِد فيهما قاعدةُ القياس، فأُلحِقَتا علامةَ التأنيث إِذا وقَعتا على مؤَنث، وأُسقِطتَ مع المذكَّر، فتقولُ: واحدٌ في المذكر وواحدة في المؤَنث واثنان في المذكر واثنتان في المؤنث، وإِن شئتَ ثِنْتان، فمَنْ قال: اثْنتان كانت التاء فيه للتأنيث بمنزلة ابنتان، ومَنْ قال: ثِنْتان كانت التاء فيه للإلحاق، كأَنه تثنيةُ ثِنْت، ملحَقٌ بجِذْع، فهو كِبنْتَيْن، وإِنما كان كذلك لأَنه ليس أَصلُهما التأنيثَ كما كان في ثلاثة وأَربعة، وذلك لأَنه لم يوجَدْ فيهما من قوة التضعيف ما وُجِدَ في سائر الأَعداد، فيُحْتاجَ إِلى علامة تدلُّ على قوة التضعيف والمبالغة فيه، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والمميِّز على ضربَيْن مجرورٌ ومنصوبٌ، فالمجرورُ على ضربَيْن مفردٌ ومجموعٌ، فالمفردُ مميِّزُ المائة والأَلف، والمجموعُ مميِّزُ الثلاثة إِلى العشرة، والمنصوبُ مميِّزُ أَحَدَ عَشَر إِلى تسعة وتسعين، ولا يكونُ إِلَّا مفرداً).

قال الشَّارح: تفسيرُ العدد على ضربَيْن، منه ما يفسَّرُ بالإِضافة، ومنه ما يفسَّر بنكرة منصوبة، فالذي يستَحِقُّ التفسيرَ بالإِضافة هو ما فيه تنوينٌ لأَنّ التنوين ضعيفٌ لسُكونه، فجاز أَنْ يُعاقِبَه المضافُ إِليه، والمضافُ إِليه على ضربَيْن، مفردٌ ومجموعٌ، فما كان لأَدنى العدد أُضيفَ إِلى ما بُني لجمع أَدْنى العدد، وأَدْنى العدد من الثلاثة إِلى العشرة، [١٩٠/ أ] وأَدْنى الجموع أَفْعَال وأَفْعُل وأَفْعِلة وفِعْلَة والجمعُ السالمُ المذكرُ والمؤَنثُ، فتقول: عندي ثلاثة أَجْمال وأَربعةُ أَفْرُخ وخمسةُ أَرْغِفة وتسعةُ غِلْمة وعشرةُ أَحمدِيْنَ وستُّ مسلماتٍ.

فإِن قيل: فكيف جازت الإِضافة هنا والأَولُ هو الثاني، ألا ترى أَنك إِذا قلت: ثلاثةُ أَكْلُب فالثلاثةُ هي الأَكْلُب، فيكونُ من قَبِيل إِضافة الشيءِ إِلى نفسه؟

---

(١) انظر القولين اللذين ذكهما ابن يعيش في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٥٢، والعلل في النحو: ٣٢٢، وأسرار العربية: ٢١٨-٢١٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٦، والأَشباه والنظائر: ٢/ ٢٥٦-٢٥٧.

فالجوابُ إِنَّما جازت الإِضافة هنا لأَنَّ الثاني ليس الأَولَ من كلِّ وجهٍ لأَنَّ الأَولَ عددٌ والثاني معدودٌ، والعددُ غيرُ المعدود كما أَنَّ الأَجزاء غيرُ المجزَّأ، فجازت الإِضافة في مثل «ثلاثة أَثْواب» كما جازت في مثل «كلِّ القوم».

وأَمَّا الضربُ الثاني(١) وهو ما يُضاف إِلى مفرد فالمائةُ، تقول: عندي مائةُ درهم، والقياسُ أَن تُضاف إِلى جَمْع الكثرة لأَنها عددٌ كثير، غيرَ أَنَّها شابَهَت العشرةَ التي حكمُها أَنْ تُضافَ إِلى جماعة والعشرينَ التي حكمُها أَن تميَّزَ بواحد منكور(٢)، فأَخذَتْ من كلِّ واحد منهما حكماً [٦/ ٢٠] بالشَّبَه فأُضيفت بشبَه العشرة، وجُعِل ما تضافُ إِليه واحداً بشبَه العِشرين لأَنَّ ما تضافُ إِليه نوعٌ يُبينُها كما يُبينُ النوعُ المميِّز العشرين.

ووجْهُ الشَّبَه(٣) بينهما، أَما شبَهُها بالعشرة فلأَنَّها عِقْدُ العشرة كما أَنّ العشرة عِقْدُ الواحد لأَن المائةَ عشرُ مرَّات عشرةٍ كما أَنَّ العشرةَ عشرُ مَرَّات واحدٍ، وأَمّا شبَهُها بالعشرين فلأَنها تَلِي التسعين، فكان حكْمُها حكْمَ التسعين كما كان حكْمُ عشرة حكمَ تسعة لأَنها تَلِيها، أَلا ترى أَنك تقول: عَشَرةُ دراهمَ كما تقول: تسعةُ دراهم(٤)، فتضيفُ العشرة كما تضيفُ التسعة؟ كذلك ينبغي في المائة أَنْ يكون حكمُها حكمَ التسعين لأَنها تَلِيها.

إِلَّا أَنَّه لمّا أَخذَ شبَهاً من شيئَيْن أُعْطِيَ حكماً يَتَجاذبانِه فأُضيفَ بحكم شبَه العشرةِ، وفُسِّر بالواحد بحكم شبَه التسعين، فاجتمع فيه ما افْتَرَقَ في العشرة والتسعين، وهو أَحسنُ ما يكونُ من التفريع على الأُصول لِيُشعِرَ الفرعُ بمعنى الأَصل في البناءَيْن جميعاً.

فإِنْ ثَنَّيْتَ المائةَ أَضفتَ كإِضافة المائة، فتقولُ: مائتا درهمٍ ومائتا ثوبٍ، فتحذِفُ النون

---

(١) الضرب الأول هو ما أُضيف إلى ما بني لجمع أدنى العدد.

(٢) انظر تعليل إضافة المائة إلى الواحد في أَسرار العربية: ٢٢٢.

(٣) قاله الوراق في العلل في النحو: ٣٢٣.

(٤) من قوله: «غير أنها شابهت..». إلى قوله: «دراهم»قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٦٥- ١٦٦.

للإِضافة إِلى مميِّزها لأَنّ النون فيه عِوَضٌ من الحركة والتنوينِ اللَّذيْن كانا في الواحد، فحُذِفَت للإِضافة كحَذْفها في ضاربي زيد؛ بخلاف النون في نحو عشرين وثلاثين، لأنه ليس لها تمكُّنُ هذه لأَنها ليست عِوَضاً من الحركة والتنوين على الحقيقة لأَنّها أَسماءٌ جارية على منهاج الجموع، وليست بجموع على الحقيقة، وقد تقدَّم نحوُ ذلك.

وكذلك الأَلفُ يضاف إِلى الواحد فيقال: أَلفُ درهم، كما يقال: مائة درهمٍ، والعِلَّةُ في ذلك كالعِلَّة في المائة(١)، وذلك لأَن الأَلف على غير قياس ما قبلَه لأَنك لا تقول: عشرُ مائة كما قلتَ: تسعُ مائة، بل تأْتي بلفظ آخرَ مُرتجَلٍ يدلُّ على العِقْد كما فعلتَ في المائة لَّما وضعتَ بعد التسعين لفظاً غيرَ مأْخوذٍ ممَّا قبله وهو المائة، والأَلف مذكَّر يدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿ بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾(٢)، فإِثباتُ التاء في العدد يدلُّ على تذكيرها كما قلتَ: ثلاثةُ غِلْمان.

وأَمَّا ما يفَسَّرُ بنكرة منصوبة فبعْدَ المركَّبات، وذلك من أَحدَ عشرَ إِلى تسعة عشر، وبعد العشرين إِلى التسعين، نحو قولك: عندي أحد عشر درهماً واثنا عشر ديناراً وعشرون عبْداً وثلاثون جارية ونحوُ ذلك.

فأَمّا نصبُ الاسم بعد أَحدَ عشرَ وخمسةَ عشرَ إِلى تسعةَ عشرَ فلأَنه عددٌ فيه نِيَّةُ التنوين إِلَّا أَنه مبنيٌّ، فكان بناؤه مانعاً من ظهور التنوين كمنْعِ ما لا ينصرفُ، نحوُ قولك: هؤلاء حَوَاجُّ بيتَ الله وضَوَاربُ زيداً، فلمَّا كان في نِيَّة مُنَوَّنٍ امتنعَتْ لذلك إِضافته ووجب نصْبُ مميِّزه.

فإِن قيل(٣): فهلَّا حُذِفَ التنوينُ منه وأُضيفَ إِلى ما بعدَه نحوَ قولك: هذا حَضْرَموتُ زيدٍ وبعلبَكُّ الأَميرِ، فالجواب أَنّ إِضافة حضْرَموتَ ونظائرَه ليست لازمةً، إِنما تقع عند تنكيره وإِرادة تعريفه بالإِضافة، وأَما أَحَدَ عشرَ وخمسةَ عشرَ ونحوَهما من الأَعداد

(١) انظر تعليل إِضافة الألف إِلى الواحد في أسرار العربية: ٢٢٣.
(٢) آل عمران: ٣/ ١٢٤.
(٣) هذا الاعتراض والجواب عليه في العلل في النحو: ٣٢٨-٣٢٩.

المركَّبة فإنها مبْهَمَة لازِمٌ لها التفسيرُ، فكانت تكون الإِضافة لازمةً وكان يؤدِّي إِلى جَعْل ثلاثة أَشياءَ اسماً واحداً، وذلك ممَّا لا نظيرَ له.

فإِن أَضفْته إلى مالِكِه وقلتَ: هذا أَحدَ عشرَكَ وخمسةَ عشَرَك جاز؛ لأَنَّ الإضافة إِلى المالِك ليست لازمةً كلزوم المميِّز، فكان كقولك: هذا حضرَموتَ زيدٍ، فإِذا أَضفْتَه أَبْقَيْتَه على بنائه؛ لأَنّ العلَّة الموجِبَة باقيةٌ[١].

ومنهم مَنْ يُعْرِبُه فيقول: هذا خمسةَ عشرُكَ ومررت بخمسة عشَرِك ورأيتُ خمسةَ عشَرَك[٢]، ويحتجُّ بأَنَّ الإِضافة تردُّ الأَشياء إِلى أُصولها، ومَنْ يقول: هذه خمسةَ عشَرَك فيضيفُ لا يقولُ هذه اثنا عشَرَك فيضيفُ لأَن عَشَر فيه قد قام مَقَامَ النون، والإِضافةُ تحذِفُ النونَ، فلم يجزْ أَن تُجامِعَ ما قام مَقامَها، ولا يجوز حذفُ عشر فيقال: اثناك لأَنه يَلْبِس بإِضافة الاثنَيْن فلا يُعْلَمُ أَمُركَّباً أَضفتَ أَمْ مفرَداً [١٩٠/ ب]. [٦/ ٢١]

فإِن قيل: فلِمَ كان المفسِّرُ واحداً منكوراً وهلَّا كان جَمْعاً فيقالَ: عندي خمسةَ عشر غِلْماناً كما تقول: هو أَفْرَهُ الناس عَبْداً، وإِنْ شئْتَ: عبيداً.

قيل: الفرقُ بينهما أَنك إذا قلتَ: زيدٌ أَفْرَه الناس عبداً[٣]، فإِنما تعني عبداً واحداً، وإِذا قلتَ: عبيداً فإِنما تعني جماعةً، فلولا جَمْعُ المفسِّر لَمَا عُرِفَ مرادُك، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾[٤] جُمِعَ المميِّز للإِيذان بأَنَّ خُسْرانَهم إِنَّما كان من جهات شتَّى لا من جهة واحدة، وأَما إِذا قلتَ: عندي خمسةَ عشرَ عبداً، فالعِدَّة معلومة من العدد ولم يَبْقَ إِلَّا بيانُ الجنس، فأَغنى فيه الواحد عن الجمع، وإِنما كان نكرةً لأَنه أَخفُّ وبه يحصُل

---

(١) هذا ما عليه أكثر العرب، وهو القياس، انظر الكتاب: ٣/ ٢٩٨-٢٩٩، والمقتضب: ٢/ ١٧٩، والعلل في النحو: ٣٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٤٠٢.

(٢) وهي لغة رديئة، حكاها سيبويه والمبرد عن قوم من العرب، انظر إحالات الحاشية السابقة، وقاسَ عليها الأخفش، انظر المقتضب: ٤/ ٣٠، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٣-٣٤، والارتشاف: ٧٦٠.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٢٠٤، وشرحه للسيرافي: ٤/ ١٣٣-١٣٥.

(٤) الكهف: ١٨/ ١٠٣.

الغرض[١]، فلم يُعْدَلْ عنه إلى ما هو أَثْقَلُ منه.

وكذلك العشرون والثلاثون إلى التسعين، فإنه يفسَّرُ بالواحد المنكور، نحوُ قولك: عندي عشرون درهماً وثلاثون عِمامةً لَما ذكرناه في المركبات نحوُ أَحدَ عشرَ، وههنا أَوْلى لوقوعه بعد النون، ولعدم تمكُّنه لم يَجُزْ حذفُ نونه وإِضافتُه إِلى الجنس المميِّز، فلم يقولوا: عشرو درهم[٢] كما قالوا: ضاربون زيداً وضاربو زيدٍ، وفي الصفة المشبَّهة نحوُ حسنون وجوهاً وحسنو وجوهٍ لأَن العشرين وأَخواتِها لم تَقْوَ قُوَّةَ اسم الفاعل ولا الصفةِ فأُلزِمَتْ طريقةً واحدة، وتحذِفُ إِذا أُضيفَ إِلى المالك، نحوُ قولك: عشرو زيدٍ[٣]، فلذلك لم يكن التفسيرُ إِلَّا واحداً لأَن الواحد دالٌّ على نوعه، فإِن قلت: عندي عشرون رجالاً[٤] كنتَ قد أَخبرتَ أَنَّ عندك عشرين كلُّ واحد منهم جماعةُ رجال كما قالوا: جِمَالان وإِبلان، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وممَّا شذَّ عن ذلك قولُهم: ثلاثمائة إِلى تسعمائة اجتزؤُوا بلفظ الواحد عن الجمع كقوله:

كُلُوا في بعضِ بَطْنكُمُ تَعِفُّوا ... فإِنَّ زمانكمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

وقد رجَع إِلى القياس مَنْ قال:

ثلاثُ مِئِينَ للمُلوكِ وَفَى بها ... رِدائي وجَلَّتْ عن وُجوهِ الأَهاتِمِ

وقد قالوا: ثلاثةٌ أَثواباً، وأَنشد صاحب الكتاب:

---

(١) انظر تعليل تنكير مميز الأعداد المركبة ونصبه في المقتضب: ٢/ ١٦٤-١٦٥، وأسرار العربية: ٢٢٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٥٤.

(٢) حكى الكسائي أن من العرب من يقوله، انظر الأصول: ١/ ٣٢١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٩٥، والمقرب: ١/ ٣٠٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٥٤، والارتشاف: ٧٤١.

(٣) نقل أبو حيان عن صاحب «المفتاح» أن ألفاظ العقود لا تضاف إلى التمييز ولا إلى غيره، انظر الارتشاف: ٧٤٢.

(٤) أجاز بعضهم هذا، وأجاز الفراء تمييز الأعداد المركبة والعقود بالجمع، انظر الارتشاف: ٧٤١، والمساعد: ٢/ ٦٨.

إِذا عاشَ الفتى مِائَتَيْن عاماً فقد ذهبَ اللَّذاذةُ والفَتاءُ

وقولُه عزَّ من قائل: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ على البدل، وكذلك قولُه: ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾، قال أَبو إِسحاق: ولو انتصب «سِنِيْنَ» على التمييز لوجَبَ أَنْ يكونوا قد لبِثُوا تسعَ مائة سنة).

قال الشَّارح: القياسُ في ثلاثمائة وأَربعمائة إِلى تسعمائة أَن تُجمَعَ المائةُ، فيقالَ: ثلاث مِئِين أَوْ ثلاث مِئات؛ لأَنّ العدد من الثلاثة إِلى العشرة يُضاف إِلى الجمع، نحوُ ثلاثة أَقْفِزة وأَربعةُ دراهمَ.

وقولُه: «**وممَّا شذَّ عن ذلك قولُهم: ثلاثمائة**» يريدُ أَنه شذَّ عن القياس، وأَما من جهة الاستعمال فكثيرٌ مطَّردٌ، قال سيبويه: «شبَّهوه بعشرين وأَحَدَ عشرَ»[1]، يريدُ أَنَّهم يُبيِّنونه بواحد كما بيَّنوا عشرين وأَحَد عشرَ بواحد لَمَا بينهما من المشابَهة والمناسَبة، وذلك أَنّك إِذا قلت: ثلاثين وأربعين إِلى التسعين صرتَ إِلى عِقْد ليس لفظُه من لفظ ما قبله، فكذلك ثلاثمائة وسبعمائة إِذا جاوزْتَ تسعمائة صرتَ إِلى عِقْد يُخالِفُ لفظُه لفظَ ما قبلَه، وهو قولُك: أَلف، فلا تقولُ: عَشْرُ مائة فأَشْبَهت ثلاثمائة العشرين فبُيِّنت بالواحد، وأَشبهت الثلاثَ في الآحاد [٦/ ٢٢] فجُعِلَ بيانُها بالإِضافة، ويدلُّ على صحَّة هذا أَنّهم يقولون: ثلاثةُ آلافِ درهمٍ، فيُضيفون الثلاث إِلى الجمع؛ لأَنّهم يقولون: عشَرةُ آلاف، فلمَّا كان عشرة على منهاج ثلاثة أَجْرَوْه مُجْرى ثلاثة أَثْواب؛ لأَنك تقول: عشرةُ أَثْواب، قال سيبويه: «وليس بمُسْتنْكَر في كلامهم أَنْ يكون اللفظ واحداً والمعنى جَمْعاً»[2] وهذا إِنما يكون عند عدم اللَّبْس، وعليه قولُه؛ أَنشده سيبويه[3]:

كُلُوا في بعضِ بَطْنِكُمُ ..إلخ

والشاهد فيه وَضْعُ البطن موضِعَ البُطون لأنه اسمُ جِنْس ينوبُ واحدُه عن جمْعِه،

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٠٩، وانظر شرحه للسيرافي: ٤/ ١٧٥.

(٢) الكتاب: ١/ ٢٠٩، وفيه: «والمعنى جميع»، وانظر شرحه للسيرافي ٤/ ١٧٥..

(٣) سلف البيت: ٥/ ١٨.

فأَفْرَدَ اجتِزاءً بلفظ الواحد عن الجمع لأَنه لمَّا أَضافَ البطن إلى ضمير الجماعة عُلم أَنه أَراد الجمع، إِذْ لا يكونُ للجماعة بطنٌ واحدٌ، يصِفُ شدَّة الزمان وكَلَبَه، يقول: كُلُوا في بعض بُطُونكم، أَي لا تَملَؤوها حتى تعتادوا ذلك، وتَعِفُّوا عن كثرة الأَكْل، وتَقْنعوا باليسير، فإِنَّ الزمان ذو مَخْمَصة وجَدْب، وقوله: «زمانَكم زَمَنٌ خَمِيصُ» كقولهم: نهارُه صائمٌ وليلُه قائمٌ، فكما اجتزؤوا بالواحد عن الجمع كذلك إِذا قلتَ: عشرون درهماً ونحوَه من الأَعداد المفسَّرة بالواحد قد عُلِمَ من العدد الجماعةُ، فجاز أَن يُستَثنى بلفظ الواحد في التفسير عن الجمع، ومثلُه قولُه(١):

لا تُنْكِروا القتلَ وقد سُبِيْنا ... في حَلْقِكمْ عَظْمٌ وقد شَجِيْنا [٦/ ٢٣]

أَفْرَدَ الحلقَ، والمرادُ حُلُوقُكم لأَمْنِ اللَّبْس، فأَما قولُه تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾(٢) وقولُه: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾(٣) فإنما أَفْرَد لأَنَّهما أُخرِجا مُخْرَجَ التمييز، وقد جاء في الشعر على القياس، فقالوا: ثلاث مِئِين وثلاث مِئات؛ لأَنَّ الشعراء يُفْسَحُ لهم في مُراجَعة الأُصولِ المرفوضةِ، قال الشاعر(٤):

ثلاثُ مِئِين للملوك .. إلخ

---

(١) هو المسيِّب بن زيد بن مناة الغَنَوي كما في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٧٦، وتحصيل عين الذهب: ١/ ١٠٧، واللسان (شجا)، والخزانة: ٣/ ٣٧٩، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٢٠٩، والمقتضب: ٢/ ١٧٢، والمخصص: ١/ ٣١، والنكت: ٣٠٩.

(٢) النساء: ٤/ ٤.

(٣) الحج: ٢٢/ ٥.

(٤) سلف البيت بتمامه قبل قليل، وقائله الفرزدق، وهو في ديوانه: ١/ ٣١٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢١٠، والمقاصد: ٤/ ٤٨٠، والخزانة: ٣/ ٣٠٣، وبلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١٧٠، ورواية الديوان:

فدىً لسيوف من تميم وَفَى بها ... ردائي وجلّت عن وجوه الأهاتِم

وروايته في سائر المصادر كرواية ابن يعيش، والأَهاتم: بنو الأهتم بن سنان، انظر الخزانة: ٣/ ٣٠٣.

وقال الآخر(١):

ثـلاثُ مِئِـينَ قـد مـرْنَ كَـوامِلَا   وهـا أَنـا هـذا أَشْـتهي مَـرَّ أَرْبَـعِ

وهذا وإن كان القياسَ إلا أَنّه شاذٌّ في الاستعمال(٢).

وقد يجوز قَطْعُه عن الإضافة وتنوينُه ويجوزُ حينَئِذٍ في التفسير وجهان: أَحدُهما الإِتْباعُ على البَدل نحوُ ثلاثةٌ أَثْوابٌ، والنصبُ على التمييز نحوُ ثلاثةٌ أَثْواباً وهو من قَبِيل ضرورة الشعر(٣)، [١٩١/ أ] فأما قولُه(٤):

إذا عـاشَ الفتـى مـائتين عامـاً .. إلـخ

فالشَّاهدُ فيه إِثباتُ [٦/ ٢٤] النون في مائتين ضرورةً ونصبُ ما بعدها على التمييز، وهو «عامٌ»، شبّهه بعشرين وثلاثين، وكان الوجهُ حَذْفَها وخفْضَ ما بعدها، والبيتُ للربيع بن ضَبُع الفزاريّ، والمعنى أَنه يصف هَرَمَه وذهابَ لذَّاته، وكان نَيَّفَ على المائتين، ويروى «تسعين عاماً»(٥) فعلى هذا لا يكون فيه شاهد، ومثلُه قولُه(٦):

---

(١) هو ابن حُمَمة الدوسي واسمه كعب أو عمرو كما في المعمرون والوصايا: ٢٨-٢٩، والبيت بلا نسبةفي المقتضب: ٢/ ١٧٠.

(٢) انظر المساعد: ٢/ ٦٩، والارتشاف: ٧٤٥.

(٣) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٥٢.

(٤) سلف البيت بتمامه، وقائله الربيع بن ضبع الفزاري كما في الكتاب: ١/ ٢٠٨، والمعمرون والوصايا: ١٠، وأمالي القالي: ٣/ ٢١٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٩٥، والخزانة: ٣/ ٣٠٦-٣٠٧، ونسب في الكتاب: ٢/ ١٦٢ إلى يزيد بن ضبَّة، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١٦٩، ومجالس ثعلب: ٢٧٥، والنكت: ٣٠٨.

(٥) ذكر البغدادي عن ابن المستوفى أن رواية البيت: «ستين عاماً» انظر الخزانة: ٣/ ٣٠٨، والرواية في المصادر المذكورة: «مائتين عاماً».

(٦) هو الأعور بن براء الكلبي كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٢٦٣، ومعجم البلدان (خنزره)، والرجز بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٢٠٨، وشرحه للسيرافي: ٤/ ١٦٦، والعلل في النحو: ٣٣٨، والنكت: ٣٠٨، واللسان (خنزر)، وخَنزره: هضبة طويلة في ديار الضباب. معجم البلدان (خنزره).

أَنْعَتُ عَيْراً مِن حَمِيرِ خَنْزَرَه في كُلِّ عَيْرٍ مائتانِ كَمَرَه

لَمَّا أَثْبَتَ النون نصبَ كمرةً على التمييز.

وأَمَّا قولُه تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[١] فإنَّ «سِنينَ» نُصب على البدل من ثلثمائة وليس بتمييز، وكذلك قولُه: ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[٢] نُصِبَ «أَسباطاً» على البدل، هذا رأْي أَبي إسحاق الزَّجَّاج، قال[٣]: ولا يجوز أَن يكون تمييزاً لأَنه لو كان تمييزاً لوجب أَنْ يكون أَقلُّ ما لَبِثوا تسعمائة سنة؛ لأَنَّ المفسِّر يكون لكلِّ واحد من العدد، وكلُّ واحد سِنون وهو جمعٌ، والجمعُ أَقلُّ ما يكون ثلاثةً، فيكونون قد لَبِثوا تسعمائة سنة، وأَجاز الفرَّاء أَنْ يكون «سنين» تمييزاً[٤] على حدِّ قوله[٥]:

فيها اثْنتان وأَربعونَ حَلُوبةً سُوداً كخافِيَةِ الغُرابِ الأَسْحَمِ [٦/ ٢٥]

وذلك أَنَّه جاء في التمييز سُوداً، وهو جمعٌ لأن الصفة والموصوف شيءٌ واحدٌ، والمذهبُ الأَولُ لأَنَّ الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأَوائِل، أَلا ترى أَنك تقول: يا زيدُ الطويلُ، ولو قلتَ: يا الطويلَ؛ لم يَجُزْ، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وحَقُّ مميِّز العشرة فما دونها أَن يكون جمعَ قلَّةٍ ليُطابِقَ عددَ القِلَّة، تقول: ثلاثة أَفْلُس وخمسة أَثواب وثمانية أَجْرِبة وعشرة غِلْمة، إِلَّا عند إِعواز جمع القِلَّة، كقولهم: ثلاثة شُسُوع؛ لفَقْد السماع في أَشْسُع وأَشْسَاع، وقد رُوي عن

(١) الكهف: ١٨/ ٢٥.

(٢) الأعراف: ٧/ ١٦٠.

(٣) نقل ابن يعيش كلام الزجاج بتصرف، وأجاز أبو إسحاق في «سنين» عطفَ البيان، والنعت للمائة، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٧٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٥٣، وحكى السيرافي والوراق والرضي مذهب الزجاج كما ذكره ابن يعيش، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٦٧-١٦٨، والعللفي النحو: ٣٤١-٣٤٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٥٥.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٣٨، ومصادر الحاشية السالفة.

(٥) سلف البيت: ٣/ ١٠١.

الأَخفش أَنه أَثبتَ أَشْسُعاً، وقد يُسْتعار جمعُ الكثرة لموضع[١] جمع القِلّة، كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾).

قال الشَّارح: قد تقدَّم أَنَّ العشرة فما دونها جمعُ قلَّة، فوجب أَن تضافَ إلى بناء من أَبنية القلَّة، وذلك من قِبَل أَنَّ العدد عددان قليلٌ وكثيرٌ، فالقليلُ العشرةُ فما دونها إِلى الثلاثة، والجمعُ جمعان أيضاً جمعٌ قليلٌ وجمعٌ كثير، فلمَّا أُرِيدَ إِضافةُ أَدنى العدد إِلى نوع المعدود تبييناً له أُضِيف إِلى الجمع القليل ليُشاكلَه ويُطابقَ معناه في العدد، لأَنّ التفسير يكون على حسب المفسَّر، فإِن لم يكن له بناءُ قِلَّة أُضيف إِلى بناء الكثير ضرورةً، فتقول: عندي ثلاثةُ كتُب[٢] وخمسةُ شُسُوع ورأيتُ عشرةَ مساجدَ، لأَنه لم[٣] يُسمَعُ أَكْتِبَة ولا أَشْساع.

فأَما ما حكاه[٤] عن أَبي الحسن من أَشْسُع فهو شاذٌّ قياساً واستعمالاً[٥]، فأَما الاستعمالُ فما أَقلَّه، وأَما القياسُ فإِنَّ الباب في فِعْل؛ بكسر الفاء أَنْ يُجمَعَ على أَفْعال نحوُ عِدْل وأَعْدال، فمجيئُه على أَفْعُل على خلاف القياس، فلمَّا لم يكن له بناء قلَّة أَضافوه إِلى الكثير، وكان هذا من المواضع التي قد اتُّسع فيها فاستُغْني ببناء الكثير.

وإِذا جاز أَن يُسْتغنى بلفظ الجمع القليل عن الكثير، نحوُ قولهم: رَسَن وأَرْسان، ولم يقولوا: رُسُون، وقَلَم وأَقْلام، ولم يقولوا: قُلُوم؛ فأَحرى وأَوْلى أَن يُسْتغنى بجمع الكثير عن القليل لأَنه داخلٌ في معناه، فعلى هذا لا تقول: عندي ثلاثة كلاب، لأَنَّ له بناءَ قِلّة

---

(١) في المفصل: ٢١٥ «في موضع».

(٢) من قوله: «من قبل». إلى قوله:: «كتب»قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٥١بخلاف يسير.

(٣) في ط، ر: «لا».

(٤) أي الزمخشري.

(٥) استغنى العرب بشُسُوع عن بناء جمع القلة، كما قال الفارسي في التكملة: ١٥٢، وانظر المقتضب: ٢/ ١٦٠، والمحكم: ١/ ٢١٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٩٦.

وهو أَكْلُب إِلَّا في ضرورة الشعر، قال الخليل: «شبَّهوه بـ ثلاثة قُرُود»[1] يريد بذلك أنهم شبَّهوا ما يُستعمَل فيه القليلُ بما لا يُستعمَل فيه القليلُ.

واعلمْ أَنك إِذا قلتَ: ثلاثةُ كلابٍ؛ كان على غير وجه «ثلاثة أَكْلُب»، وذلك أَنك إِذا أَضفتَه إِلى بناء من أَبنية القلَّة كان على إِضافته من المميِّز على حدِّ «مائة دينار»، وإِذا أَضفتَه إِلى الكثير كان على حدِّ إِضافة البعض إِلى الجنس على ما تقدَّم من نحو: ثوبُ خَزٍّ وبابُ ساجٍ، فالمرادُ بثلاثة كلاب ثلاثةٌ من الكلاب، كما أَنَّ المراد ثوبٌ من خَزٍّ وبابٌ من ساجٍ، فأَما قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[2] فممَّا استُعِير فيه جمع الكثرة لجمع القِلّة، وذلك لاشتراكِهما في الجمعيَّة، ولعلَّ القُرُوء كانت أَكثر استعمالاً في جمع القُرْء من الأَقْراء فأُوثِرَ عليه، كأَنَّهم نزَّلوا ما قلَّ استعماله منزلة المهمَل، فيكونُ مثل شُسُوع.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وأَحَدَ عشرَ إِلى تسعةَ عَشَرَ مبنيٌّ إِلَّا اثني عشرَ، وحكمُ آخِر شطْرَيْه حكمُ نون التثنية، ولذلك لا يُضاف إِضافةَ أَخواته، فلا يقال: هذه اثنا عَشرك كما قيل: هذه أَحد عشرك).

قال الشَّارح: قد تقدَّم الكلام في بناء ما رُكِّب من الأَعداد من أَحَد عشَرَ إِلى تسعةَ عشرَ في المبنيات، وذلك لتضمُّنه معنى واو العطف، إِذ الأَصلُ أَحدٌ وعشرةٌ، فحُذِفت الواو وجُعِلَ الاسمان اسماً واحداً اختصاراً ما خلا اثني[3] عشَرَ، فإِنّ الاسم الأَول معرَبٌ لأَنَّ الاسمَ الثاني حلَّ منه محَلَّ النون فجرى التغييرُ على الأَلف مع الاسم الذي بُني معه كما جرى التغيير عليها مع النون، ويكونُ ذلك الاسم على حاله كما كانت النون على حالها[4]. [٦/ ٢٦]

---

(١) الكتاب: ٣/ ٦٢٤، وفي ط: «قروء»، وانظر المقتضب: ٢/ ١٥٨.

(٢) البقرة: ٢/ ٢٢٨.

(٣) في ط، ر: «اثنا».

(٤) من قوله: «حل منه محل..» إلى قوله: «حالها». قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٥٧،=

وليست النونُ محذوفةً على جهة الإِضافة، ويدلُّ على أَنه غيرُ مضاف أَنَّ الحكمَ المنسوبَ إلى المضاف غيرُ منسوب إلى المضاف إليه، ألا ترى أَنك إِذا قلت: قبضتُ درهمَ زيد؛ كان القبضُ واقعاً بالدرهم دون زيد، وإِذا قلت: قبضتُ اثْنَي عشر درهماً؛ فالقبضُ واقع بالاثنين والعشرة معاً.

والذي يدلُّ أَنَّ العشرة واقعةٌ موقعَ النون أَنك لا تُضيفُه إِلى المالك على حدِّ إِضافةِ خمسةَ عشرَ وأَخواتِه، فلا تقول: اثني عشرَك كما تقول: خمسةَ عشرَك، لأَن عشرَ قد قام مَقامَ النون، والإضافةُ تَحذِفُ النونَ، فلا يجوز أَن يثبتَ معها ما قام [١٩١/ ب] مَقامَ النون، ولو أَسقطنا عشرَ للإِضافة لم يُعْلم أَأُضيفت إِلى اثنين أَم إِلى اثني عشر، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتقول في تأنيث هذه المركَّبات: إِحدى عَشْرة واثْنتا عشْرَة أَوْ ثِنْتا عشرةَ وثلاثَ عشرةَ وثماني عشرة، تُثبِتُ علامةَ التأنيث في أَحد الشطرَيْن لتنزُّلهما منزلةَ شيءٍ واحد وتعرِبُ الثِّنتَيْن كما أَعربتَ الاثنين، وشينُ العشرة يسكِّنُها أَهلُ الحجاز ويكسِرُها بنو تميم، وأَكثر العرب على فتح الياء في ثماني عشرة، ومنهم مَنْ يسكِّنُها).

قال الشَّارح: تأْنيث المركَّبات من العدد يجري على منهاج المفرد، فتَثبتُ الهاءُ في الثلاثة والأَربعة إِذا كان مركَّباً مع العشرة في المذكر، فتقول: ثلاثةَ عشرَ رجلاً وأَربعةَ عشرَ غلاماً، تُثبتُ الهاء في النيِّف كما تُثْبتُها إِذا لم يكن نَيِّفاً وتنزعُها من العشرة كراهيةَ أَن يجمعوا بين تأْنيثَيْن من جنس واحد في كلمة واحدة، فإِذا أردتَ المؤنثَ نزعتَها من الاسم الأَول، وأَثبتَّها في آخر الاسم الثاني، فكان نزعُها من الاسم الأَول دليلاً على الفصل بين المذكر والمؤنث، وتُثْبتُ التاءَ في الاسم الثاني بحكم الأَصل، ولم يوجد ما يوجبُ حذفَها فتَثبُتُ لذلك.

فإِن قيل: فلِمَ قلتم: إِنَّ نَزْعَ التاء من الاسم الأَول عَلَمُ التأنيث، وهلَّا كان ثبوتُها في

=بخلاف يسير، وانظر العلل في النحو: ٣٢٦.

الاسم الثاني هو الفارقَ بين المذكر والمؤَنث على القاعدة في كلِّ مؤَنث.

قيلَ: القاعدةُ في العدد من الثلاثة إِلى العشرة قبل أَنْ يصيرَ نَيِّفاً ما ذكرْناه، ولم يوجَد ما يوجِبُ العدولَ عنه، ويؤَيد ذلك أَنك تؤنِّث الاسمَ الأَولَ، فإِذا كان نَيِّفاً مع المؤَنث فيما ليس أَصلُه التأنيثَ، نحوُ إِحدى عشرة جاريةً واثْنتا عشْرَة عِمامةً وثِنْتا عشرةَ جُبَّة فتأنيثُ الاسم الأَول إِذاعُلِّقَ على مؤَنث دليلٌ على ما قلناه لأَنه لم يكن فيه تاءٌ فتُحذَفَ إِذا وقعتْ على مؤَنث كما كان في ثلاثة وأَرْبعة.

فإِنْ قال قائل[١]: فما بالُكم قلتم: إِحْدى عشرةَ وإِحْدى مؤنثةٌ وعشرةٌ فيها تاء التأنيث وكذلك اثْنتا عشرةَ. فالجوابُ في ذلك أَنَّ تأْنيث إِحدى بالأَلف، وليس بالتأنيث الذي على جهة المذكَّر، نحوُ قائم وقائمة، وإِذا كان كذلك لم يمتَنِعْ دخولُ التاء عليها لأَن أَلفَ التأنيث بمنزلة ما هو نفسُ الحرف، ألا ترى أَنَّهم قالوا: حُبْلى وحَبَالى فلم يُسْقطوا الأَلف في التكسير كما أَسْقطوا التاء في نحو قَصْعة وقِصَاع وجَفْنة وجِفَان، وقالوا: حُبْلَيَات؛ فلم يُسقطوا أَلف التأنيث لاجتماعها مع التاء كما حذفوها في مسلمات لاجتماعها مع التاء، فلذلك يُسْقطونها مع ثلاثة من العشرة ولا يُسقطونها من عشرة مع إِحدى.

وأَمَّا اثْنتان وثِنْتان فليس تأْنيثَ الاثنين، ولكنه تأنيثٌ بُني الاسم عليه، فلا ينفردُ له واحدٌ من لفظه، فالتاءُ فيه ثابتةٌ وإِن كان أَصلَها أَن تكون فيما واحدُه بالهاء، أَلا ترى أَنهم قالوا: مِذْرَوَان[٢] لا ينفردُ له واحدٌ[٣]، ولو كان ممَّا ينفرد له واحدٌ لم يكن

---

(١) ساق المبرد والسيرافي والوراق هذا الاعتراض والجواب عليه، ونقل السيوطي ثلاث إجابات عنه، انظر المقتضب: ٢/ ١٦٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٥٧-١٥٨، والعلل في النحو: ٣٢٥-٣٢٦، والنكت: ٩٨٥، والأشباه والنظائر: ١/ ٦٧٦ وكلام ابن يعيش مماثل لكلام المبرد والسيرافي.

(٢) المذروان: الجانبان من كل شيء. اللسان (ذرا).

(٣) كذا جاء في الكتاب: ٣/ ٣٩٢، وأدب الكاتب: ٢٧٦، والمقتضب: ٢/ ١٦٣، وكتاب الشعر: ٢٧، والمنصف: ٢/ ١٣٢، وحكى صاحب اللسان (ذرا) عن أبي عمرو أن واحد مذروان مِذْرَى.

إِلَّا مِـذْرَيَان(١)، وكـذلك«عقَلْتُـه بثِنـايَيْن»، ولـو كـان فـيما ينفـرد الواحـد منـه لم يكـن إلَّا بثناءَيْن(٢)؛ بالهمزة.

ووجهٌ ثانٍ أَنَّ اثنتَيْن في معنى ثِنْتَيْن وليست التاءُ في ثِنْتين لمحضِ التأنيث، إنـما هـي للإلحاق كتاء بِنْت، [٦/ ٢٧] فحُمِلت في الثبات على أُختها.

فأَمـا عشرةٌ مـن اثْنَتَـي عشرةَ ففـي شـينها لغتـان: كسْرُ الشـين وإِسْـكانُها، فبنـو تمـيم يفتَحـون العـين ويـكسِرون الشـينَ، ويجعلونهـا بمنزلـة كَلِمَـة وثَفِنَـة(٣)، وأَهـلُ الحجـاز يسكِّنون الشين ويجعلونها بمنزلة ضَرْبَة(٤)، وهذا عكس ما عليه لغةُ أَهـل الحجـاز وبنـي تمـيم، لأَنّ أَهـلَ الحجـاز في غـير العـدد يَكسِرون الثـاني، وبنـو تمـيم يُسـكِّنون(٥)، فيقـول الحجازيون: نَبِقَة(٦) وثَفِنَة، ويقول التميميون: نَبْقة وثَفْنة؛ بالسكون(٧).

فلمَّا رُكِّـب الاسـمان في العـدد استحال الوضـعُ، فقـال بنـو تمـيم: إِحـدى عَشِرة وثِنْتـا عَشِرة إلى تسـع عشرة، وقـال أَهـل الحجـاز: عَشْرَة؛ بسـكونها، وذلـك أَنَّ العـدد قـد نقصت(٨) في كثير منه العاداتُ، فمن ذلك قولُهم في الواحـد: واحد وأَحَد، فلـمَّا صـاروا منـه إلى العـدد قـالوا: إِحْدى عشرةَ، فبنَـوْه عـل فِعْلَى، ومنـه قـولُهم: عَشر وعَشرة، فلـمَّا

(١) كذا قال الجوهري في الصحاح (ذرا)، وانظر النكت: ٩٠٧.

(٢) من قوله: «وأما اثنتان وثنتان ..» إلى قوله: «بثناءين» قاله المبرد بنصِّه في المقتضب: ٢/ ١٦٣- ١٦٤، وانظرشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٥٨، وكتـاب الشـعر: ٢٧، وسـر الصـناعة: ٧٠٩، والمنصف: ٢/ ١٣٢.

(٣) «الثَّفِنة من البعير والناقة: الرُّكبة» اللسان (ثفن).

(٤) انظر هاتين اللغتين في الكتاب: ٣/ ٥٥٧، والأصول: ٢/ ٤٢٤-٤٢٥، وشـرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٤٠٠، والارتشاف: ٧٥٨.

(٥) مـن قولـه: «فبنـو تمـيم يفتحـون ..»إلى قولـه:: «يسـكنون»قالـه السـيرافي في شرح الكتـاب: ٤/ ١٥٩بخلاف يسير، وانظرالعلل في النحو: ٣٢٧.

(٦) «النَّبِق: ثمر السِّدْر، الواحدة بالهاء» اللسان (نبق).

(٧) ذكر ابن جني قولي الحجازيين والتميميين في نبقة وثفنة في المحتسب: ١/ ٨٥.

(٨) في المحتسب: ١/ ٨٥ «نُقِضت» وهو الأصح.

صاغوا منه اسماً للعدد بمنزلة ثلاثين وأربعين قالوا: عِشْرون؛ بكَسْر أوله، ومنه اقْتصارُهم من ثلثمائة إلى تسعمائة على أَنْ أضافوه إلى الواحد ولم يقولوا: ثلاثمئات ولا أَربعمئين إلّا شاذاً[١].

فإن قيل[٢]: فمِنْ أَينَ جاءت الكسرة في الشين حين قلتَ: ثلاثَ عَشِرة؟ فالجوابُ أَنَّ عَشر من قولك: عَشْرُ نِسوة مؤنثة الصيغة، فلم يصحَّ دخولُ الهاء عليها فاختاروا لفظة أُخرى يصحُّ دخول الهاء عليها فقالوا: عَشِرة؛ بكسر الشين، فخفَّف أَهلُ الحجاز ذلك على ما قلناه، وقرأ الأَعمشُ: (فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا)[٣] ففتح الشينَ على الأَصل، والقياسُ ما[٤] عليه الجماعةُ وهو المسموعُ.

فأَما «ثماني عشرة» ففيها لغتان فَتْحُ الياء، وهو الأَكثرُ وتسكينُها[٥]، فمَن فتحَها فإنه أَجراها مُجْرى أَخواتها من نحو ثلاثةَ عشرَ وأَربعةَ عشرَ؛ لأَنَّ العلَّة واحدة، ومَنْ أَسكنَ فإنه شبَّهها بالياء في مَعْدِيْ كَرِب وقاليْ قَلَا[٦].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما لَحِقَ بآخره الواوُ والنونُ نحوُ العشرين والثلاثين يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، وذلك على سبيل التغليب، كقوله:

دعَتْني أَخاها بعد ما كان بَيْننا ... من الأَمرِ ما لا يفعَلُ الأَخوانِ)

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ عشرين وبابَه من نحو ثلاثين وأَربعين إلى التسعين ممَّا هو بلفظ الجمع يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، كأَنَّهم غلَّبوا جانب المذكر لَمَّا عُلِّقَ عليهما، وهذه قاعدةٌ أَنَّه إذا اجتمعَ المذكر والمؤنث غُلِّب المذكر لأَنه الأَصلُ، فأَمَّا البيت الذي أَنشدوه،

---

(١) من قوله: «وأهل الحجاز ..» إلى قوله: «شاذاً» قاله ابن جني في المحتسب: ١/ ٨٥-٨٦.
(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٥٩ بخلاف يسير.
(٣) البقرة: ٢/ ٦٠، وانظر شواذ ابن خالويه: ١٣، والمحتسب: ١/ ٨٥.
(٤) سقط من ط، ر: «ما».
(٥) وهناك لغتان أخريان بحذف الياء وفتح النون وكسرها، انظر العلل في النحو: ٣٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٤٠٣، والارتشاف: ٧٦١، والمساعد: ٢/ ٨٢.
(٦) هي مدينة في أرمينية، انظر معجم البلدان (قالي ليقلا).

وهو:

دعَتْنــــــي أَخاهــــــا ..إلـــــخ

وقبله:

دعَتْنـي أَخاهـــا أُمُّ عَمْـــرو ولمْ أَكُــنْ أَخاهـــــا ولمْ أَرْضَـــعْ لهـــا بلَبـــانِ

أَنشدهما أَبو العباس المبرِّد في الكامل، ولم يذكر قائلهما(١)، والشاهد فيه أَنّه غلَّب المذكَّر، ألا ترى أَنه عبَّر عن نفسه وعنها بالأَخَوَيْن ولم يَقُل: الأُختان، يريد أَنَّ هذه المرأة سمَّتْه أَخاً بعد ما كان بينهما ما لا يكون بين الأَخويْن، يريد ما يكون بين المحبَّيْنِ.

وقال قوم: إِنما كسَروا العين من عِشرينَ لأنها لَّما كانت واقعة على المذكر والمؤنث كسَروا أَولها للدِّلالة على التأنيث، وجمعوا بالواو والنون للدلالة على [٢٨/٦] المذكَّر، فتكون آخِذَةً من كلِّ واحد منهما بتأثير(٢)، وهو ضعيف لأَنه يلزمُ عليه أَن يكسِروا أَول الثلاثين والأَربعين إلى التسعين للدلالة على التأْنيث.

ويمكن أَن يُقال: إِنَّهم اكتفَوا بالدلالة على العِشرين، وكان في ذلك دلالةٌ على غيره من الثلاثين والتسعين، فجَرى على ما جرَى عليه العِشرون، فإِذا وقع العشرون على المذكر والمؤَنث وظهر فيه الفرقُ كان الثلاثون مثلَه واكتُفي بعلامة التأنيث في العشرين عن علامته في الثلاثين.

وقال قوم: إِنَّ ثلاثاً من ثلاثين هي ثلاث التي للمؤَنث، ويكون الواوُ والنونُ لوقوعه على المذكر، فيكونُ قد جَمَعَ لفظ التذكير والتأنيث وأَخذَ من واحد(٣) بنصيبٍ.

وقال قوم: إِنما كسروا الأَول من عِشرين لأَنهم قالوا في ثلاث عشرات: ثلاثون، وفي أربع عشرات: أربعون، فكأَنَّهم جعلوا ثلاثين عشرَ مرارٍ ثلاثةً، وأَربعينَ عشرَ مرارٍ أربعةً إِلى التسعين، فاشتقُّوا من الآحاد ما يكون لعشر مرار ذلك العدد، فكان قياس العِشرين

---

(١) البيتان في الكامل للمبرد: ١/ ١٢٥، والمستقصى: ٢/ ٩٣ بلا نسبة.

(٢) من قوله: «لأنها لما كانت واقعة ..» إلى قوله: «بتأثير» قاله الأعلم في النكت: ٣٠٧.

(٣) لعل الصواب: «من كل واحد».

أَن يقال: اثْنون واثنين؛ لعشر مرار اثنين فكنَّا ننزعُ اثْن من اثنين ونجمعُه بالواو والنون، واثْن لا يُستعمَل إِلَّا مثنًى، فاشتقُّوه من لفظ العشرة وكسروا عينه إِشعاراً بإِرادة لفظ اثنين، فاعرفْه(١).

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والعددُ موضوع على الوقف، تقول: واحد اثنان ثلاثة؛ لأَنَّ المعاني الموجِبةَ للإِعراب مفقودة، وكذلك أَسماءُ حروف التهجِّي وما شاكَلَ ذلك إِذا عُدِّدتْ تعديداً، فإِذا قلت: هذا واحد ورأيت ثلاثة؛ فالإِعرابُ كما تقول: هذه كاف وكتبتُ جيماً).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ أَسماء العدد إِذا عَددْتَها فإِنها تكون مبنيَّةً على الوقف، لأَنَّها لم تقع موقعَ الأَسماء فتكونَ فاعلةً ومفعولةً ومبتدأَةً؛ لأَنّ الإِعراب في أَصله إِنما هو للفرق بين اسمَيْن لكلِّ واحد منهما معنىً يخالِفُ معنى الآخر، فلمَّا لم تكن هذه الأَسماء على الحدِّ الذي يستوجِبُ الإِعرابَ سُكِّنت، وصارت بمنزلة صوت تصوِّته نحوُ صَهْ ومَهْ، فتقول: واحدْ اثنانْ ثلاثهْ أَربعهْ؛ بالإِسكان من غير إِعراب.

ويؤَيِّد ذلك عندك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: ثلاثَهَرْبَعَهْ(٢)؛ فيتركُ الهاءَ من ثلاثة بحالها غيرَ مردودة إِلى التاء، وإِن كانت قد تحرَّكت بفتحة همزة أَرْبعة دِلالةً على أَنَّ وضعَها أَنْ تكون ساكنةً في العدد، حتى إِنه لمَّا أَلقَى عليها حركةَ الهمزة التي بعدَها أَقَرَّها في اللفظ بحالها على ما كانت عليه قبل إِلقاء الحركة عليها، ولو كانت كالأَسماء المعرَبة لوجب أَنْ تردَّها متى تحرَّكت تاءً، فتقول: ثلاثَتَرْبَعَه كما تقول: رأيت طلحَة يا فتى.

فإِن أَوْقعْتَها موقعَ الأَسماء أَعربْتَها، وذلك نحوُ قولك: تَفْضُلُ ثلاثةَ أَربعةٌ بواحد،

---

(١) انظر تعليل كسر عين العشرين في المقتضب: ٢/ ١٦٥-١٦٦، والعلل في النحو: ٣٣٢، وأسرار العربية: ٢٢١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٥١، ومن قوله: «وقال قوم: إنما كسروا..» إلى قوله: «فاعرفْه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٦٠-١٦١ بخلاف يسير. وسقط من د من قوله: «وتقول في تأنيث هذه المركبات ..» إلى قوله: «فاعرفْه».

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٢٦٥، وسر الصناعة: ١٦٠.

أَعربْتَها لأَنَّ ثلاثة ههنا مفعولة وأَربعة فاعلةٌ، وتقول: ثمانيةُ ضِعْفُ أَربعةَ؛ أَعربْتَها لأَنَّها مبتدأة، ولم تُصْرَف للتأْنيث والتعريف(١).

وكذلك حروفُ المعجم إِذا كانت حروفَ هجاء غيرَ معطوفة ولا واقعةً موقعَ الأَسماء، فإِنّها سواكِنُ الأَواخرِ في الدَّرْج والوقف، وذلك قولك: أَلف ب ت ث ج ح خ د ذ ر، وفي الزاي لغتان، منهم مَنْ يقول: زاي؛ بياء بعد أَلف كما تقول واو؛ بواو بعد أَلف، ومنهم مَنْ يقول: زَيْ؛ بوزن كَيْ وأَيْ، وقد حُكي فيها زاء ممدودةً ومقصورةً(٢).

وكذلك سائِرُها، تَبني أَوخِرَها على الوقف لأَنَّها أَسماءُ الحروفِ الملفوظِ بها في صِيغ الكَلِم، فهي بمنزلة أَسماء الأَعداد، نحوُ ثلاثهْ وأَربعهْ وخمسهْ، فلا تجد لها رافعاً ولا ناصباً ولا جارّاً، لأَنك لم تحدِّث عنها، ولا جعلتَ لها حالة تستحقُّ الإِعراب بها كما قلنا في العدد، فكانت كالحروف، نحوُ هلْ وبلْ وغيرِهما من الحروف، فلم يجُزْ لذلك تصريفُها ولا اشتقاقُها ولا تثنيتُها ولا جمعُها، [٦/ ٢٩] كما أَنَّ الحروف كذلك.

ويدلُّ على أَنَّها بمنزلة هلْ وبلْ ونحوهما من الحروف(٣) أَنَّك تجدُ فيها ما هو على حرفين الثاني منهما حرفُ مدٍّ ولين، وذلك نحوُ باتا ثاطا ظافا هايا، ولا تجدُ في الأَسماء المعرَبة ما هو على حرفَيْن الثاني منهما حرفُ مدٍّ ولين، إِنما ذلك في الحروف، نحوُ «ما» و«لا» و«يا» و«أَو» و«أَي» و«كَيْ»، فلا تزال هذه الحروف مبنيَّة غيرَ معرَبة لأَنَّها أَصوات بمنزلة صَهْ ومَهْ وإِيْه حتى تُوقِعَها موقعَ الأَسماء، فترفعَها حينئذٍ وتجرَّها وتنصبَها كما تفعل ذلك بالأَسماء، وذلك قولك: أَولُ الجيم جيمٌ وآخِرُ الصاد دالٌ، وكتبتُ جيماً

(١) من قوله: «فتقول: واحد اثنان ثلاثه ..» إلى قوله: والتعريف» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٨٢-٧٨٣.

(٢) من قوله: «وفي الزاي لغتان ..» إلى قوله «ومقصورة» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٨٥. وحكى سيبويه لغتين في الزاي، الأولى: مثل كيْ، والثانية: زايْ، انظر الكتاب: ٣/ ٢٦٦، والمخصص: ١٦/ ٥٤، والارتشاف: ٩٠٥، وانظر اللغات في الزاي في المقصور الممدود للقالي: ٢٩١.

(٣) سقط من ط، ر: «ونحوهما من الحروف».

حسنةً وخططْتُ(١) قافاً صحيحةً، وكذلك العطفُ لأنه نظير التثنية، فتقول: ما هِجاءُ بكْر؟ فيقول المجيبُ: باءٌ وكافٌ وراءٌ، فيعرِبُها لأنه قد عطَفَ، فإنْ لم يَعطف بَناها وقال: با كاف را، قال الشاعر(٢):

كافاً وميمَيْنِ وسِيناً طا سِما

وقال الآخر(٣):

كما بُيِّنَتْ كافٌ تَلُوحُ ومِيمُها

وقال يزيد بنُ الحكم يهجو النحويين(٤):

إِذا اجْتَمعوا على أَلِفٍ وياءٍ وواوٍ هاجَ بينَهمُ جِدالُ(٥) [٦/ ٣٠]

وإذا جعلتَ هذه الحروفَ أسماءً وأَخبرتَ عنها وعطفتَ بعضَها على بعض أَعربتَها على ما ذكرنا ومددْتَ ما كان منها مقصوراً، وشدَّدْتَ الياءَ من زَي في قول مَنْ لا يُثبتُ الأَلف.

---

(١) في د، ط، ر: «وحفظت»، وما أثبت عن سر الصناعة: ٧٨٢.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٢٦٠، والمقتضب: ٤/ ٤٠، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٢/ ٣٠، وسر الصناعة: ٧٨٢، والمخصص: ١٧/ ٤٩، والنكت: ٨٤٦، وطسَم الطريق: درس، شبه الراجز آثار الديار بحروف الكتاب.

(٣) صدر البيت:
«أهاجَتْكَ آياتٌ أَبان قديمها»

وهو منسوب إلى الراعي في الكتاب: ٣/ ٢٦٠، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٢/ ٣٠، والمخصص: ١٧/ ٤٩، واللسان (كوف) وليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في المقتضب: ١/ ٢٣٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٩٨

(٤) كذا نسب البيت في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٦١، والخزانة: ١/ ٥٣-٥٤، ونسبه المبرد في المقتضب: ١/ ٢٣٦ إلى رجل من الأعراب، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٤٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٩٦، وسر الصناعة: ٧٨٢.

(٥) من قوله: «وكذلك حروف المعجم ..» إلى قول الشاعر: «جدال» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٨١-٧٨٢.

وذلك من قِبَل أَنها إِذا صُيِّرت أَسماءً ونُقِلت إِلى مذهب الاسميَّة فلا بدَّ من أَنْ تُجْرَى مُجْراها وتُعْطَى حكمَها، فيجوز تصريفُها وتثنيتُها وجمعُها وتمثيلُها بالفاء والعين واللام والقضاءُ على أَلِفاتها بأَنها غيرُ أَصْل، إِذْ قد صارت إِلى حكم ما ذلك واجبٌ فيه[1]، ولكون أَنه ليس في الأسماء المفردة التي يدخلها الإعراب اسمٌ على حرفَيْن الثاني من حروف المدِّ واللِّين زدتَ على أَلف ب ت ث أَلفاً أُخرى لتصير ثلاثيَّة ثم تقلِبُ الأَلِفَ همزةً لسكونها وسكون الأَلف الأُولى كما تقلِبُ في كساء ورداء، وزِدْتَ على ياء زي ياءً أُخرى وأَدغمْتَها فيها كما تفعل ذلك في الحروف إِذا نقلتَها إِلى الاسميَّة، نحوُ قول أبي زُبَيْد[2]:

لَيْتَ شِعْري وأَينَ مِنِّي لَيْتٌ ... إِنَّ لَيْتاً وإِنَّ لَوّاً عَنَاءُ [٦/ ٣١]

أَلا ترى أَنه ضعَّف الواو في لَوْ لَمَّا جعلها اسماً حيث أَخبرَ عنها، ومثلُه قولُ الآخر[3]:

أُلَامُ على لوٍّ ولَوْ كنتُ عالماً ... بأَذْنابِ لَوٍّ لمْ تَفُتْني أَوائِلُهْ

فكذلك حروفُ المعجم لأَنَّها في معناها، وإِنما لم يكن في الأسماء المعرَبة ما هو على حرفَيْن الثاني منهما حرفُ مَدٍّ ولِيْن لأَنَّ التنوين إِذا وُجِد حذَفَه لالتقاء الساكنَيْن، فيبقى الاسمُ الظاهرُ على حرف واحد، فلذلك يلزمُ أَنْ تزيد على حرف المدِّ مثلَه ليصيرَ ثلاثياً، فاعرفْه.

---

(١) من قوله: «وإذا جعلت هذه الحروف ..» إلى قوله: «فيه» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٨٤-٧٨٥بخلاف يسير.

(٢) البيت في ديوانه: ٢٤، والكتاب: ٣/ ٢٦١، والخزانة: ٣/ ٢٨٥، والنكت: ٨٤٦، وبلا نسبة في المقتضب: ١/ ٢٣٥، ٤/ ٣٢، ٤/ ٤٣، وجمهرة اللغة: ١٦٨، ٤١٠، ٨٤٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٩٧، والحلبيات: ٣٢٧، وسر الصناعة: ٧٨٦، والمخصص: ١٤/ ٩٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٣٨.

(٣) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٢٦٢، والمقتضب: ١/ ٢٣٥، والنكت: ٨٤٦-٨٤٧، والخزانة: ٣/ ٢٨٢.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والهمزةُ في أَحَد وإِحْدى منقلبةٌ عن واو، ولا يُستعمَلُ أَحد وإِحْدى في الأَعداد إِلَّا في المنيِّفة).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ أَحَداً كلمة قد استُعملت على ضربَيْن:

أَحدُهما: أَنْ يُراد بها العمومُ والكثرةُ، ولا تقع إلَّا في النفي وغيرِ الإيجاب، نحوُ ما جاءني من أَحدٍ، ولا أَحَدَ فيها، ولا يقال: فيها أَحدٌ، والذي يدلُّ على وقوعه على الجمع قولُه تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾[١]، فحاجِزين نعتُ أَحَد، وجمعُ الصفة مُؤْذِنٌ بإرادة الجمع في الموصوف، وعلى هذا الهمزةُ في أَوله أَصلٌ وليست بدلاً من واو ولا غيره، وذلك لأَن اللفظ على الهمزة، ولم تقم دِلالةٌ بما يُخالف الظاهرَ واللفظَ.

وأَما الضربُ الآخَر من ضرْبَي أَحد فأَنْ يُرادَ به معنى واحدٍ في العدد، نحوُ قولك: أَحَد وعشرون، والمرادُ واحدٌ وعشرون، والهمزة فيه بدل من الفاء التي هي واو، والأَصل وَحَد، يقال: وَحَد وأَحَد وأَحِد بمعنى واحد، حكى ذلك ابن الأعرابيّ[٢].

وكذلك الهمزةُ في إِحْدى بدل من الواو؛ لأَنها تأنيث الأَحد، والهمزةُ في أَحد بدلٌ من الواو، فكذلك هي في مؤَنثة لأَنه من لفظه ومعناه، والهمزةُ تبدَلُ من الواو المفتوحة والمكسورة والمضمومة، وإِبْدالها من المفتوحة قليل يؤخذُ سماعاً، ومن المضمومة كثيرٌ قياساً مطَّرداً، وفي المكسور خلاف، وسنوضِّح ذلك في موضعه من هذا الكتاب.

فإنْ [٦/ ٣٢] قيل: ولِمَ كان المؤَنثُ بالأَلف ولم يكن بالتاء كأَخواته من ثلاثة وأَرْبعة وشِبْهها؟ فالجوابُ أَنَّ أَحداً اسم استُعْمِل على ضربَيْن: وَصْفٍ، واسمٍ للعدد غيرِ وَصْفٍ، فأَما الصفةُ فجاريةٌ على الفعل على نحو قائم وقاعد وتتبع الموصوفَ، وتذكَّر وتؤنَّث، نحوُ مررت برجل واحدٍ، ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[٣]، وتقول في المؤَنث: مررت

---

(١) الحاقة: ٦٩/ ٤٧.

(٢) انظر أدب الكاتب: ٥٣٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٥٦، وتهذيب اللغة: ٥/ ١٩٥، والمحكم: ٣/ ٣٧٧، والمخصص: ١٧/ ٩٧، وشرح الملوكي: ٢٧٥.

(٣) البقرة: ٢/ ١٦٣.

بامرأة واحدة، وقال الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[1] فهذا وصفٌ جارٍ على الفعل، ويعمل عملَه من نحو مررت برجل واحدٍ درهَمُه، ويُثَنَّى ويُجمَعُ كما تفعل بسائر[2] الصفات، قال الشاعر[3] [١٩٢/ أ]:

فقد رجَعوا كحيٍّ واحِدِينا

فأَما الضرب الثاني الذي هو اسمٌ فقولُهم في العدد: واحد اثنان، فواحدٌ ههنا غيرُ الصفة، وإنما قلتُ ذلك لأُمور:

منها: أَنه لو كان صفةً لوجب أَن يكون له موصوفٌ ولا موصوفَ،

ومنها: أَنَّهم[4] قد كسَّروه على أُحْدان من نحو قول الهذليّ[5]:

.... أُحْدانُ الرجالِ

وهذا الضربُ من التكسير في فاعِل إذا كان اسماً دون الصفة، نحوُ قولك: حاجِر

---

(١) الحاقة: ٦٩/ ١٣.

(٢) في ط: «سائر».

(٣) صدر البيت:

«فضمَّ قَواصيَ الأَحياء منهمْ»

وقائله الكميت، وهو في ديوانه: ١/ ٤١٩.

(٤) في ط، ر: «أن».

(٥) البيت بتمامه:

يَحْمي الصَّريمةَ أُحْدانُ الرجال له صيْدٌ ومستمعٌ باللَّيل هَجَّاسُ

وقائله ما لك بن خويلد الخناعي كما في الكتاب: ٢/ ٦٧-٦٨، وورد البيت في شعر أبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين: ١/ ٢٢٧، وشعر مالك بن خالد الخناعي في شرح أشعار الهذليين: ١/ ٤٤٣، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١٥٤، والنكت: ٤٧٤، وقافية البيت في الكتاب وشرحه والنكت «هماس» بالميم، وهماس من الهمس.

الصريمة: موضع، أحدان الرجال: ما انفرد من الرجال، هجَّاس، من هجَس ليلته أي سهرها.

وحُجْران[١]، وغَالٍ وغُلَّان[٢]، فأما قولهم: راعٍ ورُعْيان وصاحب وصُحْبان فإنما كُسِّرا[٣] على ذلك لاستعمالهما استعمالَ الأسماء ولم يُذْكَرْ معهما موصوفٌ[٤].

فإن قيل: وقد قيل: مررت برجلٍ واحدٍ وبقوم ثلاثة فتصفُ بالعدد وتُجري إعرابَه على الاسم الذي قبله، فالجوابُ أَنَّ حقيقة هذا أنه اسمٌ وعطفُ بيان لا صفةٌ كما تقول: مررت بأبي عبد الله زيدٍ، والدليلُ على أَنَّ واحداً اسمٌ وإن جرى إعرابُه على ما قبله قولُهم: مررتُ بنسوة أَربعٍ؛ بالتنوين والصرف، ولو كان صفة لم ينصرف كما لا ينصرف أَوْحَدُ، وواحِدٌ مثلُه في باب العدد.

وهذا الضربُ لا يثنَّى ولا يُجمَعُ من لفظه، فإذا أَردت التثنية قلتَ: اثنان، وإذا أَردت الجمع قلت: ثلاثة أَربعة، فتصوغُ للتثنية والجمع لفظاً من غير لفظ الواحد، وكما لم تُثَنِّه من لفظه كذلك لا تؤنِّثه من لفظه، لأَنه لو أُنِّث من لفظه لزم أَنْ يقال: واحدة؛ فيخرجَ إلى مشابَهة الصفات الجارية على أَفعالها، وواحدٌ ليس بصفة[٥]، فكُرِه فيه ما يكون في الصفات.

فلمَّا امتنَعَ منه هذا الضربُ من التأنيث واحْتيجَ إلى علامة فاصلةٍ بين المذكر والمؤَنث إِذْ كان اسماً قد يقع على المؤنث كما يقع على المذكر عُدِلَ إلى لفظ آخَر بمعناه، ولَمَّا كان أَحد بمعنى واحد في العدد وكان اسماً غيرَ صفة، كما أَنَّ واحداً كذلك وأُريد إثباتُ العلامة لم تكن بالتاء كراهيةَ أَن يكون على حدِّ الصفة، نحوُ حَسَن وحَسَنة، كما كُرِه ذلك في فاعل لأَن الصفة في الموضعَيْن واحدة، فعُدِل عن العلامة التي هي التاء إلى غيرها، فلم يَجُزْ مع العدول عن هذه العلامة إلَّا تغييرُ البناء لأَن العلامة التي غيرُ التاء تغيِّرُ

---

(١) «الحاجر: ما يمسك الماء من شفة الوادي». اللسان (حجر).

(٢) «الغُلَّان؛ بالضم: منابت الطلح». اللسان (غلل).

(٣) في ط، ر: «كسر».

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٦٣٢.

(٥) انظر العلل في النحو: ٣٢٧.

البناءَ وتصاغُ معه على غير لفظ المذكر، فلمّا أُنّث بالألف قُلِبَ عن فَعَل إلى فِعْلَى فقالوا: إِحدى؛ في المؤنث، و: أَحَد؛ في المذكر فاستُغْني بتأنيث أحد عن تأنيث واحد لأنه في معناه.

فإنْ قيل: ولِمَ لمْ يُستعْمَل أَحَدٌ ولا إِحْدى إِلّا نيِّفاً معه شيءٌ؟ فالجوابُ أَمّا إِحْدى فلا يُستعمَل إِلّا إِذ ضُمَّ إلى غيره، وجُعِل معه اسماً واحداً أَو استُعْمِل فيما جاوز ذلك، فأَما في باب الآحاد وأَوائل الأَعداد فلا؛ لأَنه ليس إِلى تأْنيث الواحد وتذكيره كثيرُ حاجة لأَنه لا يُضاف إِلى المعدود كما تضاف سائر الأَعداد؛ لأَن لفظ المعدود يُغْني عن ذلك، فدِلالته على العِدَّة والنوع جميعاً.

وأَمّا أَحَد فهو وإِنْ كان بمعنى واحد فله نحوٌ ليس لواحدٍ من الإِبهام وعدمِ التعيين، أَلا ترى أَنك إِذا قلت: جاءني أَحدُهما أَوْ أَحدُهم؛ إِنما المُراد واحدٌ من هذه العِدَّة غيرُ متعيِّن، وإِذا كانت موضوعة على أَنْ تكون مضافة ومعها غيرُها أَلزموها في العدد إِذا وقعت موقعَ واحد أَن تكون نَيِّفاً، نحوُ أَحَدَ عَشَرَ وأَحَد وعشرون ليكون ما بعدها بمنزلة المضاف إِليه ولا تَخرجَ عن منهاج استعمالها وموضوعها، فاعرفْه. [٦/ ٣٣]

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتقول في تعريف الأَعداد: ثلاثة الأَثواب وعشرةُ الغِلْمة وأَرْبعُ الأَدْؤُر وعَشْرُ الجواري والأَحَدَ عشرَ درهماً والتسعةَ عشرَ ديناراً والإِحْدى عَشْرةَ والأَحدُ والعشرون ومائةُ الدرهمِ ومائتا الدينارِ وثلثمائة الدرهم وأَلفُ الرجل، وروى الكسائيُّ: الخمسة الأثواب، وعن أَبي زيد أَنَّ قوماً من العرب يقولونه غيرَ فُصحاء).

قال الشّارح: لا يخلو العدد من أَن يكون مضافاً أَو مركَّباً أَو مفرَداً، فإِذا أُريد تعريفُه فإِن كان مضافاً نحوُ ثلاثةُ أَثواب وعشرةُ غِلْمة فالطريقُ فيه أَن تعرِّف المضافَ إِليه بأَنْ تُدخِلَ فيه الأَلفَ واللّام، ثم تضيفَ إِليه العددَ، فيتعرَّفَ بالإِضافة على قياس غُلامُ الرجل وبابُ الدار، فتقول: ثلاثةُ الأَثواب وأَربعةُ الغِلْمة وعشرُ الجواري؛ لأَن المضاف يَكْتسي من المضاف إِليه التعريفَ والتخصيصَ كما يكتسي منه الجزاءَ والاستفهامَ، نحوُ

قولك: غلامَ مَنْ تضربْ أَضربْ، وغلامُ مَنْ أَنت؟ قال الشاعر[١]:

أَمنْزِلَتَـيْ مَـيٍّ سـلامٌ علـيْكُما هـلِ الأَزْمُـنُ اللَّائي مَضَـيْنَ رَوَاجِـعُ
وهل يَرْجِعُ التسليمَ أَو يَكشِفُ العَمَى ثـلاثُ الأَثـافِيْ والرُّسـومُ البَلاقِـعُ

•وقال الفرزدق[٢]:

مـا زالَ مـذْ عَقَـدتْ يَـداهُ إِزارَهُ يسْـمو فـأَدْركَ خمسـةَ الأَشْـبارِ

لـمّا أَراد التعريف عرَّف الثاني بالأَلف واللام ثم أَضاف إِليه فتعرَّف المضافُ، قال أَبو العباس المبرِّد: «هذا الذي لا يجوز غيره»[٣]، وقد تقدَّم الكلام عليه وعلى الخلاف فيه بحُججه وعلله في فصل الإِضافة بما أَغْنَى عن إعادته.

وأَمَّا المركَّب فهو من أَحَد عشرَ إِلى تسعةَ عشرَ ففيه ثلاثةُ مذاهبَ:

أَحدُها: مذهبُ أَكثر البصريين أَنْ تُدخِلَ الأَلفَ واللام على الاسم الأول منهما، فتقولَ: عندي الأَحَد عشرَ درهماً والثلاثةَ عشرَ غلاماً؛ لأَنهما قد جُعِلا بالتركيب كالشيء الواحد، فكان تعريفُهما بإدخال اللام في أَولهما.

الثاني: وهو مذهب الكوفيين والأَخفش من البصريين تعريفُ الاسمَيْن الأَولَيْن نحوُ عندي الأَحَدَ العشرَ درهماً؛ لأَنهما في الحقيقة اسمان، والعطفُ مرادٌ فيهما، ولذلك وجب [١٩٢/ ب] بناؤُهما، ولو صرَّحْتَ بالعطف لم يكن بدٌّ من تعريفهما، فكذلك إِذا كان مضمَّناً معنى العطف[٤].

---

(١) سلف البيت الأول: ٥/ ٣١، والثاني: ٢/ ٢٧٨، وانظر الموضع الثاني.

(٢) سلف البيت: ٢/ ٢٧٧.

(٣) المقتضب: ٢/ ١٧٦.

(٤) انظر مذهب البصريين والكوفيين والأخفش في إصلاح المنطق: ٣٠٢، والأصول: ١/ ٣٢١، والإنصاف: ٣١٢-٣١٣، والأشباه والنظائر: ٣/ ١١٦-١٢١، وردّ المبرد على دعوى الكوفيين في المقتضب: ٢/ ١٧٥-١٧٦.

الثالث: مذهبُ قوم من الكُتَّاب أَنَّهم يُدخِلون الأَلفَ واللامَ على الأَسماء الثلاثة(١)، وهو فاسدٌ لِمَا ذكرْناه من أَنَّ التمييز لا يكون إِلَّا نكرةً؛ لأَنك إِذا قلت: الخمسةَ عشرَ درهماً فالعددُ معلوم، كأَنك قلت: أَخذتُ الخمسةَ عشرَ درهماً التي عرفتَ، والدرهمُ غيرُ معلوم مقصودٌ إِليه، وإِنما هو بمنزلة قولك: كلُّ رجل يأَتيني فله درهمٌ، فالمرادُ كلُّ مَنْ يأْتيني من الرجال واحداً واحداً فله درهمٌ، ولو قلت: كلُّ الرجل استحال المعنى.

وأَمَّا العدد المفرَدُ نحوُ عشرين وثلاثين فما فوقَهما إِلى تسعين فتعريفُه بإِدخال الأَلف [٦/ ٣٤] واللام على العدد، نحوُ العشرين والثلاثين كما تقول: الضاربون زيداً، ولا يجوز العشرون الدرهم إِلَّا على المذهب الضعيف، ووجْهُ ضَعْفه ما ذكرناه في الخمسة عشر درهماً.

ووجهٌ آخر: أَنَّ ما بعد النون منفصلٌ ممَّا قبله؛ لأَن درهماً بعد عشرين منفصلٌ من العشرين، فلا يتعرَّفُ العدد بتعريفه، وليس كذلك ثلاثة وأَربعة ونحوُهما ممَّا يُضاف، فإِنَّ الثاني متَّصلٌ بالأَول من تمامه، فيُعرَّفُ المضاف بتعريف المضاف إِليه، فلذلك إِذا أُريدَ تعريفُ العدد المفرد عُرِّفَ نفْسُه بخلاف المضاف.

فأَمَّا المائةُ والأَلْفُ فحكمُهما حكمُ العِقْد الأَول، نحوُ مائةُ درهمٍ ومائةُ الدرهم وأَلفُ درهم وأَلفُ الدرهم، لأَنَّ التنوين ليس لازماً للمائة والأَلف كما لم يكن لازماً للثلاثة والأَربعة ونحوِهما من العِقد الأَول، وهذا حكمُ كلِّ إِضافةٍ طالتْ أَوْ قصُرتْ، فإِنك تُعرِّفُ الاسم الأَخير ويَسْري تعريفُه إِلى الاسم الأَول، فتقول: ما فعلتْ مائةُ أَلفِ الدرهم، وعلى ذلك فَقِسْ.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتقول: الأَوَلُ والثاني والثالث والأُولى والثانية والثالثة إِلى العاشر والعاشرة والحادي عشر والثاني عشر؛ بفتح الياء وسكونها، والحادية

---

(١) هو قول الكسائي، وحكاه الأخفش وسوَّغه الفراء، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٣، وإصلاح المنطق: ٣٠٢، والأصول: ٢/ ٣٢١، والتكملة: ٦٨، وانظر حكاية أبي زيد التي ذكرها الزمخشري في هذا الفصل في الارتشاف: ٧٦٣.

عشرةَ والثانيـةَ عشرةَ، والحـادي قلـبُ الواحـد، والثالـثَ عشر إلى التاسـعَ عشرَ تَبْنـي الاسمَيْن على الفتح كما بنيتَهما في أَحَدَ عشرَ).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ هذا الفصلَ يشتملُ على اسم الفاعل المشتقِّ مـن أَسماء العـدد، والأَوّلُ ليس من ذلـك، وإِنـما ذكَـرَه لأَنـه يكـون صفةً كـما يكـون ثـانٍ وثالـثٌ ونحوُهما صفاتٍ، فالأَوَّلُ من[1] مُضاعَف الفاء والعين ولم يُشتقَّ منـه فِعْلٌ، وإِنـما جـاء مـن ذلـك أَسماءٌ يسيرة، قالوا: كوكـب ودَدَنٌ[2]، والـذي يـدلُّ أَنـه أَفْعَـلُ[3] أَنـه قـد جـاء مؤَنَّثه عـلى الفُعْلَى، نحوُ الأُوْلَى، كـالأَكْبَر والكُـبْرَى والأَطْـوَل والطُّـوْلَى، فـالهمزة في أَوَّل أَوَّلُ زائـدةٌ بإِزائها في أَفضَل، وهي في الأُوْلَى فاءٌ بدلٌ من واو، وكان ذلك لاجتماع الواوَيْن على حـدِّ واقِية وأَوَاقٍ، وهو على ضربين:

يكون صفة واسماً، فإِذا كان صفة لم ينصرف، نحـو قولـك: هـذا رجـل أَوَّلُ، أي أَوَّلُ من غيره، فتَحذفُ الجارَّ والمجرور تخفيفاً، وهما في تقدير الثَّبات، ولذلك لم تَلْزمه الأَلفُ واللام لأَن الشيءَ إِذا كان مراداً كان في حُكـم المَنطوق، ولـو لفظـتَ بالجـارِّ والمجرور لم تأْتِ بالأَلف واللام، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾[4] ولم يَقُـل: والأَخْفَـى؛ لأَنَّ المراد وأَخفَى من السرِّ، قال الشاعر[5]:

يـا لَيْتَهـا كانـت لأَهْـلي إِبِـلاً أَوْ هُزِلَـتْ في جَـدْبِ عـامٍ أَوَّلا

فلم يصرِفْ لأَنه صفة، ومعناه أَوَّلُ من عامِكَ، وحذْفُ الجارِّ والمجرور من نحو هـذا

---

(١) في ط، ر: «فالأول فهو من» زيادة مقحمة.

(٢) دَدَن: اللهو واللعب، انظر سر الصناعة: ٦٨٦، واللسان (ددن).

(٣) هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنه على وزن فَوْعَل، وانظر الكتاب: ٣/ ٢٨٨، والمقتضب: ٣/ ٣٤٠، والمنصف: ٢/ ٢٠١-٢٠٣، وسر الصناعة: ٨٠٠-٨٠٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٤٠، والارتشاف: ٢٣٣٣-٢٣٣٤.

(٤) طه: ٢٠/ ٧.

(٥) البيتان في الكتاب: ٣/ ٢٨٩، وما ينصرف ولا ينصرف: ١٢٣، والنكت: ٨٦٢، واللسان (وأل) بلا نسبة.

في الصفة ضعيفٌ، وهو في الخبر أَكثرُ لأَنّ الغرض من الصفة الإِيضاحُ والبيانُ، وذلك ينافي الحذفَ.

وإِذا كانت اسماً(١) كانت مُنْصرِفةً فتقولُ: ما تركْتُ له أَوَّلاً ولا آخِراً، أَي لا قديماً ولا حديثاً.

وأَمَّا الثاني والثالثُ ونحوُهما إِلى العاشر [٦/ ٣٥] فإِنَّ العرب تشتقُّها من العدد على حَسَب اشتقاق اسم الفاعل من الفعل في نحو ضارِب وآكِل وشارِب، فيصيرُ حكمُها حكمَ اسم الفاعل، فتجري صفةً على ما قبلَها، فإِنْ كان مذكَّراً ذكَّرْتَها وإِنْ كان مؤنثاً أَنّثتَها، فتقول للرجل إِذا كان معه رجلان: هذا ثالثُ ثلاثةٍ، وللمرأة: هذه ثالثةُ ثلاثٍ؛ أَسقطتَ التاء من ثالث لأَنه اسم فاعل جرى على مذكَّر كضارب، وأَثبتَّها في ثلاثة لأَنه عدد مضاف إِلى مذكَّر في التقدير، إِذ المعنى ثالثُ ثلاثة رجالٍ، وأَثبتَّها في ثالثة إِذ جرتْ على مؤنث كما تقول: ضاربة، وأَسقطتَها من ثلاث لأَنه عدد في تقدير المضاف إِلى مؤنث، وتقول: هذا رابعُ أَربعةٍ إِذا كان هو وثلاثُ نِسْوَةٍ لأنه قد دخل معهنَّ، فقلتَ: أَربعة؛ بالتذكير لأَنه إِذا اجتمع مذكَّر ومؤنّث حُمِلَ الكلامُ على التذكير لأَنه الأَصلُ، فإِذا تجاوزْتَ العشرة فلك فيه ثلاثةُ أَوْجه:

أَحدُها: أَنْ تأتي بأَربعة أَسماءٍ، فتقول: هذا حادي عشر أحد عشر، وثاني عشر اثنَي عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر (٢)، فالاسمان الأَوَّلان من هذا نظيرُ الاسم الأَوّل من ثالث ثلاثة، والاسمان الأَخيران نظيرُ الاسم الثاني منه، (٣) وإِذا كان نظيرَه وجَبَ أَنْ يُعتقَدَ أَنَّ الاسمَيْن الثانيَيْن في موضع جرّ بإِضافة الاسمَيْن الأَولَيْن، وبذلك خُرِجَ من أَن تكون قد جعلتَ أَربعة أَسماء بمنزلة شيءٍ واحدٍ، وإِنما بنيْتَ الاسمَيْن الأَولَيْن وجعلْتَهما

(١) هذا الضرب الثاني.

(٢) لم يجزه الكوفيون، انظر الإنصاف: ٣٢٢.

(٣) وهذا الوجه هو القياس على قولهم: ثالث ثلاثة، انظر الكتاب: ٣/ ٥٦٠، والمقتضب: ٢/ ١٨٢، والأصول: ٢/ ٤٢٦-٤٢٧، والتكملة: ٧١.

كاسم واحد وبنيْتَ الاسمَيْن الثانيَيْن وجعلتَهما كاسم واحد، ثم أَضفْتَ الأَولَ إلى الثاني، ولم يمنع البناءُ الإضافةَ، أَلا ترى أَنك تقول: كم رجلٍ جاءَكَ؛ فتضيفُ «كم» إلى رجل، وقال سبحانه: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[1] فأَضاف «لَدُنْ» وهو مبنيٌّ.

والثاني: أَنْ تأْتي بثلاثة أَسماء فتقول: هذا حادي أَحدَ عشرَ وثاني اثنَيْ عشَرَ [١٩٣/ أ] وثالثُ ثلاثةَ عشَرَ، كأَنَّهم استثقلوا[2] أَن يأْتوا بأَربعة أَسماء فحذفوا الاسم الثاني من الأَول تخفيفاً، وعلى هذا الوجه يكون الاسم الأَولُ معرباً يجري بوجوه الإِعراب؛ لأَن التركيب قد زال عنه بحذْف الاسم الثاني، فبقي الاسمان الثانيان على بنائهما، لأَنه لم يُحذَفْ منهما شيءٌ، وهما في موضع جرٍّ بإِضافة الاسم الأول إليهما، ولا يجوز في الأول إِلَّا الإعرابُ لأنها ثلاثة أَسماء، فلا يجوز أَن تُجعل في موضع اسم واحد.

والوجه الثالث: أَن تقولَ: هذا حادِي عشرَ وثاني عشرَ؛ بتسكين الياء وفَتْحها[3]، فمَنْ سكَّن الياء من حادي وثاني جعلَه معرباً في موضع رَفْع، وعلى هذا تقول: هذا ثالثُ عشرَ ورابعُ عشرَ؛ لأَنّ تقديره حادي أَحَدَ عشرَ، فحذَفَ أَحداً تخفيفاً وهو مُرَاد، فصار كقولك: هذا قاضي بغدادَ، ومَنْ فتح بناهما على الفتح حين حذَفَ أَحداً فجعل حادي قائماً مَقامَه، وتقول في المؤَنث منه على الوجه الأَول: هذه حاديةَ عشرةَ إِحدى عشرةَ، وعلى الوجه الثاني: هذه حاديةُ إحدى عشرةَ؛ بالضمِّ لا غيرُ، وعلى الوجه الثالث: هذه حاديةُ عشرةَ؛ بالضم والفتح على ما تقدَّم.

وأَمَّا حادِي فهو مقلوب من واحد؛ أُخِّرت الفاءُ إلى موضع اللام، ثم قُلبت الواو ياءً لتطرُّفِها وانكسار ما قبلها فصَارَ وزنُها عالِفاً، وأَصلُها فاعِل؛ من الوِحدة، وقد تقدَّم نحوٌ من ذلك[4]، فاعرفْه.

---

(١) هود: ١١/ ١.

(٢) هو ما علل به المبرد، وليس هذا الوجه في الكثرة كثالث ثلاثة، انظر المقتضب: ٢/ ١٨٢، والأصول: ٢/ ٤٢٧.

(٣) ذكره ابن الحاجب بصيغة التمريض، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٩٦.

(٤) انظر ما سلف: ٦/ ٧.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وإذا أَضفتَ اسم الفاعل المشتقَّ من العدد لم يَخْلُ من أَنْ تُضيفَه إلى ما هو منه كقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾ و: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ أَوْ إلى ما دونه كقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ وقوله: ﴿خَمْسَةٌ﴾ و: ﴿سَادِسُهُمْ﴾(١) فهو في الأَول بمعنى واحد من الجماعة المضافِ هو إليها، وفي الثاني بمعنى جاعلها على العدد الذي هو منه، وهو من قولهم: ربَعْتُهم وخَمستُهم، فإذا جاوزْتَ العشرةَ لم يكن إلَّا الوجهُ الأَولُ، تقول: هو حادي أَحَدَ عشرَ وثاني اثْنَي عشرَ [٦/ ٣٦] عشَرَ إلى تاسع تسعةَ عشرَ، ومنهم مَنْ يقول: حادي عَشَرَ أَحَدَ عشرَ وثالث عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ).

قال الشَّارح: قد استُعمِلَ اسمُ الفاعل المشتقُّ من العدد على معنيَين (٢):

أَحدُهما: أَن يكون المرادُ به واحداً من جماعة.

والآخَر: أَن يكون فاعِلاً كسائر أَسماء الفاعلين.

فالأَولُ: نحوُ ثاني اثنين، وثالثُ وثلاثة، قال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾(٣)، وقال عزّ وجلَّ: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾(٤)، فما كان من هذا الضرب إضافتُه محضةٌ، لأَنَّ معناه أَحدُ ثلاثة وبعضُ ثلاثة، فكما أَنَّ إضافةَ هذا صحيحةٌ فكذلك ما هو في معناه، ولا يجوز فيه أَنْ ينوَّن ويُنْصَب في قول أَكثر النَّحويِّين(٥)؛ لأَنه ليس مأْخوذاً من فعل عامل.

---

(١) في المفصل: ٢١٦ «وقوله: سادسهم وثامنهم» وهاتان الكلمتان من قوله تعالى: (ويقولون خمسةٌ سادسهم كلبهم رجماً بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم ..) الكهف: ١٨/ ٢٢.

(٢)ذكرهما المبرد في المقتضب: ٢/ ١٨١-١٨٢.

(٣) المائدة: ٥/ ٧٣.

(٤) التوبة: ٩/ ٤٠.

(٥) أجاز الأخفش تنوينه ونصبه، وأجاز ثعلب عمله إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، انظر المخصص: ١٧/ ١٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٤١٢، والارتشاف: ٧٦٧، والمساعد: ٢/ ٩٥، وانظر أيضاً الكتاب: ٣/ ٥٥٩-٥٦٠، والمقتضب: ٢/ ١٨١.

وأَمَّا الثاني وهو ما يكون فاعِلاً كسائر أَسماء الفاعِلِين نحوُ ثالثُ اثنَيْن ورابعٌ ثلاثةً وخامسٌ أَربعةً فهذا غيرُ الوجه الأَول، إِنما معناه هو الذي جعَلَ الاثنَيْن ثلاثةً بنفسه فمعناه الفعلُ، كأَنه قال: الذي ثَلَثَهم وربَعَهم وخَمَسهم، وعلى هذا قولُه تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[١]، ومثلـه: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[٢].

وعلى هذا الوجه يجوز أَنْ ينوَّن ويَنصبَ ما بعده، فتقول: هذا ثالثٌ اثنَيْن ورابعٌ ثلاثةً؛ لأَنه مأْخوذ من ثَلَثهم وربَعَهم، فهو بمنزلة هذا ضاربٌ زيداً والأول أكثر، قال سيبويه: «قلَّما تريد العربُ هذا»[٣]، يعني خامس أربعة، فإِذا أضفته فهو بمنزلة ضاربُ زيدٍ، فتكون الإِضافة غيرَ محضة، هذا إذا أُريد به الحالُ أَو الاستقبالُ، فإِنْ أُرِيدَ به الماضي لم يَجُزْ فيه إِلَّا حذفُ التنوين والإِضافةُ كما كان كذلك في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ أَمسِ.

فإِذا تجاوزْتَ العشرة على قياس مَنْ قال: هذا رابعٌ ثلاثةً وخامسٌ أَربعةً ففيه خلافٌ، منهم مَنْ أَجازه فقال: هذا خامسٌ أَربعةَ عشَرَ؛ إِذا كانوا رجالاً، وهذه خامسةٌ أَربَعَ عشْرَةَ؛ إِذا كُنَّ نساءً فصِرْن بها خَمسَ عشْرَةَ، ويقيسون ذلك أَجمعَ، وهو مذهب سيبويه والمتقدِّمين من النحويين[٤]، وكان أَبو الحسن الأَخفشُ لا يرى ذلك ويأْباه، وهو رأْي أَبي عثمان المازني وأَبي العباس المبرِّد[٥]، وقد اختاره صاحب هذا الكتاب وهو المذهبُ، وذلك لأَنك إِذا قلتَ: رابعٌ ثلاثةً؛ فإِنما تُجْرِيه مُجْرى ضارب ونحوِه من أَسماء الفاعِلِين،

---

(١) المجادلة: ٥٨/ ٧.

(٢) الكهف: ١٨/ ٢٢.

(٣) الكتاب: ٣/ ٥٥٩.

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٥٦٠-٥٦١، والمقتضب: ٢/ ١٨٣، والتكملة: ٧٠-٧١، والنكت: ٩٨٤.

(٥) انظر رأي هؤلاء النحويين في المقتضب: ٢/ ١٨٣، وانظر أيضاً الارتشاف: ٧٧١.

ويكون المعنى: كانوا ثلاثة فرَبَعَهم، ثم قلت منه: رابع، ولا يجوز أَنْ تبني من اسمَيْن مختلفَي اللفظ نحوُ خمسة وعشرة اسمَ فاعل؛ لأَنَّ الأَصل خامس عشر أَربعة عشر[1]، فاعرفْه[2] [١٩٣/ ب].

(١) من قوله: «على قياس مَنْ قال ..» إلى قوله: «أربعة عشر» قاله المبرد في المقتضب: ٢/ ١٨٢-١٨٣ بخلاف يسير.

(٢) جاء في د بعدها: «والحمد لله ربِّ العالمين وصلواته على سيدنا محمد وآله أجمعين، تَمَّ الجزء الأول، ويتلوه الثاني، ومن أصناف الاسم المقصور والممدود». ق: ١٩٣أ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ[١]

ومن أصنافِ الاسمِ المَقْصُورُ والمَمْدُودُ

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (المقصورُ ما في آخره ألفٌ نحوُ العَصا والرَّحى، والممدودُ ما في آخره همزةٌ قبلها ألفٌ كالرِّداء والكِساء، وكلاهما منه ما طريقُ معرفته القياسُ، ومنه ما لا يُعرَف إلَّا بالسماع، فالقياسيُّ طريقُ معرفته أنْ يُنظَر إلى نظيره من الصحيح فإن انفتَح ما قبل آخره فهو مقصور، وإن وقعت قبل آخره ألفٌ فهو ممدود).

قال الشَّارح: المقصورُ والممدودُ ضربان من ضروب الأَسماء المتمكِّنة، إذ الأَفعال والحروف لا يقال فيهما مقصورٌ ولا ممدود[٢]، وكذلك الأَسماءُ غيرُ المتمكِّنة، نحوُ ما وذا، فإنه لا يقال فيهما: مقصورٌ لعدم التمكُّن وشَبَه الحروف، فأَما قولُهم في هؤلاء وهؤلا: ممدودٌ ومقصور فتسمُّحٌ في العبارة، كأنه لمَّا تَقابَل اللفظان فيهما قالوا: مقصورٌ وممدودٌ مع ما في أَسماء الإشارة من شَبَه الظاهر من جهة وَصْفها والوصفِ بها وتصغيرِها. [٦/ ٣٧]

والمرادُ بالمقصور ما وقع في آخره أَلفٌ[٣]، وقال بعضهم: ما وقعت في آخره أَلف لفظاً[٤]، واحترَز بقوله: لفظاً عن[٥] مثل رَشَأ وخَطَأ، فإنَّ في آخِر كلِّ واحد منهما أَلفاً، لكنْ في الخطِّ، وأَما في اللفظ فهي همزة، وقال بعضهم: أَلفٌ ساكنة[٦]، ومن المعلوم أَنَّ الأَلف لا تكون إلَّا ساكنةً لكنْ احْتَرز عن الهمزة المتحرِّكة نحوُ ما ذكرناه من قولنا: رشَأ

---

(١) البسملة ليست في د.

(٢) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٨٨، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٢٦، والمساعد: ٣/ ٣٣١.

(٣) هو قول المبرد في المقتضب: ١/ ٢٥٨ والفارسي في التكملة: ٧٥، وانظر ما سلف: ١٢٩.

(٤) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٨٧.

(٥) الأصح: «من» انظر اللسان (حرز).

(٦) عرف ابن ولاد المقصور تعريفاً جامعاً في المقصور والممدود: ٢٨٧-٢٩٠.

وخطأ، وقال بعضهم: أَلفٌ مفردة[١]، كأَنه احتَرز من الممدود من نحو حمراء وصفراء، فإِنَّ في آخر هذا القَبيل أَلفَيْن إِحداهما للتأْنيث زائدةٌ بمنزلتها في سَكْرى، والأُخرى قبلها للمدِّ، وهذا كلُّه لا حاجةَ إِليه لأَن قولنا: أَلِفٌ كافٍ في تعريف المقصور؛ لأَن مثل خطأ وحمراء ليس آخرُهما أَلفاً، إِنما هي همزة، وليس الاعتبار بالخط؛ إنما الاعتبار باللفظ.

وهذه الأَلف التي تقع آخِراً على ضربَيْن: تكون منقلبة، وزائدة، ولا تكون أصلاً أَلبتَّة في اسم متمكِّن.

فأَما المنقلبةُ فلا يخلو انقلابُها من أَن يكون من واو أَوْ ياء، وقد جاءت منقلبة عن همزة، وذلك قولهم: أَيْدي سباً وأَيادي سباً، فأَما المنقلبةُ عن الواو والياء فنحوُ رَجَا وقَفَى وفتَى ورَحَى، فرَجَا وقَفَا من الواو لقولهم في التثنية: رَجَوَان وقَفَوَان، والرَّجَا: واحدُ أَرْجاء البئر، وفتى ورَحى من الياء لقولهم: فَتَيَان ورَحَيَان[٢]، وإِنما قُلِبا أَلفَيْن لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلهما.

وأَما المزيدة فتأتي على ثلاثة أَضرب:

أَحدُها: أَنْ تأْتي مُلحِقةً.

والآخرُ: أَنْ تأتي للتأْنيث.

والثالث: أَنْ تكون زائدة لغير إِلحاق لا تأْنيثٍ، بل لتكثير الكلمة وتوفيرِ لفظِها من غير إِرادة إِلحاق.

فمثال المُلحِقةُ أَرْطى ومِعْزى، والمرادُ بالإلحاق أَن تَزيد على الكلمة حرفاً زائداً ليس من أَصل البناء لتبلُغَ بناءً من أَبنية الأُصول أَزْيَدَ منها، وذلك كزيادتهم الياءَ في حَيْدر، وكزيادتهم الواوَ في حَوْقَل، والنونَ في رَعْشَن[٣]، ولا تكون الأَلف للإلحاق إِلَّا في آخر

---

(١) قال بهذا ابنا يعيش والحاجب، وردَّه الرضي، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٢٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٢٤.

(٢) ثنَّاها الكوفيون بالواو، انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٢٥.

(٣) الرعشَن: المرتعش. اللسان (رعش).

الأَسماء، فأَرْطَى ملحَق بالأَلف في آخره بوزن جَعْفَر، ومِعْزَى ملحَق بوزن دِرْهَم، والذي يدلُّ أَنَّ الأَلف هنا للإِلحاق لا للتأنيث تنوينُها ولحاقُ الهاء بها في قولهم: أَرْطاة[١] ومِعْزاة.

وأَما زيادتُها للتأْنيث فكلُّ ما لم ينوَّن نحوُ حُبْلى وجُمادَى، فهذه وما يجري مَجْراها للتأْنيث، ولذلك لم تنوَّن ولم تدخل عليها تاءُ التأنيث.

وأَما زيادتها لغير إِلحاقٍ ولا تأْنيثٍ فنحوُها في قَبعْثَرى[٢] وكُمَّثْرى، فليست هذه الأَلفُ للتأْنيث؛ لأَنها منوَّنة، ولا للإِلحاق لأَنه ليس لنا أَصلٌ سداسيٌّ فيكونَ ملحَقاً به، فإِذا وقعت ألفٌ من هذه الأَلفات في آخر الاسم المتمكِّن سُمِّي مقصوراً، ولم يدخله لفظُ رفْعٍ ولا نصْبٍ ولا جَرٍّ، بل يكون في الأَحوال الثلاث بلفظ واحد، ولا يدخله تنوين إِذا كانت الأَلف للتأْنيث، نحو حُبْلَى وسَكْرَى، ويدخله إِذا كانت لغير تأنيث، نحوُ أَرْطَى وكُمّثْرى.

وإِنما سمِّي هذا الضربُ مقصوراً لأحد أَمرَيْن، وهو إِمّا أَن يكون من القَصْر، وهو الحبْس من قوله عزّ وجلّ: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾[٣]، ومنه قولُ الشاعر[٤]:

فقُصِرْنَ الشِّتاءَ بعدُ علَيْه

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٣٨، وما سيأتي: ٩/ ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٢) «القَبَعْثَرى: الجمل العظيم» اللسان (قبعثر).

(٣) الرحمن: ٥٥/ ٧٢.

(٤) هذا صدر بيت وعجزه:

وهْوَ للذَّوْدِ أَن يُقسَّمْنَ جارُ

نسب في الكتاب: ١/ ٢١٩، والنكت: ٣١٦ إلى ابن الرقاع، وانظر ديوانه: ٢٧٦، ونسب في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٩٥، والخصائص: ٢/ ٢٦٥، واللسان (قصر) إلى أبي دواد، وهو في ديوانه: ٣١٨.

«يصف نوقاً قُصِرت ألبانُها على فرس، وذلك الفرس جار للنوق من أن يغار عليهن فيقسَّمن» النكت: ٣١٦، والرواية في ط: «قد قصرنا السناء ..».

ومنه قول الآخر[1]:

وأَنــتِ التــي حَبَّبْــتِ كــلَّ قصيرةٍ إليَّ وإِنْ لمْ تَــدْرِ ذاكَ القصــائِرُ

عنيْــتُ قصــيراتِ الحِجــالِ ولمْ أُرِدْ قِصارَ الخُطَى شرُّ النساءِ البَحَاتِرُ [٦/ ٣٨]

أَو يكونَ من قصَرْتُه، أَي نَقَصْتَه؛ من «قَصَر الصلاة» من قوله تعالى: ﴿أَن تَقْصُرُوا مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾[2]، أَي تَنْقُصوا من عدد ركعاتها أَوْ هَيْآتِها، وإِنْ كانا يؤُولان إلى أَصل واحد، أَلا ترى أَن قَصْرَ الصلاة إِنما هو حَبْسُها عن التَّمام في الأَفعال، وذلك أَنَّ الاسم المقصور كأَنه حُبِس عمَّا استحَقَّه من الإِعراب[3] أَوْ نَقَص عن الممدود الذي هو أَزْيَدُ لفظاً.

وأَمّا الممدود فكلُّ اسم وقعت في آخره همزةٌ قبلها أَلف، وقد احتاط بعضُهم فقال: كلُّ اسم وقعتْ في آخره همزةٌ قبلها أَلف زائدة[4]، وذلك قَيْد زائد في الحقيقة[5]، فإِنَّ الأَلف التي تكون قبل الهمزة في الممدود على ضربَيْن:

أَحدُهما: أَن تكون منقلِبة عن واو أَو ياء وهي[6] عَيْن.

والآخرُ: أَن تكون زائدةً غيرَمنقلبة، فالأَول ـ وهو قليلٌ ـ قولُهم: ماء وشاء وآء وراء؛ لضربَيْن من النبت، الواحدةُ آءَة وراءَة، وقال بعضهم في رُؤْية: راءة، فهذا أَجْرَى الأَلف الأَصلية مُجْرى الزائدة فقلَب الياءَ بعدها همزةً كما قلَب في رِداء لاجتماعهما في أَنَّهما ليسا من الأَصل [١٩٤/ أ].

---

(١) هو كثير، والبيتان في ديوانه: ٣٦٩، وإصلاح المنطق: ١٨٤، والأشباه والنظائر: ٣/ ١٧١.

(٢) النساء: ٤/ ١٠١.

(٣) ما قاله ابن يعيش هنا ذكره فيما سلف: ١/ ١٢٩، وهو ظاهر كلام سيبويه، ومذهب ابن برهان، انظر الكتاب: ٣/ ٥٣٦، وشرح اللمع لابن برهان: ١/ ١٦.

(٤) انظر تعريف الممدود في الكتاب: ٣/ ٥٣٩، والمقتضب: ٣/ ٨٤، والمقصور والممدود لابن ولّاد: ٣٠٠.

(٥) دفع الرضي هذا الاحتراز أيضاً، انظر شرح الشافية له: ٢/ ٣٥٥.

(٦) في ط، ر: «وهو».

وأَما كونُها زائدةً وهو الأَكثر فهو على ثلاثة أَضرُب:

منه ما همزتُه أَصلية، نحوُ قِثَّاء وحِنَّاء وقُرَّاء، الهمزةُ في هذه ونحوِها أَصلٌ، والأَلفُ قبلها زائدةٌ لقولهم: أَقْثَأَت الأَرضُ، وأَرضٌ مَقْثَأَة ومَقْثُؤَة إِذا كثُر القِثَّاء فيها، وقولِهم: حَنَّأْتُ يدي، وقرأتُ القرآن.

ومنه ما همزتُه منقلبةٌ، وذلك على ضربَيْن:

أَحدُهما: أَن تكون منقلبةً عن حرف أَصليٍّ، فالهمزةُ في كِساء بدلٌ من الواو لأَنه من الكِسْوة، وهي في رِداء من الياء لقولهم: هو حسَن الرِّدْية.

والثاني: أَن تكون منقلبة عن زائدة، وهو على ضربَيْن: منصرفٍ، وغير منصرِف، فالمنصرفُ ما كانت همزته للإلحاق نحوُ حِرْباء وزِيْزاء[١]، وهذا ونحوُه ملحق بسِرْداح وشِمْلال، وأَصلُ الهمزة فيه الياءُ، ألا ترى أَنهم لَمَّا أَنَّثوا نحو هذا بالهاء ظهرت الياءُ التي هي الأَصل، وغيرُ المنصرف نحوُ حمراء وصفراء وبابِه، الهمزةُ فيه بدلٌ من أَلف التأنيث[٢] في نحو حُبْلى وعَطْشَى.

والمرادُ ههنا معرفةُ الممدود والمقصور والفرقِ بينهما دون أَحكامها في الإعراب، وذلك على ضربَيْن: ضربٍ منه يُدرَكُ قياساً، وضربٍ منه يُدرَكُ سماعاً، فأَما الذي يُدرَكُ قياساً فهو ما له نظيرٌ من الصحيح يُعْتَبرُ به، فإِن كان قبل آخره ألفٌ زائدة كان في المعتلِّ ممدوداً، وإِن كان قبل آخره فتحةٌ كان في المعتلِّ مقصوراً، مثالُ ذلك أَنك تقول: أَعْطى إِعطاءً وزيدٌ مُعْطَى، فتمدُّ المصدرَ[٣] لأَن نظيره من الصحيح أَحْسنَ إِحساناً، وتقصرُ المفعولَ لأَن نظيره من الصحيح مُحْسَنٌ إِليه، فهذا وأَشباهُه هو الأَصل المعتمَدُ عليه، وما لم يكن له نظير فهو من باب المسموع.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (فأَسماء المفاعيل ممَّا اعتلَّ آخره من الثلاثيّ المزيد فيه

---

(١) هي الأكمة الصغيرة. اللسان (زيز).

(٢) انظر ما سيأتي: ١٠/ ١٨.

(٣) في ط، ر: «المقصور» تحريف.

والرباعيّ نحوُ مُعْطَى ومُشْترى ومُسَلْقى مقصوراتٌ لكون نظائرِهنَّ مفتوحاتِ ما قبلَ الأَواخِر كمُخْرَج ومُشْتَرك ومُدَحْرَج، ومن ذلك نحوُ مَغْزَى ومَلْهَى لقولك: مَخْرَج ومَدْخَل، ونحوُ العَشَا والصَّدَى والطَّوَى؛ لأَن نظائرها الحَوَلُ والفَرَقُ والعَطَش).

قال الشَّارح: إنما قدَّم الكلامَ على المقصور من حيث كان أَصلاً، والممدودُ فرعٌ، ولذلك يجوز قصْرُ الممدود في الشعر، ولا يجوز مدُّ المقصور عندنا[1]؛ لأَنّ في قصْر الممدود حذفَ زائد وردّاً إلى أَصله، وليس في مدِّ المقصور ردٌّ إلى أَصل.

فممَّا يُعرَف به المقصورُ من جهة القياس ما كان من أَسماء المفعول الذي زاد فعلُه على ثلاثة أحرف، وكان اللام منه ياءً أَوْ واواً، وذلك نحوُ مُعْطَى ومُرْسَى، فهذا نظيرُ مُكْرَم ومُخْرَج، فكما أَنَّ الراء من مُكْرَم تلي الميمَ التي هي آخرُ الكلمة ولامُ الفعل كذا السينُ من مُرْسَى تلي آخرَ الكلمة وهي في موضع حركة وقبلها [٦/ ٣٩] فتحةٌ فتقلَبُ أَلفاً، ومثلُ ذلك قولُهم: جَعْبَيْتُه[2] وسَلْقَيْتُه[3] فهو مُجَعْبَى ومُسَلْقَى، فكما أَنَّ جَعْبيتُه بمنزلة دَحْرَجْتُه فكذلك مُسَلْقَى بمنزلة مُدَحْرَج.

ومن ذلك أَسماءُ الزمان والمكان والمصادرُ، نحوُ المغْنَى والمَغْزَى والمَلْهَى والمرْمَى والمرْسَى، فهذا بمنزلة المذْهَب والمدْخَل والمَضْرَب، ولفظُ المكان والمصدَرِ ممَّا كان ماضيه على أربعة أَحرف كلفظ المفعول به، وذلك نحوُ أَرْسَى الله الجبلَ فهو مُرْسَى، كقولك: دحْرَجْتُ الحجرَ، فهو مُدَحْرَج، وقولِه تعالى: ﴿ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾[4]، وهما مصدران بمنزلة إِجْرائِها وإِرْسائِها.

ومن ذلك ما كان مصدراً لفَعِل يَفْعَلُ، والحرفُ الثالثُ منه ياءٌ أَوْ واو واسمُ الفاعل

---

(١) أجاز الكوفيون مدَّ المقصور في ضرورة الشعر، ومنعه البصريون، انظر الإنصاف: ٧٤٥-٧٥٤، والمساعد: ٣/ ٣٣٢، والارتشاف: ٥١٧.

(٢) أي صرعته. اللسان (جعب).

(٣) أي مددته على ظهره. اللسان (سلق)، وانظر سر الصناعة: ٦٧٤، ٧٦٨.

(٤) هود: ١١/ ٤١.

منه على فَعِل أَوْ أَفْعَل أَوْ فَعْلان، وذلك نحوُ العَشَا والصَّدى والطَّوَى، فالعَشَا مصدر عَشِيَ يَعْشَى عَشَاً فهو أَعْشَى، وهو الذي لا يُبصِرُ في الليل ويُبصِرُ في النهار، والصَّدَى مصدر صَدِيَ يَصْدَى صَدَىً فهو صَدٍ وصادٍ إذا عَطِش، والطَّوَى مصدر طَوِيَ يَطْوَى طَوىً فهو طَيَّانُ إذا جاع، قال[1]:

بـاتَ الحُـويرِثُ والكِـلابُ تَشُـمُّهُ وغـدا بأَسـمرَ كـالهلالِ مـن الطَّـوى

ومثلُه الغَوَى والكَرَى، والغَوى[2] مصدر غَوِيَ الفصيلُ[3] يَغْوَى غَوَىً، وكَرِيَ[4] وهَوِيَ، فهذه المصادر كالكَسَل في مصدر كَسِل كَسَلاً فهو كَسِلٌ، والفَرَق في مصدر فَرِقَ فَرَقاً فهو فَرِقٌ وعَطِش عَطَشاً وحَوِلَ حَوَلاً.

والمرادُ بقوله: «**لكون نظائرهنَّ مفتوحاتِ ما قبل الأَواخِر**» يريد أَنْ يكون الفعلُ على عِدَّة أَفعالِ هذه المصادر ووِزانها، فكما أَنَّ الفَرَق ونحوَه[5] على ثلاثة أَحرف كلُّها أُصول فكذلك الكَرَى والطَّوَى ونحوُهما ممَّا ذكَرَ على هذه العِدَّة والزِّنة، إلَّا أَنه يقع الحرف الثالث الذي هو ياء أَوْ واو في موضع حركة وقبلها فتحةٌ فتنقلب أَلفاً.

قال صاحب الكتاب: (والغَرَاء في مصدر غَرِيَ فهو غرٍ شاذٌّ، هكذا أَثبتَه سيبويه، وعن الفرَّاء مثلُه، والأَصمعيُّ يَقْصُره، ومن ذلك جمعُ فُعْلَة وفِعْلَة، نحو عُرَىً وجِزَىً في عُرْوَة وجِزْيَة).

قال الشَّارح: قالوا: غَرِيَ بالشيء يَغْرَى به إذا أُولِع به فهو غَرٍ غَرَىً وغَرَاءً[6]، مقصورٌ وممدودٌ، فأَما الغَرَاء ممدوداً[7] فهو شاذٌّ بمنزلة الظَّماء من قولهم: سنة ظَمْياء بيِّنة

---

(١) البيت في الحيوان: ١/ ٣٨١بلا نسبة.
(٢) سقط من ط، ر: «والكرى والغوى».
(٣) أي ضَلَّ. اللسان (غوى).
(٤) أي نام. اللسان (كرى).
(٥) في ط، ر: «ونحوها»، تحريف.
(٦) كذا في المقصور والممدود لابن ولاد: ١٩٨.
(٧) في ط، ر: «فممدود».

الظِّمَاء جاء على فَعَال بمنزلة الذَّهاب والبَدَاء، والقياسُ فيهما القصرُ على حدِّ نظائرهما، هكذا نقله سيبويه ممدوداً(١)، وعليه الفرَّاءُ(٢)، وخالَف في ذلك الأَصمعيُّ، ورواه مقصوراً(٣)، والقياسُ مع الأَصمعيُّ مع (٤) الرواية، فأَمَّا قولُ كثيِّر(٥):

إذا قيلَ مَهْلاً فاضتِ العينُ بالبُكَا غِرَاءً ومدَّتْها مدامِعُ نُهَّلُ [٦/ ٤٠]

بكسر الغين كأَنه جعله مصدرَ غارَى(٦) يُغارِي غِرَاءً وهو فاعَلَ، [١٩٤/ ب] ومصدرُ فاعَلَ يأْتي على فِعَال مثلُ رامَى يُرامِي رِماءً، ومثلُه من الصحيح قاتل قِتالاً.

ومِمَّا يُعرَف به المقصور أن يكون جمعاً وواحدُه على فُعْلة مضمومَ الأَول أَوْ فِعْلة مكسورَ الأَول، فإنه إذا كان على هذا البناء، وأُريدَ جمعُه على التكسير فما كان منه على فُعْلة فإِنَّ جمعَه على فُعَل، وما كان على فِعْلة بالكسر فجمعُه على فِعَل، نحوُ عُرْوَة وعُرَى وجِزْية وجِزَى، لأَن نظيرهما من الصحيح ظُلْمة وظُلَم وكِسْرة وكِسَر، ولذلك كان نظيرهما من المعتلّ مقصوراً؛ لأَنه لَمَّا كان آخره حرفَ علَّة وقبله فتحةٌ انقلب أَلفاً، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والإعطاء والرِّماء والاشْتِراء والاحْبِنْطاء وما شاكلَهنَّ من المصادر ممدوداتٌ لوقوع الأَلف قبل الأَواخِر في نظائرهنَّ الصِّحاح،

---

(١) قال: «فأَما الغراء فشاذ»، الكتاب: ٣/ ٥٣٨.

(٢) انظر مذهب الفراء في المنقوص والممدود له: ٦٣، والمخصص: ١٥/ ١٠٣، والارتشاف: ٥١٤.

(٣) وهي رواية أَبي زيد أيضاً، انظرنوادر أبي زيد: ٥١٧، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٩٨، والمخصص: ١٥/ ١٠٣، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٢٧، والمساعد: ٣/ ٣٣٠، والارتشاف: ٥١٤، وانظر المذاهب المتقدمة في حاشية الكتاب: ٣/ ٥٣٨، والنكت: ٩٧١.

(٤) في د: «في»، وما أثبت أحسن.

(٥) البيت في ديوانه: ٢٥٥، واللسان (غرا)، والمقاصد: ٤/ ٥٠٩، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٩٢، وبلا نسبة في الأشموني: ٤/ ١٠٦، ورواية الديوان:

إذا قلت أسلو غارت العين بالبكا

(٦) حكى أبو عبيدة: « غارَيت بين الشيئين إذا واليت»، الصحاح واللسان (غرا).

كقولك: الإِكْرام والطِّلاب والافْتِتاح والاحْرنْجام).

قال الشَّارح: ومِمَّا يُعلَم أَنه ممدودٌ من جهة القياس ما وقعت ياؤُه أَوْ واوه طرفاً بعد أَلف زائدة، وذلك نحوُ الإِعطاء والرِّماء، فالإِعطاءُ مصدر أَعطيتُ، والرِّماء مصدر راميْتُ، وأَعطيتُ بمنزلة أَكرمتُ، وراميْتُ بمنزلة طالبتُ، فكما تقول في مصدر الصحيح: الإِكرام والطِّلاب، فتقع الميم من الإِكرام والباءُ من الطِّلاب طرفاً بعد أَلف زائدة كذلك تقع الياء التي هي لام الكلمة في أَعطيْتُ وراميْتُ بعد أَلف زائدة، فتنقلبُ همزةً، وكذلك الاشْتِراء والارتِماء؛ لأَنَّهما بمنزلة احْتِقار وافْتِتاح، ومن ذلك الاحْبِنْطاء[١] والاسْلِنقاء؛ لأَنهما بمنزلة الاحْرنجام.

قال صاحب الكتاب: (وكذلك العُوَاء والثُّغَاء والرُّغَاء وما كان صوتاً كقولك: النُّبَاح والصُّرَاخ والصُّيَاح، وقال الخليل: مَدُّوا البُكاءَ على ذا، والذين قصَروه جعلوه كالحُزْن، والعِلاجُ، كالصوت نحوُ النُّزَاء ونظيرُه القُماص، ومن ذلك ما جُمع على أَفْعِلة نحوُ قَبَاء وأَقْبية وكِساء وأَكْسِية لقولك: قَذَال وأَقْذِلَة وحِمَار وأَحْمِرة، وقولُه:

في ليلــةٍ مــن جُمــادَى ذاتِ أَنديــة

في الشذوذ كأَنْجِدة في جمع نَجْد).

قال الشَّارح: ومِمَّا يُعلَم به أَنه ممدودٌ أَن تجدَ المصدر مضمومَ الأَول، ويكونَ للصوت، نحوُ العُوَاء، وهو مصدر عَوَى الكلب عُوَاءً، والثُّغاء، وهو صوت الشاء والمعْز، يقال: ثَغَت تَثْغُو ثُغاءً إِذا صاحت، والدُّعاء مصدر دَعَا يدعو دُعاءً، ومنه الرُّغَاء، وهو صوتُ ذات الخُفِّ[٢]، يقال: رَغا البعيرُ يَرْغُو رُغاءً إِذا ضَجَّ، والزُّقَاء وهو الصُّياح، وقياسُه من الصحيح الصُّراخ والنُّباح والبُغام[٣] والضُّباح[٤] وهو كثير، والبُكاء يُمدُّ ويقصَرُ، فمن

(١) «احبنطأ الرجلُ: انتفخ» اللسان (حبط).
(٢) انظر الإبل للأصمعي: ١٣٥.
(٣) «بغام الظبية: صوتها» اللسان (بغم).
(٤) «الضّباح؛ بالضم: صوت الثعالب» اللسان (ضبح).

مدَّه ذهب به مَذهبَ الأَصوات، ومن قصَره[(١)] جعله كالحُزْن، ولم يذهب به مذهَبَ الصوت[(٢)]، وقياسُ القصر ضعيفٌ؛ لأَنه لم يأْت من المصادر على فُعَل إِلَّا الهُدَى والسُّرَى[(٣)]، ويكون العلاجُ كذلك نحو النُّزَاء؛ لأَنَّ نظيره القُماص، والنُّزَاء كالوُثُوب، والقُماص من قَمْص البعير وهو كالجَمْز[(٤)].

ومِمَّا يُعلم به أَنَّ واحدَه ممدودٌ ما كان في الجمع على مثال أفعِلة، نحوُ قَبَاء وأَقْبِية[(٥)] ورِشَاء وأَرْشِيَة، فواحدُ الأَقبية قَبَاء[(٦)] كما أَنَّ واحد الأَقْذِلة قَذَال، فدلَّ أفْعِلة على مدِّ الواحد لأَن أَفْعِلة إِنَّما هو جمعُ فَعَال أَو فِعَال أَوْ فُعَال، كقولك قَذَال وأَقْذِلة وحِمار وأَحْمِرة وغُرَاب وأَغْرِبة.

فأَما نَدَىً وأَنْدِية فشاذٌّ فيما ذكر سيبويه[(٧)]، كأَنه جمعُ[(٨)] ما لم يُستعمَل واحده كما أَنَّ حَرَائِر وكَنَائِن في جمع حُرَّة وكَنَّة كذلك، ومثلُه مَلامِح ومَشَابِه ومَذَاكِير[(٩)].

وقيل: إِنَّهم نَزَّلوا الفتحة منزلةَ الأَلف فصار نَدَاء كقَذَال [٦/ ٤١] فجمعوه جمعَه كما نَزَّلوا الأَلف في كِساء ورِداء منزلةَ الفتحة فأَعلُّوا الواو والياء أَلفَيْن كما يفعلون في باب وناب[(١٠)].

---

(١) في ط، ر: «قصر».

(٢) كذا قال المبرد في مد البكاء وقصره في المقتضب: ٣/ ٨٦، وانظر المقصور والممدود لابن ولَّاد: ٦٣.

(٣) وزاد ابن قتيبة «التُّقى»، وابن سيده: «البُكا» انظر أدب الكاتب: ٦٢٤، والسيرافي: ١٤٣-١٤٤، والمخصص: ١٥/ ١٠٨، وانظر أيضاً الكتاب: ٣/ ٥٤٠، ٤/ ٤٦، والمقتضب: ٣/ ٨٦، والأصول: ٢/ ٤١٧، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٥٧.

(٤) «الجَمْز: عدو دون الحُضْر الشديد وفوق العَنَق» اللسان (جمز).

(٥) «القَباء من الثياب: الذي يلبس» اللسان (قبا).

(٦) سقط من ط، ر: «فواحد الأقبية قباء».

(٧) انظر الكتاب: ٣/ ٥٤١، والنكت: ٩٧١.

(٨) في ط: «كأنهم جمعوا».

(٩) ذكر المبرد هذا التوجيه عن بعضهم في المقتضب: ٣/ ٨٢.

(١٠) ممن قال بهذا القول ابن جني في الخصائص: ٣/ ٥٢-٥٣.

وقال بعضهم: جَمَعَ نَدَىً على نِدَاء كما قالوا: جَمَل وجِمَال وجَبَل وجِبَال ثم جَمَع فِعَالاً على أَفْعِلَة، فيكونُ أَنْدِية جمعَ جمعٍ[1].

وقولُ صاحب الكتاب: «**هو في الشذوذ كأَنجِدة في جمع نَجْد**»، والنَّجْد ما ارتفع من الأَرض، ومنه قوله[2]:

يَغْدو أَمامَهمُ في كلِّ مَرْبأَةٍ   طلَّاعُ أَنْجِدةٍ في كَشْحِه هَضَمُ

فقال بعضهم: هو من الجموع الشاذة التي جاءت على غير لفظ الواحد[3]، وقال بعضهم: جُمِع نَجْدٌ على نُجُود ثم جُمِعَ الجمعُ على أَنْجِدة نحو عَمود وأَعْمِدة[4].

فأَما البيت الذي أَنشده وهو[5]:

في ليلةٍ من جُمادِى ..إلخ

وقبله[6]:

---

(١) هو قول الأخفش، انظر سر الصناعة: ٦٢١، والخصائص: ٣/ ٢٣٧، وذكر المبرد قولاً آخر لبعضهم، وهو أن يكون أندية جمع نَدِيّ، انظر المقتضب: ٣/ ٨٢، وسر الصناعة: ٦٢١، والنكت: ٩٧١.

(٢) هو زياد بن منقذ كما في التنبيه لابن جنّي: ٤٣٥ – ٤٤٤، واللسان (نجد)، ونسبه المرزوقي إلى زياد بن حمل وقال: «وقيل: لزياد بن منقذ» شرحه للحماسة: ١٣٨٩، ١٤٠٤، والبيت بلا نسبة في الصحاح (نجد)، وانظر ما سيأتي: ٧/ ٤٨، ٩/ ١٣٩.

(٣) ممن قال بهذا الرضي في شرح الشافية: ٢/ ٩٢، وانظر الارتشاف: ٤١٧.

(٤) ممن قال بهذا الجوهري في الصحاح (نجد)، وانظر النكت: ٩٧١، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٩٢.

(٥) البيت بتمامه:

في ليلة من جُمادَى ذات أنديةٍ   ما يبصر الكلبُ من ظَلْمائها الطُّنبا

وهو لمرَّة بن محُكَان كما سيذكر الشارح، وكما جاء في المقتضب: ٣/ ٨١، وسر الصناعة: ٦٢٠، والخصائص: ٣/ ٥٢، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١٥٦٣، وشرح شواهد الشافية: ٢٧٧، وورد بلا نسبة في النكت: ٩٧١.

(٦) انظر هذا البيت في شرح شواهد الشافية: ٢٧٨.

يـا رَبَّـةَ البيـتِ قُـومي غـيرَ صـاغِرةٍ ضُـمِّي إليـكِ رِحـالَ القـومِ والقُرُبـا

الشعر لمرَّة بن محُكان التميميّ من شعراء الحماسة، والشاهدُ فيه جمعُ نَـدَى على أَنْدِيـة، يصف إكرامه الضيفَ وأَمْرَه مَنْ عنده بالقيام بـأَمر الضيـف وإِحْـراز رحـالهم ومَتَـاعِهم، والقِرَاب: وعاء يكون فيه السيف بغِلافه وحَمائله، ويصفُ بـرْدَ تلـك الليلـة، وخَصَّ جُمادَى لأَن الشتاء عندهم جُمادى لجمود الماء فيه، وفي درعيَّات أَبي العلاء[1]:

كمُغْتَسِـلٍ أَعْـلَى جُمَـادَى ببـارِدٍ

ومن الممدود ما كان جمعاً لفَعْلَة وفِعْلة وفُعْلة، قالوا: صَعْوَة وصِعاء؛ [٦/ ٤٢] بالمدِّ، والصَّعْوةُ: طائر صغير، ويُجمع على صَعْو وصِعَاء، وقالوا: رَكْوَة ورِكَاء، وهي التي للماء، وفي المثل: «صارت القوسُ رَكْوة»[2]، وروى أَبو إِسحق الزِّيادي أَنَّ أَبا الحسن كان يقول في كَوَّة وهي ثُقب في البيت: كِوَى بالقصر[3]، قال وهو شاذ كبَدْرَة وبِدَر، وقالوا: كِواء [١٩٥/ أ] أيضاً بالمدِّ[4] بمنزلة قَصْعة وقِصَاع، فكما أَنَّ العين التي هي لام في قَصعَة واقعةٌ بعد أَلف كذلك الواوُ والياءُ إِذا وقعتا بعد مدَّة الأَلف انقلبتا همزةً فصارت الكلمة ممدودةً، ومثلُ ذلك لَهَاة ولِهَاء، واللَّهاة: الهَنَة المطْبِقة في أَقصى الفم، يقال: لَهَاة ولِـهاء كأَضاة وإِضاء ولِـهاء كرَقِبة ورِقاب، وقيل: اللَّها بالمدِّ جمع لَهَاة كإِضَاء وأَضَاة[5]، قال الشاعر[6]:

---

(١) عجز البيت:

«ومـا سَـجْل مـاء حـين يفـرَغ سـائح»

والبيت في ديوان سقط الزند: ٣٣٤.

(٢) ذكره الجوهري وابن منظور في الصحاح واللسان (ركا) وقالا: يضرب في الإِدبار وانقلاب الأمر.

(٣) انظر قول أبي الحسن مرويّاً عن الرياشي في التكملة: ٧٦، وانظر المنقوص والممدود للفراء: ٢٦، والمقصور والممدود لابن ولّاد: ٣٠٦، والصحاح (كوا).

(٤) حكاه المبرد في المقتضب: ٣/ ٨٥، وانظر المنقوص والممدود للفراء: ٢٦.

(٥) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٤٩، ٢٣٣، وللقالي: ٢٩، والتكملة: ١٥٩.

(٦) هو أبو المقدام كما في سمط اللآلئ: ٨٧٤، والبيتان بلا نسبة في أمالي القالي: ٢/ ٢٤٦،=

يـا لـكَ مـن تَمْـرٍ ومـن شِيْشَـاء ... يَنْشَـبُ في المَسْـعَل واللِّهَـاءِ

وقيل: القياسُ لُهى؛ مقصوراً، والمدُّ ضرورةً، ذكره الجوهري(١)، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وأَما السماعيُّ فنحوُ الرَّجَا والرَّحَى والخَفاء والإِباء وما أَشْبَه ذلك ممَّا ليس فيه إِلى القياس سبيلٌ). [٦/ ٤٣]

قال الشَّارح: قد تقدَّم الكلامُ على ما يُعلمُ قصْرُه ومدُّه من جهة القياس، وأَما ما يُعلم من جهة السماع ولا يُعلم بالمقاييس فنحوُ الرَّجا والرَّحى والطَّوَى والنَّوَى، وكذلك الخَفاءُ ممدودٌ، من قولهم: خَفِي الأَمر عليه خَفاءً، ومنه «بَرِحَ الخَفاءُ» أَي وَضَحَ(٢)، والإِباء(٣) ممدود أَيضاً، فهذه مسموعٌ فيها القصرُ والمدُّ، وليس للرأي فيها مَساغٌ لأَنها ليست بأَنْ تكون كحَجَر وجَمَل أَوْلى من أَنْ تكون كحِمار وقَذَال، فاعرفْه.

=والعضديات: ١٩٣، والصحاح (لها)، والإنصاف: ٧٤٦، واللسان (شيش)، والمزهر: ١/ ١٤٢، الشيشاء: التمر الذي لا يشتدد نواه، ونشب الشيء في الشيء: علق فيه، المَسْعَل: موضع السعال من الحلق. اللسان (شيش، نشب، سعل).

(١) انظر الصحاح (لها).

(٢) كذا قال ابن ولاد في المقصور والممدود: ١٠٨، وانظر المقصور والممدود للقالي: ٣٢٨.

(٣) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٥٨.

ومِنْ أصْنَافِ الاسْمِ الأَسْماءُ المُتَّصِلةُ بالأفْعَال

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وهي ثمانيةُ أَسماء، المصدرُ، اسمُ الفاعل، اسمُ المفعول، الصفةُ المشبَّهة، اسمُ التفضيل، أَسماءُ الزمان والمكان، اسمُ الآلة).

قال الشَّارح: يريد بقوله: «**المتصلةُ بالأَفعال**» تعلُّقَها بها من جهة الاشتقاق، وأَنَّ فيها حروفَ الفعل، فكان بينهما تعلُّقٌ واتِّصال من جهة اللفظ إِذ كانت تنزِعُ إِلى أَصل واحد، وليس المرادُ أَنَّها مشتقةٌ من الأَفعال، وهذا الاتصالُ والتعلُّق على ضربَيْن:

أَحدُهما: أَنْ لا يطَّرد كالقُرْبة من القُرْب، أَلا ترى أَنه لا يقال لكلِّ ما يَقْرُبُ قُرْبَة[١] وكالخابِية من الخَبْء، ولا يقال لكلِّ ما يُخْبَأ خابِيَة[٢]، بل اختصَّت ببعض المسمَّيْنِ للفرق، ومثلُ ذلك قولُهم: عِدْل لَما يعادِلُ من المتاع، وعَدِيل لا يقال إِلَّا لَما يعادِلُ من الأَناسِيِّ[٣]، فرَّقوا بين البناءَيْن ليفرِّقوا بين المتاع وغيره، فالأَصلُ واحد والبناءان مختلفان، وذلك كثير.

والثاني: ما هو المطردُ، وهو ما ذكَره من الأَسماء الثمانية، ألا تراه عامًّا لكلِّ موصوف وكلِّ زمان ومكان ونحوِها.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (أَبنيتُه في الثلاثيِّ المجرَّد كثيرةٌ مختلفةٌ يَرْتقي ما ذكره سيبويه منها إِلى اثنَيْن وثلاثين بناءً[٤]، وهي: فَعْل فِعْل فُعْل فَعْلَة فُعْلَة فِعْلَة فَعْلَى فِعْلَى فُعْلَى فَعْلان فِعْلان فُعْلان فَعَلان فَعَل فَعِل فِعَل فُعَل فَعَلَة فَعِلَة فَعَال فِعَال فَعَالة فِعَالة فُعُول فَعُول فَعِيل فُعُولة مَفْعَل مَفْعِل مَفْعَلة مَفْعِلة، وذلك نحوُ: قَتْل وفِسْق وشُغْل

---

(١) انظر اللسان (قرب).

(٢) في الموضعين: «الخابئة» بالهمز في ط، ر، ولا تقال إِلَّا بالياء، انظر إصلاح المنطق: ١٥٩، والصحاح واللسان (خبأ).

(٣) قال سيبويه: «والعديل ما عادلك من الناس، والعدل لا يكون إِلَّا للمتاع» الكتاب: ٢/ ١٠٢، وانظر الصحاح واللسان (عدل).

(٤)انظر الكتاب: ٤/ ٥ فما بعدها، وأدب الكاتب: ٦٢٣-٦٢٤، والسيرافي: ٦٤ فما بعدها.

ورَحْمة ونِشْدَة وكُدْرَة ودَعْوَى وذِكْرَى وبُشْرَى وليَّان وحِرْمان وغُفْران ونَزَوان وطَلَب وخَنِق وصِغَر وهُدَى وغَلَبَة وسَرِقَة وذَهَاب وصِرَاف وسُؤَال وزَهَادة ودِرَاية ودُخُول وقَبُول ووَجِيف وصُهُوبة ومَدْخَل ومَرْجِع ومَسْعَاة ومَحْمَدَة).

قال الشَّارح: من ذلك المصْدرُ، وإنما سُمِّي مصدراً لأَن الأَفعال صدرَتْ عنه، أَي أُخِذت منه كمصدر الإِبل للمكان الذي تَرِدُه ثم تصدُر عنه، وذلك أَحدُ ما يحتجُّ به أَهلُ البصرة في كون المصدر أَصلاً للفعل، وقد تقدَّم الكلامُ عليه والخلافُ فيه[1].

وإِنما نذكر أَبنية المصادر المقيسَ منها وغيرَ المقيس، وإِنما قدَّم الكلامَ عليه لأَنه الأَصل، وما عداه من الأَمثلة مأْخوذةٌ منه، ولذلك لم تَجْرِ المصادرُ على سَنَن واحد كمجيء أَسماء الفاعِلِين وأَسماء المفعولين ونحوِهما من المشتقات، بل اختلفت اختلافَ سائر أَسماء الأَجناس، ولمَّا جرت مَجْرى الأَسماء كان حكمُها حكمَ اللغة التي تُحفَظ حفظاً ولا يُقاس عليها.

فمن ذلك أَبنيةُ مصادر الأَفعال الثلاثيّة المجرَّدة من الزيادة، وهي كثيرة مختلفة، وللأَفعال[2] ثلاثةُ أَبنية فَعَل يَفْعِل كضَرَب يضْرِب، وفَعَل يَفْعُل كقَتَل يَقْتُل، وفَعِل يَفْعَل كعَلِم يَعْلَم، وفَعُل يَفْعُل كشَرُف يَشْرُف، ولم يأْتِ فَعَل يَفْعَل؛ بالفتح إِلَّا فيما كان عينه أَوْ لامُه حرفاً من حروف الحلق، نحوُ ذهَب يذْهَب وجَبَه يجْبَه[3]، وقد استوفينا الكلام على أَبنية الأَفعال في كتابنا «شرح تصريف الملوكي»[4].

والغالبُ [٦/ ٤٤] على ما كان من هذه الأَفعال متعدِّياً أَن يكون مصدرُه فَعْلاً، والاسمُ منه فاعِلاً، فأَما فَعَل يَفْعِل فنحوُ ضرَب يضْرِب ضَرْباً فهو ضارِب، وحَبَس يَحْبِس حَبْساً فهو حابِس، وفَعِل يَفْعَل نحوُ لَحِسَه يلْحَسه لَحْساً فهو لاحِس، ولَقِمه يَلْقَمه

---

(١) انظر هذه المسألة فيما سلف: ١/ ٢٥٦- ٢٥٨.
(٢) في ط، ر: «والأفعال» تحريف.
(٣) «جبَهه يجبهه: صَكَّ جبهته» اللسان (جبه).
(٤) انظر ص٣٧ فما بعدها منه.

لَقْماً فهو لاقِم، الأَصل في جميعها هذا، لكنَّها اختلفت أَبنيتُها كما تختلف أَبنيةُ سائر الأَسماء، ونحن نذكر ما جاء من ذلك في كلِّ ضَرْب منها.

الضربُ الأَولُ من الأَفعال ما كان على فَعَل يَفْعِل، ويجيءُ على أَربعةَ عشرَ بناء: فَعْل، نحو ضَرَب يضرِب ضَرْباً، وهو الأَصل، وعليه القياسُ، وفِعْل، قالوا: عَدَل الشيءَ يَعْدِله عِدْلاً إِذا ماثلَه، وفَعَل؛ بفَتْح الفاء والعين، قالوا: سَرَق يَسْرِق سَرَقاً؛ بالتحريك، كأَنهم حملوه على العَمَل وقالوا فيه: سَرِقَة، جاؤوا به على فَعِلة كالفَطِنة[١]، وقالوا: غَلَب يَغْلِب غَلَباً، جعلوه كالسَّرَق وغَلَبَة وغُلُبَّة[٢] أَيضاً، قال[٣]:

أَخذُوا المَخاضَ من الفَصِيل غُلُبَّةً ظُلْماً ويُكْتَبُ للأَمِيرِ أَفِيْلَا

وجاء على فَعِل أَيضاً؛ بكسر العين، قالوا: كذَب يكذبُ كَذِباً، وقالوا فيه: الكِذَاب، قال الشاعر[٤]:

فصَدَقْتُه وكذَبْتُه والمرْءُ ينفَعُه كِذَابُهْ

ومثلُه «ضَرَبَ الفحلُ الناقةَ ضِرَاباً» كما قالوا: نكحَها نِكاحاً، والقياسُ ضَرْباً، ولا يقولونه كما لا يقولون: نَكْحاً[٥]، فأَمّا الكِذَّاب؛ بالتشديد فهو مصدر كذَّب يُكذِّب، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾[٦]، وقد جاء على فِعْلَة، قالوا: حَمَيْت المريضَ حِمْية، وقالوا: حَمَيْت المكانَ حِمَايةً، وقالوا: دَرَيْتُه دِرْيَة مثل حَمَيْته حِمْية ودِرَاية مثلُ حِمَاية.

ومنها ما جاء على فِعْلان قالوا: [١٩٥/ ب] حَرَمه حِرْماناً، ووجَد الشيءَ يَجِدُه

---

(١) كذا في الكتاب: ٤/ ٩، وانظر السيرافي: ٦٤.

(٢) حكاه أبو زيد، انظر التكملة: ٢١٢.

(٣) هو الراعي، والبيت في ديوانه: ١٤٢، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٧٢، وشرح أبيات المغني: ٥/ ٣٢٥، وبلا نسبة في التكملة: ٢١٢.

(٤) هو الأعشى كما في مجاز القرآن: ٢/ ٢٨٣، والكامل للمبرد: ٢/ ٢١٠، والحجة للقراء السبعة: ١/ ٣٢٩، والمخصص: ١٤/ ١٢٨، وليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في السيرافي: ٦٧.

(٥) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٤/ ٩.

(٦) النبأ: ٧٨/ ٢٨.

وِجْداناً، وعرَفْتُه عِرْفاناً، وقد جاء أَيضاً على فُعْلان؛ [٦/ ٤٥] مضمومَ الفاء، قالوا: غَفر الله ذنْبَه غُفْراناً، وقد جاء على فَعْلان؛ بفتح الفاء، قالوا: لَوَيْتُه بدَيْنِه لَيَّاناً[١]، قال الشَّاعر[٢]:

تُطِيلِينَ لَيَّاني وأَنتِ مَلِيئَةٌ وأُحْسِنُ يا ذاتَ الوِشَاحِ التَّقاضِيا

قال أَبو العبَّاس: فَعْلان؛ بفتح الفاء لا يكون مصدراً، إنما يجيُ على فِعْلان وفُعْلان، وهذا كثيرٌ في المصادر، نحوُ العِرْفَان والوِجْدان، فكان أَصله لِيَّاناً أَوْ لُيَّاناً؛ فاستثقلوا الكسرةَ والضمة مع الياء المشدَّدة فعَدَلوا إلى الفتحة[٣]، وقد حكى أَبو زيد عن بعض العرب: لَوَيْتُه لِيَّاناً؛ بالكسر[٤]، وهو شاهد لمَا قلناه.

وقالوا: هَدَيْتُه للدِّيْن هُدَىً، وأَما قولهم: وَلَجْتُه وُلُوجاً فأَصلُه وَلَجْتُ فيه[٥]، فهو غير متعدٍّ، فلذلك جاء مصدره على فُعُول.

وأَمَّا الضربُ الثاني وهو فَعَل يَفْعُل؛ بضمِّ العين فهو قريبٌ من الأَول في الاختلاف، من ذلك: ما جاء على فَعْل، وهو الأَصلُ على ما تقدَّم. قالوا: قتَله يقتُله قَتْلاً، وخلَق يخلُق خَلْقاً، وعلى فَعَل، قالوا: جَلَب يَجْلُب جَلَباً، وطلَب يطلُب طلَباً، وعلى فَعِل؛ بكسر العين، قالوا: خَنَقه يَخْنُقه خَنِقاً، وعلى فُعْل؛ بضمِّ الفاء وسكون العين، قالوا: كفَر يَكْفُر

---

(١) كذا في الكتاب: ٤/ ٩، وانظر النكت: ١٠٣٧.

(٢) سلف البيت: ٤/ ٥٤.

(٣) انظر قول أبي العباس المبرد في الارتشاف: ٤٨٣، واستحسنه ابن سيده في المخصص: ١٤/ ١٣٣، وهو في النكت: ١٠٣٧ غير منسوب، وانظر إصلاح المنطق: ٢٤٢، وأدب الكاتب: ٣٤١، ٦٢٤.

(٤) حكى ذلك عن أبي زيد الأعلمُ في النكت: ١٠٣٧، والرضي في شرح الشافية: ١/ ١٥٩، وابن بري كما في اللسان (لوى)، وذكره الفارسي في التكملة: ٢١٢ غير منسوب، ومن قوله: «فعلان بفتح الفاء..»إلى قوله: «بالكسر»قاله السيرافي: ٦٩-٧٠، واستحسنه، وأسند رأي المبرد إلى بعض أصحابه.

(٥) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٤/ ١٠، والسيرافي: ٧٢، والفارسي في التكملة: ٢١٣، وانظر الصحاح(ولج).

كُفْراً وشكَرَ يشْكُر شُكْراً، وعلى فِعْل نحوُ القِيْل والذِّكْر مصدَرَيْ ذكَر ذِكْراً وقال قِيْلاً، وجاء على فِعْلَة، قالوا: نَشَدْتُ الضالَّة نِشْدَةً، أي طلبتُها، وعلى فِعَال، قالوا: كتَب يكتُب كِتَاباً وحَجَب يحْجُب حِجَاباً، وقالوا: كَتْباً؛ على القياس[1]، وعلى فُعْلان، قالوا: شكَرَ شُكْراناً وكفر كُفْراناً، قال الله تعالى: ﴿ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ ﴾[2].

الضربُ الثالث، وهو فَعِل يفْعَل، قد جاء أيضاً على أبنية.

منها: فَعْل، وهو الأَصل، قالوا: حَمِدَه يحْمَدُه حَمْداً وشمَّه يَشَمُّه شَمّاً.

ومنها فِعْل، نحو عَلِم عِلْماً وحفِظَ حِفْظاً.

ومنها: فُعْل؛ بضم الفاء، نحوُ شَرِبَه شُرْباً وشَغَله شُغْلاً.

ومنها: فَعَل، قالوا: عَمِل عَمَلاً، قال سيبويه: أَجْرَوه مُجْرى الفَزَع؛ لأَنَّ بناء فِعْلَيْهما واحد فشُبه به[3]، وذلك أَنَّ الباب في فَعِل الذي لا يتعدَّى إذا كان فاعِلُه يأتي على فَعِل [أن يكونَ مصدره على فَعَل[4]] كفَرِق يَفْرَق فَرَقاً فهو فَرِق وفَزِع يَفْزَع فَزَعاً فهو فَزِع، شبَّهوا ما يتعدَّى بما لا يتعدَّى؛ لأَنَّ بناءهما في الماضي والمضارع واحد.

ومنها: فَعْلَة كرَحْمَة وزَحْمَة، ولقيتُه لَقْيَة، ولا يُراد به المرَّةُ الواحدةُ، وقالوا فيه: رَحَمة جعلوه كالغَلَبة[5].

ومنها: فِعْلَة، قالوا: خِلْتُه إخالُه خِيْلَةً وخِفتُه خِيْفَةً.

ومنها: فِعَال؛ بكسر الفاء، قالوا: سَفِدَ الذكَرُ الأُنثى سِفَاداً: نَزَا عليها.

ومنها: فَعَال، قالوا: سمِعْتُه سَمَاعاً، جاء فيه فَعَال كما جاء فيه فُعُول[6]، وبابُهما غيرُ

---

(١) ذكر سيبويه أن بعض العرب يقول: كتْباً؛ على القياس، انظر الكتاب: ٤/ ٧، وأدب الكاتب: ٦٢٥، والسيرافي: ٦٨، ٧١

(٢) الأنبياء: ٢١/ ٩٤.

(٣) تصرف ابن يعيش بكلام سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ٦ والسيرافي: ٦٥.

(٤) سقط من د، ط، ر، وأثبته عن السيرافي: ٦٥.

(٥) انظر هذا القول في الكتاب: ٤/ ٩، والسيرافي: ٦٩، والتكملة: ٢١٣.

(٦) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٤/ ٨.

المتعدِّي.

ومنها: فَعَلان، قالوا: غشيْتُه غَشَيَاناً.

ومنها: فُعُول، قالوا: لَزِمه لُزُوماً ونَهِكَه نُهُوكاً.

فأَمّا فَعَل يفْعَل ممَّا فيه حرف من حروف الحلق فعلى ثلاثة أَبنية:

منها: فَعَالَة، نحو نصَح نَصَاحة، وفِعَالة: قالوا: نكَأْتُ القَرْحةَ نِكايَة[١].

ومنها: فَعَال، قالوا: ذهب ذَهَاباً، وفُعَال، قالوا: سأَل سُؤَالاً.

وقد جاءت مصادر فيما يتعدَّى فعلُه مؤَنثةً بالأَلف، نحوُ رجَعْتُه رُجْعى وذكَرْتُه ذِكْرَى، وقالوا: الدَّعْوى، فالرُّجْعَى بمعنى الرُّجوع، والذِّكْرى بمعنى الذِّكْر، والدَّعْوى بمعنى الدُّعاء، أَنَّثوا هذه المصادر بالأَلف كما أَنَّثوا كثيراً منها بالهاء، نحوُ العِدَة والزِّنَة والجِلْسَة والقِعْدَة، وقد يُطلقون الدَّعْوى؛ بمعنى ما يُدْعى به، والأَصلُ المصدرُ، وإِنما جاء ما ذكرناه على حدِّ قولهم: ضَرْبُ الأَمير؛ بمعنى مَضْروبه، ونَسْجُ اليمن؛ بمعنى منسوجه[٢]، ومثلُ الدَّعْوَى الحَذْيَا[٣] والبَقْيَا[٤]، أَصلهما المصدر وأُوقِعا على المفعول.

الضربُ الثاني من الثلاثي غيرِ المتعدِّي، وتنقسم أَبنية فِعْله إِلى انقسام أَبنية المتعدِّي، ويخصُّه فَعُل يَفْعُل، وهذا البناء لا يكون في المتعدي أَلبتَّة، ومن ذلك فَعَل يَفْعِل، ولمصدره أَربعة أَبنية: فُعُول، قالوا: جلَس يجلِس جُلُوساً، وهو الكثير، وعليه القياس، وقد شبَّهوه بالمتعدِّي، فجاءت بعض مصادره على مصادر المتعدِّي، قالوا: حلَف يَحْلِفُ حَلِفاً، جاؤوا به على فَعِل، حملوه على السَّرِق[٥] في المتعدِّي، وقالوا: عَجَز يَعْجِز عَجْزاً، حملوه على الضَّرْب في المتعدِّي، وقالوا: سَرَى يَسْرِي سُرَىً، كما قالوا: هُدَىً، وليس في

(١) «نكأت القرحة: قرفتُها» إصلاح المنطق: ١٥٢، واللسان (نكأ).

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ١٢٠، والمقتضب: ٤/ ٣٠٤.

(٣) أحذاه: أعطاه. اللسان (حذا).

(٤) أي الإبقاء. اللسان (بقا).

(٥) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٤/ ١٠.

المصادر ما هو على فُعَل إِلَّا الهُدَى والسُّرَى[١].

وقد كَثُر في الأَصوات فَعِيل، قالوا: الصَّهِيل والنَّهِيق والضَّجِيج، وقد يتعاوَرُ فَعِيل وفُعَال، قالوا: شَحَج البغلُ شَحِيجاً وشُحَاجاً ونَهَق الحمار[٢] نَهِيقاً ونُهَاقاً، وهو كثير، اتَّفقا في المصدر كما اتَّفقا في الصفة من نحو عَجِيب وعُجَاب وخَفِيف وخُفَاف.

وأَما فَعَل يَفْعُل؛ بالضمِّ فهو في غير المتعدِّي أَكثرُ من فَعِل يَفْعِل؛ بالكسر، وله أَبنية منها: فُعُول وهو الكثير والذي عليه القياسُ[٣] نحوُ قَعَد يقْعُد قُعُوداً وخرَج يخرُج [١٩٦/ أ] خُرُوجاً.

ومنها: فَعَال، وهو في الكَثْرة بعد فُعُول، نحوُ نبَت نَبَاتاً وثبَت ثَبَاتاً وثُبُوتاً؛ على القياس، وقد جاء فيه أَيضاً الفُعَال؛ بالضمّ كما جاء الفُعُول والفَعَال، قالوا: عَطَس عُطَاساً ونَعَس نُعَاساً، وكثُر الفُعَال فيما كان صوتاً نحوُ الصُّراخ والنُّباح، وقالوا: سكَت يسكُت سَكْتاً[٤]، جاؤوا به على فَعْل؛ جعلوه كالقَتْل في المتعدِّي، وقالوا فيه أَيضاً: سُكُوتاً؛ على القياس.

وقالوا: المُكْث[٥]؛ جاؤوا به على فُعْل؛ جعلوه كالقُبْح في المتعدِّي، وقالوا: فَسَق يَفْسُق فِسْقاً؛ جعلوه كالذِّكْر في المتعدِّي، وقالوا: عَمَر المنزلَ عِمارة؛ جعلوه كالشِّكَاية والقِصَارة في لمتعدِّي.

وأَما الحِجُّ فذكره سيبويه في المصادر؛ جعله كالذِّكْر في المتعدِّي[٦]، وعن أَبي زيد أَنَّ

---

(١) انظر ما سلف: ٦/ ٥١.

(٢) في ط: «البعير» انظر أدب الكاتب: ٤٨١، ٥٤٧، واللسان (نهق).

(٣) هو مذهب سيبويه والأخفش والجمهور، انظر الكتاب: ٤/ ٩، والمساعد: ٢/ ٦٢٣، والارتشاف: ٤٩١، وجاء منه على فَعُول بفتح الفاء بضعة مصادر، انظر الكتاب: ٤/ ٣٨، والمقتضب: ٢/ ١٢٨، والسيرافي: ١٣٠.

(٤) حكاه سيبويه والفارسي، انظر الكتاب: ٤/ ٩، والتكملة: ٢١٣.

(٥) حكاه سيبويه والفارسي، انظر الكتاب: ٤/ ١٠، والتكملة: ٢١٣.

(٦) انظر الكتاب: ٤/ ١٠.

الحَجَّ بالفتح المصدر، والحِجُّ بالكسر اسم الحاجِّ[١]، وأنشد[٢]:

وكـــأَنَّ عاقِبَــةَ النُّشــورِ علــيهمُ　　　حِـجٌّ بأَسْـفلِ ذي المَجـاز نـُـزُولُ

ورواه الجوهري حُجّ؛ بالضم، جعلَه جمعَ حاجٍّ كعائذ وعُوْذ[٣].

وأما فَعِل يَفْعَل في اللازم فالبابُ فيه فَعَل، قالوا: غَضِب غَضَباً وبَطِرَ بطَراً وأَشِرَ أَشَراً، هذا هو الكثيرُ والمقيسُ، وقد يخالِف كما خالَف ما قبله، قالوا: ضَحِك ضَحْكاً ولعِب لَعْباً كما قالوا: الحَلْف[٤]، وقالوا: شَبع شِبَعاً والشِّبْع بالإسكان: اسمُ ما يُشْبع[٥]، ونظيرُ الشِّبَع قولُهم: رَوِيْتُ من الماء رَيّاً ورِيّاً ورِوَىً، ورضِيت عنه رِضَىً، وقالوا: حَرِد يَحْرَد حَرْداً؛ جاؤوا به على فَعْل[٦]، وقولهم في الاسم منه: حارِد يدلُّ أَنه مُسَكَّن خرَج عن باب غضِب غَضَباً فهو غضبان بقولهم: حارِد.

وأَمّا ما كان ممَّا لا يتعدَّى مختصَّاً ببناء لا يَشْرَكُه فيه المتعدِّي فهو فَعُل، وذلك لَما يكون خَصْلة في الشيء غيرَ عمَلٍ ولا عِلاج، ولمصدره أَبنيةٌ ثلاثةٌ يكثُر فيها، وهي فَعَال وفَعَالة وفُعْل.

فالأَول: جَمُل جَمَالاً وبَهُوَ بَهَاءً، والثاني: قَبُح قَبَاحةً وبَهُو بَهَاءَةً وشَنُع شَنَاعةً ووَسُم وَسَامة، والثالث: حَسُن حُسْناً ونَبُل نُبْلاً، وفَعَالة أَكثرُ، وقد يجيءُ مصدره على فَعْل؛ قالوا: ظَرُف ظَرْفاً؛ جعلوه كالسَّكْت، وعلى فَعَل؛ قالوا: شَرُف شَرَفاً؛ شبَّهوه بالغَضَب والبَطَر لاشتراكِهما في عدم التعدِّي، وقد جاء على فِعَل؛ قالوا: عَظُم عِظَماً وصَغُر صِغَراً وكَبُر كِبَراً، جعلوه كالشِّبَع، وقالوا: قَبُح قُبُوحة[٧]، وسَهُل سُهُولة، بنَوْه على فُعُولة كما

(١) انظر هذه الرواية عن أبي زيد في التكملة: ٢١٣، وانظر أيضاً: السيرافي: ٧٣.

(٢) البيت لجرير، وهو في ديوانه: ١/ ١٠٤، وبلا نسبة في التكملة: ٢١٣.

(٣) انظر الصحاح: (حجج).

(٤) في ط: «الحَلْف» وهو الاستقاء، انظر إصلاح المنطق: ١٢-١٣.

(٥) كذا قال الفارسي في التكملة: ٢١٤، وانظر إصلاح المنطق: ٣٠٦.

(٦) سقط من ط، ر: «جاؤوا به على فعل».

(٧) حكاه سيبويه عن بعضهم، انظر الكتاب: ٤/ ٢٨.

بنْوه على فَعَالة كالقَبَاحة، وربَّما جاء على فَعْلة، قالوا: كَثُر كَثْرة وكَثَارة؛ على القياس، وقالوا: كَدُر الماءُ كُدُورة وكَدِر كَدَراً وكَدِر الطائر كُدْرَة صار لونه كُدْرة، وهي غُبرة.

وقد جاءت مصادرُ على مثال واحد في اللَّازم وإن اختلفت أَبنية أفعالها لِتقارُب معانيها، وذلك نحوُ الغَلَيَان والنَّزَوَان، فالغَلَيان مصدرُ غَلَى يَغْلي، مثلُ جَلَس يَجْلِس في الصحيح، والنَّزَوَان مصدر نَزَا يَنْزو، مثلُ قَعَد يَقْعُد، فأَبنيةُ الأَفعال مختلفةٌ، ومصادرُها متَّفقةٌ [٦/ ٤٧] على فَعَلَان، وذلك لتقارُب معانيها، وإنما يكون ذلك لَما فيه اضطرابٌ وحركةٌ في ارتفاع، نحوُ النَّقَزَان والنَّفَزَان[١] ومثلُه العَسَلَان[٢] والرَّتَكَان[٣]، وهما ضَرْبان من العَدْو، وأَكثرُ ما يكون الفَعَلَان في هذا الضرب ممَّا فيه حركة واضطراب، ولا يجيءُ فِعْلُه يَتعدَّى[٤] الفاعلَ إلَّا أَن يشِذَّ شيءٌ نحوُ شَنِئْتُه شَنآناً[٥]، ولا نعلمه جاء متعدياً إلَّا في هذا الفعل لا غيرُ[٦].

فجميعُ مصادر الثلاثيّ اثنان وسبعون مصدراً، وجميعُ أَبنيتها اثنان وثلاثون بناءً على ما ذكر، والأَصلُ منها فيما كان متعدِّياً: فَعْل؛ بفتح الفاء وسكون العين، نحوُ ضَرْب وقتْل، وعليه مدارُ الباب، وما عداه ليس بأصل لاختلافه، وطريقُه أَن يُحفَظ حفظاً، وإنما قلنا ذلك لكثرة فَعْل في الثلاثي واطِّراده فيما كان متعدِّياً منه.

والذي يدلُّ على ذلك أَنك إذا أَردتَ المرَّة الواحدةَ فإنما تَرجِع إلى فَعْلَة على أيِّ بناء كان الثلاثيُّ، وذلك قولُك: ذهبتُ ذَهَاباً ثم تقول: ذهبتُ ذَهْبة واحدةً[٧]، والأَصلُ في

(١) النقزان والنفزان: الوثبان، اللسان (نقز، نفز).

(٢) عسل الثعلب: أسرع في عدوه واضطرب. اللسان (عسل).

(٣) «رَتكان البعير: مقاربة خطوه في رَمَلانه»، اللسان (رتك).

(٤) في ط، ر: «متعدي».

(٥) من قوله: «وأكثر ما يكون ..» إلى قوله: «شنآناً» قاله سيبويه في الكتاب: ٤/ ١٥، وانظر السيرافي: ٨٠-٨١.

(٦) كذا في السيرافي: ٨١.

(٧) من قوله: أنك إذا أردت ..» إلى قوله: «واحدة» قاله المبرد في المقتضب: ٢/ ١٢٧.

غير المتعدِّي فُعُول وفَعَال، نحوُ قعَد قُعُوداً وخرج خُرُوجاً وثَبَت ثَبَاتاً ونبَت نَبَاتاً، وما عداهما فليس بأَصل، بل يُحفَظُ، وذلك لكثرته، وكأَنهم جعلوا الزيادة في المصدر كالعِوَض من التعدِّي، فأَما دخلْتُه دُخولاً ووَلَجْتُه وُلُوجاً فهما في الحقيقة غير متعدِّيَيْن، والمرادُ دخلتُ فيه وولجْتُ فيه[1]، فحُذِف حرفُ الجرِّ لكثرة الاستعمال، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتجري في أَكثر الثلاثي المزيد فيه والرباعيِّ على سَنَن واحد، وذلك قولك في أَفْعَل: إِفْعال، وفي افْتَعل: افْتِعال، وفي انْفَعَل: انْفِعَال، وفي اسْتَفْعَل: اسْتِفْعَال، وفي افْعَلَّ وافْعالَّ: إِفْعِلال وافْعِيْلال، وفي افْعَوَلَّ: افْعِوَّال، وفي افْعَوْعَل: افْعِيعَال، وفي افْعَنْلل: افْعِنْلال، وفي تَفَاعَل: تَفاعُل، وفي افْعَلَلَّ: افْعِلَّال، وقالوا في فَعَّل: تَفْعيل وتَفْعِلَة، وعن ناس من العرب فِعَّال، قالوا: كلَّمتُه كِلَّاماً، وفي التنزيل: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾ وفي فاعَلَ: مُفَاعَلة وفِعَال، ومَنْ قال: كِلَّام قال: قِيتال، وقال سيبويه في فِعَال: كأَنَّهم حذفوا الياء التي جاء بها أُولئك في قِيتال ونحوها، وقد قالوا: مارَيْتُه مِرَاءً وقاتلْتُه قِتَالاً، وفي تَفَعَّل تَفَعُّل وتِفِعَّال فيمَن قال كِلَّام، قالوا: تحمَّلْتُه تِحِمَّالاً، وقال:

ثلاثةُ أَحْبابٍ فحُبٌّ علاقةٍ وحُبٌّ تِمِلَّاقٍ وحُبٌّ هو القَتْلُ

وفي فَعْلَل: فَعْلَلَةٌ وفِعْلال، قال رؤبة:

.... أَيَّما سِرْهافِ

وقالوا في المضاعَف: قِلْقَال وزِلْزَال؛ بالكسر والفتح، وفي تَفَعْلَل: تَفَعْلُل).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ ما جاوَز من الأَفعال الماضية ثلاثةَ أَحرف، سواء كانت بزيادة أَوْ بغير زيادة فإِنَّ مصادرها تجري على سَنَن لا يختلف وقياسٍ واحد مطَّرد في غالب الأَمر وأكثرِه، وذلك لأَن الفعل بها لا يختلف، والثلاثيةُ مختلفةٌ أَفعالُها الماضيةُ والمضارِعةُ، فلاختلاف الثلاثية اختلفت مصادرُها، ولعدم اختلاف ما زاد منها على

(١) كذا في الكتاب: ٤/ ١٠، والسيرافي: ٧٢-٧٣.

الثلاثة جرتْ على منهاج واحد لم يختلف، وجملةُ الأمر أَنَّ ما زاد على الثلاثة من الأَفعال على ضربَيْن:

أَحدُهما: بحروف كلُّها أُصولٌ، ولا يكون إِلَّا على أَربعة أحرف لا غيرُ.

والثاني: بزيادة عليه، وذلك على ثلاثة أضرب: مُوازِنٌ للرباعي على سبيل الإلحاق به، وموازِنٌ له من غير إلحاق، [١٩٦/ ب] وغيرُ موازِن له.

فأَمّا الملحَقُ بالرباعيّ فحكمُه حكمُ الرباعيّ في الماضي والمضارع والمصدر، نحوُ شَمْلَل يُشَمْلِل شَمْلَلَةً وحَوْقَل يُحَوْقِل حَوْقَلَةً وبَيْطَر يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً كما تقول: دَحْرَج يُدَحْرِج دَحْرَجةً.

وأَمّا الموازِنُ من غير إِلحاق فثلاثة أَبنية: أَفْعَل وفَعَّل وفاعَل، فهذه الأَبنيةُ وإِن كانت على وزن دَحْرَج في حركاته وسَكَناتِه فذلك شيءٌ كان بحكْم الاتفاق من [٦/ ٤٨] غير أَنْ يكون مقصوداً إِليه، فلذلك لم يأْتِ مصدره على نحو الدَّحْرَجة، بل قالوا في أَفْعَل: إِفْعَال نحوُ أَعْطَى يُعْطِي إِعْطاءً وأَكرمَ يُكرم إِكراماً، وذلك أَنَّ الرباعيَّ له مصدران:

أَحدُهما: الفَعْلَلَة، نحوُ الدَّحْرَجة والسَّرْهَفَة، والآخرُ: الفِعْلَال نحوُ السِّرْهاف والزِّلْزال، والأولُ أَغلَبُ وأَلْزمُ، وربَّما لم يأْتِ منه فِعْلَال، ألا ترى أنهم قالوا: دَحْرَجْته دَحْرَجة، ولم يُسمع فيه دِحْراج، فجاء مصدر الملحَق على الأَغلب، نحوُ البَيْطرة والجَهْوَرَة، ومصدرُ ما وَازَن من غير إلحاق على فِعلال نحو الإِكرام؛ ليكون قد أخذ بحُكم الشَّبَه والموازَنة من الرباعيّ بنصيب.

وأَمّا فَعَّل فإِنَّ مصدره يأتي على التفْعِيل، نحوُ كسَّرْته تكسيراً وعَذَّبْته تعذيباً، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾(١)، كأَنهم جعلوا التاء في أَوله بدلاً من العَيْن المَزيدة في فعَّل، وجعلوا الياء قبل الآخر بمنزلة الأَلف التي في الإِفعال، غَيَّروا أَولَه كما غيَّروا آخره(٢)، كما فعلوا في الإِفْعال، وقال قوم: كلَّمْته كِلَّاماً وحَمَّلْته

---

(١) النساء: ٤/ ١٦٤.

(٢) من قوله: «جعلوا التاء ..» إلى قوله: «آخره» قاله سيبويه: ٤/ ٧٩ بخلاف يسير.

جِمَّالاً[١]، قال الله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴾[٢]، كأنهم نحَوْا نحْوَ أَفْعَل إِفْعالاً فكسَروا الأَول وزادوا قبل الآخِر أَلفاً[٣].

وأما فاعَل فإِنَّ المصدر منه الذي لا يَنْكسر أَبداً مُفَاعَلة، نحوُ قاتَلْته مُقَاتَلة وجَالَسْته مُجالَسة، جاء لفظُه كالمفعول لأَن المصدر مَفْعول[٤]، قال سيبويه: «جعلوا الميم عوضاً من الأَلف التي بعد أَول حرف منه والهاءَ عِوَضاً من الأَلف التي قبل آخر حرف منه»[٥]، يعني أَنَّ في فِعَال قد حذفت الأَلف التي كانت بعد الفاء، وفي مُفاعَلة حُذفت الأَلف التي قبل الآخر فعُوض منها، وفي الجملة المُقاتَلة والمُخَالفة هنا كالمَضْرَب والمَقْتَل في مصدر ضربَ وقتَلَ جاء على غير قياس أَفعالها[٦].

ومنهم مَن يقول: قاتلته قِيْتالاً وضارَبْته ضِيْراباً[٧]، كأنهم يَسْتَوفون حروف فاعَل ويزيدون الأَلفَ قبل آخره ويكسِرون أولَ المصدر على حَدِّ إِكْرام وإِخْراج، وإِذا كسَروا الأَول انقلبت الأَلفُ ياءً، ومنهم مَنْ يحذفُ هذه الياء تخفيفاً فيقول: قاتلتُه قِتالاً ومارَيْتُه مِرَاءً[٨]، والمصدرُ اللازمُ في فاعلْت المفاعَلَةُ، وقد يدَعُون الفِعَال والفِيْعال ولا يدَعُون المفاعَلة، قالوا: جالسته مجالسة[٩]، ولم يُسْمع جِلاساً ولا جِيلاساً ولا قِعاداً ولا

(١) نقل سيبويه هذا عن ناس من العرب، انظر الكتاب: ٤/ ٧٩، وأدب الكاتب: ٦٢٨ وفيه: «جملته جمالاً»، والأصول: ٣/ ١٣٠.

(٢) النبأ: ٧٨/ ٢٨.

(٣) كذا قال سيبويه في توجيه كِلَّام، انظر لكتاب: ٤/ ٧٩.

(٤) من قوله: «وأما فاعل..» إلى قوله: «مفعول» قاله سيبويه بخلاف يسير في الكتاب: ٤/ ٨٠.

(٥) الكتاب: ٤/ ٨٠، وانظر اعتراض السيرافي على سيبويه في حاشية الكتاب: ٤/ ٨٠، والسيرافي: ٢١٠، والأعلم في النكت: ١٠٦٠.

(٦) هذا قول سيبويه في الكتاب: ٤/ ٨٠.

(٧) ذكره سيبويه في الكتاب: ٤/ ٨٠، وهذه لغة اليمن، وعن الفراء أنها لبعض بني الحارث بن كعب، انظر ديوان الأدب: ٢/ ٣٩٣، ودقائق التصريف: ١٥٧.

(٨) قال بحذف الياء المبرد وابن السراج والرضي، وهو توجيه سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ٨١، والمقتضب: ٢/ ١٠٠، والأصول: ٣/ ١١٦، ٣/ ١٣١، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٦٦.

(٩) من قوله: «كأنهم يستوفون..» إلى قوله: «مجالسة» قاله السيرافي بخلاف يسير، انظر حاشية=

قِيعاداً[١].

وأما غيرُ الموازِن فأَبنيتُه عشَرة: منها اثنان[٢] ليس في أولهما همزةٌ، وهما تَفَعَّل وتَفاعَل، وثمانيةٌ قد لزمت أَوَّلَها همزةُ الوصل، ثلاثةٌ خماسيةٌ، وهي انْفَعَل وافْتَعَل وافعَلَّ، وخمسةٌ سداسيةٌ، وهي اسْتَفْعَل وافْعَالَّ وافْعَوْعَل وافْعَوَّلَ وافْعَنْلَل.

فأَمَّا تَفَعَّل فبابُه التفَعُّل، نحوُ تكلَّمْتُ تكَلُّماً وتقَوَّلْتُ تَقَوُّلاً، جاؤوا في المصدر بجميع حروف الفعل، وضمُّوا العين لأَنه ليس في الأَسماء ما هو على تفَعَّل؛ بفتح العين وفيها تفعُّل؛ بضمِّ العين نحو تَنَوُّط لطائر[٣]، ولم يزيدوا ياء ولا أَلفاً قبل آخره لأَنهم جعلوا التاء في أَوله وتشديدَ العين عوضاً مِمَّا يُزاد في المصدر.

وأَمّا الذين قالوا: كِذَّاباً فإنهم يقولون: تَحَمَّلت تِحِمَّالاً، أَرادوا أَنْ يُدْخلوا الأَلف قبل آخره كما أَدخلوها في أَفْعلتُ، وكسَروا الحرف الأَول كما كسَروا أَول إِفْعال[٤].

وإِنّما يزيدون في المصدر ما ليس في الفعل فرقاً بينهما، وخصُّوا المصدر بذلك لأَنه اسم، والأَسماءُ أَخفُّ من الأَفعال وأَحْمَلُ للزيادة، فأَمّا البيت الذي أَنشده وهو[٥]:

ثلاثةُ أَحْباب ... إلخ

فإِن البيت أَنشده ثعلب في أَماليه عن ابن الأَعرابي، والشاهدُ فيه قولُه: تِمِلَّاق، جاء به على تَمَلَّقَ مطاوعِ مَلَّق، ويُروى «فحبٌّ علاقةٌ» بالتنوين وبغير تنوين والإِضافةِ في الموضعَيْن، جعَلَه مقبوضَ[٦] الأَجزاء الخماسية، يريدُ أَنه قد جمع أَنواع المحبَّة، حبُّ

=الكتاب: ٤/ ٨٠.

(١) كذا في السيرافي: ٢١١.

(٢) في ط، ر: «اثنتان» تحريف.

(٣) التَّنوّط: طائر. الأصول: ٣/ ١٣٠، والسيرافي: ٦٥١.

(٤) من قوله: «وأما الذين ..» إلى قوله: «إفعال» قاله سيبويه: ٤/ ٧٩-٨٠.

(٥) سلف البيت بتمامه قبل قليل، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٢٣، وإعراب ثلاثين سورة: ٨١، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١٢٥٠، وشرح الملوكي: ١٩٤، والصحاح واللسان (ملق)، وحاشية الشيخ يس على التصريح: ١/ ٣٢٩.

(٦) في ط: «منقصاً من»، وفي ر «منقو صاً من»، وكلاهما مرجوح.

علاقة، وهو أَصْفى المودة، وحُبٌّ تِمِلَّاق وهو [٦/ ٤٩] التودُّد، قال سيبويه: «كأَنه يَحْمله على أَمر تخيَّلَه عنه»[١] يُقال: مَلِق له مَلَقاً وتِمِلَّاقاً، وحُبٌّ هو القَتْل يريد الغُلُوَّ في ذلك.

وأَما تَفَاعَل فمصدرُه التفاعُل، كما كان مصدر تفَعَّل التفعُّل؛ لأَن الزِّنة وعِدَّة الحروف واحدةٌ، وتفاعَلْتُ من فاعلْتُ بمنزلة تفَعَّلْتُ من فَعَّلْتُ، وضمُّوا العين لأَنهم لو كسَروا لأَشْبَه الجمعَ نحوُ تَنْضُب وتَنَاضِب، ولم يَفْتَحوه لأَنه ليس في الأَسماء تفاعَل.

وأَمّا ما في أَوله همزةُ الوصل فمصدره أَن تأْتي به على منهاج إِكْرام وإِخْراج فتزيدَ أَلفاً قبل[٢] آخرِه وتَسْتوفيَ حروفَ الفعل، وتَثْبُتُ الهمزةُ [١٩٧/ أ] موصولةً في أَوله كما تثبُت كذلك في أَول الفعل؛ لأَن العلَّة الموجِبةَ لاجْتلابها في الفعل موجودة في المصدر، وهو سكونُ أَوله، فتقول في الخماسيّ: انْطلق انْطلاقاً واحْتسبَ احْتِساباً واحْمرَّ احْمراراً، وتقول في السداسيّ: استَخْرج اسْتخْراجاً واشْهابَّ اشْهِيباباً واغْدَوْدَن اغْدِيْداناً واجْلَوَّذَ اجْلِوَّذاً[٣] واقْعَنْسس اقْعِنْساساً، وأَما افْعَلَّ نحوُ احْمرَّ احْمِراراً فهو مقصورمن احْمارَّ.

وأَما فَعْلَل فهو بناء تختَصُّ به بنات الأَربعة الأُصولِ، نحوُ دَحْرَج يُدَحْرِج وسَرْهَف يُسَرْهِف، وله مصدران الفَعْلَلَة والفِعْلال، وذلك نحوُ دحْرَجْتُه دَحْرَجةً وسَرْهَفْته سَرْهَفة، جعلوا التاء عوضاً من الأَلف التي تزاد قبل الآخر في مثل الإِعطاء والإِكرام وقالوا: السِّرْهاف.

والغالبُ الأَوّلُ؛ لأَنه لازمٌ لجميعها، وربَّما لم يأْت فِعْلال، تقول: دحْرَجْتُه دَحْرجة، ولم يُسمع دِحْراج[٤]، وقالوا: زلزلْتُه زَلْزَلة وقَلْقلتُه قَلْقَلَةً، وقالوا: الزِّلزال والقِلْقال كالسِّرْهاف، وربَّما فتَحوا الأَول في المضاعَف فقالوا: الزَّلزال والقَلْقال، ولا يقولونه في

---

(١) العبارة في الكتاب: ٤/ ٧٢ «وأما تعقَّله فهو نحو تَقَعَّده لأنه يريد أن يختله عن أمر يعوقه عنه، ويتملَّقه نحو ذلك لأنه إنما يديره عن شيء» وكذلك هي في مطبوعة بولاق: ٢/ ٤٠، والأصول: ٣/ ١٢٢-١٢٣.

(٢) سقط من ط: «قبل».

(٣) «الاجْلوَّاذ: المضاء والسرعة في السير» اللسان (جلذ).

(٤) من قوله: «وله مصدران..» إلى قوله: «دحراج» قاله السيرافي: ٢٢٤ بخلاف يسير.

غيره، فلا يقولون: السَّرْهاف؛ بفتح السين[(١)]، كأَنَّهم لثقل التضعيف لم يكسروا الأول، وإنما حذفوا التاء وأَتَوا بالأَلف قبل الآخِر عوضاً عنها وفتحوا الأَول كما فتحوا أَوَّلَ التفعيل من نحو كلَّمته تكليماً، ومَنْ كسَر جعله كالكِلَّام والكِذَّاب، فأَما قوله[(٢)]:

سَرْهَفْتُه ما شِئْتُ من سِرْهافِ

فإِنَّ صاحب الكتاب[(٣)] أَنشده لرؤبة، وهو للعجَّاج، وقبله[(٤)]: [٦/ ٥٠]

والنَّسْرُ قد يَرْكُضُ وَهْوَ هافِ   بُدِّلَ بعدَ ريشِهِ الغُدَافِ

قَنَازِعاً مِنْ زَغِبٍ خوافِ   سَرْهفْتُه ما شِئْتُ من سِرْهافِ

القَنَازِع: جمعُ قَنْزَعة وهي[(٥)] الشَّعر حول الرأْس، والزُّغَب: الشعرات الصُّفر على ريش الفرخ، والخَوافي: ما دون الرِّيشات من مُقَدَّم الجناح، وسَرْهَف الصبيَّ: أَحسنَ غذاءه، يقال: سَرْهَفَه وسَرْعَفَه[(٦)]، والشاهد فيه قوله: سِرْهاف جاء بالمصدر على فِعْلال.

وما لحقَتْه الزيادةُ من بنات الأَربعة وجاء على مثال استَفْعَلت فإِنَّ مصدره يجيءُ على استِفْعَال، نحوُ احْرَنْجَمْتُ احْرِنْجاماً واطمأْننتُ اطْمِئناناً واقْشَعْرَرْتُ اقْشِعْراراً، فأَما الطُّمَأْنينة والقُشَعْرِيرة فاسمان وليسا مصدرَيْن جارِيَيْن على اطْمأَنَّ واقْشعَرَّ، وإِنما هما بمنزلة النبات من أَنْبَت[(٧)].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد يَرِدُ المصدر على وزن اسمَي الفاعل والمفعول، كقولك: قمتُ قائماً، وقولِه:

---

(١) كذا في التكملة: ٢٢٠، وانظر الكتاب: ٤/ ٨٥.

(٢) هو العجاج، والبيت في ديوانه: ١/ ١٦٩، والمقتضب: ٢/ ٩٥، والخصائص: ٢/ ٣٠٢وورد بلا نسبة في الخصائص: ١/ ٢٢٢، والمنصف: ١/ ٤١، ٣/ ٤.

(٣) أي الزمخشري.

(٤) الأبيات الثلاثة وردت قبل البيت الشاهد في ديوان العجاج: ١/ ١٦٧-١٦٨.

(٥) في ط، ر: «وهو».

(٦) انظر الإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٣٢٣، والأفعال لابن القطاع: ٢٦٢.

(٧) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٤/ ٨٥-٨٦، وانظر التكملة: ٢٢-، والارتشاف: ٤٩٦.

ولا خارِجاً مِن فِيَّ زُورُ كلامِ

وقولِه:

كفَى بالنَّأْي من أَسماءَ كافي

ومنه الفاضِلة والعافية والكاذِبة[١] والدَّالَّة والمَيْسور والمَعْسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود، والمفتون في قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾ ومنه المكروهة والمصدوقة والمأْوِيَّة، ولم يُثْبِت سيبويه الوارد على وزن مفعول، والمُصْبَح والمُسمَّى والمجرَّب والمقاتَل والمتحامَل والمدحْرَج، قال:

الحمدُ للهِ مُمْسانا ومُصْبَحُنا بالخيرِ صبَّحَنا ربِّي ومَسَّانا

وقال:

وعِلْمُ بيانِ المرءِ عندَ المُجَرَّب

وقال:

فإِنَّ المُنَدَّى رحلةٌ فرُكُوبُ

وقال:

إِنَّ الموَقَّى مثلَ ما وُقِّيتُ

وقال:

أُقاتِلُ حتى لا أَرى ليْ مُقاتَلاً

وما فيه مُتُحامَل[٢]، وقال:

كأَنَّ صوتَ الصَّنْجِ في مُصَلْصَلِه)

قال الشَّارح: اعلم أَن المصدر قد يجيءُ بلفظ اسم الفاعل والمفعول، كما قد يجيءُ

---

(١) في المفصل: ٢٢٠ «والكافية».

(٢) قال السيرافي: «ويقولون للمكان: هذا متحاملنا، ويقولون: ما فيه متحامل، أي ما فيه تحامل»، السيرافي: ٢٥١.

المصدر ويُراد به الفاعلُ والمفعولُ من نحو قولهم: ماء غَوْرٌ، أَي غائر، ورجل عَدْل، أَي عادِلٌ، وقالوا: دِرْهم ضَرْبُ الأَمير، أَي مضروبُه، وهذا خَلْقُ الله، والإِشارةُ إِلى المخلوق، وقالوا: أَتيتُه رَكْضاً، أَي راكِضاً، وقتلتُه صَبْراً، أَي مصبوراً، كذلك قالوا: قُمْ قائماً[(١)]، فانتصب انتصابَ المصدر المؤكِّد لا انتصابَ الحال، والمرادُ قُمْ قِياماً، فأَما قولُه[(٢)]:

أَلَمْ تَرَني عاهدْتُ ربِّي وإِنَّني ... لبَيْن رِتاجٍ قائِمٍ ومَقامِ
على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدهرَ مُسْلِماً ... ولا خارجاً من فِيَّ زُورُ كَلامِ [٦/ ١٥]

فإِنهما للفرزدق، والشاهدُ فيه قولُه: ولا خارِجاً، وَضَعه موضع «خُروجاً»، والتقدير لا أَشْتُمُ شَتْماً ولا يخرجُ خُروجاً، وموضعُ خارِجاً موضعُ خُروجاً؛ لأَنه على ذلك أَقسَمَ؛ لأَنَّ عاهدْتُ بمعنى أَقْسَمْتُ، هذا مذهب سيبويه[(٣)].

وكان عيسى بن عُمر يذهب إِلى أَن خارِجاً حال، وإِذا كان حالاً فلا بدَّ أَن يكون الفعل قبله في موضع الحال، لأَنه معطوف عليه، والعاملُ فيهما عاهدتُ، والتقدير: عاهدتُ ربي لا شاتِماً ولا خارِجاً من فِيَّ زُورُ كلامِ، أَي في هذه الحال، ولم يذكُر ما عاهدَ عليه، يقول هذا حين تاب عن الهجاء وقذْف المحصنات وعاهَد الله على ذلك بين رِتاج الكعبة ومقام إِبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم[(٤)]، وأَما قولُ الآخر[(٥)]:

---

(١) وردت هذه العبارة في قول رجل يدعو لابنه الصغير كما في الخصائص: ٣/ ١٠٣ على النحو التالي:

قُم قائماً قُم قائما ... لاقيْتَ عبداً نائما

وانظر ما سلف: ٢/ ١٤٤.

(٢) سلف البيتان: ٢/ ١٤٤.

(٣) وهو مذهب عامة النحويين، سلف الكلام على مذهبي سيبويه وعيسى بن عمر: ٢/ ١٤٤- ١٤٥.

(٤) سقط من ط، ر من قوله: «يقول هذا ..» إِلى قوله: «وسلم».

(٥) هو بشر بن أبي خازم كما سيذكر الشارح، والبيتان في ديوانه: ١٤٢، والأول منهما في=

كفـى بالنَّـأْيِ مِـن أَسْماء كـافي ولـيس لحُبِّهـا إِذْ طـال شـافي
فيـا لَـكِ حاجـةً ومطَـالَ شَـوْقٍ وقطْـعَ قرينـةٍ بعـدَ ائْـتِلافِ

الشعر لِبشْر، والشاهدُ فيه نصْبُ كافٍ على المصدر، وإِنْ كان لفظُه لفظَ اسمِ الفاعل، والمرادُ كافياً، وإِنما أَسْكَن الياءَ ضرورةَ جَعْلِه في الأَحوالِ الثلاث بلفظ واحد كالمقصور، وقد جاء ذلك كثيراً، ومنه قولُه(١):

ولـو أَنَّ واشٍ باليَمامـةِ دارُهُ وداري بأَعلى حَضْرمَوْتَ اهتدَى لِيَا [٦/ ٥٢]

وفاعلُ «كفى» ما بعد الباء، ومثلُه: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾(٢).

ومِمَّا جاء من المصادر على فاعِل قولُهم: الفاضِلة بمعنى الفَضْل والإِفْضال، والعافية بمعنى المُعافاة، يقال: عافاه الله وأَعْفاه مُعافاة وعافيةً(٣)، والعاقِبة من قولهم: عَقَبَ فلانٌ مكانَ أَبيه، أَي خَلَفَه، وعاقِبَةُ كلِّ شيءٍ: آخِرُه، وفي الحديث: «السَّيِّد والعاقِب»(٤) فالعاقبُ مَنْ يَخْلُف السِّيد، وقولُ النبي صلى الله عليه وسلم: «أَنا العاقِبُ»(٥)، أَي آخِرُ الأَنبياء، والدَّالَّة: الدَّلُّ؛ من قولهم: فلانة حسَنَةُ [١٩٧/ ب] الدَّلال والدَّلِّ والدَّالَّة، وهو كالغُنْج، والكاذِبة من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾(٦) بمعنى الكَذِب، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾(٧) أَي مِن بَقاء، والحقُّ أَنَّها أَسماءٌ

=الخزانة: ٢/ ٢٦١، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣٨، ١/ ٢٨٢، وشرح شواهد الشافية: ٧٠، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٤/ ٢٢، والكامل للمبرد: ٣/ ٢٢، والمنصف: ٢/ ١١٥، والخصائص: ٢/ ٢٦٨، وأمالي ابن الشجري: ١: ٤٣٢.

(١) هو مجنون ليلى، والبيت في ديوانه: ٢٩٤، والخزانة: ٤/ ٣٩٥، وشواهد الشافية: ٧١.

(٢) النساء: ٤/ ٤٥.

(٣) انظر أدب الكاتب: ٤٦٤، واللسان (عفا).

(٤) الحديث في النهاية لابن الأثير: ٣/ ٢٦٨، وروايته: «جاء السيد والعاقب».

(٥) انظر غريب الحديث للهروي: ١/ ٢٤٢-٢٤٣، والنهاية لابن الأثير: ٣/ ٢٦٨.

(٦) الواقعة: ٥٦/ ٢.

(٧) الحاقة: ٦٩/ ٨.

وُضعت موضِعَ المصادر.

وأَما ما جاء بلفظ المفعول فقولُهم: المَيْسور والمعْسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود، فأَكثرُ النحويِّين يذهبون إِلى أَنَّها مصادر جاءت على مفعول؛ لأَن المصدر مفعول[1]، فالميسور بمعنى اليُسْر والمعسور بمعنى العُسْر، يقال: يُسْر ويَسْر ويَسَر وعُسْر وعُسُر[2] ومَيْسور ومَعْسور، وهما نقيضان في المعنى، يقال: دَعْه إِلى مَيْسوره وإِلى مَعْسوره، أَي إِلى زمن يُسْره وعُسْره كما يقال: مَقْدَم الحاجِّ وخُفُوقَ النجم، والمرفوع والموضوع بمعنى الرَّفْع والوّضْع، وهما ضربان من السَّيْر؛ يقال: رفَع البعيرُ في السَّيْر إِذا بالَغ، قال طرفة[3]:

مَوْضــوعُها زَوْلٌ ومَرْفوعُهــا كمَـرِّ صَـوْبٍ لَجِـب وَسْـطَ رِيـحْ

ويقال أَيضاً: وضعتُ الشيءَ من يَدي مَوْضوعاً ووَضْعاً، ومثلُه المعقولُ بمعنى العَقْل، يقال: ما لَهُ معقولٌ، أَي عَقْلٌ، والمجلود بمعنى الجَلَادة، يقال: رجل جَلْد بَيِّن الجَلَادة والمجلود، وبه قالوا في قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾[4] أَي بأَيِّكم الفِتْنةُ، وكان سيبويه لا يرى أَن يكون مفعولٌ مصدراً ويحمِلُ هذه الأَشياءَ على ظاهرها ويجعلُ الميسور والمعسور زماناً يُوسَر ويُعسَر فيه كما تقول: هذا وقتٌ مضروبٌ لأَنّ الضرب يقع فيه، ومثلُه قولُه[5]:

---

(١) يشير كلام سيبويه إلى أن مثل المعسور والميسور مفعولات تدل على الزمان غير مصادر، وأثبت الأخفش والفراء جواز مجيء المفعول مصدراً، انظر الكتاب: ٤/ ٩٥-٩٦، ومعاني القرآن للفراء: ٣/ ١٢١، ٣/ ١٨٠، والسيرافي: ٢٥٣، والمحتسب: ١/ ١٨٧، والنكت: ١٠٦٧، والمخصص: ١٤/ ٢٠٠، والمساعد: ٢/ ٦٣٠-٦٣١، والارتشاف: ٤٨٨.

(٢) انظر إصلاح المنطق: ٤١، ١٢٩-١٣٠، وأدب الكاتب: ١٨٨، ٥٣٧، والصحاح (عسر) (يسر).

(٣) البيت في ديوانه: ١٤٦، والزَّول: النهوض.

(٤) القلم: ٦٨/ ٦.

(٥) هذا صدر وعجزه: =

حَمَلَـــتْ بـــه في ليلـــةٍ مَـــزْؤُودةٍ

في رواية مَن خفَض جعلَ الليلةَ مزؤودةً من حيث كان الزُّؤْد فيها، فإذا قال: دَعْـه إلى مَيْسوره ومَعْسوره فكأنه قال: إلى زمانٍ يُوسِرُ فيه ويُعْسِرُ فيه، وجَعَل المرفوعَ والموضوعَ ما ترفَعُه وما تضَعُه، وجعَل[1] المعقولَ من عقَلْتُ الشَّيءَ، أي حبسْتُه وشددْتُه، كأنه عُقِل له لبُّه وشُدَّ.

وقيل في قوله: [٦/ ٥٣] ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾: إنَّ الباء زائدةٌ على حدِّ زيادتها في: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾[2] في أصحِّ القولَيْن[3]، والمرادُ فسُتبْصِرُ ويُبْصِرون أَيُّكم المفتون، واستَغْنى بهذه المفعولات عن الفعل الذي يكون مصدراً لأن فيها دليلاً على الفعل.

وقيل: المرادُ بالمفتون الجِنِّيُّ؛ لأَنَّ الجِنِّيَّ مفتون، وذلك أَنَّ الكفار قالوا: إن النبيّ صلى الله عليه وسلم مجنون وإنَّ به جِنِّياً، فقال سبحانه: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ يعني الجِنِّيَّ[4]، ومن ذلك: المَكْروهة والمَصْدوقة والمأْوِيَّة على التفسير المتقدِّم.

فأما المُصْبَح والمُمْسَى ونحوُهما فمصادرُ غيرَ ذي شكٍّ، وذلك أَن المصدر إذا كان لفعل زائد على الثلاثة كان على مثال المفعول لأَن المصدر مَفْعول، تقول: أَدْخلتُه مُدْخَلاً وأَخرجْتُه مُخْرَجاً كما قال تعالى: ﴿أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا﴾[5] وقال: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا

= .... «كَرْهاً وعقْدُ نطاقِها لم يُحْلَلِ»

وقائله أبو كبير الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين: ١٠٧٢، والمغني: ٧٦٤.

(١) أي سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ٩٧.

(٢) المؤمنون: ٢٣/ ٢٠.

(٣) ذكر السيرافي هذا القول في الآيتين الكريمتين، دون نسبة، انظر السيرافي النحوي: ٢٥٤، والبصريات: ٥٤٤، وانظر المخصص: ٤/ ٢٠٠، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٧، وسر الصناعة: ١٣٤، والبحر المحيط: ٨/ ٣٠٩.

(٤) من قوله: «وقيل: المراد ..» إلى قوله: «الجني» قاله السيرافي بخلاف يسير، انظر السيرافي: ٢٥٥.

(٥) المؤمنون: ٢٣/ ٢٩.

﴿وَمُرْسَىٰهَآ﴾[1] والمفعولُ به مُدْخَل ومُخْرَج.

وكذلك لو بنيْتَ من الفعل اسماً للمكان والزمان كان كلُّ واحد منهما على مثال المفعول؛ لأَن الزمان والمكان مفعول فيهما، والفعلُ يعملُ فيها كلِّها عملاً واحداً، فلمَّا اشتركَتْ في وصول الفعل إِليها ونصبِها اشتركتْ في اللفظ، فقالوا في المكان والزمان: مُمْسَى ومُصْبَح، وكذلك إِذا أَرادوا المصدر، ومنه المُجرَّب والمُقاتَل والمُتحامَل والمُدَحْرَج، فالمُفْعَل في هذا كالمفعول في الثلاثي، إِلَّا أَنَّهم يضمُّون الأَول فيما زاد على الثلاثة كما ضمُّوا أَول الفعل منه، فمُدْخَل كيُدْخَل ومُنْزَل كيُنْزَل، فأَما قوله[2]:

الحمدُ للهِ مُمْسانا ومُصْبَحُنا .. إلخ

فالبيتُ لأُمية بن أَبي الصَّلْت، والشاهدُ فيه استعمالُ المُمْسَى والمُصْبَح بمعنى الإِمساء والإِصباح، والمرادُ وقتُ الإِمساء ووقتُ الإِصباح كما يقال: أَتيتُه مَقْدَمَ الحاجِّ وخُفُوقَ النجم، أَي وقْتَها[3]، فالمُمْسَى ههنا والمُصْبَح نَصْبٌ على الظرف، وأَما قولُ الآخر[4]:

وعِلْمُ بَيَانِ المَرْءِ عندَ المُجَرَّب

فالبيتُ لرجل من بني مازن، وقد أَوْقَعتْ بنو مازن بقوم من بني عِجْل فقتلوهم، فغدت بنو عِجْل على جارٍ من بني مازن فقتلوه، وصدرُ البيت:

وقد ذُقْتُمونا مرَّةً بعدَ مرَّةٍ

والشاهدُ فيه وضعُ المُجرَّب موضع التجرِبة يريد أَنَّ بالتجربة يُعْرَف [٦/ ٥٤] ما يُحسِنُه المرءُ، وقولُه[5]:

---

(١) هود: ١١/ ٤١.

(٢) هو أمية بن أبي الصلت كما سيذكر الشارح، وسلف البيت بتمامه في أول الفصل، وهو في ديوانه: ٥١٦، والكتاب: ٤/ ٩٥، والسيرافي: ٢٥١، والنكت: ١٠٦٦.

(٣) في ط، ر: «وقته».

(٤) سيذكر الشارح صدر البيت، وهو بلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي: ٦٩٣، والأشموني: ٢/ ٣١٠.

(٥) هو علقمة كما سيأتي، والبيت في ديوانه: ٤٢، والكتاب: ٣/ ١٩، والمفضليات: ٣٩٤،=

فـــإِنَّ المُنَـــدَّى رحلـــةٌ فرُكُـــوبُ

الشعرُ لعلقمةَ بن عَبَدة، وصدرُه:

تُـرَادَى عـلى دِمْـنِ الحِيـاضِ فـإِنْ تَعُـفْ

وقبلَه(١):

فأَوْرَدْتُهـــا مـــاءً كـــأَنَّ جِمامَـــه مـــن الأَجْـــنِ حِنَّـــاءٌ معـــاً وصَـــبِيبُ

والشاهدُ فيه وضْعُ المُنَدَّى موضِعَ التنْدِية، يقال: نـدَّت الإِبـل إِذا رعَـتْ بـين النَّهَـل(٢) والعَلَل(٣) تَنْدُو نَدْواً وأَنْـدَيْتُها أَنـا ونَـدَّيْتُها تَنْدِيةً(٤)، والمكـانُ المُنَـدَّى، وكـذلك المصـدرُ، يصفُ إِبلاً تَرْعَى على دِمْن المياه، فـإِنْ عافـت الرعْـيَ استُعْمِلت في الرَّحيـل والرُّكـوب، فهو كقوله(٥):

فعَلِيقُهـــا الإِسْراجُ والإِلْجـــامُ [١٩٨/أ]

=والنكت: ٧٠٣، وبلا نسبة في المقتضب: ٢/ ٣٩، والخصائص: ١/ ٣٦٨، وقوله: تُرادى مقلوب تُراوِد، الدمن: البعر، والماء يسمى دمناً إِذا سقط فيه التراب.

(١) جاء هذا البيت قبل البيت السالف بستة أبيات في ديوان علقمة: ٤٢، والمفضليات: ٣٩٣-٣٩٤.

والجِمام؛ بكسر الجيم: ما اجتمع من الماء، الأَجْن: تغيُّر طعم الماء ولونه، والصبيب: شجر يخضب به.

(٢) النَّهَل: أول الشرب. اللسان (نهل).

(٣) العَلَل: الشربة الثانية. اللسان (علل).

(٤) كذا في اللسان (ندي).

(٥) صدر البيت:

بسَـــوَاهِمٍ لُحُـــقِ الأَياطـــلِ شُـــزَّبٍ»

وقائله أبو تمام، وهو في ديوانه بشرح التبريزي: ٣/ ١٥٥، والسواهم: المتغيرات الوجوه، ولحق جمع لَحوق، والأَيَاطل جمع أَيطل وهو الكشح، ورواية الديوان: «تعليقها»، والتعليق أَقامه هنا مقام الاسم وهو من قولهم: «علَّق على الفرس قضيمه».

انظر ديوان أبي تمام: ٣/ ١٥٥.

وإنما عطَفَ الرُّكوبَ بالفاء دون الواو ليؤْذِن بأَنَّ ذلك متَّصلٌ لا ينقطع، كما يقال: مُطِرْنا ما بين زُبَالةَ[١] فالثعلبيَّة[٢] إذا أردتَ أَنَّ المطر انتظم الأَماكن التي بين هاتين القريتَيْن يقْرُوها[٣] شيئاً فشيئاً بلا فُرْجَة، ولو قُلْتَ: مُطِرْنا ما بين زُبَالةَ والثَّعْلَبيَّة فإنّما أفدتَ بهذا القول أن المطر وقع بينهما، ولم تُرِدْ أَنه اتَّصل في هذه الأَماكن من أولها إلى آخِرها[٤]، وأما قول الراجز[٥]:

إنَّ المُوَقَّى مثلَ ما وُقِّيتُ

فهو لرؤبةَ بنِ العجَّاج وقبلَه[٦]: [٦/ ٥٥]

يا رَبِّ إنْ أَخْطأْتُ أَو نَسِيتُ فأَنتَ لا تَنْسى ولا تَموتُ

الشاهدُ فيه استِعمالُ المُوَقَّى بمعنى التَّوْقِية، أَي أَنَّ التَّوقِية مثلُ تَوْقيتي، وكان قد وقَع في أَيدي الحَرُوريَّة، وأَمَّا قولُ الآخر:

أُقاتِلُ حتى لا أَرى لي مُقاتَلاً

فإنَّ هذا المِصْراع قد استعمله شاعران أَحدُهما: مالكُ بنُ أَبي كعب وتمامُه[٧]:

وأَنْجُو إِذا حُمَّ الجبانُ من الكَرْبِ

---

(١) بضم الزاي: منزل معروف بطريق مكة من الكوفة. معجم البلدان (زبالة).

(٢) بفتح الثاء تشديد الياء: من منازل طريق مكة من الكوفة. معجم البلدان (الثعلبية).

(٣) أي يتتبعها، انظر إصلاح المنطق: ١٨٦.

(٤) من قوله: «مطرنا ما بين زبالة ..» إلى قوله: «آخرها» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٢٥١-٢٥٢.

(٥) هو رؤبة كما سيذكر الشارح، والبيت في ديوانه: ٢٥، والكتاب: ٤/ ٩٦-٩٧، وورد أيضاً في ديوان العجاج: ٢/ ١٨٢، وهوبلا نسبة في السيرافي: ٢٥٢.

(٦) البيتان في ديوان رؤبة: ٢٥.

(٧) البيت لمالك بن أبي كعب بن مالك كما في الكتاب: ٤/ ٩٥-٩٦، والسيرافي: ٢٥١-٢٥٢، والنكت: ١٠٦٦، ونسب في المخصص: ١٤/ ٢٠٠ إلى أبي كعب بن مالك، وهو بلا نسبة في المقتضب: ١/ ٧٥، والخصائص: ١/ ٣٦٧، والأشباه والنظائر: ١/ ٢٥٩، وحُمَّ الجبان: أصيب بالحمَّى. انظر اللسان (حمم).

والشاهدُ فيه استعمالُ مُقاتَل بمعنى القِتال، أَي حتى لا تبقى لي قُدرةٌ على القتال، وأَنْجُو عند الغَلَبة بالفِرَار إذا هَلَك الجبانُ وأُحيط به لعَجْزه عن الدفع والنجاة.

والآخر: زيدُ الخيل وتمامُه[1]:

وأَنْجُــو إذا لم يَــنْجُ إلَّا المُكَــيَّسُ

أَي الكَيِّسُ العاقِلُ؛ لأَنه يعرف وجْهَ التخلُّص، وأَما قوله[2]:

كــأَنَّ صــوتَ الصَّــنجِ في مُصَلْصَــلِهْ

فالشاهد فيه استعمالُ المصَلْصَل بمعنى الصَّلْصَلة، شبَّه صَهِيل الفرس بصوت الصَّنْج، والصَّنْج الذي تعرفُه العربُ، وهو[3] الذي يُتَّخَذُ من صُفْرٍ يُضْرَبُ أحدُهما بالآخَر، وأما ذو الأَوْتار فهو للعَجَم[4]، والصَّلْصلة: الصوتُ، يقال: تَصَلْصل الحَلْيُ على صدر المرأة، أَي صوَّت، ويجوز أَن يكون شبَّه عَلْك اللِّجام لجَرْيه بصوت الصَّنْج، وصَلْصَلة اللِّجام: صوتُه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والتَّفْعال كالتَّهْدار والتَّلْعاب والتَّرْداد والتَّجْوال والتَّقْتال والتَّسْيَار بمعنى الهَدْر واللَّعِب والرَّدِّ والجَوَلان والقَتْل والسَّيْر ممَّا بُني لتكثير الفعل والمبالغة فيه).

قال الشَّارح: هذا الفصل قد اشتَمل على ما جاء مصدرُ فَعَلْتُ فيه على غير ما يجب له بأَنْ زِيد فيه [٦/ ٥٦] زوائدُ للإِيذان بكثرة المصدر وتكريره كما جاءت فعَّلتُ بتضعيف العين لتكثير الفعل وتكريره، وذلك قولُك في الهَدْر: التَّهْدَار، يقال: هَدَر الشرابُ يَهْدِر

(١) البيت بهذه الرواية في ديوان زيد الخيل: ١٣٢، والنوادر لأبي زيد: ٧٩، والسيرافي: ٢٥٢، والنكت: ١٠٦٦، والمخصص: ١٤/ ٢٠٠، وبلا نسبة في الخصائص: ١/ ٣٦٧.

(٢) ورد هذا الرجز بلا نسبة في الخصائص: ١/ ٣٦٨، والمنصف: ٣/ ٢٧، واللسان (صلل).

(٣) في ط، ر: «فهو».

(٤) كذا قال الجوهري في تفسير الصنج. انظر الصحاح (صنج)، وأيضاً إصلاح المنطق: ١٨٥، والمعرب: ٧٢، ٢١٤.

هَذْراً وتَهْداراً إذا غَلَى[١]، فالتَّهْدار: الهَذْر الكثير، وقالوا في اللَّعِب: التَّلْعاب، وفي الصَّفق التَّصْفاق، وفي الرَّدِّ: التَّرْداد، وفي الجَوَلان: التَّجْوال، وفي القَتْل: التَّقْتال، وفي السَّيْر: التَّسْيار.

فليس في هذه المصادر ما هو جارٍ على فَعَّل، لكن لَمَّا أردتَ التكثير عدلْتَ عن مصادرها وزدتَ فيها ما يدلُّ على التكثير[٢]؛ لأَن قوة اللفظ تُؤْذِن بقوة المعنى، ألا ترى أَنهم يقولون: خَشُنَ الشيءُ، وإِذا أَرادوا الكثرة والمبالغة قالوا: اخْشَوْشَن، وقالوا: عَشُبت الأَرض، وإِذا أَرادوا الكثرةَ قالوا: اعْشَوْشَبت، فهي مصادرُ جرت على غير أَفعالها.

وقال الكوفيون: التَّفْعال هنا بمنزلة التفعيل[٣]، ولا بأس به لأَن التفعيل مصدرُ فَعَّل، وهو بناء كَثْرة، فلم يأْتوا بلفظه لئلَّا يُتَوهَّم أَنه منه، فغيَّروا الياء بالألف وبَقَّوا التاءَ مفتوحةً.

فأَما التِّبْيان فلم تُزَد التاءُ فيه للتكثير، ولو كانت كذلك لفُتحت، لكنَّها زيدت لغير علَّة[٤]، والبَيان والتِّبْيان واحد، وكذلك التِّلْقاء واللِّقاء واحد، وليس في المصادر تِفْعَال؛ بكسر التاء إِلَّا هذان المصدران، وما عداهما تَفْعال؛ بالفتح.

وقد جاءت أَسماءٌ يسيرة غيرُ مصادر على تِفْعال تبلغ نحوَ ستةَ عشرَ اسماً، قالوا: تِهْواء وتِبْراك وتِعْشار وتِرْباع لمواضِعَ، وتِمْساح للدَّابّة المعروفة، وتِمْساح للرجُل الكذَّاب،

(١) كذا قال الجوهري في الصحاح (هدر).

(٢) من قوله: «في اللعب التلعاب ..» إلى قوله: «التكثير» قاله سيبويه بخلاف يسير، انظر الكتاب: ٤/ ٨٤.

(٣) مذهب سيبويه والبصريين أن تَفعال مصدر يدل على الكثرة، ومذهب الفراء والكوفيين أن تَفْعال بفتح التاء بمنزلة التفعيل، انظر الكتاب: ٤/ ٨٤، والسيرافي: ٢٢١، والمخصص: ١٤/ ١٨٩-١٩٠، والنكت: ١٠٦٣، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٦٧، والارتشاف: ٥٠٠، والمساعد: ٢/ ٦٢٨.

(٤) من قوله: «فأما التبيان ..» إلى قوله: «علة» قاله ابن السراج في الأصول: ٣/ ١٣٦.

وتِجْفاف لِمَا يَلبَس الفرسُ عند الحرب، والجمعُ تَجافِيف، وتِمْثال للصورة، وتِمْراد بيت صغير للحمام، والجمعُ تَماريد، وتِلْفاق: ثوبان يُلْفَقان، وتِلْقام سريع اللَّقْم، وتِضْراب لوقت الضِّراب، وتِلْعاب: كثير اللَّعِب، وتِقْصار وتِنْبال للقصير[١].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والفِعِّيلى كذلك، تقول: كان بينهم رِمِّيًا وهي التَّرامِي الكثير والحِجِّيزَى والحِثِّيثى كثرةُ الحَجْز والحثّ والدِّلِّيلَى كثرة العِلم بالدِّلالة والرُّسوخُ فيها والقِتِّيتى كثرةُ النَّميمة).

قال الشَّارح: اعلمْ أن هذه المصادر جاءت على فِعِّيلَى مضعَّفةَ العين للمبالَغة والتكثير، يقال: كان بينهم رِمِّيًا، أي تَرَامٍ، ولا يريد مطلَقَ الرمْي بل الكثرة، وكذلك الحِجِّيزى والحِثِّيثَى، والمرادُ كثرةُ الحجْز والحثِّ كما أن الرِّمِّيا كذلك، ولا يكون من واحد لأَن المراد الترامِي والتحاجُزُ والتحاثُثُ.

وقد يجيءُ هذا الوزن لواحد، قالوا: الدِّلِّيلَى، والمرادُ بها كثرةُ العِلم بالدِّلالة، وقالوا: القِتِّيتَى بمعنى النميمة والهِجِّيرَى كثرة الكلام بالشيء[٢]، وعن عمر رضي الله عنه: «لولا الخِلِّيفَى لأَذَّنْتُ»[٣] أَي لولا الخلافةُ والاشتغالُ بأَمرها عن تعهُّد أوقات الأَذان لأَذَّنتُ، يشير بذلك إلى فضل الأَذان.

وهذه الألفاظ من المصادر جاءت مؤنَّثةً بالألف ولم تأْتِ إِلَّا مقصورةً، نحوُ الدَّعْوَى والرُّجْعَى، وخصَّه بالشيءِ خُصوصاً وخُصُوصِيَّة وخِصِّيصَى، وحكى الكسائيّ

---

(١) انظر تفسير هذه الأسماء في المخصص: ١٤/ ١٩٠، والنكت: ١٠٦٣-١٠٦٤، ومعجم البلدان، كلٌّ في موضعه، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٦٧-١٦٨، ومن قوله: «ستة عشر...» إلى قوله: «للقصير» قاله السيرافي: ٢٢٣ بخلاف يسير.

(٢) رسمت في ط: «السي» خطأ، وفي ر «السيء»، والتصحيح من د، والكتاب: ٤/ ٤١، والسيرافي: ١٢٨، وفي اللسان (هجر): «وقال سيبويه: الهجيرى: كثرة الكلام والقول السيئ».

(٣) انظر قول عمر في السيرافي: ١٢٨، والمخصص: ١٤/ ١٥٥، والنكت: ١٠٤٦، والنهاية لابن الأثير: ٢/ ٦٩.

خِصِّيصاء؛ بالمد، والأَمرُ بينهم فَيْضُوضَى، والفَيْضُوضَى: الأَمر المشتَرَك، وأَجاز المدَّ في جميع الباب قياساً، وخالَفه جميع البصريين في ذلك والفرَّاءُ[١] من أَصحابه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبناءُ المَرَّة من المجرَّد على فَعْلة، تقول: قمتُ قَوْمَة وشربتُ شَرْبَة، وقد جاء على المصدر المستعمَل في قولهم: أَتيتُه إِتيانة، ولقيتُه لِقَاءَة، وهو فِيما عداه على المصدر المستعمَل كالإِعطاءة والانطلاقة والابتسامة والتَّرويحة والتقلُّبة والتغافُلَة، وأَما ما في آخره تاءٌ فلا يُتَجاوز به المستعمَلُ بعيْنه، تقول: قاتلته مُقاتَلة واحدةً، وكذلك الاستعانةُ والدَّحْرجةُ).

قال الشَّارح: قد تقدَّم أَن أَصلَ مصدر الفعل الثلاثيّ المجرَّد من الزيادة أَن يأْتي على فَعْل، فإِذا أَرادوا [٦/ ٥٧] المرَّة الواحدةَ أَلحقوه التاءَ، وجاؤوا به على فَعْلَة، قالوا: ضربتُه ضَرْبةً [١٩٨/ ب] وقتلتُه قَتْلَة، وأَتيتُه أَتْية، ولقِيتُه لَقْيَة، وكذلك لو كان في المصدر زيادةٌ، نحوُ جلَس جُلوساً، وقعَد قُعوداً؛ فإِنك تُسْقِط الزيادةَ إِذا أَردتَ المرةَ الواحدة، وتأْتي به على فَعْلَة، نحوُ جلَس جَلْسَة وقعَد قَعْدَة لأَن الأَصل جلَس وقعَد، وقولُهم: الجلُوس والذَّهاب ونحوُهما ليست الزيادةُ فيه من الأَصل لأَنها لم تكن في الفعل، ولم تَلْزَم الزيادةُ فيه لزومَها ما كانت موجودة في فعله نحوُ الإِفعال في باب أَفْعَل؛ والاسْتِفعال في باب استَفْعَل، فالضرْب والقتْل ونحوُهما جمعُ فَعْلَة نحوُ تمْرة وتمْر ونَخْلَة ونَخْل؛ لأَن المصدر يدلُّ على الجنس كما أَنَّ النَّخْل والتمْر يدلَّان على الجنس، فضَرْبة نظير تَمْرة وضَرْب نظير تَمْر.

وقد يزيدون التاء على المصدر المزيدِ فيه فيُريدون[٢] به المَرَّة الواحدةَ، قالوا: أَتيتُه إِتيانة ولَقِيته لِقاءَة[٣]؛ جاؤوا به على المصدر المستعمَل، كأَنهم نزَّلوا الزيادةَ غيرَ اللازمة منزلة

---

(١) من قوله: «وحكى الكسائي ..» إلى قوله: «الفراء» قاله السيرافي: ١٢٨-١٢٩، بخلاف يسير، وانظر حكاية الكسائي في المخصص: ١٤/ ١٥٥، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٦٨، والارتشاف: ٥٠٠، وانظر أيضاً المقصور والممدود لابن ولَّاد: ٢٠٧.

(٢) في د، ط، ر: «فيزيدون» تصحيف. انظر السيرافي: ١٤٠.

(٣) بعدها في الكتاب: ٤/ ٤٥ «واحدة».

اللازمة، فكما يقولون أَعطيته إِعطاءة واستغفرتهُ استغفارة[١] كذلك قالوا: أَتيتُه إِتيانةً[٢] ولقيتُه لِقاءَة.

«**وهو فيما عداه على المصدر المستعمل**» يعني[٣] ما عدا الفعل الثلاثيَّ المجرَّد من الزيادة، والمرادُ أَنَّ ما كان من الفعل زائداً على الثلاثة فإِنَّ المَرّةَ الواحدةَ تكون بزيادة الهاء على مصدره المستعمَل، نحوُ قولك: اسْتغاث اسْتِغاثة وأَعطاه إِعطاءةً وكسَّره تكسيرةً، يُراد بذلك كلِّه المرةُ الواحدة، وسَواءٌ ما كان زائداً على الثلاثة بحروف كلُّها أُصولٌ نحوُ الدَّحْرَجة والسَّرْهَفَة، أَوْ بزيادةٍ على بنات الثلاثة، نحوُ أَعطيتُه إِعْطاءَةً وانطلقَ انْطِلاقةً.

فإِن كان فيه هاءٌ لم يُجْتلَبْ للمرَّة هاءٌ، واكتُفِيَ بالهاء التي فيه عن هاء تَجتلِبُها، وذلك قولك: قاتلْتُه مقاتَلةً، ولا تقولُ في المرة: قِتَالة؛ لأَن أَصل المصدر في فاعَلَ المُفاعَلَة لا الفِعالُ؛ لأَنه على وزن الدَّحْرَجة، ومثلُه أَقَلْتُه إِقالةً واستعنْتُ به اسْتعانة، ولو قيل في قولك إِذا قلتَ: استعنْتُ به استعانةً وأَرادَ المصدرَ ثم قال: استعانةً وأَراد المَرَّة الواحدة: إِن هذه التاء غيرُ تلك التاء الأُولى كما أَنك إِذا قلتَ: يا مَنْصُ في لغة مَنْ قال: يا حارُ فإِنَّ الضمَّةَ فيه غيرُ ضمَّة الصاد التي كانت فيه لكان قولاً قوياً.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتقول في الضَّرْب من الفعل: هو حَسَن الطِّعْمة والرِّكْبة والجِلْسة والقِعْدَة، وقتلْتُه قِتْلَةَ سُوء، وبِئْسَت المِيْتةُ، والعِذْرة ضَرْبٌ من الاعتذار).

قال الشَّارح: إنما قال: «**في الضَّرْب من الفعل**» لأَن المصدر يدلُّ على جنس الفعل، فإِذا قلتَ: ضَربَ أَوْ قَتلَ؛ دلّ ذلك[٤] على الضرْب والقتْل الذي يتناول جميعَ أَنواع

---

(١) من قوله: «قالوا: أتيته إتيانة ..» إلى قوله: «استغفارة» قاله سيبويه بخلاف يسير، انظر الكتاب: ٤/ ٤٥، والسيرافي: ١٤٠.

(٢) انظر الكتاب: ٤/ ٤٥، والسيرافي: ١٤٠، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٨٠.

(٣) أي الزمخشري.

(٤) سقط من ط، ر: «ذلك».

الضرْب والقتْل، وأَنت هنا لم تُرِدْ به الجنس ولا العددَ؛ إنما أَردتَ نوعاً من الجنس، فإذا قلتَ: الطِّعْمة والرِّكْبة والجِلْسة ونحوَها فإنما تريد الحالةَ التي عليها الفاعلُ، والمرادُ أَنه إذا ركِبَ كان ركوبُه حسَناً، أَي ذلك عادتُه في الركوب والجلوس، وكذلك «هو حسَنُ الطِّعْمة» المرادُ أَنَّ ذلك لَمَّا كان موجوداً فيه لا يفارِقُه صار حالةً له، والقِعْدَةُ حالةُ وقتِ قُعودِه، ومثلُه القِتْلَة للحالة التي قُتِلَ عليها، و«بِئْسَت المِيْتَةُ، والعِذْرَة[1]» أَي أَنه مات مِيْتَةَ سُوء، أَي حالةُ وقتِ الموت كانت سيئةً، والعِذْرةُ حاله وقْت الاعتذار، وهذا البناء يكون على ضربَيْن:

أَحدُهما: للحالة على ما ذكرنا.

والآخرُ: أَن يكون مصدراً لا يُرادُ به الحالةُ، وذلك نحوُ دَرَيْت دِرْيَة، ولفلان شِدَّةٌ وبَأْسٌ، وشعرْتُ بالأَمر شِعْرَة، وقولُهم: ليت شِعْري، المرادُ ليت شِعْرتي أَي عِلمي ومَعْرِفتي، وإنما حذفوا التاء تخفيفاً لكثرة الاستعمال[2].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: «وقالوا فيما اعتلَّت عيْنُه من أَفْعَل واعتلَّت لامُه من فَعَّل: إجازة [٦/ ٥٨] وإطاقة وتَعْزِية وتَسْلِية مُعَوِّضِين التاءَ من العين واللَّامِ الساقطتَيْن، ويجوز تركُ التعويض في أَفْعَل دون فَعَّل، قال الله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ وتقول: أَرَيْتُه إراءً، ولا تقول: تَسْلِيًا ولا تَعْزِيًا، وقد جاء التفعيل فيه في الشعر، قال:

فَهْـيَ تُنَـزِّي دَلْوَهـا تَنْزِيًّـا
كما تُنَزِّي شَهْلةٌ صَبِيًّا)

قال الشَّارح: أَما ما كان من الأفعال على أَفْعَل معتلَّ العين، نحوُ أَجاز يُجِيزُ وأَطاقَ يُطِيق ونظائرِهما من نحو أَقام وأَقَال فإنَّ المصدر منها على إجازَة وإطاقَة وإقامَة وإقَالة، والأَصل إجْوَاز وإطْوَاق؛ لأَنه من أَجاز يُجِيز وأَطاق يُطِيق، فهو كقولك: أَكْرم يُكْرِم

(١) سقط من ط: «والعذرة» خطأ.

(٢) بهذا علل سيبويه حذف التاء من «ليت شعري»، انظر الكتاب: ٤/ ٤٤، والسيرافي: ١٣٨، والنكت: ١٠٤٧، وكلام الشارح مما ثل لما جاء في المخصص: ١٤/ ١٥٨.

إِكْراماً، إلّا أنه لمّا اعتلّت العينُ من أَجاز يُجيز وأَطاقَ يُطيق بقلْبِها أَلفاً أَعلُّو المصدرَ حملاً على الفعل بنَقْل حركتها إلى ما قبلها، ثم قُلبت العينُ أَلفاً لتحرُّكها في الأَصل وانْفتاح ما قبلها الآن، وكانت الأَلفُ بعدها ساكنةً، فحُذِفت الأَلفُ لالتقاء الساكنَيْن، وعُوِّض من المحذوف التاءُ.

فالخليلُ وسيبويه يذهبان إلى أَنّ المحذوفَ ألف إِفعال لأَنها زائدة، فهي أَولَى بالحذف، وأبو الحسن الأخفش والفرّاءُ يذهبان إلى أن المحذوف الأَلفُ المبدَلةُ من العين(١)، وهو القياس، ولذلك اختاره صاحب الكتاب فقال: «**مُعوِّضِين من العَين واللّام**»، يريدُ العينَ من إِطاقة واللّامَ من تَعْزِية، وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه، ومن ذلك استَعَنْته اسْتِعانة واسْتَخار اسْتِخارَة، والأَصلُ اسْتِعْوَاناً واسْتِخْياراً.

فأَمّا قولُهم: أَرَيْتُه إِراءَة؛ فإنه وإن لم يكن معتلَّ العين لأَن الأَصل أَرْأَيْتُه، عينُه همزةٌ؛ لأَنه أَفْعَل؛ من رأَيتُ، فالهمزةُ حرفَ صحيحٌ، لكنَّه دخله نَقْصٌ بتخفيف الهمزة ولزومِ ذلك حتى صار الأَصلُ مرفوضاً، وذلك أَنهم أَلقَوا حركةَ الهمزة على الراء، وأُسقِطَت الهمزةُ فأَتَوا بالهاء عوضاً من ذلك النقص، والذي يدلُّ على أَنَّ الهاء عِوضٌ من [١٩٩/ أ] المحذوف أَنك تقول: اخترتُ اخْتِياراً وانقادَ انقِياداً، فلا تُلحقُ الهاءَ لأَنه لم يسقُطْ من المصدر شيءٌ؛ لأَنه لم يَلْتقِ فيه ساكنان، وأَجاز سيبويه أَن لا يأْتوا بالعِوَض واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ﴾(٢)، والفرَّاءُ يُجيز حذْفَها فيما كان مضافاً نحوُ الآية(٣)، فكأَنَّ الإِضافة عِوَض من التاء، وسيبويه لم يفصِلْ بين ما كان

(١) انظر ما ذهب إليه الخليل وسيبويه والأخفش والفراء في الكتاب: ٤/ ٣٥٤، ٤/ ٨٣، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٥٤، والمقتضب: ١/ ١٠٤-١٠٥، والسيرافي: ٢١٦، والمنصف: ١/ ٢٩١-٢٩٢، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٦٥، ٣/ ١٥١، وما سيأتي: ١٠/ ١٣٣-١٣٤، ١٠/ ١٤٠.

(٢) النور: ٢٤/ ٣٧، وانظر الكتاب: ٤/ ٨٣، والسيرافي: ٢١٦، والنكت: ١٠٦١.

(٣) وأجازه أيضاً ابن قتيبةو ابن الشجري والرضي، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٥٤، وأدب الكاتب: ٦٢٨، والسيرافي: ٢١٥، والنكت: ١٠٦١، وأمالي ابن الشجري، ٢/ ١٨٧، ٣/ ٣٦،=

مضافاً وغيرَ مضاف، فهو يُجيز أَقامَ إِقاماً، والفرَّاءُ لا يُجيزُه(١).

وأَمَّا فَعَّل فله في الصحيح مصدران: التفعيل والتَّفْعِلة، نحوُ كرَّمتُه تَكْريماً وتَكْرِمةً، وعظَّمْتُه تَعظيماً وتَعْظِمَةً، والتفعيل هو الأَصلُ لأَنه هو اللازم.

فأَما إِذا كان معتلَّ اللام بالياء أَو الواو أَلزموه تَفْعِلة، ولم يأتوا بالمصدر الآخر لئلَّا يجتمعَ في آخره ياءان قبلهما كسرةٌ، فيُحْتَملَ ثقلٌ وعنه مندوحةٌ إِلى المصدر الآَخر، وذلك قولُك: عَزَّيْتُه تَعْزِيةً، وغَذَّيْتُه تَغْذِية، قال أَبو بكر بن السرَّاج: «الأَصلُ تَعْزِيّاً وتَغْذِيّاً فحذِفَت ياءٌ من الياء المشدَّدة ودَخلت التاءُ عوضاً من المحذوف»(٢).

وكلامُ الشيخ يصرِّحُ فيه بأَن المحذوفَ اللَّامُ، وأَنْ يكونَ المحذوفُ الياءَ الزائدةَ أَوْجَهُ عندي لأَنَّ اللام باقية في الصحيح من نحو تَكْرِمة، فكذلك يكونُ في المعتلّ(٣).

ولا يجوز إِسقاطُ التاء من هذا فيقالَ في تَعْزِية تَعْزٍ كما جاز في إِقامة فقالوا: إِقام، والفرقُ بينهما أَنَّ نحوَ أَقامَ وأَقالَ واسْتَحاذ قد اسْتُعْمِل على الأَصل، فقالوا: أَطْوَلْتُ إِطْوالاً واسْتحْوَذْتُ اسْتِحْواذاً، فلمَّا كان قد وردَ تاماً على الأَصل جاز أَنْ لا يعوَّض منه، فأَما نحوُ تَعْزِية وتَغْذِية فلم يَرِد الأَصلُ أَلبتَّة فلَزِمَ العوضُ لذلك، وقد جاء التفعيل فيه في الشعر قال(٤):

=وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٦٥.

(١) من قوله: «وأجاز سيبويه» إلى قوله: «لا يجيزه» قاله السيرافي: ٢١٦ بخلاف يسير.

(٢) تصرف ابن يعيش بكلام ابن السراج، انظر الأصول: ٣/ ١٣٢، ووقع بعض التحريف في طبعة الأصول، وكلام الشارح مماثل لما في السيرافي: ٢١٨-٢١٩.

(٣) وذهب ابن الشجري والرضي إلى أن المحذوف ياء التفعيل، ورأى ابن الحاجب أن تحمل تعزية على تفعلة، ولا حذف حينئذ، انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٠٧.

(٤) البيت بلا نسبة في السيرافي: ٢١٩، والخصائص: ٢/ ٣٠٢، والمنصف: ٢/ ١٩٥، والعيني: ٣/ ٥٧١، وشواهد الشافية: ٦٧، قال البغدادي: «والمعنى أن هذه المرأة تحرك دلوها في الاستقاء وترفعها وتخفضها عند الاستقاء لتمتلئ تحريكاً مثل تحريك عجوز صبيها في ترقيصها إياه» شواهد الشافية: ٦٧.

فَهْـيَ تُنَـزِّي دَلْوهـا تَنْزِيَّـا .. إلـخ [٦/ ٥٩]

والشاهدُ فيه قولُه: تَنْزِيًّا، والقياسُ تَنْزِيَة، لكنَّه راجَعَ الأَصلَ ضرورةً؛ لأَن الشاعر له مراجَعَةُ الأُصول المرفوضة، يقال: امرأة شَهْلة إِذا كانت نَصَفاً[١]، وصار كالاسم لها بالغَلَبة[٢]، ولا يقال ذلك للرجل، يصفُ امرأةً تَسْتقي ماءً، والمرادُ أَنَّها ترفعُ دَلْوَها كما ترفعُ المرأةُ الصبيَّ عند تَرْقِيصه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويُعْمَلُ المصدرُ إِعمالَ الفعل مفرَداً كقولك: عجِبْتُ من ضَرْب زيدٍ عَمْراً ومن ضَرْبِ عَمْراً زيدٍ، ومضافاً إِلى الفاعل أَوْ إِلى المفعول كقولك: أَعجبني ضَرْبُ الأَميرِ اللصَّ ودَقُّ القَصَّار الثوبَ وضَرْبُ اللّصِّ الأَميرُ ودَقُّ الثوبِ القصَّارُ، ويجوز تركُ ذِكْر الفاعل والمفعول في الإِفراد والإِضافة كقولك: عَجبتُ من ضَرْبٍ زيداً، ونحوُه قولُه عزَّ اسمه: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾، ومِنْ ضَرْبِ عمروٍ ومِنْ ضَرْب زيدٍ، أَي من أَن ضَرَب زيدٌ أَوْ ضُرِب، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ ومعرَّفاً[٣] باللام كقوله:

ضَـعيفُ النِّكايَـةِ أَعـداءَهُ ... يَخَـالُ الفِـرارَ يُراخِـي الأَجَـلْ

وقوله:

كرَرْتُ فلم أَنْكُلْ عن الضَّرْب مِسْمَعَا)

قال الشَّارح: والمصدرُ يعملُ عملَ الفعل المأْخوذِ منه، إِنْ كان الفعلُ غيرَ متعدٍّ كان المصدرُ غيرَ متعدٍّ، فكما تقول: «قام زيد» ولا تُجاوِزُ الفاعلَ كذلك تقول: «أَعْجَبني قيامُ زيدٍ»، وإِن كان يتعدَّى إِلى واحد عُدِّي[٤] مَصدرُه إِلى واحد، فتقولُ: أَعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمراً، وتقول: أَعجبني إِعطاءُ زيدٍ عَمْراً درهماً، فتعدِّيه إِلى مفعولَيْن كما يَفْعَل ذلك

---

(١) قال الجوهري: «النَّصف بالتحريك: المرأة بين الحدثة والمسنة »الصحاح (نصف).

(٢) انظر اللسان (غلب).

(٣) عطفه على قوله: «مفرداً».

(٤) في ط، ر: «يتعدى»، وما أثبت الوجه.

الفعلُ، نحوُ أَعطيتُ زيداً درهماً، وإن كان يتعدَّى فعلُه بحرف جرٍّ كان المصدر كذلك، فتقولُ: أَعجَبني مرورُك بزيد، كما تقول: مررت بزيد[١].

وإنما يعمل من المصادر ما كان مقدَّراً بأَنْ والفعل، نحوُ قولك: أَعْجبني ضربُ زيدٍ عَمْراً، وتقديره أَنْ ضَرَبَ زيدٌ عمراً، فأَما إذا كان مؤَكِّداً لفعله أَوْ عامِلاً فيه الفعلُ الذي أُخِذَ منه على وجه من الوجوه لم يعمل لأَنه لا يقدَّر بأَنْ والفعل، وذلك نحوُ قولك: ضربْتُ زيداً ضَرْباً والضَّرْبَ الشديدَ، لأَنه لا يحسُنُ أَنْ تقول فيه: ضربْتُ زيداً أَنْ ضربْتُ زيداً.

فأَمَّا قولُهم في الأَمر: ضَرْباً زيداً فكثيرٌ من النحويِّين يقولون: العاملُ في زيد «ضَرْباً»[٢]، والذي عليه المحقِّقون أَنَّ العاملَ فيه الفعلُ الذي نصَبَ المصدرَ[٣]، وتقديره اضْرِبْ ضَرْباً زيداً.

ولا يَبْعُدُ عندي أَنْ يكون هذا المصدرُ عاملاً في زيد لنيابته عن الفعل لا بحُكمِ أَنه مصدر، وصار[٤] كقولك: زيد في الدار قائماً، فالعاملُ في الحال الظرفُ الموجودُ لا الفعلُ العامل فيه، وذلك لنيابته عن الفعل، كذلك ههنا، ويكونُ فيه ضميرٌ فاعلٌ نُقِلَ إليه من الفعل، وهو ضمير المخاطَب كما نُقِل الضميرُ من الفعل إلى الظرف في «زيد في الدار قائماً»، ولو أَظهرْتَ الفعلَ وقلتَ: اضْرِبْ ضَرْباً زيداً؛ لم يكن العاملُ في «زيداً» إلَّا الفعلُ دون المصدر كما أَنك لو أَظهرْتَ العاملَ في الظرف وقلتَ: زيدٌ استقرَّ في الدار

---

(١) سقط من ط، ر: «كما تقول: مررت بزيد».

(٢) هذا مذهب سيبويه والفراء والأخفش والزجاج وابن مالك، انظر الكتاب: ١/ ١١٥-١١٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٢٨، والمساعد: ٢/ ٢٤٣-٢٤٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٩٧، والارتشاف: ٢٢٥٥.

(٣) هذا مذهب المبرد والسيرافي، انظر المقتضب: ٤/ ١٥٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٢١، ٤/ ٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٢٨، والارتشاف: ٢٢٥٥.

(٤) في ط، ر: «وجاء».

قائماً؛ لم يكن العاملُ في الحال إِلّا الفعلُ دون الظّرفِ وكان خالياً من الضمير[1].

ولو قلتَ: أَنكَرْتُ ضَرْبَك زيداً؛ لكان في معنى أَنْ والفعل؛ لأَنه يحسُنُ أَنْ تقول: أَنكرتُ [٦/ ٦٠] أَنْ تضربَ، إِذ العاملُ فيه من غير لَفْظه، ولك أَنْ تقدِّره بأَنْ والفعل المسندِ إِلى الفاعل، نحوُ قولك: أَعْجَبني ضَرْبُك زيداً، والتقديرُ أَنْ ضربْتَ زيداً، ولك أن تقدِّره بالفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله، نحو ساءني ضربُك، والتقدير أَنْ ضُربتَ، ويُفرق[2] بينهما بالقرائن.

وإِنما عمِلَ المصدر إِن كان على هذه الصِّفة لأَنه في معنى الفعل على ما ذكرْنا، ولفظُه متضمِّن حروفَ الفعل، فجرى مَجْرَى اسم الفاعل فعمل عملَه، أَلا ترى أَنَّ «أَنْ» وما بعدها من الفعل لَّما كانت في تأويل المصدر أُعطيت حكمَه فوقعتْ فاعلةً ومفعولةً ومضافاً إِليها، نحوُ قولك: أَعْجبني أَنْ قمتَ، فأَنْ وما بعدها من الفعل في موضع مرفوعٍ بأَنَّه الفاعلُ، وتقول: أَكرهُ أَن تقومَ، والمعنى أَكْرهُ قيامَكَ، كذلك المصدرُ إِذا كان مقدَّراً بأَنْ والفعلِ كان له حكمُ الفعل من العمل، وإِنما اشترِط أَنْ يكون لفظُ المصدر العامل متضمِّناً حروفَ الفعل ليدلَّ على الفعل، فلذلك تقول: مروري بزيد حسَنٌ، ومروري بعَمْرٍ قبيحٌ، ولو قلتَ: وهو بَعْمرٍو قبيحٌ[3]؛ لم يجُزْ لزوال حروف الفعل من لفظه.

وهذا المصدر يعمل على ثلاثة أَضْرُب: إِذا كان مفرَداً [١٩٩/ ب] منوَّناً، وإِذا كان مضافاً، وإِذا كان معرَّفاً بالأَلف واللام.

فأَما الأَولُ وهو ما كان منوَّناً فهو أَقْيَسُ الضروب الثلاثة في العمل، وذلك من قِبَل

---

(١) من قوله:: «ولا يبعد عندي ..».إلى قوله: «الضمير» توجيه السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ٢٢٢.

(٢) في ط، ر: «والفرق».

(٣) أجاز الكوفيون إعمال المصدر مضمراً، وأجاز الفارسي إعماله في المجرور، انظر المساعد: ٢/ ٢٢٦، والارتشاف: ٢٢٥٧.

أَنَّ المصدر إِنما عمِلَ لشبَهِه بالفعل، والتنوينُ يدلُّ على التنكير، فهو في المعنى موافِقٌ لمعنى الفعل، وإِن كان في اللفظ من زيادات الأَسماء.

وأَمَّا المضافُ فإِعْمالُه في الحُسن[1] بعد الأَول لأَن الإِضافة وإِنْ كانت من خصائص الأَسماء، وبابُها التعريفُ والتخصيصُ، وذلك ممَّا لا يكون في الأَفعال إِلَّا أَنَّ الإِضافة قد تقع منفصلةً، فلا تفيدُ التعريفَ على حدٍّ وقوعها في اسم الفاعل، فلمَّا كان التعريف قد يتخلَّفُ عن الإِضافة لم تكن الإِضافة منافيةً لمعنى الفعل من كلِّ وجه، إِذ قد تُوجَدُ غيرَ مُعَرِّفة.

وأَما ما عمِلَ من المصادر وفيه الأَلف واللام فهو أَضْعفُها[2]؛ لأَن الأَلف واللام لا تكونُ في أَسماء الأَجناس التي هي الأُصول إِلَّا مُعَرِّفةً، فلذلك ضَعُفَ إِعمالُها، وإِنما قلنا: في أَسماء الأَجناس تَحرُّزاً من الأَعلام، فإِنَّ الأَلف واللام قد تدخلها لا لمعنى التعريف، نحو الحَسَن والعَبَّاس، ونحوُ قوله[3]:

باعَدَ أُمَّ العَمْرِ من أَسيرِها

فمثالُ ما عمل من المصادر منوَّناً قولك: «أَعجبني ضَرْبٌ زيدٌ عَمْراً» وإِن شِئْتَ قلتَ: «أَعجَبني ضرْبٌ عَمْراً زيدٌ»، فتُقَدِّم المفعولَ على الفاعل، وذلك قليل في الاستعمال[4].

---

(١) في ط، ر: «الجر» تحريف.

(٢) ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى منع إعمال المصدر ذي الألف واللام، واستحسن ابن السراج مذهبهم، انظر الأصول: ١/ ١٣٧، والارتشاف: ٢٢٦١، وأعمله الخليل وسيبويه والمبرد مطلقاً، انظر الكتاب: ١/ ١٩٢، والمقتضب: ١/ ١٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٩٥، وما نسبه الرضي والبغدادي إلى المبرد من أنه منع إعماله يرده كلامه في المقتضب: ١/ ١٤، وانظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٩٧، والخزانة: ٣/ ٤٣٩، وأعمله أبو علي الفارسي على قبح، انظر الإيضاح العضدي: ١٦٠، والنكت: ٢٩٧، والارتشاف: ٢٢٦١.

(٣) هو أبو النجم، وسلف البيت والذي يليه: ٢/ ٣٠٠.

(٤) انظر في هذا المقتضب: ١/ ١٤، والارتشاف: ٢٢٥٩.

وإنما جاز أن تأتي بعد المصدر بالفاعل والمفعول ولم يجُزْ أَنْ تأتي بعد اسم [٦/ ٦١] الفاعل إلّا بالمفعول، وذلك من قِبَل أَنَّ المصدر غيرُ الفاعل والمفعول، فلم تَسْتَغْنِ بذِكْره عن ذكرهما، وليس كذلك اسمُ الفاعل، فإنه هو الفاعل فلم تَحْتَجْ إلى ذِكْره بعده، فلذلك لم تجُزْ إِضافته إلى الفاعل لأَنَّ الشيءَ لا يضاف إلى نفسه، وجملةُ الأَمر أَنَّ الفرق بين اسم الفاعل والمصدر من وجوه ستةٍ(١):

أَولها: أَنَّ الأَلف واللام في اسم الفاعل تُفيد التعريف مع كونها بمعنى الذي، والأَلفُ واللامُ في المصدر تُفيد التعريف لا غيرُ.

الثاني: أَنَّ اسم الفاعل يَتحمَّل الضمير كما يَتحمّل الفعلُ لأَنه جارٍ عليه، والمصدر لا يَتحمَّلُ ضميراً(٢) لأَنه بمنزلة أَسماء الأَجناس، والفاعل يكون معه منْويّاً مقدَّراً غيرَ مستتِرٍ فيه.

الثالث: أَن المصدر يُضاف إلى الفاعل والمفعول، واسمُ الفاعل لا يُضاف إلَّا إلى المفعول لا غيرُ، وقد ذُكر.

الرابع: أَنَّ المصدر يعملُ في الأَزمنة الثلاثة، واسم الفاعل يعملُ عملَ الفعل في الحال والاستقبال.

الخامس: أَنَّ المصدر لا يتقدَّم عليه ما يعمل فيه، سواءٌ كانت فيه الأَلف واللام أَوْ لم تكن، واسمُ الفاعل يتقدَّم عليه ما ينصِبُه إذا لم تكن فيه الأَلف واللام.

السَّادس: أَنَّ اسم الفاعل لا يعملُ حتى يعتمدَ على كلام قبله، والمصدرُ يعمل معتمِداً وغيرَ معتمِدٍ، فممَّا جاء مُعْمَلاً من المصادر منوَّناً قولُه تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾(٣)، فيَتِيماً منصوبٌ بالمصدر الذي هو إِطعام، والتقديرُ أَو

---

(١) انظر هذه الأوجه في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٢١، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ٢٠٠.

(٢) صحَّح ابن مالك تحمل المصدر للضمير في مثل: «ضرباً زيداً» في قول من قال: إن المصدر هو العامل، انظر المساعد: ٢/ ٢٤٤، والارتشاف: ٢٢٥٥، وانظر عدم الإضمار في المصدر في شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٩٥.

(٣) البلد: ٩٠/ ١٤-١٥، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٩٢.

إِطعامٌ هو، فيكونُ الفاعل مقدَّراً محذوفاً، فإِن صرَّحْتَ بالفعل كان الفاعلُ مستتراً، نحو قولك: أَوْ أَن أُطْعِمَ يتيماً، ومن ذلك قولُ الشاعر[١]:

فلولا رَجاءُ النَّصرِ منكَ ورَهْبَةٌ ... عِقابَك قد صاروا لنا كالمَوارِدِ

فأَعمَل «رَهْبة» في عقابك، ومن ذلك قولُ الآخر[٢]:

بضَرْبٍ بالسُّيوفِ رؤُوسَ قومٍ ... أَزَلْنا هامَهنَّ عن[٣] المَقِيلِ [٦/ ٦٢]

فنَصَبَ الرؤُوس بضَرْبٍ.

وأَمَّا إِعمالُه وهو مضافٌ فإِنه يُضاف إِلى الفاعل وإِلى المفعول لتعلُّقه بكلٍّ واحد منهما، فتعلُّقه بالفاعل وقوعُه منه، وتعلُّقه بالمفعول وقوعُه به، وإِضافتُه إِلى الفاعل أَحسَنُ لأَنه له، وإِضافتُه إِلى المفعول حسَنةٌ لأَنه به اتّصل وفيه حَلَّ، وذلك نحوُ قولك: سرَّني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً إِذا أَضفْتُه إِلى الفاعل، وضَرْبُ زيدٍ عَمْروٌ إِذا أَضفْتَه إِلى المفعول، تَخفِضُ ما تضيفُه إِليه إِن كان فاعلاً وإِنْ كان مفعولاً، فإِنْ أَضفْتَه إِلى الفاعل جرَرْتَ الفاعل ونصبْتَ المفعول، وإِذا أَضفْتَه إِلى المفعول جرَرْتَه أَيضاً ورفعتَ الفاعلَ، وممَّا جاء من ذلك مُعْمَلاً، وهو مضاف قولُه تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[٤]، أَضافه إِلى الفاعل ونصَبَ الناسَ لأَنه مفعولٌ، ومنه قولُ الشاعر[٥]:

---

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب: ١/ ١٨٩، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٩٢، والنكت: ٢٩٥.

(٢) هو المرار بن منقذ كما في العيني: ٣/ ٤٩٩، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ١/ ١٩٠، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٩٢، والنكت: ٢٥٠، ٢٩٦.

والهام جمع هامة وهي الرأس، والمقيل: موضع الرأس مستعار من موضع القائلة. اللسان (قيل).

(٣) في ط، ر: «على» تحريف، وما أثبت عن د ومصادر الحاشية السَّالفة.

(٤) البقرة: ٢/ ٢٥١.

(٥) هو لبيد، والبيت في شرح ديوانه: ٢٨٨، والكتاب: ١/ ١٩٠، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٩٢، والنكت: ٢٩٦.

ندام: جمع نديم وندمان.

عَهْدي بها الحيَّ الجميعَ وفيهمُ قبلَ التفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ

أَضاف العهدَ إِلى الياء وهو في موضع الفاعل، ونصَبَ الحيَّ لأَنه مفعولٌ، وعَهْدي مبتدأٌ، وقولُه: وفيهم إِلى آخِرِ البيت في موضع الحال، وقد سدَّ مَسَدَّ الخبر، كقولك: قيامُكَ ضاحِكاً[1]، وضَرْبي زيداً قائماً.

وقد يُضاف إِلى الفاعل ولا يُؤتَى له بمفعول، وذلك نحوُ عَجِبْتُ من ضَرْبِ زيدٍ، أَي من أَنْ ضَرَبَ زيدٌ أَوْ ضُرِبَ زيد، إِن شئْتَ قدَّرْتَه بما سُمِّي فاعلُه وإِن شئْتَ قدَّرْتَه بما لم يُسَمَّ فاعله، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾[2] أَي من بعد أَنْ غَلَبوا، ومن إِضافته إِلى المفعول قولُه[3]:

أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ لعينَيْكَ من ماءِ الشؤُونِ وَكِيفُ [٦/ ٦٣]

والتقديرُ أَمِنْ أَن رَسَمَ داراً مَرْبَعٌ ومَصِيفُ[4]، [٢٠٠/ أ] وقد يُضاف إِلى المفعول من[5] غير ذِكْر الفاعل، نحوُ قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[6]، والأَصلُ مِنْ دُعاء الخيرِ هو، والتقديرُ مِنْ أَنْ يدعُوَ الخيرَ، ومثلُه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾[7]، أَي بسُؤال نَعْجَتِك هو، وحَذَفَ الفاعلَ للعِلْمِ به ودِلالةِ الحال عليه لأَن المصدر لا يتحمَّلُ ضميراً بخلاف الصفة، فأَما قوله[8]:

فلا تُكْثِرا لَوْمي فإِنَّ أَخاكما بِذكْراهُ لَيْلَى العامريَّةَ مُولَعُ

---

(١) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٩٣.

(٢) الروم: ٣٠/ ٣.

(٣) هو الحطيئة، والبيت في ديوانه: ١٦٦، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١١١، والخزانة: ٣/ ٤٣٦.

(٤) المَرْبع: مطر الربيع، والمَصيف: مطر الصيف، وكيف: غزير، انظر أمالي ابن الشجري: ٢/ ١١٢.

(٥) في ط: «عن» تحريف.

(٦) فصلت: ٤١/ ٤٩.

(٧) ص: ٣٨/ ٢٤.

(٨) البيت في الإنصاف: ٢٣٣ بلا نسبة.

ففي البيت مصدران: أَحدُهما: اللَّوْمُ، والآخرُ: الذِّكْرى، فاللَّوْمُ مضاف إلى المفعول، والمرادُ لا تُكثِرْ لومَكَ إيَّايَ، والذِّكْرى مضافٌ إلى الفاعل، وهو الهاء، ولَيْلَى المفعولُ في محلٍّ منصوب.

وأَمّا الضربُ الثالثُ وهو إعمالُ المصدر وفيه الألف واللام فنحوُ قولك: عَجِبتُ من الضَّرْب زيدٌ عَمْراً، أَي من أَن ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً، [٦/ ٦٤] ولا أَعلمُه جاء في التنزيل[١]، فأَمَّا قوله[٢]:

ضـعيفُ النِّكايـةِ أَعـداءَه ... إلـخ

أَنشدَه سيبويه غُفْلاً ولم يذكر شاعرَه، والشاهدُ فيه نصْبُ الأَعداء بالنِّكاية لمنْع الأَلفِ واللامِ الإِضافةَ كمنْع التنوين، وبعضُهم ينصبُه بمصدر مَنْكور منوَّن محذوف تقديرُه ضعيفُ النكايةِ نكايةً أَعداءَه[٣]، وذلك لضعف إعمال المصدر وفيه الأَلفُ واللامُ، يهجو رجلاً يقول: هو ضعيفٌ عن أَنْ يَنْكأَ أَعداءه وجَبَانٌ، فلا يَثْبُتُ لقَرْنه، فيلجَأُ إلى الفِرار ويخالُه مؤَخِّراً لأَجله، وأَما قولُ الآخَر[٤]:

لقـد عَلِمـتْ أُولَى المُغـيرةِ أَنَّنـي ... كرَرْتُ فلم أَنْكُلْ عن الضَّرْب مِسْمَعَا

فهو في الكتاب منسوبٌ إلى المرار الأَسديّ، ورواه بعضُهم في شعر مالك بن زغبة الباهليّ، وبعده[٥]:

وإنِّي لأُعْـدِي الخيـلَ تَعْثُـر بالقَنـا ... حِفاظـاً على المـولى الحديـدِ لِيُمْنَعـا

(١) كذا في شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٩٦.

(٢) سلف البيت بتمامه في أول الفصل، وهو بلا نسبة في الكتاب: ١/ ١٩٢، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٩٤، والمنصف: ٣/ ٧١، والنكت: ٢٩٧، والخزانة: ٣/ ٤٣٩.

(٣) هو توجيه السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٩٤، وهو قريب مما قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٩٩، والنكت: ٢٩٧.

(٤) سلف البيت: ٥/ ٣٠١.

(٥) ساق أبو محمد الغندجاني أبياتاً بعد البيت السالف ولم يأت فيها هذا البيت، انظر فرحة الأديب: ٣٢، وجاء في المقاصد: ٣/ ٤٠ بعده.

وروايةُ البيت في كتاب سيبويه: «لَحِقْتُ»[١] مكان «كررْتُ»، والاحتجاجُ على رواية مَنْ رَوَى «كررْتُ» فيكونُ «مِسْمَع» منصوباً بالضَّرْب، وأَما مَنْ رَوَى «لَحِقْتُ» فجائزٌ[٢] أَنْ يكونَ مِسْمَع منصوباً به لا بالمصدر، فلا يكونُ فيه حُجَّةٌ.

فإِن قيل: ولا يكونُ أيضاً في رواية مَنْ روى «كررْتُ» حُجّةٌ لاحْتِمال أَنْ يكونَ المرادُ كررْتُ على مِسْمَع فلم أَنْكُلْ عن ضربه بحذْف الجارِّ.

قيل: لا يَحْسُنُ ذلك لأَن حذْفَ حرف الجرِّ وإِعمالَ الفعل اللازم قبله بابُ ضرورة وطريقُه السماعُ، فلا يُحْمَلُ عليه ما وُجِدَ عنه مندوحةٌ.

يقول: قد علم أَولُ مَنْ لقِيتُ من المُغِيرين أَني صرَفْتُهم عن وجوههم هازِماً لهم، ولحِقْتُ عميدَهم فلم أَنْكُلْ عن ضَرْبه بسيفي، والنُّكُول: الرُّجوع عن القَرْن جُبْناً[٣]، وكانت بنو ضُبَيْعة قد أَغارت على باهلةَ فلحِقَتْهم باهلةُ فهزمَتْهم، والمُغِيرة اسمُ فاعل من أَغار، وأُوْلاها؛ بضم الهمزة وهي مقدِّمتُها، وهي تأْنيثُ أَوَّل، وقد تقدَّم القولُ: إِنَّ إِعمالَ المصدر وفيه الأَلفُ واللامُ ضعيفٌ[٤]، ولذلك ذهب بعضهم إِلى أَنك إِذا قلت: أَردْتُ الضَّرْبَ زيداً؛ فإِنما تنصبُه بإِضمار فِعْل لا بالضرْب[٥]، وبعضُهم يقدِّره بمصدر ليس فيه أَلفٌ ولامٌ، كأَنه قال: ضعيفُ النكايةِ نكايةً أَعداءه، والصوابُ أَنه منصوب بالمصدر المذكور على ضَعْفه، وذلك لأَن الأَلف واللام بمنزلة التنوين، فيَعملُ وفيه الأَلَفُ واللام كما يعملُ وفيه التنوينُ، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبيت الكتاب:

---

(١) كذا الرواية في الكتاب: ١/ ١٩٣، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٩٥، والنكت: ٢٩٧، وفرحة الأديب: ٣٢، وفي المقاصد: ٣/ ٤٠ «لقيت».

(٢) في ط: «يجوز».

(٣) من قوله: «يقول قد علم ..» إلى قوله: «جبناً» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٩٩.

(٤) انظر ما سلف: ٦/ ٩٣.

(٥) هذا تقدير الكوفيين كما في الارتشاف: ٢٢٦١، ونسبه ابن مالك إلى بعض النحويين في شرح التسهيل: ٣/ ١١٦.

قـــد كنْـــتُ دايَنْـــتُ بهـــا حَسَّـــانا
مَخافـــــةَ الإِفـــــلاسِ واللَّيَانـــــا

إِنما نُصِب فيه المعطوفُ محمولاً على محلِّ المعطوف عليه لأَنه مفعولٌ كما حَمَل لبيد الصفة على محلِّ الموصوف في قوله:

طَلَـــبَ المعقِّـــبِ حقَّـــه المظلـــومُ

أَي كما يطلُبُ المعقِّبُ المظلومُ حقَّه).

قال الشَّارح: إِذا عطفتَ على ما خُفض بالمصدر جاز لك في المعطوف وجهان:

أَحدُهما: أَن تَحملَه على اللفظ فتخفِضَه، وهو الوجهُ.

والآخَرُ: أَنْ تحملَه على المعنى، فإِن كان المخفوض مفعولاً في المعنى نصبْتَ المعطوفَ، وإِن كان فاعلاً رفعتَه، فتقولُ: عَجبْتُ من ضَرْبِ زيدٍ وعمرٍو، وإِن شئتَ «وعَمْراً»، فهو بمنزلة قولك: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو وعمراً.

وإِنّما كان الوجه الجرَّ لتشاكُل اللفظَيْن واتِّفاق المعنيَيْن، وإِذا حملتَه على المعنى كان مردوداً على الأَول في معناه، وليس مُشاكِلاً له في لفظه، وإِذا حصل اللفظُ والمعنى كان أَجودَ[1] من حصول المعنى وحدَه، وإِذا نصبْتَ قدَّرتَ المصدر بالفعل، كأَنك قلت: عجبتُ من أَن ضَرَب أَوْ من أَن يضربَ؛ ليتحقَّقَ لفظ الفاعل والمفعول، فأَما قولُه[2]:

قـــد كنْـــتُ دايَنْـــتُ بهـــا حَسَّـــانا
مَخافـــــةَ الإِفـــــلاسِ واللَّيَانـــــا

(١) من قوله: «عجبت من ضرب..» إلى قوله: «أجود» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٩٣.

(٢) هو رؤبة، والرجز في ملحقات ديوانه: ١٨٧، والكتاب: ١/ ١٩١، وصحح العيني نسبته إلى زياد العنبري، انظر المقاصد: ٣/ ٥٣٠، والأبيات بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٩٤، والبيتان الأولان بلا نسبة أيضاً في أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٤٧، وشرح أبيات المغني: ٧/ ٤٧.

وقوله: يحسن بيع الأصل والقيان، أي هو بصير ببيع الأمتعة والرقيق، انظر شرح أبيات المغني: ٧/ ٤٩.

يُحْسِـــنُ بَيْــعَ الأَصــلِ والقِيَانـــا

الشعر لزياد العنبريّ، والشاهدُ فيه نصْبُ اللَّيَان بالعطف على المعنى، وذلك كأنه قال: وتَخاف اللَّيَان، ويجوز أَن يكون معطوفاً على مَخافة، والتقدير مخافةَ الإِفلاس ومخافةَ اللَّيان، ثم حَذَف المضافَ وأَقامَ المضافَ إِليه مُقامَه(١)، وكذلك القِيَان هو منصوب على معنى الأَصل لأَن المرادَ يُحسِنُ أَن يبيع الأَصْلَ والقِيان، والقَيْنةُ: الأَمَةُ مُغنِّية كانت أَوْ غير مغنِّية، يريد أَنه دايَنَ بها - يعني الإِبل - حسَّان؛ لأَنَّه مَليءٌ لا يُماطِلُ مخافةَ أَنْ يُدايِنَ [٦/ ٦٦] غيرَه ممَّن ليس بمليء(٢) فيُماطلَ لإفلاسه، واللَّيَان مصدر بمعنى اللَّيِّ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «لَيّ الغنيِّ ظُلْمٌ»(٣)، والنعتُ في ذلك كالعطف في جواز الحَمْل على اللفظ والمعنى، تقول فيه: عجبْتُ من ضَرْب زيدٍ الظريفِ؛ بالخفض على اللَّفظ، والظريفُ؛ بالرفع على المعنى، ومنه قول لبيد(٤):

حتى تهجَّر في الرَّواحِ وهاجَهُ طَلَبَ المُعقِّبِ حَقَّه المظلومُ

يصفُ عَيْراً يقول: حتى تَهَجَّر في الرَّواح، [٢٠٠/ ب] أي سار في الهاجرة، وهاجَه يعني أَثاره، أَي العَيْر، وطَلَبَ منصوبٌ على المصدر بما دلَّ عليه المعنى، أَي طلَبَ الماءَ طلَباً مثلَ طلَبِ المعقِّبِ حقَّه المظلومُ، ثم حَذَف المضافَ وأَقامَ [٦/ ٦٧] المضافَ إِليه مُقامَه، والمعقِّب: المطول بدَيْنه، قيل له ذلك لأَنه يَتْبَعُ عَقِبَ المَدِين(٥)، والمظلومُ نعتٌ له على المعنى، ولو خفَضَ لكان أَجودَ لو ساعَدَت القافية.

---

(١) ذكر السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٩٤، والأعلم في النكت: ٢٩٧ هذين التوجيهين، وذكرا توجيهاً ثالثاً، وهو أن يكون الليان مفعولاً من أجله.

(٢) «المليء بالهمز: الثقة الغني» اللسان (ملأ).

(٣) الحديث في صحيح البخاري برقم: ٢٢٨٧، ٢٤٠٠.

(٤) سلف البيت: ٢/ ٥٨.

(٥) كذا في اللسان (عقب).

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويَعملُ ماضياً كان أَو مستقبَلاً، تقول: أَعجبَني ضَرْبٌ زيداً أَمْسِ، وأُريدُ إِكرامَ عمرو أَخاه غداً).

قال الشَّارح: يشير بذلك إِلى الفرق بين اسم الفاعل والمصدر في العمل، وذلك لأَن اسم الفاعل لا يعملُ إِلَّا إِذا كان للحال أَو الاستقبال، نحوُ قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً ومُكْرِمٌ عَمْراً الساعةَ، ولا يعمل إذا كان[1] بمعنى المضيِّ، بل يكون مضافاً إِلى ما بعده، نحوُ هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسِ، وسيأتي الكلام عليه مستوفًى.

وأَما المصدر فإِنه يعمل على كلِّ حال، سَواءٌ كان ماضياً أَوْ حاضراً أَوْ مستقبَلاً، والعِلَّة في ذلك أَنَّ اسم الفاعل إِنما عملَ لجَرَيانِه على الفعل المضارع في حركاته وسَكَناته وعدَدِ حروفه على ما سيوضَّح، فأَمّا إِذا كان بمعنى الماضي فإِنه لا مُشابَهَةَ بينه وبين الفعل الماضي، ألا ترى أَن «ضَرَبَ» ثلاثة أَحرف كلُّها متحرِّكةٌ، وضارِب أَربعةُ أَحرف الثاني منها ساكنٌ، فلذلك لم يعمل إِذا كان بمعنى الماضي.

وأَما المصدر فإِنه لم يكن عملُه لَمِا ذكرناه في اسم الفاعل، وإِنما كان عملُه لَمِا فيه من حروف الفعل وتقديرِه بأَنْ وما بعده من الفعل، وهذا المعنى موجود في كلِّ الأَزمنة، فالمقتضِي لعمل المصدر موجود سواءٌ كان بمعنى الماضي أَو الحال أَو الاستقبال، وليس اسمُ الفاعل كذلك، فاعرف الفرق بينهما إِن شاء الله تعالى[2].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ولا يتقدَّمُ عليه معمولُه، فلا يقالُ: زيداً ضَرْبُك خيرٌ له كما لا يقال: زيداً أَنْ تضربَ خيرٌ له).

قال الشَّارح: قد تقدَّم القولُ: إِنَّ المصدر موصولٌ ومعمولُه من صلته من حيث كان المصدر مقدَّراً بأَنْ والفعل، وأَنْ موصولةٌ كالذي، فلذلك لا يتقدَّم عليه ما كان من صلته، لأَنه من تمامه بمنزلة الياء والدال من زيد بخلاف اسم الفاعل، فإِنه يجوز تقديمُ معموله عليه لأَنه ليس موصولاً، ولم يكن مقدَّراً بأَنْ، إِلَّا أَن يكونَ فيه الأَلفُ واللَّامُ، نحوُ

---

(١) سقط من ط، ر: «إذا كان».

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٢٠- ٢٢١.

الضارِب، فإنه لا يجوز تقديمُ شيءٍ من معموله عليه لأن الألف واللام موصولةٌ كالذي.

فعلى هذا لا تقول: زيداً ضربُك خيرٌ له، فيكون الضرب مبتدأ، وهو مضاف إلى الفاعل، وزيد مفعول، وخيرٌ الخبر، فإذا قدمتَ زيداً على المصدر، وهو من صلته إذ كان معمولاً له بطَلت المسألةُ.

وتقول: أَعجَبَ زيداً ركوبُ الدابةِ عمرٌو، والمرادُ أَعجَبَ زيداً أَنْ ركبَ الدابةَ عمرو، فزيد منصوب بأَعجَب، فهو خارجٌ من الصلة، وأَنْ وما بعدها في موضعِ مرفوعٍ بأنه فاعلُ أَعجَبَ، والدابةُ وعمرُو وركبَ من صلة أَنْ، فلا يجوزُ تقديمُ شيءٍ منه على أَنْ ولا على المصدر أيضاً؛ لأنه مقدَّر بأَنْ.

وكذلك لا يُفصَلُ بين المصدر وما عمل فيه بأجنبيٍّ، والمرادُ بقولنا: أَجنبيّ أَنْ لا يكون للمصدر فيه عملٌ، فلو قلتَ: أعجَب ركوبُ الدابةِ زيداً عمرُو؛ لم يَجُزْ لأَن زيداً أَجنبيٌّ من المصدر الذي هو الرُّكوب، إذ لم يكن فيه تعلُّق[١]، وقد فصلتَ به بين المصدر وما عمِلَ فيه، وهو عمرو.

وتقول: أَعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً اليومَ عند جعفر إنْ جعلتَ الظرفَيْن متعلِّقَيْن بالمصدر لم يجُز أَن تقدِّمَهما عليه، وإن جعلتَ اليومَ متعلِّقاً بأعجبني ـ ومعنى تعلُّقه أَن يكون الإعجاب وقع فيه[٢]، وجعلتَ ظرفَ المكان متعلِّقاً بالمصدر لم يجُز ذلك لأنك قد فصلْتَ بين الصلة والموصول بأجنبيّ منهما، فإن جعلتَ الظرفَيْن متعلِّقين بالمصدر جاز تقديمُ أَيِّهما شئتَ على صاحبه لأنهما جميعاً من الصلة، ولا يجوز تقديمُهما [٦/ ٦٨] على المصدر لأَنهما من صِلَته، فلو علَّقتَهما جميعاً بأَعجَبَ جازَ تقديمُهما على المصدر وعلى الفعل أَيضاً لأَنهما ليسا من المصدر في شيء، فاعرفْ ذلك وقِسْ عليه ما كان مثلَه تُصِبْ إنْ شاء الله تعالى.

---

(١) في د: «عمل» وما أثبت عن ط، ر.

(٢) سقط من ط: «ومعنى تعلقه أن يكون الإعجاب وقع فيه».

اسْمُ الفَاعل

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (هو ما يَجْري على يَفْعَل من فِعْله كضارِب ومُكرِم ومُنطلِق ومُستخْرِج ومُدَحْرِج، ويعمل عملَ الفعل في التقديم والتأخير والإِظهار والإِضمار، كقولك: زيد ضاربٌ غلامُه عمراً، وهو عَمْراً مكرِمٌ وهو ضاربُ زيدٍ وعمراً وضاربٌ عمراً).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ اسم الفاعل الذي يعمل عملَ الفعل هو الجاري مَجْرى الفعل في اللفظ والمعنى، أَما اللفظُ فلأنه جارٍ عليه في حركاته وسكَناته، ويطَّردُ فيه، وذلك نحوُ ضارِب ومُكْرِم ومُنطلِق ومُستخرِج ومُدحرِج، كلُّه جارٍ على فِعْله الذي هو يَضربُ ويُكرِم ويَنطلِق ويَستخرِج ويُدحرِج[١].

فإذا أُريد به ما أَنت فيه وهو الحالُ أَو الاستقبال صار مثلَه من جهة اللفظ والمعنى، فجرى مَجْراه، وحُمِل عليه في العمل كما حُمِل الفعلُ المضارِع على الاسم في الإعراب لَما بينهما من المشاكَلَة.

فاسمُ الفاعل إِذا أُريد به الحالُ أو الاستقبال يعملُ عملَ الفعل إِذا كان منوَّناً أَو فيه الأَلفُ واللَّام، لأَن التنوين مانعٌ من الإِضافة، والأَلفُ واللام تُعاقِبُ الإِضافةَ، فتقولُ مع التنوين: زيدٌ ضاربٌ غلامُه عَمراً غداً، فزيد مبتدأٌ وضارِب الخبرُ وغلامُه مرتفِعٌ به ارتفاعَ الفاعل، وعَمْراً منصوبٌ على أَنه مفعول، لأَنه جارٍ مَجْرى يضرِبُ غلامُه عَمراً، وتقول: «هذا الضاربُ زيداً» ففي الضارب [٢٠١/ أ] ضميرٌ يرجعُ إِلى مدلول الأَلف واللام لأنها تدلُّ على الذي، ولذلك كانت موصولة.

وقد يُحْذَفُ التنوينُ من اسم الفاعل تخفيفاً[٢]، وإِذا زال التنوينُ عاقبَتْه الإِضافةُ، والمعنى معنى ثَباتِ التنوين، ولذلك لا يكون إِلَّا نكرة، قال الله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ

---

(١)انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٢)«الأصل في اسم الفاعل التنوين، والإضافة دخلت تخفيفاً»، شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٦٣.

﴿ٱلْكَعْبَةِ﴾[1] فلو لم يُرَدْ به التنوينُ لم يكن صفةً لهدْي وهو نكرةٌ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[2] وصفَ عارِضاً وهو نكرة بقوله: ممطِرُنا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾[3] و: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[4].

وإنما قلنا: إن التنوين مرادٌ لأنه لو لم يكن مراداً لكان معرفةً، ولو كان معرفة لكنتَ قد أخبرتَ عن النكرة بالمعرفة، وذلك قلْبُ القاعدةِ، فالتقدير «إِلَّا آتٍ الرَّحْمنَ عَبْداً»[5]، و: «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةٌ المَوْتَ»[6]، والتنوين هو الأَصلُ، والإِضافةُ دخلتْ تخفيفاً، ولو لم يكن التنوينُ هو الأَصلَ لَمَا جاز دخول التنوين لأَنه ثقيلٌ.

ومِمَّا يدلُّ على إِرادة التنوين وانفصالِه مِمَّا أُضِيف إِليه أَنك قد تَجمع بين الإِضافة والألف واللام فتقول: هذا الضاربُ الرجلِ والضاربا زيدٍ، ولا تقولُ: الغلامُ الرجلِ ولا الغلاما زيدٍ، وإِذ كان التنوين مراداً حكماً ـ وهو الأَصل ـ كانت الإِضافة منفصلةً، وكان المخفوض منصوباً في الحكم لأَنه مفعول، وذلك أَن اسم الفاعل لا يُضاف إِلَّا إِلى المفعول، ولا يُضافُ إِلى الفاعل كالمصدر، فلا تقولُ: هذا ضاربُ زيدٍ والضاربُ هو زيدٌ لأَن الاسم لا يضاف إِلى نفسه[7].

وقولُه: «**يَعملُ عملَ الفعل في التقديم والتأخير والإِظهار والإِضمار**» إِشارةٌ إِلى قوة عمَل اسم الفاعل لقوة مشابَهتِه للفعل من الجهات التي ذكرناها، فمثالُ إِعماله مقدَّماً

---

(١) المائدة: ٥/ ٩٥.
(٢) الأحقاف: ٤٦/ ٢٤.
(٣) مريم: ١٩/ ٩٣.
(٤) آل عمران: ٣/ ١٨٥، والعنكبوت: ٢٩/ ٥٧.
(٥) هي قراءة شاذة، انظر شواذ ابن خالويه: ٨٦، والقرطبي: ١٣/ ٥٢٤، والبحر المحيط: ٦/ ٢٢٠.
(٦) هي قراءة شاذة، وانظر شواذ ابن خالويه: ٢٣، والقرطبي: ٥/ ٤٤٧، والمحرر الوجيز: ١/ ٥٥٠.
(٧) انظر الإنصاف: ٤٣٦.

«هذا ضاربٌ زيداً»، فهذا مبتدأ، وضاربٌ الخبرُ، وزيد منصوب بضارب، وقد تقدَّم الكلام عليه، [٦/ ٦٩] ومثالُه مؤَخَّراً «هو عمراً مُكرِمٌ»، فأَما إِعمالُه مضمَراً فقد فسَّره بقوله: «هو ضاربُ زيدٍ وعمراً» بمعنى أَنك إِذا عطفتَه على المخفوض كان بتقدير ناصِب، فبعضُهم يقدِّره فعلاً، أَي ويضرب عمراً؛ لأَن اسم الفاعل في معنى الفعل[١]، وبعضُهم يقدِّره اسمَ فاعل منوَّناً يكون الظاهر دليلاً عليه، والحقُّ أَن انتصاب المعطوف على معنى الأول لأَنه مفعول[٢]، والتنوينُ مراد، فهو كقول الشاعر في المصدر[٣]:

مَخافَــــةَ الإِفــــلاسِ واللَّيَانــــا

وإِذا كان في اللفظ ما ينصبُه لم تَحتج إِلى تقدير محذوف، ولذلك مثَّله سيبويه بقوله[٤]:

جِئْنــي بِمِثْــلِ بَنــي بَــدْرٍ لقــومِهِمُ أَوْ مِثْــلَ أُسرةِ مَنْظُــورِ بــنِ سَــيَّارِ

قال[٥]: لأَنَّ جِئْني في معنى هاتِ، فحُمِل النصبُ على معناه، والنصبُ في الأَول أَقْوى؛ لأَن اسم الفاعل أَصلُه التنوينُ والنصبُ، وجِئْني أَصلُه الجرُّ لأَنه لا يتعدَّى إِلَّا بالباء، وقد تقدَّم الكلام عليه، وينبغي أَن يكون إِعمالُه مضمَراً في نحو قولك: أَزيداً أَنت ضاربُه، لَمَّا اشتغَلَ اسمُ الفاعل عن مفعوله الذي هو زيد بضميره لم يَعملْ فيه، وكان العامل مقدَّراً دلَّ عليه الظاهر، كأَنك قلتَ: أَضارِبٌ زيداً أَنت ضارِبُه، ومثلُه أَعمراً

---

(١) ذهب إِلى هذا المبردُ وابن السراج، انظر المقتضب: ٤/ ١٥٤، والأصول: ١/ ١٢٨، وأجاز سيبويه تقدير اسم فاعل قبل المعطوف بالنصب، انظر الكتاب: ١/ ١١٠، وأجاز تقدير فعل. انظر الكتاب: ١/ ١٧١-١٧٢، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٢١٩، ٤/ ٦٤، والنكت: ٢٤٣.

(٢) انظر الأقوال في هذه المسألة في البسيط في شرح الجمل: ١٠٢٩-١٠٣١.

(٣) سلف البيت: ٦/ ٩٥.

(٤) هو جرير، والبيت في ديوانه: ١٠٢٨، والكتاب: ١/ ٩٤، ١/ ١٦٩-١٧٠، والمقتضب: ٤/ ١٥٣، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٣٣، والنكت: ٢٢٧، وبنو بدر من فزارة وبنو سيار من سادات فزارة، انظر جمهرة الأنساب: ٢٥٨.

(٥) أي سيبويه، ونقل كلامه بتصرف، انظر الكتاب: ١/ ١٧٠.

أَنت مكرِمٌ أَخاه، والتقديرُ أَمُكرِمٌ عمراً أَنت مكرِمٌ أَخاه.

فإِن قيل: الهاءُ في أَزيداً[١] أَنت ضارِبُه» في موضع خَفْض[٢]، فكيف تنصب ما ضميرُه مجرورٌ؟

قيل: لَمَّا كان هذا الضميرُ المجرورُ في حُكم المنصوب من حيث كان التنوين مراداً وضاربٌ في معنى الفعل صار كقولك: أَزيداً مررتَ به، الضميرُ مجرورٌ وهو في الحكم منصوب.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (قال سيبويه: «وأَجْرَوا اسمَ الفاعل إِذا أَرادوا أَن يُبالغوا في الأَمر مُجْراه إِذا كان على بناء فاعِل»، يريد نحوَ شَرَّاب وضَرُوب ومِنْحار، وأَنشد للقُلَاخ:

أَخا الحربِ لبَّاساً إِليها جِلالَها [٦/ ٧٠]

ولأَبي طالب:

ضَرُوبٌ بنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمانِها

وحكى عن العرب: «إِنه لَمِنْحَارٌ بَوائِكَها» و: «أَمّا العسلَ فأَنا شَرَّاب»، وأَنشد:

كـريمٌ رؤُوسَ الـدارِعِين ضَرُوبُ

وجوَّز «هذا ضَرُوبٌ رؤوسَ الرجالِ وسُوقَ الإِبل).

قال الشَّارح: قد ذكرْنا أَنّ اسمَ الفاعل إِذا أُريدَ به الحالُ أَو الاستقبالُ إِنما أُعمِل عملَ الفعل المضارع لجرَيَانه عليه في حَرَكاته وسَكَناته وعددِ حروفه، وقد أَجروا ضَرْباً من أَسماء الفاعِلِين ممَّا فيه معنى المبالغة مُجْرى الفعل الذي في معنى المبالَغة في العمل، وإِنْ لم يكن جارياً عليه في اللفظ، فقالوا: زيد ضَرَّابٌ عبيدَه وقَتَّالٌ أَعداءَه، كما قالوا: زيدٌ

(١) في ط: «زيد»، وهذا الاعتراض والجواب عليه قالهما السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ٢٠٥.

(٢) أكثر المحققين أن الضمير في ضاربه في موضع خفض، ومذهب الأخفش وهشام أنه في موضع نصب، انظر الكتاب: ١/ ١٨٧، ومعاني القرآن للأخفش: ٦٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٨٣، والارتشاف: ٢٢٧٥.

يضربُ عبيدَه ويقتلُ أعداءَه؛ إذا كثُر ذلك منه، وكان ضَرَّاب وقَتَّال بمنزلة ضارِب وقاتِل كما كان يضرِّبُ ويُقتِّلُ بالتشديد بمنزلة يضرِب ويقتُل من غير تشديد، لأنه يريد به ما أراد بفاعِل من إيقاع الفعل؛ إلَّا أنَّ فيه إخباراً بزيادة مبالغةٍ.

وتلك الأَسماءُ فَعُول وفَعَّال ومِفْعال وفَعِل وفَعِيل، فجميعُ هذه الأَسماء تعملُ عملَ فاعِل، وحكمُها في العمل حكمُ فاعِل من التقديم والتأْخير والإظهار والإضمار، فتقول: هذا ضَرُوبٌ زيداً كما تقول: هذا ضارِبٌ زيداً، وضَرَّابٌ عمراً ومِنْحارٌ إبِلَه وحَذِرٌ عدوَّه ورَحِيمٌ أَباه، والتقديمُ في ذلك كلِّه والإضمارُ جائزٌ كما كان في فاعِل، وتقولُ: هو ضَرُوبُ زيدٍ وعَمْراً، وإنْ شئتَ وعمروٍ؛ كما فعلتَ في ضارِب، وتقول: أَزَيداً أَنتَ ضَرُوبُه كما تقول أَزيداً أَنت ضاربُه، فأَما قوله(١):

أَخا الحَربِ لَبَّاساً إِليها جِلالَهَا ... وليس بوَلَّاجِ الخَوالِفِ أعْقَلا

فإنَّ البيتَ للقُلَاخ بن حَزْن التميميّ(٢)، والشاهد(٣) فيه نصبُ الجِلَال بلبَّاس، ولبَّاس تكثيرُ لابِس، يصفُ رجلاً بالشجاعة، والمرادُ بالجِلَال الدروعُ وما يُلْبَس للحرب، جعلَها جِلالاً، والوَلَّاج: الكثير الوُلُوج، وأَراد بالخَوالِف البيوتَ، وهو جمع خالِفة، وأَصْلُها الشُّقَّة تكون في أَسفل البيت(٤)، والأَعْقَلُ: الذي تضطرب رِجْلاه من الفَزَع، [٢٠١/ ب] قال سيبويه: «وسمعنا مَنْ يقول: أَمَّا العسَلَ فأَنا شَرَّاب»(٥)، فنصب العسلَ بشرَّاب كما تقول: أَمَّا العسلَ فأَنا شارِبٌ(٦)، فهو شاهد على الإعمال وجوازِ التقديم،

---

(١) هو القُلَاخ بن حزن كما سيأتي، وهو بهذه النسبة في الكتاب: ١/ ١١١، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٢١٢، والنكت: ٢٤٥، والمقاصد/ ٣/ ٥٣٥، وبلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١١٣.

(٢) في د: «التيمي» خطأ، انظر الاشتقاق لابن دريد: ٢٥٠، والمؤتلف والمختلف: ١٤٢، ٢٥٣.

(٣) كلامه على الشاهد مماثل لكلام الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٥٧.

(٤) كذا في النكت: ٢٤٥، وانظر الصحاح (خلف).

(٥) الكتاب: ١/ ١١١.

(٦) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢١٣.

وأما قولُه[(١)]:

ضَرُوبٌ بنَصْـل السِّـيفِ سُـوقَ سِـمانِها إذا عـدِموا زاداً فإنَّـك عـاقِرُ [٦/ ٧١]

البيتُ لأَبي طالب بن عبد المطَّلب، والشاهدُ فيه إِعمالُ فَعُول كإِعمال فاعِل، فنُصِب «سُوْقَ سِمانِها» بضَرُوب كما تنصِبُه بضارِب، يرثي أَبا أُميَّة بنَ المغيرة بن عبد الله ويصفه بالكرم، والمرادُ أنه[(٢)] يعقِرُ الإِبل السِّمان للأَضياف عند عدم الزاد وشدَّة السَّنة، ومثلُه قولُ الآخر[(٣)]:

بكَيْـتُ أَخـا الـلَّأْواءِ يُحْمَـدُ يومُـه كـريمٌ رؤوسَ الـدارِعِينَ ضَرُوبُ

البيتُ لأَبي طالب، والشاهدُ فيه إِعمال فَعُول كفاعِل، وفيه دِلالةٌ على جواز تقديم معموله عليه؛ لأَن المراد ضَرُوبٌ رؤوسَ الدَّارِعِين ثم قدَّم، وحكى سيبويه عن العرب: «إِنه لَمِنْحارٌ بَوائكَها»[(٤)]، نَصَبَ البَوائِك بمِنْحار، وهذا نصٌّ على إِعْمال مِفْعال، والبَوائِك: جمع بائِكة وهي السَّمينةُ الفَتِيّة، قال الكسائيُّ: باكتِ الناقةُ تبُوك إِذا سَمِنَت[(٥)]، وقد أَنشد سيبويه في إِعمال فَعِل[(٦)]:

---

(١) هو أبو طالب بن عبد المطلب كما سيأتي، والبيت في ديوانه: ٤٦، والكتاب: ١/ ١١١، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٢١٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٤٦، والخزانة: ٣/ ٤٤٦، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١١٤، والأصول: ١/ ١٢٤.

(٢) في ط، ر: «أَن».

(٣) هو أبو طالب كما سيذكر الشارح، انظر ديوانه: ٢١، وهو بلا نسبة في الكتاب: ١/ ١١١، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٢١٣، وشرح أبيات سيبويه لابن ا السيرافي: ١/ ٤١٢، والنكت: ٢٤٦، وشرح الجمل الكبير: ١/ ٥٧٣، واللأواء: الشدة.

(٤) الكتاب: ١/ ١١٢، وانظر النكت: ٢٤٨.

(٥) حكى الجوهري وابن منظور قول الكسائي في الصحاحو اللسان (بوك)، وانظر أدب الكاتب: ١٥٧.

(٦) البيت بلا نسبة في الكتاب: ١/ ١١٣، والمقتضب: ٢/ ١١٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢١٥، والنكت: ٢٤٧، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٤٦.

حَـــذِرٌ أُمــوراً لا تَضِـــيرُ وآمِـــنٌ مـــا لـــيس مُنْجِيــه مـــن الأَقْـــدارِ

نصَبَ الأُمور بحَذِر؛ لأَنه تكثيرُ حاذِر، يعملُ عملَ الفعل لأَنه في معناه، وإِنما غُيِّر عن بنائِه للتكثير، ومنه قولُ ابن أَحمر[1]:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادةَ سَمْحَجٍ بسَرَاتِـــه نَـــدَبٌ لهـــا وكُلُـــومُ

الشاهدُ فيع نصْبُ عِضَادة بشَنِج، وهو تكثير شانِج، وشانِج في معنى مُلازِم، وفعْلُه شَنِجْتُه كلَزِمْته[2]، وأَنشد[3] في إِعْمال فَعِيل لساعدةَ بن جُؤَيَّة[4]:

حتَّـــى شـــآها كَليـــلٌ مَوْهِنـــاً عَمِـــلٌ باتَـــتْ طِرَابـــاً وبـــاتَ اللَّيـــلَ لم يَـــنَمِ

والشاهدُ فيه نصْبُ المَوْهِن بكَلِيل؛ لأَنه بمعنى مُكِلٍّ أَوْ كالٍّ[5]، وإِنما غيَّره للتكثير والمبالغة.

وخالف سيبويهِ أَكثرُ النحويين في بناءَيْن من هذه المُثُل الخمسةِ وهما فَعِل وفَعِيل[6]، قالوا: لأَن فَعِلاً وفَعِيلاً بناءان موضوعان للذات والهيئة التي يكون الإِنسانُ عليها لا

---

(١) كذا نسب البيت في الكتاب: ١/ ١١٢، والنكت: ٢٤٦، وليس في ديوان ابن أحمر، ونسب في المقاصد: ٣/ ٥١٣، والخزانة: ١/ ٣٣٤، ٣/ ٤٥٦ إلى لبيد، وهو في شرح ديوانه: ١٢٥.

(٢) من قوله: «الشاهد..» إلى قوله: «كلزمته» في تحصيل عين الذهب: ١/ ٥٧، وقال البغدادي: «الشنج هو في الأصل التقبض، وأراد به هنا اللازم» الخزانة: ١/ ٣٣٤.

(٣) أي سيبويه.

(٤) البيت بهذه النسبة في الكتاب: ١/ ١١٣-١١٤، وشرح أشعار الهذليين: ١١٢٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢١٥-٢١٦، والنكت: ٢٤٨، والخزانة: ٣/ ٤٥٠، وبلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١١٥.

(٥) خالَف المبردُ وابنُ هشام سيبويه فأعربا «موهناً» ظرفاً، انظر المقتضب: ٢/ ١١٥، والمغني: ٤٨٦، وانظر هذه المسألة وتخريج مذهب سيبويه فيها في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢١٦.

(٦) أكثر البصريين خالَف سيبويه في إعمال فعيل وفعل، كالمازني والمبرد، وأجاز الجرمي إعمال فعل على بعد، وذهب الكوفيون إلى أن المنصوب بعد صيغ المبالغة نصب بإضمار فعل، انظر الكتاب: ١/ ١١٢-١١٤، والمقتضب: ٢/ ١١٤-١١٦، والأصول: ١/ ١٢٤-١٢٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢١٤، ٣/ ٢١٦، والنكت: ٢٤٦-٢٤٨، وشرح الجمل الكبير: ١/ ٥٧٣، والارتشاف: ٢٢٨٢، والمساعد: ٣/ ١٩٣.

لأَنْ يَجْرِيا مَجْرى الفعل، فهما كقولك: رجل كريم وظَرِيف ورجل عَجِل ولَقِن إذا كان ذلك كالطبيعة، وحملوا ما احتَجَّ به من الأَبيات على غير ما ذكرَه.

فأَمَّا البيتُ الأَول(١) فقالوا: لم يصحَّ عن العرب، ورُوِيَ عن المازني أن اللَّاحِقيَّ(٢) قال: سألَني سيبويه عن شاهد في تعدِّي فَعِل فَعَملْتُ له هذا البيت، ويُرْوى أيضاً أَن البيت لابن المقفع(٣).

وأَما البيت الثاني:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادةَ سَمْحَجٍ

فهو للبيد، فقالوا: انتصابُ عَضادة سَمْحَجٍ على الظرف لا على المفعول(٤)، ومعنى عَضَادة سَمْحَج: قوائِمها، وشَنِج [٦/ ٧٣] لازِم، ومِسْحَل: هو العَيْر، وسَمْحَج: الأَتان، كأَنه قال: أَوْ عَيْر لازم يُمْنَةَ أَتانٍ أَوْ يُسْرَة أَتانٍ، فيكون المرادُ بالعَضَادة الناحيةُ(٥).

وأَما البيتُ الثالث وهو:

حتَّى شَآها كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ

فقالوا: هو البرقُ الضعيفُ، ومنه قولُهم: رجلٌ كَلِيل إذا كان مُعْيِياً؛ من كَلَّ يكِلُّ، فهو فعلٌ غيرُ متعدٍّ، ألا ترى أَنه لا يقال: كَلَّ زيدٌ عَمْراً، والمَوْهِن: الساعة من اللّيل، فهو

---

(١) وهو: «حذر أموراً لا تضير ..» .

(٢) في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢١٥، «عن أبي عثمان المازني عن اللاحقي عن الأخفش»، واللاحقي هو أبان بن عبد الحميد اللاحقي، من شعراء هارون الرشيد. ترجمته في الأغاني: ٢٧/ ٩٣٠٩.

(٣) انظر رواية المازني والرد عليها في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/ ٤٠٩-٤١٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٨١، وشرح الجمل الكبير: ١/ ٥٧٥، واستوفى البغدادي في الخزانة: ٣/ ٤٥٦-٤٥٧ القول على هذه الرواية.

(٤) انظر رد ابن عصفور على هذا التوجيه في شرح الجمل الكبير: ١/ ٥٧٥.

(٥) من قوله: «وخالف سيبويه..» إلى قوله: «الناحية»قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ٢١٤-٢١٥ بخلاف يسير.

لا ينتصبُ في غير الظرف، وإِذا كان انتصابه على الظرف لم يكن فيه حُجَّةٌ[١].

والصحيحُ ما ذهب إِليه سيبويهِ، وهو القياسُ، لأَن صفات المبالَغة إِذا كانت معدولة جاز أَنْ تتعدّى، فمن ذلك فَعُول ومِفْعال وفَعَّال، فهكذا سبيلُ فَعِيل إِذا كان معدولاً، كقولك: رحيم من راحِم وعليم من عالم، فيجوزُ «زيدٌ رحِيمٌ عمراً» كما تقولُ: راحمٌ عمراً؛ لأَنه معدول عنه، هذا مع السماع.

فأَما قولُهم عن البيت الأَول وهو:

حَـــذِرٌ أمـــــوراً .. إلـــــخ

فإِن سيبويه رواه عن بعض العرب، وهو ثقة لا سبيل إِلى رَدِّ ما رواه[٢].

وأَما البيتُ الثاني وهو:

أَو مِسْــحَلٌ شَــنِجٌ ....

فإِنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الظاهرُ وما ذكروه تأْويلٌ، وذلك أَنَّ شَنِجاً في المعنى لازمٌ، والمرادُ بالعِضادة القوائمُ وليست ظَرفاً[٣]، فالمرادُ أَنه لازمٌ عِضادةَ سَمْحَجٍ، وقد جاء عنهم هذا المعنى مصرَّحاً به في قول الآخَر[٤]:

قالـتْ سُـلَيْمَى لسْـتَ بالحـادي المُـدِلْ   مــا لَــكَ لا تَلْــزَمُ أَعْضــادَ الإِبِــلْ

فأَعْضاد هنا بمعنى عَضَادة سَمْحَج وقد نصبَها بتَلزَمُ، وشَنِج في معنى ذلك[٥]، على

---

(١) ردَّ ابن عصفور هذا التوجيه في شرح الجمل الكبير: ١/ ٥٧٦، وانظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٨٠، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢١٦فإن كلام الشارح مقارب لما فيه.

(٢) بهذا اعتذر ابن عصفور عن سيبويه، انظر شرح الجمل الكبير: ١/ ٥٧٥.

(٣) كذا قال ابن عصفور في المراد بعضادة، انظر شرح الجمل الكبير: ١/ ٥٧٥.

(٤) هو ابن أخي الشماخ، والبيتان في ديوان الشماخ: ٣٨٩، والخزانة: ٢/ ١٧٤، وهمابلا نسبة في النكت: ٢٤٧.

(٥) من قوله: «في المعنى لازم ..» إلى قوله: «ذلك» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ٢١٤، والأعلم في النكت: ٢٤٧ بخلاف يسير.

أنه قد جاء لزَيْد الخَيْل[١]:

أَتـاني أَنَّهـم مَزِقـونَ عِـرْضي   جِحـاشُ الكِـرْمِلَيْن لهـا فَدِيـدُ

قال: مَزِقون عِرْضي كما ترى فأجراه مُجْرى مُمزِّقين، وهذا لا يَحتمِلُ غيرَ هـذا التأويل، وعليه معنى الشعر لأنه وصَفَ المِسْحَل -وهو عَيْرُ الوحش- بالنشاط والهِيَاج، وشبَّه ناقته به في هذه[٢] الحال، ولو كان المعنى على التفسير الآخَر لقصَّر في وصْف ناقته.

وأما البيت الثالث وهو:

حتَّـى شـآها كَلِيـل ....

فإنَّ كَليلاً بمعنى مُكِلّ، وإنما غُيِّرَ عنه للتكثير، وفَعِيل بمعنى مُفْعِل كثيرٌ، قالوا: عذاب أَليم بمعنى مُؤْلم وداعٍ سَمِيع بمعنى مُسْمِع[٣]، قال عمرو بن معدي كَرِب[٤]:

أَمِـنْ رَيْحانـةَ الـداعِي السَّـمِيعُ

أَي المُسْمِع.

والمرادُ[٥] أنه يصف وحشيّاً[٦] وأنها نظرتْ إلى بَرْق [٦/ ٧٤] مُسْتمطرٍ دالٍّ على[٧] الغيث [٢٠٢/ أ] يُكِلُّ المَوْهِنَ بدَوِيِّه وتَوَالي لمعَاتِه كما يقال: أَتعبْتَ ليلتَكَ، أَي سرْتَ فيها سيْراً مُتعِباً، والمَوْهِن: وقتٌ من الليل، فشَآها ذلك البرقُ، أَي: شاقَها وأَزْعجها

(١) البيت في ديوانه: ١٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٨١، وشرح الجمل الكبير: ١/ ٥٧٦.

(٢) في ط: «هذا».

(٣) هو ما ذكره السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ٢١٦في تخريج قول سيبويه.

(٤) عجز البيت:

«يؤرقـني وأصـحابي هجـوع»

وهو في ديوان عمرو: ١٤٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٩٧، والخزانة: ٣/ ٤٦٠.

(٥) عاد إلى قول الشاعر: حتى شآها كليل ..

(٦) الأوضح أن يقول: بقراً وحشياً، انظر شرح أشعار الهذليين: ١١٢٩.

(٧) في ط، ر: «إلى».

فباتتْ طَرِبةً إِليه منقلِبةً نحوَه، وهذا واضح.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما ثُنِّي من ذلك وجُمِع مصحَّحاً أَوْ مكسَّراً يَعملُ عملَ المفرد، كقولك: هما ضاربان زيداً، و: هم ضاربون عَمراً، و: هم قُطَّان مكةَ، و: هُنَّ حواجُّ بيتَ الله، و:

.... عَواقِدُ حُبُكَ النِّطاق ....

وقال العجاج:

أَوالِفاً مكةَ من وُرْق الحِمَى

وقال طرفة:

ثمَّ زادوا أَنَّهم في قومِهمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غيرُ فُخُرْ

وقال الكُميت:

شُمٌّ مَهاوِينَ أَبْدانَ الجَزورِ مَخا مِيصِ العَشيَّاتِ لا خُورٍ ولا قَزَمِ)

قال الشَّارح: قد تقدَّم أَنَّ اسم الفاعل محمولٌ على الفعل في العمل، لكن اسم الفاعل يُثنَّى ويُجْمع على حسب ما يكون له من الفعل، فتكونُ تثنيةُ اسم الفاعل وجمعُه جارياً[1] مجْرى الفعل.

وأَوْلَى الجموع بذلك الجمعُ السالمُ لأَنه يَسلَمُ فيه لفظُ واحده، فتكون طريقتُه طريقةَ الواحد، والواحدُ جارٍ مَجْرى الفعل على ما ذكرناه، وزيادةُ التثنية والجمع تجري مَجْرى الزيادتَيْن اللَّاحِقتَيْن للفعل، فتقولُ: هذان ضاربان زيداً كما تقول: يضربان زيداً، وهم ضاربون زيداً كما تقول: يضربون زيداً.

ويجوز تقديمُ منصوبهما عليهما كما كان كذلك في الواحد، تقول: هذان زيداً ضاربان، وهؤلاء زيداً ضاربون، ثمّ أَجْرَوا الجمعَ المكسَّر مُجْرى الجمع السالم إِذْ كانا جميعاً جمعَيْن،

(١)كذا في د، ط، ر، شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٠٨، لعله عامل المثنى معاملة المفرد.

وإنْ كان التكسيرُ في الصفات قليلاً، فقالوا: الزيدون ضُرَّابٌ عمراً[١]، والزيدون عَمْراً ضُرَّابٌ، والهنداتُ ضَوَارِبُ عَمْراً وعَمْراً ضَوَارِبُ، وقد كثر ذلك في، فَوَاعِل لاطِّراده في جمع فاعِلة اطِّرادَ جمعِ السلامة فيه، قال أَبو كَبِير الهذليّ[٢]:

مِمَّـــن حَمَلْـــنَ بـــهِ وهُـــنَّ عَواقِـــدٌ حُبُكَ النِّطاقِ فَشَبَّ غيرَ مُهبَّلِ [٦/ ٧٥]

صرَفَ عواقِدَ ضرورةً ونصَبَ به حُبُكَ[٣]، وعَواقِدُ: جمع عاقِدة، يريد أَنَّ أُمَّه حملتْ به مكْرَهَةً، والعربُ تزعُمُ أَن المرأة إِذا وُطِئَت مُكرَهةً جاء الولد نجيباً، فأَما ما أَنشده[٤] من قوله[٥]:

أَوَالِفـــاً مكَّـــةَ مـــن وُرْقِ الحَمِـــي

فالشعر للعجَّاج، وأَوَالِف: جمع آلِفَة، وصرَفَه ضرورة وَصْفِ حَمَامِ مكةَ بأَنَّها قد أَلِفتْ مكةَ لأَمْنِها فيها، ويُرْوى قَوَاطِناً، وهو جمعُ قاطِنة وهي المقِيمةُ الساكِنةُ، والوُرْق: جمعُ وَرْقاء وهي التي لَوْنُها إِلى الغُبْرة نحوَ الخُضْرة، ويريد بالحِمَى الحَمَام، وإِنما حذَفَ، ويحتَمِلُ ذلك أَمرَيْن:

أَحدُهما: أَنْ يكون حذَفَ الميم على حدِّ الترخيم في غير النِّداء ضرورةً، ثمَّ أَبدلَ من الأَلف ياءً كما أُبدِل من الياء أَلفٌ في نحو مَدَارَى وصَحَارَى[٦].

---

(١) من قوله: «اسم الفاعل يثنى ..» إلى قوله: «عمراً» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ٢٠٨ بخلاف يسير.

(٢) البيت له في شرح أشعار الهذليين: ١٠٧٢، والكتاب: ١/ ١٠٩، وشرحه للسيرافي: ٢/ ١٠١، ٣/ ٢٠٩، والنكت: ٢٤٤، والإنصاف: ٤٨٩، والعيني: ٣/ ٥٥٨، والخزانة: ٣/ ٤٦٦. والمهبل: الثقيل، ويمكن أن تشبع حركة الدال في عواقد، ولا ضرورة.

(٣) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٠٩.

(٤) أي الزمخشري.

(٥) هو العجاج كما سيأتي، والبيت في ديوانه: ١/ ٤٥٣، والكتاب: ١/ ٢٦، ١/ ١١٠، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٢١٠، والنكت: ٢٤٤.

(٦) في ط، ر: «مدار وصحار» تحريف.

الأَمرُ الثاني: أَنْ يكون حذَفَ الأَلف تخفيفاً لزيادتها، فاجتمع الميمان، فأَبدل من الثانية ياءً لكراهية التضعيف على حدِّ الإِبدال في تظنَّيْتُ، والأَصلُ تظنَّنْتُ[١]، وفي قوله[٢]:

أَيْـــما إِلى جنَّـــة أَيْـــما إِلى النـــارِ

ومن ذلك قولُهم: هُنَّ حَوَاجُّ بيتَ الله، جُمعَ حاجَّة، وفيه نيَّةُ التنوين، وإِنما سقَط لأَنه لا ينصرِفُ، فكان ما فيه من أَسباب مَنْع الصرف بمنزلة التنوين، فلذلك نُصِبَ ما بعدها، كأَنك قلتَ: حَوَاجٌّ بيتَ الله، ويجوز حواجُّ بيتِ الله؛ بالخفض، ويُنْوَى سقوطُ التنوين للإِضافة لا لِمَنْع الصرف[٣].

وقالوا: «قُطَّانُ مكّةَ»[٤] حملوا فُعَّالاً على فَوَاعِل لأَنهما جميعاً جمعُ فاعِل، وإِن كان الأَول أَكثرَ، وقد أَعملوا جميع[٥] ما أُريد به المبالغةُ والتكثير كما أَعملوا واحدَه، وكما أَجْرَوا فَوَاعِل مُجْرى فاعِل، فقالوا: هم غُفُرٌ ذَنْبَ الجُناة، ومَهَاوِينُ الأَعداء، أَي يغفرون ذنبَ الجُناة ويُهينون أَعداءَهم، فأَما قوله[٦]:

ثـــم زادوا أَنَّهـــم .. إِلـــخ

ويُرْوى فُجُر؛ بالجيم[٧]، البيت لطرفة، والشاهد [٦/ ٧٦] فيه أَنَّهم أَجْرَوا جمعَ فَعُول وما

---

(١) انظر سر الصناعة: ٧٥٧-٧٥٨.

(٢) صدر البيت:

«يـا ليـتما أُمُّنـا شـالت نعامتهـا»

وقائله سعد بن قُرْط كما في المحتسب: ١/ ٢٨٤، والعيني: ٤/ ١٥٣، والخزانة: ٤/ ٤٣٢، وشرح أبيات المغني: ٢/ ٣-٤، ونسبه الجوهري في الصحاح (أما) إلى الأحوص وهو في ديوانه [قسم ما نسب إليه]: ٢٢٦.

(٣) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٠٩.

(٤) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢١٠.

(٥) في ط، ر: «جمع».

(٦) سلف البيت بتمامه في أول الفصل، وقائله طرفة بن العبد، وهو في ديوانه: ٦٤، والكتاب: ١/ ١١٢-١١٣، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٢١٧، والعيني: ٣/ ٥٤٨، والخزانة: ٣/ ٤٦٤.

(٧) هي رواية الكتاب، ورواية الديوان، وشرح الكتاب للسيرافي، والعيني: «فخر».

كان للمبالغة في باب المتعدِّي مُجْرى جمع فاعِل في التعدِّي، فغُفُر جمعُ غَفُور، وقد عدَّوْه إلى ذنبهم كما عدَّوْا غَفُوراً[١] نفسَه، مَدَح قومَه بأنَّ لهم فضلاً في الناس وزيادةً عليهم وأنهم يغفرون ذنْبَ المذنِب إليهم ولا يفخرون بذلك سِتْراً لمعروفهم، ومَنْ روى «غيرَ فُجُر» بالجيم فالمرادُ أنَّهم يَعِفُّون عن الفواحش، والرواية الأولى أصحُّ، وأَما قولُه[٢]:

شُمٌّ مَهَاوِينَ أَبْدانَ الجَزورِ .. إلخ

البيت للكُميت، والشاهدُ فيه نَصْبُ أَبدان الجزور بقوله: مَهَاوِينَ، وهو جمعُ مِهْوان، ومِهْوان تكثير مُهِين كما كان مِنْحار تكثيرَ ناحِر، فعمل الجمعُ عملَ واحده[٣] كما كان اسمُ الفاعل كذلك، وصَفَ قوماً بالعِزِّ والأَنَفة، وكنَّى عن ذلك بالشَّمَم، وهو ارتفاعُ الأَنف، كما يقال للعزيز: شامخ الأنف، والأَبْدانُ جمعُ بَدَنَة[٤]، وهي الناقة المتَّخَذَة للنَّحْر، يريد أَنَّهم يُهينون الإِبل فينحرونها للأَضياف، وقولُه: مَخَامِيصِ العشيَّات؛ المرادُ أَنهم يجوعون في العشايا لأَنهم يؤخِّرون عشاءَهم رغبةً في حضور ضيف، والخُور: الضُّعفاء، والقَزَم: الأَرْذال من الناس، ولا يثنَّى ولا يجمَعُ ولا يؤَنَّث لأَن أَصله المصدرُ[٥].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويُشترَطُ في إِعمال اسم الفاعل أَنْ يكون في معنى الحال أَو الاستقبال، فلا يقال: زيد ضاربٌ عمراً أَمسِ، ولا: وَحْشِيٌّ قاتلٌ حمزةَ يومَ أُحُد، بل

(١) من قوله: «ويروى ... » إلى قوله: « غفوراً » قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣ / ٢١٧ .

(٢) سلف البيت بتمامه في أول الفصل، وقائله الكميت كما سلف، وكما سيأتي، وهو في ديوانه: ٢/ ١٠٤، والكتاب: ١/ ١١٤، وشرحه للسيرافي: ٣/ ٢١٧-٢١٨، والنكت: ٢٤٩، والمقاصد: ٣/ ٥٦٩، والخزانة: ١/ ١١٤.

(٣) من قوله: «والشاهد ..» إلى قوله: «واحده» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٥٩.

(٤) انتقد البغداديُّ ابنَ يعيش في قوله: «الأبدان جمع بدنة» وقال: «والصواب أنه جمع بدن وهو من الجسد ما سوى الرأس واليدين والرجلين» الخزانة: ٣/ ٤٤٩، وهو كما قال. انظر اللسان (بدن).

(٥) كذا في أدب الكاتب: ٦١٩، واللسان (قزم).

يُستعمَلُ ذلك على الإضافة، إلَّا إذا أُريدت حكايةُ الحال الماضية كقوله(١) تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ أو أُدخلَتْ عليه الألفُ واللامُ كقولك: الضاربُ زيداً أَمْسِ).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ اسم الفاعل يجيءُ على ثلاثة أَضرُب للماضي وللحال وللاستقبال(٢) كما أَن الفعل كذلك، إلَّا أَنَّ الفعل تختلف صيغتُه للزمان، وتتَّفق في اسم الفاعل؛ لأَنّ الفعل بابُه التصرُّفُ، والأَسماءُ بابُها الجمودُ وعدمُ الاختلاف.

وإنما يعمل من اسم الفاعل ما كان بمعنى الحال أَو الاستقبال، نحوُ هذا ضاربٌ زيدَ غداً ومكرِمٌ خالداً الساعةَ، لأَنه على لفظ المضارع، [٢٠٢/ ب] إذ كان جارياً عليه في حركاته وسَكَناته وعددِ حروفه، وهو في معناه، فلمَّا اجتمع فيه ما ذُكِر عَمِل عملَه.

فأَما إذا كان بمعنى الماضي فإنك لا تُعْمِلُه، إذ لا مضارَعَة بينه وبين الماضي، أَلا ترى أَن ضارباً ليس على عدد ضَرَبَ ولا مثلَه في حركاته وسَكَناتِه، فلذلك لا تقول: زيدٌ ضاربٌ عمراً أَمْسِ، ولا وَحْشِيٌّ(٣) قاتلٌ حمزةَ يومَ أُحُد(٤)، وهذا وَحْشِيٌّ نُوبِيٌّ من سُودان مكة يُكنَى أَبا دُسْمَة(٥)، وهو مولى طُعيمة بن عديّ، وقيل: مولى جُبَيْر بن مُطْعِم، فلا تَنصبُ بقاتِل هنا لأَنه في معنى قَتَلَ، ولا بضَارب لأَنه في معنى ضَرَبَ، وقد بيّنْتُ أَنه لا مضارَعَة بين الماضي واسم الفاعل إذا كان في معناه.

فلمَّا لم يكن بينهما [٦/ ٧٧] مضارَعةُ ما بينه وبين الفعل إذا أُريد به الحالُ أَو الاستقبال لم يُعْمِلوه عملَه، بل يكون مضافاً إلى ما بعده بحُكم الاسمية، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أَمسِ، و: وَحْشِيٌّ قاتِلُ حمزةَ يومَ أُحُد؛ بالإضافة، ولا يجوز تنوينُه والنصبُ

(١) في ط: «كقولك» خطأ.

(٢) في ط: «والاستقبال».

(٣) هو وحشي بن حرب الحبشي قاتل عمِّ الرسول صلى الله عليه وسلم، عاش إلى خلافة عثمان بن عفان، انظر الإصابة في تمييز الصحابة: ٦/ ٤٧٠.

(٤) من قوله: «فأَما إذا كان بمعنى ..» إلى قوله: «أحد» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ٢٠٤ بخلاف يسير.

(٥) «الدُّسْمة: السواد، ومنه قيل للحبشي أبو دُسْمة». اللسان (دسم).

به، فهو كقولك: هذا غلامُ زيدٍ، ولا يجوز غلامٌ زيداً؛ بالتنوين وإِعمالُه فيما بعده، ولا أَن تجمَعَ فيه بين الأَلف واللام والإِضافة، فتقولَ: هذا الضاربُ الرجلِ أَمسِ كما تقول ذا أَردت الحالَ أَو الاستقبال، كما لا تقول: الغلامُ الرجلِ، وتقول: هؤلاء حَواجُّ بيتِ الله أَمْسِ؛ بالخفض لا غيرُ، وتقول: مررتُ برجل ضارباه الزيدان كما تقول: أَخواه الزيدان.

وذهب الكسائيُّ من الكوفيين إِلى جواز إِعمال اسم الفاعل إِذا كان بمعنى الماضي، وأَن يقال: هذا ضاربٌ زيداً أَمْسِ[1]، واحتجَّ بأُمور منها:

قولُه تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[2]، فأُعمِل باسطٌ في الذِّراعَيْن وهو ماضٍ، ومن ذلك ما حكاه عن العرب: هذا مارٌّ بزيد أَمسِ، فأَعملوه في الجارِّ والمجرور، ومن ذلك قولُهم: هذا مُعْطي زيدٍ درهماً أَمْسِ[3]، ومن ذلك قولُه سبحانه: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾[4]، ومن ذلك: «هذا الضارِبُ زيداً أَمسِ» تُعْمِلُه إِذا كان فيه الأَلف واللام لا محالةَ.

والجوابُ: أَمَّا الآية الأُولى وهي قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ فحكايةُ حالٍ ماضية[5] كقوله: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾ ثم قال: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[6] والإشارةُ بهذا إِنما تقع إِلى حاضر، ولم يكن ذلك حاضراً وقتَ الخبرِ عنه.

وأَمَّا قولهم: «هذا مارٌّ بزيد أَمسِ» فإِنما أَعملَه في الجارِّ والمجرور ولم يُعْمِله في مفعول

---

(١) وهو مذهب هشام وابن مضاء، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٧٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٠٠، والارتشاف: ٢٢٧٢.

(٢) الكهف: ١٨/ ١٨.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٠٤، والعلل في النحو: ١٦٩.

(٤) الأنعام: ٦/ ٩٦.

(٥) انظر معنى حكاية الحال في شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٠١.

(٦) القصص: ٢٨/ ١٥.

صريح، والجارُّ والمجرور يجري مَجْرَى الظَّرف، والظُّروف يعمل فيها روائِحُ الأَفعال.

وأَمَّا ما فيه الأَلف واللامُ من نحو «هذا الضاربُ زيداً أَمْسِ» فإِنما عمِلَ لأَنّ الأَلف واللام فيه بمعنى الذي، واسمُ الفاعل المتَّصلُ بها بمعنى الفعل، فلمَّا كان في مذهَب الفعل عَمِلَ عَملَه، فهو اسمٌ لفظاً وفعلٌ معنىً، وإِنما حُوِّل لفظُ الفعل فيه إِلى الاسم لأَن الأَلف واللام لا يجوز دخولُهما على لفظ الفعل [1]، فكان الذي أَوْجَبَ نَقْلَ لفظه حكمٌ أَوْجَبَ إِصلاحَ اللفظ، ومعنى الفعل باقٍ على حاله.

وكان الأخفش يزعُمُ أَن المنصوب في قولك: هذا الضاربُ زيداً؛ إِذا كان ماضياً إِنما ينتصب كما ينتصب: هذا الحَسَنُ الوجهَ؛ على التشبيه بالمفعول، وليس على المفعول الصريح [2]، والمذهبُ الأَولُ، وعليه سيبويه [3]، ولذلك استثناه صاحبُ الكتاب فقال: «إِلَّا إِذا أردتَ حكايةَ الحال أَوْ أَدخلتَ عليه الأَلف واللام» لأَنه إِذا أُريدَ حكايةُ الحال كان في حكم الحال، ولذلك يأْتي بلفظ الحال، وإِذا كان فيه الأَلف واللام كان في معنى الفعل إِذ كان في معنى الصلة.

وأَمَّا ما يتعدَّى إِلى مفعولَيْن من نحو «هذا معطي زيدٍ درهماً» فإِن كثيراً من النحويين يزعُمون أَن الثاني ينتصبُ بإِضمار فعل تقديرُه: هذا معطي زيدٍ أَعطاه درهماً [4]، وليس بالحسَن، أَلا ترى أَنّ ممَّا يتعدَّى إِلى مفعولَيْن ما لا يجوز أَنْ يُذكَر أَحدُهما دون الآخر،

---

(١) انظر تعليلات أخرى في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٧٩، وما سلف: ٣/ ٢٥٩.

(٢) انظر مذهب الأخفش في معاني القرآن له [قراءة]: ١/ ٩١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٨٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٧٧، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٠١، ولفظ الشارح مقارب للفظ السيرافي.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ١٨١-١٨٢.

(٤) هو مذهب الجرمي والفارسي وكثير، انظر المساعد: ٢/ ١٩٨، والارتشاف: ٢٢٧٢، وذهب السيرافي إلى أن درهماً منصوب باسم الفاعل، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٧٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٠٠، والمساعد: ٢/ ١٩٨.
وانظر أيضاً المقتضب: ٤/ ١٥٤، والأصول: ١/ ١٢٨، ٢/ ١٣.

وأَنت تقول: هذا ظانٌّ زيدٍ منطلقاً أَمْسِ، فلو كان الثاني ينتصبُ بإِضمار فعل لكنتَ في الأَول مقتصِراً على مفعول واحدٍ، وهو ما أُضِيف إِليه اسمُ الفاعل، وذلك لا يجوز.

والجيدُ أَن يكون منصوباً بهذا الاسم، وذلك لأَن الفعل الماضي فيه بعضُ المضارَعَة على ما سيُذكَر في موضعه، ولذلك بُني على حركة، فكما مُيِّز الفعلُ الماضي بتلك المضارَعَة بأَنْ بُني على حركة كذلك أُعمِلَ الاسم الذي في معناه عملاً دون عمَل الاسم الجاري على الفعل المضارع[1].

فكما أَعطَوا الفعل الماضي حَظاً بالشَّبَه، وهو بناؤُه على حركة كذلك أَعْطَوا الاسمَ الذي في معناه حظّاً من العمل، وذلك بأَنْ أَعملوه في المفعول الثاني لـمَّا لم تُمكِن الإِضافةُ إِليه لأَنه [٦/ ٧٨] لا يُضافُ إِلى اسمَيْن، فأُضيفَ إِلى الاسم الذي يليه، وصارت إِضافتُه إِليه بمنزلة التنوين له، فعَمِلَ في الثاني بحكم أَنه في معنى الفعل وأَنه كالمنوَّن.

وأَمَّا [٢٠٣/ أ] قولُه تعالى: ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا ﴾[2] فإِنَّ أَكثر النحويِّين يجعلون ذلك ماضياً لأَن الفَلْق والجَعْلَ قد كانا، فعلى هذا يكون نصْبُ «سَكَناً» وما بعده بإِضمارِ فِعْلٍ على القول الأَول، وبالفعل المذكور على الثاني لحَجْزِ[3] الإِضافة بينهما، وكان أَبو سعيد السيرافيّ[4] يُجيزُ أَن يكون ذلك للحال والاستقبال لأَنَّ ذلك كلَّ يومٍ يحدُثُ، وعلى هذا يكون سكَناً منصوباً بالفعل المذكور، والاسمُ الأَولُ في معنى منصوب، ويكونُ الشمسُ والقمرُ معطوفاً على المعنى كما قلنا في «هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً غداً» وهذا القول يُضعِّفه قولُه: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ لأَنه ماضٍ قد كان لا محالةَ لا يتجدَّدُ كلَّ يوم، فاعرفْه.

---

(١) هو ما علل به السيرافي في شرح الكتاب: ٣/ ٢٠٤.

(٢) الأنعام: ٦/ ٩٦.

(٣) في ط، ر: «تحجز» تحريف.

(٤) انظر قول السيرافي في شرح الكتاب له: ٤/ ٦٨، ٥/ ١٣٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٠٠.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويُشترَطُ اعتمادُه على مبتدأ أَوْ موصوف أَوْ ذِي حال أَو حرفِ استفهام أَو حرفِ نفْيٍ، كقولك: زيدٌ منطلِقٌ غلامُه، وهذا رجل بارعٌ أَدبُه، وجاءني زيد راكباً حماراً، وأَقائِمٌ أَخوَاكَ، وما ذاهبٌ غلاماك، فإن قلت: بارعٌ أَدبُه من غير أَنْ تَعْمِدَه بشيءٍ وزعمتَ أَنك رفعتَ به الظاهر كُذِّبْتَ بامتناع قائمٌ أَخواكَ).

قال الشَّارح: قد تقدَّمَ القولُ بأن أَصلَ العمل إنما هو للأفعال كما أَن أَصل الإعراب إنما هو للأَسماء، واسمُ الفاعل محمولٌ على الفعل المضارع في العمل للمشابَهَة التي ذكرناها كما أَن المضارِعَ محمول عليه في الإعْراب.

وإِذ عُلم ذلك فلْيُعلم أَن الفروع أَبداً تنحطُّ عن درجات الأُصول، فلمَّا كانت أَسماء الفاعِلين فروعاً على الأَفعال كانت أَضعَفَ منها في العمل، والذي يؤَيِّد عندك ذلك أَنك تقول: زيد ضاربٌ عمراً، وزيد ضارِبٌ لعَمْرو، فتكونُ مخيَّراً بين أَنْ تُعدِّيه بنفسه وبين أَنْ تعدِّيه بحرف الجرِّ لضَعْفه، ولا يجوز مثلُ ذلك في الفعل؛ فلا تقول: ضربتُ لزيدٍ، قال الله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا﴾[1] فعدَّى الفعل بنفسه، وقال تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[2] فعدَّى الاسم باللام، وقال الشاعر[3]:

ونحنُ التَّاركونَ لِما سَخِطْنا ونحنُ الآخِذون لِما رَضِينا [٦/ ٧٩]

ولذلك من الضعف لا يَعملُ حتى يعتمدَ على كلام قبلَه من مبتدأ أَوْ موصوفٍ أَوْ ذي حال[4] أَوْ استفهام أَو نَفْيٍ، وذلك من قِبَل أَنَّ هذه الأَماكنَ للأفعال، والأَسماءُ فيها في تقدير الأَفعال.

أَلا ترى أَنَّ الخبر في الحقيقة إنما يكون بالفعل لأَنه هو الذي يجهلُه المخاطَبُ، أَوْ ممَّا يجوز أَن يجهلَ مثلَه لأَن الأَفعال حادِثةٌ منقضِيةٌ، وكذلك الصفةُ والحالُ لأَنك إنما تحكيه

(١) الشعراء: ٢٦/ ٢٠.

(٢) هود: ١١/ ١٠٧.

(٣) هو عمرو بن كلثوم، والبيت في ديوانه: ٩٧.

(٤) في ط: «الحال».

بفِعل أَوْ ما يَرْجِع إِلى فعل، وأَما الاستفهامُ فهو من مواضع[1] الأَفعال لأَنك إِنما تسأَلُ عمَّا تشُكُّ فيه، وأَنت إِذا قلت: أَزيدٌ قائم؛ فإِنما تشُكّ في قيام زيد لا في ذاته؛ لأَن ذاته معلومة معروفة لا يُشَكُّ فيها[2]، وكذلك النفيُ إِنما يكون للأفعال، فاسم الفاعل لضَعْفه في العمل لا يعمل أَوْ يعتَمِدَ، والفعلُ لقوَّته لا يفتقِر إِلى ذلك.

وقد أَجاز أَبو الحسن أَن يعملَ من غير اعتماد[3]، فتقول على مذهبه: قائمٌ زيدٌ، فيكون قائمٌ مبتدأ، وزيدٌ مرفوع بفِعْله، وقد سدَّ مَسَدَّ الخبر لحصول الفائدة به وتمامِ الكلام، وذلك لقوَّة شَبَه اسم الفاعل بالفعل[4]، ولا ضميرَ في اسم الفاعل عنده لأَنه قد رفعَ ظاهراً، فلا يكون له فاعلان.

وسيبويه يُجيز المسأَلة على أَنْ يكون زيد مبتدأً وقائم خبراً مقدَّماً[5]، وعلى هذا يكون فيه ضميرٌ من زيد كما لو كان مؤَخَّراً، وإِلى هذا أَشار صاحب الكتاب بقوله: «**فإِن قلتَ: بارِعٌ أَدبُه وزعمتَ أَنك رفعتَ به الظاهر كُذِّبتَ بامتناع قائمٌ أَخواك**»، يعني أَن قولهم: قائمٌ زيدٌ؛ جائزٌ عند سيبويه على تقديم الخبر لا على رفْعِه الظاهرَ، ومَنْ ظنَّ ذلك بطَل عليه [٦/ ٨٠] بامتناع سيبويه من جواز «قائِم أَخواك»؛ لأَنه لا يَرفَعُ الأَخوَيْن بقائم؛ لأَنه لا يُعمِلُه من غير اعتماد، ولا يكون خبراً مقدَّماً لأَنه مفردٌ، والمفردُ لا يكونُ خبراً عن[6] المثنَّى.

واعلمْ أَن اسم الفاعل يَنْقُصُ عن الفعل بثلاثة أَشياء:

---

(١) في ط، ر: «في موضع».

(٢) سقط من ط، ر: «لا يشك فيها».

(٣) وهو مذهب الكوفيين أيضاً، انظر أمالي ابن الشجري: ٣/ ٢٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٧٣-٢٧٤، والمساعد: ٢/ ١٩٤، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٨٧.

(٤) بعدها في ط، ر: «وأنشد»، ولا بيت بعدها.

(٥) انظر الكتاب: ٢/ ١٢٧، والمقتضب: ٤/ ١٢٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٧/ ٦٨، وما سلف: ١/ ٢٢٣.

(٦) في ط، ر: «على» تحريف.

أَحدُها: ما تقدَّم من قولنا: إِنَّ اسم الفاعل لا يعملُ أَوْ يعتَمِدَ على كلام قبله، والفعلُ يعمل معتمِداً وغيرَ معتمِدٍ؛ لقوَّته.

الثاني: أَنَّ اسم الفاعل إِذا جرى على غير مَنْ هو له بَرَزَ ضميره، نحوُ قولك: زيدٌ هند ضاربُها هو، فزيد مبتدأ وهند مبتدأ ثانٍ وضاربُها خبرُ هند، والفعلُ لزيد، ؛ فقد جرى على غير مَنْ هو له، فلذلك بَرَزَ ضميره وخلا اسم الفاعل من الضمير، ويظهر أَثر ذلك في التثنية والجمع فتقولُ: الزيدان الهندان ضاربُها هما، والزيدون والهندات ضاربُهُنَّ هم، ولا تقول: ضارباهما ولا ضاربوهنَّ؛ لخلوِّه من الضمير لأَنه جارٍ مجرى الفعل، والفعلُ إِذا تقدَّم وُحِّدَ، ولو كان فعلاً لم يَبرز الضمير وكنت تقول: زيد هند يضربها، فيكونُ في يضربها ضميرٌ مستكِنٌّ مرفوع و«ها» المفعولُ؛ لأَن الأفعال أَصلٌ في اتِّصال الضمير بها.

الثالث: أَنَّ اسم الفاعل لا يعملُ إِلَّا إِذا كان للحال أو الاستقبال ولا يعملُ إِذا كان ماضياً، والفعلُ لقُوَّته يعملُ في الأَحوال الثلاث.

اسْمُ المَفْعُول

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (هو الجاري على يُفْعَلُ من فِعْلِه، نحوُ مضروب؛ لأَنَّ أَصله مُفْعَل ومُكْرَم ومُنْطَلَق به ومُسْتَخْرَج ومُدَحْرَج، ويعمل عملَ الفعل، تقول: زيد مضروبٌ غلامُه ومُكْرَمٌ جارُه ومُسْتخْرَجٌ مَتاعُه ومُدحْرَج بيدِه الحجرُ، وأَمرُه على نحوِ من أَمر اسم الفاعل في إِعمال مثنَّاه ومجموعِه واشتراطِ الزَّمانَيْن والاعتمادِ).

قال الشَّارح: اسمُ المفعول في العمل كاسم الفاعل لأَنه مأخوذ من الفعل، وهو جارٍ عليه [٢٠٣/ ب] في حركاته وسَكناته وعددِ حروفه كما كان اسمُ الفاعل كذلك، فمفعول مثلُ يُفْعَل، كما أَنَّ فاعِلاً مثلُ يَفْعَل[١]، فالميمُ في مفعول بدلٌ من حرف المضارَعَة في يُفْعَلُ، وخالفوا بين الزيادتَيْن للفرق بين الاسم والفعل، والواوُ في مفعول كالمدَّة التي تنشأُ للإِشباع، لا اعتدادَ بها، فهي كالياء في الدراهِيم ونحوِه، أَتَوْا بها للفرق بين مفعول الثلاثيّ ومفعول الرباعيّ.

وهو يَعمل عملَ فعله الجاري عليه، فتقولُ: هذا رجل مضروبٌ أَخوه، فأَخوه مرفوعٌ بأَنه اسم ما لم يُسَمَّ فاعلُه، كما أَنه في يُضرَبُ أَخوه كذلك، وتقول: محمد مستَخْرَجٌ مَتاعُه كما تقول: يُستخرَجُ متاعُه، وكذلك بناتُ الأَربعة، فتقول: زيد مُدَحْرَجٌ بيده الحجرُ، كما تقول: يُدَحْرَج بيده الحجرُ، فمُدحْرَجٌ جارٍ على يُدحْرَج لفظاً، ومضروب جارٍ على يُضْرَب حكماً وتقديراً، وتقول: هذا مُعطَىً أَخوه درهماً، تقيمُ المفعول الأَول مُقامَ الفاعل، وتَنصبُ الثاني على حدِّ انتصابه قبل بنائه للمفعول، ولا يجوز أَنْ يُبنى مفعولٌ إِلَّا ممَّا يجوز أَنْ يُبنى منه يُفْعَل؛ لأَنه جارٍ عليه؛ فلا تقول: مَقُوم ولا مَقْعود، لأَنهما لازمان كما لا تقول: يُقام ولا يُقْعَد؛ إِلَّا أَن يتّصل به جارٌّ ومجرور أَوْ ظرف أَو مصدر مخصَّص، فإِنه يجوز حينئذٍ أَنْ تبنيَه لمَا لم يُسمَّ فاعلُه.

وشرطُ إِعماله كشرْط إِعْمال اسم الفاعل في أَنه لا يَعمل حتى يعتمدَ على ما قبله

---

(١) كذا في الكتاب: ١/ ١٠٩، وانظر شرحه للسيرافي: ٣/ ٢٠٨.

كاسم الفاعل لضعْفه عن درجة الأَفعال، ولا يعمل أَيضاً إِلَّا إذا أُريدَ به الحالُ أَو الاستقبال، نحوُ قولك: هذا مضروبٌ غلامُه الساعةَ، ومرت برجل مُكرَمٍ أَخوه غداً كما تقول: هذا ضاربٌ غلامَه الساعةَ، ومررت برجل مُكرِمٍ أَخاه غداً، وتقول [٦/ ٨١] في التثنية: هذان مضروبان، ومررت برجلَيْن مضروبَيْن، ففي مضروب ضميرٌ مستكِنٌّ، وهو ضميرُ الفاعل، والأَلفُ والياءُ علامةُ التثنية على حدِّهما في قولك: رجلان ورجلَيْن؛ لأَنه اسمٌ كما أَنه اسمٌ، وتقول: هذان مضروبٌ غلامُهما، فترفعُ به الظاهر، ولا تُلْحِقُه علامةَ التثنية، لأَنه لا ضميرَ فيه.

فإِنْ قيل: إِذا كنتَ إِنما ثنَّيْتَه وجمعْتَه إِذا كان فيه ضمير فهلَّا قلتَ: إن هذه الحروفَ هي الضمير كما كانت كذلك في الفعل إِذا قلت: هذان يضربان.

قيل: الفرقُ بينهما أَنَّ يَضْرب فعلٌ، والفعلُ نفسُه لا يثنَّى ولا يُجمَع، وإِنما ذلك للضمير الذي يكون فيه، وأَما اسمُ الفاعل واسمُ المفعول فهما اسمان تدخلُهما التثنية والجمعُ، والذي يدلُّ أَنَّ العلامة اللَّاحقة حرفٌ دالٌّ على التثنية والجمع وليسا اسمَيْن انْقلابُهما وتغيُّرهما للإعراب، نحوُ جاءني الضاربان ورأيتُ الضاربَيْن ومررت بالضاربَيْن كما تقول: جاءني الرجلان ورأيتُ الرجلَيْن، ومررتُ بالرجلَيْن، وإِنما لم تَلْحقهما علامةُ التثنية والجمعِ إِذا رَفعا ظاهراً لأَنهما حينئذ يكونان في مذهب الأفعال، والفعلُ إِذا لم يكن فيه ضمير لم تَلْحَقه علامة، فلذلك تقول: هذان رجلان ضاربٌ أَخوهما ومضروبٌ غلامُهما، فاعرفْ ذلك.

الصِّفَةُ المُشَبَّهة

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (هي التي ليستْ من الصفات الجارية، وإنما هي مشبَّهةٌ بها في أَنها تُذكَّر وتُؤنَّث وتُثنَّى وتُجْمَع، نحوُ كريم وحَسَن وصَعْب، وهي لذلك تعمل عمَلَ فِعْلها، فيقال: زيد كريمٌ حسَبُه وحسَنٌ وجهُه وصَعْبٌ جانبُه).

قال الشَّارح: الصفةُ المشبَّهة باسم الفاعل ضرْبٌ من الصفات تجري على الموصوفِينَ في إعرابها جَرْيَ أَسماء الفاعِلين، وليست مثلَها في جرَيانها على أَفْعالِها في الحركات والسكَنات وعددِ الحروف، وإنما لها شبَهٌ بها، وذلك من قِبَل أَنها تذكَّر وتؤنَّث وتدخلُها الأَلفُ واللام، وتثنَّى وتجمَعُ بالواو والنون.

فإذا اجتمع في النعت هذه الأَشياءُ التي ذكرناها أَوْ أَكثرُها شبَّهوه بأَسماء[1] الفاعِلين، فأَعملوه فيما بعده، وذلك نحوُ حسَن وشديد وصَعْب وكريم، فحسَنٌ من حَسُن يحْسُن، وشديد من شَدَّ يشُدُّ، وصَعْب من صَعُب يصْعُب، وليست مثلَها في حركاتها وسكَناتها كما كانت أَسماء الفاعلِين، وإنما لها شبَهٌ بأَسماء الفاعلِين من الجهات المذكورة، فلذلك تقول: مررتُ برجل حسَنٍ وجهُه، وزيدٌ كريمٌ حسبُه وشديدٌ ساعدُه وصعْبٌ جانبُه، فترفعُ ما بعد هذه الصفات من الأَسماء بفعلها، كما كنتَ صانعاً في اسم الفاعل حيث قلتَ: هذا قائمٌ أَبوه وقاعدٌ أَخوه، لأَنك تقول: حسَنٌ وحسَنَة وشديد وشديدة وصَعْب وصَعْبة وكريم وكريمة، فتذكِّر وتؤنِّث.

وتقولُ: الحسن والشديد، وتُدخلُ فيهما الأَلف واللام، وتقول: حَسَنان وحَسَنون فتثنِّيه بالأَلف والنون، وتجمعه بالواو والنون كما تقول: ضارب وضاربة وضاربان وضاربون والضارب والضاربة، فحَسَنٌ مشبَّه بضارِب وضارِب مشبَّه بيَضْرِبُ، وحسنان مثلُ ضاربان، وضاربان مثلُ يضربان، وحَسَنون مثلُ ضارِبون، وضارِبون مثلُ يضرِبون، إلَّا أَنَّ ضارباً وقائلاً من أَفعال متعدِّية حقيقةً، فنصبَتْ كما تنصبُ أَفعالُها،

(١) في ط: «بالأسماء».

وحسَن وبطَل وكريم من أَفعال غيرِ متعدِّية على الحقيقة، فكان حكمها في عدم التعدِّي حكمَ أَفعالها لأَنها فروعٌ في العمل عليها، فأَقصى درجاتها أَنْ تساويَها، وأَما أَنْ تفوقَها فلا، وإِنما تَعدِّيها على التشبيه لا على الحقيقة.

ألا ترى أَنك إِذا قلت: زيد ضاربٌ عمراً فالمعنى أَن الضرْبَ وقع بعَمْرو، وإِذا قلت: زيدٌ حَسَنُ الوجهِ فلستَ [٢٠٤/ أ] تخبرُ أَن زيداً فعلَ بالوجه شيئاً، بل الوجهُ فاعلٌ في المعنى [٦/ ٨٢] لأنه هو الذي حَسُنَ.

ولذلك قال سيبويه: «ولا تعني أَنك أَوْقعتَ فِعْلاً» (١)، وإِنما أخبرتَ عن زيد بالحُسْن الذي للوجه كما قد تصفُه بذلك إِذا قلتَ: مررتُ برجل حَسَنِ الوجهِ، وكان الأَصلُ مررتُ برجل حَسَنٍ وجهُه، وصفْتَه بحُسْن وجهِه، وقد يوصَف الشيءُ بفعلِ غيرِه إِذا كانت بينهما وُصْلة في اللفظ بضمير يرجع إِلى الموصوف، نحوُ مررتُ برجل قائمٍ أَبوه(٢)، حلَّيْتَه بقيام أَبيه للعُلْقة التي ذكرناها كذلك ههنا.

واعلم أن الصفات على ثلاث مراتب:

صفةٌ بالجاري كاسم الفاعل واسم المفعول، وهي أَقواها في العمل لقُرْبِها من الفعل، وصفةٌ مشبَّهة باسم الفاعل، فهي دونها في المنزلة لأَن المشبَّه بالشيء أَضعفُ منه في ذلك الباب الذي وقع فيه الشَّبَه، ثم المشَبَّهةُ بالمشبَّهةِ، وهي المرتبة الثالثة وستأتي بعدُ.

فلمَّا كانت الصفات المشبَّهة في المرتبة الثانية وهي فروع على أَسماء الفاعِلين إِذ كانت محمولةً عليها انحطَّت عنها، ونقَصَ تصرُّفها عن تصرُّف أَسماء الفاعِلين كما انحطَّت أَسماءُ الفاعِلين عن مرتبة الأفعال، فلا يجوزُ تقديمُ معمولها عليها كما جاز ذلك في اسم الفاعل، فلا تقولُ: هذا الوجهَ حسَنٌ كما تقول: هذا زيداً ضاربٌ، ولا تُضمِرُها(٣)، فلا تقول: هذا حسَنٌ الوجهِ والعينَ، فتنصبُ العين على تقدير: وحَسَنٌ العينَ، كما تقول:

---

(١) الكتاب: ١/ ١١٥، وانظر شرحه للسيرافي: ٣/ ٢١٩.

(٢) من قوله: «وقد يوصف...» إلى قوله: «أبوه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٩٧.

(٣) في ط، ر: «تضمره» تحريف.

هذا ضاربُ زيدٍ وعَمْراً؛ على تقدير: وضارِبٌ عَمْراً.

ولا يحسُنُ أن تفصِلَ بين حسَن وما يعملُ فيه، فلا تقولُ: هو حسَنٌ في الدار الوجهَ وكريمٌ فيها الأَبَ كما تقول: هذا ضاربٌ في الدار زيداً، فاسمُ الفاعل يتصرّف ويجري مَجْرى الفعل لقوة شَبَهه وجَرَيانه عليه، وهذه الصفاتُ مشبَّهة باسم الفاعل، والمشبَّه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحُكم.

فلذلك تعمل في شيئَيْن لا غيرُ، أَحدُهما ضميرُ الموصوف، والثاني: ما كان من سبب الموصوف، ولا تعمل في الأجنبيّ، فتقولُ: مررتُ برجل حسنٍ، فيكون في حسَن ضميرٌ يعود إلى الموصوف، وهو في موضعِ مرفوعٍ بحسَن، وتقول: مررتُ برجل حَسَنٍ وجهُه فترفع الوجهَ بحَسَن، وهو من سبب رجل، ولولا الهاءُ العائدةُ على رجل من وجهه لم تَجُز المسألة، ولو قلتَ: مررتُ برجل حَسَنٍ عمرو؛ لم يَجُز لأَن الحُسْن لعَمْرو، فلا يجوز أَن يُجْعَل وصفاً لرجل إِلَّا بعُلْقة، وهي الهاء التي وصفْنا، وتقول: مررت برجل كريم أَبوه وبرجل حسنة جاريتُه، وإِنما تؤنَّث حسنة وهي صفة لمذكَّر لأَنه فِعْلُ الجارية، وإِنما وُصِف به الرجل للعُلْقة اللفظية التي بينهما[1]، فإِن أردتَ التثنيةَ أَو الجمعَ لم تُثَنَّ الصفةُ ولا تُجمَعْ[2] لأَنها بمنزلة فِعْل متقدِّم، فتقول: مررت برجل كريمٍ أَبواه وبرجال كريمٍ آباؤُهم، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وهي تدلُّ على معنىً ثابتٍ، فإِنْ قُصد الحدوثُ قيل: هو حاسِن الآن أَوْ غداً وكارِم وطائِل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَضَآيِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾، وتضافُ إلى فاعلها كقولك: كريمُ الحسَبِ وحسَنُ الوجهِ، وأَسماء الفاعل والمفعول يَجريان مَجْراها في ذلك، فيقال: ضامِر البطنِ وجائِلة الوِشاح ومعمورُ الدارِ ومؤَدَّبُ الخدَّامِ).

قال الشَّارح: اعلمْ أَن هذه الصفات وإِنْ كانت مشبَّهةً باسم الفاعل فبينهما تبايُنٌ

---

(١) في ط: «بينها» تحريف، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٩٧.

(٢) قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٩٩.

وطريقُهما مختلفٌ، وذلك أَنَّ حسَناً مأخوذٌ من فِعل ماضٍ وأَمْرٍ مستقِرٍّ، ومع ذلك فإِذا أَضَفْتَه إِلى معموله فلا يتعرَّفُ، وإِنْ كان ما أُضِيفَ إليه معرفة[١]، وتصفُ به النكرةَ فتقول: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ، وليس كذلك اسمُ الفاعل إِذا كان في مَذْهب حسَن من المضيّ؛ بل يكون معرفةً إِذا أُضيف إِلى معرفة.

فإِن قيل: فإِذا زعمتم أَن هذه الصفاتِ ونحوَها في معنى الماضي فما بالُكم تُعملونها واسمُ الفاعل الذي شُبِّهت به إِذا كان ماضياً لا يجوزُ أَنْ يعملَ، وهل هذا إِلَّا إِعطاءُ الفرع فوق مرتبة الأَصل[٢].

قيل: هذه الصفاتُ وإِن كانت من أفعال ماضية [٦/ ٨٣] إِلَّا أَنَّ المعنى الذي دلَّتْ عليه أَمْرٌ مستقِرٌّ ثابتٌ متَّصلٌ بحال الإِخبار[٣]، ألا ترى أَن الحُسْن والكرم معنيان ثابتان، ومعنى الحال أَنْ يكون موجوداً في زمن الإِخبار، فلمَّا كان في معنى الحال أُعمل فيما بعده ولم يخرُجْ بذلك عن منهاج أَسماء الفاعِلين.

فإِن قُصد الحدوثُ في الحال أَوْ في ثاني الحال جيءَ باسم الفاعل الجاري على المضارع الدالِّ على الحال أَو الاستقبال، وذلك قولك: هذا حاسِنٌ غداً، أَي سيَحْسُن، وكارِمٌ الساعةَ، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾[٤]، أَي بلِّغ ما أُنزِل إِليكَ بصدر فَسِيح من غير التفات إِلى استكبارهم واستهزائهم، وعدَل عن ضَيِّق إِلى ضائق ليدلَّ على أَنه ضِيْق عارِض في الحال غيرُ ثابت، وعلى هذا قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمًا عَمِينَ﴾[٥] عَدَلَ عن عَمِين إِلى عامِين لهذا

---

(١) انظر ما سلف: ٢/ ٢٧٩.

(٢) هذا الاعتراض والجوابُ عليه في المقتصد: ٥٣٣-٥٣٤.

(٣) ذهب ابن السراج والفارسي إلى أن الصفة المشبهة تفيد الاتصاف في الحال، وذهب الأخفش والسيرافي إلى أنها تكون في معنى الماضي، وذهب ابن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة. انظر الأصول: ١/ ١٣٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٩٨، والارتشاف: ٢٣٤٨.

(٤) هود: ١١/ ١٢، وانظر القرطبي: ١١/ ٨٠-٨١.

(٥) الأعراف: ٧/ ٦٤، وانظر قراءة «عامين» بالألف في شواذ ابن خالويه: ٤٤، والبحر=

المعنى.

وعلى هذا تقول: زيدٌ سيِّدٌ جَوَادٌ، تريد أَنَّ السيادة والجود ثابتان به، فإِذا أَردتَ الحدوث في الحال أَوْ في ثاني الحال قلتَ: سائِد وجائِد.

وقد يعاملون اسمَ الفاعل معامَلة الصفة المشبَّهة إِذا كان لازِماً فاعِلَه غيرَ متعدِّيه[1]، وذلك أَنَّ اسم الفاعل يجوز أَنْ يرفَعَ السببَ، فتقولُ: هذا رجلٌ قائم أَبوه وقاعدٌ غلامُه، فتصفُه بفِعل غيره للعُلْقة التي بينهما، فإِذا كان غيرَ متعدٍّ عاملاً في السبب شابَه بابَ الحَسَن [٢٠٤/ ب] الوجهِ فجاز أَنْ تَنْقلَ الفعلَ إِلى الموصوف، ثم تضيفَه إِلى مَنْ كان فاعلاً على سبيل البيان، فتقولَ: هذا رجلٌ قائمُ الأَبِ، فيكونَ في قائم ضميرٌ مرتفِعٌ به يعود إِلى الرجل كما كان كذلك في الحَسَن الوجهِ، يدلُّ على ذلك قولُك: هذه امرأة قائمةُ الأَبِ، فتأْنيث قائمة دليلٌ على ما قلناه، وقد قالوا: هذه امرأة ضامرُ البطنِ، والمرادُ ضامرٌ بطنُها، إِلَّا أَنهم نقلوا الفعل إِلى الموصوف على ما ذكرناه.

فإِن قيل: فكان ينبغي أَنْ يقال: ضامرة البطن فيؤنَّثَ لأَنَّ فيه ضميراً مؤنثاً يعود إِلى المرأة.

قيل: جاء ذلك على سبيل النَّسَب، كقولهم: تامِر ولابِن، ومنه قولُهم: امرأة حائِض وطاهِر، قال الشاعر[2]:

عَهْدي بها في الحيِّ قد سُرْبِلتْ هَيْفاءَ مثلَ المُهرةِ الضامِرِ

وقالوا: امرأة جائِلةُ الوِشاح، والمرادُ جائِلٌ وِشاحُها، أَي يضطرب لوفوره، والوِشاح كالقِلادة من أَدَم فيه جوهر، وقالوا: طاهر الذَّيْل إِذا وصفوه بالعِفَّة، وقالوا في المفعول: فلان معمورُ الدار، والمرادُ معمورةٌ دارُه ومؤَدَّبُ الخُدَّام، أَي مؤَدَّب خدَّامُه، أَجروه مُجْرى حسن الوجه.

=المحيط: ٤/ ٣٢٣، ومعجم القراءات: ٣/ ٨٧.

(١) في ط، ر: «لازماً له غير متعد» تحريف.

(٢) سلف البيت: ٥/ ١٨١.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وفي مسألة «حسن وجهه» سبعةُ أَوْجه: حسَنٌ وجهُه، وحسَنُ الوجهِ، وحسَنٌ وجهاً، قال أَبو زُبَيد[١]:

هَيْفــاءُ مقبِلــةً عَجْــزاءُ مُــدْبِرةً ... محطوطــةٌ جُــدِلتْ شَــنْبَاءُ أَنْيابــا

وحَسَنُ الوجهِ، قال النابغة:

ونأْخــذُ بعْــدَه بِــذِنابِ عَــيْشٍ ... أَجَــبَّ الظهــرَ لــيس لــهُ سَــنامُ

وحسَنُ وجهٍ، قال حُمَيْد:

لاحِـــقُ بَطْـــنٍ بِقَـــراً سَـــمِينِ

وحسَنُ وَجْهِه، قال الشمّاخ:

أَقامــتْ عــلى رَبْعَــيْهما جارَتــا صَــفاً ... كُمَيْتــا الأَعــالي جَوْنَتــا مُصْــطَلاهما

وحسنٌ وجهَه، قال:

كُــوْمَ الــذُّرَى وادِقــةً سُرَّاتِهــا) [٦/ ٨٤]

قال الشَّارح: اعلم أَن هذه المسألة يجوز فيها عدَّة أَوجه[٢]:

فأَولُها: هذا رجل حسَنٌ وجهُه وكثيرٌ مالُه، فهذا هو الأَصل[٣]، لأَن الحُسْن إِنما هو للوجه، والكثرةُ إِنما هي للمال، ولذلك ارتفَعا بفعلهما، وليس فيه نقلٌ ولا تغيير، والهاءُ في وجهه ومالِه هو العائد إِلى الموصوف الذي هو رجل.

الثاني: مررتُ برجل حسَنِ الوجهِ؛ بالإِضافة وإِدْخال الأَلف واللام في المضاف إِليه، وهو المختار بعد الأَول، وإِنما كان المختارَ من قِبَل أَنك لَمَّا نقلتَ الفعلَ عن الوجه وأَسندتَه إِلى ضمير الموصوف الذي كان متَّصلاً بالوجه للمبالغة -ووجهُ المبالغة أَنك

(١) في المفصل: ٢٣٠ «أبو زيد» خطأ.

(٢) ذكرها السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٩٩.

(٣) هو الاختيار بعد الوجه الأول كما في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٠١، وانظر في هذا الوجه المقتضب: ٤/ ١٥٩.

جعلتَه حسَنَ العامَّة بعد أَن كان الحُسْن مقصوراً على الوجه- كان المختارُ الإِضافةَ وإِدخالَ الأَلف واللام في المضاف إِليه.

أَمَّا اختيار الإِضافة فلأَنَّ هذه الصفات المشبَّهة بأَسماء الفاعِلِين غيرُ معتدٍّ بفعلها؛ لأَن أَفعالها غيرُ مؤثِّرة كضارِب وقاتِل، وإِنما حدَثَ لها هذا المعنى والشبهُ بأَسماء الفاعِلِين بعد أَن صارت أَسماءً وكانت غيرَ مستَغْنية عن الاسم الذي بعدها، فأُضيفت إِلى ما بعدها كسائر الأَسماء إِذا اتصلت بالأَسماء[١]، نحوُ غلامُ زيد ودارُ عَمْرو، فلذلك اختير فيها الإِضافةُ.

وأَمَّا اختيار الأَلف واللام في الوجه فلأَنه إِنما كان معرفة بإِضافته إِلى الهاء التي هي ضمير الأَول، فلمَّا نزعوا ذلك الضميرَ وجعلوه فاعلاً مستكِنّاً عوَّضوا عنه الأَلف واللام لئلَّا يخرج عن منهاج الأَصل في التعريف.

وأَمّا الثالثُ وهو: هذا رجل حسَنٌ وجهاً فيَحْتملُ نصبُ وجهٍ أَمرَيْن:

أَحدُهما: أَنه منصوب بحَسَن على حدِّ المفعول كما يَعْمَل ضارِب في زيد إِذا قلتَ: هذا ضارِبٌ زيداً على التشبيه به كما رُفِع الوجهُ في قولك: حَسَنٌ وجهُه على التشبيه به.

والثاني: أَن يكون منصوباً على التمييز كما تقول: هذا أَحسنُ منك وجهاً، وما في السماء موضعُ راحةٍ سَحاباً[٢]؛ لأَنك بيَّنتَ بالوجه موضعَ الحُسْن كما بيَّنَ السحابُ نوعَ المقدار، وهو نكرة كما أَنه نكرة، فأَما قولُه[٣]:

هَيْفـــاءُ مقبِلـــةً .. إلـــخ

---

(١) في ط، ر: «بأسماء».

(٢) من قوله: «وأ ما اختيار الألف..» إلى قوله: «سحاباً» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٠٠-١٠١ بخلاف يسير.

(٣) سلف البيت بتمامه في أول الفصل، وهو في ديوان أبي زبيد الطائي: ٣٦، والكتاب: ١/ ١٩٨، والعيني: ٣/ ٥٩٣، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٠٥، والنكت: ٣٠٠، وجارية محطوطة المتنين: ممدودتهما، والشَّنَب: رقة وعذوبة في الأسنان. اللسان (حطط، شنب).

البيت لأَبي زُبَيْد الطائي، والشاهد[١] فيه نصبُ أنياباً بشَنْباء لِـمَا فيه من نيَّة التنوين، إِلَّا أَنه لا ينصرف، فامتناعُ التنوين منه لعدم الصرف لا للإِضافة، فهو كقولك: هؤلاء حَواجُّ بيتَ الله، وصفَ امرأة، قال: إِذا أَقبلتْ رأَيتَ لها خَصْراً أَهْيَفَ، والهيَفُ: ضُمْر البطن والخَصْر، وإِذا أَدبرتْ رأَيتَ لها عَجِيزةً مُشرِفة، والمحطوطة: المَلْساء الظهر، يريد أَنَّها غير مُتغَضِّنة[٢] الجِلد من كِبَر، وجُدِلت: أُحْكم خَلْقُها، من الجَدِيل، وهو زِمامٌ من أَدم.

الرابعُ: قولُهم: هذا حَسَنُ وَجْهٍ[٣]، ومنه قولُهم: هو حديثُ عهدٍ بالنِّعمة، وهو مثلُ حسَنُ الوجهِ إِلَّا أَنهم حذفوا الأَلف واللام تخفيفاً، ولأَنه موضعٌ أُمِنَ فيه اللَّبسُ لِعلْم السامع أَنه لا يُعْنى من الوجوه إِلَّا وجهُه، ولأَن الوجه لا يُعرف حَسَناً لأَنه في نيَّة الانفصال، ويدلُّ على تنكيره مع إِضافته إِلى المعرفة جوازُ دخول الأَلف واللام عليه في [٦/ ٨٥] قولهم: مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهِ، فأَما قوله[٤]:

لاحِقُ بَطْنٍ بِقَراً سَمِينِ

البيت لحُمَيد الأَرْقَط، والشاهد فيه إِضافة لاحِق إِلى البطن مع حذف الأَلف واللام، فهو بمنزلة حَسَن وَجْهٍ.

واعلمْ أَن قوله: لاحِقُ بطنٍ وإِنْ كان أَصلُه اسمَ فاعل كضارِب وخارِج فإِنما ذكرَه في هذا الباب لأَنه أُجري مُجْرى الصفة المشبَّهة، فقُدر بلاحِق بطنُه كما قدِّر حسَنُ وجْهٍ بحسَن وجهُه، فالبطنُ فاعلٌ في المعنى كما أَن الوجه فاعل في المعنى، واسمُ الفاعل لا يُضاف إِلى الفاعل، لا تقولُ: هذا ضارِبُ زيدٍ، وزيدٌ فاعل لأَن الشيءَ لا يضاف إِلى نفسه، وليس كذلك الصفةُ لأَنها نُقلت النقلَ الذي لا يكون في اسم الفاعل.

---

(١) انظر تحصيل عين الذهب: ١/ ١٠٢.

(٢) «الغَضْن: الكسر في الجِلد» اللسان (غضن).

(٣) قال السيرافي معقباً على هذا الوجه: «أحد وجهي الاختيار، وهو الإضافة وحذف الألف واللام»، شرح الكتاب: ٤/ ١٠١.

(٤) هو حميد الأرقط كما سيأتي، وهو بهذه النسبة في الكتاب: ١/ ١٩٧، وشرحه للسيرافي: ٤/ ١٠٤، والنكت: ٢٩٩، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/ ١٥٩.

وصَفَ فرساً بضُمْر البطن، واللَّاحِق: الضامِر، وحقيقتُه أَنْ يَلحَقَ بطنُه ظهرَه ضُمْراً، ثم نَفى أَن يكون ضُمْره من هزال، فقال: بِقَراً سَمِين، والقَرا: الظَّهر[١].

الخامس: قولهم: هو حسَنٌ الوجهَ[٢]، وذلك على رأي مَنْ يقول: هو حسنٌ وجهاً، فانتصاب [٢٠٥/ أ] الوجه هنا على التشبيه بالمفعول، وذلك لأَنه لَمَّا أَضمَر الفاعلَ في الصفة جعلَ الثاني كالمفعول، فصار بمنزلة قولك: هذا الضاربُ الرجلَ والقائلُ الحقَّ، حملوا هنا الصفةَ على اسم الفاعل، فنصبوا بها، وإِن كانت غيرَ متعدِّية كما حملوا اسمَ الفاعل على الصفة المشبَّهة حيث قالوا: مررتُ بالضارب الرجلِ[٣]، وإِنما قلنا ذلك لأَنه معرفة لا يَحْسُنُ نصبُه على التمييز.

وقد أَجاز أَبو علي ومَنْ وافقه أَن يكون منصوباً على التمييز، وإِن كان فيه الأَلف واللام[٤]، وذلك أَنه قال: لا فرقَ بين دخول الأَلف واللام وعدمِها لو قال: هو حسنٌ وجهاً، وإِذا كان[٥] قد جاء الجمَّاء الغفير[٦] و: فاه إِلى فِيَّ[٧]، و: أَرسلَها العِرَاك[٨]، ولم يمتنع من كون مثل هذا منصوباً على الحال لأَن فائدته فائدةُ النكرة فلم يمتنع أَن يكون

---

(١) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢١٥.

(٢) قال السيرافي معقباً على هذا الوجه: «وأ ما الذي قال: مررت برجل حسنٍ الوجهَ فإنه ترك الا ختيارحين ترك الإ ضافة، وأ تى بالتشبيه باسم الفاعل الذي يوجب النصبَ »، شرح الكتاب: ٤/ ١٠٠.

(٣) انظر الخصائص: ١/ ٣٠٣-٣٠٤.

(٤) أجاز الكوفيون مجيء التمييز معرفة. انظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢١٠، والارتشاف: ٢٣٥٢، وانظر أيضاً المقتصد: ٥٤٧، ٦٩٣.

(٥) سقط من ط، ر: «كان».

(٦) من قولهم: «مررت بهم الجماء الغفير». انظر الكتاب: ١/ ٣٧٥.

(٧) من قولهم: «كلمته فاه إلى فيّ ..». انظر الكتاب: ١/ ٣٩١.

(٨) من بيت لبيد:

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدخال

سلف البيت: ٤/ ١٩٧.

هذا منه، وهو وجه حسَنٌ لولا شناعة في اللفظ، فأَما قوله[١]:

ونأخـــذُ بعـــدَه .. إلـــخ

فإِن الشاهد[٢] فيه نصبُ الظَّهر مع الأَلف واللام بأَجَبَّ لأَنه [٦/ ٨٦] في نيَّة التنوين، ولو كان في غير نيَّة التنوين لانْجرَّ ما بعده بالإِضافة، وصفَ النعمانَ بن المنذر وأَنه إِنْ هلَك صار الناس بعده في أَسْوأ حال وأَضْيقِ عَيْش، وتمسَّكوا بمثل ذَنَب بعير أَجَبَّ، وهو الذي لا سنام له من الهزال، والذِّناب والذُّنابَى هو الذَّنَبُ[٣].

السَّادس، وهو قولك: مررتُ برجل حسنِ وجهِهِ؛ بإِضافة حسن إِلى وجهه كما تقولُ: حسنُ الوجهِ، أَجازه سيبويه، قال: «شبَّهوه بحسَن الوجهِ»[٤]، يعني جعلوا الإِضافة مُعاقِبةً للأَلف واللام، قال: «وهو رديء»[٥]، يعني أَنه قد جاء عن العرب مع ردَاءته، وذلك أَن الأَصل كان «زيدٌ حسنٌ وجهُه»، فالهاء تعود إِلى زيد، فنُقلت الهاءُ إِلى الصفة، وصارت الصفة مسندةً إِلى عامَّته[٦] بعد أَن كانت مسنَدة إِلى خاصَّته[٧]، واستكنَّ الضميرُ في الصفة، وصار مرفوعَ الموضع بفعله بعد أَن كان مجرورَ الموضع بالإِضافة، فلا

---

(١) سلف البيت تاماً، وهو للنابغة الذبياني، انظر ديوانه: ٢٣٢، والكتاب: ١/ ١٩٦، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٠٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٠٣، والخزانة: ٣/ ٣٦١، ٤/ ٩٥، وبلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١٧٩.

(٢) انظر تحصيل عبن الذهب: ١/ ١٠٠.

(٣) نظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٢١.

(٤) الكتاب: ١/ ١٩٩، وفيه: «حسنة الوجه».

(٥) الكتاب: ١/ ١٩٩، وفيه «وذلك رديء»، وأجاز الكوفيون هذا الوجه في النظم والنثر، وصحح ابن مالك مذهبهم، وسوغه البصريون في ضرورة الشعر على قبح، انظر المقتضب: ٤/ ١٥٩-١٦٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٩٥-٩٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٠٧.

(٦) في ط، ر: «عامة».

(٧) في ط، ر: «خاصة».

بالإضافة، فلا يحسن إعادتُها[1] مع إسناد الصفة إليها لأن أحدَهما كافٍ فلذلك كان رديئاً.

ووجهُ جوازه جَعْلُ الضمير مكانَ الألف واللام لأنهما يتعاقبان، وبقي الضمير الأوَلُ على حاله فعاد إلى الأول ضميران، أحدُهما مرفوع، والآخرُ مجرور بمنزلة قولك: زيد ضارِبٌ غلامَه[2]، ففي ضارب ضمير يعود إلى زيد مرفوعٌ، وفي الغلام ضمير يعود إليه مجرورٌ، وأنشدَ[3]:

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فيهما بحَقْلِ الرُّخامَى قد عَفا طَلَلاهُما
أَقامتْ على ربْعَيْهِما جارَتا صَفاً كُمَيْتا الأَعالي جَوْنَتا مُصْطَلاهُما [٦/ ٨٧]

البيتان للشمَّاخ، والشاهدُ في البيت الثاني في قوله: جَوْنَتا مُصْطَلاهما، فجَوْنَتا مثنًّى بمنزلة حَسَنتا[4]، وقد أُضِيف إلى مُصْطَلاهما، فمُصْطَلاهما بمنزلة وُجوهها إذا قلتَ: جاءني رجلان حَسَنا وجوهِهما، فالضمير الذي في مُصْطَلاهما يعود إلى قوله: «جارتا صَفا» أعاده بعد إسناد الصفة إليه، فلذلك كان رديئاً.

يصف الأثافيّ، والصَّفا: الجبل لأن الأُثفيتَيْن تُبنى في أَصل الجبل في موضعَيْن والجبلُ الثالثُ، وقوله: «كُميتا الأَعالي» يعني أن أعالي الأُثفيَتَيْن لم تَسْودَّ لبُعْدها عن مباشرة النار، فهي على لون الجبل[5]، وقولُه: «جَوْنَتا مُصْطَلاهما» يعني مُسْوَدَّتا المُصْطَلَى، وهو موضع الوقود منهما.

---

(١) أي الهاء، وكذا وجَّه السيرافي كلام سيبويه في شرح الكتاب: ٤/ ١٠٦.

(٢) قال الأعلم قريباً مما قاله ابن يعيش، انظر النكت: ٣٠١، والمقتصد: ٥٤٨-٥٤٩.

(٣) أي سيبويه، والبيتان للشماخ كما سيأتي، وهما في ديوانه: ٣٠٧-٣٠٨، والكتاب: ١/ ١٩٩، وشرحه للسيرافي: ٤/ ١٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٩٩، والعيني: ٣/ ٥٨٧، والخزانة: ٢/ ١٩٨.
والرُّخامى: السدر البري، والمصطلى: اسم مكان الاحتراق.

(٤) في ط، ر: «حسنا»، وما أثبت موافق لشرح السيرافي: ٤/ ١٠٦.

(٥) في ط: «الخيل» وما أثبت من د والنكت: ٣٠٢، والخزانة: ٢/ ٢٠٠.

وقد أَنكر بعض النحويين[١] هذا الاستدلال، وزعم أَن الضمير من مُصْطَلاهما غير عائد إِلى الجارَتَيْن إِنما يعود إِلى الأَعالي[٢]، كأَنه قال: كُمْيتا الأَعالي جَوْنَتا مُصْطَلى الأَعالي، فهو بمنزلة زيد حسَنُ وجْهِ الأَخ جميلُ وجهِ الأَخ، وذلك جيد بلا خلاف، ويجوز أَن تَكْنِيَ عن الأَخ فتقولَ: زيدٌ حسنُ وجهِ الأَخ جميلُ وجهِه، والهاءُ تعود إِلى الأخ لا إِلى زيد، فإِن أَعدتَه إِلى زيد لم يجز، وإِن أَعدتَه إِلى الأخ جاز، كذلك قوله: «كُميتا الأَعالي جَوْنتا مصطلاهما» إِنْ أعدتَه إِلى الأَعالي جاز، وإِن أَعدتَه إِلى الجارتَيْن لم يجُز.

فإِن قلتَ[٣]: كيف يجوز أَن يعود الضمير إِلى الأَعالي وهو جمع والمضمَر مثنًّى والضميرُ إِنما يكون على حسَب ما يرجعُ إِليه قيل: الأَعالي هنا في معنى[٤] الأَعْلَيَيْنِ، وذلك أَن الجمع في هذا النحو معناه التثنية، كقوله تعالى: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٥]، والحقيقة قلبان لأَنه لا يكون لكلِّ واحدٍ إِلَّا قلبٌ واحد، فجاز أَن يعود إِليه الضمير مثنًّى على الأَصل، ونحوُه قولُ الشاعر[٦]:

متى ما تلْقَني فَرْدَيْن تَرْجُفْ ... رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارا

---

(١) من قوله: «فجونتا مثنى ..» إلى قوله: «النحويين» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٠٦- ١٠٧، والأعلم في النكت: ٣٠١-٣٠٢، ونقله البغدادي في الخزانة: ٢/ ١٩٩- ٢٠٠، عن السيرافي.

(٢) منهم المبرد كما في شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٩٩، وشرح الجمل الكبير: ١/ ٥٨٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٠٨، وضعّف ابن جني هذا القولَ في الخصائص: ٢/ ٤٢٠، وانظر المقتصد: ٥٥٠.

(٣) هذا الاعتراض والجواب عليه في شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ١٠٧_١٠٨، والنكت: ٣٠٢، والخزانة: ٢/ ٢٠٠ على لسان السيرافي.

(٤) في ط: «موضع».

(٥) التحريم: ٦٦/ ٤.

(٦) سلف البيت: ٤/ ١٨٦.

فردَّ الضمير في تُستطار إلى الرانِفَتَيْن على الأَصل(١)، والأَول(٢) مذهبُ سيبويه، واستدلالُه صوابٌ لأَنه الظاهر، وما ذكروه(٣) تأْويلٌ على خلاف الظاهر، والأَخذُ بالظاهر هو الوجهُ.

السَّابع: قولُهم: مررتُ برجل حسنٍ وجهَه؛ بنَصْب الوجه مع إِضافته إِلى ضمير الموصوف، وانتصابُه على التشبيه بالمفعول به، ومَنْ نصبَ الوجه [٦/ ٨٨]في قولهم: مررت برجل حسنٍ الوجهَ على التمييز نصبَ هذا على التمييز، فلم يَعتدَّ بتعريفه لأَنه قد علم أَنهم لا يعنُون من الوجوه إِلَّا وجهَ المذكور، وأَنشد(٤) قولَه(٥):

أَنْعَتُهـــا إِنِّي مِـــنْ نُعَّاتِهـــا
كُـــومَ الـــذُّرَى وادقـــةً سُرَّاتِهـــا

هكذا أَنشده أَبو عمر الزاهد بكسْرِ التاء(٦) من سُرَّاتِها، جعلَه منصوباً بوادِقة، فهو مثلُ زيد حسنٌ وجهَه.

ويجوز إِدخالُ الأَلفِ واللامِ على الصفة، ويجوز فيها بعدُ أَكثرُ الوجوه المتقدِّمة، فتقولُ: مررتُ بالرجل الحسنِ وجهُه، ترفعُ الوجه هنا كما كنتَ ترفعه قبلُ، ومررتُ

(١) لم يستحسن أبو علي الفارسي هذا الوجه، وأعاد الضمير في تستطار على الأليتَيْن أو على معنى الروانف. انظر شرح شواهد الشافية: ٥٠٥.
(٢) لعل الصواب: «والأولى»، انظر النكت: ٣٠٢.
(٣) أي عَوْد الضمير في مصطلاهما إلى جارتا، انظر الكتاب: ١/ ١٩٩، والخزانة: ٢/ ١٩٩.
وفي ط: «ذكرناه» تحريف، وكلامه على الوجه السادس والبيتين السالفين قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٠٦ - ١٠٨ بخلاف يسير.
(٤) أي الزمخشري.
(٥) في ط، ر: «قولهم» تحريف، والبيتان لعمر بن لجأ التيمي، وهما في ديوانه غير متتاليين: ١٥٣- ١٥٤، والأول في الأصمعيات: ٣٤، وهما بلا نسبة في ضرائر الشعر: ٢٨٦، والعيني: ٣/ ٥٨٣، والخزانة: ٣/ ٤٧٨، وكوم جمع كوماء، وناقة كوماء: عظيمة السنّام، والذّرى جمع ذروة؛ بكسر الذال وهي أعلى السنام، وادقة: دانية.
(٦) أنشد ابن مالك في شرح التسهيل: ٣/ ٩٦ البيتين السالفين عن الكسائي.

بالرجل الحسنِ الوجهِ، قال سيبويه: «وليس في العربية مضافٌ تدخلُ عليه الألفُ واللام غيرُ المضاف إِلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسن الوجهِ»(١)، والعلّة في جواز ذلك أَنَّ الإِضافة لا تكسوها تعريفاً ولا تخصيصاً إِذ كانت في تقدير الانفصال، وإِنْ لم تكسُها الإِضافة تعريفاً لم تمنعْها من دخول الأَلف واللام عليها إِذا احتيجَ إِلى التعريف(٢).

وتقول: مررت بالرجل الحسنِ وجهاً، فتنصبُ وجهاً على التمييز أَو التشبيهِ بالمفعول به كما كان يُنصبُ قبل دخول الأَلف واللام مع التنوين، ولا يجوز أَن تقول: مررت بالرجل الحسنِ وجهٍ كما جاز حسنُ وجهٍ، كرهوا أَن تضاف المعرفةُ في اللفظ إِلى نكرة إِذ كان في ذلك تناقُضٌ في الظاهر مع أَنه مخالفٌ لسائر أَبواب العربية(٣).

وتقول: مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهَ؛ بنصب الوجه، قال سيبويه: «وهي عربيّة جيّدة»(٤)، تنصبه مع الألف واللام كما كنتَ تنصبه مع التنوين إِذا قلتَ: حسنٌ الوجهَ لأَن الألف واللام بَدلٌ من التنوين، قال الشاعر(٥): [٦/ ٨٩]

فما قَومي بثَعْلَبَةَ بنِ سعْدٍ ولا بفَزارةَ الشُّعْرِ الرِّقَابا

يروَى الشُّعْرَى(٦) بأَلف، وهو مؤَنث الأَشْعَر كالكُبْرى، ويروَى الشُّعْر(٧) بغير أَلف،

---

(١) الكتاب: ١/ ١٩٩-٢٠٠، وسقط من ط، ر: «وذلك ... الوجه».

(٢) من قوله: «أن الإ ضافة لا تكسوها..» إلى قوله: «التعريف» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٠٨.

(٣) بهذا علل السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٠٩-١١٠.

(٤) الكتاب: ١/ ٢٠١.

(٥) هو الحارث بن ظالم المرّي كما في الكتاب: ١/ ٢٠١، والمفضليات: ٣١٤، والمقتضب: ٤/ ١٦١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١١٣، والنكت: ٣٠٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٩٨، والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٩٨.

(٦) هي رواية الكتاب والمفضليات والمقتضب وشرح السيرافي والنكت.

(٧) هي رواية أمالي ابن الشجري وشرح التسهيل لابن مالك.

وهو جمع أَشْعَر كأَحمر وحُمْر، فمَن أَنَّث أَراد القبيلة، ومَنْ جمعَ أَراد كلَّ واحد منهم هذه صفتُه، وكانت العرب تمدح الجَلَى[١] وخفَّة الشَّعْر، كأَنه يهجوهم بكثرة شَعْر القَفا والوجه، وينشَدُ الشُّعْرَى رِقاباً[٢] من غير أَلف ولام، والرِّقابا[٣]؛ بالألف واللام، فمَنْ قال الرِّقابا بالأَلف واللام كان كالحسَن الوجهَ، ومَن قال: رِقابا؛ كان كالحسن وجهاً.

وتقول: مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهُ برَفْع الوجه، وفيه نظَرٌ لخلوِّه من العائد، وهذه الصفاتُ إنما عملُها في ضمير الموصوف أَوْ فيما كان من سببه، وجوازُه عند الكوفيين على تنزيل الأَلف واللام منزلةَ الضمير، فيكونُ قولُهم: الحسن الوجهُ بمنزلة الحسن وجهُه، ويتأَوَّلون قولَه تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٤] على أَن المراد مأْواه[٥]، والذي عليه الأَكثرُ أَنه على حذف العائد للعلم بموضعه، والمرادُ مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهُ منه[٦]، وكذلك الآيةُ، أَيْ المأْوى له، والعائدُ قد يُحذف تخفيفاً للعلم به، وموضعُ حذْفه الصلةُ للطول، نحوُ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[٧]، وقد يُحذف من الصفة من نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: «الناسُ رجلان رجلٌ أَكرمتُ ورجلٌ أَهنتُ»[٨] والمراد أَكرمتُه وأَهنتُه، وأَنشد[٩]:

---

(١) الجَلَى: انحسار مقدّم الرأس. اللسان (جلا).

(٢) هي رواية الكتاب والمفضليات والمقتضب وشرح الكتاب للسيرافي والنكت.

(٣) ذكر سيبويه والفراء والمبرد رواية: «الشعر رقابا».

(٤) النازعات: ٧٩/ ٣٧-٤١.

(٥) هو مذهب الفراء والكوفيين، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٠١-١٠٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢١٠، والارتشاف: ٢٣٥٢.

(٦) هذا مذهب البصريين، انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٧) الفرقان: ٢٥/ ٤١.

(٨) الكتاب: ١/ ٨٧ وفيه: «الناس رجلان رجل أكرمته ورجل أهنته»، وكذا في نسخة بولاق: ١/ ٤٥.

(٩) أي سيبويه، وقائل البيت هو الحارث بن كلدة الثقفي كما في الكتاب: ١/ ٨٨، وشرحه=

فما أدري أغيَّرَهم تَناءٍ وطُولُ العَهْدِ أَمْ مالٌ أَصابوا

أراد أَصابوه فحذف الهاء وهو يريدها، وقد يُحذف[١] من الخبر أَيضاً، وهو قليل، قال الشاعر[٢]:

قد أَصبحتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعِي
عليَّ ذَنْباً كلُّه لم أَصْنَعِ

أَراد أَصنعه، والكثيرُ حَذْفُه من الصلة للطول، ثم حذْفُه من الصفة في الحُسْن بعد الأَول لشبَه[٣] الصفة بالصلة من حيث كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وهو في الخبر قليلٌ، فأَما قولُه تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾[٤] فقال بعضهم: إِنَّ الأَلف واللام أغْنت عن المضمر العائد إِذْ كانت مُعاقِبةً للإضافة، والمرادُ أَبوابُها[٥]، وهو ضعيفٌ، إِذ لو جاز مثلُ هذا لجاز جاءَني الذي قام الغلامُ؛ على إِرادة غلامه، وذلك لا يجوز بلا خلاف، وقال قوم ـ وهو رأْي أَكثر البصريِّين ـ: إِنّ العائد محذوف، والمرادُ مفتَّحةً لهم الأَبوابُ منها، واختيارُ أَبي علي أَنْ تكون الصفةُ مسنَدةً إِلى ضمير الموصوف، فيكونَ على هذا في مفتَّحة ضميرُ الجنَّات لأَنه يقال: فُتِحت الجناتُ إِذا فُتحت أَبوابُها، وفي التنزيل: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ أَبۡوَٰبٗا﴾[٦]، وتكون الأَبواب مرتَفِعة على البدل من

=للسيرافي: ٣/ ١١٧، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٥-٦، ٢/ ٧١، ونسبه العيني في المقاصد: ٤/ ٦٠ إلى جرير الخطفي، ولم أجده في دوانه.

(١) أي الضمير العائد.

(٢) سلف البيت: ٢/ ٧٣.

(٣) في ط: «تشبه» تحريف.

(٤) ص: ٣٨/ ٥٠.

(٥) انظر: ٦/ ١٣٦.

(٦) النبأ: ٧٨/ ١٩.

الضمير في مفتَّحة بدلَ البعض من الكلِّ[١] بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٢]، وقد أَنشدوا بيت امرئ القيس[٣]: [٦/ ٩١]

كبِكْرِ المُقاناةِ البَياضِ بصُفْرةٍ غَذاها نَميرُ الماءِ غيرَ مُحَلَّلِ

على ثلاثة أَوجه الجرِّ والنصبِ والرفعِ، فالجرُّ كقولك: الحسنُ الوجهِ، والنصبُ كقولك: الحسن الوجهَ؛ على التشبيه بالمفعول به والرفعُ كقولك: الحسن الوجهُ على ما ذكرناه من إِرادة العائد، فاعرفْه.

---

(١) انظر مذهب أبي علي في الإيضاح: ١٥٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٠٩-٢١٠، والارتشاف: ٢٣٥٢.

(٢) آل عمران: ٣/ ٩٧.

(٣) البيت في ديوانه: ١٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ١٩٣، البكر: البيضة الأولى من بيض النعام، المقاناة: البياض بصفرة، نمير الماء: الماء العذب.

أفعَلُ التَّفْضيل

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (قياسُه أَنْ يُصاغ من ثلاثيٍّ غيرِ مَزيدٍ فيه ممَّا ليس بلَوْن ولا عَيْب، لا يقال في أَجَاب وانطلق ولا في سَمِر وعَوِر: هو أَجْوَبُ منه وأَطْلَقُ ولا أَسْمَرُ منه وأَعْوَر، ولكنْ يُتوصَّل إلى التفضيل في نحو هذه الأَفعال بأَنْ يُصاغ أَفْعَلُ ممَّا يُصاغ منه ثم تُمَيِّز بمصادرها كقولك: هو أَجودُ منه جواباً، وأَسرعُ انطلاقاً، وأَشدُّ سُمْرةً، وأَقْبحُ عَوَراً).

قال الشَّارح: اعلم أَن هذا البناء لا يكون إلَّا من فعل ثلاثيّ دون ما زاد عليه، وكذلك بناءُ أَفْعَل التعجُّب، نحوُ ما أَفْعَله وأَفْعِل به، فكلُّ ما لا يجوز فيه ما أَفعلَه لا يجوزُ فيه هذا أَفعلُ من هذا.

وإنما جرى «هذا أَفعلُ من هذا» مَجْرى التعجُّب لاتّفاقهما في اللفظ وتقاربُهما في المعنى، أَما اللفظ فبناؤهما على أَفْعَل، فكما لا يكون أفعلُ في التعجُّب ممَّا زاد على الثلاثة فكذلك لا يكون هذا في باب «أَفعل من هذا» لاستحالة أَن يكون هذا البناءُ ممَّا زاد على الثلاثة، لأَن ذلك إنما يكون بهمزة زائدة أَوَّلاً وثلاثة أَحرف [٢٠٦/ أ] أُصول بعدها، فلو رُمْتَ بناءَ مثل ذلك ممَّا زاد على الثلاثة لزِمَك أَنْ تحذف منه شيئاً، فيكونَ حينئذٍ هَدْماً لا بناءً.

وأَما المعنى فلأَنه تفضيلٌ كما أَنه تفضيلٌ، ألا ترى أَنك إذا قلتَ: ما أَعلمَ زيداً، كنتَ مخبِراً بأَنه فاقَ أَشكالَه، وإذا قلتَ: زيدٌ أَعلمُ من عمرو؛ فقد قضيتَ له بالسبْق والسموِّ عليه.

فأَمَّا الأَلوانُ والعيوبُ فإنَّ الخليل اعتلَّ للمنع منه بأَنَّ الأَلوان والعيوب تجري مَجْرى الخِلَق(١)، نحوُ اليد والرِّجل، فكما لا تقول: ما أَيْداه ولا ما أَرْجلَه؛ لبُعده عن الفعل فكذلك لا تقول: ما أَسوَدَه ولا ما أَعْوَرَه؛ لأَنهما معانٍ لازمةٌ تجري مَجْرى الخِلَق، وكما لا

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٩٨، والمقتضب: ٤/ ١٨٢، وأسرار العربية: ١٢١.

يجوز ما أَسْوَده ولا ما أَعْوَره لا يجوزُ «هذا أَسْودُ من هذا» ولا هذا أَعْورُ من هذا[١].

وبعضُهم احتجَّ بأَن أَصلها يرجع إِلى ما زاد على الثلاثة[٢]، نحوُ اسْوادَّ واسْودَّ واعْوارَّ واعْورَّ، وأَما حَوِل وعَوِر وصَيِد البعيرُ فمنقوصاتٌ من احْوالَّ واعْوارَّ، فهي في الحكم زائدةٌ على الثلاثة، يدلّ على ذلك صحةُ الواو والياء فيها، ولولا ملاحظةُ الأَصل لقلتَ: عارَ وحالَ وصادَ، ألا ترى أَنَّ [٦/ ٩٢] في هذه الأفعال ما في خافَ وهابَ ونحوِهما من مُوجِب القلب والإِعلال.

فعلى هذا لا تقول من أَجابَ وانطلق: هذا أَجْوبُ من هذا ولا أَطْلَقُ منه، لأَن فعلَيْهما زائدان على الثلاثة، ألا ترى أَن الهمزة في أَوَّل أَجاب زائدةٌ، والهمزةُ والنونُ من انطلق زائدان، فإِذا أَردتَ التفضيل من ذلك أَو التعجُّب جئْتَ بفعل ثلاثيّ يُفيدُ شدَّة ذلك الأَمر وثَباتَه، وتنصبُ مصادرَ تلك الأَفعال المقصودة بالتفضيل أَو التعجُّبَ بوقوع تلك الأفعال عليها، وذلك نحوُ هذا أَسرَعُ انطلاقاً من غيره وأَجودُ جواباً، وهذا معنى قوله: «**يُتوصَّل إِلى التفضيل بأَن يُصاغَ أَفْعلُ ممَّا يُصاغ منه**» أَي من الأَفعال الثلاثية «**ثم تميَّزُ بمصادرها**»، أَي تُبيِّن المعنى المرادَ تفضيلُه، فتقولُ من الإِكرام: هو أَشَدُّ إِكراماً، ومن الكَرَم: هو أَكْرَم، وكذلك تقول: هو أَشدُّ سُمْرةً منه، ولا تقولُ: هو أَسْمرُ من فلان إِلَّا إِذا أَردتَ معنى المُسامَرة، وهو أَقبحُ عَوَراً، ولا تقولُ: هو أَعورُ من هذا، وكذلك الأَلوانُ، لا تقولُ: هو أَحْمرُ من هذا وأَنت تريد الحُمرة، فإِن أَردتَ معنى البلادة جاز، ولا تقول: هو أَبيضُ منه[٣]؛ من البَياض، فإِن وصفتَ طائراً بكثرة البَيْض جاز، وعلى ذلك فَقِسْ.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وممَّا شذَّ من ذلك هو أَعْطاهم للدينار والدرهمِ

---

(١) سقط من ط، ر: «من هذا».

(٢) ذكر المبرد هذا الاحتجاج دون عزو، انظر المقتضب: ٤/ ١٨١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٤٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢١٣.

(٣) سقط من ط، ر: «منه» خطأ، وانظر ما سيأتي: ٦/ ١٤٥.

وأَوْلاهُم للمعروف، وأَنت أَكْرَمُ لي من زيد، أَي أَشدُّ إِكراماً، وهذا المكانُ أَقْفَرُ من غيره، أَي أَشدُّ إِقفاراً، وهذا الكلام أَخْصَرُ، وفي أَمثالهم: أَفْلَسُ من ابن المُذَلَّق وأَحمقُ من هَبَنَّقَة).

قال الشَّارح: اعلمْ أَنَّ سيبويهِ يُجيز بناءَ أَفعلَ من كلِّ فعل ثلاثيّ قياساً، نحوُ ما أَكرمَ زيداً، من كَرُم، وما أَضربَ محمداً؛ من ضَرَب، وما أَعلمَ جعفراً؛ من عَلِم، وبعضهم يُجيزه أَيضاً ممَّا كان من أَفعَلَ، وهو مذهب سيبويه[١]، وذلك قولُهم: هو أَعْطاهم للدينار والدرهم وأَوْلَاهم للمعروف، وأَنت أَكْرَمُ لي من زيد، أَيْ أَشدُّ إِكراماً، وهذا[٢] المكانُ أَقْفَرُ من غيره، إِنما هو من أَقْفَرَ، ومن ذلك المثلُ السَّائر: «هو أَفْلسُ من ابن المُذَلَّق»[٣]، وهو رجل من بني عبد شمس فقيرٌ مُدْقِعٌ ما كان يحصُل على بِيْتِ ليلةٍ[٤]، وآباؤه وأَجدادُه كذلك، قال الشاعر[٥]:

فإِنك إِذْ تَرْجو تميماً ونَصْرَها ... كراجي النَّدى والعُرْفِ عند المُذَلَّقِ

ومنه المثلُ الآخر: «أَحْمَقُ من هَبَنَّقة»[٦]، وهبنَّقة[٧] لقبُ ذي الوَدَعات، واسمه يزيد بنُ ثَرْوان بن قيس بن ثعلبة، وكان يُضرب به المثل في الحُمْق[٨]، قال الشَّاعر[٩]:

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٩٩، والنكت: ١٠٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٤٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢١٣، والارتشاف: ٢٠٧٨، وما سيأتي: ٧/ ٢٥٩.

(٢) سقط من ط، ر: «هذا».

(٣) ورد المثل في مجمع الأمثال: ٢/ ٨٣ «المدلق» بالدال غير المعجمة، وفي جمهرة الأمثال: ٢/ ١٠٧، والمستقصى: ١/ ٢٧٥ بالذال المعجمة.

(٤) أي على قوت ليلة. انظر اللسان (بيت).

(٥) البيت بلا نسبة في جمهرة الأمثال: ٢/ ١٠٧، ومجمع الأمثال: ٢/ ٨٣، والمستقصى: ١/ ٢٧٥، والخزانة: ٢/ ٢٣٢.

(٦) المثل في مجمع الأمثال: ١/ ٢١٧، والمستقصى: ١/ ٨٥.

(٧) رجل هبنّق: إذا وصف بالحمق. انظر اللسان (هبنق).

(٨) كذا في الاشتقاق لابن دريد: ٣٥٧، واللسان (هبنق)، والودعات مفردها ودعة وهي الخرزة.

(٩) هو يحيى بن المبارك اليزيدي كما في مجالس العلماء: ٢٢٢، وأمالي الزجاجي: ٦١، والأشباه=

عِـشْ بجِـدٍّ وكُـنْ هَبَنَّقَـةَ القَيْـــ ـــسِيَّ أَوْ مثـلَ شَـيْبَةَ بـنِ الوليـدِ

وكان أَبو الحسن الأَخفش يُجيز بناء أَفْعل من كذا من كلِّ فعل ثلاثيٍّ لحقتْه زوائدُ قلَّت أَو كثُرت، كاسْتَفْعل وافْتَعل وانْفَعَل، لأَن أَصلها ثلاثةَ أحرفُ، قال: وإِنما قالوا: ما أَعطاه للمال وأَوْلاه للخير؛ لأَنه ثلاثيُّ الأَصل، وهذا المعنى موجودٌ في انطلق ونحوِه ممَّا فيه زيادة، وتابَعَه أَبو العبَّاس المبرِّد(١)، وهو فاسدٌ، وذلك من قِبَل أَن ما في أَوّله همزةٌ يجوز استعمالُه بغير همزة، ثم تدخلُ الهمزةُ للنقل وغيرِه، نحوُ قول امرئ القيس(٢):

وتَعْطُـو بـرَخْصٍ غـيرِ شَـثْنٍ كأَنَّـه أَساريعُ ظَبْيٍ أَوْ مَساوِيكُ إِسْحِلِ[٦/ ٩٣]

وإِذا كان أَصلُه أَنْ يُستعملَ بغير همزة وإِنما الهمزةُ داخلةٌ عليه فجاز أَنْ يُعتقَد عدمُ دخولها، وتقدَّر الهمزةُ محذوفةً غيرَ موجودة، وليس كذلك استخْرج وانطلَق، فإِنَّ الكلمة منهما صيغت على هذا البناء، فافتَرَق أَمرُهما، فلم يجُزْ أَن يقاس على أَعْطى وأَوْلَى وبابِه، فعلى هذا يكون قولُهم: هو أَعطاهم للدينار والدرهم، وأَوْلاهُم للخير شاذاً من جهة الاستعمال لا القياسِ، فأَما قولُ الشَّاعر(٣):

جاريـــةٌ في دَرْعِهـــا الفَضْـــفَاضِ

أَبـــيضُ مـــن أُخـــتِ بَنـــي إِبـــاضِ

وقولُ الآخر(٤):

=والنظائر: ٣/ ٤٢، والبيت بلا نسبة في البيان والتبيين: ٢/ ٢٤٣، ومجمع الأمثال: ١/ ٢١٨، والمستقصى: ١/ ٨٦، ومن قوله: «وهبنقةلقب..»إلى البيت قاله الجوهري في الصحاح(هبق)

(١) انظر إجازة الأخفش والمبرد في شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢١٣، وما سيأتي: ٧/ ٢٥٩ .

(٢) البيت في ديوانه: ١٧، والمنصف: ٣/ ٥٨، الرخص: الناعم، الشثن: الغليظ، وظبي: اسم رملة، وأساريعه: دواب بيض تكون في الظبي، والإسحل: شجر تتخذ منه المساويك.

(٣) هو رؤبة، والبيتان في ملحقات ديوانه: ١٧٦، والخزانة: ٣/ ٤٨١، وهما بلا نسبة في الأصول: ١/ ١٠٤، والإنصاف: ١٤٩-١٥٠.

(٤) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٢٨، والإنصاف: ١٤٨-١٤٩، وشرح الجمل الكبير: ١/ ٥٩١، وفي ديوان طرفة البيت التالي: =

إِذا الرِّجالُ شتَوْا واشتدَّ أَكْلُهم   فأَنتَ أَبيضُهم سِرْبالَ طَبَّاخِ

فمَنْ اعتلَّ بأَن المانع من التعجُّب من الأَلوان[١] أَنَّها معانٍ لازمةٌ كالخَلْق الثابت، نحوُ اليَد والرِّجل، فهذان البيتان شاذان قياساً واستعمالاً عنده، ومَنْ علَّل بأَن المانع من التعجُّب كونُ أَفعالها زائدةً على الثلاثة فهما [٦/ ٩٤] شاذّان عند سيبويه وأَصحابه من جهة القياس والاستعمال، أَما القياسُ فإِنّ أَفعالها ليست ثلاثيةً على [٢٠٦/ ب] فَعَل، ولا على أَفْعَل، إِنما هو افعالَّ وافعلَّ، وأَمَّا الاستعمالُ فأَمرُه ظاهر، وأَما عند أَبي الحسن الأَخفش والمبرِّد فإِنَّهما ونحوَهما شاذّان من جهة الاستعمال صحيحان من جهة القياس، لأَن أَفعالها ثلاثية بزيادة، فجاز تقديرُ حَذْف الزوائد.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد جاء أَفْعلُ منه ولا فعلَ له، قالوا: أَحْنَكُ الشاتَيْنِ وأَحنَكُ البعيرَيْن، وفي أَمثالهم: «آبَلُ من حُنَيْف الحنَاتِم»).

قال الشَّارح: قد تقدَّم القول: إِنَّ أَفْعلَ مِن كذا لا يُصاغ إِلَّا ممَّا يُصاغ منه فِعْلا التعجُّب، وقد قالوا: «أَحْنَكُ الشَّاتَيْن، وأَحْنكُ البعيرَيْن»[٢]، مشتقٌّ من الحَنَك، وهو ما تحت الذَّقَن[٣]، والقياسُ يأبى ذلك، والذي سوَّغه أَنَّ المراد بقولهم: أَحْنَكُ الشاتَيْن أَكثرُهما أَكْلاً، فكأَنهم قالوا: آكَلُ الشاتَيْن؛ لأَنَّ الآكِلَ يحرِّكُ حَنَكه، فلمَّا كان المرادُ به حركتَه عند الأَكْل لأَعظَمِهما استعملوه استعمالَ ما هو في معناه.

وأَمَّا قولُهم: «آبَلُ مِن حُنَيْف الحنَاتِم»[٤]، فحُنَيْفٌ هذا رجلٌ من بني تَيْم اللَّات بن ثعلبة، والمرادُ به الحِذْقُ في رَعْي الإِبل والعِلْمُ بذلك، ومن كلامه الدالِّ على أَبالَته قولُه:

=إن قلتُ نصرٌ فنصر كان شرَّ فتى   قِدْماً وأبيضَهم سِربالَ طبّاخ

(١) انظر ما سيأتي: ٧/ ٢٦١.

(٢) انظر الكتاب: ٤/ ١٠٠.

(٣) انظر اللسان (حنك).

(٤) المثل في مجمع الأمثال: ١/ ٨٦، والمستقصى: ١/ ١، وحنيف الحناتم أحد أدلاء العرب، وهو من بكر بن وائل، انظر جمهرة اللغة: ٥٥٦.

مَنْ قَاظَ[١] الشرَفَ وتَرَبَّعَ الحَزْنَ وتَشَتَّى الصَّمَّان فقد أصاب المرعى، والشَّرَفُ في بلاد بني عامر[٢]، والحَزْنُ من زُبَالة مُصعِداً في بلاد نجد[٣]، والصمَّان في بلاد بني تميم[٤]، قال الجوهري: الصمَّان: موضع إلى جنب رمل عالِج[٥].

وبناءُ أَفْعَل من هذا أَسهلُ أَمراً ممَّا قبله، لأنه مأْخوذ من قولهم: أَبِل الرجلُ؛ بالكسر يأْبَل أَبالة مثل شَكِس شَكَاسَة فهو آبِل، أَي حاذِقٌ بمصلحة الإِبل، فهو مأْخوذ من فعل ثلاثيّ، كأَنهم اشتقُّوا من لفظ الإِبل فعلاً وتصرَّفوا فيه كسائر الأَفعال، وأَصلُ هذا المثلُ.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والقياسُ أَنْ يُفضَّل على الفاعل دون المفعول، وقد شذَّ نحوُ قولهم: أَشْغَلُ من ذات النِّحْيَيْن، وأَزْهى من ديك، وهو أَعْذَرُ منه وأَلْوَمُ، وأَشْهَرُ وأَعْرَفُ وأَنْكَرُ وأَرْجَى وأَخْوَف وأَهْيَبُ وأَحْمَدُ، وأنا أَسَرُّ بهذا منك، قال سيبويه: وهم ببيانه أَعْنَى)[٦].

قال الشَّارح: قد تقدَّم القولُ: إِنه لا يُبنى أَفْعل من كذا إِلَّا ممَّا يقال فيه: ما أَفْعَله وأَفْعِلْ به، فكما[٧] لا يُتعجَّبُ من فعل ما بُني للمفعول من الأَفعال نحوُ ضُرِب وشُتِم فلا يقال: ما أَضْربَه ولا أَضْرِب به، وقد وقع به الضربُ فكذلك لا يقال: هو أَضْرَبُ من فلان ويكونُ مضروباً؛ لأَنهم لو فعلوا ذلك لوقع لَبْس بين التعجُّب من الفاعل وبين التعجُّب من المفعول، ولأَنّ التعجُّب إِنما يكون ممَّا كثُر[٨] حتى صار كالغَريزة له،

(١) «قاظوا بموضع كذا: أقاموا زمن قيظهم» اللسان (قاظ).

(٢) انظر معجم ما استعجم: ٣/ ٧٩٢، ومعجم البلدان (الشرف).

(٣) انظر معجم ما استعجم: ١/ ١٣، ومعجم البلدان (حزن).

(٤) من قوله: «ومن كلامه الدال ..» إلى قوله: «تميم» قاله الميداني في مجمع الأمثال: ١/ ٨٦، وانظر معجم ما استعجم: ١/ ١٣.

(٥) الصحاح (صمم)، وانظر معجم البلدان (الصمان).

(٦) الكتاب: ١/ ٣٤.

(٧) في ط، ر: «فلما» تحريف.

(٨) في ط، ر: «يكثر».

والضربُ ونحوُه إذا وقع بالمحلِّ فليس من فعل المفعول، إنما هو للفاعل، فلا يصيرُ فعلُ غيره غريزةً له، لأَن الغريزةَ ما كان خِلْقَةً في المحلِّ كالسواد والبياض، فإذا تكرَّر الفعلُ من الفاعل جُعِل كالغريزة، والموجودُ من المضروب إنما هو الاحْتِمالُ والتمرُّن لا نفسُ الضرب، فإنْ تعجَّبْتَ من الاحْتِمال والتمرُّن جاز لأَنهما من فِعْلِه، وإنْ تعجَّبتَ من الضرب لم يجُزْ لأَنه ليس له، ولذلك لا يُبنى منه أَفعلُ من كذا.

وقد جاء من ذلك أَلفاظٌ يسيرةٌ تحفَظُ حفظاً ولا يُقاس عليها، ولذلك قال: «**القياسُ أَنْ يفضَّلَ على الفاعل دون المفعول**»، وقد شذَّت أَلفاظ يسيرة متأَوَّلة، من ذلك قولهم في المثل: «أَشْغَلُ من ذات النِّحْيَيْن»(١)، وهي قصة خَوَّات بن جُبَيْر الأَنصاريّ مع امرأة من العرب أَتت سوقَ عُكاظ ومعها نِحْيا سَمْن، فاعترضَها خَوَّات، وفتَح فمَ أَحد النِّحْيَيْن وذاقه ودفعه إليها [٦/ ٩٥] فأَمسكتْه بيدها الواحدة، ثم فتَح فَمَ الآخَر، ودفعَه إليها، فأَمسكتْه بيدها الأُخرى، فاشتغلَتْ يداها بتمسُّك فمَي النِّحْيَيْن، ثمَّ واقعَها، فضُرب المثلُ بها في الاشتغال، والذي سهَّل ذلك أَنها وإن كانت مشغولةً فهي ذاتُ شُغْل.

ويجوز أَن يكون المرادُ أَشغلُ من ذات النِّحْيَيْن ليدَيْها، فلا يكون حينئذٍ شاذاً، وكذلك سائرُ ما ذُكر من قوله: «**أَزْهَى من ديك وهو أَعْذَرُ منه وأَلْوَمُ وأَشْهَرُ**»، أَلا ترى أَنه ذو زَهْو وذو عُذْر وذو لَوْم وذو اشْتِهار، وكذلك البقيةُ، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتَعْتَوِرُه حالتان متضادَّتان: لزومُ التنكير عند مصاحَبة مِنْ، ولزومُ التعريف عند مفارَقتها، فلا يقالُ: زيد الأَفضلُ من عَمْرو ولا زيد أَفضلُ، وكذلك مؤنَّثه وتثنيتُها وجمعُها، لا يقال: فُضْلى ولا أَفْضلان ولا فُضْليان ولا أَفاضل ولا فُضْلَيات ولا فُضَل، بل الواجبُ تعريفُ ذلك باللام أَوْ بالإِضافة، كقولك: الأَفضل والفُضْلى وأَفْضل الرجال وفُضْلى النِّساء).

قال الشَّارح: هذا الضربُ من الصفات موضوعٌ للتفضيل، وأَصلُه أَن يكون

(١) انظر قصة هذا المثل في مجمع الأمثال: ١/ ٣٧٦.

موصولاً بمِنْ، ومِنْ فيه لابتداء الغاية، فإذا قلت: زيد أَفضلُ من عمرو فالمرادُ أَن فضله ابتدأ راقياً من فضل عمرو وكلِّ مَنْ كان مقدارُ فضله كفضل عمرو، فكأَنك قلت: علَا فضلُه على هذا المقدار، فعلمَ المخاطَبُ أَنه علَا عن هذا الابتداء ولم يَعلم موضعَ الانْتِهاء، فصار كقولك: سار زيد من بغداد، فعُلِم الموضعُ الذي ابتدأ سيرَه منه وتجاوزَه، ولم يُعلم أَين انتهى، فلمَّا كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفضيل لم يكن بدٌّ مِنْ «مِنْ» ظاهرةً أَو مضمرةً لإِفادة المعنى المذكور، ولا يجوز تعريفُه والحالةُ هذه لا بالألف واللام ولا بالإِضافة؛ لأَنه بمنزلة الفعلِ، والفعلُ لا يكون إِلَّا نكرةً لأَنه موضوع للخبر، والمرادُ من الخبر الفائدةُ، فلو عُرف لم يبْقَ مفيداً، وإِنما قلنا: إِنه في معنى الفعل لأَمرَيْن:

أَحدُهما: أَنك إِذا قلتَ: زيد أَفضلُ منكَ فإِنما المرادُ أَن فضلَه يزيدُ على فضلك، فهو عبارة عن الفعل.

والأَمرُ الثاني: أَنه متضمِّنٌ المصدرَ وزيادةً فكان كالفعل الدالِّ على الحدَث والزمان، فلـمَّا كان الفعل لا يضاف ولا تدخله لامُ التعريف لم تدخل على ما هو في معناه[(١)]، فلذلك لا تقول: زيد الأَفضلُ مِنْ عمرو ولا الأَحسنُ مِن خالد لَمَا ذكرْناه ولأَن «مِنْ» تُكسِبُ ما تتصلُ به من أَفعَلَ هذه تخصيصاً ما.

ألا ترى أَن فيه إِخباراً بابتداء التفضيل وزيادةِ [٢٠٧/ أ] الفضلِ من المفضول، وهذا اختصاصُ الموصوف بهذه الصفة، ومن ههنا وقع بعد الفضل مِنْ قوله تعالى: ﴿إِن تَـرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ﴾[(٢)]، فلما كانت «مِنْ» للتخصيص، واللَّامُ إِذا دخلتْ عليه استوعَبَتْ من التعريف أَكثرَ ممَّا تفيده من التخصيص كرهوا الجمع بينهما، فيكونُ نقْضاً لغرضهم وتراجُعاً عمَّا حكموا به من قوة التعريف إِلى ما هو دونه.

---

(١) من قوله: «هذا الضرب من الصفات .. » إلى قوله: «معناه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١١٨-١١٩، وقال بعضه الأعلم في النكت: ٣٠٤-٣٠٥، وانظر ما سلف: ٣/ ٩-١٠.

(٢) الكهف: ١٨/ ٣٩.

فلَمَّا لم يَجُز الجمعُ بين اللام ومِنْ لَمَا ذكرْناه عاقَبوا بينهما، فإذا وُجد أَحدُهما سقط الآخَر، ولم يَجُز أَن يَسقطا معاً لئلَّا يذهبَ ذلك القدْرُ من التخصيص المفَادِ مِنْ «مِنْ» والتعريفِ المفَادِ من الأَلف واللام، لا يقال: زيد الأَفضلُ مِنْ عمرو ولا الأَحسنُ مِنْ خالدٍ، ولا يقال: زيد أَفضلُ، وكذلك مؤنَّثه وتثنيتُهما وجمعُهما، لا يقال: فُضْلى ولا أَفْضلان ولا فُضْلَيان ولا أَفاضل ولا فُضْليات ولا فُضْل، لا بدَّ مِنْ «مِنْ»، أَو التعريفِ بالأَلفِ واللام، أَو الإِضافة لَما ذكرناه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما دام مصحوباً بِمِنْ استَوى فيه الذَّكَرُ والأُنثى والاثنان والجمعُ، فإذا عُرف باللام أُنِّث وثُنِّي وجُمع، وإذا أُضيف ساغ فيه الأَمران، قال الله تعالى: ﴿أَكَـٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾، وقال: [٦/ ٩٦] ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾، وقال ذو الرمَّة:

ومَيَّـةُ أَحْسَـنُ الثَّقَلَـيْن جِيْـداً وسـالِفَةً وأَحْسَـنُه قَـذَالا)

قال الشَّارح: قد تقدَّم القولُ: إن أَفْعل منكَ موضوعٌ للتفضيل، وهو بمنزلة الفعل إِذ كان عبارةً عنه ودالَّاً على المصدر والزيادة كدِلالة الفعل على المصدر والزمان، فمُنع التعريفَ كما لا يكون الفعل معرَّفاً، ومُنع التثنيةَ والجمعَ كما لا يكون الفعل مثنًّى ولا مجموعاً[١]، وكذلك لا يجوز تأْنيثُه، إِنما تقول: هند أَفضلُ منك من غير تأْنيث، وذلك لأَن التقدير هند يزيدُ فضلُها على فضلكَ، فكان أَفْعلُ ينتَظِمُ معنى الفعل والمصدر، وكلُّ واحد من الفعل والمصدر مذكَّر لا طريقَ إِلى تأْنيثه.

فإِن قيل: فأَنت تقول: قامتِ المرأة وانطلقتِ الجارية، فتُلْحقُ الفعلَ عَلَمَ التأْنيث، فما بالُك لا تفعلُ ذلك فيما كان في معناه فالجوابُ أَن الفعل نفسَه لا يؤَنَّث، فإِذا قلتَ: قامتْ هند فالعلامةُ إِنما لحِقتْه لتأْنيث الفاعل بدليل أَنها لا تَلْحَقُه إِلَّا إِذا كان الفاعل مؤنثاً للإيذان بأن الفعل مسنَد إلى مؤنث، ولو كان ذلك لتأْنيث الفعل نفسِه لجاز تأْنيثه

(١) من قوله: «ودالاًّ على المصدر .. » إلى قوله: «مجموعاً» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١١٩.

مع الفاعل المذكَّر، نحوُ قامتْ زيد، وذلك لا يقوله أَحد، وهذا أَحدُ ما يدلُّ على اتِّحاد الفاعل والفعل وأَنَّهما كالشيءِ الواحد[1].

فأَما إِذا أَدخلتَ الأَلفَ واللام نحوَ زيد الأَفضلُ خرج عن أَن يكون بمعنى الفعل وصار بمعنى الفاعل، واستَغْنى عن«مِنْ» والإِضافةِ، وعُلِمَ أَنه قد بان بالفضل، فحينئذٍ يؤنَّث إِذا أُريد المؤَنثُ، ويثنَّى ويُجْمعُ، فتقول: زيد الأَفضل، والزيدان الأَفضلان، والزيدون الأَفضلون والأَفاضل، وهند الفُضْلَى، والهندان الفُضْلَيان، والهندات الفُضْلَيات والفُضْل، إِن شِئْتَ تثنِّي وتَجْمَعُ وتؤنِّث كما تفعل بالفاعل لأَنه في معناه.

فأَما إِذا أُضيف ساغ فيه الأَمران: الإِفرادُ في كلِّ حال، تقول: زيد أَفضلُكم، والزيدان أَفضلُكم، والزيدون أَفضلُكم، وتقول في المؤَنث: هند أَفضلُكم، والهندان أَفضلُكم، والهندات أَفضلُكم، والتثنية والجمعُ إِذا وقع على مثنًّى أَوْ مجموع، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾[2]، والمعنيُّ بقولنا: زيد أَفضل منكم وزيد أَفضلكم واحدٌ؛ إِلَّا أَنك إِذا أَتيتَ بمِنْ فزيد منفصِلٌ ممَّن فضَّلْتَه عليه، وإِذا أَضفتَه كان واحداً منهم.

وإِنما جاز الأَمران فيما أُضيفَ لأَن الإِضافة تُعاقِبُ الأَلف واللام وتجري مَجْراها، فكما أَنك توحِّد[3] وتُثنِّي وتجمعُ مع الأَلف واللام كذلك تفعل مع الإِضافة التي هي بمنزلة ما فيه الأَلفُ واللامُ.

وأَما علَّةُ الإِفراد فلأَنك إِذا أَضفتَه كان بعضَ ما تضيفُه إِليه، تقول: حمارك خيرُ الحمير؛ لأَن الحمار بعض الحمير، ولو قلتَ: حمارك أفضلُ الناس لم يجُز، لأَنه ليس منهم لأَن الغرض تفضيلُ الشيء على جنسه، وإِذا كان كذلك فهو مضارِع للبعض الذي يقع للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع بلفظ واحد، فلم يثَنَّ ولم يُجمع ولم يؤنّث كما أَن البعض

---

(١) انظر هذه المسألةفيما سلف: ١/ ٣٢.

(٢) الأنعام: ٦/ ١٢٣.

(٣) في ط، ر: «تؤنث» تحريف.

كذلك، فأَما قولُه[1]:

ومَيَّـــــةُ أَحْســـــنُ .. إلـــخ

فالشَّاهدُ فيه تذكيرُ أَفعل وإِن كان جارياً على مؤَنَّث، أَلا ترى أَنه قال: أَحْسنُ الثَّقلَيْن، وهو خبرٌ عن مَيَّة، فأَما الإِفرادُ الراجعُ في قوله: أَحسنه قَذالاً، وإِن كان ما تقدَّم تثنيةً في معنى جمْع فذلك من قِبَل أَنه موضِعٌ يكثُر فيه استعمالُ الواحد، كقولهم: هو أَحسنُ فتى في الناس، وإِن كان الأَصلُ الجمعَ، والواحدُ واقعٌ موقِعَه، فتُرِك الأَصلُ، فوجب الوضعُ على الإِفراد لأَنه [٦/ ٩٧] ممَّا يُؤْلَفُ، وعلى ذلك يقولون: هو أَحسنُ الرجال وأَجملُه.

واعلم أَنه متى أُضيف أَفعَلُ على معنى «مِنْ» فهو نكرة عند بعضهم، وعليه الكوفيُّون، وإِذا أُضيف على معنى اللام فهو معرفة[2]، وفي قول البصريِّين المتقدِّمين أنه معرفة على كلِّ حال إلَّا إذا أُضيف إِلى نكرة[3]، والمتأَخِّرون يجعلونه نكرة لأَن المضافَ إِليه مرفوع في المعنى[4]، والأَولُ القياسُ.

ميَّةُ اسم امرأةٍ يشبَّبُ بها، والثَّقَلان الجِنُّ والإِنْسُ، والجِيْدُ العُنُق، والجَيَد بالتحريك: طولُ العُنُق [٢٠٧/ ب] وحُسْنُه، والسالفةُ مُقدَّم العُنُق من لَدُن مُعَلَّق القُرْط إِلى التَّرْقُوة، والقَذَالُ: مؤَخَّر الرأس، وهو مَعْقِد العِذَار من الفرس، يصف المرأة بحُسْن التفضيل، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وممَّا حُذفت منه «مِنْ» وهي مقدَّرة قولُه عز وجلّ:

---

(١) سلف البيت بتمامه في أول الفصل، وقائله ذو الرمة وهو في شرح ديونه: ١٥٢١، والخصائص: ٢/ ٤١٩، والخزانة: ٤/ ١٠٨.

(٢) انظر مذهب الكوفيين في الأصول: ٢/ ٨، والإيضاح العضدي: ٢٦٩-٢٧٠، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٨٨، والارتشاف: ١٨٠٥.

(٣) انظر مذهب البصريين في مصادر الحاشية السالفة.

(٤) انظر أسرار العربية: ٢٨١.

﴿وَإِن تَجۡهَرۡ بِٱلۡقَوۡلِ فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾، أي وأخفى من السرّ، وقولُ الشاعر:

يــا ليْتَهــا كانــتْ لأهــلي إِبِــلا ... أَوْ هُزِلَــتْ في جَـدْبِ عــامٍ أَوَّلا

أي أوّل مِن هذا العام، وأوّلُ مِنْ أَفْعَل الذي لا فعلَ له كآبَل، ومِمَّا يدلُّ على أنه أَفْعَلُ الأُوْلى والأَوَّل، ومِمَّا حُذفت منه «مِنْ» قولُك: اللَّهُ أكبرُ، وقولُ الفرزدق:

إِنَّ الــذي سَـمَكَ السَّــماءَ بَنَـى لنــا ... بَيْتــاً دَعائِمُـــه أَعَـــزُّ وأَطْـــولُ)

قال الشَّارح: اعلم أَنَّهم قد يحذفون «مِنْ» من أَفْعَل إِذا أُريد به التفضيلُ ومعنى الفعل وهم يريدونها، فتكونُ كالمنطوق بها، نحوُ زيد أكرمُ وأفضلُ، فلم تأْتِ بألف ولام كما لم تأْتِ بها مع «مِنْ» لأن الموجود حكماً كالموجود لفظاً، ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِن تَجۡهَرۡ بِٱلۡقَوۡلِ فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾(١)، أي أَخفَى منه، أي من السِّرِّ، وهو حديثُ النفس، والذي يدلُّ على إرَادة «مِنْ» أَنَّ أَخفَى لا ينصرفُ كما لا ينصرفُ آخَرُ من قولك: مررتُ برجل آخَرَ إذا أَردتَ «مِنْ» معه وإن لم تذكُرْه، وهذا الحذفُ يكثُرُ في الخبر ويقلُّ في الصفة، وذلك من قِبَل أن الغرض من الخبر إنما هو الفائدة، وقد يُكتفى في حصولها بقرينة، فأمَّا الصفةُ فإنَّها في الكلام على ضربَيْن، إما التخليصُ والتخصيص، وإما المدحُ والثناءُ، وكلاهما من مَقامات الإسهاب والإطناب لا من مَظانِّ الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يَلِقْ الحذفُ بها.

ومن ذلك أَوَّل من قولك: ما رأيتُه مُذْ عام أَوَّلَ، أي أَوَّلَ من هذا العام، فأَوَّل وَصْفٌ على زنة أَفْعل، فاؤه وعينه واوٌ، ولم يستعملوا منه فِعْلاً، والذي يدلُّ على ما قلناه قولهُم في المؤنَّث: أُولَى، والأَصل وُوْلَى بواوَيْن، فقُلبت الأُولى التي هي فاء همزةً لاجتماع الواوَيْن على حدِّ واقية(٢) وأَواقٍ، وجمعُ المؤنَّث أُوَل على حدِّ الأَصغر والصُّغْرى والصُّغَر والأَكبر والكُبْرى والكُبَر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ﴾(٣)

---

(١) طه: ٢٠/ ٧.

(٢) في ط، ر: «وقية» تحريف، انظر سر الصناعة: ٨٠٠، والصحاح (وقى).

(٣) المدثر: ٧٤/ ٣٥.

فأَوَّل أَفْعَل[١] وأُوْلَى فُعْلَى وأُوَل فُعَل، وهو وإن كان صفةً فإنهم قد اتَّسعوا فيه واستعملوه استعمالَ الأَسماء فقالوا: مررتُ بأَوَّل منه، ولم يقولوا: رجلٌ أَوَّلُ، ولم يُخرجه هذا الاتساعُ عن كونه وصْفاً، أَلا ترى أَنَّ الأَبْطَح والأَجْرَع وإن كانا قد استُعْملا استعمالَ الأَسماء حتى يسري إليهما تكسيرُها فقالوا: الأَباطِح والأَجارِع لم يُخْرجهما ذلك عن الوصفية، فلذلك لا ينصرفان كما لم ينصرف نحوُ أَبْيض وأَصفر.

فأَمَّا رفضُهم استعمالَ الفعل منه فلأَن الفعل يتصرف بالماضي والمستقبَل والأَمر والنَّهي، فلو استعملوا منه فعلاً لكان يتكرَّر فيه حرفُ العلة، وإذا كانوا قد تركوا تصريف ما لا يتكرَّر فيه هذه الحروفُ كاستعمال ماضي يَدَع ومضارِع عسى، وقالوا: رجل آبَلُ الناس، ولم يلفظوا منه بفعل، فإذا جاء هذا النحوُ من الصحيح غيرَ متصرِّف فأَنْ لا يُصرِّفوا نحوَ أَوَّل كان أَوْلَى، وإذا ثبَت أَنَّه أَفْعَل صفةً فالوجهُ أَن يكون متَّصلاً بمِنْ كما أَن سائر ما كان مثلَه كذلك، فإذا حذفْتَ مِنْ وأَنتَ تريدُه لم تَصْرِف الاسم لأَنه يكون في حكم الموجود، وإن حذفتَه وأَنتَ لا تريدُه صرفْتَه، وكان كسائر الأَسماء، نحوُ أَفْكَل[٢] لأَنه إنما يكون صفةً إذا كان معه مِنْ، وعلى هذا لو سمَّيْتَ رجلاً بأَفضل كان كأَحْمد[٣]، فلو نكَّرْتَه لا نصرفَ بلا خِلاف، ولا يكون كأَحْمر إذا سمِّي به لأَنه إنما يكون صفةً إذا كان معه مِنْ، وقد استُعْمل أَوَّلُ الذي هو صفةٌ ظرفاً، قال سيبويه: «سأَلتُه - يعني الخليل - عن قولهم: مُذْ عامٌ أَولَ فقال: جعلوه ظرفاً في هذا المكان، فكأَنه مذْ عامٌ قبلَ عامِك»[٤].

---

(١) هذا مذهب البصريين، انظر الكتاب: ٣/ ١٩٥، ٣/ ٢٨٨، ٤/ ٣٧٤، ٤/ ٣٩٩، والمقتضب: ٣/ ٣٤٠، والحلبيات: ٩، وسر الصناعة: ٦٠٠، والمنصف: ٢/ ٢٠٢، والممتع: ٥٦٤، وذهب الفراء إلى أن أول يجوز أن يكون من وألت ومن أُلت، انظر مذهبه ومذهب سائر الكوفيين في المنصف: ٢/ ٢٠٢، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٣٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٤٠، وشرح الكافية له: ٢/ ٢١٨، والارتشاف: ٢٣٣٣.

(٢) الأفكل: الرِّعدة. اللسان (فكل).

(٣) في ط: «كأحمر».

(٤) الكتاب: ٣/ ٢٨٩، وفيه: «فكأنه قال ..».

وقد استُعملت أَشياءُ من الصفات ظروفاً، نحوُ استعمالهم أَسْفل ظرفاً من قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾[1] وكاستعمالهم قريباً في قولهم: إِن قريباً منك زيداً ومَلِيّاً[2] من النهار، فيحصُلُ من ذلك أَنَّ أَوَّل على ثلاثة أَضْرُب، تكون صفةً على تقدير «مِنْ»، وتكون ظرفاً، وتكون اسماً، وذلك إِذا حذفتَ منها «مِنْ» وأَنتَ لا تريدها، فعلى هذا يجوز أَن تكون أَوَّل من قوله[3]:

يا لَيْتَها كانت .. إِلخ

مخفوضاً على الصفة لعام إِلَّا أَنَّه لا ينصرف، ويجوز أَنْ يكون منصوباً على الظرف، وهذا المستعمَلُ ظرفاً هو المبنيُّ على الغاية من قولهم: ابدأْ به أَوَّلُ، ومن قولُه[4]:

لعَمْرُكَ ما أَدري وإِنّي لأَوْجَلُ ... على أَيِّنا تعدو المنيَّةُ أَوَّلُ

إِذا قدَّرتَ فيه حذْفَ الإِضافة، ألا ترى أَن معظم هذا القَبِيل الذي هو غاية إِنَّما هو ظروف وأَنَّ ما ليس بظرف ممَّا قد حُذف منه المضافُ إِليه لم يُبْنَ، وذلك قولُهم: جاءني كلٌّ قائماً، وقال تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ﴾[5]، وذهب أَبو الحسن الأَخفش في قولهم: «ليس غيرُ» على أَنه على حذْف المضاف إِليه، وكذلك قال في قول العجَّاج[6]:

خالَطَ من سَلْمى خَياشِيمَ وفا

وزعَمَ أَنَّ منهم مَنْ ينوِّن فيقولُ: ليس غيرٌ[7]، وإِذا كانت هذه المبنيَّةُ ظرفاً وجَب أَن

---

(١) الأنفال: ٨/ ٤٢.

(٢) «مرّ مليّ من الليل: وهو ما بين أوله إلى ثلثه» اللسان (ملا).

(٣) سلف البيت: ٦/ ٣٦.

(٤) سلف البيت: ٤/ ١٣٧.

(٥) النمل: ٢٧/ ٨٧.

(٦) البيت في ديوانه: ٢/ ٢٢٥، والمقتضب: ١/ ٢٤٠، والخزانة: ٢/ ٦٢، وهوبلا نسبة في كتاب الشعر: ١١٠.

(٧) انظر مذهب الأخفش في «ليس غير»، في البيت كتاب الشعر: ١١٠، والنكت: ٦٤٦،=

تكون أَوَّلُ المبنيَّةُ ظرفاً أيضاً، ولا تكونُ ظرفاً حتى تكونَ صفةً، ولا تكونُ صفةً حتى تكون «مِنْ» معها مرادةً أَوْ مُضافةً إِلى ما يُعاقِبُ الإِضافةَ، وأَما الاسم فهو ما حُذِفَ منه «مِنْ» وليست مرادةً، نحوُ قولهم: ما تركتُ له أَوَّلاً ولا آخِراً، أَي قديماً ولا حديثاً، فأَمَّا قولُه[1] [٢٠٨/ أ]:

يــــا لَيْتَهـــــا كانــــتْ .. إلـــخ

فالشَّاهدُ فيه حذْفُ «مِنْ» من الصفة وهو يريدها، ولذلك لم يصرِفْ أَوَّل، وهو مخفوضٌ على الصفة لعام، ويجوز أَن يكون منصوباً على الظرف، أَي في جَدْب عامٍ قبلَ هذا العام، يتحسَّر على ذهاب إِبله في أَخْصَب سنة ويتمنَّى لو أَنَّها غَنِمَها أَهلُه أَوْ هَلَكت في عام الجدْب.

وقالوا: الله أَكبرُ، والمرادُ أَكبرُ مِنْ كل شيء[2]، يدلُّ على ذلك أَنه لو لم تكن «مِنْ» مرادةً لوجب صرفُ الاسم كما وجَب صرفُ أَفْكَل ونحوِه ممَّا هو على أَفْعل، ولا معنى للوصْف فيه، وإِذا لم ينصَرِف دلَّ على أَن «مِنْ» مرادةٌ، وأَنها وإِن كانت محذوفةً من اللفظ فهي في حكم المثبَت، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[3]، ويجوز أَن يكون أَهْوَن ههنا بمعنى هَيِّن لأَنه سبحانه ليس عليه شيءٌ أَهونُ من شيء[4]، فأَما قولُ الفرزدق[5]:

إِنَّ الــــذي سَـــمَكَ السـماءَ .. إلـــخ

فالشَّاهدُ فيه حذفُ «مِنْ» أَيضاً، أَي أَعزُّ مِنْ غيره وأَطولُ مِنْ غيره، وأَطولُ ههنا من

=وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٤٨، والمغني: ١٧٠.

(١) سلف البيت: ٦/ ١٥٢.

(٢) تأوله المبرد على أنه بمعنى كبير، انظر المقتضب: ٣/ ٢٤٥، والكامل: ٢/ ٣٠٧.

(٣) الروم: ٣٠/ ٢٧.

(٤) زاد المبرد وأبو حيان على هذا الوجه وجهاً آخر وهو أن يكون أهون اسم تفضيل، انظر المقتضب: ٣/ ٢٤٥، والكامل للمبرد: ٢/ ٣٠٩، والبحر المحيط: ٧/ ١٦٩.

(٥) البيت في ديوانه: ٢/ ١٥٥، والعيني: ٤/ ٤٣، والخزانة: ٣/ ٤٨٦.

الطَّوْل الذي هو الفَضْل، لا من الطُّوْل الذي هو ضدُّ القِصَر، ودلَّ على إرادة «مِنْ» امتناعُه من الصرف، يصف قومَه وبيته وأَنَّ دعائم بيته أَعزُّ دعامة وأَكرمُها، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ولآخَر شأْنٌ ليس لأَخواته، وهو أَنه التُزِم فيه حذفُ «مِنْ» في حال التنكير، تقول: جاءني زيدٌ ورجلٌ آخَرُ، ومررت به وبآخَرَ، ولم يَسْتَوِ فيه ما استوى في أَخواته حيث قالوا: مررتُ بآخَرَيْنِ وآخَرِينَ وأُخْرى وأُخْرَيَيْن وأُخَرَ وأُخْرَيات).

قال الشَّارح: آخر أَفْعَل صفةٌ، و«مِنْ» محذوفةٌ منه مرادةٌ في التقدير، ولذلك لا ينصرفُ، وقضيَّةُ الدليل أَنْ [٦/ ١٠٠] يستويَ فيه المذكَّر والمؤنَّث والتثنية والجمع كما لو كانت «مِنْ» ملفوظاً بها، إِلَّا أَنهم لَمَّا كثُر حذفُ «مِنْ» معها، وكثُر استعمالُها مفردةً من الموصوف ـ نحوُ مررتُ برجل كذا وبآخَر كذا ـ أَجْرَوْها مُجْرى الأَسماء فثنَّوها وجمعوها وأَنَّثوها، فقالوا: مررت بآخَرَيْنِ وبآخَرِينَ، قال الله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ﴾(١) وفي المؤنَّث أُخْرى، وفي التثنية أُخْرَيان، وفي الجمع أُخَر، قال الله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾(٢)، وقالوا: أُخْرَيات أَيضاً، قال(٣):

...... في أُخْرَيَاتِ اللَّيْلِ مُنْتَصِبُ

فصار لها حكمان حكمُ الصفة في منْع الصرف، وحكمُ الأَسماء في التأنيث والتثنية والجمع، وهذا معنى قوله: «ولآخَر شَأْنٌ ليس لأَخواته»، أَي أَن أَخواتِه إِذا حُذفت منها «مِنْ» وهي مرادةٌ استوى فيها المذكَّر والمؤنَّث والمثنَّى والمجموع، وإِذا حُذفت منها «مِنْ»

---

(١) التوبة: ٩/ ١٠٢.

(٢) آل عمران: ٣/ ٧.

(٣) البيت بتمامه:

حتى إذا ما جَلَا عن وجْهِه فَلَقٌ ... هادِيه في أُخريات الليلِ مُنْتصبُ

وقائله ذو الرمة، وهو في شرح ديوانه: ١/ ٩٢، والصحاح (فلق)، وصحَّح ابن بري أن تكون رواية البيت: حتى ... شفق، انظر اللسان (فلق)، ولم تذكر هذه الرواية في شرح الديوان، والفلق: الصبح جلا عن وجه الثور.

ولم يُريدوها أَجْرَوْها مُجْرى الأَسماء في التثنية والجمع، وآخَرُ قد أَخذ حظًّاً من الطرفَيْن، فاعرفْ ذلك إِن شاء الله تعالى.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد استُعملت دُنْيا بغير أَلف ولام، قال العجّاج:

في سَعْيِ دُنْيا طالما قد مُدَّتِ

لأَنها غَلَبت فاختلطتْ بالأَسماء، ونحوُها جُلَّى في قوله:

وإِنْ دعَوْتِ إِلى جُلَّى ومَكْرُمة

وأَما حُسْنى فيمَنْ قرأ: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾، وسُوءَى فيمَن أَنشد:

ولا يُجْزَوْن مِنْ حُسْنٍ بسُوأَى

فليستا بتأْنيثَي أَحْسن وأَسْوأ، بل هما مصدران كالرُّجْعَى والبُشْرى، وقد خُطِّئَ ابن هانئ في قوله:

كأَنَّ صُغْرَى وكُبْرى من فَوَاقعها

وقولُ[1] الأَعشى:

ولستَ بالأَكثرِ منهم حَصًى ....

ليستْ «مِنْ» فيه بالتي نحن بصَددها، هي نحوُ «مِنْ» في قولك: أنت منهم الفارس الشجاع، أي مِنْ بينهم).

قال الشَّارح: القياسُ في دُنْيا أَن يكون بالأَلف واللام، لأَنه صفةٌ في الأَصل على زِنة فُعْلَى، ومذكَّرُه الأَدنى مثلُ الأَكبر والكُبْرى، وهو من دنَوْتُ، فقُلبت الواوُ في الأَدنى أَلفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وذلك بعد قلْبها ياءً لوقوعها رابعةً، وقد تقدَّم أَنَّ الأَلف واللام تَلزَم هذه الصفةَ، إِلَّا أَنهم استعملوا دُنْيا استعمالَ الأَسماء، فلا يكادون يذكرون معه الموصوفَ، ولذلك قلَبوا اللامَ منه ياءً لضرْب من التعادُل والعِوضِ، كأَنهم أَرادوا بذلك الفرقَ بين الاسم والصفة، فلمّا غَلَبَ عليها حكمُ الأَسماء أَجْرَوْها مُجْرى الأَسماء،

(١) في المفصل: ٢٣٦ «فصل: وقول: »، خطأ.

وكانت الأَلف واللام لا تلزمُ الاسمَ، فاستعملوها بغير أَلف ولام كسائر الأَسماء(١)، فأَما قولُ العجَّاج(٢):

يومَ ترى النُّفوسُ ما أَعَدَّتِ

في سَعْي دُنيا طالَمَا قد مُدَّتِ [٦/ ١٠١]

فالشاهدُ استعمالُها نكرةً من غير أَلف ولامٍ إجراءً لها مُجْرى الأَسماء لكثرة استعمالها من غير تقدُّمِ موصوفٍ، يصف أَمْرَ الآخرة ويُرغِّب في السَّعْي لها، والسَّعْيُ يُستعمَل في الخير، والسِّعاية في الشَّرِّ(٣)، فأَمَّا جُلَّى من قوله(٤):

وإِنْ دعوْتِ إِلى جُلَّى ومَكْرُمةٍ   يوماً سَراةَ كرامِ الناسِ فادْعِينا

البيتُ من شعر الحماسة لبعض بني قيس بن ثَعلبة، وقيل: إِنه لبَشَامَة بن حَزْن النَّهْشَليّ، والشاهد فيه قولُه: جُلَّى؛ من غير أَلف ولام ولا إِضافةٍ، فالجيّدُ أَن يكون مصدراً كالرُّجْعى بمعنى الرجوع والبُشْرَى بمعنى البِشَارة، [٦/ ١٠٢] وليس بتأنيث الأَجَلِّ على حدِّ الأَكبر والكُبْرى، لأَنه إِذا كان مصدراً جاز تعريفُه وتنكيره(٥)، فتقول: بشَّرْته بُشْرَى والبُشْرَى، ورَجَعْتُه رُجْعَى والرُّجْعى، فلذلك حملناه على المصدر ولم نحمله على الصفة.

---

(١) من قوله: «القياس في دنيا» إلى «الأسماء» نقله البغدادي في الخزانة: ٣/ ٥٠٨ عن ابن يعيش.

(٢) البيتان في ديوانه: ١/ ٤١٠، والخزانة: ٣/ ٥٠٨.

(٣) انظر الصحاح واللسان (سعى).

(٤) هو المرقش الأكبر، والبيت في ديوانه: ٨٠، والمفضليات: ٤٣١، وذكر البغدادي في الخزانة: ٣/ ٥١٠ أن هذا البيت في شعرين أحدهما للمرقش الأكبر، والثاني لبشامة بن حزن النهشلي، وقال المرزوقي في نسبة القصيدة التي منها البيت: «قال بعض بني قيس بن ثعلبة ويقال: إنها لبشامة بن جَزْءِ النهشلي» شرح ديوان الحماسة: ١٠١، ونسب في الشعر والشعراء: ٦٢٠ إلى نهشل بن حري.

(٥) نقل البغدادي كلام ابن يعيش من قوله: «فالجيد ..» إلى قوله: «وتنكيره» في الخزانة: ٣/ ٥١٠.

يقول: إنْ أَشدْتِ بذِكْر خِيار الناس لجليلةٍ نابَتْ أَوْ مكرُمةٍعَرَضتْ فأَشيدي بذِكْرنا، وظاهر هذا الكلام استعطافٌ لها، وسَرَاة القوم: سادَتُهم، والجمعُ السَّرَوات، ورجل سَرِيٌّ بيِّن السَّرْو، والكِرام هنا الذين يَحْمون ويدفعون الضَّيْم، ومثلُه ما حكَى(١) أَن بعضهم قرأ: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنًا﴾(٢) فإِن حُمِل على الصفة كان شاذّاً، والجيدُ أَن يُحمل على المصدر لَمَا ذكرناه من أَن المصدر يكون معرفة ونكرة، وكذلك «سُوْأَى» من قول أَبي الغُول الطُّهَوِي(٣):

ولا يَجْـزُون مِـن حَسَـنٍ بسُـوْأَى ولا يَجْزون من غِلَظٍ بلِينِ [٢٠٨/ ب]

الشَّاهدُ فيه قولُه: بسُوْأى، ويُروى على ثلاثة أَوجه بسُوءٍ(٤) وبسَيْءٍ وبسُوْأَى، فمَنْ رواه بسُوء فهو مصدر ساءَه يسُوؤُه سُوءاً وسَوْءاً، وهو نقيض سَرَّه يسرُّه سُروراً، ومَنْ قال: بسَيْءٍ جعله صفةً، وأَصلُه سيِّء؛ بالتشديد على حدِّ جيِّد وسَيِّد، وإِنما خفَّفه بحذف إحدى الياءَيْن كما يقولون هَيْن ولَيْن، ومَنْ قال: سُوْأَى ففيه نظر، إِن جعلتَه صفة كان شاذّاً، وصِحَّةُ مَحْمَله(٥) أَنْ تجعله مصدراً على ما تقدَّم، والمعنى أَنهم يَجْزون كلّاً بفعله، إِن خيراً فخيرٌ وإِن شرَّاً فشَرٌّ، وهو خلاف قول العَنْبري(٦):

يَجْـزون مـن ظُلْـمِ أَهـلِ الظُّلْـمِ مَغْفِـرةً ومِـن إِسـاءةِ أَهـلِ السَّـوْءِ إِحْسـانا

---

(١) أي الزمخشري.

(٢) البقرة: ٢/ ٨٣، حكى الأخفش قراءة بعضهم «حُسْنَى» انظر معاني القرآن له: ١/ ٣٩، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٤١، ومختصر ابن خالويه: ٧، والمحتسب: ٢/ ٣٦٣.

(٣) البيت بهذه النسبة في شرح الحماسة للمرزوقي: ٤٠، والخزانة: ٣/ ٥١٥، والرواية في المرزوقي «بسيْء» وقال: «وقوله: بسيْء أراد بسيِّء، فخفف، كما قالوا في هَيِّن: هَيْن، وروى بعضهم: بسِيٍّ».

(٤) لم يذكر البغدادي في الخزانة: ٣/ ٥١٥، هذه الرواية وذكر الرواية التالية: «والثانية بسي بكسر السين وتشديد الياء بلا همزة، والسيّ: المثل».

(٥) في ط: «محله».

(٦) هو قُريط بن أُنيف العنبري كما في الخزانة: ٣/ ٥١٦، ونسب المرزوقي البيت في شرح الحماسة: ٢٢-٢٣ إلى بعض شعراء بلعنبر.

فأما قولُ ابن هانئ(١):

كـأَنَّ صُـغْرى وكُـبْرى مـن فَقاقعهـا حَصْـباءُ دُرٍّ عـلى أَرضٍ مـن الـذهبِ

فقد عابَه بعضُهم لكونه استعملَها نكرةً، وهذا الضربُ من الصفات لا يُستعمَلُ إِلَّا مُعرَّفاً، والاعتذارُ عنه أَنه استعملَه استعمالَ الأَسماء لكثرة ما يجيءُ منه بغير تقدُّم موصوف، نحوُ صغيرة وكبيرة، فصار كالصاحب والأَجْرَع والأَبْطَح، فاستعملَهُ لذلك نكرةً، ويجوز أَن يكون لم يُرِد فيه التفضيل، بل معنى الفاعل، كأَنه قال: كأَنَّ صغيرةً وكبيرةً من فَوَاقِعها على حدِّ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾(٢) في أَحد القولَيْن(٣)، يقال: فاقِعَة وفُقَّاعة وجمعُ الفُقَّاعة الفَقَاقِيع، وهي النُّفَّاخات التي تكون على وجه الماء، يصف خَمراً وما عليه من الحِبَب، شبَّه الحِبَب بالدُّرّ، وهو اللؤلؤ والخمر تحته بأَرض من ذهب، ولقد أَحسنَ، وأَما قولُ الأَعشى(٤):

ولسـتَ بـالأَكثرِ مـنهم حَصَىً وإِنَّـما العِـزَّةُ للكـاثِرِ [٦/ ١٠٤]

فقد تعلَّق بظاهره الجاحظُ وزعم أَن في ذلك نَقْضاً لَمَا أَصَّله النحويون من امتناع الجمع بين الأَلف واللام و«مِنْ» في هذا الضرب من الصفات(٥).

والوجهُ في ذلك أَن يكون «منهم» في موضع الحال من تاء «لستَ» كقولك: لستَ منهم بالكثير مالاً، وما أَنت منهم بالحَسَن وجهاً، أَي لستَ مِنْ بينهم وفي جُملتهم بهذه الصفة(٦)، وليست «مِنْ» التي تصحَبُ أَفْعل هذه لتخصيصٍ لأَن لام المعرفة تُغْني عنها،

(١) البيت في ديوانه: ١/ ٧٧.

(٢) الروم: ٣٠/ ٢٧، ومن قوله: «والاعتذار عنه ..» إلى قوله تعالى: «عليه» نقله البغدادي في الخزانة: ٣/ ٥١٦ عن ابن يعيش.

(٣) انظر ما سلف: ٦/ ١٤٣.

(٤) سلف البيت: ٣/ ١٣.

(٥) انظر الرد على الجاحظ في الخصائص: ١/ ١٨٥، ٣/ ٢٣٤، والمغني: ٦٣٣.

(٦) من قوله: «أن يكون منهم ..» إلى قوله: «الصفة» قاله ابن جني في الخصائص: ٣/ ٢٣٤، وانظر ما سلف: ٣/ ١٣.

أَلا ترى أَنَّ «مِنْ» إنما تُخصِّص ما يُخصَّص باللام، فتقول: زيد أَفضلُ من عَمْرو، فإِذا قلتَ: الأَفضل دخل فيه عمرو وغيره، فمِنْ تقتضي تفضيلَه على المجرور بها لا غير، واللامُ تقتضي تفضيلَه عليه وعلى غيره، فعلى هذا يكونُ العاملُ في «منهم» نفسَ «ليس» لا «الأَكثر»، والحروفُ الجارّة تعملُ فيها المعاني وما ليس بفعل، وإِذا كان يَعمل فيها ما هو أَبْعَد شبهاً من «ليس» كان عمل «ليس» فيها أَوْلى.

ونظيرُ هذا تعلُّقُ الظَّرف بكان في قوله تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾[١] فقوله: للناسِ متعلِّق بكان، وذلك أَنه لا يخلو إِما أَن يكون متعلِّقاً بعَجَباً أَو بأَوْحَيْنا أَوْ بكان، فلا يجوز أَن يتعلَّق بعَجباً نفسِها لأَنه مصدر، ومعمولُه من صِلته، فلا يتقدَّم عليه، ولا يكونُ صفةً لعَجَباً على أَنه يتعلَّق بمحذوف لتقدُّمه عليه، والصفةُ لا تتقدَّم على الموصوف، ولا يجوز أَنْ يتعلَّق بأَوْحينا لأَنه في صِلته، ولا يجوز تقديمه عليه، وإِذا بطَل تعلُّقه بما ذكرنا تعيَّن أَن يكون متعلِّقاً بكان[٢] نفسِها تعلُّقَ الظرف بالفعل، وكذلك الظرفُ في البيت، ويجوز أَن يكون متعلِّقاً بالأَكثر على حدِّ ما يتعلَّق به الظرفُ لا على حدِّ «هو أَفضل مِنْ زيدٍ»، كأَنه قال: ولستَ بالأَكثر فيهم لأَن أَفْعَل بمعنى الفعل أَظْهرُ منه في «ليس»، يدلُّ على ذلك نصبُه الظرفَ في قوله[٣]:

فإِنَّا رأَيْنا العِرْضَ أَحْوَجَ ساعةً ... إِلى الصَّوْنِ من رَيْطٍ يَمانٍ مُسَهَّمِ

أَلا ترى أَن الظرف هنا لا يتعلَّق إِلَّا بأَحْوجَ، وتعليقُ الظرف بـ«ليس» ليس بالسهل لجَرْيه مَجْرى الحروف[٤] بدلالة قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾[٥]، ولو

---

(١) يونس: ١٠/ ٢.

(٢) انظر تعلق الجار والمجرور بالفعل الناقص في البحر المحيط: ٥/ ١٢٢، والمغني: ٤٨٨.

(٣) سلف البيت: ٢/ ١٤٩.

(٤) من قوله: «ويجوز أن يكون متعلقاً ..» إلى قوله: «الحروف» نقله البغدادي في الخزانة: ٣/ ٤٩١ عن ابن يعيش، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٨١ من أجل حرفية ليس وفعليتها.

(٥) النجم: ٥٣/ ٣٩.

كان كالفعل لدخل بينه وبين «أَنْ» حاجزٌ كالـذي في قولـه: [٦/ ١٠٥] ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾(١)، ونظائره كثيرةٌ، والحَصَا من قوله:

ولسـتَ بـالأَكثرِ مـنهم حَصَىً

العددُ الكثير، قال يعقوب: وأَصلُه مثلُ الحَصا، وموضعُه نصْبٌ على التمييز.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ولا يعمـلُ عمـلَ الفعـل، لم يُجيزوا «مررتُ برجل أَفضلَ منه أَبوه» ولا: «خيرٌ منه أَبوه»، بل رفعوا أَفضل وخيراً بالابتداء، وقولُه:

وأَضربَ منّا بالسيوف القَوانِسا

العاملُ فيه مضمَرٌ، وهو يضرِبُ المدلولُ عليه بأَضْرَب).

قال الشَّارح: قد تقدَّم القولُ: إِنّ مقتضَى هذه الصفات أن لا تعملَ من حيث كانت أَسماءً، والأَسماءُ لا تعملُ في أَسماء مثلِها، فأَما الصفةُ المشبَّهةُ فإِنها لمَّا جرَتْ على الموصوف ثم نُقل الضميرُ إِلى الأَول، فجُعل عاملاً في اللفظ ثُنِّي وجُمع وأُنِّث على مقدار ما فيه من الضمير من نحو مررتُ برجل حسَن الوجهَ، وبرجُلَيْن حسنَي الوجهَيْن، وبرِجَال حسَنِي الوجوه، وبامرأة حسنةِ الوجه، أَشبَهَتْ اسمَ الفاعل، فعملتْ عملَه كما أَنّ اسمَ [٦/ ١٠٦] الفاعل الجاري على فعله في تثنيته وجمعه وتأْنيثه وتذكيره صار محلُّه محلَّ الفعل فعملَ عملَه، ألا تراك تقول: مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً وبرَجُلَيْن ضاربَيْن زيداً وبرجال ضاربين زيداً وبامرأة ضاربة زيداً، كما تقول: مررت برجل ضرب زيداً، وبرجُلَيْنِ ضربا زيداً وبرجال ضربوا زيداً وبامرأة ضربت زيداً(٢).

فأَما أَفْعَلُ هذه وبابُها فإِنه لا يثنَّى ولا يُجمع ولا يؤنّث، فبَعُدَ من شبَه اسم الفاعل وصار كالأَسماء الجوامد التي لم تُؤْخَذ من الأَفعال، كقولك: مررت برجل قطنٌ جُبَّتُه وبرجل كتَّانٌ ثوبُه، أَلا ترى أَن القطن لا يثنَّى ولا يُجمع وكذلك الكتَّان، [٢٠٩/ أ]

(١) المزمل: ٧٣/ ٢٠.

(٢) سقط من ط، ر من قوله: «ألا تراك ..» إلى قوله: «زيداً».

وجُعلا مبتدأً وخبراً في موضع النعت، كقولك: مررت برجل أخوك أبوه، وإنما لم يُثنَّ أفعلُ ولم يُجمع ولم يُؤنَّث لمَا تقدَّم من أنه قد تضمَّن معنى الفعل والمصدر، وكلُّ واحد منهما لا تصحُّ تثنيتُه ولا جمعُه ولا تأنيثُه، كذلك ما كان في معناهما أَوْ متضمِّناً معناهما.

وقد أجاز قومٌ من العرب: «مررت برجل أفضلَ منه أبوه وخيرٍ منه عمُّه»[١]، وذلك أنه مأخوذ من الفعل وإن بَعُدَ شبهُه بأسماء الفاعِلين، قال سيبويه: «وهو قليل رديءٌ»[٢] لمَا ذكرناه[٣]، فأمَّا قولُه[٤]:

أَكَـرَّ وأَحْمَـى للحقيقـةِ مـنهمُ ... وأَضْرَبَ منَّـا بالسـيوفِ القَوانِسـا

فالبيت للعبَّاس بن مرداس، والشاهدُ فيه نصْبُ القَوانِس بأَضْرَبَ، وحقيقتُه نصبُه بإضمار فعلٍ دلَّ عليه [٦/ ١٠٧] أَضْرَبَ، وتقديره ضربْنا بالسيوف أَوْ نضرب القوانِسَ، ولا يجوز أَن تتناوله أَفْعَلُ هذه التي للتفضيل والمبالَغةِ لِمَا ذكرْناه، ومثلُه قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[٥]، فحيث ههنا في موضع نصْب بأَنه مفعول به لا ظرفٌ، لأَنه لا تخلو «حيث» هذه من أَن تكون مجرورة أَوْ منصوبة، فلا يجوز أَن تكون مجرورة لأَنه يلزمُ أَن يكون أَفْعَل مضافاً إِليه، وأَفْعَلُ إنما يُضاف إلى ما هو بعضٌ له، وذلك هنا لا يجوز، وإذا لم يكن مجروراً كان منصوباً بفعل مضمَرٍ دلَّ عليه أَعْلَم، كأَنه قال: يَعلم مكان رسالته، ولا يكونُ انتصابُه على الظرف لأَن عِلمَه سبحانه لا يتفاوت بتفاوُت الأَمكنة، يصفُ[٦] قومَه بالحِفاظ والشهامة، والحقيقةُ ما يَلزمُ الإنسانَ

---

(١) انظر الكتاب: ٢/ ٣٤، والنكت: ٤٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٦٥، والارتشاف: ٢٣٣٥.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٤، وفيه: «وهي لغة رديئة».

(٣) من قوله: «ثم نقل الضمير ..» إلى قوله: «ذكرناه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٢١-١٢٣ بخلافيسير.

(٤) هو العباس بن مرداس كما سيأتي، والبيت في ديوانه: ٦٩، والأصمعيات: ٢٠٥، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٤٤١، والخزانة: ٣/ ٥١٧.

(٥) الأنعام: ٦/ ١٢٤.

(٦) أي الشاعر.

أَنْ يَحميَه، ويقال: الحقيقةُ الرايةُ[١]، ومنه قولُ عامر بن الطفيل[٢]:

أَنــا الفــارسُ الحــامِي حقيقــةَ جَعْفَــرِ

والقَوانِس: جمع قَوْنَس، وهو أَعْلى بَيْضة الحديد، قال الشاعر[٣]:

بمطَّــردٍ لَــدْنٍ صِــحاحٍ كُعُوبُــهُ وذِي رَوْنَــقٍ عَضْــبٍ يَقُــدُّ القَوَانِســا

والقَوْنس أَيضاً: العظم الناتئُ بين أُذنَي الفرس، قال طرفة[٤]:

ضَرْبَــكَ بالسَّــيْفِ قَــوْنَسَ الفــرسِ

---

(١) قاله الجوهري في الصحاح(حقق).

(٢) صدر البيت:

«لقــد علمَــتْ عُلْيــا هــوازن أننــي»

وهو في ديوان عامر: ٨٦، والمفضليات: ٣٦١، والصحاح(حقق)، وانظر أدب الكاتب: ٦٦، واللسان (حقق).

(٣) هو حُسَيْل بن سُحَيْح الضبِّي كما في اللسان (قنس).

(٤) صدر البيت:

«اضربَ عنــك الــهمومَ طارقَهــا»

وهو في صلة ديوان طرفة: ١٦٥، وجاء في نوادر أبي زيد: ١٣، والعيني: ٤/ ٣٣٧ أن البيت مصنوع لطرفة، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٥/ ٧٩، والبغداديات: ٤٣٧، والخصائص: ١/ ١٢٦، وسر الصناعة: ٨٢، والمحتسب: ٢/ ٣٦٧، والنكت: ٣٦٥، والإنصاف: ٥٦٨، وشرح أبيات المغني: ٧/ ٣٤٩ .

أسماءُ(١) الزَّمَانِ والمَكَان

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ما بُني منهما من الثلاثيّ المجرَّد على ضربَيْن مفتوحِ العين ومكسورِها، فالأَولُ بناؤُه من كلِّ فعل كانت عينُ مضارِعه مفتوحةً كالمَشْرَب والمَلْبَس والمَذْهَب، أَوْ مضمومةً كالمَصْدر والمَقْتَل والمَقام إِلَّا أَحدَ عشَرَ اسماً، وهي المَنْسِك والمجْزِر والمنْبِت والمَطْلِع والمَشْرِق والمَغْرِب والمَفْرِق والمَسْقِط والمَسْكِن والمَرْفِق والمَسْجِد).

قال الشَّارح: الغرضُ من الإِتيان بهذه الأَبنية ضرْبٌ من الإِيجاز والاختصار، وذلك أَنك تُفِيد منها مكانَ الفعل وزمانَه، ولولاها لزِمك أَن تأْتي بالفعل ولفظِ المكان والزمان، فاشتقُّوا المكان والزمان من الثلاثيّ.

ولا يكاد يكونُ من الرباعيّ، وذلك يجيءُ على مثال الفعل المضارع على يَفْعل إِلَّا أَنك تُوقع الميمَ موقِعَ حرف المضارَعة للفصل بين الاسم والفعل، فإذا كان المضارع منه على يَفْعَل مفتوحَ العين فالمَفْعَل منه كذلك، نحوُ المَلْبَس والمَشْرَب والمَذْهَب.

وكان يلزم على هذا أَن يقال فيما المستقبَلُ منه يفعُل بالضمِّ: مَفْعُل، فيقالَ في المكان من قتَل يقتُل: مَقْتُل، ومن قعَد يقعُد مَقْعُد، غيرَ أَنهم عدَلوا عن هذا، لأَنه ليس في الكلام مَفْعُل إِلَّا بالهاء، كقولك: مَكْرُمة ومَقْبُرة ونحوهما، فعدلوا إِلى أَحد اللفظَيْن الآخرَيْن، وهو مَفْعَل بالفتح؛ لأَن الفتح أَخفُّ.

وقد جاء(٢) عن العرب أَحدَ عشرَ اسماً على مَفْعِل في المكان ممَّا فعلُه على يفعُل؛ بالضمِّ، وذلك مَنْسِك لمكان النُّسُك، وهو العبادة، وهو من نسَك يَنْسُك إِذا عبَد، والمَجْزِر لمكان جَزْر الإِبل، وهو نَحْرُها، يقال: جزَرْتُ الجزورَ أَجْزُرها؛ بالضمِّ إِذا نَحرْتها وجَلَّدْتُها(٣)، والمَنْبِت: لموضع النبات، يقال: نبَت البقلُ ينبُت إِذا طلَع، والمَطْلِع:

---

(١) في المفصل: ٣٢٧ «اسما»،

(٢) في د، ط، ر، السيرافي: ٢٣٤ «جاءت»، ولا وجه لها .

(٣) «جلَّد الجزور: نزع عنها جلدها كما تسلخ الشاة» اللسان (جلد).

مكان الطلوع، وقد يكون مصدراً بمعنى الطلوع، وعليه قراءة مَنْ قرأ «حَتَّى مَطْلِعِ الْفَجْرِ»[١]، ومن ذلك المشرِق والمغرِب لمكان الشروق والغروب، وقالوا: المَفْرِق لوسَط الرأس، لأنه موضع فَرْق الشعر، وكذلك مَفْرِق الطريق للموضع الذي يتشعَّب منه طريقٌ آخر، والمَسْقِط: موضع السقوط، يقال: هذا مَسْقِط رأسي أي حيث وُلدت، وأنا في مَسْقِط رأْسي، أي حيث سقَط، والمَسْكِن: موضع السُّكْنى، يقال: سكَنْتُ داري أَسكنُها، والمَسْكِن: الموضع، والمصدر المَسْكَن؛ بالفتح، والمرْفِق: موضع الرِّفْق، والرِّفْقُ: ضدُّ العُنف، يقال: رَفقْتُ به أَرْفُق، والمكان المَرْفِق، وقالوا: المَسْجِد، وهو اسم للبيت، وليس المرادُ موضعَ السجود، أي [٦/ ١٠٨] موضعُ جَبْهتك، إذ لو أُريدَ ذلك لقيل: المسْجَد[٢]؛ بالفتح، كسَروا هذه الألفاظ، والبابُ فيها الفتحُ، أَدخلوا الكسْرَ فيها لأنه أَحد البناءَيْن كما أَدخلوا الفتح فيها.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والثاني بناؤُه من كلِّ فِعل كانت عينُ مضارِعه مكسورةً، كالمَحْبِس والمَجْلِس والمَبِيت والمَصِيف ومَضْرِب الناقة ومَنْتِجها إلَّا ما كان منه معتلَّ الفاء أَو اللام، فإن المعتلَّ الفاء مكسورٌ أَبداً، كالمَوعِد والمَورِد والموضِع والمَوْجِل والمَوْحِل، والمعتلُّ اللام مفتوحٌ أَبداً، كالمَأْتَى والمرمَى والمأْوَى والمثْوَى، وذكر الفرَّاء أَنه قد جاء مأْوِي الإبل بالكَسْر).

قال الشَّارح: أَما ما كان عينُ المضارع منه يَفْعِل؛ بالكسر فالمكانُ والزمانُ منه مَفْعِل؛

(١) القدر: ٩٧/ ٥، قرأ الكسائي «مطلِع» بكسر اللام، وروى عبيد عن أبي عمرو «مطلِع» بكسر اللام، انظر كتاب السبعة: ٦٩٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٢٦٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٣٨٥.

(٢) من قوله: «المسجد، وهو...» إلى قوله: «المسجد» قاله سيبويه: ٤/ ٩٠، وابن السراج في الأصول: ٣/ ١٤٣، ومن قوله: «الملبس والمشرب والمذهب...» إلى قوله: «المسجد» قاله السيرافي: ٢٣٤، ٢٣٧، بخلاف يسير، وذلك في شرح الكلمات السالفة، وزاد «مَنْخِر»، انظر ص: ٢٣٨ منه، وانظر أيضاً الأسماء الأحد عشر في معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٤٨-١٤٩، وإصلاح المنطق: ١٢١، وأدب الكاتب: ٥٥٣.

بالكسر، كالمَحْبِس والمَجْلِس والمَبِيت والمَصِيف ومَضْرِب الناقة ومَنْتِجُها، فالمَحبِس موضعُ الحبْس، يقال: حبَستُه أَحبِسُه، أي منعتُه الانبعاث، والمجلِس: موضع الجلوس؛ لأَنه من جلس يجلِسُ؛ فلمَّا كان عين المضارع منه مكسوراً كان المفعل منه مكسوراً[١]، وقالوا: المبِيت للمكان يُباتُ فيه، لأَن بات يبِيت كجلس يجلِس.

وأَما المَصِيف فالمرادُ به الزمانُ، وهو من صافَ يَصِيف، وكذلك مَضْرِب الناقة لزمن ضِرابها، يقال: أَتى مضرِبُ الشَّوْل[٢]، وانقضى مضْرِبها، أَي أَتى زمانه [٢٠٩/ ب] وانقضى زمانه، وكذلك المنتِجُ لزمان النِّتاج، يقال: أَتت الناقة على مَنْتِجها[٣]، أَي الوقتِ الذي تُنْتَج فيه.

وأَما المعتلُّ من هذا الضَّرْب فإنه لا يخلو من أَن يكون معتلَّ الفاء أَو العين أَو اللام، فما كان منه معتلَّ الفاء فإنه يجري على منهاج واحد لا يختلف باختلاف حركة عين المضارع منه كما كان كذلك في الصحيح، فيجيءُ مكسورَ العين على كلِّ حال سواءٌ كان مفتوحَ العين أَوْ مكسورَه في المضارع، ولذلك استَثْناه لأَنه مخالِفٌ لمَا تقدَّمه، وذلك نحوُ المَوعِد والمَورِد، وهما من وعَد يعِد ووَرَد يَرِد؛ بالكسر، وقالوا: المَوْجِل والمَوْحِل، فكسروا أَيضاً، وهو من وَجِلَ يَوْجَل ووَحِل يَوْحَل؛ بالفتح[٤].

والعلَّة في ذلك أَن ما كان على فَعَل وأَولُه واوٌ فإنه يلزم مستقبَلُه يَفْعِل، ويلزمه الإعلالُ بحذف واوه في المستقبل، نحوُ يعِد ويَرِد، فكسروا المَفْعِل[٥] منه على القاعدة، ثم حمَلوا ما كان منه على فَعِل يَفْعَل على ذلك فقالوا: مَوْجِل ومَوْحِل، وذلك لأَن يَوْجَل

---

(١) سقط من ط، ر من قوله: «فلما كان ..» إلى قوله: «مكسوراً»، وانظر فيما سلف الكتاب: ٤/ ٨٧، ٤/ ٩٢، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ١٥٠، والأصول: ٣/ ١٤١، ٣/ ١٤٦.

(٢) «الشَّوْل من النوق: التي خَفَّ لبنها وارتفع ضَرعها» اللسان (شول).

(٣) كذا في الكتاب: ٤/ ٨٨.

(٤) قاله ناس من العرب، انظر الكتاب: ٤/ ٩٣، والأصول: ٣/ ١٤٦.

(٥) في ط: «المفعول» تحريف.

ويَوْحَل في هذا الباب قد يعتلُّ فتُقلَب الواو ياءً مرة نحوُ يَيْجَل ويَيْحَل وألفاً أُخرى نحوُ ياجَل وياحَل[1]، فلمّا كان كذلك شبَّهوها بالأَول لأَنها في حالِ اعتلالٍ، ولأن الواو فيها في موضع الواو من الأَول، وهم كثيراً ما يشبِّهون الشيءَ بالشيء فيحملونه عليه إِذا كان بينهما موافَقة في شيء وإِن اختلفا من جهات أُخرى، وقد حكى يونس وغيرُه فيما حكاه سيبويه أَن ناساً من العرب يقولون: مَوْجَل ومَوْحَل؛ بالفتح[2] حيث كان المضارع مفتوحاً في يَوْجَل، فجرَوا فيه على الأَصل، وهذا القول أَقْيَسُ، والأَولُ أَفْصحُ.

وأَما ما كان معتلَّ العين فإِنه يجري على قياس الصحيح، فما كان منه مضمومَ العين فإِن المفعَل منه مفتوحٌ، نحوُ المَقام والمَقال، لأَنه من قال يقول وقام يقوم، فهو كالمَقْتَل والمَخْرَج مِن قتَل يقتُل وخرَج يخرُج، وما كان مكسور العين فالمفعَلُ منه مكسورٌ نحوُ المَقِيل والمَبِيت لأَنه مِن بات يبيت وقال يقِيل كضرَب يضرِب وجلَس يجلِس.

وأَما المعتلُّ اللام فإِنه يأْتي مَفْعَل منه على منهاج واحد كالمعتلِّ الفاء إِلَّا أَن المعتلَّ الفاءِ مَفْعَل منه مكسورٌ، والمعتلُّ اللام مَفْعَل منه مفتوحٌ، وذلك نحوُ المأْتَى والمَرْمى والمأْوى والمثْوَى، وذلك لأَنه معتلٌّ، فكان الأَلفُ والفتحُ أَخفَّ عليهم من الكسر مع الياء، ففرُّوا إِلى مَفْعَل؛ بالفتح إِذ كان ممَّا يُبْنى عليه المكانُ والزمانُ، فإِذا كان ذلك فيما لامُه ياءٌ كان في ذوات الواو أَوْلى، نحوُ المَغْزَى والمَدْعى لأَنه على فَعَل يَفْعُل؛ [٦/ ١٠٩] بالضمِّ مثلَ دعا يدعُو وغزا يغزُو، وفيه ما في ذوات الياء لم يخرج من ذلك إِلَّا مأْوَى الإِبل، فإِنه قد جاء مكسوراً فيما حكاه الفرَّاء[3]، وذَكَر غيرُه مأْوَى الإِبل؛ بالفتح على القياس، فاعرفْه.

---

(١) هذه لغة أهل الحجاز، انظر الكتاب: ٤/ ١١١، والمقتضب: ١/ ٩٠، وسر الصناعة: ٦٦٧، ٧٣٧، والنكت: ١٠٧٨، وانظر لغات أخرى في الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٣٢.

(٢) انظر هذه الحكاية في الكتاب: ٤/ ٩٣، وانظر أيضاً النكت: ١٠٦٥.

(٣) ذكر الفراء هذا عن بعض العرب، انظر إصلاح المنطق: ١٢١، وأدب الكاتب: ٥٥٤، ٥٩٤ والسيرافي: ٢٤١، والصحاح اللسان (أوى).

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد يدخلُ على بعضها تاءُ التأْنيث كالمَزِلَّة والمَظَنَّة والمقْبَرة[١] والمَشْرَقة ومَوْقَعَة الطائر، وأَما ما جاء على مَفْعُلة؛ بالضم كالمَقْبُرة والمَشْرُقة والمسْرُبة[٢] فأَسماءٌ غيرُ مذهوب بها مذهَبَ الفعل).

قال الشَّارح: وقد أَنَّثوا بعض هذه الأَسماء، كأَنهم أَرادوا البقعةَ، فقالوا: المزِلَّة لموضع الزَّلَل وكسَروه لأَن المضارعَ إِنْ كان مكسوراً كُسر وإِنْ كان مفتوحاً أَو مضموماً فُتح[٣]، وقالوا: المظَنَّة لموضع الظنِّ ومأْلَفِه[٤]، وهو مفتوح لأَنه من ظَنَّ يظُنُّ؛ بالضمِّ، والمقْبَرَة لموضع القَبْر، والمشْرَقَة لموضع شروق الشمس، وهو موضع القُعود فيها، وقالوا: مَوْقَعَة الطائر، وهو الموضع الذي يقع عليه، وهو مفتوحُ القاف من وقَع يقَع، مفتوحٌ لمكان حرف الحلق، فأَما ما جاء مضموماً نحو المَقبُرة والمَشْرُقة والمشرُبة للغُرْفَة فهي أَسماء، فالمقبُرة اسم لموضع القبور، وليس لمكان الفعل، والمشرُقة: اسم للموضع الذي يقع فيه التشريق، وكذلك المشرُبة اسمٌ للغُرْفة، ولو أُريد مكان[٥] الفعل لقيل: المقبَرة والمشرَقة والمشرَبة؛ بالفتح.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما بُني من الثلاثيّ المَزيد فيه والرباعيّ فعَلَى لفظ اسم المفعول كالمُدخَل والمُخرَج والمُغار في قوله:

مُغَارَ ابنِ هَمَّامٍ على حيٍّ خَثْعَما

وقولهم: فلان كريم المُرَكَّب والمُقاتَل والمُضْطَرَب والمُتقَلَّب والمُتحامَل والمُدحْرَج والمُحْرنجَم، قال العجّاج[٦]:

(١) بعدها في المفصل: ٢٣٨ «والمعبرة».
(٢) في المفصل: ٢٣٨ «والمشربة»، والمسْربة: الشعر الممدود في الصدر، انظر الكتاب: ٤/ ٩١.
(٣) سقط من ط، ر من قوله: «لأن المضارع ..» إلى قوله: «فتح» وجاء مكانه «منه مكسور».
(٤) انظر الصحاح (ظنن).
(٥) في ط: «لمكان».
(٦) البيت في ديوانه: ١/ ٤٨٤.

مُحْـــــرَنْجَمُ الجامِـــــلِ والنُّـــؤِيُّ)

قال الشَّارح: اعلم أَن أَسماء المكان والزمان ممَّا زاد على الثلاثة بزيادة أَوْ غيرها فإنهما يكونان على زنة مفعولها، وذلك كالمُدْخَل والمُخْرَج والمُغار، ويشمل هذا اللفظُ المكانَ والزمانَ والمصدرَ والمفعولَ.

وإنما اشتركت هذه الأَشياءُ في لفظ واحد لاشتراكها في وصول الفعل إليها ونَصْبه إياها، فلمّا اشتركت في ذلك اشتركت في اللفظ، وأَيضاً فإن اسم المكان جارٍ على المضارع في حرَكاته وسكناته، ولذلك ضمُّوا الميم منه كما أَنَّ أَول المضارع مضمومٌ.

وكانت الزيادة ميماً لئلَّا يَلْتَبِسَ بالفعل، وفُتِح ما قبل آخره لأَنه جارٍ على زنة المفعول به نحوُ المُدْخَل، والمفعول على زنة ما لم يُسمَّ فاعله، نحوُ يُخْرَج، وكان فعلُ ما لم يُسمّ فاعلُه أَوْلَى به لأَنه مبنيٌّ للمفعول به، [٢١٠/ أ] فهذا اللفظ يشمل اسمَ الزمان والمكان والمصدرَ، وهو على منهاج واحد لا يختلف.

فإن قلتَ: فلمَ اختلف المكانُ في الثلاثيّ نحوُ المَضْرِب والمَقتل والمقبَرة ولم يختلف فيما زاد عليه؟ فالجوابُ أَنَّ ما يُشتَقُّ للمكان فهو مبنيٌّ على لفظ المضارِع، والمضارعُ من الثلاثي مختلفٌ، يأْتي على يَفْعَل؛ بالفتح وعلى يَفْعِل؛ بالكسر، وعلى يفعُل؛ بالضمِّ، فلمَّا اختلف المضارع اختلف المفعل الذي[١] على زنته، ولمَّا كان مضارعُ ما زاد على الثلاثة على منهاج واحد لا يختلفُ وهو الكسرُ لم يختلف اسمُ المكان فيه.

فأَمّا الأَبيات[٢] التي أَنشدَها فقد تقدَّم الكلام عليها في المصادر[٣]، فأَما «المُغار»[٤]

---

(١) في ط، ر: «التي» خطأ.

(٢) ذكر الزمخشري بيتين فحسب، انظر المفصل: ٢٣٨.

(٣) لم يتقدم الكلام على البيتين في بحث المصادر.

(٤) في بيت الشَّاعر:

وما هـي إلا في إزار وعِلقـة ... مُغارِ ابنِ همَّامٍ على حيٍّ خَثْعما

وقائله حميد بن ثور كما في الاستدراكات على ديوانه: ١٧٣ [راجكوتي]، ٤٠٥ [د بيطار] والكتاب: ١/ ٢٣٤-٢٣٥، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٢٢٤، وشرح أبيات سيبويه لابن=

فهو موضع الإِغارة، ويُستعملُ في المكان والزمان والمفعول به(١)، والمُرَكَّب: الأَصل والمنبِت، يقال: فلان كريمُ المُرَكَّب، أَي كريمُ الأَصل والمنصب(٢)، والمُتقلَّب؛ بالتاء واللَّام المشدَّدةِ بمعنى التقلُّب، ويكون موضعَ الفعل وزمانَه، والمُقاتَل: الموضع من قاتَل، وكذلك المضطَرَب موضعُ الاضطراب، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وإِذا كثُرَ الشيءُ بالمكان قيل فيه: مَفْعَلة؛ بالفتح، يقال: أَرض مَسْبَعَة ومأْسَدَة ومَذْأَبَة ومَحْياة ومَفْعَاة ومَقْثأَة(٣) ومَبْطَخَة، قال سيبويه: ولم يجيؤوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو [٦/ ١١٠] الضِّفْدَع والثعْلَب كراهةَ أَن يثقُلَ عليهم لأَنهم قد يستغنون بأَن يقولوا: كثيرة الثعالب).

قال الشَّارح: اعلم أَن هذا الضربَ من الأَسماء ممَّا لزِمَت فيه الهاءُ لأَنه ليس أَسماءً للمكان الذي يقع فيه الفعلُ، وإِنما هي صفةُ الأَرض التي يكثُر فيها ذلك الشيءُ، والأَرضُ مؤَنَّثة، فكانت صفتُها كذلك، ولم يأْتِ ذلك عنهم في كلِّ شيء، إِلَّا أَنْ تَقِيس وتعلمَ أَن العرب لم تستعملْه، ولم يجيؤوا بمثل هذا في الرباعيّ من نحو الضِّفْدَع(٤) والثعلب كراهيةَ أَن يثقُل عليهم، وكان لهم عنه مندوحةٌ أَن يقولوا: كثيرة الثعالب.

وإِنما اختصُّوا بذلك بناتِ الثلاثة لخفَّتها، ولو قالوا من بنات الأَربعة نحوَ مأْسَدة

=السيرافي: ١/ ٣٤٧، والنكت: ٣٢٥، وصحَّح الغندجاني نسبة البيت إلى الطَّمَّاح بن عامر، انظر فرحة الأديب: ٨٥، وهو بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١٢١، والخصائص: ٢/ ٢٠٨.
والعِلقة: ثوب صغير يتخذ للصبي.

(١) مذهب سيبويه أن «مغار» في البيت اسم زمان، انظر الكتاب: ١/ ٢٣٥، وغلّطه الزجاج والمبردوالأعلم، غيرأن كلام المبرد على«مغار» محتمل للظرفية والمصدرية، انظر المقتضب: ٢/ ١٢١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٢٢٤، والنكت: ٣٢٥، وتحصيل عين الذهب: ١/ ١٢٠، و«مغار» عند ابن جني مصدر ميمي ناب عن الظرف، انظر الخصائص: ٢/ ٢٠٨.

(٢) كذا في اللسان (ركب).

(٣) في ط: «ومثأة» تحريف.

(٤) في ط، ر: «الضفضع» تحريف.

لقيل: مُثْعَلَبَة لأَن ما جاوز الثلاثةَ يكون نظيرُ[١] المفعَل بزنة المفعول[٢]، ويستوي فيه المصدرُ والمكانُ والزمانُ الذي في أَوله الميمُ زائدةٌ، ويكون بلفظ المفعول، وليس كذوات الثلاثة، فتقول في الثلاثة: المَضْرَب في المصدر مفتوحاً والمضرِب؛ بالكسر في المكان والزمان وفي المفعول مضروب، فلفظُ المفعول غيرُ لفظ المكان والزمان.

وتقولُ فيما جاوز الثلاثة: المُقاتَل والمُسرَّح والمُوَقَّى في معنى القتال والتسريح والتَّوْقِية، وكذلك المكانُ والزمانُ ولفظُ المفعول كذلك، فقالوا على ذلك: أَرض مُعَقْرَبة ومُثَعْلَبة[٣]، فيأْتي على لفظ المفعول لمجاوزته[٤] الثلاثة، ومَنْ قال: ثُعالَة قال: أَرضٌ مُثْعَلة؛ لأَنه ثلاثيّ كمأْسَدَة، وقالوا: أَرضٌ مَحْيَاة؛ إِذا كثُر فيها الحيَّات، وأَرضٌ مَفْعَاةٌ؛ إِذا كثُر فيها الأَفاعي، ومذهبُ سيبويه أَنَّ عينَ حيَّة ياء، فهو من لفظ حَيِيتُ[٥]، وقال غيرهُ[٦]: العينُ واو، والأَصل حَوْيَة فقُلبت ياءً على حدِّ قلْبها في طَوَيْتُه طَيّاً ولَوَيْتُه لَيّاً، فيكونُ من لفظ حَوَيْت، وحكى صاحب «العَيْن»: أَرضٌ مَحْوَاة[٧]، ويشهد لهذا القول قولُهم: حَوَّاء؛ لصاحب الحيَّات[٨]، وسيبويه يجعلُ حَوَّاءَ من معنى الحيَّة لا من لفظها، فاعرفْه[٩].

---

(١) في ط: «نظيره».

(٢) من قوله: «ولو قالوا من بنات الأربعة ..» إلى قوله: «المفعول» قاله سيبويه بخلاف يسير، انظر الكتاب: ٤/ ٩٤.

(٣) ذكر سيبويه معقربة ومثعلبة في الكتاب: ٤/ ٩٤، وعقّب الرضي على ذلك فقال: «فلا تظن أن معنى قول سيبويه: فقالوا: أرض مثعلبة ومعقربة، أن ذلك مما سُمع، بل معنى كلامه أنهم لو استعملوا من الرباعي لقالوا: كذا» شرح الشافية: ١/ ١٨٩.

(٤) في ط، ر: «لمجاوزة».

(٥) وهو مذهب الخليل أيضاً، انظر الكتاب: ٤/ ٣٩٦-٣٩٧، والسيرافي: ٢٤٧.

(٦) منهم المازني، انظر البغداديات: ٢٣٤، والمنصف: ٢/ ٢٨٤-٢٨٥، وسر الصناعة: ٥٩٠.

(٧) انظر كتاب العين: ٣/ ٣١٧، والسيرافي: ٢٤٧.

(٨) هذا مذهب المازني وأبي علي الفارسي، انظر سر الصناعة: ٧٣٠، والمخصص: ١٤/ ١٩٨.

(٩) انظر النكت: ١٠٦٦.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ولا يعملُ شيءٌ منها، والمَجَرُّ في قول النابغة:

كـأَنَّ مَجَـرَّ الرامِسـاتِ ذُيولَهـا عليه قَضيمٌ نمَّقَتْه الصَّوانِعُ [٦/ ١١١]

مصدرٌ بمعنى الجرِّ، وقبله مضافٌ محذوفٌ تقديره كأَن أَثَر جَرِّ الرامساتِ).

قال الشَّارح: قولُه: «**ولا يعملُ منها شيءٌ**» أَي لا يعملُ اسمُ المكان والزمان عملَ المصدر لأَنه ليس في معنى الفعل، فأَما قولُ النابغة[١]:

كأَنَّ مَجَرَّ .. إلخ

فلا يجوز حملُه على ظاهره لأَنه لا يخلو إِما أَن يكون مصدراً بمعنى الجرِّ أَو اسمَ مكان، فإِنْ جعلتَه اسمَ مكان فسَدَ إِعمالُه ونصبُه ذيولَها؛ لأَنك لا تقول: جلستُ في مجرِّ زيدٍ ذيلَه وأَنت تريد المكانَ، وإِنما تقول: في مجرِّ ذيلِ زيدٍ، كما تقول: في مكان زيدٍ، وإِن جعلتَه مصدراً فسَد من جهة المعنى لأَنه شبَّهه بقَضِيم، والقَضِيم: جِلْدٌ أَبيضُ يُكتبُ فيه[٢]، وقيل: نَطْع منقوش، وطريقُ صحَّته على تقدير مضاف محذوف، كأَنه قال: كأَنَّ أَثَر مَجَرِّالرَّامِسات أَو موضِع[٣] مجرِّ الرامسات على معنى موضِع جرِّ الرَّامسات، والرَّامساتُ: الرياح؛ فيكون منصوباً بالمصدر، يصف رسْماً عفَا بعد أَهله ولعِبتْ به الرياحُ فصار ما أَبْقَتْ منه بمنزلة نَطْع حالَ عن جِدَّته وبقي أَثَرُ صنعتِه وهو القَضِيم، فلذلك كان محمولاً على حذْف المضاف دون ظاهره، فاعرفْه.

---

(١) هو الذبياني، والبيت في ديوانه: ٤٣، والحلبيات: ٦، وشرح شواهد الإيضاح: ١٧٤، وشرح شواهد الشافية: ١٠٦.

(٢)انتقد البغدادي هذا التفسير، وذهب إلى أن القضيم«الحصير المنسوج تكون خيوطه سيوراً بلغة أهل الحجاز»، شرح شواهد الشافية: ١٠٧، وما دفعه البغدادي تفسير الأصمعي وأبي عبيد والجوهري، انظر الغريب المصنف: ١٨٤، والصحاح(قضم)، والمخصص: ٤/ ١٠١.

(٣) ذكر ابن بري هذا التقدير في شرح شواهد الإيضاح: ١٧٥، وانتقد ابن الحاجب تقدير كلمة« أثر»، وقدر كلمة«موضع»، انظر الإيضاح له: ١/ ٦٣٩.

اسمُ الآلَة

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (هو اسمُ ما يُعالَجُ به وينقَلُ، ويجيءُ على مِفْعَل ومِفْعَلة ومِفْعال كالمِقَصِّ والمِحْلَب والمِكْسَحة والمِصْفاة والمِقْراض والمِفْتاح).

قال الشَّارح: كلُّ اسم كان في أَوله ميمٌ زائدةٌ من الآلات التي يُعالَج بها ويُنْقَلُ؛ وكان من فعل ثلاثيّ فإن ميمَه تكون مكسورةً، كأَنهم أَرادوا الفرقَ بينه وبين ما يكون مصدراً أَو مكاناً، فالمِقصُّ بالكسر ما يُقَصُّ به، والمَقَصُّ؛ بالفتح المصدرُ والمكانُ، وأَبنيتُه ثلاثة: مِفْعَل ومِفْعَلة ومِفْعال[١]، وذلك نحو المِحْلَب لِمَا يُحلَب به[٢]، والمِنْجَل الذي تُقْطع به الرَّطْبة[٣] والقَتُّ[٤]، وقالوا: مِكْسَحة، وهي المِكْنَسة، يقال: كسحْتُ البيت، أي كنسْتُه، والمِسَلَّة لواحدة المَسالّ، وهي الإِبر العِظام، وقالوا: مِطْرَقة ومِطْرَاق، وهو القضيب يضرَبُ به الصوفُ وآلةُ الحدَّاد والصائغ، ومِصْفاء ومصْفاة، وهي آلة يُصفَّى بها الشراب وغيرُه، أَنَّثوا مِفْعلاً كما أَنَّثوا المكان لأَنه آلة.

وقد يجيءُ [٢١٠/ ب] مِفْعال، قالوا: مِقْراض ومِفْتاح ومِصْباح، وقيل: إن مِفْعلاً مقصورٌ عن مِفْعال[٥]، وإِنْ كان مِفْعَل أَكثرَ استعمالاً، ويؤَيد ذلك أَن كلَّ ما جاز فيه مِفْعَل جاز فيه مِفْعال، نحوُ مِقْرَض ومِقْراض ومِفْتَح ومِفْتاح، وليس كلُّ ما جاز فيه مِفعال جاز فيه مِفْعَل، قالوا: ولذلك صحَّت العين في مِخْيَط ومِجْوَل، ولم تقلَب كما قُلبت في مَقال ومَقَام، قالوا: لأَنها مقصورةٌ عمَّا تَلزَمُ صحَّتُه، وهو مِخْياط ومِجْوال لوقوع الأَلف بعدها، ونظيرُ ذلك

---

(١) ذكر سيبويه مفعل ومفعلة، وقال: «وقد يجيء على مفعال »، الكتاب: ٤/ ٩٥، وذكر السيرافي هذين المثالين، وقال: «وربما على مفعال »، السيرافي: ٢٤٨، وأثبت الرضي وزن فِعَال في أوزان اسم الآلة، انظر شرح الشافية له: ١/ ١٨٨/ والمساعد: ٢/ ٦٣٨.

(٢) في د، ط، ر: «فيه »، والصواب أثبت.

(٣) «الرَّطْبة: روضة الفِصْفصة ما دامت خضراء» اللسان (رطب).

(٤) القَتُّ: الفِصفصة، وخصَّ به بعضهم اليابسة منها» اللسان (قتت).

(٥) ذكر هذا القول في أدب الكاتب: ٥٥٨، والمخصص: ١٤/ ١٩٨-١٩٩، والارتشاف: ٥٠٧-٥٠٨، والمساعد: ٢/ ٦٣٨.

العَـوَاوِر، ولم يقلبـوا الـواو همـزةً كـما قلبوهـا في أَوائِـل، وذلـك أَنَّ العَـواوِر مقصـورٌ عـن العَوَاوِير[١]، فكما لا يلزم القلبُ في العواوير لبُعد الواو عن الطرف كذلك ههنا، فاعرفْه.

(فَصْـل) قـال صـاحب الكتـاب: (ومـا جـاء مضمـومَ الميم والعين مـن نحـو المُسْـعُط والمُنْخُل والمُدُقّ والمُدْهُن والمُكْحُلة والمُحْرُضـة فقـد قـال سيبويه: لم يـذهبوا بهـا مـذهبَ الفعل، ولكنَّها جُعلت أَسماءً لهذه الأَوعية).

قال الشَّارح: هذه الأَحرفُ شذَّت عن مقتضَى القياس وما عليه الاستعمالُ بـأَنْ جاءت مضمومةً، وهي ممَّا[٢] يُعالَج به ويُنقَل، كأَنهم جعلوها أَسماءً لَما يُوعَى فيـه، ولم يُراعـوا فيهـا معنى الفعل والاشتقاق كما قالوا: المُغفـور؛ لضَرْب مـن الصَّمغ يقـع على الشـجر حُلْـو[٣]، والمُغْرور؛ لضَرْب من الكَمْأَة[٤]، فهذه على زِنة مُفْعُول، وهي أَسماءُ أَشياءَ [٦/ ١١٢] لم يَرِد فيها معنى الفعل، كذلك هذه الأَحرفُ، وهي المُسْعُط، وهو ما يُجْعل فيه السُّعُوطُ مـن دواء أَوْ من دُهْن فيُسْعَطُ به العليلُ أَو الصبيُّ في أَنفه، أَي يُجْعل فيه، والمُنْخُل: ما يُنخَل بـه الـدقيقُ ونحوُه وجمعُه مَنَاخِل، والمُدُقّ، وهو اسم مـا يُـدَقُّ بـه الشيءُ كفِهْـر[٥] العطَّـار ويَـدِ الهـاوِن، والمُدْهُن؛ بضم الميم والهاءِ لِمَا يُجْعَل فيه الدُّهْنُ من زجاج وغيرِه، والمُكْحُلة؛ لوعـاء الكُحْـل زجاجاً كان أَو غيرَه، هذه الخمسةُ حكاها سيبويه[٦]، فأَما المُحرُضَة[٧]، فوعاءُ الحُرُض، وهو الأُشْنان، والكسْرُ هو المشهور، ولا أَعرفُ الضمَّ فيها.

---

(١) انظر ما سلف: ٥/ ١٢٦.

(٢) في ط، ر: «ما».

(٣) كذا في السيرافي: ٢٤٩.

(٤) كذا في السيرافي: ٢٤٩.

(٥) «الفِهْر: الحجر قَدْرَ ما يدق به الجوز ونحوه» اللسان (فهر).

(٦) في الكتاب: ٤/ ٢٧٣، ٢/ ٣٢٨[بولاق] أربعة، وفي السيرافي: ٢٤٨: خمسة، وزاد الزمخشري«محرض»، وانظر إصلاح المنطق: ٢١٨.

(٧) ضبطها الجوهري بكسر الميم وفتح الراء، انظر الصحاح واللسان (حرض)، ونقل الرضي في شرح الشافية: ١/ ١٨٧ كلامَ ابن يعيش على المحرضة.

ومن أصناف الاسم الثلاثيُّ

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (للمجُرَّد منه عشرةُ أَبنية أَمثلتُها صَقْر وعِلْم وبُرْد وجَمَل وإِبِل وطُنُب وكَتِف ورَجُل وضِلَع وصُرَد، وللمزيد فيه أَبنيةٌ كثيرةٌ، ولعلَّ الأَمثلة التي أَنا ذاكرُها تُحيط بها أَو بأَكثرها).

قال الشَّارح: الأَسماء المتمكِّنةُ على ثلاثة أَضْرُب: ثلاثيٌّ ورباعيٌّ وخماسيٌّ، لا تكونُ أَصلاً على أَكثر من الخمسة لِثِقَله، ولئلَّا يُتوهَّم أَنه مُركَّب من ثلاثيَّين[١]، وكذلك ما زاد، وذهب الفراء والكسائيُّ إِلى أَن الأَصلَ الثلاثيُّ، وأَن الرباعيَّ فيه زيادةُ حرف وأَنَّ الخماسيَّ فيه زيادةُ حرفَيْن، والمذهبُ الأَولُ، وهو رأْي سيبويه[٢]، ولذلك نَزِنُه بالفاء والعين واللَّام، ولو كان الأَمر على ما ذُكِر لقُوبِل الزائد بمثله[٣] أَلبتَّة.

وللثلاثيّ عشرةُ أَبنية كما ذَكَر، تكون أَسماءً وصفاتٍ، وقولُه: «**للمجرَّد**» أَي للمجرَّد من الزيادة، فمن ذلك: «فَعْل» بفتح الأَول وسكون الثاني، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ صَقْر وكَلْب، والصفةُ صَعْب وضَخْم، و: «فِعْل» بكسر الأَول وسكونِ الثاني، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ منه عِدْل وعِلْم، والصفة نِقْض ونِضْو[٤]، و: «فُعْل» بضمِّ الأَول وسكون الثاني، يكون اسماً وصفةً، فالاسم بُرْد وقُفْل، والصفةُ عُبْر ومُرّ، يقال: ناقةٌ عُبْرُ أَسْفار[٥]، أَي يُسافَر عليها، و: «فَعَل» بفتح الأَول والثاني، يكون اسماً وصفةً، فالاسم جَبَل وجَمَل، والصفةُ بَطَل وحَسَن، و: «فَعِل» بفتح الأَول وكَسْر الثاني، يكون اسماً

---

(١) في ط: «ثلاثين»، تحريف

(٢) انظر مذهب سيبويه والكسائي والفراء في الكتاب: ٤/ ٢٤٧ فما بعدها، والمقتضب: ١/ ٤٢، ١/ ٢٢٧، والمنصف: ١/ ١٨، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٤٧.

(٣) من قوله: «وذهب الفراء والكسائي ..» إلى قوله: «بمثله» قاله في شرح الملوكي: ٢٩-٣٠ بتصرف يسير.

(٤) النقض والنضو: المهزول من السير ناقة أو جملاً. انظر اللسان (نضو) (نقض).

(٥) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٤/ ٢٣٤.

وصفةً، فالاسم كَبِد وكَتِف، والصفة حَذِر ووَجِع، و: «فَعُل»بفتح الأَول وضمِّ الثاني، يكون اسماً وصفةً، فالاسم عَضُد ورَجُل، والصفة حَدُث وحَذُر، يقال: رجل حَدُثٌ، أَي حَسَنُ الحديث، وحَذُر، أَي متيقِّظ، و: «فِعَل» بكسر الأَول وفتح الثاني، يكون اسماً وصفةً، فالاسم ضِلَع وعِنَب، والصفةُ قالوا: قومٌ عِدَىً[١]، ولا نعلمه جاء صفة في غير هذا وحدَه من المعتلِّ، وهو اسم جنس وُصِفَ به الجمعُ كالسَّفْر والرَّكْب، وليس بتكسير لعدم نظيره في الجموع[٢]، و: «فِعِل» بكسر الفاء والعين، يكون اسماً وصفة، قالوا: إِبِل، قال سيبويه: «وهو قليل ليس في الأَسماء غيرُه»[٣]، وقال أبو الحسن: يقال للخاصرة إِطِل وأَيْطَل[٤]، قال[٥]:

لهـا أَيْطَـلا ظَبْـيٍ وسـاقا نَعامـةٍ

وقالوا في الصفة: امرأة بِلِزٌ وهي العظيمة[٦]، وقيل: «القصيرة»، و: «فُعُل» [٦/ ١١٣] بضم الفاء والعين، يكون اسماً وصفةً، فالاسم طُنُب وعُنُق، والصفةُ ناقةٌ

---

(١) أي قوم غرباء، انظر إصلاح المنطق: ٩٩.

(٢) من قوله: «قالوا: قوم عدى» إلى قوله: «الجموع» قاله سيبويه بخلاف يسير، انظر الكتاب: ٤/ ٢٤٤، والنكت: ١١٤٢.

(٣) عبارة سيبويه في الكتاب: ٤/ ٢٤٤ «وهو قليل لا نعلم في الأسماء والصفات غيره»، وانظر: ٣/ ٥٧٤منه، وأدب الكاتب: ٥٨٦، والنكت: ١١٤٢.

(٤) قول أبي الحسن في السيرافي: ٦٠٤، والنكت: ١١٤٢، ونسب قول الأخفش إلى المبرد في كتاب الأسماء والأفعال للزبيدي: ٨٩-٩٠، وانظر المقتضب: ١/ ٥٤-٥٥، والأصول: ٣/ ١٨١، والمنصف: ١/ ١٨، والمحتسب: ٢/ ٨٧، والصحاح(بلز)، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٤٦.

(٥) عجز البيت:

«وإرخاء سِرحان وتقريب تتفُلِ»

وقائله امرؤ القيس، وهو في ديوانه: ٢١، والإرخاء: سير ليس بالشديد، والتقريب: أن يرفع يديه معاً ويضعهما معاً، والتتفل: ولد الثعلب.

(٦) هو قول الأخفش والمبردوابن السراج، انظر مصادر الحاشيتين السالفتين.

سُرُح[١] وطُلُق[٢]، و: «فُعَل» بضمِّ الأَول وفتح الثاني، يكون اسماً وصفةً، فالاسم خُزَر[٣] ورُبَع[٤]، والصفة حُطَم وسُكَع[٥]، قال[٦]:

قد لَفَّها الليلُ بسَوَّاق حُطَمْ

فهذه الأَمثلة يجمعها كلَّها كونُها ثلاثيةً، وإن كانت مختلفةَ الأَبنية؛ لأَن وزن كلِّ مثال منها غيرُ الآخر، وليس في الأَسماء فُعِل إلَّا دُئِل معرفةً فيما حكاه الأَخفش[٧]، ولم يذكره سيبويه[٨]، والمعارفُ غيرُ معوَّل عليها في الأَبنية لأَنه يجوز أَن يسمَّى الشخصُ بالفعل والحرف والجملة، وليس في الكلام فِعُل؛ بكسر الفاء وضم العين لأَنهم كرهوا الخروجَ من الكسر الذي هو ثقيل إلى الضمِّ الذي هو أَثقلُ منه[٩].

والثلاثيُّ أَعْدلُ الأَبنية [١٠]لأَنه حرف يُبتدأُ به لا يكون إلَّا متحرِّكاً، وحرفٌ يُوقَفُ عليه لا يكون إلَّا ساكناً، وحرفٌ يكون حَشْواً فاصلاً بينهما، وليس المرادُ بالاعتدال قلةَ الحروف، أَلا ترى أَن في الكلام نحوَ مَنْ وكَمْ، ولسنا نقول إنها أَعدلُ الأَبنية[١١]، فأَما

---

(١) السرح: السهل. اللسان (سرح).

(٢) بغير طلق: أي بغير قيد. اللسان (طلق).

(٣) الخزر: ولد الأرنب. اللسان (خزر).

(٤) الربع: الفصيل الذي يُنتجُ في الربيع. اللسان (ربع).

(٥) في ط، ر: «وكسع» انظر الكتاب: ٤/ ٢٤٣، والمنصف: ١/ ١٩، والسيرافي: ٢: ٦٠٢، ومن قوله: «وفعل بكسر الفاء والعين ..» إلى قوله: «سكع» قاله ابن يعيش في شرح الملوكي: ٢٢-٢٣، وسكع: متحيّر، والكسع: حي من قيس عيلان. انظر الصحاح واللسان (كسع).

(٦) سلف البيت: ١/ ١٤٤.

(٧) انظر حكاية الأخفش في أدب الكاتب: ٥٨٥-٥٨٦، والاقتضاب: ٢٧٢، وشرح الملوكي: ٢٣، والمزهر: ٢/ ٤٩.

(٨) انظر الكتاب: ٤/ ٢٤٤.

(٨) انظر في هذا المقتضب: ١/ ٥٥، والمنصف: ١/ ٢٠

(٩) انظر في هذا المقتضب: ١/ ٥٥، والمنصف: ١/ ٢٠.

(١٠) كذا في المنصف: ١/ ٣١، وانظر الأصول: ٣/ ١٨٠، والخصائص: ١/ ٥٦.

(١١) من قوله: «وليس في الأسماء فعل..» إلى قوله: «الأبنية» قاله في شرح الملوكي: ٢٤=

المزيدُ فيه فهي كثيرةٌ جداً تُقَارَبُ(١).

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والزيادةُ إِما أَن تكون من جنس حروف الكلمة كالدال الثانية في قُعْدُد ومَهْدَد، أَو من غير جنسها كهمزة أَفْكَل وأَحمر، أَوْ للإلحاق كواو جَوْهَر وجَدْوَل أَوْ لغَيْر الإِلحاق كأَلف كاهِل وغُلام).

قال الشَّارح: معنى الزيادة أَن يُضاف إِلى الحروف الأُصول ما ليس منها ممَّا قد يَسقط في بعض تصاريف الكلمة ولا يقابَل بفَاء ولا عَيْن ولا لام، وذلك يكون [٢١١/ أ] إِمّا بتكرير حرفٍ من نفس الكلمة، نحوُ الباء من جَلْبَب والدال من قُعْدُد، أَوْ بزيادة حرفٍ من غير جنسها من حروف «اليوْمَ تنساه»، نحوُ واو جَوْهر وياء صَيْرَف وهمزة أَفْكل وأَحمر، والغرضُ من ذلك إِما إِفادةُ معنىً لم يكن، وإِما إِلحاقُ بناء ببناء غيرِه، وإِما المَدُّ وتكثيرُ البناء لا غيرُ، كأَلف غلام وواو عجوز وياء صحيفة وسعيد ونحوِها.

فأَمَّا الأَولُ فنحوُ أَلف ضارِب وميم مضروب، أَلا ترى أَن الأَلف في ضارِب يفيد أَنه فاعِل، والميمُ في مضروب يُفيد معنى المفعوليَّة، [٦/ ١١٤] ونحوُ حروف المضارَعَة يختلف اللَّفظُ بها لاختلاف المعنى، وأَشباهُ ذلك كثيرةٌ.

وأَما الثاني وهو المزيدُ للإلحاق فنحوُ الدال في قُعْدُد ومَهْدَد، فقُعْدُد ملحَقٌ ببُرْثُن، ولذلك لم يُدغَم المثلان فيه كما أُدغِما في حُبّ ووُدّ، والقُعْدُد: القريب الآباء من الجَدِّ الأَعلى، ومَهْدَد ملحَقٌ بجَعْفَر، وهو اسم امرأة، وكذلك جَوْهَر وصَيْرَف أُلحِقا بالواو والياء بجَعْفَر ودَحْرَج(٢).

وأَمّا الزيادة للمدِّ وتكثيرِ البناء فنحوُ واو عجوز وأَلفِ غلام وياءِ سعيد، لم يُرَد بهذه الزيادة إِلَّا امتدادُ الصوت وتكثيرُ اللفظ لأَنهم كثيراً ما يحتاجون إِلى المدِّ عوضاً من شيء

=بتصرف يسير.

(١) «ترتقي في قول سيبويه إِلى ثلاث مائة وثمانية أَبنية، وزيد عليها بعد سيبويه نيفٌ على الثمانين»، شرح الشافية للرضي:١/ ٥٠، وانظر الكتاب:٤/ ٢٤٥ فما بعدها، والسيرافي:٦٠٦ فما بعدها.

(٢) انظر فيما سلف: المنصف: ١/ ١١-١٢، وشرح الملوكي: ١١٣، ١١٦-١١٨.

قد حُذِف أَوْ لِلين الصوت به، ألا ترى أن الضرب الثالث من الطويل نحوُ قوله[١]:

[٦/ ١١٥]

أَقيموا بني النُّعمانِ عنَّا صدورَكُمْ وإِلَّا تُقِيموا صاغِرينَ الرُّؤوسا

ونحوُ قول الآخر[٢]:

لَعَمْرُكَ إِنِّي في الحياة لَزاهِدٌ وفي العيشِ ما لم أَلْقَ أُمَّ حَكيمِ

إِنما لزِمَ الرِّدفُ[٣] ليكونَ عوضاً من السبب المحذوف من مَفاعيلن، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والزيادةُ المجانِسةُ لا تخلو من أَن تكون تكريراً للعين كخَفَيْفَد وقِنَّب أَوْ للَّام كخَفَيْدد وخِدَبّ أَوْ للفاء والعين كمَرْمَريس ومَرْمَريت أَوْ للعين واللَّام كصَمَحْمَح وبَرَهْرَهَة[٤]، وما عداها من الزوائد فمن[٥] حروف سأَلتمونيها).

قال الشَّارح: المرادُ بالزيادة المجانِسة أَنْ يكون الحرفُ المزيدُ من جنس حروف أُصول الكلمة، كأَنهم كرَّروا ما هو من نفس الكلمة، وذلك يكون بتكرير العين، قالوا: خَفَيْفَد، وهو الظَّليم السريع، وهو من قولهم: خَفَد الظليمُ إِذا أَسرع، أَلحقوه بزيادة الياء وتكرير العين بسَفَرْجَل، وقالوا: قِنَّب؛ النونُ الثانيةُ زائدةٌ مكرَّرةٌ من غير فصل، ووزنُه فِعَّل، ملحقٌ بدِرْهَم، وقد كرَّروا اللامَ، قالوا: خَفَيْدَد للظليم أَيضاً، زادوا الياء وكرَّروا اللام للإلحاق بسَفَرْجَل أَيضاً، إِلَّا أَن المكرَّر ههنا اللَّامُ من خَفَيْدَد، والعينُ من خَفَيْفَد[٦]،

---

(١) هو يزيد بن الحَذَّاق الشَّنِّي كما في المفضليات: ٢٩٨، والبيت بلا نسبة في كتاب الشعر: ٥٩-٦٠، والمنصف: ١/ ١٤، والوافي في العروض والقوافي: ٣٩، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٤٣٢.

(٢) هو قطري بن الفجاءة، والبيت في شعر الخوارج: ٤٤، والكامل للمبرد: ٣/ ٢٩٧، والمنصف: ١/ ١٤.

(٣) أي الواو في الرؤوس والياء في حكيم من البيتين السالفين، انظر المنصف: ١/ ١٤.

(٤) في المفصل: ٢٤٠ «وبرهرة» تحريف.

(٥) سقط من المفصل: ٢٤٠ «فمن» خطأ، وأثبته من كلام ابن يعيش الآتي.

(٦) انظر لهذا السيرافي: ٦٤٤-٦٤٥، والنكت: ١١٥٦.

وقالوا: خِدَبّ، أَي ضخمٌ[١]، ومثلُه هِجَفّ[٢]، كرَّروا اللَّام من غير فَصْل للإلْحاق بقِمَطْر[٣]، وأَمّا الفاء فلم تأْتِ مكرَّرة في شيء من كلام العرب إِلَّا في حرف واحد، وهو مَرْمَرِيس للداهية الشديدة[٤] في قول الراجز[٥]:

............حَـــــدْباءَ مَرْمَـــــرِيسِ

وزِنَتُه فَعْفَعِيل؛ لأَنه من المَرَاسة[٦]، وهي الشِّدّة، فكُرِّرت الفاء والعين[٧]، فأَما مَرْمَرِيت[٨] فلم يَحْكِه سيبويه، وهو الأَرض المَلْساء التي لا نبات بها، من قولهم: مكان مَرْتٌ بيِّن المُروتة[٩]، وقد كرَّروا العين واللَّام، قالوا: صَمَحْمَح للعظيم الضَّخم، كرَّروا العين واللام للإلحاق بسَفَرْجَل، ومثلُه قالوا: بَرَهْرَهة للصافية اللَّوْن، كُرِّرت فيه العين واللام.

«**وما عداها من الزوائد فمن حروف سألتمونيها**»، أَي ما عدا ما ذُكر من التكرير فلا تكون الزيادة إِلَّا بحروف سألتمونيها، والأَول قياسٌ والثاني مسموعٌ غيرُ قياس، فتقول في حِرْج[١٠] إِذا شِئْت: حَرْجَج وحِرَّج قياساً على جَلْبَب وقِنَّب، ولا تقول: حَرْوَج ولا

---

(١) انظر لهذا السيرافي: ٥٩٣، ٥٩٥.

(٢) هو الطويل الضخم. اللسان (هجف).

(٣) هو الجمل القوي السريع. اللسان (قمطر).

(٤) في المنصف: ١/ ١٢ «للداهية والشدة»، وفي اللسان (مرس): «داهية مرمريس: أي شديدة».

(٥) البيت بتمامه:

داهيةٍ حدباءَ مرمريس

وهو في المنصف: ١/ ١٣ بلا نسبة.

(٦) كذا في الكتاب: ٤/ ٣٢٧، وانظر السيرافي: ٦٤٦، وسفر السعادة: ٤٤٩.

(٧) من قوله: «وأما الفاء فلم ..» إلى قوله: «والعين» قاله ابن جني في المنصف: ١/ ١٢-١٣ بخلاف يسير.

(٨) ظاهر كلام ابن جني أنه لغة في مرمريس، ونَصَّ عليه ابن عصفور، انظر المنصف: ١/ ١٣، وسر الصناعة: ١٥٥، والممتع: ١٣٩.

(٩) كذا في الصحاح(مرت).

(١٠) الحِرْج: القطعة من اللحم. اللسان (حرج).

حَيْرَج قياساً على جَوْهَر وصَيْرَف، فاعرفْه إنْ شاء الله تعالى.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والزيادةُ تكون واحدةً وثِنْتَيْن وثلاثاً وأَربعاً، ومواقعُها أَربعةٌ، ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام، ولا تخلو من أَن تقع مُفْترِقة أَو مجتمِعةً).

قال الشَّارح: الزيادةُفي الكلمة قد تكون واحدة، نحوُ الهمزة في أحمر، وثنتَيْن في نحو منطلِق، وثلاثاً في نحو مستخرِج، وأَربعةً في نحو اشْهيباب، وذلك أَكثرُ ما تنتهي إِليه الزيادةُ، وتبلغ بناتُ الثلاثة بالزيادة سبعةً، فتكونُ الزيادةُ فيها أَربعةَ أَحرفٍ، نحوُ عِرِفَّان[1] واشْهِيباب، ويبلغُ ذلك بناتِ الأَربعة، نحوُ عَبَوْثَران، وهو نبت طيِّب الريح[2]، واحْرِنْجام، فتكون الزيادة فيه ثلاثة أَحرف، وأَكثرُ ما تبلغُ بناتُ الخمسة بالزيادة ستَّةُ أَحرف نحوُ عَضْرَفُوط[3] وقَبَعْثَرى[4]، ولم يتصرَّفوا فيها بأَكثرَ[5] من زيادة واحدة، وإِنما كثُر التصرُّف في الثلاثيّ بالزيادة لكثْرته، وقلَّ في الخماسيّ لقلَّته.

وإِذا لم تكثُر الكلمة لم يكثر التصرُّفُ فيها، أَلا ترى أَن كلَّ مثال من أَمثلة الثلاثيّ له أبنيةٌ كثيرة في التكسير[6] للقِلَّة والكثرة، وليس للرباعيّ إِلّا مثالٌ واحدٌ، القليلُ والكثيرُ فيه سواءٌ، وهو فَعَالِل، نحو حَنَاجِر وبَرَاثِن، ولم يكن للخماسيّ مثالٌ في التكسير لانحطاطه عن درجة الرباعيّ في [٦/ ١١٦] التصرُّف وكان محمولاً على الرباعي، نحو فَرَازِد وسَفَارِج، فلذلك كثُرت الزيادة في الثلاثي وتوسَّطت في الرباعيّ وقلَّت في الخماسيّ، وأَما مَظَانُّ الزيادة فما قبلَ الفاء وبعد الفاء وبين العين واللام وبعد اللام، فسيأتي الكلام على ذلك مفصَّلاً إِنْ شاء الله.

---

(١) هو الدليل الحاذق، انظر الكتاب: ٤/ ٢٦٢، والسيرافي: ٦٣٨-٦٣٩، وسفر السعادة: ٣٦٦.
(٢) كذا جاء في الصحاح (عبثر)، وسفر السعادة: ٣٦٠.
(٣) هو ذكر العظاء، انظر الصحاح (عضرف)، وسفر السعادة: ٣٧١.
(٤) هو الجمل العظيم، انظر السيرافي: ٥٥٧، ٦٧١.
(٥) في ط، ر: «أكثر».
(٦) في ط: «التكثير» تحريف.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (فالزيادةُ الواحدةُ قبلَ الفاء في نحو أَجْدَل وإِثْمِد وأُصْبُع وإِصْبَع وأُبْلُم وأَكْلُب وتَنْضُب وتُدْرأ وتُتْفُل وتَحْلِئ ويَرْمَع ومَقْتَل ومِنْبَر ومَجْلِس ومُنْخُل ومُصْحَف ومَنْخِر وهِبْلَع؛ عند الأخفش).

قال الشَّارح: لَمَّا قدَّم الكلامَ على مواقع الزيادة مُجْمَلاً لزِمه بيانُ ذلك مفصَّلاً مشروحاً، فمن الزيادة أولاً الهمزةُ، نحوُ أَجْدَل، وهو الصَّقْر، الهمزةُ فيه زائدةٌ لوقوعها في أَول بنات الثلاثة ولأنه من الجَدْل، وهو الفَتْل، كأَنه يَفْتِل الضَّريبةَ [٢١١/ ب] ليصيدَها، وهذا البناءُ يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ ما ذكرناه من أَجْدل وأَفْكَل، وهو الرِّعدة، والصفةُ أَبيض وأَحمر وإِثْمِد؛ بكسر الهمزة والميم، وهو حَجَر يُتكحَّل به، الهمزة زائدةٌ في أَوله لوقوعها في أَول بنات الثلاثة.

فإِن قيل: فالميمُ أَيضاً من حروف الزيادة، قيل: الميمُ إِذا وقعت حشواً لا يُحكَم بزيادتها إِلا إِذا قامت الدلالةُ على ذلك، فلذلك قُضي بزيادة الهمزة دون الميم، ومثلُه إِجْرِد، وهو نبتٌ، ولا نعلمه جاء صفة(١).

وأَما إِصْبَع فالهمزةُ في أَولها زائدةٌ لوقوعها في أَول بنات الثلاثة، وتذكَّر وتؤنَّث وفيها خمسُ لغات: إِصْبَع؛ بكسر الهمزة وفتح الباء، وهي أَشهرها، ومثلُه إِبْيَن، وهو موضعٌ بعَدَن(٢)، وإِشْفَى الذي للإِسْكاف(٣)، وهو المخرَز(٤)، ولم يأَتِ صفة، وقالوا: أُصبَع بضمِّ الهمزة وفتح الباء، وقالوا: إِصبِع بكسر الهمزة والباء، كأَنهم أَتبعوا الباءَ الهمزةَ في الكسر، وقالوا: أُصْبُع بضم الهمزة والباء، أَتبعوا الباء أَيضاً ضمَّ الهمزة، وقالوا: أَصْبِع بفتح الهمزة وكسر الباء(٥)، ومن ذلك أُبْلُم وأَكْلُب، الهمزةُ فيهما زائدةٌ لِـمَا ذكرناه، والأُبْلُم:

---

(١) كذا قال سنيبويه: ٤/ ٢٤٥، والأصل تشديد الدال، انظر السيرافي: ٦٠٧، والمنصف: ٣/ ٩٠، واللسان (جرد).

(٢) انظر السيرافي: ٦٠٧، ومعجم البلدان (إبين).

(٣) الإسكاف عند العرب النَّجار، عن السيرافي: ٦٠٨.

(٤) كذا قال السيرافي: ٦٠٧.

(٥) ذكر السخاوي ثماني لغات في إصبع، وذكر الفيروزآبادي عشراً، وزاد سيبويه عليها، انظر=

خُوْص المُقْل، وفيه لغات.

قالوا: أُبْلُم؛ بضم الهمزة واللام ولا نعلمه جاء صفةً(١)، وقالوا: أَبلَم؛ بفَتْحهما وإِبْلِم؛ بكسرهما، والواحدةُ بالتاء(٢)، وأَما أَكْلُب فجمْعُ كَلْب، وليس في الأَسماء المفرَدة ما هو على أَفْعُل، إِنما ذلك في الجمع نحوُ أَعْبُد وأَفْلُس، ومن ذلك تَنْضُب(٣)، وهو شجر كالنَّبْع، والنَّبْعُ: شجر يُتَّخذ منه القِسِيُّ، والتَّنْضُب يُتَّخذ منه السِّهام، والتاءُ فيه زائدة لأنه ليس في الكلام فَعْلُل مثل جَعْفُر؛ بضمِّ الفاء، وتُدْرَأ التاءُ فيه زائدةٌ لأَنه ليس في الكلام مثلُ جُعْفَر؛ بضمِّ الجيم، وهي عند الأَخفش(٤) أَيضاً زائدةٌ من جهة الاشتقاق لأنه من الدَّرْء، وهو الدَّفْع، والتُّدْرَأ من معنى الدَّفْع، يقال: رجل ذو تُدْرَأ، [٦/ ١١٧] أي صاحبُ قوَّة على دفْع الأَعداء، وقد جاء في الأَسماء، قالوا: تُرْتَب وتُتْفَل لغة في الثعلب(٥)، وبعضُهم يجعله وصفاً فيقول: أَمرٌ تُرْتَبٌ(٦)، أَي راتِب، قال(٧):

وكان لنا فضلٌ على الناس تُرْتَبُ

=الكتاب: ٤/ ٢٤٥، والصحاح(صبع)، وسفر السعادة: ٧٠، والقاموس: (صبع).

(١) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٤/ ٢٤٥.

(٢) انظر هذه اللغات في المقتضب: ٣/ ٩٠، والمنصف: ٣/ ٩٠، والصحاح (بلم).

(٣) انظر السيرافي: ٥٦٠، ٦٢٦، ٦٤٨، وسفر السعادة: ١٨٨.

(٤) أثبت الأخفش بناء فعلل؛ بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى، ولم يعده سيبويه في الأبنية الرباعية، انظر الكتاب: ٤/ ٢٦٩، والسيرافي: ٥٩٣-٥٩٤، والمنصف: ١/ ١٣٧-١٣٨، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٤٨.

(٥) سقط من ط، ر: «وتتفل لغة في الثعلب».

(٦) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٤/ ٢٧٠، وانظر السيرافي: ٥٦١، ٦٤٩، وسفر السعادة: ١٧٨.

(٧) صدر البيت:

«ملكْنا ولم نُملك وقُدنا ولم نُقد»

وقائله زيادة بن زيد العذري كما في الأغاني [دار الكتب-مؤسسة جمال للطباعة]: ٢١/ ٢٦١، والبيت بلا نسبة في الصحاح (رتب)، وسفر السعادة: ١٧٨.

وقالوا: ناقة تِحْلِبَة، أَي تُحلَبُ قبل أَن يضرِبَها الفحلُ وتَحْلُبَة وتَحْلَبة[١] أيضاً، ومن ذلك تَتْفُل، وهو من أَسماء الثعلب بفتح التاء الأُولى وسكون الثانية وضمِّ الفاء، وفيه أَربعُ لغات، قالوا: تَتْفُل على ما تقدَّم وتُتْفُل كأَنه ملحَقٌ ببُرْثُن وتُتْفَل كتُدْرَأ، كأَنه ملحَق بجُنْدَب وتَتْفَل مثل جَعْفَر، والتاءُ فيه زائدة؛ لأَنه ليس في الكلام فَعْلُل مثلُ جَعْفر[٢]، فهو مثل تَنْضُب، وإذا ثبت أَنَّها زائدة في هذه اللغة كانت في لغة مَنْ قال: تُتْفُل؛ بالضمِّ أَيضاً زائدة، وإِن كانت على زنة بُرْثُن لأَنه قد ثبت زيادتُها على لغة مَنْ فتحَ التاءَ، ولا تكونُ أَصلاً في لغة زائدةً في لغة أُخرى؛ لأَن اللَّفظَ واحدٌ والمعنى واحدٌ[٣].

وأَمَّا تِحْلِئ فإنه تِفْعِل بكسْر التاء والعين، وهو مهموز من حَلِئَ الأَديمُ إذا فَسَد، ولا يكون إلَّا اسماً[٤]، وهو قليل، والتِّحْلِئ: فسادٌ يلحَقُ الجلدَ من السِّكِّين عند السلخ[٥]، وقيل: إِنه بِشارة الأَديم، يقال: حَلأْتُ الأَديمَ إِذا بشَرْتُه[٦]، فالتاء فيه زائدة للاشتقاق.

واليَرْمَع: حجارة بِيض[٧] تلمعُ، والياءُ في أَوله زائدةٌ لأَنها لا تكون أَصلاً مع بنات الثلاثة، ولم يأْتِ هذا البناء إلَّا في الأَسماء دون الصفات، ومثلُ يَرْمَع يَلْمَق، وهو القَباء فارسيٌّ معرَّب[٨]، ولم يأْتِ في الأَسماء ولا الصفات يُفْعِل؛ بضم الياء وكسر العين.

وقد وقعت الميم زائدةً أَولاً في بنات الثلاثة نحوُ مَقْتَل ومِنْبَر ومَجْلِس، فالمَقْتَل يقع على المصدر والزمان والمكان، وقد تقدَّم الكلامُ عليه، وقالوا: مِنْبَر للآلة التي يَنبِرُ عليها

(١) انظر هذه اللغات في السيرافي: ٦٤٩، وسفر السعادة: ١٨٢.

(٢) هذا قول سيبويه في الكتاب: ٣/ ١٩٦، وانظر ما سيأتي: ٩/ ٣٠٧.

(٣) انظر اللغات في تتفل في الكتاب: ٣/ ١٩٦، ٤/ ٢٧٠- ٢٧١، والأصول: ٣/ ٢٠٦، والمنصف: ١/ ١٠٤-١٠٥.

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ٢٧١، والمنصف: ٣/ ٥٣، والسيرافي: ٦٤٩.

(٥) انظر السيرافي: ٦٤٩، والصحاح(حلأ)، وسفر السعادة: ١٧٨.

(٦) انظر النكت: ١١٥٨، ١١٨٨.

(٧) زاد الجوهري في الصحاح (رمع) «رقاق»، وانظر رأي ابن جني في اشتقاق (يرمع)وردَّ السخاوي عليه في .المنصف: ١/ ١٠٢، وسفر السعادة: ٥٠٤-٥٠٥.

(٨) انظر الكتاب: ٤/ ٢٦٥، والسيرافي: ٦٤٢، والمعرب: ٣٥٥.

الخطيبُ، أَي يرفع صوتَه؛ من نَبَرَ يَنْبِر، أَي رفع صوتَه، والمَجلِس مكانُ الجلوس، وإذا أُريد المصدرُ قالوا: المجلَس؛ بالفتح، وقد ذُكر، ومنه مُنْخُل اسمٌ لآلة النَّخْل، فهو كالمُدْهُن والمُسْعُط، وقد تقدَّم شرحُ ذلك، ومنه المُصْحَف من لفظ الصحيفة، تقول: أَصْحَفْتُه فهو مُصْحَف، أَي جعلْتُه صحيفة، وربَّما [٦/ ١١٨] كسَروا أَولَه وقالوا: مِصْحَف[1]؛ يشبِّهونه بالآلة، وقالوا: مَنْخِر؛ لموضع النَّخير، فهو كالمَسْجِد والمَنبِت، وهو في الصفة قليل، وقالوا: هِبْلَع[2] وهِجْرَع[3]، الهاءُ فيهما زائدة عند الأَخفش لأَن هِبْلَعاً مشتقٌّ من البَلْع، والهِجْرَع من الجَرَع، وهو المكان السهل المُنقاد، فهو من معنى الطُّول، وسيبويه يجعل الهاء أَصلاً لقلَّة زيادة الهاء أولاً، فهو كدِرْهَم[4]، فهذه الأَلفاظ في أَولها زائدٌ واحدٌ لِمَا ذكرناه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما بين الفاء والعين في نحو كاهِل وخاتَم وشَأْمَل وضَيْغَم وقُنْبَر وجُنْدَب وعَنْسَل وعَوْسَج).

قال الشَّارح: هذه الأَسماءُ ممَّا وقعتِ الزيادةُ فيه ثانياً بعد الفاء، من ذلك الأَلفُ، وهو موضع زيادتها لأَنه لا يمكن زيادتُها أَولاً لأَنها ساكنة، والساكنُ لا يمكن الابتداءُ به، قالوا: كاهِل، وهو الحارِك، فالأَلفُ فيه زائدة لأَنها لا تكون مع بنات الثلاثة إلَّا زائدةً، ومثلُه حاتِم، وهو القاضي؛ من حَتَم الأَمرَ إذا أَحكمَه وقَضَاه، وهو الغراب أَيضاً، قالوا: لأَنه يَحْتِم بالفراق[5]، وقالوا في الصفات: ضارِب وقاتِل، الأَلفُ فيهما زائدةٌ لأَنه من الضَّرْب والقَتْل، وقد زيدت الهمزةُ ثانيةً، قالوا: شأْمَل للرِّيح، فالهمزة زائدةٌ، ووزنُه

---

(١) كسر الميم لغة تميم، وضمّها لغة قيس، وحكي عن الكسائي فتحها، انظر الصحاح واللسان (صحف).

(٢) هو الأكول. اللسان (هبلع).

(٣) هو الطويل الممشوق. اللسان (هجرع).

(٤) انظر مذهبي سيبويه والأخفش في الكتاب: ٤/ ٢٨٩، وليس في كلام العرب: ١٠٧، وسر الصناعة: ٥٦٩، وسفر السعادة: ٤٨٤، وشرح الملوكي: ٢٠٤، والارتشاف: ٢١٩.

(٥) انظر أدب الكاتب: ١٩١، والصحاح واللسان (حتم).

فَأْعَل لقولهم: شَمَلَت الريحُ إذا هبّت شَمالاً، ولا نعلمه جاء صفةً، وفيه لغاتٌ، قالوا: شَمْل؛ بسكون الميم وشَمَل؛ بفتحها، وشَمال وشَمْأَل وشَأْمَل [٢١٢/ أ] على ما ذكرنا[١].

ومن ذلك الياءُ زيدت ثانيةً في الاسم والصفة، فالاسمُ زَيْنَب وغَيْلَم، والغَيْلَم: السُّلْحُفاة[٢]، والصفة ضَيْغَم للأسد، قيل له ذلك لعَضِّه والضَّغْم: العَضُّ[٣]، وقالوا: صَيْرَف للصَّرَّاف، قال سيبويه: «ولا نعلم في الكلام فَيْعُل؛ بالضمِّ ولا فَيْعِل؛ بالكسر في غير المعتلِّ»[٤].

وقد زادوا النونَ ثانيةً أيضاً، قالوا: قُنْبَر، وهو طائر معروف، ويقال له أَيضاً: القُنْبَراء والقُبَّرة، والجمع قُبَّر؛ النونُ في القُنْبَر زائدةٌ لأَنه ليس في الأَسماء جُعْفَر؛ بفتح الفاء[٥]، ولقولهم فيه: قُبَّرة؛ بغير نون، وقالوا: جُنْدَب لذكَر الجراد، وقالوا: عَنْسَل، وهي الناقة السريعة، والنونُ فيه زائدةٌ لأَنه من عَسَلَ الذِّئبُ إذا أَسرع[٦]، وقد زادوا الواو ثانية أَيضاً، قالوا: كَوْكَب وعَوْسَج لضَرْب من الشَّوك، فالواوُ فيه زائدةٌ لأَنها لا تكون مع بنات الثلاثة إلَّا كذلك.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما بين العين واللَّام في نحو شَمال وغَزال وحِمار وغُلام وبَعِير وعِثْيَر وعُلَيْب وعُرُنْد وقَعُود وجَدْوَل وخِرْوَع وسَدُوس وسُلَّم وقِنَّب).

قال الشَّارح: قد وقعتْ الزيادةُ في هذه الأَسماء ثالثةً بعد العين، قالوا: شَمْأَل للريح في إحدى لغاتها، وقد ذُكِرت[٧]، ومن ذلك الأَلفُ، قالوا: غَزال وحِمار وغُلام، فالأَلفُ

---

(١) انظر هذه اللغات في أدب الكاتب: ٥٧٥، والصحاح واللسان (شمل).

(٢) انظر السيرافي: ٦٢٥.

(٣) كذا في السيرافي: ٦٤٣.

(٤) الكتاب: ٤/ ٢٦٦، وانظر النكت: ١١٥٧.

(٥) بهذا علل المازني، انظر المنصف: ١/ ١٣٥ - ١٣٦، وانظر اللغات السالفة في الصحاح (قبر).

(٦) انظر السيرافي: ٦٢٨، وسفر السعادة: ٣٨١.

(٧) انظر ما سلف قبل قليل.

زائدةٌ لأَنها لا تكون مع الثلاثة إلَّا كذلك، فغَزَال فَعَال، وغُلام فُعَال من الغُلْمة، وهي شهوة النكاح، وإِنما قيل للصغير: غُلام على سبيل التفاؤُل بالسلامة وبلوغِ سنِّ الاحْتِلام[١]، وحِمار فِعال من الحُمْرة لأَن الغالب على حُمُر الوحش التي هي أَصْلُها الحُمرةُ.

وقد زادوا الياءَ ثالثةً في الاسم والصفة، فالاسمُ بَعِير وقَضِيب، فالبَعِيرُ الياءُ فيه زائدة لوقوعها مع بنات الثلاثة، وهو يقع على الذكر والأُنثى، وحُكي[٢] عن بعض العرب: صرعَتْني بَعيري، أي ناقتي، ويقال: شربْتُ من لبن بعيري، فهو كالإنسان في وقوعه على الذكر والأُنثى، والناقةُ كالجارية والجملُ كالرجل[٣]، قال الفراء: الجملُ زوج الناقة[٤]، والقضيبُ واحد القُضْبان، والصفةُ قالوا: طَوِيل وظَرِيف.

وقد جاء على فِعْيَل اسماً وصفةً، فالاسمُ عِثْيَر، وهو الغُبَا[٥]، وحِمْيَر قبيلة[٦]، والصفةُ، قالوا: رجل طِرْيَم إذا كان طويلاً، والطِّرْيَم: السحاب الكثيف[٧]، وأَمَّا عُلْيَبٌ [٦/ ١١٩] وهو اسمُ وادٍ فبناءٌ نادر؛ لم يأْتِ اسمٌ مضمومُ الفاء ساكنُ العين مفتوحُ الياء غيرُه[٨]، وقالوا: عُرُنْد، النونُ فه زائدةٌ لمخالفَته الأُصولَ إِذْ ليس في الأُصول مثلُ جُعُفْر؛ بضمِّ الجيم والعين وسكون الفاء، وحكى سيبويه وَتَرٌ عُرُنْد[٩]، أَي غليظٌ، وقالوا أَيضاً:

---

(١) انظر الصحاح (غلم).

(٢) انظر هذه الحكاية في أدب الكاتب: ٢٩١، والصحاح (بعر).

(٣) من قوله: «وهو يقع على الذكر ..» إلى قوله: «كالرجل» قاله ابن السكيت في إصلاح المنطق: ٣٢٦ بخلاف يسير، وحاكي الخبر الأصمعي، انظر الإبل له: ١٠٦، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ١٢٠.

(٤) انظر قول الفراء في الصحاح واللسان (جمل).

(٥) انظر الصحاح (عثر)، والسيرافي: ٥٩٤، ٦٢٥.

(٦) انظر السيرافي: ٦٤٤.

(٧) كذا في الصحاح واللسان (طرم)، وانظر النكت: ١١٥٦.

(٨) كذا في أدب الكاتب: ٥٩٧، والصحاح (علب)، وانظر النكت: ١١٥٦.

(٩) انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٠، والسيرافي: ٦٤٨، والخصائص: ٣/ ٩٦، والممتع: ٨٥.

عَرَنْدَد، أَي صُلْب، كأَنه أُلحق بسَفَرْجَل(١).

وقد جاءت الواوُ زائدةً ثالثةً في فَعُول وفَعْوَل وفِعْوَل وفُعُول، وأَما فَعُول فيكون اسماً وصفةً، فالاسمُ قَعُود وخَرُوف، والصفةُ صَدُوق وصَبُور، فالقَعُود من الإِبل: البَكْر حين يُركَب، كأَنه أَمْكَنَ من اقْتِعاد ظهره(٢)، والخَروف: الحَمَل، وربَّما سُمي المُهْرُ خَرُوفاً(٣).

وأَما فَعْوَل فيكون اسماً وصفةً، فالاسم جَدْوَل وجَرْوَل، والصفةُ جَهْوَر وحَشْوَر، يقال: رجل جَهْوَر وجَهْوَريُّ الصوت، أَي رفيعُه(٤)، والحَشْوَر: المنتفِخُ الجنبَيْن(٥)، يقال: فرس حَشْوَر، والجدْوَل: النهر الصغير، والجَرْوَل: الحجارة.

وأَما فِعْوَل؛ بكسر الفاء وفتْح الواو فهو قليل، قالوا: خِرْوَع وعِتْوَد(٦)، فالخِرْوَع: نبتٌ معروف، وكلُّ نبْت ضعيف يُثْنَى فهو خِرْوَع(٧)، والعِتْوَد(٨): اسم وادٍ لم يأْتِ منه إِلَّا هذان الحرفان من الأَسماء، ولا نعلمه جاء صفةً.

وأَمَّا فُعُول فقد جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ أُتِيّ، وسُدُوس، فالأُتِيّ: مَسِيلُ الماء،

(١) كذا في اللسان (عرد).

(٢) قاله الجوهري في الصحاح (قعد).

(٣) حكى ذلك الأصمعي، انظر الصحاح واللسان (خرف).

(٤) كذا في اللسان (جهر).

(٥) قاله السيرافي: ٦٢٤.

(٦) في ط، ر: «وعتور»، انظر ما سيأتي بعد قليل.

(٧) كذا في الصحاح واللسان (خرع)، وانظر النبات للأصمعي: ٣٥.

(٨) في الكتاب: ٤/ ٢٧٤، و«علود»، ودفع السيرافي والأعلم هذا الوجه وصحَّحا أن يكون «عتود» بالتاء، وقال السيرافي: «ولا أعرف معنى علود في الأسماء» السيرافي: ٦٥٣، وانظر النكت: ١١٥٩، وأورده السخاوي «عتود»، وقال: «ولم يأت على هذا المثال غيره وغير خروع» سفر السعادة: ٣٦٣، ومثله قال الجوهري وابن منظور في الصحاح واللسان (خرع)، وانظر معجم البلدان (عتود).

وفي ط: «عتور»، قال ابن منظور: «جاء فِعْوَل من الأسماء خروع وعتور، وهو الوادي الخشن التربة» اللسان (عتر).

وبعضُهم يفتحُ الهمزةَ، وأَنكرَ الضمَّ الأَصمعيُّ[١]، فمَنْ ضمَّ فهو عنده فُعُول لا محالةَ، والأَصلُ أُتْوِي، فقُلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء على حدِّ طويتُه طيّاً، لأَنه ليس في الأَسماء فُعيل بضمِّ الفاء، ومَن فتح الهمزة جاز أن يكون فَعُولاً، وقُلبت الواو فيه ياءً على ما قلنا، وجاز أَن يكون فَعِيلاً.

وأَما سُدوسُ؛ بالضمِّ فضربٌ من الطيَالِسة الملوَّنة، وسَدُوس؛ بالفتح: قبيلة، هذا قولُ أَكثر أَهل اللغة، وذهب الأَصمعيُّ إِلى أَنَّ سَدوساً؛ بالفتح: الطَّيْلَسان وسُدوس؛ بالضمِّ: القبيلة[٢]، فالواو في ذلك كلِّه زائدةٌ لأَنها لا تكون مع الثلاثة إِلَّا كذلك.

وأَمَّا سُلَّم فهو فُعَّل، وقد جاء هذا البناء اسماً وصفةً، فالاسم سُلَّم، وهو واحد السَّلالم، وحُمَّر جمع حُمَّرة، وهو طائر، والصفةُ قالوا: زُمَّح وزُمَّل، فالزُّمَّح؛ بالزاي المعجمة والحاء غيرِ المعجمة، وهو اللئيم، وقيل: القصير الدَّميم[٣]، والزُّمَّل: الجَبَان، قال[٤]:

خُلِقتُ غيرَ زُمَّلٍ ولا وَكَلْ

وأَما قِنَّب فهو فِعَّل، ويكون اسماً وصفةً، فالاسمُ قِنَّب، وهو نبت معروف، وإِمَّر: ولدُ الضَّأْن، والصفةُ إِمَّعة وهِيَّخ، فالإِمَّعة الذي لا رأْي له ويَتْبَع كلَّ قول، والهِيَّخ[٥]:

---

(١) وذهب الجرمي إلى أن الفتح والضم لغتان، انظر قولي الأصمعي والجرمي في السيرافي: ٦٥٤، وسفر السعادة: ٢٩- ٣٠، وذكره الجوهري في الصحاح (أتي) مفتوحاً ليس غير، وانظر اللسان (أتي).

(٢) كلام ابن يعيش على سدوس قاله السيرافي: ٦٥٤ بتصرف يسير، ووافق ابنُ السكيت الأصمعي، انظر إصلاح المنطق: ٣٣٣، وغلطهما غير واحد، انظر أدب الكاتب: ٤٢٨، والصحاح (سدس)، وسفر السعادة: ٢٩٧-٢٩٨.

(٣) كذا في الصحاح (زمح)، وانظر النكت: ١١٦٢، واللسان (زمح).

(٤) هو الأعرج المَعْنيّ، انظر شرح الحماسة للمرزوقي: ٢٩٠، والتذكرة الحمدونية: ٢/ ٤٠٤. «والوَكل: الذي يكل أمره إلى غيره» اللسان (وكل).

(٥) كذا جاءت في الكتاب: ٤/ ٣٠٨ بالخاء، وأشار السيرافي إلى هذه الرواية وقال: ولم يفسره أحد، وقال: فحل هيج؛ بالجيم هائج، انظر كلامه في المخصص: ٧/ ٣، واللسان (هيج)،=

الهائِخ، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما بعد اللَّام في نحو عَلْقَى ومِعْزَى[١] وبُهْمَى وسَلْمَى وذِكْرَى وحُبْلَى ودَقَرى[٢] وشُعَبَى ورَعْشَن وفِرْسِن وبِلَغْن وقَرْدَد وشُرْبُب وعُنْدَد ورِمْدِد ومَعَدّ وخِدَبّ وجُبُنّ وفِلِزّ).

قال الشَّارح: قد جاءت الزيادةُ منفردةً آخِراً كثيراً، من ذلك الأَلفُ، وقد جاءت رابعةً لا زيادةَ في الكلمة غيرُها، وذلك على ضربَيْن:

أَحدُهما: أَنْ تكون ملحِقة، والآخَرُ: أَنْ تكون للتأْنيث، وذلك نحوُ عَلْقَى ومِعْزَى، الأَلف فيهما زائدةٌ للإلحاق، فعَلْقَى ملحَقٌ بجَعْفَر، ومِعْزَى ملحقٌ بدِرْهم، والعَلْقَى نبْت، والواحدة عَلْقاة، ومثلُه أَرْطَى، وهو نبتٌ أَيضاً[٣]، وبُهْمَى وسَلْمَى وذِكْرَى، الأَلف فيها زائدة للتأْنيث، والبُهْمَى: نبتٌ[٤]، وسَلْمَى أَحَدُ جَبَلَيْ طيِّئ[٥]، وذِكْرى بمعنى الذِّكْر مصدر، وأَلفُه للتأْنيث، وأَما ذِفْرَى؛ بالذال المعجَمة فهو من القَفَا حيث يَعْرَقُ من خلف الأُذن[٦]، وأَلفُه زائدة للتأْنيث، ولذلك لا ينصرفُ، وبعضهم ينوِّنه ويُلْحِقُه بدرهم[٧]، والأَولُ الكثيرُ، ومن ذلك شُعَبَى؛ بضمِّ الشين وفتْح العين، وهو موضِعٌ[٨]، وأَلفُه للتأْنيث، ولذلك لا ينصرف.

=ونقل السخاوي عن الجرمي وغيره تفسير (هيخ) بالخاء أنه من صفات الفحل، وأنه ضبعة الفحل، انظر سفر السعادة: ٤٩٠.

(١) في المفصل: ٢٤١ «ومغزى» تصحيف.

(٢) في المفصل: ٢٤١ «وذفرى»، وسيشرحها ابن يعيش على أنها ذفرى، ودقرى: روضة باليمامة، انظر معجم البلدان (دقرى).

(٣) انظر في هذا السيرافي: ٦٣٠، وسفر السعادة: ٣٧٧، وما سيأتي: ٩/ ٢٨٢.

(٤) انظر السيرافي: ٦٣١.

(٥) كذا في معجم البلدان (سلمى).

(٦) كذا في الصحاح (ذفر).

(٧) انظر هذين القولين في السيرافي: ٦٢٢، وسفر السعادة: ٢٧٨، وما سيأتي: ٩/ ٢٨٢.

(٨) هو جبل لطيّئ، انظر إصلاح المنطق: ٢٢١، وسفر السعادة: ٣١٦، ومعجم البلدان=

وقد زادوا النونَ [٢١٢/ ب] آخِراً مفردةً، قالوا: رَعْشَن للذي يَرْتَعِش، يقال: رجل رَعْشَن وجمَل رَعْشَن لاهتزازه في السّير[١]، فنونُه زائدةٌ للإلحاق بجعْفَر لأَنه من الرَّعَش، ومثلُه ضَيْفَن[٢]، وهو من لفظ الضيف ومعناه، وقالوا: فِرْسِن، والفِرْسِن للبعير [٦/ ١٢٠] كالحافِر للدابة[٣]، ونونُه زائدةٌ للإلحاق بزِبْرِج لأَنه من فَرَسْتُ[٤]، وقالوا: بِلَغْن، أَي بليغ من البلاغة[٥]؛ بكسر الفاء وفتْح العين، ومثلُه قولهم: عِرَضْن للفرس تعترِضُ[٦] في عدْوِها نشاطاً، وناقة عُرُضْنة، وقالوا: قَرْدَد للأرض الغليظة، ويقال لها: القُرْدُود أَيضاً[٧]، كُرِّرت فيها الدالُ للإلحاق بجعْفَر، ولذلك لم يُدْغَم المثلان فيها، ومثلُه مَهْدَد اسمَ امرأة، وقالوا: سُرْدُد وشُرْبُب؛ بضمِّ الفاء واللَّام، فسُرْدُد: اسم موضع[٨]، وشُرْبُب: شجر[٩]، وقيل: موضع[١٠]، والدال والباء زائدتان للإلحاق ببُرْثُن، وقالوا في الصفة: قُعْدُد، وهو أقربُ القبيلة إِلى جدِّه[١١]، ومنهم مَنْ يفتحُه[١٢]، وذلك ممَّا يقوِّي

=(شعبى).

(١) قاله الجوهري في الصحاح (رعش).

(٢) «هو الذي يتبع الضيف كالطفيلي» السيرافي: ٦٢٤، وانظر سفر السعادة: ٣٣٨.

(٣) كذا في الصحاح (فرسن)، وانظرسفر السعادة: ٤٠٨.

(٤) قاله السيرافي: ٦٢٤.

(٥) قاله السيرافي: ٦٤٧.

(٦) في ط، ر: «تعرض» انظر اللسان (عرض).

(٧) قاله الجوهري في الصحاح(قرد).

(٨) انظر سفر السعادة: ٢٩٨، ومعجم البلدان (سردد).

(٩) كذا فسره الجرمي، انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: ١٩٩، وتهذيب اللغة: ٣٥٦/١١.

(١٠) انظر سفر السعادة: ٣١٥، ومعجم البلدان (شربب).

(١١) قاله السيرافي: ٦٢٣، وانظر الصحاح (قعد).

(١٢) مثل به سيبويه مفتوحاً، انظر الكتاب: ٤/ ٧٧، وأثبت الرضي وزن فعلل؛ بضم الفاء وفتح اللام الأولى وإسكان العين على قلته. انظر شرح الشافية له: ١/ ٤٨، وانظر أيضاً النكت: ١١٤٧.

بناءَ جُخْدَب، إذ لولا إرادةُ الإلحاق به لَمَا فُكَّ الإدغام.

وقد جاء من ذلك فِعْلِل؛ بكسر الفاء واللام، قالوا: رماد رِمْدِد، أي هالك[١]، ألحقوه بتكرير اللام بزِبْرِج، وهو قليلٌ لم يأْتِ إلّا صفةً، وأما مَعَدّ اسمُ قبيلة[٢] فإن ميمه أَصْلٌ والدال الثانية زائدة لقولهم: تَمَعْدَد إذا صار على خُلُق مَعَدّ، ولم يُرَدْ بالزيادة الإلحاقُ، ولذلك أُدغِما، ومثلُه شَرَبَّة، وهو مكان[٣]، وقالوا: خِدَبٌّ مثلُ هِجَفّ، وهو الضخم الجافي[٤]، وقالوا: جَبَنَّة وجُبْنَة لهذا المأكول، يقال: جُبْن وجُبُن، وقد يضعِّفونه[٥]، قال[٦]:

جُبُنَّةٌ من أطيب الجُبُنِّ

ومثلُه دُجُنٌّ، والواحدة دُجُنَّة[٧] وهو الغَيْم، وقالوا في الصفة: قُمُدٌّ[٨] وصُمُلٌّ[٩]، أي شديدان، وقالوا: فِلِزٌّ لَمَا يَنْفِيه الكِيرُ من خَبَث ما يُذاب من جواهر الأَرض[١٠]، فالزاي الثانية زائدة، فهذه الأَسماء كلُّها وقعت الزيادةُ فيها آخِراً بعد اللام، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والزيادتان المفترقتان بينهما الفاءُ في نحو: أُدَابِر وأَجادِل وأَلَنْجَج وأَلَنْدَد، وزنُهما أَفَنْعَل، ومُقاتِل ومُقاتَل ومَساجِد وتَناضِب ويَرَامِع).

قال الشَّارح: قد وقع في الأَسماء ما فيه زيادتان فَرقَ بينهما الفاءُ، وذلك في أَسماء

---

(١) بذا فسره ابن السراج في الأصول: ٣/ ٢١٢، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٧٧.

(٢) انظر الاشتقاق لابن دريد: ٣٠-٣١.

(٣) انظر سفر السعادة: ٣١٢، ومعجم البلدان (شربة).

(٤) انظر الصحاح (هجف).

(٥) انظر هذه اللغات في إصلاح المنطق: ١١٨، والصحاح(جبن).

(٦) البيت في المطلع على أبواب الفقه: ٣٨٩بلا نسبة.

(٧) قاله السيرافي، انظر المخصص: ٩/ ٩٣، وظاهر كلام سيبويه أن «دجنّ» واحد، انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٧، والصحاح واللسان (دجن).

(٨) انظر النكت: ١١٦٣، وسفر السعادة: ٤٢٦.

(٩) انظر النكت: ١١٦٣، وسفر السعادة: ٣٢٢.

(١٠) قاله الجوهري في الصحاح (فلز)، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٧٧، والأصول: ٣/ ٢١٢، والنكت: ١١٦٣، والممتع: ١/ ٨٦.

صالحةِ العِدَّة، منها ما هو جمعٌ ومنها ما هو مفردٌ، فأَما الجمعُ فنحوُ أَجَادِل ومَساجِد وتَنَاضِب ويَرَامِع، فأَجَادِل جمع أَجْدَل، وهو الصَّقر، فالهمزةُ في أَوله زائدة لأَنها كانت في أول واحدِه مزيدةً، والأَلف مزيدةٌ للجمع، والجيمُ التي هي فاء قد فصلَت بين الزيادتَيْن، وكذلك مَساجِد في جمع مَسجِد، فالميمُ زائدةٌ لأَنه من السُّجود، والأَلفُ للجمع، والسينُ فاءٌ فاصلةٌ بينهما، وتَنَاضِب جمعُ تَنْضُب، وهو ضَرْبٌ من الشجر، فالتاءُ فيه زائدة لَمَا تقدَّم من مخالَفة بنائه للأُصول، والأَلفُ مزيدةٌ للجمع، والنونُ التي هي فاءٌ قد فصلَتْ بين الزيادتَيْن أَيضاً، ويَرَامِع جمْعُ يَرْمَع، وهو الحجارة الرِّقاق[١]، فالياءُ زائدةٌ فيه لَمَا تقدَّم من أَنها لا تكون أَصلاً مع الثلاثة، والأَلفُ زائدةٌ للجمع، والراءُ فاصلةٌ بينهما.

وأَمَّا المفردُ فقد جاء على أُفاعِل؛ بضمِّ الهمزة، قالوا: أُجارِد وهو موضِع[٢]، والصفةُ أُدابِر وأُبَاتِر، وذكر سيبويه أُدَابِر في الأَسماء، والصوابُ أَنه صفةٌ، يقال: رجل أُدابِر للذي يقطعُ رَحِمَه ولا يَلْوي على أَحَد، كأَنه يُعْرِضُ عنهم ويُوَلِّيهم دُبُره.

ومثله أُبَاتِر[٣] للذي يقطع رَحِمَه، فالأَلف فيه زائدة لأَنها لا تكون في بنات الثلاثة فصاعداً إِلَّا زائدةً، وإِذا ثبت زيادة الأَلف كانت الهمزة في أَوله زائدة لأَنها لا تكون أَصلاً في أَول بنات الثلاثة مع أَنَّ أُدَابِر وأُبَاتِر من الدُّبْر والبَتْر، وقد فَصَلت الفاء بين الزيادتين.

وجاء أَيضاً على أَفَنْعَل، قالوا في الاسم: أَلَنْجَج، وهو العُود يُتَبخَّر به[٤]، ويقال فيه:

---

(١) انظر السيرافي: ٦٢٧، ٦٦١، وسفر السعادة: ٤٠٥.

(٢) انظر السيرافي: ٦١١، وسفر السعادة: ٣٣، ومعجم البلدان (أجارد).

(٣) ليس كما ذكر، فسيبويه ذكر أُدابر في الأسماء، وقال: «وهو في الصفة قليل»، الكتاب: ٤/ ٢٤٦، وقال السيرافي: «وأما أُدابر فما رأيت أحداً فسره في شيء من الأسماء، وما ذكره سيبويه إلا بثبت، وقد ذكره الجرمي فقال: الأُدابر هو الذي يقطع رحمه ويدبر عنها، وقال أبو عبيدة: رجل أُدابر: لا يقبل قول أحد»، السيرافي: ٦١٠-٦١١، وانظر المخصص: ٣/ ٧٢، والنكت: ١١٤٤.

(٤) كذا في الصحاح (لجج).

يَلَنجَج وأَلَنْجوج(١)، وكذلك أَلَنْدَدَ اللَّامُ فاصلة بين الزيادتَيْن التي هي الهمزة والنون، والأَلَنْدَد بمعنى الأَلَدّ، يقال: خَصْمٌ أَلَنْدَد، أي خصِيم(٢)، قال(٣): [٦/ ١٢١]

خَصْمٌ أَبَرَّ على الخُصُوم أَلَنْدَدُ

فالنونُ فيهما زائدةٌ لأَنها قد وقعت ثالثةً ساكنةً في بنات الخمسة، ولا تكون إذا كانت كذلك إلَّا زائدةً، نحوُ شَرَنْبَث(٤) وعَصَنْصَر(٥)، وإذا ثبت زيادةُ النون لم تكن الهمزةُ إلَّا زائدةً لأَنها لا تكون في أَول بنات الثلاثة إلَّا زائدةً، وقد فُصِل بين الزيادتَيْن بالفاء التي هي اللَّام، وأَما مُقاتِل فهو اسمُ فاعل من قاتَلَ، ومُقاتَل مفعول منه، والميمُ والأَلفُ فيه زائدتان والقافُ التي هي فاءٌ قد فَصلَت بينهما، ولا نعلمه جاء اسماً(٦).

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبينهما العينُ في نحو عاقُول، وسابَاط وطُوْمَار وخَيْتَام ودِيْماس وتَوْراب وقَيْصُوم).

قال الشَّارح: يريد أَنه قد وقع في الأَسماء ما فيه زيادتان والعينُ فاصلةٌ بينهما، فإحدى الزيادتَيْن بعد الفاء والأُخرى بعد العين، وذلك سبعةُ أَبنية: منها فاعُول، يكون اسماً وصفةً، فالاسم نحوُ عاقُول ونامُوس، فالعاقُول: ما اعْوَجَّ من نهر أَوْ وادٍ(٧)،

---

(١) انظر اللغات في ألنجج في السيرافي: ٦١٢، والنكت: ١١٤٦، وسفر السعادة: ٩٠، ٥١٢، ولم يذكر سيبويه أَلنجوج، وذكر ألنجج، انظر الكتاب: ٤/ ٢٤٧.

(٢) انظر السيرافي: ٦١٣، وسفر السعادة: ٨٩، ٥١١.

(٣) صدر البيت:

«يُضحي على جِذْم الجُذُول كأنه»

وقائله الطرماح، وهو في ديوانه: ١٣٩، والسيرافي: ٦١٣، والنكت: ٩٢٨، وسفر السعادة: ٨٩، والجذول: أصول الشجر، والرواية في الديوان: «يلندد» بالياء.

(٤) الشرنبث: القبيح الشديد. النكت: ١١٨٨، واللسان (شربث).

(٥) في ط، ر: «غضنفر»، وهو الجافي، انظر اللسان (غضفر)، وعصنصر: جبل، انظر السيرافي: ٦٤٧، والنكت: ١١٥٧، ١١٨٨.

(٦) انظر السيرافي: ٦١٩.

(٧) انظر الصحاح (عقل)، والسيرافي: ٦١٨.

والنَّاموس: قُتْرَة الصائد التي يقْعُد فيها، والناموس: صاحب سِرِّ الإِنسان، وموسى كان يأْتيه النَّامُوس وهو جبرائيل عليه السلامُ(١)، وقالوا في الصفة: حاطُوم وجارُوف، والحاطُوم: المُمْرِئُ، يقال: ماء حاطُوم، أَي مُمْرِئ(٢)، والجارُوف: الموت العامّ(٣)، كأَنّه يَجْتَرِف الأَنفُس والمالَ، وسيلٌ جارُوف ما يمرُّ عليه(٤)، والأَلف والواو فيهما زائدتان لأَنهما لا تكونان في بنات الثلاثة إِلَّا كذلك، وقد وقعت الأُولى التي هي الأَلف بعد الفاء التي هي العينُ والزيادةُ الثانيةُ بعد العين التي هي القاف فَفَصلَتْ العينُ بينهما.

ومن ذلك فاعَال، قالوا: سابَاط [٢١٣/ أ] وهو كُلُّ سَقِيفة بين حائطَيْن تحتها طريق(٥)، وخاتَام لغةٌ في الخاتم(٦)، ولا نعلمُه جاء وصفاً(٧)، فالأَلف فيهما زائدة، والباءُ والتاءُ اللَّتان هما عينان قد فَصَلتا بينهما، ومن ذلك فُوْعال، قالوا: طُوْمار وسُولاف، فطُوْمار: واحدُ الطَّوَامير وهي السِّجِلَّات(٨)، وسُوْلاف: أَرضٌ(٩)، ولم يأْتِ وصفاً(١٠).

ومن ذلك فَيْعال، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ خَيْتام ودِيْماس وشَيْطان، والصفةُ بَيْطار وغَيْداق، فالخَيْتام: واحد الخَوَاتِيم، يقال: خاتَم وخاتِم؛ بالفتح والكسر(١١)، وخاتَام

(١) انظر هذه المعاني في السيرافي: ٦١٨، والصحاح(نمس)، والنكت: ١١٤٦، وسفر السعادة: ٤٧٢.
(٢) قاله السيرافي: ٦١٨، وانظر النكت: ١١٤٦.
(٣) قال الأعلم: «الجاروف: الذي يجرف كلَّ شيء فيمضي به» النكت: ١١٤٦، وفي الصحاح(جرف) «الجارف: الموت العام».
(٤) كذا في اللسان (جرف).
(٥) قاله الجوهري في الصحاح (سبط).
(٦) انظر السيرافي: ٦١٩، والصحاح(ختم).
(٧) كذا قال سيبويه: ٤/ ٢٥٨.
(٨) في اللسان (طمر): «الطومار: الصحيفة»، وانظر السيرافي: ٦١٧، والنكت: ١١٦٠، والمعرب: ٢٢٥، وسفر السعادة: ٣٤٩.
(٩) أو قرية، انظر سفر السعادة: ٣٤٩، ومعجم البلدان (سولاف).
(١٠) قاله سيبويه في الكتاب: ٤/ ٢٥٨.
(١١) انظر ما سلف قبل قليل.

وخَيْتام، كلُّه بمعنى واحد، وقد فصلتْ التاءُ بين الزيادتَيْن، وهما الياء والأَلف فيمَنْ قال: خَيْتام، وبين الأَلفَيْن في خاتَام، وقالوا: دَيْماس ودِيماس؛ بالفتح والكسر(١)، والدِّيماس: سجن كان للحجَّاج، وقد يقال للقبر: دِيماس، كأَنه من دَمسْتُه، أَي دفنْتُه(٢)، فالياء والأَلفُ زائدتان لذلك، وقد وقعت الميمُ التي هي عينٌ فاصلةً بينهما، وقد قالوا في جمعه: دَيَامِيس ودَمَامَيس، فمَن قال: دَيَامِيس؛ بالياء كانت الياء عنده غيرَ منقلبة عن غيرها، والأَقْيَس أَنْ يكون جمعَ دَيْماس؛ بالفتح، ومن قال: دَمَامِيس كانت الياء في دِيْماس منقلبةً من الميم الأُولى، [٦/ ١٢٢] إِذ الأَصلُ دِمَّاس كما قالوا: قِيْراط في قِرَّاط لقولهم: قَرَارِيط(٣).

والشَّيْطانُ معروفٌ، والياء والأَلف زائدتان، وقد فَصلَت بينهما العين التي هي الطاءُ، وذلك على رأْي مَن يأْخذه من شَطَنَ، أَي بَعُد(٤)، والبَيْطار معروف، وهو مأْخوذ من بَطَرْتُ، أَي شقَقْتُ، فالياء والأَلف زائدتان، وقد وقعت العين التي هي الطاءُ فاصلةً بينهما، والغَيْداقُ: الرجل الكريم، وهو أَيضاً من وَلَد الضَّبِّ(٥)، وقالوا: تَوْرَاب بمعنى التُّراب، ففصلوا بالراء التي هي عينٌ بين الزائدتَيْن، وفي التُّراب لغات، قالوا: تُراب وتَوْراب وتَوْرب وتَيْرَب وتُرْب وتُرْبة وتُرْباء(٦).

---

(١) في الكتاب: ٤/ ٢٦٠ بفتح الدال وكسرها، وانظر السيرافي: ٦٢٦، ٦٣٥، والصحاح (دمس)، وسفر السعادة: ٢٧٦.

(٢) كذا عن أبي زيد في تهذيب اللغة: ١٢/ ٣٧٩، وانظر السيرافي: ٦٢٦، ٦٣٥، والنكت: ١١٤٨، ١١٥٢، واللسان (دمس).

(٣) انظر مصادر الحاشية السالفة، وسفر السعادة: ٢٧٧.

(٤) هو مذهب سيبويه، انظر الكتاب: ٤/ ٢٦٠، وذهب بعض أهل اللغة إلى أن شيطان فعلان، انظر السيرافي: ٦٦٨، والصحاح (شطن)، والنكت: ١١٦٠-١١٦١.

(٥) هو قول أبي زيد في نوادره: ٩٢، وانظر السيرافي: ٦٣٥، والنكت: ١١٥٢، وسفر السعادة: ٤٠١.

(٦) انظر السيرافي: ٦٣٥، والصحاح (ترب)، وسفر السعادة: ١٨٦.

ومن ذلك فَيْعُول، وقد جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ قَيْصُوم وحَيْزُوم، والصفة قَيُّوم ودَيْمُوم، فالقَيْصُوم: نَبْتٌ[١]، والحَيْزُوم: الصدرُ لأَنه موضع الحِزَام[٢]، والقَيُّوم فَيْعُول مِن قامَ بالأَمر يقوم إِذا تَكفَّل به، وهو من صفات الله عزَّ وجلّ؛ لأَنه المتكفِّل بأَرْزاق العباد، والدَّيْموم: المَفازَة التي لا ماءَ فيها، قال[٣]:

قَــدْ عَرَضَــتْ دَوِّيَّــةٌ دَيْمُــومُ

فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبينهما اللَّامُ في نحو قُصَيْرَى وقَرَنْبَى والجُلَنْدَى وبَلَنْصَى وحُبَارَى وخَفَيْدَد وجَرَنْبة).

قال الشَّارح: يريد أَنه قد وقع الزائدان في الكلمة وفصلَ بينهما اللَّامُ، فكان أَحدُ الزائدَيْن قبل اللَّام والآخَرُ بعده، فمِن ذلك القُصَيْرَى للضِّلَع الآخِرة الواهِنة[٤]، وهو تصغير القُصْرَى مؤَنث الأَقْصَر، وقد فُصل بين الزيادتَيْن باللام التي هي الراء، وهو بناءُ تصغيرٍ يكون في الأَسماء والصفاتِ، فالأَسماءُ القُصَيْرَى والعُلَيْقَى، والصفةُ حُبَيْلَى وسُكَيْرَى، والقَرَنْبَى: دُويبة طويلةُ الرجلَيْن شبيهةٌ بالخُنْفُساء أَعظمُ منها[٥]، والنونُ فيه والأَلفُ زائدتان، فالنونُ فيه زائدةٌ لأَنها وقعتْ ثالثةً ساكنةً فيما هو خمسةُ أَحرف، والأَلفُ زائدةٌ لأَنها لا تكون أَصلاً مع الثلاثة فصاعداً، والاسمُ ملحَقٌ فيهما بسَفَرْجَل.

وهذا البناءُ كثيرٌ في الصفة، نحو سَبَنْتَى وسَبَنْدَى، وهو الجريء المُقْدِم من كلِّ شيء[٦]،

---

(١) كذا فسره السيرافي: ٦٤٣.

(٢) كذا فسره السيرافي: ٦٤٣.

(٣) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٤/ ٢٦٦، والسيرافي: ٦٤٤، والمخصص: ١٠/ ١٢٦، ودوية: الفلاة.

(٤) كذا في الصحاح (قصر).

(٥) قاله السخاوي في سفر السعادة: ٤١٩، وانظر السيرافي: ٦٣٥، والنكت: ١١٥٢.

(٦) كذا في الصحاح(سبت)، والتاء بدل من الدال، ولم يذكر سيبويه سبنتى على أنها صفة، وإنما=

وعَفَرْنَى: الشديدُ القويُّ[(١)]، الألَفُ في ذلك كلِّه زائدة للإلحاق، يدلُّ على ذلك لحاقُ الهاء لها إذا أُريد المؤنثُ، نحوُ: قَرَنْباة وسبَنْتاة وعَفَرْناة، وقد اكتنَفَ اللَّامَ في ذلك الزائدان النونُ والألَفُ، وأما الجُلَنْدَى؛ بضمِّ الجيم وفتْح اللام[(٢)] فاسمُ ملك عُمان، النونُ فيه زائدة؛ لأنه ليس في الأُصول ما هو على زِنة سَفَرْجَل بضمِّ السين، والألَفُ في آخِره زائدةٌ لأنها لا تكون مع الثلاثة إلَّا كذلك، وقد فَرَقَت بين الزائدَيْن الدالُ التي هي لامٌ.

والبَلَنْصَى: طيرٌ واحدُه بَلَصُوص[(٣)]؛ جاء الجمعُ على غير [٦/ ١٢٣] قياس، فالنونُ زائدةٌ لسقُوطها في بَلَصُوص، والألف في آخره زائدةٌ أيضاً لأنها لا تكون مع بنات الثلاثة فصاعداً أَصلاً، وقد فَرَقَت اللَّامُ التي هي الصادُ بينهما.

وحُبَارى طائر[(٤)]، والألفان فيه زائدتان، وقد فَصَل بينهما الراءُ التي هي لامُ الكلمة، وهذا البناءُ في الاسم كثيرٌ، نحوُ سُمانَى، وهو طائر[(٥)]، وشُكَاعَى وهو نبت، والألَفُ في آخره للتأْنيث؛ ولذلك لا ينصرف في النكرة، وحكى أَبو الحسن شُكَاعاة، وحكى البغداديُّون: سُماناة[(٦)]، فعلى هذا تكون الألَف لغير تأْنيث بل لتكثير الكلمة، ولا يكون

=ذكرها في كلا مه على الحروف الزائدة، والسبندى لغة هذيل، ولغة غيرهم بالتاء، انظر الكتاب: ٤/ ٢٦٠، ٤/ ٣١٦، والقلب والإبدال لابن السكيت: ٥٤، والمقصور والممدودلابن ولاد: ١٤٤، وللقالي: ١٦٦، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ٣،، والسيرافي: ٦٣٦، وسفر السعادة: ٢٩٥.

(١) وهو من صفات الأسد، انظر السيرافي:، ٦٣٦، والصحاح(عفر).

(٢) وتضم، انظر النكت: ١١٥٢، وسفر السعادة: ٢٠٣، والممتع: ١٠١، واقتصر الجوهري في الصحاح(جلد)على الضم، ونص عليه.

(٣)هو قول ابن الأعرابي والجرمي وابن قتيبة وابن دريد، انظر أدب الكاتب: ١٠٥، وجمهرة اللغة: ١٢١٥، وتهذيب اللغة: ٢/ ٢٧٢، وسفر السعادة: ١٦٩-١٧٠، ودفع ابن سيده هذا القول، وذهب إلى أن البلصوص اسم جمع، ونقل ذلك عن الفارسي، انظر الحلبيات: ١٦٥، ١٦٨، والمخصص: ٨/ ١٦٥، ١٦/ ٨، وانظر أيضاً السيرافي: ٦٥٧، ٦٦٤، والصحاح(بلص).

(٤) انظر الصحاح (حبر)، والسيرافي: ٦٢٨، ٦٦٥، ٦٦٨.

(٥) انظر السيرافي: ٦٢٨.

(٦) انظر ما حكاه ابن يعيش عن أبي الحسن والبغداديين في معاني القرآن للأخفش: ٢٦٨، وسر الصناعة: ٦٩٤.

هذا البناءُ وصْفاً إِلَّا أَن يكون جمعاً، نحوُ كُسَالَى وسُكَارَى، وأَما خَفَيْدَد فاسمُ الظَّليم ووزنُه فَعَيْلَل، وهو السريع[١]، ولا نعلمُه جاء اسماً، الياءُ فيه زائدة، وكذلك الدالُ الآخِرةُ مكررةٌ للإلحاق، والجَرَنْبة: العانَة[٢] من حُمر الوحش والكثيرُ أَيضاً، ويقال فيه: جَرَبَّة[٣]، وقد فَصلت اللَّام بين الزيادتين، وهما النون والتاء، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبينهما الفاءُ والعينُ في نحو إِعْصار وإِخْرِيْط وأُسْلُوب وإِدْرَوْن ومِفْتاح ومَضْروب ومِنْدِيل ومُغْرُود وتِمْثال وتَرْداد ويَرْبُوع ويَعْضِيد وتَنْبِيت وتَذْنُوب وتُنُوِّط وتُبُشِّر وتُهُبِّط).

قال الشَّارح: يريد أَنه قد يُزاد في الكلمة زائدان، أَحدُهما أولاً قبلَ الفاء والآخرُ قبلَ اللام، فيَفْرُقُ بين الزائدَيْن الفاءُ والعينُ، وذلك [٢١٣/ ب] نحوٌ من أَربعةَ عشرَ بناءً.

الأَولُ: إِفْعال، وذلك يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ إِعْصار وإِمْحاض، والصفةُ إِسْكاف، فالإعصار: ريحٌ شديدةُ الهبوب تثيرُ غباراً إلى السماء كأَنه عمودُ نار، وقيل: إن لم يكن فيها نارٌ فليست إِعصاراً[٤]، والأَلفُ زائدةٌ لأَنها مع ثلاثة أَحرف أُصول، وإذا ثبت زيادةُ الأَلف كانت الهمزةُ زائدةً؛ لأَنها لا تكون في أَول بنات الثلاثة إِلَّا كذلك، وقد فُصل بين الزيادتَيْن بالفاء والعين، والإِمْحاض: مصدر أَمْحَضْتُه الحديثَ إِمْحاضاً إذا صدَقْتُه[٥]، والأَلفُ والهمزةُ زائدتان فيه لأَنه من المَحْض، وهو الخالص، والإِسكاف: النَّجَار، وكلُّ صانع عند العرب إِسكافٌ[٦].

---

(١) قاله السيرافي: ٦٤٤، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٦٧، والأصول: ٣/ ٢١٦، والنكت: ١١٥٦.

(٢) أي القطيع.

(٣) انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٠، ٤/ ٢٧٧، والأصول: ٣/ ٢٠٦، والسيرافي: ٦٤٨، وسفر السعادة: ٢٠٣.

(٤) كذا قال الجوهري في الصحاح (عصر)، والأعلم في النكت: ١١٤٣، وانظر سفر السعادة: ٨٠، واللسان (عصر).

(٥) انظر اللسان (محض).

(٦) قاله السيرافي: ٦٠٨، وانظر النكت: ١١٤٣، قال الجوهري: «قول مَن قال: كل صانع عند العرب إسكاف غير معروف» الصحاح (سكف).

الثاني: إِفْعِيل، ويكون اسماً وصفةً، فالاسمُ إِخْرِيط، وهو ضربٌ من الحَمْض[١]، وإِكْلِيل، وهو تاج الملك ومنزلٌ من منازل القمر[٢]، والصفةُ إِصْلِيْت وإِجْفِيل، يقال: سيفٌ إِصْلِيت، أَي: صَقِيل[٣]، وإِجْفِيل: جبان، وظَلِيم إِجْفيل: يهربُ من كل شيء[٤].

الثالث: أُفْعُول، يكون اسماً وصفة، فالاسمُ أُسْلوب وأُخْدُود، والصفةُ أُمْلُود وأُسْكُوب، فالأُسْلُوب واحد الأَساليب، وهي الفُنُون[٥]، والأُخْدُود: الشَّقُّ في الأَرض والجمعُ أَخَاديد[٦]، والأُملُود: الناعم يقال: غصن أُمْلُود، أَي ناعمٌ[٧]، والأُسْكُوب: المُنْسَكِب، يقال: ماء أُسْكُوب، أَي مُنْسكِبٌ، قال الشاعر[٨]:

الطَّاعِنُ الطَّعْنَةَ النَّجْلاءَ يَتْبَعُها ... مُثْعَنْجِرٌ مِن دمِ الأَجْوافِ أُسْكُوبُ [٦/ ١٢٤]

الرابع: إِفْعَوْل؛ بكسر الهمزة وفتْح العين، جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ إِدْرَوْن، وهو الدَّرن والدَّنَس، يقال: فلان يرجعُ إِلى إِدْرَوْنه، أَي إِلى أَصله النَّجِس[٩]، وأَما الصفةُ فالإِسْحَوْف والإِزْمَوْل، والإِسْحَوْف: الواسع مَخْرَج الإِحْلِيل، وهو مَخْرَج البَوْل، ومخرجُ

(١) في ط: «الخمض» تصحيف، وانظر النبات للأصمعي: ١٩، والنكت: ١١٤٣، وسفر السعادة: ٤١، واللسان (حمض).

(٢) كذا في النكت: ١١٤٣، وانظر الصحاح (كلل)، وسفر السعادة: ٨٥.

(٣) انظر سفر السعادة: ٧٣، واللسان (صلت).

(٤) قاله الأعلم في النكت: ١١٤٣، وصاحب اللسان (جفل).

(٥) انظر الكتاب: ٤/ ٢٤٥، والسيرافي: ٦٠٩، والصحاح (سلب)، والنكت: ١١٤٣، وسفر السعادة: ٦٢.

(٦) انظر الكتاب: ٤/ ٢٤٥، والسيرافي: ٦٠٩، والنكت: ١١٤٣.

(٧) انظر الكتاب: ٤/ ٢٤٦، والسيرافي: ٦٠٩، والنكت: ١١٤٣.

(٨) هو جندب أخت عمرو ذي الكلب كما في شرح أشعار الهذليين: ٥٨٠، واللسان (سكب)، والبيت بلا نسبة في السيرافي: ٦٠٩، والصحاح(سكب)، والرواية فيه وفي شرح أشعار الهذليين: «أُثعوب»، وأشار إليها صاحب اللسان. الثعجرة: انصباب الدمع. اللسان (ثعجر)، ومن أجل أسكوب انظر الكتاب: ٤/ ٢٤٦، والنكت: ١١٤٣ .

(٩) قاله السيرافي: ٦١١، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٤٦، وسفر السعادة: ٤١.

اللَّبن من الضَّرْع(١)، والإِزْمَوْل: الذي يَزْمُل، أَي يتبعُ غيرَه لضعْفه(٢).

الخامس: مِفْعَال، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ مِنْقار ومِفْتاح، والصفةُ مِضْحاك ومِصْلاح، والمِنْقار للطائر والنَّجَّار، والمِفتاح واحد المفاتيح، والمِضْحاك: الكثيرُ الضَّحك، والمِصْلاح: الكثيرُ الصَّلاح، فالأَلف زائدةٌ فيها لأَنها لا تكون أَصْلاً مع ذوات الثلاثة، وإذا ثبت زيادةُ الأَلف كانت الميمُ زائدةً؛ لأَنّها لا تكون أَصلاً في أَول بنات الثلاثة، وقد فُرِقَ بينهما بالفاء والعين.

السَّادس: مَفْعُول، ويكون اسماً وصفةً، فالاسمُ مَعْقُول بمعنى العَقْل(٣)، ومحصول بمعنى الحاصل وهو البقيَّةُ(٤)، والصفةُ مَعرُور ومضروب، والمعْرور من الإِبل الذي أَصابه العُرُّ، وهو قُروحٌ كالقُوْباء تخرج في مشافر الإبل(٥) وقوائِمها يسيلُ منها ماءٌ أَصفر فتُكوَى الصِّحاحُ لئَلَّا تُعْديَها المِراضُ(٦)، ومضروب مفعول من الضرب.

السَّابع: مِفْعِيل، قد جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ مِنْدِيل، والصفةُ مِسْكِين، فالمِنْدِيل معروفٌ، يقال منه: تَنَدَّل الرجلُ إذا حمَلَ المنديلَ، فالميم زائدة والياء زائدة، وفُصِل بينهما بالنون والدال، وهما الفاءُ والعينُ.

الثَّامنُ: تِفْعَال؛ بكسر التاء، وقد جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ تِمْثال للصورة، ويُجْمَع على تَماثِيل، وقالوا: تِجْفَاف وتِبْيان، والتِّجْفاف واحدُ تَجافِيف الفرس، وهو ما يُلْبَس عند الحرب والزينة(٧)، وتِبْيان بمعنى البيان، فمنهم مَنْ يجعلُه مصدراً من قَبِيل الشاذِّ(٨)؛ لأَن

---

(١) انظر السيرافي: ٦١١، ٦١٢، والنكت: ١١٤٤، واللسان (سحف).
(٢) قاله السيرافي: ٦١٢، وانظر النكت: ١١٤٤.
(٣) «ما له معقول، أي عقل» اللسان (عقل).
(٤) «وحاصل الشيء ومحصوله: بقيته» الصحاح (حصل).
(٥) في ط، ر: «بالإبل في مشافرها».
(٦) قاله صاحبا الصحاح واللسان (عرر).
(٧) انظر النكت: ١١٤٨، واللسان (جفف).
(٨) انظر ما سلف: ٦/ ٧٩.

المصادر إنما تجيءُ على تَفْعال؛ بالفتح نحوُ التَّلعاب والتَّهْدار، ولم يَجِئ بالكسر إِلَّا حرفان وهما تِبْيان وتِلْقاء، وسيبويه يجعلهما من الأَسماء التي وُضعت موضعَ المصادر كالغارة وُضعت موضعَ الإِغارة[١]، وقد حكى السيرافيُّ منها أَلفاظاً متعدِّدة[٢]، وقالوا في الصفة من ذلك: تِضْراب وضارِب، وهي التي تضرِبُ حالبَها، فالتاء فيهنَّ زائدةٌ للاشتقاق لأَنه من المِثْل والجَفاف والضَّرْب، والأَلف زائدةٌ لَمَا ذكرناه من وقوعها مع ثلاثة أَحرف أُصولٍ وقد فُصِل بينهما بالفاء والعين.

التاسع: تَفْعَال؛ بفتح الأَول نحوُ التَّرْداد والتَّهْدار بمعنى الرَّدِّ والهَذْر، وقد تقدَّم الكلام عليه في المصادر[٣].

العاشر: يَفْعُول، جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ يَرْبُوع ويَعْقُوب ويَسْرُوع، والصفةُ يَحْمُوم ويَرْقُوع، واليَرْبُوع دُوَيبة [٦/ ١٢٥] شبيهة بالفأرة تَسْتطيبها العربُ[٤]، واليَعْقُوب ذَكَر القَبْج[٥]، واليَسْرُوع: دُوَيبة حَمراء تكون في البَقْل ثم تَنْسلِخ[٦] فتكون كالفراشة[٧]، واليَحْمُوم: لون كالكُمْتَة، يقال: فرس يَحْمُوم إِذا كان كُمْتتُه إِلى السواد، مأْخوذ من الحُمَّة وهي السواد[٨]، واليَرْقُوع من صفات الجُوع، يقال: جُوعٌ يَرْقُوع، أَي شديد[٩].

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٨٤، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٦٧.

(٢) حكى السيرافي أن أهل اللغة ذكروا أن ما جاء على تفعال؛ بكسر التاء ستة عشر حرفاً وسردها، انظر السيرافي: ٢٢٣.

(٣)انظر ما سلف: ٦/ ٧٩.

(٤) انظر السيرافي: ٦٢٦، والصحاح(ربع).

(٥) قاله السيرافي: ٦٢٦، والقبج فارسي معرّب، انظر الكتاب: ٤/ ٢٦٥-٢٦٦، والمعرّب: ٢٦٠.

(٦) في د، ط، ر: «تسلخ»، وما أثبت عن النكت: ١١٥٥، وانظر السيرافي: ٦٤٣.

(٧) قاله ابن السكيت في إصلاح المنطق: ١٦١، والأعلم في النكت: ١١٥٥، وفي الأول «فراشة»، وفي الثاني «فراشاً»، وانظر السيرافي: ٦٤٣، ٦٧١، وسفر السعادة: ٥٠٦، واللسان (سرع).

(٨) انظر السيرافي: ٦٢٦، والصحاح(حمم)، والنكت: ١١٤٨.

(٩) قاله السيرافي: ٦٤٣، وانظر النكت: ١١٥٥، وسفر السعادة: ٥٠٦.

والحادي عشر: يَفْعِيل، قالوا: يَعْضِيد ويَقْطِين، فاليَعْضِيد: بَقْلة وأحسبُها الطَّرْخُون[١]، واليَقْطين: كلُّ ما ليس له ساقٌ من النبات[٢] كالبِطِّيخ ونحوِه، وفيهما زائدان وهما الياءان، وقد فَصَل بينهما الفاءُ والعَيْن.

الثاني عشر: تَفْعِيل؛ بالتاء المعجَمة من فوق، قالوا: في الاسم تَمْيِيز وتَنْبِيت[٣]، ولم يأْتِ صفةً وقد يُكْسَرُ أَولُه[٤]، والتاءُ والياءُ فيهما زائدتان وقد فَصَل بينهما الفاءُ والعينُ.

الثالثَ عشَر: تَفْعُول؛ بالتاء المعجَمة من فوق، قالوا: تَعْضُوض، وهو ضَرْبٌ من التمر أَسودُ شديدُ الحلاوة يكثُر بهَجَر[٥]، وقالوا: تَذْنُوب [٢١٤/ أ] للبُسْر يبدو به الإِرْطابُ من قِبَل ذَنبِه، يقال منه: ذَنَّب البُسْرُ تَذْنيباً[٦]، فالتاءُ في أَوله زائدةٌ، وكذلك الواو، وقد فَصَلت الفاءُ والعينُ بينهما.

الرابعَ عشَرَ: قالوا: تُبُشِّر وتُنُوِّط وتِهِبِّط على بناء ما لم يُسمَّ فاعلُه، ولم يأْتِ صفةً، فتُبُشِّر: طائر[٧]، كأنه سُمِّي بالفعل، وتُنُوِّط[٨] أَيضاً: طائر، قال الأَصمعيُّ: سُمِّي بذلك لأَنه يُدَلِّي خيوطاً من شجرةٍ ثم يُفَرِّخُ فيها[٩]، وأَما تِهِبِّط فقيل: إنه أَرضٌ[١٠]، وقال أَبو عبيدة: هو طائر[١١]، فالتاءُ فيه زائدةٌ والشينُ الثانيةُ من تُبُشِّر أَيضاً زائدة وقد فَصَلت

---

(١) «الطّرخون: بقل طيب يطبخ باللحم» اللسان (طرخن)، وانظر النبات للأصمعي: ١٥.
(٢) كذا في السيرافي: ٦٤٣، والنكت: ١١٥٥.
(٣) «هو ما نبت على الأرض» السيرافي: ٦٤٩.
(٤) والوجه الفتحُ، انظر السيرافي: ٦٥٠، والنكت: ١١٥٨.
(٥) كذا في الصحاح (عضض)، وانظر السيرافي: ٦٥٠، والنكت: ١١٥٨، وسفر السعادة: ١٨٢.
(٦) كذا في الصحاح (ذنب)، وانظر السيرافي: ٦٥٠، والنكت: ١١٥٨، وسفر السعادة: ١٨١.
(٧) كذا قال السيرافي: ٦٥١، وذكر أن بعضهم يفتح الباء، وذكره الأعلم بفتح الباء، وضبطه السخاوي بضم التاء وفتح الباء، انظر النكت: ١١٥٨، وسفر السعادة: ١٧٣.
(٨) انظر ضبط تنوط في السيرافي: ٦٥١، وسفر السعادة: ١٨٣، والقاموس (ناط).
(٩) انظر قول الأصمعي في الصحاح (نوط)، وسفر السعادة: ١٨٣.
(١٠) هو قول الجرمي والسيرافي، انظر السيرافي: ٦٥١، وسفر السعادة: ١٨٣، ولم يذكر ياقوت (تهبط) في معجم البلدان.
(١١) انظر قول أبي عبيدة في السيرافي: ٦٥١، وهو قول الأعلم في النكت: ١١٥٨.

الباءُ والشينُ الأُولى بينهما وكذلك أُختاها، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبينهما العينُ واللَّامُ في نحو خَيْزَلَى وخَيْزَرَى وحِنْطَأْو).

قال الشَّارح: قد فُصل بالعين واللَّام بين الزيادتَيْن، فمِن ذلك فَيْعَلى، قالوا: خَيْزَلَى، وهو ضَرْبٌ من المشْي فيه تفكُّك كمشْي النِّسوان، يقال: خَيْزَلى وخَيْزَرَى[١]، ومثلُه الخَوْزَرَى، قال[٢]:

والنَّاشئاتِ الماشياتِ الخَوْزَرَى

ولا نعلمه جاء صفةً، فالخَيْزَلى فيه زائدان الياءُ والأَلفُ، وقد فَصَل بينهما العينُ واللَّام، ومثلُه الخَوْزَرَى، الواو زائدةٌ والأَلفُ لأَنهما لا تكونان أَصلاً مع ثلاثة أَحرفٍ أُصولٍ، وأَمَّا حِنْطَأْو فهو القصيرُ وقيل: العظيمُ البطن[٣]، والكِنْثَأْو: العظيمُ اللِّحية[٤]، ولا نعلمُه جاء اسماً، فالنونُ فيهما زائدةٌ لقولهم في تصغيره: حُطَيَّة، وكَثَأَت لحيتُه[٥] إِذا كثُرت، قال[٦]:

---

(١) انظر اللغات في خيزلى في إصلاح المنطق: ١٤٣، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٠٤، والمخصص: ١٤/ ٢٦، والنكت: ١١٥٢، والصحاح (خزر)، والمُمتع: ١١٢.

(٢) نسب البيت في اللسان والتاج (خزر) إلى عروة بن الورد، وليس في ديوانه، ونسب في الصحاح (خزر) إلى أبي الصهباء بن المختار العقيلي، وورد في ديوان طرفة بن العبد: ١٥٧، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق: ١٤٤، والمخصص: ١٤/ ٢٦.

(٣) قاله السيرافي: ٦٤٧، ورواه بالطاء المعجمة، ومثله في الكتاب: ٤/ ٢٦٩، وورد في النكت: ١١٥٧، وسفر السعادة: ٢٣٦، واللسان (حنطأ) بالطاء غير المعجمة، ووردت اللغتان، انظر المحكم: ٣/ ٣١١-٣١٢، واللسان (حظأ).

(٤) ذكر السيرافي: ٦٤٧ أن بعضهم يقوله بالتاء، وبعضهم بالثاء، وانظر المنصف: ٣/ ٢٦، والنكت: ١١٨٦، وسفر السعادة: ٤٤٠.

(٥) حكى السخاوي هذا عن أبي عبيدة، انظر سفر السعادة: ٤٤٠.

(٦) البيت بلا نسبة في المنصف: ١/ ١٦٥، ٣/ ٢٦، وشرح الملوكي: ١٨٤، وسفر السعادة: ٤٤٠، والممتع: ١/ ٢٧٠، واللسان (كثأ)، والجوالق: وعاء، انظر المعرب: ١١٠، واللسان (جلق).

وأَنـتَ امْـرؤٌ قـد كَثَّـأَتْ لـك لحيَـةٌ كأَنـــكَ مِنْهـــا قاعِـــدٌ في جُوَالِـــقِ

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبينهما الفاءُ والعينُ واللَّام في نحو أَجْفَلى وأُتْرُجّ[١] وإِزْرَبّ).

قال الشَّارح: يريدُ أَن الزيادتَيْن قد تقَعان في الكلمة على تَباعُد بينهما، إِحداهما في أَول الكلمة قبل الفاء، والأُخرى آخِراً بعد اللام، فيُفْصَلُ بينهما بالفاء والعين واللَّام، وذلك أَفْعَلى، قالوا: أَجْفَلَى، ولم يأْتِ منه غيرُه[٢]، وهو اسمٌ، وهو الدعوةُ العامَّةُ، يقال: دُعِيَ فلانٌ في النَّقَرَى لا في الجَفَلَى والأَجْفَلَى، أَي في الخاصَّة، قال الأَصمعيّ: لا أَعرف الأَجْفَلى، وحكاه غيرُه[٣]، فالأَلفُ الأَخيرةُ في الأَجْفَلى زائدةٌ غيرَ ذي شكٍّ؛ لأَنها لا تكون [٦/ ١٢٦] أَصلاً في بنات الثلاثة فصاعداً، وإِذا ثبتتْ زيادةُ الأَلف آخِراً كانت الهمزةُ في أَولها زائدةً أَيضاً لأَنها لا تكون في أَول بنات الثلاثة إِلَّا زائدةً.

ومن ذلك أُفْعُلٌّ يكون اسماً، ولم يأْتِ صفةً، وذلك نحوُ أُتْرُجّ وأُسْكُفَّة، فأُتْرُجّ الجيمُ الثانيةُ زائدةٌ لقولهم في معناه: تُرُنْج[٤]، وإِذا كانت الجيمُ زائدةً كانت الهمزةُ أَيضاً زائدةً في أَوله لأَنها لا تكون في أَول بنات الثلاثة إِلَّا كذلك، والأُسْكُفَّة معروفة وهي عتَبَةُ الباب[٥]، والهمزةُ في أَولها زائدة والفاءُ الثانيةُ، فأَمّا تاءُ التأنيث فلا اعْتِدادَ بها في البناء لأَنها بمنزلة اسم ضُمَّ إِلى اسم، والإِزْرَبُّ: القصيرُ[٦]، والباءُ الأَخيرةُ زائدةٌ فيه كأَنها

---

(١) في المفصل: ٢٤١ «أترب»، ولم أرَ من ذكر هذه الكلمة في مثل هذا التمثيل، والذي ذُكِر «أترج»، انظر الكتاب: ٤/ ٢٤٧، والأصول: ٣/ ١٨٨.

(٢) قال سيبويه: «ولا نعلم إلا أجفلى»، الكتاب: ٤/ ٢٤٧، وانظر الأصول: ٣/ ١٨٨، والنكت: ١١٤٤.

(٣) انظر قول الأصمعي في إصلاح المنطق: ٣٨١، والصحاح (جفل)، وانظر أيضاً المقصور والممدود لابن ولاد: ٥٣، والسيرافي: ٦١٤، وسفر السعادة: ٣٥.

(٤) هو جمع ترنجة، انظر أدب الكاتب: ٣٧٥، وسفر السعادة: ٢٩، واللسان (ترج).

(٥) كذا في الصحاح (سكف)، والنكت: ١١٤٤، وسفر السعادة: ٦٠.

(٦) انظر السيرافي: ٦١٤، والنكت: ١١٤٤، وسفر السعادة: ٤٥، واللسان (رزب).

أَلْحَقْتَه بجِرْدَحْل[١]، وكذلك الإِرْزَبَّة من الحديد الباءُ فيه زائدةٌ؛ لقولهم فيه: مِرْزَبَة؛ بالتخفيف.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والمُجْتمِعتان قبل الفاء في نحو مُنْطَلِق ومُسْطِيع ومُهْرَاق وإِنْقَحْل وإِنْقَحْر).

قال الشَّارح: قد تكون الزيادتان مجتمعتَيْن أولاً قبل الفاء وحَشْواً وآخِراً، فأمّا اجتماعُهما قبل الفاء فيكونُ ذلك فيما كان جارياً على الفعل من نحو مُنْطَلِق ومُنْكَسِر، الميمُ والنون في أَولهما زائدتان، وقالوا: مُسْطِيْع من اسْطاع يَسْطِيع، فالميمُ والسينُ زائدتان، فهو جارٍ على الفعل، وقالوا: مُهْرَاق، الميمُ والهاء، زائدتان لأَنه من أَهْراق يُهْرِيق، ومَنْ قال: هَرَاق يُهَرِيق كانت الهاءُ عنده بدلاً من همزة أَرَاقَ[٢].

وقد جاءت الزيادتان في أَول غيرِ الجاري على الفعل، وهو قليل جدّاً في لفظتَيْن أَوْ ثلاثٍ لا غيرُ، قالوا: رجل إِنْقَحْل[٣]، أَي مُسِنٌّ يابِسُ الجِلْد على العظم من قولهم: قَحَلَ الشيءُ يَقْحَلُ إِذا يَبِسَ، فالهمزة والنون في أَوله زائدتان لَمّا ذكرناه من الاشتقاق ولقولهم في معناه: قَحْل؛ بفتح القاف وسكون الحاء، وقالوا: رجلٌ إِنْزَهْوٌ[٤] للمُزْدَهي، فالهمزة والنون في أَوله زائدتان لأَنه من الزَّهْو، وهو الفَخْر، وقالوا: إِنْفَخْر[٥] وهو في معنى انْزَهْو، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبين الفاء والعَيْن في نحو حَوَاجِر وغَيَالم وجَنَادِب

---

(١) هو العظيم الشديد، انظر سفر السعادة: ٢٠٢.

(٢) انظر ما سيأتي: ١٠/ ٩.

(٣) لم يذكر سيبويه في الوصف إلّا إِنقحل، انظر الكتاب: ٤/ ٢٤٧، والسيرافي: ٦١٤، والبغداديات: ٥٠٣، والخصائص: ١/ ٢٢٩، ١/ ٢٥٢، والنكت: ١١٤٤، والصحاح واللسان (قحل).

(٤) حكاه ابن جني في الخصائص: ١/ ٢٢٩.

(٥) سلفت في نص المفصل «انقحر» بالقاف، وفي اللسان (قحر) «القحر: المُسنُّ وفيه بقية وجَلد، فهو قحر وإِنقحر، فهو ثانٍ لإِ نقحل الذي نفى سيبويه أن يكون له نظير»

ودَوَاسِر وصِيَّهْم).

قال الشَّارح: قد تقدَّم قولُنا: إنَّ الزيادتَيْن قد تقعُ[(١)] حَشْواً، وذلك بعد الفاء فيما كان جمعاً، نحوُ فَوَاعِل في الاسم والصفة، فالاسمُ حاجِر وحَوَاجِر وحائط وحوائط، والصفة دَوْسَر ودَوَاسِر، وهو الجمل الضخم وضارِبة وضَوَارِب، ومن ذلك فَنَاعِل يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ جُنْدَب وجَنَادِب وخُنْفَس وخَنَافِس، والصفة عَنْبَس وعَنَابِس، وهو من صفات الأَسد، كأَنه وُصِفَ بالعُبُوس[(٢)]، وعَنْسَل وعَنَاسِل للناقة السريعة، وهو من العَسَلَان لضَرْب من العَدْو[(٣)].

ومن ذلك فَيَاعِل فيهما، فالاسمُ غَيْلَم وغَيَالِم، وهو السُّلْحُفاة وعَيْطَل وعَيَاطِل، وعَيْطَل: اسم ناقة معروفة، والصفة صَيْرَف وصَيَارِف وعَيْطَل وعَيَاطِل، وهي الطويلة العُنُق من النساء والنُّوق والخيل[(٤)].

فأَما فَوَاعِل فإِنَّ الواو فيه زائدة لأَنها بدَلٌ من أَلف فاعِل، وهي زائدة والأَلفُ بعدها مزيدةٌ للجمع.

وأَمَّا فَنَاعِل [٢١٤/ ب] نحوُ جَنَادِب وعَنَابِس، فالنونُ فيه زائدة، كأَنها أَلحقَتْه بجُخْدَب، والأَلفُ مزيدةٌ للجمع، وأَما فَيَاعِل فالياءُ فيه زائدة لأَنها زائدة في الواحد، نحوُ غَيْلَم وعَيْطَل وصَيْرَف لأَن الياء لا تكون أَصلاً في بنات الثلاثة، فهي زائدة للإلحاق بجَعْفَر، والأَلف مزيدةٌ للجمع، وأَما صِيَّهْم فصفةٌ، ولم يأْتِ اسماً، وهو الرافعُ رأْسَه، والياءان زائدتان بعد الفاء وقبلَ العين[(٥)]. [٦/ ١٢٧]

---

(١) كذا في د، ط، ر، لعله عامل المثنى معاملة الواحد

(٢) قال سيبويه: «والعنبس لأنهم يريدون العبوس»، الكتاب: ٤/ ٣٢٠، وكذا في النكت: ١١٤٩، وانظر سفر السعادة: ٢٣٤، ٣٨١.

(٣) قاله السخاوي في سفر السعادة: ٣٨١، وانظر الصحاح(عسل)و النكت: ١١٤٩.

(٤) انظر الصحاح (عطل).

(٥) في الكتاب: ٤/ ٢٦٧«صيهم».بتخفيف الياء، وانظر السيرافي: ٦٤٤، والنكت: ١١٥٦، وسفر السعادة: ٣٢٨.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبين العين واللام في نحو كَلَّاء وخُطَّاف وحِنَّاء وجِلْوَاخ وجِرْيَال وعِصْواد وهَبَيَّخ وكِدْيَوْن وبِطِّيخ وقُبَّيْط وقَيَّام وصُوَّام وعَقَنْقَل وعَثَوْثَل وعِجَّوْل وسُبُّوح ومُرِّيق وحُطَائِط ودُلَامِص).

قال الشَّارح: قد فُصِل بالزيادة بين العين واللَّام، وذلك في عِدَّة أَبنية:

منها: فَعَّال، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ كَلَّاء، والصفةُ شَرَّاب ولَبَّاس، فالكَلَّاء؛ مشدَّدٌ ممدود: موضع بالبصرة[١]، كأَنهم[٢] يَكْلَأون سفُنَهم هناك، أي يحفظونها[٣]، قال سيبويه[٤]: هو فَعَّال من كَلَأَ، والمعنى أَن الموضِعَ يدفعُ الريحَ عن السُّفُن ويحفظها[٥]، ومنهم مَنْ يجعلُها فَعْلاء[٦] فلا يصرفُها مِنْ «كَلَّ» إِذا أَعْيَا لأَنها تَرْفَأُ فيها السفن، كأَنها تَكِلُّ فيها من الجَرْي، ونحوُه المِيْناءُ بالمدِّ والقَصْر، وهو مِفْعال أَوْ مِفْعَل من الوَنَى وهو الفُتُور[٧]، وصاحبُ هذا الكتاب اختار الأَول[٨]، فالأَلفُ زائدةٌ، والعينُ الثانيةُ، وهي اللَّامُ، لأَن التضعيف يكون بتكرير الحرف الأَول.

ومن ذلك فُعَّال؛ بضمّ الفاء وتضعيف العين، ويكون اسماً وصفةً، فالاسمُ خُطَّاف وكُلَّاب، والصفةُ حُسَّان وعُوَّار، فالخُطَّاف: طائر صغير[٩]، والكُلَّاب والكُلُّوب:

---

(١) انظر معجم البلدان (كلاء).

(٢) في الصحاح (كلأ): «لأنهم».

(٣) في الصحاح (كلأ): «يحبسونها»، «كَلَأه الله: حفظه وحرسه»، الصحاح (كلأ).

(٤) نقل معنى كلامه، انظر الكتاب: ٤/ ٢٥٧.

(٥) من قوله: «فالكلاء ..» إلى قوله: «ويحفظها» قاله الجوهري في الصحاح (كلأ)، وانظر الأصول: ٣/ ١٩٦، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٢٣٠، والسيرافي: ٦٣٣.

(٦) ذكر الجوهري في الصحاح (كلل) هذا عن بعضهم، وانظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ٤٨٩، والمقصورة الممدود لابن ولاد: ٢٣٠، والنكت: ١١٥١.

(٧) الميناء يمد ويقصر، فإذا قصر فمعناه جوهر الزجاج، انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٤٣.

(٨) أي أن كلّاء فَعَّال.

(٩) انظر النكت: ١١٥١، وسفر السعادة: ٢٤٩.

المِنْشال[١]، فالطاءُ الأَخيرة من الخُطَّاف والأَلِفُ زائدتان لأَنه من الخَطْف، وكذلك اللَّامُ الثانيةُ والأَلِفُ في كُلَّاب زائدتان، وقد فُصل بهما بين العين واللَّام.

ومن ذلك فِعَّال؛ بكسر الفاء وتضعيف العين، قالوا: حِنَّاء وقِثَّاء، ولا نعلمه صفةً، فالحِنَّاءُ النونُ الثانيةُ والأَلِفُ زائدتان لأَنه من التَّحْنِئَة، وهو خِضَابُ اليد[٢]، وكذلك الثَّاءُ الثانية من قِثَّاء لقولهم: أَرضٌ مَقْثَأَة.

ومن ذلك فِعْوال جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ قِرْوَاش وعِصْواد، والصفةُ جِلْوَاخ وقِرْوَاح، فالقِرْوَاش، والعِصْوَاد؛ بالصاد غيرِ المعجمة: الأَمر العظيم، هكذا جاء في «ديوان الأَدب» بالكَسْر[٣]، وذكر السيرافيُّ أَنه جاء بالضمِّ والكسْر[٤]، وكيف ما كان فالواوُ والأَلِفُ زائدتان، والجِلْوَاخ: الوادي الواسعُ[٥]، والقِرْواحُ الناقةُ الطويلةُ القوائم، وقيل لبعض العرب: ما القِرْوَاحُ؟ قال: التي كأَنها تمشي على أَرْماح[٦]، وهو أَيضاً: الفَضاء البارز للشمس الذي لا ساتِر له[٧].

ومن ذلك فِعْيَال في الاسم نحو جِرْيَال وكِرْيَاس، فالجِرْيَال: الذَّهبُ[٨]، وهو أَيضاً صِبْغٌ أَحمر، ولا نعلمه صفةً[٩]، والكِرْيَاس: واحد الكَرَارِيْس، وهو الكَنِيف في

---

(١) انظر الصحاح (كلب)، والنكت: ١١٥١، وسفر السعادة: ٤٣٧.

(٢) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٩٨، والصحاح (حنأ).

(٣) انظر ديوان الأدب: ٢/ ٧٣.

(٤) في السيرافي: ٦٣٥ ذكر وجه الكسر في الكلمتين السالفتين، وذكر سيبويه: ٤/ ٢٦٠، وابن عصفور الضم والكسر في عصواد، انظر الممتع: ١١٥-١١٦، وانظر أيضاً النكت: ١١٤٩، وسفر السعادة: ٣٧٠.

(٥) انظر هذا المعنى ومعاني أخرى في السيرافي: ٦٢٨، وسفر السعادة: ٢٠٧.

(٦) القائل لبعض العرب الأصمعي كما في الصحاح (قرح)، وسفر السعادة: ٤٢١، واللسان (قرح).

(٧) كذا في الصحاح واللسان (قرح).

(٨) كذا تفسيره في الصحاح (جرل)، وفي المعرب: ١٠٢ «وقيل: هو ماء الذهب»، وانظر السيرافي: ٦٣٥، وسفر السعادة: ٢٠٢.

(٩) قاله سيبويه: ٤/ ٢٦٠.

أَعلى السطح[١].

ومن ذلك فَعَيَّل، قالوا: هَبَيَّخ؛ بفتح الهاء والباء والياء المشدَّدة، وهو صفة، يقال: غُلام هَبَيَّخ، أَي سَمِين[٢]، مأْخوذ من الهبخ وهو الورم[٣].

ومن ذلك فِعْيَوْل يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ كِدْيَوْن وهو عَكَر الزيت[٤]، والصفةُ عِذْيَوْط وهو الذي يُحْدِث عند الجِماع[٥].

ومن ذلك فِعِّيل؛ بكسر الفاء وتشديد العين، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ بِطِّيخ لهذا المعروف، وخِرِّيْت بمعنى الدَّليل، والصفةُ سِكِّير وشِرِّيب وخِمِّير، فالياءُ والطاءُ الثانية زائدتان لقولهم: مَبْطَخَة لموضع البِطِّيخ، وكذلك الياءُ والراء الثانية من خِرِّيت زائدتان لأَنه مأْخوذ من خَرَتَ الأَرضَ إِذا عَرَفَها[٦]، وكذلك هي في السِّكِّير والشِّرِّيب والخِمِّير لأَنه من السُّكْر والشُّرْب والخَمْر.

ومن ذلك فُعَّيْل؛ بضم الفاء وتشديد العين وفتْحها، جاء اسماً وصفةً، فالاسم عُلَّيْق وقُبَّيْط، والصفة زُمَّيْل وسُكَّيْت، فالعُلَّيْق: شجر له شوك[٧] وثمر يُشبه الفِرْصاد[٨]، والقُبَّيْط: ضرب من الحَلْوى[٩]، والزُّمَّيْل: الضعيف[١٠]، والسُّكَّيْت: الذي يجيءُ من الخيل في الحلَبة من العشر المعدودات آخِراً، وقد يخفَّف فيقال: سُكَيْت مثل كُميت، وهو

---

(١) كذا تفسيره في الصحاح (كرس)، وانظر السيرافي: ٦٢٨، والنكت: ١١٤٩، وسفر السعادة: ٤٣٤.

(٢) انظر السيرافي: ٦٤٤، والصحاح (هبخ)، وسفر السعادة: ٤٨٠.

(٣) هذا المعنى من معاني الهَبَج بالجيم المعجمة، انظر الصحاح (هبج).

(٤) انظر السيرافي: ٦٤٥، والنكت: ١١٥٦، وسفر السعادة: ٤٣٢.

(٥) كذا في الصحاح (عذط)، وسفر السعادة: ٣٦٥، وانظر السيرافي: ٦٤٥.

(٦) كذا في الصحاح (خرت).

(٧) انظر السيرافي: ٦٤٦، والصحاح (علق)، وسفر السعادة: ٣٧٧.

(٨) هو التوت، انظر اللسان (فرصد).

(٩) هو الناطف، انظر السيرافي: ٦٤٦، وسفر السعادة: ٤١٣.

(١٠) انظر النكت: ١١٥٦، والصحاح واللسان (زمل).

الفِسْكِل[١].

وما جاء بعد ذلك فلا يُعتَدُّ به، والقَيَّام بمعنى القَيُّوم وقُرِئ (الْحَيُّ الْقَيَّام)[٢]، وذِكْرُه في هذا الفصل كالغَلَط لأن هذا الفصل يتضمَّن اجتماعَ الزائدَيْن وأن يَفْصِلا بين العين واللام، والقَيَّام [٦/ ١٢٨] فَيْعَال أَصلُه قَيْوَام، فلمَّا اجتمعت الواو والياء وسَبَق الأَولُ منهما بالسكون قَلَبوا الواو ياءً وأَدغموا الياء في الياء، والصوابُ القَوَّامُ بواو مشدَّدة على زِنة فَعَّال، إِلَّا أَنه كان يصير كالكَلَّاء، وقد ذُكِر هذا البناء.

ومن ذلك فُعَّال، وقد جاء مفرداً اسماً، قالوا: حُمَّاض وسُمَّاق، وفي الصفات نحوُ صُوَّام وقُوَّام، وقد فصَل الزائدان بين العين واللام.

من ذلك فَعَنْعَل، قالوا: عَقَنْقَل وسَجَنْجَل، والعَقَنْقَل: رمل مُتراكِبٌ كالجبل[٣]، والنونُ فيه زائدةٌ لوقوعها ثالثةً في الخماسيّ، والقافُ بعدها زائدةٌ مكرَّرة للإلحاق بسَفَرْجل، وكذلك سَجَنْجَل، وهي المِرآة.

ومن ذلك فَعَوْعَل، قالوا: رجلٌ عَثَوْثَل وعِثْوَلّ، الواوُ والثاء الثانية زائدتان، والعَثَوْثَل: الفَدْمُ العَيِيُّ المُسْترْخي[٤].

ومن ذلك فِعَّوْل، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ عِجَّوْل وعَجَاجِيل، ومثلُه سِنَّوْر وقِلَّوْب للذئب[٥]، والصفةُ خِنَّوْص لولَد الخنزير[٦]، وسِرَّوْط[٧]، فالجيمُ الثانية والواو

---

(١) عن الصحاح (سكت) بتصرف يسير، وانظر سفر السعادة: ٣٠٢، والفسكل: الذي يجيء في الحلبة آخر الخيل، أدب الكاتب: ١٣٦.

(٢) آل عمران: ٣/ ٢، قرأ «القَيَّام» عمرُ بن الخطاب وعثمان بن عفان وغيرهما ممن ذكر ابن جني في المحتسب: ١/ ١٥١، وانظر شواذ ابن خالويه: ١٩.

(٣) انظر السيرافي: ٦٤٧، والصحاح(عقل)، والنكت: ١١٥٧، وسفر السعادة: ٣٧٣.

(٤) انظر ا لسيرافي: ٦٥٥، والمنصف: ٣/ ٣٠، والنكت: ١١٦٠، وسفر السعادة: ٣٦٣.

(٥) القلوب: الذئب؛ بلغة أهل اليمن، انظر كتاب العين: ٥/ ١٧١، والسيرافي: ٦٥٦، والمخصص: ٨/ ٦٧، والنكت: ١١٦٠، والسنور: الهرّ، والعجَّول: ولد البقرة، السيرافي: ٦٥٦.

(٦) كذا في السيرافي: ٦٥٦.

(٧) هو الأكول، كما في السيرافي: ٦٥٦.

هما الزائدتان لقولهم في معناه: عِجْل.

ومن ذلك فُعُّول، قالوا: سُبُّوح وقُدُّوس، وهما اسمان من أَسماء الله تعالى، والفتحُ جائز فيهما[١]، وليس في الأَسماء ما هو على فُعُّول؛ بالضمِّ إِلّا سُبُّوح وقُدُّوس، فإن الضمَّ فيهما أَكثرُ، وما عداهما فمفتوح.

ومن ذلك فُعِّيل، قالوا: مُرِّيق؛ [٢١٥/ أ] بضمِّ الميم وكسْرِ الراء وتشديدِها، وهو الإِخْرِيضُ[٢]، أَي العُصْفُر، وقالوا في الصفة: (كَوْكَبٌ دُرِّيْء)[٣] ودِرِّيء، والضمُّ أَضعفُ اللغات، وهو فُعِّيل مثل مُرِّيق، إِلّا أَنَّ مُرِّيقاً اسمٌ ودُرِّيء صفةٌ، وهو مأخوذٌ من الدَّرْء وهو الدفع، كأَن ضوءَه متتابع يدفعُ بعضُه بعضاً[٤].

ومن ذلك فُعَائِل، قالوا: حُطائِط، وهو صفةٌ بمعنى الصغير، كأَنه من الشيء المحطوط[٥]، ومثلُه جُرَائِض؛ للثقيل، كأنه من الجَرَض، وهو الغَصُّ يَغَصُّ به كلُّ مَنْ يراه[٦]، فالأَلف والهمزة زائدتان، وقد فَصَلتا بين العين واللّام.

ومن ذلك فُعَامِل، قالوا: دِرْع دُلامِص، فهو صفة بمعنى البَرَّاق[٧]، فالميمُ زائدةٌ

---

(١) ذكر سيبويه الفتحَ والضم، انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٥، والمحتسب: ٢/ ٣١٧-٣١٨، وسفر السعادة: ٢٩٤، ٤١٤، ونقل الجوهري عن ثعلب أن الضم أكثر، وفتح القاف من قدوس قراءة شاذة، انظر شواذ ابن خالويه: ١٥٤، والمحتسب: ٢/ ٣١٧، والصحاح(سبح).

(٢) كذا يسميه أهل اليمامة، انظر السيرافي: ٦٤٥، والنكت: ١١٥٦، وسفر السعادة: ٤٤٩.

(٣) النور: ٢٤/ ٣٥، وانظر القراءات في «دري» في كتاب السبعة: ٤٥٥-٤٥٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ١٣٧.

(٤) من قوله: «والضم أضعف ..» إلى قوله: «بعضاً» قاله السيرافي: ٦٤٥-٦٤٦ بخلاف يسير، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٦٨، والنكت: ١١٤٧.

(٥) انظر السيرافي: ٦١٨، والمنصف: ١/ ١٠٦، والسيرافي١٦: ٨، والصحاح (حطط)، والنكت: ١١٤٥، ١١٨٨.

(٦) هذا التفسير قريب مما ذكره السيرافي: ٦١٨، والأعلم في النكت: ١١٤٥، وانظر سفر السعادة: ٢٠٠-٢٠١.

(٧) انظر السيرافي: ٦٥٢، والنكت: ١١٥٩، وسفر السعادة: ٢٧٢.

لقولهم في معناه: دِلَاص، فسقوطُ الميم دليلٌ على أَنها زائدة هناك، والأَلف زائدةٌ غيرَ ذي شكٍّ لكونها مع ثلاثة أَحرف أُصول، وقد فَصَلت الزيادتان بين العين واللَّام، وقد أَجاز المازنيُّ أَن تكون الميم أَصلاً[١] ويكونَ دِلَاص من معنى دُلَامِص كسَبِط وسِبَطْر[٢]، وذلك لقلَّة زيادة الميم غيرَ أَوَّلٍ، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبعد اللام في نحو ضَهْياء[٣] وطَرْفَاء وقُوَباء وعِلْباء[٤] ورُحَضَاء وسِيَرَاء وجَنَفَاء وسَعْدان وكَرَوان وعُثْمان وسِرْحان وظَرِبان والسَّبُعان والسُّلُطَّان وعِرَضْنَى ودِفِقَّى وهِبْرِيَة وسَنْبُتة وقَرْنُوَة وعُنْصُوَة وجَبَرُوت وفُسْطاط وجِلْباب وحِلْتِيت وصَمَحْمَح وذُرَحْرَح).

قال الشَّارح: قد وقعت الزيادتان مجتمعتَيْن بعد اللَّام، وذلك في أَبنية منها:

فَعْلاء وذلك اسمٌ وصفةٌ، فالاسمُ ضَهْياء، وطَرْفاء والصفةُ حَمْراء وصَفْراء، والضَّهْيَاء: الأَرض التي لا نباتَ فيها، وقد تكون صفةً بمعنى المرأة التي لا ينبُتُ لها ثَدْي، وقيل: التي لا تَحِيضُ، وفيها لغتان: القَصْرُ والمدُّ، قالوا: ضَهْيا؛ مقصور، وضَهْياء ممدودٌ[٥]، فمَن مدَّ كانت الهمزة عنده زائدةً للتأْنيث لا محالة، ولذلك لا تنصرف، ووزنُها عنده فَعْلاء، وعلى ذلك يكون قد وقع في آخرها زائدان بعد اللام، وهما الهمزةُ للتأْنيث والأَلف للمدِّ قبلها.

---

(١) انظر مذهب المازني في المنصف: ١/ ١٥١-١٥٢، وذكر الفارسي وابن جني وابن عصفور وأبو حيان ما أجازه المازني مذهباً له، انظر الشيرازيات: ٥٢٧، والخصائص: ٢/ ٥١، والممتع: ٢٤٥، والارتشاف: ١٩٨، إلا أن ابن جني ذكر في سر الصناعة: ٤٢٩ أن المازني أجاز هذا القول إجازة.

(٢) هو الطويل الممتد، المنصف: ٣/ ٤.

(٣) في المفصل: ٢٤٢ «صبهاء».

(٤) في المفصل: ٢٤٢ «وحرباء».

(٥) انظر المقصور والممدود لابن ولّاد: ١٧١، والصحاح (ضها)، والنكت: ١١٤٥، ومن قوله: «الأرض التي لا ..» إلى قوله: «ممدود» قاله السيرافي: ٦١٧ بخلاف يسير.

ومَنْ قَصَر وقال: ضَهْيأَة فالهمزةُ عنده أَيضاً زائدةٌ، والياءُ أَصلٌ، والكلمة مصروفةٌ ووزنُها فَعْلأَة؛ لأَنها قد انحذفَتْ في لغة مَنْ مدَّ فكانت زائدةً لذلك.

وأَجاز أَبو إِسحقَ أَن تكون هذه الهمزة أَصلاً، والياءُ زائدةً وأَنَّ: «وقال: ضهيأة فالهمزة ..» وزنَ الكلمة فَعْيَلة، كأَنه اشتقَّها من قولهم: ضاهَأْتُ، وذلك أَنه يقال: ضاهَأْتُ؛ بالهمزة وضاهَيْتُ؛ غيرَ مهموز، أَي ماثَلْتُ، قال: والضَّهْياء: التي لا تحيض، وقيل: التي لا تَدْيَ لها، وفي كلا الحالين ضاهَتِ الرِّجالَ[(١)]، وهو مذهبٌ حَسَنٌ[(٢)] من الاشتقاق، إِلَّا أَنه ليس في الكلام [٦/ ١٢٩] فَعْيَل؛ بفتح الفاء[(٣)]؛ إِنما هو فِعْيَل؛ بكسرها[(٤)]، والطَّرْفاء: ضربٌ من الشجر، الواحدةُ طَرَفة، وليس بتكسير، إِنما هو اسمُ جِنس كقَصْباء، قال الأَصمعي: هو جمعٌ والأَلفُ والهمزةُ بعده زائدتان، ولذلك لا ينصرف[(٥)].

ومنها: فُعْلاء، قالوا: القُوْباء والخُشَّاء، فالقُوباء: داءٌ معروف يُداوَى بالرِّيق، وفيه لغتان قُوَباء بالفتح وقُوْباء بإِسكان الواو[(٦)]، فمَنْ فتح فهمزتُه للتأْنيث، ولذلك لا

---

(١) «بأنها لا تحيض» تكملة من سر الصناعة: ١٠٨.

(٢) انظر مذهب الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٤٤٣، وسر الصناعة: ١٠٨، والسيرافي: ٦١٧-٦١٨، والمخصص: ١/ ٤٩، ١٦/ ٣٥، وسفر السعادة: ٣٣٦، واللسان(ضها).

(٣) أشار ابن خالويه إلى أنه ليس في كلام العرب على فَعْيَل إلا حرفان، هما ضَهْيَدو صَهْيَد، وهما مصنوعان عند ابن جني، وأجاز الزجاج في ضَهْيَأ -على ما سلف- والفارسي في رَهْيَا أن يكونا على وزن فَعْيَل، انظر الكتاب: ٤/ ٣١٣، والسيرافي: ٦٤٢، وليس في كلام العرب: ٥٩، والمنصف: ١/ ١٤٠-١٤١، والخصائص: ٣/ ٢١٦، والمخصص: ٣/ ٣٥٤، ٣/ ٣٥٩، والنكت: ١١٨٣.

(٤) من قوله: «وقال: ضهيأة فالهمزة ..» إلى قوله: «بكسرها» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٠٨ بخلاف يسير.

(٥) انظر قول الأصمعي في الأصول: ٢/ ٤٤٥، والسيرافي: ٦٣٣، والطرفاء عند سيبويه للواحد وللجمع، انظر الكتاب: ٣/ ٥٩٦، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٧٦، وما سلف: ٥/ ١٣١-١٣٢.

(٦) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٢٤، والسيرافي: ٦٦٧، والصحاح(قوب)، والنكت: ١١٦٠، وسفر السعادة: ٤٢٩.

ينصرف فهو كالرُّحَضاء[١] والعُشَراء[٢]، ومَنْ أَسكنَ الواوَ صرَفَه، وكانت الهمزةُ عنده زائدة للإلحاق بقُرْطاس، والخُشَّاء: العظم الناتئ وراءَ الأُذُن[٣]، قال ابن السكّيت: وليس في الكلام فُعْلاء بضمِّ الفاء وسكون العين إِلَّا هذان الحرفان[٤].

ومن ذلك فِعْلاء نحوُ عِلْباء وحِرْباء، ولا نعلمه جاء وصفاً، فالعِلباء: عَصَبُ العُنُق، وهما عِلْباوان بينهما مَنْبِتُ العُرْفِ[٥] وهو ملحَقٌ بسِرْداح، والسِّرْداح: الناقة الكثيرة اللحم، وحِرْباء: دُوَيبة معروفة.

ومن ذلك فُعَلاء؛ بضمِّ الفاء وفتْح العين، ويكون اسماً وصفةً، فالاسم رُحَضاء وقُوَباء، والصفةُ عُشَراء ونُفَساء والرُّحَضاء: العَرقُ في أَثَر الحمَّى، [٦] وهذا البناءُ في الجمع كثير، نحوُ خُلَفاء وظُرَفاء وشُرَفاء.

ومن ذلك فِعَلاء؛ بكسر الفاء وفتْح العين، قالوا في الاسم: السِّيَراء والخِيَلاء، ولم يأْتِ صفةً، والسِّيَراء: بُرْدٌ فيه خُطوط[٧].

ومن ذلك فَعَلاء؛ بفتح الفاء والعين، قالوا: جَنَفَاء وقَرَمَاء، فالجَنَفاء: ماءٌ لمعاويةَ بن عامر[٨]، قال الشاعر[٩]:

---

(١) الرحضاء: الحمّى تأخذ بعرق، انظر إصلاح المنطق: ٢٢١.
(٢) العشراء: الناقة مضى لحملها عشرة أشهر. المقصور والممدود لابن ولاد: ١٩٥.
(٣) كذا فسره السيرافي: ٦٣٣.
(٤) هو قول الفراء حكاه عنه ابن السكيت في إصلاح المنطق: ٢٢١، وصاحب اللسان (قوب)، وانظر أدب الكاتب: ٥٩٢-٥٩٣، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٩٥.
(٥) قاله الجوهري في الصحاح (علب)، وانظر أدب الكاتب: ١٦، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٩٧، والنكت١١٥١.
(٦) قاله الجوهري في الصحاح (رحض).
(٧) وزاد الجوهري «صُفر» الصحاح (سير)، وانظر السيرافي: ٦٣٣.
(٨) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٨٣، ومعجم ما استعجم: ١/ ٣٩٨، ومعجم البلدان (جنفاء).
(٩) هو زبّان بن سيّار الفزاري كما في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٤١٢، وفرحة=

رحلْتُ إِليكَ من جَنفَاءَ حتَّى أَنَخْتُ فِناءَ بَيْتِكَ بالمَطَالي

وقَرَمَاء؛ بالقاف وتحريكِ العين موضعٌ(١)، والجوهريُّ ذكرَه بالفاء، وهو مصحَّف، إنما هو بالقاف(٢)، [٦/ ١٣٠] وقالوا في الصفة: الثَّأَدَاء بمعنى الأَمَة، يقال: ثَأَدَاء، ودأَثاء مقلوبٌ منه، قال ابن السِّكِّيت: «ليس في الكلام فَعَلاء؛ بالتحريك إِلَّا حرفٌ واحدٌ، وهو الدَّأَثاء»(٣)، يعني في الصفات، فهذه الأَسماءُ الأَلِفان في آخرها زائدان.

ومِمَّا زِيد في آخره(٤) زائدان فَعْلان؛ بفتح الفاء وسكون العين في الاسم والصفة، فالاسمُ السَّعْدان والضَّمْران، والصفةُ الرَّيَّان والعَطْشان، فالسَّعْدان: نبت له شَوْك، وهو من أَفضلِ مَراعي الإِبل، وفي المثل: «مَرْعَى ولا كالسَّعْدان»(٥)، وضَمْران؛ بالضاد المعجَمَة: نبت أَيضاً(٦).

ومن ذلك فَعَلان؛ بفتح الفاء والعين فيهما، فالاسمُ كرَوَان ووَرَشان، والصفةُ صَمَيَان وقَطَوَان، فالكَرَوَان والوَرَشَان: طائران(٧)، والصَّمَيَان: الشُّجاع الجريء، يقال:

=الأديب: ١٥٧، ومعجم البلدان (جنفاء)، واللسان (طلى)، ونسبه صاحب معجم ما استعجم: ١/ ٣٩٨ إلى ابن مقبل، وانظر ديوانه: ٣٩٢، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٤/ ٢٥٨، وأدب الكاتب: ٥٩١، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٨٣، والنكت١١٥١: والاقتضاب: ٤٧١.

والمطالي جمع واحده مِطْلاء وهي أرض سهلة لينة. اللسان (طلى).

(١) انظر معجم ما استعجم: ٣/ ١٠٦٦.

(٢) انظر الصحاح (فرم)، ونبه على هذا التصحيف صاحبا اللسان والتاج (فرم)، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٣٠، وسفر السعادة: ٤١٨.

(٣) إصلاح المنطق: ٢٢١، وانظر أدب الكاتب: ٤٩٤، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٧٥.

(٤) في ط، ر: «آخرها» تحريف.

(٥) قاله الجوهري في الصحاح (سعد)، وانظر جمهرة الأمثال: ٢/ ٢٤٢، ومجمع الأمثال: ٢/ ٢٧٥، والمستقصى: ٢/ ٣٤٤.

(٦) انظر السيرافي: ٦٣٤، والنكت: ١١٥١.

(٧) انظر اللسان (كرا، ورش).

رجل صَمَيَان، أَي شجاعٌ جَريءٌ، والقَطَوَان: البَطيءُ في مشيه مع نشاط، يقال: قَطَا يَقْطُو فهو قَطَوَان[١].

ومن ذلك فُعْلان؛ بضمِّ الفاء وسكون العين في الاسم والصفة، فالاسمُ نحوُ عُثْمان وذُبْيان، وهو كثير في الجمْع نحو جُرْبان وقُضْبان تكسيرَ جَرِيب[٢] وقَضِيب، والصفةُ نحوُ عُرْيان وخُمْصان، يقال: رجلٌ خُمْصان وامرأة خُمْصانة.

ومن ذلك فَعِلَان؛ بفتح الفاء وكسر العين نحوُ ظَرِبان، [٢١٥/ ب] وهي دُويبة مُنْتِنة الرِّيح[٣]، والقَطِران، ولم يأْتِ صفة[٤].

ومن ذلك فَعُلان؛ بفتح الفاء وضمِّ العين، وذلك قليل، قالوا: السَّبُعان: اسم مكان[٥]، والشَّبُهان، وهو شجر من العِضَاه[٦]، فهو اسمٌ، وقيل: الثُّمام[٧] من الرَّياحِين، فعلى هذا يكون صفةً، والفتحُ فيه أَكثرُ[٨].

ومن ذلك فُعُلَّان بتضعيف اللَّام، قالوا: سُلُطَّان[٩]، ولم يأْتِ غيرُه، فهذا قد اجتمع

---

(١) انظر السيرافي: ٦٣٤، والصحاح (صمي)، (قطا)، والنكت: ١١٥١، ١١٨٦، وسفر السعادة: ٣٢٤.

(٢) الجريب: مكيال انظر جمهرة اللغة: ١/ ٢٠٩، وأدب الكاتب: ٣٩٦، والمعرب: ١١١.

(٣) انظر الصحاح (ظرب)، والسيرافي: ٦٣٤، والنكت: ١١٥١.

(٤) انظر الأصول: ٣/ ١٩٧، والسيرافي: ٦٣٣.

(٥) انظر السيرافي: ٦٣٤، ومعجم البلدان (السبعان).

(٦) كذا في ديوان الأدب: ٢١، والصحاح (شبه)، وانظر النبات للأصمعي: ٢٠، والسيرافي: ٦٣٤.

(٧) كذا في النبات للأصمعي: ٢٠، وانظر المخصص: ١١/ ١٤٢.

(٨) قال السيرافي: ٦٣٤: «والمعروف الشبهان؛ بالفتح».

(٩) لم يذكره سيبويه عندما تكلم على بناء «فُعُلَّان»، وظاهر كلامه أنه على وزن فُعُلان مخفف اللام، قال: «جاء على فُعُلان، وهو قليل، قالوا: السُّلُطان، وهو اسم»، الكتاب: ٤/ ٢٦٠، ولم يذكر سلطان عند ما تكلم على ووزن فُعُلّان بتشديد اللام، وكذلك فعل السيرافي، انظرالكتاب: ٤/ ٢٦٢، والسيرافي: ٦٣٩، وكتاب الأسماء والأفعال والحروف: ١٤٠، ١٧٨، وانظر أيضاً ديوان الأدب: ٢٥٩، سفر السعادة: ٣٠٢، والممتع: ١٣٦.

في آخره ثلاثُ زوائد الطَّاءُ الثانيةُ المضاعَفةُ والألفُ والنونُ.

ومن ذلك فِعَلْنَى، قالوا: ناقة عِرَضْنَى للتي من عادتها أَن تمشي مُعارَضةً للنشاط، يقال: عِرَضْنَى وعُرُضْنَة، وهو اسمٌ(١)، والنونُ والألف فيه زائدةٌ لأنه من الإعراض، فالنونُ للإلحاق بسِبَطْر، والألفُ للبناء، ولذلك تقول في التصغير: عُرَيْضِن، فتُثْبِت النونَ وتحذفُ الألف لأنها ليست للإلحاق.

ومن ذلك فِعِلَّى؛ بكسْر الفاء والعين فيهما، فالاسم زِمِكَّى وزِمِجَّى لذَنَب الطائر(٢)، والصفةُ كِمِرَّى وهو العظيمُ الكَمَرة(٣).

ومن ذلك فِعَلَّى؛ بكسر الفاء وفتْح العين، قالوا: دِفَقَّى، وهو ضَرْب من المشْي بسرعة يقال: مشَى الدِّفَقَّى(٤)، وهو اسم، ولا نعلمه صفةً.

ومن ذلك فِعْلِيَة؛ بكسر الفاء وسكون العين، قالوا: [٦/ ١٣١] هِبْرِيَة وحِذْرِيَة في الاسم، وقالوا في الصفة: عِثْرِيَة وزِبْنِية، والهِبْرِية: شيءٌ يقع في الشعر كالنّخالة(٥)، يقال: في رأسه هِبْرِية، والحِذْرية: مكان غليظ(٦)، والعِفْرِيَة: الداهية، يقال: شيطان عِفْرِيَة(٧)،

---

(١) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٩١، والمخصص: ١٥/ ١٠٧، والنكت: ١١٥٢، وسفر السعادة: ٣٦٥، والقاموس: (عرض).

(٢) هما لغتان، انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٣٧، والسيرافي: ٦٣٦، وسفر السعادة: ٢٨٧، وفيها «أصل ذنب الطائر».

(٣) كذا فسره السخاوي عن الجرمي وابن السراج، انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٢٩، والسيرافي: ٦٣٦، والنكت: ١١٥٢، وسفر السعادة: ٤٣٨.

(٤) مثل به سيبويه مكسور الدال مفتوح الفاء اسماً، ومثل به مكسور الدال والفاء صفة، انظر الكتاب: ٢/ ٣٢٣ (بولاق)، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١١٦، والصحاح (دفق)، والنكت: ١١٥٢، وسفر السعادة: ٢٧١.

(٥) كذا في الصحاح (هبر)، والهبرية: الحزاز في الرأس، انظر الكنز اللغوي: ١٧٥، والسيرافي: ٦٢٩، والنكت: ١١٥٦، وسفر السعادة: ٧٤.

(٦) كذا في السيرافي: ٥٥٧، ٦٤٥، وسفر السعادة: ٢٢٤، وانظر معجم البلدان (الحذرية).

(٧) كذا في السيرافي: ٦٢٢، وانظر معاني أخرى في سفر السعادة: ٣٧١.

والزِّبْنِيَة: واحد الزَّبانِية وهو الشديد[١]، وفي آخرها زائدان، وهما الياءُ والتاءُ، فالياءُ زائدةٌ لأَنها مع ثلاثة أَحرف أُصول، والتاءُ زائدة للتأنيث، وإنما اعْتُدَّ بتاء التأنيث وإن كانت تاءُ التأْنيث ليستْ من البناء في شيء؛ لأَن التاء لازمةٌ لِفِعْلِيَة كما لزمت فَعَالِية ككَراهيَة ورَفَاهِيَة.

ومن ذلك فَعْلَتَة، قالوا: مضتْ سَبَنْتَةٌ من الدهر، أَي قطعةٌ منه[٢]، فهو اسمٌ، ولم يأْتِ صفةً، وفي آخره زائدان، وهما التاءان الأُولى من بناء الكلمة، والثانيةُ للتأنيث، والذي يدلُّ على زيادة الأُولى قولُهم في معناه: سَنْبٌ وسَنْبة[٣] مثلُ تمر وتمرة، فسقُوطُ التاء من سَنْب وسَنْبة قاطعٌ على زيادتها في سَنْبتة.

ومن ذلك فَعْلُوَة، قالوا: تَرْقُوَة وقَرْنُوَة، فالتَّرقُوة: العظمُ الناتئ بين ثُغْرَة النَّحْر وبين العاتِق[٤]، والقَرْنُوَة: نبت له ورقٌ أَغبَرُ شبيهٌ بالحَنْدَقُوق[٥] يُدْبَغُ به[٦]، يقال منه: سِقاء قَرْنويّ إذا دُبِغ بالقَرْنُوة، فالواو زائدةٌ؛ لأَنها لا تكون أَصلاً مع بنات الثلاثة، وتاءُ التأْنيث زائدةٌ لا محالة.

ومن ذلك فُعْلُوَة، قالوا: عُنْصُوَة وعُنْفُوة[٧]، ولم يأْتِ صفةً، فالعُنْصُوة: الخُصْلة من الشعر، والجمعُ عَنَاصٍ، يقال: في رياض بني فلان عَنَاصٍ من النبت، أَي قليلٌ متفرِّق[٨]،

---

(١) كذا في السيرافي: ٦٤٥، وانظر الصحاح (زبن)، والنكت: ١١٥٦، ١١٨٧.

(٢) انظر السيرافي: ٥٦٠، ٦٥١، وسر الصناعة: ١٥٨، ١٦٨-١٦٩.

(٣) قريب من هذا ما استدل به السيرافي: ٥٦٠، ٦٥١، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٧٢، والأصول: ٣/ ٢٤٢، واللسان (سنب).

(٤) كذا في الصحاح (ترق)، وانظر سفر السعادة: ١٨٦.

(٥) انظر النكت: ١١٦٠، ١١٨٧، وسفر السعادة: ٢٣٥.

(٦) انظر الكتاب: ٤/ ٢٣٧، ٤/ ٢٧٥، والنبات للأصمعي: ١٩، والصحاح (قرن)، والسيرافي: ٥٦١، ٦٥٥.

(٧) هي القطعة من الحلي، انظر السيرافي: ٦٥٥، وسفر السعادة: ٣٨٧.

(٨) حكاه صاحب اللسان (عنص)، وانظر النكت: ١١٦٠.

والهاءُ لازمةٌ لهذه الواو لا تفارقُها كما كانت لازمةً للياء في حِذْرِيَة(١).

ومن ذلك فَعَلُوت يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ جَبَرُوت ورَهَبُوت ورَحَمُوت، والصفةُ الحَلَبُوت والتَّرَبُوت، فالرَّحَمُوت والرَّهبُوت مصدران بمعنى الرَّحمة والرَّهْبة، والجَبَروت: التَّجَبُّر، والحَلَبُوت(٢): الأَسودُ، يقال: أَسْودُ حَلَبُوت، أَي حالِكٌ، والتَّرَبُوت: الذَّلول، يقال: جَمَل تَرَبُوت وناقة تَرَبُوت(٣)؛ الذَّكر والأُنثى فيه سواءٌ، والواو والتاءُ في ذلك كلِّه زائدةٌ، أَما الرَّحَموت والرَّهَبوت فللاشتقاق، وأَما قولُهم: أَسْود حَلَبُوت؛ فالتاءُ زائدةٌ لقولهم في معناه: حُلْبُوب(٤)، أَي حالك، وهذا ثَبتٌ في زيادة التاء، والواوُ أيضاً زائدةٌ لأَنها لا تكون أَصلاً في بنات الثلاثة فصاعداً.

ومن ذلك فُعْلَال، قالوا: قُرْطاط وفُسْطاط، قال سيبويه: وهو قليلٌ في الكلام ولا نعلمه جاء صفة(٥)، فالقُرْطاط: البَرْذَعة التي تكون تحت الرَّحْل، ويقال: قُرْطان؛ بالنون(٦) أَيضاً، والفُسْطاط: البيتُ من الشَّعَر، يقال: فُسْطاط وفِسْطاط(٧)، والطاءُ زائدةٌ مكررةٌ، وكذلك الأَلفُ قبلها، وهو ملحَقٌ بقِرْطاس وحِمْلَاق(٨).

---

(١) هي الأرض الغليظة كما ذكر السيرافي: ٥٥٧، ٦٤٥، وانظر النكت: ١١٥٦، وسفر السعادة: ٢٢٤.

(٢) لم يذكر سيبويه حلبوت فيما مثّل به على فَعَلُوت. انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٢، ومثل به أبو مسحل الأعرابي في نوادره: ١٣٥، وذكره السيرافي: ٦٥٧ بلفظ الحلبوب، وفسّره بالأسود، وكذلك هو في النكت: ١١٦٠، واللسان (حلب)، وكذلك الفارابي، وقال: «ويقال: أسود حلبوب؛ للشديد السواد» ديوان الأدب: ٦٧، وكذلك ذكره الجوهري في الصحاح (حلب).

(٣) انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٢، ٤/ ٣١٦، والمخصص: ١٠/ ٣٣، والنكت: ١١٥٨، ١١٨٨.

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٥، والأصول: ٣/ ٢١٠، والسيرافي: ٦٥٧، والنكت: ١١٦٠.

(٥) الكتاب: ٤/ ٢٩٥ بتصرف.

(٦) انظر أدب الكاتب: ٢٠٧، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٢٩٢، والسيرافي: ٦٣٢، والصحاح (قرط)، والنكت: ١١٥٠، وسفر السعادة: ٤١٧.

(٧) وفُسَّاط، انظر السيرافي: ٦٢٢، والصحاح(فسط)، والنكت: ١١٥١.

(٨) «الحملاق: ما غطت الجفون من بياض المقلة» اللسان (حملق)، وانظر النكت: ١١٧٣.

ومن ذلك فِعْلَال في الاسم والصفة، فالاسم جِلْباب، وهو المِلْحَفة، والصفةُ شِملال للناقة السريعة، يقال: ناقةٌ شِمْلال وشِمْليل، أَي سريعة[١].

ومن ذلك فِعْلِيل في الاسم والصفة، فالاسمُ حِلْتِيت، والصفةُ صِنْدِيد وشِمْلِيل، فالحِلْتِيت: ضربٌ من الصَّمْغ[٢].

ومن ذلك فَعْلَعَل؛ في الاسم والصفة، فالاسمُ الحَبَرْبَر والتَّبَرْبَر، وهما بمعنى واحد، حكى سيبويه: ما أَصاب منه حَبَرْبراً ولا تَبَرْبَراً ولا حَوَرْوَراً، أَي شيئاً[٣]، ويقال: ما في الذي تُحدثنا به حَبَرْبَر، أَي شيءٌ[٤]، والصفةُ صَمَحْمَح ودَمَكْمَك، فالصَّمَحْمَح: الشديدُ وقيل: القصير الغليظ[٥]، والدَّمَكْمَك: الشديد، كرَّر فيهما العين واللّام، وأَنكر الفرَّاء أَن يكون على فَعَلْعَل وقال: هو فَعَلَّل مثلَ سَفَرْجل، قال: ولو جاز أَن يقال: إنه فَعَلْعَل بتكرير لفظ العين واللام لجاز أَن يكون وزنُ صَرْصَر فَعْفَع بتكرير لفظ الفاء والعين[٦]، والصوابُ الأَولُ، وهو رأي سيبويه[٧]، وذلك أَنَّ الحرف لا يُحكَم بزيادته إِلَّا بعد إِحراز ثلاثة أَحرف أُصول، وصَرْصَرَ وأَشباهُه لم يوجد فيه ذلك.

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٣٢٦، والسيرافي: ٦٢٣، والنكت: ١١٤٧.

(٢) هو صمغ الأنجذان؛ كما في الصحاح (حلت)، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٦٨، والأصول: ٣/ ٢٠٤، وسفر السعادة: ٢٩.

(٣) كذا حكى السخاوي وابن منظور عن سيبويه، وهذا تصرُّفٌ في كلامه، انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٨، وسفر السعادة: ٢٢١، واللسان (حبر)، وساق ابن السراج هذا القول غير منسوب، انظر الأصول: ٣/ ٢١٣، وهو قول لأبي عمرو والأصمعي، انظر تهذيب اللغة: ٥/ ٣٦، ٥/ ٣٣٧، والنكت: ١١٦٣.

(٤) كذا حكى السخاوي في سفر السعادة: ٢٢١، ومن قوله: «حكى سيبويه ..» إلى قوله: «شيء» قاله الجوهري في الصحاح (حبر).

(٥) حكى الجوهري هذا التفسير عن الجرمي في الصحاح (صحح)، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٧٨، والنكت: ١١٦٣.

(٦) من قوله: «وأنكر الفراء ..» إلى قوله: «والعين» قاله الأعلم بخلاف يسير، انظر النكت: ١١٦٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٦٧.

(٧) انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٨، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ٣٠٨، والمنصف: ٣/ ٣١.

ومن ذلك فُعَلْعَل في الاسم قالوا: ذُرَحْرَح وجُلَعْلَع، ولا نعلمه صفةً، فالذُّرَحْرَح واحدُ الذَّرَارِيح[١]، والجُلَعْلَع: الجُعَل[٢]، فهذه الأَسماء كلُّها في آخرها زائدان، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والثلاثُ المفترِقةُ في نحو إِهْجيرى[٣] ومَخَارِيق وتَمَاثِيل ويَرَامِيع). [٦/ ١٣٢]

قال الشَّارح: قد زِيدَ في الاسم ثلاثُ زوائد، فيكونُ الاسمُ بها على ستة أحرف، وتلك [٢١٦/ أ] الزوائدُ تكون مفترِقةً ومجتمعةً، فالمفترِقةُ تكونُ في الجمع والمفرد، فالمفردُ إِفْعِيْلَى قالوا: إِهْجِيْرَى وإِهْجِيراه: دأْبُه وعادتُه، والإِجْرِيَّاءُ كذلك العادةُ[٤]، وهو من الجَرْي[٥]، فالهمزةُ زائدةٌ، والياءُ الأُولى المدغَمة، والأَلفُ الأَخيرةُ.

وأَمَّا الجمعُ فمن ذلك مَفَاعِيل، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ مَفَاتِيح ومَخَاريق، والمَخَاريق جمعُ مِخْراق، وهو المِنْديل يُلَفُّ ليُضْرَبَ به[٦]، وفي الحديث: «البَرْقُ مَخَاريقُ الملائكةِ»[٧]، وقالوا في الصفة: مَحَاضِير ومناسِيب، والمحاضِير: جمع مِحْضِير، وهو الشديدُ العَدْو من الخيل[٨]، والمَنَاسيبُ جمع منسوب، فالميمُ في أَولها زائدةٌ لأَنها في الواحد كذلك، والأَلفُ مزيدةٌ للجمع، والياءُ الأَخيرةُ زائدةٌ لأَنها بدلٌ من أَلف زائدة.

ومن ذلك تَفَاعِيل، وهو بناءُ جمع أَيضاً، قالوا في الاسم: تَجَافِيف وتَمَاثِيل في جمع

(١) دويبة لها سم، انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٨، ٤/ ٣٢٧، والسيرافي: ٦٢٢.

(٢) كذا في المنصف: ٣/ ٣١، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٧٨، والمخصص: ٨/ ١١٦، والنكت: ١١٦٣.

(٣) في المفصل: ٢٤٢ «هجيرى».

(٤) انظر هذه اللغات في المقصور والممدود لابن ولاد: ٥٤، ٢٨٠، والسيرافي: ٦١٣، والنكت: ١١٤٤، وسفر السعادة: ٩٣.

(٥) كذا في اللسان (جرا).

(٦) كذا قال الجوهري في الصحاح (خرق).

(٧) انظر الفائق للزمخشري: ١/ ٢٦٣، والنهاية لابن الأثير: ٢/ ٢٦.

(٨) كذا في اللسان (حضر)، وانظر السيرافي: ٦٤٦، والنكت: ١١٥٦.

تَجْفاف[١] وتَمْثال بمعنى الصورة، ويكون على يَفَاعِيل في الاسم والصفة، فالاسمُ يَرَابِيع: جمع يَرْبُوع، وهي دُويبة، ويَعَاقِيب: جمعُ يَعْقُوب، وهو ذكَرُ القَبْج[٢]، والصفةُ يَحامِيم ويَخَاضِير، فاليَحَاميم: جمع يَحْموم، وهو الدُّخان[٣]، يصفون به إِذا أَرادوا الحُلْكة، واليَخَاضِير: جمع يَخْضُور، وهو الأَخضر[٤]، وصفوا به كما وصفوا باليَحْمُوم.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والمجتمِعةُ قبلَ الفاءِ في مُسْتفْعِل).

قال الشَّارح: لا يكون هذا المثالُ إِلَّا صفةً فيما كان جارياً على الفعل، نحوُ مُسْتَخْرِج ومُسْتَعلم، فالميمُ والسينُ والتاءُ زوائد لأَنها تسقطُ في خَرَجَ وعَلِمَ.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبين العين واللَّام في سَلَالِيم وقَرَاوِيح).

قال الشَّارح: قد فصلوا بهذه الزياداتِ الثلاثِ بين العين واللام، وذلك في فَعَالِيل نحوُ سَلَاليم، وذلك أَنَّ واحده سُلَّم، فاللَّامُ الثانيةُ زائدةٌ، وإِذا كُسِّر للجمع زيدَتْ أَلفُ الجمع بعد اللَّام الأُولى وبعدها اللَّامُ الزائدةُ وبعد اللَّام الياءُ للإِشباع، كأَنهم كسَّروا سَلَّاماً، فكانت ثلاث زوائد بين العين واللام، ومن ذلك فَعَاوِيل نحو قِرْواح[٥] وقَرَاوِيح، معك في الواحد الواوُ والأَلفُ زائدتان، وزيدتْ أَلفُ الجمع قبل الواو فاجتمع ثلاث زوائد قبل اللام.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبعد اللَّام في صِلِّيَان وعُنْفُوان وعِرِفَّان وتَيِفَّان[٦] وكِبْرِياء وسِيْمِيَاء ومَرَحَيَّا).

قال الشَّارح: قد جاءت هذه الزياداتُ الثلاثُ آخِراً بعد اللام، من ذلك فِعْلِيَان؛

---

(١) هو آلة من آلات المتحاربين، النكت: ١١٤٨، وانظر السيرافي: ٥٦٠، ٦٣٣، ٦٦٧.

(٢) انظر المخصص: ٨/ ١٥٦، والسيرافي: ٦٢٦.

(٣) كذا عن ابن سيده في اللسان (حمم)، وفسره السيرافي: ٦٢٦ والأعلم في النكت: ١١٤٨، والسخاوي في سفر السعادة: ٥٠٤ بالأسود، وانظر تفسير غريب القرآن: ٤٤٩.

(٤) قاله السيرافي: ٦٢٦، وانظر النكت: ١١٤٨.

(٥) هو الفضاء الذي لا ساتر فيه، السيرافي: ٦٢٧، وانظر سفر السعادة: ٤٢٠.

(٦) في المفصل: ٢٤٢ «وتَيّقان»، قاله الجرمي، انظر سفر السعادة: ١٧٦-١٧٧.

بكسر الفاء، جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ صِلِّيان وبِلِّيَان، والصفةُ العِنْظِيان والخِرِّبان[١]، فالصِّلِّيان: نبْت[٢]، والبِلِّيَان قالوا: بلد، ويقال: ذهب بذِي بِلِّيَان، أي حيثُ لا يدري[٣]، والعِنْظِيَان: الجافي، وقيل: الشابُّ الطريُّ[٤]، والخِرِّبان: الجبان، ومن ذلك فُعْلُوَان قالوا: عُنْظُوَان وعُنْفُوَان، ولم يأْتِ، صفةً فالعُنْظُوَان: شجر[٥]، والعُنْفُوان: أَول الشّباب[٦].

ومن ذلك فِعِلَّان؛ بكسر الفاء والعين وتشديد اللَّام في الاسم، قالوا: فِرِكَّان وعِرِفَّان، ولم يأْتِ صفة[٧]، فالفِرِكَّان: البُغْض، من فَرِكَت المرأةُ زوجَها، وهو اسم[٨]، وعِرِفَّان مصدرٌ بمعنى المعرفة، وهو اسم رجل أَيضاً[٩]، ومن ذلك فَعِلَّان، قالوا: تَئِفَّان، وهو اسمٌ، ومعناه أَول الشيء، يقال: جاءنا على تَئِفَّان ذلك، أَي أَوَّلِه[١٠]، فالألفُ والنونُ والحرفُ الأَخيرُ من المضاعَف زوائدُ، ومن ذلك فِعْلِيَاء، يكون اسماً وصفةً،

---

(١) كذا في السيرافي: ٦٣٨ بالباء الموحدة، والصواب: خِريان؛ بالياء المثناة بعد الراء المشددة، فقد ذكرها سيبويه مع الكلمات التي تجيء على فِعْلِيان، انظر الكتاب: ٤/ ٢٦٢، وكذلك ابن يعيش ذكرها فيما على فِعْليان، وانظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه: ١١١، والممتع: ١٣٢، واللسان (خرر).

(٢) انظر السيرافي: ٦٣٧، والنكت: ١١٥٣، وسفر السعادة: ٣٢٥.

(٣) كذا قال السيرافي: ٦٣٧-٦٣٨ في بليان، وأصل هذا القول لابن الأعرابي والجرمي، انظر سفر السعادة: ١٧١، واللسان (بلى)، وفي معجم البلدان (بليان) بضم الميم وتشديد اللام وفتحها، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٦٢.

(٤) انظر هذين المعنيين في السيرافي: ٦٣٨.

(٥) كذا في السيرافي: ٦٣٨، وسفر السعادة: ٣٨٣، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٦٢، والأصول: ٣/ ٢٠١، والنبات للأصمعي: ١٨.

(٦) كذا في السيرافي: ٦٣٨، وسفر السعادة: ٣٨٣، وانظر المنصف: ٣/ ٦٩.

(٧) سقط من ط، ر: «ولم يأت صفة»، انظر الكتاب: ٤/ ٢٦٢، والنكت: ١١٥٣.

(٨) انظر السيرافي: ٦٣٨، وظاهر كلام السخاوي في سفر السعادة: ٤٠٩ أن «فركان» صفة، ويقول سيبويه: «ولا نعلمه جاء وصفاً» الكتاب: ٤/ ٢٦٢.

(٩) كذا قال السيرافي: ٦٣٩، وانظر النكت: ١١٥٣.

(١٠) كذا في السيرافي: ٦٤١-٦٤٢، وانظر النكت: ١١٥٤، وسفر السعادة: ١٧٦-١٧٧.

فالاسمُ كِبْرِيَاء وسِيْمِيَاء، والصفةُ جِرْبِيَاء، فالكِبْرِيَاء: مصدر بمعنى [٣/ ١٣٣] الكِبْر[١]، وفي آخِره ثلاثُ زوائد، وهي الياءُ والهمزةُ والألفُ قبلها، والسِّيْمِيَاء: العلامة[٢]، والجِرْبِيَاء: النُّكَيْبَاء من الرياح، وهي بين الشَّمال والدَّبُور[٣].

ومن ذلك فَعَلَيَّا قالوا: مَرَحَيًّا، وهو زَجْرٌ يقالُ عند الرَّمْي[٤]، وبَرَدَيًّا وهو نهر بالشَّام، هكذا في كتاب سيبويه[٥]، والمعروف بَرَدَى[٦]، قال الشاعر[٧]:

يَسْقُون مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيْهم   بَرَدَى يُصَفَّق بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ [٣/ ١٣٤]

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد اجتمعت ثنتان وانفردت واحدة في نحو أُفْعُوَان وإِضْحِيَان وأَرْوَنَان وأَرْبِعاء وأَرْبَعاء[٨] وقاصِعَاء وفَسَاطِيط وسَرَاحِين وثَلاثَاء وسَلَامَان وقُرَاسِيَة وقَلَنْسُوة وخُنْفَساء وتَيَّحان وعُمُدَّان ومَلْكَعَان).

قال الشَّارح: هذا الفصلُ موافقٌ للفصل الذي قبله من جهة ومخالِفٌ من جهة أُخرى، فالموافَقَةُ أَنَّ في كلِّ واحد من هذه الأَسماء ثلاثَ زوائدَ كالفصل المتقدِّم، وأَما جهةُ المخالَفَة فأَنَّ الزوائدَ في هذه الأَسماء متفرِّقةٌ، منها اثنتان مجتمعتان، وواحدة منفردةٌ، وذلك في أَسماءٍ مختلفةِ البناءِ أَيضاً.

فمنها ما هو على زِنة أُفْعُلان؛ بضمِّ الهمزة والعين، ويكون اسماً وصفةً، فالاسمُ

---

(١) قاله السيرافي: ٦٣٩.
(٢) قاله السيرافي: ٦٤٠، وانظر النكت: ١١٥٣.
(٣) كذا في الصحاح واللسان (جرب)، وانظر السيرافي: ٦٤٠، والنكت: ١١٥٣، وانظر الأسماء الثلاثة السالفة في الكتاب: ٤/ ٢٦٣.
(٤) قاله السيرافي: ٦٤٢، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٥١.
(٥) الذي في الكتاب: ٤/ ٢٦٥ «وبَرَدَيًّا وهو اسم»، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٦٥.
(٦) قاله السيرافي: ٦٤٢، وانظر النكت: ١١٥٤، وفي معجم البلدان (برديا): «برديا: نهر دمشق، ويقال له: بردى أيضاً».
(٧) سلف البيت: ٣/ ٤٥.
(٨) سقط من المفصل: ٢٤٢ «وأربعاء».

أُفْعُوان وأُقْحُوان، والصفةُ أُسْحَلان وأُلْعَبان، فالأُفْعُوان: ذكَرُ الأَفاعي، والهمزةُ في أولـه زائدةٌ والأَلَفُ والنونُ في آخره زائدتان، يدلُّ على ذلك قولُهم: فَعْوَة السُّمِّ[1]، وهذا قاطعٌ على أنَّ الفاء والعين أَصلان دون الباقي.

والأُقْحُوَان: نبتٌ طيبُ الريح حواليه ورق أَبيضُ وَسَطُه أَصفرُ، وهـو البـابُونج[2]، الهمزةُ في أَوله زائدةٌ، والأَلفُ والنونُ في آخره زائدتان لقـولهم: دواءٌ مَقْحُوّ إذا كـان فيـه الأُقْحوان[3]، والأُسْحُلان: التامُّ[4]، والأُلْعُبان: اللَّعَّاب[5].

ومن ذلك إِفْعِلان؛ بكسر الهمـزة والعـين[6]، وهـو قليـل، يكـون في الاسـم والصـفة، فالاسـمُ إِسْحِمان، والصـفةُ ليلـةٌ إِضْـحِيَانة، فالإِسْحِمان جُبَيْـل بعينـه[7]، والإِضْـحِيَانة: المضيئة[8].

ومن ذلك أَفْعَلان بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتْح العين، ولم يـأْتِ إِلَّا صـفةً، قـالوا: عَجِينٌ أَنْبَجَان إِذا سُقِي كثيراً وأُجِيدَ عَجْنُه[9]، وأَرْوَنَان، يقال: يـومٌ أَرْوَنـان، أَي شـديدٌ[10]،

(١) قاله الرضي في شرح الشافية: ٢/ ٣٤١، وفي اللسان (فوع) «فَوْعَة السم: حدتـه»، والاستدلال على زيادة الهمزة بقولهم: مَفْعاة، انظر المخصص: ٨/ ١٠٨، وشرح الملوكي: ١٤٠.

(٢) قالـه ابـن قتيبـة في أدب الكاتـب: ٩٩، والجـوهري في الصـحاح (قحـا)، وانظـر النبـاتُ للأصمعي: ١٥، والنكت: ١١٤٤.

(٣) حكاه صاحب اللسان (قحا).

(٤) قاله السيرافي: ٦١٥، وانظر النكت: ١١٤٤.

(٥) قاله السيرافي: ٦١٥، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٤٧، والنكت: ١١٤٤.

(٦) في ط، ر: «بكسر العين وكسر الهمزة».

(٧) قاله السيرافي: ٦١٥، والأعلم في النكت: ١١٤٤، وانظر الصحاح (سحم)، ومعجم البلـدان (إسحمان).

(٨) قالـه السـيرافي: ٦١٥، والسـخاوي في سـفر السـعادة: ٩٢، وانظـر النكـت: ١١٤٤، وأيضـاً الكتاب: ٤/ ٢٤٨.

(٩) قاله السيرافي: ٦١٥، وانظر النكت: ١١٤٤، وسفر السعادة: ٩٢.

(١٠) قاله السيرافي: ٦١٥، وانظر سفر السعادة: ٤٤، وعدَّ ابـن الأنبـاري أرونـان مـن الأضـداد، انظر الأضداد: ١٦٥، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٤٨.

ومن ذلك أَفْعِلاء، قال سيبويه: «ولا نعلمه جاء إلَّا في الأَرْبِعاء»[١]، وقد تُفتَحُ الباءُ[٢] كأنه [٢١٦/ ب] جمعُ رَبِيع، وهو من أَبنية التكسير، نحوُ شَقيّ وأَشْقِياء وصفيّ وأَصْفياء ونبيّ وأَنْبياء.

ومن ذلك فاعِلاء نحوُ القاصِعَاء والنَّافِقَاء، وهما من جِحَرة اليَرْبُوع[٣]، ولا نعلمه جاء صفةً[٤].

ومن ذلك فَعَالِيل، وهو من أَبنية التكسير، جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ ظَنَابِيب وفَسَاطِيط، والصفةُ شَمَالِيل وبَهَالِيل، فظَنابِيب: جمعُ ظُنْبُوب وهو عَظْمُ الساق[٥]، والأَلفُ زائدةٌ للجمع، والياءُ المُبْدَلَةُ من واو ظُنْبوب زائدةٌ أَيضاً لأنها بدلٌ من زائد، وإنما صارت ياءً لانكسار ما قبلها، والباءُ مكررةٌ للإلْحاق بجُرْمُوق[٦]، والفَسَاطِيط [٣/ ١٣٥] جمعُ فُسْطاط، وهو ضربٌ من الأَبنية، والطاءُ زائدةٌ مكرَّرةٌ للإلحاق بقِرْطاس، وكذلك اللَّام في شِمْلال للإلحاقِ بحِمْلاق، واللَّام في بُهْلُول مكررةٌ أَيضاً للإلحاق بجُرْمُوق، والشَّماليل جمعُ شِمْلَال، وهي الناقة السريعةُ، والبَهالِيل جمع بُهْلُول وهو من الرجال الضَّحَّاك[٧].

ومن ذلك فَعَالِين قالوا في الاسم: سَرَاحِين وفَرَازِين، ولا نعلمه جاء صفةً[٨]،

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٤٨.

(٢) ذكر سيبويه الفتح والكسر في الباء، انظر الكتاب: ٤/ ٢٤٨، وحكى الأصمعي الفتح، ونسبه الجوهري إلى بعض بني أسد، انظر إصلاح المنطق: ١٧٤، والسيرافي: ٦١٧، والصحاح (ربع)، والنكت: ١١٤٦.

(٣) انظر السيرافي: ٦٢٠، والنكت: ١١٤٦، وسفر السعادة: ٤٧٢.

(٤) قاله سيبويه: ٤/ ٢٥٠.

(٥) قاله السيرافي: ٦٢٢، وانظر النكت: ١١٤٧.

(٦) هو خُف صغير، انظر المعرب: ٩٤، ١٠٠، واللسان (جرمق).

(٧) كذا في اللسان (بهل)، وانظر معاني أخرى في السيرافي: ٦٢٣، ٦٥٦، والنكت: ١١٦٠.

(٨) قاله سيبويه: ٤/ ٢٥٢.

فالسَّراحِين جمع سِرْحان، وهو الذِّئب، وقد يُستعملُ في الأَسد[١]، والفَرَازِين جمع فِرْزَان[٢]، ومن ذلك فَعَالاء قالوا في الاسم: ثَلَاثاء وبَرَاكاء، وفي الصفة عَيَاياء وطَبَاقاء، فالثَّلاثاء من الأَيام معروفٌ، الثاءُ واللَّامُ فيه أَصلٌ، وما عداه زائدٌ، وبَرَاكاء: اسم الثَّبات في الحرب[٣] وهو من البُرُوك، ويقال: رجل عَيَايَاء، أَي ذو عَيّ في الأَمر والمَنْطِق، ومثلُه طَبَاقَاء وهو من الإِبل الذي لا يُحْسِنُ الضِّراب، وقد يُوصَف به الرجلُ الأحمقُ[٤].

ومن ذلك فَعَالَان، قالوا: سَلَامَان وحَمَاطَان، ولم يأْتِ صفةً[٥]، فالسَّلامان: شجر[٦]، وحَمَاطَان: موضع في قول الجرميّ وأَنشد[٧]:

يـــا دارَ سَـــلْمَى في حَمَاطـــانَ اسْـــلَمِي

وقال ثعلب: هو نبْتٌ[٨].

ومن ذلك فُعَالِيَة؛ بضمِّ الفاءِ في الاسم والصفة، فالاسمُ هُبَارِيَة وصُرَاحِيَة، والصفةُ

---

(١) كذا قال السيرافي: ٦٢٣-٦٢٤، وهذيل تسمي الأسد سرحاناً، الصحاح(سرح).

(٢) نقل السخاوي عن بعضهم أن فرزان ضرب من الدواب ولم أقف عليه، ونقل الجواليقي عن ثعلب أن فرزين ليس من كلام العرب، انظر المعرب: ١٦٦، ٢٣٧، وسفر السعادة: ٤٠٨.

(٣) قاله السيرافي: ٦٢٨، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٦٩، والنكت: ١١٤٩، وسفر السعادة: ١٦٨.

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ٢٥٤، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٧٦، ١٩٤، والسيرافي: ٦٢٨، والصحاح(طبق)، (عيي)، والمخصص: ١٦/ ٧٢، وسفر السعادة: ٣٤٢.

(٥) قاله سيبويه: ٤/ ٢٥٤.

(٦) فسره ثعلب بأنه نبت، وعن الجرمي أنه قبيلة من اليمن، وفسره السيرافي بأنه في أربع قبائل من العرب، وسلامان: موضع، انظر السيرافي: ٦٢٩، ومعجم البلدان (سلامان)، وسفر السعادة: ٣٠٢.

(٧) البيت في الجمهرة: ٢/ ١٧٢، والسيرافي: ٦٢٩، ومعجم البلدان (حماطان)، وسفر السعادة: ٢٣١، واللسان (حمط) بلا نسبة.

(٨) من قوله: «وحماطان موضع...» إلى قوله: «نبت» قاله السيرافي: ٦٢٩، وانظر النكت: ١١٤٩.

نحوُ العُفَارِيَة والقُرَاسِيَة، فالهُبَارِيَة كالحزاز في الرأس[١]، والصُّرَاحِيَة كالتصريح والتلخيص للشيء[٢]، والعُفَارِيَة: الشَّديد[٣]، والقُرَاسِيَة: الفحلُ العظيمُ[٤]، فالألف زائدةٌ في هذه الأَسماء لأَنها لا تكون مع الثلاثة الأُصول إِلَّا زائدةً، والياءُ كذلك، وتاءُ التأْنيث، وهي لازمةٌ في هذا البناء.

ومن ذلك فَعَنْلُوة، قالوا: قَلَنْسُوة، فالنونُ زائدةٌ لأَنه ليس في الأَسماء مثلُ سَفَرْجُلة؛ بضمِّ الجيم، والواوُ أيضاً زائدةٌ لأنها لا تكون مع الثلاثة إِلَّا كذلك، والتاءُ لازمةٌ لهذه الواو.

ومن ذلك فُنْعَلاء بضمِّ الفاء وفَتْح العين، نحوُ خُنفَساء، ولم يأْتِ صفةً، فالخُنْفَساء: دُويبة، وهي الخُنفَس أَيضاً، وقد حكى فيها الغَوْري[٥] الضمَّ[٦] فقال: خُنْفُساء وخُنْفُس؛ بضمِّ الفاء والعين، ووزنُه فُنْعُل، فالنون زائدةٌ لأَنه ليس في الكلام فُعْلُل ولا فُعْلَل مثل جُخْدَب[٧]، وإِذا كانت زائدةً في لغة مَنْ فَتَحَ فهي زائدةٌ في لغة مَنْ ضمَّ لأَنها لا تكون زائدةً في لغة أَصلاً في أُخرى.

ومن ذلك فَيْعَلان جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ قَيْقَبان وسَيْسَبان، والصفةُ هَيَّبان

---

(١) في السيرافي: ٦٢٩ «الحزاز في الرأس» ومثله في سفر السعادة: ٤٨٠، وانظر المخصص: ١/ ٧٤، والنكت: ١١٥٠.

(٢) قاله السيرافي: ٦٣٠، وانظر النكت: ١١٥٠، وسفر السعادة: ٣٢٠.

(٣) قاله السيرافي: ٦٣٠، وانظر النكت: ١١٥٠.

(٤) قاله السيرافي: ٦٣٠، وانظر النكت: ١١٥٠، وسفر السعادة: ٤١٧، وانظر الأسماء السالفة في الكتاب: ٤/ ٢٥٥.

(٥) هو محمد بن جعفر بن محمد الغَوْري، أبو سعيد، أحد أئمة اللغة، صنف كتاب «ديوان الأدب» أخذ كتاب أبي إبراهيم الفارابي، وزاد فيه، لم تذكر وفاته، انظر معجم الأدباء: ٢٤٧٥، ومعجم البلدان (الغور)، وإنباه الرواة: ٢/ ٣٨٩.

(٦) انظر الكتاب: ٤/ ٢٦١، والصحاح (خفس)، والمحكم: ٥/ ٥٤.

(٧) انظر ما سيأتي: ٦/ ٢٣٣.

وتَيَّحَان، فالقَيْقَبان[١]: شجر يُتَّخذُ منه السُّروج، والسَّيْسَبان شجر أيضاً[٢]، والهَيَّبان: الجَبَان وهو من الهَيْبة، يقال: هيّبان؛ بالفتح والكسر[٣]، وكذلك تَيَّحان، يقال: رجلٌ مِتْيَحٌ وتَيَّحان إذا تعرَّض لما لا يعنيه، وفرسٌ مِتْيَح وتَيَّحان إذا اعترَض في مشيه نشاطاً[٤]، وفَيعِلان؛ بالكسر من أبنية المعتلّ، ولا يكون منه في الصحيح، قال سيبويه: «ولا نعلم في الكلام فَيْعِلان بالكسر غيرَ المعتلِّ»[٥].

ومن ذلك فُعُلَّان فيهما، فالاسم حُومَّان[٦]، والصفةُ عُمُدَّان[٧] وجُلُبَّان[٨].

ومن ذلك مَفْعَلان نحو مَلْكَعَان ومَلْأَمَان، وهما اسمان معرفتان لا يُستعملان إلّا في النداء، فمَلْأَمَان من اللُّؤْم، الميمُ في أوله زائدةٌ، والألف والنونُ في آخره زائدان، ومَلْكَعَان كقولك: يا لُكَعُ، وهو بمعنى الهُجْنة[٩].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والأربعةُ في نحو اشْهِيبَاب واحْمِيرار).

قال الشَّارح: هذه غايةُ ما ينتهي إليه بناتُ الثلاثة في الزيادة، فيصيرُ الاسمُ الثلاثيُّ

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٢٦٢، والأصول: ٣/ ٢٠١، والصحاح (قبق)، وسفر السعادة: ٤٣١.

(٢) قاله السيرافي: ٦٣٧، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٦٢، والنكت: ١١٥٣، وسفر السعادة: ٣٠٩.

(٣) ذكره الجوهري بكسر الياء، وذكره سيبويه بالفتح، وهو عنده صفة، وأنكره ابن السراج، انظر الكتاب: ٤/ ٢٦٢، والأصول: ٣/ ٢٠١، والصحاح (هيب)، والسيرافي: ٦٣٧، والنكت: ١١٥٣، وسفر السعادة: ٤٩١.

(٤) انظر الصحاح (تاح)، والنكت: ١١٥٣، وسفر السعادة: ١٨٦-١٨٧.

(٥) في الكتاب (هارون): ٤/ ٢٦٢، [بولاق] ٢/ ٣٢٤ضبط بفتح عين فيعلان، والصواب ما ذكر ابن يعيش، انظر الكتاب: ٤/ ٣٦٦.

(٦) انظر الكتاب: ٤/ ٣٢٤، والأصول: ٣/ ٢٠٢، والسيرافي: ٦٣٨، والنكت: ١١٥٣، وقال ابن السراج: «وكنت أراه نبْتاً» وفسره السيرافي كذلك، وانظر اللسان (حوم).

(٧) كذا في الكتاب: ٤/ ٢٦٢ [هارون]، و٢/ ٣٢٤ [بولاق]، والنكت: ١١٥٣، وجاء بالغين المعجمة في السيرافي: ٦٣٩، وسفر السعادة: ٣٩٩-٤٠٠، وانظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: ١١٣، ومعناه الطويل.

(٨) أي صاحب جلبة، السيرافي: ٦٣٨.

(٩) كذا قال السيرافي: ٦٣٩ في ملأمان وملكعان.

على سبعة أَحرف، وذلك نحوُ اشْهِيباب واحْمِيرار مصدرَ اشْهابَّ واحْمارَّ، والشُّهْبَة في الأَلوان: بياضٌ يغلبُ على السواد، [٦/ ١٣٦] يقال: اشْهابَّ، واشْهَبَّ مقصورٌ منه، وكذلك احْمارّ واحْمرَّ، والاحْمِيرار: مصدر احْمارّ، والاحْمِرار مصدرُ احْمرَّ، فالزائدُ في اشْهِيْباب الهمزةُ الأُولى، جِيءَ بها توصُّلاً إِلى النُّطق بالساكن، والياءُ التي بعد الهاء زائدةٌ أَيضاً، وهي بدلٌ من أَلف اشْهابَّ، قُلِبتْ ياءً لانكسار ما قبلها، والأَلفُ بعد الباء الأُولى، والباءُ الثانيةُ أيضاً زائدةٌ لأَنها مكرَّرةٌ، ألا ترى أَنها ليست موجودةً في الشُّهْبَة، وكذلك احْمِيْرار لأَن الراءَ الثانيةَ ليستْ موجودةً في الحُمْرة، فاعرفْه.

ومن أصناف الاسم الرباعي

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (للمجرَّد منه خمسةُ أَبنية أَمثلتُها: جَعْفَر ودِرْهَم وبُرْثُن وزِبْرِج وفِطَحْل، وتحيطُ بأَبنية المزيد فيه الأَمثلةُ التي أَذكرها، والزيادةُ فيه تَرْتقي إِلى الثلاث).

قال الشَّارح: قولُه: «**للمجرَّد منه**» احترازاً من المَزيد فيه من الرباعيّ، وأَبنيتُه خمسةٌ، من ذلك فَعْلَل، يكونُ اسماً وصفةً، فالاسمُ جَعْفَر وعَنْتَر، والصفةُ سَلْهَب وخَلْجَم، فجَعْفَر: نهر وقد سُمِّي به، والعَنْتَر: الذُّبابُ الأَزرقُ، ونونُه أَصلٌ لأَن الأَصل عدمُ الزيادة[1]، والسَّلْهَبُ من الخيل: الطويلُ[2]، والخَلْجَم: الطويل[3].

ومن ذلك فِعْلَل؛ بكسر الفاء وفتح اللام، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ دِرْهَم وقِلْعَم، والصفةُ هِجْرَع وهِبْلَع عند سيبويه، فالدرهمُ معروفٌ، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ[4]، والقِلْعَم: الشيخُ الكبير[5]، والهِجْرَع: الطويل[6]، والهِبْلَع: الأَكُول، وسيبويه يرى أَنَّ الهاء فيهما أَصلٌ، وذلك لقلَّة زيادة الهاء، وأَبو الحسن كان يذهبُ إِلى أَنّ الهاء في هِجْرَع وهِبْلَع زائدةٌ لأنه كان يأخذه من الجَرَع، وهو المكان السهل المنقاد، فهو من معنى الطُّول، وهِبْلَع من البَلْع[7].

---

(١) انظر سر الصناعة: ١٦٧، والنكت: ١١٨٨.

(٢) انظر السيرافي: ٦٦٢، وسر الصناعة: ٥٧٠، وسفر السعادة: ٣٠٣.

(٣) انظر النكت: ١١٦٠، والمحكم: ٥/ ١٩٧.

(٤) انظر المعرب: ٨، ١٤٨.

(٥) كذا في اللسان (قلعم)، وفسره السيرافي بأنه اسم رجل، انظر المحكم: ٢/ ٢٩٤، وهو اسم رجل من بني مازن كما في الاشتقاق: ٥٦٠.

(٦) هو تفسير الأصمعي كما في الأصول: ٣/ ١٨٣، والمنصف: ٣/ ٧، وله معان أخرى انظرها في تهذيب اللغة: ٣/ ٢٦٤، والنكت: ١١٦٩، وسفر السعادة: ٤٨٤.

(٧) انظر مذهبي سيبويه والأخفش في الكتاب: ٤/ ٢٨٩، وسر الصناعة: ٥٦٩-٥٧٠، وسفر السعادة: ٤٨١، ٤٨٤، وشرح الملوكي: ٢٠٤.

ومن ذلك فُعْلُل بضمِّ الفاء واللَّامِ فيهما، [٢١٧/ أ] فالاسمُ بُرْثُن وحُبْرُج، والصفةُ جُرْشُع وكُنْدُر، فالبُرْثُن واحد البَرَاثِن، وهو من السِّباع والطير بمنزلة الأَصابع من الإِنسان، والمِخلَبُ كالظُّفُر منه[١]، والحُبْرُج هو الخَرَبُ، وهو ذَكَر الحُبَارى[٢]؛ عن أَبي سعيد[٣]، والجُرْشُع من الإِبل[٤]: العظيم، والكُنْدُر: القصير[٥].

ومن ذلك فِعْلِل، فالاسمُ زِبْرِج وزِئْبِر، والصفةُ عِنْفِص وخِرْمِل، فالزِّبْرِج: الزِّينة[٦]، ويقال: هو الذَّهب[٧]، والزِّئْبِر: ما يعلو الفَرْخَ والثوبَ الجديد كالخَزِّ[٨]، والعِنْفِص: المرأة البذيئَةُ القليلةُ الحياء[٩]، والخِرْمِل؛ بالخاء المعجمة: المرأة الحمقاء[١٠].

ومن ذلك فِعَلٌّ في الاسم والصفة، فالاسمُ فِطَحْل وقِمَطْر، والصفةُ هِزَبْر وسِبَطْر، والفِطَحْلِ زمنٌ مِن قَبل خَلْق الناس[١١]، والقِمَطْر: وعاء يُجْعل فيه الكُتُبُ[١٢]، والهِزَبْر: الجريءُ، وهو من صفات الأَسَد[١٣]، والسِّبَطْر: الممتدُّ يقال: سَبَطٌ وسِبَطْر[١٤].

---

(١) كذا في الصحاح (برثن) وفيه أيضاً «والمخلب ظفر البرثن»، وانظر النكت: ١١٦٨.
(٢) كذا في اللسان (خرب).
(٣) ذكر ابن سيده هذا عن أبي حاتم، انظر المخصص: ١/ ١٥٨، وانظر أيضاً السيرافي: ٥٩٩.
(٤) هكذا خصص الجوهري في الصحاح (جرشع)، وانظر النكت: ١١٦٨.
(٥) في النكت: ١١٦٨ «القصير الغليظ»، ومثله عن الأصمعي في تهذيب اللغة: ١٠/ ٤٣٠، وانظر المحكم: ٦/ ٤٦٥، واللسان (كندر).
(٦) انظر معاني أخرى في الصحاح (زبرج)، والنكت: ١١٦٨، والمحكم: ٧/ ٤٠٥.
(٧) كذا في المجمل: ٤٥٢.
(٨) انظر قريباً من هذا في الصحاح واللسان (زئبر).
(٩) قاله السخاوي في سفر السعادة: ٣٨٣، وانظر النكت: ١١٦٨، واللسان (عنفص).
(١٠) قاله السخاوي في سفر السعادة: ٢٤٩، وانظر النكت: ١١٦٨، وانظر الأسماء السالفة التي على الوزنين السالفين في الكتاب: ٤/ ٢٨٨-٢٨٩.
(١١) كذا في كتاب العين: ٤/ ٣٣٤، وانظر تهذيب اللغة: ٥/ ٣٢٧، والصحاح (فطحل)، والنكت: ١١٦٩.
(١٢) انظر اللسان (قمطر).
(١٣) انظر اللسان (هزبر).
(١٤) انظر المنصف: ٣/ ٤، والمخصص: ١٤/ ١٤٨، والنكت: ١١٦٩، وسفر السعادة٢٩٦،=

وأَضاف أَبو الحسن بناءً سادساً، وهو فُعْلَل، وحكى جُخْدَب؛ بفتح الدال، وسيبويهِ لم يُثبتْ هذا الوزنَ ويَرْويه جُخْدُباً؛ بالضمِّ كبُرْثُن، وحمَلَ روايةَ الأَخفش على أَنهم أرادوا جُخَادِب ثم حذفوا، وذلك لأَنهم يقولون: جُخْدُباً وجُخَادِباً كما قالوا: عُلَبِط[1] وعُلَابِط وهُدَبِد[2] وهُدَابِد، قال سيبويه[3]: والدليلُ على ذلك أَنَّه ليس شيءٌ من هذا المثالِ إلَّا ومثالُ فُعَالِل جائزٌ فيه، فكما قالوا في عُلَبِط وهُدَبِد: إِنه مخفَّفٌ من عُلَابِط وهُدَابِد، فكذلك جُخْدُب مخففٌ من جُخَادِب، إِلَّا أَنَّ جُخْدُباً مخفَّفٌ من جهتين: بحذف الأَلف وسكونِ الخاء، وجميعُ ما تقدَّم مخفَّفٌ بحذف الأَلف لا غير[4].

وأَرى القولَ ما قاله أَبو الحسن لأَن الفراء قد حكى بُرْقُع وبُرْقَع وطُحْلُب وطُحْلَب وقُعْدُد[5] وقُعْدَد ودُخْلُل ودُخْلَل[6]، وهذا وإِن كان المشهورُ فيه الضمَّ إِلَّا أَن الفتحَ قد جاء عن الثقة، ولا سبيلَ إِلى ردِّه، ويؤَيد ذلك أَنهم قد قالوا سُؤْدُد [٦/ ١٣٧] وعُوْطُط[7]، فسُؤْدُد من لفظ سيِّد، وعُوْطُط من لفظ عائِط، فإِظهارُ التضعيف فيهما دليلٌ على إِرادة الإلحاق كما قالوا: مَهْدَد وقَرْدَد حين أَرادوا الإلحاق بجَعْفَر، وعلى هذا يكون

=وانظر السالفة على وزن فِعَلّ في الكتاب: ٤/ ٢٨٩.

(١) هو الضخم العظيم كما في سفر السعادة: ٣٧٦، واللسان (علبط)، وانظر النكت: ١١٦٩.

(٢) هو اللبن الخاثر جداً، اللسان (هدبد).

(٣) نقل كلامه بمعناه، انظر الكتاب: ٤/ ٣٢٠-٣٢١.

(٤) انظر مذهبي سيبويه والأخفش في الكتاب: ٤/ ٣٢٠-٣٢١، والأصول: ٣/ ٢٠٥، ٣/ ٢٤٠-٢٤١، والمنصف: ١/ ١٣٧-١٣٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٣٨، وكلام ابن يعيش على هذه المسألة مماثل لما قاله السيرافي: ٥٩٣-٥٩٤.

(٥) هو أقرب القوم إلى الجد الأكبر، الصحاح (قعد)، وانظر إصلاح المنطق: ١٠٢، وأدب الكاتب: ٥٦٠.

(٦) دخلله: خاصته، إصلاح المنطق: ١٠٢، وانظر حكاية الفراء في إصلاح المنطق: ١٠٢، وانظر أيضاً أدب الكاتب: ٥٦٠.

(٧) هي الناقة التي لم تحمل سنين. اللسان (عوط).

الأَلف في بُهْماة[١] ودنياة فيما حكاه ابن الأعرابي للإلحاق بجُخْدَب[٢].

وقولُه: «وتُحيطُ بأَبنية المَزيد فيه الأَمثلةُ التي أَذكرُها» يريدُ أَنه قد يُزاد على الرباعيّ كما قد زِيدَ في الثلاثيّ، وسنذكر أَبنيةَ المَزيد فيه مفصَّلاً بعدُ، وقولُه: «والزيادةُ فيه تَرْتقي إِلى الثلاث» يريد أَنَّ تصرُّفَهم بالزيادة في الرباعيّ ليس كتصرُّفهم في الثلاثيّ، وإِنما قلَّ تصرُّفهم في الرباعيّ لقلَّته، وإِذا لم تكثُر الكلمةُ لم يكثُر التصرُّف فيها.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (فالزيادةُ الواحدةُ قبل الفاء لا تكونُ إِلَّا في نحو مُدَحْرِج).

قال الشَّارح: الزيادةُ في بنات الأَربعة تكون على ضربَيْن للإلحاق ولغير الإلحاق؛ فإِذا كان على خمسة أَحرف منها حرفٌ زائدٌ، وكان نَظْمُ مُتحرِّكاته وسَوَاكِنه على نَظْم الخمسة كان ملحَقاً، نحوُ عَمَيْثَل[٣]، الياءُ فيه زائدةٌ، وجَحَنْفَل[٤]؛ النونُ أَيضاً فيه زائدةٌ، وهما ملحَقان بالياء والنون بمثال سَفَرْجَل، أَلا ترى أَنهما مثلُه في عدده وحَرَكاته وسَكَناته.

وما كان لغيرِ إلحاقٍ فهو ما كان فيه زائدٌ، وخالَف فيه أَبنيةَ الأُصول، وقد تكون الزيادةُ واحدةً، وتكون اثنتَيْن وتكون ثلاثاً، وأَكثرُ ما ينتهي إليه الاسم الرباعيُّ بالزيادة سبعةُ أَحرف، فيكونُ المزيدُ فيه ثلاثةَ أَحرف، نحوُ احْرِنْجام، ولا يَلحَقُ ذواتِ الأَربعة شيءٌ من الزوائد أَوّلاً، وذلك لقلَّة التصرُّف في الرباعيّ، وأَنَّ الزيادةَ أولاً لا تتمكَّنُ تمكُّنَها حشواً وآخِراً، أَلا ترى أَن الواو الواحدةَ لا تُزاد أولاً أَلبتَّة، وتُزاد حشواً مضاعَفةً

---

(١) الألف فيها عند سيبويه للتأنيث، انظر الكتاب: ٣/ ٢١١.

(٢) أنكر الجرمي والمبرد أن تكون الألف في بهماة للتأنيث. انظر المقتضب: ٣/ ٣٨٥، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١١٢، وسفر السعادة: ١٧٢، وانظر حكاية ابن الأعرابي في شرح الشافية للرضي: ١/ ومن قوله: «وأضاف الحسن...» إلى قوله: «ابن الأعرابي» قاله في شرح الملوكي: ٢٦-٢٨.

(٣) هو الطويل الشاب. انظر الصحاح (عمثل)، والنكت: ١١٧٢، وسفر السعادة: ٣٨١.

(٤) هو الغليظ الشفتين. اللسان (جحفل)، وانظر النكت: ١١٧٥، وسفر السعادة: ٢٠٣.

وغيرَ مضاعَفة، فالمضاعَفةُ نحوُ كَرَوَّس[١] وعَطَوَّد[٢] واجْلَوَّذ[٣] واخْرَوَّطَ[٤]، وغيرُ المضاعَفةِ نحوُ واوِ عَجُوز وواو جُرْمُوق.

فلذلك إِذا رأَيتَ همزةً أَوْ ميماً وبعدها أَربعةُ أَحرُفِ أُصولٍ حكمْتَ على الهمزة والميم بأَنَّهما أَصلان، إِلّا أَنْ يكون الاسمُ جارياً على الفعل، نحوُ دَحْرَج وسَرْهَفَ ومُدحْرِج ومُسَرْهِف، فتلحَقُ الميمُ اسمَ الفاعل كما تلحَقُ أَفعلْت من أَكرمْتُ فأَنا مُكْرِمٌ، ولو كان ثلاثياً، وفي أَوله همزةٌ أَوْ ميمٌ لم تكونا إِلّا زائدتَيْن نحوُ أَكْرم وأَفْكَل، فلذلك قلنا: إِن الهمزة في أَول إِبراهيم وإِسماعِيل أَصلٌ لأَنها في أَول بنات الأَربعة، وذلك لأَن الباء والراء والهاء والميم أُصولٌ، والأَلفُ والياءُ زائدتان لأَنهما لا تكونان مع الثلاثة فصاعداً إِلّا كذلك، ومثلُه إِسمعيل، السينُ والميمُ والعينُ واللام أُصولٌ، فالهمزةُ إِذاً أَصلٌ كذلك، فاعرفْه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وهي بعد الفاء في نحو قِنْفَخْر وكُنْتَأْل وكُنَهْبُل).

قال الشَّارح: قد وقعت الزيادةُ في الرباعيّ على ضروب نحن نذكرها، فمن ذلك وقوعُها ثانيةً على فُنْعَلّ، ويكون اسماً وصفةً، فالاسمُ خُنْثَعْبة وهي الناقة[٥]، والصفةُ قِنْفَخْر وكُنْتَأْل، فالقِنْفَخْر[٦]: الفائق في نوعه[٧]، والنونُ فيه زائدةٌ للاشتقاق، ألا ترى أَنهم قالوا في معناه: قُفَاخِر وقُفَاخِريّ، فسقوطُ النون في قُفَاخِر وقُفَاخِريّ دليلٌ على

---

(١) هو العظيم الرأس، وهو من صفات الأسد. السيرافي: ٦٥٠، وانظر النكت: ١١٦٠.

(٢) هو السفر البعيد. السيرافي: ٦٥٠، وانظر المنصف: ٣/ ٣٢، والنكت: ١١٦٠.

(٣) الاجلوّاذ: المضاء في السرعة في السير. اللسان (جلذ).

(٤) الاخروّاط في السير: المضاء والسرعة. اللسان (خرط).

(٥) هي الناقة الغزيرة اللبن. النكت: ١١٧٥، والصحاح واللسان (خثعب)، وعلى هذا تكون صفة، ومثّل بها سيبويه اسماً. الكتاب: ٤/ ٢٩٧. وعن كراع أنها من أسماء الدبُر. انظر المحكم: ٢/ ٢٨٣.

(٦) ذكر سيبويه الضمَّ والكسر في القاف. انظر الكتاب: ٤/ ٢٩٧، ٤/ ٣٢٤، والنكت: ١١٧٥.

(٧) هو قول الجرمي والسيرافي. انظر تهذيب اللغة: ٧/ ٦٣١، والمحكم: ٥/ ١٩٤، واللسان (قفخر).

زيادتها في قِنْفَخْر[١]، ولو خُلِّينا والقياسَ لكانت أَصلاً لأَنها بإِزاء الراء من جِرْدَحْل[٢] وقِرْطَعْب[٣]؛ لكنْ وَرَدَ من السماع ما أَرْغَبَ عن القياس، على أَنه حَكَى السيرافيُّ قُنْفَخْر؛ بضمِّ القاف[٤]، فعلى هذا تكون النون زائدةً، [٢١٧/ ب] للمثال لأَنه ليس في الكلام جُرْدَحْل[٥]؛ بضمِّ الجيم[٦]، ومن ذلك كُنْتَأْل وهو القصير[٧]، والنونُ زائدةٌ لأَنه ليس في الكلام فُعْلَلّ، ومن ذلك فَنَعْلُل قالوا: كَنَهْبُل وهو شجر[٨]، فالنونُ زائدةٌ[٩] لأَنه ليس في الأُصول سَفَرْجُل؛ بضمِّ الجيم، وهو قليل. [٦/ ١٣٨]

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبعد العين في نحو عُذَافِر وسَمَيْدَع وفَدَوْكَس وحُبَارِج وحَرَنْبَل وقَرَنْفُل وعِلَّكْد وهُمَّقِع وشُمَّخْر).

قال الشَّارح: وقد جاءت الزيادةُ بعد العين في تسعة أَبنية، من ذلك: فُعَالِل، وقد جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ جُخَادِب وبُرَائِل، والصفةُ فُرَافِص وعُذَافِر، فالجُخادِب والجُخْدُب: ضربٌ من الجنادِب، وهو الأَخضر الطويلُ الرجِّلَيْن[١٠]، وأَلفُه زائدةٌ، وبُرَائِل الدِّيك: هو رِيشُ رَقَبته، يقال: بَرْأَلَ الديكُ إِذا نَفَش بَرَائلَه ليُقاتِل[١١]، والأَلفُ

---

(١) بهذا استدل سيبويه على زيادة النون. انظر الكتاب: ٤/ ٣٢٤، وسفر السعادة: ٤٢٨-٤٢٩.

(٢) هو العظيم الشديد. انظر النكت: ١١٧٧، وسفر السعادة: ٢٠٢.

(٣) «ماعليه قِرْطعبة، أي قطعة خرقة» اللسان (قرطعب)، وانظر النكت: ١١٧٧، وسفر السعادة: ٤١٧.

(٤) حكى ابن منظور ضمَّ القاف وكسرها عن السيرافي. انظر اللسان (قفخر)، وانظر أيضاً النكت: ١١٧٥.

(٥) هو الجمل الغليظ. المنصف: ٣/ ٥، وانظر سفر السعادة: ٢٠٢.

(٦) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٤/ ٣٢٥.

(٧) انظر الصحاح (كتل)، وسفر السعادة: ٤٣٩.

(٨) نصَّ الجوهري والسخاوي وابنُ منظور على فتح الباء وضمِّها في كنهبل. انظر سفر السعادة: ٤٤١، والصحاح واللسان (كهبل)، وانظر أيضاً النكت: ١١٧٥.

(٩) انظر السيرافي: ٥٩٨، وانظر أيضاً الأسماء السالفة في الكتاب: ٤/ ٢٩٧.

(١٠) كذا في النكت: ١١٧٣، وانظر سفر السعادة: ٨٠، وما سلف: ٦/ ٢٣٣.

(١١) قاله في الصحاح (برأل) بخلاف يسير، وانظر النكت: ١١٧٣، وسفر السعادة: ١٦٧.

فيه زائدةٌ، والفُرافِص: الأَسد[١]، والعُذَافِر: الجملُ الشديد[٢].

ومن ذلك فَعَيْلَل، ولا يكون إِلّا صفةً، وذلك نحوُ سَمَيْدَع وهو السَّيِّد[٣]، وعَمَيْثَل وهو الذَّيَّال بذَنَبه[٤]، ويقال: ناقة عَمَيْثَلة، أي جَسِيمة[٥].

ومن ذلك فَعَوْلَل، يكون اسماً وصفةً[٦]، فالاسمُ حَبَوْكر وفَدَوْكَس، والصفةُ سَرَوْمَط وعَشَوْزَن، فالحَبَوْكَر: الداهية[٧]، والفَدَوْكَس: الأَسد[٨]، والسَّرَوْمَط: الطويل من الإِبل وغيرِها[٩]، والعَشَوْزَن: الصُّلب الشديد، والمؤَنَّث عَشَوزَنة[١٠].

ومن ذلك فُعَالِل، وهو بناء تكسير يكون اسماً وصفةً، [١١] فالاسمُ حُبَارِج تكسيرَ حُبْرُج[١٢]، والصفةُ قُرَاشِب وهو تكسيرُ قِرْشَبّ بكسْر القاف، وهو المُسِنّ[١٣].

وقد وقعت الزيادةُ فيهما بعد العين فمن ذلك فَعَنْلَل؛ بفتح الفاء والعين واللام، ولا

---

(١) الفرافص من أسماء الأسد. انظر الاشتقاق: ٢٧٣، واللسان (فرفص)، ومثّل به سيبويه وصفاً. انظر الكتاب: ٤/ ٢٩٤، والنكت: ١١٧٣.

(٢) انظر الأصول: ٣/ ٢١٧، والنكت: ١١٧٣، وسفر السعادة: ٣٦٥، واللسان (عذفر)، وانظر الأسماء السالفة التي على وزن فُعالل في الكتاب: ٤/ ٢٩٤.

(٣) انظرالكتاب: ٤/ ٢٩٢، النكت: ١١٧٢، واللسان (سمدع).

(٤) هو قول الأصمعي. انظر سفر السعادة: ٣٨١، والنكت: ١١٧٢، والصحاح واللسان (عمثل).

(٥) هو قول أبي زيد كما في الصحاح (عمثل)، وسفر السعادة: ٣٨١.

(٦) كذا في الكتاب: ٤/ ٢٩٠.

(٧) انظر الصحاح (حبكر)، والنكت ١١٧١، وسفر السعادة: ٢٢١.

(٨) هو قول أبي زيد. انظر سفر السعادة: ٤٠٧، وانظر أيضاً النكت: ١١٧١.

(٩) كذا في اللسان (سرمط)، وانظر السيرافي: ٥٩٥، والنكت: ١١٧١، وسفر السعادة: ٢٩٩.

(١٠) انظر الأصول: ٣/ ٢١٤-٢١٥، وسفر السعادة: ٣٦٩، واللسان (عشزن).

(١١) انظر الكتاب: ٤/ ٢٩٤.

(١٢) انظر ما سلف: ٦/ ٢٣٢.

(١٣) هو تفسير السيرافي كما في اللسان (قرشب)، وانظر النكت: ١١٧٣، وسفر السعادة: ٤١٧.

يكون إلَّا صفةً، قالوا: جَحَنْفَل للغليظ الشَّفة[١]، وحَزَنْبَل للقصير الموثوقِ الخَلْق[٢]، والنونُ زائدةٌ فيه بعد العين، أَلحقْتَه بشَمَرْدَل[٣]؛ لأَنها لا تكونُ ثالثةً ساكنةً في الخمسة إلَّا زائدةً، وذلك لكثرة ما ظهر من ذلك بالاشتقاق من نحو حَبَنْطَى[٤] ودَلَنْظى[٥] ثم حُمِل غيرُ المشتَقِّ على المشتَقِّ.

ومن ذلك فَعَنْلُل؛ بضمِّ اللَّام في الاسم، وهو قليل، قالوا: عَرَنْتُن وقَرَنْفُل، فالعَرَنْتُن: نبت يُدبغ به[٦]، والقَرَنْفُل: نبت وهو من طِيب العَرب[٧]، والنونُ فيه زائدةٌ لِـمَا ذكَرْناه ولأَنه ليس في الأُصول ما هو على مثال سَفَرْجُل؛ بضمِّ الجيم.

ومن ذلك فِعَّل؛ بكسر الفاء وفتح العين مضاعَفَةً، ولا نعلمه جاء إلَّا صفةً[٨]، قالوا: عِلَّكْد وهِلَّقْس، فالعِلَّكْد: الغليظ[٩]، وقال المبرد: العجوز المِسِنَّةُ[١٠]، والهِلَّقْس: الشديد من الجِمال والناس[١١]، واللَّامُ الثانية التي هي عينٌ مضاعَفَة زائدة.

ومن ذلك فُعَّلِل؛ بضمِّ الفاء وفتحِ العين مضاعَفَةً وكسرِ الَّلام الأُولى، قالوا في الاسم: هُمَّقِع، وفي الصفة زُمَّلِق، الهُمَّقِع: نبت، قال الجرميّ: هو ثمر التَّنْضُب[١٢]، فعلى

---

(١) انظر السيرافي: ٥٩٥، وسفر السعادة: ٢٠٣.
(٢) انظر الأصول: ٣/ ٢٢٠، وتهذيب اللغة: ٥/ ٣٣٥، والنكت: ١١٧٥.
(٣) هو الطويل. انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه: ٢٤٣.
(٤) هو الممتلئ من غضب أو بطنة. السيرافي: ٦٣٦.
(٥) هو الشديد الدفع. المنصف: ٣/ ١١، وانظر سفر السعادة: ٢٧٣.
(٦) انظر الصحاح (عرتن)، وعَرْتُن؛ مخفف منه. انظر الكتاب: ٤/ ٢٨٩، والمخصص: ٤/ ١٠٦، والسيرافي: ٥٩٤، والنكت: ١١٧٥، وسفر السعادة: ٣٦٥.
(٧) انظر المنصف: ١/ ١٣٥، وسفر السعادة: ١١٩-١٢٠، واللسان (قرنفل).
(٨) كذا في الكتاب: ٤/ ٢٩٨.
(٩) هو الغليظ الشديد كما في الأصول: ٣/ ٢٢١، وانظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه: ٢٣٣.
(١٠) «العجوز الصخابة» اللسان (علكد)، وانظر النكت: ١١٧٦، والمحكم: ٢/ ٢٩٧.
(١١) كذا في اللسان (هلقس)، وانظر تهذيب اللغة: ٦/ ٤٩٨، والمخصص: ٧/ ٦٥، والنكت: ١١٧٦.
(١٢) وهو قول ابن السراج وابن دريد واللحياني. انظر الأصول: ٣/ ٢٢١، والمحكم:=

هذا هو اسم، قال الفراء: قال لي شَبيل: هو الأَحمق، فعلى هذا يكون صفة[١]، والأَول مضمونُ كلام سيبويه[٢]، والزُّمَّلِق: الذي يُنزل قبل أَنْ يُجامِع[٣]، وقيل: الذي ينسلُّ[٤] ويخرجُ من بين القوم، يقال: زُمَّلق وزُمَلِق[٥] مثل هُدَبِد[٦].

ومن ذلك فُعَّلٌ؛ بضم الفاء وتشديد العين وإِسكان اللّام الأُولى، قالوا: شُمَّخْر[٧] وضُمَّخْز، فالشُّمَّخْر: العظيم من الإِبل والنَّاس[٨]، والضُّمَّخْز: المتعظِّم[٩]، قال رؤبة[١٠]:

=٢/ ٢٧٨، وتهذيب اللغة: ٣/ ٢٧٣.

(١) في اللسان (همقع): «وحكى الفراء عن أبي شبيب: الهُمَّقع والهُمَّقعة الأحمقُ والحمقاء»، وقال ابن سيده: «وحكى الفراء عن أبي شبيب الأعرابي: الهمقع ..»، المحكم: ٢/ ٢٧٨، وقال الأزهري: «سلمة عن الفراء: رجل هُمَّقع: أحمقُ، وامرأة هُمَّقعة: حمقاء، زعم ذلك ابو شنبل». تهذيب اللغة: ٣/ ٢٧٣، وذكر شنبل بن عزرة في طبقات النحويين واللغويين: ٢٥، وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب: ٤/ ٣١٠، وكنيته أبو عمرو البصري.

(٢) مثّل سيبويه بهمقع اسماً، انظر الكتاب: ٤/ ٢٩٨.

(٣) كذا في الأصول: ٣/ ٢٢١، والنكت: ١١٧٦، واللسان (زملق).

(٤) في ط، ر: «ينسك» تحريف.

(٥) لم أقف على هذا المعنى فيما رأيت من المظان.

(٦) انظر: ٦/ ٢٣٣.

(٧) في ديوان رؤبة: ٦٤، والإبدال لأبي الطيب: ٢/ ٢٢٣، والقاموس والتاج (شمخز) بالزاي، وفي المفصل: ٢٤٣، وكتاب العين: ٤/ ٣٢٣، والكتاب: ٢/ ٣٣٩ (بولاق)، و٤/ ٢٩٨ (هارون)، والنكت: ١١٧٦، والأصول: ٣/ ٢٢١، وسفر السعادة: ٣١٩، واللسان (شمخر) بالراء.

(٨) كذا في القاموس (شمخز).

(٩) «الضمخز؛ بضم الضاد وكسرها: الضخم من الإبل والرجال» القاموس (ضمخز)، وفي اللسان (ضمخر) بالراء غير المعجمة: «الضمخر: العظيم من الناس المتكبِّر، وفي الإبل»، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٩٨، والنكت: ١١٧٦، وسفر السعادة: ٣٣٩.

(١٠) البيتان الثالث والرابع في ديوان رؤبة: ٦٤، وهما مطلع الأرجوزة، وقافيتها الزاي المعجمة، وهما له في اللسان (شمخر)، والبيتان الأول والثاني في ديوانه أيضاً: ٦٥، وبينهما وبين البيتين=

أَنَـــا ابـــنُ كــــلِّ مُصْـــعَبٍ شُـــمَّخْزِ
ســـامٍ عــــلى رَغْـــمِ العِـــدَى ضُـــمَّخْزِ
يـــا أَيُّهـــا الجاهِـــلُ ذو التَّنَـــزِّي
لا تُوعِـــــدَنَّ حيَّـــــةً بـــــالنَّكْزِ

والزيادة في ذلك كلِّه وقعت ثالثةً بعد العين.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبعد اللَّام الأُولى في نحو قِنْدِيل وزُنْبُور وغُرْنَيْق وفِرْدَوْس وقَرَبُوس وكَنَهْوَر وصَلْصَال وسِرْداح وشَفَلَّح وصُفُرُّق).

قال الشَّارح: قد جاءت الزيادةُ رابعةً بعد اللَّام الأُولى في أَسماءٍ صالحةِ العِدَّةِ تقاربُ عشرةَ أَبْنية، من ذلك فِعْلِيل، وذلك في الاسم والصفة[١]، فالاسمُ قِنْدِيل وبِرْطِيل، والصفةُ شِنْظِير وهِمْهِيْم، فالقنديل معروف، والبِرْطِيْل: حَجَرٌ [٦/ ١٣٩] طويلٌ قدْرُ الذراع[٢]، والشِّنْظِير: السيِّئُ الخُلق[٣]، والهِمْهِيم: الذي يردِّدُ ويُهَمْهِمُ، ويقال: حمار هِمْهِيم، أَي في صوته ترديدٌ؛ من الهَمْهَمة[٤].

ومن ذلك فُعْلُول في الاسم والصفة[٥]، فالاسمُ عُصْفُور وزُنْبُور، والصفةُ سُرْحُوب وقُرْضُوب، فالعصفُور والزُّنْبُور معروفان، والسُّرْحُوب: الطويل، والقُرْضُوب: السيف القاطع، والقُرْضُوب: الفقير، وهو من أَسماء السيف، وربَّما قيل للصِّ: قُرْضُوب[٦].

=الثالث والرابع أحد عشر بيتاً.

ونكزته الحية: لسعته بأنفها، والتنزي: التسرع والتوثّب. اللسان (نكز، نزا).

(١) كذا في الكتاب: ٤/ ٢٩٣.

(٢) كذا في اللسان (برطل) عن السيرافي، وانظر النكت: ١١٧٢.

(٣) كذا في الصحاح (شنظر)، وانظر تهذيب اللغة: ١١/ ٤٤٩، والمحكم: ٨/ ٩٨، والنكت: ١١٧٢.

(٤) انظر تهذيب اللغة: ٥/ ٣٨٢، والصحاح (همم)، والمحكم: ٤/ ٨١، وانظر أيضاً الأسماء السالفة مستعملة اسماً وصفةفي الكتاب: ٤/ ٢٩٣.

(٥) كذا في الكتاب: ٤/ ٢٩١.

(٦) انظر هذه المعاني في تهذيب اللغة: ٩/ ٣٨٤-٣٨٥، والمحكم: ٦/ ٣٧٦، والصحاح=

ومن ذلك فُعْلَيْل؛ بضمِّ الفاء وسكون العين وفتح اللام الأُولى، قالوا في الصفة: غُرْنَيْق، وهو الرفيع السيِّد[١]، والغُرْنَيْق من طيور الماء طويلُ العنق، قال الهذليُّ يصف غوَّاصاً[٢]:

أَزَلَّ كغُرْنَيْقِ الضُّحُولِ عَمُوجُ

الضُّحُول: جمع ضَحْل وهو الماء القليلُ، والعَمُوج الاعْوِجاج، يقال: سَهْمٌ عَمُوج يَلْتَوي، قال الجوهريُّ: وإِذا وُصف به الرجالُ قالوا: غِرْنَيْق؛ بكسر الفاء وغُرْنَيْق؛ بالضمّ[٣]، والجمعُ غَرَانِق؛ بالفتح وغَرانِيق.

ومن ذلك فِعْلَوْل، جاء في الاسم والصفة، فالاسم فِرْدَوْس وحِرْذَوْن، والصفةُ عِلْطَوْس، فالفِرْدَوْس هو البستان[٤]، ويقال: هو حديقةٌ في الجنة[٥]، والحِرْذَوْن: دُويبة كالقَطاة[٦]، والعِلْطَوْس: الناقة الفارهة[٧].

=(قرضب)، والنكت: ١١٧١، وانظر أيضاً الأسماء السالفة مستعملة اسماً وصفةفي الكتاب: ٤/ ٢٩١.

(١) ذكر السخاوي هذا المعنى في سفر السعادة: ٣٩٥ دون نسبة، وانظر النكت: ١١٧٢.

(٢) كذا قال الجوهري في الصحاح (غرق)، وأنشد هذا العجز، وصدرُه:

«أجاز إليها لُجَّةً بعد لُجَّةٍ»

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين: ١٣٤، أجاز إليها: نفذ وقطع، واللجة: الماء الكثير، والأزلّ: الذي أليته مستوية مع ظهره، أي الغائص، عن شرح أشعار الهذليين: ١٣٤.

(٣) الصحاح (غرق)، وانظر المعرب: ٢٤٠، وسفر السعادة: ٤٠٧.

(٤) انظر النكت: ١١٧١، وسفر السعادة: ٤٠٧.

(٥) قاله ابن السراج في الأصول: ٣/ ٢١٥، والجوهري في الصحاح(فردس).

(٦) انظر الصحاح (حرذن)، والمحكم: ٤/ ٥٥.

(٧) قاله ابن السرج في الأصول: ٣/ ٢١٥، وانظر الصحاح (علطس)، والنكت: ١١٧١، والصحاح(علطس)، وسفر السعادة: ٣٧٨، وانظر أيضاً الأسماء السالفة مستعملة اسماً وصفةفي الكتاب: ٤/ ٢٩١-٢٩٢.

ومن ذلك فَعَلُول في الاسم والصفة، فالاسمُ قَرَبُوس وزَرَجُون، والصفةُ قَرَقُوس[١] وحَلَكُوك[٢]، فالقَرَبُوس للسَّرْج معروف[٣]، والزَّرَجُون: الخَمْرُ، سُمِّيت بذلك للَونها، وأَصلُها بالفارسيَّة زَرْكون، الزَّر: الذهب والكُوْن: اللون[٤]، وقال أبو عمر الجرميّ: هو صبغٌ أَحمر[٥].

ومن ذلك فَعَلْوَل؛ بفتح الفاء والعين وسكونِ اللام وفتح الواو، قال: كَنَهْوَر وبَلَهْور [٢١٨/ أ]، والكَنَهْوَر: السحاب العظيم[٦]، والبَلَهْوَر: من ملوك الهند[٧]، يقال: لكلِّ ملك عظيم منهم بَلَهْوَر[٨]، ولا نعلمُه اسماً[٩].

ومن ذلك فَعْلَال، ولا يكون في الكلام إِلَّا في المضاعَف من ذوات الأَربعة، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ: الزَّلْزال والحَثْحَاث، والصفةُ الصَّلْصال والقَسْقاس، فالزَّلْزالُ مصدرٌ كالزَّلزلة، والحَثْحاث بمعنى الحَثْحَثة، يقال: حَثَثْتُه وحَثْحَثْتُه[١٠]، والصَّلْصال: الطِّين الحُرُّ خُلِط بالرمل فصار يَتَصَلْصَل إِذا جفَّ، فإِنَّ طُبخ فهو الفَخَّار[١١]،

(١) قاع قرقوس: أملس مستو. انظر الكتاب: ٤/ ٢٩١، والأصول: ٣/ ٢١٥، والنكت: ١١٧١.
(٢) أي شديد السواد. انظر الأصول: ٣/ ٢١٠، والنكت: ١١٦٠.
(٣) القربوس: حِنْو السرج. اللسان (قربس)، وانظر إصلاح المنطق: ١٧٣.
(٤) هذا قول الأصمعي والسيرافي كما في أدب الكاتب: ١٠٠، والأصول: ٣/ ٢١٥، واللسان (زرجن)، وانظر تهذيب اللغة: ١٠/ ٦٠٦-٦٠٧، والمحكم: ٧/ ٤٠٤، والمعرب: ١٦٥.
(٥) انظر قول الجرمي في الأصول: ٣/ ٢١٥، والصحاح(زرجن)، وانظر الأسماء في الكتاب: ٤/ ٢٩١.
(٦) قاله ابن السراج في الأصول: ٣/ ٢١٥، وانظر النكت: ١١٧١، واللسان (كنهر).
(٧) انظر الأصول: ٣/ ٢١٥، والنكت: ١١٧١.
(٨) هو قول السيرافي. انظر المخصص: ٣/ ١٣٦، والمحكم: ٤/ ٣٥٢.
(٩) مثل به سيبويه وَصْفاً. انظر الكتاب: ٤/ ٢٩١، والنكت: ١١٧١، ومثّل به ابن السراج اسماً. انظر الأصول: ٣/ ٢١٥.
(١٠) انظر المحكم: ٢/ ٣٦١، والمخصص: ٧/ ٩٧، والنكت: ١١٧٣.
(١١) قاله الجوهري في الصحاح (صلل)، وانظر النكت: ١١٧٣.

والقَسْطاس: الدليل الهادي[١]، وقد جاء حرف واحد على فَعْلال غيرَ مضاعَف، قالوا: ناقةٌ بها خَزْعال[٢]، وهو سُوءُ مَشْي من داء[٣].

ومن ذلك فِعْلال؛ بكسر الفاء، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ نحوُ سِرْبال وحِمْلاق، والصفةُ سِرْداح وهِلْباج، والسِّرْبال: القميص، والحِمْلاق: ما تغطِّيه الأَجفانُ من العين[٤]، والسِّرْداح: الأَرض الواسعة[٥]، والهِلْباج: الكثيرُ العيوب[٦].

ومن ذلك فَعَلَّل؛ بفتح الفاء والعين وتضعيفِ اللَّام الأُولى، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ شَفَلَّح وهَمَرَّجَة، والصفةُ العَدَبَّس والعَمَلَّس، فالشَّفَلَّح هنا ثمَر الكَبَر[٧]، وقد يكون صفة بمعنى الغليظ الشَّفَة[٨]، والهَمَرَّجة: الاختلاط، يقال: هَمْرَجْتُ عليه الخبر، أَي خلطتُه[٩]، والعَدَبَّس: الضَّخْم[١٠]، والعَمَلَّس: الخفيفُ، وقيل للذئب: عَمَلَّس[١١].

ومن ذلك فُعُلُّل؛ بضم الفاء والعين وسكون اللام، وهو قليل قالوا: الصُّفُرّق والزُّمُرُّذ، وهما اسمان، فالصُّفُرّق: نبت[١٢]، والزُّمُرُّذ[١٣] من الجوهر معروفٌ،

---

(١) كذا في الصحاح واللسان (قسس)، وانظر النكت: ١١٧٣.
(٢) هو قول الفراء كما في الصحاح واللسان (خزعل).
(٣) انظر السيرافي: ٦٦٧، والنكت: ١١٧٣.
(٤) انظر الصحاح(حملق)، والنكت: ١١٧٣، وسفر السعادة: ٢٣١.
(٥) قاله ابن السراج في الأصول: ٣/ ٢١٨.
(٦) انظر النكت: ١١٧٣، واللسان (هلبج) وانظر أيضاً الأسماء السالفة مستعملة اسماً وصفة في الكتاب: ٤/ ٢٩٤.
(٧) قاله الأعلم في النكت: ١١٧٦، وانظر النبات للأصمعي: ٢٤.
(٨) قاله أبو زيد في نوادره: ١٨، وعنه في الصحاح (شفلح)، وانظر النكت: ١١٧٦، وسفر السعادة: ٣١٧.
(٩) قاله الجوهري وابن منظور، انظر الصحاح واللسان (همرج)، والنكت: ١١٧٦.
(١٠) كذا فسره السخاوي في سفر السعادة: ٣٦٤، وانظر النكت: ١١٧٦.
(١١) العملس من أسماء الذئب وصفاته، وذكره سيبويه وَصْفاً. انظر الكتاب: ٤/ ٢٩٨، وتهذيب اللغة: ٣/ ٣٣٩، ٣٤٢، والصحاح (عملس)، والمخصص: ٨/ ٦٧.
(١٢) هو تفسير ثعلب كما في الأصول: ٣/ ٢٢١، والنكت: ١١٧٦.
(١٣) انظر أدب الكاتب: ٣٨٥، وتصحيح التصحيف والتحريف للصفدي: ٢٩٦، واللسان=

والصُّعْرُر[1].

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وبعد اللَّام الأَخيرة في نحو حَبَرْكَى وجَحْجَبَى وهِرْبِذَى وهِنْدِبَى وسِبَطْرَى وسَبَهْلَل وقِرْشَبّ وطُرْطُبّ).

قال الشَّارح: قد وقعت الزيادةُ الواحدةُ آخِراً أَيضاً بعد اللام، فمن ذلك فَعَلَّى؛ بفتح الفاء والعين وسكونِ اللَّامِ الأُولى، قالوا: حَبَرْكَى وجَلَعْبى، ولا نعلمه إِلَّا صفةً، فالحَبَرْكَى: الطويلُ الظهرِ القصيرُ الرِّجلَيْن[2] فهو صفةٌ، وقد يكون القُرَاد، الواحدة حَبَرْكاة[3]، وأَلفُه للإلحاق بسَفرجل، يدلُّ على ذلك دخولُ تاء التأْنيث عليه، ولو كانت للتأْنيث لم يدخل عليها علامة التأْنيث[4]، والجَلَعْبَى هو الغليظ الشديد، يقال: رجلٌ جَلَعْبَى العين، أَي شديدُ البَصَر[5].

ومن ذلك فَعْلَلَى؛ بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأُولى، وذلك في الأَسماء دون الصفات، قالوا: جَحْجَبَى وقَرْقَرى، [٦/ ١٤٠] فجَحْجَبَى حيٌّ من الأَنصار[6]، وقَرْقَرى: موضعٌ[7] والأَلف في آخره زائدة للتأْنيث، ولذلك لا ينصرفُ.

=(زمرذ).

(١) لم يمثل به سيبويه على فُعُلّل من بنات الأربعة، وإنما مثَّل بـ صفرق وصعرر من بنات الثلاثة، انظر الكتاب: ٤/ ٢٩٨، وذكر ابن السراج «صعرر»، وقال: « ولا أعرفه. »، الأصول: ٣/ ٢٢١.

(٢) قاله الأعلم في النكت: ١١٧٤، وانظر تهذيب اللغة: ٥/ ٣٠٦، والمحكم: ٤/ ٣٦.

(٣) كذا في الصحاح (حبرك)، وانظر الأصول: ٣/ ٢١٨.

(٤) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٨٩، والصحاح (حبرك).

(٥) هو قول الفراء كما في اللسان (جلعب)، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٨٠، والنكت: ١١٧٤، وتهذيب اللغة: ٣/ ٣٢٤، وانظر الكلمتين السالفتين في الكتاب: ٤/ ٢٩٥.

(٦) هو بطن من الأوس. انظر الاشتقاق: ٤٤١، وجمهرة أنساب العرب: ٣٣٥، والسيرافي: ٥٥٧.

(٧) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢١٩، ومعجم البلدان (قرقرى)، وانظر الكلمتين السالفتين في الكتاب: ٤/ ٢٩٦.

ومن ذلك فِعْلِلَى؛ بالكسر، قالوا: هِرْبِذَى[١] وهي مِشيةٌ[٢]، ومن ذلك هِنْدَبى وهو اسم هذه البقلة[٣].

ومن ذلك فِعَلَّى، وهو قليل، قالوا: سِبَطْرَى وهي مشيةٌ فيها تَبَخْتُرٌ[٤]، والضِّبَعْطَى، وهو شيءٌ يُفزَّعُ به الصِّبيان[٥]، ولم يأْت صفةً.

ومن ذلك فَعَلَّل، قالوا: سَبَهْلَل وقَفَعْدَد، ولم يأْتِ صفةً[٦]، فالسَّبَهْلَل: الفارغ[٧]، وفي الحديث قال عمر رضي الله عنه: «إِني لأَكرهُ أَنْ أَرى أَحدَكم سَبَهْلَلاً لا في عمل دنيا ولا في عمل آخِرة»[٨]، والقَفَعْدَد: القصير[٩].

ومن ذلك فِعْلَلٌّ في الاسم والصفة، فالاسمُ عِرْبَدٌّ، والصفةُ قِرْشَبٌّ، فالعِرْبَدُّ: حَيَّة

---

(١) ضبطت في طبعتي الكتاب: ٢/ ٣٣٩ (بولاق)، و٤/ ٢٩٦ (هارون)، والأصول: ٣/ ٢١٩ بفتح الباء، وذكر سيبويه هندبى؛ مكسورة الدال، وهربذى؛ مفتوحة الباء، والظاهر أنهما لغتان، وجاء كسر الباء في هربذى في تهذيب اللغة: ٦/ ٥٣١، والصحاح (هربذ)، والمحكم: ٤/ ٣٥١، واللسان (هربذ)، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٨١.

(٢) قال الأعلم: «وهي مشية للهرابذة وهم أساورة الروم» النكت: ١١٧٤، وانظر الأصول: ٣/ ٢١٩.

(٣) انظر الأصول: ٣/ ٢١٩، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٢٨٠.

(٤) كذا في المقصور والممدود لابن ولاد: ١٤٦، والنكت: ١١٧٤، وانظر القاموس (سبطر).

(٥) قاله الجوهري في الصحاح (ضبعط)، والأعلم في النكت: ١١٧٤، وابن منظور في اللسان (ضبعط)، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٩٦.

(٦) عبارة سيبويه: ٤/ ٢٩٩ «ولم يأ تِ إلا صفة»، ومثل به ابن السراج في الأصول: ٣/ ٢٢٢على أنه صفة، ومثل به أيضاً ابن جني في المنصف: ٣/ ٩على أنه صفة واسم.

(٧) انظر الصحاح(سبهل)، والمحكم: ٤/ ٣٤٥.

(٨) انظر قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الصحاح(سبهلل)، والنهاية لابن الأثير: ٢/ ٣٤٠.

(٩) قاله الأعلم في النكت: ١١٧٦، وجاء في المنصف: ٣/ ٩ أنه موضع، ومثّل به سيبويه على أنه وصف. انظر الكتاب: ٤/ ٢٩٩، والمحكم: ٢/ ٢٨٩.

تنفُخُ ولا تَضُرُّ[١]، ومنه اشتقاقُ المُعَرْبِد[٢]، والقِرْشَبُّ: المُسِنُّ[٣]، والباء الأَخيرة زائدة مكرَّرة للإلحاق بِقِرْطَعْب.

ومن ذلك فُعْلُلّ، قالوا: طُرْطُبّ وقُسْقُبّ، ولا نعلمه اسماً، فالطُّرْطُبُّ: الثَّديُ الطويل، وامرأة طُرْطُبَّة، أَي ذاتُ ثَدْيٍ كبيرٍ[٤]، والقُسْقُبُّ: الضخم[٥]، والباءُ في آخره زائدة لتكرُّرها، وليس المراد بذلك الإلحاقَ؛ لأَنه ليس في الأُصول ما هو على هذه الزنةِ فيكونَ ملحَقاً به.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والزيادتان المفترِقتان في نحو حَبَوْكَرَى وخَيْتَعُور ومَنْجَنُونٍ وكُنَابِيل وجِحِنْبار).

قال الشَّارح: وقد وقع في الأَسماء الرباعية زيادتان مفترِقتَان كما كان ذلك في الثلاثية، فمن ذلك فَعَوْلَلى، ولا يكون إِلَّا اسماً، ولا يكون صفةً[٦]، فالاسمُ حَبَوْكَرى، كأَنهم أَنَّثوا حَبَوْكراً بمعنى الداهية[٧]، فالواو زائدةٌ للإلحاق بسَفَرْجَل، والأَلفُ للتأنيث، وقد فَصَلَ بين الزيادتَيْن اللَّامان، ومن ذلك فَيْعَلُول في الاسم[٨] والصفة، فالاسمُ خَيْتَعُور وخَيْسَفُوج، والصفةُ عَيْسَجُور وعَيْطَمُوس، فالخَيْتَعُور أَيضاً: الداهية، وقيل: كلُّ ما يغُرُّ ويَخْدَعُ كالسَّراب ونحوِه، والدنيا خَيْتَعُور لأَنها لا تدوم[٩]،

(١) قاله الجوهري في الصحاح (عربد)، والأعلم في النكت: ١١٧٦، وانظر تهذيب اللغة: ٣/ ٣٥٠.

(٢) انظر أدب الكاتب: ٨٢، والصحاح: (عربد)، والمخصص: ٨/ ١٠٦-١٠٧.

(٣) كذا في الجمهرة: ٣/ ٤٧٠، والصحاح (قرشب)، وانظر النكت: ١١٧٣، وسفر السعادة: ٤١٧، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٩٩.

(٤) كذا في الصحاح (طرطب)، وانظر النكت: ١١٧٦.

(٥) انظر النكت: ١١٦٧، والمحكم: ٦/ ٣٧٩، والكلمتين السالفتين في الكتاب: ٤/ ٢٩٩.

(٦) انظر الكتاب: ٤/ ٢٩١.

(٧) انظر الكتاب: ٤/ ٢٩١، والصحاح (حبكر)، والنكت: ١١٧١.

(٨) أقحم بعدها في ط: «زائدة».

(٩) انظر هذه المعاني في تهذيب اللغة: ٣/ ٢٧٤، والصحاح (ختعر)، والمحكم: ٢/ ٢٨٢،=

والخَيْسَفُوج قيل: شجر[١]، قال ابن فارس: الخَيْسفُوجة سُكَّان السفينة[٢]، والعَيْسَجور من النُّوق: الصُّلبة[٣]، والعَيْطَمُوس من النساء: التامّة الخَلْق، وكذلك من الإِبل[٤]، وجمعُه عَطَامِيس.

ومن ذلك فَنْعَلُول، وهو قليل، قالوا في الاسم: مَنْجَنُون، وفي الصفة: حَنْدَقُوق، فالمنْجَنُون: الدُّولاب الذي يُسْتَقَى عليه[٥]، والحَنْدَقُوق[٦]: الطويل المضطرِب، وقيل: هو شبيه بالمجنون[٧] لإِفراط طُولِه واضطرابِه، وأَما هذا النبتُ الذي تسمِّيه العامة حَنْدَقوقاً فهو الذُّرَقُ عند العرب[٨]، وأَما المنْجَنون فلا أرى هذا الفصلَ موضعَ ذِكْرِه، وذلك [٦/ ١٤١] لأنه ضمَّنه أَنْ يذكُرَ فيه ذواتِ الزيادتَيْن المفترِقتَيْن من الرباعيّ، ومَنْجنون فيه قولان:

أَحدُهما أَنه من ذواتِ الثلاثة، والنونُ الأُولى فيه زائدةٌ، والواوُ وإِحدى النونَيْن

=والنكت: ١١٧١، وسفر السعادة: ٢٥٣-٢٥٤.

(١) انظر هذا المعنى في النكت: ١١٧١، والمحكم: ٥/ ١٩٥، وسفر السعادة: ٢٥٤.

(٢) انظر المجمل: ٣١٥.

(٣) هو تفسير الأصمعي، انظر الإبل له: ١٠١، وتهذيب اللغة: ٣/ ٣١٢، والصحاح(عسجر)، والنكت: ١١٧١، وسفر السعادة: ٣٨٧.

(٤) كذا في الصحاح (عطمس)، والنكت: ١١٧١، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٩٢، والإبل للأصمعي: ١٠٣، وسفر السعادة: ٣٨٧، وانظر الأسماء السالفة اسماً وصفة في الكتاب: ٤/ ٢٩٢.

(٥) انظر المنصف: ٣/ ٢٤، والنكت: ١١٧١، وسفر السعادة: ٤٦٧، والصحاح واللسان (منجن).

(٦) ذكره ابن منظور في مادة (خندق) وفسّره بأنه الرجل الطويل، وورد بالحاء المهملة في الأصول: ٣/ ٢١٦، والمنصف: ٣/ ١٢، والنكت: ١١٧١، والمعرب: ١٢٠، وسفر السعادة: ٢٣٦، والقاموس واللسان (حندق).

(٧) في ط، ر، الأصول: ٣/ ٢١٦ «المنجنون» تحريف، وما أثبت موافق للسان (حندق).

(٨) كذا في المنصف: ٣/ ١٢، وانظر النبات للأصمعي: ١٤، والنكت: ١١٧١، والمحكم: ٤/ ٣٣، وسفر السعادة: ٢٣٥.

الأَخيرتَيْن زائدتان، ويُجمعُ على هذا على مجَانِين، ويكونُ من الثلاثة، وفيه ثلاث زوائد وموضعُه ما تقدَّم.

والثاني: أَنه رباعيّ، والنون الأُولى أَصْلٌ، والواوُ زائدةٌ وإِحدى النونَيْن، ويُجمَعُ حينئذ على مَنَاجِين، [٢١٨/ ب] وهو المسموعُ من العرب، فعلى هذا وإِن كان رباعياً وفيه زيادتان فليستا مفترقتَيْن على ما شَرَطَ في هذا الفصل[١].

ومن ذلك فُعَالِيل؛ بضمِّ الفاء، وهو قليل لم يأْتِ إِلَّا في اسم واحد، قالوا: كُنَابِيل، وهو اسم أَرض معروفة[٢]، والأَلفُ والياءُ زائدتان، وهما مفترِقتان على ما ترى.

ومن ذلك فِعِنْلال؛ بكسر الفاء والعين، وهو قليل لم يأْتِ إِلَّا صفةً، قالوا: جِحِنْبار، وجِعِنْبار، والجِحِنْبَار: الضخم العظيم الخَلْق، والجِعِنْبار كذلك[٣].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والمجتمعتان في نحو قَنْدَوِيل وقَمَحْدُوَة وسُلَحْفِيَة وعَنْكَبُوت وعَرْطَلِيل وطِرِمَّاح وعَقْرَباء وهِنْدِباء وشَعْشَعَان وعُقْرُبان وحِنْدِمان).

قال الشَّارح: هذا الفصلُ يشتمل على ما فيه زيادتان مجتمعتان من الرباعيّ، فمن ذلك فَعْلَوِيل، جاء في أَسماءٍ قليلة، قالوا: قَنْدَوِيل وهَنْدَوِيل، فالواوُ والياءُ فيهما زائدتان لأَنهما لا تكونان في ذوات الثلاثة فصاعداً إِلَّا كذلك، ولم يأْتِ صفةً، فالقَنْدَوِيل: العظيم الرأْس، مأْخوذٌ من القَنْدَل، وهو العظيم الرأْس[٤]، والهَنْدَوِيل: الضخم[٥].

---

(١) ذكر سيبويه وجهين في وزن منجنون أحدهما: فنعلول، والثاني: فَعْلَلول. انظر الكتاب: ٤/ ٢٩٢، ٤/ ٣٠٩، واختار ابن السراج والفارسي وابن جني والأعلم وابن يعيش الوجه الثاني، ونسبه ابن قتيبة إلى سيبويه، ولم يذكر القول الآخر، انظر أدب الكاتب: ٦٠٩، والأصول: ٣/ ٢١٦، ٣/ ٢٣٧، والتكملة: ٢٣٨، والمنصف: ١/ ١٤٦، وشرح الملوكي: ١٥٦، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٥٤.

(٢) هي موضع في اليمن كما في معجم ما استعجم: ١١٣٥، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٩٤، والأصول: ٣/ ٢١٧، والنكت: ١١٧٢.

(٣) انظر الكتاب: ٤/ ٢٩٥، والأصول: ٣/ ٢١٨، والنكت: ١١٧٤، وسفر السعادة: ١٩٧.

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ٢٩٠-٢٩١، والصحاح (قندل)، والنكت: ١١٧١، وسفر السعادة: ٤٢٨.

(٥) قاله السيرافي، انظر المحكم: ٤/ ٣٤٩، والنكت: ١١٧١.

ومن ذلك فَعَلُّوَة، قالوا: قَمَحْدُوَة، ونظيره من الثلاثيّ قَلَنْسُوة، فالقَمَحْدُوَة من الرأس مؤخّره[(١)]، والميمُ أَصلٌ لأنها لا تكون حشواً زائدةً إِلَّا بثَبَت من الاشتقاق، والواوُ زائدةٌ لأَنها لا تكون مع الثلاثة فصاعداً إِلَّا كذلك، والتاءُ لازمة هنا، ولذلك اعتُدَّ بها في البناء، فقد تَوالَى فيها زائدان الواوُ والتاء.

ومن ذلك فُعَلِّيَة، قالوا في الاسم: سُلَحْفِية وسُحَفْنِية[(٢)]، ونظيره من الثلاثي بُلَهْنِيَة، فالسُّلَحْفية[(٣)]: دابة تكون في الماء جلدُها عِظام، وقد تَوالى فيها زائدان الياءُ وتاءُ التأْنيث، فهي لازمةٌ لهذه الياء كما لزمت واوُ قَمَحْدَوة، والبُلَهْنِيَة: عَيْش لا كَدَر فيه[(٤)].

ومن ذلك فَعْلَلُوت قالوا: عَنْكَبوت وتَخْرَبُوت، ولم يأْتِ صفةً، فالعَنْكَبُوتُ معروفةٌ، وهي دُويبة تنسُج لها بيتاً من خيوط واهية، والتَّخْرَبُوت: الناقةُ الفارِهة[(٥)]، والواوُ والتاء في آخرهما زائدان زِيدَا في آخر الرباعيّ كما زِيدا في آخر الثلاثيّ من نحو مَلَكُوت ورَهَبُوت.

ومن ذلك فَعْلَلِيل مضاعَفاً صفةً، قالوا: عَرْطَلِيل وقَمْطَرِير، ولا نعلمُه جاء اسماً[(٦)]، العَرْطَلِيل: الطويل، وقيل: الغليظ[(٧)]، والقَمْطَرِير: الشديد[(٨)]، واللّامُ في آخره مكرَّرةٌ زائدةٌ، والياءُ قبلها.

ومن ذلك فِعِلَّال في الاسم والصفة، فالاسمُ جِنِبَّار والصفةُ الطِّرِمَّاح، ونظيرُه من

---

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٢٩٢، والمنصف: ٣/ ٦٩، والصحاح (قمحد)، وسفر السعادة: ٤٢٦.

(٢) رجل سحفنية: محلوق الرأس. انظر النكت: ١١٧٢، واللسان (سحف)، (سلحف).

(٣) هي السلحفاة. انظر الكتاب: ٢/ ٢٩٣، ٣/ ٤٤٤، ٤/ ٢٩٣، والنكت: ١١٧٥.

(٤) انظر الكتاب: ٤/ ٢٩٣، والأصول: ٣/ ٢١٧، والنكت: ١١٥٦، وسفر السعادة: ١٧٠.

(٥) كذا فسره ثعلب والسيرافي وغيرهما، وعليه يكون وصفاً، وسيبويه مثّل به اسماً. انظر الكتاب: ٤/ ٢٩٢، والأصول: ٣/ ٢١٦، والمخصص: ٧/ ٦٢، والنكت: ١١٧١.

(٦) كذا قال سيبويه: ٤/ ٢٩٤.

(٧) انظر القولين في المحكم: ٢/ ٣٢٠، والنكت: ١١٧٢.

(٨) قاله الأعلم في النكت: ١١٧٢.

الثلاثي الجِلِبَّاب، فالجِنِبَّار: فرخُ الحُبارى[(١)]، والطِّرِمَّاح: الطويل[(٢)]، والجِلِبَّاب: القميص[(٣)]، فالألف[(٤)] وما قبلها من اللاَّم المضاعَفة زوائدُ.

ومن ذلك فَعْلَلَاء؛ بفتح الأول وسكون الثاني، قالوا: بَرْنَسَاء وعَقْرَباء، ولا نعلمه جاء صفةً، فالبَرْنَسَاء: الناس، وفيه لغتان[(٥)] بَرْنساء مثلُ عَقْرَباء وبَرْنَاساء، قال ابن السِّكِّيت: يقال: «ما أَدري أَيُّ البَرْنَساء هو» و«أَيُّ البَرْناساء هو»[(٦)] أَيْ: أَيُّ الناس[(٧)]، والعَقْرَباء: الأُنثى من العقارب، وفي آخرها زائدان، وهما الأَلفان أَلفُ التأْنيث المبدَلةُ همزةً وأَلفُ المدِّ قبلها، ولذلك لا تنصرف كصَحْراء وطَرْفاء.

ومن ذلك فِعْلِلاء؛ بكسر الفاء وإِسكان العين، قالوا في الاسم: هِنْدِباء، ولم يأْتِ صفةً، والهِنْدباء؛ بفتح الدال ممدود: اسم لهذه البقلة، وفي آخره أَلف التأْنيث كما ترى، ولذلك لا ينصرف، وقد يُقْصَر فيقال: هِنْدِبا قال أَبو زيد: الهِنْدِبا؛ بكسر الدال يُمدُّ ويُقصَر[(٨)].

ومن ذلك فَعْلَلَان وهو قليل، قالوا: شَعْشَعَان، وهو صفةٌ، وفي الاسم زَعْفَران، يقال: رجل شَعْشَعان وشَعْشَاع، أَي حسَنٌ طويلٌ، فالأَلف والنون في آخره زائدان لقولهم في معناه: شَعْشَاع[(٩)].

---

(١) كذا في النكت: ١١٧٤.

(٢) قاله ابن السراج في الأصول: ٣/ ٢١٨، وانظر المحكم: ٤/ ٥٠.

(٣) الجلبَّاب؛ مشدد: لغة في الجلباب. انظر السيرافي: ٦٣٢، والنكت: ١١٧٤.

(٤) بعدها في ط، ر: «فيها»، وانظر الاسمين السالفين في الكتاب: ٤/ ٢٩٥.

(٥) ذكرهما سيبويه. انظر الكتاب: ٤/ ٢٩٥، ٤/ ٢٩٧، والنكت: ١١٧٤، وسفر السعادة: ١٦٨.

(٦) انظر جمهرة الأمثال: ٢/ ٢٨٣.

(٧) من قوله «فالبرنساء..»إلى قوله: «الناس» قاله الجوهري في الصحاح(برنس)، وانظر إصلاح المنطق: ٣٩١، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٦٩، وسفر السعادة: ١٨٦.

(٨) انظر قول أبي زيد في إصلاح المنطق: ١٨٣، وانظر أيضاً الكتاب: ٤/ ٢٩٦، المقصور والممدود لابن ولَّاد: ٢٨٠.

(٩) انظر تهذيب اللغة: ١/ ٧٢، والنكت: ١١٧٤، والصحاح (شعع)، والمحكم: ١/ ٢٦.

ومن ذلك فُعْلُلَان جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ عُقْرُبان وعُرْقُصَان، والصفةُ قُرْدُمان ورُقْرُقَان، فالعُقْرُبان: ذَكَر العَقارب، وقيل[١]: هو دَخَّال الأُذُن، والعُرْقُصان: الحَنْدَقُوق[٢]، والقُرْدُمَان: القَباءُ المحشُوُّ كالكَبَرِ للحرب[٣]، والرُّقْرُقان: البَرَّاق الذي يتَرقْرَق[٤]، ففي آخر كلِّ واحد من هذه الأَسماء زيادتان، وهما الأَلف والنون.

ومن ذلك فِعْلِلَان، يكون اسماً وصفةً، وهو قليل في الكلام، فالاسمُ حِنْدِمَان، والصفةُ حِذْرِجان، فالحِنْدِمان[٥] اسم قبيلة، والحِذْرِجان: القصير[٦]؛ والألف والنون فيهما زائدتان أيضاً.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والثلاثُ في نحو عَبَوْثَران وعُرَيْقُصان وجُخَادِباء وبَرْناساء وعُقْرُبَّان).

قال الشَّارح: هذا الفصلُ يشتملُ على ما اجتمعَ فيه ثلاثُ زوائدَ من الرباعيِّ، وهو غايةُما ينتهي إِليه زيادتُه، فيكونُ على سبعة أَحرف، كأَن ذلك لنقْص تصرُّفه عن تصرُّف الثلاثي، فزِيدَ في الثلاثيِّ أَربعُ زوائد، نحوُ اشْهِيْباب ولم يُزَدْ في الرباعيِّ إِلَّا ثلاثُ زوائدَ،

(١) هو قول الجرمي. انظر سفر السعادة: ٣٧٣.
(٢) انظر ما سلف: ٦/ ٢٤٧.
(٣) فسّر أبو عبيدة «القُرْدُماني» كذلك، وفسره الأعلم بلفظ القردمان بأنه ضرب من الدروع. انظر النكت: ١١٧٤، واللسان (قردم)، والقردماني: فارسي معرب. انظر أدب الكاتب: ٤٩٧، والصحاح (قردم)، والمعرب: ٢٥٢، والكبر أيضاً فارسي معرب، وفسّره صاحب اللسان (كبر) بأنه نبات له شوك. انظر المعرب: ٢٩٣.
(٤) انظر تهذيب اللغة: ٨/ ٢٨٦، والنكت: ١١٧.
(٥) كذا وردت في المحكم: ٤/ ٥٣، وسفر السعادة: ٢٣٦، واللسان (حندم)، وقال صاحب التاج (حندم)، (حنذم): «وقد وجد في كتاب سيبويه بالدال المهملة مضبوطاً»، وفي الكتاب (بولاق): ٢/ ٣٣٨، و(هارون): ٤/ ٢٩٦، والأصول: ٣/ ٢١٩، والصحاح (حنذم)، والنكت: ١١٧٤ «حنذمان» بالذال المعجمة.
(٦) قال الأعلم: «الحدرجان: صفة رجل من العرب»، النكت: ١١٧٤، واسمه عمرو بن مخضب من طيئ. انظر جمهرة أنساب العرب: ٤٠٢، وانظر الصحاح (حدرج).

فمن ذلك فَعَوْلَلَان، يكون اسماً، قالوا: عَبَوْثَران وهو نبتٌ[1]، ولا نعلمُه جاء صفة، وقد اجتمع فيه ثلاثُ زوائد الواوُ بعد العين والألفُ والنون آخِراً.

ومن ذلك فُعَيْلُلَان، قالوا: عُرَيْقُصان، وعُبَيْثُران، ولا نعلمه جاء صفةً، فالعُرَيْقُصان لغةٌ في العُرْقُصَان[2]، وهو الحنْدَقُوق[3]، والعَبَيْثَران لغةٌ في العَبَوْثَران، وهو نبتٌ وفيه ثلاثُ زوائد الياءُ بعد العين والألَفُ والنون آخِراً، ويقال: عَبَيْثُران أيضاً[4].

ومن ذلك فُعَالِلاء، وهو قليل، قالوا جُخَادِباء، وهو ضربٌ من الجَنَادِب، ويقال: إنه دابةٌ شبيهةُ الحِرْباء[5]، يقال: جُخَادِبَاء وجُخَادِب وجُخْدُب[6].

ومن ذلك فَعْلَلاء، قالوا: بَرْناساء وهو لغة في البَرْنَساء بمعنى الناس[7].

ومن ذلك فُعْلُلَّان؛ بضمِّ الفاء وإسكان العين وضمِّ اللام الأُولى وتضعيف اللام الثانية، قالوا: عُقْرُبَّان لغة في العُقْرُبَان بالتخفيف[8]، وفي العُقربَّان ثلاثُ زوائِد الباءُ الثانيةُ المضاعَفةُ والألَفُ والنونُ.

---

(١) انظر النبات للأصمعي: ٢٥، والصحاح (عبثر)، والنكت: ١١٧١، وسفر السعادة: ٣٦٠، وتفتح الثاء وتضم، واستشهد به سيبويه: ٤/ ٢٩١، ٤/ ٢٩٣بضم الثاء، وانظر القاموس والتاج(عبثر) .

(٢) ضبط بضم العين في القاموس والتاج (عرقص)، وضبط في الكتاب: ٤/ ٢٩٣ بفتح العين في عريقصان، وبضمها في عر قصان في الكتاب: ٤/ ٢٩٦، وانظر الأصول: ٣/ ١٨٤، ٣/ ٢١٦، والنكت: ١١٧٤، وسفر السعادة: ٣٦٧.

(٣) انظر سر الصناعة: ٤٣٩، والخصائص: ٣/ ٩٦، وسفر السعادة: ٣٦٧.

(٤) كذا في النبات للأصمعي: ٢٥، والصحاح (عبثر)، وانظر النكت: ١١٧١، وسفر السعادة: ٣٦٠، وتفتح الثاء وتضم، واستشهد به سيبويه: ٤/ ٢٩١، ٤/ ٢٩٣، بضم الثاء، وانظر أيضاً الصحاح والقاموس (عبثر).

(٥) كذا في اللسان (جخدب)، وانظر سفر السعادة: ١٩٨ .

(٦) انظر هذه اللغات في الصحاح واللسان (جخدب)، وانظر أيضاً الكتاب: ٤/ ٢٩٤، وسفر السعادة: ١٩٨ .

(٧) انظر ما سلف: ٦/ ٢٥٠.

(٨) انظر الكتاب: ٤/ ٢٩٦، والصحاح واللسان (عقرب).

ومِن أصْنَافِ الاسْمِ الخُماسيُّ

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (للمجرَّد منه [٢١٩/ أ] أربعةُ أَبنيةِ أَمثلتُها سَفَرْجَل وجَحْمَرِش وقُذَعْمِل وجِرْدَحْل).

قال الشَّارح: هذا الفصلُ جامعٌ لأُصول الخماسيّ كما كان ما قبله جامعاً لأُصول الرباعيّ، ووزنُ كلِّ واحد من هذه الأَبنية غيرُ وزن الآخر، لكنَّها يجمعها كونُها كلُّها خماسيَّةً، فمن ذلك فَعَلَّل يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ سَفَرْجَل وفَرَزْدق، والصفةُ شَمَرْدَل وهَمَرْجَل، فالشَّمَرْدَل بالدال المهملة: السريعُ من الإبل وغيرِه[١]، والناقةُ هَمَرْجَلَة[٢].

ومن ذلك فُعَلِّل في الاسم والصفة، فالاسمُ قُذَعْمِل، والصفةُ خُبَعْثِن، فالقُذَعْمل: الشيء التافه، يقال: ما عنده قُذَعْمِلةٌ، أي شيءٌ، ولا يُستعملُ إلَّا منفيَّاً، ويكون صفةً بمعنى المرأة القصيرة الخسيسة[٣]، ويقال للناقة الشديدة قُذَعْملة[٤].

ومن ذلك فَعْلَلِل قالوا: جَحْمَرِش وصَهْصَلِق، ولم يأْت صفةً، فالجَحْمَرِش: العجوز المسنَّة والصَّهْصَلِق: الصوت، والصَّهْصَلِق: العجوز الصخَّابة[٥].

ومن ذلك فِعْلَلّ يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ قِرْطَعْب وحِنْبَتْر، والصفةُ جِرْدَحْل [٦/ ١٤٣] وحِنْزَقْر، فالقِرْطَعْب: السَّحاب، يقال: ما في السماء قِرْطَعْب ولا قِرْطَعْبة،

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٣٢٥، والمحكم: ٤/ ٣٥٤، ٦/ ٥٣٦، ٨/ ١٠٠، والنكت: ١١٧٧.

(٢) كذا في تهذيب اللغة: ٦/ ٥٣٦، والصحاح (همر جل)، وانظر المنصف: ٣/ ٥، وسفر السعادة: ٤٩٠، والنكت: ١١٧٧.

(٣) حكى الجوهري والميداني هذا الوجه عن أبي زيد. انظر الصحاح (قذعمل)، ومجمع الأمثال: ٢/ ٢٧٠.

(٤) مثّل سيبويه بالقذعمل صفة وبالقذعملة اسماً. وجاء استعمالها اسماً وصفة. انظر الكتاب: ٤/ ٣٠٢-٣٠٣، والأصول: ٣/ ١٧٥، والمنصف: ٣/ ٥.

(٥) انظر هذا في النكت: ١١٧٧، والمحكم: ٤/ ٣٥٤، وسفر السعادة: ٣٢٦، وقال سيبويه: «ولا نعلمه جاء اسماً»، الكتاب: ٤/ ٣٠٢.

أَي سحابة[(١)]، وقال ثَعْلب: قِرْطَعْب: دابة[(٢)]، والحِنْبْتَر: الشِّدَّة[(٣)]، والجِرْدَحْل: الضخم الشديد[(٤)]، والحِنْزَقْر: القصير الدَّميم[(٥)].

وقد ذكر محمد بن السَّرِّي بناء خامساً وهو هُنْدَلِع لبَقْلة[(٦)]، وأَحسبُه رباعياً، والنونُ فيه زائدة، ولو جاز أَن يُجعَل هُنْدَلِع بناءً خامساً لجاز أَنْ يُجعَل كَنَهْبُل بناء سادساً، وهذا يؤَدِّي إِلى خَرْق متَّسع[(٧)].

فهذه أُصولُ الأَسماء المجرَّدة من الزيادة، وقد ذهب الفرَّاء والكسائيّ إِلى أَن الأَصل في الأَسماء كلِّها الثلاثيُّ وأَنَّ الرباعيَّ فيه زيادةُ حرف، والخماسيُّ فيه زيادةُ حرفَيْن، والمذهبُ الأَولُ[(٨)]، ولذلك نَزِنُه بالفاء والعين واللام، ولو كان الأَمر على ما ذكَرا لقُوبِلَ الزائدُ بمثلِه، وإِنما لم يكن للسداسيّ أَصلٌ لأَنه ضِعْفُ الأَصل الأَول، فيصير كالمركَّب من ثُلَاثِيَّيْنِ مثل حضرموت، فافْهَمْه[(٩)].

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وللمزيد فيه خمسةٌ، ولا تتجاوزُ الزيادةُ فيه واحدةً، وأَمثلتُها خَنْدَرِيس وخُزَعْبِيل وعَضْرَفوط[(١٠)]، ومنه يَسْتَعُور وقَرْطَبُوس وقَبَعْثَرَى).

---

(١) حكاه الأعلم والسخاوي. انظر النكت: ١١٧٧، وسفر السعادة: ٤١٧.

(٢) من قوله: «يقال: ما ..» إلى قوله: «دابة» قاله الرضي في شرح الشافية: ١/ ٥١.

(٣) ذكر هذا عن السيرافي صاحب المحكم: ٤/ ٩٥، وانظر النكت: ١١٧٧، ومثّل سيبويه بحنبتر اسماً. انظر الكتاب: ٤/ ٣٠٢، والسيرافي: ٥٩٩.

(٤) انظر المنصف: ٣/ ٥، والنكت: ١١٧٧، وسفر السعادة: ٢٠٢.

(٥) انظر المنصف: ٣/ ٥، والمخصص: ٢/ ٧٢.

(٦) انظر الأصول: ٣/ ١٨٦، والمنصف: ١/ ٣١، والخصائص: ٣/ ٢٠٣، والنكت: ١١٧٧.

(٧) من قوله: «وقد ذكر محمد بن ..» إلى قوله: «متسع» قاله الرضي في شرح الشافية: ١/ ٤٩ بتصرف، وانظر الخصائص: ٣/ ٢٠٣.

(٨) أي أن الرباعي والخماسي من الأسماء صنفان غير الثلاثي، وهو مذهب الجمهور، وانظر مذهب الفراء والكسائي في شرح الشافية للرضي: ١/ ٤٧.

(٩) من قوله: «وقد ذهب الفراء والكسائي..» إلى قوله: «فافهمه» قاله في شرح الملوكي: ٢٩-٣٠.

(١٠) في ط: «عضرفوت».

قال الشَّارح: لم يتصرَّفوا في الاسم الخماسيّ بأكثرَ من زيادة واحدة، كأن ذلك لقلّتها في نفسها، فلمّا قلّت قلَّ التصرُّف فيها، فكأنهم تنكّبوا كثْرَة الزوائد لكثرة حروفها، فمن ذلك فَعْلَلِيل في الاسم والصفة، فالاسمُ سَلْسَبيل وخَنْدَرِيْس، والصفةُ دَرْدَبِيس وعَلْطَمِيس، فالسَّلْسبيل: اللَّيِّن الذي لا خشونةَ فيه[١]، والخَنْدَريس[٢] من أسماء الخَمر، والدَّرْدَبِيس: الداهية، وهي العجوز المُسِنَّة[٣] وخرزة تحبِّبُ المرأةَ إلى زوجها[٤]، والعَلْطَمِيس: المرأةُ الشابة[٥].

ومن ذلك فُعَلِّل يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ خُزَعْبِيل، والصفةُ قُذَعْمِيل، فالخُزَعْبيل: الباطل من كلام ومُزَاح[٦]، والقُذَعْمِيل في معنى قُذَعْمِل وقد فسَّرناه[٧].

ومن ذلك فَعْلَلُول نحوُ عَضْرَفُوط وقَرْطَبُوس ويَسْتَعُور، فأَما عَضْرَفُوط فالواو فيه زائدة، وهو دابّة[٨]، قيل: هو ذَكَر العَظاء[٩]، وكذلك الواوُ في قَرْطَبُوس، والقَرْطَبُوس:

---

(١) قاله السجستاني في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه: ٢٤٦، وانظر المحكم: ٨/ ٤٣٧، ومثّل سيبويه وابن السراج بسلسبيل اسماً، انظر الكتاب: ٤/ ٣٠٣، والأصول: ٣/ ٢٢٢.

(٢) نون خندريس أصلية عند سيبويه وابن السراج وغيرهما، وبعضهم يذهب إلى زيادتها. انظر الكتاب: ٤/ ٣٠٣، والأصول: ٣/ ٢٢٢، ٣/ ٢٣٦، والنكت: ١١٧٨، والمعرب: ١٢٤- ١٢٥، والممتع: ١٦٣، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٥٥.

(٣) انظر هذين المعنيين في الأصول: ٣/ ٢٢٢، وتهذيب اللغة: ١٣/ ١٥٢، والصحاح (دردبس)، والمحكم: ٨/ ٤٣٦، والنكت: ١١٧٨.

(٤) كذا في اللسان (دردبس).

(٥) انظر تهذيب اللغة: ٣/ ٣٦٩، والمحكم: ٢/ ٣٣٠.

(٦) انظر الأصول: ٣/ ٢٢٢، والنكت: ١١٧٨.

(٧) انظر ما سلف: ٦/ ٢٥٣.

(٨) كذا في المخصص: ٨/ ٩١.

(٩) قاله أبو زيد، انظر الحيوان للجاحظ: ١/ ١٤٥، ٦/ ٢٠، والمعاني الكبير: ٦٧٩، والمنصف: ٣/ ١٢، والنكت: ١١٧٨.

الداهية[١]، ويَسْتَعُور: بلد بالحجاز[٢]، والياء في أَوله أَصل لأَن الزيادة لا تقع في أَول بنات الأَربعة إِلَّا ما كان جارياً على فِعْله، نحوُ مُدَحْرَج، فيَسْتعُور بمنزلة عَضْرَفُوط.

ومن ذلك فَعْلَلَّى، وهو قليل، قالوا: قَبَعْثَرَى وضَبَغْطَرَى، وهما صفتان، فالقَبَعْثَرى: الجملُ الضخم[٣]، والضَّبَغْطَرَى: الشديد[٤]، والأَلف في آخرهما زائدة لتكثُّر الكلمة على حدِّها في كمَّثْرى، وليست للتأنيث لأَنه قد سُمِعَ فيهما التنوين، ولو كانت للتأنيث لم يجُزْ صرفُهما ولا للإلحاق لأَنه ليس في الأُصول ما هو على هذه العِدَّة فتلحَقَ به، فاعرفْ ذلك إِنْ شاء الله تعالى[٥]. [٦/ ١٤٤]

هذا آخر الأسماء، والحمدُ لله على الإِنعام بالإِتمام، وصلواته على رسوله مُحَمَّد خير آخر الأَنام وعلى غيره وصحابته الكرام.

---

(١) كذا نقل صاحب المحكم: ٦/ ٣٩٥ عن السيرافي، وفسّر سيبويه قرطبوس بفتح القاف بأنها اسم وبكسرها بأنها صفة، انظر الكتاب: ٤/ ٣٠٣، وانظر الأصول: ٣/ ٢٢٢، والنكت: ١١٧٨.

(٢) انظر الكتاب: ٤/ ٣٠٣، ومعجم البلدان (يستعور)، ومعاني أخرى في المنصف: ٣/ ٢٣-٢٤، والنكت: ١١٧٨، وسفر السعادة: ٥٠٧-٥٠٨.

(٣) هو قول ثعلب والسيرافي، انظر الكتاب: ٤/ ٣٠٣، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٢١٩، والمنصف: ٣/ ١٢، والنكت: ١١٧٨، والمخصص: ٧/ ٦١، والمحكم: ٢/ ٣٢٩.

(٤) هو قول ثعلب كما في التكملة (ضبغطر)، وانظر النكت: ١١٧٨.

(٥) انظر المقصور والممدود لانولاد: ١٧٠، ٢١٩.

محتويات الجزء السادس